مذكرات وشهادات

يوميات عدنان أبو عودة

١٩٧٠-١٩٨٨



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

يوميات عدنان أبو عودة

1970-1988

======================

إعداد
معين الطاهر

=======================

الفهرسة في أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

أبو عودة، عدنان

يوميات عدنان أبو عودة، 1970-1988/ إعداد معين الطاهر.

(سلسلة مذكرات وشهادات)

ISBN 978-614-445-133-5

1. أبو عودة، عدنان - يوميات. 2. السياسيون الأردنيون. 3. الأردن - أحوال سياسية - القرن 20. 4. الأردن - العلاقات الخارجية - فلسطين. 5. فلسطين - العلاقات الخارجية - الأردن. 6. القضية الفلسطينية.7. الصراع العربي الإسرائيلي. أ. العنوان . ب. الطاهر، معين. ج. السلسلة.

956.95043092

العنوان بالإنكليزية

Adnan Abu Odeh's Diaries

1970-1988

By Mueen Al Taher

الناشـر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة - منطقة 70 وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر

هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174 ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان

هاتف: 8 1991837 00961 فاكس: 1991839 00961

البريد الإلكتروني:

beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني:

www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر 2018

الإهداء

إلى الذين يؤمنون بأن إعادة اكتشاف ماضيهم يمكّنهم من حاضرهم
ويحفظ لهم مستقبلهم

عدنان أبو عودة

المحتويات

ملحق: وثائق وصور

تقديم وإيضاحات

مصادفة جعلتنا، في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نفكّر في إصدار «يوميات» السياسي والدبلوماسي والوزير الأردني عدنان أبو عودة. لم نخطط لذلك، كما أنّه لم يكن يفكّر في نشر يومياته هذه؛ إذ لم يدوّنها، يومًا بعد يوم، بهدف نشرها، ولم تخطر في باله هذه الفكرة.

انطلقت نقطة تعاوننا مع الأستاذ عدنان أبو عودة من أجل إعداد «يومياته» للنشر من مجموعة حوارات أُجريت معه، تمحورت حول تاريخ العلاقات الأردنية – الفلسطينية التي كان له دورٌ مهمٌ فيها.

كان الحوار مع أبو عودة جزءًا من منهج بحث يفرض التدقيق والتوثيق والتحليل، والاستماع لآراء ووجهات نظر مختلفة ومتباينة، نختلف وإياه بصددها أم نتفق في أمور جزئية أو كلية، لكنّنا نُسلّم بأنّه كان لها دور كبير في رسم بعض السياسات وتشكيل مسارها.

هنا، وجدنا أنفسنا أمام مشروع آخر ضروري للتأريخ والتوثيق والمراجعة والنقد؛ هو جمع هذه «اليوميات» وما تثيره من أسئلة واستفسارات واستبيانات واستدعاءات للمعلومات والتجربة، وضمها إلى وحدة الأرشفة الوثائقية التاريخية في المركز، حيث تكون في متناول الباحثين المتخصصين، نظرًا إلى أهميتها المتعددة المستويات، ولا سيما أن أبو عودة دوّن هذه «اليوميات» تزامنًا مع الوقائع والحوادث من موقع مشاركته وانخراطه فيها، لا من خلال العودة اللاحقة إليها، والتي غالبًا ما تختلط فيها الحقائق بالمشاعر، والمواقف المستجدة، وربما بالمفارقات التاريخية، تبعًا لمشكلات الذاكرة المعروفة لدى المؤرخين وأثرها في التدوين والتقويم والقراءة، وصولًا إلى نشر أجزاء منها قد تفيد المؤرخ والباحث، وكذلك القارئ المهتم باليوميات السياسية.

بناءً عليه، كلّف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الباحث في المركز معين الطاهر بتحقيق الـ«يوميات» وتحريرها وإعدادها للنشر، بتنسيق وتواصل دائمين مع صاحبها الذي له منّا شكر خاص على سعة صدره خلال ثمانية عشر شهرًا استغرقها إعداد هذا الكتاب.

لم يكن هذا العمل سهلًا، للأسباب الآتية:

– لم تكن الأوراق معدّة للنشر، ولم تُكتب أصلًا من أجل ذلك، كُتب بعضها باعتباره ملاحظات يقتضيها عمل عدنان أبو عودة، في محطات حياته السياسية، ومنها وزيرًا للإعلام أو وزيرًا للبلاط أو رئيسًا للديوان الملكي أو في غير هذه المواقع المتقدمة في صناعة القرار السياسي في الأردن، أو تدوينًا لمحضر اجتماع، أو خاطرة راودته وهو في الطائرة، أو تسجيلًا لخبر سمعه أو إشاعة لم يتحقق منها، أو مسوّدة لمحاضرة أو كلمة يلقيها في منتدى فكري أو سياسي أو ثقافي.

– بدأ عدنان أبو عودة الكتابة في مرحلة متأخرة نسبيًا. بتعبير أدق، تبدأ أوراق يومياته عند زيارته

القاهرة قبل حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 بأيام، برفقة الملك حسين، وقبلها ثمّة مقترح أعدّه بهدف الإفراج عن فدائيين فلسطينيين معتقلين، وبضع أوراق بخطّ يده عن السياسة الإعلامية التي رسمها له رئيس الحكومة الأردنية الأسبق، وصفي التل، عند تعيينه، وهو برتبة رائد في دائرة المخابرات العامة، وزيرًا للإعلام في الحكومة العسكرية التي شكّلت في أيلول/ سبتمبر 1970.

– عدم تواصل يومياته وتقطّعها، فثمّة أعوام تزدحم بتسجيل حكاياتها، وأعوام أخرى تخلو، أو تكاد، من تسجيل أي كلمة، على الرغم من أنها حافلة بالحوادث، مثل عامي 1982 و1983. وتزداد صعوبة تحديد ما إذا كان ثمّة أوراق لم يُعثر عليها، لأنّه لم يكن يكتب في الأغلب على دفاتر يوميات مؤرّخة (أجندات)، وإنّما على كلّ ما تقع عليه يداه.

– توقفنا في تحرير اليوميات عند عام 1988، مع توافر مئات الصفحات الأخرى التي تضم خُطب عدنان أبو عودة في الأمم المتحدة عندما كان مندوبًا للأردن فيها، كما تزخر بمحاضرات ألقاها في أماكن مختلفة. وحجّتنا في ذلك أنّ أغلبيتها سبق نشرها، ويستطيع الباحث الحصول عليها من أرشيف الأمم المتحدة أو وزارة الخارجية الأردنية، كما أنّ نسخة منها ستبقى محفوظةً في مكتبة المركز، فيمكن لمن يشاء الاطّلاع عليها.

اتبع فريق العمل المنهج الآتي في إعداد «اليوميات»:

– رُتّبت اليوميات تبعًا لتسلسلها الزمني؛ تسهيلًا للقارئ في متابعة الحوادث، وإنْ لم يكن هناك تاريخ محدّد، وُضع تاريخ تقريبي لها، وذلك بناءً على موقع الورقة بين الأوراق الأخرى، والسياق الذي تتحدّث عنه ضمن تسلسل الحوادث.

– عوملت الأوراق كما تُعامل الوثائق بشكل عام؛ إذ تجنبت عملية التحرير أي تعديل عليها، ما لم تفرضه الضرورة التي اقتضت إضافاتٍ لربط الجمل والكلمات بعضها ببعض؛ إذ إنّ جزءًا من الأوراق كان إيجازًا يُقدّم، أو ملاحظاتٍ عن لقاء ربما تُكتب خلاله، فكان لا بدّ من تحريره وتدقيقه.

– كثيرًا ما كان عدنان أبو عودة يستخدم للدلالة على الأشخاص الاسم الأول، مثل «زيد» أو الكنية مثل «أبو سمير»، فوُضّحت الأسماء باستخدام المركنين [ ]. مثلًا زيد [الرفاعي].

– تسهيلًا على القارئ، التزمت حالة الرفع في الاسم (أبو) على اختلاف موقعها من الإعراب، في إطار ما يُعرف في النحو العربي بـ «الإعراب عن الحكاية».

– لم نُدخل أي تعديلات أو توضيحات يرغب فيها عدنان أبو عودة في متن النصّ الأصلي، وإنّما مُيّزت الإيضاحات التي رغب فيها بإضافة (*) إلى رقم الهامش وفي حواشي النصّ، حفاظًا على القيمة التدوينية التاريخية لليوميات، وتجنّبًا لأي خلط بين ما كُتب في الماضي وأي تفسيرات له في الحاضر.

– اقتصر تدخّل التحرير على تصنيف «اليوميات» وترتيبها وعنونتها، وإضافة هوامش توضيحية

للحوادث والأماكن والأعلام، وعمل الفهارس اللازمة التي تُسهّل على القارئ البحث والمتابعة.

– اتُّبعت قواعد التحرير المعتمدة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في كتابة أسماء الدول وبعض الكلمات، مع الانتباه إلى الكلمات الشائعة التي اكتسبت مع الزمن والتكرار معانيَ خاصة. فعلى سبيل المثال، استُبدلت كلمة «خطاب» بكلمة «خطبة»، لكنّ «خطاب العرش» بقي كما هو متعارف عليه، لما له من مدلول.

– وُحّدت كتابة بعض الأسماء التي وردت في أماكن مختلفة من اليوميات بصيغ متباينة، مثلًا اسم «كلوب» الذي ورد في النصّ الأصلي: «كلوب»، «غلوب»، «جلوب»، يظهر في هذا النصّ «كلوب».

– تُرجم بعض المصطلحات أو العبارات المكتوبة في أصل اليوميات إلى اللغة العربية مع الإبقاء على النصّ المعادل باللغة الأجنبية.

– أخذًا في الحسبان أنّ عدنان أبو عودة لم يكتب يومًا هذه «اليوميات» بهدف نشرها، حُذف، بالاتفاق معه ونزولًا عند رغبته، كل ما يخرج عن هدف النشر، باعتبارها تأريخًا لمرحلة سياسية. لذلك حُذف، بمعرفته، بعض النصوص (على قلّتها) التي تتناول حوادث شخصية أو مسلكية أو اتهامات وشكوكًا وحكايات تبتعد، في جوهرها، عن السياق السياسي. وفي حالات محدودة للغاية، استُبدل بعض الأسماء بنقاط متصلة بين أقواس (...) تجنبًا لأي إساءة فهم؛ فالهدف من تدوين الواقعة شرح الحالة السياسية السائدة حينها، أو إيضاح توجهات أو خيارات اتُبع هذا منهجًا، فأدّى ذلك إلى تغييرات عميقة، وليس التعرّض لأشخاص انجرفوا معه، أو توافقت مصالحهم وإيّاه.

يعبّر هذا النص عن رؤية عدنان أبو عودة في مرحلة كتابتها، وربما تتوافق مع آرائه الحالية أو لا تتوافق، فهذه يوميات وليست مذكرات، وبالتالي يتعامل المركز معها، وكذلك الباحثون الذين سيطّلعون عليها بعد نشرها والقراء عمومًا، بوصفها وثيقة هي بنت مرحلتها التاريخية وسياقها، ومن هنا تأتي أهميتها.

كما أنّ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات غير مسؤول عن أي آراء أو تقويمات وردت في «اليوميات»؛ إذ ينشرها إيمانًا بحقّ الباحثين في الاطّلاع عليها من مصادرها المختلفة ليعملوا فيها بحثًا وتدقيقًا ونقدًا، وقناعةً بحقّ المواطن العربيّ في المعرفة الكاملة بكلّ ما كان يُعتبر أسرارًا، ما يُعزّز نظرة المركز إلى الشعوب العربية أنّها قادرة دومًا على التمييز واختيار الأفضل، طال الزمان أم قصُر.

ختامًا، يتوجه المحرر بالشكر الجزيل إلى فريق العمل الذي ساعد في إنجاز هذا الكتاب، بدءًا من تصوير اليوميات والأوراق، وإنجاز نسخ إلكترونية منها، وتصنيفها، ومن ثمّ تنضيدها وصف أحرفها وانتخاب ما هو مُخصّص منها للنشر، وتحرير النصّ، ومراجعته أكثر من مرة. ونخصّ بالشكر كلًا من الأستاذة هبة أمارة، والأستاذ منار رشواني، والأستاذ عبد الرحمن سدر، والأستاذ فادي الشايب، والأستاذة منى عوض الله، والزملاء في قسم التحرير في فرع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في بيروت الأستاذة تيريز سركيس، والدكتور أحمد مفلح، والأستاذ هشام الموسوي، والزميلين العزيزين الأستاذ جمال باروت مدير

الأبحاث والدكتور محمد المصري المدير التنفيذي في المركز العربي لمتابعتهما الحثيثة للمشروع عبر مسيرته الطويلة.

كما يودّ المركز أن يتوجه بالشكر الجزيل إلى السادة الذين تفضلوا بمراجعة مسوّدة هذا الكتاب ومادته في مراحله النهائية: الدكتور مصطفى حمارنة، الباحث والمؤرخ الذي تطوع مشكورًا بمراجعة المخطوط قبل تحويله إلى كتاب بأيام، والدكتور موسى شتيوي مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، والدكتور أحمد جميل عزم أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بيرزيت، والدكتور طاهر كنعان الذي تفضّل علينا بمراجعه فصول الكتاب المختلفة أولًا بأول، ولم يبخل علينا بالنصيحة الصادقة والتوجيه والملاحظات القيّمة.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 17/ 8/ 2017

النشأة والبدايات

المخابرات ومعركة الكرامة وأيلول وإضاءات على وقائع أردنية وفلسطينية وعربية

حوار معين الطاهر ومعن البياري

لا تروي لنا يوميات عدنان أبو عودة في الكتاب شيئًا عن طفولته ودراسته وبيئته العائلية التي نشأ فيها، وانتماءاته الحزبية من «حزب التحرير الإسلامي»[1] إلى «الحزب الشيوعي»، وعمله في دول الخليج العربي، والتحاقه بجهاز المخابرات العامة، وبدايات علاقته بالملك حسين[2] وكيف تطوّرت، وعلاقته المميّزة برئيس الوزراء الأسبق وصفي التل[3]، وتفصيلات أخرى عن وقائع تالية تتابعت في محطات تجربته السياسية الخاصة، وفي مواقع ومسؤوليات تولاها، في رئاسة الديوان الملكي، ووزيرًا للإعلام، ووزيرًا للبلاط، ومستشارًا مقربًا من الملك، وغيرها.

لجلاء هذا كله وغيره، أُجريت المقابلة المسجلة والمصورة الآتية مع عدنان أبو عودة لتساعد إجاباته عن أسئلتها في مزيد من التعريف بشخصه وتجربته وآرائه، وفي إيضاح الكثير من الوقائع التي تأتي عليها اليوميات، لتكتمل الصورة وتتضح الرؤية.

يهدف هذا الحوار إلى إلقاء إضاءات على حياة شخصكم الكريم؛ الطفولة والبواكير الأولى، مسار الحياة، التجارب الشخصية والمهنية والعملية، ثمّ الانخراط في العمل الحزبي والسلك الحكومي، لننتقل لاحقًا إلى محاولة تسليط إضاءة إضافية على ما ذكرت في يومياتك. بداية، ماذا عن طفولة عدنان أبو عودة؟

أنا ابن عامل، وحيد والديّ بين أخوات. بهذه الصفة حظيتُ بدلالهما. كان والدي متدينًا، وكان يخشى دائمًا أن أظنّ إنّني أتميّز على أخواتي لأنّني الابن الذكر الوحيد. أذكر مرةً أنّ إحدى أخواتي كانت تقول لأمي أنّني دفعتها بيدي، وأخذت تبكي، فسمع الوالد صوتها وسألها عن سبب بكائها، فأجابته بأنّني ضربتها، فصفن [نظر بسكون] ثمّ قال لي: «لا تظنّ أنّك، إذا كنت وحيدًا، فإنّك أفضل من أي واحدةٍ من أخواتك، بل أي واحدة منهن أفضل منك».

كان والدي يعمل في صناعة الصابون، والصابون مرتبط بالزيت وبالزيتون الذي يُجنى محصوله في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر. وفي آذار/ مارس، تتوقف هذه الصناعة، وهي للمناسبة مهنة

متعبة للعمال، منهكة جدًا من الناحية العضلية. كانوا يعملون أربعة أشهر، من كانون الأول/ ديسمبر إلى نهاية آذار/ مارس. ومع انتهاء عمل والدي في الصابون، أكون أنا قد أنهيتُ عطلة الربيع. كنتُ أحصل على علاماتٍ عاليةٍ في المدرسة، وفي الأغلب أكون الأول في الصف، فكان يكافئني بأن نزور معًا عكا أو يافا أو أيًا من مدن فلسطين. وقد كوفئتُ منه بأن زرتُ مدن فلسطين كلها، وتعرّفتُ إليها، ما عدا غزة التي زرتها متأخرًا جدًا، بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وقلتُ وقتها في غزة نفسها إنّ هذه الزيارة كان يجب أن تكون في عام 1947.

ذكرت مرة أنّ حادثةً وقعت في فترة منع تجوّل وتركت أثرًا كبيرًا في وعيك؟

يُطلُّ بيتنا في نابلس على محطة لقطار الحديد الحجازي، ونابلس أساسًا وادٍ، ونحن نسكن في منتصف الجبل الشمالي. وكانت للوالد غرفةٌ خلفيةٌ في البيت، يسميها شبابية، لها شباكٌ غربي يطلُّ على المحطة، أي على البلد. وبينما كان يومًا (في عام 1939) جالسًا فيها، وكان قد فُرض وقتها منعٌ للتجوّل في النهار في أواخر أيام الثورة الفلسطينية التي كانت قد انطلقت في عام 1936، نظر إلى المحطة فيما كنتُ وأخواتي نلعب، وأمي منشغلة. فجأة، وجدتُ والدي يتحدّث إلى نفسه، يقول: «أوف، دورية إنكليز طالعة من عند الشيخ مسلم (من معالم نابلس)». ثمّ سكت، ثمّ قال: «أوف، وصلوا الميذنة!». ثمّ قال إنّ معهم شخصًا يدفعونه إلى الأمام، وإنّهم يحملون سلاحًا. وصلوا إلى دار الحمامي ودار أبو عودة. وفي القرب من أحد البيوت القديمة، أداروا وجهه في اتجاه الحائط. ثمّ سمعنا صوت طلقة نارية، فصرخ والدي، وارتمى من جلسته على فراشٍ عالٍ عند الشباك على البلاط، وقال: «قتلوه، قتلوه». لم نكن نعرف الشخص، وصارت والدتي تبكي. وفتح بكاء والدتي وصراخ والدي أول وعي مبكر عندي على وجود الأجانب في فلسطين، فصرتُ أعرف، وأنا في عمر ستة أعوام أو سبعة، أنّ هناك مشكلة في فلسطين، حيث يوجد إنكليز ويهود، أطلقوا النار على ذلك النابلسي الذي عرفنا لاحقًا أنّه من عائلة شاهين، حين كان ذاهبًا ليشتري حاجيات لأمه المريضة.

هل بدأت في المرحلة الابتدائية تتلقى معرفة أوسع، بين المدرّسين والتلاميذ؟

نعم، وكان هناك مدرّسون وطنيون. ففي الصف الثاني الابتدائي، جاء إلينا مدرّس منقول، غصبًا عنه، من القدس إلى نابلس، اسمه توفيق أبو السعود. كان وطنيًا، وكلما سنحت له الفرصة كان يحكي لنا عن اليهود والإنكليز والأخطار التي تهدد فلسطين.

كبرنا قليلًا، وكان يعلّمنا مدرّس اسمه يحيى الحجاوي – رحمه الله – كان قوميًا عربيًا متشدّدًا. وحدث مرة أنّ ولدًا أخطأ وقال الوِحدة العربية (بكسر الواو)، فصرخ فيه صرخة لا تزال ترنّ في أذني: «ولَكْ الوَحدة العربية (بالفتح)، وليست الوِحدة العربية». كان من ذلك الجيل العظيم الذين درّسونا في المدارس من هم حريصون حتى على الألفاظ.

هل كنت تقرأ من خارج المنهاج، وما هي الكتب التي كانت تستهويك؟

قرأتُ كثيرًا في تلك الأيام كتبًا لطه حسين وعباس محمود العقاد. كان بيتنا في الجبل، ولنا جيران

يؤجرون كتبًا شعبية صفراء يضعونها على باب المسجد، وبإمكانك أن تستأجر الكتاب بتعريفة مثلًا. وكان عمي، وهو جارنا أيضًا، يستأجر مثل هذه الكتب، وكنت أقرأها له، وهي عن سيف بن ذي يزن وعنترة بن شداد والأميرة ذات الهمة وتغريبة بني هلال. هذه القصص نمّت خيالي ووسّعته.

متى بدأت تفكر بالعمل الحزبي؟

بعد النكبة تمامًا، وصلتُ إلى الصف الثالث ثانوي. أُغلقت المدارس في تلك السنة (1948)، وأقام لاجئون كثيرون فيها. في إحدى المرّات، في أثناء ذهابي إلى المدرسة ذات يوم ماطر - وكنتُ في العادة أمرّ بمنطقة فيها مركز لتوزيع المؤن - رأيتُ بنتًا أمامي تحمل إناء حليب، وتبكي، عمرها حوالى سبعة أعوام، وأصابع قدميها خارجة من صندلها [حذائها الصيفي] محمرّة من البرد. كنتُ أركض، وعلى رأسي طاقية. بقيتْ هيئة تلك الفتاة وحالها في بالي كلما صار حديثٌ عن قضية اللاجئين. في تلك الأثناء، وفي المدرسة، اتصل بي «حزب التحرير».

فجأة، ومن دون مقدمات! ما الذي وجدوه فيك؟

التحق بمدرستي تلميذ في الصف الأول ثانوي آتٍ من القدس اسمه شريف. كان والده يعمل في المحكمة النظامية في القدس، وسكنوا في الحي الذي أسكنه. صرتُ أراه، وبدأنا نلتقي، ونترافق إلى المدرسة، ونعود منها، وكان خلوقًا ولطيفًا. قال لي مرة إنّه تحدّث عنّي مع والده الذي يحب أن يتعرّف إليّ، وسألني إن كان لديّ مانع أن أزورهم في البيت يوم الخميس. وافقتُ وذهبتُ. وهناك، كان مع والده شخص آخر، محام من اللد، اسمه داود حمدان، كان يعتمر طربوشًا. سألاني عن جملة أمور، ثمّ أبلغاني أنّهما يريدان أن يؤسسا حزبًا في نابلس، ولم يكن اسمه حزب التحرير؛ إذ انتسبتُ إليه قبل أن يكون له هذا الاسم.

يعني كنت مؤسسًا.

في نابلس نعم. ببساطة، كلموني عن فلسطين التي يجب ألّا نتركها هكذا، ويجب أن نحرّرها، ليس على الطريقة البائسة للعرب الذين قالوا إنّهم يريدون تحرير فلسطين، ثمّ هربوا! قال لي والد زميلي وضيفه المحامي: «نريد تحريرها برجال متعلمين مؤمنين ...إلخ». طاب لي هذا الحديث، فقلتُ لهما أن يعتبراني معهما في الحزب.

أي دخلت حزب التحرير من باب فلسطين في جلسة واحدة؛ فلماذا تركته؟ ومتى؟

تركتُ الحزب بعد خمسة أعوام. كنتُ أحضر اجتماعات وأُجنّد منتسبين وأذهب إلى أندية الكشافة والجمعيات.

ألم يكن عندك شعور بالخوف أو بالحذر الأمني؟ ألم يحذّرك والدك وأهلك؟

لم يكن في تلك الأيام خوف. كان التنبيه ألّا أكون شيوعيًا.

هل كان ميلك في المدرسة علميًا أم أدبيًا؟ هل كنت تحب الشعر أم الرياضيات؟

كانت ميولي علمية، وكنتُ في الوقت نفسه أحب الشعر، وما زلتُ أحبه وأقرأه، وإذا كان هناك من يلجأ إلى الموسيقى عند الملل أو الاكتئاب، فأنا ألجأ إلى الشعر. تضايقتُ كثيرًا، قبل أيام، من الشاعر المصري أحمد عبد المعطي حجازي، إذ قرأتُ له أنّ جمال عبد الناصر[4] خدعه، وهو يقول هذا الكلام في أيام عبد الفتاح السيسي[5]! هذا محزن بالنسبة إليّ، لأنّي أحفظ من شعر حجازي منذ عام 1955.

كنت تقرأ الشعر والأدب، لكنّك متفوق علميًا، هل كان عندك أمل، مثل أي طفل، بأن تصبح طيارًا أو مهندسًا أو طبيبًا؟

كلما نلت علامة عالية في المدرسة، كان والدي – رحمه الله – يحثّني على أن أبقى شاطرًا [متفوقًا]، حتى ترسلني الحكومة البريطانية إلى لندن، لأنّه غير قادر على ذلك. كنتُ أسمع ذلك منه مرتين أو ثلاثة في كل فصل. وبذلك زُرعت في رأسي قصة لندن. كبرتُ، وجاء الاحتلال، وخرجت بريطانيا من فلسطين، ثمّ قلنا نحن الآن في دولة جديدة تعوّضنا، أي دولة بدولة. ثمّ كان ترتيبي السادس في الثانوية العامة على مستوى المملكة.

جئت إلى عمّان، ودرست في دار المعلمين.

أنا لم آتِ، هم جاءوا بي. لم يمنحوني بعثة، ولم يرسلوني إلى جامعة، أو إلى الدراسة خارج المملكة. كان الأردن مكوّنًا من ست محافظات (أو ستة ألوية بحسب تسميتها آنذاك) ثلاث منها في الضفة الغربية، وثلاث في الضفة الشرقية. وكانت البعثات بالتساوي بين الألوية لإحداث توازن. في سنتي في الثانوية العامة، تقرّر ابتعاث الأول والثاني والثالث من كل لواء، وأنا كنتُ السادس في المملكة، والخامس في لواء نابلس، وكان الأول زميلي في الصف الدكتور محمد أحمد حمدان الذي صار رئيسًا لجامعة اليرموك، ثمّ وزيرًا. أشفقت الحكومة عليّ، فأخذوني إلى دار المعلمين لأدرس سنتين، ثمّ أصبحتُ معلمًا فيما كنتُ أفكّر في أن أصبح طبيبًا. تولّد عندي حقد مضاعف على الدولة، بل صار حزب التحرير مرتبطًا في ذهني ليس بمعاداة إسرائيل فحسب، بل بالعدالة أيضًا.

كان حزب التحرير أول جهة توجهت إليك. لو توجّه إليك حزب آخر، هل كنت ستنضم إليه؟

نعم، أي أحد كان يتكلّم على الإسرائيليين في وقتها كنتُ سأذهبُ إليه، لكنّ حظي كان مع حزب التحرير.

تقرأ أدبيات حزب التحرير وتناقش أعضاءه خمسة أعوام.

طبعًا، عامان في دار المعلمين وثلاثة حتى صرتُ معلمًا في السلط.

سطع في تلك الفترة نجم جمال عبد الناصر، فأين كان موقعه في تفكيرك؟

أحدث عبد الناصر تعبئةً هائلة، من خلال إذاعة صوت العرب، ضد حلف بغداد[6]، حتى صار الجميع يكرهون حلف بغداد، وربما لا يكون واحدهم عارفًا به، فالطفل الصغير في الشارع كان يقول: «فليسقط

حلف بغداد».

كانت حساباتي أنّ جماعة حلف بغداد تريد أن تربطنا بالإنكليز الذين جلبوا لنا إسرائيل. اجتمعت حلقتنا في السلط، وقلتُ ذلك فيها، غير أنّهم كانوا يلحّون على فكرة أنّ التظاهرات ضد حلف بغداد تنفّس الغضب فحسب. سقط حلف بغداد، وقُتل من المدرسة التي كنتُ أُدرّس فيها طالبان في التظاهرات التي اندلعت ضده، والتي شاركت قوات البادية في التصدّي لها. ثمّ هدأت الأمور، وأبلغتهم في اجتماع حزبي أنّني لا أصلح بينهم، وأنّ الأمور تحتاج إلى شيء من المواجهة، لم يعجبهم كلامي، فتركتهم.

من المُستغرب أنّ الأردن استقلّ في عام 1946، وكان يطلب الانضمام إلى الأمم المتحدة، لكنّ روسيا (الاتحاد السوفياتي) كانت ترفض، وترفع «فيتو» عليه، حتى عام 1955، عندما توقفت عن ذلك مكافأةً للشعب الأردني لموقفه ضد حلف بغداد. أقول ذلك من باب الاستنتاج، والله أعلم.

بعد ستة أشهر، كنتُ معروفًا بأنّي «تحريري»، غير أنّني كنتُ أتكلّم وأمزح مع الجميع، ولم تكن عندي أي مشكلة في أن يكون لي أصدقاء لهم ميول مختلفة، وكان لي أصحابٌ بعثيون مثلًا، واقتربتُ بفعل الأوضاع من «الحزب الشيوعي» الذي انضممتُ إليه في عام 1955.

من «حزب التحرير» إلى «الحزب الشيوعي»، أليس هذا غريبًا؟

لم أكن أتكلّم أيديولوجيا. المشكلة التي لا تريدون أن تعرفوها أنّني ذهبتُ إلى الحزبين من أجل قضية واحدة اسمها فلسطين، أمضيتُ خمسة أعوام مع حزبٍ، وعندما اكتشفتُ في عام 1955 أنّ قادته وأعضاءه لا يصلحون، وأنّهم لا يعملون من أجل فلسطين، تركتهم، فالذي لا يريد أن يشارك في تظاهرة، ما الذي سيكون مفيدًا فيه؟

ما الذي شدّك إلى «الحزب الشيوعي»؟

شدّني أنّهم حركيون وناشطون ومع المواجهة، خصوصًا في السلط، وهذه مسألة تستهويني، وليس كما «الرّخوين». استمريتُ معهم إلى آخر عام 1958. وكنتُ قد انتقلتُ مدرسًا من السلط إلى طولكرم.

بعد عامين طالبًا في دار المعلمين، ثمّ ثلاثة أعوام أخرى مدرّسًا في السلط، من تتذكّر من طلابك، ولماذا كان انتقالك؟

كان رئيس الوزراء الأردني السابق، عبد الله النسور[7]، ممّن علمتهم، وهو من أذكى من علّمت. كنتُ أريد أن أعيش مع أهلي، ففي السلط كنتُ مستأجرًا بيتًا، وأنا الوحيد الذي عيّنوه معلمًا في غير منطقته.

قلت إنّك انتقلت، وأنت في «الحزب الشيوعي»، إلى طولكرم؟

اتصلتُ، وأنا في طولكرم، بجماعتنا في نابلس. كان قادة الأحزاب قد تعرّضوا إلى اعتقالات كثيرة، فأصبح من كان في الصف الثاني في الصف الأول، فترفّعتُ في الحزب، وكنتُ رئيس خلية صغيرة، وعمري 25 عامًا.

يوم وقعت الحوادث في العراق في عام [8]1958، كنّا نجتمع ونلتقي كل أربعة أسابيع، ونأخذ «الجهاز»، أي النشرات السرّية، بحسب تسمية الشيوعيين لها. كنتُ أحملها من نابلس، وأوصلها إلى طولكرم، وأمرّ بثلاث محطات تفتيش، الأمر الذي لم يكن سهلًا، وكنتُ المعيل الوحيد لأمي وأبي، وأعرف عقوبة هذا الأمر، أي 14 عامًا سجنًا (لم يكن هناك أي تسامح في هذا الأمر). كنّا نتابع حوادث العراق بدقة. وكان رؤساء الخلايا التابعين للحزب في كل منطقة يصفون ما حدث في العراق، أي إطاحة عبد الكريم قاسم[9] وعبد السلام عارف[10] الملكية، بأنّه «ثورتنا». بقينا حوالى شهرين فرحين بهذا الكلام، ثمّ حدث ما عرف بثورة الشواف[11] في العراق، وكانت هناك أخبار تغاير ما يتحدّث عنه الشيوعيون الذين بطشوا بالقوميين الذين قاموا بثورة الشواف، وكان البطش غير عادي. كان عبد الكريم قاسم متعاطفًا مع الشيوعيين، وهو سندهم الوحيد، وهناك من حسبوه عليهم. وفي جلسةٍ حزبية، سألتُ رفيقًا عن السبب الذي يجعلنا في العراق نذبح الناس الذين يقومون بثورة جديدة، فأجابني: «إنّها الخيانة». قلتُ له: «ما دمنا قد نجحنا، فنحن مسيطرون، وما دمنا مسيطرين، فمن حق المواطن أن يُحاكم إذا كان خائنًا. أمّا قتله وطخه [إطلاق النار عليه] فهذا يجعلنا قتلة، وأنا أقول هذا من أجل الحزب، ودفاعًا عنه».

أُجيبَ عن سؤالي بأنّ هذه كانت التعليمات، وأنّ علينا أن نتقيّد بما نسمعه. وأبلغني الرفيق أنّه في الجلسة التالية سيأتي لي بإجابةٍ عن سؤالي. لكنّه، في الجلسة التالية، لم يبادر، فطلبتُ منه جوابًا عن سؤالي: لماذا لا نرسل الخونة إلى المحاكم، ويتولى محام الدفاع عن كل واحد منهم؟ فردّ عليّ بأنّه لمّا نقل سؤالي إلى قيادة أعلى، أبلغوه أنّ «زلمتك خوّيف» [صاحبكَ جبان]. وقال: «هل جبنت يا رفيق؟». طلبتُ منه أن يعيد كلامه لأتأكد ما أسمع منه، فأعاده، ثمّ رددتُ عليه: «مررتُ على ثلاث محطات تفتيش من أجل إيصال الجهاز [النشرات السرّية] إلى طولكرم، وأنا أعرف العقاب، ثمّ تقول لي الآن أنّني جبنت!». وشتمته، ثمّ صار يعتذر، وتركتُ الحزب الشيوعي، وأدركتُ بعد ذلك أنّني لا أصلح أن أكون عضوًا في أي حزب، لأنّ أفكاري الشخصية التي أحملها تتناقض مع السياسات التي تُملى علينا.

كيف بدأت في السلط علاقتك مع محمد رسول الكيلاني[12]؟

كان معلمًا معي في المدرسة، كنتُ أُدرّس الثانوي العالي، وهو كان يُدرّس التربية الإسلامية للثانوي الابتدائي والسابع الابتدائي، وكان، في الوقت نفسه، يدرُس الحقوق في جامعة دمشق، ولم أعرف ذلك إلّا عند انتهائه من هذه الدراسة في عام 1956. كان صديقي جدًا، وكان صلبًا وشخصية خاصة. عمومًا، أهل السلط كرماء ومنفتحون على الناس. والموظفون منهم في عمّان يغادرون صباحًا ويعودون عصرًا. وبعد الغداء، يذهبون إلى المقهى، ويلعبون الورق وطاولة الزهر مثلًا، ويتحدّثون عن أعمالهم، وهم الذين يعرفون أخبار الدولة كلها.

كنتُ أجلس في المقهى، مثلهم، أمّا محمد رسول فقليلًا ما كان يفعل، وعندما كان يأتي، يصطحبني ونمشي في الشارع الموصل إلى عمّان، ونتحدّث. وكانت له صلاتٌ كثيرة، وليس مثلي أنا الذي أُقيم وحدي. كنتُ أسمع منه أخبارًا سياسية، ويبدو أنّه كان معجبًا بفهمي للسياسة، ربما لأنّني كنتُ شيوعيًا. لكن، ليس

هذا السبب الحقيقي، وإنّما لأنّني كنتُ أقرأ مجلاتٍ عن الشرق الأوسط بالإنكليزية. كنتُ أشتريها من مكتبة البسطامي في عمّان، وخصوصًا مجلة **التايم** التي كانت تكتب عن العالم من وجهة نظر علمية.

ترشّح يعقوب زيادين[13] في عام 1956 في انتخابات مجلس النواب الأردني عن القدس. هل كنت تتحمّس له، وهل تعرّضت لمضايقات أمنية؟

طبعًا، كنّا نُروّج أيضًا للدكتور عبد الرحمن شقير (ذهب لاجئًا سياسيًا إلى سورية وبقي فيها). وأذكر أنّنا نظّمنا له مهرجانًا في جرش. لم أتعرّض لأي مضايقات، والغريب أنّ السلطة لم تكن تعرف أنّني شيوعي. ولّما عملتُ، لاحقًا، في المخابرات، طلب مديرها، محمد رسول الكيلاني، ملفي، وكان فيه أنّني صديق للبعثيين!

تعرّفت إلى محمد رسول في السلط، ثمّ نُقل إلى نابلس، وطُلب منك في الحزب المساعدة في قتله، أليس كذلك؟

نعم، نُقل وصار مدعيًا عامًا للمحاكم العسكرية التي أُحيل عليها الذين اتهموا بالانقلاب على الملك حسين في عام 1957. عُيّن في نابلس، وهو يعرف أنّني في نابلس، وكان يزورني كلما سمح وقته بذلك. ومرة، سألوني في الحزب عنه، وطلبوا منّي أن أدعوه إلى منزلي، في يوم يكون معه سيارة وأُخبرهم بالموعد لأنّهم كانوا يريدون وضع لغم في سيارته. غضبتُ، وقلتُ للذي أخبرني بذلك: «أقسم بالله، إذا أُصيب، حتى لو كان في الكرك، لاتهمتك أنت بأنّك الذي فعلتها. كيف تريدوني أن أُشارك في قتل شخص بيني وبينه عيش وملح؟». أفادتني هذه المسألة لاحقًا. أعوذ بالله، أعزم [أدعو] صاحبي من أجل قتله، هذا سلوكٌ غير أخلاقي. قال لي الرفيق أن أنسى الموضوع تمامًا، لكنّه ترك فيّ أثرًا، وربما أخذني إلى واقعة الجدل في شأن العراق. هذا الأمر جعلني أترك الحزب. أبلغتُ محمد رسول، لاحقًا، عندما عملتُ معه في المخابرات، بذلك، وطلب منّي أسماء من كانوا معي في «الحزب الشيوعي» ولم أعطه إياها. قلتُ له: «سأبيعك واحدة وتبيعني واحدة. أنا حميتك في ذلك اليوم، فاعفني من طلبك اليوم».

ماذا عن دراستك في جامعة دمشق، وزواجك؟

أقمتُ في دمشق، ودرستُ الأدب الإنكليزي في جامعتها، وأعفوني من أول سنتين. أمّا عن زوجتي، فقد اقترنتُ بها عن حب - رحمها الله - وهي من السلط، تعرّفتُ إليها خلال فترة عملي معلمًا هناك، كانت معلمة. وعندما تقدّمتُ، من خلال وسيط، لخطبتها أول مرة، رفض أهلها، لأنّني لا أحمل شهادة جامعية، ثمّ ذهبتُ إلى دمشق، ودخلتُ الجامعة.

كيف درست الأدب الإنكليزي، وشهادتك من دار المعلمين في العلوم. ومن أين تأتّى لك أن تتميّز في اللغة الإنكليزية مبكرًا؟

إنكليزيتنا [لغتنا الإنكليزية]، نحن تلامذة النظام البريطاني، متينة، ومناهجنا قوية، وكنتُ أحصل على امتياز فيها، وفي مادة اللغة العربية. كانت أختي الأكبر منّي ممتازة في اللغة الإنكليزية في المدرسة. عندما كنتُ

في الثالث الابتدائي، كانت تعلّمني منهج الرابع ابتدائي، وعندما يقول لك المعلم «برافو عليك»، فإنّك تزيد اهتمامك وتضاعف دراستك.

هل تعرّفت في دمشق إلى مثقفين وحزبيين، وماذا عن عملك في الكويت بعد تخرّجك؟

كانت أيام جمال عبد الناصر، وكانت الوحدة المصرية – السورية. لم أنخرط في أجواء المثقفين والسياسيين، لأنّ قراري كان أن أتخرّج في الجامعة، ثمّ أتزوج. وبعد أن تخرّجتُ وصرتُ جامعيًا بناءً على طلب أهل العروس، وافقوا وتزوجنا. وأنا أشكرها لأنّها جعلتني أذهب إلى دمشق وأدرس. في دمشق، كنتُ أعطي دروسًا خصوصية لفتاة فلسطينية من لاجئي 1948، يقيم أهلها في سورية، تعرّفتُ إليها عبر قريبٍ لها أعرفه. سألتني مرة عمّا سأفعله عندما أتخرّج. أجبتها بأنّني سأفتش عن عملٍ في الخليج، فأخبرتني أنّ خالها مسؤول في شؤون التعليم في الكويت، وهو درويش المقدادي[14]. سألتني إن كنتُ أرغب في الذهاب إلى الكويت، لتحدّثه عنّي. ثمّ قدّمتُ طلبًا، وأُجريت مقابلة، وذهبتُ مدرّسًا في الكويت.

زوجتي من السيدات المدبرات، وكانت تماشي طموحاتي، وصبورة، تعرف أنّني أريد جمع مبلغ كافٍ من المال لأذهب إلى أميركا وأحصل على شهادة الدكتوراه. قالت لي يومًا إنّ للكويت بعثات تعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة (كما هو اسمها اليوم)، وإنّني إذا التحقتُ بها، سيزيد راتبي نصف ما أتقاضاه، كما راتبها هي أيضًا. وهي كانت أيضًا معلمةً تحمل شهادة التوجيهية المقبولة للعمل في التعليم في الكويت. بقيتُ في الكويت أربعة أعوام، وثلاثة أعوام في أم القيوين.

كيف كانت منطقة الخليج، كيف كانت أحوالك، وماذا عن هواك السياسي في تلك الفترة التي كان فيها عبد الناصر والمدّ القومي؟

ناس صبورون وفقراء، يشتغلون في الصيد، وعندهم مناطق زراعية، وبعض مياه الينابيع للشرب وسقاية الزرع والنخيل وبعض الخضراوات. كنتُ في أم القيوين أذهبُ كل أسبوع إلى دبي، ولأنّني كنتُ المسؤول التعليمي، مُنحتُ سيارة «لاند كروزر» يابانية من نوع «تويوتا»، وكانت دبي الوحيدة التي فيها معالم مدنية، مثل بريد ومعلبات وخضراوات، وصحف، خصوصًا بالإنكليزية. وكانت عواطفي مع عبد الناصر من دون أن أكون ناصريًا. كانت قناعتي أنّ عند هذا الرجل تصوّرًا عمليًا معيّنًا لبلده، ومؤشراته كثيرة، فكنتُ أحترمه لذلك.

متى غادرت الكويت؟

غادرتُ الكويت في عام 1965، وذهبتُ إلى نابلس من أجل أهلي. كانت والدتي مصابة بسرطان البنكرياس، ولم يكن يُعرف، في حينه، ما هو السرطان. تضايقتُ في صيف ذلك العام لأنّني أحسستُ بعتب الأم، من دون أن تتكلم، أنّها «موّاتة» [على وشك الموت] وأنا لستُ إلى جانبها.

بحسب برنامجي؛ بعد أن أزور أمي وأبي، آخذ زوجتي وأولادي ونذهب لزيارة جدتهم في عمّان، ونبقى عشرة أيام ثمّ نعود إلى نابلس. تعبت الوالدة في صباح أحد الأيام، فنقلناها إلى عمّان، وكان شقيق زوجتي

طبيبًا يقيم في شارع أمانة العاصمة القديمة، وكنتُ أخرج في صباح كل يوم إلى محيط البنك العربي في قلب عمّان أتصفح الصحف والمجلات في مكتبة البسطامي، ثمّ آخذ ما أريد، وأصعد إلى مقهى السنترال. إذا وجدت مكانًا أجلس، ويمكن أي شخصٍ آخر أن يجلس معي، ونلعب طاولة زهر، أو نتحدّث و«ندردش».

كنت أمشي أمام البنك العربي في ذلك الصيف، وإذ بصوتٍ يناديني من إحدى السيارات. التفتُ، فرأيتُ محمد رسول الكيلاني، وكان مدير المخابرات العامة. خشيتُ أن يراني الناس واقفًا معه، فركضتُ إليه ودخلتُ إلى السيارة.

هل كنت حريصًا على ألّا يكون لك صلة بمدير المخابرات؟ كيف التحقت بدائرة المخابرات؟ وماذا كان عملك فيها بالضبط؟

نعم، كنتُ حريصًا على ذلك. لكن ركبتُ في السيارة، ومضينا إلى مقرّ دائرة المخابرات (القديم) في جبل عمّان. وكصديقين التقيا بعد مدة، بدأنا نتحدّث عن الماضي (كم عندك أولاد؟ أين ذهبت؟ ...إلخ). ثمّ عرض عليّ أن أعمل معه. سألته مستوضحًا، فأجابني أنّه يريدني أن أعمل في المخابرات. استغربتُ الأمر كثيرًا، فقال: «أعرف حساسيتك، لكنّي لا أريدك في المخابرات أن تتجسّس على الناس».

رحتُ أفكّر بالراتب إذ كان لديّ مسؤوليات أسرتي. سألته عنه، فأجابني بأنّ هذا يعتمد على الرتبة، وأوضح لي أن الرتبة ستكون نقيبًا، لأنّني كنتُ قد أنهيتُ دراستي الجامعية، والراتب 76 دينارًا، ضعف الراتب المدني. قال لي: «تضع نصفه لأهلك، والنصف الثاني لأولادك». هنا سألته عن عملي ماذا سيكون، فأخبرني أنّ هناك تقارير، معظمها بالإنكليزية، تتلقاها دائرة المخابرات، وهي عن تجسّس إسرائيل وأسلحتها وأجهزتها الأمنية الداخلية. وقال لي: «أريد شخصًا مثلك يفهم، ويقرّر، ويكون مسؤولًا عن هذا». فقبلتُ، وفعلًا كان هذا هو العمل. بعدها، جاء أجنبي من أميركا لتدريبنا، وكنّا دفعة جديدة تضم متخرجين من الجامعة حديثًا، وتدربنا على العمل الاستخباري. ثمّ جرى تحويلي إلى قسم التحليل (أي تحليل مادة المخابرات التي تأتي)، وكنتُ أُعدّ تقارير في هذا الخصوص، يرفعها المدير إلى الملك.

بعد ثالث تقرير كتبته، ناداني محمد رسول، وقال لي: «عندما قرأ سيدنا [الملك حسين] تقريرك الثالث، قال لي: إمّا أنّ الدنيا تغيّرت في دائرة المخابرات، أو أنّ أسلوب التقارير تغيّر. وظننتُ، في البداية، أنّها لم تعجبه، فأخبرته أنّ كاتبها ضابط جديد تسلّم العمل حديثًا، فأوضح لي أنّه لم ينتقد ماذا كتب الضابط، لكنّه يقول إنّ أسلوب التقارير اختلف». كان ذلك في عام 1966، وأبلغني محمد رسول أنّ الملك يريد أن يلتقي بي ليتأكد أنّني أنا من أكتب هذه التقارير. وهذا ما كان.

هل كانت هذه أول مرة ترى فيها الملك حسين؟

لا، كان الديوان الملكي يُفتح يوم الإثنين في الخمسينيات لمقابلة الملك. وكنتُ معلمًا في السلط، وأخذني محمد رسول مرة ليعرّفني إلى الملك. أتذكّر كلمة قالها الملك في ذلك اللقاء: «هذا بيتكم العتيق». أمّا أول

لقاء، عندما كنتُ في دائرة المخابرات، فكان في عام 1966. كان سيدنا [الملك حسين] – رحمه الله – مهذبًا يتحدّث بلطف وبالاسم. تعامل معي باحترام. سألني كثيرًا عن الكويت، وعن سبب مغادرتي «الحزب الشيوعي».

حدثت تظاهرات في الخليل ونابلس وغيرهما، وكانت تهتف «جيش التحرير (الفلسطيني)[15] يحمينا». حدثت ضجة، وكان أهلي، حتى ذلك التاريخ، مقيمين في بيتنا في نابلس، وكنتُ أذهبُ إليهم كل خميس وأعود السبت. لبستُ، في أثناء زيارتي في تلك الأثناء، الزي العسكري؛ اعتقادًا منّي أنّ ذلك يجعل منع التجول لا يحرمني من الحركة. ذهبتُ ورأيتُ الذي أريد أن أراه. كان الجميع تقريبًا متفقين على أنّ جيش التحرير الفلسطيني سوف يحميهم، وكان بعضهم يقول إنّني جاسوس، ولا يحق لي أن أتكلّم في هذا الموضوع. حاولتُ أن أُفهمهم أنّنا نتمنى أن يأتي جيش التحرير ليساعدنا في حماية الضفة الغربية، لكنّ مجيئه سيكون مبرّرًا لإسرائيل كي تستمر في اعتداءاتها.

أخذتُ أهلي إلى عمّان في عام 1967، قبل الحرب بخمسة أشهر. كان قد عرّفني إلى رئيس الحكومة السابق، وصفي التل، زميل في المخابرات من السلط، وحصل أول لقاء بيننا قبل أربعة أشهر من الحرب. سألني عن مواقف الناس في الضفة الغربية، وعن رأيي في الأوضاع. صارت بيننا صحبةٌ عميقة، واكتشفتُ، في أثناء صحبتنا، أنّه أكثر عربي يعرف طبيعة الحركة الصهيونية ومخاطرها، وسحرني، وكان يميل إلى القدس أكثر من أي مقدسي، وهو كان عسكريًا في جيش الإنقاذ[16] في عام 1948. اتفقنا، من دون أن نلتقي، في أنّه حذّر الملك من التورّط في حرب 1967[17]، وفي أنّني حذّرتُ مدير المخابرات، محمد رسول الكيلاني، من ذلك.

كيف كانت أجواؤكم في المخابرات الأردنية في أثناء حرب 1967؟ ماذا كنتم تفعلون؟

كانت أجواؤنا سيئة، لأنّ نصف البلد ضاع. كنّا نكتب تقارير عن الأوضاع، ونحن أساسًا لسنا أصحاب قرار، وإنّما أصحاب مشورة، وصاحب القرار هو الملك. نحن نكتب لمدير المخابرات الذي يرفع ما نكتبه إلى جلالة الملك. لكن استجد عندنا أمر جديد، هو الفدائيون الفلسطينيون ومشكلاتهم والتجاوزات العديدة التي حدثت.

وقعت معركة الكرامة[18] في عام 1968. ماذا كان دوركم في دائرة المخابرات العامة فيها؟ وماذا عن دور الفدائيين الفلسطينيين فيها؟

رفعتني معركة الكرامة إلى الأعلى. إنّها قصتي الحقيقية في حياتي السياسية كلها. لمّا بدأت المعركة، كنّا قلقين على جيشنا وعلى تقدّمه، وكنّا خائفين. لكن لمّا توسّط النهار، يوم 21 آذار/مارس، عرفنا، في المخابرات، أنّ إسرائيل ترجو أميركا العمل من أجل وقف إطلاق النار. كان مهمًا أن نجعل إسرائيل تضطر إلى طلب وقف إطلاق النار، والسبب أن الوضع في عام 1967 كان صعبًا علينا. أمّا الفدائيون، فكانوا موجودين تحت التدريب، والمعركة كانت معركة جيش، والذين حاربوا منهم كانوا من سبعين إلى مئة شخص[19]. أذكر أنّي ذهبتُ، بعد المعركة، إلى المكان الذي وُضعت فيه جثامينهم، وكانت بين 70 و80. لم

يكن السلاح، ولا طبيعة المعركة، يسمحان للفدائي، حتى المدرَّب، بمشاركةٍ فاعلة، حيث المدفعية ومضادات الطائرات والدروع.

عرضنا بقايا العربات التي أعطبتها من إسرائيل عند أمانة العاصمة في عمّان، وجاء الأردنيون من كل مكان فرحين، وهم يشاهدون نتائج المعركة.

كان جلالة الملك يأتي إلى دائرة المخابرات، ويجلس مع مديرها في مكتبه، ثمّ يُدعى مساعدو المدير، ويشاركون في بقية الجلسة مع الملك الذي يسمع منهم تقديراتهم، ثمّ يُستدعى ضباط العمليات. وكانت المخابرات تتابع حركتي «فتح» و«الجبهة الشعبية»[20] والأحزاب، ويسمع الملك من الحضور تقديراتهم، ويضعون المعلومات عنده ويذهبون. بالنسبة إليّ، ربما يكون تقويمي الشخصي متفقًا مع تقويم ضباط العمليات وربما لا يكون، وكان الملك يسمع منّي تقويمي للأمور. وكنتُ دائمًا آخر ضابط يراه عند زيارته الدائرة.

بعد معركة الكرامة بعشرة أيام، جاء الملك وكان مسرورًا، وكنا نحن في المخابرات مسرورين. سألني عن رأيي في الذي حدث. قلتُ له: «الحمد لله على ما حصل». سألني عمّا أقصد. قلت: «كان جزء من جيشنا منذ حوالى سبعة أشهر بلا بساطير [أحذية]، والجيش المصري مشتت، كما الجيش السوري. كان وضع العرب مخزيًا في حرب 1967، والجميع يائسون. ثمّ خلال 18 ساعة تمكّن الجيش العربي (الأردني) من إنهاء هذا اليأس، وجعل الجيش الإسرائيلي يطلب من أميركا المساعدة لوقف ضرب جيشنا عليه. وهذا، يا سيدي، نعمة من الله. وموقف الجيش العربي في معركة الكرامة أفادنا نحن، وأفاد العرب؛ لأنّ جيشنا استعاد ثقته بنفسه، وبالتماهي، حين يعلم السوريون والمصريون سيستعيدون ثقتهم بأنفسهم. وهكذا، بتوجيهات جلالتكم، وبقيادة قائد الفرقة اللامع[21] الذي أدار المعركة بمهنية رفيعة، وبإقدام ضباط وضباط صف وأفراد الفرقة وبتضحياتهم أنجز جيشنا عملًا مجيدًا نفخر به ونعتز».

كانت وظيفتي من يوم معركة الكرامة إلى زيارة الملك إلينا في المخابرات أن أتابع كل ما يتكلّم به ياسر عرفات (أبو عمّار)[22] والفدائيون وبياناتهم. وكان أبو عمّار في هذه الأثناء يتحدّث كما يريد، إلى درجة أنّ هناك من صاروا يعتقدون أنّه البطل، وأنّ الأردن تآمر عليه. وأتذكّر، قبل يوم من مجيء الملك، كان هناك صحيفة اسمها **بلاد الشرق** نشرت خبرًا منسوبًا إلى فصيل من الفدائيين عن معركة الكرامة، يُشعرك بأنّ الجيش العربي كان يتآمر على الفدائيين. كنتُ مقهورًا من صمت الحكومة عن هذه الأمور. فقلتُ للملك: «يا سيدي، ألا تعرف الحكومة ما حصل في الكرامة؟». قال لي: «طبعًا». فحدّثته عن الانطباع الخاطئ الذي يمكن أن ينشأ من مطالعة تلك الأخبار وبيانات الفدائيين وتصريحات أبو عمّار. صمت الملك، ثمّ قلتُ له: «سيدي، أخشى أنّ عرشكم سيهتزّ خلال عامين إذا استمرت الحال على ما هي عليه». لم يعقّب، وأطفأ سيجارته وغادر. ثمّ جاءني المدير محمد رسول إلى مكتبي، فقال لي: «أنت مجنون! كيف تقول للملك إنّ عرشك سيهتز؟ ماذا حصل لعقلك؟». قلتُ له: «يا باشا، أنا ضابط مخابرات، وظيفتي أن أقول الحقيقة لصاحب القرار، وأنا لستُ صاحب قرار، وهو حرّ يقبل هذا الكلام أو لا يقبله». وبدأ يصيح، قلتُ له

بمنتهى الجدية: «يا باشا، أريد أن أترك وأستقيل». سألني عن السبب. فأجبته: «لأنّك تريد منّي أن أكون Clown (مهرجًا). وأنا لم أُخلق لأكون كذلك، ولا أستطيع». ثمّ بدأتُ أتحدّث مهنيًا، فهدأ أبو رسول [محمد رسول].

هل حاولت الاستقالة مرة أخرى؟

في نيسان/ أبريل 1970، تلقيتُ رسالةً من حاكم أم القيوين[23]، أخبرني فيها أنّ الإنكليز سيمنحون الإمارات استقلالها في العام المقبل، أي في عام 1971، وأنّ الحكام يريدون الإمارات كلها متحدة، فيما تدير كل إمارة شؤونها، ويكون لها ما يشبه حكومة. وطلبني في الرسالة من أجل أن أسافر إليه، لأُعيّن في إدارة هذه الحكومة. كان ذلك قبل المواجهة مع الفدائيين بستة أشهر. سررتُ بالرسالة، ثمّ أعطيتها لمدير دائرة المخابرات الأردنية في حينه، حيث كنتُ أعمل طبعًا، مضر بدران باشا[24]، وأخبرته أنّني أريد أن أستقيل.

بعد أسبوعين، استدعاني وقال لي إنّ سيدنا [الملك حسين] يرفض استقالتي. وبقيتُ، وبعدها صرتُ وزيرًا، ثمّ تغيّرت حياتي. عندما استعدتُ تلك الحادثة، وأنا أكتب سيرة حياتي، التقيتُ مضر بدران، من أجل أن أستوضحه، بعد 46 عامًا، في شأن قوله لي حينذاك إنّ تلك الرسالة يجب أن يطّلع عليها الملك، ولأسأله عمّا إذا كان لابد للملك من أن يعرف عن كل ضابط مخابرات يريد أن يستقيل، فأجابني أنّ هذا ليس بالضرورة، لكن لأنّك عدنان أبو عودة كان ذلك ضروريًا. وقال لي إنّه عندما تولّى مسؤولياته مديرًا لدائرة المخابرات العامة، أبلغه سلفه محمد رسول الكيلاني أنّ سيدنا [الملك حسين] أوصاه فيّ.

لاحقًا، أُخبرتُ أنّ سيدنا [الملك حسين] أمر أن أشارك في دورة في لندن، وهو ما كان، وكانت عن الحرب النفسية نظمتها دائرة عند الإنكليز لمكافحة الشيوعية، كانت مدتها أسبوعًا في كلية حربية. في ثاني يوم على وصولي، ذهبتُ إلى قاعة محاضرات الدورة، وكانت صغيرة، ولم يكن فيها أحد سواي. وضعوا شاشةً على لوح سبورة خضراء عرضوا عليه فيلمًا مدته نحو 18 دقيقة. شاهدته واستوعبته. ثمّ عرضوا فيلمًا ثانيًا دام المدة نفسها. ثمّ بدأ أحد الضباط يسألني، وكان سؤاله الأول عن موضوعي الفيلمين، فأجبتُ أنّهما عن حرب السويس في عام 1956، وهما فيلمان، بريطاني وآخر مصري معاكس له. ثمّ سُئلتُ عن الفيلم الأنجح برأيي، فأجبتُ أنّه المصري، وشرحتُ أسباب وجهة نظري. كتب الضابط ذلك كله، ثمّ سألني إن كان لدي ما أضيفه، فقلت: «لا».

سألني إن كنتُ أعرف سبب إيفاد الملك حسين لي إلى هذه الدورة، فأجبتُ أنّني لا أعرف. ثمّ قال لي إنّني لستُ بحاجة إلى الدورة لأنّني إعلامي بطبعي، فسررتُ. وبذلك، انتهت الدورة في هذا اليوم على الرغم من أنّني بقيت خمسة أيام. جلسنا نتحدّث عن الحرب النفسية وأمور أخرى. كان هذا قبل حوادث أيلول/ سبتمبر 1970 بثلاثة أشهر. كان يهيئني لأكون وزيرًا للإعلام.

هناك ورقة وحيدة في يومياتك تعود إلى عام 1970 عن السياسة الإعلامية للحكومة، تذكر فيها أنّها كانت توجيهات وصفي التل. هل طُبّقت هذه السياسة تمامًا؟

لا، لم تُطبّق تمامًا، فمع بدء الاشتباكات مع الفدائيين الفلسطينيين، استجدّت وقائع وأوضاع جديدة. عندما تتعامل مع شأنٍ جديد لن يكون ذلك بنظرياتٍ جامدة. لكن، بالطبع المنطلقات والتوجهات الأساسية طُبّقت، فمثلًا استُخدمت تسميتا «الفدائي الشريف» و«الفدائي غير الشريف» على نطاق واسع. وأنا مقتنعٌ بما كان يقوله وصفي ومفاده أنّ لمصر قناة السويس، وهي تمثّل عامل ضغط على إسرائيل، فيما ليس للأردن قدرة على الضغط. وتستطيع سورية أن تتعايش مع الجبهة الهادئة مع إسرائيل مئة عام، لكن ذهبت منا القدس، وليس لدينا من وسيلة ضغط إلّا أن نُكمل سعينا إلى استردادها، لكن ليس مع هؤلاء، بل مع الفدائيين الحقيقيين. كان يتكلّم هكذا، لأنّها هذه هي وسيلتنا الوحيدة للضغط، يعني أنّه كان مؤمنًا تمامًا بهذا الأسلوب.

هل كانت تلك السياسة التي وضعتها مع وصفي التل للترويج الإعلامي، أم كانت سياسة حقيقية أم قناعات حقيقية يؤمن بها وصفي وينوي تطبيقها؟

هما شقّان: التطبيقي الذي أعمله أنا؛ والعقلي، أي ما وراء هذا الفعل. كان العقل لدى وصفي أنّنا في الأردن لا نملك قوة ضغط إلّا العمل الفدائي، ليس لنا غير أصحاب هذا العمل، لكن ليس هؤلاء. أنت تسأل نفسك: لماذا تريد أن تقوم بهذا العمل؟ والجواب أنّ العقل يقول إنّك يجب أن تقوم به للأسباب الآتية، وكان وصفي يذكر هذه الأسباب، وأهمها أنّه لا يوجد عندنا في الأردن قوة ضغط على إسرائيل.

هل تقصد أنّ توجّه وصفي التل كان مختلفًا، بفكره وعقله، عن المسار الذي ذهبت إليه الحوادث في ما بعد؟

ما سارت عليه الحوادث حكمته الحوادث.

أليست موازين قوى في بنية النظام نفسه، خصوصًا بعد اغتيال وصفي التل؟

اتهام وصفي التل بالعداء للفلسطينيين، وإحداث حالة عداء أردني – فلسطيني إعدام آخر له. لهذا السبب قلتُ قبل أشهر في مدينته إربد إنّ وصفي اغتيل مرتين، وأخشى أن يُغتال مرة ثالثة، وأرجو ألّا يحدث ذلك. أول مرة كانت من أعداء داخليين، ومن وزراء سابقين رأوا فيه خطرًا عليهم، وخافوا منه، وأنشأوا عنه حكاياتٍ عجيبة. الاغتيال الثاني هو ما حدث في القاهرة. والاغتيال الثالث هو الذي يُصنع الآن، أي اتهامه بأنّه يكره الفلسطينيين. وهنا أقول إنّه كان يحب أهل الخليل بالذات، وكان معجبًا بهم وبجديتهم في العمل.

عُيّنت في أثناء المواجهات بين الجيش والفدائيين الفلسطينيين[25] وزيرًا، فكيف كانت اجتماعاتكم؟ وما هو دوركم في الحكومة التي رئسها محمد داود[26]، بينما كان الوضع العسكري الميداني في البلد حرجًا؟

لا، بعدما خرج السوريون من الشمال، كان محرجًا أنّهم دخلوا وتقدّموا من الرمثا في اتجاه جرش. في ذلك اليوم، استدعانا الملك – رحمه الله – إلى بيته، ليأخذ منّا، نحن الوزراء، تفويضًا لاستدعاء قوات أجنبية. تردّدنا، وتركنا، وخاطبنا: «أترككم يا إخوان تتفقوا، وتبلغوني». ودار نقاش بيننا، وكان محمد داود معنا.

وكان في ذهن العسكريين بالذات بيننا، وأنا لستُ عسكريًا، ما جرى في عام 1958، عندما جاء الإنكليز ليحمونا، لم يريدوا أن يتكرّر هذا الأمر.

هل عرضت إسرائيل مساعدة؟

لا، عرضت على الأميركيين أن تضرب السوريين من الجو، لكنّ الأميركيين طلبوا منهم الطيران فوق الأراضي السورية لتخويف السوريين فحسب. وأعلمت الولايات المتحدة الملك بهذا، وفعلًا حلّق الطيران الإسرائيلي في الأجواء السورية.

هل كانت الحكومة العسكرية حكومة فعلية، بمعنى أنّها كانت تحكم؟

بالاسم. لا يوجد أحد في الأسواق والشوارع. الناس مختبئة في البيوت، والفدائيون مختبئون في مراكزهم.

كنت الوحيد الذي يعمل، بينما يشرب الوزراء الآخرون القهوة والشاي. أتابع آخر الأخبار من غرفة العمليات العسكرية، وأصوغ الخبر لبثه في الإذاعة والتلفزيون كما أريد. كنتُ أعتقد أنّ هذا يساعد الإعلام. كنتُ مشغولًا بما يجري من حوادث، وبما نريد أن يصل إلى الفدائيين منّا، فكنتُ أصوغ هذا الكلام. كان المدخل دائمًا أنّ الجيش يريد أن يسيطر على الأوضاع، وأنّ المواطنين يريدون هذا. من جهتنا في الحكومة، نقول للأهالي إنّ ما يجري هو من أجلهم. نصوغ بياناتٍ، ونخاطب الجيش في بياناتٍ بأن لا يخيف الناس، ولا يخيف الفدائيين. ونقول، في الوقت نفسه، للفدائيين إنّنا نريد العمل الفدائي، لكن ليس هذا النمط منه.

كم استمرت الحكومة العسكرية؟

سبعة أيام، تألّفت بعدها حكومة مدنية برئاسة أحمد طوقان[27]، وكنتُ أيضًا وزير إعلام فيها. عندما أخبرني الملك، في أول مرة، أنّه يريدني وزيرًا، كان المرحوم محمد داود جالسًا إلى جانبي، وكانت تُسمع أصوات [انفجارات قذائف] هاون. كان يقول مع سماعه دويها: «الله يهديهم».

قلت مرة إنّ وصفي التل كان يقول «نريد أن نهمر عليهم»، أي على الفدائيين.

نعم، من أجل تطبيق الاتفاقات التي كان يُتوصل إليها معهم، وتأكيدًا على أنّنا سنطبقها، لكن من دون أن نتسامح معهم، عندما يوافقون في الصباح، ثمّ يسحبون موافقتهم عصرًا. قلنا لهم إنّنا جادون، فحكومتنا عسكرية. كان هذا جزءًا من حربٍ نفسية تُجبر ياسر عرفات على أن يجلس معنا لنتفاهم. ولمّا اتصل رئيس الوزراء، محمد داود، بعرفات صبيحة يوم 16 أيلول/ سبتمبر [1970] من القيادة العامة للجيش، كنتُ معه وأسمعه من دون أن أسمع ردود أبو عمّار عليه. قال له: «أخ أبو عمّار، أستحلفك بالله، أستحلفك ببيت المقدس، استحلفك بالشهداء الفلسطينيين (ما بقي شيء مقدّس إلّا استحلفه فيه) خلينا نجلس مع بعض، وننتهي من المشكلة بكل بساطة».

لمّا أغلق الهاتف، سألته عن جواب أبو عمّار، قال لي إنّه أخبره بأنّه سيتشاور مع قادة الفدائيين، وينقل إليه الرد في العاشرة مساءً. عندما جاء موعد الرد، رنّ التلفون، وتلقى محمد داود مكالمةً، وشاهدته حزينًا.

أخبرني بأنّ المتكلم ليس أبو عمّار، وإنّما شخص آخر أبلغه أنّهم (الفدائيون) لن يتعاونوا مع حكومته العسكرية.

أين كنتم في أثناء هذه الاتصالات؟

كنّا في مقرّ قيادة الجيش في العبدلي في عمّان، ننام هناك. بقينا ستة أو سبعة أيام.

هل لاحقك الفدائيون في ذلك الوقت؟

«كتر خيرهم». أراد الفدائيون في الجبهة الشعبية أن يخطفوني من أمام منزلي عند الدوار الثاني في جبل عمّان. كان ذلك في يوم اتصلت بي زوجتي في أثناء دوامي في دائرة المخابرات، بعد نصف ساعةٍ من وصولي صباحًا. أخبرتني بأنّ والدي - رحمه الله - شاهد مسلحًا عند باب المنزل، وكان فتىً نابلسيًا تعرّف إليه الوالد وسأله عمّا يفعله، فأجاب إنّ ضابطًا في المخابرات يقيم هنا، وأنّ المطلوب منه في «الجبهة الشعبية» أن يأخذ هذا الضابط. شتمه والدي، فهرب. أبلغتُ مدير المخابرات، وكان في حينه نذير رشيد، بالأمر، فطلب منّي أن أبيت في الدائرة، وهذا ما كان عشرة أيام.

ما تفسيرك للصدام المسلح بين الجيش الأردني والفدائيين الفلسطينيين، لماذا وقع؟

الذي عجّل في حدوث الصدام هو الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة[28]؛ لأنّ منظمته رفعت شعار «عمّان الطريق إلى القدس»، و«لا سلطة إلّا سلطة المقاومة». لو لم تواجه السلطة والجيش هذه الحال، لسقط النظام، ونحن حافظنا على النظام. اعترضتُ قبل عام على سؤال مذيعة في بي بي سي الإنكليزية من لندن عن تلك الحوادث، بسبب استخدام السؤال تعبير الحرب الأهلية بين الأردن والفلسطينيين. قلتُ لها إنّ هذا التعبير خاطئ، فما جرى لم يكن حربًا أهلية، وبعض الصحافة الأجنبية الغربية هي من استخدمته.

إذا لم يكن ما جرى حربًا أهلية، ماذا يكون إذًا؟

كان دفاعًا عن شرعية الحكم في الدولة التي أصبحت ضعيفةً ومهدّدةً، فلو تركنا الوضع خمسة أيام بعد أيلول/ سبتمبر، لكانت الخشية من أن يسقط الحكم، بحسب قولي للملك حسين قبل ذلك بثلاثة أعوام إنّني أخشى أن يهتزّ الحكم.

استمريت وزيرًا في حكومة أحمد طوقان ولم تتوقف الحوادث. هل كنت تتوقع أن تمضي في اتجاه أن ينتهي العمل الفدائي في الأردن، أم كانت الفكرة هي تنظيم أماكن وجوده؟

كانت التعليمات لديّ، باعتباري مفوّضًا، أن تختار الدولة أماكن الفدائيين، وكيفيات تدريبهم، وأن تجري الاتصالات معهم إذا أرادوا القيام بعملية فدائية ضد إسرائيل، لكنّهم حاربونا، ولم يريدوا مفاوضتنا. وبعدما صار اتفاقٌ برعاية عربية، أصبح الصدام في جرش. وللحق، كانت جهات في مؤسسة الحكم غير راضيةٍ عن التوجه الجديد باتجاه الصدام مع الفدائيين في جرش، باعتبار أنّ جرش خارج إطار الخطة الأساسية. ولم يكن ما جرى برغبة الإرادة السياسية.

أتذكّر أنّه في تموز/ يوليو 1971، كان رئيس الوزراء وصفي التل يسكن قرب السلط، وكنت أسكن في صويلح. كان من عادتي أن أمرّ به كل يوم صباحًا، أشرب عنده فنجان قهوة، وأعرض عليه ملخصًا عن تعامل الإعلام العالمي والعربي معنا، ونناقش هذا الملخص، ونقرّر ما إذا كان هناك ما يحتاج إلى رد.

فجر يوم بداية حوادث جرش، كنتُ أسمع من بيتي أصوات قنابل، ورجّحتُ أنّ وصفي يسمعها مثلي. سألته في ذلك الصباح، فأجابني بأنّه سمع هذه الأصوات واتصل بقيادة الجيش مستفسرًا، فأبلغوه أنّها حدثٌ عابرٌ تمّ فيه الردّ على فدائيين اعترضوا دورية للجيش، غير أنّي عقّبتُ على ذلك بأنّ ما سمعناه يبدو أكثر من ردّ مثل هذا، فأخبرني بأنّه سيستوضح ثانية. وتاليًا، شاع خبر ما كان يجري في جرش في العالم، وسألت الصحافة وصفي التل عنه، وعمّا إذا كان مسؤولًا عنه، فأجاب بأنّه المسؤول. والمعروف عن وصفي أنّه لم يكن يخاف، ولا يتهرب من المسؤولية، وهو وزير دفاع، لكن الحقيقة أنّه لم يكن المسؤول[29]، بل آخرون هم المسؤولون، بينما كان الملك مسافرًا.

كيف تلقيتم خبر اغتيال وصفي التل؟

كنتُ في إسبانيا. سافرنا معًا في الطائرة نفسها، هبط هو في القاهرة، وأنا أكملتُ إلى إسبانيا، وكنتُ مدعوًا من حكومتها بصفتي وزير سياحة وآثار.

في غرفتي في الفندق، كنتُ أنظر من الشباك إلى المشهد الجميل في ساحة غرناطة، وأتحدّث مع زوجتي عن التقدّم الذي وصل إليه الشعب الإسباني. ثمّ نزلتُ إلى بهو الفندق، وكان السفير الإسباني الذي يرافقني ينتظرني. وجدته يتكلّم هاتفيًا مع مدريد، فيما وجهه محمرًّا. أبلغني بالخبر السيئ، وبأنّه طُلب منه أن أغادر إلى مدريد، وبذلك دخلتُ غرناطة ولم أرها. تبيّن لي أنّ الملك سأل عنّي في حينه، فعدتُ إلى عمّان.

ما تفسيرك لاستهدافه؟ لماذا كانت صورته سلبية، مع أنّك أنت وكثيرين من معارفه تتحدّثون عن عروبيته وحبه الفلسطينيين؟

اتخذ موقفًا معاديًا لجمال عبد الناصر علنًا في عزّ أيام عبد الناصر نفسه، ووقف مع اليمن ضد الجيش المصري، مثلًا، وهذه مواقف ليست بسيطة، بل تُسبب العداء.

كان المجموع العربي على الأغلب، في أثناء صدامات أيلول/ سبتمبر 1970، سلبيًا جدًا تجاه الأردن؟

ما عدا مصر، لأنّ الملك حسين كان يخبر جمال عبد الناصر بالتطورات في الأردن أولًا بأول. وكان قد دخل معه في حرب 1967، وقال له بعدها: «أعرف عن اتصالاتك بإسرائيل، فإذا كنت تستطيع أن تستعيد الضفة الغربية، فافعل بأي طريقة».

فضلًا عن محاولة «الجبهة الشعبية» خطفك، هل كانت هناك تهديداتٌ جدية لحياتك؟

جاءتني رسالة ملغومة من الكويت في عام 1972، من شخصٍ نسب نفسه إلى منظمة أيلول الأسود، ومغلفها لا يزال عندي. اكتُشفت، لكنّ الأجهزة لم تنبهني بصددها حتى لا أخاف. وفي عام 1974، كنتُ في مكتبي في وزارة الإعلام صباحًا، واتصلت بي زوجتي هاتفيًا، وأبلغتني أنّ المزارع في الحديقة اكتشف

متفجراتٍ موضوعة في جدار البيت الذي بنيته من عرق جبيني. اتصلتُ بالمخابرات، فأرسلوا خبيرًا في المتفجرات أبطل مفعولها. بعد عشرين عامًا على تلك الحادثة، أخبرني العميد حسين توقة الذي أبطل اللغم بأنّ كمية المتفجرات كانت كافية لتدمير البيت كاملًا مع بيت الجيران.

كنت تزاول مهنتك في عام 1970 في الإذاعة والمخابرات عن قناعة لحماية الأردن ونظامه، وترى أنّ العمل الفدائي انحرف وأخطأ. عندما تُطلّ على ذلك الظرف، هل ترى أنّك كنت على حق؟

نعم، أحكم على الفدائيين بأنّهم، كما كان يقول وصفي التل، حرمونا من أن يكونوا وسيلتنا الوحيدة للضغط من أجل استعادة الضفة الغربية.

ترد في يومياتك وثيقة تعود إلى عام 1973، توصي فيها بالإفراج عن معتقلين، وتورد في توصيتك تلك أنّ الأردن هو الممثّل الحقيقي والشرعي للشعب الفلسطيني. لماذا؟

لأنّني مقتنع بأنّ إسرائيل لن تعطي الضفة الغربية لأحد، خصوصًا الفدائيين، لكنّ الأردن عنده أمل في أن يستعيد الضفة، ويحتاج إلى أي قوةٍ أخرى تساعده، وهو يعتقد أنّه لا يجوز الشك فيه وفي قدراته. إسرائيل لا ترى أنّ الأردن ترك الفدائيين، أو ترك الفلسطينيين. كما أنّ أهل الضفة الغربية لم يشكّوا أنّه تركهم.

تُشكّل هذه القناعة مزاج قطاع عريض من الفلسطينيين، فوجهة نظرك تغاير مزاجهم العام.

لا أعرف ما هو مزاجهم العام، لكن هذا كان تفكيري الذي أعتقد أنّ من اللازم أن نتمسك به.

طُرحت في عام 1971 فكرة إعلان الاتحاد الوطني في الأردن صيغة للعلاقة مع الفلسطينيين.

نعم، وهي إحدى أفكار وصفي التل لامتصاص ما حدث في عام 1970، وهي تنشئ كيانًا، أو شبه حزب، من فلسطينيين وأردنيين، كشعب واحد، وكنتُ من كتب نصّ تأسيسه، وأصبحتُ أمينه العام بعد مصطفى دودين[30]، يعني أمين عام الحزب، والملك رئيسه.

كان هناك رفض فلسطيني شعبي للفكرة.

غير صحيح. كان هناك رفض فصائلي في منظمة التحرير[31].

تقول في يومياتك إنّ الفلسطينيين كانوا يرون جمال عبد الناصر يمثّل آمالهم، أمّا الملك حسين فيمثّل مصالحهم. هل هذا دقيق؟

نعم دقيق، خصوصًا في أوساط الفلسطينيين المثقفين.

قبل حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973[32] بأيام، شاركت في لقاءات الملك حسين في الإسكندرية مع الرئيس أنور السادات[33] والقيادة المصرية، كيف كانت أجواء اللقاءات؟ ما الذي قاله السادات للملك فيها؟ هل عرف الأردن في تلك المباحثات أنّ الحرب ستقع؟

كنتُ ورئيس الوزراء زيد الرفاعي[34] مع جلالة الملك حسين في تلك الزيارة. لكنّنا لم ندخل معه في

جلسة محادثاته المغلقة مع السادات. جلس الاثنان رأسًا لرأس. كنّا جالسين مع مرافقين للرئيس المصري، عسكريين ومدنيين. انتهى اللقاء وعدنا إلى عمّان. في الطائرة، سأل دولة رئيس الوزراء الرفاعي جلالة الملك: «ماذا كان يريد السادات وهو الذي طلبنا؟». قال الملك: «أبلغني أنّ لديهم معلومات مؤكدة مفادها أنّ إسرائيل ستهاجم سورية، وأنّها تُعدّ لذلك. من ناحية عسكرية، ربما تستخدم إسرائيل أراضي أردنية في عبورها إلى جنوب سورية، وطلب منّي أن نتهيأ لهذا الاحتمال ولحماية أنفسنا وأرضنا».

بعد بضعة أيام، أو أسبوعين ربما، وقعت الحرب. كل ما كنّا نعرفه أنّ إسرائيل كانت ستضرب سورية، غير أنّ الذي حدث هو ليس كما ذُكر لسيّدنا. اضطربنا قليلًا، سياسيًا، وارتبكنا، ذلك أنّ دولتين ممن حاربنا معهما في عام 1967 تقاتلان الآن إسرائيل التي احتلت أراضينا لاسترداد أراضيهما، ونحن لسنا في هذه الحرب لأنّنا لم نُبلّغ بهذا الأمر كي نستعد، فكيف سنبدو أمام الناس، أمام أهالينا، أمام الذين في الضفة الغربية. ما معنى أنّ تحارب مصر لاسترجاع أراضيها، وأن تحارب سورية لاسترجاع أراضيها، وأن لا نحارب نحن لاسترجاع أراضينا؟

كانت تلك مشكلة حقيقية أربكتنا. بالطبع، في مثل هذه الحالات تظهر نظرياتٌ متعدّدة: رأيٌ كان يرى أن نقاتل ونفتح جبهةً من عندنا، ورأيٌ آخر يحذّر من ذلك. كنتُ من جماعة «حذارِ من ذلك»، فعمقنا ضعيف، كما أنّنا نعي ما تريده إسرائيل. استمر هذا الموقف المرتبك قليلًا، وقُلّب الأمر على وجوهه يومين أو ثلاثة، ثمّ خرج جلالة الملك بفكرة أنّنا سنقاتل مع سورية، لكن لن نفتح جبهة عندنا، فقاتلنا.

هل كانت هذه رغبة الملك أم رغبة السوريين؟

كانت هذه رغبة الملك. لم يطلب السوريون ولا المصريون أن ندخل معهم الحرب في بدايتها، غير أنّهم عندما ضعفوا لاحقًا أرادوا أن نقف معهم.

لماذا لم يطلبوا مشاركة الأردن؟

طلبوا منّا بعد وقت من بداية المعارك. لا أعرف لماذا. دخلنا الحرب مع سورية. وفي اليومين الأولين من مشاركتنا سقط من قواتنا شهداء، وخسرنا معداتٍ عسكرية مثل أي قوة مقاتلة على الأراضي السورية. وجاءت بعدنا قواتٌ عراقية إذ صارت سورية بحاجة أكثر إلى إسناد عسكري، كما جاءت قواتٌ سعودية لأنّ سورية صارت تتراجع في الجبهة. كان جيدًا أنّنا شاركنا معها في القتال إذ ساعد هذا في إيقاف التقدّم الإسرائيلي في منطقة معينة.

يُلاحظ في يومياتك تناقضٌ بين الطلبات المصرية والطلبات السورية من الأردن في ما يتعلّق بموضوع الحرب. لم تكن الطلبات السورية في المسار نفسه، وفي الوتيرة نفسها. كل يوم يأتي طلب سوري يختلف عن طلب اليوم الذي سبقه، ويختلف عن الطلبات المصرية.

مع الأسف، هذا صحيح. إنّها حربٌ واحدة، وقيل بقيادة واحدة، لكنّها لم تكن كذلك. فعندما وقعت الحرب، مضت بأشكالٍ مختلفة، جرى التراجع المصري ثمّ التراجع السوري. ثمّ ما عاد التفكير واحدًا، صار

كل منهما يفكّر كيف يحمي نفسه. عبر المصريون قناة السويس ثمّ جاء الدعم الأميركي للإسرائيليين وحدثت ثغرة الدفرسوار[35]. تراجعت القوات السورية بعد أن كان الدفاع عندهم في البداية ممتازًا، ووصلوا إلى مراحل متقدّمة، ثمّ بدأوا يتراجعون. والتراجع من الجهتين جعل كلًا منهم يفكّر في نفسه، وهذا من طبيعة الأشياء. لكنّ هذا لا يعني بالضرورة ألّا يُنسّق أحدهما مع الآخر أحيانًا أمرًا مشتركًا. عندما تفكّر وحدك، فإنّك بالتأكيد تريد أن تنقذ نفسك، وأعتقد أنّ هذا من أسباب تناقضات الطلبات المصرية والسورية من الأردن.

بحسب يومياتك، استدعى الرئيس السوري حافظ الأسد[36] في يوم 8 تشرين الأول/ أكتوبر السفير الأردني لينقل رسالةً إلى الملك، يطلب منه تحرير الضفة الغربية. ثمّ بعث الملك رسالة إلى الأسد، بحسب ما قرأنا، تتضمن تعنيفًا ضمنيًا للقيادتين السورية والمصرية لعدم التنسيق مع الأردن مسبقًا. يعني أنّ هذا الطلب السوري الغريب غيّر مجرى الحوار مع الأردن، هل لديك تفصيل حول هذا الأمر؟ هل كنت مطّلعًا على هذا؟

نعم كنتُ مطّلعًا عليه. والرسالة كُتبت في قيادة الجيش. وما أعرفه أنّها كُتبت بغضب، والسبب، ببساطة، أنت لم تقل لي إنّك تريد مهاجمة إسرائيل، وقلت لي إنّ إسرائيل ستهاجم سورية، أي إنّك أخبرتني شيئًا آخر، والآن تطلب منّي أن أضرب.

كيف تفسّر هذا؟

أتصوّر أنّهم كانوا صادقين في طلب تحريك الجبهة الأردنية، لكنّهم نسوا أنّنا لسنا مستعدّين للحركة كلها. هذه حربٌ وليست لعبة. هذا هو أساس غضب جلالة الملك. بعد ذلك، صاروا يجتهدون حتى صار اضطرابٌ في الحركة السورية نفسها. كان وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام[37] يقابل السفراء في دمشق يحكي لهم أمورًا، ثمّ نسمع من الإذاعة السورية ما لا علاقة له بما يقوله خدّام ويخبرنا به السفير الأردني، ما يعود أساسًا إلى تراجع السوريين. كان الملك على اتصال بالقيادتين السورية والمصرية، ذلك أنّ لدينا قوات تقاتل، والعملية ليست سهلة.

بعد هذا بأعوام، دافعت عن الملك بعد اتهام صحافي له بأنّه سرّب نبأ حرب 1973 إلى إسرائيل. ما تفصيلات ذلك، وما هي الحقيقة؟

الحقيقة كما قلتها. ظهرتُ في عام 1998 على شاشة أم بي سي التي أذاعت هذا الأمر في برنامج وثائقي. قلتُ لهم: ما الذي تتحدّثون عنه؟ ما أعرفه هو ما قاله الملك حسين بعد ساعةٍ من خروجنا من مكتب الرئيس أنور السادات، ومن غير المعقول أن يحدث العكس. لكن، يبدو أنّ جهاتٍ معينةً أحبت هذا التشنيع على الملك. ما أعرفه هو أنّ دولة رئيس الوزراء سأل جلالة الملك: «ماذا يريد منك السادات؟». فقال: «إنّه لا يريد منّي شيئًا سِوى أن يخبرني بأنّ الإسرائيليين يُعدّون لهجوم على سورية، وربما يستخدمون الأراضي الأردنية في الشمال جوًا، ومطلوبٌ منك يا جلالة الملك أن تتكرّم وتضع قواتٍ في الشمال لتمنع هذا التدخل

الإسرائيلي المحتمل».

قامت حرب عام 1967 لأنّ معلومات وصلت إلى الرئيس جمال عبد الناصر مفادها أنّ قوات إسرائيلية تتهيأ للعدوان على سورية. بعيدًا عن هذا الأمر، لماذا أخفق تحقيق فكّ ارتباط الجبهة الأردنية؟

كما أنّ مصر كانت تطالب بفكّ ارتباط، وكذلك سورية، فإنّنا في الأردن كنّا نطالب بفكّ ارتباط؛ فنحن دولة محاربة، وموجودون على الأراضي السورية. رفضت إسرائيل لقناعتها بأنّها لن تعطي الضفة الغربية لأحد، وهذا جزء من تخطيطها الاستراتيجي.

ألمحت في يومياتك إلى أنّ وزير الخارجية الأميركي في ذلك الوقت، هنري كيسنجر[38]، كان السبب، واتهمته بأنّه كان وراء قرار مؤتمر القمة العربية في الرباط في عام 1974، أنّ منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، الأمر الذي استخدمه مبررًا لتنصّل إسرائيل من فكّ الارتباط مع الأردن، باعتبار الضفة الغربية أصبحت «أرضًا متنازعًا عليها». بعد هذه الأعوام كلها، أما زلت على هذا الرأي؟

جدًا جدًا جدًا، وكلّما مرّ الزمن زادت قناعتي وزاد غضبي على ذلك القرار الذي انبسط منه [سُرّ به] أبو عمّار - رحمه الله - وطلب من الشبّان من المخيمات أن يوزّعوا الحلويات بعد صدور القرار، من دون أن يعرفوا أنّهم يوزّعون حلوياتٍ على موتهم الذي هو قرار الرباط اعتبار منظمة التحرير الممثّل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وهو القرار الذي جعل كيسنجر، بشطارته الدبلوماسية [ذكائه الدبلوماسي]، يحوّل قضية الضفة الغربية من أرضٍ محتلة، كما نصّ على ذلك قرار مجلس الأمن 242[39] الذي نشتغل على أساسه من أجل السلام، إلى أرضٍ متنازعٍ عليها، تطالب فيها منظمة التحرير. وبعدها فورًا بدأت ترتيباتٌ في الأمم المتحدة من أجل أن تُعطى المنظمةُ صفة مراقب من أجل الكلام. أرض متنازع عليها يصبح لها معنى.

أكان الأردن ينطق باسم الفلسطينيين، أو أنّهم ينطقون باسم أنفسهم، فإنّ الضفة الغربية محتلة عند إسرائيل التي لا تريد أن تعطي شيئًا. نحن نتكلّم على قرارٍ يتعلّق بأن يمثّل الفلسطينيون أنفسهم، وليس الأردن، لماذا التحفّظ على هذا؟

للتحفّظ منطق واضح. حين تقول منظمة التحرير إنّها الممثّل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني فذلك يُلحق به أنّ هذه المنظمة هي التي تقرّر في شأن الأرض الفلسطينية، وليس الأردن، بينما قرار مجلس الأمن 242 يتعلّق بالأردن ومصر وسورية، أي إنّ الأردن هو من عليه أن يسترجع الأرض، فالأرض الفلسطينية احتلتها إسرائيل بينما كانت تحت سلطة الأردن.

في لقاء لك في القاهرة مع أسامة الباز[40]، المستشار السياسي للرئيس المصري الأسبق حسني مبارك[41]، بحضور موظفين رفيعي المستوى في وزارة الخارجية المصرية، أشرت إلى حوار لك مع كيسنجر، واتهامك له بأنّه كان وراء قرار الرباط.

نعم، احتجّ بعض أولئك الموظفين عندما قلتُ إنّ كيسنجر قال لي في عام 1983، أي بعد أعوام من

خروجه من الخارجية الأميركية، إنّ الرئيس أنور السادات كان صاحب فكرة منظمة التحرير ممثّلًا شرعيًا للشعب الفلسطيني. حينها صحّح أسامة الباز ذلك، وقال إنّ كيسنجر همس بالفكرة في أذن وزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي[42] الذي بدوره همس بها في أذن السادات.

لماذا اعتمد السادات هذا الموقف برأيك؟

أعتقد من قراءاتي للفترة الماضية أنّ العرب دخلوا حرب 1967 بمفهوم جمعي متماسك، ولمّا انتهت بهزيمتنا، أذكر جملةً كان يكرّرها دائمًا المرحوم الملك حسين، وهي أنّ عبد الناصر قال له: «يا جلالة الملك، بأي طريقةٍ كانت (انتبه للتعبير) إذا كان بإمكانك أن تسترجع الضفة الغربية لا تنتظر». وهذا يدلّ على أنّ عبد الناصر كان واعيًا أنّ إسرائيل لن تعطيه شيئًا، أو أنّ عنده حدس بذلك. لذلك قال للملك: «بأي طريقةٍ كانت استرجعها لا تنتظرني، لا تنتظر موافقتي، ولا تنتظر أن نذهب أنا وأنت من أجل سلام مشترك».

مع الوقت، تورّطنا في عملية السلام بالطريقة التي أرادتها الأمم المتحدة، وحضر إلينا في عام 1967 مندوب الأمم المتحدة، غونار يارنغ[43] (Gunar Yaring)، كان يذهب إلى إسرائيل فيسمع هناك ما لا يسمعه منّا. وواضحٌ أنّ لعبةً كانت تترتب، لكنّها لم تنجح. تُركنا في الأردن وحدنا، وهذا كان مقصودًا، فأن تُترك وحدك من دون وسيط دولي معناه أن تُقدّم ما في ذهنك، وتفكّر بمصلحتك، ما يُلغي العمل الجماعي، وهذا ما حدث. صار كل من الأردن وسورية ومصر يفكّر في نفسه وكيف يسترجع أرضه، ووحده. ظهر طبعًا لكل واحدٍ وسطاء، وهناك كثيرون تبرعوا للقيام بذلك.

ما جعلني أتكلّم مع كيسنجر أنّه المسؤول وأنّني، كوزير إعلام للأردن، كنتُ أسمع منذ عام 1974 حتى حديثي هذا معه في عام 1983، ممّن يتحدّثون إليّ من وزراء خارجية الدول أجنبية، أو أعضاء برلمانات غربية، أو صحافيين أجانب، عندما أطرح قضية الضفة الغربية واسترجاعها وحقنا في فكّ الارتباط عسكريًا مع إسرائيل، كنتُ أسمع أنّ قرار الرباط يُعقّد الأمور.

كنت، إذًا، على قناعة بأنّ كسنجر وراء إقناع العرب بأن يعملوا من أجل إصدار قرار منظمة التحرير ممثّلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني، هل هو من أبلغك بهذا؟

لا، جرى حوار بيني وبينه في عام 1983. عقد الرئيس الأميركي السابق، جيمي كارتر[44] (Jimmy Carter)، في ذلك العام، في مركز كارتر في أتلانتا، مؤتمرًا من أجل السلام، حضره ممثلو إسرائيل ومصر وسورية والأردن. وكنتُ مع ممثّل الأردن، وهو الأمير الحسن[45]. وكان وزير الخارجية السوري السابق، فاروق الشرع[46]، يمثّل سورية، وكان أسامة الباز ممثّل مصر. وفي طريق عودتنا، عرّجنا على نيويورك، واستقبل الأمير الحسن هنري كسينجر في جناحه في الفندق، وتكرّم عليّ بأن أبقى معه فجلست. طرح في الحوار موضوع الضفة الغربية والحلّ السلمي، فكان كيسنجر يُعقّب ويشير للأمير إلى قرار قمة الرباط، وهو ما كنتُ أسمعه طوال تلك الأعوام، منذ صدور القرار في عام 1974، من الغربيين الذين نلتقيهم. تدخلتُ، وقلتُ لكيسنجر: «إنّنا، ومثقفين وسياسيين كثيرين في الشرق الأوسط، نعتقد أنّك أنت الذي أوحيت بهذا

القرار».

ماذا كان جوابه؟

صرخ: «هذا غير ممكن، أنا لا أفعل ذلك». سكتُّ حتى يهدأ. ولمّا سألته عن المسؤول عن ذلك القرار، أجابني بأنّه الرئيس المصري السابق، أنور السادات. في عام 1984، كنتُ وزيرًا في الحكومة، ثمّ طلبني جلالة الملك حسين عنده، فأصبحتُ وزير بلاط، وكان آنذاك مهتمًا بالعمل القومي. وكان يرى ثلاث مشكلات يريد أن يحلّها، أو يتدخّل فيها، وهي: مصالحة الرئيس السوري حافظ الأسد بالرئيس العراقي صدام حسين[47]، والتقرب إلى أبو عمّار ليجعل منه أكثر ليونة وفهمًا لعملية السلام، وإرجاع مصر إلى الحظيرة العربية.

في تلك الأثناء، كُلّفتُ في معظم الأحيان بنقل رسائل من جلالة الملك إلى الرئيس حسني مبارك في القاهرة، وبنقل إجابات الرئيس مبارك إلى جلالة الملك. كانت تلك الحركة للتمهيد لإعادة مصر إلى الحظيرة العربية. كان يستقبلني في المطار المرحوم أسامة الباز، ويصحبني إلى القصر الجمهوري، لأُقابل الرئيس مبارك، وأعطيه رسالة سيدنا [الملك حسين]، وآخذ منه جوابًا، ثمّ يُرجعني الباز إلى المطار. وفي يوم، دعاني إلى الغداء في فندق هليوبوليس، وشاركنا الغداء ثلاثة من سفراء وزارة الخارجية. وكعادتي كأردني، كان حديثي عن الضفة الغربية، وما يمكننا أن نفعل لها، وكيف نستعيدها. ثمّ عقّب أحد السفراء قائلًا إنّ المسألة صعبة بسبب قرار القمة العربية في الرباط في عام 1974 تسمية منظمة التحرير ممثّلا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني. ساعتها تذكّرت ما قاله لي كيسنجر، فقلتُ للمتحدّث إنّ كيسنجر أخبرني أنّ المسؤول عن هذا القرار هو الرئيس أنور السادات. استغرب السفراء الثلاثة ما قلت، وأظهروا رفضًا له، وظلّ أسامة الباز صامتًا، تاركًا لهم أن يتحدّثوا كما يشاؤون. لمّا هدأوا، قال لهم: «ما تحدّث به عدنان صحيح. صاحب الفكرة هو كيسنجر، وباعها، بشكل أو بآخر، إلى إسماعيل فهمي الذي اعتمدها وباعها إلى الرئيس السادات الذي اتصل ببعض الزعماء العرب ووافقوا عليها، وكان منهم الملك الحسن الثاني»[48].

صدق كيسنجر وكذب في الوقت نفسه؛ صدق في أنّ السادات هو الذي رفع الفكرة وعمل على اعتماد العرب لها، لكنّه كذب في أنّ لا علاقة له بها، فيما هو صاحب الفكرة. أروي هذه القصة هنا لأنّها تُريك كيف كانت الدبلوماسية العربية، هل هي غبية أو منحطة؟ هل هي ذكية؟ تورّطت في ورطة وهي لا تعرف ما الذي تفعله. أتذكّر أنّ تقارير كانت تأتي إليّ حين كنتُ وزيرًا، مفادها أنّ اللاجئين في مخيميّ الوحدات والحسين وزّعوا الحلوى بعد قرار قمة الرباط.

بعد مؤتمر الرباط، عُقدت في الأردن اجتماعاتٌ لمناقشة آثار قرار بأنّ منظمة التحرير هي الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. كتبت في يومياتك، في وقت مبكر بعد عام 1974 أنّك بدأت تشعر بالغربة في داخل النظام.

لاحظتُ أنّه لا يوجد وعي للمعنى الأكبر. إذا كنت تريد الوحدة وتستفيد من الوحدة في الأساس، عليك أن تفهم أمرًا واحدًا هو أنّك في ذلك تحمي فلسطين وتحمي الأردن، وهذا هو المفهوم العربي، وهذا

هو مفهوم الوحدة، بمعنى أنّك تتمسّك بقوتك مع الآخر لتدافع عن فلسطين، وتدافع عن بلدك. هذا الوعي لم يحدث مع الأسف، وهذا ما جعلني اضطرب، وأرى أنا مع من، وأدافع عمّن، ومن أجل ماذا، وإذا كان كل واحد يفكّر ماذا يعمل بعد ما اتُخذ قرار الرباط، هل نترك الفلسطينيين مثلًا؟ لكنّ الملك حسين سُئل مرة في زيارة إلى قيادة الجيش من ضابط كبير: «ماذا نعمل بالضباط الفلسطينيين؟». فأجابه الملك – رحمه الله – بأنّ الفلسطينيين كما هم، ولا تغيير في وضعهم، هم ضباط في الجيش ومواطنون أردنيون. وقال إنّ هذا سؤال غير مسموح به. كانت الأمور واضحةً عنده، وكان الأكثر فهمًا لها.

كان الملك حسين قد استقبل وفدًا من الضفة الغربية قبل قمة الرباط. كما تحدّث عن شيء اسمه «القضية الأردنية – الفلسطينية» في خطبته في قمة الجزائر التي سبقت قمة الرباط، وقد أُلقيت نيابة عنه (لم يشارك في القمة). قال فيها: «إنّنا سنُمكّن أهلنا في غرب الأردن من أن يختاروا لأنفسهم المستقبل الذين يريدون، ونظام الحكم الذي يرتضون به» (بعد التحرير وليس قبله).

كانت هذه محاولة طمأنةٍ لأبو عمّار، بأنّ تدخلك، يا سيد أبو عمّار، يلخبطك [يربكُك]. وأنتم، يا شعب فلسطين، إذا كنتم تحبون أن تستقلّوا، دعونا نُرجع الأرض أولًا، ودعونا نثبّتكم، ولنا في ذلك سابقة. وكان الملك حسين صادقًا وجريئًا في هذا الكلام. وعلى أساسه، عملنا في الأردن، في عام 1972، مشروع المملكة العربية المتحدة[49]، وكان لطمأنة الفلسطينيين وأبو عمّار، يرحمه الله ويغفر له، الذي ظنّ أنّ الأمور بهذه البساطة، أي إنّه أول ما يُدعى إلى المحكمة، ويُحضر شهودًا أنّه ممثّل الفلسطينيين، يأخذ فلسطين، غير أنّه لم يدرك أنّ العدو لا يريد أن يترك فلسطين.

هناك هاجس واسع عند الفلسطينيين، وهو أنّهم يريدون أن يمثّلوا أنفسهم بأنفسهم، ولا يريدون الأردن أو غيره أن يمثّلهم. ومنظمة التحرير تُعتبر كيانًا وطنيًا خاصًا بهم. كان هذا التطلّع عند الفلسطينيين مشروعًا، وكانت له شعبيته بين أوساط الفلسطينيين في الأردن وفلسطين وسورية ولبنان، لماذا التحسّب الأردني منه؟

لم نتحسّب منه. كان شاغلنا هو احتلال الضفة الغربية ومن هم فيها، وشاغلنا بشكل كبير اللاجئون. فلماذا نُغذّي هذا الحسّ بسلوكٍ معيّن وبمواقف معيّنة. هذا كان يهلكنا [يرهقنا]. لذلك، حاولنا أن نخفّف منه قدر الإمكان، وقمنا في عام 1972 بمشروع المملكة المتحدة لنقول للفلسطينيين ما ذكرته هنا، ولنقول لمنظمة التحرير إذا أعدنا الضفة الغربية نقيم فدرالية بيننا وبينكم، تحكمون أنفسكم أنتم الفلسطينيين فيها، ونحن نحكم أنفسنا. ثلاثة رفضوا هذه الصيغة: أبو عمّار، وغولدا مائير[50]، وأنور السادات.

ربما جاء الهوى المصري عند ياسر عرفات من معرفته أنّه ليست لدى مصر، منذ الملك فاروق[51]، رغبة في النطق باسم فلسطين، ليست كسورية والأردن، لا يوجد تطلّع مصري للحديث باسم فلسطين أو احتواء الفلسطينيين. لم تكن هناك ورقة فلسطينية في الجيب المصري؛ لذلك، كان عرفات يرتاح في مصر، ولا يرتاح في الأردن، ولا يرتاح في الشام.

ليس الأساس هكذا. كان أبو عمّار يعتقد أنّ حجم مصر الدولي يجعل منها قوةً مؤثرةً أكثر من الأردن، لكنه نسي أنّ الرئيس أنور السادات لم يكن يسأل عنه، وإنّما كان معنيًا بحاله في مصر وبثقته بنفسه. ولمّا رفض مشروع المملكة العربية المتحدة كان يقصد أن يُطمئن أبو عمّار بأنّه لن ينساه، فيما هو ناسيه، وقد انبسط [فرح] أبو عمّار بذلك من دون أن يلتفت إلى ما كانت تقوله رئيسة وزراء إسرائيل في حينه، غولدا مائير. تحدّث عن اللاعبين الوحيدين على المسرح، ونسي أنّ المحتل هو عملاق على المسرح.

في ضوء ذلك، من أجل أن يُقنع الرئيس السادات أبو عمّار أكثر بأنّه من يحميه، قطع علاقته بالأردن في عام 1972، واستمرت الاتصالات مقطوعةً حتى حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وبذلك كثر اللاعبون، والمثل العربي يقول «إنّ كثرة الطباخين تحرق الطبخة».

يرد في يومياتك أنّ السادات كان يخطط لإبعاد الأردن عن المعركة، أي إنّ قرارًا كان لديه بإبعاد الأردن عن مؤتمر السلام، لينفرد بالحلّ في الشأن الفلسطيني، هل هذا صحيح؟

صحيح، في الأقل ما كان وزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي يُسلّم على رئيس الوزراء الأردني.

تنقلُ عن حافظ الأسد قوله إنّ كل سياسي في العالم هناك من يكرهه وهناك من يحبه، إلّا إسماعيل فهمي، فالكل يكرهه.

لا أعرف، لم أتعامل معه، كنتُ وزير إعلام وكان وزير خارجية، لذلك معلوماتي إعلامية.

اقترح وزير الدفاع السوري، مصطفى طلاس[52]، خطة حرب على وزير الدفاع المصري، عبد الغني الجمسي[53] الذي أجابه: «نحن لا يهمنا إلّا سيناء، لا يهمنا لا القدس ولا الضفة الغربية». ما تفسيرك؟

كل واحد صار يريد بلده.

شهدت العلاقات الأردنية – الفلسطينية مرحلة توتر شديد بعد حوادث أيلول/ سبتمبر 1970، إلى درجة أنّك ذكرت في يومياتك أنّ القيادي في منظمة التحرير وحركة «فتح»، خالد الحسن[54]، اتهمك بأنّ يديك ملوثتان بدماء الشعب الفلسطيني.

نعم، كان ذلك في حفل استقبال نظمته السفارة اللبنانية في لندن للوفود العربية في مؤتمر للدول الأعضاء في منظمة البرلمان الدولي في عام 1975، وجئتُ أُسلّم على خالد الحسن الذي كان يمثّل منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر، وموجود في السفارة مثلما كنت موجودًا، فقال إنّه لا يُسلّم على يدٍ ملوثة بالدم. راحت الأيام وجاءت الأيام وخرج أبو عمّار من لبنان، وأقامت منظمة التحرير في تونس. باشر الملك حسين في الخطوة القومية الثالثة التي تحدّثت عنها، أي التقرّب من أبو عمّار، في عام 1984. في تلك الأثناء، صرنا أنا وخالد الحسن (أبو السعيد) – يرحمه الله – نشتغل مع بعضنا، وأنجزنا اتفاق شباط/ فبراير بين الأردن ومنظمة التحرير. هذه هي الدنيا.

آلمتني طبعًا عبارة خالد الحسن تلك. وما آلمني كثيرًا أيضًا صديقٌ كان في صفي في مرحلة المدرسة الثانوية، ثمّ درس الحقوق وصار محاميًا، والتحق بالفدائيين الفلسطينيين. وكان معهم في الأردن، بينما كنتُ

أنا في المخابرات، وكان مع من سنحبسهم. كان تونسي الجنسية، وكان مركزه في السفارة التونسية، وكنّا نلتقي هناك. إنه تيسير شوكت النابلسي، رجل فاضل بمعنى الكلمة - رحمه الله - كان كريمًا، وكان يرسل أموالًا إلى الفقراء في نابلس. كنّا معًا في أيام الشباب في «حزب التحرير»، وفي ما بعد صار كلٌّ منّا في صف مختلف. زعلتُ [حزنتُ] كثيرًا بسبب هذه الحالة. ومن المفارقة أنّه كان وخالد الحسن تحريريين.

يُشاع في أوساط المقاومة الفلسطينية أنّك في المخابرات الأردنية من حققت مع القيادي في حركة «فتح» محمد داود عودة (أبو داود)[55]، وأنّ الشخص الذي وشى به كان موظفًا عندك في وزارة الإعلام.

لا، ليس لي علاقة بالتحقيق ابتداءً. كنتُ قد تركتُ المخابرات في تلك المرحلة. كان موظف في وزارة الإعلام هو من وشى بأبو داود وسلّمه، وهو من أخبرني بذلك. ثمّ خطفوا هذا الموظف وأخذوه إلى ليبيا وعذّبوه.

ليس لك، إذًا، أي علاقة بقضية أبو داود كلها، ولم تشارك في الحوارات، وكانت هناك وجهة نظر بالعفو عنه، ووجهة نظر بإعدامه.

كنتُ بعيدًا عن هذا الموضوع. حصل هذا بعد عام 1970. كنتُ قد أصبحتُ معروفًا لدى السلطة ولدى المسؤولين والإعلاميين الأجانب الذين يزورون عمّان، وكان هناك نوع من التوجيه في الديوان الملكي بأن أقابلهم. كان سيدنا جلالة الملك حسين يثق بي وبقدراتي على الحديث مع الأجانب. وبذلك، بدأت حياتي تنتقل من مثل شؤون أبو داود إلى محاورة السفير الفلاني ورئيس الوزراء الفلاني، وهكذا. صار من مهماتي التعامل مع هذه الشخصيات، خصوصًا بعد قرار قمة الرباط تمثيل منظمة التحرير الشعب الفلسطيني.

واضح أنّ هناك تشابكًا بين العلاقة الأردنية - السورية التي كادت تصل إلى حدّ الوحدة، والعلاقة الأردنية - الفلسطينية التي وصلت إلى الاتفاق على الكونفدرالية. ما أن تتحسّن إحداها حتى تسوء الأخرى. لم يحدث أن كانت العلاقات الأردنية - السورية - الفلسطينية على وفاق. هناك دائمًا طرفان وطرف ثالث خارج الاتفاق، ويصل الخلاف إلى حدّ الاقتتال، وإلى حدّ التفجيرات. ما تفسير هذا التشابك؟

لا، العلاقة القريبة جدًا بين الأردن وسورية حدثت في فترة قصيرة جدًا مدتها ستة أشهر، وكان رئيس الوزراء السوري في أثنائها عبد الرحمن خليفاوي[56] الذي كان متحمسًا جدًا لبناء علاقة خاصة وقوية بالأردن. أمّا بشأن الموضوع الفلسطيني، ففي عام 1972 طرحنا مشروع المملكة المتحدة، لكنّ أول محاولة تقارب مع منظمة التحرير كانت في عام 1978. ثمّ بعد مشروع الرئيس الأميركي، رونالد ريغان[57] (Ronald Reagan) الذي طرحه في سبتمبر/ أيلول 1982، وجاء فيه أن يكون الفلسطينيون مرتبطين بالأردن. فبدأنا نتحاور مع المنظمة، ونشجع الفلسطينيين على القبول بالمشروع، لكنّهم لم يقبلوا.

في تلك الفترة، ساءت كثيرًا العلاقات بين الأردن وسورية، وتحسّنت بين الأردن ومنظمة التحرير، ثمّ لمّا خربت هذه، بدأت تلك العلاقة تتحسّن برسالة اعتذار أرسلها الملك حسين إلى حافظ الأسد.

لا أعرف كيف تتصرّف سورية، وإن كان من الممكن أحيانًا أن تتنبأ بتصرّفها. في أي علاقة بأي دولة عربية، وفي أي علاقة تُنسج بين دول عربية، تحب سورية أن تظهر فيها الرئيس. عندما أتحدّث هنا عن سورية، فقصدي في عهد حافظ الأسد، لأنّها الفترة التي أعرفها. كانت تُبقي الطرف الثاني متحسّبًا ومتردّدًا.

يشعر قارئ يومياتك بأنّ نظرة رئاسة حافظ الأسد إلى الأردن كانت في الأغلب نظرة استصغار وارتياب واشتباه. ما تفسيرك لهذه الحالة؟

لا تحتاج إلى شرح كثير، فهي هكذا، ومعنى ذلك أنّ التقرّب منك يكون باعتبارك جزءًا تابعًا لي.

ما حقيقة موقف السوريين من منظمة التحرير؟

لا يحبونها، ولا يريدونها أصلًا.

لماذا؟ خلاف الأردن مع المنظمة على تمثيل الفلسطينيين. لكن، ماذا عن سورية بحسب ما لمست في اجتماعاتك بالمسؤولين السوريين، ومعرفتك بحافظ الأسد؟

سورية في رؤية الرئيس حافظ الأسد هي أم المنطقة، أم الأردن وأم فلسطين. نحن في الأردن مملكة ودولتنا قائمة. أمّا الفلسطينيون، فمن هم؟ هؤلاء الأولاد الصغار الذين يريدون أن يُقيموا دولة! حدث مرة في اجتماع بينه وبين الملك حسين، وكنتُ من حضوره، أنّه نزل بالفلسطينيين منتقدًا ما سمّاه تخاذلهم في مقاومة الاحتلال، وبأنّهم ليسوا كما الجزائريين، وليس لديه احترام لهم. هذا ما أزعجني في الاجتماع، لذلك، تدخّلتُ لأفرض عليه احترام الفلسطينيين، وقلتُ له إنّ العرب وعدوهم بالعون وخانوا الوعد، بل أخفق العرب في عام 1948، وكذلك فشل جمال عبد الناصر في عام 1967.

نعود إلى عام 1974. تتحدّث في اليوميات عن تيار إقليمي متنام. ما هو المناخ الذي شاع في البلد، وجعلك، وأنت مسؤولٌ وفي مواقع متقدّمة في صناعة القرار، تقول هذا؟ بل تقول أيضًا إنّ في مجلس الوزراء طُرحت أحاديث عن التيار الإقليمي، وليس في المقاهي وبين الناس فحسب.

أهم ما يسعى إليه الإنسان هو الربح الاقتصادي والمال. عندما تتفكّك بنية اجتماعية وبشرية عامة، ينظر الناس كلهم إلى ما يمكن أن يستفيدوا منه من باب اقتصادي أو مالي. ليس الأردن بلدًا صناعيًا، إنما هو بلد زراعي بسيط، وتجاري بسيط، لكنّه في الدرجة الأولى بلد موظفين. الوظائف مشتركة يأخذها الطرفان. مع الوقت، زاد عدد السكان، ومع هذه الزيادة زاد عدد الخرّيجين، الأمر الذي زاد من التنافس على الوظائف، فتمّت الحسبة عند بعضهم أنّه إذا تخلّص من الشريك الثاني تتضاعف فرصه في الحصول على الوظائف. أحدث هذا الأمر مشكلة، إذ تشكّلت بنية ذهنية مفادها «أنا أحق بهذه الوظيفة وهذا الموقع». وهذه مسألة مهمة جدًا، وفيها تفسير للسلوك السياسي كله، حتى هذه اللحظة. وحديثي هنا عمّا يتحكّم بعقلية الناس لأنّهم يريدون العيش.

الناس أم صُنّاع القرار؟

يريد صُنّاع القرار إرضاء الناس. أتذكّر أنّ رئيس وزراء سأل أستاذًا في الجامعة، يهفو لأن يصبح وزيرًا: «كم أنتم في الجامعة؟».

يتضح في يومياتك أنّ تحسّن العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية يصطدم دومًا بالهاجس الأمني، إلى درجة أنّ التصوّر الذي صار لدى المؤسسة الرسمية الأردنية مفاده أنّ موقفنا هو مثل موقف موريتانيا، عندما يُطرح قرار في الأمم المتحدة وفي أي محفل دولي بشأن القضية الفلسطينية نؤيده، وهذه حدوده. لكن، عندما تُطرح أفكارٌ عن عودة علاقات الأردن بمنظمة التحرير كان الهاجس الأمني حاضرًا، إلى أن سألتَ الملك حسين، في عام 1984، لمّا صار واضحًا أنّ العلاقات تتقدّم: «هل علاقتنا بالمنظمة أمنية أم سياسية؟». فأجابك أنّها يجب أن تكون سياسية. ثمّ بدأت هذه العلاقات تتحسّن. ما تفسيرك للتقارب من عام 1982 إلى عام 1986 تقريبًا؟

منذ أيلول/ سبتمبر 1970، بقيت المشكلة أمنية، ثمّ حدث تغيّر في البيئة الدولية، وبدأ حديث عن سلام وعملية سلام. أنت لا تستطيع أن تتعامل مع طرفٍ مهم في عملية السلام أمنيًا، ففي هذه الحالة لا يمكن أن تتفاهما. لذلك، لا بدّ من تحويل العلاقة من أمنية إلى سياسية.

عندما أجابني الملك حسين جوابه ذاك، كان يريد أن يُوجد حالة قومية في الكيان العربي تقوم على مصالحة سورية مع العراق، وإعادة مصر إلى الحظيرة العربية، وتقريب الأردن من منظمة التحرير؛ لأنّ قيمة المنظمة في الجانب الدولي والسياسي حين تكون مع الأردن، وليس مع أحد آخر. اشتغلنا على المسائل الثلاث. نجحنا مع سورية ومع مصر، ونجحنا بداية مع منظمة التحرير، ثمّ أخفقنا بسبب أبو عمّار لأنّه ظلّ يشكّ في الملك.

هل كان الشكّ متبادلًا؟

لا، لا يريد الملك حسين الضفة الغربية له.

لا يريد الضفة أم لا يريد أبو عمّار؟

لا يريد الضفة، ولا أبو عمّار.

أنت تشير هنا إلى ما كان يجري في عامي 1987 و1988، وأنت عملت كما المكوك بين الديوان الملكي ومكتب أبو عمّار في جبل النزهة، ومنزل العميد أحمد عفانة (أبو المعتصم)[58] في الدوار الخامس.

كانت المقابلة بيني وبين أبو عمّار في منزل أبو المعتصم من أهم المقابلات بالنسبة إلي معه. كانت في بداية عام 1988، وكنتُ أنقل إليه رسائل من الملك.

كانت منظمة التحرير تعطيك اقتراحًا تنقله إلى الملك، ثمّ يُعرض على الأميركيين الذين يرفضونه، إلى يوم قدّمت المنظمة فيه اقتراحًا، قيل إنّها أخذت عليه، من خلال وسطاء لهم علاقات مباشرة مع الأميركيين، ضوءًا أخضر أميركيًا، أعطوك إياه، واعتقدت أنّ الموضوع حُل، فقلت للملك إنّك أحضرت الرد، إلّا أنّ

الملك رفض أن يراه. وقال لك أن تُبلغ المنظمة أنّ الأميركيين رفضوا، فأغلقوا هذا الباب. وقبلها بأيام، تناقشتم، في الديوان الملكي، أنّ منظمة التحرير غير جدية، وأنّكم تريدون إغلاق هذا الملف، وبدأتم تفكرون ببديلٍ عن المنظمة بإيجاد أُطر أخرى داخل الضفة الغربية. هل كان الملك قد اتخذ قراره وينتظر أن يأتي الرفض من المنظمة، فيكون عنده مبرّر، وعندما وافقت المنظمة أُغلق الملف. هل كان قد التقى وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز[59]، أم كان قد هيأ قراره؟

لا، كان الأميركيون قد أبلغوا الملك أنّهم لا يريدون منظمة التحرير الفلسطينية في أي صيغة، وانتهى الأمر. فكان الاتفاق مع الأميركيين وليس مع بيريز الذي كان الملك قد قابله سرًا في لندن قبل هذا كله.

في ضوء اتصالاته السرية مع الإسرائيليين، كان الملك حسين قد انتهى إلى أنّهم لن يُعيدوا إليه شيئًا، ولن يُقدّموا شيئًا. لماذا عاد إذًا واتفق مع بيريز؟

يعود هذا إلى التحرّك السياسي بالمفهوم الإسرائيلي، وقد اقترحوا سيادةً أردنية على سكان الضفة الغربية، وبذلك تكون الضفة الغربية مع الأردن. كانوا في ذلك يلعبون، وقد سمّوا هذا الطرح كونفدرالية من دون أرض، يعني أنّ من في الضفة الغربية مواطنون أردنيون، لكنّهم يقيمون في إسرائيل، ويدفعون ضرائبهم لحكومتها.

برأيك، هل قَبِل الأردن بهذا المفهوم؟

يبدو أنّه قبل، أو قبله في الأقل رئيس الوزراء زيد الرفاعي الذي كان يميل إلى التخلص من هذه الحدوتة [الحكاية] كلها، خصوصًا أنّ أمن الأردن في هذه الصيغة يكون هادئًا، ولا مشكلة أمنية مع الفلسطينيين. والأردن يستطيع أن يجمع مساعداتٍ عندها. أقنع بذلك الملك الذي لم يشاورنا، أنا ومروان القاسم[60]، بشأن مباحثاته في لندن مع بيريز. وترك الأمور مغلقةً، وفيها أسرار غامضة، يعرفها زيد الرفاعي وحده، لكن جاءت الانتفاضة الفلسطينية وصار التفكير في أنّ ما عاد في وسع الأردن فعل شيء.

أمّا أبو عمّار فلم يكن ليتراجع عن مطلب الاعتراف الأميركي به وبمنظمة التحرير. وكان خائفًا وحذرًا، ويعتقد أنّه هو في حالة معاندة مع الأردن ومع أميركا، وهذا نوع من التفاوض الذي جعله يتشدّد.

اشتعلت الانتفاضة الفلسطينية وأحدثت مناخًا جديدًا. ماذا كانت حساباتكم في الأردن؟

الحسابات كلها انتهت، كان آخرها الاتفاق مع بيريز، وهو أن نتجه إلى مساعدة الفلسطينيين في الضفة الغربية، ونُقيم مشروعًا تنمويًا هناك. عقدنا من أجل ذلك مؤتمرًا في عمّان بهذا الخصوص، قبل ثلاثة أشهر من الانتفاضة.

ما روايتك لقصة أبو الزعيم[61]؟

جاءت قصة أبو الزعيم بالتزامن مع الاتفاق مع بيريز، وهو اتفاق مبدئي، يقوم على أنّه حتى يعيد الأردن صِلاته بقوة مع أهل الضفة الغربية، عليه أن يُدخل أموالًا للتنمية. دُبّرت هذه الأموال وعقدنا ذلك المؤتمر الذي لم يشارك فيه كثيرون كما توقعنا وأردنا. لكن، شاركت صناديق دولية وشخصياتٌ من الضفة

العربية. قلنا هذه البداية، وقلنا إنّه من أجل أن نغطّي ما أقدمنا عليه، من دون أن يشعر الفلسطينيون بأنّ خطوتنا ضد منظمة التحرير، لنُحضر شخصًا من منظمة التحرير، فكان أبو الزعيم.

ألا تعتقد أنّها فكرة ساذجة؟

طبعًا ساذجة. كان الاعتقاد أنّ كادر منظمة التحرير الفلسطينية كله في الساحة الأردنية سيلتحق بأبو الزعيم تحت شعار الخوف من الإبعاد، ومن سحب جواز السفر، وغير ذلك، إلّا أنّ هذا الرهان لم يحصل.

أين كنت في هذه الأثناء؟ يرد في يومياتك أنّه عُرض أكثر من اسم بديل لأبو عمّار، مثل خليل الوزير (أبو جهاد)[62]، لكنّ أحد المشاركين في النقاش قال إنّه لا يمكن أن يفعلها. وطرح اسم أبو إياد[63]، ثمّ تمخض هذا الجبل فولد أبو الزعيم، هل شاركت في هذه النقاشات؟

كنتُ في الديوان الملكي، ولم أشارك في النقاشات بشأن أبو الزعيم.

ننتقل إلى المنعطف المهم، وهو قرار فكّ الارتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية الذي كتبته أنت. كيف جاءت الفكرة، ما هي الأفكار التي طرحتها، أو اتفقت أنت والملك حسين عليها قبل إطلاقها، وهل هي فكرتك أم فكرة آخرين؟

هذه فكرتي. في 1988/ 3/ 13، جاء الملك إلى مكتبه متأخرًا، لكنّه لم يكن على طبيعته. جلس إلى مكتب رئيس الديوان، زيد بن شاكر[64]، وبدأ يدخن. واجبي الأدبي، هنا، أن أقطع حبل الصمت، فسألتُ الملك عن سبب زعله [غضبه]، فردّ عليّ بسؤالي إن كنتُ قد قرأتُ بيان قيادة الانتفاضة في فلسطين العاشر، وكان قد صدر في ذلك اليوم، أي في 10 آذار/ مارس 1988. أجبتُ بأنّي قرأته. فردّ علي: «ولا تريدني أن أزعل».

قلتُ لجلالة الملك: «أريد أن أسألك إذا كنت قد شعرت في لقاءاتك السرية مع المسؤولين الإسرائيليين بأنّهم جاهزون لإرجاع الضفة الغربية إليك. وسؤالي صريح لك، هل شعرت بأنّ في إمكانك أن تسترجع الضفة الغربية؟». تابعت: «سامحني سيدي، أنا أجلس معك في مقابلاتك مع زوارك الأجانب، وتولّد عندي انطباع بأنّ الأجانب كلهم يعتقدون أنّك تريد السلام، وأنّ جلالتك هو من في مقدوره حلّ المشكلة. لكن، أسألك هنا، هل تستطيع أن تُنجز سلامًا من دون عودة الضفة الغربية؟». قال: «لا». ثمّ سألته: «والقدس؟». فأجاب: «أعوذ بالله». ثمّ قلت: «أنت، يا سيدي، لا تقدر أن تنجز سلامًا بموقفك هذا. لكن، ألا تعتقد أن الأوان آن لإنهاء المشكلة، أي إنهاء وضع عدم قدرتك على استعادة الضفة الغربية، وفي الوقت نفسه التسبب للفلسطينيين بهذا الألم. وأبو عمّار يعتقد أنّه يستطيع استعادة الضفة، فليكن له ذلك».

ما أعرفه أنّ الملك حسين لم يكن يريد الضفة الغربية، لكنّ مكانته وعلاقاته الدولية تقتضي منه أن يكون له دور في استعادتها، وفي الموضوع الفلسطيني عمومًا. لكن، من الذي وضع في رأس أبو عمّار أنّ الملك حسين يريد الضفة الغربية؟ لا أعرف، ربما يكون المصريون من فعلها، لكنّي لا أعرف.

من التقاليد المعمول بها في الديوان الملكي أنّه إذا كان هناك موضوع يحتاج قرارًا حاسمًا، بمعنى قرار دولة، فإنّ ذلك يتمّ على مائدة الملك.

بعد أسبوعين، اتصل بي مسؤول البروتوكول، وأخبرني أنّ الغداء في ذلك اليوم عند سيدنا [الملك حسين]، فأدركتُ أنّ هناك شيئًا ما. كان على مائدة الغداء رئيس الوزراء زيد الرفاعي، ومدير المخابرات طارق علاء الدين[65]، وأظنّ أنّ شخصًا ثالثًا كان أيضًا، وأنا. جلسنا إلى المائدة، ووُضعت شوربة العدس. قبل أن نقول باسم الله، نظر إليّ الملك وطلب منّي أن أشرح فكرتي، وبعد أن قلتُ ما لدي عن فكّ الارتباط بالضفة الغربية، نظر الملك أولًا إلى رئيس الوزراء، وسأله: «ماذا أبو سمير؟». فأجاب: «أوافق أبو السعيد». وبعد ما أخذ الموافقة كلها من الحاضرين، قال الملك: «باسم الله». تناولنا شوربة العدس وانتهى الأمر، ولم نتكلّم في الأمر على مائدة الغداء ثانية، فصار القرار.

ثمّ جاء عيد الأضحى. قبله بيوم، طلبني الملك إلى مكتبه، وطلب منّي أن أكتب له خطبة يقرأها للشعب بشأن القرار. في ثاني أيام عطلة العيد، ذهبتُ إلى مكتبي لأكتب، لكن استعصت عليّ افتتاحية الخطبة، ولم تتيسر أول كلمة أو أول جملة. كنت أفرط في التدخين، ثمّ خطر ببالي تعبير العلاقة القانونية والإدارية بالضفة الغربية، لأنّك تريد كلامًا لا يتجاوز الدستور. قفزتُ من مكاني صارخًا وجدتها، كما أرخميدس، ثمّ كتبتُ الخطبة التي أعطيتُ مسوّدتها إلى جلالة الملك بعد عطلة العيد لعلّه يصحّح فيها شيئًا، وهو في العادة يصحّح، لكنّه في هذه المرة لم يصحّح أي كلمةٍ أو أي معنى، بل طلب أن تتضمن الخطبة بقاء مسؤولية الأردن عن الأوقاف في القدس.

قرأ الملك الخطبة على التلفزيون، ثمّ بدأت الحكومة الإجراءات، ولعبت بالمفاهيم، خصوصًا بالنسبة إلى الذين يأتون من الضفة الغربية إلى الأردن وبالعكس (أصحاب البطاقات الصفراء).

ألم يجرِ، في هذه الفترة، أي حوار مع منظمة التحرير بخصوص هذا الأمر؟ وهل أطلعتم القيادة الفلسطينية على القرار مسبقًا؟

لا، لأنّ هذا قرار الملك، ولم يجرِ أي اتصال مع المنظمة بشأنه، ولو من باب العلم بالشيء. كنّا نعرف أنّهم سيأتون للاستيضاح، وهذا ما جرى. في البداية، اعتقدوا أنّ القرار لعبةٌ من الملك، ثمّ أدركوا أنّ القصة صحيحة. كنتُ أقول لهم في منظمة التحرير إنّ الملك لا يريد الضفة الغربية، وإنّه ملَّ وتعب من مسؤولياته عنها، ومن سوء الظنّ به في الوقت نفسه، غير أنّه لم يكن يريد أن يخرج منها خروج الهارب، بل خروج الكريم. أمّا القدس فأمرها مختلفٌ، وهذا شيء خاص بذهنه.

بالغ رئيس الوزراء، زيد الرفاعي، في التشدّد في الإجراءات التي اقتضاها قرار فكّ العلاقة القانونية والإدارية بالضفة الغربية، وهو الذي نقل عنه مؤلفا كتابين أجنبيين قوله لهما إنّه صحيح أنّ عدنان أبو عودة هو من صاغ فكرة القرار، إلّا أنّها قديمةٌ عندنا، وأكيد أنّه سمعها سابقًا. شخصيًا، لم أراجعه في كلامه هذا، لأنّني إذا أردتُ مراجعته، كنتُ سأقول له الحقيقة، وهي أنّه صحيح أنّهم كانوا يناقشون أفكارًا من دوني بين بعضهم.

لماذا أعطيتم أبو عمّار المسؤولية عن الضفة الغربية، ولماذا اقترحت هذا الاقتراح؟

لا يستطيع الأردن أن يستمر على تلك الحال، ثمّ فليدبرها أبو عمّار، وهو من يمكنه التنازل إذا أراد أي تنازل.

لكنّ الحكومة الأردنية أخذت الأمور في اتجاه آخر.

هذا أمر آخر.

أما كنت تتوقع أن يحدث هذا؟

أنا أعرف أنّ هذه الحال موجودة. أعرف التيار الإقليمي المتنامي في الأردن مبكرًا جدًا منذ عام 1971، وكان واضحًا بالنسبة إلي.

كان هناك محاولة لاغتيالك بمتفجرات في منزلك في عام 1974، هل كانت «الجبهة الشعبية» مسؤولة عن ذلك أيضًا؟

لا أعرف من حاول اغتيالي.

بالعودة إلى قرار فكّ الارتباط بالضفة الغربية. يبدو أنّه أحدث مناخًا تجدّدت فيه بعض الحساسيات.

نعم، اعتقد أصحاب التيار الإقليمي الأردني أنّ الأوان آن ليأخذوا الحقوق التي رأوا أنّ الفلسطينيين أخذوها منهم طوال خمسين عامًا. هذا ما جعلني أكتبُ كتابي بالإنكليزية عن العلاقة الأردنية – الفلسطينية. ركّزت على هؤلاء، وصار يُنسب إليّ حديثٌ عن «حقوق منقوصة للفلسطينيين» في الأردن.

ترد في يومياتك توصية للملك حسين في عام 1973 بالإفراج عن معتقلين سياسيين فلسطينيين. تقول إنّ من أهداف هذا الإفراج التأكيد أنّ الأردن هو البيت والمنزل الطبيعي والشرعي للشعب الفلسطيني. ثمّ في عام 1988 أنت من تكتب خطبة الملك حسين التي أعلن فيها فكّ العلاقة القانونية بالضفة الغربية. هل يعود هذا الاختلاف إلى نوع من مراجعة الموقف؟

لا، لا، لا. ليتك ترجع إلى الأعوام من 1973 إلى 1988، هي 15 عامًا. أرجو أن تتذكّر هاتين الكلمتين، وهما أنّ الزمن يغيّر العلوم، وأنّ الزمن يمثّل مرضًا خفيًا لا تراه.

بحسب يومياتك، لم تشارك إلّا في لقاء واحدٍ من لقاءات الملك حسين السرية مع الإسرائيليين، هل هذا صحيح؟

نعم، هو لقاء واحد، وكان مع يتسحاق شامير[66] في بيت الملك في لندن.

قبل يومين من اجتياح العراق الكويت، كنت في الديوان الملكي، في آب/ أغسطس 1990، رافقت الملك حسين إلى بغداد حيث التقيتم الرئيس صدام حسين. هل أبلغكم بشيء، وهل فوجئتم بما أقدم عليه؟

نعم، كنتُ مع سيدنا [الملك حسين] في هذه الزيارة، وكان أيضًا أبو شاكر (الشريف زيد بن شاكر)، ولم يُبلغنا الرئيس صدام حسين بشيء، وفوجئنا بتوقيت ما فعله. لكن شعورنا كان أنّه سيفعل شيئًا، لأنّه كان غاضبًا جدًا من الكويتيين. وكانت خطوته غريبة. وفي جلستنا معه قبل ذلك بيومين، وكان طارق عزيز[67]

وطه ياسين رمضان[68] حاضرين، كان الحديث كله أنّ سيدنا [الملك حسين] يحاول أن يحلّ له مشكلته مع الكويت. تكلّم صدام كثيرًا، وبغضب. في اليوم الثاني، التحق بنا رئيس الوزراء مضر بدران، وذهبنا إلى الكويت. وفي طريق عودتنا إلى عمان، سألني سيدنا [الملك حسين] في الطائرة: «ما هي الدروازة؟». وهي البوابة، وكان صدّام قد قال في معرض حديثه الغاضب معنا، وفي ردّ على استفسار من الملك، إنّ الكويتيين «ما يطلعلهم أكثر من الدروازة». كنّا نناقشه ونحاول تهدئة غضبه، ويعمل الملك على الوقوع على نافذة حلّ صغيرة لتكون معه في مباحثاته في الكويت التي سافرنا إليها، والتقينا فيها الأمير الشيخ جابر الصباح[69]. بعد يومين، صَحَوْنا من النوم، والجيش العراقي في الكويت.

تاليًا، نقلت رسالة من الملك حسين إلى الرئيس صدّام في بغداد.

نعم، كان ذلك في يوم 31 كانون الثاني/ يناير 1991. التقيتُ وزير الخارجية طارق عزيز، وحمّلته الرسالة لينقلها إلى الرئيس صدام حسين، وهي أنّ «سيدنا [الملك حسين] يرجو سيادة الرئيس أنّه إذا وقعت اشتباكات ألّا يستخدم سماءنا وأجواءنا».

أين كنت عندما عُقد مؤتمر مدريد، في تشرين الأول/ أكتوبر 1991، ولماذا في تقديرك وفّر الأردن غطاءً للوفد الفلسطيني في المؤتمر؟

كنتُ في عمّان رئيسًا للديوان الملكي. كان الأردن منذ عام 1972 أو 1973 حريصًا على أن يرى الفلسطينيين قد انتهوا من قضيتهم؛ لأنّه يريد ألّا يبقى متحملًا المسؤولية عنها. وليس الأمر كما كان أبو عمّار يعتقد، فيما الحقيقة أنّ الأردن لا يسعى إلى إعادة سيطرته على الضفة الغربية.

ننتقل إلى معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية. هل شاركت، بأي شكل، في مفاوضات السلام؟

لا، كنتُ مندوب الأردن في الأمم المتحدة، ولم أُشارك فيها. ما قمتُ به أنّهم أعطوني نصّ معاهدة السلام مع إسرائيل كي أودعها في الأمم المتحدة، وقد أودعتها. لمّا قرأتها، وجدتُ موضوع القدس فيها غير مُقنع، وهو أنّ إسرائيل تعطي الأولوية للمملكة الأردنية الهاشمية في الإشراف على المقدسات، وليس صحيحًا القول إنّهم أعطونا الأولوية على أماكن مسيحية.

هل كنت تطّلع على المداولات السابقة على هذا النص وعلى المعاهدة؟

جرى التوصل، قبل توقيع معاهدة السلام، إلى اتفاقية إعلان المبادئ الأردنية - الإسرائيلية (إعلان واشنطن). دُعيتُ إلى حضور الاحتفال بتوقيعه بصفتي سفير الأردن في الأمم المتحدة. ذهبتُ، ورأيتُ الوفد الأردني الضخم الذي ضمّ صحافيين عديدين وكُتّاب أعمدة في صحف أردنية. عشيّة التوقيع، هاتفني المرحوم أبو شاكر (زيد بن شاكر)، وسألني إن كنتُ قد نمتُ، فأجبته أنّني على وشك أن أنام، فأبدى رغبته في أن أمرّ به لأنّه يريد مناقشتي في موضوع معيّن، فذهبتُ إلى جناحه. قال لي: «عدنان، سيدنا [الملك حسين] سيوقّع غدًا، وأنا أخاف من أن يكون هناك منزلق معيّن، وبتعرف جماعتنا بينضحك عليهم. إذا ممكن أن تساعدنا في هذا الموضوع». كان رئيس الديوان، وكان رئيس الوزراء عبد السلام المجالي[70].

أخذتُ الوثيقة وأنا مسرورٌ لأنّني سأطّلع أول مرة على الاتفاقية، ولأعرف ما يجري في الدنيا. وفي أثناء قراءتي ما قرأتُ في غرفتي، وجدتُ أنّ إسرائيل هي سيدة البيت، ولها الحق كله في أن توزّع المهمات على الساكنين فيه. في الصباح، قرأتُ لأبو شاكر وفسّرتُ له. وسأل عمّا يمكن أنّ يقوله لسيدنا [الملك حسين]، وعمّا إذا كان يستطيع أن يقول له شيئًا. قال لي كيف يمكن الحديث عن هذا والملك متهيئ للتوقيع؟ هل يمكن أن أقول له إنّنا يجب أن نتراجع عن التوقيع، وهذا سيُسبب أزمة دولية؟ فأجبته بأنّه لا يستطيع.

بعد يومين، أبلغونا أنّ سيدنا [الملك حسين] يريد أن يسافر، وقبل سفره يرغب في توديعنا، نحن الذين جئنا إلى واشنطن، في قاعةٍ في الفندق. ذهبتُ إلى القاعة، ورأيتُ طاولةً طولية. جلستُ في الوسط، وجاء الملك وبدأ يتحدّث. أنا أعرف أنّ سيدنا [الملك حسين] يريد أن يُقنع الحاضرين بأهمية الاتفاق. وكان المرحوم أحمد اللوزي[71] جالسًا بجانب الملك، وقد أخذ الميكرفون وقال ما قاله جلالة الملك من دون تغيير أو تبديل. دار الميكروفون على الموجودين ليتحدّثوا، وعندما وصل إليّ سلمته إلى الذي بجانبي. استغرب الجميع ما فعلت، وبعد أن انتهت الأحاديث وقف الملك وصافح بعض الموجودين، ولمّا وصل إليّ سألني عن سبب عدم مشاركتي في الحديث، فقلتُ له إنّ لدي ملاحظات. طلب منّي أن ألحق به إلى جناحه، ودخلنا. قلتّ له إنّ إسرائيل في الاتفاقية هي التي ستوزّع المهمات. غضب وعندما يغضب تتحرك عضلاته، ثمّ سألني إن كان لديّ شيء آخر، فأجبته: «لا سيدي».

[(1)](#) حزب التحرير الإسلامي: حزب سياسي إسلامي يدعو إلى إعادة إقامة الخلافة الإسلامية.

[(2)](#) الحسين بن طلال بن عبد الله (1935-1999). ملك المملكة الأردنية الهاشمية بين عامي 1952 و1999.

[(3)](#) وصفي التل (1919-1971). قائد إحدى كتائب جيش الإنقاذ في حرب 1948، ورئيس وزراء أردني خمس مرات بين عامي 1962 و1971. اغتيل في القاهرة في عام 1971.

[(4)](#) جمال عبد الناصر (1918-1970). مؤسس وقائد تنظيم الضباط الأحرار الذي أطاح النظام الملكي في مصر (ثورة 23 يوليو [تموز] 1952). أصبح رئيسًا للوزراء ثمّ ثاني رؤساء الجمهورية بين عامي 1956 و1970.

[(5)](#) عبد الفتاح السيسي (1954-). وزير الدفاع المصري بين عامي 2012 و2013، وقائد عملية استيلاء الجيش على السلطة وإطاحة الرئيس المصري محمد مرسي في عام 2013. تسلّم الحكم في عام 2014.

[(6)](#) حلف بغداد. هو حلف عسكري سياسي، عُرف في مابعد بـ «منظمة المعاهدة المركزية» (CENTO) بعد انسحاب العراق منه. وُقّع اتفاق إنشائه في شباط/ فبراير 1955 في بغداد، وهكذا أخذ اسمه المتعارف عليه. فكرة إنشاء هذا الحلف هي فكرة غربية قادتها بريطانيا لتأسيس حلف عسكري في جنوب شرق آسيا على شاكلة حلف شمال الأطلسي؛ لمواجهة التمدد السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط واحتوائه، وضم بريطانيا والعراق وتركيا وإيران وباكستان، فيما رفضت سورية ومصر الانضمام إليه. وعلى الرغم من أنّ الحكومة الأردنية بدأت تفاوض من أجل بحث آلية الانضمام إلى الحلف، فإنّها عادت ورفضت ذلك في كانون الأول/ ديسمبر 1955، نتيجة الرفض الشعبي الذي أخذ شكل تظاهرات جماهيرية واسعة أدّت إلى إطاحة الحكومة التي كانت تفاوض للانضمام إليه بعد ستة أيام من تأليفها.

[(7)](#) عبد الله النسور (1939-). سياسي أردني، شغل مناصب وزارية عدة، وانتُخب عضوًا في مجلس النوّاب الأردني، ثمّ عُيّن عضوًا في مجلس الأعيان، وأخيرًا أصبح رئيسًا للوزراء بين عامي 2012 و2016.

[(8)](#) يقصد الانقلاب الذي قاده عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ضد الملك فيصل الثاني.

[(9)](#) عبد الكريم قاسم (1914-1963). أحد قادة انقلاب 1958 الذي أطاح الحكم الملكي في العراق، وأصبح أول رئيس للعراق بين عامي 1958 و1963. أُعدم بعد إطاحته بانقلاب عسكري قاده عبد السلام عارف في عام 1963.

[(10)](#) عبد السلام عارف (1921-1966). أحد قادة انقلاب 1958 في العراق، سُجن بعد خلافه مع عبد الكريم قاسم، ثمّ أصبح رئيسًا للجمهورية في عام 1963.

(11) ثورة الشواف: محاولة انقلابية قادها عبد الوهاب الشواف ضد عبد الكريم قاسم في عام 1959، واتخذت من مدينة الموصل في شمال العراق مركزًا لها.

(12) محمد رسول الكيلاني (1933–2003). مدير المخابرات العامة بين عامي 1964 و1968 وبين عامي 1973 و1974. أصبح لاحقًا عضوًا في مجلس الأعيان في أكثر من دورة.

(13) يعقوب زيادين (1922–2015). سياسي أردني. عضو مجلس النوّاب عن القدس في عام 1956، والأمين العام للحزب الشيوعي الأردني بين عامي 1987 و1996.

(14) درويش المقدادي (1898–1961). تربوي فلسطيني.كان مديرًا لدائرة المعارف في الكويت بين عامي 1950 و1961.

(15) تشكّل رسميًا في عام 1964، وتوزعت كتائبه على مصر وسورية والعراق، وكانت، عمليًا، تتبع الأقطار الموجودة فيها في ظل قيادة شكلية لقائد الجيش المُعيّن.

(16) جيش الإنقاذ: شكّلته اللجنة العسكرية لجامعة الدول العربية في عام 1947 لاستيعاب المتطوعين من البلاد العربية، وعُيّن فوزي القاوقجي قائدًا له.

(17) حرب 1967: وقعت بين إسرائيل وكل من مصر والأردن وسورية. انتهت الحرب بهزيمة الجيوش العربية، واحتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء.

(18) معركة الكرامة: وقعت في 21 آذار/ مارس 1968 بين قوات الجيش الإسرائيلي من جهة والجيش العربي الأردني والفدائيين الفلسطينيين من جهة أخرى، انتهت المعركة بهزيمة الجيش الإسرائيلي.

(19) بحسب مصادر فلسطينية، بلغ عدد الفدائيين في معركة الكرامة نحو 330 مقاتلًا؛ 250 مقاتلًا من «فتح»، و80 مقاتلًا من قوات التحرير الشعبية. استشهد منهم 116، ووقع نحو 40 في الأسر، في حين بلغ عدد شهداء الجيش العربي الأردني 61 شهيدًا. واعترفت إسرائيل بمقتل 28 وجرح 90 جنديًا.

(20) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: تنظيم يساري أُسس في عام 1967 بقيادة د. جورج حبش.

(21) مشهور حديثة الجازي (1928–2001). عسكري أردني، قاد القوات الأردنية في معركة الكرامة ووصل إلى رتبة فريق ركن. تولى منصب قائد القوات المسلحة الأردنية بين حزيران/ يونيو 1970 وأيلول/ سبتمبر 1970.

(22) أبو عمّار (1929–2004). من مؤسسي حركة «فتح» والقائد العام لقواتها. رئيس منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام 1969، والرئيس المنتخب للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ عام 1996 حتى وفاته في عام 2004.

(23) أحمد بن راشد المعلا (1911–1981). تولى حكم إمارة القيوين في عام 1929.

(24) مضر بدران (1934-). مدير المخابرات الأردنية بين عامي 1968 و1970، تولى منصب وزير التربية والتعليم في عام 1974، وصار لاحقًا رئيسًا للديوان الملكي، ثمّ رئيسًا للوزراء مرات عدة، كان آخرها بين عامي 1989 و1991 .

(25) تُعرف هذه المواجهات بحوادث أيلول الأسود، وهي صدام عسكري وقع بين الجيش العربي الأردني والمنظمات الفلسطينية التي كانت موجودة في الأردن في عام 1970. انتهت الحوادث بخروج المقاومة الفلسطينية من الأردن.

(26) محمد داود (1914-1972). عسكري أردني، تدرّج في السلك العسكري ووصل إلى رتبة عميد. اسندت إليه مهمة رئاسة الحكومة العسكرية بتاريخ 1970/ 9/ 15، وهي الحكومة التي أصبح فيها عدنان أبو عودة وزيرًا أول مرة، تقدّم باستقالة حكومته من القاهرة التي ذهب إليها برفقة الملك حسين لحضور اجتماع القمة العربية الطارئة بتاريخ 1970/ 9/ 24 نتيجة ضغط من عائلته، وسلّم الاستقالة إلى السفير الأردني فيها السيد حازم نسيبة.

(27) أحمد طوقان (1903-1981). شغل العديد من المناصب الوزارية بين عامي 1950 و1970، وتولى منصب رئاسة الوزراء في عام 1970، ثم عُيّن رئيسًا للديوان الملكي في عام 1972.

(28) نايف حواتمة (1935-). من قادة الجناح اليساري في حركة القوميين العرب والجبهة الشعبية، والأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين منذ انشقاقها عن الجبهة الشعبية في عام 1969.

(29) اعتذر الأستاذ عدنان أبو عودة عن الخوض في تفاصيل ذلك مكتفيًا بما أورده.

(30) مصطفى دودين (1917-2007). شغل منصب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في عام 1971. أسس روابط القرى في الضفة الغربية بدعم من الاحتلال الإسرائيلي في عام 1980، وفي 1982/ 3/ 9 أصدر رئيس الوزراء الأردني أمرًا عسكريًا، بصفته الحاكم العسكري العام، أمهل فيه أعضاء الروابط مدة شهر للانسحاب منها وإلّا فإنّهم سيحاكمون بتهمة التعامل مع العدو، وهي تهمة تصل عقوبتها إلى الإعدام.

(31) منظمة التحرير الفلسطينية: أُسست في عام 1964 بعد انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس. رئس أحمد الشقيري لجنتها التنفيذية الأولى، ثمّ خلفه يحيى حمودة فترة انتقالية قبل أن يرئسها ياسر عرفات في عام 1969 لجنتها التنفيذية. تضم المنظمة الفصائل الفلسطينية المسلحة، وعددًا من المستقلين. أُعلنت ممثّلًا شرعيًا وحيدًا للشعب الفلسطيني في مؤتمر القمة العربية في الرباط في عام 1974.

(32) الحرب التي شنتها مصر وسورية على إسرائيل بتاريخ 1973/ 10/ 6، وعبر فيها الجيش المصري قناة السويس، ويُطلق عليها أيضًا اسم حرب العاشر من رمضان لوقوعها خلاله، أو حرب السادس من أكتوبر.

(33) محمد أنور السادات (1913-1981). ثالث رئيس لجمهورية مصر العربية من عام 1970 حتى

اغتياله في عام 1981.

(34) زيد الرفاعي (1936-). سياسي أردني، ورئيس الوزراء الأردني مرتين: بين عامي 1973 و1976، وبين عامي 1985 و1989 . تولى لاحقًا رئاسة مجلس الأعيان بين عامي 1997 و2009.

(35) هجوم إسرائيلي مضاد قاده أريئيل شارون في الضفة الغربية لقناة السويس. أدّى إلى عزل الجيش الثالث المصري في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973.

(36) حافظ الأسد (1930-2000). رئيس الجمهورية السورية بين عامي 1971 و2000.

(37) عبد الحليم خدام (1932-). وزير خارجية سورية بين عامي 1970 و1984، ونائب الرئيس حافظ الأسد، ومن ثمّ نائب الرئيس بشار الأسد حتى عام 2005 حين أعلن انشقاقه عن النظام السوري.

(38) هنري كيسنجر (1923-). وزير الخارجية الأميركية بين عامي 1973 و1977.

(39) قرار صادر عن مجلس الأمن بتاريخ 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، تضمّن فقرة دعت إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب 1967 ولم تقبل إسرائيل تنفيذه.

(40) أسامة الباز (1931-2013). مستشار سياسي لوزارة الخارجية، شارك في مفاوضات كامب ديفيد، ولاحقًا أصبح مستشارًا سياسيًا للرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك.

(41) حسني مبارك (1928-). ضابط مصري اختاره السادات ليكون نائب رئيس الجمهورية في عام 1974. أصبح الرئيس الرابع لمصر بين عامي 1981 و2011. أُطيح حكمه بتاريخ 11/ 2/ 2011 نتيجة ثورة 25 كانون الثاني/ يناير 2011 التي قامت على نظامه.

(42) إسماعيل فهمي (1922-1997). وزير الخارجية المصري بين عامي 1973 و1977.

(43) غونار يارنغ (1917-2002). سياسي سويدي. عُيّن في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967 مبعوثًا خاصًا للأمين العام للأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط، لمتابعة قرار مجلس الأمن رقم 242.

(44) جيمي كارتر (1924-). الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة الأميركية بين عامي 1977 و1981.

(45) الحسن بن طلال (1947-). الشقيق الأصغر للملك حسين، وكان وليًا للعهد بين عامي 1965 و1999.

(46) فاروق الشرع (1938-). سياسي ودبلوماسي سوري. شغل منصب وزير الخارجية في عهد الرئيس السوري السابق حافظ الأسد، ومن ثمّ نائب الرئيس في عهد بشار الأسد.

(47) صدام حسين (1937-2006). أحد قادة إنقلاب 1968 وكان نائبًا لرئيس جمهورية العراق، ثم أصبح خامس رئيس للجمهورية بين عامي 1979 و2003، أُعدم بتاريخ 30/ 12/ 2006.

(48) الحسن الثاني بن محمد الخامس (1929–1999). ملك المغرب بين عامي 1961 و1999.

(49) مشروع دعا إلى الوحدة بين الأردن وفلسطين، طُرح يوم 15 آذار/ مارس 1972 في اجتماع عُقد في الديوان الملكي، حضره نحو 400 شخصية من وجهاء البلاد.

(50) غولدا مائير (1898–1978). رابع رئيس وزراء للحكومة الإسرائيلية بين عامي 1969 و1974.

(51) الملك فاروق (1920–1965). آخر ملوك مصر. تنازل عن العرش بعد انقلاب الضباط الأحرار في عام 1952، ونُفي إلى روما وتوفي فيها.

(52) مصطفى طلاس (1932–2017). عسكري سوري. وزير الدفاع بين عامي 1972 و2004.

(53) محمد عبد الغني الجمسي (1921–2003). عسكري مصري. القائد العام للقوات المسلحة المصرية. رئس هيئة عمليات القوات المسلحة في عام 1973. اختاره الرئيس أنور السادات لاحقًا قائدًا لمفاوضات فصل القوات مع إسرائيل.

(54) خالد الحسن (1928–1994). أحد مؤسّسي حركة «فتح»، وعضو لجنتها المركزية.

(55) محمد داود عودة (1937–2010). عضو المجلس الثوري لحركة «فتح»، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني.

(56) عبد الرحمن خليفاوي (1930–2009). رئيس وزراء سوري سابق مرتين، الأولى بين عامي 1971 و1972، والثانية بين عامي 1976 و1978.

(57) رونالد ريغان (1911–2004). الرئيس الأربعون للولايات المتحدة الأميركية، حكم بين عامي 1981 و1989.

(58) أحمد عفانة (1925–2015). عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وعضو المجلس المركزي، وعضو القيادة العامة لقوات العاصفة، الجناح العسكري لحركة فتح.

(59) شمعون بيريز (1923–2016). رئيس الوزراء الإسرائيلي فترتين؛ الأولى بين عامي 1984 و1986، والثانية بين عامي 1995 و1996. أصبح لاحقًا رئيس إسرائيل بين عامي 2007 و2014.

(60) مروان القاسم. سياسي أردني. شغل منصب وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء في عام 1976، ووزير التموين بين عامي 1976 و1979، ووزير الدولة للشؤون الخارجية بين عامي 1979 و1980، ووزير الخارجية بين عامي 1980 و1984، ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بين عامي 1988 و1991، وعضو مجلس الأعيان في عام 1989.

(61) عطا الله عطا الله (1936–). المسؤول السابق عن جهاز المخابرات العسكرية التابع لمنظمة

التحرير الفلسطينية. أعلن انشقاقه عن المنظمة في عام 1986، وأسس ما يُسمى «حركة المجلس الأعلى لحركة فتح» في عمّان.

(62) خليل الوزير (1935–1988). أحد مؤسسي حركة «فتح»، ونائب القائد العام فيها. اغتاله الموساد الإسرائيلي بتاريخ 1988/ 4/ 16 في تونس.

(63) صلاح خلف (1933–1991). أحد مؤسسي حركة «فتح»، ومسؤول جهاز الأمن الموحّد في منظمة التحرير الفلسطينية. اغتاله أحد عناصر صبري البنا (أبو نضال) في تونس.

(64) زيد بن شاكر (1934–2002). من أبناء عمومة الملك حسين. شغل منصب القائد العام للقوات المسلحة بين عامي 1976 و1988، ثم كان رئيسًا للوزراء ثلاث مرات، ونال لقب أمير في عام 1996.

(65) طارق علاء الدين (1935–). مدير المخابرات العامة بين عامي 1982 و1989. أصبح لاحقًا عضوًا في مجلس الأعيان الأردني في عام 1989.

(66) يتسحاق شامير (1915–2012). رئيس الوزراء الإسرائيلي مرتين: بين عامي 1983 و1984، وبين عامي 1986 و1992.

(67) طارق عزيز (1936–2015).سياسي عراقي. شغل مناصب عدّة، منها: عضو مجلس قيادة الثورة، ووزير الخارجية العراقية بين عامي 1983 و1991، ثمّ نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي فترتين.

(68) طه ياسين رمضان (1938–2007). نائب الرئيس صدام حسين بين عامي 1991 و2003. أُعدم في عام 2007.

(69) جابر الأحمد الجابر الصباح (1926–2006). أمير دولة الكويت بين عامي 1977 و2006.

(70) عبد السلام المجالي (1925–). سياسي أردني. رئيس وزراء أردني سابق، ورئيس الوفد الأردني في مفاوضات السلام مع «إسرائيل».

(71) أحمد اللوزي (1925–2014). سياسي أردني. تقلد مناصب وزارية عدّة. أصبح رئيسًا لمجلس الوزراء الأردني بين عامي 1971 و1973، ثم رئيسًا للديوان الملكي بين عامي 1979 و1984، ثمّ رئيسًا لمجلس الأعيان بين عامي 1984 و1997.

الفصل الأول

1970

تأليف الحكومة العسكرية[72]، وتعيين الرائد عدنان أبو عودة وزيرًا للإعلام

15 /9 /1970

المرسوم الملكي السامي بتأليف الوزارة

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية، بناءً على استقالة دولة السيد عبد المنعم الرفاعي[73]، وبعد الاطلاع على المادة (35) من الدستور، نأمر بما يلي:

1. يُعيّن الزعيم[74] السيد محمد داود رئيسًا للوزراء وزيرًا للخارجية والعدلية.

وبناءً على تنسيب الرئيس المُشار إليه:

2. يُعيّن الزعيم السيد مازن العجلوني[75] نائبًا لرئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون الرئاسة

3. يُعيّن اللواء السيد مطلق عيد[76] وزيرًا للدفاع

4. يُعيّن الزعيم الركن السيد صالح الشرع[77] وزيرًا للداخلية والأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

5. يُعيّن الزعيم الركن السيد إبراهيم أيوب[78] وزيرًا للمواصلات والنقل

6. يُعيّن الزعيم الركن فهد جرادات[79] وزيرًا للمالية

7. يُعيّن الزعيم الركن عوّاد الخالدي[80] وزيرًا للاقتصاد الوطني والزراعة

8. يُعيّن العقيد الدكتور يعقوب أبو غوش[81] وزيرًا للصحة والشؤون الاجتماعية والإنشاء والتعمير

9. يُعيّن المقدم السيد عبد الله صايل[82] وزيرًا للأشغال العامة

10. يُعيّن الرائد السيد مفلح العودة الله[83] وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية

11. يُعيّن الرائد الركن السيد إبراهيم صايل[84] وزيرًا للتربية والتعليم

12. يُعيّن الرائد السيد عدنان أبو عودة وزيرًا للثقافة والإعلام والسياحة والآثار

صدر عن قصرنا بسمان الزاهر

في 15 رجب سنة 1390 هجرية

الموافق 15 أيلول/ سبتمبر سنة 1970 ميلادية

(هذا وأقسمت هيئة الوزارة اليمين الدستورية أمام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم).

الاتجاه الإعلامي الذي أملاه السيد وصفي التل[85] على السيد عدنان أبو عودة[86]

1970 /9/ 15

التوكيد على الأمن والاستقرار وطمأنينة المواطنين.

1. تنفيذ مقررات اللجنة الرباعية[87] في 1970/ 7/ 10، وتوجيهات اللجنة الخماسية[88].

2. الانطلاق من ذلك للتفاعل الجذري مع العمل الفدائي.

3. المعركة لا بد منها.

4. نقطة الدم من أي كان خسارة للجميع؛ لأنّها تضيّع الجهد الواحد.

5. التوكيد على الأمن، وتنفيذ الاتفاقية. بذلك نُغلق النوافذ التي تنفذ من خلالها الأيدي المتآمرة التي نقف ضدّها مع العمل الفدائي من أجل العمل الفلسطيني.

6. الانضباطية فحسب هي التي تمنع عبث العدو في صفوفنا.

7. الفوضى ليست مصادفة، بل طليعة المؤامرة لاجتياح جديد.

8. التوكيد على أنّنا نحن وطن الثورة المقاومة ورجالها.

9. عناصر المعركة: انضباط، إنتاج، ثمّ القتال.

10. حتميّة المعركة تعني الانفتاح الكامل على أي جهد عربي.

11. مؤامرة عزل النظام المصري عن المعركة.

12. تجنب فتح معارك مع دول عربية مجاورة.

بيان موجّه للقوات المسلحة

التوكيد على:

1. تسلّم الجيش السلطة لإعادة الأمن والنظام، وذلك بالضرب على أيدي العابثين كائنًا من كانوا.

2. التنفيذ الفوري للاتفاقات المعقودة بين الدولة والمقاومة.

3. التوكيد على أنّ كل نقطة دم تسيل هي خسارة لنا، وبالتالي الحذر من الانفعالات والاستفزازات.

4. الجيش مسؤول عن أمن وأرواح وأموال المواطنين كافة، في أنحاء المملكة كلها.

بيان موجّه لحركة المقاومة

1. التوكيد على أخوة السلاح.

2. التوكيد على الرغبة في تنفيذ المقررات المُتفق عليها فورًا.

3. الغاية سدّ جميع الثغرات التي ينفذ منها الاستفزاز والاحتكاك، وإغلاق الباب أمام مؤامرات العدو كلها بوساطة عملائه المندسين بيننا للإيقاع بين الجيش والمقاومة.

4. لذلك يُطلب:

أ. تحرّك الفدائيين إلى الأماكن التي اتفق عليها مع الجيش، وتقديم التسهيلات كلها للتنقل والتموين.

ب. أن تُعيد الميليشيات أسلحتها كلها إلى مكاتب المنظمات التي تنتمي إليها، على أن يُعاد توزيعها على المواطنين من دون تمييز، ومن دون اعتبارات إقليمية، وفق ترتيب جديد يُتفق عليه.

بيان موجّه إلى المواطنين

الهدف من تسلُّم الجيش السلطة تحقيق الأمن والاستقرار، والوحدة الوطنية، والمحافظة على الأرواح والممتلكات للمواطنين كلهم؛ لذلك يُطلب التقيّد بالتعليمات والأوامر كلها التي تصدرها الجهات المختصة، وعدم الالتفات إلى الشائعات، والحذر من المغرضين من عملاء الأعداء.

(72) أُلّفت الحكومة العسكرية في إثر استقالة حكومة عبد المنعم الرفاعي، وعُيّن المشير حابس المجالي حاكمًا عسكريًا عامًا، وأُعلنت الأحكام العرفية.

(73) عبد المنعم الرفاعي (1917–1985). تولى رئاسة الوزراء على فترتين 1969 و1970، ثمّ عمل مستشارًا للملك حسين.

(74) الزعيم: رتبة عسكرية، تُسمى حاليًا عميد.

(75) مازن العجلوني (1924–1989). وزير أردني سابق أكثر من مرة، وعُيّن لاحقًا في مجلس الأعيان.

(76) مطلق عيد الرواجفة. تقاعد برتبة لواء، وتوفي في عام 2005.

(77) حكمت عليه محكمة عسكرية أردنية بالإعدام في عام 1959 بتهمة المشاركة في محاولة انقلاب، وعاش لاجئًا سياسيًا في مصر قبل أن يعود إلى الأردن ويشارك في الحكومة العسكرية، ومن ثم عُيّن وزيرًا للداخلية في الحكومة التي تلتها.

(78) إبراهيم أيوب (1927–). شغل لاحقًا مناصب وزارية عدة، منها الشؤون البلدية والقروية والتموين.

(79) فهد جرادات (1930–2015). عُيّن قائدًا للجيش الشعبي، وتقاعد برتبة لواء في عام 1974.

(80) عوّاد الخالدي (1929–). انتدب إلى الإمارات العربية المتحدة في عام 1974، وعُيّن رئيسًا للأركان فيها. تقاعد برتبة فريق، وعُيّن سفيرًا في اليونان وفرنسا، وعضوًا في الوفد الأردني لمفاوضات السلام في مدريد (1991).

(81) يعقوب أبو غوش. تسلّم لاحقًا مناصب، منها وزارتا الصحة والشؤون البلدية، كما عُيّن عضوًا في المجلس الوطني الاستشاري.

(82) عبد الله صايل (1930–2011). أُحيل إلى التقاعد برتبة عقيد، وعُيّن محافظًا للبلقاء في عام 1973.

(83) مفلح العودة الله (1922–2008). مرافق الملك حسين العسكري، ونائب في مجلس النواب.

(84) إبراهيم صايل. حاز شهادة الدكتوراه لاحقًا، وأصبح رئيسًا لبلدية الزرقاء، ورئيسًا لمجلس أمناء جامعة الزرقاء الأهلية.

(85) لم يكن لوصفي التل صفة رسمية في ذلك التاريخ، إلّا أنّ النص يوضح أنّه كان فاعلًا في مركز القرار.

(86) * هذه التوجيهات هي كلمات وصفي التل التي أملاها عليّ دون أي تعديل أو تغيير في الترتيب.

(87) اللجنة الرباعية: شُكّلت هذه اللجنة بعد مؤتمر الملوك والرؤساء العرب في طرابلس (ليبيا) للتوسط بين الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية، وضمت ممثلين عن الجزائر، والجمهورية العربية الليبية، ومصر، والسودان. بتاريخ 1970/ 7/ 10، توصّلت إلى اتفاق بين الطرفين مكوّن من ست عشرة نقطة، وأصدرت بيانًا ضم عددًا من المقررات أهمها إلزام منظمة التحرير الفلسطينية المسؤولية عن جميع أعمال التنظيمات الفدائية، والتأكيد أن المقاومة الفلسطينية هي قوة نضالية وطنية، وضرورة دعم العمل الفدائي وحمايته.

(88) اللجنة الخماسية: شُكّلت بقرار من مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 1970/ 9/ 5، حيث أُضيف إلى اللجنة الرباعية، الآنفة الذكر، ممثّل عن جامعة الدول العربية، ووصلت اللجنة إلى عمّان برئاسة أمين طاهر شبلي ممثّل السودان، وأبرمت اتفاقًا جديدًا لوقف إطلاق النار في 1970/ 9/ 8.

الفصل الثاني

1973

مذكّرة عدنان أبو عودة[89] بخصوص الإفراج عن المعتقلين[90]

الموضوع: العفو العام عن المحكومين والمعتقلين لأسباب تتعلّق بالمنظمات الفدائية.

الغرض العام: تأكيد حقيقة أنّ الأردن هو الممثّل الطبيعي والشرعي للشعب الفلسطيني.

التوقعات الإيجابية للإجراء:

1. تعزيز مفهوم أُبوة جلالة الملك المعظّم.

2. تجريد المنظمات من إحدى حججها التي تستخدمها لربط الجماهير الفلسطينية بقيادتها.

3. تجريد بعض الحكومات العربية من إحدى حججها التي تبرّر مواقفها السلبية من الأردن.

4. تجريد دعاة الانفصال والموتورين في الضفة الغربية من أحد أسلحتهم.

5. وضع جلالة الملك فوق مستوى الحقد والثأر والانتقام.

6. إعطاء انطباع ثقة النظام بقوته.

7. وضع حدّ أو تخفيف الاتجاه العدائي نحو النظام السائد في أوساط المخيمات، والناتج من التقاء الناس على العطف، أو الشعور بالشفقة تجاه المعتقلين أو ذويهم.

8. كسب عطف بعض الحكومات العربية أو تعزيزه؛ بسبب تجنيبها إحراجات اختطاف طائراتها، أو اقتحام سفاراتها، واحتجاز موظفيها كرهائن؛ لإطلاق المعتقلين في الأردن.

9. إثارة البلبلة التي يمكن أن تؤدي إلى تفكّك صفوف المنظمات؛ بسبب وضع كثير من أعضائها أمام أحد خيارين: العودة إلى الوطن والأهل، أو البقاء بعيدًا عنهما، حيث يُتوقع اختيار العودة ونتائج العفو.

10. في أوضاع اللاحرب واللاسلم، وعدم قدرة المنظمات على قتال إسرائيل، سيحوّل الإجراء صورة الصراع من فلسطينيين ضد الأردن إلى فلسطينيين ضد فلسطين، أو فلسطينيين ضد أنظمة عربية أخرى.

التوقعات السلبية للإجراء:

1. امتعاض فئات أردنية معينة.

2. محاذير أمنية، مثل احتمال النشاط لإعادة التنظيم السري.

3. اضطراب قواعد الصحيح والخطأ في أذهان الناس العاديين.

4. ضعف أهمية الردع بالعقاب لمنع تكرار ارتكاب المخالفات والجرائم.

5. احتمال تفسير الإجراء بأنّه استجابة من جلالة الملك لطلب من الرئيسين [أنور] السادات و[حافظ] الأسد، فتبدو في هذه الحالة القاهرة بأنّها ملاذ الفلسطينيين.

إذا كانت المحصلة لمصلحة الإجراء أو ضده، فإنّ النتائج تعتمد إلى حدّ بعيد على التوقيت وأسلوب الإخراج والمتابعة.

التوقيت: كي نتجنّب تأويل أنّ الإجراء كان انصياعًا أردنيًا لمطالب مصرية أو سورية؛ يُفضّل تأجيله إلى أول رمضان كمناسبة خير وبركة وحُب وتعاطف وترفّع عن الغرائز المادية، على أنّه في هذه الحالة يجب تناسي مؤتمر القاهرة إلى أن يتمّ الإجراء، فيصبح التوجّه الإعلامي ملازمًا للإجراء ونتائجه وأبعاده ومعانيه.

الأسلوب: يُتخذ الإجراء بأمر من جلالة الملك المعظّم.

على ألّا يُفهم من ذلك أنّه يتمّ تأسيسًا على رسالة موجهة من جلالته إلى رئيس الحكومة كما جرى في السابق، بل كلمة يُلقيها جلالة الملك المعظّم نفسه مغتنمًا مناسبة شهر رمضان كإطار للمضمون الحقيقي وهو:

1. أنّ الأردن كان وما زال وسيبقى بيت الأسرة الأردنية - الفلسطينية الواحدة، وملاذها وموئلها ومعقد آمالها.

2. أنّ المحكومين والمعتقلين مواطنون وطنيون مخلصون غُرّر بهم، أو أساءوا الاجتهاد في نضالهم، نتيجة أوضاع موضوعية لم يكن لهم فيها يد، وخارجة عن إرادتهم.

3. أنّ عودة الأب لأطفاله ليرعاهم، والزوج إلى زوجته ليحنو عليها، والأخ لأخيه ليعاونه، ويشدّ أزره، والابن لوالديه ليُحسن إليهم، والعامل إلى معمله، والمزارع إلى حقله، والطالب إلى مدرسته، في ظلّ المحبة والتآزر والتعاضد، إنّما هي ركيزة أساسية لحشد الجهد، وتعبئة الطاقات في سبيل استعادة الأرض والحق.

4. الإيحاء بشكل ما بقوة الأردن، ومنعته وتماسكه.

- إذا اتُّفق على أول رمضان تاريخًا لتنفيذ الإجراء، ربما كان من الحكمة أن يتناول الإفطار جميع الذين أُفرج عنهم، إذا سمح عددهم بذلك، وألّا يُختار بعضهم على أساس مركزهم وقطاعاتهم.

- تتناول أجهزة الإعلام الحدث على امتداد فترة زمنية لا تزيد على الأسبوع، من خلال المضمون المشار إليه أعلاه، بذكاء ودون ضجيج يوحي بالافتعال، ويُنصح بالتقاط أكبر عدد من الصور، ليس عند الإفراج عن المعتقلين فحسب، بل أيضًا عند لقائهم بذويهم؛ لما يحيط المنظر من عواطف مجسّمة.

- كما تجرى مقابلات تُحدّد أسئلتها، ويُحدّد سائلوها؛ لتحقيق الغرض بعيدًا من جو الافتعال والسذاجة، وضمن إطار الصدق والعفوية.

- تُفتح أبواب العمل، وتُسهّل لأكبر عدد منهم على أن يسبق ذلك دراسة مستعجلة من المخابرات تكون مُعدّة قبل الإجراء، وتُبيّن من يعمل وأين يعمل من دون حرج.

– يُمنع الذين أفرج عنهم من السفر لفترة لا تقل عن أربعين يومًا بأسلوب ذكي، مثل تأخير المعاملة، أو المماطلة فيها، تحت ظروف توحي للراغب في السفر بأنّ السلطات لا تمنعه، وأنّ المشكلة هي مشكلة إجراءات، وينبغي تجنّب مواجهتهم بأنّهم ممنوعون من السفر.

– يُمنع أي مشبوه من السفر ويُهيأ له عمل.

– يقوم بعضهم بزيارة جلالته في مكتبه لمناسبة الإفراج عنهم، ثمّ يقوم عدد منهم بزيارته لمناسبة عيد الفطر.

المتابعة: كي لا يكون الإجراء مجرد تنفيس عاطفي سرعان ما ينتهي أثره، ويكون بدلًا من ذلك ركيزة تُؤسس عليها بُنى جديدة أخرى، ينبغي متابعة الإجراء بعقل وتخطيط ومثابرة.

إنّ الشعب – أي شعب – يلتفّ حول قيادته حين يشعر ويرى أنّها تُمثّل مصالحه وآماله، والشعب الفلسطيني قبل عام 1948 كان يرى في الهاشميين ممثّلين لآماله دون مصالحه؛ لأنّه كان تحت حكم الانتداب. وحين اندمج الشعبان الأردني والفلسطيني تحت اسم الشعب الأردني في المملكة الأردنية الهاشمية، وجاء ذلك عقب قيام إسرائيل، وتشرّد نسبة عالية من الشعب الفلسطيني عن أرضهم الفلسطينية، صار الحاكم يمثّل مصالحهم دون آمالهم، حتى ظهر جمال عبد الناصر فاقتسم الفلسطينيين مع الأردن، جلالة الملك يمثّل مصالحهم، وجمال عبد الناصر يمثّل آمالهم.

الخلاف الأردني – المصري في فترة جمال عبد الناصر لم يخرج عن كونه خلافًا حول محاولة كل طرف استكمال تمثيله للشعب الفلسطيني مصلحة وأملًا، إلى أن برزت منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964، التي قصد من إيجادها جمال عبد الناصر أن تكون هيئة فلسطينية يتنازل لها أو يُفوّضها تمثيل الشعب الفلسطيني في آماله.

أستذكر هنا أنّ هذا التنازل جاء بعد الانفصال، وتحويل روافد نهر الأردن، والتورّط في اليمن، واشتداد حدّة الأزمة الاقتصادية والتنموية في مصر. ومن ذلك الحين تحوّل خلاف الأردن في ظاهره من مصر إلى منظمة التحرير الفلسطينية؛ لأنّها أصرّت على اقتسام التمثيل.

جاءت حرب حزيران/ يونيو 1967، وهُزمنا مع جمال عبد الناصر، وظهرت المقاومة في ظلّ حالة القهر واليأس والهزيمة، أي تحت ظرف تعطّش الفلسطينيين إلى أمل بعد أن فقدوا كامل تراب وطنهم. ومن هنا انشدّوا إلى المقاومة باعتبارها ممثّلًا لآمالهم. وحين بدأت المقاومة تنحسر، وأخذ الناس يكتشفون تدهورها، وبُهوت لونها في تمثيل آمالهم، أرادت أن تعوّض عن الجزء الذي أخذت تنسحب منه، فحاولت الدخول في دائرة تمثيل المصالح، ما أدّى إلى وقوع اصطدام في أيلول/ سبتمبر 1970. ومع خروج المنظمات من الأردن، والجو العاطفي الذي أثارته من حولها، والذي تمكّن من جلب التعاطف والشفقة إليها، تناسى الناس عجز المنظمات وانحرافها، وبدأوا يتعاملون معها عاطفيًا.

ترسم هذه المعادلة الموجزة لنا صورة المعركة بين الأردن والمنظمات من زاوية معينة، وتفرض علينا وقف

مثيرات التعاطف كلها؛ كي يعود الأردن ثانية ممثّلًا لمصالح الفلسطينيين وآمالهم. ومثيرات التعاطف التي يجب وقفها هي:

1. المعتقلون.

2. الشعور بعدم التساوي في المعاملة أو في الحقوق.

3. التشرّد وفقدان الأرض والحاجة إلى محط آمال.

قد يكون ملائمًا في ما يتعلّق بالتوقيت اتخاذ الإجراء في 17 أيلول/ سبتمبر[91].

الاتحاد الوطني: التصوّر والطريقة[92]

نيسان [أبريل] 1973

أولًا: التصوّر

يرتكز تصوّر الاتحاد الوطني على الحقائق الآتية:

1. تيسّر قيادة واحدة مجربة، تمتلك حسّ الرسالة التاريخية (الثورة العربية الكبرى).

2. اتساع الفجوة بين قدرات القيادة ومطامحها، وإمكانات البلد الفعلية.

3. الثقافة السائدة، بما تنطوي عليه من قيم محددة للسلوك والعمل، تُشكّل عنصر إعاقة، لعدم انسجامها مع طبيعة الحياة المرتجاة، والعمل والنشاط الكفيلين ببلوغها، وإدارتها، وتطويرها.

4. خطورة التحديات التي تواجه المجتمع الأردني؛ بسبب موقعه، وشحّ موارده.

5. ارتفاع نسبة التعليم، وسهولة اتصال المواطن بغيره ثقافة وتطلعًا؛ بسبب موقع الأردن المتوسط عربيًا.

6. انبساط الأردن بين حافة الصحراء والبحر الأبيض المتوسط.

7. الممارسات السياسية القائمة إمّا على تكتل «الصالونات السياسية» والمصالح، أو على مثاليات بعيدة عن الواقع؛ تجذب العناصر الانتهازية، وتمتصها لمصلحة محلية خيالية، أو مصالح سياسية خارجية.

8. التجربة السياسية الأردنية، وما تكتنفه من مخاوف ومحاذير.

9. التركيبة الاجتماعية الأردنية.

إزاء هذه الحقائق، كان لا بدّ من الاعتماد على العنصر البشري وتنظيمه، بما يعوّض عن شحّ الموارد، ويُجنّب الأردن شباك الجذب الخارجي؛ فيوحّد الطاقة الأردنية على مفاهيم وأهداف مشتركة، ما يؤدي إلى خلق النسق المدني المُنتِج الموازي للنسق العسكري تحت قيادة واحدة. من هنا جاء الميثاق الوطني تجسيدًا للحقّ الأردني، استنادًا إلى الأهداف والمنطلقات التي اتفقت عليها أغلبية الأمة.

ما دام دستور العمل وبرنامجه، ممثلين بالميثاق الوطني، هما حصيلة توجهات فئات الشعب المختلفة، فإنّ أصلح ما يحمله فكرًا وعملًا هو اتحاد وطني وليس حزبًا؛ لأنّ الحزب في العادة يمثّل مصلحة طبقة معينة، ولأنّه يعني التنافس مع أحزاب أخرى، وفي هذه الحالة يصبح الحزب معول تكريس للتشتت القائم، بدلًا من أن يكون أداة حشد وتجميع.

هكذا، كان الاتحاد الوطني تنظيمًا اجتماعيًا سياسيًا، يستهدف حشد طاقات أفراد المجتمع وفئاته كلّها، من أجل خلق مجتمع متطوّر متعاضد، قادر على التصدي للتحديات التي نواجهها.

ثانيًا: الطريقة

من بدهيات العمل التنظيمي انسجام الطريقة مع الفكرة. فعلى سبيل المثال، تعتمد الماركسية اللينينية طريق الصراع الطبقي؛ لأنّها تؤمن بسيطرة دكتاتورية الطبقة العاملة من خلال الـ «ديالكتيك»، بل إنّ الماركسية فسّرت التاريخ في ضوء هذا المفهوم. كما أنّ الأفكار الدينية التي ترتكز في فلسفتها على الإيمان بالله والغيبيات، وعلاقتها بالسلوك اليومي، تعتمد في أسلوب دعوتها وبناء دولتها على هذه المفاهيم، ولا يمكن أن تلجأ إلى الصراع الطبقي، لأنّ الناس في رأيها سواسية أمام الخالق.

نحن لا ندّعي أنّنا أصحاب فلسفة، بل نبدأ من كوننا أصحاب تراث مليء بالإيجابيات. كما نعاني ضغوطًا كيانية تقتضي منّا التحرك؛ من أجل البقاء أولًا، ومن ثمّ الانخراط في تيار العصر المتميّز بالعقلانية والإنتاجية. وجاء الميثاق معبرًا عن هاتين الأولويتين، تاركًا لنا أمر تحديد طريقة العمل التي حاول النظام الأساسي الموقت تعريفها.

مع الأسف، جاءت الطريقة مغايرة إلى حدّ كبير للفكرة؛ بمعنى أنّ مفاهيم الميثاق ذات الصبغة النقدية التطويرية المتجددة التي تحتاج إلى قيادة طليعية مؤمنة تسبق جمهرة الناس على الأقل بضع خطوات، كُتب لها أن تُخفق جماهيريًا. ومن تلك اللحظة قُرّر للاتحاد الإخفاق، فلماذا؟

الجماهير هي الإناء الواسع الذي يحتوي على القيم والمعايير السائدة، والقوى المحركة والمحددة للسلوك، والعلاقات بين الناس، وبين الناس والقيادة. وفي حالة مجتمعنا، فهي قيم مناقضة لطبيعة المطلوب فيه، والذي يمكن تلخيصه بولاء الفرد لقيادته وللجماعة التي يتنمي إليها، قبل ولائه لذاته. بمعنى آخر، فإنّ المطلوب هو مجتمع منتج، ينتفع الفرد فيه من خلال المنفعة التي يحققها المجتمع، وليس من خلال المنفعة الشخصية على حساب المنفعة العامة. بعبارة أخرى، فإنّ المطلوب ثقافة علمية تقوم على أنقاض الثقافة الوجدانية.

نعود ونقول إنّ اعتماد المدخل الجماهيري قرّر منذ البدء إخفاق تحقيق الغاية التي ننشد في تطوير مجتمعنا إلى مجتمع إنتاجي متماسك؛ ذلك أنّ الجماهير ستنطلق في عملها من مفاهيمها وقيمها السائدة، والتي هي من تُسبب تعطيل المسيرة. فكأنّنا طلبنا من مريض معالجة مريض آخر يعاني المرض نفسه.

صحيح أنّ الظاهر النظري في هذا المدخل يبدو مغريًا ومريحًا، لكنّ مثله في الحقيقة لا يعدو مثل المتخيّل

لظلال شجرة النخيل، يتفيأها في الصحراء، وليس في يده سوى فسيلة عوسج. إذًا، ما هي الطريق؟ بل ما هي الشواخص الأساسية؟

قبل الإجابة عن ذلك، علينا أن نقرّر الحقائق الآتية:

1. إنّ الاتحاد الوطني ليس متناقضًا مع مؤسسة أو حزب أو حكم؛ بمعنى أنّ عدوه الذي يحارب من أجله غير مرئي أو مجسّد؛ إذ هو يحارب التخلف. والتخلف؛ فكرة ونظرة، هما في كثير من أوجههما نسبيّتان. وفي هذه الحال، لا يمكن أن تستقطبا الجماهير، بل النخبة الواعية.

2. إنّ الاتحاد شرعي ومكشوف. وهو بذلك يفقد عنصر الإثارة المتوافرة في التنظيمات السرية، الذي يؤدي في العادة إلى تلاحم الأعضاء وحماستهم.

3. لكنّنا مع ذلك، وفي ضوء الميثاق والحاجة، لا بد لنا من اتحاد وطني. ومن ثمّ، يُصبح السؤال: كيف يمكن دفع الحركة في الاتحاد، على الرغم من الحقيقتين السابقتين؛ فضلًا عن حقيقة الثقافة السائدة في الجماهير؟

الجواب هو:

1. اعتماد مدخل النخبة بدلًا من الجماهير؛ لأنه الضمان الوحيد لامتصاص الطاقات الشابة، واستقطاب الفئة الطليعية المعطلة، لا يتمّ إلا بإقرار المثاليات.

2. اعتماد مصالح المواطن بالتنسيق السري مع الحكومة؛ بمعنى أن يعتمد الاتحاد كل شيء لمصلحة المواطن وتستطيعه الحكومة، ليُنسب الفضل للاتحاد.

3. الاهتمام بقيادة الاتحاد أكثر من الاهتمام بأعضاء الحكومة والمسؤولين الآخرين.

4. رصد مخصصات مالية ملائمة لهذه الغاية.

5. تعطيل أو تجميد كل ما هو قائم فيه حاليًا، والبدء بتأليف قيادة جديدة، قادرة، مؤمنة، واعية، متفرغة، كما لو كان الأمر أعضاء حكومة؛ لتقوم هذه القيادة، وفي فترة ستة أشهر، بتأليف قيادة محلية مشابهة على الأسس نفسها، وهي القدرة والوعي والإيمان، وليس التمثيل المناطقي والعشائري والديني والعرقي كما اتبع سابقًا. لأنّه حين نتفق على أنّ الغرض هو الوعي، والتحويل الاجتماعي، حيث ينبغي ألّا تُغرقنا الاعتبارات التمثيلية على حساب الأصل.

6. مشاركة قيادة الاتحاد في معظم السياسات الداخلية؛ لأنّها يجب أن تكون الظلّ الواعي والمراقب للسلطتين التنفيذية والتشريعية.

7. ما دام الاتحاد يتناقض مع التخلف، ويعمل على التطوير من خلال المؤسسات، فهذا يعني ضرورة انسجام السلوك بين الاتحاد والمؤسسات، وفي ما عدا ذلك سنخسر التجربة، وسنخسر الثقة، في وقت تهبّ فيه رياح التغيير بعنف وشدة على بلدنا ومنطقتنا.

اللهم إنّي قد بلّغت.

اجتماع الرؤساء الثلاثة؛ الحسين - الأسد - السادات

1973/ 9/ 10

وصلنا إلى القاهرة [الملك حسين والوفد المرافق له] آتين من العقبة حفاظًا على سريّة الرحلة، ووصل الرئيس السوري [حافظ] الأسد إلى القاهرة من الجزائر بعد ظهر اليوم نفسه.

كان في استقبالنا في المطار السيّد عبد المنعم الرفاعي الذي أتى من مؤتمر حركة عدم الانحياز الرابع، المعقود في الجزائر مساء اليوم السابق، على الطائرة نفسها التي أقلّت الرئيس المصري [أنور] السادات.

تناولنا الغداء على مائدة جلالة الملك في جناحه، وقد جلس إلى المائدة - إضافة إلى جلالته - السادة: زيد الرفاعي وعبد المنعم الرفاعي وأبو رسول [محمد رسول الكيلاني] والمرافق الطيّار بدر [ظاظا] والمرافق محمد كسّاب والطبيب الخاص سمير [فراج].

قبل الغداء تحدّث عبد المنعم [الرفاعي] عن مؤتمر عدم الانحياز، ووصفه بتظاهرة سياسية سيئة. كان يهمنا مصير اقتراح اعتبار منظمة التحرير الممثّل الشرعي للشعب الفلسطيني. قال عبد المنعم [الرفاعي] إنّ الاقتراح ووفِق عليه، لكنّه اعترض عليه وقام بتعديله، وأعطى تعليماته لنائب رئيس الوفد السيد أحمد الطراونة[93] بأن يُسجّل الاعتراض والتعديل القائل باعتبار منظمة التحرير الممثّل الوحيد لنضال الشعب الفلسطيني.

قال عبد المنعم [الرفاعي] إنّه قابل ممّن قابلهم العقيد [معمّر] القذافي[94] وياسر عرفات وصلاح خلف وأبو اللطف [فاروق القدومي][95]، كما قابل أمير الكويت [الشيخ صباح السالم الصباح][96] و[الحبيب] بورقيبة[97].

قال عبد المنعم [الرفاعي] إنّ الاجتماع قد يكون للرؤساء الثلاثة فحسب.

في الساعة السابعة حضر الرئيسان [أنور] السادات و[حافظ] الأسد، واتجها مع جلالته إلى طاولة أُعدّت في حديقة القصر [مساء]، لأنّ الرئيس السادات كان يعاني نزلة بردية، وقيل إنّه لا يتحمل جو المكيّفات في الغرف. استمرّ الاجتماع حتى الساعة الحادية عشرة [ليلًا].

عاد جلالته منهكًا من «البعوض» والجلسة، وجلسنا حول المائدة لتناول العشاء في جناح سيدنا [الملك حسين]. بعد العشاء أخرج جلالته من جيبه بضع ورقات سجل عليها ملاحظاته في الاجتماع، وأخذ يعطينا إيجازًا ملخصه أنّ الرئيس السادات:

1. عرض لمراحل المواجهة مع إسرائيل منذ عام 1967، وقال إنّ لكل مرحلة غرضًا.

2. أكّد أنّه لم يوافق على وقف إطلاق النار في عام 1969 في ضوء مبادرة روجرز[98] وإن كان ملتزمًا الوقف الآن.

3. قال إنّ إسرائيل تستثمر الموقف لمصلحتها، ولذلك فهي وأميركا حريصتان على استمرار وقف إطلاق النار.

4. قال إنّ غرض المرحلة الحالية هو الوصول إلى وضع تفاوضي أفضل باستئناف الاشتباكات بغض النظر عن مقدارها.

5. يرى أنّ مجالات العمل واسعة، منها: النفط والمال والسلاح والقتال.

6. يرى أنّ المسألة قد تستغرق وقتًا طويلًا.

7. يعتقد أنّ سورية قادرة على تحرير الجولان في معركة واحدة لأنّها صغيرة.

أمّا الرئيس حافظ الأسد فقال:

1. كيسنجر يهودي صهيوني.

2. المعركة ضرورية، لكنّ توقيتها أهم.

3. طلب من جلالته إيجاد صيغة تُرضي المقاومة وتُبيّن دورها.

جلالة الملك:

1. عرض لصلة الأردن بالقضية الفلسطينية تاريخيًا.

2. أصرّ على سريّة العمل وعدم المزايدة والارتجال.

3. قال إنّني غير مستعد للحديث عن المعركة إلّا في اليوم الذي تبدأ فيه.

4. لاحظ أنّ الأسد كرّر سؤال جلالته عن موعد المعركة متوقعًا منه أن يقول بضرورة تأجيلها.

5. بناء القوة الذاتية، وتحديث الجيش تنظيمًا وتسليحًا معتبرًا بحرب 1967.

6. لم يقبل بعودة المقاومة بحجّة أنّ تركيب الأردن عشائري، والناس أنفسهم لا يريدونهم، وأنّه لا يضمن سلامتهم، وأنّ عقارب الساعة لا ترجع إلى الوراء.

7. قال إنّ سبب خلاف دول المواجهة يعود إليهم، بل إنّهم تسببوا في احتراب الأردن وسوريّة.

8. لاحظ أنّ الرئيسين وافقاه على عدم منطقية عودة عقارب الساعة إلى الوراء، لكنّهما ألحّا على ضرورة إيجاد صيغة مقبولة للأردن وتُرضي المنظمات الفلسطينية.

9. قال الملك إنّ الحديث عن المقاومة استغرق وحده ساعة ونصف الساعة.

10. طلب منّا جلالته أن نضع مسوّدة بيان مشترك، ووافق على الاكتفاء بتلميح إلى دور المقاومة الفلسطينية.

11. طُلب منّا إعداد مسوّدة ورقة عمل نُعرّف فيها المقاومة، ونضع تصوّرنا لها، لعلّه يستدرج الرئيسين لتوقيعها، وتصبح بيده وثيقة يعتمدها في المستقبل، وحتى يقطع الطريق على إثارة هذا الموضوع مستقبلاً بالشكل الذي يُثار فيه عادة بما يزعج الأردن.

دار نقاش حادّ بين عبد المنعم [الرفاعي] من جهة، وزيد [الرفاعي] وأبو رسول [محمد رسول الكيلاني] وأنا من جهة أخرى عن المقاومة. كان عبد المنعم [الرفاعي] مُصرًا على ضرورة القبول بشكليّات تساعدنا في تحسين علاقاتنا بالدول العربية وتضمن عودة المعونات. لوحظ أنّ زيد [الرفاعي] عارضه بشدة غير معقولة وغير متوقعة، كقوله إنّ المقاومة التي يشير إليها الرئيسان تتضمن المنظمات الحالية، وإنّه بصفته رئيس وزراء مسؤولًا يرفض التعامل مع هذه المنظمات أيًا كانت.

حين غادر الملك لينام، قال أبو عمر [عبد المنعم الرفاعي]: «كيف سنجلس نحن الأربعة وأنا أمثّل الأقليّة، زيد وعدنان وأبو رسول في طرف، وأنا في طرف».

ملاحظات:

1. تصلّب زيد [الرفاعي] في موضوع المقاومة.

2. اشتبهتُ في أنّ عبد المنعم [الرفاعي] متفق مع زعماء المقاومة على مساعدتهم في إعادة تجربة 1968، وذلك بالبدء بتصريح أو تلميح أو أي شيء يأخذ في التصاعد بالتدريج.

3. اشتبهتُ في أنّ الاجتماع الذي لم يحضره أعضاء الوفود كان مدروسًا للتمكّن من الاستفراد بالملك.

حرب تشرين الأول/ أكتوبر

1973/10/8

في مكتب جلالته في قيادة الجيش

1. تفاؤل مشوب بالقلق مساء اليوم الأول، وترقّب، وأمل بقيام الجيش السوري باجتياح الجولان. جلالة الملك يتفقد القطاعات، ويضع الوحدات بما يتلاءم مع تطورات المعركة، بمعنى حين تلوح الفرصة ستندفع قواتنا إلى الضفة الغربية.

2. لم تتمكّن القوات السوريّة في 1973/10/7 من التقدّم أكثر ما تقدّمته في اندفاعتها الأولى. قلق وحذر من جانب الأردن. وصلت مساء اليوم برقيّة من عبد المنعم الرفاعي تقول إنّه قابل الرئيس السادات – بناءً على استدعاء السادات – لمدة ساعة، وقد حمّله رسالة إلى جلالة الملك، ويطلب [الرفاعي] تأمين وسيلة نقل لنقله من جدة إلى عمّان. جرت مناقشات مع الرئيس حول مضمون الرسالة، ثمّة خشية متوقعة

من طلب تدّخل الأردن في المرحلة الحالية. امتد النقاش ليشمل جوانب وأبعاد أخرى من المعركة، مثل مركز الأردن، ووضع القيادة الأردنية.

3. بعث جلالة الملك في اليوم نفسه رسالتين إلى الرئيسين [أنور] السادات و[حافظ] الأسد يُلمّح فيهما إلى الوضع والتقدير الأردنيين.

4. في الليلة نفسها اتصل الرئيس الأسد بجلالته، كما اتصل الفريق مصطفى طلاس برئيس الأركان، وقال له إنّ هنالك متسعًا لفرقة أردنية على الجبهة السورية، كما لو كان يحثّه على التدخّل بأسلوب مهذب.

5. تلقّى جلالته برقيّة من سفارتنا في دمشق، يقول القائم بالأعمال فيها إنّه استُدعي من الرئيس الأسد الذي طلب منه نقل رسالة إلى جلالة الملك، أهم ما تضمنته الطلب من الأردن تحرير الضفة الغربية.

6. استاء جلالته للمفارقات الواضحة؛ إذ بينما تبلغ القوات السورية ثلاثة أضعاف الأردنية، وجبهتها 81 كيلومترًا، في مقابل 450 كيلومترًا للجبهة الأردنية، وبعد 48 ساعة لا تتقدّم القوات السورية شيئًا يُذكر، وتطلب من الأردن تحرير الضفة الغربية. أعدّ جلالته رسالة قاسية، كان في رأي رئيس الوزراء [زيد الرفاعي] ألّا تُرسل مكتوبة ما دام وفدًا عسكريًا سيحملها، ويُكتفى بشرح العسكريين وجهة نظرنا.

مضمون الرسالة المقترحة:

– تلميح إلى الوقت الذي يمكن أن يدخل فيه الأردن الحرب وهو بعد تحرير الجولان، والتثبّت فيها، وبعد تقدّم ملموس للقوات المصرية.

– لوم أو تعنيف ضمني للقيادتين المصرية والسورية لعدم تنسيقهما المسبق مع الأردن.

– عودة إلى ذكر نواقص المعدّات الأردنية بسبب انقطاع المعونة.

طُبعت الرسالة، وصُححّت مرتين، إلى أن جاء عبد المنعم [الرفاعي] في المساء من القاهرة، ونقل إلى سيدنا [الملك حسين] الرسالة التي كانت عبارة عن:

– لا يدخل الأردن المعركة الآن.

– السادات يتكفّل بإنهاك قوة العدو.

– يُتوقع أن يُتمّ السوريون تحرير الجولان.

– حينئذٍ تدخل القوات الأردنية وهي منتعشة.

– إذا دخلت الآن قد تحتل إسرائيل الأردن.

رسالة حكيمة جدًا.

7. برقيّة من القائم بالأعمال في دمشق حول مقابلته وزير الخارجية السوري [عبد الحليم خدام] الذي

أقسم أنّ المنظمات لم تدخل القتال، وأنّها تتكلّم سياسة فحسب، ولدى سؤاله عن دور الأردن قال إنّ الجيش الأردني يحمي ميسرة السوريين، كما يمتصّ على واجهته عددًا من قوات العدو، وهذا دور جيّد.

طلب جلالته من عبد المنعم ومن رئيس الوزراء ومنّي إعادة النظر في الرسالة المقترحة للأسد، وبإعداد رسالة للسادات ردًا على رسالته الشفهية التي نقلها عبد المنعم.

في الغرفة المجاورة في القيادة الحربية لغرفة جلالته جلسنا ثلاثتنا، وبعد أن قرأ عبد المنعم [الرفاعي] الرسالة قال: «لا أنصح»، فأيدته وقلت: «وهذا رأي زيد [الرفاعي] الذي سمعته صباحًا»، فانفرجت أسارير زيد، وقال: «ما دام هذا رأيك لماذا لا تساعدني أمام سيدنا [الملك حسين]؟». قلت: «أولًا لم أكن أعلم حين دخلتُ المكتب واستمعتُ إلى النقاش أنّ الرسالة هي جواب رسالة معينة، ثمّ إذا لم تُقنع حضرتك سيدنا [الملك حسين] فمن يُقنعه؟». قال: «لا، حين تكونون مستشارين يجب أن تقولوا رأيكم».

المهم، غُيّرت الرسالة إلى رسالة قصيرة، اقتصرت على تحية الجيش السوري، وإخبار الأسد بإرسال وفد عسكري للتنسيق. اقترحتُ على سيدنا أن يرئس الوفد الفريق عامر خمّاش[99] لنقل فحوى الرسالة المشطوبة شفهيًا، وافق جلالته، وسافرت البعثة ليلًا.

في مساء اليوم نفسه، استقبل سيدنا السفراء العرب في القيادة، وشرح لهم الموقف الأردني، كما استقبل السفير الأميركي الذي كان مقطوعًا في بيروت وعاد إلى الأردن من طريق جدة. حضر الاجتماع زيد الرفاعي.

جاء وفد سعودي برئاسة رئيس الأركان على متن طائرة خاصة، وطلب من سيدنا [الملك حسين] السماح للقوات السعودية بالتحرّك إلى الجبهة السورية للقتال مع السوريين. سيدنا [الملك حسين] قال إنّ واجبهم في الأردن، ويجب أن يبقوا في الأردن.

استقبل الرئيس القائم بالأعمال العراقي، ولم أعلم عمّا دار بينهما.

التسوية السلمية لقضية الشرق الأوسط[100]

20/10/1973

1. يكاد يكون هناك شبه اتفاق على أنّ قضية الشرق الأوسط أصبحت بعد حرب رمضان [أكتوبر] الأخيرة على عتبة التسوية السلمية، ويمكن أن نعزو هذا الإجماع إلى حقيقة تعقّد القضية، وذلك بدخول عناصر ودول جديدة إلى شباكها، حيث ما عاد الشعور بالحاجة الملحّة إلى حلّها مقصورًا على الأطراف الرئيسة في النزاع، الدول العربية وإسرائيل، بل تجاوزها ليشمل وبدرجات متفاوتة القوى الفاعلة في مسيرة هذا العالم عبر هذه الحقبة الزمنية التي نعيشها، ألا وهي الدول المتقدمة، أو الدول الصناعية التي تعتمد في حياتها اليومية على النفط كأحد أهم عناصر الطاقة التي تُعتبر بحق قوام الصناعة، وقاعدة التقدّم بمفهوم العصر ووفق منطقه.

2. إنّ تورّط هذه الدول من خلال مصالحها النفطية، وبعد عجز الدول العربية وإسرائيل عن حسم النزاع لمصلحة أحد الطرفين المتنازعين، أو في الوصول إلى تسوية سلمية في ما بينهما، وضع الدول الأكبر والأقوى في موقف المعني أكثر من السابق بالتدخّل لوضع حدّ لهذا النزاع؛ كي تتجنب بدورها مزيدًا من الضرر الاقتصادي بسبب انعكاساته المباشرة على حياتها الاقتصادية.

3. إنّ الأردن – وهو في زحمة هذا التعقيد والتشابك – لا بد له من أن يرسم السياسة التي تضمن له شقّ طريقه بأمان نحو رحاب السلام والاستقرار.

4. كي يتسنّى لنا وضع خطة عملية وناجحة، يقتضينا ذلك عرض الموقع الأردني ضمن الأطر الآتية: محليًا وعربيًا وإسرائيليًا ودوليًا.

إيجاز وتشاور بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر

23 /10 /1973

برئاسة جلالة الملك المعظم عُقد الاجتماع.

الحضور: رؤساء الوزراء السابقون، رئيسا مجلس الأمة[101].

المكان: قاعة الاجتماعات بالديوان الملكي.

الزمان: الساعة الثانية والدقيقة الثلاثون، يوم الثلاثاء 1973 /10 /23.

الموضوع: إيجاز وتشاور.

قدّم جلالة الملك إيجازًا عن الدور الذي أدّاه الأردن في المعركة، وأعطى صورة للموقف على الجبهتين، والأسباب التي أدّت إلى قبول وقف إطلاق النار.

جلالة الملك: «وضع الأردن مُحرج – الوطن البديل. تمثيل الشعب الفلسطيني موضوع غامض يمكن أن يكون خطرًا، وممثلو الدول الكبرى يقولون إنّ القرار واضح. بالنسبة إلى القوات الأردنية، يشملها القرار حيثما وُجدت في سورية أو الأردن، طالما الأردن قَبِلَ القرار. يُخشى تورّط القوات الأردنية مع السوريين في معركة، فيصبح الأردن خارج إطار وقف إطلاق النار ويتحمّل تبعات ذلك.

تحدّثتُ مع الرئيس الأسد مساء أمس، واستفسرتُ منه عن موقفه، قال إنّه ما زال ينتظر ويدرس. أخشى أن يُحرَج فيضطر إلى القيام بعمليات مدمّرة. أرسلنا فرقة إلى سورية اليوم، كان المفروض أن يكون هجوم لكنّه تأجّل في آخر لحظة».

سعد جمعة[102]: «مواقف سيدنا [الملك حسين] كانت في منتهى الحكمة، كانت مؤامرة على الأردن بتوريطه بمعركة في غير وقتها، وأن تُحلّ القضية الفلسطينية على حسابنا. علينا ألّا نُعرّض قواتنا لأنّنا بحاجة إليها للحفاظ على أرضنا. قد تكون مؤامرة روسية أيضًا على مصر وسورية».

بهجت التلهوني[103]: «نحن أمام مشكلة جزئية هي وجود القوات الأردنية على الساحة السورية، اقترح

أن تُعالج شخصيًا بين سيدنا [الملك حسين] والسادات لأنّه يمكن أن يساعد في المخرج، إبقاء القوات الأردنية على الجبهة تعني اشتراكها.

مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار: الوطن البديل أو حقوق الشعب الفلسطيني، أقترح قيام سيدنا [الملك حسين] بالاتصال بالسادات للتنسيق معه. أقترح أن يكون روح مشروع المملكة العربية المتحدة هو دولة فلسطينية، ويجب أن نكتشف ماذا يعني السادات بحقوق الشعب الفلسطيني، هل هي دولة أو استفتاء أو ...إلخ».

سعد جمعة: «سمعتُ تعليقًا من إذاعي قال إنّ الفلسطينيين غيّروا موقفهم من الأردن لمصلحة الأردن».

سعيد باشا المفتي[104]: «يُقال إنّ السوفيات هم الذين اكتشفوا ضعف الموقف المصري، الأمر الذي جعلهم يتحركون مع أميركا للوصول إلى وقف إطلاق النار. أقترح الاتصال بالرئيسين السادات والأسد قبل سحب القوات، أي علينا أن نتأنّى قليلًا».

أبو غازي [كامل عريقات][105]: «مواقف سيدنا [الملك حسين] كانت حكيمة، رجاءً التريّث قبل السحب».

أبو ناصر [أحمد اللوزي]: «الاشتراك كان خطوة حكيمة. استطلاع رأي ووجهة الرئيس السادات في الموضوع، والاتصال بالأسد أيضًا لأخذ الصورة الصحيحة منهما. مزايدات العراق وسورية يجب ألّا تجرّنا إلى ما نكره».

سيدنا [الملك حسين]: «لا يوجد وراءنا اتحاد سوفياتي أو أميركا، فإذا كان العراق وسورية لأسباب حزبية سيجرّانا إلى توريط عسكري فهذا يعني معاناتنا».

أبو العبد [أحمد طوقان]: «التريّث».

لقاء الملك مع شخصيات من الضفة الغربية

31/10/1973

الساعة: 14:40

بحضور كل من جلالة الملك وسمو الأمير حسن، والسادة: وليد صلاح[106] وعبد القادر الصالح[107] وراشد آغا النمر[108] وخالد الفياض[109] والمستشارين.

جلالة الملك:

– ضرورة التعاون ضمن الأسرة الأردنية الفلسطينية، فالمعركة السياسية أقسى وأمرّ، وتحتاج إلى جهد كل واحد منّا. هذا وقت كل واحد.

– سأركّز على كسب أكبر مساحة من الأرض وضمّها لبعضها، ثمّ نترك للشعب الفلسطيني أن يقول كلمته.

– لن أغيّر الحكومة.

– نحتاج إلى حشد الطاقات الممثّلة لجميع أبنائنا لنُشكّل منها لجنة تنبثق من مجموعة من خيرة عقولنا لتباشر المحادثات في حينها، وتكون مدعومة من الجميع. ليس لديّ أفكار محدّدة إنّما هذا هو اتجاهنا.

– عُرضت خريطة العمليات لتوضيح مواقع الجيش الأردني والواقع على الجبهة السورية.

عبد القادر الصالح: «لا بد من الصراحة والوضوح لأنّ هذا هو وقتها، نحن في الضفة الغربية نعتبر أنّ هذه المعركة اكسبتنا مكاسب عدة، منها:

– أثبت الجندي العربي أنّه مقاتل باسل، ويستطيع استعمال الأسلحة المتطورة.

– العالم العربي التحم بشكل ما، وصار عنده لم شمل، ولو طالت المعركة لزاد تلاحمه.

– استخدام سلاح البترول كان مكسبًا.

– الأميركيون أعداؤنا الأوائل. فقدت أميركا علاقتها الوطيدة وسيادتها على أوروبا. أوروبا رفضت المشاركة مع أميركا بسبب مصالحها. قالت إنّ حلف الأطلسي وُجد لمكافحة الشيوعية وليس للاعتداء على آخرين.

– الرأي العام العالمي تعاطف مع العرب، أفريقيا مثلًا والاتحاد السوفياتي.

لدينا أمل في الضفة الغربية أنّه لا بد من حلّ وسط نأخذ ونعطي، وجميع الدلائل تشير إلى أنّ خسائرنا لن تكون كبيرة. الحلّ سيستغرق وقتًا طويلًا. وإذا حُلّت المشكلة سياسيًا فسنُجابَه إن لم نستعد منذ الآن، وقد جئتُ وزميلي راشد آغا من أجل هذه الغاية. علينا أن نعترف بأنّنا غير منظّمين، وأنّنا لا نعرف ما نريد، لأجل هذا يهمنا أن نبدأ من الآن بمجابهة ما قد يقع.

الناس تتجه إلى جلالة الملك حتى تتجنب التطاحن المحتمل بين الزعامات الفلسطينية. في الماضي فُكّر بفصل الضفة عن المملكة أيام حوادث السموع[110] وإقامة جمهورية. نحن عرب، ولا حياة لنا في الضفة الغربية من دون اتصال بالعالم العربي، والأردن هو طريقنا إلى العالم العربي، فلا بد من الاتصال بالضفة الشرقية بأي شكل من الأشكال، وإضافة إلى ذلك هناك ارتباط عائلي. فنحن نُعلنها على رؤوس الأشهاد أنّ بقاءنا كعرب لا يتحقق إلّا بالاتصال المتين بالضفة الشرقية، فضلًا عن الروابط العائلية الأخرى.

قرار 242 هو موافقة على ما ذهب من فلسطين، لا أحد يفكّر الآن بإزالة إسرائيل، ربما في المستقبل نتمكّن من ذلك، أكثر ما نأمل به هو حدود 1967. عمليًا، الخطوط القائمة لا تصلح لتكون دائمة؛ لأنّ جزءًا منها غير طبيعي، المطلوب تحديد المبادئ الأساسية أولًا، ثمّ الانتقال إلى التفصيلات.

المفروض البدء بتوعية جميع الذين ليس لهم علاقات أجنبية، والذين يحملون فكرًا بعيد المدى. حكومة فلسطينية منعزلة عن العالم العربي لن تدوم، لا بد من إيجاد صلة بالأردن، هذه هي الطريقة.

الناس الآن مرتبكون. سنبدأ بالاتصال الشخصي؛ لأنّه لا يمكن العمل ضمن اجتماعات عامة تحت الاحتلال. سيأتي يوم نعقد فيه مؤتمرًا لنُقرّر حينئذٍ وجهة النظر الآتية:

نحن عرب، وعروبتنا لا تثبت إلّا بتماسكنا مع الأردن، ونحن أسرة أردنية – فلسطينية. نأمل من الأردن أن يُطلعنا على الخطوات التي سيتخذها، وسنتحمّل نحن مسؤولية مجابهة السادات وأقاربنا إذا انحرفوا، وكلما سنحت الفرصة سنتشرّف بمقابلتكم لنعطي ونأخذ».

سيدنا [الملك حسين]: «بالنسبة إلى بلدنا، على الرغم من صغر مساحته فله رصيد كبير في العالم، لا يجدر أن يحملها [القضية] شخص واحد. يجب على أكثرية أهل القضية التماسك واتخاذ موقف موحّد. الطريق صعبة».

عبد القادر [الصالح]: «لا بدّ من الإعداد منذ الآن».

وليد صلاح: «سأتحدّث عن تخطيط المعركة السياسية. أعبّر عن رأي كل مواطن بحكمة سيدنا [الملك حسين] في دعم الجيوش العربية، وفي محافظته على الأردن من الدمار. التحرّكات العالمية متبلورة أمامنا، والمعركة السياسية لا تقلّ أهمية عن العسكرية، وتحتاج إلى تخطيط، وبدء العمل فورًا. يجب أن نسعى إلى ألّا يكون حلّ القضية مجزءًا؛ لأنّ القضية العربية مع إسرائيل واحدة ولا تتجزأ».

سيدنا [الملك حسين]: «سورية ومصر قضاياهما واضحة. أي تنازل قد يكون على حسابنا، ما نسمعه الآن من (السادات) قد يكون تمهيدًا لذلك».

وليد [صلاح]: «في مؤتمر الرباط المقبل لا بد من إيفاد وفد قوي. نحن بحاجة إلى حشد القوى السياسية المؤمنة المفكّرة، ويجب أن يبرز العنصر الفلسطيني، والممثلون في الضفة الشرقية. لي ملاحظة على مشروع المملكة [العربية المتحدة] نحن نريد أن نبقى دولة واحدة. الناس يتساءلون عن الحشد السياسي. رئيس الوزراء أُقدّره التقدير كله، فهو طيّب وكفؤ، وأرجو أن يبقى رئيس وزراء، وكذلك ذوقان الهنداوي[111]، ما عداهما لا يشعر الناس بوجود وزارة. يجب أن نضمن مطالب الأردن، وأن لا تبقى ضمن سيطرة دولة واحدة (أميركا). الإعلام الأردني، كما حدّثتُ عدنان والرئيس، يسمع من معظم الإسرائيليين. بعد أن وصل العرب إلى قبول الصلح مع إسرائيل لا بدّ من إذاعة بالعبرية والعربية، يديرها مجلس إعلامي. العنصر الفلسطيني الذي في الخارج يشكو أنّه مهمل، وكثير منهم معتدلون، 85 في المئة من الفلسطينيين في الكويت يرون التمسك بالمملكة الأردنية الهاشمية. عملتُ جهدي شخصيًا للاتصال بالسفراء في عمّان. لا بدّ من الاتصال بأعضاء الكونغرس على مستويات عليا. نحن بحاجة إلى وزير دولة من المثقفين الواعين ليتّصل بالمؤسسات الشعبية في البلد، لرفع تقرير لجلالة سيدنا [الملك حسين] وإطلاعه عن اتجاهات الناس».

سيدنا: «أريد أن تكون عندي مجموعة من خيرة شباب البلد لتعاونني في العمل، وسنُخطط لذلك في

أسرع وقت ممكن».

وليد صلاح: «قرار مجلس الأمن بحاجة إلى دراسة. البند الثاني الانسحاب، والثالث مؤتمر السلام يجب أن يجريا معًا، يبدو أنّ السادات – كما ورد في خطبته – غير مدرك هذه الحقيقة، لا بد من تشكيل لجنة لهذا الغرض».

خالد [الفياض]: «أهل الضفة يريدون في الدرجة الأولى إنهاء الاحتلال، ويتطلعون إلى عودة سيدنا . حقوق الشعب الفلسطيني ليست في الأردن؛ لأنّها مضمونة وقائمة ضمن الدولة، هذه الحقوق هي عند إسرائيل؛ لذلك لا يجوز للفلسطينيين في الخارج أن يتدخّلوا في عودة الضفة الغربية، إلّا إذا كانوا منسجمين مع خط الدولة نفسه. الناس مستعدّون للمجيء إلى عمّان ليقولوا ما تريدون لولا أوضاع الاحتلال. من الصعب إقامة مؤتمر في الضفة الغربية، وكذلك في الضفة الشرقية. أنت مسؤول عن حقوقنا في الأردن، وهي قائمة».

تقرير عن زيارة مستشار السادات إلى فرنسا

7/11/1973

سيدي صاحب الجلالة أمدّ الله في عمره

يشرّفني يا مولاي أن أرفع إلى مقامكم السامي ملخّص مهمّة الدكتور محمد حسن الزيّات – المستشار السياسي لسيادة الرئيس السادات – الأخيرة في باريس كما نقلها إليّ سعادة السفير الفرنسي في عمّان صباح هذا اليوم.

1. اتصل بي سعادة السفير الفرنسي مساء أمس 6/11/1973 وطلب مقابلتي، حدّدتُ له موعدًا الساعة الحادية عشرة صباح هذا اليوم في الديوان الملكي العامر.

2. حضر في الموعد المُتفق عليه ومعه تقرير باللغة الفرنسية زودته به وزارة الخارجية الفرنسية. يتناول التقرير النقاط والموضوعات التي بُحثت في أثناء مقابلة الزيّات وزير الخارجية الفرنسي المسيو [ميشيل] جوبير.

3. نقل سعادة السفير فحوى التقرير شفهيًا، ومترجمًا إلى اللغة الإنكليزية، وفي ما يأتي ما جاء فيه:

أ. قال الزيّات إنّ نصّ قرار مجلس الأمن رقم 338[112] غامض، خصوصًا في ما يتعلّق بعبارة «تحت إشراف ملائم» التي وردت في فقرة مؤتمر السلام.

ب. قال الزيّات إنّ مصر وسورية تهدفان إلى تحقيق انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة للدولتين إلى حدودها الدولية المعترف بها، أمّا في ما يتعلّق بالأردن فإنّ عليه أن يجد طريقه بمفرده. (علّق السفير على ذلك بقوله إنّ مصر ربّما استثنت الأردن لأنّ حدود الضفة الغربية مع إسرائيل لم يُعترف بها دوليًا، حيث إنّ معظم الدول لم تعترف بانضمام الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية).

ج. قدّم الزيّات مشروعًا مصريًا للتسوية السلمية مع إسرائيل، يتألف من أربع مراحل، قال إنّ مصر قدمته إلى الولايات المتحدة الأميركية:

– تنفيذ حاسم لقرار وقف إطلاق النار، وذلك بانسحاب إسرائيل إلى خطوط 22/10/1973، نقوم بعدها بتبادل الأسرى مع إسرائيل.

– تنسحب القوات الإسرائيلية إلى شرقي الممرات المعروفة في سيناء، وترابط قوات دولية بين القوات الإسرائيلية والمصرية، وحينئذٍ تقوم مصر برفع الحظر على حرية الملاحة من وإلى إسرائيل في باب المندب.

– تنسحب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء حدود مصر الدولية، وفي المقابل تُعلن مصر وإسرائيل عن إنهاء حالة الحرب.

– تذهب الأطراف المعنية بنزاع الشرق الأوسط إلى مؤتمر السلام الذي نصّ عليه قرار مجلس الأمن رقم 338، بما في ذلك الفلسطينيون.

– (تعليق وزير الخارجية الفرنسي على هذا المشروع بأنّ مصر وهي تريد الوصول إلى تسوية سلمية قد رفعت «خشبة القفز عاليًا»).

د. طلب الزيّات من الحكومة الفرنسية التي وصفها بأنّها صديقة العرب أن تنشط مع شركائها في السوق الأوروبية المشتركة لاعتماد التنفيذ الفرنسي لقرار مجلس الأمن في ما يتعلّق بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة.

هـ. عبّر الدكتور الزيّات للسيد جوبير عن تطلّع الحكومة المصرية إلى مشاركة كل من فرنسا وبريطانيا للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الإشراف على مؤتمر السلام، مشيرًا إلى أنّ الاتحاد السوفياتي لا يرغب في إضافة دول أخرى للإشراف على المؤتمر غيره وغير الولايات المتحدة.

و. أجابه المسيو جوبير بأنّ فرنسا توافق الزيّات على هذا الاتجاه، وتفضّل مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول في الإشراف على المؤتمر، وذلك حتى لا تبدو أي تسوية سلمية يتمخض عنها المؤتمر بإشراف الدولتين الكبريين فحسب وكأنّها نتيجة ضغط.

رسالة الملك لمؤتمر القمة في الجزائر

26/11/1973

أصحاب الجلالة والسيادة والسمو الإخوة الملوك والرؤساء

السلام عليكم ورحمة الله، وبعد،

فإنّني وإن كنتُ لم أسعد بكرم اللقاء معكم هذه المرة، في اجتماعكم العتيد على أرض الجزائر الحرة العزيزة، إلّا أنّني بينكم فكرًا وعاطفة، ومعكم في القول والرأي والقرار.

أنتم اليوم تجتمعون على أصداء معركة خرج فيها الجندي العربي من معاقله، وتصدّى للعدوان الإسرائيلي المسلّح، فكتب على الجبهتين المصرية والسورية أروع قصة في أشرف وقفة، ودوّى صوت الحق العربي من جراء هذه الوقفة في أرجاء الأرض، فإذا القضية العربية تنتقل من طور الجمود إلى طور الحركة، وتنتصر لها الأسرة الدولية بكاملها، فتهبّ لنجدتنا أفريقيا بأسرها، وتتعاطف معنا أوروبا، وتخرج عن حيادها دول أخرى لتقف مع الركب.

فللإرادة العربية المحررة تحية إجلال وإكبار، وللشهداء الرحمة الواسعة والرضوان، وللأبطال الرابضين العزة والحياة.

لئن كانت المعركة قد قرّبت الأزمة المستحكمة بأقطارنا من مشارف الأمل والنجاح، فإنّ هذه المعركة ما تزال في مراحلها المتعاقبة التي لن تنتهي حتى تكون الغلبة للحق والعدل.

في هذا المجال، أحب أن أؤكّد بما لا يحتمل الشك أنّ موقفنا من قضية العدوان الإسرائيلي ثابت لا يتزعزع، هذا الموقف هو:

أولًا: إنّنا نطالب بانسحاب إسرائيل الكامل والشامل من كل أرض عربية احتلتها منذ الخامس من حزيران/ يونيو 1967، وإنّنا لا نقبل الانسحاب من أي جزء على حساب أي جزء آخر، وهذا الموقف يجعلنا نؤكد ضرورة وحدة الانسحاب.

ثانيًا: إنّنا لا نقبل أي تسوية مجزوءة أو منفردة، وإنّ التسوية العامة يجب أن تكون مع الفريق العربي بشكل موحّد، ويتطلّب هذا من الأطراف العربية المعنية أن تؤمن في ما بينها وحدة الالتزام، ووحدة الرفض، ووحدة القبول.

ثالثًا: بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، نعترف للشعب الفلسطيني بحقه في تقرير مصيره، وإنّنا بعد أن نقوم بواجبنا في تحرير الضفة الغربية والقدس الشريف – ضمن واجبنا القومي نحو تحرير الأرض العربية المحتلة كلها – فسنُمكّن أهلنا من غربي الأردن أن يختاروا لأنفسهم المستقبل الذي يريدون، ونظام الحكم الذي يرتضون، ويقرّروا بكل حريتهم واختيارهم وباستفتاء يجري لهم تحت إشراف دولي محايد، إذا كانوا يريدون البقاء معنا، أو الاتحاد وإيانا، أو الانفصال عنّا، وسيكون لهم ما يريدون، وسنظلّ لهم الإخوة الأقربين.

رابعًا: إنّنا ونحن لا ندّعي لأنفسنا التكلّم باسم الفلسطينيين جميعًا، فإنّا لا نُسلّم لغيرنا بمثل هذا الادعاء، فالأمر هم وحدهم أصحاب الكلمة فيه.

نحن إذ نرى أنّ نضالنا مع العدو المحتل شاق وطويل، وأنّنا سنسلك الحرب حينًا، والسياسة حينًا آخر، فإنّ ما لا ريب فيه ضرورة استمرار التماسك العربي، وتكاثر الحشد، وتزايد الدعم – عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا– كي يظلّ المرتكز متينًا، ويقوى الموقف بقوة الموقع.

إنّي بينكم واحد منكم، بل وفي المواجهة المباشرة أمام العدو وعلى الخط الطويل، إن نجونا نجونا معًا،

وإن قدّر الله فقدرنا واحد.

والله أسأل أن يوفقكم في ما أنتم عاملون، ويأخذ بيدكم، ويسدّد خطاكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عمّان في 2 ذو القعدة سنة 1393 هجرية.

الموافق 26 تشرين ثاني/ نوفمبر سنة 1973 ميلادية.

إيجاز[113] عن مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر من 26 إلى 28 تشرين الثاني/ نوفمبر:

جدول أعمال المؤتمر:

– الشؤون العسكرية: في مؤتمر وزراء الخارجية، كانوا قد أوصوا بأنّ على الأردن أن يسهّل دخول القوات العربية إلى أراضيه، وتبقى القوات تحت قيادة عسكرية مشتركة. أُرجئت فقرة الجبهة الشرقية، وعندما أحيلت إلى مؤتمر القمة حدث حولها جدال. كان موقف هواري بومدين[114] واضحًا وصريحًا، خصوصًا بعد خطبة السادات التي جاء فيها أنّه طلب مساعدات ولم يكن التجاوب كافيًا. قال بومدين: «يجب أن نقدّر احتياجات الجبهة الشرقية، الملك حسين لا يستطيع أن يلتزم دون إعداد الجبهة الشرقية لأنّه لا يستطيع أن يزج ببلده في مجزرة». كان الجميع صُمًّا بُكمًا. كان كل ما يهمّ سورية ومصر هو الحصول على الدعم، ثمّ اتفقوا على أن يُترك لوزراء الخارجية إعادة الصيغة في ما يتعلّق بالموقف العسكري.

نظرًا إلى استمرار المعركة مع العدو، يقرّر المؤتمر:

1. تضامن الدول العربية مع مصر وسورية والشعب الفلسطيني.

2. دعم الجهتين سورية ومصر.

3. دعم المقاومة الفلسطينية لتأمين دورها الفاعل في المعركة.

– لم يرد ذكر الأردن. قالوا إنّ الأردن لا يلتزم أي شيء لذلك لا يُدعم.

– التزام استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفق ما تقرّره منظمة التحرير بوصفها الممثّل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. نحن تحفظّنا، وشرحنا موقف الأردن من منظمة التحرير في عام 1964[115].

– لا يجوز أن تُحصر القضية الفلسطينية بالشعب الفلسطيني، العرب كلهم يمثّلون القضية ويلتزمونها.

ردّ أبو عمّار: « نناشد الملوك والرؤساء أن يُخلّصوا الفلسطينيين من الملك حسين ووصايته علينا».

ردّ بهجت [التلهوني]: «الملك حسين ليس وصيًا على الشعب الفلسطيني، بل الأردن والحسين أخ لكل

فلسطيني. وقف الأردن من العشرينيات مع الفلسطينيين وبعد عام 1948. إخواننا الفلسطينيون انضموا إلى الأردن، وشاركوا في نواحي الحياة المختلفة، ومن ضمن أعضاء وفدنا فلسطينيان من الوزراء وسفيران، ومن هذا المنطلق وعد الملك حسين بأن يمنح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير. أُدرج التحفّظ والقرارات في المحضر».

– تحفّظ الأردن على عرض القرارات على أولئك الذين لم يحضروا المؤتمر (القذافي والعراق). أيد ذلك المغرب ثمّ السودان، فقال عرفات إنّه سيعرضها هو عليهما، فاعترض جعفر النميري[116].

– بُحثت العلاقات الأفريقية – العربية، وأوصوا بناءً على تنسيب الكويت بإنشاء صندوق من 150 مليون دولار. ساهم الأردن بمليون دولار.

– الدول المغربية أوصت بتعليق قطع النفط.

– بومدين اقترح زيادة دعم سورية ومصر، مع الأسف لم يتجاوبوا معه.

تحدّث [حافظ] الأسد بحرقة عن حاجته إلى الدعم، وعندما لم يحدث تجاوب، قال بومدين: «أفضل أسلوب هو المحادثات الثنائية بين الدولتين والدول الأخرى القادرة. قال كل من السادات والأسد إنّهما ما جاءا يشحذان، وعرضا حاجتهما إلى الدعم».

– وجّهت بيانات إلى الدول الاشتراكية والأفريقية ودول عدم الانحياز.

دولة عبد المنعم [الرفاعي]: «اسمح لي أن أرفع شكري لأنّك سمحت أن تسمع للوفد على هذا المستوى. الوضع مصيري عربيًا وأردنيًا. أبو عدنان [بهجت التلهوني] شرح بإسهاب، وإذا كان ثمّة إضافات من ناحيتي في توضيح الصورة وتأكيد مصيرية الوضع، سأعرض للموضوع من ناحيتين:

1. المؤتمر وما يدخل في إطاره: أسبابه، أهدافه، الجو ...إلخ. أستطيع أن أزعم أنّ للوفد تقديرات موحدة وفهمًا مشتركًا.

2. بالنسبة إلى عرض الآراء والاجتهادات المتعلّقة بالسياسة التي نرى أنّ الأردن يتأثر بها، أو يتبعها في ضوء هذه المعروضات؛ في هذا الجانب لا أستطيع أن أزعم أنّني أمثّل أي زميل، إنّما هي آرائي وحدي.

عُقد المؤتمر لتأمين الدعم العربي للمعركة التي بدأت في 6 تشرين الأول/ أكتوبر سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، والمعركة بحسب التعريف الذي أخذ مكانه في محادثات المؤتمر كلها هي معركة سورية ومصر، وحقوق الشعب الفلسطيني، وأُخرج الأردن منها: كانت المحادثات تتجه نحو استبعاد الأردن في المساعدات السياسية والعسكرية، وحتى في الإجراءات التي تتعلّق بالمؤتمر. كانت الصعوبة التي واجهتنا هي وضع الأردن في مركزه الصحيح باعتباره فريقًا أساسيًا في هذه الجوانب كلها. كنّا نشعر بعناء فكري وسياسي.

أول ما واجهنا هو ما طُرح من مشروعات قرارات مهيأة، أولها مشروع قرار أعدته سورية، وسمته بالهدف المرحلي للأمة العربية (يقرّر أنّ أهداف المرحلة الراهنة في تحرير كامل الأرض العربية المحتلة في

عدوان 1967). وبذلك، حُصرت الأهداف القومية، وغطت على ذلك بتسميتها أهدافًا مرحلية. كذلك قال المشروع (ضمان الحق الوطني للشعب الفلسطيني وفق ما تقرّره منظمة التحرير الفلسطينية)، فأدخلت بذلك هذا الحق الذي منحته للشعب الفلسطيني من باب تخويل منظمة التحرير إقرار هذا الشيء في إطار الأهداف المرحلية».

كان عليّ ألّا أترك هذه المعادلة تمرّ من دون كشف، بمعنى أنه كان عليّ أن أبيّن أنّ هذا المشروع دائمٌ في نتائجه وليس مرحليًا، وإذا أُدخلت المنظمة في هذا المفهوم فيجب أن ندرك أنّ المنظمة تدخل لحلّ نهائي، وبذلك تتساوى الامتيازات بين أهداف التحرير والأهداف السلمية المقرّرة، والذي فتح هذه القصة التي تُشكّل الركن الأساسي لمؤتمر السلام وكان بطل هذه القصة محمد المصمودي[117] وزير خارجية تونس.

كان هذا يجري بتنسيق خارج المؤتمر متفق عليه من حيث الإخراج والتوصيات والقرارات. مثلًا، قال المصمودي: «إنّ مساعي الدولتين الكبريين نحو السلام تركّزت حول سورية ومصر، ولم تكن مع المنظمة لا لسبب إلّا لأنّها ليست دولة. أريد أن أعرف أهداف المنظمة المرحلية. علينا إذا حدّدنا الهدف المرحلي عسكريًا أن نحدّد الأهداف المرحلية على الواجهات الأخرى، السياسية والاقتصادية».

حينها فهمتُ أنّهم يريدون إعطاء الانطباع بأنّهم سائرون في طريق التحرير، والحقيقة أنّهم سائرون إلى قرار مجلس الأمن، وهذا ما أردتُ أن أكشفه، وأن أعيده إلى أصله.

قلت: «إنّ المطروح أمامنا هو الالتزام السلمي، وليس الحلول المرحلية. هنالك فرقاء آخرون لا يسمحون لنا بالتذرّع بمثل هذه التشبثات». تحدّثتُ كثيرًا في هذا الباب، وحين سمعوا هذا الكلام أثّر فيهم. قال مندوب دولة الإمارات العربية المتحدة: «هل هناك حقيقة التزام من الدول بانسحاب إسرائيل إلى حدود 1967 حتى يكون ذلك مرحليًا؟». لم تتمكّن سورية أو مصر من تأكيد ذلك، فلجأ رئيس المؤتمر إلى تشكيل لجنة مكوّنة من سورية ومصر والجزائر لتصوغ القرارات وتطرحها للاعتماد من دون مشاركة الآخرين. اقترح مندوب اليمن الجنوبي اسم فلسطين في اللجنة، فوافقوا بالإجماع. قال مندوب الكويت: «كنتُ سأُنسّب فلسطين لو لا أن سبقني مندوب اليمن».

قال المصمودي: «إنّ ما قاله عبد المنعم كان تحليلًا جيدًا، لذلك أطلب أن يشترك الأردن في اللجنة».

هذا أحد وجوه الصعوبات، لكنّ الصعوبة الأخرى هي ما أشار إليه أبو عدنان [التلهوني]، وهي الناحية العسكرية والسياسية. اعترضتُ على بحث النواحي العسكرية في اجتماع وزراء الخارجية، واقترحتُ ردّها إلى مؤتمر القمة، فعارضت سورية وتونس. أعلمتهم بأنّ الوفد الأردني معزّز بشخصيتين عسكريتين مهمتين. وبذلك قرّروا بحث الموضوع العسكري.

سأسمعكم مناقشاتي مع عبد الحليم خدام لأنّها مهمة.

بدأ [المصمودي] المناقشة العسكرية، قال: «كلنا نتساءل لماذا لم تقُم الجبهة الشرقية؟ إنّ السؤال المطروح لماذا لم تتحرك الجبهة الشرقية أمس؟ ولماذا نطرح تحركًا غدًا؟». أضاف: «أريد أن أعرف مدى توافر الأسباب

التي تحرّك الجبهة الشرقية. إذا تحركت الجبهات فيجب أن تتحرّك أطول جبهة، فهل يمكن أن يجيب الأخ عبد المنعم؟».

ردّ عبد المنعم: «لم أكن لأبيح لنفسي أن أخوض في مادة الموضوع، لكنّ موقف المصمودي جعلني أجيب عليه. إنّ الجبهة الشرقية حين بُحثت في اجتماع رؤساء دول الجبهة، سُميت الأردن الجبهة الشرقية بوجود القوات الأردنية عليها. تحرّكت الجبهة الشرقية في أثناء القتال لأنّ القوات الأردنية تحرّكت، ذلك كان في نطاق الحديث الذي جرى في مؤتمر رؤساء دول المواجهة، وكانت الاتصالات جارية باستمرار في أثناء المعركة. أمّا في المستقبل فستتحرّك الجبهة حين تستكمل استعدادها».

ردّ عبد الحليم خدام: «أريد أن أوضح. اتصل الأسد بالحسين عشرات المرات بالهاتف، وطلب منه قيام القوات الأردنية بعمليات عسكرية مبكرة، ولم يتمّ ذلك، وطلب منه قوات لدخول سورية، وأدخل لواء ثمّ دعمه بلواء آخر وهما موجودان، كما أنّ اتفاقًا لم يحدث مع الرئيس على عدم تحرك القوات الأردنية، وهذا أقوله للتاريخ».

ردّ عبد المنعم: «كنتُ أرجو ألّا ينتقل الحديث إلى هذه التفصيلات، لكنّ كلام خدام كان مفصلًا ولذلك سأقول إنّ الاتصالات الهاتفية أعلم عنها. أمّا ما جرى بين عمّان ودمشق والقاهرة فقد كنتُ أنا الوساطة، ولذلك لم يُطلب من الأردن أن يدخل القتال، وقواتنا التي في سورية هي بإمرة القيادة السورية. إذا أرادت سورية المزيد فلها ذلك، إضافة إلى فرقتين موجودتين على يسار الجبهة الشرقية. أقول ذلك مع أنّ ردي على المصمودي لم يتعرّض لهذه الأمور، كان التحرّك الأردني مباشرًا وغير مباشر».

بعد حديثي هذا سكتوا ولم يردّوا، ثمّ قلت: «طالما المعركة مقررة من نيسان/ أبريل، فكان من الموجب أن يُسأل الأردن لاستكمال احتياجاته. وإذا أردتم من الأردن المشاركة فلا تدفعوه إلى الانتحار، لذلك نطلب تشكيل لجنة عسكرية من دول المجابهة الثلاث لوضع صيغة عسكرية ملائمة». لم يرُق لهم هذا الكلام.

قال المصمودي إنّ المعركة هي عبء على إخواننا المصريين والسوريين والفلسطينيين. بالنسبة إلى القضية الفلسطينية إذا قرّرنا من يقع عليه العبء الأول فعلى الآخرين أن يدعموه، فالقضية تقع على عاتق إخواننا الفلسطينيين. بعد تقويم جميع الأمور قرّرنا أنّ المنظمة هي الممثّل الشرعي والوطني للشعب الفلسطيني».

ردّ عبد المنعم: «سيادة الرئيس يظهر أنّنا نبحث الأمور كلها مرة واحدة. إنّ أهم عوامل النجاح هو أن نخرج من المؤتمر من دون خلافات، أريد أن أسأل المصمودي، هل شعرت بأنّه قد حرم الأردن من شرف المجابهة؟».

ملاحظة[118] تصلح إعلاميًا: الالتزام بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني كما تقرّره المنظمة.

1. من حيث تحميل الفلسطينيين مهمة القبول بجزء من فلسطين.

2. الحقوق الوطنية لا يجوز أن تقرّرها فئة بل الشعب كله.

(في ردّ أبو عمر [عبد المنعم الرفاعي] على أبو اللطف [فاروق القدومي] فتح ثغرة أمل للحوار بين الأردن والمنظمة).

بعد سرد وقائع المؤتمر، قال أبو عمر: «نجح المؤتمر عربيًا. استطاع أن يدعم المعركة، واستطاع أن يعطي الدول الذاهبة إلى مؤتمر السلام الضوء الأخضر على أساس أنّها إذا ذهبت إلى مؤتمر السلام فهي ليست ذاهبة إلى مؤتمر استسلام. نجح في تحديد التعامل مع المجموعات الدولية (أفريقيا – الدعم المالي) والدول الأوروبية (البترول باعتباره القاعدة الكبرى التي بُنيت عليها أعمال المؤتمر. كان بطل الأمة العربية هو البترول، وكان كل ما صدر له رائحة البترول هو العطر المحبب). صنفوا الدول إلى مؤيدة ومحايدة ومحاربة، وقرّروا فتح «حنفية» البترول عليها بحسب هذا التصنيف.

صعوبة وضع الأردن نتجت عن:

1. لم يشترك في المعركة.

2. لا يملك نفطًا.

3. الشعب الفلسطيني.

لذلك، كان التعامل معنا على أساس العلاقات الشخصية، لو شرّف سيدنا [الملك حسين] المؤتمر لما ارتاح. كان غياب سيدنا [الملك حسين] في محلّه.

صيغة برقيّة رئيس الوزراء ما كنتُ لأضعها لو استُشرت؛ لأنّ همّنا هو تحرير الأرض من إسرائيل، وواجبنا القومي والمحلي بعد تحريرها العمل في المجالات العربية والدولية. قرارات الحكومة بعدم الذهاب إلى المؤتمر لا تعفينا من واجب الدفاع عن هذه الأرض المحتلة، أمّا مستقبلها فمطمئن لأنّنا نقف على أرض صلبة، تتمثّل في تمكّننا من إعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره.

بلغني من مصادر المقاومة الفلسطينية أنّ الاتحاد السوفياتي تذاكر معهم حول الاستفتاء، وأنّهم قالوا له إنّهم يرفضون الاستفتاء. فقال السوفيات: «إذًا أنتم تخشون نتائجه»، فوافقوه على الاستفتاء. لن يعلنوا أنفسهم حكومة الآن، لكن يمكن أن يعلنوها في مؤتمر السلام إذا اعتقدوا أنّهم سيغنمون منها.

يرون التعاون مع الحكومة الأردنية في مؤتمر السلام من ناحيتين:

1. تحديد مفهوم حقوق الشعب الفلسطيني.

2. التعاون في حال أنّها إذا ما حرّرت – ربما أنّه في خيالهم المستتر أو أنّهم ذكروه – ما المانع من أن ننشئ حكومة في الضفة الغربية، وأخرى في الضفة الشرقية، مرتبطتين في اتحاد؟

قال لي السادات إنّه حريص على أن يحضر الأردن مؤتمر السلام، وعلينا أن نزيل الصعوبات من طريقنا. وإذا أراد سيدنا [الملك حسين] أن يُلقي بيانه في افتتاح مجلس الأمة، فلعلّه يوضح الاتجاه السياسي في المستقبل القريب».

أبو عدنان: «بدأ المؤتمر بجو صعب، وبإجماع عربي على معاداة الأردن إلى درجة الطمس الإعلامي، لكن حين انتقل المؤتمر إلى مستوى القمة تغيّر الجو، لم نخرج من المؤتمر منتصرين بل محترمين».

سيدنا [الملك حسين]: «أبدأ بشكر إخواني الذين شاركوا في المؤتمر. كلّنا نتفق أنّ المهمة كانت في أيدي أمينة، فلا شكّ في ذلك؛ لأنّ الإخوان عاشوا قضية البلد، وحملوا مسؤوليات كثيرة. كان الجو الذي ساد المؤتمر منتظرًا ومتوقعًا. المرحلة الآن مرحلة دقيقة. منع الدعم عن الأردن كان للوصول إلى هذه النتيجة. لو ذهبنا إلى مؤتمر السلام سنجد كثيرين يساعدوننا، منهم الاتحاد السوفياتي. موقفنا من ضرورة المشاركة في أي قرار؛ لأنّ سورية ومصر لا تواجهان مشكلة ترسيم حدود أو قضية القدس. الذهاب يعني أنّنا سنُستهلك؛ لأنّ التسامح بأي شبر من الأرض سيعني اتهامنا. أميل إلى أن يكون الموقف الأردني موقف من سيجنّب بلده وأهله أن يكون ممسحة زفر[119]. المؤتمر لن يُعقد إذا لم يشترك الأردن، إذًا لننتظر. خطاب العرش يؤجل ذكر تفصيلات عن اتجاهات سياسية حتى تتبلور الأمور».

عرض نتائج مؤتمر القمّة

29/11/1973

اجتماع في الديوان الملكي رئسه صاحب الجلالة، وحضره وفدنا إلى مؤتمر القمة وكبار العسكريين والمستشارين.

الموضوع: عرض نتائج مؤتمر القمّة.

دولة رئيس الديوان [بهجت التلهوني]: «حين وصلنا كان الوضع الأردني صعبًا، وسأترك دولة عبد المنعم باعتباره رئيسًا للوفد في مؤتمر وزراء الخارجية يتحدّث عن المؤتمر. الصعوبة في ناحيتين: سياسيًا، المنظمة الممثّل الشرعي الوحيد. عسكريًا، أي قوات عربية تتواصل على الجبهة الشرقية تكون بإمرة القيادة العربية الموحدة.

عرض السادات لنتائج حرب رمضان، وقال إنّها حقّقت وحدة الموقف العربي بمشاركة الدول العربية جميعًا في المعركة، وإن كان ثقل المعركة وقع على مصر وسورية، وأضاف أنّ أمامنا المراحل الآتية: إزالة آثار عدوان 1967، والحصول على حقوق الشعب الفلسطيني.

الدول التي تتحارب تلتقي مع العدو عند وقف إطلاق النار. لو دخلت الدول العربية حرب تشرين الأول/ أكتوبر واستعدت لها مثل سورية ومصر لكانت النتائج أفضل، إلّا أنّه قرّر مع الأسد في شهر نيسان/ أبريل أنّ ساعة الصفر هي 6 تشرين الأول/ أكتوبر وأخفيا الخبر عن أقرب المقربين إليهما. ثمّ عرض لنتائج الحرب:

- حُطّمت خرافة إسرائيل.

– عشرة آلاف قتيل إسرائيلي.

– تدمير ثلاثة آلاف دبابة للطرفين.

– مهما كانت النتائج؛ صمد الجندي العربي واستخدم سلاحه بكفاءة.

– سلاح البترول ساعد في المعركة، وحقّق مكاسب.

– لا يجوز المرور على موقف الدول الأفريقية الجيّد بالشكر فحسب، بل يجب أن تتلقّى معونات مادية وعسكرية كانت إسرائيل تمنحها لها.

– إسرائيل لا تحترم الاتفاقات. نحن مستعدون في الوقت نفسه أن نفاوض للسلام، ولا مانع من الذهاب إلى مؤتمر السلام بمطالب موحدة، وبخطوة عربية موحدة. الاستعداد يحتاج إلى مال.

يتجه الأسد تقريبًا الاتجاه نفسه، وهو قال بوضوح: «سنذهب إلى مؤتمر السلام، وهذا لا يعني أنّنا لا نستعد للحرب»، وقال: «إنّ معدات الحرب كلّفت سورية أكثر كثيرًا من ثمن أرض الجولان».

الملك الحسن [الثاني] قال كلمة تدعو إلى الوحدة وتناسي الخلاف.

الوفد الأردني نقل رسالة سيدنا [الملك حسين] ولم تلقَ تجاوبًا، ولذلك أخذنا من روحها وفي ضوء المناقشات وحوّلناها إلى خطبة. نحن لا نختلف مع العرب، لكنّ قضيّتنا هي مسألة اجتهاد، ونقرّر ما يرتئيه العرب. قبول الخطبة كان لا بأس به إذ صفقوا لها.

ياسر عرفات هاجم الأردن وقال إنّ هذه اللهجة التي قالها الملك حسين على لسان التلهوني هي لهجة جديدة، وقد استمعتُ إليها من الروس خصوصًا بشأن الاستفتاء. لم أجد مبررًا للردّ عليه».

لقاء عبد المنعم الرفاعي والرئيس السادات

1973/12/13

استمع مجلس الوزراء إلى تقرير من دولة عبد المنعم الرفاعي عن زيارته الأخيرة إلى القاهرة، والاتصالات والمباحثات التي أجراها هناك مع المسؤولين المصريين حول التحرّك السياسي والمرحلة المقبلة.

الاستراتيجية المصرية – السورية:

1. الانسحاب قبل السلام، وليس السلام للانسحاب، والانسحاب الكامل إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو.

2. برنامج يحدّد كل مرحلة من مراحل الانسحاب.

3. بعد أن تلتزم إسرائيل ذلك، يشرع ببحث التسويات والسلام والحقوق.

في هذه المرحلة، يُدعى الفريق الفلسطيني. قدّرت للسادات أنّ هذه هي الطريق المثلى، إلّا أنّ إسرائيل لن تسمح لنا باتباع هذا السبيل، وتساءلتُ إذا كان هنالك ضمانات دولية للسير في هذه الطريق.

تبيّن أنّ السادات يؤمن إيمانًا قويًا بأنّه انتصر على إسرائيل في 6 تشرين الأول/ أكتوبر، وأنّ ما جرى حتى الآن هو سلسلة من الانتصارات؛ لأنّ إسرائيل تنزف يوميًا، وأنّها تتكلّف الكثير، ولا تتحمّل، ولولا دخول أميركا لمساندة إسرائيل لتمكّن من إنهائها، وأنّه ما زال قادرًا على تحقيق ذلك. أضاف أنّ الهيئة الدولية قاطبة تُطالب إسرائيل بالانسحاب الكامل، وأنّه عند دخول مؤتمر السلام سيكون منسجمًا مع الإرادة الدولية، ولا يتصوّر أنّ هنالك من سيعترض. لاحظتُ امتعاضه من الاتحاد السوفياتي، وكشف لي عن صفحات قديمة منذ أيام عبد الناصر، وعن انزعاجه من تصرفات الاتحاد السوفياتي بما فيها هيكلة المؤتمر، وقال إنّه يستند إلى قدراته العسكرية الذاتية مع سورية، وعلى الدعم العربي الوافر، وعلى الإسناد الدولي، وعلى ضعف إسرائيل الداخلي الذي يتردّى يومًا عن يوم؛ ولذا فإنّه سيدخل المؤتمر لمطالبة إسرائيل بالانسحاب الكامل، وبوضع برنامج زمني لذلك.

قلتُ له إنّه بالنسبة إلى الأردن، فإنّ الانسحاب مرتبط بترسيم الحدود، وبما اعتُرف به لمنظمة التحرير على أنّها المخوّلة بالبتّ في هذه الأمور. قال إنّ هذه أمور مؤجلة، وهذا ليس وقتها، ويجب أن نفكّر الآن في الانسحاب، وقال إنّه سيطلب من إسماعيل فهمي إطلاعي على الخطة الموضوعة. أمّا في ما يتعلّق بالتنازل عن قرية في مقابل قرية، فحينئذٍ سنُحضر الفلسطينيين للاتفاق معهم.

قلت: «نحن نؤمن أنّه إذا ذهبنا إلى المؤتمر يجب أن يكون هنالك التزام بتسوية موحدة». احتجّ السادات وقال: «هل تتهموننا بالعمل المنفرد؟». قلت: «لا، لكن لماذا لا يوجد تنسيق أو اتصالات؟». فأجاب مشيرًا إلى حوادث المعركة، وقال إنّه حين تغيّرت موازين المعركة (على الرغم من أنّه لم يرغب في أن يزجّ الأردن فيها) أرسل إلى الأردن يطلب منه قيام بعض أعمال فدائية انطلاقًا من الأردن[120]، من دون إقحام القوات الأردنية بشكل نظامي، وهذا لم يكن طلبًا يُحرج الأردن. مع ذلك، فإنّ الأردن لم يُسعفه في هذا الطلب الجانبي. فلو اقتحم الأردن لدخل مؤتمر الجزائر بضجة ورنين، ومع ذلك فنحن غير مستاءين إذا كانت هذه هي مصلحة الأردن، ومع ذلك فسيقوم التنسيق بيننا، وسنستمر فيه، إنّما بالنسبة إلى التنسيق إذا كنت تقصد اتصالات على مستوى قمة فإنّني أتساءل: إذا عدنا من جنيف ولم يتحقق لنا السلام، هل يستعدّ الأردن لخوض معركة معنا؟ لا أريد أن أزعجك، لكنّني أريد تحديد موقفكم».

سألته إذا كان يستطيع استئناف القتال، فأكّد ذلك، وقال: «سأطلب الانسحاب، فإذا لم يتحقق فسنعود إلى القتال». وقال: «إنّني لن ألتفت إلى الأقوال التي تقول إنّنا هُزمنا مثل ما قال القذافي وبعض الأولاد من منظمات المقاومة. هل الأردن مؤمن معنا بصدق المعركة، وإمكان استئنافها، ويشاركنا فيها؟ إذا كان ذلك فمجالات التنسيق مفتوحة على كل صعيد، سلمًا وحربًا». وعدته بنقل هذا الحديث إلى جلالته والحكومة.

أكمل [السادات]: «ربّما أنّ بعض العوامل العربية تشتغل لإبعاد الجبهة عن مؤتمر السلام، ومع ذلك فالمؤتمر هو امتحان للدول الثلاث التي ما فتئت لستة أعوام خلت تطالب بتنفيذ القرار 242، والمؤتمر

سيُعقد لذلك. من مظاهر الانتصار إرغام أميركا والاتحاد السوفياتي على وضع القرار 242 موضع التنفيذ، لأنّهما ما كانا ليرغبا في الخروج من حالة اللاحرب واللاسلم، أو حتى تحديد الزمن الذي ستمتد إليه هذه الحالة. في الحرب، أُرغمت الإرادة الدولية على وضع الانسحاب موضع البحث الجدّي، فإذا ماطلت إسرائيل، فسأعود وأرغمهم على ذلك. أنا لم أزعج الأردن بشيء في مؤتمر القمة». وقال السادات إنّ عبد الناصر مات كمدًا من السوفيات.

قال إسماعيل فهمي إنّه إذا لم يأتِ الأردن إلى مؤتمر السلام فهذا يعني أنّه يسعى إلى تسوية منفردة مع إسرائيل. وتحدّث عن دور الأردن ورغبته في عدم إبعاده، كما أشار إلى عدم اعتراض الحكومات والمقاومة على دخول الأردن مؤتمر السلام. وطرح الأردن فكرة ذهاب المنظمة وحدها إلى المؤتمر، إذا لم يُرد الأردن أن يذهب.

اتصل أبو عمر [عبد المنعم الرفاعي] بخالد الحسن، وسعيد كمال[121]، وأبو اللطف الذي يُعتقد أنّه سيصبح وزير خارجية الحكومة الفلسطينية. هؤلاء يميلون إلى إقامة حكومة في المنفى، ويبدو أنّهم مستعدّون للحوار حتى على مستقبل الضفة الغربية. وبالأرقام، يوافقون على أنّ دولة فلسطينية في الضفة والقطاع لا تتحمل جموع اللاجئين والفلسطينيين.

مع أنّني نقلتُ [عبد المنعم الرفاعي] وجهة النظر الأردنية، إلّا أنّني أرى أن يذهب الأردن إلى المؤتمر، مهما كانت الأوضاع، وأرى أن يضع الأردن موقفه في بدء المؤتمر بصورة كلية وسليمة لا غبار عليها، ثمّ يسير في المؤتمر بحسب التطورات، وبمقدار ما يتحكم فيه.

ردًا على استفسار من دولة الرئيس [زيد الرفاعي] في ما إذا كان العرب يقبلون بالحل الوسط الذي يطرحه كيسنجر، وملخصه أن تنسحب القوات بعضها عن بعض، بمعنى انسحاب قوات إسرائيلية مسافة عشرة كيلومترات عن الجبهات كلها، ثمّ يأتي الحديث عن التسويات. قال دولة عبد المنعم: «إنّ هذا يقع ضمن إطار الموقف العربي المرتكز على:

1. التزام إسرائيل الانسحاب الكامل.

2. التزام العرب التسويات السلمية.

3. وضع برنامج زمني للانسحاب، يقابله عمل سلمي من جانب العرب».

ردًا على سؤال منّي في ما إذا لمس من المصريين استعدادهم لتحمّل مشقة السلام التي وصفها بأنّها ثقيلة، لأنّ إسرائيل تطالب بأن تكون طرفًا في السياسة البترولية، والسياسية الثقافية، أجاب دولة أبو عمر بأنّ المجابهة مع إسرائيل تعرّبت بحرب تشرين الأول/ أكتوبر.

ختم أبو عمر قوله بأنّ رأيه أن يكون الأردن المتكلّم الأول في هذه القضية، بغض النظر عن الحصص والغنائم.

بعد خروج أبو عمر، قال الرئيس إنّ أبو عمر لم يذكر الحقائق كلها، لكنّ مصر التي كانت تتحدّث باسم سورية أيضًا وافقت على الموقف الأردني. وتحدّث الرئيس الأسد مع سيدنا [الملك حسين] مساء أمس، وسيتحدّث بعد يومين لتأمين اجتماعات مع الرئيسين الأسد والسادات.

تقرير رئيس الوزراء عن زيارة كيسنجر إلى الأردن في (15/ 12/ 1973)

1973/ 12/ 16

1. في سورية، سمع محاضرة من الأسد مدة ساعتين عن أخطاء أميركا كلها، وتضاعف الوقت بسبب الترجمة.

2. أول زيارة لوزير خارجية أميركي منذ عشرين عامًا.

3. طلب السوريون التزامًا من أميركا بنتيجة المؤتمر قبل عقده حتى يحضروا المؤتمر.

4. اعتذر كيسنجر عن ذلك.

5. قال الأسد إنّه سيتخذ القرار النهائي بعد زيارة كيسنجر إلى إسرائيل، واطّلاعه على محادثاته فيها.

6. قال كيسنجر إنّه سيرسل السفير الأميركي في بيروت إلى الأسد يوم الثلاثاء المقبل ليُطلعه على نتائج زيارته إلى إسرائيل.

7. اتُفق على بعثة رعاية متبادلة تمهيدًا لإعادة العلاقات.

8. قال [عبد الحليم] خدام [لكسينجر] وهما في طريقهما إلى المطار: «لا تلتفت إلى ما يقوله الأسد، فسورية ستحضر، لكنّها (تتعزّز)».

9. قال كيسنجر إنّ سبب تأخير المؤتمر حتى 21 تشرين الثاني/ نوفمبر هو ما ورد في رسالته إلى السكرتير العام عن عقد المؤتمر من تعبير «الفلسطينيين».

10. قال السوريون إنّهم سيطلقون الأسرى الإسرائيليين بعد فصل القوات[122] على قناة السويس وفي الجولان.

11. في مصر، قال السادات لكيسنجر إنّ الفلسطينيين لا يُقحمون في المؤتمر إلّا بعد فصل القوات المتحاربة في تشرين الأول/ أكتوبر.

12. قال زيد [الرفاعي]: «لماذا لا ينطبق فصل القوات على الأردن؟»، ردّ كيسنجر: «إنّها [دولة] غير محاربة». قال له: «الأمر سهل، ممكن أن نطلق النار، وتنسحب القوات الإسرائيلية من بعض المناطق». قال كيسنجر: «فكرة قيّمة يمكن بحثها في المؤتمر».

13. قال زيد إنّ الأردن سيفاوض على انسحاب إسرائيل من الضفة، على أن يفاوض الفلسطينيون على حقوقهم قبل عام 1967. وافقه كيسنجر على هذا المفهوم.

14. وافق السادات على تشكيل ثلاث لجان عمل لبحث قضايا الصراع المصرية – الإسرائيلية، الأردنية – الإسرائيلية، السورية – الإسرائيلية.

قال زيد: «لا نوافق». قال كيسنجر: «كذلك السوريون لا يوافقون». ووافق على أن تكون النتيجة النهائية جماعية.

15. خطبة الافتتاح من دون جدول أعمال وأسلوب عمل، هذا هو مضمون الجلسة الافتتاحية لمؤتمر السلام.

16. عن البترول، لوحظ أنّ الملك فيصل[123] كان أكثر مرونة من المرة السابقة، وطلب مجرد تصريح من أميركا، ردّ كيسنجر: «ارفعوا الحظر نُعطي تصريحًا».

17. قال [كيسنجر]: «لا يمكن لأناس يقطنون في دول إقطاعية أن يتحكموا في دول صناعية».

18. قال [كيسنجر]: «على الدول النفطية أن تتصرّف كالدول المتحاربة».

إنّ المتحاربين يقولون إنّه في حال إخفاق المؤتمر فسيستأنفون القتال، فرأيه أنّ الدول النفطية يجب أن تعيد الضخّ، وإذا أخفق المؤتمر تستأنف الحظر.

العلاقات الثنائية:

19. قال الرئيس [زيد الرفاعي]: «إنّها أحسن مقابلة مع أميركا منذ عشرين عامًا».

20. طلب الرئيس قائمة بأسلحة للتسليح الكامل بقيمة 1050 مليون دولار، تشمل شبكة صواريخ للدفاع الجوي، وصواريخ ضد الدروع والدبابات.

قال كيسنجر إنّهم لا يستطيعون إعطاءها في عام واحد بسبب مشكلاتهم مع الكونغرس، ووعد بتقسيمها على أربعة أعوام، وذلك برفع المعونة المالية للجيش من 40 مليون دولار إلى 200 مليون دولار سنويًا.

21. وافقوا على دعم موازنة الأردن بقيمة 65 مليون دولار، وهو الدعم نفسه لهذا العام.

22. وافقوا على دفع 15 مليون دولار إضافية لتغطية الفجوة الناشئة عن اختلاف السنة المالية الأردنية عن الأميركية.

23. قال الرئيس إنّها مؤشرات جيّدة جدًا لدعم البلد.

24. قال كسينجر: «لا نتصوّر شرق أوسط مستقر من دون أردن قوي». وقال: «الشرق الأوسط

مستشفى مجانين، والأردن هو الراعي والطبيب».

25. انتقد غولدا مائير كثيرًا، وقال إنّ فن السياسة أن يُعطى أكثر ما هو مطلوب منه أن يُتنازل عنه، وهذا ما قاله لإسرائيل، وذلك حتى لا يخسر أكثر كلما مضى الوقت.

26. قال الرئيس إنّ إسرائيل تحشد أول مرة في تاريخ الصراع الأردني - الإسرائيلي في وادي عربة ما يقدّر بفرقتين ونصف الفرقة. وقال إنّ بهجت التلهوني وعامر خماش سيسافران إلى الرياض لنقل نتائج محادثات كيسنجر مع الملك، وليخبراه [الملك السعودي] بمعلومات يملكها الأردن تشير إلى أنّه في حال تجدّد القتال ستقوم إسرائيل باحتلال جنوب الأردن، وتدخل منه إلى تبوك، حيث ستستخدم قاعدة عبد العزيز العسكرية، وذلك للضغط على السعودية.

زيارة الملك إلى دمشق

20/12/1973

نحو الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثين من صباح هذا اليوم، حضر إلى مطار عمّان المدني الوزراء وكبار المسؤولين والسفير إدموند مارك (Edmund Mark)، ليكونوا في وداع الوفد الأردني إلى مؤتمر السلام برئاسة عبد المنعم الرفاعي، وعضوية العين وليد صلاح، وحسن إبراهيم[124] الأمين العام لوزارة الخارجية، وعدد من العسكريين.

جاء رئيس الوزراء إلى المقصورة الملكية، وشرع في التحدّث إليهم عن نتيجة زيارة جلالته أمس إلى دمشق، لكن عند سماع صوت مراوح طائرة «هليكوبتر» عرف أنّ جلالته قدم إلى المطار، فنهض لاستقباله. نهض الجميع وخرجوا للسلام على جلالته، ثمّ عادوا بمعيّته إلى المقصورة، وما لبث أن وصل الأمير حسن ومعه مدير المخابرات [محمد رسول الكيلاني]. طلب جلالته من الرئيس أن يُطلعنا على نتائج محادثات دمشق، فأعاد الرئيس ما سبق أن ذكره لي مساء أمس في مكتبه، وأضاف أنّ السوريين يقولون إنّ المصريين استخدموهم للحرب، وأنّه في إحدى الجلسات بين [مصطفى] طلاس و[محمد عبد الغني] الجمسي للتهيئة لمعركة تشرين الأول/ أكتوبر، اقترح طلاس على زميله أن يطّلع الأردن على المخطط، على اعتبار أنّه قد يشترك في الحرب إذا دامت الأوضاع في أثناء المعركة، إلّا أنّ الجمسي قال له: «نحن لا يهمنا إلّا سيناء، لا تهمنا قدس ولا ضفة غربية».

قال السوريون إنّ تحديد ساعة الصفر بالثانية من بعد ظهر 6 تشرين الأول/ أكتوبر كان بإلحاح المصريين ولمصلحتهم، لأنّ الشمس في تلك الساعة تلائمهم، بينما الساعة الملائمة للسوريين كانت ساعات الفجر الأولى.

أراد السوريون أن يقولوا، بل وقالوها صراحة، إنّ تخطيط السادات كان مرتكزًا على إبعاد الأردن عن المعركة، لإبعاده عن مؤتمر السلام والاستعاضة عنه بالفلسطينيين، وبالتالي تتملص مصر نهائيًا من

مسؤوليتها القومية، والدليل على ذلك أنّهم حين ذهبوا إلى مؤتمر القمة في الجزائر كانوا يعتمدون في جميع أقوالهم على أنّ الأردن لم يحارب. بل إنّ السادات كذب على الرئيس في أثناء المعركة حين كان يخبره بأنّه طلب من الأردن دخول الحرب، وهو في الحقيقة لم يطلب ذلك، بل كان يرجوه ألّا يتدخل بحجة أنّ الأردن قد يخسر في الحرب، وحينئذٍ تنعدم قيمة المكاسب العسكرية التي يحققها الجيشان المصري والسوري. بل وأكثر من ذلك، ففي مؤتمر القمّة في الجزائر، أخبر الأسد نظيره السادات أنّه لن يذهب إلى مؤتمر السلام، وحين قابله عبد المنعم [الرفاعي] اكتشف السادات أنّ الفلسطينيين منقسمون على أنفسهم حول حضور مؤتمر السلام، فتوجّه إلى الأردن ثانيةً، وطلب منه الحضور لتغطية التوجه المصري نحو الانفراد في الحل، إذ إنّه في حال عدم حضور الأردن وسورية فإنّ الموقف المصري سيتعرّى، لأنّهم مصرّون على الذهاب وحدهم. ففي حضور الأردن، يتوافر للمصريين غطاء أو تمويه يساعدهم في التوجه المنفرد. قال جلالته جزءًا من هذا، وأضاف: «إنّنا ذاهبون إلى جنيف كما قال الأسد، لنشكّل ضمانًا للأمة العربية في ألّا ينفرد المصريون». وقال إنّ الأسد طلب منه أن يتكلّم الأردن باسمه، لأنّ الموقف الأردني يوافق الموقف السوري، وقال إنّ الأسد أخبره أنّ سورية ستحضر إذا تأكد لها أنّ عملية فصل القوات ستتم. وأضاف الملك إنّ الأردن سيعتبر نفسه شريكًا في موضوع فصل القوات، ويأمل في أن يتحقق ذلك، لأنّه يعني انسحاب جزئي للإسرائيليين من الضفة الغربية، حيث سيستعيد الأردن وجوده.

قال زيد الرفاعي: «إنّ موقفنا سيبدو ظاهريًا بمظهر المتعاون مع مصر، وفي الحقيقة فإنّنا سنحذَرهم كما نحذَر إسرائيل تمامًا». وقال زيد إنّ بهجت التلهوني الذي ذهب بالأمس يحمل رسالة إلى الملك فيصل قد نجح في مهمته، فقد أخبر فيصل بالذي سبق أن ذكره الرئيس صبيحة مغادرة كيسنجر الأخيرة عمّان حول حشد الإسرائيليين فرقتين مدرعتين في وادي عربة، وأنّ التفسير لذلك هو أنّ إسرائيل تنوي في حال تجدّد القتال احتلال جنوب الأردن وشمال السعودية حتى تبوك. قال زيد إنّ بهجت التلهوني حين أخبر جلالة الملك فيصل بوجود القوات الإسرائيلية، ونيتها احتلال جنوب الأردن، وجزء من السعودية، سأله: «هل سيحتلون حقل؟»[125] فقال له بهجت: «بل أبعد، حتى تبوك». وهنا قال جلالته من دون أن يُخفي خوفه المفاجئ: «لقد أخبرنا إخواننا في مصر أنّ الأردن يجب ألّا يشترك في أي معركة، لأنّ ذلك خير له وللعرب».

أعجب الملاحظات وجود جاك أوكونيل[126] (Jack O'Connell) الذي كان ملحقًا بالسفارة الأميركية حتى عام 1971 ممثّلًا لوكالة المخابرات المركزية، والذي ترك عمّان على اعتبار أنّه تقاعد. رأيته في مطلع هذا العام في عمّان، وقال لي إنّه أسّس مكتب علاقات عامة مع شقيق له يعمل محاميًا في واشنطن، وأنّ الحكومة الأردنية تعاقدت معه ليمثّلها في أعمال العلاقات العامة بواشنطن. رأيته في المطار وودع الوفد كالآخرين ولم أعرف سبب وجوده، أمر يلفت الانتباه.

لقاء سياسي للحكومة والنوّاب في جلسة سرية مغلقة

29/12/1973

المكان: مجلس النواب

الحضور: النواب، الحكومة

الموضوع: جلسة خاصة لمناقشة الحوادث السياسية الراهنة، وتطورات قضية الشرق الأوسط.

رئس الجلسة معالي كامل عريقات. طلب الرئيس إخلاء القاعة من رجال الصحافة على اعتبار أنّ الجلسة سرية أو مغلقة.

تلا دولة الرئيس بيانًا سياسيًا:

أ. شكر مجلس النواب دعوته إلى عقد هذه الجلسة الخاصة تكريمًا للتعاون الإيجابي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ب. اقتبس الفقرة الخاصة بالتمثيل، وما يترتب عليه من خطاب العرش السامي.

ج. أورد معلومات عن الاتصالات مع الدول العربية ولا سيما مصر وسورية، وكيف أنّ السادات طلب من الأردن ضرورة المشاركة في مؤتمر السلام.

د. جرى الاتفاق مع مصر وسورية على التنسيق.

هـ. حرصت الدولتان الكبريان على حضور المؤتمر.

و. تبيّن لنا أنّ سورية أخطرت القاهرة بأنّها لن تحضر مؤتمر السلام، وذلك في أثناء الزيارة التي قام بها الأسد إلى السادات في 1973/ 11/ 22.

ز. تغزّل بزيارة جلالة الملك إلى دمشق.

ح. لمس جلالته في زيارته إلى دمشق تقدير سورية للقوات المسلحة الأردنية.

ط. تداولنا الرأي مع السوريين في الاشتراك بمؤتمر السلام، وتبيّن لنا أنّ حرص سورية على المصلحة القومية العليا يساوي حرصنا على خدمة القضية، وكان موقفنا ينطلق من وحدة التسوية، وبالتالي وحدة الالتزام أو الرفض أو القبول، فوجود مصر والأردن في المؤتمر لا يعني انفرادها بأي تسوية يمكن التوصّل إليها.

ي. أخذ الأردن مكانه وموقعه الصحيح في المؤتمر.

ك. ترك المؤتمر البحث في جدول الأعمال إلى حين استئناف اجتماعاته في الشهر المقبل.

ل. انطلاقًا من وحدة الموقف، ارتأى الوفد الأردني بتوجيه من جلالة الملك أنّ فصل القوات يجب أن يشمل الأردن أيضًا. لدينا ما يشير إلى أنّ طلبنا قد أُخذ بعين الاعتبار.

م. فصل القوات هو أن تنسحب القوات الإسرائيلية إلى الخلف من خلال الاتفاق، ولا يعني ذلك

انسحاب القوات العربية لأنّها تتركز على ترابها الوطني، وسيتبع ذلك وجود عربي في الأماكن التي تنسحب منها إسرائيل، ولا مانع من وجود قوات دولية. وهذا الفصل يجب أن يرتبط بمبدأ الانسحاب الكامل، وإلّا فسيتجمد الوضع عند مواقع معينة، ولذلك فالأردن ومصر يتفقان على وضع موضوع الانسحاب في أول مواد جدول أعمال مؤتمر السلام، ثمّ حقوق الشعب الفلسطيني.

ن. الرجوع إلى الخطاب في المؤتمر في ما يتعلّق بالحقوق والقدس.

موقفنا:

– درجة التقدّم في بحث السلام يتوقف على درجة التقدّم في مسألة الانسحاب والحقوق.

– لن نترخص في شيء على حساب أرضنا، ولذا أسال الله أن يمكّننا من تجنب المزالق.

– نظرتنا العربية مجردة بغض النظر عن التيارات السياسية، من هنا سنواصل الاتصال والمذاكرة مع الإخوة العرب.

– أردتُ بهذا البيان أن أُطلعكم على كل ما يستجد لتحقيق التعاون.

طلب الكلام كل من:

رزق البطاينة[127]: «هنالك ثلاث إضافات، ولا أقول ثلاثة أسئلة، أود أن يجيب عنها الرئيس:

أ. وحدة العمل العربي تُضفي عليه القوة والمركز الذي يؤهل العرب لتحقيق الحق، فإلى أي مدى يقوم التنسيق بين الأردن ومصر وسورية؟

ب. ما هو الموقف بالنسبة إلى الفصل بين القوات السورية والإسرائيلية، وهل هو موضع اعتبار؟ وهل طُرح على المؤتمر؟

ج. كلما طال الزمن على المؤتمر كان الأمر لمصلحة العدو، نودّ أن نعرف تقدير الحكومة عن المدة الزمنية التي سيستغرقها المؤتمر؟»

فضل الدلقموني[128]: «ما أورده دولة الرئيس في عرضه يُعتبر بحق طبقًا شهيًا لوضوحه وللأهداف التي أوردها، لكن ما أريد أن أقوله وليس لأنّي إقليمي – بمعنى سأتكلّم كأردني – ما فائدة أي تنسيق أو انفتاح إذا لم يكن للأردن الدور الرئيسي في تقرير وضع الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية. هل لا تزال الدول العربية تقول إنّ هنالك ممثلًا آخر للشعب الفلسطيني وكأنّنا لسنا شعبًا فلسطينيًا؟ ما هو موقف الملوك أو الرؤساء من الوضع الأردني بضفتيه؟ هل ما زلنا المملكة الأردنية الهاشمية؟ إنّ الشعب الأردني هو المضياف الذي استقبل إخواننا من الضفة الغربية، لأنّني كأردني أحسّ أنّ هناك تجنيًا على المملكة، وعلى قيادتها، وعلى شعبها».

عاكف الفايز[129] (شكر دولة الرئيس على البيان)، ثمّ قال: «أرجو أن تنحصر مناقشة المجلس بمؤتمر

السلام لأنّ الخروج عنه سيُدخلنا في تعرّجات؛ لأنّ هناك آراء مختلفة في الموضوع».

فضل الدلقموني: «المجلس دُعي لبحث الوضع السياسي العام».

عاكف: «المجلس دُعي لبحث نتائج مؤتمر جنيف، إذا دخلنا الآن في نقاش إقليمي فسنخرج عن الخط».

وحيد العوران[130]: «أرجو أن يتلو الأمين العام للمجلس قرار المجلس حول هذه الجلسة لتُشكّل إطار جدول الأعمال».

عمران المعايطة[131]: «أؤيد بيان دولة الرئيس ونكتفي بهذا القدر من المناقشة».

كامل عريقات: «هل توافقون؟».

النواب: «نعم».

كامل: «يا الله» (متحرّكًا من مقعده).

عاطي أبو العز[132]: «نحن متفقون مع دولة الرئيس، ونحنا منقول مش راح يجينا رئيس أحسن من هذا الرئيس» (تحرّك إلى المنصة).

(حدث هرج ومرج)، احتجّ النائب وقال: «دعوني أتكلم، لماذا تقيمون الضجة حين أطلب الكلام؟».

يوسف العظم[133]: «عند الحديث عن وحدة الشعب الأردني الفلسطيني تصوّرتُ أنّ العبارة كما كانت وحدة طنطا والإسكندرية. ما مدى قناعة الرئيس بنيّة إسرائيل في الانسحاب وفق ما لُمس وعُلم؟ لأنّ تصوري في ضوء العبر التاريخية من خيبر، وبني قينقاع وبني نضير أنّ إسرائيل لا تنسحب؛ لذلك أرجو تنمية روح الجهاد في الناس».

دولة الرئيس: «سأجيب عن الاستيضاحات والأسئلة. في ما يتعلّق بدرجة التنسيق الأردني مع مصر وسورية؛ التنسيق مع سورية لا يمكن أن يكون أقوى ما هو عليه الآن، فهو شامل وكامل، فموقف الأردن يُقوّي مركز سورية ويُكمّله، والعكس صحيح. بالنسبة إلى مصر، يبدو أنّ الانطباع الذي كان لدينا عن التنسيق كان غير واقعي. اتصل سفيرنا في القاهرة بالسادات، فقال له الأخير إنّ الأردن يجب أن يحضر، وإنّ هذا هو الموقف السوري أيضًا، وكان هذا بعد ثلاث ساعات من مغادرة الأسد القاهرة. وقيل لسفيرنا إنّه في حال عدم حضور المؤتمر يمكن أن يُفسّر بأنّه إمّا أنّ الأردن سينفرد بحل، أو أنّه لا يريد تحرير الضفة الغربية. في جنيف لم نتمكّن من التنسيق مع المصريين، لكنّ موقفنا سيجبر مصر على التنسيق معنا.

في ما يتعلّق بفصل القوات، وإن كان يشمل سورية، تحدّثت شخصيًا عن ذلك في المؤتمر، وعند زيارتي سورية كان هذا الموضوع جزءًا من مباحثاتي مع المسؤولين السوريين وبحثنا الضمانات التي ستجعل سورية تحضر المؤتمر.

بالنسبة إلى المدة، لا أستطيع أن أُجيب، لكن هذا لا يعني أنّ الوضع سيُجمّد، مجرد الاتفاق على جدول

الأعمال سيكون مكسبًا، حتى لو استغرق ذلك شهرين أو ثلاثة. أمّا عن السؤال بشأن وحدة الضفتين، بمنتهى الصراحة، لم يكن قرار قمة الجزائر مدروسًا، كان هناك بعض الدول العربية الحريصة على التخلص من التزامها القضية الفلسطينية، أمّا 14 دولة أخرى فوافقت على هذه الأمر، وكان من الممكن أن توافق على عكس هذا القرار تمامًا وبالطريقة نفسها، المنظمات ارتبكت الآن بالنسبة إلى القرار.

لم يبيّن الموقف المصري في المؤتمر موضوع تمثيل الشعب الفلسطيني وهو عكس مواقف المصريين الإعلامية. أمّا من سيُمثّل الفلسطينيين في المؤتمر فحتى الآن لم يتقرّر دعوة منظمة التحرير الفلسطينية، وبصراحة دعوتُ حين بُحث ترتيب موائد المؤتمر إلى وضع مائدة للمنظمة فرفض الجميع بمن فيهم مصر.

حين يأتي البحث إلى حقوق الشعب الفلسطيني قبل عام 1967، فسنُصرّ على دعوة المنظمة أو أي جهة تُمثّل الفلسطينيين. من الصعب أن أُجيب إن كانت إسرائيل ستقوم بالانسحاب من دون أي سبب، ورأيي هو وضع برنامج تفصيلي للانسحاب، ولا يمكن الطلب منذ البداية بالانسحاب من القدس، كل خطوة تتمّ - انسحاب ومقابلها إجراء سلام - ستُعتبر نقطة قوية جديدة للموقف الأردني. ستبقى القدس في النهاية، وحينئذٍ إذا رفضت إسرائيل فسيكون كل ما تحقق ليس له قيمة، وحينئذٍ سيرفض العالم الموقف الإسرائيلي. نظرتنا إلى مؤتمر السلام هو أنّه بحدّ ذاته جهد لاستعادة الأرض، فاستعادة الأرض يمكن أن تتمّ حربًا أو سلامًا».

رزق: «أشكر دولة الرئيس».

(89) * حين تولى وصفي التل وزارته الخامسة في تشرين الأول/ أكتوبر 1970، أي بعد حكومة أحمد طوقان التي جاءت عقب حل الحكومة العسكرية، كان من أهم أهدافه الملحّة قطع الطريق على احتمال حدوث انشقاق شعبي في المجتمع الأردني نتيجة حوادث أيلول/ سبتمبر، وقام بإجراءات عدة تحقيقًا لهذا الهدف. بعد اغتيال وصفي، تولى رئاسة الحكومة أحمد اللوزي الذي سار على منهج وصفي في محاولته منع الانشقاق، وفي تلك الفترة أخذ الأردن يعاني صعوبات اقتصادية، خصوصًا بعد قطع بعض الدول العربية – عقابًا للأردن – معوناتها المقررة في مؤتمر الخرطوم، وارتأت حكومة اللوزي أن تشرع الحكومة في وضع خطة للتنمية الثلاثية التي بدأت اجتماعات المسؤولين برئاسة ولي العهد آنذاك سمو الأمير الحسن بوضعها في مطلع عام 1973. كنتُ حتى 1972/ 10/ 11 وزيرًا للإعلام ابتداءً من الحكومة العسكرية، وفي تلك الفترة كان يتعرّض الأردن لهجوم إعلامي ليس من منظمة التحرير الفلسطينية فحسب، بل من معظم الدول العربية الأخرى، وبحكم عملي كنتُ أتابع ما يُقال، وأدرسه للردّ على ذلك الهجوم، وتشكّلت لديّ انطباعات ومفاهيم عن كيفية مقابلة تلك الهجمات التي تعلّمتُ منها كيف يرى المهاجمون نقاط ضعفنا، فيحاولون التركيز عليها. ومن تلك النقاط كان اعتقال من لهم صلة بالعمل الفدائي. ومن أفكار وصفي التي لم تُنفّذ في أيامه تأليف اتحاد وطني برئاسة الملك حسين، يضمّ أردنيين من الضفتين؛ لتجميع الناس حول المنفعة العامة، بدلًا من تركهم ينقسمون بسبب حوادث أيلول/ سبتمبر. في شباط/ فبراير 1972، جرت انتخابات عامة في الضفة الشرقية في المدن والقرى والمخيمات والبادية لانتخاب أعضاء الاتحاد، وشاركتُ شخصيًا فيها، ورشّحتُ نفسي لأكون عضوًا في الاتحاد. عُيّن أمينًا عامًا للاتحاد مصطفى دودين الذي كان عضوًا في وزارتي وصفي التل وأحمد اللوزي، وخلفته في 1972/ 10/ 11 وأصبحتُ أمينًا عامًا للاتحاد، ومنذ أن تسلّمتُ هذا المنصب كنتُ أستقبل يوميًا تقريبًا ذوي المعتقلين في مكتبي وهم يتوسطون لإطلاق أبنائهم. تنبّهتُ إلى أنّ الحديث عن خطة التنمية بصفته إجراءً إيجابيًا وبنّاءً من الحكومة لم يؤثر في ذوي المعتقلين؛ إذ بقي همهم إنهاء اعتقال أبنائهم. فكّرتُ في أن أُكمل خطة التنمية بإجراء إيجابي بإطلاق المعتقلين، فكانت المذكرة التي رفعتها إلى جلالة الملك أحثّه فيها على إطلاقهم. حدث شيء من التردّد من الجهات الأمنية إلى أن اتخذ الملك قرار الإفراج عنهم. كي يعرف القارئ لماذا شُكّل الاتحاد الوطني، عليه أن يتذكّر أنّ ثلاثة من أصول فلسطينية هم الذين تولوا أمانته العامة: مصطفى دودين وعدنان أبو عودة وجمعة حماد.

(90) لا تحمل هذه المذكرة تاريخًا، لكن يُعتقد من السياق أنّها كُتبت بحدود شباط/ فبراير 1973. (المحرر)

(91) * اتُخذ قرار إطلاق المعتقلين من الفدائيين بتاريخ 1974/ 11/ 12.

(92) تصوّر كتبه عدنان أبو عودة لتطوير الاتحاد الوطني.

(93) أحمد الطراونة (1918–1998). سياسي أردني تولى العديد من المناصب الوزارية، وتولى رئاسة

مجلس النواب الأردني في عام 1956، ورئاسة الديوان الملكي بين عامي 1960 و1962 وبين عامي 1970 و1972، كما رئس مجلس الأعيان في عام 1983.

(94) معمّر القذافي (1942–2011). استولى على السلطة في ليبيا بانقلاب عسكري في عام 1969، وبقي حاكمًا لها إلى حين إطاحته في الثورة الليبية في عام 2011. قُتل في مدينة سرت.

(95) فاروق القدومي (1931–). أحد مؤسسي حركة «فتح». رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، وأمين سرّ حركة «فتح» سابقًا.

(96) صباح السالم الصباح (1913–1977). أمير دولة الكويت بين عامي 1965 و1977.

(97) الحبيب بورقيبة (1903–2000). أول رئيس للجمهورية التونسية. استمر حكمه بين عامي 1957 و1987.

(98) مبادرة طرحها وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية وليم روجرز في حزيران/ يونيو 1970 وذلك بهدف وضع خطة للتعامل مع الصراع العربي – الإسرائيلي عقب حرب حزيران/ يونيو 1967، والوصول إلى وقف حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية. وافقت عليها مصر وكذلك الأردن في آب/ أغسطس 1970، إلّا أنّ منظمة التحرير الفلسطينية اعترضت عليها بطريقة أغضبت جمال عبد الناصر. انتهت المبادرة في شباط/ فبراير 1971 حين رفضت مصر تمديد وقف إطلاق النار.

(99) عامر خماش (1924–2010). وزير بلاط، ومستشار للملك، ووزير دفاع سابق.

(100) لا يوجد تاريخ محدّد لهذا العنوان، لكن بحسب موقعها بين الوثائق قدّرنا أنّها في هذا التاريخ. (المحرر)

(101) يتألف مجلس الأمة من مجلس الأعيان المعيّن من الملك، ومجلس النواب المنتخب.

(102) سعد جمعة (1916–1979). رئيس وزراء، ووزير دفاع، ووزير بلاط سابق.

(103) بهجت التلهوني (1913–1995). رئيس وزراء أردني مرات عدة، ثمّ رئيس مجلس الأعيان أكثر من مرة.

(104) سعيد المفتي (1898–1989). سياسي أردني. تولى مناصب وزارية عدّة، وأصبح رئيسًا للوزراء أربع مرات في فترات متقطعة بين عامي 1950 و1956، ورئيسًا لمجلس الأعيان ست دورات مختلفة بين عامي 1955 و1973

(105) كامل عريقات (1906–1984).سياسي أردني. عضو مجلس النواب الأردني بين عامي 1950 و1974، ورئيس له سبع دورات بين عامي 1967 و1974، وعضو في مجلس الأعيان أكثر من مرة.

(106) وليد عبد اللطيف صلاح (1916–2007). شغل مناصب وزارية عدّة، منها وزير الخارجية في

عام 1955، وعُيّن عضوًا في مجلس الأعيان بين عامي 1972 و1973، وفي عام 1984، وسفيرًا للأردن في لبنان واليونان بين عامي 1975 و1976. وكان نقيبًا للمحامين الأردنيين بين عامي 1960 و1964

(107) عبد القادر الصالح (1908–1984). نائب ووزير أردني سابق.

(108) راشد آغا النمر (1911–1974). وزير أردني سابق.

(109) خالد فياض (1927–2014). نائب سابق في مجلس النواب الأردني.

(110) تعرّضت بلدة السموع للعدوان الإسرائيلي مرتين؛ **الأولى** في عام 1965، **والثانية في** عام 1966، والإشارة هنا إلى الاعتداء الثاني الذي راح ضحيته 18 عسكريًا ومدنيًا، وفي إثره عمّت الضفة الغربية تظاهرات تطالب الحكومة بالرد وحماية القرى الأمامية، اتسم بعضها بحدوث مواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين، وفُرض منع التجوّل في مناطق واسعة.

(111) ذوقان الهنداوي (1927–2005). سياسي أردني. تولى منصب وزير مرات عدّة، وكان سفير الأردن في الكويت في عام 1971، وسفير الأردن في القاهرة عام 1976، ورئيس الديوان الملكي في عام 1989، وعضو مجلس الأعيان بين عامي 1983 و1984 وبين عامي 1993 و1997. وانتخب عضوًا في مجلس النواب بين عامي 1989و1993

(112) صدر عن مجلس الأمن بتاريخ 1973/ 10/ 22، دعا إلى وقف إطلاق النار، وتنفيذ القرار رقم 242.

(113) قدّم الإيجاز بهجت التلهوني، رئيس الوفد الأردني إلى مؤتمر القمة، وعبد المنعم الرفاعي، رئيس الوفد إلى اجتماعات وزراء الخارجية.

(114) هواري بومدين (1932–1978). الرئيس الثاني لدولة الجزائر. حكم بين عامي 1965 و1978.

(115) المقصود موقف الأردن في عام 1964 حين وافق على عقد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس، والذي أُعلن فيه قيام منظمة التحرير الفلسطينية.

(116) جعفر النميري (1930–2009). الرئيس الخامس لجمهورية السودان بين عامي 1969 و1985.

(117) محمد المصمودي (1925–2016). سياسي تونسي تولى مناصب وزارية عدة، منها وزير الدولة في تونس في عام 1954، ووزير الاقتصاد الوطني في عام 1956، ووزير الشؤون الخارجية بين عامي 1970 و1974.

(118) الملاحظة لصاحب اليوميات [عدنان أبو عودة] كما هو واضح من سياق النص.

(119) تعبير عامّي ينتشر في بلاد الشام يعني تحمّل الملامة بشكلٍ قاسٍ ومهين.

(120) قد تكون ملاحظة السادات حول ما طلبه من الأردن هي ما يشير إليه أكرم زعيتر في يومياته بقوله إنّ الرئيس السادات أرسل العقيد المصري إبراهيم الدخاخنة، ومعه ثلاثة عشر فردًا بتاريخ 17/ 10/ 1973، وطلب مقابلة الملك حسين، والسماح بقيام بعض الأعمال الفدائية انطلاقًا من الأراضي الأردنية، ولم يستجب الملك لهذا الطلب. (من أوراق الأستاذ أكرم زعيتر غير المنشورة، والمحفوظة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوميات 1973. نقلها الأستاذ أكرم عن تقرير سري مُرسل إليه من وزارة الخارجية الأردنية، بتوقيع السيد زهير المفتي، وزير الدولة للشؤون الخارجية).

(121) سعيد كمال. أحد مؤسسي منظمة التحرير الفلسطينية، والأمين العام المساعد في جامعة الدول العربية، وممثّل المنظمة لديها . توفي في عام 2017.

(122) فصل القوات المصرية – الإسرائيلية بعد وقف إطلاق النار في حرب تشرين الأول/ أكتوبر كان بتاريخ 18/ 1/ 1974، وفصل القوات السورية – الإسرائيلية كان بتاريخ 31/ 5/ 1974.

(123) فيصل بن عبد العزيز (1906–1975). ملك المملكة العربية السعودية بين عامي 1964 و1975.

(124) حسن إبراهيم (1928–2007). وزير أردني سابق.

(125) مدينة في المملكة العربية السعودية تتبع منطقة تبوك.

(126) جاك أوكونيل. مسؤول محطة الـ «سي آي إيه» في الأردن بين عامي 1963 و1971. بعد تقاعده صار محاميًا في واشنطن العاصمة. روى تجربته مع الملك الحسين في كتابه **مستشار الملك** الصادر في عام 2011.

(127) رزق البطاينة. نائب عن محافظة إربد، توفي في عام 2006.

(128) فضل الدلقموني (1910–1979). وزير أردني سابق مرات عدة، وعضو مجلس الأعيان بين عامي 1974 و1979.

(129) عاكف الفايز (1924–1998). عضو ورئيس مجلس النواب، وعضو مجلس الأعيان، وشغل مناصب وزارية عدة في حكومات أردنية متعاقبة.

(130) وحيد العوران (1916–1977). عضو مجلس الأمة الأردني مرات عدة.

(131) عمران المعايطة (1903–1981). أصبح لاحقًا عضوًا في مجلس الأعيان الأردني بين عامي 1974 و1979.

(132) عاطي أبو العز. نائب في مجلس النواب مرات عدة.

(133) يوسف العظم (1931–2007). عضو في مجلس النواب عن جماعة الإخوان المسلمين، وعُيّن وزيرًا لاحقًا.

الفصل الثالث

1974

زيارة الرئيس نيكسون[134]

16 /6 /1974

استدعاني الرئيس إلى مكتبه، وأطلعني على الكلمة التي سيلقيها الملك في حفل العشاء الذي سيقيمه للرئيس ريتشارد نيكسون (Richard Nixon)، وقال لي إنّه كتبها بنفسه بالإنكليزية، وطلب منّي ترجمتها للاستخدام الصحافي.

قرأ لي الرئيس أيضًا مسوّدة البيان المشترك الذي سيصدر في عقب الزيارة، وقال لي – عندما وصل موضعًا ما – إنّه يُصرّ هنا أن ترد جملة موافقة أميركا على فصل القوات، غير أنّ الأميركيين رفضوا التزام ذلك في هذا البيان وفي هذا الوقت، لأنّ المحادثات البرقيّة ما تزال جارية بين الرئيس والجانب الأميركي (كيسنجر).

17 /6 /1974

مساء هذا اليوم، وصل الرئيس نيكسون وعقيلته إلى عمّان في زيارة رسمية ضمن زيارتهم إلى عدد من بلدان المنطقة تضم مصر والسعودية وسورية وإسرائيل. جرى له استقبال كبير، وكان الملك منهمكًا وحريصًا جدًا على تقديم أفضل استقبال ممكن له، خصوصًا بعد ما ظهر من مصر في استقباله.

كان العشاء على المائدة الملكية، وعلى شرف الرئيس الضيف. ألقى جلالته كلمة ضمّنها نقاطًا اعتبرها مرتكزات لحلّ القضية الفلسطينية، وهي: عروبة القدس، والفلسطينيون ليسوا لاجئين، وتنفيذ القرار 242.

كانت الخطبة مكتوبة، وقمتُ بترجمتها إلى العربية مع بعض كبار موظفي الإعلام. طالب جلالته بكلمة فصل القوات مع إسرائيل، على غرار ما جاء على الجبهتين المصرية والسورية.

بعد العشاء، ذُهلتُ من المستوى السيئ لإخراج التلفزيون للزيارة. وفي صباح اليوم التالي، زاد ذهولي حين لم أشاهد صورة واحدة في الصحف عن الجماهير التي خرجت عفويًا لترى الضيف، وربما لترحب به.

موافقة الأميركيين على فصل القوات

18 /6 /1974

في الصباح، اتصل الرئيس هاتفيًا ليخبرني أنّ جلالته مستاء من التلفزيون، قلتُ له: «كذلك أنا». قال: «أرجو أن تعملوا على إخراجه الليلة بشكل أفضل، وذلك من طريق استخدام ما صوّره الأجانب».

نهار سيئ، ذهب كله في الاستفسار عمّا فعله المصورون، وكيف، ولماذا، وتبيّنت لي الحقيقة المرة التي أعرفها. كل شيء كان صحيحًا بالنسبة إلى الترتيب، وحين أصبحت الأمور مسؤولية الفنّي الصغير خربت. صرختُ واستأت.

في الظهيرة، حضرتُ نوبة المساء التي أُقيمت في ميدان الفرقة الآلية الرابعة. كان الجو حارًا جدًا. أقامت الفرقة الموسيقية عرضًا جيدًا للغاية، وكانت بارعة، فغطّت على الخطأ الذي ارتُكب أمس عفوًا، وذلك حين عزفت الفرقة الموسيقى، ورسمت الفرقة تشكيل JOR وUSA على الميدان. من هناك توجهنا إلى المطار للوداع، فوُدّع الرئيس بكل حفاوة وتقدير.

توجهتُ من المطار إلى مجلس الوزراء الذي بدأ بلوم وزارة الإعلام، ولمّا اكتشف المجلس اتجاه الرئيس باللوم توجهوا إليّ لائمين وحانقين، وشعرتُ كأنّ الجميع كانوا ينتظرون إشارة البدء من الرئيس ليشنّوا هجومهم، تصديتُ لهم بانفعال، واستعملتُ كلمات نابية.

بعد ذلك، أعطى الرئيس إيجازًا فقال محذرًا: «أرجو أن يبقى الكلام بيننا، وافق الأميركيون على فصل القوات، لكنّهم لن يعلنوا عن ذلك إلّا بعد أن يمهّدوا الطريق للإسرائيليين، فيتسحاق رابين[135] (زلمتهم)، وهم يريدون نجاحه، وأوضاعه صعبة؛ أولًا لأنّه جديد، وثانيًا لأنّ له أغلبية ضئيلة في الكنيست، وثالثًا لأنّ الأمر يتعلّق بالضفة الغربية».

لذلك، فإنّ الأميركيين حريصون على بقائه، لأنّه هو القادر على السير معهم نحو السلام، ولا يريدون إثارة عوامل تضعفه، ومن هنا سيسافر جلالة الملك إلى واشنطن قريبًا (أعلنت إسرائيل أنّ إيغال آلون[136] سيسافر قريبًا)، الأمر الذي جعلني أربط بين الأمرين، بمعنى أنّ الملك سيسافر بعد أن يكون آلون وزير الخارجية الإسرائيلي قد أجرى مباحثاته مع الأميركيين وسافر؛ لأنّ آلون هو صاحب المشروع الذي يعالج الوضع مع الأردن. قال الرئيس: «لقد طمأن الأميركيون الملك إلى أنّهم سيدعمونه وسيحافظون على الأردن».

علمتُ في ما بعد أنّ الصورة التي عُرضت على التلفزيون عن الوفدين الأردني والأميركي المتحاورين كانت صورة لجلسة استمرت عشر دقائق فقط لأغراض الصحافة، والحديث كله جرى بين الملك والرئيس نيكسون.

19 /6 /1974

عرض عليّ نصوح المجالي[137] صورًا للجماهير، وكانت قد صُوّرت قبل أن تعتقل المخابرات المصوّر للاشتباه به لكونه كان يلبس قميصًا زيتيًا مخططًا، وكانوا يبحثون عن مصوّر هولندي مثله.

في التحقيق تبيّن أنّ الصور كان قد ميّزها المحرّر بالوكالة كي تُحمّض، وتبيّن أنّ المُحمّض حمّض الصور الأخرى كلها ما عدا الصورتين اللتين تبيّنان الجماهير. كما تَبيّن أنّ المُحمّض كان يحمل السلاح في أيلول/ سبتمبر 1970 في مخيم الوحدات.

كتاب من روجر فيشر

20/6/1974

في الصباح اتصل بي الأمير حسن في مكتبي، وطلب منّي الحضور إلى مكتبه في الديوان. ذهبتُ، وعرض عليّ كتابًا كان قد وصله من روجر فيشر[138] (Roger Fisher) صاحب اقتراح الدولة الفلسطينية، يعرض فيه برنامجًا إعلاميًا يتعلّق بقضية الشرق الأوسط، ويشترك فيه أناس من الأردن ومصر وسورية وإسرائيل والفلسطينيين.

تحدّثنا عن الوضع وقال: «أرجوك لا تتحدّث، فإذا أردت جلسة فكرية عامة فأهلًا وسهلًا». قلت: «واجبي أن أتحدّث». قال: «لا فائدة، فالطريق أمامي مسدودة مثلك». ففهمتُ ما عنى.

موقف مصر من فصل القوات الأردنية

22/6/1974

أخبرتُ الرئيس في الصباح أنّ الصحف اللبنانية والكويتية نقلت خبرًا مفاده أنّ أوساطًا فلسطينية صرّحت بأنّ مصر قامت مرتين هذا العام بإحباط محاولتين للأردن للتوصّل إلى فصل القوات، فاقترح الرئيس أن أُشعر السفير المصري بذلك (وكان يجلس معي في أثناء المكالمة عمّه ضياء الرفاعي[139]) وأن أطلب منه نفي الخبر. اتصلتُ بالفعل بالسفير المصري، وقال لي إنّه سيتّصل بالقاهرة على أن أُرسل إليه الصحف. أرسلتُ صحيفتي **الأنوار** و**الرأي العام**.

حديث مع رجائي الدجاني[140] حول الطلبة الدارسين في الاتحاد السوفياتي

23/6/1974

عشاء في بيت الدكتور ناصر البطاينة على شرف عبد الله صلاح[141]، وكان رجائي الدجاني من ضمن القلة المدعوين، تحدّثتُ مع رجائي فأفاد:

1. أنّ الملك اجتمع إلى المخابرات اجتماعًا مصغرًا قبل نحو عشرين يومًا، ضمّ محمد رسول، وأحمد عبيدات[142]، وطارق [علاء الدين]، ورجائي الدجاني، وطلب منهم إيجازًا عن الوضع الداخلي، ثمّ عن نظرتهم المستقبلية، فحدّثه رجائي عن مخاوفه من نشاط الاتحاد السوفياتي من خلال الطلبة الذين يدرسون في البلاد الشيوعية، والذين سيصبحون يومًا مسؤولين في دوائر فنية، لأنّ معظمهم مهندسون. طلب منه جلالته إعداد تقرير.

2. يوم الجمعة الماضي 21 حزيران/يونيو قال ممثّل الـ «سي. آي. إيه.» في عمّان المدعو رانس هيغ لرجائي إنّ أبو رسول سيُغيّر بعد أسبوعين، كما قال له إنّ الحكومة ستُغيّر، كي يتفرّغ دولة زيد الرفاعي

للتسوية السلمية، الأمر الذي يتعارض مع كونه رئيسًا مشغولًا طوال الوقت.

تمويل صحف الأرض المحتلة

25 /6 /1974

تذكّرتُ أنّني يوم الأحد الماضي قابلتُ أنور الخطيب[143] محافظ القدس، الذي قدم قبل يومين إلى عمّان في المكتب التنفيذي بحضور طاهر المصري[144] وزير الدولة لشؤون الأرض المحتلة، ومدير المكتب عقيد المخابرات شوكت محمود[145]، وقد أوصى أن نتخلّى عن فكرة شراء صحيفة **الشعب** اليومية التي تصدر في القدس، لأنّنا لا نستطيع منافسة ليبيا التي تموّلها، كذلك نصح بالتخلّي عن فكرة كسب صحيفة **الفجر** إلى جانبنا، لأنّها هي الأخرى عملية غير ممكنة، ونصح بدفع مبلغ لصاحب صحيفة **القدس** واسعة الانتشار لأنّه – أي أنور – يستطيع توجيهها.

بعد جلسة مجلس الوزراء دخلتُ إلى مكتب الرئيس لأنقل إليه رأيي في دعوة الكويت إلى عمل عربي موحد إزاء الاعتداءات الإسرائيلية على المخيمات في لبنان. رأيي هو أنّ الكويت ساعدت مصر وسورية في ألّا تقعا في الإحراج الناجم عن هذه الاعتداءات؛ لأنّهما في العادة تتصديان للحدث متوعدتين العدو، فحين دعت الكويت إلى عمل جماعي فكأنّها أخلتهما من المسؤولية الأدبية في هذا الوقت بعد اتفاقية فصل القوات، وربما كانت دعوة الكويت تتضمن هدفًا آخر هو تطوير البحث في كيفية الدفاع عن لبنان إلى البحث في القضية الفلسطينية.

قال الرئيس: «لن يستجيب لهم أحد». ثمّ عرض عليّ برقيّة تلقاها من سفيرنا في دمشق يقول فيها إنّ عبد الحليم خدام، نائب رئيس الوزراء السوري وزير الخارجية، يريد مقابلة الرئيس في عمّان بعد ظهر الخميس، وإن لم يتمكّن ففي يوم السبت المقبل.

دخل طاهر المصري، ونقلتُ للرئيس توصية أنور الخطيب بدفع مبلغ شهري لصحيفة **القدس** على أساس توجيهها إلى الخط الأردني، وسيقوم أنور بمتابعة ذلك. وافق الرئيس على دفع ألف دينار شهريًا.

في جلسة مجلس الوزراء قال الرئيس أول مرة اليوم إنّ أهالي قرى الضفة الشرقية يطالبون بمعونات لبلدياتهم، أسوة بالمعونات التي تُدفع لبلديات الضفة الغربية. وقال الرئيس: «يبدو أنّهم يعتقدون أنّ كفالة الحكومة لقروض بلديات الضفة الغربية من البنوك بأنّها هبة، لذلك أرجو ألّا تُذاع هذه الأخبار وبهذه الطريقة».

المخابرات الأردنية تكشف مؤامرة ضد السادات

28 /6 /1974

بالأمس تناولتُ الغداء مع وفد مجلة **كويك** (Quick)، وممثّلها في عمّان جون بونار (John Bonar) في المدينة الرياضية. فوجئتُ أنّ جون بونار يعلم الكثير، ومنه ما رواه الرئيس مرة عن أنّ مخابراتنا هي التي كشفت المؤامرة التي جرت في القاهرة ضد السادات، وبدأت بالهجوم على الكلية الفنية العسكرية[146]، وكانت مخابراتنا قد أنذرت المصريين بذلك، وحين وقعت صدّق المصريون مخابراتنا.

زيارة عبد المنعم الرفاعي إلى المغرب

29 /6 /1974

وصل اليوم عبد الحليم خدام إلى عمّان. في المساء زرتُ عبد المنعم الرفاعي في بيته مقدمًا التهاني بتخرّج ابنه عمر. كنّا منفردين، وحدّثني عن جولته في المغرب، ومقابلة الملك الحسن التي سبقتها جلسة مع رئيس ديوانه أحمد بن سودة[147] الذي سيصل إلى عمّان فجرًا. بدأ عبد المنعم بالكلام وقال إنّ المغاربة أخبروه بأنّهم لا يرون مستقبلًا للضفة الغربية غير احتمالات أربعة هي:

أولًا: أن تبقى الضفة تحت الاحتلال.

ثانيًا: أن تقع تحت وصاية دولية.

ثالثًا: أن تنفصل عن الأردن.

رابعًا: أن تعود إلى الأردن.

وسألوا: «ما هو موقف الأردن؟». قال عبد المنعم: «طبعًا الاحتمال الأول مرفوض، والثاني مرفوض؛ لأنّنا نرفض الوصاية على القدس، فمن باب أولى رفضها عن الضفة الغربية كلها، أمّا الاحتمالان الأخيران فمتروك للمنظمات أن تقول رأيها فيهما».

حينئذٍ دخل سعد جمعة مهنئًا، فغيّرنا الحديث عن المغرب، وواصلناه عن القضية الفلسطينية، وقال سعد جمعة: «إنّها لخيانة كبرى أن نقبل بأي شيء دون فلسطين كاملة»، وأخذ يمتدح الملك فيصل.

مباحثات مع عبد الحليم خدام

30 /6 /1974

في ختام الجلسة أوضح الرئيس خلاصة محادثاته مع خدام، التي وصفها بأنّها كانت صريحة وودية، واستغرقت ساعات بما فيها مقابلته جلالة الملك، واتفقوا على ما يأتي:

1. رفض أي حلّ منفرد تقوم به أي دولة عربية.

2. تأييد فصل القوات على الجبهة الأردنية، وانتقد خدام موقف مصر لأنّها تخالف مبدأ أنّ أي شبر محرّر

هو لمصلحة العرب.

3. يوافق الأردن أنّه إذا لم يجرِ فصل قوات فلا يذهب الأردن لجنيف، كذلك سورية لن تذهب.

4. ضرورة التنسيق بين الدول العربية والذهاب إلى جنيف بموقف موحّد.

5. في حالة إخفاق مؤتمر جنيف، أو نشوء معوقات تمنع العرب من الذهاب إليه، فعلى سورية ومصر والأردن أن تتقدّم للعرب باقتراح بديل.

6. يجري تنسيق بين الأردن وسورية ومصر، يليه تنسيق بين الأردن وسورية ومصر ومنظمة التحرير.

7. قال الرئيس لخدام إنّ المشكلة تكمن في ما يأتي:

أ. ما هي حقوق الشعب الفلسطيني؟

ب. من هو الشعب الفلسطيني؟ وهل هم فلسطينيو لبنان الذين تنعكس عليهم قضية العودة أو التعويض، أم فلسطينيو الضفة الغربية أو الشرقية؟ (وافق خدام على أنّ هذه مشكلة).

ج. هل العرب موافقون على الخلط بين انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وتصفية القضية الفلسطينية كما هو واضح من التصريحات والصحافة والإعلام؟

وقال الرئيس بصدد حديثه عن أنّ المنظمات لا تعرف ما هي حقوق الشعب الفلسطيني: «إنّهم يقولون سلطة وطنية مقاتلة»، فأضاف خدام: «تفاهة (من باب التهكم). فما هي السلطة الوطنية؟»».

قال خدام مؤكدًا ما قاله الرئيس عن أنّ المنظمات لا تعرف الحقوق، وأنّ الرئيس الأسد قابل اللجنة التنفيذية الجديدة أخيرًا مدة ست ساعات، مستفسرًا عن الحقوق، ولم يحظَ منهم بجواب، وقالوا له إنّهم يشتغلون على ذلك، وإنّهم في المقابلة التالية سيقدّمون إليه تعريفًا محدّدًا.

(اتفق الأردن وسورية على الذهاب إلى جنيف كوفد عربي، أي إنّ دول المواجهة تذهب إلى جنيف وفدًا واحدًا).

زيارة محافظ القدس إلى عمّان

3 /7 /1974

زارني في المكتب أنور الخطيب محافظ القدس الذي ما زال في عمّان، وحدّثني عن خلاصة انطباعاته عن هذه الزيارة، وهي:

1. إنّ الحكومة واضعة بيضها كله في سلة واحدة، وهي السلة الأميركية، وهذا خطر.

2. لا يُبدي المسؤولون أي اهتمام بالضفة الغربية.

3. مقابلته للملك كانت فاترة، إذ بدأها جلالته بعتب لطيف قال فيه إنّ أنور كان ينبغي أن يقوم بزيارة عمّان بشكل متكرر، وسأله (أي سأل أنور) رأيه في سياسة الحكومة. لم يقل له أنور إنّ جلالته وحكومته لم يعملا وفق ما أوصى به في زيارته الأولى من ضرورة كسب الفلسطينيين بوضعهم في واجهات المسؤولية، وعدم إحالتهم على التقاعد. فسألته لماذا لم يفعل ذلك. قال: «لقد مللت».

4. أبدى استياءه من أنّ الملك لم يُعيّن شقيقه رشاد عينًا في مجلس الأعيان، على الرغم من أنّه ألمح إلى ذلك.

5. قال إنّ الضفة الغربية لا يعيدها الأميركيون فحسب، بل الفلسطينيون، بمعنى أنّ على الملك والحكومة كسب عواطفهم.

6. قال إنّ الملك لا يدري أنّ لا خلاص لي منه، فأنا لا أملك إلّا أن أقف معه.

7. اتفقتُ معه على دفع ألف دينار شهريًا لصحيفة **القدس** عن طريقه.

علمتُ عند الظهيرة أنّ جلالته زار كل من مخيم البقعة ومخيم شنلر، وفي المساء شاهدته على التلفزيون. كان استقبال النازحين له حارًا ووديًا، وشعرتُ بأنّ جلالته قام بعمل ذكي للغاية، لأنّه بذلك أكّد أنّ الأردنيين والفلسطينيين شعبه، إذ إنّه لم يقصر زيارته على محافظات الضفة الشرقية، بل زار المخيمات أيضًا. لاحظتُ أنّ آرنود دي بورجوريف[148] (Arnaud De Borchgrave) وزوجته الحسناء كانا برفقته، وشعرتُ بأنّه ربما قام بالزيارة بسبب وجودهما، كي يكتب في مجلة **Newsweek** (**نيوزويك**) عن تلك الزيارة، هذا مثل على ذكائه، وحسّه السياسي الإعلامي، ولم يخلُ ذلك أيضًا من دليل على حسّه الأمني؛ لأنّه فاجأ النازحين بزيارته، ولم يعلن عنها، لكنّها مع ذلك أظهرت الحُب العفوي لجموع النازحين.

زيارة الملك إلى مخيمات النازحين ووفاة الحاج أمين الحسيني

1974/ 7/ 4

تحدّث الرئيس في جلسة مجلس الوزراء عن زيارة جلالة الملك إلى مخيمات النازحين، ونقل صورة مشرقة كتلك التي شاهدتها على التلفزيون، وقال إنّ آرنود محرّر **نيوزويك** سيكتب عنها في عدد **نيوزويك** الصادر بعد أسبوعين بعنوان «The man with the king».

أخبرني بهجت التلهوني أنّه سمع أنّ الحاج أمين الحسيني[149] توفي في بيروت اليوم.

1974/ 7/ 6

سافر جلالة الملك صباح اليوم إلى عُمان وأبو ظبي ورافقه رئيس الوزراء [زيد الرفاعي]، كما سافر مساء اليوم عبد المنعم الرفاعي إلى بيروت، مندوبًا عن جلالة الملك في احتفال تشييع جثمان الحاج أمين. أخبرني عبد المنعم ونحن في وداع جلالته أنّ ياسر عرفات يتقبّل التعازي، وطلب بعد قليل أن ننشر خبر سفره على

أساس المشاركة في التشييع وتقديم التعازي، قلتُ له إنّ ياسر عرفات ذكي، وهو يريد بذلك تأكيد فكرة أنّ ثورته امتداد للحركة الوطنية الفلسطينية التي بدأها الحاج أمين.

7/7/1974

قُدّم موعد جلسة مجلس الوزراء، بحيث عُقدت الساعة الثانية عشرة ظهرًا بدلًا من الخامسة مساءً، كي يتمكّن الوزراء من مشاهدة المباراة النهائية في لعبة كرة القدم التي تجري للمنافسة على كأس العالم.

استقبال الشيخ خليفة بن حمد

8/7/1974

استقبلنا في المطار حاكم دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد(150) ضيفًا على جلالة الملك، وفي صف الوزراء المستقبلين حيث أقف بروتوكوليًا بعد ذوقان الهنداوي، قال ذوقان: «لا أدري كيف تسير هذه الدولة. تألف الوفد المرافق للأمير من وزراء مال وتربية وإعلام، ومع ذلك يعيّن الديوان الملكي مرافقيهم من موظفي الديوان الصغار، كأنّ في الأمر كنزًا يريد الديوان أن يستأثر به، إنّه أمر عجب!».

قابلتُ في المكتب الصحافي الأميركي المعروف رونالد إيفانز (Ronald Evans)، وأخبرني أنّ وضع نيكسون في الأسابيع القليلة المقبلة سيكون حرجًا في ما يتعلّق بقضية ووترغيت.

الشعب الفلسطيني

11/7/1974

أُقيم غداء على شرف الشريف ناصر(151) في بيت مجحم العدوان(152)، دُعيتُ باعتباري جارًا للشيخ مجحم.

جرى بعد الغداء بحث سياسي أدليتُ فيه بدلوي، فشرحتُ للحاضرين، وقد أُعجبوا بما قلتُ وشرحتُ، فبيّنتُ أنّه عند الحديث عن حلّ للقضية الفلسطينية في إطار العمل العسكري هنالك شعب فلسطيني واحد، لأنّ الفلسطينيين كلهم يتفقون على عودة كل فلسطين، أمّا حين تبحث المشكلة في إطار تسوية سلمية فهنالك – وبشكل عام – ثلاثة شعوب فلسطينية:

1. فلسطينيو لبنان وسورية، وهم في أغلبيتهم لاجئون من الجليل، ولا أمل لهم في العودة.

2. فلسطينيو الضفة الشرقية، وهم في أغلبيتهم لاجئون من المنطقة الوسطى بفلسطين، ولا أمل لهم بالعودة، لكنّهم تمتعوا بالمواطنة منذ هجرتهم الأولى والتي تمكّنهم من الاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأردن.

3. فلسطينيو الضفة والقطاع، وهؤلاء عندهم أمل بزوال الاحتلال، وهم على أرض فلسطين، ويدركون تنافس العالم العربي على كسبهم لاتجاههم، وبالذات تنافس الأردن ومنظمة التحرير.

التشاور حول تأليف وفد موحّد لمؤتمر جنيف

12 /7 /1974

جلستُ مع وكيل وزارة الاقتصاد الدكتور هاشم الدباس[153]، وانضم إلينا محمد سعيد أبو نوار، وتحدّثنا في السياسة، وتحدّث أبو نوار عن ضرورة تأليف أحزاب علنية. وافقته في ذلك.

نشرت صحيفة **السياسة** حديثًا لي قالت فيه إنّني صرّحتُ بأنّ الأردن وسورية ومصر والمقاومة اتفقوا على تشكيل وفد موحّد إلى مؤتمر جنيف، خبر مهم جدًا تناقلته وكالات الأنباء. دقّ جرس التلفون مرات عدة كي أجيب عن استفسارات مراسلي وكالات الأنباء، وأوضحتُ لهم أنّ ما قلته – وهو صحيح – هو أنّ هذا الموضوع يجري التشاور حوله، ولم يتقرّر بعد.

13 /7 /1974

غادر جلالة الملك يرافقه رئيس الوزراء وآخرون عمّان في جولة قصيرة إلى البحرين والكويت، وعاد الوفد مساء اليوم.

خرج اليوم نفي لخبر الأمس، وقال لي الرئيس: «كان من الأفضل ألّا تنفيه». قلت: «لا يجوز، لأنّ الأمر لم يتقرّر». وكذلك قال بهجت التلهوني في أثناء وداع سيدنا [الملك حسين] في المطار، وأعطيته الجواب نفسه.

14 /7 /1974

تحدّث الرئيس عن جولة الأمس، وقال إنّها لرفع العتب بعد أن زار الملك أبو ظبي ومسقط، وقابل في عُمان أمير قطر، لكنّها كانت مفيدة لأنّ جدار الجليد القائم بين سيدنا [الملك حسين] وولي عهد الكويت (لأنّ الحاكم خارج البلاد) بدأ بالذوبان. ومنشأ الجدار الزيارة التي قام بها ولي العهد في عام 1961 إلى الأردن طالبًا العون العسكري لحماية الكويت من عبد الكريم قاسم، بعد إعلان الاستقلال في الكويت. ففي زيارة الشيخ لم يحظَ باستقبال جيّد، على الرغم من أنّ الأردن كان أول دولة عربية استجابت للنداء وأرسلت لواء لحماية الكويت.

قال الشيخ لجلالة سيدنا [الملك حسين]: «موقفكم سليم، لكن لماذا لا تتركون المنظمة تحلّ المشكلة؟».

زيارة أشرف مروان[154] إلى عمّان

تحدّث رئيس الوزراء عن زيارة أشرف مروان، سكرتير الرئيس المصري للمعلومات، والتي جاءت يوم

الخميس الماضي. قال الرئيس: «كان أشرف مروان صريحًا ومندفعًا. انتقد المنظمة وفكرة الدولة الفلسطينية، وقال إنّ السادات أخبر جماعة فتح أنّ الدولة المقترحة إمّا أن تكون مرتبطة بإسرائيل أو بالأردن، ولا شك في أنّ أي شخص يرفض ارتباطها بإسرائيل، فلا بد إذًا من الوصول إلى اتفاق مع الأردن».

أوضح أشرف مروان أنّ علاقات مصر سيئة بمعظم الدول العربية التي وصفها السيد مروان بأنّها تتكتل ضد مصر، وتُزاود عليها، وانتقد سورية. وقال الرئيس: «لقد استغربتُ انتقادهم سورية، إذ قال أشرف مروان إنّ سورية طلبت وقف إطلاق النار بعد 48 ساعة من بدء القتال، وذلك بتوسيط الاتحاد السوفياتي، بغض النظر عمّا كان سيجري للجيش المصري. كما أنّها طلبت وقف إطلاق النار ثانية قبل 24 ساعة من قبول مصر به بتوسيط الاتحاد السوفياتي، وأعلنت قبوله بعد قبول مصر».

ذكر أشرف [مروان] أنّ السادات سيلتقي القذافي على الحدود في المستقبل القريب، لإعلان فكّ الوحدة بينهما. وأنّ الوضع الداخلي سيئ، وأنّ السادات لا يتمكّن من السفر. وأنّ السوفيات يتآمرون عليه، ويتصلون بالطلاب وبعض الضباط لقلب نظامه. وأنّ سفر السادات إلى رومانيا كان مغامرة، لكنّه كان مضطرًا إليه حتى يشتري قطع الغيار والأسلحة التي يرفض الاتحاد السوفياتي تزويد مصر بها حتى «يتأكد من الخط السياسي للسادات». وأنّه في الرحلة الأولى التي قام بها إسماعيل فهمي إلى الاتحاد السوفياتي، وعد السوفيات بتزويد مصر بالأسلحة وقطع الغيار، لكنّ السوفيات لم ينفّذوا. وفي المرة الثانية قبل بضعة أيام اعتذروا عن عدم استقبال إسماعيل فهمي في اليوم الذي كان مقررًا أن يسافر فيه. وأنّ لا جديد من جانب الأميركيين تجاه مصر. وأنّ الوضع العسكري في مصر الآن سيئ، وهم في وضع أضعف ما كانوا عليه قبل تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وأنّ الرئيس السادات سيقوم بزيارة رسمية إلى الاتحاد السوفياتي في تشرين الأول/ أكتوبر المقبل، وفي هذه الزيارة سيحسم الأمر مع السوفيات، فإمّا أن يستأنفوا تزويد مصر بالأسلحة وقطع الغيار، وإمّا أن يقطع العلاقات معهم نهائيًا، وأنّ السادات كان ينوي أن يتناول السوفيات بالنقد الشديد في خطبة 23 تموز/ يوليو، وكذلك كان ينوي طردهم من مصر، ومن الموانئ المصرية التي يستخدمونها، لكنّه فضّل إرجاء الحسم حتى زيارته إلى موسكو في تشرين الأول/ أكتوبر المقبل.

جاء أشرف مروان كي يحمل دعوة الرئيس السادات الموجهة لجلالة الملك ليزور القاهرة. قال له الرئيس إنّ السادات كان يجب أن يزور الأردن، فقال أشرف إنّه لا يستطيع ذلك بسبب الأوضاع الداخلية، وحتى لا يُحرَج أمام فيصل والأسد، لأنّه ألغى سفره إلى دمشق والرياض. فقال الرئيس لأشرف إنّنا نحب أن نزور القاهرة، لكن إذا كان المقصد من الزيارة هو المجاملة فلا حاجة لنا بها، أمّا إذا كانت من أجل الخروج بورقه العمل الموحد التي اتُفق عليها في زيارة الملك الأخيرة إلى الإسكندرية، والتي سيعمل العرب بموجبها في مؤتمر جنيف فالأردن يُرحّب بها، فوعد أشرف مروان بالإجابة عن ذلك لدى وصوله القاهرة.

قال الرئيس: «إنّنا لن نذهب إلى جنيف ما لم يحدث فصل قوات على الجبهة الأردنية». قال أشرف: «إنّنا نوافق على ذلك، ونستغرب أن يرفض عربي واحد ذلك». وهنا سأله الرئيس: «إذًا كيف تفاخر إسماعيل فهمي بأنّه منع فصل القوات على الجبهة الأردنية مرتين هذا العام؟». أجاب أشرف أنّه – أي إسماعيل

فهمي – أخطأ.

قال الرئيس للمجلس إنّه سيذهب في مطلع الشهر المقبل إلى الولايات المتحدة، بعد أن يكون آلون قد أنهى زيارته. والزيارة من أجل التباحث حول فصل القوات، وكذلك زيارة آلون، وأضاف الرئيس أنّ أميركا موافقة، لأنّها تدرك أنّها ستخسر سياسيًا إذا لم يُعقد مؤتمر جنيف، لأنّها ستفقد الزخم الذي بدأته، وبما أنّ الأردن يهدّد بأنّه لن يذهب إلى جنيف ما لم يحصل فصل، فأميركا تسعى إلى تحقيق ذلك. وقال الرئيس إنّنا في أحسن الأوضاع السياسية، لكنّني أخشى شيئًا واحدًا هو الوضع الداخلي، أي أن يحدث شيء في الداخل مثل حادثة تمرّد الجيش الذي كان ظاهرة بسيطة. في اليوم التالي، أي يوم الجمعة الماضية، جاء جواب من القاهرة يقول إنّ مصر مستعدة لبحث ورقة العمل. وقال الرئيس إنّ الورقة جاهزة الآن، وضحك، أي إنّه أعدّ مسوّدة ورقة العمل المشتركة.

قال الرئيس إنّ أربعة وزراء سيكونون في الوفد، وهم: عدنان وزير الإعلام، ووزراء الدولة الثلاثة: زهير المفتي[155]، مروان دودين[156] وطاهر المصري. وكنتُ قبل الجلسة تحدّثتُ مع الرئيس، وطلبتُ منه أن أكون ضمن الوفد، فأخرج من مفكرته ورقة وعرضها عليّ، فقرأتُ اسمي من بين الوفد، لكنّه قال إنّ سيدنا [الملك حسين] يريد ثلاثة وزراء، وفكرتُ في أن يكونوا وزراء الدولة، قلت: «هذا لا يجوز، أنا أولى منهم».

وأخيرًا طلب أشرف مروان أن يساعد الأردن في تأجيل عقد مؤتمر القمة العربي المقرّر في أيلول/ سبتمبر المقبل. قيل له إنّ الأردن يوافق، لكنه لن يبادر، واقترح على أشرف أن تتصل مصر بدول عربية أخرى كاليمن أو لبنان كي تطلب إليها تأجيل المؤتمر حتى تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل.

حجة مصر في التأجيل هي أنّها لا تستطيع مواجهة المزايدات العربية من دون تحقيق تقدّم جديد على صعيد الانسحاب الإسرائيلي، أو على صعيد مؤتمر جنيف. وبما أنّ مؤتمر جنيف سيُعقد في أيلول/ سبتمبر، فمن الأفضل تأجيل مؤتمر القمة العربي حتى تشرين ثاني/ نوفمبر. الغريب في الموضوع أنّ الرئيس تلا كل هذا وغيره من دون تلعثم، كما لو كان كتبه وكرّره مرات عدة قبل الجلسة، وهذا لا يعني الانتقاص من قوة ذاكرته أبدًا.

زيارة الملك الحسين إلى لإسكندرية

16–18 /7 /1974

بمعيّة جلالة الملك في زيارته للإسكندرية التي تمخّضت عن بيان مشترك، كان أهم ما جاء فيه:

– موافقة مصر والأردن على أنّ منظمة التحرير ممثّل شرعي للفلسطينيين، باستثناء المقيمين منهم في المملكة الأردنية الهاشمية.

– موافقة مصر والأردن على فك الارتباط[157].

بدأت ردّات الفعل العربية على البيان المشترك تتفجّر ضدّ السادات. توقعت مصر ذلك، وأرادت أن تمتص الصدمة ففسّر إسماعيل فهمي وزير الخارجية عبارة التمثيل بأنّ المملكة الأردنية هي الضفة الشرقية فحسب، كما قامت الصحف المصرية بتضليل القراء بإبراز أمور غير واردة، وما كل ذلك إلّا لتخفيف وطأة ردة الفعل.

لقاء مع وليم كوانت[158]

20 /7 /1974

بناءً على موعد سابق زارني في المكتب السكرتير الأول في السفارة الأميركية، أو ما يُسمى The Political Officer ومعه الدكتور وليم كوانت (William Quandt)، وهو دكتور في العلوم السياسية، وعضو مجلس الأمن القومي الأميركي. وهو في هذه الجولة يقوم بآخر مهماته بهذه الصفة، إذ مع مطلع الفصل الدراسي في أيلول/ سبتمبر سيعود إلى جامعة فرجينيا ليحاضر فيها. تحدّثنا عن فلسطين، وهو متخصص فيها، وكتب عنها كتابًا.

خلاصة القول إنّ إسرائيل ما زالت متعنتة، وليس من السهل تراجعها عن موقفها من القدس، وإنّ الحلّ الأفضل برأيه إنشاء اتحاد فدرالي بين الأردن وفلسطين. قلتُ رأيي في سبب تعثّر السياسة الدولية والعربية في الوصول إلى حلّ، ويتلخص بما يأتي:

1. من الجانب الإسرائيلي: إنّ أغرب أمر نواجهه هو اجتماع أمرين في شخصية اليهودي، وهما: الحسّ بالاضطهاد الذي ولّد الصهيونية، والحسّ بالذنب الناجم عن قناعته بأنّ الأرض ليست أرضه. وهذان الحسّان متناقضان، وهنا تكمن صعوبة التوصّل إلى سلام مع إسرائيل، فهم من جهة يريدون الأرض، ومن جهة أخرى يعرفون أنّهم مغتصبون، وبالتالي يتوقعون محاربة العرب لهم، الأمر الذي يجعلهم يرفعون شعار الأمن، ويتمسكون بالأرض المحتلة، فيدخلون ويُدخلون معهم العالم في حلقة مفرغة.

2. من الجانب العربي: بعد مؤتمر الجزائر، أو بالأحرى بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر، أُصيب العرب بنكستين من حيث لا يعلمون: **أولاهما** أنّهم خلطوا بين حلّ المشكلة الفلسطينية، وانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية، بمعنى أنّهم جعلوا انسحاب إسرائيل من الضفة والقطاع هو المفهوم من عودة حقوق الشعب الفلسطيني، فرجعوا بذلك خطوة إلى الخلف، خصوصًا بعد مؤتمر الجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي؛ لأنّ الأرض حُكمًا للعرب من مجلس الأمن بقرار 242، وينتظر العرب الإجراء، وللمنظمات حقّ المطالبة بحقوق ما قبل حرب 1967. فجاء العرب بأنفسهم وارتضوا أن يكون انسحاب إسرائيل من الضفة هو عودة حقوق الفلسطينيين. أمّا السقطة **الثانية** فهي تحوّل المنظمات من ثوريين إلى سياسيين؛ ولذلك يحرص العرب والعالم على المزيد من إقحامهم سياسيًا، وذلك كي لا يفلتوا من قفص السياسة ويعودوا ثوارًا.

3. على المستوى الدولي: هنالك خلط كبير ينبع من اعتبار الشعب الفلسطيني شعبًا واحدًا، ونحن لا نتحدّث عن تسوية سلمية قوامها قيام كيان فلسطيني على جزء من الأرض الفلسطينية، هنالك ثلاثة أو أربعة شعوب فلسطينية حين نتحدّث عن حلّ سلمي، ومردّ هذا التنوع هو اختلاف التجربة والآمال والمصالح والمطامح. أمّا إذا كان العمل على أساس أنّ فلسطين عربية، وتحرير فلسطين كلها، فهناك شعب فلسطيني واحد.

«فلسطينيون» لا «شعب فلسطين»

23 /7 /1974

غادر جلالة الملك والملكة علياء[159] وأبناؤه إلى إيران في إجازة شخصية. في طريقي إلى المطار استمعتُ إلى خطبة الرئيس السادات لمناسبة عيد الثورة. وفي القاعة أخبرتُ الرئيس عن ملاحظاتي على الخطبة، وقال لي: «هل استخدم كلمة المنظمة ممثّلة للشعب الفلسطيني أم للفلسطينيين؟». قلت: «لم انتبه». قال: «أعطِ تعليماتك كي تستخدم أجهزتنا لدى إجمالها خطبته عبارة (منظمة التحرير ممثّلة شرعية للفلسطينيين)، أي من دون (الـ) التعريف، وفلسطينيين من دون (شعب)». أدركتُ المعنى المقصود، وتذكّرتُ أنّ إسرائيل في نشراتها تستخدم فلسطينيين لا شعب فلسطين. أعطيتُ تعليماتي في المطار لمدير الوكالة ولمدير الإذاعة.

أسلوب حكم زيد الرفاعي

25 /7 /1974

مساء هذا اليوم، حدث أنموذج على أسلوب حكم زيد الرفاعي، إذ بينما كنّا نشاهد نشرة أخبار الحادية عشرة على التلفزيون، أُذيع خبر منسوب إلى الناطق الرسمي (أنا) يقول إنّ الأردن حين طلب تأجيل مؤتمر القمة العربي، إنّما فعل ذلك حرصًا على الموقف العربي الموحّد، وتمهيدًا لنجاح المؤتمر العتيد. طبعًا علمتُ بالخبر في تلك الساعة، وحين عدتُ إلى البيت سألتُ إذا اتصل أحد كي أتأكد أنّ زيد أراد أن يخبرني من باب اللياقة عن نبأ ينسبه إليّ، فقيل لي: «لم يتصل أحد». أمّا البيان فواضح فيه كلام عبد المنعم. ولم أستغرب لأنّني قبل يومين قلتُ لزيد: «إنّ موقفك قوي، ولا يمكن تغييره إلّا بعملية اغتيال قد تستهدفك».

خطأ مطبعي يسدّ عجزًا ماليًا

27 /7 /1974

زرتُ جارنا منصور البطاينة السفير في أبو ظبي في بيته، وقد حضر في إجازة. أخبرني أنّه مستاء من الرئيس، لأنّه حين قابله فور وصوله اليوم - وهو فخور بأنّه أحضر معونة للأردن من حكومة أبو ظبي وقدرها 15 مليون دولار - صاح به وقال له إنّها 51. تبيّن أنّ البرقيّة التي أرسلها منصور حين كُتبت الشيفرة أخطأ الموظف وكتب 51 بدلًا من 15، أي بإضافة 36 مليونًا. تذكّرتُ أنّ الرئيس في جلسة

الخميس الماضي كان مرتاحًا وذكر للمجلس بكل كبرياء أنّ عجز الموازنة هذا العام عبارة عن 2.4 مليون دينار، بينما بدأنا هذا العام بعجز قدره 30 مليونًا، كان يريد أن يقول للمجلس إنّ سياسته حكيمة، وجاء اليوم منصور ليصححه ويقول له إنّ عليك أن تبحث عن 36 مليونًا جديدة.

اتجاهات إقليمية

28 /7 /1974

استدعاني الرئيس إلى مكتبه، وسألني: «ماذا تمّ بشأن هاني الدباس؟». قلت: «سأنتدبه». قال: «افصله». قلت: «إنّ عقده لا يسمح». قال: «افصل محمد العكور مدير الدائرة المالية». قلت: «لماذا؟». قال: «لأنّه مع الدباس، وعدد آخر من الأردنيين يتصرفون إقليميًا، ويعتبرونني أردنيًا غير أصيل، ويشتمونك أنت، ويقولون لا الرئيس زيد الرفاعي ولا عدنان أبو عودة يقدران أن يفعلا شيئًا، لأنّ حكومة رياض المفلح[160] وحمد الفرحان[161] الأردنية الصحيحة آتية».

قرأ عليّ الرئيس جزءًا من رسالة وردته من أكرم زعيتر[162] يتحدّث فيها عن مقابلته تقي الدين الصلح[163]، وقد طلب تقي الدين من أكرم أن يتصل بالحكومة، ويرجوها أن يقوم الأردن بالإعلان عن تفسير لجملة التمثيل الواردة في البيان الأردني – المصري المشترك شبيهًا بالتفسير المصري، ويقول الصلح إنّ وضع المنظمات سيئ، وإنّهم بحاجة إلى الأردن.

3 /8 /1974

غادر رئيس الوزراء إلى أميركا لإجراء محادثات مع هنري كيسنجر حول الشرق الأوسط. واليوم أنهى إيغال آلون وزير الخارجية الإسرائيلي زيارته [إلى واشنطن].

في أثناء الجلوس في الصالة، جاءني نصوح المجالي مدير وكالة الأنباء، وعرض عليّ خبرًا بثّته رويترز من نيويورك يقول إنّ NBC أذاعت خبرًا مفاده أنّ الملك حسين وزيد الرفاعي قابلا غولدا مائير وآلون وغازيت[164] في وادي عربة، في نقطة تبعد 19 كيلومترًا شمالي العقبة، وفي سيارة مكيّفة، وذلك في أيار/ مايو الماضي. ودار الحديث حول تسوية سلمية لموضوع الضفة.

التقيتُ في شرفة استراحة المطار بالسكرتير الأول للسفارة الأميركية، سلّم عليّ وقال لي إنّه أمضى أسبوعًا في الضفة الغربية، وإنّ اسمي ذُكر كثيرًا من المثقفين، قلتُ له: «ما رأيك في زيارتي غدًا؟». فوافق.

أدلى الرئيس بتصريح عند سفره، وكان مكتوبًا سلّمه لمدير وكالة الأنباء، ويتضمن التصريح أنّ الرئيس ذاهب إلى الولايات المتحدة لإجراء محادثات مع هنري كيسنجر حول فصل القوات على الجهة الأردنية، وإذا تأكد أنّ الفصل سيتم – على اعتبار أنّه خطوة أولى نحو الانسحاب – فسيُخبر جلالته بذلك، وإذا لم يتم فإنّ الأردن لن يذهب إلى جنيف. هكذا قال، ولم يترك أي بديل سياسي، وفي التصريح احتمال الحرد.

زيارة السكرتير الأول في السفارة الأميركية إلى الضفة الغربية

4 /8 /1974

زارني في الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين صباحًا السكرتير الأول للسفارة الأميركية، وتحدّث عن انطباعاته في الضفة الغربية، وهي:

1. لم أكن أتصوّر أنّ الزراعة هناك متقدّمة إلى هذا الحدّ.

2. الناس مختلفون حول مستقبلهم. منهم من يقول نريد السلطة، ومنهم من يقول نريد الأردن بشرط أن تندرج في ظلّ أوضاع عادلة وأفضل من السابق. (أودّ أن أُثبت هنا أنّ زيارة السكرتير الأول إلى الضفة، ومشاهدة السفير فيلم الفلسطينيين جاء قبيل سفر زيد إلى واشنطن، ويبدو أنّ تقرير السفير مهم، وأنّ سكرتيره الأول ذهب إلى الضفة بأحدث انطباع بعد بيان الإسكندرية؛ كي تستأنس به حكومة واشنطن).

3. المياه لا تكفي في الضفة الغربية.

4. مدينة صناعية يقيمها الإسرائيليون شمال أريحا.

5. كثرة المستوطنات الزراعية في غور الأردن.

6. أكل كنافة في نابلس في محل بسيس.

بعد ذلك، تناقشنا حول مستقبل الضفة، وأكّدتُ موقفي المعروف ومفاده أنّ الضفة وحدها لا تعيش، ولا بدّ لها من علاقة مع الأردن، واتفقنا فكريًا على ما يأتي:

1. منطقيًا، يُفترض أن تُشكّل الضفة مركز الثقل للحلّ الفلسطيني، لكنّ الواضح أنّ بيروت هي المركز.

2. الفلسطينيون يُشكّلون أربع مجموعات لدى الحديث عن الحلّ السلمي بناءً على قرار 242، وشعب واحد ضمن الميثاق الوطني الفلسطيني.

3. أكثرية الفلسطينيين في الضفتين، وهم بالتالي يجب أن يقودوا الحلّ السياسي.

4. لا يبادرون إلى ذلك لأنّ المنظمات تملك المال وقوة الإرهاب والتأييد العربي.

5. مؤتمر الجزائر حوّل الثوريين إلى سياسيين، وأحدث أكبر سقطة في اتجاه تحقيق المطالب الفلسطينية الوطنية.

6. نقطة ضعف فلسطينيي الضفة الغربية تكمن في مصالحهم لمن يفهم المصالح، وفي فكرة مشاركة المثقفين الذين لا يدركون المصالح. الضرب على وتر المشاركة يستهويهم، أمّا نقطة الضعف عند فلسطينيي الضفة الشرقية فتكمن في المصالح وفي فكرة التعويض، أمّا الباقي في لبنان وسورية فيجب أن يُترك كي يتمحور الموضوع حول الضفة الغربية والشرقية.

7. حدّثني عن الجبهة الوطنية[165]، وقال إنّها قوية ومنتشرة. قلت: «لأنّ الشيوعيين يقودونها، وهم الفئة الوحيدة المنظمة في الضفة». تحدّث عنها، وألمح إلى أنّها تصلح بداية تكوين محور الضفة الغربية لمركز ثقل جاذب للفلسطينيين الآخرين. قلتُ هذا في المرحلة الأولى، أمّا في المرحلة الثانية يجب أن يُوضع حدّ

لسيطرة الشيوعيين. فوافق على ذلك.

حديثه عن الجبهة الوطنية هو الذي لفت انتباهي، وجعلني أسايره فيه لمعرفة بماذا يفكّر. وأكّد لي أنّ الأميركيين يتجهون نحو الخط الإسرائيلي لإنشاء هيئة فلسطينية في الضفة قادرة على كسب تأييد المنظمة واحتواء المعتدلين منهم.

هذا الموقف جعلني أعيد النظر في أمور كثيرة، وقلتُ إنّ الحكومة الأردنية ما زالت مقصّرة، وبإمكانها فعل الكثير لأنّ الأكثرية الفلسطينية في الأردن مصالحها مرتبطة به. إنّ عناصر القوة بحاجة إلى ترتيب كي تعطي أقصى طاقتها.

تنصّل مصري من بيان الإسكندرية

5 /8 /1974

هذا اليوم مثير في السياسة. تناقلت الإذاعات المصرية تصريحًا لإسماعيل فهمي أدلى به إلى صحيفة **الأهرام**، يتنصل فيه من بيان الإسكندرية، وأهم ما جاء فيه أنّ مصر ترفض عودة الإدارة الأردنية للضفة، مدنية كانت أم عسكرية.

عند الظهر نقلته الإذاعات المصرية، بل إنّ التعليق السياسي لإذاعة القاهرة كان عن التصريح وشرحه وتوضيحه، بما يُفهم منه التأكيد على التنصل ما جاء في بيان الإسكندرية.

إذا كنتُ مصيبًا، فالأمور أصبحت بيّنة لي، وقوامها أنّ قبول مصر المتسرّع لما جاء في بيان الإسكندرية كان تكتيكًا مرتكزًا على قاعدة: إثارة المنظمة (ياسر عرفات والمعتدلين)، ثمّ فتح الحضن لها كي تأنس لمصر فتزيد بالتالي من السيطرة عليها. اللعبة ترتكز على جرّ ياسر عرفات إلى تنازلات أكثر (الجانب العملي)، على أن يبدو ذلك نصرًا له (الجانب النفسي أو الترويضي)، والنصر لا بد له من شواخص يُقاس عليها. وتستخدم إسرائيل شاخصًا، والأردن شاخصًا آخر. تتخذ إسرائيل موقفًا ما، مثل قولها إنّه لا يوجد فلسطينيون، وتستمر على هذا الموقف أشهر، ثمّ يأتي من يعلّق من الإسرائيليين أنّ على إسرائيل أن تفاوض الفلسطينيين، فتصدر الصحافة العربية، وتتغنى الإذاعات العربية بهذا النصر المبين للمنظمة. أمّا بالنسبة إلى الأردن فقد أعلن الملك أكثر من مرة أنّه مستعد لمنح سكان الضفة الغربية حق تقرير المصير، والقبول بوفد مستقل من المنظمة، لكنّ الصحافة العربية وإذاعاتها تجاهلت ذلك إلى أن جاء مؤتمر الإسكندرية فخرج ذلك في البيان المشترك، وهو الموقف نفسه الذي طالما أعلنه الأردن، فصدرت الصحافة تقول إنّ السادات انتزع النصر للمنظمة، وهكذا تجري اللعبة.

ردٌّ من عبد المنعم الرفاعي

6 /8 /1974

في السابعة صباحًا سمعتُ في الإذاعة تصريحًا لمصدر أردني مسؤول (عبد المنعم الرفاعي)، يعقّب فيه على تصريحات فهمي بالأمس، ويعتب في التصريح، ويستغرب، ويوضح.

خرج التصريح في صحيفة **الرأي** ولم تنشره صحيفة **الدستور**. علمتُ في ما بعد من صلاح أبو زيد[166] نقلًا عن يوسف حنّا[167] – أحد محرري **الدستور** – أنّ عبد المنعم [الرفاعي] اتصل به، وطلب منه عدم نشره في صحيفة **الدستور**. واجتهدتُ مع صلاح لتفسير هذا الموقف، فقال صلاح إنّه تعبير حقيقي عن ازدواجية عبد المنعم [الرفاعي]، ففي وقت يضطر فيه – بحكم منصبه مستشارًا للملك – إلى أن يكتب التصريح بناءً على أمر زيد [الرفاعي] أو الملك، يريد أن يطمئن المصريين أنّه لم يُيسر للتصريح أكبر تغطية، إذ نشره في صحيفة واحدة ذات طابع رسمي هي **الرأي**. وأنّ الصحف الشعبية الأخرى لم تهتم به لأنّها لا تؤمن بمضمونه.

المهم أنّ التصريح جاء بعد اتصالات بين زيد – الذي أبرقت له الخارجية نص تصريحات فهمي التي زودتها بها الإذاعة – وعمه عبد المنعم، وبهجت التلهوني، وأُعطي البيان لوكالة الأنباء الساعة الثانية بعد منتصف الليل، ولم أُستشر باعتباري ناطقًا رسميًا، كما لم يُستشر صبحي أمين عمرو[168] باعتباره رئيس وزراء بالوكالة، بحجة عدم رغبة عبد المنعم في إزعاجنا. هذا ما قاله لي عبد المنعم في فترة الصباح حين طلب منّي أن أجيز صحيفة **النهار** عدد الأمس، على الرغم من افتتاحيتها الضيقة ضدّ الأردن، المليئة بالاستهزاء بالقوة الأردنية والمكانة الأردنية. وحين اتصلتُ بمحمد الخطيب[169] كان قد صادر العدد.

1974/ 8/ 9

في المساء كنتُ في بيت صلاح أبو زيد، وانضم إلينا رزق البطاينة. تحدّثنا عن الوضع السياسي، وكان هنالك شبه اتفاق على أنّ الأوضاع الداخلية سيئة، هنالك تميّع في الأجهزة، هنالك رشوة، هنالك «حارة كل من إيده إله». وقال رزق البطاينة مستشهدًا على ذلك: «حين عاد الملك من الإسكندرية في الشهر الماضي وصدر البيان المشهور، أعقبته ضجة، وردود عنيفة من المنظمات، ومن بعض الدول العربية، ومن الصحافة العربية. وفي إحدى الأمسيات بناءً على طلب الرئيس قام محمد رسول بإحضار صالح رأفت – العضو القيادي في منظمة الجبهة [الديمقراطية] المقيم في عمّان – (وشخص آخر من «فتح» لم يعرف رزق اسمه). وجلسوا جميعًا في بيت عبد المنعم، حيث حرص على إخبارهم أنّهم لم يريدوا هذا البيان، ومصر هي من أصرّت عليه». علّق رزق: «أي دولة هذه التي يقوم فيها شخص بدور مستشار الملك، وفي الوقت نفسه يبرّر موقفه أمام المنظمات، ويتنكر لما أشاد به!».

رأي بمسألة التمثيل الفلسطيني

1974/ 8/ 11

أقيمت حفلة عشاء في بيتي على شرف الشريف عبد الحميد شرف[170]، حضرها عدد من الأصدقاء من

بينهم سعيد التل[171]، وعبد الرحيم عمر[172]. تحدّثنا عن القضية والتمثيل [تمثيل الفلسطينيين]. أعربتُ عن وجهة نظري، وشرحتُ قطرية التراجع والشاخص العدائي. قال سعيد التل إنّ المنظمة تمثّل الفلسطينيين، وإنّ الجيش يمثّل الأردنيين. طرحتُ قضايا اختبارية كثيرة كي أطّلع على ما يجول في النفوس. بعد العشاء تخلّف عبد الرحيم عمر الذي قال إنّه يفضّل الدولة الفلسطينية، إلّا إذا بدأ الملك بالإصلاح، وأعاد ثقة الناس به، وضرب أمثلة كثيرة على الفساد.

طلب تغيير الموقع

17 /8 /1974

بناءً على طلبي قابلتُ الأمير حسن في مكتبه. شرحتُ له عمل الإعلام، وما أنجزته خلال عملي وزيرًا، مشيرًا إلى إنشاء مركز البحوث، ومركز التدريب، ودائرة الإعلام التنموي، وموضحًا سير العمل في مشروع الإذاعة الكبرى. وقلتُ له: «إنّني متعب، وربما كنتُ أحتاج إلى تغيير. ولذلك، إذا نشأ حديث حول تعديل، أو إعادة تنظيم، أرجوك أن تذكر اسمي لمنصب في مجلس الأعيان، أو لسفارة موسكو، أو طهران».

ضحك الأمير، وقال: «وهل ستتركنا نحن في هذا [...]؟». قلت: «إنّما هو نشودي للراحة». قال: «إنّني أفهم موقفك». لم أعلّق على ذلك.

نتائج محادثات رئيس الوزراء مع كيسنجر

20 /8 /1974

كان مجلس الوزراء يتحرّق لسماع نتائج زيارة الرئيس ومحادثاته مع كيسنجر. وفي جلسة المساء قدّم الرئيس إيجازًا، ألخّصه بما يأتي:

1. بدأ الرئيس بالتركيز على الحفاوة الكبيرة التي استُقبل وأُحيط بها جلالة الملك، ووصفها بأنّها من النوع الذي لم يعرف له جلالته مثيلًا في الولايات المتحدة.

2. في فترة الاجتماعات الأولى بين الرئيس وكيسنجر، أي في السادس والسابع والثامن من آب/ أغسطس الجاري، كانت المحادثات صعبة، ودارت حول فصل القوات، ووصلت حدّتها إلى درجة أنّ الرئيس قال لكيسنجر: «إنّنا تمكنّا من اجتياز محنة تشرين الأول/ أكتوبر الناجمة عن عدم مشاركتنا في المعركة، لكنّنا لا نستطيع أن نفعل الشيء نفسه في أي اشتباك محتمل». (وكان الرئيس بذلك يحاول أن يجني ثمن عدم الحرب، ويهدد في الوقت ذاته). فردّ كيسنجر عليه بقوله: «ونحن أيضًا، إذا كنّا قد تأخرنا أسبوعًا كاملًا لنجدة إسرائيل - وذلك كي نتمكّن من التحرّك السياسي - فإنّنا في أي حرب مقبلة سنقف لنجدتها منذ اللحظة الأولى».

3. قال الرئيس إنّ تصريحات إسماعيل فهمي عطّلت احتمالات النجاح، حين بدأ يتراجع عن بيان الإسكندرية. وقال كيسنجر إنّ إسرائيل تفضّل أن تكون المرحلة المقبلة مع مصر، لأنّ فصل القوات مع الأردن يتطلب انتخابات جديدة في إسرائيل، والحكومة الحالية أصبحت ملتزمة لشعبها في ما يتعلّق بعدم الانسحاب من الضفة الغربية، عليها أن تعود إلى الشعب في استفتاء ليتخذ هو القرار، أمّا مصر فهي الأخرى تفضّل تأجيل فصل القوات، ولذلك تفضّل أميركا إرجاء البتّ في البدء مع الأردن أو مصر إلى أن تطّلع على رأي مصر وإسرائيل، فإسماعيل فهمي في طريقه إلى واشنطن، ويتسحاق رابين سيزورها خلال بضعة أسابيع.

4. قال الرئيس إنّ كيسنجر عرض ثانية وجهة نظر إسرائيل في فصل القوات، إذا كان لا بد من الإقدام عليه، وتتمثّل في أن تنسحب إسرائيل من مناطق في الداخل، وتبقى على خط وقف إطلاق النار، ويُرجأ البحث في القدس وفي المستوطنات لمرحلة لاحقة. (إنّ هذا الموقف الإسرائيلي يعكس تمامًا أطماعها، وسياستها، ليس على الواجهة الأردنية فحسب، بل على الواجهتين المصرية والسورية أيضًا، فهي مستعدة للدخول في عملية تخدير للعرب تحت مظلة التسوية، وتنتهي الأمور في الضفة حيث تبدأ، أي عند انسحابها من المناطق المأهولة، أمّا القدس والأغوار فأمر واقع).

قال الرئيس معلقًا: «تبيّن لي أنّ إسرائيل ومصر متفقتان على أنّ المرحلة المقبلة يجب أن تكون في سيناء. وأنّ فصل القوات مع الأردن يمكن أن يتمّ مع وجود إسرائيل على نهر الأردن، وهو ما وصفوه في الإسكندرية بوجود عسكري مقابل وجود عسكري، أي مقابل قوات إسرائيلية على نهر الأردن يكون للأردن نقاط في عمق الضفة».

5. ردّ الرئيس على ذلك بالمقولة الأردنية التي تقول إنّ فك الارتباط على الواجهة الأردنية ينسجم مع المرحلة الأولى للعمل، وهي المرحلة العسكرية أو تثبيت وقف إطلاق النار، فلا يجوز أن تتمّ المرحلة العسكرية على جبهتين، وينتقل إلى العمل السياسي أو التسوية السياسية؛ لذلك كان لا بد من إنهاء المرحلة الأولى، أي فصل القوات على الواجهة الأردنية، وإلّا فلن يتمكّن الأردن من الذهاب إلى جنيف للحديث عن تسوية سياسية، بينما التسوية العسكرية لم تتم.

6. الأمور العسكرية والمالية سُوّيت بسهولة.

7. أميركا ستتدخل إذا قطع العرب النفط هذه المرة.

8. ستتدخل أميركا لمصلحة إسرائيل في اليوم الأول للحرب إذا وقعت، ولن تُكرّر ما فعلته في تشرين الأول/ أكتوبر (تهديد).

في الاجتماع الثاني في 16 و17 آب/ أغسطس، أي بعد انتهاء محادثات كيسنجر وفهمي:

1. كان جلالته حازمًا وصلبًا، وقال إنّه لن يذهب إلى جنيف، ولن يقبل إلا بالشكل الذي قدّمه الأردن لفصل القوات. وهنا أكّدت أميركا موافقتها على المبدأ، ورجا كيسنجر الملك ألّا يصرّ على موضوع الشكل.

2. قال [جيرالد] فورد[173] (Gerald Ford) للملك – ردًا على سؤال حول مستقبل الضفة الغربية – إنّ مستقبلها أمر داخلي يقرّره الأردن، وإنّ أميركا لا توافق على إنشاء كيان فلسطيني بزعامة المنظمة. وهذا الردّ أعطى اطمئنانًا للملك عبّر عنه الرئيس بوضوح.

3. قال كيسنجر، وهذا ما اتُفق عليه: «إذا وافقت مصر وإسرائيل على فصل القوات فسيزور (كيسنجر) المنطقة في أواخر أيلول/ سبتمبر، وستبدأ المحادثات في أول تشرين الأول/ أكتوبر المقبل، ولمدة شهر، وبعد الوصول إلى اتفاق تُعدّ إسرائيل لانتخابات عامة، أمّا الاحتمال الثاني فهو أن يُوَقّع اتفاق بين إسرائيل والأردن، ويُؤجل التنفيذ إلى ما بعد الانتخابات. والاحتمال الثالث أن تبدأ المفاوضات مع مصر لاتخاذ مزيد من الخطوات على جبهة سيناء، وبعدها يبدأ مع الأردن في محادثات الفصل في أوائل نيسان/ أبريل 1975». (أعتقد أنّ هذا الاحتمال هو الذي سيُنفّذ للأسباب الآتية:

أ. تريد مصر أن يأتي السادس من تشرين الأول/ أكتوبر وهي بصدد تنفيذ خطوة جديدة على طريق السلام، أو «نصر آخر»، وتريد أميركا مساعدتها.

ب. تريد إسرائيل تحييد مصر بالتدريج بإعطائها أكثر وأكثر.

أمّا رأي زيد فهو أنّ مصر لن تتمكّن من ذلك؛ لأنّها خطوة سياسية وتريد غطاءً لها، خصوصًا أنّ مرحلة الفصل أو التسوية العسكرية انتهت، وأنّ أي جديد يدخل في دائرة التسوية السياسية التي تشترط فيها إسرائيل أن تنسحب في مقابل سلام تلتزمه مصر. وبرأيه أنّ مصر لا تستطيع ذلك.

وصف الرئيس فهمي بالغبي، وقال إنّه حين سمع تصريحاته اتصل بالسفير المصري في واشنطن أشرف غربال[174]، وطلب منه الاتصال بإسماعيل فهمي – الذي كان في باريس – ليوضّح تصريحاته، وأبرق غربال للسادات، وقال الرئيس إنّه لم يستطع الاتصال مع فهمي، وأنّ السادات طلب من غربال طمأنة زيد بأنّه ملتزم ببيان الإسكندرية، وأنّ كل شيء على ما يرام.

قال الرئيس إنّ فهمي تهرّب من مقابلته، وأخيرًا تمكّن من مكالمته، وكان ذلك في غرفة جلالته في واشنطن، بينما كان فهمي في نيويورك. قال الرئيس لفهمي على الهاتف: «لماذا تتهرّب منّي؟ هل لأنّك خجلًا من تصرفاتك السخيفة؟»، فقال فهمي: «هي كذلك سخيفة كما تقول، لماذا تهتم لها؟»، قال له زيد: «لماذا لا توقفها؟ وإذا لم تفعل فسأضطر إلى فَضْحِكَ وأقول إنّك غبي متناقض، لا تفهم السياسة». قال له إسماعيل [فهمي]: «أرجوك خلاص الأمور زي ما أنتم عاوزينها».

روى الرئيس أنموذجًا لغباء فهمي، حين ظهر الأخير على التلفزيون الأميركي في مقابلة، وكان في الاستديو ذبابة، أمضى معظم وقته وهو يبعدها عن وجهه. فانتبهت المذيعة وقالت له: «يبدو أنّ الذبابة الأميركية تضايقك». فقال لها: «يبدو أنّني أحضرتها معي من مصر».

قال الرئيس إنّ مصر تريد حلّ المشكلة مع إسرائيل، ولا تأبه بسورية.

بتقديري، إنّ الموقف المصري التكتيكي يعتمد على الحصول على غطاء عربي ومحلي، من أجل إمكان

تحقيق تسوية جزئية لو اقتضى الأمر. وأمّا الفدائيون، فكما ذكرتُ سابقًا، دفعهم لإجراء مزيد من الانحراف عن الميثاق الوطني الفلسطيني، تحت غطاء النصر (قطرية الشاخص) وبالمؤثرات الصوتية. والتصرّف المصري فسّر قصة البيان المشترك. على الطائرة العائدة من الإسكندرية، حين أخرج الرئيس نسخة البيان، وقرأه ووجهه طافح بالسعادة، قلتُ تكرارًا ثلاث مرات: «الأمر بحاجة إلى تفسير».

وأخيرًا ظهر التفسير. أرادت مصر من طرح قضية التمثيل علنًا أن تثير زوبعة حول الأردن؛ وذلك كي تُؤخر الأردن في بحث الفصل على جبهتها المعقّدة، لكون الأرض فلسطينية، والعنصر الفلسطيني مُقحَم. وهذا التأخير قد ينعكس على السادات، خصوصًا أنّ الذكرى الأولى لحرب تشرين الأول/ أكتوبر تقترب. إذًا، لا بد من إخراج الأردن مرحليًا، ولا يمكن إخراجه إلّا بإحراجه، وهذا ما كان فعلًا حين قال كيسنجر: «نريد موافقة مصر أولًا».

اجتماع رئيس الوزراء إلى الرئيس الأسد

24 /8 /1974

زرتُ الرئيس في مكتبه، وعرضتُ عليه أفكاري في ما يجري، وبالذات عن الضفة الغربية، وبيّنتُ له وجهة نظري حول ما ورد في خطبة جلالته في أول أيار/ مايو في ما يتعلّق بتمثيل الفلسطينيين.

حدّثني عن زيارته إلى دمشق في يوم 1974/ 8/ 22، التي اجتمع خلالها إلى الرئيس الأسد. استمر الحديث ثلاث ساعات، تكلّم دولة الرئيس منها ساعتين ونصف الساعة. وصف الأسد بأنّه مُتفهم، وواقعي، وأنّه يحبه.

شرح للرئيس الأسد قصة البيان المشترك (بيان الإسكندرية)، وقال الأسد إنّه يوافق على معظم ما جاء فيه، والذي يعترض عليه هو أنّه لم يكن هنالك حاجة للبيان، وبالذات لإثارة موضوع التمثيل، وقال إنّه اطّلع على النقاط المتفق عليها بين الأردن وسورية، والتي وُضعت في أثناء زيارة عبد الحليم خدام إلى عمّان، وقال إنّها لا تختلف كثيرًا عمّا جاء في البيان المشترك. وأضاف أنّه بعد أن بدأ الجهد يتخذ مجرى التنسيق مع المقاومة أفسد البيان هذا الأمر. وقال زيد: «الغريب أنّه حين وُضع البيان نبّه إسماعيل فهمي إلى هذه الفقرات»، وقال إسماعيل إنّه يصرّ عليها. (واضح أنّ زيد أراد أن يُبرئ الأردن من إفساد خطة التنسيق، لأنّه كما أعلم تمامًا قال لي في قصر رأس التين - بعد أن أعدّ البيان - أن لا حديث إلّا في الطائرة، وحين أقلعت الطائرة علّق زيد بأنّه قال ذلك كي لا يتراجع المصريون عن هذه الخطوة المؤيدة للموقف الأردني).

قال الأسد: «لا بد من التنسيق مع المقاومة». فقال له زيد: «نحن كما تعلم موافقون. وحين زار أحمد بن سودة رئيس الديوان الملكي المغربي عمّان في الشهر الماضي، عرض على جلالة الملك إمكان إيفاد مبعوث أردني لمقابلة مبعوث من المنظمة في الرباط. فقال له الملك: « نحن لا نريد وساطة عربية لذلك، فالذي خرّب العلاقات بيننا هي الوساطة العربية. فردّ ابن سودة بقوله إنّ المغرب لا يقوم بدور الوسيط، ولا يرغب

بذلك، وإنّما سيساعد الطرفين على المقابلة والتباحث. وافق الملك، وقال له إنّ زيد الرفاعي سيقابلهم في طريقه إلى أميركا، وكان هذا كله قبل بيان الإسكندرية. وحين ظهرت ردّات الفعل على البيان، وقبيل سفر زيد لأميركا، اعتذر المغرب – باسم المقاومة – وقال إنّ الاجتماع أُرجئ بسبب البيان، لكنّه يرحب بحضور الرئيس. فأبرق الرئيس قائلًا إنّه يعتذر عن عدم الحضور في الوقت الحاضر. وهكذا سافر إلى أميركا من دون أن تحدث المقابلة».

قال الأسد: «المشكلة عويصة. المنظمة أصبحت قوية، وأعترف أنّنا نحن الذين جعلناها قوية، لكنّها مع ذلك هذه الحقيقة، والأردن أيضًا بلد قوي ثابت. المنظمة تريد دولة، والدولة تحتاج إلى أرض، والأرض لا تعطيها إسرائيل للمنظمة، لكن يمكن أن تعطيها للأردن، والأردن مستعد لاستعادة الأرض، لكن بشرط الاستفتاء، والمنظمة ترفض الاستفتاء لاعتقادها أنّ المخابرات الأردنية هيأت الأمور ليكون الاستفتاء لمصلحة الأردن»، وهنا علّق الرئيس زيد بقوله: «إنّهم لا يعلمون حقيقة ضعف أجهزتنا». قلتُ له: «إنّهم يتخيلون أنّنا بارعون، وإنّ هذا السبيل الذي يجب أن نسلك».

قال زيد للأسد: « إذًا ما هو الحلّ؟». قال الأسد: «لا حلّ إلّا بجلوس الأردن والمنظمة معًا للحديث». قال زيد: «نحن موافقون». قال الأسد: «إنّني أحبك يا زيد؛ لأنّك صريح وواضح، على عكس أولئك الذين يرسلهم جلالته، والذين لا أفهمهم حتى بعد حديث ساعتين» (قاصدًا بهجت وعبد المنعم)، قال له زيد: «نريدك في الأردن». قال: «سأعمل على ذلك في أي فرصة تتاح لي». سأله زيد إذا كان سيوافق على تجديد مهمة قوة السلام الدولية، فقال إنّه لا يعرف حتى الآن، وأعطى جوابًا غامضًا. (أعتقد أنّ سؤال زيد هذا كان بقصد الاطلاع على الموقف السوري .....).

أخبر زيد الأسد عمّا قاله له كيسنجر عن النفط والتدخل العسكري. وقال الأسد: «إنّنا سنحارب إذا رأينا ذلك ضرورة». كرّر زيد موقف الأردن من مستقبل القضية، وقال الأسد: «إنّ إسماعيل فهمي أغرب شخصية عربية؛ فكل سياسي عربي له من يكرهه وله من يحبه، أمّا إسماعيل فهمي فالكل يكرهه».

حفل تأبين الحاج أمين الحسيني

26 /8 /1974

الخامسة مساءً. حفل تأبين المرحوم الحاج أمين الحسيني في الكلية العلمية الإسلامية. عريف الحفل إميل الغوري[175]، وستة خطباء ألقوا كلمات، هم: الشيخ مصطفى الزرقا[176]، دولة عبد المنعم الرفاعي، المطران نعمة سمعان[177]، الشيخ إبراهيم زيد [الكيلاني][178]، العين كامل الشريف[179]. وألقى كلمة الأسرة باسم الهيئة العربية سامي جودة[180].

كانت كلمة عبد المنعم قطعة فنية رائعة، أبرز فيها الشخصية النضالية للشعب الفلسطيني، وحتى يوازن بين موقعه مستشارًا للملك وبين كلمته، اضطُر إلى دسّ عبارة لا لزوم لها أورد فيها بضعة أبيات من الشعر

قالها شوقي[181] في الشريف حسين[182].

حين قدّم إميل الغوري إبراهيم زيد [الكيلاني] قال إنّ الحاج أمين كانت له صلة بالشيخ عبد الحليم زيد [الكيلاني][183] الذي كان يحبه، وإنّ أولاد الشيخ عبد الحليم (طبعًا منهم أبو رسول) توارثوا حبه له، وإنّ نجله إبراهيم سيُلقي كلمة.

28 /8 /1974

جاء يوسف حنّا، وأشار إلى مقالة يوم أمس 1975 /8 /27، وقال لي إنّه اشترك في كتابتها مع عبد المنعم والسفير المصري. والمقالة تبرّر لمصر قولها إنّ اجتماعًا ثلاثيًا بين مصر وسورية والمنظمة سيُعقد أولًا، ثمّ سيُدعى إليه الأردن (أمور مضحكة. عبد المنعم يبرّر لمصر، وزيد في جلسة الأحد الماضي قال إنّه لن يذهب إلى مصر إذا لم يبدأ في الاجتماع الأول، ويرفض أن يُستدعى).

المحادثات الأردنية – الكمبودية وحضور الملك جلسة مجلس الوزراء

31 /8 /1974

في المساء كنتُ ضمن مستقبلي رئيس وزراء كمبوديا والوفد المرافق له، ومن ضمنه وزير الإعلام.

1 /9 /1974

الساعة الثانية عشرة. محادثات بين الجانبين الأردني والكمبودي، رئسها رئيس الوفد الأردني، وتطرّق إلى زاوية مهمة هي إمكان سحب كمبوديا لسفارتها من القدس، مقابل إقامة [الأردن] علاقات دبلوماسية معها. وعد الرئيس الضيف – بعد أن اقتنع – بالاتصال بحكومة ورئيس كمبوديا.

في جلسة مجلس الوزراء في المساء تأخر الرئيس ساعة. وحين جاء قال إنّ جلالة الملك سيشرّف المجلس بزيارة، وأنّ هنالك إجراءً إداريًا يقتضي ترفيع أحمد عبيدات إلى رتبة لواء، وتعيينه مديرًا للمخابرات، وتعيين أبو رسول مستشارًا لجلالة الملك لشؤون الأمن القومي. كان خبرًا مهمًا ومريحًا للمجلس. لم يعلّق أحد.

جاء الملك ومعه الشريف زيد [بن شاكر]، وأراد كعادته أن يشرح للمجلس سبب التغيير، كما لو كان المجلس يناقش. قال إنّ أبو رسول أسّس الدائرة، وربّى مجموعة شباب واعية، موالية، تؤمن بالله وبالوطن. وأنّ أبو رسول لم يُنقل – لا سمح الله – لسوء أمانة أو غيره. وأضاف: «علمتُ أنّ هذا الإجراء كان محور شائعات في المدة الأخيرة بعد أن أمرتُ به، فالحكاية أنّني لم أفكر في ذلك إلّا اليوم، والشائعات مصادفة». ثمّ التفت إلى أبو شاكر [زيد بن شاكر] وقال: «إنّ وضع الجيش جيّد، وأظنّ أنّ الأمور...» كما لو كان يدعو أبو شاكر للحديث. فابتسم أبو شاكر وقال: «الأمور جيّدة». فعل ذلك ليبرّر وجود أبو شاكر معه، واكتفى.

تغيير مدير المخابرات العامة

2/9/1974

عند الظهر كنتُ في المطار مع مودعي جلالة الملك في زيارته الخاصة إلى لندن، والتي رافقه فيها عامر خماش، وأبو رسول، والأمير رعد [بن زيد][184]. كان أبو رسول يقف في شرفة قاعة المودعين عند مدخلها مع أحمد عبيدات، وكان يهمس في أُذنه، كما لو كان يريد أن يُقنع الناس أنّه وإن غيّر موقعه فسيبقى الرجل الأول المسؤول. علمتُ أنّه تدخّل في الرسالة التي وجهها إليه الملك، والتي أنشأها عبد المنعم الرفاعي. وعلمتُ من أحمد عبيدات الذي كان معه في الديوان يوم أمس، أنّه طلب من عبد المنعم ذكر عبارة الرجل الذي عمل بتقوى الله وطاعته، وأنّه هو الذي أسّس الدائرة. كان تقديري أنّ جلالته اصطحبه معه إلى لندن كي «يجبر خاطره» على رأي الشعب.

بعد السفر، وقفتُ قليلًا مع مضر [بدران] الذي قال لي إنّ الملك منذ أسبوعين يفكّر في تغيير مركز مدير المخابرات، وإنّ عامر خماش أخبره أنّ اسمه، أي مضر، تردد على لسان جلالته، فرجاه مضر ألّا يذكر اسمه. وحين عاد الملك من سفرته الأخيرة إلى أميركا قال عامر للملك إنّ مضر يرجو ألّا يُذكر اسمه في مضمار المخابرات. ومنذ ذلك الوقت استُبعد مضر، لكنّ اسم محمد البشير[185] تكرّر.

الخطأ تعيين محمد البشير لأنّ في الدائرة رجالها، وتعيينه يعني تثبيطًا لهم – كبار الضباط – إلى أن وقع الاختيار على أحمد. وقال مضر إنّ عامر سأله عن أحمد، وإنّه قال له إنّ أحمد جيّد. (فهمتُ أنّ سؤال عامر كان حول مدى إمكان تعاون أحمد مع الأميركيين، فطمأنه مضر أنّ لديه استعدادًا، خصوصًا أنّ محمد رسول أخذ في المدة الأخيرة يتجنب التعاون معهم، كما ذكر لي نذير [رشيد])[186].

قال مضر إنّ الرئيس أخبره أنّه فوجئ بالأمس بقرار الملك، واستاء، وقال لجلالته ما معناه: «يبدو أنّ الشائعات حول التغيير صحيحة، فها أنتم تغيّرون مركز مدير المخابرات من دون علمي»، لكنّ الملك طيّب خاطره، ونفى صحة ما يُشاع عن تغيير الحكومة. هذا الحادث يفسّر مجيء الملك أمس إلى المجلس، وتناوله قضية الشائعات، ونفيه لها، كما يؤكد ذلك الرسالة التي وجهها للرئيس، والتي يجدّد فيها ثقته بالحكومة.

بعد الوداع، ركبتُ سيارة أحمد عبيدات، وذهبتُ إلى مكتبه، وسألته مداعبًا إن كانت قد تمّت عملية التسلُّم والتسليم من أبو رسول، فقال ضاحكًا: «سلّمني المكتب». استُقبل الإجراء في البلد بارتياح تام.

كمبوديا تسحب سفارتها من القدس

3/9/1974

اجتماع في الرئاسة مع الوفد الكمبودي. كان البيان المشترك قد أُعدّ، وحقق الرئيس غرضه بجعل كمبوديا تسحب سفارتها من القدس. وكان عملًا كبيرًا، استغل فيه الرئيس حاجة كمبوديا إلى سفارة في إحدى الدول العربية، مخالفًا قرار جامعة الدول العربية بتأييد [نورودوم] سيهانوك[187] (Norodom Sihanouk) من دون الحكومة العسكرية.

5 /9 /1974

ذهبتُ مساءً إلى الإذاعة. عند الباب خرج ملازم وقال لي: «لا يوجد أحد». قلت: «أعرف، لكنّني الوزير». قال: «لم يخبرني أحد». قلت: «وماذا يعني ذلك؟ فأنا مسؤول عنهم جميعًا، والآن سأدعوهم».

هذا السلوك لفت انتباهي لأنّه لا يجوز، ولأنّه لم يحصل في السابق على الإطلاق. تبيّن لي في ما بعد أنّ مدير البرامج الثقافية في الإذاعة هو شقيق قائد كتيبة الحرس، ولأنّني أمرتُ بتغييره مؤخرًا يبدو أنّه شكا لأخيه الذي مارس سلطاته من خلال ضباطه.

إسرائيل لن تنسحب من الجولان

7 /9 /1974

في مكتب رئيس الوزراء [زيد الرفاعي] شرحتُ لدولته عن الاتجاه الإقليمي الأردني ومخاطره. قال: «لا تعبأ؛ تجاهلهم». تطوّر الحديث، فقال إنّ فورد وكيسنجر أخبرا سيدنا [الملك حسين] أنّ إسرائيل لن تنسحب من الجولان، وربما انسحبت من جنوب الهضبة فحسب.

التيار الإقليمي المتنامي

8 /9 /1974

جاءني إلى المكتب الدكتور عبد الكريم الغرايبة[188]، وتحدّثنا في عدة موضوعات تتعلّق بالجامعة [الأردنية]، وأخبرني أنّه اقترح على رئيس الجامعة، والأمير حسن – كل على انفراد – إنشاء جامعة تُسمى جامعة القدس، تكون كلياتها ضيفة على الجامعة الأردنية، وجامعات عربية أخرى، إلى أن يتحقق انسحاب إسرائيل. وقال لي إنّ ما لفت انتباهه حين طرح الفكرة على الأمير حسن وقال نسميها Jerusalem University علّق الأمير بقوله: «لماذا لا نسميها جامعة إربد؟»، كما لو كان الأمير يقول له أنشئها في إربد. ثمّ جاءني مجيد غنما، وتحدّثنا عن محاضرتي، ورأيي في التيار الإقليمي المتنامي، ودوافعه الأنانية. فقال لي: «أتفق معك في أنّه تعبير عن رغبة أشخاص في الحكم، لكن أعتقد أنّ ثمّة من يشجّع هذا الاتجاه».

تأملتُ في سرّ هذا التوجه. وأعتقد أنّ أرضيته تقوم في الدرجة الأولى على قناعة أفراد من الطبقة الوسطى – الجبانة والانتهازية – بأنّهم في ما لو دُعوا إلى ذلك، فإنّهم من جهة يُبدون للحكم بأنّهم مغرقون في الوطنية (وهذا ما يحميهم من نتائج مخالفتهم لرأي الحكم)، ومن جهة ثانية يلتقون مع منظمة التحرير، فينجون من إرهابها. وفي أي حال ستضاعَف الفرصة لكل واحد منهم لأخذ المرتبة الأعلى بما فيها منصب وزير.

فصل القوات ومسؤولية الأردن نحو الأراضي المحتلة

في المساء أقيم عشاء على شرف الأمير حسن في بيت دولة الرئيس. كان المقرّر أن يُقام في بيت عبد المنعم، غير أنّ زيد حوّله لنفسه. جاء الأمير، وكان المدعوون - إضافة إلى عبد المنعم - بهجت التلهوني رئيس الديوان، وأحمد طوقان، وحابس المجالي[189]، وأنا.

جلسنا في الشرفة الخارجية، وكان الجو رائعًا بعد يوم حار في مثل هذا الوقت من الشهر. كانت الجلسة هادئة، وتحدّث فيها عبد المنعم، وزيد، وبهجت مرتين، بحسب مدة الكلام؛ الأكثر فالأقل. لم يتحدّث أحمد طوقان مطلقًا. علّقتُ مرتين كي أشجع الحديث. تحدّث حابس باشا في أمور لا علاقة لها بالمحور العام. حرّك الأمير الحديث، فتبيّن ما يأتي:

1. بهجت لا يوافق على فصل القوات.

2. بهجت يعتقد أنّ خدمة النظام تكمن في أن يلتزم الأردن نتيجة طرح أحد الخيارين على العرب؛ إمّا أن تعتبر الدول العربية أنّ الأردن له أرض محتلة وعليه أن يعيدها، أو أن تُعتبر المنظمة مسؤولة عن ذلك، ويُعفى الأردن من المسؤولية.

3. عبد المنعم يعتقد أنّ على الأردن أن يتحمل مسؤوليته في استرجاع الضفة؛ لأنّ هذا العمل بحدّ ذاته سيبقيه ضمن المجموعة العربية، وهذه هي طريقة خدمته.

4. الرئيس وافق بهجت على موقفه من الخيارين، وخالفه في موضوع فصل القوات.

5. الأمير حسن وافق بهجت على رأيه في فصل القوات وعلى الخيارين.

خبر بيع الأردن أسلحة لجنوب أفريقيا وروديسيا[190]

11/9/1974

ذهبتُ إلى مكتب الرئيس لنتشاور في الموضوع، وقال إنّ الأردن باع فعلًا أسلحة، لكن لشركة، والشركة باعت لجنوب أفريقيا وروديسيا.

في المساء، أقمتُ عشاءً لمنصور البطاينة الذي عاد قبل يومين من أبو ظبي وهو يحمل معه 7.5 مليون دولار من مجموع 15 مليونًا وعد بها الشيخ زايد [آل نهيان][191] الملك لدعم الجيش. (قصة الخطأ في برقيّة السفير من 15 مليون إلى 51 أربكت الرئيس، ووردت في مكان آخر). حضر العشاء محمد الدباس وناصر البطاينة ومجيد غنما، وجاء ذوقان الهنداوي متأخرًا.

حدّثنا ذوقان فقال إنّه في السادسة من مساء اليوم عُقد اجتماع في الديوان، رئسه الأمير حسن، وحضره السفير الأميركي، وذوقان، وسعيد النابلسي[192]، وخليل السالم[193]، وجاء الرئيس متأخرًا. بدأت الجلسة قبل حضور الرئيس، وقدّم السفير الأميركي مسوّدة جدول أعمال، ورد فيها أنّ الملك يجب أن يرئس الاجتماع، لأنّه - أي الاجتماع - يمثّل بداية لتنفيذ أعمال اللجنة المشتركة التي نصّ عليها البيان الأردني الأميركي المشترك لدى زيارة نيكسون، والبيان الأميركي الأردني المشترك لدى زيارة جلالة الملك إلى

واشنطن في أول عهد الرئيس الأميركي الجديد جيرالد فورد.

قال السفير إنّ حكومته تأسف لأنّ طلب الأردن لدعم الموازنة يتزايد، وهي تعلم أنّ السبب في ذلك انجراف الأردن في النفقات المتكررة، أي الوظائف على حساب المشروعات الإنتاجية (رويتُ للإخوان ما سبق أن قاله لي سلفه دين براون (Dean Brown) في بيت الشريف فوّاز شرف[194] كنقد للسياسة الأردنية الإنمائية، حين ذكر لي مشاهدته لمشروع الجفر، وكيف أنّ المال الأميركي ينفق لزراعة البرسيم الذي يغذّي فرس الشيخ).

جاء الرئيس متأخرًا، وطلب الأمير من خليل السالم إعادة ما بُحث حتى تلك اللحظة لدولة الرئيس. عند سماع الرئيس ذلك احتج وقال للسفير: «أولًا، أعترض على طلبكم بأن يرئس جلالة الملك هذه الجلسة، لأنّها من صميم عمل الحكومة، وإذا جاء الأمير حسن فإنّما فعل ذلك لأنّه مهتم بالمشروعات التنموية مشكورًا. وثانيًا، أعترض على تدخلكم في تحديد أوجه الإنفاق، وصحيح أنّنا زدنا في النفقات المتكررة، لكن هذا شأننا، فهذه دولة نحن نعرف كيف نديرها، ونحن بحاجة إلى المال لإدارتها (هذا القول كما لو كان الرئيس يقول للسفير إنّ صداقتنا تتطلب منكم دعمنا لصرف المال على الناس). وثالثًا، أنا غير مستعد أن أبحث الموضوع قبل أن تسافر إلى واشنطن وتعود بما وعدتم دفعه لنا (70 مليون دولار) والذي لم يصلنا منه فلس واحد حتى الآن، بعد انقضاء تسعة أشهر من العام».

حدّث ذوقان بذلك وأدرك أنّه أخطأ، لكنّه أراد أن يحمي نفسه، فقال: «إنّما أقول ذلك لأسجل إعجابي بموقف الرئيس».

بيان حول قضية بيع الأسلحة لجنوب أفريقيا

1974/ 9/ 12

صدر بيان باسم الناطق الرسمي عن قصة بيع الأسلحة لجنوب أفريقيا. تحدّث عن الأسلحة وتجديدها، والتصرّف بالقديم، وأصول البيع والشراء. فُهم منه أنّ الحكومة باعت الأسلحة. لم أدرِ بالبيان، بل سمعته كالآخرين.

زيارة الملك إلى الرياض

1974/ 9/ 14

حاضر الرئيس في نادي الخريجين عن الموقف السياسي الأردني، وعرض الوضع منذ عام 1967 حتى اليوم، وبرز الاتجاه الإقليمي الأردني في أسئلة بعض الحضور. بعد المحاضرة طلبني الرئيس للذهاب معه – كعادته بعد كل محاضرة – ليعرف حكمي عليها. قلتُ له رأيي بها، فقد كانت واضحة، وكانت أجوبته ذكية وحاسمة. أخبرني أنّ جلالته سيسافر إلى الرياض غدًا. وحين سألته عن السبب قال: «لا شيء، مجرد مجاملة،

والملك لم يكن راغبًا فيها، ورتبتها خلافًا لرغبته».

في التاسعة مساءً كنتُ مدعوًا وزوجتي من نادي الليونز لإلقاء محاضرة بعنوان «دور الأندية الدولية في الاتصال بين الشعوب».

15 /9 /1974

في الصباح كنتُ مع مجموعة المودّعين. سافر مع جلالته دولة الرئيس، وحابس [المجالي]، وأبو رسول [محمد رسول الكيلاني]، ودولة بهجت التلهوني. وفي القاعة بانتظار جلالته قبل الوداع جلستُ مع بهجت، وكان يجلس حابس، والسفير السعودي. وقال له بهجت:

1. أخبر الملك فيصل على لساني أنّه قبل أن يعيد قواته المتمركزة في سورية إلى السعودية، عليه أن يبقيها في الأردن كي تتطهر ما علق بها في أثناء وجودها في سورية.

2. عليك أن تبقى في الرياض حتى تعود ومعك شيك يغطي عجز خزينتنا، ولا يجوز للملك فيصل أن يقف على القناة ويتبرع بمئات الملايين من الدولارات ويتركنا. قال ذلك على طريقته الضاحكة الساخرة.

أدركتُ أنّ غرض الزيارة هو سدّ عجز الموازنة ليس إلّا. من المطار عدنا إلى مجلس الوزراء، وعقدنا جلسة صباحية برئاسة الدكتور صبحي [أمين عمرو].

جاءت مادة على جدول الأعمال تتعلّق بالرواتب. فحدّثتُ المجلس عن خطورة هذا الاتجاه، وعن ضرورة الانتباه إلى حقيقة الأخطار. وقلتُ إنّ هذا المسلسل المحزن ليست له نهاية إلّا نهاية البلد، لأنّه ليس لدينا موارد قادرة على سدّ الاحتياجات النابعة من ارتفاع الأسعار العالمية. الموظفون يستحقون زيادات بهذا المفهوم، لكن المعالجة يجب أن تكون بالمشروعات الإنتاجية.

طرح ذوقان الهنداوي موضوع قصة الأسلحة على زهير المفتي. وأجبتُ بلؤم عن زهير، وقلت: «لم تُبع أسلحة، وقد صدر بيان بذلك». وتصدّى مضر وتحدّث عمّا نشرته الصحف من أسماء ضباط روديسيين جاءوا لعمّان. وقلت: «هذا كلام صحف».

تدخّل زهير المفتي، وقال على بساطته: «لماذا تطرحون مثل هذه الأسئلة المهمة في غياب الرئيس؟ ولماذا تناقشونها بهزء؟ إذا كان أحد الوزراء مهتمًا بموضوع فلماذا لا يُقدّم مذكرة تناقش الأمور بجدية؟».

كان زهير مصيبًا وجريئًا، فأسكت الوزراء إلى درجة أنّ ذوقان شعر بضرورة الدفاع عن نفسه، فقال: «الحقيقة حين سألتُ لم أقصد ذلك، وبالفعل سأسأل الرئيس عن الموضوع».

قال ذوقان في الجلسة إنّ الوضع المالي سيئ، وإنّه لا يرغب بذكره للوزراء. وقال: «لدينا عجز كبير، ولم يمرّ على الأردن وقت أصعب من الوقت الحاضر ماليًا».

ثمّ مرّر لي ورقة كُتب عليها: «العجز كبر، من 12.5 مليون، إلى 26.5 مليون، والمسؤولون كما تذكر (مشيرًا إلى آخر حديث سابق للرئيس) كانوا يفاخرون بأنّهم سددوا العجز خلافًا للحقيقة».

أقرّ المجلس نظامًا جديدًا للتأمين على حياة الجنود، بحيث أنّه إذا مات جندي أو قَتل – في أي حال من الأحوال – يُدفع لأهله ألف دينار تعويضًا.

نسيتُ أن أذكر أنّه عند مغادرة المطار، ركبتُ سيارة عبود سالم[195] الذي كان متجهًا إلى القيادة، وفي الطريق تحدّثنا. سألته عن الأسلحة. قال: «بيعت لشركة، لكنّ طائرات هوكر هنتر لم نبعها. حاولتُ قبل بضعة أشهر بيعها لجمهورية تشيلي، ولدى استئذاننا الدولة الصانعة (بريطانيا) رفضت السماح، فنظام الحكم التشيلي عسكري ديكتاتوري أطاح نظامًا اشتراكيًا، وحكومة العمّال البريطانية اشتراكية، فرفضت السماح لنا بالبيع، ولم نبع». تحدّثنا في السياسة، فقال إنّ أميركا تسخر منّا، وإنّ كيسنجر أبرق للأردن بعد انتهاء محادثات رابين يقول إنّه حاول إقناعه لإجراء مفاوضات مع الأردن، لكنّ إسرائيل تجد التفاوض مع مصر أسهل. ذكّرني قوله بنصّ برقيّة أرسلها كيسنجر إلى زيد [الرفاعي]، وأطلعني عليها مساء أمس، يقول فيها: «اتفقنا مع رابين على إجراء مفاوضات، وعلى انسحاب جديد من سيناء». كلمة «مفاوضات» غامضة، ويُفهم منها مصر.

قال عبود إنّ وضعنا مع أميركا سيئ. بالأمس فحسب وصل عدد الدبابات من 60 إلى 120 دبابة. وقال عبود إنّ الأميركيين في زيارة جلالة الملك إلى واشنطن في كانون الأول/ ديسمبر 1970 – أي بعد حوادث أيلول/ سبتمبر – قالوا له إنّهم فخورون بقوة الأردن الذي استطاع أن يدافع عن نفسه أمام غزو أجنبي (سورية)، ولذلك سنمدّكم بأسلحة حديثة. قال عبود: «لقد مضت أربعة أعوام كي نحصل على 120 دبابة حديثة». أمّا عن الطائرات فقال: «إنّ الوعد بأن يبيعونا أربعين طائرة حديثة، وحتى الآن لم نستلم إلا اثنتين».

مؤتمر مكافحة الشيوعية

16 /9 /1974

زارني في مكتبي جورج بيطار وجبران شامية من لبنان، وكلاهما يناصب الشيوعية العداء، ويبدو أنّ لهما اتصالات بهذا الشأن. قدما إلى الأردن على أمل مقابلة جلالة الملك ورئيس الوزراء اللذين لم يقابلاهما. أبديا (جورج وجبران) استياءهما من ذلك، اعتقادًا منهما أنّ المسؤولين على علم بمجيئهما، وحين وصلا تنكروا لهما. وعند الاستفسار تبيّن لي أنّ منير الرفاعي – عم زيد – هو الذي ورطهما. والسبب أنّ منير الرفاعي – وهذا ما أُعلن أول مرة – عضو في جمعية مكافحة الشيوعية الدولية، وهو ممثّل الأردن في هذه الجمعية، وأنّ جورج بيطار وجبران شامية عضوان في الجمعية نفسها، ومن هنا جاءت المعرفة. قال لي ضيفاي إنّهما خططا منذ عامين لعقد مؤتمر إقليمي لمكافحة الشيوعية في بيروت، ردًّا على مؤتمر الأحزاب الشيوعية الذي عُقد هناك، وحدّدا شهر أيار/ مايو 1973 موعدًا لعقد المؤتمر، إلّا أنّ الصدامات بين الجيش اللبناني والفدائيين وما نجم عنها حالا دون عقد المؤتمر في الموعد المقرّر، ولذلك فإنّهما الآن يعملان على الإعداد لعقده في تشرين الثاني/ نوفمبر أو كانون الأول/ ديسمبر 1974، أي بعد شهرين، وهذا سبب مجيئهما إلى الأردن.

وقالا إنّهما لا يريدان من الأردن شيئًا سوى تسمية مندوبين إلى المؤتمر، فالمملكة العربية السعودية تبرّعت بتغطية نفقات المؤتمر، كما سيقوم جورج بيطار بزيارة شاه إيران قريبًا، حيث تقوم بينهما صداقة، وسيقوم جبران شامية بزيارة إمارات الخليج لهذا الغرض.

قال ضيفاي إنّهما تمكّنا من الحصول على رخصة لإنشاء حزب في لبنان اسمه «تجمّع الأكثرية الصامتة»، وهذا التجمّع هو الذي سيدعو إلى عقد المؤتمر الإقليمي لمكافحة الشيوعية.

لفت انتباهي أنّه أول مرة يحدث في المنطقة أنّ تنظيمًا شعبيًا سيتصدى للمدّ الشيوعي، إذ جرت العادة أن يُترك الأمر للحكومات.

توضيح الرئيس حول صفقة السلاح المباعة لجنوب أفريقيا

17 /9 /1974

اليوم الأول من رمضان. عقد المجلس جلسته مساءً. قلتُ للرئيس إنّ المجلس الكريم ناقش في جلسة الأحد الماضي موضوع ما يُشاع عن صفقة الأسلحة المباعة لجنوب أفريقيا، غير أنّنا فضّلنا أن نسمع من دولة الرئيس.

قال الرئيس إنّ البيع تمّ فعلًا، ولكن ليس لجنوب أفريقيا، وإنّما لشركة وكيلها منذر البلبيسي[196]، ومنذر باعها لشركة أخرى وهي بدورها باعت لجنوب أفريقيا. وقال إنّ منذر هو الذي افترى على الجيش الأردني، ووضع في الاتفاق المعقود بينه وبين الشركة التي تعمل لمصلحة جنوب أفريقيا أنّ الجيش الأردني على استعداد لإيفاد خبراء ومدربين لجنوب أفريقيا، كما أنّه مستعد أن يرفد الشاري بقطع غيار. قال الرئيس إنّ منذر كذب (قالها الرئيس بأسلوب مداعب). وأضاف إنّ الملك ليس له علم، وهو شخصيًا لم يكن لديه علم، وكذلك الشريف زيد لم يعلم.

عودة مرة ثانية إلى الجلسة، قال الرئيس إنّ ياسر عرفات أرسل إليه رسالة شفهية مع شخص، يقول له فيها إنّ المنظمة تقبل أن يقوم الأردن بفصل القوات، واسترجاع الأرض، على أن تسلّمها للمنظمة باعتبارها الممثّل الشرعي الوحيد، ولأنّ المنظمة تتعهد بأن تتحد الضفة الغربية مع الأردن بعد التحرير، ونشوء حكومة فلسطينية تحت التاج الهاشمي، وإذا وافق الرئيس على ذلك فإنّ ياسر [عرفات] مستعد أن يقابله ليبحث الأمر. وقال الرئيس إنّه أرسل جوابه إلى ياسر عرفات أنّه مستعد للبحث في أي موضوع، لكن من دون وساطات أو طرف ثالث.

تعيين سفير للأردن في باريس

18 /9 /1974

في المساء، أقام القائم بالأعمال التشيلي حفلة استقبال في عيد بلاده الوطني. التقيتُ بإكليل الساطي[197] ودار بيننا حديث عن السلك الخارجي [الدبلوماسي]، وقال إنّ الرئيس استدعاه قبل أيام ليعرض عليه رغبة جلالة الملك بتعيينه سفيرًا في باريس. وقال إكليل إنّه اعتذر قائلًا لزيد إنّ دخله السنوي خمسون ألف دينار، فمن يستطيع أن يعوّضه خسارتها. قال له زيد: «هذا مبلغ كبير، لا نستطيع تعويضك». قلتُ لإكليل إنّ الشائعة تقول إنّ عبد الله صلاح سيُنقل من واشنطن إلى باريس. واستذكرتُ ما علمته بعد عودة الملك من زيارته الأخيرة إلى واشنطن، حيث إنّ عبد الله صلاح أراد أن يحضر الاجتماع الذي عقده الملك مع كيسنجر، وقال عبد الله لزيد في ذلك الوقت: «أنا أقبل ألّا أشترك، شريطة ألّا يحضر الاجتماع السفير الأميركي في عمّان»، فقال زيد: «لن يحضر السفير الاجتماع»، ما طمأن عبد الله. حين عُقد الاجتماع فوجئ عبد الله بأنّ السفير الأميركي حضره، وهنا ثارت ثائرة عبد الله فقدّم استقالته، ما أثار الملك.

رويتُ هذه القصة لتبيين احتمال نقل عبد الله إلى باريس.

بيان صادر عن مؤتمر التنسيق الثلاثي في القاهرة

19 /9 /1974

صدر بيان مشترك عن مؤتمر التنسيق الثلاثي الذي عُقد في القاهرة، واشتركت فيه وفود مصرية وسورية وفلسطينية. وفي البيان عادت مصر عن روح بيان الإسكندرية، وأكّدت – مع سورية – أنّ منظمة التحرير هي الممثّل الشرعي الوحيد. كما جاء في البيان أنّ الجهات الثلاث ستُنسق في ما بينها بشكل دوري.

في المساء حضرتُ حفل استقبال أقامه السفير الفرنسي لمستشاره برنار الذي نُقل من عمّان. في الحفل، التقيتُ بصلاح أبو زيد، وكان يحادث السفير الأميركي. سلّمت، وبعد قليل ترك صلاح الحفلة، وبقيتُ مع السفير. كان الحديث – قبل أن يذهب صلاح – عن البيان المشترك الثلاثي، وبدأ السفير حديثه بمبادرتي: «متى سيصدر بيانكم؟»، قلت: «أي بيان؟»، قال: «الردّ على بيان القاهرة».

زيارة عبد الحليم خدام إلى عمّان

22 /9 /1974

وصل عبد الحليم خدام إلى عمّان في السابعة والدقيقة الثلاثين صباحًا، آتيًا من دمشق، بعد أن عاد من القاهرة. قابل جلالة الملك والرئيس في بيت الرئيس.

عُقدت جلسة مجلس الوزراء الساعة الواحدة ظهرًا، ولم يحضرها الرئيس، وفي حوالى الثانية انتهت الجلسة، وتأخرتُ في مكتب سكرتيره جميل نظيف؛ بانتظار الرئيس الذي قيل إنّه غادر الديوان الملكي، وتوجه إلى الرئاسة. في الثانية والدقيقة الخامسة عشرة وصل الرئيس، والتقى في أسفل الدرج مضر، وطاهر، وذوقان، ووقف معهم فترة ربع ساعة؛ شرح لهم ماذا حدث مع خدام.

حين شعرتُ بأنّه تأخر نزلتُ إلى أسفل، وسلّمتُ عليه، وقال: «لنعد إلى مكتبي لأنّني أريدك». عدنا إلى مكتبه، وهناك أكبّ على وريقات أمامه يُصحح المكتوب فيها. وبعد أن انتهى استدعى جميل نظيف، وطلب منه طباعة المادة المكتوبة. كان يبدو مرهقًا وعصبيًا ومشمئزًا من الدنيا. بادرته بالقول: «هل كان خدام Apologetic [اعتذاريًا]؟» قال: «جدًا. جاء ليشرح لنا ماذا تمّ في القاهرة، وليدعونا لحضور مؤتمر رباعي يُعقد قبل أو بعد العيد، كما نرى نحن، فرفضنا». قلت: «وكيف شرح الموضوع؟». أجاب: «قال (أي خدام) إنّ البيان تافه، ولا يعني شيئًا، وما كنّا لنصدره لولا إصرار المنظمة. وللإنصاف، وعلى الرغم – كما تعلم – من كراهيتي لإسماعيل فهمي فقد حاول أن يتجنب إصدار البيان، إلّا أنّ المنظمة أصرّت». قلتُ للرئيس: «لو لم تكن سورية راغبة في إصدار البيان لما أصرّت المنظمة». قال: «بالضبط، سورية أرادت بهدلة مصر».

قال الرئيس: «قلنا له إنّ البيان صادر عن تفكير غير مسؤول، لأنّكم تدركون ماذا فعلتم بالشعب في هذا البلد. ولذلك فإنّنا سنجمّد عملنا السياسي حتى يعرف العرب كيف يتخذون قرارات مسؤولة». قال خدام: «إنّني أرجوكم ألّا تفعلوا ذلك؛ لأنّ معناه تعطيل مؤتمر جنيف». قال له الرئيس: «نحن مضطرون لذلك». فقال خدام: « إذًا أرجوكم ألّا يؤثر ذلك على علاقاتنا الجيدة، وإنّك تعلم يا زيد مدى احترام الأسد لجلالة الملك، ومحبته لك، وهو حريص على التعاون معكم، خصوصًا بعد أن رسّخنا قاعدة الثقة بيننا». قال له زيد: «لا تخف، إنّ تعاوننا مع سورية أمر استراتيجي غير قابل للنقاش». وهكذا سافر خدام.

تلوتُ على الرئيس خبرًا مُعدًا عن زيارة خدام. قال لي: «خذ هذا الخبر وألحقه به». وكان الخبر عبارة عن تصريح للناطق الرسمي، يقول فيه إنّ الأردن اعتذر عن عدم قبول الدعوة التي حملها خدام إلى رئيس الوزراء لحضور مؤتمر رباعي.

في أثناء ذلك، عاد جميل نظيف ومعه الورقة الأولى من بيان رسمي صادر عن الحكومة الأردنية، أخذتُ نسخة عنه، وقال الرئيس: «لنقرأها معًا». حين أتينا على جملة تجميد النشاط السياسي المرتبط بقراري مجلس الأمن، وبمؤتمر جنيف، قال الرئيس: «هذه ستُحرج السوريين مع العراقيين». قلتُ له: «هذا صحيح». وفي أثناء تصحيحنا البيان، رنّ جرس الهاتف، فردّ الرئيس وقال: «أهلًا سيدي». أدركتُ أنّه الملك، وتبيّن أنّه لم تعجبه عبارة «وإدراكه لواجباته تجاه الحقوق المقدسة لأبناء فلسطين على أرضهم الفلسطينية». فقال له الرئيس: «نجعلها (لجميع أبناء فلسطين)». ويبدو أنّ الملك وافق، وطلب منه أن يخبرني عن البيان. فقال له زيد: «ها هو موجود عندي، ويهديك تحياته». فسأله الملك: «هل أعجبه البيان؟». فأجاب زيد: «إذا أذِن لي سيدنا [الملك حسين] أن أتجاوز آداب رمضان، فإنّ أبو السعيد يقول: هذا البيان [...] بعض الناس». (وقهقه الرئيس)، وانتهت المكالمة. طبعًا المسوّدة كُتبت في الديوان.

قلتُ للرئيس: «يجب أن تُصحّح (على أرضهم الفلسطينية) لتصبح (في أرضهم الفلسطينية)». وهكذا كان.

نسيتُ أن أقول إنّه بعد انتهاء المكالمة قال الرئيس إنّ سيدنا [الملك حسين] يريد بعد تلاوة البيان في

الإذاعة أن توضع أهازيج أردنية. أصدرتُ أوامري، وأمليتُ البيان على موظف الإذاعة في التلفزيون كي نلحق نشرة الساعة الرابعة.

في المساء، ذهبتُ إلى بيت صلاح أبو زيد، ووجدتُ عنده (ضباط أمن) من الذين يحرّكون قضية فلسطين للفلسطينيين. وتحدّثا بأسلوب لا ينمّ عن معرفة حقيقية عن هذا الاتجاه، وهما يعتقدان أنّهما ينضحان ذكاءً.

نسيتُ أن أذكر أهم ملاحظة: حين دخلتُ والرئيس مكتبه، وجلسنا وبدأنا الحديث، قال: «هل ترى كيف أنّهم يعملون عنّا ما نود عمله؟»، وضحك. فهمتُ أنّه يقصد التخلّص من مسؤولية الحل السلمي بالتدريج مع مبررات.

منع صحيفة النهار

23 /9 /1974

في نهاية الدوام، وقُبيل خروجي من المكتب، اتصل مدير وكالة الأنباء بالوكالة ليقول إنّ أمرًا صادرًا عن الحاكم العسكري العام يقضي بمنع صحيفة **النهار** ومراسليها من دخول الأردن، أرسلته الرئاسة مع مندوب الوكالة فيها لإذاعته. أمرتهم بإيقافه، فأوقفوه.

في المساء رنّ جرس الهاتف ليقول لي ملاحظ التلفون إنّ بيروت تطلبني. ولأنّني تحسّبت أن يكون المتكلّم صحافيًا يستفسر عن شيء، سألتُ الملاحظ: «من الذي يطلبني؟»، وجاء الجواب أنّه وفيق رمضان مراسل **النهار** المشهور، الذي كان في الأردن مراسلًا مقيمًا لها في عامي 1971 و1974. تكلّمتُ معه، وقال لي بعد التحية إنّه ينوي المجيء إلى الأردن غدًا. فهمتُ أنّ مضمون القرار وصله. فقلت: «لا تأتِ». فقال: «لقد علمتُ بالقرار، فما هي أسباب الاستياء؟». قلت: «مقالاتكم واتجاهاتكم المعادية للأردن». قال: «إنّني أعرف أنّ أبا سمير (رئيس الوزراء) هو المستاء». قلت: «بل الجميع». وانتهت المحادثة. بعد ذلك بخمس دقائق ذهبتُ إلى بيت أحمد طوقان، وقيل لي إنّ رئيس الوزراء يريدني. اتصلتُ بالرئيس الذي سألني لماذا لم أنشر القرار. قلت: «لأنّ في نشره تصغيرًا للدولة. فصحيفة **النهار** ليست أردنية، ورأسمالها أن نصادرها». قال: «لكنّ القرار سيُنشر في الصحيفة الرسمية». قلت: «هذا لا يغيّر في الأمر شيئًا، هناك فرق بين الصحيفة الرسمية وأجهزة الإعلام المحلية». فوافق.

شعرتُ بأنّ الرئيس قلق، وما البيان الذي صدر ردًا على البيان الثلاثي وقرار الحاكم العسكري إلّا تجسيد لهذا القلق، لما انطويا عليه من انفعال وتشنج واضحين، وبهما رجعت الدولة خطوة إلى الخلف، مع صورة القوة. بدت الدولة أنّها ضعيفة.

خرجتُ من بيت أحمد طوقان، وذهبتُ إلى [مقر] المخابرات، وتحدّثتُ في مكتب طارق علاء الدين مع أحمد عبيدات وطارق عن الوضع، ولاحظنا أنّ ردود الحكومة تتسم بالانفعال. ثمّ انتقلنا من الوضع بشكل عام وجلستُ مع أحمد عبيدات في مكتبه. وقلتُ له: «هنالك شائعات تقول إنّ الشريف زيد بن شاكر سيُغَيَّر

من مركزه كبشَ فداء لقصة الأسلحة». قال: «هذا ممكن، لأنّ الأمير حسن حدّثه قبل يومين أنّ عامر خماش يعرض نفسه بأسلوب ذكي وغير مباشر بديلًا لزيد، وقائدًا عامًا». وقال أحمد إنّ عامر خماش لا يرتبط بالجيش بأي رباط روحي، ومن الخطأ إعادته إليه. علّق أحمد: «يبدو أنّ الأمير حسن ارتاح لهذه الملاحظة، لأنّه بدا كما لو كان حائرًا وبحاجة إلى رأي يحسم اتجاهه في القرار». قلتُ لأحمد ما قاله السفير الأميركي من أنّ أحدًا لا يقول للملك الصدق. فقال: «إنّ خطتي هي أن أقول له كل شيء، وسأحمي نفسي بكوني مستجدًا لا أعرف الحساسية التي يمكن أن يثيرها قول الصدق في بعض الناس القريبة». فقلتُ له: «هذا سبيل جيّد».

جلسة مجلس الوزراء حول قضية الأسلحة والبيان وزيارة خدام

24 /9 /1974

في جلسة مجلس الوزراء، تحدّث الرئيس إلى المجلس عن قصة الأسلحة، والبيان، وزيارة خدام. وكان الرئيس قد أصدر أمس بيانًا آخر ينفي فيه أنّ الأردن باع أسلحة لجنوب أفريقيا أو روديسيا. وبيانه صحيح من حيث النص الحرفي. واضطُر الرئيس إلى أن يقول للمجلس إنّ أسلحة بيعت لشركة، والشركة باعت للآخرين. واتهم ثانية منذر البلبيسي، وتوعّد أن يعتقله حين يصل إلى البلد.

دار النقاش حول بيان القاهرة، وقال إنّ خدام أخبر الملك أنّه لم يقصد من البيان شيئًا سوى أن يضع الأردن والمنظمة على مستوى واحد كي تتمكّن مصر وسورية من إيجاد أرضية مشتركة تمكنّهما من إجراء مصالحة بين الأردن والمنظمة، وترتيب أدوارهما كشريكين في مؤتمر جنيف. علّق الرئيس فقال: «إنّ شعوري هو أنّ سورية أرادت بهدلة مصر، لأنّها تعرف أنّ إسرائيل لن تنسحب من الجولان، كما أرادت أن تمنع مصر من الانفراد في حلّ». دار نقاش حول ذلك، وقال زهير المفتي ما معناه أنّ الأردن عليه أن يعترف بحقيقة توجه العالم نحو إنشاء دولة فلسطينية، لأنّها ستنشأ، فلماذا يصارع العالم العربي على قضية خاسرة.

قال الرئيس: «لكنّ إسرائيل لن تنسحب». قال مضر بدران: «بل إنّها ستنسحب للمنظمة، لأنّها تعرف أنّ أفضل حلّ هو جعل هيئة تمثّل الفلسطينيين توقع على الصلح». تدخّلتُ وقلت: «إنّ إسرائيل لا تود أن تنسحب من الضفة الغربية، والفكر الصهيوني الاستيطاني يمنعها من ذلك». أخذتُ أشرح النظرية، فقاطعني مضر. كنتُ جائعًا، ومرهقًا، وشعرتُ بأنّه من العبث طرح مقولتي على المجلس ذي الطابع الإعلامي في السياسة. وتحوّل النقاش بين مضر والرئيس الذي قال: «افرض أنّ المنظمة ستحكم الضفة، فهذا جيّد؛ لأنّها هي التي ستوقّع».

تحدّثنا بعد ذلك عن التيار الإقليمي، وعلّقتُ على ذلك، وقلت: «إنّها مجموعة الإنتلجنسيا الطامعة في الحكم والوظائف العليا». تحوّل الحديث إلى موقف مجلس الأمة من البيان، فقلتُ إنّ النواب – الذين يشكون دائمًا من قلة تصويرهم في التلفزيون – طردوا في الجلسة الطارئة التي عقدها مجلسهم اليوم مصوري التلفزيون. وكان بالأمس دعا كامل عريقات إلى جلسة طارئة (بإيعاز من الرئيس) لدراسة بيان القاهرة. وكان واضحًا ما أذاعه الراديو والتلفزيون أنّ الرئيس بحاجة إلى مجلس النواب لإصدار بيان تأييد. اجتمع

النواب اليوم، والأعيان هذا الصباح. قال محيي الدين الحسيني - النائب ووزير المواصلات، وقد حضر الجلسة - إنّ نقاشًا حادًا جرى بين الفلسطينيين والأردنيين. قال الأردنيون إنّ هذا شأن الفلسطينيين، ورد الفلسطينيون إنّ هذا شأن الجميع إذا كنّا ملتزمين الوحدة، فتدخّل كامل عريقات من أجل السيطرة وأصدر البيان، لكنّ بعض الفلسطينيين حاولوا التهرب من إصدار بيان. وهكذا إلى أن صدر بيان هزيل.

أمّا بيان الأعيان فكان متوازنًا في الظاهر، لكنه كان وسطيًا لا يقف مع الحكومة، كما لا يقف مع بيان القاهرة، وكان بيانًا وصفيًا لما حدث. علّق الرئيس بغضب، وعلم قبل المجلس [الوزراء] بالطبع بما جرى، إذ جاءه كامل عريقات وشرح له ما حدث، ووجهه لإصدار بيان، وقال: «إنّني والله سأحلّ هذا المجلس [النواب]».

بعد ذلك، صدر بيان آخر من رئيس مجلس النواب يقول فيه إنّه استجابة لموقف الحكومة من تجميد التحرك السياسي، قرّر عدم مشاركة الوفد البرلماني الأردني في المؤتمر البرلماني الدولي، الذي سيُعقد في طوكيو. الخبر عجيب غريب، إذ لا علاقة للبيان بطوكيو. وعند الاستفسار قال محيي الدين الحسيني إنّ بعض النواب احتجوا على أشخاص الوفد لأنّهم يرغبون هم في السفر، فانتهزوا الفرصة وربطوها بالبيان.

26 /9 /1974

في جلسة مجلس الوزراء قال ذوقان الهنداوي إنّ الخزينة لم تتسلّم ثمن الأسلحة. انتفض الرئيس وردّ: «لكن هذه ليست المرة الأولى». قال ذوقان: «هذا صحيح لكن في الأقل لم تعلم [وزارة] المالية». كأنّ ذوقان يتّهم.

أُثير موضوع الأسلحة ثانية، ودافع الرئيس مرة ثالثة، وقال: «إنّ هندوراس ستشتري طائرات الهوكر هنتر (هندوراس ضربها طوفان مع عاصفة، وعشرات الألوف ماتوا وشُردوا) وقد أوقفتُ الصفقة لأنّني أخشى أن تبيعها لدولة أخرى». طبعًا كنتُ أعلم - كما قال لي عبود سالم قبل أسبوع - أنّ شهادة End Buyers [المشتري النهائي] يمكن الحصول عليها من أي حكومة في أميركا اللاتينية، ولو فعلنا ذلك في صفقة جنوب أفريقيا لحمينا أنفسنا. حين ذكر الرئيس هذا تأكدتُ أنّ صفقة أخرى كانت على الطريق، لولا الضجة التي أثارتها الصفقة الأولى.

بعد انتهاء الجلسة، دعوتُ مضر وسالم مساعدة[198] وذوقان الذين تبيّن لي أنّهم مستاءون من كل شيء. دعوتهم لحضور فيلم في استديو المراقبة لقطع وقت الصيام. تردّدوا، لكنّ ذوقان اقترح زيارتي في مكتبي. ذهبنا إلى الوزارة التي خلت من الموظفين بعد انتهاء الدوام، وأعدنا الحديث عن الوضع، وعن الأسلحة، وعن الوضع الداخلي، وخيّم على الجو خوف من المستقبل. وقال سالم مساعدة إنّ الوضع سينتهي في عام 1975، لكنّ مضر راهن على أنّه يحتمل أربعة أعوام إذا لم يصلح النظام من نفسه. قال سالم لذوقان: «كنتُ سأنفجر ضاحكًا وأنت تتحدّث مع الرئيس عن ثمن الأسلحة، كأنّك لا تعلم».

قال مضر: «إنّ قصة هندوراس كما رواها الرئيس غير صحيحة، فالشهادة التي تحدّث عنها الرئيس هي

من شخص رئيس الجمهورية باسمه، وليس بحكم منصبه، وهذه الشهادة موجودة في جارور مكتب عبود سالم. أي إنّ البيع تقرّر، لكنّ مشكلة الأسلحة جعلتهم يؤجلون الأمر».

أذاعت الجبهة الشعبية بيانًا، انسحبت بموجبه من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. الأسباب التي أوردتها والتحليل مطابق تمامًا لنظريتي عن الدائرة الاستسلامية، وهي التي اسميتها نظرية الشواخص المعادية، كي تبرّر المنظمة وهي تتنازل وكأنّها تحقق انتصارات.

في المساء أُقيمت حفلة في بيت الشريف فوّاز حضرها سعيد التل. قال لي إنّ الملك في زيارته للفرقة الخامسة أمس انتقد الحكومة أول مرة لدى تعرّضه لقضية الأسلحة والبيان الثلاثي، إذ قال إنّ الحكومة تشنّجت أكثر من اللازم، وقال لي إنّ الحكومة اهترأت وقربت نهايتها. وأضاف أنّه في يوم الأربعاء المقبل سيُلقي محاضرته في نادي الخريجين، واستحلفني ألّا أقول لأحد ما سيقوله، وهو: «إنّ الأردن عليه أن يعترف بالمنظمة، وإنّ الأردن بموقفه الحالي يقف في معسكر أميركا وإسرائيل، وإنّ الكيان الفلسطيني ضرورة قومية، لأنّه هو الذي يهدد البقاء الإسرائيلي، كما هدّدت إمارة قشتالة في الأندلس وقضت على الوجود العربي. وقال إنّ ذلك لا يعني الانفصال، بل توحيد الجهد والكلمة».

مقابلة مدير المخابرات مع جلالة الملك

27 /9 /1974

في المساء، زرتُ [مقر] المخابرات، وقال لي أحمد عبيدات إنّه قابل جلالته ظهر الأربعاء 1974/ 9/ 25، واستمرت المقابلة ساعة وربع الساعة، وتحدّث الملك نصف المدة، بينما تحدّث هو النصف الآخر، وكانت جلسة تعارف عملي، طرح من خلالها الملك موقف الأردن وآماله، ومنها أنّه بعد سنتين فحسب سيستغني الأردن عن المعونات الخارجية.

بينما عرض أحمد وضع الدائرة الجديد، وعمله، والوضع العام. وفي أثناء ذلك قال للملك: «إنّني جديد، ولا أعي حساسيات بعض الناس في ما لو قلتُ الحقيقة، لكنّني سأقولها كما أعرفها». ونصح الملك بأمرين:

أولهما، ألّا يقول الملك لجنوده حين يتحدّث لهم ما يقوله للضباط في ما يتعلّق بالوضع المالي الصعب، وما ينجم عنه من عدم قدرة تلبية احتياجات القوات المسلحة. وحجة أحمد في ذلك أنّ الجندي يحمل سلاحًا فرديًا، فهو غير معني كشخص بالأسلحة الأخرى، فحين يُذكر له عجز الجيش عن التسلح الجيد لن يفيده الأمر في شيء، بل على العكس سيجعله يشعر بضعف الجيش والبلد، وهو أمر ليس لمصلحة النظام. **وثانيهما**، أن يمتنع الملك عن التصريح بدور أميركا في التآمر على البلد أو التلميح إليه، وإذا كان الملك متأكدًا من شيء من هذا القبيل، يتعيّن عليه الحذر منه، ومعالجته من دون ذكره.

طلب الملك من أحمد أن يزوّده بسرعة بقائمة التجار والسماسرة الذي يتعاملون بتجارة الأسلحة أو المشروعات الكبرى، وتوعد بأنّه «سيلعن أبوهم».

بالأمس الخميس 1974/ 9/ 26، أقام الملك حفل إفطار لضباط الجيش والأمن والمخابرات، ومنهم المتقاعدون برتبة لواء فما فوق. وتحدّث جلالته للضباط عن البلد وأوضاعها، وعن قضية الأسلحة، وأشار إلى أنّه طلب من بعض الإخوان (قاصدًا مدير المخابرات) تزويده بقوائم عن المتعاملين بهذه التجارة.

حديث أبو رسول حول تكليف الملك له تأليف حكومة جديدة

30 /9 /1974

في البيت حدّثني [أبو رسول] محمد رسول الكيلاني عن احتمال تكليف الملك له بتأليف الوزارة، وقال لي إن كنتُ أقبل أن أعمل معه نائبًا للرئيس. وقال إنّ علاقة الملك مع زيد الرفاعي ما عادت على الدرجة نفسها من الدفء، وإنّ الملك يفضّل أن يكون رئيس الحكومة شخصًا لا ينتمي إلى عشيرة كبيرة، حتى لا يستثمرها لمصلحته. فقلت: «هذا الأسلوب لا يطبّقه عند اختيار رئيس الحكومة فحسب، بل أيضًا عند اختيار أصحاب المراكز الحساسة مثل مدير المخابرات». قال: «نعم، لذلك لن يمكث أحمد عبيدات طويلًا، لأنّ الملك حاطط عينه على طارق علاء الدين، لأنّ نصف عشيرة العبيدات بعثيّون».

إيجاز حول زيارة أشرف مروان إلى عمّان

3 /10 /1974

وصل إلى عمّان صباح اليوم أشرف مروان، وفي جلسة مجلس الوزراء استوضحتُ الرئيس عن مهمته، فأخذ الرئيس في سرد المهمة وأسارير وجهه منفرجة، وسعادته طافحة. وقال إنّ أشرف مروان مكث معه ثلاث ساعات، وهو الآن في انتظاره ليأخذه إلى جلالة الملك، ولذلك سيذهب بعد ربع ساعة.

قال الرئيس إنّ أشرف مروان أخبره بما يأتي:

1. إنّ البيان الثلاثي كان ضمن التكتيك المصري ليُرضي المنظمات، وليجد لها مع الأردن أرضية مشتركة، وإنّ الرئيس السادات عند موقفه الذي أعلنه في بيان الإسكندرية عن أنّ الأردن يمثّل الفلسطينيين في المملكة.

2. إنّ مصر تعتذر، لأنّ خطأها كان في عدم إشعار الأردن بهذا الموقف التكتيكي.

3. إنّ سورية هي التي أرادت صدور البيان، لالتزامها مع المنظمات.

4. سيكون موقف مصر في مؤتمر الرباط المقبل 1974/ 10/ 24 هو موقف الأردن نفسه، بل إنّ السادات سيطلب إلقاء كلمته قبل الملك، وسيعرض الموقف الأردني نفسه وسيعتمده، وستكون حجته أنّ تحميل منظمة التحرير مسؤولية تحرير الضفة معناه إبقاء الضفة تحت الاحتلال.

5. إنّ روحي الخطيب[199] قال في أثناء مقابلته السادات أخيرًا: «من هو ياسر عرفات؟ إنّني لا أعرفه»، وذلك من باب الاستهزاء به. قلتُ متدخلًا: «يا دولة الرئيس، إنّني أعرف آراء روحي الخطيب، وهو لا يقول ذلك لأنّه يودّ تنزيل قيمة ياسر عرفات، بل لأنّه ينتصر لقناعته بأنّ الفلسطينيين يجب ألّا يتحملوا مسؤولية الحلّ».

هبّ المجلس في وجهي، ومنهم الرئيس، وقالوا: «طيب وماله». أدركتُ أنّ المجلس بوادٍ، والعالم بوادٍ آخر، وكل ما يهم الزملاء الكرام هو رضا مصر عليهم وعلى الأردن. وهنا تُحلّ مشكلات الأردن.

أردتُ أن أناقش الرئيس في مهمة أشرف مروان، وبدأتُ أطرح أسئلة قاصدًا منها معرفة اتجاه الرئيس في استثمار هذا الموقف في مؤتمر القمة، أو أنّهما سيكتفيان بالرضا الذاتي لنجاح لعبة تجميد التحرّك الأردني السياسي بعد إعلان البيان الثلاثي، ومجرد ما طرحته متسائلًا نوعًا من شكوك على قصة الموقف المصري. هبّ المجلس، وعلى رأسهم مضر بدران، وذوقان الهنداوي، ومروان الحمود[200]: «يا أخي هذا الكلام مليح [جيّد]». شعرتُ لفترة خمس ثوانٍ وبكل صدق بأنّني متهم، أنّني معروف عندهم أنّني عدو التقارب؛ لذلك لا بد من إسكاتي قبل أن أؤثر في الرئيس. وأدركتُ ثانية – وخلال خمس دقائق – أنّ الزملاء لا يعرفون من السياسة سوى رضا مصر على الأردن، وهم الذين لا تكاد تُعقد جلسة مجلس الوزراء إلّا ويتباكون من عدم إطلاعهم السياسي، وحاجتهم إلى توزيع الرصد الإذاعي عليهم. حاولتُ الحديث ثانية، ولم يسمحوا لي أن أُكمل جملتي، وكان الرئيس قد أشاح بوجهه عني. قرفتُ جدًا، وسكت.

قال الرئيس إنّ أشرف مروان عرض عليه الرسائل المتبادلة بين الرئيسين السادات والأسد قبل المؤتمر الثلاثي، ليثبت له إصرار سورية على ما انتهى إليه المؤتمر.

في المساء سهرتُ في مقرّ صحيفة **الرأي**، وكان جمعة حماد[201]، وعبد الرحيم عمر، والدكتور إسماعيل عبد الرحمن من الجامعة الأردنية، وتحادثنا في موضوعات الساعة: النفط، التهديد الأميركي، فصل القوات، قضية الأسلحة، الفساد. قلتُ إنّني مرتزق، وفي اللحظة التي أشعر بأنّني قادر على إعالة أسرتي سأترك الحكومة. قال جمعة متشجعًا، وتلاه عبد الرحيم: «بإمكانك العمل فورًا في **الرأي**، وسأسلمك رئاسة تحرير الصحيفة الإنكليزية التي ستصدر عن المؤسسة باسم Jordan Times، وستتقاضى 150 دينارًا». قلت: «إذًا انتظروا».

قال لي عبد الرحيم [عمر] (بعد أن شُغل جمعة [حماد] وخرج الدكتور إسماعيل [عبد الرحمن] وبقينا وحدنا في المكتب): «ما رأيك أن أصالحك مع المنظمة؟». قلت: «أرفض ذلك الآن، وإن كنتُ لا أمانع في أن تكون علاقاتي جيدة بالأطراف كلها، فالقضية في الأساس هي قضية بلدي المحتل».

تحدّثنا جميعًا بعد ذلك عن محاضرة سعيد التل يوم أمس، والتي بشّر بها بالأردنيين نقيضًا متعاونًا للفلسطينيين، وبيّن أنّ لا مشكلة بين الأردنيين والفلسطينيين، وأنّ المشكلة تكمن في النظام. تعرّض لقضية الأسلحة – كما قال إسماعيل عبد الرحمن – وقال إنّ الشعب الأردني هو الذي باع وهو الذي يجب أن يُسأل.

قال المَحدّث إنّ انطباعًا تولّد عنده من أنّ سعيد قد دعا للمحاضرة مجموعة الشرق أردنيين المؤيدة، ومنهم الصيدلاني عبد الرؤوف الروابدة[202]، الذي قال مقدمًا لسؤال إنّه يتحدّث كأردني ليس بالمعنى المعروف، بل بمعنى الشرق أردني.

زرتُ رئيس الوزراء في مكتبه، وكان عنده طاهر المصري وأخبرته عن هدية الثورة الفلسطينية التي تبرعت لها الحكومة الكويتية بمبلغ نصف مليون دولار[203]، والتي ستبقى في سورية. قال إنّه لا يعلم. قلت: «لها دلالة، لأنّ الضفة الغربية أصغر من أن تستوعب حلّ مشكلة الشعب الفلسطيني».

ثمّ حدّثته عن محاضرة سعيد، فقال إنّه حصل على تقرير عنها. وسألته عمّا تناقله الصحف من أنّ المندوب الأردني [في الأمم المتحدة] لم يعتمد مشروع قرار يقضي بالسماح لممثّل منظمة التحرير في الجمعية العامة أن يطرح قضية بلده. قال: «هذا صحيح، مع أنّني أعطيتهم تعليمات كي يصوتوا في الجمعية العامة معهم، لكن لم أعطِ مندوبنا تعليمات عن عدم المشاركة في اعتماد القرار. على كل حال، ربما كان مفيدًا أنّهم لم يفعلوا ذلك». ثمّ سألته إذا كنتُ واحدًا من الوفد الذي سيذهب لقمة الرباط. فقال لا، لسببين؛ **أولهما**: أنّني [عدنان] أُشكّل مشكلة أمنية، ولا يريد أن يوزّع الحراسات ويبعثرها، لأنّها ستكون منشغلة مع الملك. و**ثانيهما**: أنّني سأكون وزير خارجية بالوكالة، وسأهتم بوزير خارجية فرنسا.

في الصباح، زارني السفير البريطاني ومعه المستر كامبل نائب وزير الخارجية البريطاني. وقال السفير بعد الجلوس مقدمًا إياي للضيف: «هذا وزير الإعلام الذي هو آخر من يعلم». وبهذه التقدمة سيطر جو المرح على المقابلة. قال الضيف: «لا يوجد شيء خاص لدي، لكنّني هربتُ من جو الانتخابات، وجئتُ كي أمرح». ولم أُسمعه شيئًا سوى مناقشة مع السفير حول صحة رأيي الذي سبق أن أوضحته له عن قضية تراجعات المنظمة أمام الشاخص الأردني، وكيف أنّ صحته ثبتت بما جاء في بيان انسحاب الجبهة الشعبية من اللجنة التنفيذية. سألني عن زيارة أشرف مروان، قلت: «للاعتذار، ولإبداء حسن النية، وتأييدهم لموقفنا».

نسيتُ أن أذكر أنّه في مقابلتي الرئيس صباح اليوم، وفي أثناء حديثي معه بحضور طاهر المصري، علّق على آراء سعيد التل بقوله: «إنّ ما يهم سعيد هو تبرئة أخيه وصفي».

في المساء، أُقيم عشاء في بيت السفير البريطاني على شرف كامبل الذي زارني في الصباح مع السفير. قلتُ للسفير إنّني آسف إن كنتُ مخيبًا لآمال الضيف، لأنّني كنتُ أتحدّث بعدم اهتمام، ومن دون جدية. قال السفير: «لا تهتم لذلك، فإنّني أخبرته سلفًا أنّك وزيري المفضّل، وأنّك تتحدّث عن أفكار كثيرة؛ 10 في المئة منها فحسب يمكن أن يستخلص الإنسان منها معنى، وحذّرته من أنّني أخشى أن تكون الـ 10 في المئة هي المهمة، لأنّ تفكير العرب يختلف عن تفكيرنا».

جلسة مجلس الوزراء حول الانتقادات الموجهة للحكومة

6/10/1974

خرجت الصحف تمجّد بالعيد الأول لحرب تشرين الأول/ أكتوبر.

في الصباح، زارني سفير اتحاد الإمارات، وقدّم لي دعوة رسمية من وزير الإعلام. وعند الظهيرة، عُقدت جلسة مجلس الوزراء. بادر الرئيس إلى القول: «هذه من المرات النادرة التي يكاد يكتمل فيها المجلس، لولا غياب أبو مالك (زهير المفتي). وأجدها مناسبة كي أكاشفكم بصدق وصراحة. إنّ كلام الناس كثير، ويؤسفني أن أقول – ولا أقصد أن أنتقد أحدًا منكم – إنّ الزملاء يُسهمون في ذلك، وعلى أشكال مختلفة، كأن يشاركوا الناس في انتقاداتهم، أو يتحدّثوا مع موظفيهم عمّا يعتبرونه أخطاء الحكومة، أو أن يقولوا إنّهم لا يوافقون على سياسة الحكومة، أو يسكتوا إذا ما انتُقِدت، أو يسخروا ويهزأوا مع الساخرين، أو يقولوا إنّهم مجبرون على منصب الوزارة. هذا كله مع تأكيدي أنّني ألاحظ أنّ الحكومة ما عادت تتمتع بتلك الحماسة، وتلك الدينامية التي بذلتها في أول عهدها، وأستطيع أن أقول مقارنة بين ما نحن عليه اليوم وما وجدنا البلد عليه حين ألّفت هذه الحكومة، أنّ ما قمنا به كان كبيرًا جدًا، بل إنّني أعتقد أنّ هذه الحكومة جاءت نعمة لهذا البلد. أمّا وقد تغيّر الوضع، فإنّني لستُ متمسكًا بالحكم، ويشهد الله أنّي لم أسعَ إلى رئاسة الحكومة، فإنّني مستعد لأن أتوجه إلى سيدنا [الملك حسين] وأطلب منه إعفاءنا».

خيّم الصمت والسكوت على المجلس، ومضت بضع ثوانٍ، حطّم الصمت بعدها الشيخ عبد العزيز الخياط[204]. قال الشيخ: «يا سيدي، أعتقد أنّ هذا يمكن تلافيه، وأنّ الإخوان يعون المسؤولية، وأنّ الحكومة فعلت الكثير. أمّا المنتقدون فهم زمرة من المستوزرين الذين لا يُلتفتُ إليهم». وقال الشيخ أشياء تدل على الرهبة التي أصابته من احتمال استقالة الحكومة.

ثمّ تناول الحديث من بعده عمر النابلسي[205] فقال: «إنّ الأمر يتعلّق بقرارات تتخذها الحكومة لا يستطيع الوزير أن يدافع عنها أمام الناس، مثل تعيين شخص موجود على قائمة المطلوبين لدى الشرطة الدولية، وقضية الأسلحة التي قلت عنها يا دولة الرئيس أنّك لا تدري بها، وأنت رئيس حكومة، ووزير خارجية، ووزير دفاع، ولا الملك يعلم بها، ولا رئيس هيئة الأركان، فكيف سيُصّدق الناس ذلك وأنا شخصيًا لم أصدق؟ ومثل شخص يُعَيّن في رئاسة مؤسسة التسويق لأنّ آخرين أرادوا ذلك. وأذكر أنّ أحد أعضاء مجلس الإدارة حين أراد أن يوقّع على القرار قال: والله ما شعرتُ في حياتي بأنّني صغير كما أشعر الآن. هذه أمثلة أسوقها لأبيّن كيف أنّ موقف الوزير ضعيف أمام المتنفذين الذين قد يكونون من أصحاب الفرص».

ما قاله عمر صحيح، وكان جريئًا جدًا، انتزع إعجابي.

إزاء ذلك لم يقل الرئيس شيئًا، وشعرتُ بأنّه كمن طُعِن ممّن لم يتوقع. ويبدو أنّ نديم الزرو[206] أحسّ بوقع الضربة، فأراد أن يُخفف عن الرئيس، وبدأ حديثًا لم أكن أتوقعه منه البتة، كان حديثه حديث مختار، حيث قال: «أعتقد يا إخوان أنّ هذا الكلام الذي يتناقله الناس انتقادٌ غير صحيح، فنحن نعمل، والحكومة لا تتخذ جميع قراراتها بشكل صحيح، لكنّ هذا لا يهم، يكفي أنّ 80 في المئة من القرارات صحيحة، كل

واحد منّا يُعيّن شخصًا قريبًا منه، افرضوه يا أخي تعيينًا سياسيًا. والله الرئيس لا يوجد مثيل له، فقد جرّبتُ غيره ولم يكن يكاشفنا بالأمور السياسية، أمّا أبو سمير [زيد الرفاعي] فهو الرئيس الوحيد الذي يقرأ من ورقة أمامه، ويقول لنا حدث كذا وكذا. علمتُ من بعض الإخوان أنّ رؤساء آخرين اعتادوا أن يهينوا وزراءهم، كأنّ يقول لأحدهم (انضب)، (عنى بذلك بهجت التلهوني). أبو سمير رئيس ممتاز، ومتفهّم، ونحن نعمل جهدنا. أنا أتحدّث عن نفسي، تحدث مشكلة في وزارتي فأجيء إلى دولة الرئيس ويحلّها لي».

مضى نديم في هذا الأسلوب يسوق المجاملات. وكنتُ في أثناء ذلك أتفحص الوجوه، وكانت النظرات تنتقل بين الرئيس ونديم، كما لو كانت ترصد احتمالات راحة الرئيس فرتاح، وكانت وجوههم ونظراتهم مزيجًا من الخوف من الرئيس، والخوف من استقالة الوزارة، ورغبة في إرضائه وسكوته.

لم يكد نديم ينتهي حتى أخذ مضر الإذن بالكلام. كان تائهًا فحوّل الموضوع إلى أمور صغيرة، ولم ينسَ أن يدافع عن نفسه، ويمتحن إذا كان الرئيس يعنيه. فقال مضر: «إنّ المشكلة كما أراها تكمن هنا حول هذه المائدة. إنّ كثيرًا من الأشياء التي تُقال هنا نسمعها من الخارج، صحيح أنّنا أحيانًا كزملاء نشكو لبعضنا، لكن لا يمكن أن تخرج للخارج (أراد مضر أن يحوّل الموضوع إلى إفشاء أسرار المجلس الذي طالما بحثناه وتعاتبنا عليه)، وبرأيي أنّ الموضوع يمكن حلّه هنا. إنّ الحكومة قامت بأعمال عظيمة، خصوصًا على مستوى الشركات ستذكرها الأجيال».

قاطعه الرئيس، وقال: «لا أقصد ذلك يا أبو عماد [مضر بدران]، ولا أقصد انتقاد أحد، لكنّني أطرح موضوع مسيرة الحكومة، وأسلوب السير».

مروان الحمود: «يا سيدي إنّها حكومة ممتازة، وعملت الكثير، وبعض الإخوان يوافقون على القرار ويتنكرون له في الخارج. حدث أن عاتبني البعض لأنّني لم أقف مع حرب تشرين الأول/ أكتوبر، واعتمدوا في ذلك على ما قاله بعض الزملاء من أنّهم عارضوا عدم الاشتراك في الحرب. هؤلاء يريدون أن يبيعوننا وطنية، لا أحد يمكن أن يزاود على وطنيتي، إذا كان هنالك كتاب عن الوطنية أرجو أن تقدموه لي كي أقرأ عنها وأعرفها. إنّ الوطنية برأيي خدمة البلد والناس والملك، وأنا وطنيتي معروفة».

مروان دودين: «يا سيدي، سبب المشكلة كبار الموظفين. لو جلست في أوتيل الأردن لسمعت ما يقوله هؤلاء الذين لا تستطيع أن تفعل معهم شيئًا. إنّهم يُثيرون المشكلات، ويُرَوّجون الأخطاء». الرئيس: «هل هنالك اسم معيّن كي نتخذ معه إجراء؟». مروان: «كلا يا سيدي، لو عرفتهم لناقشتهم» (طبعًا لم يذكر كيف عرف أنّهم ينتقدون).

حين وصل الحديث إلى هذا المستوى قرّرتُ أن أعيده إلى منطلقه الأول، فقلت: «يا دولة الرئيس، لا يمكن أن نُغفل أنّ الوزراء هم من هذا الشعب، وأنّ ما يشعر به الناس ينعكس عليهم. إنّ ما قلته لك الحق فيه، وما قاله الإخوان صحيح، لكنّ كل واحد منهم تناول المشكلة من زاوية، ويا حبذا لو أنّ دولتكم طرحتم المشكلة من باب إيجابي آخر، كأن تسأل مثلًا ما هي المشكلات، فنناقشها لحلّها، فبذلك يشعر الوزراء بأنّهم يشاركون، وبذلك يتماسكون، وبذلك نتجه إيجابيًا لحلّ المشكلات».

الرئيس: «لكنّني أطرح مثل هذا السؤال عند مطلع كل جلسة».

قلت: «لكنّني أفهم منه ماذا عند كل وزير في وزارته».

الرئيس: «كلا، إنّني لا أعني ذلك».

فقلت: «بل إنّني أفهم ذلك، فأنا وزير، وأفهم سؤالك في هذا السياق». سكت الرئيس.

سالم المساعدة: «المشكلة يا سيدي أصبحت مسلكية، فالوزراء ما عادوا كما بدأوا، والسبب أنّهم يجاملون بعضهم. فمثلًا إذا أحسّ الوزير أنّ زميله يستاء من مناقشته في تنسيب ما، يفضّل عدم المناقشة، وهذه أدّت إلى نوع من المجاملة، والابتعاد عن الصراحة. الحقيقة أنّنا لا نصارح بعضنا».

بقي ذوقان صامتًا كما لو كان متهمًا. أمّا الآخرون الصامتون، ففضّلوا ذلك خوفًا من الانزلاق، وبالتالي زعزعة مراكزهم في نظر الرئيس.

ذهبتُ في المساء إلى بيت السفير المصري لحضور حفل الاستقبال الذي أقامه لمناسبة ذكرى تشرين الأول/ أكتوبر. هناك التقيتُ سالم المساعدة، فتحدّثنا عطفًا على جلسة اليوم. وقلتُ له إنّ طرح المشكلة كان جيدًا من جانب الرئيس، لكنّ الزملاء سخّفوه. وافقني في ذلك وقال إنّ يوسف ذهني عتب عليه بعد الجلسة لأنّه لم يعلّق. فقال له سالم: «إنّ عدنان ذكر كل ما كنتُ سأذكره».

وعند الباب في أثناء خروجي التقيتُ بعمر النابلسي، وتحدّثنا عن الموضوع نفسه، وشكرته على ملاحظته. فانتعش وقال لي إنّه سيستقيل غدًا. ولدى استفهامي عن السبب قال: «ما عدتُ احتمل، حاولتُ أن أتحدّث مع الرئيس بعد الجلسة فابتعد عنّي». (شعرتُ بأنّ عمر يحسّ بأنّه متهم، فأراد إصلاح ما أفسده بملاحظته كي يتحدّث مع الرئيس، فرفض الرئيس الحديث). قال عمر: «كنتُ سأقول له أن يحقق في قضايا وزرائه إذا أراد أن يصلح الأمر».

ملاحظة: الرئيس يعتقد أنّ كل ما يفعله صحيح، وأنّ أحكامه كلها على الأشياء صحيحة، ولا يعي أنّه إنّما يتحرّك على الأرضية الفاسدة نفسها، وأنّ ما يفعله عليها مهما بدا جيدًا فإنّه سيسقط مع الأرضية الفاسدة. الرئيس عاجز عن أن يفهم أنّ الإصلاح يجب أن يكون في الأرضية. صحيح أنّه حقق إنجازات سياسية، لكنّه في المقابل، وفي غمرة سروره بذلك، لم يسيطر على الداخل الذي بدأ يُنفّس على أشكال مختلفة.

في أثناء الجلسة، وفي أثناء شكواه من سير الحكومة، وجّه [الرئيس] كلامه إلى مروان الحمود وزير الزراعة قائلًا: «إنّ أحد موظفيك كتب مقالة في صحيفة **الرأي** من منطلق إقليمي قذر، وأمرتُ باعتقاله والتحقيق معه». كانت المقالة التي أشار إليها ذكية ورمزية تناولت فكرتين: **الأولى**، أنّ على الملك – الذي خاطبه بسيدي العظيم – أن يفصل الضفة الشرقية عن الغربية؛ **والثانية**، بعد الفصل، عليه أن يعتني بالشرقية، ويعيد ترتيبها، ويبعد عنها الطيور الغريبة.

إجراءات مشاركة الأردن في مؤتمر جنيف

7/10/1974

زرتُ [مقر] المخابرات في المساء، ولم أجد سوى العقيد رجائي الدجاني. أخبرني عن زيارة أشرف مروان، ولم يزد عليها سوى أنّ الملك أعرب عن رفضه فكرة مشاركة عيدي أمين[207] في مؤتمر قمة عربي (خوفًا من إثارة قضية الأسلحة)، وأنّ الملك يتجه تفكيره إلى الانسحاب من المؤتمر في اللحظة التي يحسّ بها أو يسمع أي إشارة انتقاد، أو تهجّم على الأردن. إنّ هذا الاتجاه صحيح بعد أن تأكّد الملك من قوة موقفه السياسي المرتكز على حاجة العرب المشاركين في مؤتمر جنيف. وأضاف أنّ الحراسات ستكون مشددة، وأنّ الحرس مستعدون لو أصاب جلالته مكروه - لا سمح الله - أن يقتلوا من في القاعة كلهم، ثمّ قال إنّ خشيتهم ليست من خارج المؤتمر، بل تنبعث أساسًا من أحد أعضاء المؤتمر، وبالذات من أحد أعضاء الوفد الليبي. ذكّرني هذا القول بما قاله لي زيد قبل يومين من أنّهم أصدروا تعليمات للحرس أن يقتلوا من في القاعة كلهم في ما لو أصاب سيدنا [الملك حسين] أي خدش.

تحدّثتُ مع رجائي عن سياسة البلد الداخلية، وتحمّس لمفهوم ضرورة تعويد الناس على ضريبة الدخل، وومضت في ذهني فكرة: إنّ التصالحية في فلسفة الحكم وأسلوبه بارزة، حتى في تحصيل ضريبة الدخل؛ إذ إنّ التاجر الذي يمتنع أو يتخلّف عن الدفع تقاضيه دائرة ضريبة الدخل في المحكمة، وهناك تجري مصالحة بين الدائرة والمكلّف، يدفع بموجبها الأخير جزءًا ما يُستحق عليه.

المساعدات الأميركية للأردن

8/10/1974

في مكتب الرئيس ناقشتُ معه موضوع زيارة وزير خارجية فرنسا. وانتقلنا بالحديث إلى كيسنجر والوضع المالي. وقال الرئيس إنّه طلب من السفير الأميركي أن ينقل إلى حكومته ضرورة دفع عشرين مليون دولار للخزينة الأردنية قبل وصول كيسنجر، وإلّا فالمحادثات ستكون صعبة. وقال إنّ المشكلة تكمن في أنّ موازنة الدعم الأميركي للدول الصديقة لم يقرّها الكونغرس حتى الآن؛ ولذلك على الأميركيين أن يدبروا لنا مبلغًا على الحساب.

جاء لمكتبي موسى الكيلاني، وقال لي إنّ جلالته أفطر أمس في بيت شقيقه محمد رسول، وإنّه أبدى ملاحظة حول أخبار الإذاعة عن الانشقاق في صفوف المنظمة[208]، وقال: «إنّني أوافق على مبدأ موقفنا التكتيكي في عرض الانشقاق، لكن أرجو عدم المبالغة فيه».

جلسة مجلس الوزراء حول التعليقات السياسية في الإذاعة الأردنية

10/10/1974

في جلسة مجلس الوزراء، وقبل بحث جدول الأعمال، بادر مروان دودين إلى طرح قضية التعليقات السياسية في الإذاعة الأردنية، وكان يضع أمامه أوراقًا تَبيّن في ما بعد أنّها نسخة عن آخر تعليق أُذيع يوم أمس، وفيه قال المعلّق الأردني مستهجنًا إنّ «صوت الثورة»[209] الفلسطينية من القاهرة استشهدت بنتائج مقابلات أجراها التلفزيون الإسرائيلي مع مواطني الضفة الغربية، أظهرت فيها أنّ المواطنين هناك لا يريدون العودة إلى الأردن. أجرى المسح التلفزيون الإسرائيلي، وقامت بالتوزيع «صوت الثورة». وتساءل المذيع في ما إذا كانت إسرائيل تخدم المنظمة، أم المنظمة تخدم إسرائيل.

إنّ هذا الكلام يؤذينا لأنّه مرفوض من الفلسطينيين. ثمّ ما معنى التعليقات السياسية التي تعتمد على «صوت الثورة» في القاهرة التي لا يسمعها أحد هنا؟ وبالرجوع إليها نكون قد نشرنا ما لم يسمعه الناس. ثمّ تساءل عن مدى جدوى مثل هذه التعليقات. وقال إنّهم اليوم سيتناولون موضوع ضرب سيارة أنور الخطيب. عرض مروان الأمر بروح مستهجن التعليقات والمنتصر للمنظمة.

اتجه الرئيس نحوي لدى إكماله تعليقه، وقال متسائلًا: «أبو السعيد؟». قلت: «أولًا، أنا المسؤول عن التعليقات، والموضوعان اللذان أشار إليهما مروان من اقتراحي أنا. أمّا أنّ إذاعة المنظمة لا تُسمع هنا فهي تُسمع في الضفة والقطاع، وإنّ إذاعتنا تُسمع في الضفة والقطاع أيضًا في أثناء النهار، إذًا الهدف هو سكان الضفة، والقصد هو زعزعة المنظمة التي تعمل ليل نهار على زعزعة الصورة الأردنية باتهامات وحملات مدسوسة. في أي حال أطلب من مروان أن يقرأ التعليق». قرأ مروان التعليق، وكان تعليقًا مسبوكًا بشكل جيد، ومرتكزًا على حقيقة. قلت: «لا أدري إذا كان المجلس الكريم يرى فيه أي غضاضة». سكت الجميع ولم يعلّقوا، وحينئذٍ انطلقتُ بانفعال ووجّهتُ انتقادي بأسلوب غير مباشر إلى مروان، وقلت: «إنّني أتساءل لماذا لا نوجه تعليقات سياسية، علمًا أنّنا لم نستأنفها إلا منذ سبعة أيام». وهنا تدخّل الرئيس وقال: «الحقيقة أنّني أنا الذي طلب التعليقات، ويوميًا يتصل بي لا يقل من عشرين شخصًا يطلبون وقفها. وهنا اجتهادان: **أولهما**، أن ندع المنظمة تقول الذي تقول من دون أن نرد، و**ثانيهما** أن نرد. وبرأيي أنّ الرد ضروري، خصوصًا في هذه المرحلة التي تحاول المنظمة فيها إظهار الأردن بموقف الضعيف. وكما قال أبو السعيد، لا بد لنا من أن نرد ولو ببساطة، وألّا نتلقى الضربات طوال الوقت».

فوجئ مروان بموقف الرئيس، وكان يعتقد أنّه سيسرّه. أمّا الوزراء، فلم يذكروا كلمة واحدة حتى لا يظهروا أنّهم أسهموا في رسم سياسته. قلتُ لمروان بشدة: «لماذا تتصل بالإذاعة ولا تتصل بي؟». فَهم ما قصدت بأنّني انتقدته، وأنّه لا يجوز الاتصال مع مسؤولين في الإذاعة. قال: «أنا وزير، ويجوز لي أن أطلب ورقة من الإذاعة، مشيرًا إلى نسخة التعليق».

في المساء، أقام الرئيس حفل إفطار على شرف جلالة الملك، دعا إليه الوزراء، الوزراء السابقين، الأعيان، النواب، كبار الضباط والموظفين ورؤساء البلديات في مطعم المدينة الرياضية. التقيتُ في القاعة نديم الزرو الذي قال لي بعد أن حيّاني: «تعال معي نناقش عبد المنعم الرفاعي في التعليقات السياسية، لأنّه ينتقدها ولم أستطع إقناعه». قلتُ له: «أنا صائم الآن، لعلّي أناقشه بعد الإفطار». قصدتُ بذلك التخلص، لأنّني شعرتُ

بالغثيان، فالمرحلة وسطية، وجميع الوسطيين هم الذين يتسلقون، إن كان عبد المنعم أو مروان. ثم قلتُ لنديم: «الغريب أنّ مروان للمرة الثانية خلال أربعة أشهر يناقشني في موضوع المنظمة أمام مجموعة من الناس، كما لو كان يريد شهودًا على موقفه المؤيد لها».

شعرتُ بأنّني غبي، لأنّني أحمل السلم بالعرض، ومخلص لليمين الذي أقسمته عند تعييني وزيرًا، خلافًا للآخرين الذين ينتفعون من الوزارة، وفي الوقت نفسه يُرضون الأطراف كلها.

عودة إلى مجلس الوزراء. كان أول من تحدّث بعد مروان وزير الداخلية بعد أن طرح السكرتير بندًا على جدول الأعمال يتعلّق بتعديل نظام علاوات الأمن العام. قال أحمد الطراونة: «إنّ الشرطة يريدون أن يتساووا مع القوات المسلحة بإعطاء كل فرد منهم 15 كيلوغرامًا من السكر». قال الرئيس: «إنّ هذا السكر جاء هدية للجيش» (لقد وهبت جنوب أفريقيا كمية ألفي طن سكر للجيش بعد صفقة الأسلحة، ولم يذكر الرئيس مصدر الهدية). وقال: «وزعنا منها 1200 طن على الجيش. وإذا أعطينا الشرطة فسيطالب الموظفون بالتعامل بالمثل، فمن أين لنا أن نستجيب لهم؟».

علّق مضر قائلًا: «لماذا لم يُبَع السكر للجيش كي نساعد وزارة التموين؟». قال الرئيس: «التوزيع أو البيع كله سواء، لأنّ الطلب على وزارة التموين سيخف في حالة الهبة. على كلٍ، هذه القضية لا تستحق البحث، فكل ما في الأمر أنّ قيمة الهبة تساوي دينارين، أمّا الناس فيعتريهم الحسدُ والغيرة، وهذا شيء سيئ فيهم». ضحكتُ في نفسي من الحزن لدى ملاحظتي كيف يُقزّم الرئيس موضوع النزعة للمساواة، ويعزوه للغيرة والحسد.

بعد جلسة المجلس اليوم اتصل مروان بمدير الإذاعة، وقال له إنّ الرئيس هو الذي أمر بالتعليقات، ولم أكن أعلم ذلك. ذكّرني الحادث بحادث زيارة الشيخ بيار الجميل[210]، وموقفه معي في التلفزيون، واستباقه إلى الشكوى للرئيس قبل أن أشكوه كما قدّر.

زيارة كيسنجر

12/10/1974

وصل كيسنجر مساء اليوم آتيًا من دمشق. وأحيت على شرفه فرقة الفنون الشعبية حفلًا فولكلوريًا في الديوان الملكي. وصل متأخرًا، وبالتالي تأخر عن حضور الحفلة حتى الثالثة صباحًا. أذكر أنّي لم أُستشر في ترتيب حفل الفرقة التابعة لوزارة الثقافة والإعلام، وكان الاتصال بين الرئيس ومدير دائرة الثقافة.

في قاعة المطار، وفي أثناء الانتظار، تداول المستقبلون قصة الرصاصة التي انطلقت من رشاش أحد حرّاس كيسنجر على متن طائرته الخاصة.

13/10/1974

جرت محادثات كيسنجر مع جلالة الملك في العقبة، سبقتها زيارة الضيف إلى البتراء، حيث رافقه رئيس الوزراء ووزير السياحة. التُقطت له صورة تلفزيونية في أثناء محاولة الرئيس إلباسه الشماغ الأردني والعقال، وظهرت الصورة على التلفزيون.

نشاط المركز الثقافي السوفياتي في عمّان

15/10/1974

في الحادية عشرة، زرتُ دولة الرئيس في مكتبه، ومعي حسن إبراهيم، الأمين العام لوزارة الخارجية. وهناك عرضتُ عليه مشروع الخطبة التي سأُلقيها في العشاء الرسمي الذي سأُقيمه لوزير الخارجية الفرنسية المسيو جان سوفانيارغ (Jean Sauvaniarg)، بصفتي وزيرًا للخارجية بالوكالة يوم 21/10/1974، وبعد موافقة الرئيس على الخطبة قال لي ولحسن: «أريد أن أُغلق المركز الثقافي السوفياتي لأنّه يقوم بنشاط سياسي». (نسيتُ أن أذكر أنّه قبل دخولنا مكتبه، وفي أثناء انتظارنا في مكتب سكرتيره جميل نظيف، سألته عمّن يزور دولته، فقال إنّه المستر هيغ، ضابط المخابرات المركزية الأميركية «سي. آي. إيه.» المعتمد في الأردن). وحين ذكر الرئيس المركز الثقافي خطر ببالي هيغ، وأنّه لا بد من أنه أعطى تقريرًا للرئيس عن المركز. أمّا التهمة فهي أنّ المركز الثقافي أراد أن يقيم ندوة ضدّ مصر، وفي آخر لحظة غيّر فكره حتى لا يُكشف الأمر، وعقدها في رابطة الكتّاب الأردنيين قبل أسبوع، وتحدّث في الندوة سليمان الحديدي[211]، وإبراهيم بكر[212]، وعيسى مدانات[213] الشيوعي المعروف. في الندوة، انتقد المتحدّثون مصر واعتبروها رجعيّة لأنّها ابتعدت عن السوفيات الأصدقاء المخلصين. استُعملت في الندوة مكبرات صوت وأجهزة تسجيل سوفياتية، أحضرها مدير المركز وأخذ التسجيل معه. قال الرئيس إنّ من الواضح أنّ عبد الرحيم عمر، رئيس رابطة الكتّاب، يتعاون مع الشيوعيين ولذلك أريدك أن تُغلق الرابطة.

قلتُ له: «أرجوك، إنّ الأمور لا تحتمل الإغلاق، فالرابطة يمكن أن يُرَتّب أمرها بأن أتصل شخصيًا بعبد الرحيم عمر». قال الرئيس: «أخبره أنّ الحكومة أرادت أن تغلق الرابطة لولاك». قلت: «سأتدبر الأمر. أمّا عن المركز الثقافي، فأنصح ألّا يُغلق، بل أن تُتخذ إجراءات دبلوماسية، لأنّ المركز افتتح في ضوء الاتفاقية الثقافية بيننا وبين الاتحاد السوفياتي التي وُقّعت في إثر زيارة جلالة الملك إلى موسكو».

اقتنع الرئيس وقال لحسن: «إذًا سنُخرج الملحق الثقافي ومدير المركز». وأضاف بتعجب شديد: «تصوّروا أنّ السفارة السوفياتية تطلب تأشيرات دخول لستة موظفين آخرين، والعدد الحالي هو خمسون، ماذا يريدون؟». قلت: «كلهم كيه. جي. بي.»[214]. قال: «أعرف ذلك». ثمّ توجّه نحو حسن وقال: «احفظ طلب السفارة، ولا تجِب».

نتائج زيارة كيسنجر

في الواحدة، عُقد مجلس الوزراء. سألنا الرئيس عن نتائج زيارة كيسنجر. فقال: «زيارة Sight Seeing لا أكثر». بدا واضحًا عليه أنّه يرى الوضع صعبًا للغاية، بل أصعب ما كان يتصوّر. كان يائسًا، وأعتقد أنّه خرج بانطباعات سيئة.

السوريون (الأذكياء برأي الرئيس) قالوا له إنّ على المنظمة أن تشارك في جنيف. ويقصدون بذلك منع مصر من الحلّ المنفرد، لأنّهم حين يصرّون على المنظمة يعرفون أنّ المنظمة سترفض التوقيع، وبالتالي لن تتمكن مصر من التفاوض بنفسها. قال: «برأيي أنّ زيارته لم تخرج عن كونها زيارة تطييب خاطر، وتخدير للعرب قبل مؤتمر الرباط؛ وذلك للحؤول دون اتخاذهم قرارات متصلبة، فجاء ليُقنع العرب بأنّ أميركا ما تزال جاهدة في التوصّل إلى تسوية سلمية».

وقال إنّ كيسنجر أخبر السوريين والمصريين أنّ أميركا ستنفض يدها من الضفة الغربية، إذا أصرّت الدولتان أن تُسلّم الضفة للمنظمة، وذلك لرفض إسرائيل المطلق مبدأ التفاوض مع المنظمة.

نشرت الصحف اليوم نبأ موافقة الجمعية العامة على دعوة ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مناقشة قضيّتها. صوّت إلى جانب القرار 104 دول بما فيها الأردن.

وصل صباح اليوم المبعوث الشخصي للرئيس الروماني تشاوتشيسكو[215] (Nicolae Ceaușescu) حاملًا رسالة إلى الملك.

عمق العلاقة بين الملك وزيد الرفاعي

18/10/1974

اليوم الثالث من عيد الفطر. زُرتُ الشريف فوّاز في بيته مساءً، وتحدّثنا عن الأوضاع، وأعاد إلى ذاكرتي كيف أنّ الملك في 16/9/1970 أعفى زيد الرفاعي من منصبه رئيسًا للديوان، وعيّن مكانه أحمد الطراونة، بقصد إبقائه نقيًا من حوادث القتال رسميًا؛ إلّا أنّه عمليًا بقي بجانب الملك يُخطط ويأمر. تذكّرتُ ذلك أول مرة، ولفت انتباهي ثقة جلالته بزيد، بل ومحبته له.

مؤتمر المحامين العرب وندوة رابطة الكتاب الأردنيين

20/10/1974

زُرتُ الرئيس في مكتبه. انتظرتُ قبل الدخول في مكتب جميل نظيف. حضر ثلاثة من مجلس نقابة المحامين، كانوا على موعد مع الرئيس، هم: سليمان الحديدي، وزهير مبيضين، وثالث نسيتُ اسمه. كنتُ قد التقيتُ عند مدخل الرئاسة فوّاز أبو الغنم[216]، وجلسنا في مكتب جميل قبل حضور الثلاثة، وتحدّثنا مجاملًا واحدنا الآخر. سألته عن السياسة كما يراها بصفته سفيرًا لنا في القاهرة. كان في ذهني ما نقله لي قريباه موسى أبو الغنم وبرجس أبو الغنم، حين زاراني في البيت قبل يومين للمعايدة، إذ قالا لي إنّ فوّاز قال في

جلسة ضمّت بعض الموظفين، ردًا على استفسار من برجس عن قضية الأسلحة، أنّه لم يدافع عن الموقف الأردني، بل أكّد صحة الصفقة للسفراء الأفريقيين في القاهرة. علّق أحد الحضور: «الله يلعن هيك دولة، تعيّن هيك سفرا». جاء الثلاثة وكنّا نتحدّث. وقال قاصدًا إسماعهم، إنّه مع احترامه للحكومة، فإنّها أخطأت في موقفها في إثر البيان الثلاثي.

دخل المحامون الثلاثة مكتب الرئيس، وسألتُ جميل نظيف عن سبب مجيئهم، فقال إنّه يتعلّق بمؤتمر اتحاد المحامين العرب الذي سيُعقد في بغداد قريبًا؛ إذ إنّ المخابرات منعت تسعة من بين مئة شخص سيشاركون في المؤتمر من المشاركة أو من السفر، لأنّ لهم صلة بـ «بعث العراق»، منهم محامٍ يتقاضى راتبًا شهريًا من العراق، ويوزّع «فلوسًا» على أعوان «البعث» العراقي في الأردن. طالت مقابلة المحامين الرئيس أكثر من ساعة، بعدها خرجوا ودخلت. وجدتُ عند الرئيس سالم مساعدة وزير العدل وذوقان الهنداوي وأحمد عبيدات، وجميعهم حضروا مناقشة الرئيس مع وفد المحامين. وعلمتُ منهم أنّ بعض المحامين سهروا الليلة الماضية في بيت ذوقان الهنداوي، وأعلموه أنّه إذا أصرّت الحكومة على موقفها من منع المحامين التسعة فإنّ الواحد والتسعين الباقين لن يذهبوا إلى بغداد، وأنّهم قد أبرقوا للرئيس وللديوان الملكي وهددوا بذلك، فسارع ذوقان وأخبر الرئيس.

طلب الرئيس نقيب المحامين هذا الصباح، وكان قاسيًا مع سليمان الحديدي. وألمح له أنّ موقفه نابع من مصلحته الشخصية؛ قاصدًا انتخابات النقابة. وأبلغه إصرار الحكومة على موقفها.

بينما كان الرئيس يتكلّم، التفت إلى أحمد عبيدات وقال له: «إذا لم يذهب الآخرون صفّهم جميعًا على القائمة السوداء كي لا يسافروا إلّا بإذن الحكومة». قلت: «لماذا الجميع؟ المسؤولون فحسب». فقال سالم مساعدة: «مجلس النقابة».

خرج الجميع، وبقيتُ مع الرئيس. وسألته عمّا يريده منّي في أثناء غيابه في الرباط. قال: «لا شيء سوى انتظار أي إشارة منّي كي تنشر خطاب سيدنا [الملك حسين]». أخبرته عمّا قاله عبد الرحيم عمر لي صباح اليوم من أنّه غير مسؤول عمّا جرى في رابطة الكُتّاب، وأنّ ما قلته له من أنّ المركز الثقافي السوفياتي استغلّ الرابطة ليُشهّر بمصر غير صحيح، وأنّ استعارتهم مكبرات صوت من المركز الثقافي كانت بسبب تخلّف الإذاعة والتلفزيون عن إعارتهم هذه المعدات، وأنّ أحد أفراد الرابطة الذي يعمل في المركز الثقافي هو الذي استعار المعدات. قال الرئيس: « إذًا نكون قد كسبنا طرد السوفيات الثلاثة».

عرفتُ أنّ أبو رسول في المغرب لترتيب النواحي الأمنية، وأنّ عشرات الضباط هناك للغاية نفسها، وأنّ مؤامرة قد اكتُشفت، واعتقل 15 شخصًا.

زيارة وزير خارجية فرنسا إلى عمّان

21/10/1974

حضر سيدنا [الملك حسين] إلى المطار لوداع الرئيس والوفد المسافر إلى مؤتمر وزراء الخارجية في الرباط.

سألتُ أبو شاكر عن صحة ما أشيع من أنّ ثلاثة فدائيين هربوا من السجن، فأكّد النبأ، وقال: «من إهمال الأمن العام».

في المساء كنتُ – باعتباري وزير خارجية بالوكالة – ومعي زوجتي في استقبال جان سوفانيارغ، وزير خارجية فرنسا، وعقيلته. ألقى كلمة وألقيتُ كلمة مرتجلة، كانت جيدة.

في الساعة السابعة والدقيقة الثلاثين، استقبلتُ الضيف في وزارة الخارجية. حضر المقابلة معي الدكتور ناصر البطاينة مدير الدائرة السياسية بالوكالة، كما حضرها مع الضيف المستشار السياسي لشؤون الشرق الأوسط في الخارجية الفرنسية، والسفير الفرنسي في عمّان.

شرحتُ للوزير موقف الأردن، وأعطيته حقائق عن الفلسطينيين في الأردن، وأرقام الاقتصاد وإمكاناته، فقال ما يأتي:

1. تعتبر فرنسا مشكلة التمثيل مشكلة عربية.

2. إنّ المنظمة ستُخطئ إذا طرحت المشكلة الفلسطينية في الأمم المتحدة على أساس قرار التقسيم رقم 181 لعام 1947. وقال هذا ليس للنشر.

3. القرار رقم 242 هو القاعدة الصلبة لأي تسوية سلمية.

4. المنظمة معتدلة، ومن الضروري استمرار مخاطبتها كي لا تعود إلى العنف ثانية.

5. سأل إذا كنّا سنتحدّث عن العلاقات الثنائية، فقلتُ له: «ذلك سيحصل على مائدة الأمير حسن غدًا صباحًا».

أقمتُ حفل عشاء للضيف، وتبادلنا الكلمات. وفي أثناء العشاء، اقترح عليّ بهجت التلهوني إجراء تعديل على برنامج الوزير بإضافة زيارة إلى مخيم الوحدات [للاجئين الفلسطينيين]، وأنّ بهجت سيُرتّب الأمر مع سيدنا [الملك حسين] ومع الأمير حسن، ومحمد إسماعيل (أبو عدنان) مختار الوحدات، ووصفه بأنّه «حافظ درسه». سألتُ الضيف فرحّب بالفكرة. فأخبرتُ بهجت الذي ترك الطاولة، واتصل بالملك والأمير، فوافقا.

22/10/1974

على مائدة الأمير حسن، تحدّث الأمير للضيف عن مشروعات الأردن، وأوضح له إمكانات المملكة الاقتصادية، وحاجتها إلى الاستثمار، وأشاد بالتعاون الفرنسي الأردني. وقال له إنّ المشكلة الفلسطينية لم تُحلّ لأنّها اعتبرت دائمًا مشكلة سياسية، وإنّ الأفضل اعتبارها مشكلة اقتصادية.

بعد الإفطار ذهبنا بطائرة هليكوبتر إلى أم قيس [على الحدود مع فلسطين]، حيث شرح الضباط الوضع. ثمّ إلى مقرّ هيئة وادي الأردن في دير علّا، حيث شرح عمر عبد الله للضيف مخططات الهيئة في إعمار الوادي، ما ترك انطباعًا حسنًا لدى الضيف. ومن هناك هبطنا عند جسر اللنبي [جسر الملك حسين] على نهر الأردن، وقابل الوزير عددًا من المارّين على الجسر. وقال أحدهم – وهو تاجر شاب من القدس – للوزير: «إنّنا

متضايقون، بانتظار حكّامنا في عمّان للعودة إلينا».

من هناك عدنا إلى عمّان، ومن الديوان إلى [مخيم] الوحدات. رافقنا بهجت [التلهوني] وصبحي أمين [عمرو] إلى نادي المخيّم، وخطب محمد إسماعيل، وعبد العزيز صقر من وجهاء المخيّم، وقالا إنّهم يريدون العودة إلى أرضهم وبلدهم، وأنّ الفلسطيني حين ثار أراد أن ينبّه العالم إلى عدالة قضّيته، وإذا لم تتحقق العدالة فسيستمر في حمل سلاحه (جاء الكلام أقرب إلى موقف المنظمة منه إلى موقف الأردن). وقال الخطيبان أيضًا إنّ الخلافات العربية ما هي إلّا اجتهادات بين الأخوة، وإنّ تناقضهم هو مع العدو الإسرائيلي. وامتدحا فرنسا جدًا. وردّ الوزير على الكلمتين بكلمة حاول أن يوضّح فيها تعاطف فرنسا مع الفلسطينيين، ووعدهم بنقل وجهة نظرهم إلى حكومته. فصفّقوا له. وحين خرج من النادي لم يركب السيارة، وفضّل أن يجول بين الناس حيث صافحهم. وأحسستُ أنّه يرى في وجوههم النفط العربي أكثر ما يرى فيها البؤس الفلسطيني.

من هناك، توجّهنا إلى الديوان الملكي، حيث قابل الوزير جلالة الملك، واستمرت مقابلته له على انفراد مدة ساعة، قلّده بعدها جلالته وسام الكوكب. وبعد المقابلة توجهنا إلى بيت جلالته لتناول الغداء، حضرته – إضافة إلى الضيف والسفير وزوجتاهما – زوجتي وزوجة الرئيس، إضافة إلى أبو شاكر، فضلًا عن الأمير حسن، والأميرة ثروت[217].

على المائدة، قال لي سيدنا [الملك حسين] إنّ بطرس صلاح لم يُحسن ترجمة ما قلته في المطار لدى استقبالي الضيف. وأراد الأمير حسن مداعبتي فقال: «قد يكون الكلام خطأ». فسألته: «أين الخطأ؟». قال: «لم أسمع كلمتك، لكنّني أمزح». حين قُدّمت الكنافة النابلسية، سأل الوزير عنها، فقال له سيدنا [الملك حسين]: «هذه حلويات من بلد عدنان». فقلتُ: «إنّها أحد شيئين تشتهر بهما مدينتي». وبعد قليل وجّه حديثه للأمير حسن بالعربية، وعبّر عن ألمه من موقف حمدي كنعان[218] الذي قال عنه الملك إنّه وقّع على عريضة لمصلحة المنظمة قلتُ له إنّنا برجوازيون صغار، وذكرتُ شجاعة أنور نسيبة[219] الذي أُحرقت سيارته، وأبدى الملك إعجابه به.

في الرابعة أقام السفير الفرنسي حفل استقبال على شرف وزيره حضره الصحافيون، وقال لهم الوزير إنّه واثق من قدرة الأردن على النهوض بنفسه، وإنّه معجب بثقة الأردن بنفسه، وإنّ الاقتصاد الأردني يرتكز على قاعدة صلبة.

بعد الحفل ودّعنا الوزير في المطار. وفي الطريق سألني عن الأمن في عمّان. فقلتُ له: «نحن الوحيدون الذين نعرف القوة الحقيقية للفدائيين، على عكس العرب الآخرين».

لقاء مع السفير الإيطالي

24 /10 /1974

زارني السفير الإيطالي في وزارة الخارجية بناءً على طلبه. وحدّد غايته بما يأتي:

1. كلّفته حكومته بتفسير وقوف مندوبها الدائم في الأمم المتحدة في التصويت إلى جانب منظمة التحرير.

2. مَردّ هذا الموقف أمران: **أولهما** حقائق تاريخية، و**ثانيهما** طلب بعض الدولة العربية إليهم ذلك.

3. الحكومة الإيطالية لا تزال تعتقد أنّ القرار 242 هو القاعدة الصلبة للحل.

4. على الأردن ألّا يبالغ في فهم أسباب الخلاف بين دول السوق الأوروبية المشتركة[220] في ما يتعلّق بالتصويت. فالذين صوتوا اجتهدوا ذلك لاعتبارات تاريخية، والذين امتنعوا اجتهدوا ذلك لاعتبارات إجرائية، أهمها تجنب وضع سابقة في الأمم المتحدة بدعوة منظمة غير حكومية للمشاركة.

لقاء مع روجر فيشر

توجهتُ إلى الديوان في نحو الثانية عشرة. دخلتُ والدكتور روجر فيشر - صاحب مشروع الدولة الفلسطينية الشهير - مكتب الأمير حسن. تحدّث فيشر عن مشروعه الإعلامي الذي سيُذاع مطلع العام المقبل في الولايات المتحدة، والذي يرتكز على مقابلات أجراها وسيجريها مع إسرائيليين ومصريين وسوريين وفلسطينيين، وتدور حول معاني إنسانية معيّنة، تؤدي إلى انطباع مفاده أنّ المواطنين العاديين ضد الحرب ويريدون السلام.

ناقشه الأمير حسن، وأهم ما قاله إنّ تعثّر حلّ القضية الفلسطينية دائمًا كان بسبب اعتبارها سياسية، وهي في الحقيقة مشكلة اقتصادية اجتماعية. في ما قال فيشر إنّ إسرائيل أنفقت على الدفاع والتحصينات في الجولان خلال العام الفائت ستة أضعاف ما أنفقته منذ عام 1967. وعن المصريين قال: «هناك يشعر المرء بأنّ روحهم روح سلمية كاملة، وأنّهم نسوا الحرب».

تحليل الموقف الإسرائيلي

26/10/1974

تشكّلت لدي قناعة بأنّ:

1. إسرائيل لا تريد إرجاع الضفة إلى الأردن، ولا إلى المنظمات.

2. إسرائيل تعمل على إبراز هيئة فلسطينية من سكان الضفة تتفاوض معها.

3. حتى يتمّ ذلك:

أ. تقوم إسرائيل وأميركا بإعطاء أمل لحركة «فتح» بالحكم، الأمر الذي يجعل «فتح» تُقدّم تنازلات،

وتبتعد أكثر عن الميثاق الوطني الفلسطيني بحجة الاعتدال، أملًا منها بالوصول إلى الحكم.

ب. يتمّ ذلك بحسب نظرية الشواخص العدائية، أي القياس بالأردن وإسرائيل لا بالميثاق الوطني.

ج. المنظمة تُقدّم التنازلات، والهيئة المرتقبة في الضفة تُجري المفاوضات.

سهرتُ في صحيفة **الرأي**، وشرحتُ نظريّتي بحضور د. علي محافظة[221]، ود. سعيد التل، وعبد الرحيم عمر، ومحامٍ من غزة، وجمعة حماد. واقتنعوا بها.

قبل حضور هؤلاء، وجدتُ في مكتب جمعة حماد محمود سعيد (لاجئ ووجيه فلسطيني)، وقال إنّ الفدائيين انتصروا على الأردن. قلت: «الظاهر نعم، لكن الحقيقة أنّ الفلسطينيين انهزموا، ولم ينتصر أحد سوى الشرعية الإسرائيلية». وحدّثني عن زيارته الأخيرة لبيروت، ومقابلته لزعماء المنظمات. وفهمتُ أنّ جمعة حماد على اطلاع تام على زياراته، وحريص على ما يقوله الفدائيون عنه. قال لي إنّ الفدائيين يعتبرونني العقل المدبر وراء الملك.

قال إنّ «فتح» تريد أن تُنشئ دولة، ولو تحت بلّوطة.

قمة الرباط

27/10/1974

الأنباء متضاربة؛ بعضها يقول إنّ موقفًا تصالحيًا قد تُوصل إليه، وبعضها الآخر يتحدّث عن أنّ الأردن أُعفي من مسؤولية الضفة الغربية.

سهرتُ حتى الثالثة صباحًا في وكالة الأنباء لأُشرف على ترجمة بيان جلالته الذي لم نؤمر بنشره، والسبب كما فهمتُ من الرئيس قبل سفره، أنّه سيُعتبر وثيقة ما لم يُعفَ الأردن من مسؤولياته، وحينئذٍ سننشره لاطلاع العالم العربي على فحواه.

قبل ذلك كنتُ في التلفزيون، واستدعاني الأمير حسن إلى بيت شقيقته الأميرة بسمة في منطقة الحمّر، وطلب منّي إحضار نسخة البيان. وهناك أطلعني على برقيّة من جلالته يطلب فيها حذف جملة من البيان تقول: «في حالة عدم اعترافكم بمسؤولية الأردن نرفض ذلك».

28/10/1974

في المساء ذهبتُ إلى التلفزيون. وجدتُ هناك ضياء الدين الرفاعي ويحيى الرفاعي، وكانا في غرفة الأخبار. ولم تمضِ مدة وجيزة حتى فسّرتُ حضور يحيى إلى جانب عمه، وكان أنّ آل الرفاعي قلقون على نتيجة المؤتمر، وهم على علم كامل بأنّ مستقبل عبد المنعم وزيد يتوقف على نجاحهما في هذا المؤتمر. الجميل والمثير تفسيراتهما لدى تسلّم أي خبر جديد؛ فإذا كان الخبر ما يوحي بنجاح وجهة النظر الأردنية كانا

يستبشران، وفي الحال المعاكسة تجهّما واكفهر وجهاهما، وشرعا في إعطاء تفسيرات تفاؤلية.

اتصل بي الأمير حسن حوالى العاشرة ليلًا، وطلبني إلى الديوان. ووجدتُ عنده صبحي أمين [عمرو]، ومضر بدران عن الحكومة، وأنور محمد مدير الأمن العام، وأحمد عبيدات وطارق علاء الدين عن المخابرات.

أطلعني الأمير على برقيّتين من الملك، **أولاهما** تزخر بالتفاؤل، إلى حدّ أنّ الملك دان السياسة الماضية التي سمّاها بالمتقوقعة التي لم نستفد منها شيئًا، ومدح العرب وواقعيتهم، وقال إنّ الاتصال هو خير وسيلة، وإنّهم مقتنعون بوجهة نظر الأردن.

أمّا **الثانية** فكانت عكس الأولى؛ يبدأها جلالته بجملة تهكمية يقول فيها: «أهنئك (قاصدًا الأمير حسن) على الاتفاق العربي». وفحوى البرقيّة أنّ العرب قرّروا أنّ الأردن لا يمثّل الفلسطينيين، وأنّ الملك اعترف بالمنظمة وبياسر عرفات. ويتحدّث في نهايتها عن الإعلام، وأنّه يجب أن يكون إيجابيًا، ومرنًا، ويأمر بإذاعة البيان. تركتُ المجتمعين وذهبتُ إلى الوزارة، ورتّبتُ إذاعة البيان، فأُذيع أول مرة في الواحدة صباحًا.

في الثانية والدقيقة الثلاثين صباحًا، اتصل بي موسى الكيلاني، وتلا عليّ خمس نقاط منسوبة إلى سيد نوفل الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، قال عنها إنّها مقرّرات المؤتمر، منها فقرة تنصّ على أنّ الأردن وسورية ومصر والمنظمة ينسّقون لتنفيذ باقي القرارات. طلبتُ إليه أن يُبلغ الأمير حسن، لأنّني فسّرتُ هذه المادة بأنّها إجبار للأردن على الذهاب إلى جنيف، إضافة إلى اعترافه بالمنظمة.

في الثالثة والدقيقة الثلاثين، اتصل الأمير، وأخبرني أنّ موسى تلا عليه القرارات، أعطيته تفسيري واقترحتُ عدم إذاعتها حتى تصدر القرارات الرسمية. طلب منّي الحضور إلى بيته في الثامنة.

29 /10 /1974

لم أنَم إلا ساعة، وفي الثامنة ذهبتُ إلى بيت الأمير. عرض عليّ البرقيّة الثالثة، وفيها أنّ الملك سيعود إلى القيام بالتعديلات والتغييرات الدستورية والداخلية بما يتوافق مع قرارات القمة (الانفصال).

تحدّثت مع الأمير عن الانطباعات، وعن ردة فعل الناس. واتفقنا على أنّ البيان يجب أن يكون مدخلًا جديدًا لعهد جديد في الأردن. وفسّرتُ له مخاوفي من قضية جنيف، وقلتُ إنّنا قبلنا أم لم نقبل فقد هُزمنا، أمّا أن نذهب إلى جنيف أيضًا فهذا يعني تشويه القوة التي تمتع بها الملك. طلب منّي الأمير صوغ برقيّة أذكر فيها ردّات الفعل، ورأينا، ومخاوفنا من حضور جنيف. كتبتها، وأمر بإرسالها فورًا.

في أثناء جلسة الصباح في غرفة الطعام في بيت الأمير هاتفه مريود التل[222]، وقال له: «مبارك». وحين سأله الأمير لماذا لا يراه، أو لماذا عزل نفسه، قال له مريود كما ذكر الأمير: «حتى لا يُقال إنّني أتآمر معك».

جاء رانس هيغ ضابط الـ «سي. آي. إيه.» واستأذن الأمير، ومكث معه عشر دقائق. وعاد ليقول إنّ سيدنا [الملك حسين] خرج من المؤتمر يتحدّث عن تعديلات دستورية.

قال الأمير: «إنّ الرفاعيين وبهجت ما عادوا ذوي نفع للملك أو البلد، أخفقت سياستهم العربية، لكنّي أخشى وهم محيطون به أن يخدعوه ثانية، فلا يتحقق من حقيقة ما جرى».

قلت: «إنّ الأمر ببساطة يكمن في إلى أي مدى سيدرك الملك عن طريق عرض العمل السياسي في العام الماضي أين الصح وأين الخطأ، ومن قال كذا، ومن أشار بكذا، كي يتمكن من تحديد موقعه لحركته المقبلة».

اتفقتُ مع الأمير على التوقف عن إذاعة البيان، والاكتفاء بما فعلناه حتى الآن؛ لتناقض روحه مع نتائج المؤتمر. أضفنا ذلك إلى البرقيّة. وعند الظهر، هاتفني الأمير يطلب منّي إذاعة البيان. ويبدو أنّه تلقّى جوابًا على برقيّة الصباح عكس ذلك، بل يبدو أنّ الرفاعيين بدآ العمل على إيهام الملك بأنّه انتصر، وذلك صيانةً لمركزيهما. ثمّ طلب مني الأمير مقابلته في السادسة والدقيقة الثلاثين في الديوان. ذهبتُ إلى الديوان، وتحدّثت مع الأمير عن الوضع ضمن ما يأتي:

1. نقلتُ إليه ما قاله لي أمس مراسل صحيفة **فلسطين** من قرية زكريا من فلسطين المحتلة حين داعبته وقلتُ له: «هل هيّأت نفسك للذهاب إلى الدولة الفلسطينية؟»، فكان رده سريعًا وذكيًا: «أنا لستُ من الضفة، أنا من الأرض المحتلة، فليذهب إلى الدولة أبناء الضفة، أمّا أنا فقد امتلكتُ بيتًا هنا، ولا أريد أن أبدأ حياتي في خيمة ثانية». علّقتُ على هذا الكلام للأمير بقولي: «إنّ كلام المراسل ليس ابن ساعته، بل وليد مناقشات كثيرة بينه وبين أمثاله».

2. قلت: «على الملك أن يتمتع برؤية جديدة تعوّضه عمّا فقده، ولا أرى سوى بناء دولة حديثة تتميّز بما تفتقده الدول العربية الأخرى، وذلك بالسماح للعمل الحزبي في إطار الميثاق الوطني، على أن يُؤلّف حزبان: أحدهما يحكم، والآخر معارض».

3. تكليف الشريف عبد الحميد بتأليف وزارة للاعتبارات الآتية:

أ. ليس أردنيًا، وليس فلسطينيًا، ولأنّه من العائلة، والحكم بحاجة إلى تجنب أي انعكاسات يمكن أن تطرأ على التفكير المحلي في حال تعيين أردني من عشيرة معروفة أو فلسطيني، فأكثر من نصف سكان الضفة الشرقية فلسطينيون.

ب. عبد الحميد مقبول عربيًا وفلسطينيًا وأردنيًا، وفي أوساط المثقفين.

ج. هو قادر على أن يبدأ عملية التحديث.

د. لم يُعرف عنه الفساد.

4. حلّ البرلمان، وتأليف مجلس تشريعي يُعيَّن فيه فلسطينيون، إضافة إلى الأردنيين. علّق الأمير: «المهم هو الحكومة».

5. على الملك أن يتنبه إلى حقيقة أنّه إذا أراد الاستمرار للهاشميين فإنّ عليه أن يركب موجة التغيير، وإلّا فالأمور واضحة، إذ إنّ الأردن لديه الآن جامعة، ويواجه تحدي الغنى والفقر، والدينامية، والسياسة

الفلسطينية الشابة. قال الأمير: «أوافق على جميع ما ذكرت، لكنّني أخشى من هم حول الملك».

أخبرني الأمير أنّه تلقّى برقيّة جديدة تقول إنّ ما أذاعه سيد نوفل بعيد عن الحقيقة، وغير دقيق، وإنّ مصر أدّت دورًا سيئًا مع الأردن، وإنّ العراق سيسحب تأييده للمنظمة حالما تتورط في العمل السياسي، وإنّ عرفات ارتدى البزّة الدبلوماسية، وإنّ الملك ما يزال يصارع في قضية جنيف، أي إنّه لا يريد الذهاب.

لقاء مع السفير السوفياتي

30 /10 /1974

جاءني ضياء الدين الرفاعي، وقال إنّ مؤتمر الرباط قرّر صرف 300 مليون دولار معونة للأردن. كان ضياء – كما شرحتُ سابقًا – يريد أن يقنع نفسه والناس بأنّ الرفاعيين حققا هذا النصر، وأنّها لم تكن هزيمة.

في الأخبار، أعلن الملك المغربي الحسن الثاني أنّ ياسر عرفات سيزور عمّان للتفاوض مع الملك حسين حول المشكلات ذات الصفة المتبادلة لحلّها.

ذهبتُ إلى المطار في الرابعة مساءً كالآخرين لأكون في استقبال جلالة الملك العائد من الرباط. كان المطار يعج بالمستقبلين، وإضافة إلى أعضاء الحكومة كان هناك رؤساء البعثات الدبلوماسية، وكبار رجال الدولة والجيش والأمن العام، وممثلي الهيئات الرسمية والشعبية، وشيوخ العشائر، ورؤساء بلديات، وضباط متقاعدين.

في الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثين صباحًا، زارني السفير السوفياتي بناءً على طلبه. الموضوع: الاستفسار عن السوفيات الثلاثة الذين طلبت الحكومة إبعادهم في 1974/ 10/ 15. قال:

1. غادر الموظفون أمس [1974/ 10/ 29].

2. طلب الأمين العام لوزارة الخارجية الأردنية إخراجهم، وطلب من السفير إبقاء الأمر مكتومًا.

3. طلب السفير إعادة النظر في الطلب.

4. جاء الطلب قبل عطلة العيد، ثمّ سافر الرئيس في 21 تشرين الأول/ أكتوبر، فلم يتسع الوقت لإعادة النظر فيه، فسافر الموظفون.

5. قال الأمين العام بصدد تفسيره طلبه إنّ الموظفين يعملون ضد مصالح الأردن.

6. قال السفير إنّ الموظفين كلهم يحترمون القوانين والأنظمة الأردنية.

7. طلب منّي تفسيرًا لذلك بحجة معرفة ما يُرضي الأردن لتجنب موظفيه مخالفة الأنظمة الأردنية.

8. أنكرتُ علمي بالموضوع، وقلتُ إنّ الرئيس عائد اليوم ويمكن مقابلته في الأسبوع المقبل للاستفسار منه.

9. تحدّثنا عن الوضع السياسي، وسألني رأيي في نتائج مؤتمر الرباط. فقلتُ إنّه مهّد الطريق أمام عمل سياسي عربي موحد.

10. قال إنّ المشكلة تواجه منظمة التحرير بسبب اختلاف الآراء.

11. قلتُ إنّ معظم قادة المنظمة يريد التفاوض مع إسرائيل، ولدينا معلومات مفادها أنّ جناح عرفات مستعد للتعامل مع الرافضين.

12. قال هذا موقف جيّد لأنّه واقعي.

13. حين همّ بالخروج، رجاني أن أُبقي أمر الإبعاد سريًا.

كان قد زارني في الواحدة والدقيقة الخامسة عشرة في مكتبي - وكنتُ أهم بالخروج - مروان دودين، وأخبرني أنّ الديوان أمر باستدعاء جميع من رأيتُ في المطار لاستقبال جلالته، علمًا أنّ الوداع اقتصر على أفراد العائلة المالكة، والحكومة، وكبار رجال الدولة.

طلب منّي أن أهمس في أُذن الرئيس في المطار أنّ هذا ضار بالمصلحة لسوء التفسير الذي سيترتب عليه. ولدى استفساري عن سوء التفسير المحتمل، قال إنّ تظاهرة أردنية ستزيد من قلق الفلسطينيين.

استقبال الملك بعد عودته من الرباط

وصلتُ إلى المطار. وقبل هبوط الطائرة وقف الأمير حسن والشريف ناصر ومضر بدران وصلاح أبو زيد في حلقة. انضممتُ إليها كي أخبر الأمير أنّ أمجد المجالي[223] - الموظف في تشريفات الديوان - طلب من أعضاء السلك الدبلوماسي فحسب أن يصطفوا لاستقبال جلالته في ساحة المطار، أمّا الحكومة والآخرون فيسلّمون على جلالته في أفواج، حين يقف في الردهة. قلتُ للأمير: «هذا لا يجوز، فالحكومة لا بد من أن تصطف». فأمر الأمير التشريفات أن يفعلوا ذلك على الفور، وفعلوا.

تحدّث مضر، وقال للأمير إنّ استقبال هؤلاء الناس خطأ، لأنّه سيعطي تفسيرًا ضارًا، تمامًا كما قال مروان، من دون أن يوضح. سألني الأمير عن رأيي، فقلت: «في ذلك وجهة نظر». فقال الأمير: «قصدي هو معنويات الملك». ففهمتُ أنّ الملك كما قال لي الأمير صباح أمس - وفي ضوء برقيّات جلالته - منزعج بسبب قرار الرباط، فأراد الأمير أن يُشعره بالتفاف الناس من حوله. قال مضر: «لكن هل هذا سيسعده؟»، فأجاب الأمير على السمع: «كلا، لكن في أعماقه نعم».

إضافة إلى هؤلاء المستقبلين، زُيّن المطار بالأعلام، وحُشد طلاب مدرسة الجيش في المكان الشرقي منه استعدادًا للهتاف. كان الواقفون على أرض المطار قلة؛ فإضافة إلى المجموعة التي ذكرت، كان يقف عدد من موظفي المطار.

هبطت الطائرة، وخرج الملك مبتسمًا وهو ينزل السلّم. بعد السلام على المستقبلين، واستعراض حرس

الشرف هتف التلاميذ. وعلى غير عادته، توجّه الملك نحوهم وسلّم عليهم، ثمّ ذهب إلى الردهة حيث سلّم عليه باقي المستقبلين. سلّمتُ على محمد رسول، وسألني: «كيف كانت ردة الفعل؟» قلت: «ممتازة». قال: «تمزح». قلت: «نعم». ثمّ سلّمتُ على رجائي الدجاني، ونصوح المجالي الذي وقفتُ معه فترة روى لي خلالها أهم ما في ذهنه، وقال إنّ الرئيس بذل جهدًا جيدًا، أمّا عبد المنعم فكان تصالحيًا، فيما بهجت لم يفعل شيئًا، وأضاف أنّ المجموعة التي أحاطت بالملك حاصرته خلال الـ 48 ساعة الماضية، كان همّها تبرير الهزيمة الأردنية، ووصفتها بالنصر الكبير، وأنّ على الملك أن ينتبه إلى الأردن. وهذا ما توقعه الأمير حسن بالضبط.

بعد ذلك، أخذتُ رجائي الدجاني ومعه الشريف زيد بن حسين في سيارتي، وسألته عن المؤتمر، وقال أبرز ما في ذهنه وأهمّه أنّ رجال الإعلام «مدلعين»، وأنّ أبو رسول قال لعبد المحسن أبو ميزر[224]: «ما عدتُ أتدخل في أمور سياسية»، وإنّه فلسطيني، وإنّ ياسر عبد ربه[225] قال لرجائي: «سنحتوي الأردن»، وإنّ عبد المحسن أبو ميزر قال إنّه سيعمل على إعادة الوحدة، وسيكون وزير الوحدة، وإنّ مصباح البديري[226] – قائد جيش التحرير – أعرب عن حزنه وخوفه على مستقبل الفلسطينيين.

في المساء ذهبتُ إلى بيت السفير البريطاني بعد أن شاهدتُ في بيت صلاح أبو زيد انتصار محمد [الملاكم] علي كلاي على جورج فورمان (George Foreman). كان السفير قد دعاني إلى حفل عشاء على شرف السفير البريطاني في تل أبيب.

كان حفلًا صغيرًا حضره من الأردن، إضافة إلي، محيي الدين الحسيني وزوجته. كان رأي السفير الضيف أنّ قرار الرباط ربما أخّر حلّ القضية الفلسطينية خمسة أعوام أخرى، وربما وقعت خلالها حرب خامسة. وبعد العشاء استمعنا إلى خطبة جلالته الموجهة للأمة، وهي الخطبة التي أعدّها على الطائرة؛ احتسابًا منه لما سيكون عليه أثر قرار «الرباط» على الناس. وكانت صحيفة **اللواء** قد نشرت صباح اليوم مقالة طلبت فيها من الفلسطينيين حزم أمتعتهم والذهاب إلى دولتهم.

كانت الخطبة فخمة ومؤثرة، وذكرتني بخطبة عبد الناصر بعد الانفصال. وعد فيها الملك أنّه سيواصل أداء التزاماته نحو الضفة الغربية، وأنّ الفلسطينيين هنا سيبقون مواطنين ما لم يختاروا عكس ذلك. علمتُ بالخطبة وأنا في البيت قبل الذهاب إلى بيت صلاح أبو زيد، وكالعادة لم يخبرني أحد. حضر مع الملك لإلقاء الخطبة الأمير حسن ورئيس الوزراء.

31/10/1974

زارني في مكتبي السفير الفرنسي بناءً على طلبه، وسلّمني هدية من جان سوفانيارغ وزير الخارجية الفرنسي، وسألني إذا كان سيحصل تغيير وزاري. قلت: «لا أعلم، وإن كان ذلك منطقيًا». فقال: «أريد أن أقول لك شيئًا. حين عُيّنت في سايغون[227] قائمًا للأعمال، أشفق عليّ أصدقائي في الخارجية الفرنسية لتعييني في بلد سياسته صعبة ومعقدة، لكنّني في عمّان أرى الأمور أصعب». وقال السفير معلقًا على قرارات الرباط

إنّها لن تساعد في التسوية السلمية، وربما نشبت حرب.

عند الظهر، عُقد مجلس الوزراء في الرئاسة، ورئسه الرئيس. لم يكن على جدول الأعمال إلا مؤتمر الرباط. وبدا الرئيس مرتاحًا من النتيجة، وذكّرني ذلك بأمرين:

أولهما: رأيه بضرورة الانفصال قبل تسلّمه رئاسة الوزراء، وكيف كان يلوم الملك على تمسّكه بالضفة.

ثانيهما: ما قاله سعيد التل في 26/ 6/ 1973 عن الرئيس الذي سأله: «كم نحن في الجامعة؟»، وفهم سعيد أنّه يسأل عن الأساتذة العرب. فأوضح الرئيس أنّه إنّما يقصد عدد الأردنيين من الضفة الشرقية.

أهم ما قاله الرئيس:

1. تعب لمنع اعتماد توصية مجلس وزراء الخارجية، لكنّه أخفق.

2. المناقشات كشفت عن صدع كبير بين سورية ومصر.

3. صدّام حسين رجل لطيف وفاهم، قال إنّ العراق سيتوقف عن تأييد المنظمة ما دامت تُقحم نفسها في الحلّ السياسي التفاوضي.

4. حافظ الأسد أبدى روحًا جيّدة تجاه الأردن، لكن عند التصويت صوّت للمنظمة.

5. قال الأسد لجلالة الملك بعد القرار: «هذه إرادة الأمة، وأحزن عليها، لكن ما عليك إلّا الاستجابة لها، والتوجه نحو التنمية الداخلية لأبناء بلدك».

6. كان واضحًا سيطرة الإرهاب الفدائي على العرب.

7. كانت 15 دولة موجودة وغير موجودة، بمعنى أنّها لم تشارك، وكانت تصوّت بحسب تيار الأغلبية المؤيد للمنظمة.

8. أبدى بورقيبة تفهمًا جيدًا في اليوم الأول حين علّق على خطبة الملك بقوله إنّ ابتعاد الأردن يعني عدم استرجاع الضفة، لكنّه غيّر موقفه في اليوم التالي.

9. وصف الرئيس الملك الحسن الثاني بالذكاء، والدهاء، والقدرة، ونسب نجاح المؤتمر إلى قدرته في إدارته.

10. بدا السادات قزمًا أمام المنظمة والآخرين.

11. خرج الأردن في موقع الصدارة العربية (مغالطة).

12. عزا الرئيس الإخفاق إلى ما سمّاه تقوقع الأردن السابق (ذكّرني ذلك ببرقيّة الملك، وأكّد لي أنّه قادر على التأثير عليه، فالكلمة كلمته، واستخدمها الملك نفسه في برقيته المتفائلة للأمير حسن، والتي ما لبثت أن تغيّرت في البرقيّة التي تلتها). مغالطة أخرى لم احتملها فقلتُ معلقًا: «لكنّنا في العامين الأخيرين كنّا منفتحين عربيًا». عنيتُ أنّ الإخفاق جاء في نهاية فترة الانفتاح، وليس قبلها؛ لأرد عليه أسلوب التبرير

لوضع اللوم على من سبقه.

13. أدرك الرئيس مرادي، وقال: «أقصد عدم ذهاب الملك إلى الجزائر». علّق مضر ومعه آخرون: «حتى لو أنّه ذهب ستكون النتيجة نفسها».

14. وفد المنظمة تألف من سبعة أشخاص، كان كل واحد منهم يغتاب الآخر ويشتمه.

15. التُزم بثلثي الدعم المادي، لذلك سيحصل الأردن على نحو 180 مليون دولار. ليس من الضروري إنفاقها على السلاح، ويمكن استخدامها في التنمية.

16. اتُّفق على عدم التعرّض للأردن إعلاميًا.

17. قال ياسر عرفات للملك حين سأله كيف حالك: «شكرًا سيدي، الله يطول عمر سيدنا [الملك حسين]». وقال: «سأزور الأردن قريبًا». وردّ الملك: «إن شاء الله». وسألتُ الرئيس إذا كان سيتم ذلك في الأسبوع المقبل، قال: «لا، خوفًا من حساسيات داخلية».

18. قال الرئيس: «سنشرع في إحداث تغييرات شكلية مثل حلّ البرلمان».

ملاحظة: امتدح ذوقان الرئيس، وقال: «سأسجل له قدرته وموقفه».

19. قال الرئيس: «إذا كان هناك أي أحد يُعتب عليه فهي أولًا أميركا لأنّها لم تبقِ على دعم الحلّ السلمي بفصل القوات على الجبهة الأردنية، وعلى إسرائيل التي رفضت، وعلى أهل الضفة الغربية الذين لم يتحركوا».

في أثناء خروجنا من المجلس قال لي طاهر المصري إنّ عبد المنعم [الرفاعي] اشتغل جيدًا، وإنّ أفراد وفد المنظمة أكفاء يعرفون ما يريدون (وانتقد محمد رسول وأبو عدنان [بهجت التلهوني]).

في الجلسة قال مضر [بدران] – وقد عاد من مؤتمر اليونسكو – ضاحكًا، ومدلِّلًا على أنّه أيد حضور المنظمة: «لقد سبقتكم في القرار». وقهقه كأنّه يقول إنّه يستطلع المستقبل السياسي.

في الرابعة، ذهبتُ إلى قصر الثقافة لحضور حفل تأبين عبد الحميد شومان[228]. حضر الأمير حسن نائبًا عن جلالة الملك، وخاطبه الخطباء كلهم قبل البدء بكلماتهم ما عدا سليمان النابلسي[229].

في الثامنة والدقيقة الثلاثين، ذهبتُ إلى فندق الأردن لحضور العشاء الذي أقامه عبد المجيد شومان[230] لمناسبة أربعين والده، وكان الحضور في أغلبيته الساحقة من الفلسطينيين، أو من أردنيين من معسكر المعارضة. شعرتُ بأنّني غريب عن الجو في الفندق، في أرض الوطن. شعرتُ أول مرة منذ عودتي إلى البلد في عام 1966 بأنّني أُغَرَّب مرة ثانية، أنّني لاجئ عمل. سحقني هذا الشعور، ولم ينقذني إلّا جلوسي إلى طاولة مع علي غندور[231] ولبنانيين آخرين.

في العاشرة من صباح اليوم، زار الملك القيادة العامة، وأعطى شرحًا لضباط القيادة والأركان وقادة

الفِرق العسكرية عن الوضع الجديد في إثر مؤتمر الرباط. سأله أحد الضباط: «ما مصير الفلسطينيين في الجيش والحكومة؟». قال الملك: «إنّهم مواطنون، وهذا سؤال لا يُسأل». بعد اللقاء، أُقيم حفل غداء على شرف الملك في المدينة الرياضية، حضره ضباط القيادة وقادة الفِرق كلهم، كما لو كان احتفالًا بما حدث.

الملاحظة القيّمة هي أنّ ضباط القيادة وقادة الفرق – أي الذين حضروا الإيجاز – كلهم من شرق الأردن، فلم يبقَ في القيادة من هو من أصول فلسطينية، ولذلك تجرأ أحد الضباط وسأل عن مصير الفلسطينيين لعدم وجود ضابط واحد يشعره بالحرج إن سأل هذا السؤال.

1/11/1974

زارني مساء اليوم فوّاز شرف وإبراهيم عز الدين[232]، وتحدّثنا عن المستقبل من منطلق مؤتمر الرباط. ووجدنا أنّ أمام جلالة الملك ثلاث طرق:

1. السير في الطريق نفسها؛ أي المستقبل الممتد عن الماضي والحاضر. ويبرره أولئك الذين صنعوا أيلول/ سبتمبر 1970، وصنعوا الانفصال. وإذا استمر الملك معهم، فمعنى ذلك أنّه سيسير إلى نهايته.

2. انصياع الملك لضغوط إقليمية ستُفتّت الضفة الشرقية، وتأتي على نهايتها.

3. بداية جديدة لسياسة جديدة، ترتكز على تصوّر جديد لأردن جديد، تقوم بها وجوه جديدة.

جلسة مجلس الوزراء حول منح الجنسيات

3/11/1974

عُقدت جلسة مجلس وزراء في المساء. بدأها نديم الزرو بالحديث عن بعض مشروعات وزارة النقل. سألتُ الرئيس عن احتمالات الحرب، فأفاد بأنّ مردّ تصعيد إسرائيل لهجة الحرب الضغط على سورية كي تُجدّد لقوات الطوارئ الدولية.

تلا سعد الدين جمعة[233] بنود جدول الأعمال، واتخذ المجلس القرارات كالعادة، إلى أن جاءت مادة منح جنسيات، وكانت على شكل قائمة تضم بضع أسماء عربية، أولها اسم شخص يمني، وآخرها فلسطيني. في العادة، يوافق المجلس على أساس أنّ شروط الجنسية مكتملة. لكن هذه المرة كانت مناسبة خاصة، لأنّها أول مرة يُمنح فيها جواز سفر بعد «الرباط»، وإذ يفاجئ مضر بدران المجلس هذه المرة حين قال: «علينا أن نتريث في موضوع منح الفلسطيني جواز سفر، وعلينا أن ننسق مع منظمة التحرير». لم يكد يتمّ كلامه حتى أيده ذوقان الهنداوي وفؤاد قاقيش[234]، وهزّ أحمد الشوبكي رأسه موافقًا. في المقابل تصدّيتُ، ومعي نديم الزرو وطاهر المصري ومحيي الدين الحسيني، للموقف، وقلنا هذا لا يجوز. أمّا وزير الداخلية [أحمد الطراونة] الذي وجد نفسه – كأردني – في موقف حرج، فدافع عن نفسه بقوله إنّ هذه الإجراءات تمّت قبل «الرباط». فقلت: «وماذا يعني ذلك؟ إنّه كأي عربي اكتملت الشروط اللازمة ليُمنح الجنسية». قال مضر:

«لكنّ المنظمة ستستاء». قلت: «لماذا؟». قال: «لأنّها ستعتبر ذلك خرقًا لقرار الرباط». قلت: «لكنّ المنظمة ما عادت حكومة لتعطيه بديلًا». تدخّل الرئيس وقال: «إنّه كأي عربي، إذا اكتملت الشروط يجب منحه الجنسية». وهكذا، بدأ بحث استمر نحو نصف ساعة، تحوّل إلى موضوع الاختيار الذي ألمح إليه جلالة الملك في خطبته يوم العودة من الرباط. تراجع مضر، وحوّل موقفه إلى الحريص على عدم تورط الحكومة مع المنظمة، وساعده في ذلك ذوقان. لكنّ الأمر كان واضحًا جدًا.

قال الرئيس في معرض حديثه: «حتى حين يحين الوقت، فسيُعتبر الفلسطيني الأردني أردنيًا، ويعطى الخيار ليصبح فلسطينيًا أم لا، وليس العكس، لأنّ حقه في الجنسية والمواطنة حقيقة قائمة». تطوّر الحديث إلى عدد الفلسطينيين في الأردن، واتجه الرئيس بسؤاله إلى صبحي أمين عمرو، وأعطى أرقامًا تدلّ على أنّ عدد الفلسطينيين يبلغ مليونًا. أخذ الرئيس الأرقام وسجلها، وقال: «لم نتوصّل بعد إلى سياسة تحديد من سيبقى ومن سيترك، لكن من حيث المبدأ النازحون كلهم، وعددهم نحو 450 ألفًا، سيُعتبرون فلسطينيين ويعودون إلى الضفة، أمّا الباقي فمن اختار منهم أن يصبح فلسطينيًا فيُترك الأمر والقرار له».

اعتذر الرئيس وغادر الجلسة، وتبعته واعتذرتُ عن عدم إكمال الجلسة بسبب ارتباطي بحفل عشاء. في مكتبه، كنتُ وحيدًا معه وقلتُ له: «في ضوء المناقشة التي جرت، أودّ أن أذكّرك بشيء؛ إنّ أي مناقشات أو قناعات أو ممارسات ستتجه إقليميًا ستكون ضررًا بالغًا ليس على البلد فحسب، بل على الملك والنظام».

ذهبتُ إلى العشاء في بيت مستشار السفارة الأميركية السيد سادارث. بعد العشاء جرى حديث بيننا بحضور جورج تومسون - الرئيس الجديد لمكتب المعلومات - حول نتائج «الرباط»، وردّات الفعل عند الناس. وتبيّن لي أنّ رأيهم هو أنّ مقررات الرباط عرقلت التسوية السلمية، وأنّ مهمة كيسنجر أصبحت صعبة، فيما ازداد الإسرائيليون تشبثًا بموقفهم، وبأنّ فرص الحرب ازدادت. كما أنّ جلالة الملك لم يتخلص من تعقيدات القضية الفلسطينية، فهي قدره كما قال سادارث.

تطوّر الحديث عن الأردنيين والفلسطينيين، وسألني سادارث عن رأي الأمير حسن، فقلت: «لا أعرف، لكنّني تحدّثتُ معه في أثناء وجود جلالته في الرباط»، وأبديتُ له وجهة نظري من التوقعات كلها، والتعقيدات المحتملة، خصوصًا في حال انتصار التيار الإقليمي. فقال سادات: «يبدو أنّ هذا الكلام أثر فيه، لأنّ موقفه كان متعقلًا، وساعد جلالة الملك».

4/11/1974

تحدّثتُ مع إبراهيم عز الدين في مكتبه عن تطورات الوضع. واتفقنا على أنّ مهمة جلالة الملك صعبة جدًا لحاجته إلى تسيير الدفة بتوازن دقيق. وقال إبراهيم إنّ جلالته مهتم الآن بالجيش، فحتى الآن لم يرَ الحكومة أو مجلس الأمة، بينما سارع صبيحة وصوله إلى القيادة. وقال إنّ ما يهم الملك هو صغار الضباط، وليس كبارهم، ولذلك تراه يحرص على حفظ أسمائهم ومحادثتهم؛ إنّه ذكي. قلت: «إنّه بحاجة الآن إلى مساعدة الجميع، فمهمته صعبة وأي خلل بها -لا سمح الله- سيترك آثارًا سيئة في الجميع».

تعديلات دستورية في ضوء قرارات مؤتمر الرباط

5 /11 /1974

تحدّث الرئيس عن ضرورة تعديل الدستور بما يتفق مع قرار قمة الرباط. وقال إنّ التعديل **الأول** سيتناول مجلس الأعيان؛ المادة (34)، بأن يُعطى للملك حق حلّ مجلس الأعيان. والغريب أنّه بحسب نص الدستور الحالي، يُعطى الحق للملك في أن يحلّ مجلس النواب وهو منتخب من الشعب، ولا يُعطى حق حلّ مجلس الأعيان المعينين من الملك! طبعًا هذا التعديل لحلّ مجلس الأمة.

أمّا التعديل **الثاني** فيتناول المادة (73)، وينص على أنّه يجوز بناءً على تنسيب الحكومة أن يُحَلّ مجلس النواب، وتُجرى انتخابات بعد عامين بدلًا من أربعة أشهر. وواضح من التعديل التفصيل للحالة الراهنة، فأراد أن يضمن المدة الكافية كي تُعدّل القوانين، وتُوضع الدراسات والتشريعات اللازمة بالوضع الأردني الجديد بعد القمة.

سأل أحد الزملاء: «هل سيتوافر نصاب؟». قال الرئيس متهكمًا: «إنّ أبو غازي [كامل عريقات] (رئيس المجلس) يخطئ في العدّ كما تعلمون، وهذه من حسناته».

حادثة اختطاف طائرة كارافيل خلال رحلتها من عمّان إلى العقبة

6 /11 /1974

في الصباح قال لي الشريف زيد بن حسين إنّ الملك استدعى رياض المفلح قبل يومين ليلًا، ثمّ استدعاه أول من أمس، ومكث معه ساعتين. جاء نذير رشيد من بعده وقد علم أنّ ثلاثة ضباط من القوات الخاصة – التابعين لوحدة الحماية – قد اختطفوا طائرة كارافيل في أثناء رحلتها من عمّان إلى العقبة، والثلاثة من الطفيلة والكرك والسلط؛ عوران، ذنيبات، حياري، على التوالي. تحدّثتُ مع نذير عن عملية الاختطاف وآثارها، خصوصًا أنّ الملك سيرعى حفل تخريج ضباط الكلية العسكرية. وأخبرني نذير عن مقابلة رياض للملك، وكيف أنّ رياض انتقد سياسة الملك، وأنصت له الملك من دون تذمر أو تململ. واستمرت الجلسة ساعتين طلب منه الملك خلالها أن يتعاون مع اللجنة التي أُلّفت لتعديل الدستور، والتي ضمت أحمد الطراونة ومضر بدران وسالم مساعدة. وطلب منه أيضًا التعاون في مجلس الأمة للموافقة على التعديل.

في الخامسة ذهبتُ إلى بيت صلاح أبو زيد، وجاء الشيخ سليمان القديري من لاجئي بئر السبع. استغربتُ أنّه يعرف صلاح أبو زيد، لكنّه علّمني درسًا حين قال إنّ المؤامرة بدأت في الإسكندرية حين وافق الأردن على طلب تأجيل عقد قمة الرباط بناءً على طلب من مصر لأسباب مزيفة، لأنّ القصد كان أن يُعقد المؤتمر بعد أن تكون الجمعية العامة قد اجتمعت وأعطت تأييدها للمنظمة، لاستخدام هذا التأييد ضد الملك في الرباط، وهذا ما حصل فعلًا.

في المساء ذهبتُ إلى المطار لأكون في استقبال كيسنجر. كان هناك السفير السعودي، وتحدّثنا عن النتائج السيئة لمؤتمر الرباط، وكيف أنّها سلبت من الفلسطيني دولة الأردن، ولم تعطه في المقابل دولة. اتّخذ موقفًا دفاعيًا، وقال إنّ أميركا لا بد من أن تساعدكم. كلام طوباوي عجيب غريب. قلتُ له: «هل لي مجال للعمل في السعودية؟». قال: «في أي وقت تشاء».

قبل أن أذهب إلى المطار كنتُ مدعوًا إلى العشاء في بيت الدكتور داسل – المستشار في السفارة الألمانية – لمناسبة سفر مدير «معهد غوته»، الدكتور أوله. وهناك التقيتُ مروان القاسم وفوّاز شرف ونصري عطا الله. وكان الحديث، كالعادة، عن الضفة والضفة. وأبديتُ بعض الآراء، فغمزني عطا الله، وانتحى بي جانبًا وقال لي: «لا تبدي تذمرًا من الحكومة، لأنّهم يقولون عنك إنّك تنتقد وتريد أن تترك».

موقف كيسنجر من قرارات مؤتمر الرباط

7/11/1974

في الصباح طلبتُ من سكرتيرتي جمع أوراقي وملفاتي تمهيدًا لتركي العمل الوزاري إلى الأبد. أصبح واضحًا أنّني لن أشارك في أي وزارة مقبلة، وبقي الأمر كيف سأعيش؟ وماذا سأعمل؟ الجواب عن ذلك رهن بالتغييرات المقبلة.

ذهبتُ إلى المطار لأكون في وداع كيسنجر الذي قال للصحافيين إنّ الأردن عنصر أساسي في المنطقة، وإنّ قرارات الرباط عقّدت الوضع. بعد سفره سألني رئيس الوزراء إذا كان ضروريًا أن يُدلي بتصريح، فقلتُ له: «نعم». فقال: «سأقول إنّنا أخبرنا وزير الخارجية الأميركي عن التزامنا بقرارات الرباط، وإنّنا بالتالي لن نشارك في مفاوضات جنيف». قلت: «أُفضّل أن تعدّل القسم الثاني؛ وذلك لتجنب سوء تفسير عربي حين يقارنون بين قول كيسنجر بأنّ قرارات الرباط عقّدت الوضع، وقولك إنّنا لن نذهب إلى جنيف. حينئذٍ يمكن أن يُقال إنّ إصرار الأردن على عدم الذهاب هو الذي يُعقّد الوضع». فاقترح الرئيس أن يقول «إنّنا سندعم منظمة التحرير في قيامها بمسؤولياتها على الصعيدين القومي والدولي» بدلًا من «إنّنا لن نفاوض»، وهكذا كان.

كنتُ مع وزيرين آخرين في الوداع، هما زهير المفتي وأحمد الطراونة. وطلب منّا الرئيس أن نصطحبه في سيارته إلى مبنى الرئاسة، حيث يُعقد مجلس الوزراء، ففعلنا. وفي الطريق من المطار إلى الرئاسة تحدّث الرئيس عن زيارة كيسنجر، ومن أهم ما قاله – لما يحمل من دلالة على موقف الرئيس الذي سبق أن عرفته وذكرته – هو حرصه على فصل قضية الضفة الغربية عن الأردن، حتى قبل أن يتسلّم منصب الرئاسة.

قال الرئيس: «إنّ الله راضٍ عن هذا البلد، لأنّ الآخرين عملوا بالنيابة عنّا ما كنّا نرغب في عمله». (المقصود طبعًا نفض يد الأردن من الضفة الغربية، وتحميل مسؤوليتها للفلسطينيين. وهذا الرأي على ما أعتقد هو الموقف الأميركي، وإلّا كيف نفسر أنّ كيسنجر في أثناء زيارته الأخيرة لموسكو قال في إجابة عن

سؤال عن الشرق الأوسط إنّ ذلك يتوقف على مؤتمر الرباط. في قوله هذا كأنّما قال إنّني نفضتُ يدي من أخذ زمام المبادرة، وتركتُ العرب يهيئون أرضية المسرح السياسي على طريقتهم).

وقال الرئيس: «إنّ هؤلاء الأميركيين لا ينفع معهم سوى الموقف المتشدّد. اتفقتُ مع سيدنا [الملك حسين] على ذلك، وانتقدناه، وحمّلناه مسؤولية عدم نجاحه بسبب تأخره في فك الارتباط، فاعترف بذلك، وقال إنّه بالغ في تقدير قدرته، وإنّ تقديره الزمني أخطأ شهرين». قال الرئيس: «من الآن فصاعدًا سنُزاود، وسنُصرّ على دعم منظمة التحرير. وأنا متأكد أنّ العرب سيعودون إلى سيدنا [الملك حسين] ليفوّضوه ثانية لعمل شيء لفلسطين، وهذا انطباع كيسنجر نفسه».

وصلنا إلى الرئاسة، وقدّم الرئيس تقريره، وكان ما قاله:

1. قال كيسنجر إنّه سمع روايات مختلفة من العرب، ومن سفرائه في الدول العربية عمّا جرى في الرباط. وطلب من الملك أن يقول له ما حدث بالفعل لأنّه يثق بأقوالنا.

2. قال كيسنجر إنّه نقل إلى الملك فيصل رأيه في قرارات الرباط التي عقّدت الموقف، كما وضعت العراقيل أمام مهمته. لكنّ الملك فيصل لم يستوعب على ما يبدو خطورة نتائج مؤتمر الرباط على جهد التسوية السلمية، الأمر الذي جعله يستفسر من السفير الأميركي بعد سفر كيسنجر. وقام السفير بدوره بإرسال برقيّة لكيسنجر بهذا المعنى، يقول له فيها إنّ فيصل بحاجة إلى إيضاح أكثر.

3. قال كيسنجر: «ما دام الوضع كذلك، فلماذا تهتم أميركا بالسلام في المنطقة أكثر من سكانها؟» إنّه لذلك يعتقد أنّ الأمور وصلت إلى Stalemate [مأزق] وبالتالي إمّا أنّه سيُحيل القضية إلى مؤتمر جنيف، حيث لا حلّ ولا تقدُّم، وهناك يعلن المؤتمر إخفاقه، بدل أن تعلن أميركا ذلك، أو أنّه يجلس في واشنطن منتظرًا من أي طرف من الأطراف أن يطلب منه ممارسة وساطته، وحينئذٍ يدرس ذلك الطلب، وإذا قدّر أنّ تحركه سيُكتب له النجاح فسيتحرك. ولذلك سيوقف دبلوماسيته المكوكية.

4. إنّ منطقة الشرق الأوسط – على رأي كيسنجر – منطقة الشعر الملحمي، وليس الوقائع السياسية.

5. أي حرب تقع ستكون لمصلحة إسرائيل خلال الأعوام العشرة المقبلة. وإذا حظر العرب النفط فسنتدخل [الأميركيون]، وسنمنع أي تدخّل روسي محتمل. واستغرب من العقل العربي الذي افترض أنّ إسرائيل ستعترف بمنظمة التحرير.

6. لدى المصريين دلائل على نزوعهم نحو حلّ منفرد مع إسرائيل، وستقوم أميركا بهذا الدور إذا وافقت إسرائيل.

7. إنّ سكان إسرائيل ثلاثة ملايين، فلماذا ترهن أميركا سياستها الشرق أوسطية عند ثلاثة ملايين وتهمل العرب؟ ويجيب كيسنجر عن تساؤله بالقول إنّ الوضع الأميركي الداخلي لا يسمح لهم إلّا بدعم إسرائيل. لكن على إسرائيل أن تفهم أنّ العرب بعد عشرة أعوام سيدمرونها، وسينصحها بالتفاهم مع العرب. وإذا لم يتفاهموا، فإنّ المستقبل بعد عشرة أعوام لمصلحة العرب (ربما قصد كيسنجر بذلك تضليل

الملك، لأنّ إسرائيل بعد عشرة أعوام ستمتلك أسلحة ذرية، كما أنّ أثر العرب السياسي بسبب الطاقة ربما يخفّ أو يهبط).

8. إنّ أميركا ليست في وضع يسمح لها بالاعتراف أو التفاوض مع منظمة التحرير. غير أنّها كانت ستفاوض المنظمة في ما لو قبلت أن يكون الأردن مسؤولًا عنها، وذلك بقصد نجاح المفاوضات ليس إلّا.

9. الموقف الأردني سليم. ولو كان مكان الأردن لرفض التفاوض مع إسرائيل أو الذهاب إلى جنيف بعد قرار الرباط.

10. قال كيسنجر إنّ تقارير سفرائه في الدول العربية، وما قاله السادات وفيصل له، كان لمصلحة الملك حسين، لأنّهم مدحوا شهامته، وتضامنه مع العرب. ولذلك - كما قال للملك - يعتقد أنّ الملك خرج من الرباط قويًا (أعتقد أنّ هذه الكلمات قيلت للملك إمعانًا في تضليله وتطييب خاطره).

(هذا جعلني أعتقد أنّ هذه السياسة الأميركية ربما استهدفت مساعدة إسرائيل للتفاوض مع قيادة محتملة تنشأ في الضفة الغربية ضمن أوضاع معينة).

11. قال السادات لكيسنجر إنّ مصر كانت تؤيد الموقف الأردني لولا أنّ زيدًا قال للمؤتمر إنّ إسرائيل عرضت على الأردن حلًا جزئيًا، الأمر الذي جعل مصر تحوّل موقفها لمصلحة المنظمة. وقال السادات أيضًا إنّ زيدًا أبدى سياسة معادية لأميركا، علّق زيد (طبعًا كذب السادات).

12. ستقوم أميركا بتعويض الأردن عن خذلانها له بمزيد من المعونات (هذا هو ثمن فك الارتباط الأردني من قضية الضفة التي كما أعتقد ستكون لمصلحة إسرائيل).

13. قال الرئيس لكيسنجر إنّ العرب سيدفعون للأردن 180 مليون دولار. وطلب أن تبيع أميركا صواريخ للأردن، وإلّا سيُضطر إلى شرائها من أي مصدر آخر. قال كيسنجر إنّ الجواب سيأتي، وربما إيجابًا، بعد أسبوع، ريثما يقرّر مجلس الأمن القومي ذلك.

8/11/1974

في الصباح ذهبتُ إلى جسر الملك حسين بصحبة مهيب الخياط[235] وكيل وزارة الخارجية، لنشارك في تشييع جثمان والد رجائي الدجاني. كان منظرًا بائسًا ذكّرني بموقف وداع جثمان قدري طوقان[236]. دعوتهم إلى شرب القهوة في بيتي، وقال مهيب إنّني سأُعيّن سفيرًا، وعلى الأغلب في المغرب. وبعد أن غادر جاء نذير [رشيد] ونديم [الزرو]، وتبيّن من حديث نديم أنّ المرشح للرئاسة هو زيد [الرفاعي]، وأنّه أعدّ أعضاء وزارته.

يوم تعديل الدستور لحلّ البرلمان

9/11/1974

يوم مأساوي عدّل فيه مجلس الأمة الدستور، بحيث أصبح من حق الملك حلّ مجلس الأعيان، إضافة إلى إعطاء مهلة مدتها عام لإجراء انتخابات جديدة بعد حلّ المجلس.

عُقد مجلس النواب في العاشرة. اختلت اللجنة القانونية لدراسة التعديل، ثمّ عادت، ووافق المجلس على التعديل. كل ذلك استغرقهم نصف ساعة تمامًا. فك الوحدة في نصف ساعة.

في الثانية عشرة، عُقد مجلس الأعيان، واستغرقهم الأمر خمسة وأربعين دقيقة. بين الجلستين، جلستُ مع النائب خالد الحاج حسن[237]، وأخبرني قصصًا عدة فسّرت لي أشياء كثيرة، وأعتقد أنّ كل شيء مُخططًا له. الملك وحده لم يرد التنازل، لكنّ كيسنجر هو الذي رتّب الأمور عربيًا للوصول إلى هذه المرحلة التي وصفها بأنّها أصبحت معقدة.

مساء اليوم، أُقيم عشاء في بيت خالد الحاج حسن، حضره رياض المفلح، وإبراهيم بكر، وحمد الفرحان، ونديم الزرو، ونذير رشيد وآخرون منهم أمين الحسن.

دار الحديث ابتداءً من تعديل الدستور، وانتهاءً بما يجب أن يفعل العرب في المستقبل للقضاء على إسرائيل. شرحتُ وجهة نظري عن احتمال أن تتحرك إسرائيل لإنشاء قيادة فلسطينية في الضفة الغربية تستعمل الترخيص الذي ستعطيه لها منظمة التحرير بالتنازلات المتتالية. وافقني عليها أمين الحسن، ورفضها إبراهيم بكر بحجة أنّه لا يمكن أن يكون هناك فلسطيني واحد يقبل.

جلسة مجلس الأعيان

9 /11 /1974

الموضوع: مشروع تعديل الدستور الأردني 1974

تلا السكرتير نص تعديل الدستور. وقف على المنصة مقرّر اللجنة القانونية لمجلس الأعيان السيد أحمد الطراونة، وتلا على المجلس توصية اللجنة – باستثناء وليد صلاح لأسباب سيُدلى بها في الجلسة – بالموافقة على نص تعديل الدستور كما ورد من مجلس النواب.

عرض وصفي ميرزا[238] للأسباب الموجبة الواردة من الحكومة التي اعتمدت على قرارات قمة الرباط. وقال: «ما دامت قرارات القمة لم تُعرض على المجلس، فكيف تعتمدونها لتعديل الدستور؟».

أحمد الطراونة: «سمعنا بالقرارات، وقد اقتنعت اللجنة بالأسباب الموجبة».

ميرزا: «اسمح لي أن أناقش الموضوع».

أحمد الطراونة: «ألم تسمعها؟».

ميرزا: «السؤال كيف تطلب منّا التعامل مع الفرع ونحن لم نطّلع على الأصل؟».

سعيد المفتي (رئيس المجلس): «هذا شيء اطّلع عليه مجلس النواب».

ميرزا: «إنّ قرارات القمة تتعارض مع وحدة الضفتين».

أحمد الطراونة: «هذا ليس له علاقة بوحدة الضفتين».

عبد الرحمن خليفة: «سؤال ميرزا وارد، لكن لم يُعرض على اللجنة. وأعتقد أنّه من الضروري إبقاء النقاش في إطار توصية اللجنة القانونية» (صلاح أبو زيد يهنىء الطراونة بإشارة من يديه على جوابه، ويقول: «أقترح طرح الدعوة للتصويت»).

وليد صلاح: «تعديل الدستور أمر مهم لا يجوز سلقه [عرضه سريعًا]، وهذه خطوة مصيرية من حقنا أن نتحدّث عنها».

الرئيس: «أحمد بك؟». (أحمد الخليل)

أحمد الخليل: «مجرد كلمتان». (يتحرّك إلى المنصة).

بدأت كلمته: «كان لي الشرف أنّني كنتُ هنا قبل 24 عامًا لنقرر وحدة الضفتين. ووجدنا لدى الشعب الأردني الاستقبال الكريم، وتقرّرت الانتخابات، وبايع الناس الوحدة، كنتُ حاكمًا إداريًا في نابلس. واستمرت الوحدة 24 عامًا. واليوم نجتمع بعد مؤتمر الرباط. تدارستُ الوضع مع إخواني، فوجدتني بعد الاستماع إلى الخطبة التاريخية التي ألقاها [الملك] في الرباط، والتي نبّه فيها إلى المصير الخطر الذي يترتب على قرارهم، وبعد أن قرّر العرب، قال جلالته: حسبي الله ونعم الوكيل، ويد الله مع الجماعة. وبعد ذلك أنا مع ما ارتضاه جلالة الملك، وفي حلقي غصة، وفي عيني دمعة، وأقول مع جلالته حسبي الله ونعم الوكيل».

المفتي: «كنتُ رئيس المجلس عندما أُعلنت الوحدة، وأنا مثلك حزين».

وليد صلاح (وصل إلى المنصة): «إنّه ليوم حزين أن نجتمع، وربما لآخر مرة، معروض علينا مشروع تعديل تتعطل فيه الحياة الدستورية مدة عام، وتُعطى الحكومة حق ممارسة السلطة من دون سلطة تشريعية، ربما حدث خلالها قرارات تؤدي إلى تحطيم رابطة الدم والوحدة. إنّنا طلاب وحدة في هذا الوطن، كل وحدة قامت باركناها، مثلما بكينا على كل وحدة سقطت. ما ورد في الأسباب الموجبة أنّ الحكومة ملزمة بإعطاء مضمون لقرار الرباط، أو ترجمته فورًا. استمعنا إلى خطبة جلالته في الرباط التي حذّر فيها من خطورة فصم الوحدة. وعلى الرغم من ذلك، جاء قرار القمة باعتبار المنظمة الممثّل الشرعي الوحيد. وكان موقف الحسين العظيم رائعًا، فلم يسمح بإخفاق المؤتمر مهما غلا الثمن، فكان العامل الأول لوحدة الإجماع، وقضى على احتمال شماتة الأعداء وكيدهم. ولما كنتُ لا أقرّ بأنّ روح قرار الرباط يُفهم منه فك الوحدة، وإنّما قُصد منه إعطاء مضمون استقلالي للكيان الفلسطيني، ولوجود الشعب الفلسطيني؛ ولمّا كنت لا أرى أنّ القرار يقصد فك وحدة الشعب الواحد، والاعتراف بتمثيل المنظمة لا يمكن أن يعني فصل الشعبين، وإنّما إلقاء مهمة التحرير على منظمة التحرير؛ ولمّا كان من غير المقبول أن تتخذ الحكومة أي قرار لفصل الوحدة قبل استعادة الأرض، فإنّي أطالب إمّا بالإبقاء على الوحدة، أو وضعها في شكل آخر. ولا يمكن أن أتصوّر أنّ العرب

أرادوا أن يفككوا الوحدة. أطلب التريّث باتخاذ مثل هذا القرار، خصوصًا أنّ احتمالات المعركة قائمة. إنّ التسوية السلمية بعيدة المنال. نحن بحاجة لذلك التضامن والتعاون، ويتعيّن على الجميع مواجهة مثل هذه المخاطر وبالتالي تجنب أمور شكلية في الوقت الحاضر.

إذا كانت الحكومة ترى ضرورة إعطاء مضمون لقرار القمة، فإنّني أطالبها بتأخير هذا القرار إلى مؤتمر التنسيق الرباعي، مع الأخذ بعين الاعتبار الأمور المستجدة التي تتطلب وحدة الصفّ في الداخل والخارج. والأردن مطالب بألّا يتخذ قرارات تتناقض مع مبادىء النهضة [الثورة] العربية الكبرى، فإذا تقدّمت الحكومة بهذا المشروع، فلا يعني ذلك ألّا نناقشه بقلب مفتوح لتجنيب هذا البلد أي نتائج لا تُحمد عقباها. وحيث إنّني مقتنع أنّ هذه الإجراءات سابقة لأوانها، فإنّني أرفض هذا التعديل، ولن أكون طرفًا في تفكيك وحدة، مع التأكيد على أنّني لا أصدر بذلك عن رغبة في المحافظة على الإبقاء على مقعدي في مجلس الأعيان. إنّني في كلمتي هذه لا أقولها لكم فحسب، بل أريد أن أُسمعها للمشتركين في مؤتمر الرباط، وللعرب كلهم، وإنّني أتوجه إلى جلالة الملك أن يتكرّم بتأجيل إجراء هذه التعديلات، لما أعهده فيه من بُعد نظر، وحرص على المصلحة العربية والوحدة العربية».

جمعة حماد: «أستأذن للكلام».

الرئيس: «التصويت يكفي».

جمعة حماد: «لم أكن أنوي أن أتحدّث في هذه الجلسة، لكنّ كلمات الإخوان تشير إلينا كأنّنا ننعى وحدتنا. نحن جئنا هنا للانسجام مع قرارات الرباط. وبرأيي أنّ الوحدة والانفصال لا يقرّرهما مؤتمر القمة، أو مؤتمر العالم الثالث، أو الأمم المتحدة، بل الشعب. نحن موقفنا كما هو، وما جرى في الرباط هو التنسيق بين العرب، وليس لفصل هذا الكيان. نحن هنا جئنا لنقول للناس إنّنا منسجمون مع مؤتمر الرباط، وليس لفصم وحدتنا».

سعيد المفتي: «حين كان يقرّر مؤتمر القمة قرارته لم نسمع صوتًا واحدًا من هذه البلاد، والآن نشكو بعضنا بعضًا».

السكرتير بدأ يُسمّي الأعيان: «الجميع وافق ما عدا وليد صلاح».

أنطون عطا الله[239]: «أستنكف».

جلسة مجلس النوّاب

9 /11 /1974

القاعة مليئة نسبيًا بالصحافيين والمصورين.

السفير البريطاني ومعه السكرتير الصحافي، ورئيس الديوان الملكي، وكذلك القائم بالأعمال اللبناني،

والمستر هيغ من الـ «سي. آي. إيه.» على المنصة.

قال رئيس المجلس إنّ النصاب قانوني.

تُليت الإرادة الملكية بدعوة مجلس الأمة إلى الانعقاد في جلسة استثنائية.

تُلي كتاب دولة الرئيس المرفق مع مشروع تعديل الدستور والذي يحمل صفة الاستعجال.

أبو غازي [كامل عريقات]: «لن أسمح لأي إنسان بالكلام».

محمد نور الحديد: «كيف يجوز ذلك؟».

رزق البطاينة: «لا يجوز ذلك».

رياض المفلح: «لا نريد أن نتحدّث عن أي شيء خارج عن نص الإرادة، حتى لو كانت بسم الله الرحمن الرحيم».

أبو غازي: «سنُحيل الموضوع إلى اللجنة القانونية».

(خرج أعضاء اللجنة القانونية للبحث في التعديل).

(في القاعة هرج ومرج تحوّل إلى تمتمات. قال يوسف العظم الذي كان يجلس في الصف الأول وبصوت مسموع: «سأنسحب إذا لم يُسمح لي بالكلام»).

قال الرئيس: «خليك معنا».

(الجميع ينتظرون نتائج مداولات اللجنة القانونية. وهو أمر شكلي كما يبدو واضحًا).

جاء سكرتير المجلس (همس في أُذن أبو غازي، ثمّ انتقل إلى دولة الرئيس وهمس له، فهزّ الرئيس له بالإيجاب) سأله ذوقان: «ما الأمر؟». قال: «الأمر أنّ اللجنة تصرّ على إعطاء مهلة عام للانتخابات بدلًا من مهلة عامين التي جاءت في نص التعديل».

ضرب أبو غازي [كامل عريقات] الجرس منتظرًا أحد سكرتيريه ليأتي. ولمّا لم يأتِ أحد ترك مقعده متجهًا إلى الغرفة التي اختلى فيها أعضاء اللجنة القانونية بأسلوب واضح كي يستعجلهم العودة إلى القاعة. لكن سرعان ما عاد وبيده سيجارة، وأخذ مقعده على المنصة. لوحظ أنّ نحو خمسين نائبًا حضروا المجلس، منهم نواب الضفة الغربية.

ضغط أبو غازي [كامل عريقات] للمرة الثانية على الجرس الكهربائي مستعجلًا اللجنة، وبدا متململًا في مقعده وسط توتر مكبوت تقتضيه أهمية الجلسة.

دخلت اللجنة القانونية، ووقف مقرّرها سلمان القضاة أمام الميكرفون، وتلا قرار اللجنة القانونية التي يرئسها رياض المفلح: «الموافقة على المشروع كما ورد من الحكومة، مع التعديل الآتي: عامًا بدلًا من عامين، حرصًا على الحياة الدستورية».

أبو غازي: «موافقون؟» (وترك مقعده).

النواب: «موافقون».

يوسف العظم: «سأنسحب من الجلسة، وأنا معارض».

سلمان القضاة: «موافقة جماعية؟».

(أبو غازي [كامل عريقات] الذي ترك مكانه، اقترب من مكان الرئيس وقال: «بالإجماع»).

رياض المفلح ترك مكانه، واقترب من المقدمة وقال: «أبو غازي، أعلنت أنّها بالإجماع وانتهى الأمر، (الله يقصف عمرك ويريحنا منك)».

سلمان للرئيس: «هل ستقول شيئًا؟».

الرئيس: «كلا».

وانتهت الجلسة بفك الوحدة.

شائعات حول تغيير الحكومة

10/11/1974

جاء نصوح المجالي إلى مكتبي، وأخرج ما في جعبته. وقال إنّ الجيش متذمر؛ قسم يشكو من عدم التعجل بأردنة الجيش، وقسم يتذمر لأنّ الملك تنازل عن الضفة الغربية. موقفان متناقضان، لكنّ الجميع لا يريدون حاشية الملك.

في المساء، عُقدت جلسة لمجلس وزراء. قبل بدء الجلسة، قال ذوقان الهنداوي إنّ الوزارة قد شُكّلت، وبقي الإعلان عنها. وقال إنّ عاكف الفايز نائب رئيس فحسب، وصلاح أبو زيد وزير دولة ووزير إعلام.

وأضاف أنّ رجال الديوان كلهم سيُغيّرون، وأنّ مضر سيصبح رئيسًا للديوان. كما قال: «إنّ السفراء سيُغيّرون، وإنّ أربعة وزراء سيصبحون سفراء، منهم أنت» (قاصدًا إياي).

بدأت الجلسة، وسُئل الرئيس عمّا يجري، فقال: «لن تتغيّر الوزارة قبل العشرين من الشهر الجاري، لأنّ سيدنا [الملك حسين] مشغول بعدد من الضيوف لمناسبة عيد ميلاده، منهم الإمبراطورة فرح ديبا»[240]. (وأعلم أنّ السيناتور إدوارد كينيدي[241] (Edward Kennedy) أحد المدعوين).

على جدول الأعمال، جاءت توصية من وزير الدفاع ووزير المالية لدفع علاوة العائلة لكل من يتقاعد ابتداءً من 1974/11/14 (عيد ميلاد الملك). إنّها الدفعة الثالثة أو الرابعة هذا العام للقوات المسلحة.

ابتداءً من 1961/7/1، توقفت علاوة العائلة للمتقاعد. جرى نقاش حول التوصية لما تتضمنه من نفقات. قال الرئيس: «بدأت القصة من القوات المسلحة، وذلك كي يقدّموا شيئًا للجيش لمناسبة عيد ميلاد الملك». ولدى استفساري من «المالية» قالوا: «إنّ المدنيين سيستاءون. وجرت دراسة كي توضح كم تُكلّف،

فتبيّن أنّها تكلّف مليوني دينار إذا أعطيت حتى لأولئك الذين تقاعدوا من 1/7/1961 حتى 14/11/1974، ولذلك اكتفينا بمن يتقاعد ابتداءً من 14/11/1974، وستُكلّف نحو 300 ألف دينار».

سارت الجلسة كالعادة، ولا أدري لماذا تذكّر الرئيس مسرحية «ضيعة تشرين» التي تُعرض الآن في قصر الثقافة في عمّان، وتساءل إذا شاهدها أحد من الوزراء. وقال: «أنصح من لم يشاهدها أن يشاهدها». واقترح زميل لو أنّ التلفزيون يسجلها. فقلت: «سنسجلها». قال الرئيس: «رجاءً ألّا تُعرض». قلت: «لماذا؟ إنّ عرضها مفيد، ويُنفّس عن الناس». قال: «لا نستطيع أن نعرضها على شاشة التلفزيون؛ لأنّ عشرات الآلاف يشاهدونها، بينما في المسرح نحو ثلاثة آلاف». قلتُ له: «إنّ هذه العقلية يجب أن تتغيّر. إنّ أردن التلفزيون غير أردن الإذاعة، وأردن الجامعة غير أردن المدرسة الثانوية، وأردن محطة الأقمار غير أردن الطريق الصحراوي، آن الأوان كي نفهم الأمور على حقيقتها، وآن الأوان كي تُمارس حياة سياسية تتلاءم مع العصر وطموحات الناس. لماذا لا نفكر بنظام الحزبية، ونسمح بإنشاء أحزاب سياسية؟».

اعترض أحدهم وقال: «تجربة الاتحاد الوطني[242] أخفقت». قلت: «كان لا بد لها من أن تُخفق لأنّ الاتحاد لم يكن إلا صورة طبق الأصل ومصغرة عن المجتمع الأردني بتناقضاته كلها، واهتماماته. تعلّمت الكثير من الاتحاد، بل كان من الصعب عليّ أن أفهم العقلية الأردنية لولا الاتحاد».

قال عبد العزيز الخيّاط: «إنّ هذا أمر خطر، ولا يجوز أن يُتحدّث عنه بصورة مرتجلة». قلتُ له: «إنّ ما قلتُ يا دكتور ليس مرتجلًا، ولو كان كذلك لكنتُ مفكرًا كبيرًا. ما قلته تعلّمته، وخبرته، واستنتجته عبر خبرة طويلة». هزّ الرئيس رأسه وقال: «إنّ هذه الأمور يجب أن تأتي بالتدريج».

في الصباح اتصل بي يوسف العظم، وقال لي: «كيف تذيع أجهزة الإعلام أنّ مجلس النواب وافق على التعديل بالإجماع، وأنت تعلم أنّني رفضت؟». قلت: «إنّ أجهزة الإعلام تستقي معلوماتها من المجلس، وهذه معلومات المجلس».

قال: «الله يسامح أبو غازي، قالها بهجت التلهوني، وأشهد له بشجاعته على الرغم من خلافي معه حين قال لأبو غازي: والله كنت حافظ درسك».

مسرحية «ضيعة تشرين»

11/11/1974

في المساء شاهدتُ مسرحية «ضيعة تشرين» في قصر الثقافة، وكانت معي زوجتي. وكان يجلس بجانبي صلاح طوقان[243]. وقبل بدء المسرحية «دردشتُ» معه قليلًا، وأخبرني أنّ جلالة الملك استدعى اليوم صلاح أبو زيد وأحمد اللوزي وأحمد الطراونة وعاكف الفايز إلى الديوان، لإجراء مشاورات معهم، ولم يعرف بعد نتيجة المقابلة.

المسرحية كانت رائعة. صفق الناس في المواقف ذات الدلالة التطبيقية على أحوالهم، منها: حين أراد مختار الضيعة أن يغيّر – نزولًا عند رغبة الشعب – جعل رئيس «الطابو» [التسجيل العقاري] رئيس مالية، ورئيس المالية رئيس طابو. صفّق الناس كما لو كانوا يُدينون الحكم الذي يغيّر طرابيش فحسب.

نقاش مع الملك حول العلاقات الأردنية – الفلسطينية

12/11/1974

في الصباح، عرّجت على بيت صلاح أبو زيد لأسأله عن نتيجة المقابلة. جلسنا معًا بمفردنا. قال صلاح: «تحدّث عاكف [الفايز]، وكانت خلاصة قوله إنّ على الملك أن يتريّث، ولا يتخذ أي إجراء».

قبل حديث عاكف، بدأ الملك الحديث. وكعادته، أخذ يستعرض تاريخ العلاقة الأردنية – الفلسطينية (وفي هذه المناسبة، أودّ أن أسجل هنا أنّ الملك يتقن الحديث عن الماضي حين يتحدّث في السياسة، وبرأيي أنّ لذلك معنىً مهمًا وهو أنّ ضميره يعمل بنشاط، إذ إنّ طريقة عرضه توضّح حرصه على محاكمة نفسه، فيُظهر أنّه لم يخطئ، وأنّه مخلص، وجاء لخدمة القضية).

في أثناء حديثه، حاول أحمد الطراونة مقاطعته مرات عدة، وأبدى الملك تبرّمه وانزعاجه. وحين أنهى حديثه قال للطراونة: «إحكِ»، فتكلّم بالقانون والدستور، ولم يُطل لأنّه لم يحسّ بتشجيع من الملك لمواصلة الحديث في الاتجاه نفسه، أو أنّ الملك كان يريد حديثًا غير ذلك.

ثمّ تحدّث عاكف الفايز كما ذكرت، ثمّ جاء دور أحمد اللوزي الذي وصفه صلاح [أبو زيد] بأنّه لم يُفهّم الملك، ولم يُفهّمنا، إذ كان كلامه عامًا وتجريديًا ومجاملًا.

ثمّ تحدّث صلاح [أبو زيد] وقال: «إنّني يا جلالة الملك أرى أنّ ما يجب أن يهمنا الآن هو ماذا سيأتي، وليس من سيأتي». قالها بالإنكليزية، ويبدو أنّ الفكرة أو التعبير استهوى جلالته، فكرّرها من بعد صلاح. وقال صلاح: «إنّني لستُ مع الذين يقولون لا تعمل شيئًا، لكنّني أقول يجب عمل شيء، وإنّما بعد دراسة وتدقيق».

عند الظهر زرتُ الرئيس في مكتبه لأستشيره في أمر نقل خطبة الرئيس فرنجية[244] من الأمم المتحدة – لمناسبة مناقشة القضية الفلسطينية – حيًا. قال: «إذا خطب بالفرنسية لا فائدة في نقله، وإذا خطب بالعربية نخشى أن يقول ما لا نرغب». قلت: «إنّه حديث عن فلسطين، وبناءً على توصية قمة الرباط فلا أعتقد أنّ هناك ما سيُزعج». فوافق. تحدّثتُ معه عمّا يدور في البلد من أحاديث وشائعات، وعن البلبلة القائمة، وأوصلته إلى حدّ الدفاع عن نفسه، فبدأ يتحدّث وقال ما يأتي:

1. إنّ هناك نشرات تُوزّع بنَفَس إقليمي.

2. إنّ أسلوب جلالة الملك في التعامل لا يعجبني أحيانًا. إنّه الآن يتخذ موقفًا سلبيًا ما يجري. إنّ الذين

كتبوا النشرات معروفون، وبإمكاني أن أرسلهم إلى [سجن] الجفر الآن، لكنّ الملك لا يريد ذلك. إنّ الضفة الشرقية يجب أن تُحكم الآن كما حكمها الملك عبد الله الذي لم يتورع في إحدى المرات أن يرسل مسلحين لاعتقال مثقال الفايز[(245)].

3. بعد أسبوع سأستقيل، ولن تكون استقالة تكتيكية؛ بمعنى استقالة من أجل إعادة التكليف، بل استقالة حقيقية. وإذا كلّفني جلالته فسأشترط عليه أولًا منع مداخلات بعض أفراد العائلة. إنّ أمانة الحكم وصداقتي لسيدنا [الملك حسين] تقتضيان منّي ذلك.

4. إنّ الملك لم يكلّفني رسميًا حتى الآن، وكل ما في الأمر أنّه يقول لي: «يا أبو سمير أنت مهم جدًا لي، وما فيش غيرك» (أحسستُ أنّ زيد يمهّد لاحتمال عدم تكليفه بأنّه رفض أو اشترط، وأنّ الملك يريده لكن شروطه هي التي حالت بينه وبين الرئاسة).

في أثناء الحديث اتصل به السفير المصري، وقال زيد: «أرجو أن يؤجل أشرف مروان زيارته إلى ما بعد 18 تشرين الثاني/ نوفمبر لأنّ الملك مشغول».

جلسة مجلس الوزراء حول قرار الإفراج عن الفدائيين المعتقلين

في المساء، عُقدت جلسة مجلس وزراء. وكان زيد في الديوان بصحبة مساعد وزير الدفاع الأميركي. وبعد أن انتهى المجلس من جدول الأعمال اتصل صبحي أمين [عمرو] بالديوان؛ ليستطلع أخبار الرئيس، فقيل له تأخر. فتأخرنا حتى جاء الرئيس. وكان سببا تأخره: **أولًا**، إنهاء قضية الإفراج عن المحكومين والمعتقلين من الفدائيين، فوقّعنا القرار. **وثانيًا**، أنّ الملك جمعه مع هارولد ردبين؛ المهندس الذي يبني محطة الإذاعة الكبرى، والذي طلب – مخالفًا الاتفاق – مبلغ 280 ألف جنية استرليني لأنّه على وشك الإفلاس. رفض المجلس طلبه بعد أن قدّمتُ تقريرًا يبيّن الوضع القانوني والعمل. وجاء الرئيس الآن بعد أن أمره الملك ليبرّر ضرورة الدفع، ووافق المجلس على ذلك.

بعد ذلك حدّثنا الرئيس عن الوضع الداخلي بناءً على طلبي. وقال إنّ الحديث كطنين النحل، وإنّهم سيتوقفون عن الكلام بمجرد تأليف وزارة، وهؤلاء صغار في أفكارهم، كل واحد منهم يفكّر بمركز، الأسطوانة إياها. لكنّه قال شيئين مهمين برأيي، هما:

إنّ الملك حين اجتمع إلى نواب الضفة الغربية، واستمع إليهم، قرّر الاستمرار في صرف رواتبهم، وأخبرهم أنّ وضعهم سيبقى كما هو إلى أن يفرجها الله.

تسلّم الرئيس قبل بضعة أيام رسالة من الديوان الملكي، موشحة من أعلى بتوقيع الملك، يطلب فيها الملك من الرئيس المباشرة بتأليف لجنة لإعداد القوانين اللازمة لتنفيذ مقررات الرباط. قال الرئيس: «أعدتُ الرسالة إلى مغلفها، وقلتُ للمراسل أن يخبر رئيس الديوان أنّني رفضتُ تسلمها».

أضاف: «بعد ذلك طلبني جلالة الملك. وفي مكتب رئيس الديوان استقبلني بقوله: ليش زعلان يا أبو

سمير؟. فقلتُ له: من الرسالة؛ كيف يُطلب منّي ذلك من دون استشارتي؟، فقال الملك: لكنّ الإخوان قالوا هذا رأيك. قلت: لم يسألني أحد، وهذا غير صحيح. فما كان من الملك إلّا أن مزّق الرسالة». (أراد زيد بهذه القصة أن يقول للمجلس إنّ بهجت التلهوني، ورجال الديوان، هم الذين يدفعون بالأمور إلى الأسوأ؛ إلى الانفصال وإلى البلبلة).

رفّع الملك الشريف زيد [بن شاكر] إلى رتبة فريق، وتسعة زعماء إلى رتبة لواء لمناسبة عيد ميلاده.

زيارة الإمبراطورة فرح ديبا إلى عمّان

13/11/1974

حوالى الواحدة، أخبرني الشريف زيد بن حسين أنّ الملك طلب من والده حسين بن ناصر[246] ألّا يسافر إلى لندن، حيث سيقوم بمراجعة طبيبه هناك الذي يشرف على عينيه. وقال له إنّه سيُؤلّف وزارة أقطاب. وأخبره الشريف حسين أنّه مستعد لذلك شريطة أن يُخرج رئيس الديوان، وألّا يُبقي أحدًا من مستشاريه، ووافق الملك.

في الصباح وصلت فرح ديبا إمبراطورة إيران إلى عمّان، بدعوة من الملكة علياء للمشاركة في الاحتفال بعيد ميلاد جلالة الملك. وقد مرَّ الموكب أمام وزارة الإعلام، وكان الملك نفسه يقود السيارة التي أقلّت الإمبراطورة.

أخبرني صلاح أبو زيد أمس، في مناسبة ذكر زيارة فرح ديبا، أنّ الملك أهداها سيارة كاديلاك، وحملتها طائرة نقل عسكرية إلى طهران، وأنّ الذي أخبره بذلك هو صالح الكردي، السفير الأردني هناك، والذي شكا من أنّ القصر الأردني والقصر الإمبراطوري لم يتنازلا لإخباره عن الهدية كي يسلّمها، بل تسلّمها مندوب البلاط الإمبراطوري من دون أن يعلم.

نشرات سياسية

قبيل انتهاء الدوام، ذهبتُ إلى دائرة المخابرات، وجلستُ مع أحمد عبيدات، وسألته عن النشرات. وأطلعني على ثلاث:

أولاها: متوازنة، تتناول ثلاث دوائر، على الأردن أن يأخذها بعين الاعتبار:

– الدائرة الأولى: السياسة الداخلية؛ وتطالب النشرة بتأليف حكومة أمينة نزيهة، تعمل على بناء الأردن، وتنميته، وتقدمه ومنحه الحريات.

– الدائرة الثانية: العربية؛ وتطالب النشرة بالتعامل العربي والتعاون، انطلاقًا من مؤتمر الرباط.

– الدائرة الثالثة: الفلسطينيون؛ وتطالب النشرة بتأييد منظمة التحرير في العمل السياسي لتحرير أرضها، وإقامة دولة فلسطين للشعب الفلسطيني. أمّا الفلسطينيون في الأردن فيتحوّلون إلى فلسطينيين، مع الحفاظ على حقوقهم الشخصية.

قال أحمد [عبيدات]: «هذه النشرة كتبها ووزّعها سعيد التل وكامل أبو جابر[247] وحمد الفرحان. اطلعتُ عليها قبل طبعها وتوزيعها في بيت المقدم رفاعي الهزايمة[248] من الشرطة، في مناسبة دعوة أقامها للأمير حسن ودعا إليها أردنيين، معظمهم من الضفة الشرقية، ومن بينهم سعيد التل، وعبد السلام المجالي، وكامل أبو جابر». وقال أحمد: «حين قرأتُ الأفكار، قلتُ لهم لماذا تطبعونها؟ فالأجدر أن تذهبوا للملك وتنقلوا له آراءكم. لكنّهم طبعوها، ووزعوا عددًا قليلًا منها. وحين قابلتُ الملك بحضور زيد أخبرته عما يجري، وقلتُ له: أعتقد أنّ سيدنا [الملك حسين] ينبغي أن يقابل الناس من الاتجاهات والآراء والمذاهب المختلفة، أردنيين وفلسطينيين، وشيبًا وشبانًا؛ لأنّه لا توجد حتى الآن تيارات منظمة، ولو تُرك مثل هؤلاء الناس لتحوّلوا إلى تنظيمات، وعلى سيدنا أن يضع الأرضية التي يوائم كل شخص نفسه معها، بدلًا من أن يضع الأرضية غيره، فيضطر النظام إلى الترقيع. وقال أحمد: لا بد أنّ سيدنا تسلّم النشرة. فقال الملك: كلا. وكان ذلك بحضور زيد».

قال أحمد: «الوجوه الكلاسيكية عليها اعتراض كبير، ويطلب الناس تغييرها». اشمأز زيد [الرفاعي] من ذلك، لكنّه سكت. وحين خرج أحمد وزيد من مكتب الملك عاد أحمد بمفرده، وقال له ثانية: «هل وصلت النشرة سيدنا؟». فأجاب الملك: «نعم». وعلّق أحمد: «يبدو أنّ الملك بدأ يعمل في غياب زيد عن الصورة، لأنّه أنكر تسلّمها بوجوده، واعترف بعد خروجه».

ثانيتها: نشرة ركيكة موقّعه بحزب كتائب الأردنيين الأحرار، تنضح بالسم الإقليمي، وتنادي بضرورة تخليص البلد من الفلسطينيين الذين سيطروا على الإدارة والاقتصاد، وبسببهم عانى الأردن مشكلات وصلت حدّ إراقة الدماء. وتقول النشرة: «إذا لم يحدث ذلك، فإنّ منظمتهم ستواصل النضال».

ثالثتها: نشرة موقّعة من اتحاد الطلاب الأردني، وهو اتحاد غير موجود. مضمون النشرة دعوة إلى التضامن الأردني – الفلسطيني وإطاحة النظام. وعلّق أحمد بقوله: «إنّها من إنتاج مكتب شؤون الأردن التابع لحركة فتح»[249].

قال أحمد [عبيدات]: «إنّني أثّرتُ في اتجاه تفكير الملك، وقابلته حتى الآن ثلاث مرات، وفهم منّي ضرورة التغيير. لكنّي لاحظتُ أنّني في كل مرة أقابله تكون الغرزة التي شبكتها على وشك الاختفاء، ويبدو أنّ جماعة الديوان يحاولون التخريب، لكنّني أعود وأثبّتها. وسأقابله للمرة الرابعة يوم السبت [16/ 11/ 1974]؛ لأنّ لدي معلومات جديدة عن التكتيك السوري في الأردن، والسياسة التكتيكية المصرية أيضًا في الأردن، وكله مهم جدًا». وقال: «يبدو أنّ التخريب عليّ قد بدأ». قلتُ له: «لا تخف ولا تنزعج، لأنّ الوقت أمامهم أقصر من التخريب عليك». قال: «وأبو رسول منهم. وفي الوقت نفسه الذي أرى فيه وجوه رجال الديوان عابسة حين أذهب خوفًا منّي، بدأ عامر خماش وزيد شاكر بالتودد إليّ، وهذا

دليل أثر كلامي في الملك». وقلت: «صحيح جدًا، هذه هي طريقتهم».

أضاف أحمد: «حين مرض الأمير حسن قبل أيام بالإنفلونزا، زاره زيد الرفاعي»، وقال له الأمير: «آن الأوان كي تذهب، فأنت غير مُقنع لا شكلًا، ولا صوتًا، ولا مضمونًا». وقال له زيد: «لماذا تتحامل عليّ؟ وسيدنا سيكلّفني ...».

في المساء سهرتُ في صحيفة **الرأي** مع محمود الكايد[250]، وقرأنا خطبة ياسر عرفات التي أوردتها الوكالات، والتي ألقاها في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وطالب فيها بإنشاء سلطة وطنية على أي أرض تُحرَّر، كما طالب بإقامة دولة فلسطينية علمانية تتعايش فيها الأديان الثلاثة.

قال سليمان عرار[251] إنّه حين كان في الوفد الصحافي في مؤتمر الرباط، حضر دعوة أقامها سهيل التل، وحضرها أحد أعضاء الوفد الفلسطيني الذي قابل السادات بعد بيان الإسكندرية محتجًا عليه. ونقل إلى الحضور ما قاله السادات.

قال السادات: «ماذا يريد ياسر منّي؟ انتزعتُ له من الملك حسين ما يريده. أنا لا أعمل على طريقة عبد الناصر. أنا لا أطلب من أحمد سعيد[252] أن يقرأ تعليقًا ضد الملك حسين، لكنّني أتعامل معه بشكل متدرج ينتهي بإقناعه».

قال سليمان أيضًا إنّ الملك استقبل على شكل مجموعات:

سعيد التل ومريود التل وكامل أبو جابر.

مازن العجلوني وعلي أبو نوار[253].

سعد جمعة بمفرده.

14/11/1974

اليوم عيد ميلاد جلالة الملك، وعطلة رسمية. زارني الشريف فواز شرف في الثانية عشرة في بيتي، وقال لي:

1. لديه شبه معلومات مؤكدة أنّ الملك ما عاد ليكلّف زيد الرفاعي، وأنّه يستقبل المناوئين له كي يُقنع نفسه بضرورة الانفصال عنه. إنّ علاقته الحميمة مع زيد تشدّه إلى الإبقاء عليه، على الرغم من رفض عقله ذلك؛ ولهذا يستقبل الذين يعارضونه كلهم، كي يقوم في النهاية، وبعد إقناع نفسه بالتخلص منه، أنّه أمر سيكولوجي محض.

2. حتى يوم السبت الماضي 9/11/1974 كان زيد سيُكلّف بتأليف الوزارة. غير أنّ مقابلة الملك الذين استشيروا في أمر تعديل الدستور أعطته فرصة ليسمع آراءهم، وكلها كانت ضد زيد ومن حوله، فبدأ يغيّر فكره، وجاءت النشرات لتؤكد ذلك.

أقيم غداء في بيت الرئيس [زيد الرفاعي] على شرف مساعد وزير الدفاع الأميركي، روبرت فِرِد إلسوورث، وقدم على رأس وفد عسكري سياسي للتباحث مع الجانب الأردني حول تحديث القوات المسلحة، وتزويدها بالأسلحة. والجانبان يُشكّلان اللجنة المشتركة التي اتُفق عليها في وقت سابق من هذا العام، على غرار اللجنة المشتركة الأميركية المصرية.

جلستُ مع الضيوف والرئيس وزوجة زيد بن شاكر إلى مائدة واحدة. وفاجأني الرئيس بقوله: «هل قرأت المنشور الرابع؟» قلت: «لا، ماذا به؟». قال الرئيس: «يدّعي المنشور أنّني سبب البلاء، وأنّني لستُ أردنيًا، وأنّني بدّدتُ أموال الدولة على أزلامي وزمرتي، وأنّني أقول للناس إنّ كيسنجر هو الذي فرضني على الأردن ويدعمني». قلتُ له: «تستحق ذلك».

جلسة مجلس الوزراء حول الوضع في سورية

17/11/1974

عُقدت جلسة مجلس وزراء في الخامسة والدقيقة الثلاثين. قال الرئيس إنّه تلقّى في الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين من فجر اليوم برقيّة من نبيه نمر سفيرنا في دمشق، يذكر فيها أنّ عبد الحليم خدام استدعى السفراء العرب وأخبرهم:

1. أنّ سورية ستُهزم إذا وقعت حرب بينها وبين إسرائيل؛ ولذلك تتوقع مساعدة كل من مصر والأردن.

2. أبلغت سورية الأمين العام للأمم المتحدة قرارها بعدم التجديد لقوات الطوارئ.

دار نقاش في المجلس حول احتمالات الحرب، وحول التناقض الواضح في الموقف السوري؛ من جهة يقولون إنّهم سيُهزمون، ومن جهة أخرى يقرّرون إنهاء مهمة قوات الطوارئ.

قلت: «لعلّ القصد السوري هو تصعيد التوتر عشية لقاء فورد وبريجنيف[254] (Leonid Brezhnev)، كي يضغطا على إسرائيل لتقدّم شيئًا لسورية، أو أنّ السوريين يرغبون في حرب استنزاف».

قال الرئيس إنّ الوضع الداخلي في سورية متململ، فهنالك نشرات تُوزّع باسم حزب البعث تنتقد القيادة السياسية، وتسألها لماذا قبلتم بوقف إطلاق النار؟ لماذا أوقفتم القتال؟ هل من أجل مدينة مدمرة هي القنيطرة؟ وأضاف الرئيس أنّ دائرة المخابرات السورية في شارع أبو رمانة نُسفت، وأنّ عددًا من الثوريين شوهدوا على طريق دمشق – المطار، وتعرضوا لبعض السيارات بإطلاق النار. خلُص الرئيس إلى الاستنتاج بأنّ القيادة السورية ربّما كانت تحت ضغط داخلي يجبرها على اتخاذ هذا الموقف.

أمّا عن مصر، فقال الرئيس إنّهم لن يحاربوا خوفًا من أن تدفعهم إسرائيل إلى ما وراء قناة [السويس] ثانية، لأنّ روسيا لم تزودهم بقطع غيار أو أسلحة جديدة منذ تشرين الأول/ أكتوبر 1973، على عكس سورية التي تمتلك الآن أنواعًا مختلفة من الصواريخ، منها صواريخ سكود أرض – أرض، وخبراء كوريين

شماليين وفيتناميين وروس، لإدارة قواعد الصواريخ وتشغيلها. وقال الرئيس إنّ أميركا ستتدخل لكسر أي حظر محتمل على النفط.

عرض رئيس الوزراء للوضع السياسي[255]

في حديث لرئيس الوزراء زيد الرفاعي عن الوضع السياسي، وزياراته المتكررة للقاهرة ودمشق، بصفته مستشارًا سياسيًا للملك في نهاية 1972، ذكر أنّ إمكان اندلاع الحرب، وبقاء الأردن خارجها من دون علاقات جيدة يزعج الأردن؛ لذلك كان التحرّك أساسيًا، وجاء القبول بزيارته للقاهرة سريعًا.

قال الرئيس: «كان الكلام صريحًا مع السادات، والمقابلة من منطلق قوة، وليس من ضعف النظام. قلتُ له: قوتنا تسمح لنا بإعادة علاقاتنا بك. الخلاف سطحي وليس أساسيًا. وأعطيته الخيار بين الحديث عن الماضي، أو صفحة جديدة.

قال السادات: لننسَ الماضي بحسناته وسيئاته، ولنتحدّث عن المستقبل. ثمّ قال: قضيّتنا ميتة، ولا يمكن إحياؤها إلّا بعمل عسكري. وافقته وسألته: هل في حسابك أن تدخل معركة حتى النهاية؟ لأنّ إسرائيل قد تلعب اللعبة بحسب قوانينها وتشن حربًا شاملة، فحرب الاستنزاف غير واردة. وافق السادات على أن تكون حساباته مبنية على أساس [حرب] شاملة. وقال: أنا لستُ رجل عنتريات، ولا أتحدّث عن تحرير سيناء، لأنّني لا أستطيع أن أهزم إسرائيل، وكل ما أريده هو عبور القناة[256]، وهذا أستطيعه، وهذا سأعمله». واستعمل لفظًا ألمانيًا: «أنا مش بتاع Blitzschlag»[257].

جرى الحديث عن الوضع العسكري الأردني. وقال السادات إنّ المطلوب من الأردن هو الدفاع عن الضفة الشرقية؛ لأنّ مترًا واحدًا منها يساوي أميالًا نكسبها في سيناء. وعرضتُ عليه زيارة جلالة الملك، فوافق على أن نتصل بسورية لتتوافق مع زيارة الأسد[258].

زرتُ سورية مباشرة بعد تعييني رئيسًا للوزراء، ووجدتُ الأسد منفتحًا، وعبّر عن مخاوفه من الحرب، وحاجته إلى تغطية. واقترحتُ عليه اجتماعًا ثلاثيًا في القاهرة. وفي اجتماع القاهرة كان جدول الأعمال المتفق عليه هو الوضع العام وإعادة العلاقات، وفوجئنا ببحث عودة الفدائيين. فقال الملك إنّه ما دام الأمر كذلك فنحن عائدون. لكنّ مصر قالت إنها ستعيد العلاقات، وتتبعها سورية».

تقدير رئيس الوزراء أنّ عودة الفدائيين كان المقصود منه زجنا في معركة بسبب وجود الفدائيين هنا معهم في الحرب. أكد ذلك حقيقة أنّ سورية في أثناء الحرب طلبت إرسال فدائيين. كذلك كانت مصر تلعب على سورية والأردن، وسورية تلعب على الأردن ومصر؛ ففي وقت كان فيه السادات يرسل برقيّات تقول إنّ على الأردن الإبقاء على وضعه، كان يطلب من سورية الطلب إلى الأردن أن تقبل الفدائيين.

قال الأسد في ما بعد: «لمّا وضعنا خطة الحرب أقسمنا أنا والسادات أن تكون حرب لا هوادة فيها، حتى لو احتلت إسرائيل دمشق والقاهرة، ووضعت الخطة على هذا الأساس. واتضح في ما بعد أنّ الخطة المصرية

كانت للعبور فحسب. ولذلك وضعنا كسوريين 1400 دبابة على أساس حرب نهائية، وحين دخلت إسرائيل بالجيب واصلنا القتال. مصر استغلتنا كي تعبر القناة. حتى توقيت الحرب كان لمصلحة مصر، ومع ذلك وافقنا».

منظمة التحرير مثل قصة الغراب والطاووس. نسيت كيف تبقى على ثوريتها، ولم تتقن فن الدولة. قناعة ياسر عرفات أن تسوية سياسية ستتم. وقد أخذها من السادات الذي قصد تخديره إلى أن ينتهي السادات من حله، ولذلك يريد حصته من الحل. من جهة، يعتقد [ياسر عرفات] أنّه إذا قبل بالحلّ السياسي فسيستوي مع أي فلسطيني من الضفة الغربية، لأنّ ميزته بحمل السلاح ستنتهي. ومن جهة أخرى، إذا رفض الحل فيخشى أن يتحقق ويفقد السلطة.

سُئل رئيس الوزراء في ما لو طلب منه المبادرة فقال:

1. أنتظر وأُحجم عن إقامة سلام مع إسرائيل، وأُحجم عن تفجير حرب.

2. أُركّز على بناء القوة الاقتصادية والفنية والعسكرية ورفع المستوى، وأزيل الفجوة القائمة بين المجتمع العربي والإسرائيلي كي أُلغي فكرة أنّ إسرائيل دولة متقدّمة في مجتمع متخلف.

3. التوجه نحو الوحدة.

المبادرة السياسية:

1. الاعتماد على القرار 242.

2. التوجه نحو أميركا.

مظاهر التوجه السياسي:

1. قبول قرار 242 هو تعبير عن قبول بالواقع. ومع أنّه إيجابي المظهر إلّا أنّ أسبابه سلبية؛ فهو الثمن الذي دفعوه العرب بسبب هزيمتهم. ومقابل دفع العرب لهذا الثمن، على إسرائيل أن تدفع ثمن السلام بالانسحاب إلى حدود عام 1967.

2. السياسة الحالية.

المبادرات الإسرائيلية:

– هذه المبادرات كانت موجهة إلى الأردن على أساس التسوية المنفردة، وبدأت في أوائل عام 1969. وكانت على أساس ما يقولونه الآن، وعلى أساس معاهدة السلام، وكان الجواب هو الرفض. بقيت هذه المبادرات – حتى مؤتمر الرباط – على الأسس نفسها. وبعد خروج تعبير فصل القوات قالوا ربما نغيّر الاسم ورفضت.

– يمكن أن يذهب العرب إلى حدود عام 1967 ضمن التسوية السلمية. لا أعتقد أنّه سيكون هنالك

تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل. ومسؤولية الأردن ستستمر قانونيًا وغير ذلك إلى أن تنشأ السلطة الوطنية [الفلسطينية]. على العرب أن ينسوا أنّ إسرائيل موجودة، ويبدأوا البناء بأنواعه المختلفة حتى باتجاه الوحدة، أو على الأقل في اتجاه توحيد الجيوش والسياسة، وفي هذه الحالة يصبح كل شيء ممكنًا، على أساس أنّ النصر يمكن أن يجعلك قادرًا على إملاء شروطك بما فيها احتمال العودة إلى حدود عام 1947 أو الدولة الديمقراطية. إسرائيل تعرف أنّ العرب يومًا ما سينقضّون عليها، وهذا ما أؤمن به.

– تفكير إسرائيل الحالي هو المماطلة بسبب الضغط عليها.

– سيحصل انسحاب آخر على الجبهة المصرية، لأنّه يتناسب مع سياسة إسرائيل؛ إذ إنّ الوضع الدولي لا يسمح بحالة التوقف من دون انسحاب جديد كي تحصل على 2.5 مليار دولار، لذلك صار مطلبها موجهًا إلى أميركا بأن تعطيها ضمانًا مدة ثلاثة أعوام لا تضغط عليها فيها. وفي ثلاثة أعوام:

1. تحصل على الأسلحة التي تحتاجها.

2. الانتخابات تتم، وتأمل أن تأتي إدارة أميركية وكونغرس يؤيدانها.

3. بعد تحييد الجبهة المصرية تأمل أنّ يفقد العرب الصبر، وينشأ عن ذلك تطرّف وانقلابات تطالب بخوض معركة جديدة تعطيها الحجة لضرب العرب وتؤخرنا 15 عامًا إلى الخلف، وبذلك تكون قد كسبت الوقت.

العرب يحضّرون للدفاع بينما تُعدُّ إسرائيل للهجوم. أقنعتُ الأسد شخصيًا بتمديد فترة القوات الدولية، وكان الإقناع عملًا سهلًا، واختار ستة أشهر حتى لا يتوافق التمديد شهرين مع مصر.

تكمن أهمية جبهة الرفض في حال تحقق حلّ. أمّا في حال عدمه، فإنّ المنظمات كلها ستصبح رافضة. إذا حدث حلّ سلمي فأهمية جبهة الرفض تتوقف على مواقف الدول العربية. وفي هذه الحالة ستكون الكلمة العليا لدول المواجهة، وستتحوّل جبهة الرفض إلى حركة إرهاب لا تقدّم ولا تؤخّر؛ أَعتمدها العراق أو ليبيا. أمّا في حالة عدم التوصّل إلى تسوية، فستصبح المنظمة رافضة، وهنا أيضًا لا قيمة لها.

18/11/1974

قال نذير [رشيد] إنّ سليمان النابلسي وشفيق ارشيدات[259] سألاه إن كان صحيحًا أنّني بنيتُ بيتًا كلفته مئة ألف دينار؟ فحملهم نذير بسيارته وأراهم البيت وخجلا.

19/11/1974

في الصباح، اتصلوا بي من رئاسة الوزراء، وأخبروني أن أكون في استقبال طارق عزيز، وزير الإعلام العراقي، في المطار في العاشرة والدقيقة الثلاثين. وصلتُ في العاشرة وخمس دقائق، وفوجئتُ حين رأيتُ الضيف وصل قبلي في العاشرة. تحدّث إلى الصحافيين وقال إنّه يحمل رسالة إلى الملك حول العلاقات العربية الإيرانية. اصطحبته إلى الفندق، وهناك تحدّثنا عن العراق، وقال إنّهم دولة نفطية وغير نفطية؛ بمعنى أنّ

عائدات النفط تُستثمر لبناء قاعدة اقتصادية ثابتة وراسخة، وأنّهم يختلفون عن السعودية وغيرها في أنّ الثراء جاء بالتدريج، لذلك لم يفقدوا توازنهم. وقال إنّ صدّام حسين امتدح جلالة الملك بعد لقائه معه في الرباط، وأنّ الحكم على الناس من دون معرفتهم حكم جائر، لذلك تيقّنوا من ضرورة الاتصال واللقاءات.

بعدها ذهبنا إلى مكتب رئيس الوزراء، حيث انتقد بأسلوب خفيف ومرح إذاعة الثورة الفلسطينية من بغداد، وحاول أن يدفع الوزير إلى التعهد بإغلاقها، أو إسكات صوتها الناقد للأردن. تمكّن أخيرًا من انتزاع وعد بإعادة النظر.

استذكر الرئيس مع الضيف بعض جوانب مؤتمر الرباط، وذكر كيف أنّ وزير الخارجية العراقي في أثناء صوغ توصيات المؤتمرين إلى مؤتمر القمة طلب من أبو اللطف جوابًا واضحًا ومحددًا حول رفض المنظمة للتفاوض مع إسرائيل، ورفض أبو اللطف أن يجيب، وحنى رأسه على الطاولة. وقال الضيف: «هنا تكمن المشكلة، إنّهم لا يريدون أن يكونوا صريحين، يقولون إنّهم سيؤسسون سلطة وطنية في (الضفة الغربية) من دون الاعتراف بإسرائيل. وحين سألتُ أبو إياد [صلاح خلف] كيف ستقيمون السلطة من خلال مفاوضات من دون أن تعترفوا بإسرائيل؟ لم يدرِ كيف يجيب». وقلتُ له: «إذا كانت المنظمة ستُحرّر بالسلاح أي شبر، وتقيم عليه سلطة وطنية، فذلك أمر مفهوم ونؤيده. أمّا ما لا نستطيع تفسيره فهو إصراركم على عدم الاعتراف بإسرائيل في وقت تستعدون فيه للتفاوض في جنيف من أجل إقامة سلطة وطنية».

أردف أنّه هو والرئيس يتبادلان جوانب الالتقاء في وجهات النظر، ومنها أنّ المنظمة ستُؤلّف حكومة منفى، وستشغل نفسها والشعب الفلسطيني بقصص تكوين الكوادر، وتعيين الوظائف، وتحديد المراكز والرواتب والعلاوات في ضوء الكفاءة والخدمة، إلى غير ذلك من مشاغل الدوائر الحكومية، وقد يستغرق ذلك منهم بضعة أعوام.

بعدها، اصطحبته إلى الديوان الملكي، واستقبله جلالة الملك، ومكث معه نحو أربعين دقيقة. وحين خرجنا، قال لي إنّ الملك ودود ولطيف. تناولنا الغداء في فندق الأردن وودعته في المطار في الخامسة.

اتجهتُ إلى مبنى الرئاسة لحضور جلسة مجلس الوزراء. قال لي الرئيس: «هل صحيح أنّ الضيف استاء لأنّك تأخرت؟». قلت: «لا أظن ذلك». أدركتُ أنّ أحدهم أراد أن يتهمني، وهي إحدى صور التزاحم قبل خط النهاية. وفي نهاية الجلسة قال الرئيس كلمة وداع جاء فيها:

1. أنّه استقال، وأنّ جلالته طلب منه البقاء حتى تتألّف حكومة جديدة.

2. أنّ هذه الحكومة كانت أحسن حكومة مرّت على البلد.

3. أنّ إنجازات الحكومة هائلة وضخمة، بحيث أنّه يحق لكل واحد منّا أن يعتز بأنّه كان عضوًا فيها.

4. أنّه وإن كان سيترك لفترة، إلّا أنّ احتمالات أن نلتقي في حكومة جديدة كبيرة جدًا (كان يقصد من ذلك إسالة لعاب الوزراء كي يرتبطوا به عاطفيًا ودفاعيًا حين تستقيل الحكومة).

يبدو أنّ النقطة الرابعة تفاعلت مع الأنفس بسرعة غير متوقعة، إذ لم يكد ينتهي من كلمته العاطفية حتى بدأ الوزراء مسلسلًا من المجاملات للرئيس بدأه:

1. صبحي أمين عمرو قال، وقد تهدّج صوته، إنّ الرئيس أعظم رئيس، وإنّه ذو أخلاق عالية، ومخلص وجاد.

2. مروان دودين – الذي لم يتصوّر أنّ غيره سيتحدّث – اكتفى بأن ثنى على ما قاله صبحي، ووضع قوله في جملة واحدة: «أظن أنّ أبو سامي [صبحي] يتحدّث باسم الجميع».

3. ذوقان الهنداوي، قال: «إنّ أبو سمير [زيد الرفاعي] لا شك كان قائدًا ممتازًا، وبالفعل أنقذ الحكومة. كان العجز في المالية في مطلع العام الحالي 12.5 مليون دينار، وفي منتصف العام وصل إلى 24.5 مليون دينار، لكن بفضل أبو سمير سوف نبدأ السنة المالية المقبلة من دون عجز». (أبو سمير طيّر العجز، كيف؟ لا يقول. كأنّ أبو سمير أسال على البلد نفطًا، أو فتح مناجم الذهب. إنّ أبو سمير أو غيره كان سينهي العجز بوساطة الملك وأميركا).

4. نديم الزرو، مدح الرئيس لأنّه كان يؤيده، ويسهّل له عمله.

5. غالب بركات[260]، مدح لطف الرئيس وديمقراطيته.

6. سالم مساعدة، مدح لطف الرئيس.

7. مضر [بدران]، مدح لطف الرئيس، وحُسن قيادته، ودعمه له في وزارة التربية.

8. الشوبكي، مدح لطف الرئيس.

9. صادق الشرع[261]، مدح لطف الرئيس.

10. الشيخ عبد العزيز[الخياط]، مدح الرئيس.

طوال الوقت كنتُ انتقل بعيني وسمعي بين الزملاء، ووصل الرقم إلى عشرة، أي نصف أعضاء المجلس بالتمام. والآخرون لم يتكلّموا، وربما اكتفوا بما قاله الزملاء، أو ربما حملوا المشاعر نفسها. لا حاجة للنفاق.

20/11/1974

من بعد ظهر اليوم بدأ نشاط ملحوظ بدخول سيارات عديدة إلى منطقة القصور. وشهدت غرف الديوان الملكي المضيفة والعالية السقوف حلقات وتمتمات وهمسات وتحركات كثيرة. وكان متوسط سن الناشطين المجتمعين المهمين لا يقل عن الستين، ابتداءً من الشريف حسين بن ناصر، ومرورًا بعبد الرحمن خليفة، وأحمد الطراونة، و[أحمد] اللوزي، إلى أن تصل مضر بدران، وعاكف الفايز، وصلاح أبو زيد.

في هذه المرة كُلّف ينال حكمت[262] رئيس التشريفات، يساعده بعض المعاونين، بالاتصال بكبار الشخصيات، طالبين منهم الحضور للديوان العامر[263].

21/11/1974

في مجلس الوزراء، قال الرئيس – ووجهه يطفح بالسعادة – إنّ تأليف حكومة الشريف حسين تعثّر، وإنّ الملك طلب منه الاستمرار كي تتألف حكومة جديدة برئاسته.

في نهاية الجلسة أعددتُ خبرًا عنها تناول تقريرًا شفهيًا من زهير المفتي عن الدور الأردني في مناقشات الجمعية العامة للقضية الفلسطينية. وتأخرتُ بعد خروج الزملاء لإطلاعه على النص، ولاحظتُ أنّ مضر [بدران] وذوقان [الهنداوي] وسالم [مساعدة] وصبحي أمين [عمرو] قد تأخروا، وأدركتُ أنّه سيتشاور معهم حول تأليف الوزارة الجديدة.

في المساء زرتُ صلاح أبو زيد في بيته، وكان هناك محمد الخطيب وحمدي الساكت. وفي التاسعة تقريبًا رنّ جرس الهاتف، وكان الرئيس. ثمّ قال صلاح: «سآتي حالًا». وقال: «الرجاء أن تبقوا، فلن أغيب أكثر من عشر دقائق». وعاد بعد ساعة تقريبًا، وقال إنّه وهو داخل رأى بعض الأشباح تتحرك بعيدًا من بيت الرئيس، فعرف منهم ذوقان، ونادى عليهم. وقلتُ له: «أكيد كان معه مضر، وسالم، وصبحي أمين». قال: «بالضبط، وكيف عرفت؟». قلت: «أعرف من الظهر». لم يقل صلاح شيئًا، كما لو كان يخجل أن يذكر أنّه سيكون وزير الإعلام المقبل.

كنتُ في العاشرة أجلس أمام التلفزيون، وأشاهد نشرة الأخبار بالإنكليزية. وكان الخبر الثاني عن تظاهرة بنات مدرسة المأمونية في القدس ضد الاحتلال. وعُرض فيلم عن تلك التظاهرة بيّن تراشق الحجارة بين الطالبات وجنود العدو. وظهر منظر لبنت يجرها جنديان، وقعت بينما كان الجنديان يجرانها لسيارة الاعتقال على الأرض، ورفعاها بخشونة. وظهر ثلاثة جنود يشدون طفلًا في الثانية عشرة من سترته، وكان منظرًا مؤثرًا. اندفعت الدموع إلى عينيّ، وحاولتُ منعها من الانهمار ولم أقدر.

تأليف الحكومة الجديدة والوداع

22/11/1974

صحوتُ في الصباح وآلام النقرس في قدمي تبرّح بي. وفي الواحدة ظهرًا، اتصل بي نصوح المجالي ليخبرني أنّ مسيرة صامتة نُظّمت داخل الحرم الجامعي، وأنّه أرسل مندوبًا ليغطيها، كما أرسل التلفزيون فريقًا للغاية نفسها. واستفسر عن سياسة الحكومة بما يتعلّق بالخبر، فطلبتُ منه الانتظار.

بعد ذلك بقليل، اتصل بي مدير مكتب منظمة التحرير في عمّان، وقدّم نفسه باسم أبو موسى [عبد اللطيف أبو جبارة]. وقال لي إنّه ينوي أن يعقد غدًا مؤتمرًا صحافيًا يتحدّث فيه عن انتفاضة الأهل في الضفة، ويعلن تضامن الشعب معهم. سألني عن رأيي، قلت: «هذا متروك لكم، وأنتم أحرار فيه». فقال: «ما أعنيه هو هل يمكن أن يُغطي التلفزيون المؤتمر؟». قلت: «نعم». قال: «إذًا هل يمكن أن تساعدونا في دعوة الصحافيين؟». قلتُ له: «بالتأكيد».

فكّرتُ في الأمر، وقلت: «لماذا لا أخبر الرئيس، لعلّه يرى في الأمر شيئًا آخر». وقبل أن أتصل حضر سليمان عرار ومحمود الكايد، واتصلتُ بالرئيس وأخبرته عن منظمة التحرير، فقال: «أرجو أن تمنعهم حتى يوقفوا تصريحاتهم ضدنا (مشيرًا إلى تصريحات أبو إياد)». قلت: «ليس من شأني منعهم، وكل ما في الأمر أن لا نغطّي المؤتمر». قال: «جيّد». قلت: «لكن لماذا؟ إنّ المصلحة تقتضي إظهار تضامن الناس مع الأهل». قال: «لا أريد ذلك».

اتصلتُ بمكتب المنظمة، وكان الذي حدّثني قد غادر. تركتُ له رسالة عند الموظف، وقلتُ له إنّنا آسفون. ثمّ اتصلتُ بالرئيس وأخبرته عن المسيرة، فقال: «لا تغطوها هي الأخرى». وأصدرتُ التعليمات.

في المساء كانت آلام قدمي قد زادت. وفي الخامسة، اتصل بي أحد موظفي الديوان طالبًا منّي الحضور، ففهمتُ أنّه الوداع. تردّدتُ لأنّني كنتُ بحاجة إلى الراحة، لكنّني خشيتُ سوء تفسير التغيّب، وتحاملتُ على نفسي وذهبت، وكان رذاذ من المطر يتساقط، والغموض يكتنف كل شيء؛ الدنيا والنفس.

عند باب الديوان التقيتُ بمحمد رسول، ومعه الشيخ الشنقيطي الذي كان يهمّ بمغادرة المكان، ويسير أبو رسول معه مشيّعًا. سألتُ أبو رسول: «ما الأمر؟» قال: «الحكومة أُلّفت، والديوان رُتّب، ومطلوبون أنتم للوداع». دخلتُ الممر الطويل، ونظرتُ في أول غرفة كان بابها مفتوحًا، وكانت مكتب محمد رسول، وكان يجلس إلى الطاولة الرئيس، بينما جلس على المقاعد الأخرى صلاح أبو زيد، وذوقان [الهنداوي]، وسالم [مساعدة]، وطاهر المصري، وزهير المفتي. ولاحظ الجالسون إنّني أعرج، وتبرّع صلاح وأجلسني مكانه. قلتُ للرئيس: «مبارك». واطّلعتُ على التشكيلة الجديدة، ولفت انتباهي أنّ فيها ثمانية من العشرة الذين امتدحوا الرئيس، وخلت من اثنين: مروان ونديم.

كان الرئيس يبدو مسرورًا، وبالذكاء نفسه الذي بدأه في جلسة الثلاثاء حين قال سنلتقي في حكومة أخرى، قال: «هذه المرة إنّنا بحاجة إلى إعادة تنظيم»، ونظر صوب زهير المفتي وقال له: «نريد سفراء»، ثمّ التفت نحوي وقال: «أبو السعيد ما يزال له حنين عقائدي».

أدركتُ بسرعة أنّه يقصد أن يطمئنني بأنّني سأكون سفيرًا في موسكو. لكنّني أردتُ التجاهل فقلت: «وهل ستكون هناك دائرة أيديولوجيات؟». فضحك الجميع، وقال سالم مساعدة: «إنّني فهمتُ ما قصد الرئيس، فكيف لم تفهم؟». فقلت: «هل تقصد موسكو؟». قال: «نعم». سكتُّ، وسكت الجميع.

أُعلن بعد قليل عن الذهاب إلى قاعة الاجتماعات. ذهبنا، وتخلّف اثنان من الوزراء، هما: نديم الزرو، وعمر النابلسي. ودخل الملك بعد قليل وجلس، والتفتَ صوب الرئيس مبتسمًا كعادته ليغطي التوجه نحو المجاملة، وقال الجمل التقليدية؛ الاعتزاز بالوزراء وبالإنجازات. وأضاف شيئًا عن الأخوة، وخرجنا. ووقف كالعادة عند الباب وبجانبه الرئيس، وودّعناه واحدًا واحدًا، وأخذنا منه «شكرًا». «شكرًا» للذي قبلي، ولي، وللذي بعدي. والمدة التي استغرقتني منذ قيامي عن الكرسي الكبير البليد في قاعة الاجتماعات، حتى إذا جاء دوري في صف الوزراء المودعين – وهي فترة لم تتجاوز الدقيقة – تكثفت خلالها الأشياء في خاطري، وتقزّمت آمالي في شيء واحد، لا بدّ أنّ جلالته سيمنحني شيئًا خاصًا. إنّها ابتسامة، وعبارة مجاملة

معروفة: «كيف الأهل؟ سلّم عليهم»؛ آه كم هذه الجملة حقيقية.

ما عادت عبارة مجاملة الآن، إنّني بحاجة إليها، سأسمعها أنا فحسب. لكنّ الآخرين – مهما تدنّت نسبة الذكاء عندهم – سيتنبهون إلى أنّه أعطاني خمس ثوانٍ إضافية، والآخرون الآن هم العالم. إنّني أرفض أن أبدو أداة عتيقة أُلقيت في برميل القمامة مع بقايا وفضلات أخرى. العبارة هي التي ستجعلني أشعر بأنّ جلالته اكتشف وهو يكنس أنّ شيئًا ذا قيمة سيُرمى خارجًا بالخطأ، وسيشهق وقد أصابته المفاجأة بعبارة «كيف الأهل؟ سلّم عليهم» واقتربتُ منه، وسبقني فؤاد قاقيش، وأخذ «شكرًا» وانفرجت أساريري من الداخل، وأحسستُ أنّ عيون الموظفين، والوزراء، والأذنة، والحرس من الشراكسة، وصبّاب القهوة، وحتى الجُدر كلها عيون تنظر إليّ، وآذان تترقب نطق الحاكم الكبير، وتحدّث الملك، وكانت «شكرًا»، وأفلت يدي. وتحرّكت قدمي العرجاء من النقرس تصطك بالسليمة في حركة أوتوماتيكية، وسرتُ عبر الممر الطويل لا ألوي على شيء. وقفز في مخيلتي شريط من الحوادث، تسمّر واحد منها بوقاحة غريبة ليذيب كل ما عداه وليبدد كل شيء؛ كان منظر الملك في قبو بيته في الحُمّر مساء يوم 1970/ 9/ 19، وهو يحثّ الوزراء أن يمنحوه حق دعوة قوات أجنبية إذا اقتضى الأمر لحماية البلد. دخلت القوات السورية، وها هي تتقدّم، واحتمال المعركة النهائية حول عمّان أصبح أمرًا وشيكًا. كان الجميع ينظرون في العيون لعلها تخجل وتوافق، وكان الأمير محمد[264] يجول بين الوزراء الذين طلبوا من الملك منحهم فرصة للتفكير، ويحثهم واحدًا واحدًا على أن يوافقوا. ووصلتُ إلى الباب الكبير، وأحسستُ بألم قدمي يزداد حدة. وحين فتحتُ باب السيارة لعنتُ النقرس.

عند باب الحرس كان نديم الزرو داخلًا، فأوقفته وأخبرته أنّ كل شيء انتهى، وذكرتُ له أسماء الوزراء الجدد. وكرّر السؤال مرات كما لو فوجئ، وظنّ أنّني مخطئ في ذكر الأسماء، لعلّني نسيتُ اسمه. وأكّدتُ له من دون أن يشك في أنّني أقرأ ما في خاطره، أنّه ما عاد وزيرًا. وأخذته في سيارتي إلى محل أنور فريد حيث وجدتُ عددًا من أهالي السلط، وأخبرتهم عن الحكومة. وأخذني نذير رشيد ومعي نديم إلى بيته، ثمّ إلى مطعم الأردن، وشربنا وتناولنا العشاء. كان نذير يحسّ بتجربته أنّنا بحاجة إلى تشجيع.

بعد انفصالي عن الحكومة

1974/11/24

صحوتُ وقد زاد ألم قدمي. وبقيتُ مرتاحًا في البيت، وسمعتُ في الأخبار الاستقالة الجماعية لرجال الديوان.

في المساء، زارني عدد من الأصدقاء بروح المواسين. دُهشوا أنّني سعيد، وظنّ البعض أنّني مكابر. جاء انفصالي عن الحكومة في وقته، وملائمًا لتصوراتي عن المستقبل. إنّني للمرة الرابعة أو الخامسة الآن عبر رحلة حياتي القصيرة التي أجدني فيها على مفترق طرق لاختيار طريق المستقبل، والسؤال الكبير: هل هناك مستقبل؟ ربّما إذا كانت لديّ العزيمة. وخلال فترة قصيرة سأفحص قدراتي وأرى. آمل أن أجد مخزونًا كافيًا

لديّ. في أي حال حتى لو نضبت العزيمة، قد أجد ما يسلّيني ويملأ وقتي، لكن المهم الآن التفكير في كيفية رعاية الأبناء والعائلة، وتوافر مصدر رزق يكفي لإعالتهم. لكنّ الأمر بسيط مع بعض التنازلات التي ربما تبدو صعبة في البداية. يمكن تدبر الأمر.

في المساء زارني الدكتور أنور بلبيسي، وأخذ والدي معه إلى المستشفى لإجراء عملية جراحية له غدًا. شعرتُ بارتياح، إذ بدت العملية وكأنّها جزء من تصفية أوضاع شاذة متشابكة.

زارني بعد ذلك صلاح أبو زيد وزوجته، وكانت بادرة متميزة وطيبة.

25/11/1974

ذهبتُ للمستشفى، واطمأنيتُ على صحة والدي، وعدتُ بعدها إلى البيت. في المساء، استقبلتُ الزوّار، ولاحظتُ أنّ لدى الناس استعدادًا ليجعلوا منّي صاحب صالون سياسي لو شجعتهم على ذلك. كما لاحظتُ:

1. أنّ ما استدعى انتباه الناس هو استقالة رجال الديوان، الأمر الذي ساعد في تغطية طبيعة التشكيلة الرجعية للوزارة.

2. أنّ الناس ما زالوا غير راضين، لكنّهم لحسن حظ الملك لا يعرفون كيف يعرضون مشكلتهم. يتحدّثون عن الأشخاص، وعن ضرورة توافر النزاهة والنظافة في الحكم. جميع الذين قابلوا الملك تحدّثوا عن أشخاص، ولم يقل له أحد إنّ المشكلة هي المشاركة السياسية، واستئناف حياة سياسية وديمقراطية، لأنّها وحدها الكفيلة بإيجاد الأشخاص الملائمين والنزاهة والنظافة.

26/11/1974

في التاسعة والدقيقة الثلاثين ذهبتُ إلى وزارة الإعلام لأُهنئ خَلفي، وأُسلّمه مفاتيح الأدراج. سألني أول ما سألني عن المصروفات السرية، وأطلعته على كيفية الصرف. ونسي بعد قليل أنّنا نتحدّث عن الأموال وذكر بشكل عارض – لكنّه مليء بالدلالات – أنّه وقّع قبل قليل اتفاق قرض بخمسة آلاف دينار من البنك.

ودّعتُ الموظفين، وذهبتُ إلى الديوان الملكي لأهنئ مضر. جلستُ معه فترة وجيزة قال لي خلالها: «إنّ الملك ذكرك شخصيًا، وطلب من الرئيس ومنّي أن نرعاك». وقال مضر: «إنّ لدى الرئيس استعدادًا واضحًا لذلك؛ لأنّه ذكرك للملك قائلًا إنّ عدنان يمثّل أولئك الذين وقفوا معك يا سيدي، فهو ليس كالآخرين». حين قالها مضر تألمتُ وغمرتني مرارة؛ إذ يبدو أنّني أصبحتُ في موضع أحتاج فيه إلى من يزكّيني، ويشكر مواقفي، يا الله! إنّه العمل مع الحكم الفردي، ها هي طبيعته.

ثمّ قال مضر – واستحلفني ألّا أذكر ذلك لأحد – إنّ الملك قال له موجهًا اللوم إليّ: «إنّ عدنان صوّر التظاهرة الصامتة التي جرت في الجامعة». وردّ عليه مضر: «ربما كان عند عدنان تفسير هو رغبته في إعطاء مضمون لقرار مؤتمر الرباط». قلتُ لمضر: «الحقيقة أنّني لم آمر أحدًا بالتصوير، وعلمتُ من مدير وكالة

الأنباء بعد أن صوّروا وغطوا الخبر، ولو سألوني لأوفدتهم، لأنّ ذلك في رأيي مفيد». قال مضر: «لكن كان سيشجع مدارس أخرى على التظاهرات». قلت: «هذا ليس شأني كوزير إعلام». ثمّ قال مضر: «إنّ الملك أمر بإجراء ترتيب خاص لك». قلتُ له: «لا أريد مناصب سياسية، ولا أريد أن أصبح سفيرًا». قال: «على كل حال هناك ترتيب وسأخبرك به». وهنا دخل عبد الرزاق النايف[265]، صاحب الانقلاب العراقي في عام 1968 ليهنئ، واستأذنتُ بالانصراف.

في أثناء خروجي لاحظتُ وقوف الحرس أمام مكتب الأمير [حسن]، فأدركتُ أنّه موجود. واستأذنتُ هاني خليفة بمقابلته للسلام. وبعد قليل دخلتُ عليه وقلت:

- كيف الحال؟

- الحمد لله.

- كيف العائلة والأولاد؟

- الحمد لله.

- أراك مرتاحًا، فقد تخلّصت من العبء.

- الحمد لله.

(وضحك الأمير).

تحدّثتُ معه بشكل عام عن الموقف السياسي، وشرحتُ له رأيي حول مخطط إسرائيل المتمثّل بعدم نيتها إعادة الضفة إلى الأردن كما نراها نحن، وأنّها ستعمد إلى خلق قادة جدد من أوضاع اليأس، وهذه ما يفسّر إجراءاتها القمعية، وضغوطها على السكان. وستتحدّث إسرائيل مع هذه القيادة بعد أن تحصل على ترخيص من منظمة التحرير، متمثلًا بقبولها التفاوض مع إسرائيل «تصريح يعترف بها». علّق الأمير: «إنّ هذه رؤية ضيّقة».

قلت: «ربما، لكنّني لا أنسى أنّ إسرائيل دولة دينامية. وأعتقد أنّ هذا هو أحد الاحتمالات التي تفكّر فيها».

تعييني في مجلس الأعيان

27/11/1974

زرتُ رئيس الوزراء في مكتبه لأهنئه. واستقبلني مبتسمًا ومرتاحًا، وقال إنّ الأمور الآن قد هدأت. قلت: «بما يتعلّق بالحكومة، غير أنّ القلق الناجم عن الموضوع الفلسطيني والأردني بحاجة إلى حسم. ولأنّه لا يوجد مجلس نواب الآن؛ ربما كان من الملائم أن تعقد مؤتمرًا صحافيًا توضح الأمور من خلاله». قال:

«سأفعل ذلك».

ثمّ قال: «في الحقيقة لو لم تأتِ لكنتُ استدعيتك، لأنّني سأحدّثك عن المراكز التي قد ترى فيها ما يناسبك». قلت: «إنّني الآن في مرحلة نقاهة، وأحتاج إلى شهر كي أستقر وأفكر، لكن لا أميل إلى أي سفارة؛ لأنّ مشكلة والدي تقتضي البقاء بجانبه، خصوصًا في هذه الفترة، ولا أريد أن أكرّر ما فعلته بوالدتي التي تركتني تحت عبء شعور بالذنب لابتعادي عنها نحو أربعة عشر عامًا، وحين نشدتُ الاستقرار بجانبها كانت تحتضر».

قال: «دعنا إذًا نفكّر معًا». قلت: «كل ما يهمني الآن هو العناية بأسرتي، ولا يلزمني شيء سواه». قال: «هذا أحترمه، لكنّنا نصرّ على أن تبقى في الصورة السياسية». قلت: «أتصل بكم دائمًا». قال: «ليس بهذا المعنى، يجب أن تشغل منصبًا». قلت: «دعني أفكر». ثمّ سألته عن نذير رشيد، فقال: «إنّنا سنعيّنه في مجلس الأعيان». قلت: «إذًا أُعيّن فيه». قال: «هل تقبل ذلك؟». قلت: «نعم». فارتاح.

ثمّ تحدّثنا عن الوضع الداخلي. وطمأنني بأنّ شركة أميركية ستوقّع اتفاق امتياز في نهاية كانون الأول/ ديسمبر للتنقيب عن النفط في مساحة قدرها 46 ألف كم مربع. وتحدّثنا عن البوتاس والفوسفات، فقال: «في ثلاثة أعوام سنتمكن من الحركة الإيجابية».

عمليات نقل الأسلحة إلى الضفة الغربية

في المساء زارني محمد رسول. وجلسنا على انفراد نحو ساعتين، تبادلنا خلالها الآراء والشكوى. وأعاد عليّ قصة التلهوني وصلاح أبو زيد في عام 1970، وأعرب عن استيائه من خروجه من الديوان، وعن توقعاته بأنّ مضر لن يبقى طويلًا في الديوان، وعن دور الأميركيين في إقصائه عن المخابرات في عام 1968، وعن دورهم في إبعاده عنها في عام 1974. والقصة التي أوردها عن الإبعاد الجديد ذات دلالة وأهمية.

قال: «إنّ المخابرات مخترقة أجهزة أبو جهاد وأبو إياد وأبو عمّار، وإنّ الأسلحة تُنقل إلى الضفة الغربية عبر الأردن، وإنّ عملية النقل تجري بثلاث قنوات:

1. مجموعة تنقل الأسلحة، وتخبئها في الأردن.

2. مجموعة تدخل الأردن تمهيدًا لعبور النهر ومعها الأسلحة.

3. مجموعة تدخل وتقوم بتسليم الأسلحة للفدائيين».

قال أبو رسول: «كنّا نعلم التحركات الثلاثة. وقبل بضعة أشهر أطلعنا عميلنا على عملية دخول من تل السعيدية في غور الأردن، وقد أشرفتُ على العملية بنفسي لكشفها. وحتى لا يُكشف العميل رتّبتُ أن تُضبط المجموعة مصادفة بمداهمة إحدى دوريات الجيش لهم. وقد رتّبتُ الموضوع مع المخابرات العسكرية وقيادة الفرقة. وفي يوم الدخول، وبعد أن أوصلهم العميل إلى نقطة الانطلاق، اتصل بالمخابرات (بضابط

العملية)، واتصل أبو رسول بالجيش. غير أنّ الجيش لم يتمكّن من الإمساك بالفدائيين. وفي اليوم التالي خرج خبر من إسرائيل أنّ إحدى دورياتها اعتقلت مجموعة من الفدائيين بالقرب من أريحا، والمفروض أنّ الجماعة قطعت النهر شمال جسر دامية[266]. بعد يومين طلب الملك أبو رسول، وقال له بعنف ولوم شديدين: إنّ معلوماتكم كلها خطأ. ها هم دخلوا بعد أن خدعوكم. لم يعرف أبو رسول كيف يدافع عن نفسه، وعلّق أنّ هذا الخبر جاء إلى الملك من الأميركيين، وهو السبب في خروجي، لكن بعد بضعة أيام اكتشفت قوات العدو المجموعة الفدائية التي أشرف على عمليتها أبو رسول في منطقة طوباس»[267]. وقال أبو رسول: «ذهبتُ إلى الملك وقلتُ له: هذه هي مجموعتنا، ولم تكن تلك التي ضُبطت في أريحا، ولذلك فمعلوماتنا صحيحة. قال الملك: هذا صحيح». وبرأي أبو رسول أنّ مجموعة أريحا لم يعرفوا عنها، وهي مجموعة أخرى، أمّا مجموعته فإنّ الجيش هو الذي أخفق في ضبطها. ولأنّ الملك يعرف أنّ أبو رسول هو مشرف عليها ظنّ أنّه تساهل في أمر إدخالها، وهذا سبب إبعاده.

30/11/1974

اتصل بي صلاح أبو زيد حوالى الساعة السابعة. أخبرني أنّ قائمة الأعيان ستُعلن الليلة، وفي الثامنة أُعلنت، وكنتُ رقم 17 من 30 عضوًا، والرئاسة لبهجت التلهوني.

عُيّن ستة فلسطينيين من 30، أي 20 في المئة، في الأعيان. كما عُيّن أربعة فلسطينيين من 20، أي 20 في المئة، في مجلس الوزراء. وفوجئتُ أنّ اسم نذير رشيد لم يكن في الأعيان.

2/12/1974

ذهبتُ إلى الديوان، وهنّأتُ الأمير رعد بالمنصب الجديد وزيرًا للبلاط. وبروح طيبة قال لي إنّه جاهز في أي وقت للاستماع إلى أي نصيحة أو تحليل سياسي. وقال إنّه سيعمل على بناء جسور بين الديوان والناس.

في المساء ظهر الملك على شاشة التلفزيون في لقاء مع أساتذة الجامعة [الأردنية]. وعلمتُ أنّه تحدّث معهم كالعادة عن علاقة الأردن بفلسطين، وقام بالعرض التاريخي نفسه قبل وبعد «الرباط». كانت ظاهرة لما قاله الأمير رعد صباح اليوم عن بناء الجسور بين الشعب والديوان.

3/12/1974

عشاء في بيت نذير [رشيد] على شرفي، وشرف نديم الزرو، حضره مضر [بدران]، وحمد الفرحان، وأحمد طوقان، وأحمد الطراونة، وصلاح أبو زيد، وعدد كبير من أصدقاء نذير.

بعد العشاء تخلّف مضر، وسالم مساعدة، وخالد الحاج حسن، وأنا. وعلمتُ أنّ نذير سيستقيل غدًا لأنّ رجائي المعشر[268] بعد أن وافق على فصل مؤسسة التنمية الصناعية عن وزارة الاقتصاد الوطني عدل عن موقفه[269]. انتقدتُ التمثيل العشائري في مجلس الوزراء، ووصفته بأنّه إجراء رجعي. حاول مضر الدفاع. شرحتُ خطورة الأوضاع إذا استمر الأسلوب نفسه. رفض مضر ونذير الفهم والاعتراف بذلك.

حين هممنا بالخروج سألني مضر عن الاتحاد الوطني[270]. قلت: «انتهى». قال: «ألا يمكن إنعاشه؟».

قلت: «خطأ، لكن حياة سياسية على أساس حزبين جديرة بالدراسة، وليس بالضرورة تنفيذها الآن، لكنّها تستحق الدراسة والإعداد». وإذ بخالد الحاج حسن ينتفض ويقول: «أعوذ بالله». ووافقه نذير بشدة. أحسستُ أنّ نذير يخشى أي نوع من الديمقراطية.

دقيقة في حضرة الملك

1974/ 12/ 5

مساء الأمس اتصلوا بي من التشريفات، وحدّدوا موعدًا لمقابلة جلالته. لم أدرِ لماذا أقابله، وتساءلتُ، وظننتُ أنّ ذلك يتعلّق بمجلس الأعيان. ومررتُ بأحمد طوقان في مقرّ اللجنة الملكية لشؤون القدس، وعلمتُ أنّه غير مدعو، فتأكدتُ أن لا علاقة لذلك بالأعيان. في الثانية عشرة والدقيقة الثلاثين كنتُ في مكتب رئيس الديوان، وكان هناك عبد المنعم [الرفاعي] وعامر خمّاش. وتحدّث عبد المنعم عن مكتبة الديوان الكائنة في رغدان، وأنّه قبل 35 عامًا رتّبها ورقّمها، ومنذ ذلك الحين لم يمسسها أحد أو شيء سوى الغبار. كان واضحًا أنّ في ذلك دلالة على ابتعاد الديوان وصحبه عن الصلة العلمية عبر هذه المدة الطويلة.

سألتُ مضر عن دعوتي، فقال: «بناءً على طلبك». قلت: «وأي طلب؟». قال: «مقابلة جلالته». قلت: «لكنّني طلبتُ ذلك لشكره على تعييني بالأعيان، وأرسلتُ ببرقيّة وكفى، فلا شيء عندي أقوله». قال: «مجرد سلام». قلت: «وهو كذلك».

أُخبر مضر أنّ جلالته آتٍ، فسارع إلى الاتصال برئيس الوزراء، وأخبره بأنّ المقابلات لن تستغرق أكثر من ساعة. شعرتُ بأنّ مضر مدين للرئيس، وأنّه يعمل بتنسيق كامل معه.

دخلتُ وغبتُ دقيقة ونصف الدقيقة. سلّمتُ على جلالته، وقلتُ له: «يا سيدي جئتُ لأشكركم على تعييني في الأعيان، ولا شيء آخر عندي». قال: «كيف الأولاد والأهل؟». قلت: «بخير، يقبلون الأيادي». قال: «سمعتُ أنّ الوالد مريض، فكيف حاله؟». قلت: «عملية بسيطة، وانتهى منها حمدًا لله، وهو الآن في البيت». قال: «لاحظتُ في المرتين الأخيرتين اللتين شاهدتك فيهما أنّك غير مرتاح». قلت: «كلا، كل شيء جيّد سيدي». فنهض ونهضتُ إيذانًا بالخروج. وعند الباب قال: «المرحلة صعبة». قلت: «الله يعينكم سيدي».

عدتُ إلى مكتب رئيس الديوان، فاستغرب من سرعة العودة. فقلت: «لقد أخبرتكم أنّني سأقول خمس كلمات فقط».

في المساء ظهر الرئيس، وصلاح أبو زيد، ووزير الأوقاف على شاشة التلفزيون وهم يودّعون الحجاج. وقال الرئيس: «ادعو لنا، وادعو لسيدنا [الملك حسين]».

وزير الإعلام الجديد

7/12/1974

أصبح واضحًا الآن أنّ السياسة الجديدة للمرحلة الجديدة ضيقة وساذجة، ما يدل على سذاجة استنتاج الحكم لما يطلبه الناس. فكما ظهر صلاح أبو زيد مع الملك في مقابلة مع أساتذة الجامعة، ظهر مع الرئيس في وداع الحجاج. كما لو كان يريد أن يقول للناس: «إنّنا نبني علاقات معكم، فنحن منكم».

الرئيس في كلماته للدوائر التي زارها كان يتحدّث كما لو كان يُشهّد الجمهور على الموظفين بأنّه يأمر، وإذا حدث تقصير فمسؤولية الموظفين. كما كان يريد أن يُري جلالة الملك أنّه على اتصال بالشعب، ما يدلّ أيضًا على أنّ الملك ربّما طلب منه مزيدًا من الاتصال بالناس.

زرتُ ذوقان الهنداوي، وقبله الشريف فوّاز، وكلاهما أبدى سخريته من خبر وداع الرئيس للحجاج، وأجمعا على أنّ ذلك يعطي نتائج عكسية. بل إنّ ذوقان أخبرني أنّه قبل تأليف الوزارة الجديدة، وفي أثناء إجراء مشاورات الرئيس معه ومع مضر وسالم وصبحي أمين، أخبرهم أنّه سيُعيّن صلاح وزيرًا للإعلام. فقالوا له: «نخشى أن يتحوّل الإعلام إلى شخص صلاح كالعادة». فقال الرئيس: «أعلم ذلك، وسأنتبه له». وبرأي ذوقان أنّه يبدو أنّ الرئيس نبّه صلاح لذلك، ما حدا بصلاح أن يُسرف في إثبات بعده عن هذه التهمة بأن ركّز على شخص الرئيس.

9/12/1974

ذهبتُ إلى القيادة العامة نحو العاشرة والدقيقة الثلاثين لأقابل أبو شاكر [زيد بن شاكر]. كان في كلية الأركان، فدخلتُ مكتب المستشار العدلي أديب طهبوب الذي أبدى بحذر قلقه على مستقبل الفلسطينيين في الجيش، فجميعهم معرّضون للإحالة، أو إنهاء الخدمات.

في الحادية عشرة جاء أبو شاكر، وطلبتُ إليه أن يوعز إلى مسؤولي المدينة الطبية بقبول زوجة خالي للمعالجة. فتكرّم وأوعز بذلك. بعدئذٍ تحدّثنا. وقلتُ له نظرية حرب تشرين الأول/ أكتوبر، ومؤتمر الرباط، وأثرهما في نفسية العسكري الأردني: «حرب تشرين ولّدت لديه شعورًا بأنّه غير محمي؛ لعدم توافر صواريخ أرض – جو، ومؤتمر الرباط ولّد فيه شعورًا بأنّه لن يحارب في فلسطين. وكلاهما خطر على مستقبل الجيش». واقترحتُ على أبو شاكر ضرورة تسليح الجيش بصواريخ، لأنّ مثل هذه الخطوة تحقق غرضين في آن واحد. قال أبو شاكر: «أنا مقتنع بما تقول، لكنّ مشكلتي مع سيدنا [الملك حسين]. سيدنا [الملك حسين] متعلّق بالطيران، ولذلك يتجه نحو زيادة وتقوية الطائرات. وعلى كل حال سأناضل من أجل الصواريخ». ثمّ أضاف: «إنّ الجيش بخير، خصوصًا ضباط الصف، وصغار الضباط، وإنّ المخابرات العسكرية قوية [.....]».

10/12/1974

قابلتُ الرئيس في فترة الصباح، وحدّثته بما حدّثتُ أبو شاكر عن قضية الصواريخ. ووعد بأن يقول للملك ذلك، وأن يجعله يقوم بجولات في الوحدات العسكرية، ويعدهم بأنّه في حال تسلّم أموال الدعم

العربية سيشتري صواريخ.

الرئيس منشغل. ويبدو أنّ المشكلات كبيرة وكثيرة، وهو يحسّ بخطورة المرحلة. لكنّه أبدى تفاؤلًا بالنسبة إلى الوضع السياسي، وقال: «الوضع المصري الداخلي سيئ؛ فقر شديد، بطالة، مرارات. والوضع السوري الداخلي السياسي سيئ؛ حزب البعث العراقي ناشط، متفجرات تقع، منشورات مناوئة تُوزع ...إلخ. والمنظمات وضعها أسوأ بسبب الخلافات الداخلية. إذًا بقينا نحن من الأربعة العرب المعنيين في وضع أفضل».

قلت: «يجب ألّا تعتمد على ذلك، فلماذا لا يبادر الأردن بنظرية إقامة دولة كونفدرالية، ويفاوض المنظمة على ذلك، ويطبّق منه ما يمكن تطبيقه الآن، وهو الأمر المتعلّق بالسياسة الخارجية وجنيف، لسحب البساط من تحت قدمي إسرائيل؟». قال الرئيس: «أتوقع أكثر من ذلك؛ فحالة الأطراف الثلاثة تجعلني أتفاءل أنّهم سيعودون للأردن، ويغيّرون مضمون قرار الرباط».

فيما نحن جالسون، تلقى الرئيس اتصالًا هاتفيًا من صلاح أبو زيد، قال له فيه إنّ مكاتب المنظمة في بيروت قُصفت بالصواريخ.

جلسة رانس هيغ في الغور

16 /12 /1974

في العاشرة وخمس عشرة دقيقة، جاءت سيارة نذير، ومعه هيغ ونديم، واتجهنا إلى مزرعة مروان الحمود في الغور. كان الجو دافئًا وممتعًا. ذهبوا إلى الصيد، وغابوا نحو ساعة، ثمّ عادوا بلا شيء، وجلسنا بين أشجار الحمضيات الصغيرة.

بدأ نذير الحديث بعد أن شرب هيغ زجاجة البيرة الأولى، وشرع في الثانية. حديثه كان عن إسرائيل واحتمالات الحرب. وسألخص في ما يأتي ما قاله هيغ على مدى ثلاث ساعات، وله علاقة بالأردن أو السياسة:

1. يتسحاق رابين لا يمكن أن يبدأ حرب إلّا إذا ضُغط عليه.

2. إنّ الوقت إلى جانب العرب، وإنّ الإسرائيليين أخطأوا بعد حرب 1967 وبعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر؛ لأنّهم لم يتوصّلوا إلى سلام.

3. أخطأ اليهود حين أحبطوا مساعي فك الارتباط على الواجهة الأردنية.

4. أخطأ كذلك هنري كيسنجر، وكانت حساباته غير صحيحة بتباطؤه.

وفي حوار بيني وبينه قال:

1. إنّه نبّه الملك قبل حوادث الزرقاء إلى أنّ تململًا ما أخذ يتبلور في الجيش، فلم يصدّقه، وبعد أن حدث

التمرد في شباط/ فبراير الماضي دعاه وزوجته إلى غداء، وبعد الغداء أخذهما في رحلة جوية بالهليوكوبتر. وبعد أن غادر رانس وزوجته - التي كانت سكرتيرته في المخابرات وتعرف مثل هذه الأمور- سألها عن انطباعاتها عن المقابلة، فشاركته في أنّ الملك كان حريصًا على أن يقول له إنّه كان مصيبًا.

2. في أحد الأيام، في أثناء أزمة قبرص[271]، كان رانس في بيت الملك الذي تحادث مع شاه إيران، وكانت الملكة علياء موجودة. وقال الملك للشاه ما معناه أنّ ملك اليونان قسطنطين[272] (Constantine) ينبغي أن يرتب أموره للعودة إلى اليونان والأزمة قائمة. وحين انتهى من المكالمة قال له رانس: «أرجو أن تعذرني إذا كنتُ تطفلتُ على مكالمتك الهاتفية، أودّ أن أقول لك شيئًا، إنّ قسطنطين شخص تافه ماجن، والشعب اليوناني لا يريده». غير أنّ هذا الحديث لم يعجب الملك. وفي أثناء عودته من كندا قابل قسطنطين في لندن. وبعد عودته إلى عمّان، وعلى غداء في بيت الملك، قالت الملكة علياء لرانس: «لقد كنت مصيبًا في وصفك له». قال: «من؟». قالت: «الملك قسطنطين». ويبدو أنّ هذا هو الانطباع الذي أخذه الملك عن زميله قسطنطين. أضاف هيغ: «إنّني أعبد الملك حسين، وأحبه، وأنصحه، خصوصًا في هذا الظرف التاريخي الذي تنحدر فيه الملكيات».

3. إنّ الذي لفت انتباه الملك أكثر ليست قصة قسطنطين، بل قصة هيلا سيلاسي[273] (Haile Selassie)، لأنّ الذين قاموا بالعملية [الانقلاب] جنود وضباط صغار. ومنذ ذلك الحين والملك يحرص على بناء جسور بينه وبين الجنود وصغار الضباط، خصوصًا بعد الانقطاع الذي كان بين عامي 1972 و1973 عن الناس.

4. إنّه حريص الآن على مقابلة أكبر عدد ممكن، قابل أناس لم يرهم منذ خمسة أعوام، لذلك يجب أن تقابله مرة في الشهر. قلت: «سأحاول في أي حال، لأنّني فككتُ نفسي من السياسة».

5. مدح أحمد عبيدات جدًا، وقال إنّه ذكي.

6. تهكّم على محمد رسول الكيلاني.

7. قال إنّ مشكلة زيد الرفاعي أنّه صديق الملك. وقال إنّ سرّ نجاح وصفي [التل] كان يكمن في أنّه موالٍ للملك، لكنّه كان يتصرف كرئيس وزراء ندًا للملك. وقال هيغ: «لقد نصحتُ زيد أن يتصرف كـ Adviser» (هذا يفسّر بعض تصرفات وأقوال زيد حين يقول إنّ الملك يريد ذلك، وإنّني أناضل من أجل منعه).

8. شاهد هيغ زيد في نقاش مع الملك أخيرًا، حاول فيه زيد أن يبدو معارضًا لوجهة نظر الملك.

9. قال هيغ للملك ناصحًا: «إنّ جيش كلوب[274] (John Glubb) قد تغيّر، وفئات الأعمار قد تغيّرت، واتصال الجنود والضباط بالناس واسع».

10. المشكلة في السعودية تكمن فيمن سيأتي بعد فيصل.

11. السادات يجب أن يترك الحكم وهو في قمة مجده؛ لذلك محتمل أن يستقيل بعد أن ينتهي من انسحاب إسرائيلي جديد.

12. تسيطر على اليهود عقدة مسعدة[275]، وهي التي تضرهم.

13. إذا كان لي أن أستثمر أموالًا في الشرق الأوسط فسأستثمرها في الأردن.

14. الأردن بالنسبة إلى أميركا مهم جدًا، والملك حسين بالذات مهم.

15. الـ «سي. آي. إيه.» – على خلاف الخارجية الأميركية – تعتقد أنّ مؤتمر الرباط كان لمصلحة الملك حسين، لأنّ الملك حين ذهب كان يطالب بقرار إعفائه من مسؤولية، أو تأكيد تلك المسؤولية، وقد نال ما أراد حين أُعفيَ من مسؤوليته.

16. يتوقع ضغطًا جديدًا على الأردن من جانب المنظمات والعرب، ومن الملك فيصل بالذات، كي يسمح بقواعد للفدائيين. وسيرفض الملك، وستعود الأمور في الأردن إلى ما كانت عليه في عام 1972 (عزلة).

17. تحت هذه الأوضاع، يُحتمل أن تعمد إسرائيل بعد إخفاق المنظمة إلى مخاطبة أهل الضفة الغربية، وخلق قيادة فلسطينية جديدة هناك من ركام الإحباط.

18. يتوقع تغيير في قيادة المنظمة.

المؤتمر الرباعي

سألتُ مروان [القاسم] عن مهمة عبد الحليم خدام وأشرف مروان. قال: «جاء أشرف مروان يطلب تأجيل عقد المؤتمر الرباعي؛ لأنّ الأحوال لا تسمح، ولأنّ العمل الثنائي في هذه الأحوال أنجع». أمّا عبد الحليم خدام، فجاء ليطلب التعجيل في عقد المؤتمر الرباعي؛ لأنّه الضمان لمنع مصر من التسوية الجزئية. وقال خدام: «لو كنتُ أعلم أنّ أشرف مروان سيسبقني في المجيء لأجّلتُ حضوري حتى لا يُساء تفسيره».

في المساء زارني في البيت أول مرة عطا الله الرجوب، رئيس شؤون الموظفين بوزارة الإعلام، وبرفقته شقيقه مقدم مدفعية في الفرقة الرابعة (حامية عمّان). امتدحني أخوه كثيرًا، وقال إنّه كان يتطلع إلى لقائي منذ مدة طويلة، وأخذ يحدّثني عن تصرف الملك مع ضباط وجنود الفرقة الرابعة، وقال إنّ سيدنا [الملك حسين]، يرافقه أحيانًا الأمير حسن، والشريف زيد، يزورون قيادة الفرقة (في منطقة القصور) كثيرًا، وإنّ الملك يعمد إلى محادثة صغار الضباط الذين يعبّرون عن آرائهم بصراحة. وقال المقدم: «إنّني حين نُقلتُ [إلى الفرقة] استغربتُ الأسلوب الذي يحدّث به الملك الضباط، وهو أسلوب الأخوة والبساطة، كما استغربتُ أسلوب حديث الضباط معه، وهو المتميّز بالصراحة. فأحيانًا يتناولون المسؤولين بالخير أو الشر».

وصف الملك حين يتحدّث معهم كما لو كان صديقًا، إذ يجلس على مقعد، ويطلب أحد الضباط الصغار

ليجلس بجانبه. وفي إحدى المرات طلب المتحدّث الذي تردّد فقال له: «اجلس يا أخي كلنا إخوان». وفي إحدى المرات، بعد تأليف الحكومة الجديدة، تناول الضباط الوزراء مادحين أو ذامّين. فقال المقدم: «إنّ عدنان أبو عودة رجل مثقف ويفهم، وهو الذي يقرأ كثيرًا، وقام بإعلام طيّب». فقال له الملك: «أنتم شباب وتتسرعون». وقال إنّ الشريف زيد يشجعهم على الكلام. ولاحظ أنّ الملك والأمير يعرفان موظفي وزارة الإعلام أكثر من غيرهما.

لجنة تعديل قانون الانتخابات

17/12/1974

زرتُ السيد أحمد طوقان في مكتبه في مقرّ اللجنة الملكية لشؤون القدس. سألته إذا كان في لجنة تعديل قانون الانتخاب، فقال: «نعم». وسألته ماذا تمّ حتى الآن. فقال إنّهم اجتمعوا أمس؛ اللجنة بكامل أعضائها، وهم: بهجت التلهوني، أحمد الطراونة، رياض المفلح، علي الهنداوي[276] وزير العدل، ثروت التلهوني[277] وزير الداخلية، أحمد طوقان، أحمد الخليل ومضر بدران. وقال إنّه بعد العرض والنقاش والمذاكرة، انقسم الأعضاء إلى قسمين: قسم **أول** يتألف من بهجت ورياض وثروت، يقول إنّ قانون الانتخاب يجب أن يُعدّل بحيث ترجع الأمور إلى ما كانت عليه في عام 1947. والقسم **الثاني** يقول إنّ القانون يجب أن يبقى على شكله الأخير في عام 1966، لأنّه لا يجوز حرمان الفلسطينيين ممّن سجلوا في قوائم الانتخاب منذ عام 1950 من حقهم الانتخابي.

اللطيف في الجدل هو جانب المغالطة فيه، إذ يقول بهجت إنّ الانتخابات أمر داخلي محض، وحقوق شخصية، ولذلك يجب ألّا ينتخب الفلسطيني وهو على أرض الضفة الشرقية. ثمّ يتشدق بمقولته التي لا يحفظ غيرها، وهي أنّ الأردن وحدوي، وأنّ رشيد طليع[278] أول رئيس وزراء أردني كان لبنانيًا. ثمّ يقول: «لذلك لا يجوز انتخاب الفلسطيني». التناقض الواضح يُضحك ويُبكي؛ يستعمل مقولة النزعة الوحدوية، ليساند نزعته الانفصالية والإقليمية. رجاني السيد أبو العبد [أحمد طوقان] أن أُبقي ما قاله سرًا، ووعدته.

موظفو إعلام يلجأون إلى منظمة التحرير الفلسطينية

29/12/1974

اليوم غادر رئيس الوزراء [زيد الرفاعي] إلى القاهرة بدعوة رسمية. أعتقد أنّ غرض مصر من الدعوة هو تليين زيد قبل المؤتمر الرباعي الذي سيُعقد في 1975/ 1/ 4، وأعتقد أنّ الغرض من التليين هو حمل زيد على قبول وجود سياسي وعسكري لمنظمة التحرير في الأردن.

ذهبتُ إلى مجلس الأعيان، وعايدتُ بهجت التلهوني الذي جاءه الهنداوي – أحد أعضاء اللجنة التُساعية لتعديل قانون الانتخاب – لزيارته والسلام عليه. قال بهجت موجهًا حديثه إلى الهنداوي إنّه أخبر زيد أمس

بأنّه منسحب من اللجنة، لأنّ قناعاته لا يمكن أن يتنازل عنها، والتي تتلخص في اعتقاده بضرورة تعديل القانون، بحيث لا ينتخب الفلسطينيون أو يُنتخبون. وجرى بيني وبينه نقاشًا، وقلتُ له: «أعتقد أنّ أبناء الضفة الغربية الموجودين هنا مثلي لا يجوز أن يَنتخبوا أو يُنتخبوا، فأنا مثلًا لا أود أن أُنتزع من دائرتي الانتخابية نابلس، أمّا اللاجئون منذ عام 1948، وجميعهم ممّن لا تشملهم أي تسوية سياسية، بمعنى العودة إلى الأرض، لا يجوز حرمانهم من حق الانتخاب وقد مارسوه في السابق». رفض بهجت مقولتي، وخرجنا من مكتبه. وفي الخارج قال لي الهنداوي إنّه يوافقني على رأيي تمام الموافقة.

قرأتُ في الرصد خبرًا مفاده أنّ خمسة من موظفي الإعلام قد لجأوا إلى منظمة التحرير الفلسطينية، ومنهم أحمد حجازي وحازم مبيضين. استفسرتُ عن الموضوع، فعرفتُ أنّ الثلاثة الآخرين هم: زوجة أحمد حجازي وطاهر العدوان[279] وفايز محمود[280].

محاولة تهريب متفجرات إلى الضفة الغربية

30/12/1974

زارني في البيت شاب قدّم نفسه باسم غسان غالب إسماعيل[281]، وذلك نحو الساعة الرابعة بعد الظهر. وأخبرني بأنّه طالب في جامعة دمشق، وأنّه اعتُقل قبل مدة بعد أن ضُبطت في بيته كمية من المتفجرات والأسلحة الخفيفة، وخرج من السجن – قبل أن يُحاكم – بقانون العفو العام. بعد ذلك حاول السفر إلى دمشق ليستأنف دراسته، فمنعته المخابرات، وحجزت جواز سفره. ورجاني أن أساعده في الخروج ليكمل دراسته، خصوصًا أنّ هذه الأسلحة كانت في طريقها إلى الضفة الغربية.

في المساء ذهبتُ إلى دائرة المخابرات، وشرحت لطارق علاء الدين مشكلة الشاب. قال طارق إنّه لا يمكن تركه يسافر، لأنّ كمية المتفجرات التي ضُبطت معه بلغت 120 كيلوغرامًا. فقلتُ له: «لكنّها كانت في طريقها للضفة؛ فما دامت لا تمرّ عبر النهر حيث يمكن أن يضبطها الإسرائيليون وتعاتبنا إسرائيل – كما تقولون دائمًا – فلماذا لا تسمحون بها؟». قال: «إنّها لا تمرّ عبر الجسر». قلت: «لكنّني أعرف أنّها تمرّ، وأعرف أناسًا قد هرّبوا أسلحة عبر الجسر ونجحوا، واستُعملت ضد اليهود». قال: «لكنّ الكمية توحي بأنّها ستُكدّس هنا [في الأردن]، بل إنّ الخطر سيأتي في ما لو أنّ قيادة فتح وجّهت عناصرها هنا لاستخدامها في الداخل. لولا عميلًا لنا لما اكتشفنا الكمية». قلتُ في محاولة أخيرة: «ألا تعتقد أنّ وجوده في الخارج أفضل من وجوده هنا؟» قال: «لا». فقبلتُ بجوابه باعتباره الأعلم في هذه الأمور.

جلستُ مع أحمد عبيدات، وتحدّثنا بالشؤون العامة. وأخبرني أنّه في لقاء له مع الزعيم قاسم الدويري؛ قائد الفرقة الأولى بالوكالة، قال له قاسم إنّ الجيش أصبح أكثر قبولًا لزيد الرفاعي. وأوحى لي أحمد أنّ لقاءه مع قاسم كان بشأن بحث أوضاع الجيش، وانعكاسه على الوضع في الداخل. وفي نهاية الحديث أعرب أحمد عن رغبته في زيارتي في بيتي.

معلومات عن محاولة اغتيال الملك ومحاولة انقلاب ضد الشيخ زايد

31/12/1974

زارني منصور البطاينة [سفير الأردن في أبو ظبي] في البيت، وكان قد وصل إلى عمّان في إجازة. وحدّثني عن أعماله في أبو ظبي، وعلاقاته الطيبة مع الحاكم ووزير الخارجية، وكيف أنّه خدم الأردن بأن أحضر أخيرًا نصف مليون دينار دعمًا للجمعية العلمية الملكية، وسبعة ملايين دينار لتغطية العجز. ثمّ انتقل إلى الحديث عن السياسة، وقال: «قبل سفر الملك للرباط زودتنا مخابرات أبو ظبي بمعلومات عن مجموعة فدائية فلسطينية، وأسماء اثنين من رؤسائها، توجهت إلى الرباط لاغتيال جلالة الملك».

في المقابل وقبل فترة قصيرة، ومن طريق منصور، تسلّم الشيخ زايد رسالة من جلالته تتضمن معلومات عن بعض شخصيات الخليج بقيادة فيصل القاسمي - وكيل وزارة الدفاع - تخطط لانقلاب ضد الشيخ زايد. وفيصل القاسمي في رأي ضباط القيادة هنا لا يُحب الأردن، وعميل مصري.

في المساء، أمضيتُ ليلة رأس السنة في مطعم المدينة الرياضية، بدعوة من الشريف فوّاز. وهذه أول مرة في حياتي اختبر احتفالًا بهذه المناسبة. لاحظتُ الانفعال عند الكثيرين، راقصين وطروبين.

(134) ريتشارد نيكسون (1913–1994). رئيس الولايات المتحدة الأميركية السابع والثلاثون بين عامي 1969 و1974. اضطُر إلى الاستقالة بسبب فضيحة «ووترغيت» ليتولى نائبه جيرالد فورد الرئاسة.

(135) يتسحاق رابين (1922–1995). رئيس وزراء إسرائيل مرتين: بين عامي 1974 و1977، وبين عامي 1992 و1995. اغتاله متطرف يهودي بعد توقيعه اتفاقية أوسلو مع الفلسطينيين.

(136) إيغال آلون (1918–1980). سياسي إسرائيلي، قائد في قوات «البلماح» الصهيونية، ولواء في الجيش الإسرائيلي.

(137) نصوح المجالي (1942–). المدير العام لوكالة الأنباء الأردنية. عُيّن لاحقًا وزيرًا للثقافة والإعلام في عام 1989.

(138) روجر فيشر (1922–2012). حقوقي أكاديمي أميركي في جامعة هارفرد ومدير مشروع هارفرد للمفاوضات.

(139) ضياء الرفاعي (1925–1997). شاعر ودبلوماسي ومدير سابق للإذاعة الأردنية.

(140) رجائي الدجاني (1939–). مساعد لمدير المخابرات. عُين لاحقًا وزيرًا للنقل في عام 1986، ووزيرًا للداخلية بين عامي 1986 و1989، ومن ثم عضوًا في مجلس الأعيان الأردني.

(141) عبد الله صلاح (1922–). شغل منصب وزير الخارجية بين عامي 1966 و1967، وعمل سفيرًا للأردن في الكويت والهند وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية، ومندوبًا للأردن لدى الأمم المتحدة، ومن ثم عُيّن في مجلس الأعيان الأردني في عام 1993.

(142) أحمد عبيدات (1938–). مدير المخابرات العامة بين عامي 1974 و1984. عُيّن لاحقًا رئيسًا للوزراء، ثمّ عضوًا في مجلس الأعيان الأردني.

(143) أنور الخطيب (1917–1993). انتُخب نائبًا عن مدينة القدس بين عامي 1951 و1954، واشترك في ثلاث حكومات أردنية، وعُيّن سفيرًا للأردن في القاهرة في عام 1964.

(144) طاهر المصري (1942–). عمل وزيرًا ثمّ رئيسًا للوزراء (1991)، ورئيسًا لمجلس النواب بين عامي 1993 و1994، ورئيسًا لمجلس الأعيان في عام 2009.

(145) شوكت محمود. أصبح لاحقًا وزيرًا لشؤون الأرض المحتلة.

(146) هجوم قاده صالح سرية الفلسطيني الأصل، وحُكم عليه بالإعدام.

(147) أحمد بن سودة (1920–2008). مستشار ملك المغرب الحسن الثاني يومئذٍ.

(148) آرنود دي بورجوريف (1925–2015). صحافي أميركي متخصص بالسياسة الدولية. عمل

في مجلة **نيوزويك** الأميركية بين عامي 1950 و1985.

(149) الحاج أمين الحسيني (1895–1974). المفتي العام لفلسطين، ورئيس الهيئة العربية العليا والمؤتمر الوطني الفلسطيني في عام 1948 والذي أعلن حكومة عموم فلسطين.

(150) خليفة بن حمد (1932–2016). أمير دولة قطر بين عامي 1972 و1995.

(151) ناصر بن جميل (1927–1979). قائد الجيش الأردني في عام 1965، وعضو مجلس الأعيان بين عامي 1974 و1979

(152) مجحم العدوان (1927–2009). عضو في مجلس الأعيان الأردني في عام 1971.

(153) هاشم الدباس (1929–2010). انتخب إلى مجلس النواب في عام 1993، ثمّ عُيّن وزيرًا للبريد والاتصالات بين عامي 1994 و1995، ووزيرًا للطاقة والثروة المعدنية بين عامي 1996 و1997.

(154) أشرف مروان (1944–2007). سكرتير الرئيس المصري لشؤون المعلومات، ورجل أعمال لاحقًا. تزوج من منى ابنة الرئيس المصري جمال عبد الناصر. قُتل في لندن بصورة غامضة وسط أنباء عن كونه عميلًا مزدوجًا.

(155) زهير المفتي (1923–2007). سفير الأردن في كل من العراق والدانمارك والولايات المتحدة الأميركية وتركيا بين عامي 1966 و1973، ووزير الدولة للشؤون الخارجية في عام 1973.

(156) مروان دودين (1936–2016). تقلد مناصب وزارية عدّة بين عامي 1973 و1989، وعُيّن عضوًا في مجلس الأعيان بين عامي 2007 و2011.

(157) المقصود هو فصل القوات على الجبهة الأردنية.

(158) وليم كوانت (1941–). عضو مجلس الأمن القومي في إدارتي ريتشارد نيكسون وجيمي كارتر، كان له دور في التوصل إلى اتفاقية كامب ديفيد.

(159) علياء بهاء الدين طوقان (1948–1977). الزوجة الثالثة للملك الحسين بن طلال.

(160) رياض المفلح (1909–2000). عضو في مجلسي النواب والأعيان مرات عدة.

(161) حمد الفرحان (1921–2000). من القادة القوميين، وعضو سابق في مجلس الأعيان الأردني.

(162) أكرم زعيتر (1909–1996). أديب وسياسي قومي عربي، كان وزيرًا وسفيرًا للأردن في سورية وإيران ولبنان. أوراقه محفوظة لدى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

(163) تقي الدين الصلح (1908–1988). رئيس وزراء لبنان بين عامي 1973 و1974.

(164) شلومو غازيت. رئيس جهاز المخابرات العسكرية الإسرائيلية «آمان» بين عامي 1974

و1978.

(165) الجبهة الوطنية: أُعلن عن تأسيسها في 1973/ 8/ 15 بمبادرة من شخصيات فلسطينية، وكان الحزب الشيوعي من دعا إلى تأسيسها، وأدّت الجبهة دورًا مؤثرًا في الأراضي الفلسطينية، دفع سلطات الاحتلال إلى اعتقال مجموعة من قادتها في عام 1974، وإبعادهم إلى الخارج. تراجع دورها مع الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

(166) صلاح أبو زيد (1925–). وزير الإعلام بين عامي 1964 و1967، ووزير الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بين عامي 1967 و1970، ووزير الخارجية بين عامي 1972 و1973، ووزير الثقافة والإعلام بين عامي 1974 و1976، وعضو مجلس الأعيان في عام 1973، ومستشار للملك حسين في عام 1997.

(167) يوسف حنا. صحافي أردني.

(168) صبحي أمين عمرو. (1910–1994). وزير أردني سابق، تولى مناصب وزارية خمس عشرة مرة بين عامي 1962 و1976.

(169) محمد الخطيب (1930–2013). مدير المطبوعات والنشر. عُيّن لاحقًا وزيرًا للإعلام.

(170) عبد الحميد شرف (1939–1980). مندوب الأردن الدائم في الأمم المتحدة بين عامي 1972 و1976، وتولى رئاسة الوزراء من كانون أول/ ديسمبر 1979 إلى تموز/ يوليو 1980.

(171) سعيد التل (1934–). وزير المواصلات بين عامي 1978 و1979، ووزيرًا للإعلام بين عامي 1979 و1980، ووزيرًا للتربية بين عامي 1980 و1984، ثم عضوًا في مجلس الأعيان بين عامي 1989 و1993.

(172) عبد الرحيم عمر (1929–1993). ساهم في تأسيس رابطة الكتاب الأردنيين، وانتخب رئيسًا لها أكثر من مرة، كما ساهم في تأسيس صحيفة **الرأي** الأردنية.

(173) جيرالد فورد (1913–2006). الرئيس الثامن والثلاثون للولايات المتحدة الأميركية بين عامي 1974 و1977.

(174) أشرف غربال (1925–2005). سفير مصر لدى الولايات المتحدة الأميركية بين عامي 1973 و1986.

(175) إميل الغوري (1907–1984). عضو بارز في الهيئة العربية العليا. عُيّن وزيرًا في الحكومة الأردنية مرتين 1969 و1971.

(176) مصطفى الزرقا (1904–1999). رجل دين سوري، من أبرز علماء الفقه الإسلامي في العصر الحديث.

(177) مطران البطريركية اللاتينية في الأردن.

(178) إبراهيم زيد الكيلاني (1937–2013). مفكر إسلامي أردني. انتُخب نائبًا في مجلس النواب بين عامي 1993 و1997، وعُيّن وزيرًا للأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في عام 1990.

(179) كامل الشريف (1929–2008). وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بين عامي 1976 و1984.

(180) سامي جودة (1925–1997) انتُخب نائبًا عن مدينة رام الله في عام 1957، وانتُخب مرة أخرى للبرلمان في عام 1973. عُين وزيرًا للاقتصاد الوطني بين عامي 1969 و1970، ووزير دولة للشؤون البرلمانية بين عامي 1985 و1988.

(181) أحمد شوقي (1868–1932). شاعر مصري كبير لُقب بـ «أمير الشعراء»، والأبيات المقصودة من قصيدة مطلعها: «لك في الأرض والسماء مآتم قام فيها أبو الملائِكِ هاشمْ».

(182) الشريف حسين (1854–1931). قائد الثورة العربية الكبرى ضدّ الدولة العثمانية.

(183) عبد الحليم زيد الكيلاني. شيخ الطريقة الشاذلية في الأردن وفلسطين.

(184) الأمير رعد بن زيد بن الحسين بن علي (1931–). ابن عم الملك طلال والملك غازي الأول ملك العراق.

(185) محمد البشير (1933–). مدير المخابرات العسكرية بين عامي 1970 و1971، عُيّن لاحقًا وزيرًا للزراعة بين عامي 1984 و1985، ثمّ أمينًا للعاصمة عمّان بين عامي 1991 و1993.

(186) نذير رشيد (1929–). أحد مؤسسي تنظيم الضباط الأحرار في الأردن في عام 1951 والذي اتهم بمحاولة الانقلاب ضد الملك حسين في عام 1957. هرب إلى سورية ثمّ عاد إلى الأردن في عام 1965 بعد صدور العفو الملكي العام. شغل منصب مدير المخابرات الأردنية في عام 1970، ثم عُيّن عضوًا في مجلس الأعيان الأردني في عام 1988، ووزيرًا للداخلية في عام 1997.

(187) نورودوم سيهانوك (1923–2012). ملك كمبوديا.

(188) عبد الكريم الغرايبة (1923–2014). أستاذ جامعي، وشيخ المؤرخين الأردنيين، وعضو في مجلس الأعيان في عام 2005.

(189) حابس المجالي (1914–2001). قائد الجيش العربي الأردني في معركتي اللطرون وباب الواد في عام 1948، ووزير دفاع بين عامي 1967 و1968، والحاكم العسكري وقائد الجيش بين عامي 1970 و1976.

(190) روديسيا: استقلّت لاحقًا في عام 1980 تحت اسم جمهورية زيمبابوي.

(191) زايد آل نهيان (1918–2004). أول رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة عقب الاستقلال في عام 1971.

(192) سعيد النابلسي (1928–2013). عمل وزيرًا للاقتصاد، ومحافظًا للبنك المركزي.

(193) خليل السالم (1921–1999). شغل مناصب وزارية عدة، كما شغل وظيفة محافظ البنك المركزي، واختير عضوًا في المجلس الوطني الاستشاري في ثلاث دورات، وعُيّن عضوًا في مجلس الأعيان.

(194) فوّاز شرف (1937–). دبلوماسي أردني، عُيّن وزيرًا للثقافة والشباب بين عامي 1976 و1979.

(195) عبود سالم (1936–). طيار عراقي لجأ إلى الأردن خلال حكم عبد الكريم قاسم للعراق وأصبح قائدًا لسلاح الجو الأردني بين عامي 1973 و1976.

(196) منذر البلبيسي. تاجر سلاح معروف.

(197) إكليل الساطي. دبلوماسي أردني، تولّى منصب الأمين العام لوزارة الخارجية، ورئيس التشريفات الملكية.

(198) سالم مساعدة (1930–) نائب رئيس الوزراء في عام 1989، ووزير الداخلية بين عامي 1989 و1991، ومن ثمّ عضو في مجلس الأعيان.

(199) روحي الخطيب (1914–1994). رئيس بلدية القدس بين عامي 1957 و1967، وقت احتلال الضفة أنهى الاحتلال خدماته واعتقله وأبعده إلى الأردن.

(200) مروان الحمود (1942–). وزير أردني سابق، ولاحقًا أصبح عضوًا في مجلس الأعيان.

(201) جمعة حماد (1923–1995). عضو سابق في مجلس الأعيان الأردني. عُيّن لاحقًا وزيرًا للثقافة.

(202) عبد الرؤوف الروابدة (1939–). شغل مناصب وزارية عدة، ورئيس وزراء مرتين، وعضوًا في مجلس الأعيان أكثر من مرة. وتسلّم أخيرًا منصب رئاسة مجلس الأعيان حتى استقالته منه في عام 2015.

(203) مساهمة في مشروع لأسر الشهداء.

(204) عبد العزيز الخياط (1924–2011). وزير وعضو في مجلس الأعيان الأردني، وسابقًا من ناشطي جماعة الإخوان المسلمين، ومن ثم حزب التحرير الإسلامي.

(205) عمر النابلسي (1936–). محامي ودبلوماسي، ووزير في وزارات عدة، وعضو في مجلس الأعيان.

(206) نديم الزرو (1931–2014). وزير الشؤون البلدية والقروية في عام 1970، ووزير النقل في عامي 1972 و1973.

(207) عيدي أمين (1925–2003). رئيس أوغندا الثالث بين عامي 1971 و1979.

(208) المقصود بالانشقاق هنا تشكيل جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية، المكونة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، ومنظمة الصاعقة. وذلك ردًا على قرارات دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثانية عشرة التي عُقدت في القاهرة في الفترة من 1 إلى 6 أيلول/ سبتمبر 1974، وأقرّت إقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء من فلسطين، كجزء مما عُرف باسم «برنامج النقاط العشر».

(209) صوت الثورة: إذاعة كانت تُبث من القاهرة باسم «صوت فلسطين صوت الثورة الفلسطينية».

(210) بيار الجميّل (1905–1984). مؤسس حزب الكتائب اللبناني، ووالد كل من بشير وأمين الجميّل اللذين انتخبا لاحقًا لرئاسة جمهورية لبنان.

(211) سليمان الحديدي (1926–1993). نقيب المحامين الأردنيين خمس دورات بين عامي 1967 و1985. شارك لاحقًا في صوغ الميثاق الوطني الأردني في عام 1989.

(212) إبراهيم بكر (1923–1997). عمل محاميًا في القدس. وبعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية نُفي إلى أريحا، ثمّ إلى الأردن. انتخب لاحقًا نقيبًا للمحامين الأردنيين، وشارك في صوغ الميثاق الوطني الأردني.

(213) عيسى مدانات (1927–). أصبح لاحقًا عضوًا في مجلس النواب الأردني، ثمّ عضوًا في لجنة الميثاق الوطني، وأمينًا عامًا للحزب الشيوعي الأردني. كما شارك في صوغ الميثاق الوطني الأردني في عام 1989.

(214) كيه. جي. بي.: جهاز المخابرات/ أمن الدولة في العهد السوفياتي.

(215) نيكولاي تشاوتشيسكو (1918–1989). رئيس رومانيا بين عامي 1974 و1989. أعدمه ضباط الشرطة العسكرية بعد الثورة الشعبية الرومانية في عام 1989. حاول أن يقوم بدور وسيط بين العرب والإسرائيليين.

(216) فوّاز أبو الغنم: (1932–). سفير الأردن في مصر بين عامي 1973 و1975. أصبح لاحقًا وزيرًا مرتين، ثمّ عضوًا في مجلس الأعيان الأردني أكثر من مرة.

(217) الأميرة ثروت (1947–). زوجة الأمير الحسن بن طلال.

(218) حمدي كنعان (1909–1978). رئيس بلدية نابلس بين عامي 1963 و1969.

(219) أنور نسيبة (1913–1986). وزير أردني سابق لأكثر من مرة، وعُيّن في مجلس الأعيان الأردني في عام 1963.

(220) السوق الأوروبية المشتركة: مشروع التكامل الاقتصادي الأوروبي الذي بدأ في عام 1958، وانتهى لمصلحة الاتحاد الأوروبي في عام 2009.

(221) علي محافظة (1938-). أكاديمي أردني. تولّى رئاسة جامعة اليرموك بين عامي 1989 و1993.

(222) مريود التل (1930-2004). شقيق وصفي التل. عُيّن رئيسًا للتشريفات الملكية في عام 1970، ثمّ أمينًا عامًا للديوان الملكي في عام 1971، ثمّ سكرتيرًا شخصيًا ومستشارًا اقتصاديًا للملك حسين.

(223) أمجد المجالي (1946-). عُيّن سكرتيرًا خاصًا للملك حسين، ثمّ سفيرًا. ثمّ أصبح عضوًا في مجلس النواب الأردني، ثمّ وزيرًا للعمل في عام 2003، وأخيرًا عُيّن عضوًا في مجلس الأعيان الأردني.

(224) عبد المحسن أبو ميزر (1930-1992). عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والناطق الرسمي باسمها. كان عضوًا في قيادة جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني.

(225) ياسر عبد ربه (1944-). نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين حتى فصله منها. أحد مؤسسي الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا». شغل عددًا من المناصب الوزارية في السلطة الوطنية الفلسطينية، وشغل منصب أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حتى فصله الرئيس محمود عباس منها في عام 2015.

(226) مصباح البديري. أعلن انشقاقه عن جيش التحرير الفلسطيني في عام 1976 على خلفية خلافه مع ياسر عرفات حول مسألة التدخّل السوري في لبنان، التي كان يؤيدها البديري ويعارضها عرفات.

(227) سايغون: عاصمة جمهورية فيتنام الجنوبية السابقة قبل توحيد فيتنام، وأصبحت تُعرف باسم هو تشي منه.

(228) عبد الحميد شومان (1888-1974). مؤسس البنك العربي في القدس في عام 1930.

(229) سليمان النابلسي (1908-1976). رئيس أول حكومة برلمانية في الأردن، والتي استمرت بين 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1956 و10 نيسان/ أبريل 1957.

(230) عبد المجيد شومان (1912-2005). رئيس مجلس إدارة البنك العربي، وعضو سابق في مجلس الأعيان الأردني مرتين: في عام 1987، وفي عام 1997.

(231) علي غندور (1931-) أول مدير للملكية الأردنية للطيران.

(232) إبراهيم عز الدين (1934-). وزير أردني سابق أكثر من مرة.

(233) سعد الدين جمعة (1924-). وزير أردني سابق، وعضو في مجلس الأعيان الأردني أكثر من مرة.

(234) فؤاد قاقيش (1922-) وزير أردني سابق، وعضو في مجلس الأعيان الأردني ثلاث فترات، في

أعوام 1974 و1979 و1983.

(235) مهيب الخياط (1918–1999). عضو المجلس الوطني الاستشاري.

(236) قدري طوقان (1910–1971). مفكر وكاتب وسياسي عربي. عُيّن وزيرًا للخارجية الأردنية في عام 1965، وكان نائبًا في البرلمان.

(237) خالد الحاج حسن (1931–). عضو مجلس النواب بين عامي 1963 و1966، وفي عام 1967، ومرة أخرى في عام 1984. تسلّم مناصب وزارية عدة، ومن ثمّ عُيّن عضوًا في مجلس الأعيان الأردني مرتين.

(238) وصفي ميرزا (1914–1989). عضو مجلس الأعيان الأردني مرات عدة بين عامي 1967 و1988.

(239) أنطون عطا الله (1897–). ولد في القدس وعُيّن وزيرًا للخارجية الأردنية بين عامي 1963 و1967، وعضو مجلس الأعيان الأردني في الأعوام 1963 و1967 و1971.

(240) فرح ديبا (1938–2007). إمبراطورة إيران السابقة، والزوجة الثالثة لشاه إيران محمد رضا بهلوي. عاشت في المنفى منذ قيام الثورة الإيرانية في عام 1979.

(241) إدوارد كينيدي (1932–2009). سيناتور ديمقراطي، وشقيق الرئيس الأميركي الأسبق جون كينيدي.

(242) الاتحاد الوطني: إطار سياسي هدف بحسب ميثاقه الصادر في عام 1971 إلى «توحيد فئات الشعب في المملكة الأردنية الهاشمية، وحشد طاقات أبنائه وتوجيهها لما يضمن بناء مجتمع متوازن متساند، واقتصاد وطني سليم، والعمل على استعادة الحقّ العربي في فلسطين، وتحقيق الأهداف المرسومة لهذا الاتحاد في خدمة الوطن والأمة العربية». وكان الملك هو الرئيس الأعلى للاتحاد الذي انتهى في عام 1973.

(243) صلاح طوقان (1914–). وزير المالية بين عامي 1956 و1957، وعضو سابق في مجلس الأعيان.

(244) سليمان فرنجية (1910–1992). رئيس الجمهورية اللبنانية بين عامي 1970 و1976.

(245) مثقال الفايز (1885–1967). شيخ قبيلة بني صخر، شارك في المؤتمر الوطني الأردني الأول في عام 1928، والمؤتمر الوطني الأردني في عام 1936، وكان عضوًا في حزب الاستقلال وحزب الشعب، وعضوًا مؤسسًا في حزب التضامن وحزب الإخاء وحزب النهضة. كما كان صاحب علاقات مميزة مع أنظمة الحكم في البلدان المجاورة.

(246) حسين بن ناصر (1906–1982). تسلّم رئاسة الديوان الملكي ثلاث مرات في الأعوام 1961، 1964 و1969، ورئاسة الوزراء ثلاث مرات في الأعوام 1963 و1964 و1967. وكان عضوًا

في مجلس الأعيان الأردني مرات عدة، كما تسلّم عددًا من الحقائب الوزارية.

(247) كامل أبو جابر (1932–). وزير الاقتصاد الوطني لعام 1973، ووزير الخارجية للعامين 1991 و1993، وعضو في مجلس الأعيان في عام 1993.

(248) رفاعي الهزايمة. أول مدير لدائرة الأحوال المدنية بين عامي 1977 و1985.

(249) إطار تنظيمي في حركة «فتح» أسّس بعد حوادث أيلول/ سبتمبر 1970، وعمل على تأسيس تنظيمات سرية في الأردن. رئسه سميح أبو كويك (قدري)، وأشرف عليه صلاح خلف (أبو إياد).

(250) محمود الكايد (1933–2010). رئيس تحرير صحيفة **الرأي** في عام 1976، والمدير العام للاتحاد الوطني، وعضو المجلس الوطني الاستشاري. عُيّن وزيرًا للثقافة في عام 2000.

(251) سليمان عرار (1934–1998). شارك في تأسيس صحيفة **الرأي** في عام 1973، وعُيّن وزيرًا للداخلية في في عام 1976 وفي عام 1984، واختير عضوًا في المجلس الوطني الاستشاري في دوراته الثلاث (1978–1982).

(252) أحمد سعيد (1925–). مذيع مصري في فترة الخمسينيات والستينيات، رئس إذاعة صوت العرب في عهد الرئيس جمال عبد الناصر.

(253) علي أبو نوار (1924–1991). لجأ لجوءًا سياسيًا إلى مصر على خلفية محاولة انقلاب على الملك حسين، وعاد إلى الأردن بعد صدور العفو العام في عام 1962. أصبح لاحقًا رئيس أركان الجيش الأردني، ومستشار الملك حسين للشؤون العسكرية.

(254) ليونيد إيلييتش بريجنيف (1906–1982). الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي بين عامي 1964 و1982، والرئيس الفعلي للاتحاد السوفياتي خلال هذه الفترة.

(255) وُجدت هذه الأوراق من دون تاريخ، لكنّنا نُرجّح أنها كُتبت في نهاية عام 1974، وفيها يتعرض رئيس الوزراء لمجمل التحرك السياسي منذ عام 1972.

(256) تحدّث الرئيس السادات هنا عن نيّته عبور قناة السويس، في حين أنّه في لقاء القاهرة الثلاثي اللاحق لحديثه مع زيد الرفاعي بتاريخ 1973/ 9/ 10 مع الملك حسين والرئيس الأسد لمّح إلى نيّته استئناف حرب الاستنزاف. ونظنّها الرواية الأكثر دقة.

(257) بمعنى ضربة خاطفة تحقق انتصارًا سريعًا.

(258) تمّ هذا اللقاء بتاريخ 1973/ 9/ 10، ووردت تفاصيله في اليوميات.

(259) شفيق ارشيدات (1918–1978). وزير أردني سابق، وأحد مؤسسي الحزب الوطني الاشتراكي.

(260) غالب بركات (1927–2014). وزير السياحة والآثار ووزير النقل في عام 1967. ووزير السياحة والآثار بين عامي 1972 و1979.

(261) صادق الشرع (1923–2009). حُكم عليه بالإعدام بتهمة محاولة الانقلاب في عام 1959 حين كان قائدًا للجيش العربي الأردني، لكنّه خرج من السجن بعد أعوام عدة بموجب عفو عام. عُيّن لاحقًا وزيرًا للتموين في عام 1974، ووزيرًا للشؤون الخارجية بين عامي 1974 و1976.

(262) ينال حكمت (1934–). أصبح لاحقًا وزيرًا للسياحة بين عامي 1988 و1989، كذلك في عامي 1991 و1993، ثمّ عضوًا في مجلس الأعيان الأردني بين عامي 1996 و2005.

(263) * في غضون ساعة، غصت مكاتب الديوان بالشخصيات السياسية. وسرعان ما تجمّع المدعوون في حلقات صغيرة، بحسب فئات الأعمار، والصداقات، والمصالح. بعدها، دعاهم رئيس التشريفات إلى قاعة الاجتماعات، تمهيدًا لحضور جلالة الملك الذي كما يبدو غيّر رأيه بشأن حكومة الأقطاب، فحدّثهم عن مؤتمر الرباط، وعن الأوضاع العامة في ضوء مقررات الرباط. اكتفى بذلك، الأمر الذي جعل رياض المفلح يسأل جلالته مستفسرًا: «هل هذا كل شيء؟» قال الملك: «نعم». وانفضّ الاجتماع. بعد هذا اللقاء، شاعت في البلد حكاية حكومة الأقطاب التي لم تؤلّف، وأطلق الناس عليها حكومة «Ironside»، وهو اسم مسلسل أميركي كان يُعرض في التلفزيون الأردني، كان بطله عاجزًا يجلس في كرسيه المتحرّك خلال حلقات المسلسل.

(264) محمد بن طلال بن عبد الله بن الحسين بن علي (1940–)، الابن الثاني للملك طلال.

(265) عبد الرزاق النايف (1934–1978). أول رئيس حكومة عراقية بعد انقلاب تموز/يوليو 1968، وكان قبلها يشغل منصب مدير المخابرات العسكرية. توفي في إثر محاولة اغتياله في 1978/ 7/ 9.

(266) جسر دامية: يُسمى أيضًا بجسر الأمير محمد. وهو جسر على نهر الأردن شمال مدينة أريحا يصل بين ضفتيه الشرقية والغربية. أنشئ في عهد المماليك، وجُدّد مرات عدة.

(267) طوباس: مدينة فلسطينية تقع جنوب شرق مدينة جنين، وشمال شرق مدينة نابلس.

(268) رجائي المعشر (1944–). وزير الاقتصاد الوطني، أصبح لاحقًا وزيرًا للصناعة في عام 1976 و1985، ثم عضوًا في مجلس الأعيان الأردني مرات عدة بين عامي 1993 و2009.

(269) كان نذير رشيد المدير العام لمؤسسة التنمية الصناعية.

(270) * في آذار/مارس 1972 أنهت اللجنة المكلّفة بصوغ مشروع المملكة المتحدة مهمتها، وفي الخامس والعشرين من ذلك الشهر طرح الملك حسين مشروعه الذي يُطمئن الفلسطينيين حول مستقبلهم، وتقدّم المشروع بثلاثة اقتراحات:

الأول: العودة إلى الوحدة الاندماجية.

الثاني: إقامة نظام فدرالي بين الأردن وفلسطين تحت اسم المملكة العربية المتحدة.

الثالث: إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

تضمن المشروع تفصيلات عن تصوّر الملك للمملكة العربية المتحدة بهدف إعادة تنظيم البيت الأردني – الفلسطيني. طُرح ذلك في اجتماع كبير عُقد في الديوان الملكي بحضور 400 شخصية من قادة الرأي. بعد ذلك أرسل جلالته وفدًا زار العواصم العربية ليُسلّموا القادة العرب المشروع، ويشرحوا لهم القصد كي يحظى المشروع بموافقتهم. رُفض المشروع من ثلاث جهات: غولدا مائير والرئيس السادات وياسر عرفات، وتلا المشروع استكمالًا لهدف الملك المحافظة على التماسك الشعبي في الأردن تأليف الاتحاد الوطني. اختارني الملك رئيس الاتحاد الوطني أمينًا عامًا للاتحاد من 1972/ 10/ 11 حتى 1973/ 5/ 26.

(271) أزمة قبرص: هي الأزمة التي نشبت عقب الاجتياح العسكري التركي للجزء الشمالي من جزيرة قبرص في 20 تموز/ يوليو 1974، وأدى إلى تقسيمها حتى الآن بين «دولة» شمالية لا تعترف بها سوى تركيا، وجمهورية قبرص التي تحظى باعتراف عالمي، وهي عضو في الاتحاد الأوروبي.

(272) الملك قسطنطين الثاني (1940–). آخر ملوك اليونان، تولّى الحكم بين عامي 1964 و1974. انتهى حكمه بانقلاب عسكري في عام 1974، أُجري بعده استفتاء شعبي وتحوّلت اليونان إلى جمهورية.

(273) هيلا سيلاسي (1892–1975). آخر أباطرة إثيوبيا التي حكمها من عام 1928. انتهى حكمه في عام 1974 بانقلاب عسكري، حيث احتُجز في قصره وتوفي بعد عام بصورة غامضة.

(274) جون باغوت غلوب أو كلوب (1897–1986). ضابط بريطاني، تولّى قيادة الجيش العربي الأردني من عام 1939 حتى قرار تعريب قيادة الجيش في عام 1956.

(275) مسعدة أو متسادا، اسم جبلٍ يطل على الساحل الغربي للبحر الميت. يوجد على قمته موقع أثري لقلعة قديمة كانت تحمل اسمه، يقال إنّ السيكاريين (وهم مجموعة من المتمردين اليهود) لجأوا إليها بعد أن طردهم أهالي القدس، قبل أن يقضي الرومان على الثورة اليهودية ويدمروا مدينة القدس. ويُقال أيضًا إنّ الجيش الروماني حاصر القلعة ما يقارب الثلاثة أشهر، وأن المحاصرين في القلعة رفضوا الاستسلام وفضلوا قتل أنفسهم.

(276) علي الهنداوي (1909–1991). وزير الأشغال العامة والزراعة في عام 1956، ووزير العدلية في عام 1957 وفي عام 1958.

(277) ثروت التلهوني (1922–1985). شغِل منصب وزير الداخلية مرة أخرى في عام 1976، ثمّ عُيّن سفيرًا للأردن لدى المملكة العربية السعودية بين عامي 1978 و1981، وعُيّن لاحقًا في مجلس الأعيان الأردني الثالث عشر.

(278) رشيد طليع (1877–1926). أول رئيس لحكومة شرق الأردن.

(279) طاهر العدوان (1944–). لاحقًا عُيّن وزير دولة لشؤون الإعلام والاتصال في عام 2011.

(280) فايز محمود (1941–2011). لاحقًا عمل مستشارًا لوزير الثقافة بين عامي 1991 و2001.

(281) غسان غالب إسماعيل. مهندس، عمل في القطاع الغربي لـ «حركة فتح». وهو مقيم في عمّان.

الفصل الرابع
1975

11/1/1975

1. الشعوب التي تعتمد في حياتها على المصادفة أقدر على امتصاص الإحباطات. الشعب الأردني الذي تتركّز آماله وتُشرق مع بداية موسم الأمطار، ويُفاجأ في معظم الأحيان بانحباسها، أصبح قادرًا على امتصاص الإحباطات أو تحمّلها، بسبب تعوّده عليها.

2. في مقالة نُشرت في صحيفة **النهار** اللبنانية بتاريخ التاسع أو العاشر من هذا الشهر [كانون الثاني/ يناير] حول ضرورة إسناد الملك فيصل مصر ماليًا، شعرتُ بأنّ هناك مخططًا لإخراج روسيا من المنطقة تحت المظلة التي دخلت إليها بواسطتها، ألا وهي القضيّة الفلسطينية.

3. من وحي زيارة شاه إيران إلى الأردن في 6/1/1975، شعرتُ بأنّ إيران تُقدّم أنموذجًا للمنطقة قد تحتاج إليه الدول العربية من أجل السلام، وهو أنموذج صراع قومي بين الإيرانيين والعرب يأخذ مسارًا إيجابيًا في التعاون والتفاهم، وذلك تمهيدًا لتفاهم عربي - إسرائيلي.

4. قرأتُ عن زيارة الملك فيصل إلى أحد المواقع العسكرية السورية، والكلمتين اللتين ألقاهما الملك والأسد.

مجلس أمناء الجامعة الأردنية

16/1/1975

عرض الدكتور عبد السلام المجالي في مطلع الجلسة أن المستر هربرت آرمسترونغ (Herbert Armstrong)، زعيم The Church of God ومؤسس كلية امبسادور في لندن وكاليفورنيا، يتزعم طائفة تبيّن أنّها تبرعت لإسرائيل لإجراء حفرياتها في القدس. وكان قد عرض على الجامعة مبلغ 150 ألف دولار، من خلال مدير العلاقات العامة المدعو عدلي المهتدي، مقابل إقامة حفل له على نفقته الخاصة.

سبق لي أن دعوتُ هذا الشخص وأقمتُ له حفلًا في المدينة الرياضية من دون أن أعرف عنه. واتجه مجلس الأمناء إلى رفض معونته. وكان رأيي (وقد رُفِض) أن نأخذ التبرع من دون حفل؛ فإذا أردنا معاقبته ليكن ذلك بأخذ المال منه بدلًا من رفضه.

منحة هارفرد

24/1/1975

ُ

أقيم عشاء في بيت مروان القاسم على شرف عبد الله صلاح، حضره زيد [الرفاعي] وأبو شاكر [زيد بن شاكر] والسفير الأميركي مع آخرين.

حين وصلت، كان السفير الأميركي يتحدّث مع عبد الله صلاح. ويبدو أنّ الاثنين سبقا الآخرين. سلّمتُ ووقفتُ بجانب السفير الأميركي الذي سألني عن أحوالي. قلت: «جيدة؛ أقرأ وأزور وأتحرك متى وكيفما وأينما أشاء». قال: «ألم تتسلّم عرضًا ما؟» نظرتُ في وجهه وقلت: «ماذا تعني؟» قال: «تسلّمت نسخة عمّا وصلك بالنسبة إلى هارفرد». وحينئذٍ قلتُ له: «وصلني عرض وأجبتُ عليه، وبقيت قضية التمويل؛ إذ إنّني طلبتُ منهم إيضاحها في رسالتي الجوابية». وبينما كنّا نتحدّث وصل الرئيس وقال: «عمَّ تتكلّمون؟». فأخبره السفير عن العرض الذي وصلني لإقامة سنة دراسية في هارفرد كزميل أقوم ببعض البحوث. فاستدار الرئيس إليّ وقال: «ألم أقل لك من زمان أن تذهب إلى هناك» (تساءلتُ بيني وبين نفسي: «متى؟»). قلتُ للرئيس: «التمويل بقي معلقًا». فقال: «عليك بالسفير». ووعد السفير أن يساعد في قضية التمويل.

25 /1 /1975

في العاشرة من صباح اليوم، زارني في البيت مهندس شاب من القدس اسمه أيوب شاور. قدم نفسه لي بأنه شقيق زوجة محمد أبو شلباية، الصحافي المعروف في القدس. وقال لي إنّه موفد من قبل صهره لينقل إليّ الرسالة الآتية:

«إنّ الضفة الغربية لن تعود إلّا للملك حسين. إنّ اتجاهًا نحو الأردن أخذ يتبلور على حساب الاتجاه السائد لصالح المنظمة. إنّ الشيوعيين هم الذين يقودون الشارع في الضفة؛ وبناءً على ذلك يعتقد أنّ إصدار صحيفة أسبوعية تعتمد خطًا معتدلًا قد يكون مفيدًا، وأنّ مثل هذه الصحيفة قادر هو على إصدارها، والمحررون المعتدلون متوافرون، وأنّه بحاجة إلى مبلغ يمكّنه من الوقوف على رجليه». قلتُ له: «إنّني لستُ في كرسي المسؤولية». ووعدته أن أنقل ذلك للمسؤولين. وقال إنّه سيراني الأسبوع المقبل.

27 /1 /1975

زرت رئيس الوزراء في مكتبه ونقلت إليه رسالة أبو شلباية. فقال: «حين يأتي الرسول دعه يقابل صلاح أبو زيد، ولا مانع من دعمه لإعادة إصدار صحيفته المسماة **صوت الجماهير**». قبل الدخول إلى مكتب الرئيس، أخبرني مدير مكتبه جميل نظيف، بأنّ إبراهيم بكر وياسر عمرو قد دخلا مكتبه. وانتظرتُ نصف ساعة حتى خرجا.

في المساء سمعتُ تصريحًا للناطق الرسمي يتناول بنقد لطيف تعليقًا لراديو منظمة التحرير في القاهرة تهجّم على الأردن، واعتبر ما يقوله زيد الرفاعي مطابقًا لما يقوله الإسرائيليون في ما يتعلّق بمستقبل الضفة. وسمّى التعليق هذه المسألة «التفافًا على مقررات الرباط». وما يلفت الانتباه في تعليق الناطق الرسمي قوله إنّ الأردن لا يتمكّن من التنسيق مع أحد في هذا الجو، وهو ملتزم مقررات «الرباط».

24 /2 /1975

في دائرة المخابرات، قال لي طارق علاء الدين، ونحن نناقش احتمالات تسوية منفردة على الجبهة المصرية، أنّ مدير المخابرات المصرية زار عمّان مؤخرًا، وأنّ اجتماعات عُقدت بين الجانبين. وأنّ المصريين تظاهروا بأنّ الغرض من المجيء هو التنسيق مع المخابرات الأردنية في ما يتعلّق بالإسرائيليين، وبعد ذلك قالوا: «وأيضًا في ما يتعلّق بالمتطرفين من الفدائيين». قال طارق إنّه فهم وزملاؤه أنّ المقصود هم الفدائيون وليس إسرائيل، وإنّ ذلك يعني إقبال مصر على فترة حرجة قد تكون من نتائج انسياقها في اتجاه التسوية المنفردة.

25/2/1975

في الظهيرة، تناولتُ الغداء في الشونة الجنوبية بمعية جلالة الملك الذي دعاه الشيخ نوفان السعود. وقد حضر جلالته باللباس العربي الذي كان يناسبه للغاية. وكان سبقه إلى المكان جون ليندسي (John Lindsay)؛ رئيس بلدية نيويورك السابق والمعلّق في محطة «إيه. بي. سي» الأميركية.

في المساء، أُقيم عشاء في بيت علي غندور على شرف إبراهيم عز الدين المسافر لتسلّم منصبه الجديد سفيرًا للأردن في سويسرا. حضر العشاء أبو شاكر. وتذاكرتُ معه أو استذكرنا حوادث أيلول/سبتمبر 1970. وحدّثني عن أنّ رسولًا أتى في طائرة خاصة بعثه السلطان قابوس ليطلب من القيادة ضابطًا برتبة عقيد فما فوق ليقوم مقام وكيل وزارة دفاع عُمان؛ أي شخص سيسأل عن المشتريات ...إلخ. وسألني رأيي بشكل مكتوم عمّن أُرشّح. فذكرتُ له غازي عربيات، فقال جيّد. لكنّه ذكر حكم الخضرا (وهو الشاب الذي رئس بعثة التدريب الأردنية في جنوب أفريقيا).

26/2/1975

بناءً على طلب سابق، قابلتُ جلالة الملك في الديوان الملكي حوالى الساعة الرابعة، وعرضتُ عليه ما يُتاح لي من فرص. فقلتُ له: «أمامي الآن خياران: إمّا أن أذهب إلى هارفرد، أو أن أبقى في عمّان وأشتري 20 في المئة من مؤسسة الرأي». فقال: «وكم تُكلّف؟» قلت: «لا أدري، غير أنّني أستطيع تدبر الأمر ماليًا». قال: «ستذهب إلى هارفرد وستشتري حصة في صحيفة **الرأي**، لكن بعد أن تدرس الموضوع». خرجتُ من عنده وأخبرتُ مضر بدران بما حدث. وفي المساء، وفي أثناء عشاء في بيت نذير [رشيد]، أخبرتُ نذير بما حدث.

27/2/1975

في صحيفة **الرأي** قابلتُ جمعة حمّاد ومحمود الكايد. وأخبرتُ جمعة، بحضور محمود، عمّا تمّ في أثناء مقابلتي لجلالته وذلك لتوقعي أنّ جلالته سيستدعي جمعة ويخبره.

احتجاج فلسطيني على مشاركتي في اجتماع برلماني

10/3/1975

السفر إلى السودان لحضور اجتماعات الاتحاد البرلماني العربي. سيستمر الغياب حتى 17/ 3/ 1975. الوفد برئاسة بهجت التلهوني وعضوية فضل الدلقموني وأنا. أول مؤتمر برلماني أحضره. وقد عملتُ في اللجنة الاقتصادية.

احتج وفد منظمة التحرير على وجودي بشكل شخصي لدى رئيس الاتحاد محمد علي الحلبي – وهو سوري – وهدّدوا بإثارة مشكلة وجودي كفلسطيني في الوفد الأردني في أثناء عقد المجلس. فما كان من الحلبي إلّا أن نقل هذا الكلام إلى الرئيس [التلهوني] باعتبار أنّ وجودي التفاف على مقررات مؤتمر الرباط. فقال له بهجت: «إذا أثرت الموضوع فسأرد عليك وألملم أوراقي وأُغادر القاعة، وفي عمّان سأكتب لك كتابًا بانسحاب الأردن من الاتحاد البرلماني العربي» (روى لي بهجت القصة عند عودتنا).

اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي

1975/ 3/ 28

سافرتُ مع الوفد الأردني برئاسة بهجت التلهوني وعضوية فضل الدلقموني وعامر خمّاش إلى كولومبو في سريلانكا، لحضور اجتماعات مجلس الاتحاد البرلماني الدولي في دورته الربيعية. عُقد المجلس من 13 آذار/ مارس إلى 5 نيسان/ أبريل 1975. في الطريق نزلنا في كراتشي.

اشتركتُ في اللجنة الثقافية واللجنة الاقتصادية، بعد التصويت في الجلسة العامة على قبول المجلس الوطني الفلسطيني عضوًا مراقبًا في مجلس الاتحاد. وأثار رئيس الوفد البريطاني قضية قبول المجلس الوطني بأسلوب خبيث، اعتمد فيه على تخوفاته من أنّ قانونًا جديدًا في بريطانيا يخوّل وزير الداخلية البريطاني منع أي شخص له صلة بمنظمة إرهابية من دخول بريطانيا. وبما أنّ المؤتمر الخريفي للاتحاد سيُعقد في بريطانيا، فسيُمنع وفد منظمة التحرير بموجب القانون. رددتُ عليه، وكان حديثي الوحيد في كل الجلسات، بنقطتين:

أولًا: إنّ المنظمة ليست إرهابية.

ثانيًا: إنّ الشاهد على ذلك وجود سعيد حمامي في لندن كممثل لمنظمة التحرير، وعدم تطبيق القانون عليه.

نتيجة ردّي، شكرني السوريون، وشكرني محمود فلاحة ممثّل المنظمة الذي جاء ضمن الوفد السوري، وسبق أن تعرّفتُ عليه وكان يعرف عمي محمد وابن عمي محمود، ورُفعت الكلفة بيننا.

في كولومبو، دعا المركز الثقافي الإسلامي الوفود العربية والإسلامية إلى لقاء، وذهبتُ ممثّلًا عن الأردن. رحبوا بنا بكلمة كمسلمين. وكلّفني العرب الآخرون بإلقاء كلمة ردًا عليهم. فرددتُ عليهم بكلمة جيّدة، ووعدتهم بالعمل على منح طالب مسلم منحة دراسية في كلية الشريعة في الأردن.

1975/ 4/ 13

زرتُ مضر بدران في الديوان الملكي، وتحدثتُ معه عن زيارة كولومبو، استفسرتُ عن الجو العام الذي يوحي بتغيير سياسي نحو العرب ونحو الحرب. وكان الملك قد خطب في الجامعة وفي الوحدات العسكرية بشأن القدس والأرض المحتلة، وطالب في حديثه بالدعوة للاستعداد، ما فُهم منه أنّ الأردن يُعدّ العدة للحرب، خصوصًا وأنّ هذا الكلام جاء بعد زيارة الملك إلى دمشق في مطلع الشهر. قال مضر: «أخشى أنّ الناس أساءوا تفسير هذا التحرّك؛ فالحقيقة هي أنّه بعد تدهور الوضع في الهند الصينية [فيتنام]، وإخفاق كيسنجر في ما يتعلّق بقناة السويس، تولّدت لدى جلالة الملك مخاوف من الاعتماد على أميركا التي خذلت أصدقاءها في الهند الصينية، كما أخفقت في الضغط على إسرائيل للانسحاب من بضعة كيلومترات في الصحراء. إذًا، التحرّك الجديد هو بمنزلة حماية للنفس، أكثر منه تحرّك إعداد لمعركة».

من أهم الظواهر التي تحدّث عنها الناس، قصة الطالب الذي وقف أمام جلالة الملك في الجامعة وقال له إنّه وبعض زملائه الطلبة اعتُقلوا، وإنّه الوحيد الذي أُفرج عنه لأنّه «تساقط» بينما زملاؤه صمدوا وبقوا في السجن. وقال: «إنّني تساقطت حين وافقت على الإعلان عن التنكر لمبادئي، لكنّني مع ذلك لن أتنازل عنها». وصفق له الطلبة والأساتذة والملكة.

أخبرني مضر أنّ الملك سيسافر إلى أميركا مارًا بفرنسا. وأنّ السادات طلب أن يزوره الملك في القاهرة بعد زيارته التي قام بها لدمشق قبل سفره لأميركا. غير أنّ الملك رفض؛ ليس لأنّه لا يريد مقابلته، بل لأنّ السادات سبق أن أعلن عن نيته زيارة الأردن رسميًا، ولذلك لا معنى لذهاب الملك بعد أن أعلن السادات ذلك. ولهذا كان جواب الملك: «نُفضّل أن تأتي إلى عمّان».

قال مضر إنّ الملك جدّد دعوته صدام حسين كجزء من سياسة التآخي العربي. ويحاول كذلك أن يصلح الأسد والسادات. ففي زيارته إلى دمشق، عرض الملك وساطته فرفض الأسد، وقال: «إذا جاء السادات في زيارة إلى الأردن فحسب، فإنّني مستعد لمقابلته في عمّان».

أمس 12/4/1975، سافر أعضاء مجلس الأعيان كلهم إلى الرياض، حيث قدمنا التعازي بوفاة المرحوم الملك فيصل.

دور القوات الأردنية في عُمان

21/4/1975

أمس، عاد جلالة الملك من جولة في السعودية وعُمان، واليوم ذهبتُ إلى الديوان وقابلتُ الأمير حسن للاطمئنان على صحته بسبب الكسر الذي أصاب قدمه اليسرى قبل نحو ثلاثة أسابيع. قال لي الأمير إنّه يؤلف كتابًا عن الأردن، يريد منه إبراز الأردن كإنجاز بشري. حدّثني عن فيلم روجر فيشر، وقلتُ له إنّه صالح للعرض. وقال: «هذا رأيي أيضًا، غير أنّ صلاح أبو زيد رفض عرضه». ثمّ ذهبت لمقابلة مضر [بدران] فقيل لي إنّه غادر صباح اليوم إلى الرباط. فقابلتُ الأمير رعد الذي أخبرني عن زيارة جلالته إلى

الرياض ومسقط، وقال إنّ سيدنا [الملك حسين] كان بارعًا في عرض طبيعة العلاقات الأردنية – السعودية للسعوديين، وكذلك في عرضه لأزمة المنطقة والوضع السياسي بشكل عام. وكان مدخله للحديث هو التحدّث عن الأسرتين الهاشمية والسعودية، وكان مؤثرًا جدًا. يعتقد الأمير رعد أنّ الأمراء يشعرون بحرية عمل أكثر من أيام الملك فيصل. ولذلك، يأمل أن تزداد العلاقات الأردنية – السعودية متانة وقوة. أمّا عن عُمان، فقال الأمير إنّه لا توجد ثورة[282]، وهذا ما اكتشفته القوات الأردنية. فالإنكليز الذين يتقاضى الضابط منهم 1200 دينار شهريًا، وتأتيه الـ «كولا» مثلجة من باريس، هم الذين يطلقون النار لإيهام السلطان بأنّ هناك ثورة. وفي إحدى المرات أطلقوا النار على القوات الأردنية ليوهموها أنّ الثوار يقصفونها، وتبين أنّهم الإنكليز فاعتذروا. ومنذ أن شعر الإنكليز بأنّ الأردنيين قد اكتشفوا ألاعيبهم، أخذوا يناصبونهم العداء.

إذا زار السلطان إحدى المناطق، أخذ الإنكليز يحركون الطائرات ويلقون القنابل، لإيهامه باشتعال الثورة وبعملهم. وفي إحدى المرات قال القائد البريطاني للمنطقة التي يعمل فيها الأردنيون إنّ ثوارًا في مكان ما في المنطقة. وحين تحرّك الأردنيون شاهدوا عن بُعد أناسًا يتراكضون. فطلب منهم الإنكليز أن يوجّهوا النيران عليهم فرفضوا. ولمّا اقتربوا منهم وجدوهم نساءً وأطفالًا. وهكذا يأخذ الإنكليز دخل عُمان من النفط.

حديث مع السكرتير الأول في السفارة السوفياتية

مدى الصواريخ السوفياتية في أيدي السوريين يدحض حجة إسرائيل في الحدود الآمنة. إذا كان مداها يصل المستعمرات الإسرائيلية على الرغم من احتلال الجولان، فإنّ معنى ادّعاءات إسرائيل بحدود آمنة هو توقّع احتلالها أراضي جديدة.

السكرتير الأول في السفارة السوفياتية، وفي أثناء الحديث معه، قال:

1. إنّ الموقف السوفياتي متقارب مع الموقف الأردني في 12 نقطة من [أصل] 15؛ وهو أقرب موقف لهم في المنطقة العربية في ما يتعلّق بأزمة الشرق الأوسط.

2. إنّ المهم لدى حكومته هو اتفاق العرب على خطة العمل، وليس خطة العمل نفسها؛ «جنيف» أو غير «جنيف».

3. صعوبة القضية الفلسطينية تكمن في كونها مشكلة معقدة؛ بسبب ما يحوط بها من العواطف، وإلّا فإنّها لا تعدو كونها مشكلة بضع مئات من آلاف اللاجئين.

ممكن القول إنّ حرب 1967 وحرب 1973 أجهضت التوجه نحو التقدّم الاجتماعي، والمشاركة السياسية؛ إذ جُمعت السيادة القبلية على الحياة، واستُعيض عن التقدّم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بمجتمع الخدمات.

أفكار حول السياسة العربية[283]

شعارات خلال فترة الصمود: حتى لا تستسلموا بعد الهزيمة، على إسرائيل أن تختار بين الأرض والسلام. الأمن ليس السلام، وعلى أميركا أن تحدّد في ما إذا كانت تدافع عن إسرائيل ضمن حدود 1948 أو ضمن حدود 1967.

بعد فتح قناة السويس: رفع السادات شعار «نحن لا نخشى السلام، إنّ إسرائيل هي التي تخشاه».

حين يزور زعيم عربي زعيمًا عربيًا آخر، تضجّ أجهزة الإعلام بالحديث عن وحدة المصير والشعب ...إلخ، كما لو كانت تريد إقناع الشعب بهذه المشاعر التي يعبّر عنها الشعب عفويًا لدى استقباله ذلك الزعيم. والحقيقة أنّ أجهزة الزعيم تستثمر هذه المشاعر لتقوية مركزه وتدعيمه.

لعلّ من أهم العوامل في الموقف العربي من فلسطين أنّ العرب الذين طال انتظارهم للتحرّر والوحدة، وعملوا من أجلهما إلى حدّ الاتصال بالإنكليز وهم من مجتمع إسلامي ليعقدوا معهم صفقة الثورة والاستقلال، فوجئوا بأنّ جزءًا من جسمهم سيُبتر، وأنّ الوحدة أصبحت أجزاءً منتدبة، فبدأوا علاقتهم بالقضية والغرب بإحباط شديد. وكان مثلهم في ذلك مثل الذي انتظر زوجته لتحمل، فحملت ووضعت طفلًا مشوهًا وماتت، وكان عليه أن يعيش مع الجسم المشوه. إذًا، المشكلة هي أنّ إسرائيل لم تكن قائمة حين بدأ العرب بمطالبتهم بفلسطين، أي ليسوا كالصين تطالب بمنطقة من روسيا، أو العراق بجزء من إيران، لكنّها قطعة أُخذت منهم بالتدريج، وهم يشاهدون ابتلاعها وقيام الدولة عليها. حتى إنّ حرب في عام 1948 التي كان ممكنًا لها – من باب المنطق – أن توقف المطالبة بفلسطين بعد الهزيمة، لم تفعل ذلك، بل على العكس شحذت الهمم، وصاغت تفكير الناس للأعوام المقبلة، ووجهتهم نحو فلسطين (إنّ مفهوم الحق عند العرب يظهر واضحًا في ذلك).

الاستجابة الأميركية لمبادرات السلام العربية حتى حرب تشرين الأول/ أكتوبر كان يُعبّر عنه بحرص أميركا على تحديد جهد يارنغ أو جهدها بالوساطة، بقصد عدم وقوع حرب، وليس بقصد التوصّل إلى سلام. بمعنى آخر أدق؛ إنّ الموقف الأميركي حتى 1973 تركّز، أولًا، على منع وقوع حرب أكثر من تركيزه على الوصول إلى صيغة سلام (الرجوع إلى يارنغ ومشروع روجرز).

ماذا يستفيد الحكام من شعار تحرير الأراضي المحتلة، وصيانة حقوق الشعب الفلسطيني؟

الجزء الأول من استعادة الأراضي العربية المحتلة كانت، حتى مؤتمر الجزائر 1973، تشمل سيناء والجولان والضفة والقطاع. بعد الجزائر، أصبحت تعني الجولان وسيناء، ما سهّل الأمر مع الحكومة السورية والمصرية لمتابعة حلّ جانب من المشكلة. أمّا استرداد حقوق الشعب الفلسطيني فقد وضعها «الرباط»، ومن قبله قمة الجزائر، في أيدي الفلسطينيين، من حيث التحديد والقبول، وما على العرب إلّا التأييد. لم يكن عبثًا قرار «الممثّل الشرعي الوحيد»؛ فحين يتحدّث أي زعيم عربي ويذكر هذا الشعار، يضمن ألّا أحد يعتب عليه أو ينتقده، خصوصًا أنّ الجزء الفلسطيني منه غامض، وتُرك للمنظمة لتحدّده.

زيارة الرئيس الأسد إلى الأردن

10–12 /6 /1975

لم يُستقبل زائر بمثل الحفاوة التي استُقبل بها الأسد. سبقه فيصل والسادات ورُحّب بهما، لكنّ وضع الأسد كان شيئًا آخر. خرجت الجماهير لاستقباله بإخلاص وإيمان وثقة، وهتفت بغير ما هتفت به للآخرين: «شعب واحد، وجيش واحد»، وكأنّها إضافة إلى تعبيرها عمّا يختزنه ضميرها ووجدانها، كانت تقول له إنّ الأردن جزء من سورية، فأنتم الأقرب بحق وليس مجاملة.

أجهزة الإعلام أقامت عرسًا من الأغاني الوطنية والأناشيد، وعُرضت مسرحيات سورية، وبرامج خاصة، ووصفت الأسد بما تصف به الحسين؛ بالحكمة والشجاعة. كانت عمّان ودمشق تذيعان البرامج نفسها، وكان المذيع السوري يذيع من تلفزيون عمّان، والأردني من تلفزيون دمشق. لو جاء زائر ولم يعلم ما هي حقيقة المناسبة لظنّ أن وحدة قد أُعلنت، وأنّ الدولة تحتفل بها.

تقريري أنّ الرابح هو سورية، ولا أقول القضية؛ لأنّ منطلق التفكير هو أنّ الأردن لا يحارب، إلّا إذا ضمن النجاح أو لا منتصر ولا منهزم. والسوريون كسبوا؛ لأنّ موقف الالتزام الأردني ستُحسن سورية استخدامه يومًا، أكان في نطاق العمل الدبلوماسي، أم على المستوى الإعلامي، أم حتى التنظيمي.

عزل سعد جمعة من مجلس الأعيان

14 /6 /1975

في مجلس الأعيان، كان يجلس رئيس المجلس وعبد المنعم الرفاعي وأحمد طوقان وصلاح طوقان وعبد الرحمن خليفة ومنور الحديد. وفتح الكلام عبد الرحمن خليفة بالسؤال عمّن سيخلف سعد جمعة في مجلس الأعيان. وتساءلت: «وهل عُزل؟». فقال لي صلاح طوقان: «نعم» (طبعًا بعد محاضرته التي ألقاها قبل أسبوع في الجامعة بدعوة من اتّحاد الطلبة، والتي انتقد فيها الحكم ورئيس الوزراء بالذات).

قال بهجت التلهوني لزميله الرفاعي: «إنّ الأسد طلب إلى سيّدنا أن نزوره في دمشق، وذكرنا باسمينا شخصيًا». قالها وهو في منتهى السعادة أنّ بادرة جاءته من الأسد. وأخذ الصديقان يتناقشان متى سيذهبان، وأخيرًا قرّرا الذهاب في تموز/ يوليو، بعد أن يكون خدام قد عاد من واشنطن.

خواطر حول العرب والقضية الفلسطينية

أقرب القرارات إلى مبادئ العدل والحق هو قرار التقسيم في عام 1947. إنّ الذي عقّد المشكلة هو التقادم الزمني على خلاف ما ظنّ كثير من السياسيين. كيف؟

إنّ الشعب الفلسطيني رفض وعد بلفور[284] من المبدأ، كما رفض الانتداب. وقام الانتداب بدور المنفّذ للوعد؛ فالذي أصدره حكم البلد الذي سيُنفّذ عليه. وعلى الرغم من رفض العرب، وقيام الانتفاضات والثورات، مضت حكومة الانتداب ومعها الوكالة اليهودية بتنفيذ الوعد، وأقامت حقائق تمثلت في امتلاك الأرض، وقيام المؤسسات الإسرائيلية. وحين أصبحت الحقيقة اليهودية مادية وماثلة للعيان، أحالت بريطانيا المشكلة على الأمم المتحدة، التي لم ترَ غير الذي كان على أرض الواقع، فأعطت حكمها الذي رفضه العرب نتيجة تمسكهم بموقعهم المبدئي. ومضى الزمن، وازداد الأمر تعقيدًا محليًا ودوليًا.

أمّا الآن وقد بدت توجهات نحو السلام من الجانب العربي، وأهمها الدعوة للدولة الديمقراطية، وتصريح ياسر عرفات بأنّها ستتحقق بالتعايش والحوار السلمي بين العرب واليهود، فإنّ علينا أن نُفتش عن أقرب القرارات لمفاهيم الحقّ والعدل.

إنّ قبول الفلسطينيين بالسلطة الوطنية، وتحديد أسلوب تحقيق الدولة الديمقراطية العلمانية بالحوار السلمي، يعنيان أنّ المنظمة تقبل بإقامة دولتها على جزء من الأرض الفلسطينية، وتترك أمر تحقيق الدولة العلمانية للزمن، وللشعبين العربي واليهودي، فإذا رفض أحدهما فلن تتحقق. وهذا يعني أنّ الفلسطينيين سيقبلون بالدولة الإسرائيلية.

إنّ الزمن زاد المشكلة تعقيدًا. ومن هنا، إذا لم تُراعَ المبادئ الأولية سيبقى الزمن عنصر التهديد للوضع في المنطقة، ومن هنا تنطلق إسرائيل في مخاوفها الأمنية. إنّ عودة لقرارات الأمم المتحدة بعد حرب 1948 تبيّن أنّ العالم رأى بحق أنّ عودة اللاجئين إلى ديارهم جزء من الحلّ. إنّ الزمن لا يُضيّع لدى العربي شعوره بالحق، على عكس ما ظنّ المخطّطون. إنّ تراثنا يفخر بقصص الأجداد الذين لم يضيّعوا لأنفسهم حق، بل إنّ الشخص قبل أن يذهب لأداء فريضة الحج أو وهو على فراش الموت يطلب إلى الناس أن يسامحوه؛ خشية أن يطالبوه يوم القيامة بحقوق لم يؤدها لهم. إنّ هذه النظرة تدل على مدى إيمان العربي بأخذ حقه مهما طال الزمن.

إنّ الذي حجب التفكير العملي عن العرب هو أنّ إسرائيل جعلتهم ينطلقون دائمًا من أنّ إسرائيل قائمة، من دون السؤال أو حتى محاولة معرفة الأوضاع التي أنشأتها. فإسرائيل في العصر الحديث كانت عملية ولادة، ولم تكن قائمة كأي دولة أخرى، وكأي وليد يُشكّ في أصله لا بد من أن يتسبب بحدوث مشكلات، لكنّ الغرب اقتنع بشرعية الوليد، وأخذ ينظر للوضع في المنطقة من زاوية دولة قائمة مهددة من دول قائمة. ولو حدثت محاولات لدراسة الخلفية التي سبقت الولادة لساعد ذلك في إبداء نظرة أفضل.

لقد كان من الممكن أن يشكّل الحاج أمين الحسيني الطرف الفلسطيني الممثّل لمصالح الفلسطينيين لولا اهتمامه بالنازيين. ففي وقت كان فيه اليهود منتشرين في العالم، ويقومون بدور السفراء وضباط العلاقات العامة، لم يكن للفلسطينيين أي ممثل. وحين هُزمت ألمانيا، هُزم معها الحاج أمين على الأرض الفلسطينية. فبعد مُضي سنتين كان الوضع الدولي لا ينظر بجد لمنهزم مع حليف منهزم، بل يتطلع إلى وفيات حليف المنتصر. وهكذا، فإنّ إحالة الموضوع للأمم المتّحدة بهذه السرعة، تساعد في رؤية الوضع اليهودي دون

الفلسطيني، خصوصًا أنّ حديث اليهودي عن الاضطهاد وحاجته لوطن يلجأ إليه، كان مفهومًا من أولئك الذين عانوا هم أنفسهم من النازيين، بمن فيهم السوفيات.

كيف يمكن استخدام الملامح الأساسية في الثقافة العربية بشكل إيجابي ليخدم أي تسوية سلمية؟

1. الفردية: تفرض نفسها عند التعويض؛ لأنّ العربي فردي، تراه يرفض مفهوم التعويض الجماعي، أي التعويض الذي يذهب للحكومة لتستثمره في مشروعات، ويطالب بحصته شخصيًا.

لقد حدث مثال جيّد على ذلك حين طرحت أميركا مفهوم التعويض المسمى بـ «مشروع جون»[285]، إذ جاء مندوب [دوايت] أيزنهاور[286] (Dwight Eisenhower) للمنطقة في عام 1954، وألمح إلى أنّ حكومته مستعدة لدفع تعويضات من أجل استيعاب اللاجئين الفلسطينيين الذين لم يجدوا فرص عمل. ثارت ثائرة الفلسطينيين لسببين: **أولهما**، رفضهم لمبدأ التخلي عن وطنهم الذي غادروه حديثًا. و**ثانيهما**، اعتراضًا على مبدأ دفع التعويضات للحكومات بدلًا منهم. كذلك حين عرضت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين مبدأ التعويض في بداية عملها، حدث الأمر نفسه.

وفي عام 1959، حين تقدّم داغ همرشولد (Dag Hammarskjold) بمشروع عُرف باسمه[287]، عرض بموجبه إقامة مشروعات للفلسطينيين في الدول المُضيفة، سارعت الحكومات هذه المرة ورفضته، لأنّها تأكدت أنّ المال لن يأتي لها بل سيذهب للتجمعات الفلسطينية. وكذلك فعلت الدول العربية الأخرى.

ولذلك يجب أن يكون هناك تعويض باعتباره حقًا (تمامًا كما نفعل لدى الإضرار بأحد الناس؛ بإصابة عضو من أعضائه بأذى، أو بقتله). لكن يجب أن يأخذ اتجاهين: **أولهما** للأفراد، و**ثانيهما** للحكومات؛ كي تقيم مشروعات، باعتبارها الأقدر والأفهم في رعاية الناس.

2. العيب: وهو يتصل بالثأر اتصالًا وثيقًا. فحين نقتل قاتل القريب، إنّما نفعل ذلك حتى لا يعيّرنا الناس. والثأر مرتبط بالكرامة، فإذا حافظنا على كرامة المصاب تراه يصفح ويعفو. من هنا، فإنّ نظرية العطوة مقصود منها بالدرجة الأولى تقديم الاحترام للمصاب؛ كي يرتاح ويصفح. ومن هنا، أيضًا، فإنّ أي حلّ لا بد أن يخلو ما يشوبه من مثيرات العار والخزي، كأن يخرج عن الإجماع. بل ومفهوم أن تقول إسرائيل بعد انسحابها واعترافها بالهوية الفلسطينية: إنّني أخطأت فلم أكن أعلم، وقد أعمتني حاجتي للأمن، والآن إنّ يدي ممدودة للتعويض، وطالبة الصفح منكم؛ ربما يفيد لو وضع بقالب سياسي وإعلامي يعطي المعنى نفسه.

3. الحسّ الحادّ بالحقّ: (أمثلة المريض على فراش الموت، ومؤدي فريضة الحج حين يطلبان السماح مفترضين أنّ الآخر سيلاحقهما بطلب حقه ليوم القيامة والحساب). إنّ هذا الحق يصل إلى درجة عدم احترام الذي يُخفق ويعجز عن استرداد حقه.

إنّ عملية الربط بين الشعور بالعيب والحق أساسية لوضع أي صيغة تسوية سلمية يقبلها العرب. أعتقد أنّ خطوة لافتة اتُخذت على هذه الطريق في مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر في عام 1973، حين فصل

العرب أنفسهم عن الفلسطينيين، وطالبوهم بتحديد موقفهم، ووعدوهم بقبول ذلك الموقف باعتبار المنظمة الممثّل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وبعبارة أخرى، أصبح مفهوم الحقّ والعيب عند المجموعة العربية مرهونًا بالموقف الفلسطيني، فيمكن القول إنّ المجموعة العربية - ما عدا الفلسطينيين - قد برّأت نفسها من احتمال أنّها أضاعت حقًا، أو أنّها في موضع الخزي إذا قبلت المنظمة بحلّ يرضيها. وعلى هذا الأساس بقي إرضاء المنظمة.

والحق مرتبط بالكرامة، والكرامة بالعيب، والعيب بمفهوم المسايرة، ما يجعل الأمر في غاية التعقيد. والحديث عن الحقّ يذكّرني بالفلسفة التي تقول إنّ الأصل في الأشياء هو الواجب، وأنّ الحقّ هو واجب الآخرين تجاهنا، وحينئذٍ يصبح هذا الواجب حقًا إذا اعترف الطرف الآخر بهذا الواجب نحونا. وعربيًا، يعني هذا، من جملة ما يعنيه، تبادل منفعة الأطراف ضمن المجموعة أو المجتمع، إذ إنّنا نُلزم أنفسنا تجاه الآخرين بأمور كثيرة، بحيث يتعمّق مفهوم الحقّ لديهم. وفي رأيي أنّ الصحراء هي صاحبة هذا الاتجاه، لأنّ الإنسان فيها لم يستطع أن يعيش بمفرده، وكان يتعرّض لكثير من الأخطار، الأمر الذي جعله يلتزم للآخرين أشياء توقعًا منه أن يلتزموها هم نحوه؛ إنّها في الأساس ترتكز إلى دافع البقاء.

4. السلطوية في التربية والنشأة، يمكن جعلها إيجابية، بتغذية وتعميق زعامة ياسر عرفات، شريطة إعطائه شيئًا يمكن أن يلوّح به لجماعته كي يستمروا على ثقتهم فيه، وبالتالي يتمكّن من تحديد أهداف الفلسطينيين فيقبلونها.

5. النسب: لا حاجة للحديث عن أهمية الأنساب عند العرب، والتفاخر بالانتماء وبالأجداد. ويبدو أنّ هذه النزعة قد تحوّلت عند الفلسطينيين فأخذت شكل المطالبة بهوية عبر مراحل معاناة كثيرة.

6. التكيّف، ويولّد التسارع.

السؤال الكبير هو: أين يمكن أن يلتقي الشعور الحادّ باسترداد الحق، والشعور الحادّ بالحاجة إلى الأمن، خصوصًا إذا بناهما أصحابهما على إيمان بأنّ لهم حقًا وإن كان مزيفًا؟

الحقّ في الجانب العربي تطوّر، بحيث أصبح يعني الآن: هُوية وأرض تُجسّد تلك الهُوية وتعويض. أمّا الحاجة إلى الأمن عند الإسرائيليين، فلا يبدو أنّها تخلّصت من الشكل الأساسي الذي نشأ بعد عام 1948، وهو المبني على الأرض. فكيف تطوّر مفهوم الحقّ عند الفلسطينيين؟

في أساس المشكلة، أي في أوائل العشرينيات، ومع بداية الانتداب البريطاني، لم يكن لدى الفلسطينيين أي مطالب بحقّ، بل بدأوا برفض وعد بلفور نتيجة لتصوّر صحيح حملوه، ورؤية واضحة، واستشفاف صادق للمستقبل، أثبتت صدقه الحوادث التالية. ومع زيادة الهجرة تحوّل إلى رفض اليهود، وعبّروا عن ذلك بمقاطعتهم في بيع أراضيهم، وبمحاربتهم، وبالثورة على الدولة المنتدبة التي مهّدت الطريق للغزاة.

ومع قيام إسرائيل، تطوّر مفهوم الصراع إلى المطالبة بالأرض، عن طريق العودة إلى الأرض، أو التعويض لمن ليس له أرض. ومع بداية عهد عبد الناصر، تحوّل من جديد إلى صراع يهدف إلى القضاء على

إسرائيل.

بعد حرب 1956، وتجربة عبد الناصر المرّة التي لم يكابدها إلّا عبد الناصر الذي عرف حقيقة الصراع مع إسرائيل أكثر من غيره، وإن كان قد ارتكب خطأً كبيرًا في تزييف نتائج الحرب، نشأت مشكلة تحويل روافد نهر الأردن. وزايد أمين الحافظ[288] على عبد الناصر الذي تهرّب من المواجهة مع إسرائيل بأن حمّل العرب المسؤولية، ودعا إلى قمة عربية انبثقت منها منظمة التحرير التي نشأت معها قضية الهوية الفلسطينية. وهذه الحقيقة هي أول خطوة عملية نحو الاعتراف بالواقع وإن كان ظاهرها غير ذلك.

فسكّان الضفة الغربية الذين اندمجوا بالحياة الأردنية سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، لم تكن قضية الهُوية واردة عندهم. لكن بظهور الشقيري[289]، بدأت بذور الهُوية تفعل فعلها، وتحوّلت ظلاماتهم المحلية من السياسة الأردنية إلى رغبة في الانفصال وأخذ الهُوية؛ اعتقادًا منهم أنّها ستمكّنهم من تحرير أرضهم.

إذًا من عام 1961 حتى عام 1967 يمكن أن نقول إنّ الحقّ الفلسطيني أخذ شكل التطلّع إلى هُوية من أجل التحرير. وبعد عام 1967 استمر هذا الاتجاه، وتعمّق مفهوم المطالبة بهُوية، بسبب حركة «فتح» التي قادها شبّان من قطاع غزة الذين لم ينعموا بهوية تحت الإدارة المصرية، بهوية مستقلة بطبيعة الحال.

وفي عام 1968 نشطوا في الأردن في هذا الاتجاه، بحيث أنّ الفلسطينيين في الأردن، وفي ظلال الأمل بالانتصار الثوري، أخذوا يؤمنون أكثر وأكثر بالهُوية، حتى جاء أيلول/ سبتمبر 1970 وكرّس هذا الاتجاه نهائيًا. (اتحادات المعلمين الفلسطينيين والمهندسين والأطباء، والهلال الأحمر الفلسطيني ...إلخ، وتصريح كمال عدوان، في عام 1970، ومناشدته للاجئي مخيم البقعة التوجه إلى الأرض المحتلة، كان قمة هذا المفهوم).

ثمّ جاء مؤتمر الجزائر 1973، ومؤتمر قمة الرباط 1974، وكُرّس هذا الاتجاه نهائيًا، خصوصًا وأنّ الأردن حلّ البرلمان، وكشف عن نياته بقبول الإجماع العربي. يُلاحظ هنا أنّ الفلسطينيين في الأردن لم يرضوا عن ذلك، لأنّهم جُرّدوا من هُوية فاعلة، على أمل الحصول على هُوية غير مضمونة، ويُلاحظ كذلك أنّ المسيحيين الفلسطينيين قنعوا بالاستيطان في لبنان وغيرها، على خلاف المسلمين، وذلك برأيي يرتكز على مفهوم الاتساع الديني المسيحي.

دليل آخر على حرص الفلسطيني على هُوية – أي هُوية – تجاوبهم مع عبد الكريم قاسم حين دعا لتدريبهم، وتجاوبهم مع الحكم السوري أيضًا، بينما في الأردن كانوا قانعين، فكان تجاوبهم ضعيفًا، إلى أن جاءت المنظمات، وتطوّرت الحوادث كما ذكرنا.

برأيي إنّ من الأسباب التي تمنع إسرائيل من الاعتراف بحرية الشعب الفلسطيني، وحقه على أرض فلسطين، هو أنّها حين تفعل ذلك إنّما تفصل القضية الفلسطينية عن القضية العربية، وبالتالي تخشى حين تريد أن تلتزم هذا القبول وتعطي أرضًا وحقًا لأصحابها، ألّا يقنع هؤلاء الأصحاب لصغر ما يمكن أن تعطيه، بينما لو بقيت القضية الفلسطينية جزءًا من القضية العربية لأمكن جعل الفلسطيني يشعر بأنّه جزء من الأمة

العربية، وأرضه هي الأرض العربية، وهي واسعة غنية فلا يُصاب بإحباط ما. لكنّ هذه النظرة قاصرة جدًا.

التوجه السياسي السعودي بعد الملك فيصل

17 /6 /1975

اليوم تناولتُ العشاء مع السفير الكويتي السابق في عمّان السيد محمد السراج، وهو الآن رئيس الدائرة الاقتصادية. وقد حدّثني عن التوجه السياسي السعودي بعد الملك فيصل، فقال: «كان من سياسة فيصل عزل العراق عن دول الخليج؛ ولذلك حين دُعي إلى مؤتمر خليجي ووافقت عليه السعودية، فإنّه قبيل عقده طلب العراق الانضمام إليه، وكان سيُعقد في البحرين، فوافقت جميع الحكومات باستثناء السعودية، وبرفضها لم يُعقد المؤتمر».

الفارق في السياسة يتضح حين نعلم أنّ السعودية هي التي طالبت الآن بضمّ العراق عضوًا في اتحاد كرة الخليج، والسعودية أيضًا هي التي طالبت بضمّ العراق إلى مؤتمر الخليج الذي سيُعقد في البحرين في تشرين الأول/ أكتوبر المقبل.

هذه السياسة الجديدة فيها حكمة وبُعد نظر، وهي تسير على خط السياسة الأميركية التي انتفعت من درس كوبا، وقبلها مصر حين تعلّمت أنّ عزل اليسار يجعله يُغرق في يساره، والأفضل هو الانفتاح عليه. فالسعودية اليوم تنفتح على العراق، حتى لا يزيد العراق شراسة وتطرفًا وهو في عزلته. أمّا فيصل فقد كان صاحب الرأي الأول والأخير، وموقفه من العراق واضح ومحدد، فلم يقبل أي مناقشة معهم أو عنهم.

الدور السياسي للفلسطينيين في الأردن

24 /6 /1975

لاحظتُ منذ ثلاثة أيام أنّ إسرائيل أخذت تُسمّي منظمات الفدائيين باسم المنظمات الفلسطينية، بدل منظمات التخريب؛ ترى هل لذلك علاقة بإعادة تقويم السياسة الأميركية؟

انتهى الدور السياسي للفلسطينيين في الأردن منذ «الرباط»؛ انتهى عمليًا وسيكولوجيًا. نشأ بعد ذلك تيار إقليمي يريد أن يستلم الزمام، وهو ينتقد الحكومة الحالية باعتبار أنّ من فيها ليسوا أردنيين خالصين؛ بمعنى أنّ رئيس الحكومة ورئيس الديوان «مهجّنين»، وليسوا أردنيين خالصين. ويعتقد هؤلاء أنّ الحكم في ظاهره يدّعي أنّه أردني الاتجاه بعد «الرباط»، لكن في واقعه وضع حكومة «بين بين»؛ لا هي فلسطينية، ولا هي أردنية. ويعتقد هؤلاء أيضًا، أن لا مصلحة لهم في الخلاف الأردني – الفلسطيني، وأنّ على الفلسطينيين أن يساعدوهم في الوصول إلى مراكز الحكومة الرئيسية؛ لأنّهم أفضل من الشخصيات القائمة على هذه المراكز، ولأنّهم سيساعدون الفلسطينيين. والمساعدة المتوخاة من الفلسطينيين مفهومها اعتراف الفلسطينيين بأنّ دورهم السياسي انتهى، وبالتالي عليهم مساندة الشباب من أصول شرق أردنية، لأنّ في مساعدتهم ما

يساعد قضيّتهم، باعتبار أنّ الشباب «الأردنيين الوطنيين» أضمن لهم من السياسيين الوسطيين الذين لا هم أردنيون خُلّص ولا هم فلسطينيون خُلّص، والذين همهم الحفاظ على مراكزهم، والكسب المادي من خلال العطاءات والتعهدات. ويعتقد هؤلاء أنّ «المهجّنين» يخشونهم؛ ولذلك تراهم ينعتونهم بالإقليمية.

نُشر في صحيفة **الدستور** في 6/ 7/ 1975 حديث لزيد الرفاعي، يقول فيه بصدد الحديث عن الانتخابات أنّها لن تؤثر في قانون الجنسية. وكأنّه يقول إنّ الدور السياسي للفلسطيني انتهى، لكنّ ذلك لن يؤثر في حقوقه الأخرى.

26 /6 /1975

أُقيم عشاء في بيت نصري عطا الله. ألمحتُ للسفير الأميركي عن ملاحظاتي للتوجه الجديد في الخليج، فعبّر عن مخاوفه من دخول العراق في التنسيق مع الخليج، على الرغم ما سمّاه «المقاربة الرأسمالية» التي يبديها العراق مع الأردن وغيره.

رأي الأمير عبد الله بتوصية لجنة بيل

8 /7 /1975

في زيارة إلى أحمد طوقان في مكتبه، وجدتُ الدكتور حازم نسيبة[290]. وبدأتُ حديثًا حول القضية الفلسطينية، ووجّهتُه نحو التاريخ. قال أحمد طوقان إنّه في عام 1936، حين جاءت «لجنة بيل»[291]، وأوصت بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية، كان مديرًا للمعارف في عمّان، وقام بزيارة إلى الأمير عبد الله[292] الذي كان في الشونة، وقد اصطحب معه علاء الدين طوقان (أبو رشاد)، وقال له أحمد طوقان إنّ توصية «لجنة بيل» جائرة؛ إذ كيف يريدون تقسيم فلسطين، وكيف يمكن أن يكون لليهود دولة؟ فردّ عليه الأمير عبد الله قائلًا: «لماذا تنكرون الواقع؟ إنّ الدولة اليهودية موجودة الآن وقائمة. أمّا أنا فلا أطماع لي، لكن إذا انضمت إليّ الدولة العربية، أو الجزء العربي، أو حتى إذا أخذتُ أريحا (وأشار بيده إلى أريحا)، فإنّما أقبل ذلك من أجل القضاء على [...] عبد العزيز بن سعود[293]، إنّ نسيانكم له نوع من الإثم، إذ كيف نسمح له بالإبقاء على حكم مكة [...]؟»[294].

هكذا كان تفكير الملك عبد الله[295] بفلسطين، وعلاقتها بمكة! أي إنّه يريد أن يُقوّي نفسه. تمهيدًا لاسترداد عرش الهاشميين في الحجاز، وبالتالي يصبح الزعيم الروحي للمسلمين، مكة من جهة، والقدس من جهة أخرى.

دمج الفلسطينيين في كيان جديد

بعد دخول الجيش الأردني إلى فلسطين، كان مدير الإذاعة في رام الله، والتي كانت تحمل اسم الإذاعة الفلسطينية، عزمي النشاشيبي[296] ومساعده حازم نسيبة. بعد دخول الجيش جاء وفد من الضباط

والمسؤولين الأردنيين، وطلبوا منهما تغيير الاسم إلى إذاعة المملكة الأردنية، فرفضا. وتكرّر الطلب مرات عدة فرفضا، إلى أن جاء يوم ونُقل هذان الرافضان إلى دائرة استُحدثت في وزارة الخارجية، اسمها دائرة الصحافة والنشر، وعُيّن إحسان هاشم[297] مديرًا للإذاعة. وبتعيينه حملت الإذاعة اسمها الحالي.

روى أحمد طوقان: «حين وُقّعت اتفاقية الهدنة الثانية، طُلب من العراق – باعتباره طرفًا محاربًا – أن يوقّع الاتفاقية، فرفض، وكان يتمركز في منطقة طولكرم – المثلث. وقالت حكومة نوري السعيد[298] إنّه طالما وُقّعت الاتفاقية فإنّها ستسحب جيشها. وأرسل الملك عبد الله عدة كتب يرجو فيها العراق أن يُبقي قواته لفترة أخرى؛ كي يُرتّب للأردن أوضاعه. لكنّ نوري السعيد رفض. وفي هذا الوقت قالت إسرائيل: ما دام العراق لا يوافق على التوقيع، فإنّ منطقته ستُعتبر أرضًا محايدة No man's land. وفهم من ذلك أنّها تقول للأردن إنّ هذه المنطقة مفتوحة لكلينا، والذي يحتلها يأخذها. وهنا قلق الملك عبد الله جدًا، فهو من جهة لا يستطيع حماية المنطقة بعد انسحاب العراقيين، ومن جهة أخرى يرفض العراق التوقيع، فلجأ إلى الرئيس الأميركي هاري ترومان[299] (Harry Truman)، وشرح له موقف إسرائيل المعادي الذي يتجه نحو احتلال أراضٍ جديدة. جاء ردّ ترومان ما معناه أنّ على الأردن أن يوافق على التخلّي عن منطقة المثلث، وأنّ أميركا تتعهد بألّا يخسر الأردن بعد ذلك أي شبر جديد».

عرض الملك عبد الله هذه الرسالة على أحمد طوقان، وطلب منه طوقان أن يُعيّن في وفد المفاوضات الأردني – الفلسطيني، فطلب الملك عبد الله من رئيس وزارته توفيق أبو الهدى[300] تعيين فلسطيني باعتباره يعرف المنطقة. لكنّ أبو الهدى – بعد التشاور مع كلوب والإنكليز – رفض. وحين عاد الوفد للملك عبد الله باقتراحه بالتخلي عن المثلث خدعوا الملك عبد الله، وقالوا له إنّها منطقة جرداء وصخرية وصغيرة. وهكذا ذهبت أخصب منطقة في فلسطين.

في الوزارة الأولى التي ألّفها سعيد المفتي بعد وحدة الضفتين، اقترح عليه أحمد طوقان عدم إلغاء اسم فلسطين، وتسمية الضفة الغربية بالضفة الفلسطينية، والشرقية بالأردنية. وعرض المفتي الاقتراح على الملك عبد الله فرفضه بشدة.

في عام 1962، وبتكليف من وصفي التل، وضع حازم نسيبة خطة لتحرير فلسطين[301]، كان من أُسسها تسمية الضفة الغربية بفلسطين. وقد وافق كثير من الفلسطينيين عليها، في الأردن وفي خارجه، ومنهم نمر المصري، وجاءت وفود كثيرة تستفسر وتناقش، وعلم بذلك عبد الناصر. وهذه الحقيقة هي التي شكّلت الأرضية التي جعلته يقول في خطبته المشهورة في بورسعيد: «اللي بيقول لكم إنّه عنده خطة لتحرير فلسطين يبقى يكذب عليكم».

وهذه العبارة استخدمتها الإذاعة الأردنية بعد عام 1965 حين ساءت العلاقات مع مصر، وتُعتبر من الأسباب الرئيسة التي دفعت عبد الناصر إلى المغامرة عشية حرب حزيران/ يونيو.

نظرية العهد والالتزام

9 /7 /1975

سألني السكرتير الأول في السفارة الأميركية منذ أكثر من شهر – وكان ذلك في حفل عشاء – عن أهمية العهد عند العرب. فقلتُ إنّ التزامه مقياس الشهامة والرجولة الحقة، ففي القرآن الكريم تقول الآية: ﴿وأوفوا بالعهد إنّ العهد كان مسؤولًا﴾ (الإسراء: 34)، وقصة السموأل الذي وفى بعهده بقيت حية إلى اليوم، على الرغم من أنّه يهودي.

مضت الأيام، وقرأتُ في صحيفة **الأهرام** أنّ السادات سيستقيل في عام 1976 عند انتهاء مدة رئاسته. ودُهشتُ؛ لماذا يستقيل الرجل وقد جرت العادة أنّ الرئيس في العالم العربي لا يترك كرسيه إلّا إلى القبر، أو تحت فوهات الرشاشات والمدافع؟! حالة تستدعي التساؤل.

تذكّرتُ قصة السائل عن العهد، وحاولتُ أن أربط. المعنيون من الدول العربية بالقضية الفلسطينية هم الأكثر «التصاقًا»، أي المحاورون، كذلك الأكثر صرفًا للعهود. كان عبد الناصر بالتأكيد أكثر من صرف تعهدات للعرب، أكانت تتعلّق بالقضية الفلسطينية، أو ما يتعلّق منها بالأهداف العربية العليا، ومات عبد الناصر وجاء السادات، وصرف هو الآخر تعهدات، لكنّها تعهدات صادرة عن استيعاب لدروس الماضي، فجاءت أكثر تحفظًا وحذرًا. ولم تتعدَّ تعهداته استعادة الأراضي المحتلة، واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني. والنصف الثاني من التعهدات، أي المتعلّق بحقوق الشعب الفلسطيني، ترك السادات تحديده لمنظمة التحرير التي صفّقت لهذا القرار في مؤتمر القمة العربي في الجزائر في عام 1973.

أمّا النصف الأول، أي استعادة الأراضي، فمنذ حرب تشرين الأول/ أكتوبر بدأ يحقق جزءًا منه. ولنفترض الآن أنّ السادات تمكّن من جعل الأميركيين يجبرون الإسرائيليين على الانسحاب من الممرات [البحرية]، ومن حقول أبو رديس[302]. وجاء في عام 1976، عام الاستقالة، فماذا سيكون الوضع؟ سيكون على الشكل التالي: مصر ورشة عمل، وقناة السويس مفتوحة، والنفط يتدفق من أبو رديس، واليهود وراء النفط لأنّهم وراء الممرات، وأي عهود جديدة سيصرفها الوارث (حسني مبارك وهو من بلد السادات [محافظة المنوفية]) ستكون من لون آخر؛ لون البناء والتنمية ورفع مستوى المعيشة. والشعب لن يطالب مبارك بتحقيق النصر على إسرائيل؛ لأنّه لم يتعهد بذلك، والشعب لن يطالب السادات لأنّه خارج الحكم. وهكذا يصبح لاستقالة السادات – التي هي ضدّ طبيعة الأشياء والعالم العربي – تفسير مضمونه المساعدة في إخراج مصر من لعبة فلسطين.

إذا أخذنا بعين الاعتبار فك التزام الأردن من تعهداته بمؤتمر الرباط، بقي أمامنا سورية. فالأسد وهو حديث عهد بالحكم (1970) لم يصرف تعهدات كثيرة، فوفرة التعهدات مرتبطة بالفترة الزمنية للحكم، وكلما طال الزمن كلما زاد رصيد الحاكم من التعهدات. لكنّ مشكلة الأسد أنّه يُمثّل حزبًا له تعهداته، فكيف يمكن أن يتمّ الحل؟

ربما لا يكون هناك تخطيط لفك التزام الأسد من تعهداته، ويكتفي بإعطائه المبررات كي لا يُنفّذ تعهداته؛

بأن تخرج مصر من الصورة، ولا يقف الأردن معه، أو قد يفك التزامه بشكل غير مباشر، وذلك بمقارنة حزبه بحزب البعث العراقي الذي يتهم الأسد بالابتعاد عن مبادئ الحزب.

في أوائل هذا الشهر كنتُ وأحمد طوقان في زيارة مضر بدران في الديوان الملكي، والذي كان خارج مكتبه. وفجأة جاء جلالة الملك، وأذن لنا بالجلوس، وتحدّث معنا عن الوضع. وكان معه الأمير رعد. وبعد قليل التحق به الأمير حسن، ومضر بدران.

أهم ما قاله في رأيي أمران:

1. إنّ أميركا أبلغت مصر والأردن وسورية أنّهم إذا بدأوا الحرب فستقف أميركا مع إسرائيل من دون تحفّظ، كما أبلغت إسرائيل أنّها إذا بدأت الحرب فإنّها لن تعاونها أو تساعدها بأي شكل.

2. إنّ السادات أبلغه أنّه ما يزال يتفق مع العرب في تمسّكه بهدف استعادة الأراضي العربية المحتلة، واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني، لكن يرجو العرب أن يفهموا أنّه ليس معنى هذا منعه من التحرك على جهته.

هناك أمر ثانوي، هو أنّ الأسد في أثناء زيارته إلى الأردن عرض صيغة من صيغ الوحدة على الملك، فرفض الملك بحجة استخلاص دروس الماضي، وأنّ الأفضل هو التعاون في الأمور الممكنة، والانطلاق منها إلى أمور أخرى.

أخلاق النفط

10/7/1975

المتولدات الاجتماعية من النفط رهيبة، تركت بصماتها على السلوك والتوجه الفرديين والعامين. انحسر اليسار وكاد يتوقف، وعادت الفردية العربية فجّة كما عُرفت في أيام الازدهار في الأندلس وفارس وسورية ومصر. المرء يبحث عن المنفعة الذاتية، ولا يرى غيرها. والمجتمع انقسم إلى فئتين: إحداهما ثرية مرفهة؛ والأخرى تسعى إلى أن تكون كذلك، وهي على خلاف الأخرى في أي مجتمع آخر، لديها أمل في الوصول إلى مصافي الفئة الأولى لأنّ خير النفط عميم.

الجو ملائم لتسوية سلمية؛ والجو ملائم أيضًا، بالقدر نفسه، للتطرف والرفض. فإذا لم يُتوصّل إلى تسوية، سيكون الإحباط أكبر، وإمكانات التطرف أكثر.

إنّه بحق عصر النفط، وعند العرب عصر أخلاق النفط. فإذا سمّاه الاقتصاديون والدول الصناعية «عصر النفط»، فنحن يجب أن نسمّيه عصر أخلاق النفط، لأنّ أكثر الآثار من النفط علينا كانت أخلاقه؛ حين نريد أن نستورد كل شيء ونقدر عليه.

عِبر الماضي في أزمة المنطقة

من العبر ذات العلاقة، تبرز حقيقة أنّ مصر كانت المفجرة للحرب مع إسرائيل باعتبارها في طليعة العبر الأخرى. حروب الأعوام 1956 و1967 و1973 كلّها فجّرتها مصر، وإن كانت قد أثارت مصر عوامل أخرى.

العبرة الثانية أنّ العرب لا يتفقون على رأي سياسي موحّد ذي صبغة قومية إذا كانوا على خلاف في ما بينهم؛ لأنّ الواحد منهم يزايد على الآخر، ويشرع في توجيه الاتهامات إليه. وحين يكونون متضامنين يسهل انقيادهم للكبير، والاتفاق على أمور قوية، حتى لو كان فيها معنى التنازل. الصورة الحالية صورة تفاهم وتضامن تؤشر إلى قرب حلّ.

الموقف الإسرائيلي

1975/7/14

كنتُ في الديوان الملكي اليوم للسلام على مضر بدران بعد عودته من القاهرة، حيث كان في زيارة رسمية مع سمو الأمير حسن. جاء رئيس الوزراء السيد زيد الرفاعي، وتحدّثنا قليلًا عن الوضع السياسي، فقال: «إذا صحّت المعلومات التي استقيتها أخيرًا عن الموقف الإسرائيلي، فإنّ الأمور ستكون سيئة». قلت: «وما هي؟». أجاب:

1. «إنّ إسرائيل تعلم أنّ بإمكانها سحق جيوش مصر وسورية والأردن معًا. وهذا الإدراك تعرفه أيضًا مصر وسورية والأردن.

2. تقول إسرائيل إنّ نظرية فك الارتباط [على الجبهة المصرية] يجب أن تتوقف بعد انسحابها من الممرات لأنّ ما جرى حول فك الارتباط تمّ وانتهى في الاتفاقية الأولى، وذلك بإجراء عسكري. أمّا ما تطالب به الولايات المتحدة ومصر الآن (الانسحاب من الممرات) ما هو إلّا لون من ألوان التسوية السلمية. وما دام الأمر كذلك، فإنّ إسرائيل ربما تقبل بهذه التسوية المرحلية مع مصر الآن، لكنّها ترفضها مع أي كان في المستقبل، أي بعد التوصّل إلى تسوية وحلّ مع مصر حول الممرات، فلن توافق على انسحاب آخر مع مصر أو سورية أو الأردن. بل إنّها تقول: «ما دام الأمر هو تسويات سلمية، فهي تفضّل بحث أمر التسوية السلمية الشاملة مع مختلف الفرقاء في جنيف؛ وما دام اتفاق التسوية المرحلية المقترحة مع مصر سيتم، فهي تفضّل تأجيل البحث الشامل إلى ما بعد ثلاثة أعوام». في ضوء خبرتها مع مصر في تنفيذ جوانب التسوية المرحلية المقترحة.

إنّ هذا الموقف يشكّل انعطافًا حادًا في النظرة الإسرائيلية التي طالما تمسّكت بتجزئة الحلّ، أي تناول الدول العربية كلًا على حدة. ويبدو أنّه حين اكتشفت أنّها ستخسر بهذا الأسلوب – لأنّ الولايات المتحدة تحت مظلة «الخطوة خطوة»[303] من الممكن أن تضغط على إسرائيل درجة درجة، فتجعلها تتخلّى عن الأرض التي تتمسك بها من دون تحقيق شروط السلام التي ترغب فيها إسرائيل – فقد غيّرت موقفها،

وأخذت تطالب بالتسوية الشاملة. وهذا إن دلّ على شيء فإنّها يدلّ من جديد على اتجاه إسرائيل إلى كسب الوقت، لعلمها أنّها لن تتفق مع العرب مجتمعين، أمّا في الحالة الأولى فإنّها ستخسر من وجهة نظرها من دون أن تحقق شيئًا.

صرّح مندوب إسرائيل السابق في الأمم المتحدة، يوسف تكواع، كما أوردت النبأ إذاعة إسرائيل في 13 /7 /1975 قائلًا: «إنّ الأراضي التي بحوزة إسرائيل هي أداة للتقدّم نحو السلام. وعلينا أن نبذل كل ما في وسعنا كي تبدأ مصر سيرها نحو هذا الهدف». وأضاف: «إنّ لإسرائيل والولايات المتحدة أهداف مشتركة في مجال التقدّم نحو السلام، وإن اختلفنا في التقويم التكتيكي». وأعرب عن أمله في أن تكون حكومة واشنطن على علم بأنّ إثارة انطباع بقيامها بتوجيه الضغط على إسرئيل لن يكون في مصلحة السلام، أو في مصلحة الولايات المتحدة. ومن المقرّر أن يتولى تكواع منصب المستشار السياسي لوزير الخارجية.

كما صرّح رابين لدى عودته من زيارته الرسمية لألمانيا الغربية، حيث تقابل مع كيسنجر، حول محادثات التسوية المرحلية مع مصر: «إنّ المفاوضات صعبة؛ لأنّ مصر لا تريد التحدّث معنا بصورة مباشرة، بل بوساطة الولايات المتحدة فحسب». وقال: «إنّ علينا أن نعمل بحذر دائمًا، وليس تحت ضغط مواعيد». وأكّد: «إنّ الولايات المتحدة أيضًا تعتقد الآن بأن لا ضرورة لتحديد مواعيد حرجة للتوصّل إلى اتفاق». وقال: «إنّ هناك دلائل على أنّ مصر مستعدة لتغيير بعض مواقفها السابقة. غير أنّه لا يمكن القول بأنّ مواقف مصر مقبولة لدى إسرائيل».

3. تكون إسرائيل بذلك أول من يتمرد على شعار «فك الارتباط»؛ لأنّها فهمته في الأساس إجراءً عسكريًا، وهي تفهم محاولات أميركا الآن بأنّها تسويات سلمية تحت شعار «فك الارتباط»، وهذا ما بدأت ترفضه.

4. ما عادت المشكلة الآن هي من سيدير الأجهزة الإلكترونية شرقي الممرات؛ إسرائيل أم أميركا، بل المشكلة الحقيقية هي التوقف عن بحث انسحاب جزئي آخر.

5. سألتُ الرئيس: «إذا كان الأمر كذلك؛ أي إنّه سيُستغرق وقت طويل للوصول إلى تسوية، فما الذي يضمن عدم انفجار الموقف العربي؟». أجاب الرئيس: «إنّ هذا ما تتمناه إسرائيل لأنّها قادرة على سحق الجيوش العربية. وإذا فعلت ذلك، فإنّها ستؤخرنا عشرة أو اثني عشر عامًا؛ بمعنى إعادة التسليح والقوة».

سألتُ الرئيس عن موقف عضو الكونغرس بنجامين ستانلي روزنتال[304] (Benjamin Rosenthal)، وموقف الأعضاء الآخرين المؤيدين لإسرائيل الذين سيتقدمون بمشروع قانون لإيقاف صفقة الصواريخ الأميركية للأردن. فقال:

أ. إنّ الضغط الإسرائيلي لا يستهدف منع الصفقة، بقدر استهدافه جعل أميركا تبيع لإسرائيل وتسلّمها الأسلحة التي تطالب بها.

ب. إنّ روزنتال ليس في لجنة الشؤون الخارجية، بل هو عضو في لجنة الغذاء والمقاييس، لكنه تقدّم

بعشرين سؤالًا للرئيس فورد حول هذه الصفقة. وقراءة الأسئلة تدلّ على أنّ إسرائيل وضعتها له. وأسلوب العمل من هذه الزاوية، بعد تعديل القانون الأميركي الذي أعطى صلاحية للكونغرس أن يناقش الرئيس في صفقات الأسلحة التي تزيد قيمتها على 25 مليون دولار، هو ما يأتي: يتوجه عضو من الكونغرس (أو مجموعة من الأعضاء) بأسئلة للرئيس عن الصفقة؛ وهذا ما حدث. فيجيبه الرئيس عن أسئلته. فإذا اقتنع بها تتمّ الصفقة، وإذا لم يقتنع فله الحق أن يُناقش القضية في الكونغرس. وفي هذه الحالة، قدّم الرئيس فورد أجوبة جيدة جدًا لمصلحة الأردن، ومنها أنّ هذه الصفقة تمّت قبل إعادة تقويم السياسة الأميركية. غير أنّ روزنتال أصرّ على مناقشتها في الكونغرس. وكحلّ وسط، أُحيلت القضية على لجنة الشؤون الخارجية التي ستقدّم تقريرها. فإذا اقتنع روزنتال كان به، وإلّا فسيناقشها في الكونغرس.

6. سألتُ الرئيس: «وما هي الأسئلة التي وجهها روزنتال؟». قال: «عشرين سؤالًا، لديّ نسخة منها». من ضمنها:

أ. متى شرع في الحديث عن هذه الأسلحة؛ قبل الإعلان عن إعادة التقويم أم بعده؟

ب. هل درست اللجان المتخصّصة الوضع الداخلي في الأردن، لمعرفة ما إذا كان النظام مضمونًا أم أنّه مهزوز، خصوصًا أنّ محاولات كثيرة جرت لاغتيال الملك حسين، وفي حالة عدم ضمان استمرار النظام ستقع هذه الأسلحة في أيدي متطرفين؟

ج. هل دُرس مدى تأثير هذه الأسلحة على ميزان القوة بين إسرائيل والعرب؟

د. هل دُرس مدى تغيّر السياسة الأردنية في ضوء التطورات الأخيرة عربيًا؟».

7. قال الرئيس: «إنّ موقفنا قوي لأنّ الإدارة الأميركية تعتمد موقفنا. وسرّ قوتنا أيضًا أنّنا أخبرنا الأميركيون أنّ الأردن بحاجة إلى غطاء جوي، وإذا رفضوا بيعنا الأسلحة فسنلجأ إلى مصادر أخرى». فقلت: «نشتري صورايخ فرنسية». فقال: «بل هنالك صواريخ أرخص، وهي الروسية. وإذا أردنا مراعاة أميركا فسنأخذها من سورية بدل التعامل مباشرة مع المصدر».

8. قال الرئيس: «إنّ الخطأ الكبير الذي وقع هو أنّ فك الارتباط الأول كان يجب أن يجرى وفق قرار مجلس الأمن رقم 338 قبل عقد مؤتمر جنيف، باعتباره إجراءً عسكريًا. والذي حدث أنّه أجري بعد مؤتمر جنيف، وهكذا أصبح [مؤتمر] جنيف لبحث مثل هذه الأمور، وليس لبحث القضية ككل».

ملامح بارزة في التحرّك السياسي في الشرق الأوسط

15 /7 /1975

بدعوة من نادي الروتاري، ألقيتُ اليوم كلمة بعنوان «ملامح بارزة في التحرك السياسي في الشرق الأوسط»، ألخصها بما يأتي:

1. العلاقة العربية الإسرائيلية علاقة صراع، سارت في طريق ضيقة اعترضتها حروب. وبعد كل حرب، كان العرب يجدون أنفسهم أمام مفترق طرق، يسألون فيه أنفسهم: أين نحن؟ إلى أين نتجه؟

2. في الحروب الأربع التي تلت إنشاء إسرائيل؛ وهي حرب 1956، و1967، وحرب الاستنزاف من عام 1967 إلى 1970، وحرب 1973، حرّك العرب حربين هما: حرب الاستنزاف، وحرب 1973. وفي هاتين الحربين فقط تحرّكت أميركا سياسيًا باستجابة أقل كسلًا من السابق؛ ففي حرب الاستنزاف جاء مشروع روجرز، وفي حرب تشرين الأول/ أكتوبر جاء تحرّك كيسنجر.

3. أدركت مصر أهمية الدور الأميركي، واحتمال تحويل أميركا من حاجز مانع إلى وسيط متحرك وفاعل، فأعدّت لحرب تشرين الأول/ أكتوبر، وفجرتها، وسمتها «حرب التحريك» لا حرب التحرير، وهو تعبير دقيق لهذا المفهوم، وبالتالي بثت مصر الحركة في الأجسام الساكنة.

4. لكنّ الوساطة الأميركية واجهت وتواجه صعوبات، أهمها:

أ. طبيعة الصراع؛ باعتباره صراعًا بين مفهوم الحقّ العربي ومفهوم الأمن الإسرائيلي.

ب. الوفاق الدولي الذي فرض حالة من التوازن في العلاقات الدولية، حُدّدت ضمن الحركة السياسية والعسكرية.

ج. عدم وضوح مطالب الطرفين المتحاربين؛ فالعرب لا يُفسّرون بالضبط ماذا يعنون بـ «حقوق الشعب الفلسطيني»، والإسرائيليون لا يُوضّحون بالضبط ماذا يعنون بـ «الحدود الآمنة».

5. لذلك، نتوقع مزيدًا من الأزمات التي لا بد للوقت من أن يؤدي بها دورًا بارزًا. غير أنّ الوقت عنصر محايد، لا يصبح منحازًا إلّا إذا أحسن استغلاله أحد الطرفين المتنازعين لمصلحته.

6. يقول العرب إنّ الزمن يلعب لمصلحتهم، كيف؟ أشكّ في ذلك؛ لأنّ عناصر القوة العربية الثلاثة؛ النفط، العمق الجغرافي الاستراتيجي والقوى البشرية، ما تزال مفكّكة ومبعثرة. أمّا الإسرائيليون، فيعملون كما لو كانوا يحاولون الوصول إلى صورة مصغرة عن توازن القوى الدولي بتوازن قوى إقليمي.

7. إنّ مصطلح «اللاحرب واللاسلم» في وصف العلاقة العربية - الإسرائيلية في عام 1969، هو وصف حقيقي للحالة بين كل حربين متتاليتين، وإن كان العرب هم من صكّ المصطلح في عام 1969 فحسب.

قرار المؤتمر الإسلامي بشأن طرد إسرائيل من الأمم المتحدة

16/7/1975

نُشر نبأ إقرار المؤتمر الإسلامي الذي عُقد في جدة، مسعى طرد إسرائيل من الأمم المتحدة. القرار، برأيي، كان أحمقًا من وجهة نظر سياسية؛ لأنّ الضغط على إسرائيل مباشرة ومن خلال الأمم المتحدة لم يؤدِ،

في ربع قرن، إلى عودة لاجئ واحد إلى وطنه. ويتمثل الضغط المباشر في المقاطعة والحرب أحيانًا، وحرب تشرين الأول/ أكتوبر هي التي حرّكت الجانب الأميركي فجعلته وسيطًا بدلًا من أن يكون حائطًا. وقد ثبت أنّ الضغط على الوسيط يعطي نتائج مهما كانت صغيرة. والضغط على أميركا يتراوح في مدى واسع، ابتداءً من الإقناع، والعمل على الرأي العام الأميركي، إلى قطع النفط. إنّ إبقاء قبضة اليد على أميركا، وزيادة الضغط عليها، يمكن أن يؤديا إلى شيء سياسيًا، إلّا إذا لم يكن ضغطًا كافيًا لزحزحة إسرائيل عن مواقفها.

صفقة الصواريخ الأميركية

18 /7 /1975

أُقيم عشاء في بيت السفير الأميركي على شرف البروفيسور غريفث (Griffth)، المحاضر عن الشرق الأوسط في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT). لم يكن السفير موجودًا، لأنّه كان قد غادر إلى أميركا، وبحسب اعتقادي من أجل نقل وجهة نظر الأردن في ما يتعلّق بصفقة الصواريخ الأميركية، ومقاومة الكونغرس لإتمامها.

حدّثنا الضيف، وقد وصل صباح اليوم من إسرائيل، عن الاتجاهات هناك. وقال إنّ هناك الصقور – وهم أقلية – يتمسكون بالأراضي، ويريدون الحرب إلى درجة أنّهم كانوا سعداء بقرار «جدة» السعي إلى طرد إسرائيل من الأمم المتحدة، لاعتقادهم أنّ هذا الاتجاه سيُخفف الضغط الأميركي عليهم؛ وبالتالي، إذا نشبت حرب فسيكون وضعهم أفضل. أمّا الحمائم – وهم الأكثرية – فيريدون السلام. لكنّ مشكلتهم أنّهم لا يتنازلون عن الجولان، ولا عن مواقعهم على طول نهر الأردن، ولا عن شرم الشيخ، وشريط إيلات، مع نزع سلاح الضفة وسيناء.

قلت: «يمكن أن نكون أدق لو صنّفنا الإسرائيليين (صقورًا شرسين)، و(صقورًا أقل شراسة)؛ لأنّ صفة الحمائم لا تنطبق على هؤلاء».

انتقد الضيف بشدة قرار «جدة»، ومن وجهة نظري نفسها. وسُئل ماذا يمكن أن يفعل لو كان عربيًا، فأجاب: «المزيد من الضغط على أميركا».

باعتقادي أنّ من نتائج حرب تشرين الأول/ أكتوبر المهمة، والتي لم يتعرّض لها العرب في كتاباتهم الغزيرة عنها، أنّها – أي الحرب – أثبتت أنّ العرب كانوا حمقى منذ عام 1967 حتى 1973، لأنّهم كانوا يؤمنون بإمكان تنفيذ قرارات للأمم المتحدة. والذي ثبت بعد الحرب التي وضعت أميركا وسيطًا ضاغطًا على إسرائيل – بسبب النفط وغيره – أنّه حتى أميركا لم تستطع أن تُجبر إسرائيل على الانسحاب بضعة أميال في سيناء، كما تشير أخبار مفاوضات انسحاب جديد. كيف ولماذا كنّا نؤمن بإمكانات الأمم المتحدة؟ لا أدري، وربما كان المبرّر الوحيد هو إيماننا بالكثرة العددية، ومبدأ الطرف الثالث.

العرب إذا كانوا مختلفين يصبح من الصعب وضعهم في دائرة الاعتدال؛ لأنّ بعضهم يزايد على بعض.

أبرز شاهد على ذلك قبل عام 1967، حين كان الأردن يزايد على مصر باستحضار مقولة «اللي بيقول لكم إنّه عنده مخطط لتحرير فلسطين يبقى يكذب عليكم»، وهي عبارة من خطبة لعبد الناصر ألقاها في بورسعيد، مشيرًا فيها إلى ما أُشيع في حينه أنّ وصفي التل وضع مخططًا لتحرير فلسطين. وهذا صحيح، واشترك في وضع تصوراته الدكتور حازم نسيبة، وكان وزيرًا للخارجية. واستعملت الإذاعة الأردنية هذه العبارة حتى نشوب حرب 1967.

قال غريفث: «إنّ اليهود لا يفهمونكم». وخالفته بالقول: «إنهم يفهموننا جيدًا، لكنّهم يتجاهلون ذلك». قال جورج تومبسون[305] (George Thompson): «لكن كلامك يعني صحة ما يقوله اليهودي عن أهدافكم تدمير إسرائيل». قلت: «أعني أنّهم يفهمون عقليتنا، وهذه ثابتة؛ بينما الأهداف متغيّرة، وقد تغيّرت الأهداف العربية». قال غريفث: «إنّ الجديد في أميركا هو أنّ البيت الأبيض ووزارة الخارجية يتفقان أول مرة حول قضية الشرق الأوسط». ملاحظة سليمة ومهمة، ذلك أنّ وزارة الخارجية، وهي المختصة بالدراسة، كانت تعرف الوضع وتتفهم أكثر من البيت الأبيض، لكن منذ عهد نيكسون حدث هذا اللقاء الفكري حول المنطقة.

أثنى غريفث على سياسة السادات، وقال: «هي السياسة الصحيحة التي يجب أن يتبعها الزعماء العرب للوصول إلى حل؛ عن طريق تغيير الرأي العام الأميركي، والضغط على الإدارة الأميركية». وحين سُئل غريفث هل إسرائيل مستعدة لشن حرب نووية في المنطقة بعد أن يحصل العرب على هذا النوع من الأسلحة، قال: «نعم، وجوابهم على ذلك هو في هذه الحالة There will be nothing in the world to live for.، وهذا يعني استعدادهم لتدمير العالم، أو التسبب بتدميره. أمّا إذا اتفق العرب، فتصبح المزايدة العلنية ملغاة. وبالتالي، يقودهم الأكثر أهمية. ولأنّ الحالة الراهنة، وبعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر، قوّت من مركز السادات، أصبحت مصر هي القائدة. ولأنّ السادات يتبع سياسة معقولة ومعتدلة؛ فأصبح الجو المعتدل هو السائد، وبالتالي أصبحت الفرصة لحلّ سلمي جيدة. وهذا يُفسّر التحرّك الأردني نحو الانفتاح كي لا يشذّ عن الجو العربي العام».

في مناسبة اتخاذ قرار السعي إلى طرد إسرائيل من الأمم المتحدة، وهو قرار غبي بالمقياس السياسي، أذكر صورة عن كيف تُتّخذ القرارات حين يتقدّم بها صاحب القوة أو موضع العطف، وهو في هذه الحالة منظمة التحرير. الصورة تعود إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 1974 في الرباط، كما رواها زيد الرفاعي رئيس الوزراء؛ إذ حين اجتمع وزراء الخارجية العرب للتذاكر في ما سيرفعونه للملوك والرؤساء، أُثير موضوع الممثّل الشرعي الوحيد. وبعد شدّ وجذب، ومناورات ومناقشات حادة، اقترح الرفاعي أن يُحال الموضوع على الملوك والرؤساء. وطرح رئيس الجلسة، وهو مغربي، الاقتراح على التصويت بأن قال: «من يؤيد إحالة الموضوع على مجلس الملوك والرؤساء؟». لم يرفع أحد إصبعه، فتدخّل زيد وقال: «يجب أن يُطرح السؤال بشكل آخر، وهو: من لا يوافق على ذلك؟» وحين طُرح لم يرفع إصبعه أحد. وهكذا أُحيل على الملوك والرؤساء.

إنّ إسرائيل هي التي تدفع بالعرب إلى عدم نسيان نظرتهم لها كحركة استيطانية؛ فكلّما أوشك العرب

قبولها كجارٍ معادٍ، تراها تقف مواقف لا يمكن أن يفهمها العربي إلّا أنّها نابعة من كون إسرائيل استيطانية، وتصرّ على هذه النزعة، ويعبّر عنها العربي بكلمة «ما فيش فايدة». وربما طرح قضية الأمن المبالغ فيه لدى إسرائيل دليل على ذلك، باعتبار المستوطن يخاف دائمًا صاحب الأرض، فلا يكون أمامه سوى طريق واحدة، هي استئصاله، وإذا لم يستطع، فعلى الأقل يعدّ نفسه للدفاع عن نفسه.

(282) ثورة ظفار: قامت في إقليم ظفار ضدّ حكومة سلطنة عُمان بين عامي 1962 و1975.

(283) الفقرات الآتية هي لكاتب اليوميات.

(284) وعد بلفور: رسالة أرسلها وزير خارجية بريطانيا آرثر بلفور إلى اللورد روتشيلد، بتاريخ 2/11/1917، أعلن فيها تأييد الحكومة البريطانية إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين.

(285) مشروع جونستون: مشروع اقتصادي اقترحه الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور، أرسل فيه بعثة إلى الشرق الأوسط برئاسة السفير الأميركي إريك جونستون. يقوم المشروع على فكرة استغلال مياه نهر الأردن في مشروعات الريّ وتوليد الطاقة الكهربائية لتوفير فرص عمل للاجئين لإعادة توطينهم، ودمجهم بالشعوب العربية في البلدان المجاورة.

(286) دوايت أيزنهاور (1890–1969). الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الأميركية، حكم بين عامي 1953 و1961.

(287) داغ همرشولد (1905–1961). اقتصادي سويدي، والأمين العام للأمم المتحدة بين عامي 1953 و1961. قدّم تقريرًا يقترح فيه حلًا لأزمات الشرق الأوسط باتباع أساليب اقتصادية، مع تجاهل واضح لحقّ العودة للاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية. على خلفية الإعلان عن المشروع، عُقد في بيروت مؤتمر عربي فلسطيني أعلن فيه الفلسطينيون رفضهم له.

(288) أمين الحافظ (1921–2009). رئيس الجمهورية العربية السورية بين عامي 1963 و1966.

(289) أحمد الشقيري (1908–1980)، أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية.

(290) حازم نسيبة (1922–). وزير الخارجية مرتين بين عامي 1962 و1966، ووزير الدولة لشؤون الرئاسة بين عامي 1967 و1968، ومندوب الأردن في الأمم المتحدة بين عامي 1976 و1982، عُيّن لاحقًا وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء بين عامي 1985 و1986، وعضوًا في مجلس الأعيان ثلاث مرات.

(291) لجنة بيل: لجنة تحقيق ملكية بريطانية شُكلت برئاسة الإيرل [روبرت] بيل (Earl Peel) بعد الثورة الفلسطينية بين عامي 1936 و1939 للتحقيق في أسبابها. واقترحت في تقريرها إنشاء ثلاثة أقاليم في فلسطين، أحدها يمثّل دولة يهودية، والثاني دولة عربية تتحد مع شرق الأردن، والإقليم الأخير يبقى تحت الانتداب البريطاني.

(292) عبد الله الأول بن الحسين (1882–1951). مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية وأول ملوكها. اغتيل في مدينة القدس في عام 1951.

(293) عبد العزيز بن سعود (1876–1953). مؤسس المملكة العربية السعودية الحديثة، وأول ملك

عليها.

(294) غادر الملك علي بن الحسين آخر ملوك الهاشميين في الحجاز مكة في 1924/ 10/ 14 إلى جدة التي سقطت بدورها بعد حصار دام 10 أشهر منهية بذلك حكم الهاشميين في الحجاز.

(295) توّج الأمير عبد الله بن الحسين ملكًا مع إعلان استقلال المملكة الأردنية الهاشمية في عام 1946.

(296) عزمي النشاشيبي. رئيس إذاعة **هنا القدس** في ثلاثينيات القرن الماضي. وهو أول الحاصلين على دبلوم الصحافة من إنكلترا. ساهم في تحرير صحيفة **فلسطين** باللغة الإنكليزية. وهو ثالث مديري القسم العربي في الإذاعة البريطانية بفلسطين بين عامي 1944و1948.

(297) إحسان هاشم. عُين عضوًا في مجلس الأعيان الأردني في عام 1951 وسفيرًا للأردن في لندن وباريس.

(298) نوري السعيد (1888–1958). رئيس وزراء عراقي سابق، شغل منصب رئاسة الوزراء أربع عشرة مرة بين عامي 1930 و1958.

(299) هاري ترومان (1884–1972). الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة الأميركية.

(300) توفيق أبو الهدى (1895–1956). رئيس وزراء أردني سابق. تولّى المنصب مرات عدة، الأولى كانت في عام 1938 والأخيرة في عام 1954.

(301) كُلّف حازم نسيبة بوضع الشق السياسي من الخطة، على أن يضع وصفي التل الشق العسكري. وأكد أكرم زعيتر هذه الرواية في يومياته غير المنشورة والمحفوظة لدى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

(302) أبو رديس: مدينة مصرية تقع على خليج السويس.

(303) سياسة «الخطوة خطوة» (Step by Step Approach): ابتدعها هنري كيسنجر خلال تولّيه وزارة الخارجية الأميركية، وتقوم على تقريبه وجهات النظر بين الدول العربية وإسرائيل من خلال زياراته المكوكية لهذه البلدان، بدلًا من عقد مؤتمر دولي.

(304) بنجامين ستانلي روزنتال (1923–1983).

(305) جورج تومبسون. مسؤول الشؤون العامة في السفارة الأميركية بعمان.

الفصل الخامس

1976

مناقشات وزراء الخارجية العرب حول الأزمة اللبنانية

18 /7 /1976

– استمع مجلس الوزراء إلى تقرير من وزير الدولة للشؤون الخارجية [حسن إبراهيم] عن مناقشات وزراء الخارجية العرب حول الأزمة اللبنانية، وذلك في الاجتماع الثالث الذي عُقد في مقرّ جامعة الدول العربية في القاهرة.

– قدّمت اللجنة الثلاثية[306] تقريرًا مفاده عدم تمكّنها من التوصّل إلى وقف إطلاق النار، وأنّ الأطراف المتنازعة متشبثة بمواقفها. ووجدت اللجنة صعوبة في إقحام القوات العربية للفصل بين الأطراف المتنازعة، إضافة إلى أنّ الدول التي وعدت بإرسال قوات لم تتجاوب؛ إذ وصل 1700 جندي. وقدّم السوريون والليبيون أسلحة خفيفة، فيما قدّم السعوديون والسودانيون أسلحة ثقيلة.

– كان في الاجتماع خلاف واضح وقوي بين العراق وسورية، وبين المنظمة [منظمة التحرير الفلسطينية] وسورية. وكان الهجوم مُركّزًا على أساس أنّ المشكلة تكمن في وجود القوات السورية في لبنان، ووصف الخلاف بأنّه يتألف من ثلاثة فروع:

1. الخلاف السوري – الفلسطيني.

2. الخلاف اللبناني – الفلسطيني.

3. الخلاف اللبناني – اللبناني.

سورية كانت موافقة على حلّ المشكلة. موقف مصر كان يؤيد هذه النظرية، وأخذ خطين في العمل:

1. إعلان استعدادها للمساهمة في الحلّ، وكانت لهجة المصريين شديدة.

2. الموضوعية.

أمّا تونس فكانت ترى أنّ سبب الأزمة هو تشدّد الانعزاليين في موقفهم. وطالبت باستدعاء الفرقاء إلى القاهرة، لكن لم يحظَ ذلك بتأييد الآخرين. اقتراح آخر مهم، هو أن يذهب المجلس إلى لبنان، ومشروع القرار الأخير الذي اتُفق عليه هو التوفيق بين سورية والمنظمة.

ذُكر الأردن ثلاث مرات: ذكره مرة العراق، وشبّه الوضع في لبنان بحوادث الأردن في عام 1970. في المرة الثانية ذكره ربحي عوض[307] عندما أشار إلى دور ما سمّاه «المحور الأردني – السوري» في هذا المخطط. والثالثة عندما قال الوزير الليبي: «إنّكم بتصرفكم هذا سوف تكرّرون مذابح أيلول (سبتمبر) في

الأردن».

أخيرًا وُضع مشروع قرار يركّز على توجيه نداء إلى وقف القتال بين المنظمة وسورية؛ لإعطاء الفرص للتفاوض. واقترح وزراء الخارجية تأليف لجنة سباعية، رفض خمسة منهم الاشتراك، كذلك رفضت المنظمة.

ثمّ تمخّض الحديث عن توجيه مفاده أنّ المجلس يُرحّب باستعداد سورية والمنظمة للتباحث، ووقف إطلاق النار، وإرسال المعونات الطبية والتموينية والوقود.

اتهم الممثّل الليبي سورية بذبح الفلسطينيين. ردّ عليه خدام: «إنّ هناك أناسًا يريدون الإيقاع بين سورية والفلسطينيين. مثال ذلك أنّ [عبد السلام] جلّود[308] اتفق مع الأسد على نقاط معيّنة، ووافق عليها أبو مازن[309] وأبو ماهر[310] اللذان أبلغا عرفات ووافق عليها. فقام جلّود بعد ذلك بالاتصال لاسلكيًا بعرفات ليقنعه بالعُدول عن الموافقة». وبالطبع، كما قال خدام، فقد استمعنا إلى المحادثة، كما استمع إليها كل من يملك أجهزة بمن فيهم إسرائيل.

زيارة القنصل البريطاني في القدس العربية المحتلة

1976/11/1

في الساعة الحادية عشرة زارني السفير البريطاني في عمّان، برفقته القنصل البريطاني العام في القدس العربية المحتلة، والذي تسلّم منصبه قبل ثلاثة أشهر.

قال القنصل:

الطرفان العربي والإسرائيلي متشائمان. يقول كل طرف منهما إنّه متشائم لأنّ الطرف الآخر لا يعترف له بحقه في الأرض.

سأل عن رأينا بـ «قيادة الجيل الجديد في الضفة الغربية» ممثّلة برؤساء البلديات.

سأل عن إمكان قيام حكومة فلسطينية في المنفى.

قال إنّ جنوب لبنان يشكّل مشكلة كبيرة.

قال إنّه فوجئ بأنّ الإسرائيليين لا يفكّرون على المدى الطويل، ومعظم مواقفهم وسلوكهم تكتيكي.

وقد تناول السفير البريطاني:

- جذور أزمة الشرق الأوسط.

- المشكلات المركزية في الأزمة.

– معوقات الحلّ والجهد السلميين.

كما تطرّق إلى أهمية دور الطرف الثالث في حلّ الأزمة، باعتباره الجانب المؤهل أكثر من غيره لفتح ثغرات سياسية في طريق الجهد السياسي المغلقة. مؤكدًا أنّ الجهد المبذول لمنع وقوع حرب هو غير ذلك المبذول للتوصّل إلى سلام، والمطلوب هو إشاعة السلام على أساس من العدالة بالنسبة إلى أطراف النزاع.

زيارة الوفد السوري إلى الأردن

6/12/1976

زار الأردن وفد سوري برئاسة عبد الرحمن خليفاوي، وعضوية عبد الحليم خدام وفوزي الكيالي[311]؛ لمتابعة التباحث حول موضوع الاتحاد بين القطرين. ركّز الوفد السوري على ضرورة الإسراع في الاتحاد، وخصوصًا في مجال الأمن القومي للبلدين، الخارجي والداخلي، ومجال السياسة الخارجية (أحسستُ أنّ الوضع السوري الداخلي مُتفجّر، وأنّهم يتحسّبون لحوادث عسكرية مباغتة، وبالتالي هم بحاجة إلى دعم أردني في مثل هذه الحالة).

في اليوم نفسه، تناولتُ الغداء مع الوفد على مائدة جلالة سيدنا [الملك حسين] في قصره في الهاشمية. وكان الوفد الأردني يتكوّن من: رئيس الوزراء، ورئيس الديوان الملكي، والدكتور عبد السلام المجالي، وسليمان عرار. كما تناول الغداء معنا عامر خماش.

على المائدة، جرى نقاش حول هذه المباحثات. سألتُ خدام: «هل كانت سورية هي المبادِرة أم مصر إلى إقامة القيادة السياسية الموحدة بين البلدين؟». قال خدام إنّ مصر كانت المبادرة. فأجبتُ أنّ توقعي كان أن تكون سورية هي المبادرة؛ لأنّي كنتُ أفترض أنّ سورية ستطلب مثل هذه القيادة كي تمنع الانفراد، انطلاقًا من حرصها على ألّا تنفرد مصر على غرار اتفاقية سيناء الثانية[312] في حالة إخفاق أعمال مؤتمر جنيف في إنجاز حلّ شامل. فأجاب خدام أنّ هذا هو السبب الذي جعل سورية تقبل.

باعتقادي أنّ مصر بادرت إلى ذلك اعتقادًا منها أنّ قضية الضفة الغربية، والبُعد الفلسطيني في النزاع، ربما يشكّلان عائقًا أمام الوصول إلى خطوات متقدّمة على طريق التسوية السلمية، ومصر في هذه المرحلة – وبالذات السادات – بحاجة ماسة إلى إنجاز سياسي وحركة إلى الأمام؛ بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية فيها. وبالتالي لن يُسمح للبُعد الفلسطيني أن يكون عائقًا في تحقيق ذلك. لكن في الوقت نفسه، تحوّطًا لدرء أي موقف عربي معادٍ في حالة توصّل السادات مع إسرائيل إلى صيغة سياسية متقدمة على طريق التسوية – وهو موقف قد تقوده سورية – أراد أن يُدخل سورية معه. بمعنى آخر؛ إذا كان السادات قد انفرد في اتفاقية سيناء الثانية، فخياره هذه المرة في حالة الإخفاق لتحقيق تسوية فلسطينية أكثر ضمانًا وأمانًا من أن يجعله انفرادًا سوريًا مصريًا. يؤكد ذلك حديث الأسد لمجلة **تايم**(Time) الأميركية بتاريخ 24/1/1976، إذ يقول: «إذا لم ترغب منظمة التحرير أن تشترك في جنيف، فلن نمارس عليها أي ضغط بغية إجبارها على

الاشتراك».

(306) اللجنة الثلاثية: أُلّفت بقرار من مجلس جامعة الدول العربية الذي عقد اجتماعًا طارئًا على مستوى وزراء الخارجية بالقاهرة في التاسع من حزيران/ يونيو 1976، وضمت وزير خارجية البحرين ورئيسا الوفدين الجزائري والليبي إلى الاجتماع، إضافة إلى الأمين العام للجامعة.

(307) ربحي عوض. سفير منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة.

(308) عبد السلام جلود (1944–). عضو مجلس قيادة الثورة في ليبيا سابقًا. شغل منصب وزير المالية في عام 1970، ووزير الاقتصاد والصناعة والمالية في عام 1971، ورئيس الوزراء بين عامي 1972 و1977. أعلن انشقاقه عن النظام الليبي خلال الثورة الشعبية في ليبيا في عام 2011.

(309) محمود عباس (1935–). أحد مؤسسي حركة «فتح» والرئيس الثاني للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ عام 2005.

(310) محمد غنيم (1937–). أحد مؤسسي حركة «فتح»، وعضو اللجنة المركزية فيها، وعضو القيادة العامة لقوات «العاصفة».

(311) فوزي الكيالي (1922–). سياسي وكاتب سوري، شغِل منصب وزير الثقافة بين عامي 1970 و1976.

(312) اتفاقية وُقّعت بين مصر وإسرائيل في أيلول/ سبتمبر 1975 استردّت بموجبها مصر 4500 كيلومترًا مربعًا من أراضي سيناء.

الفصل السادس
1977

زيارة خليفاوي وخدام والكيالي الثانية إلى عمّان

1977/1/5

عبد الحليم خدام: «كيان اتحادي يضيف قوة إلى القطرين، ويضيف قوة إلى العرب، ولا يُنقصها. هذا ما يجب أن يحكم حوارنا».

- الشواخص، أو المنطلقات، أو الأسس.
- التركيب.
- العمل.
- التنفيذ.

المنطلقات: تاريخية وقومية.

خدام: «أي خطوة اتحادية هي خطوة على طريق طويلة؛ إذ يجب أن يكون كيانًا جديًا، وعامل قوة. ماذا سيأخذ الكيان الاتحادي من اختصاص الكيانين القطريين؟ إذا حدّدنا ذلك، نستطيع أن ننتقل إلى الخطوات التالية. لدينا أنموذجان كلاهما أخفق: **أولًا**، الوحدة المصرية – السورية. **ثانيًا**، اتحاد الجمهوريات[313]. الزمن في المشروع الأردني طويل. ومن وجهة نظرنا يجب أن يكون أقصر، لتحقيق الاتحاد. تصريح السادات بأنّ العلاقات الأردنية – السورية قومية ويجب تأييدها، أضاف عاملًا إيجابيًا للتعجيل في إقامة الاتحاد. إذا تأخرنا، نخشى أن تؤدي جهات أخرى أدوارًا سلبية؛ يجب أن (نضرب الحديد وهو ساخن)».

الكيالي: «صوغ المنطلقات وتحديد المؤسسات يتوقف على وجود دولتين بينهما تنسيق بدرجة عالية، نتيجة تعارف شخصي بين جلالة الملك والرئيس الأسد، وعلى مستوى المسؤولين خلال السنتين الماضيتين، الأمر الذي يشجّع على الاستزادة. المطروح شيء جديد، هو الوصول إلى شيء أكبر. والسؤال: ما هو تصوّرنا للكيان الجديد؟ هل نريد الإبقاء على كيان الدولتين بالحفاظ على كيانين مستقلين؟ هل نريد إنشاء كيان جديد أقوى وأعلى من الكيانين القائمين؟ أعتقد أنّ هذا هو ما يمكن أن يفهمه كل إنسان عن أي مشروع كهذا. إذا كان لهذا الكيان أن يُحترم، لا بد أن يكون جديًا.

السياسي الناجح هو الذي ينطلق من الواقع، لا من مجرد التصوّرات والأماني. إذا وحّدنا تصوّرنا حول هذا الكيان، يمكن أن نتفق على الخطوات الأخرى كلها. هل أجهزة الدولة الاتحادية أجهزة تنسيق؟ هل الدولة الاتحادية فوق الدولتين؟ هل هي دولة تُضاف إلى الدولتين؟ أو هل هي دولة تلغي كيان كل من البلدين؟».

الشريف عبد الحميد: «نطرح الموضوع الآن طرحًا صحيحًا على ما أعتقد. أولًا، ما الذي نستهدفه؟ بناء نواة لاتحاد عربي كبير في المستقبل. الهدف النهائي لا يمكن فصله عن تصوّر زمني. كيف نتوصّل إليه؟ عن طريق خطوات متتابعة. يجب أن يكون نواة دولة عربية موحدة، وجهد عربي موحد. يجب أن يُؤخذ بعين الاعتبار المؤسسات العملية، وليس الشكلية فحسب. يجب أن يكون الاتحاد متصاعدًا، مبنيًا على الثقة المتبادلة، والحكمة السياسية، وقادرًا على التوسع؛ لذلك يجب أن تأخذ مؤسساته حدًا أدنى من المرونة. النهاية هي دولة عربية واحدة، لكن متى؟ عندما تكتمل لبناتها جميعًا. أخفقت التجارب السابقة، لأنّها إمّا قفزت فوق الحواجز، أو كانت مائعة، أو لعدم قدرة القادة السياسيين على الاستمرار بسياساتهم، أو عدم وجود الإرادة لتحويلها إلى مؤسسات عمل.

لا بدّ من بناء التصوّر السياسي المشترك، والإطار السياسي المبني على الانسجام، والإرادة السياسية الموحدة. وهذا يعني أنّنا لا نستطيع تجنّب بنائها على مراحل. سلطات الاتحاد يجب أن تتكوّن بشكل متصاعد: السياسة الخارجية، الدفاعية، الاقتصادية، الإنمائية، الإعلامية، الثقافية. لا بد، مثلًا، من أن نمرّ في مرحلة دمج للسياسة الخارجية؛ نُعلن عن هدفنا، ونسير نحوه بخطى ثابتة متصاعدة. هذا هو رأيي؛ نسير بمراحل وخطوات صحيحة، وثقة نحو الهدف، حتى لا نفجع المواطن في ما لو أعلنا الاندماج الشكلي، وأخفقنا في التنفيذ».

الرئيس خليفاوي: «أيام المرحوم الشريف حسين كان هناك شعارات وحدوية، لكن يجب أن نكون واقعيين؛ هل جميع العرب يشعرون بذلك؟ الروح الانفصالية موجودة عند الكثيرين. أي وحدة قامت في العالم قامت بعد اتخاذ قرار سياسي، ثمّ عملت الجهات المعنيّة للالتزام بذلك القرار. أن نصل إلى وحدة عربية كاملة أمر غير واقعي على المستوى المنظور. أي عمل وحدوي تكون نهايته الإخفاق لأنّ سببه مناسبات، أمّا بالنسبة إلينا، فإنّ التفكير بهذه الوحدة ليس له علاقة بالمناسبات، بل بالتاريخ والجغرافيا.

الدولة الفلسطينية أمر ناضج، والمسألة هي مسألة إخراج؛ أي دولة فلسطينية ستكون على حساب العرب، وليس على حساب إسرائيل. الزمن لتنفيذ الأهداف، وليس لتحديد الأهداف. الحديث يجب ألّا يكون في معزل عمّا نواجهه الآن. هل يمكن تحديد الدوائر التي يمكن الإعلان عن توحيدها؟ لننطلق من مفهوم المصالح. قرار سياسي يُستفتى عليه شعبيًا. القرار السياسي هو قرار تأسيس».

الكيالي: «يجب ألّا نبالغ في الخوف من إخفاق الوحدة إلى الحدّ الذي يمنعنا من الوحدة».

رسائل من شخصيات في الضفة الغربية

13 /1 /1977

1. في 1976 /12 /10، اتصل شخص مقرّب من خليل الوزير هاتفيًا بكريم خلف[314] رئيس بلدية رام الله، وكانت المكالمة من باريس. وجّه المتكلّم – الذي عرّف نفسه بأنّه مكلّف من خليل الوزير – اللوم إلى كريم خلف بشأن صحيفة **الفجر**. وقال كريم إنّ خليل لا يريد أن تُكرّروا فعلتكم الأولى بالثلاثين ألف

دينار، فتدّعوا أنّ توزيع الصحيفة واسع، بينما لم توزّعوا من العدد الواحد أكثر من أربعمئة نسخة. كما لا نريد منكم أن تضعوا الصحيفة بتصرف الشيوعيين.

2. أخبرني عميرة[315] أنّ كريم خلف كلّفه بحمل رسالة إليّ يطلب فيها المجيء إلى عمّان، شريطة أن أعده أنّ الأردن مستعد لدفع معونات مالية معقولة لبلدية رام الله.

3. قبل يومين، أي بتاريخ 11/ 1/ 1977، زارني في المكتب، بناءً على طلبه، غسان الشكعة[316]، ابن شقيق بسام الشكعة[317] رئيس بلدية نابلس. وقال لي إنّه مكلّف من عمّه بالتباحث معي حول زيارة عمّه إلى عمّان لشرح شؤون متطلبات البلدية واحتياجاتها، آملًا أن نستجيب لطلباته. رحّبتُ بالزيارة، وقلتُ إنّني لا أستطيع أن أعد بشيء قبل الاطّلاع على احتياجات البلدية، والتدارس مع رئيسها. فقال إنّ بسام مستعد لذلك، وهو ينوي أن يُحضر عددًا من فنيي البلدية لهذا الغرض. ثمّ تساءل إن كان جلالة الملك سيتجاوب مع طلب عمّه في مساعدته للحصول على دعم للبلدية من دول الخليج. فقلتُ له: «لا أدري، وإن كنتُ أنصح بأن يعرض بسام مشكلته على جلالته حين مقابلته». كما طلب غسان أن يلقى عمّه استقبالًا حسنًا، من دون الإسراف إعلاميًا عن زيارته. فوعدته أن استقبله شخصيًا على الجسر.

4. قال عميرة إنّ الدكتور حاتم أبو غزالة، عضو مجلس بلدية نابلس، يودّ مقابلتي هو الآخر. فقلتُ له يمكنه الحضور مع رئيس البلدية.

5. قال عميرة إنّ خلافًا وقع بين بسام الشكعة وكريم خلف على العريضة التي طلبها أبو عمّار من خلف، والتي تضمن تأييد رؤساء بلديات الضفة الغربية لمنظمة التحرير، وتُفوّضها التفاوض من أجل دولة فلسطينية بحدود 1967. وكتب كريم العريضة، وضمّنها هجومًا على سورية، الأمر الذي رفضه الشكعة، ورفض بالتالي توقيع العريضة. وعد عميرة بأن يُرسل صورة عنها في أقرب فرصة.

6. حمل عميرة رسالتين من صحافيين في نابلس يطلبان فيهما الدعم. كما طلب هو شخصيًا إعادة دعم الصحافيين بسبب سوء الحالة المعيشية في الضفة الغربية، ووعدته بدراسة الطلبات.

7. قابلني مساءً المحامي حسين الشيوخي[318]، وألحّ في طلب دعم صحيفة **الشعب**.

الانتخابات الإسرائيلية

13 /1 /1977

ستيفن فيليب كوهن[319] (Stephen Philip Cohen) قال:

1. إذا ذهب رابين إلى مؤتمر جنيف، وبحث فيه الشكليّات فحسب، وأعلن أنّه يشترك، أو قال إنّه باشتراكه إنّما يساهم في بداية مرحلة (Process)، فإنّ هذا سيُعطيه عشرة مقاعد إضافية في الكنيست. يجب ألّا يتورط في بحث موضوعات جديدة قبل الانتخابات.

2. إذا جرت الانتخابات الإسرائيلية، وكان الموضوع هو المشكلات الداخلية في البلد، فسيخسر حزب العمل. وهنا لا بد من اشتراك رابين وفق الشكل المذكور في رقم (1).

3. إذا كانت الموضوعات المطروحة هي المشكلات الداخلية، وليست علاقات إسرائيل بالولايات المتحدة أو الصراع العربي - الإسرائيلي، وجرت تظاهرات في أسبوع الانتخابات، فسيكسب حزب الليكود.

4. إنّ الضمان الوحيد لنجاح حزب العمل يبدو في طرح القضايا الخارجية. وهنا تكمن أهمية مؤتمر جنيف لحزب العمل. إنّ مجرد ظهور رابين أو من يمثّله في قاعة الاجتماعات مع عرب آخرين كافٍ لإنجاحه.

ملاحظات حول لقاء الشيخ الجعبري

18 /1 /1977

الأمر المثير للسخرية هو أنّ منظمة التحرير التي خرجت من مؤتمر الرباط في منتهى السعادة، على اعتبار أنّها صارت أكثر استقلالًا، أثبتت الحوادث أنّها أصبحت أكثر اعتمادًا على الأمة العربية. فقرار وحدانية التمثيل كان قرارًا سياسيًا وضع المنظمة في مجرى العمل السياسي العربي والدولي، وهو مجرى لم تتمكّن المنظمة من خوضه وحدها، وبالذات في الأمم المتحدة.

أثناء زيارة الشيخ [محمد علي] الجعبري(320) لعمّان، وهي الأولى منذ حرب حزيران/ يونيو 1967، وانتهت في 14/1/1977، رافقتُه في عدد من الزيارات التي قام بها للتجمعات الفلسطينية. وقد استخلصتُ من حديثه ما يأتي:

1. إنّ إسرائيل أرادت استعماله لتغيير الموقف الأردني من دون أن يدري أنّه مستعمل.

2. إنّه قبل المجيء إلى عمّان تعرّض لتأثير إسرائيلي بشأن ما يجب أن يقول.

3. أسلوب حديثه كان ينطلق من منطلقات دينية، كالحديث عن السماح لمسلمي إسرائيل الذهاب للحج، وحديثه عن المعهد الشرعي في الخليل، وحديثه لوزير الأوقاف في أكثر من مناسبة بأنّ عليه الذهاب للضفة للتدقيق على موظفي الأوقاف من حيث الإنفاق المالي.

في يوم 1977/ 1/ 9، قابلتُ جلالة الملك لأعرض عليه ملاحظاتي عن الجعبري. وقلتُ إنّ حدسي أنّه كان يحمل رسالة بشكل غير مباشر. ووافقني جلالته على ذلك.

الجلسة الأولى لمحادثات الاتحاد الأردني- السوري

16 /3 /1977

عُقدت الجلسة الأولى بين الجانبين الأردني والسوري للمحادثات حول إقامة اتحاد بين القطرين بتاريخ 16/ 3/ 1977. وحضرها من الجانب الأردني:

دولة السيد مضر بدران – رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع.

سيادة الشريف عبد الحميد شرف – رئيس الديوان الملكي الهاشمي.

معالي الدكتور عبد السلام المجالي – وزير التربية والتعليم ووزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

معالي السيد عدنان أبو عودة – وزير الإعلام.

معالي السيد حسن إبراهيم – وزير الدولة للشؤون الخارجية.

وحضرها من الجانب السوري:

اللواء عبد الرحمن خليفاوي – رئيس مجلس الوزراء.

السيد عبد الحليم خدام – نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.

السيد فوزي الكيالي – عضو الجبهة الوطنية التقدّمية.

السيد عبد الكريم الصبّاغ[321] – السفير السوري في عمّان.

وفي ما يأتي محضر المحادثات:

دولة الرئيس مضر بدران: «في ضوء الحديث الذي دار في قصر الهاشمية عن التصوّر بعيد المدى، والتصوّر المرحلي، أتساءل: ماذا لديكم؟».

اللواء خليفاوي: «أفهم من ذلك أن نبدأ بخطوات عملية، ما دام التصوّر النهائي هو الوصول إلى اتحاد يحتاج قرارًا سياسيًا يقرّره القائدان. وهذه الخطوات هي في السياسة الخارجية والدفاع؛ فلا بدّ من صدور شيء يُعتبر منطلقًا. هناك تنسيق في الأنظمة والقوانين، وأذكر أنّنا ناقشنا مجلس الرئاسة، وموضوع الأجهزة المساعدة. وما دام الهدف البعيد المدى هو الوصول إلى اتحاد رائد، فما هي الطريقة للوصول إلى الهدف عن طريق الأجهزة؟ وقال جلالة الملك أن نبدأ بوزارتي الدفاع والخارجية. إنّ الهدف بعيد المدى قرار سياسي، أمّا باقي المراحل فقد لا تنتهي في عشرة أعوام. لكن يمكن أن يصدر قرار مفاده توحيد شؤون الدفاع والسياسة الخارجية. إنّ القائدين يقدّران الأوضاع الدولية في المنطقة».

الرئيس مضر بدران: «يعني أن نفكّر في مرحلتين».

عبد الحليم خدام: «هناك موضوعان يمكن نقاشهما، لكن كيف يمكن أن نتصوّر ذلك؟ الموضوع **الأول**، الاتحاد بين البلدين؛ ما هي مؤسساته وأهدافه؟ أمّا التنفيذ، فنتركه. نضع أولًا شكل الدولة الاتحادية، ونستمر في مناقشته، وليس من الضروري إنهاؤه اليوم. أمّا الموضوع **الثاني**، فهو كيف يمكن تنشيط التنسيق

القائم بين القطرين، بحيث يصبح أكثر فاعلية».

الرئيس مضر بدران: «هل أفهم أن نبدأ بالنقاش النظري؟».

عبد الحليم خدام: «كما فهمتُ من كلام جلالة الملك والرئيس الأسد، فإنّنا نريد وضع صورة للدولة تمكّننا من تجاوز جميع الصعوبات التي تواجهنا: بنيتها، تركيبها ...إلخ. ثمّ هناك برنامج التطبيق. أمّا قرار تشكيل الدولة فهو متروك للقائدين».

الرئيس مضر بدران: «الفكرة المستقبلية (اتحاد)، هذا تصوّر مشترك، ويوضع بين أيدي القائدين. أمّا تنفيذه – في ضوء الأوضاع الدولية والإقليمية – فمتروك لهما لتقرير موعد تنفيذه. مع ذلك، سنضع التصوّر المطلوب، ومن خلال ذلك يجب أن نصل إلى مرحلة متقدمة أكثر، وتنشيط العمل بشكل فعلي فيما بيننا. النقاش إذًا سيدور حول مرحلة متأخرة وأخرى متقدمة».

عبد الحليم خدام: «نقاش يدور حول الاتحاد، ونقاش آخر يدور حول تنشيط التنسيق القائم بين القطرين».

الشريف عبد الحميد: «هذا مدخل صحيح. أمامنا أمران:

1. وضع تصوّر للاتحاد بالصيغة النهائية.

2. استكمال مؤسسات العمل السياسي، أو الصيغة المرحلية.

التصوّر الاتحادي النهائي هو ذلك الإطار الدستوري الذي حين يبرز إلى حيّز الوجود، وفي الإطار الملائم، وبقرار القائدين، وبعد استكمال المراحل الدستورية، وغير ذلك، سيكون عبارة عن الصيغة الوحدوية التي سبق أن بحثناها في السابق، أي (مؤسسات الاتحاد). وهناك المرحلة الحالية؛ ماذا نعمل في هذه المرحلة؟ إلى أن يتمّ ذلك، يجب تطوير وتنشيط المؤسسات الحالية في إطار السياسة الخارجية والدفاع. والقرار السياسي يمكن أن ينصبّ بالبحث في الموضوعين.

في ما يتعلّق بالتصوّر النهائي، سبق أن قدّمنا ورقة عمل. وبحسب المشروع الأردني، فإنّ مؤسسات الاتحاد تشمل: الوزارة الاتحادية، الدفاع، الخارجية، الإعلام، الثقافة، التخطيط ...إلخ. أمّا مشروعكم، فقد تناول مجلسًا رئاسيًا موسّعًا».

فوزي الكيالي: «مجلس رئاسة منتخب».

الشريف عبد الحميد: «إنّ مجلس الوزراء مهمته تمثيلية، هكذا كانت الفكرة، وهذا ما كان أمامنا. وكانت هناك بعض نواحٍ مُختلف عليها، أو اتُفق على تجميدها. والموضوع الثاني الذي نطرحه، أنّ هناك صيغة مرحلية يجب أن تُطوّر العلاقة الحالية بوجود هيئات تساعد على توحيد السياسة الخارجية والدفاع، وتكون هناك قيادة سياسية عليا تتّخذ القرار على المستوى الأعلى. إنّ ورقة عملنا في رأينا تجيب عن هذه الأسئلة، ويمكن أن تُطوّر، وهذا الموضوع سنبحثه الآن، أمّا الموضوع الثاني فيمكن أن يطول نقاشه، ويُترك للقائدين

تقريره».

الدكتور عبد السلام المجالي: «إذًا لنبدأ بالهدف الأبعد، ونحدّد نقاط التلاقي».

فوزي الكيالي: «كان توجيه جلالة الملك اليوم أنّ هدفنا (دولة اتحادية)، وهذا هو التوجيه نفسه من السيد الرئيس حافظ الأسد. إذا فكرنا بدولة اتحادية، هناك عدد من الأسئلة تفرض نفسها: من يقود هذه الدولة؟ ما هي صلاحياتها ومسؤوليات مؤسساتها الدستورية؟ وما هي اختصاصات قيادتها؟ ثمّ نضع البرنامج التنفيذي، ولا نحدّد له وقتًا، ونترك أمره للقائدين.

ضمن هذا الإطار العام، نقترح اتخاذ إجراءات احتياطية نرى أنّه لا بدّ منها لحماية هذه الخطوات، ومستفيدين من الخطوات التي تمّت على طريق التنسيق. أمّا إذا كان الأمر سيقتصر على التنسيق، فهناك هيئات أقدر منّا يمكن الإيعاز لها أن تخطو خطوات أوسع في مجال أو آخر».

عبد الحليم خدام: «لا أرى خلافًا في ما يُقال. جميع مناقشاتنا حتى الآن نظرية».

عدنان أبو عودة: «هل الاتحاد فدرالي أم كونفدرالي؟».

عبد الحليم خدام: «ما دام كذلك فلنتحدّث في الأمور النظرية».

الشريف عبد الحميد: «دعنا نتجنب هذه المتاهة، ولنبحث في أوضاعنا لقيام اتحاد بين القطرين بما يحفظ كيان القطرين، ويوحّد مؤسسات الدفاع، الخارجية، التخطيط الاقتصادي، التخطيط التربوي والإعلامي ويحفظ للقطرين استقلاليتهما».

فوزي الكيالي: «يجب أن توضّح لنا الفكرة؛ هل الشخصية دولية؟».

عبد الحليم خدام: «أبو ناصر [الشريف عبد الحميد]، رجاءً أن تعطينا أفكارك كلها. قلت 2 و3 و4، ووقفت عند واحد قبل أن يقاطعك الأخ أبو حسن (فوزي الكيالي). رجاءً توضيح هذا الأمر».

الشريف عبد الحميد: «ليس لدى أي جانب منّا أي فكرة واضحة نهائية، وهذا ليس صحيح. فنحن لا نتفاوض بل نناقش. النقطة الثانية هي أنّ مؤسسات الاتحاد تشمل النواحي التنفيذية، والقضائية، والتشريعية. والنقطة الثالثة التي اتفقنا عليها في السابق، هي أن تكون هناك وزارة اتحادية، ومجلس أمّة اتحادي، ومحكمة عليا اتحادية، إضافة إلى برلمانات قُطرية، ووزارتين قُطريتين، ونظام قضائي قُطري. النقطة الرابعة: ساعدوني فيها...».

عبد الحليم خدام: «لنعتبر أفكارنا السابقة كأنّها لم تكن، حتى لا نكون أسرى لها».

الشريف عبد الحميد: «ليحتفظ كل من القطرين بدستوره بما لا يتعارض مع أحكام الاتحاد».

دكتور عبد السلام: «يمكن إضافة مبدأ آخر، وهو أن يكون الاتحاد مفتوحًا لأقطار عربية أخرى تقبل بأحكامه الدستورية».

الشريف عبد الحميد: «من دون أن يمسّ ذلك بأوضاع القُطر الدستورية، وأوضاعه الداخلية، في ما عدا

القضائية التي ينصّ عليها دستور الاتحاد. بإمكانكم أن تزيدوا على ما ذكرت».

عبد الحليم خدام: «إذا أردنا أن نضع تصوراتنا لا بدّ من الانطلاق من جملة مبادئ هي:

1 . أن يكون الاتحاد هو قوة تزيد في رصيدنا، ولا تغامر بالرصيد القائم.

2 . إنّ الاتحاد خطوة على طريق الوحدة العربية.

3 . إنّه وسيلة من وسائلنا للتصدي للعدو؛ أي لتحقيق أهداف الأمة العربية في التصدي للعدو وبناء ذاتها.

4 . هذا الاتحاد يجب أن يكون كيانًا له شخصيته الدولية والمعنوية، وليس مجرد عقد بين الدول، حتى لا يكون شبيهًا بالمعاهدات، بل جديًا وحقيقيًا.

إذا انطلقنا من هذه المبادئ، فإنّ ذلك يُرتّب علينا أولًا تجميد موضوع التنفيذ الآن. نحن الآن كأنّنا في ندوة تلفزيونية نتحدّث عن الاتحاد والوحدة. برأيي أنّ الاتحاد لا بدّ أن يكون له كيانه الدولي، ويجب أن يمارس الأمور الآتية:

1 . السياسة الخارجية.

2 . قضايا السلم والحرب.

3 . السياسة الدفاعية، أو الأمن القومي بما في ذلك الدفاع.

4 . السياسة الإعلامية.

5 . التخطيط الاقتصادي.

6 . التخطيط التربوي.

هذه المهمات لا تتكرر في كل قُطر، بل تكون حصرًا بالدولة الاتحادية؛ بمعنى ألّا تكون في القُطرين وزارة خارجية ولا وزارة دفاع. وتكون هناك وزارة تربية قطرية، لكنّ التخطيط التربوي مشترك، لخلق جيل واحد بتفكيره.

كذلك يكون التخطيط الاقتصادي موحدًا، فيما لكل قطر وزارته الخاصة به. في سورية، نحن نؤمن أنّ القطاع العام هو الذي يقود الاقتصاد؛ عندكم في الأردن الدولة تقوده. هناك فرق، لكن النتيجة واحدة، ومع الزمن ستزول الفوارق بيننا».

الشريف عبد الحميد: «ما هو الذي لا يتكرّر؟».

عبد الحليم خدام: «الإعلام لا يتكرّر. لماذا لا تتكرّر الخارجية؟ حتى لا يكون هناك ثلاث سياسات خارجية؛ سورية وأردنية واتحادية. نحن لدينا تجربة في الموضوع من الاتحاد الثلاثي. فمن أسباب قبولنا

باتحاد مع القذافي بغلاظته، هو الوصول إلى موقف سياسي موحّد.

توحيد التمثيل الدبلوماسي في الداخل والخارج؛ وزارة خارجية تمارس سياستها في دولة الاتحاد كما تُمارس في الاتحاد السوفياتي، أو في الولايات المتحدة الأميركية. وإذا لم نفعل ذلك، سنرى أنّنا في كثير من الأمور غير متفقين، وسيتطوّر الخلاف بعد ذلك إلى تعارض وتناقض ونسف كل شيء، وهذا أمر طبيعي.

نحن ومصر كنّا اتحادًا، كان السادات رئيسه. ولو وحّدنا وزارة الخارجية لما حدثت أمور كثيرة. ففي ظلّ الاتحاد اختلفنا أكثر من عدم وجوده. لذلك، فتصوري للعمل الخارجي هو أنّه يجب ألّا يكون لسورية أو للأردن علاقة به، بل للدولة الاتحادية فحسب.

الموضوع الثاني هو الأمن القومي. وفيه عدة جوانب:

1. الجانب العسكري.

2. الجانب الاستخباري.

3. ثمّ أمن القُطر ضمن الاتحاد، وبالتالي أمن الاتحاد من الأوضاع الداخلية.

بالنسبة إلى الجانب العسكري، لا بدّ من وجود وزير واحد، وقيادة قوات مسلحة واحدة مسؤولة عن العمليات القتالية، والتدريب، والتنظيم، وقيادة الحرب. ولأنّ عدد الجيش سيكون كبيرًا، يمكن أن يكون هناك أكثر من جيش، لكن هذا الجيش ليس مرتبطًا بالقطر، وإنّما بالقيادة العسكرية الاتحادية. وطبعًا، القيادة العسكرية جديّة وحقيقية، وليس كقيادة عام 1967.

الجانب الثاني، وهو الاستخباري، مهمته حماية الأمن القومي للاتحاد، وتنفيذ سياسة الاتحاد في إطار الأمن القومي داخليًا وخارجيًا، بمعنى أن يكون للاستخبارات جهاز مركزي، ولديها امتدادات في الخارج، تضع المعلومات أمام القيادة السياسية، وتُنفذ أمرها.

الجانب الثالث هو أمن القُطر أو الاتحاد. لو حدث تمرّد في قُطر ما، ولم تستطع القوات المحلية قمع التمرّد، تتدخل القوات الاتحادية لقمعه. لكن تبقى في كل قطر قوات أمن خاصة به.

ثمّ هناك الإعلام؛ وهدف الإعلام مرتبط بأمرين، هما السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، أي بناء المواطن وفق مبادئ الاتحاد. وتكون السياسة الإعلامية واحدة مركزية، فيما التنفيذ قُطري. والأمور السياسية والتربوية والاجتماعية مركزية، لكن إذا أردنا أن نحثّ الفلاح على مكافحة دودة القطن، يكون ذلك قُطريًا.

ومهمة التخطيط الاقتصادي تحقيق التكامل الاقتصادي بين القُطرين. فلو نظرنا إلى العالم العربي، لوجدنا أنّ كل قُطر يضع تخطيطًا منفردًا، ما سيؤدي في النهاية إلى تعميق المصالح القطرية، والتناقضات الاقتصادية، ولا يؤدي إلى التكامل. مثلًا، في سورية معمل جرارات، وفي العراق واحد آخر، وكذلك في مصر. وكل معمل ينتج للسوق المحلية، أي لا يستطيع التطوير. أمّا لو كان هناك مصنع عربي واحد،

لتمركزت القدرات والخبرات، ما سيؤدي إلى تطوير هذه الصناعة. ومثل ذلك يمكن قوله عن التخطيط السوري للأسمدة، والتخطيط الأردني للأسمدة؛ أي أن تكون سياسة مركزية، وتنفيذ قُطري، ومن دون التدخل في الأوضاع الاقتصادية في كل قُطر.

موضوع التربية: تخطيط تربوي واحد؛ لوضع المناهج، وتوحيد الوسائل، وطرائق الإعداد. إنّما التنفيذ قُطري لاعتبارات محلية في كل قُطر. وقد يأتي يوم تكون هناك وزارة تربية واحدة للقُطرين. أمّا في مجال التعليم العالي، فلا شك أنّه يجب أن يكون واحدًا لأنّه يُعدّ الكوادر للدولة، ولأنّه بحاجة إلى إمكانات. فمثلًا، في مجال البحث العلمي إذا توحّد الجهد لقدّم ثمارًا جيدة. ويمكن أن نستبدل التعليم العالي بوزارة واحدة للبحث العلمي.

من سيُنفّذ مهمات الاتحاد، ومن سيُنفّذ المهمات القُطرية؟

لكل قُطر رئيس، وسلطات تنفيذية وقضائية وتشريعية في الأمور غير الاتحادية. والأصل أن يتلاءم دستوري القطرين مع دستور الاتحاد، وليس العكس.

المؤسسات الاتحادية:

- برلمان اتحادي مهمته التشريع ومراقبة السلطة التنفيذية، ويكون عدد أعضائه بالتساوي بين القُطرين.

- وزارة اتحادية مهمتها كمهمة أي وزارة في أي بلد.

- الحكومة الاتحادية المسؤولة أمام القيادة السياسية للاتحاد (هناك خلاف على تأليفها)، وأمام البرلمان الاتحادي.

- محكمة دستورية اتحادية، لها رقابة على دستورية القوانين والقرارات، والفصل بين القُطرين في أي نزاعات.

الشخصية الدولية للاتحاد: شخصية دولية واحدة، لأنّ السياسة الخارجية والأمن القومي موحّدان. وخلال أعوام مقبلة، يجوز المحافظة، بصورة ما، على الشخصية الدولية لكل قُطر، ومَثل ذلك الاتحاد السوفياتي (له ثلاثة أصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة)، كأن نقول في الدستور (يعقد كل قُطر اتفاقيات مع أي دولة، من دون أن يتعارض ذلك مع دستور الاتحاد). ولأنّ هناك صعوبة في الممارسة، يمكن أن يُذكر في الدستور أنّه لمرحلة معينة يبقى المندوبون في الأمم المتحدة منفصلين، وذلك بحسب ما يمكن أن يبقى عليه الدستور. ولا يوجد قانون دولة ينظمها بشكل دولي، ولنا أن نضعه بالصورة التي توافق الاتحاد.

الناحية الدستورية: يمكن تجاوزها بطرح دستور للاستفتاء الشعبي. والقيادة السياسية لها الحقّ في تعيين المجلس البرلماني لمدة معينة. أمّا المسائل ذات الطابع الإجرائي فيمكن معالجتها حتى نرى العقبات غير السياسية».

اللواء الخليفاوي: «ما دام الإخوان حدّدوا أنّ هذا هو الهدف النهائي، فإنّه في ضوء هذا الهدف نريد أن

نعرف رأي الإخوان. وفي أي حال، يجب أن نعود إلى القائدين. أمّا هذا القول لعبد الحليم خدام فيتعارض مع الذي ذكره الشريف عبد الحميد».

الشريف عبد الحميد: «هل أفهم من هذا أنّه لا بدّ من تعديل دستور القُطر؟».

عبد الحليم خدام: «طبعًا».

فوزي الكيالي: «هذا العمل تاريخي بالنسبة إلينا جميعًا، إن استطعنا إنجازه نكون، كأشخاص وكأقطار، قدّمنا هدفًا كبيرًا، وهو هدف حتمي؛ إذ على الرغم من تناقضاتها وحروبها، فإنّ الأقطار الأوروبية ستنتخب في عام 1977 مباشرة نوابًا سيذهبون إلى البرلمان الأوروبي، وذلك لأنّه ضمن أوضاع العصر القائمة والمقبلة لا تستطيع الدولة الواحدة منهم أن تعيش بمفردها. ونحن كعرب أولى منهم. وللأمانة التاريخية، يجب أن نعمل على تحقيق هذا الهدف».

الدكتور عبد السلام: «لا شكّ في أنّه طموح ممتاز. لكن هناك مشكلة أساسية، وهي أنّ في الضفة الشرقية 800 ألف فلسطيني، هل أعتبرهم أردنيين أم لا؟ ثمّ هناك الضفة الغربية، ومنظمة التحرير التي تمثّل الشعب الفلسطيني؛ فإلى أي مدى ننظر إلى هذه المشكلة؟».

عبد الحليم خدام: «هذا صحيح. لكن علينا أن نرى المشكلات السياسية ونحلّها. نحن نقوم بعملية جراحية في المنطقة، فلا يجوز أن نلتفت إلى كم نقطة دم ستنزف. هناك مصاعب، لكن يجب أن نضعها أمامنا ونناقشها ونحلّها. موضوع المنظمة قابل للنقاش. نحن حين طرحنا قضية منظمة تحرير لم نفهم من ذلك أنّ الشعب الفلسطيني متميّز، وإلّا لكانت القضية الفلسطينية شبيهة بقضية زمبابوي بالنسبة إلينا. أصلًا سقطت منظمة تحرير حين أفرغت عقيدتها من البُعد القومي».

الدكتور عبد السلام: «لكن ما أطرحه هو ذو طابع محلي».

عبد الحليم خدام: «لا بدّ من اتخاذ قرار قومي، وسنشارككم فيه. هذه الأمور يمكن مناقشتها والوصول إلى صور مُرضية».

فوزي الكيالي: «سيادة اللواء رئيس الوزراء اتصل بي أمس، وكنتُ في الزبداني. وقال إنّنا سنسافر للأردن. ومن دون قسم فإنّنا لم نتحدّث في أي موضوع، لأؤكد أنّنا فريق واحد. اسمحوا لي أن اختلف مع عبد الحليم خدام في قضايا في ذهني لا تحتمل الجدل. أولًا، أعتقد أنّ التغيير حاصل في المنطقة في مدة أقصاها خمسة أعوام. وأريد أن أسجل هذا وعلى لساني، إمّا أن يحدث هذا التغيير بإرادتنا، ولمصلحة شعوبنا، أو بإرادة الغير، ولمصلحة أعدائنا، وضدّ مصلحة شعوبنا ومستقبلنا. ونحن أمام هذا التحدي في سباق مع الزمن. حتى نقيم دولة لا بدّ من توافر مقومات معيّنة أثبت التاريخ أنّه لا بدّ منها. رئيس الدولة يجب أن يكون واحدًا قادرًا على اتخاذ قرار، أمّا أن يكون رئيسًا مقيّدًا لمجلس رئاسة فإنّه لا يستطيع عمل شيء. لو أريد قبول أوراق اعتماد سفير، فكيف يمكن أن تجمع خمسة رؤساء مثلًا لقبولها؟ ﴿لو كان فيهما آلهة إلّا الله لفسدتا﴾ (الأنبياء: 22). هناك أمور يجب أن يراعيها هذا الاتحاد؛ يجب أن تُضيف ولا تُنقص من مكاسب

أحد.

لذلك، أرى أنّ الدولة الاتحادية يجب أن تكون لها شخصية دولية، ويرئسها رئيس واحد ينتخبه السكان في هذه الدولة الاتحادية. هناك حقّ للمواطن في أن يكون له رأي في هذا الرئيس الذي ينتخبه أو ذاك؛ حتى تكون هناك علاقة مباشرة بين المواطن والرئيس. وإذا كان الرئيس بالانتخاب، فيجب أن يكون نائبه أو نوّابه حكمًا الرؤساء الآخرين. ويجب أن يكون للدولة دستور خاص بها، ولها مجلس اتحادي تُحدّد صلاحيته ويقوم بالتشريع. وموضوع الأمور الخارجية والداخلية حصرًا من شؤون الدولة الاتحادية، وهناك وزارة اتحادية تنفذ مقررات المجلس الاتحادي.

هذه مبادئ. أمّا ما هي العقبات التي سنجدها في طريقها، فسنحدّدها، وسنحدّد كيف نذلّلها، وما هي المراحل التي ستمكننا من الوصول إلى هذا الهدف، وفق برنامج يُوضع في ضوء الأحوال والعقبات».

عبد الحليم خدام: «بشأن قول فوزي إنّ التغيير بإرادتنا أو غيرها، فإنّني أخالفه؛ لأنّني أنطلق من أنّنا لا نريد الاتحاد لأنّ هذا التغيير سيحصل بغير إرادتنا. ثمّ أن يكون رئيس مطلق الصلاحيات؛ فأخالفك».

فوزي الكيالي: «أنا لم أقل ذلك، بل قلتُ إنّنا سنحدد الصلاحيات. على كل حال، هذا رأيي».

عبد الحليم خدام: «هناك فرق بين رئيس يتدخل بالقرار اليومي، ودولة تتخذ فيها القرار هيئة».

فوزي الكيالي: «أنا لم أتطرق إلى موضوع التدخل في الاختصاصات. طرحت شكلًا، إذا قُبل فحينئذٍ سنتحدث عن الاختصاصات».

الرئيس مضر بدران: «حين بُحث موضوع الرئاسة في دمشق، قلنا إنّ مجلس رئاسة أفضل. وموضوع أوراق الاعتماد يمكن حلّه. أمّا كإجراء مرحلي، فنعتقد أنّ مجلس الرؤساء يلبّي متطلباتنا. علينا ألّا ننسى أنّ هناك اعتبارات تاريخية؛ ولو وضعنا موضوع الرؤساء للاستفتاء فلن ينجح. جميع محاولاتنا هي الخروج من حساسيات هذا الموضوع؛ نحن نريد التيسير، وليس وضع عثرات أمامه، نحن لا نريد وضع العقبات في البداية، حتى لا نعطّل السير في طريق الاتحاد. مثلًا، الورقة التي قدّمها الأخ أبو نجود ربما يقبلها الشعب السوري، لانّه متعود على ذلك. أمّا أن ننتخب ملكًا هنا فالشعب لم يتعوّد الأمر ويستنكره. في الجمهوريات يجب الاستفتاء، أمّا في الملكية فيستغربه الناس؛ كيف سينتخب شخصًا عاديًا رئيسًا بدلًا من ملك».

اللواء الخليفاوي: «لننتقل من هذا الموضوع لأنّ لكل قُطر أوضاعه».

الدكتور عبد السلام: «يمكن حلّ الموضوع. ربما تكون رئاسة مجلس الرئاسة تناوبية أو توافقية. يمكن بحث ذلك لاحقًا».

الرئيس مضر بدران: «هناك نقطتان تتعلّقان بالدفاع والخارجية. نريد تحديد الصعوبات أو العثرات التي قد تمنعنا عن السير. بالنسبة إلى الدفاع، التنظيم والتدريب ممكنان، أمّا التسليح فهو مشكلة».

عبد الحليم خدام: «هذه النقطة محلولة. قلتُ إنّ للقُطر حقّ عقد الاتفاقات في ضوء مصلحته. فالدولة

يمكن أن تستمر في التسليح في ضوء أوضاعها. على كل حال، هناك فرق بين تنويع السلاح وتوافره، ربّما كان تنويع السلاح مفيدًا».

اللواء خليفاوي: «مطلوب تخطيط التدريب، وتخطيط التسليح، وتخطيط التنظيم».

عبد الحلم خدام: «ما أقوله هو أهداف في الدستور، أمّا التنفيذ فيكفله القانون بحسب الإمكانات».

اللواء خليفاوي: «لكلّ بلد عقيدته العسكرية؛ حتى التنظيم يختلف، وكذلك تشكيل الوحدة العسكرية، بين سورية والأردن».

فوزي الكيلاني: «سؤالي هو، هل هذه مبادئ مقبولة؟».

للواء خليفاوي: «حتى في التعليم نحن مختلفون، لا بدّ من مرحلة انتقالية».

الرئيس مضر بدران: «نُكمل النقاش في البيت».

الجلسة الثانية لمباحثات الاتحاد الأردني – السوري

عُقدت الجلسة الثانية من المباحثات الأردنية – السورية حول إقامة اتحاد بين الأردن وسورية بتاريخ 17/ 3/ 1977. وقد حضرها من الجانب الأردني:

دولة السيد مضر بدران – رئيس الوزراء وزير الخارجية ووزير الدفاع.سيادة الشريف عبد الحميد شرف – رئيس الديوان الملكي الهاشمي.

معالي الدكتور عبد السلام – وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

معالي السيد عدنان أبو عودة – وزير الإعلام.

معالي السيد حسن إبراهيم – وزير الدولة للشؤون الخارجية.

وحضرها من الجانب السوري:

اللواء عبد الرحمن خليفاوي – رئيس مجلس الوزراء.

السيد عبد الحليم خدام – نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية.

السيد فوزي الكيالي – عضو الجبهة الوطنية التقدمية.

السيد عبد الكريم الصباغ – السفير السوري في عمّان.

وفي ما يأتي وقائع الجلسة:

لخّص دولة السيد مضر بدران ما ذكره السيد عبد الحليم خدام، وطلب المناقشة.

الشريف عبد الحميد: «الموضوع تقريبًا متبلور. ومن دون تفصيلات، دعونا نُحدّد الأساسيات؛ أين نقاط الاتفاق، وأين نقاط الاختلاف.

نقاط الاتفاق: نتحدّث عن صيغة مستقبلية، أو تصوّر اتحادي بين سورية والأردن. وهو تصوّر قد لا يُنفّذ الآن، وإنّما سيُنفّذ في المستقبل، حين تأتي الأوضاع الملائمة. هناك نقاط أخرى مثل التخطيط التربوي الموحد، والإعلام الموحّد ...إلخ.

هناك اتفاق بشأن ضرورة قدرة الاتحاد المحافظة على أي خطوات تُتّخذ؛ وأنّه يجب أن يكون كيانًا متميّزًا، وله صفة دولية. الاتحاد يشمل قُطرين أو أكثر تحافظ على خصائصها الداخلية، بدل القول شخصيتها الذاتية. كل ذلك نوافق عليه.

نقاط الاختلاف:

1 . رئاسة الدولة: متعددة أم شخص واحد.

2 . ماذا سيتبع ذلك؛ وزير خارجية واحد وتمثيل دبلوماسي موحد، أم صيغة وسط؟

أعتقد أنّ هذه هي نقاط الاختلاف الوحيدة، ويجب ألّا نُقلّل من شأنها. وإذا كان هذا صحيحًا، فيمكن مناقشتها، أو تُترك للقائدَين».

عبد الحليم خدام: «في النقاط التي ما تزال موضع مناقشة مثل قضية رئاسة الاتحاد، فإنّ للدولة عبر التاريخ رئيس واحد. هناك فرق بين القيادة الجماعية – وهذا نوافق عليه – والرئاسة التي يجب أن يتحمّلها شخص واحد. والنقطة الثانية في الاختلاف تقع في السلطة التنفيذية؛ هل نحافظ على وزارة واحدة أم وزارتين؟

رأيي أن نترك هاتين النقطتين النقاشيتين للقائدَين. إذا اتفقنا على هذه النقاط جميعًا، سنحيلها على لجنة فنية لصوغها دستوريًا تمهيدًا لطرحها للاستفتاء الشعبي. وهذا سيساعد في التغلّب على قضية المؤسسات (عدم وجود برلمان)».

فوزي الكيالي: «أرجو أن تُحال النقطتان على القائدَين بسرعة، لأنّ الأمر لا يحتمل الانتظار».

دولة مضر بدران: «هل سنحصر أنفسنا في التحدّث عن الصيغة النهائية، أم نبدأ في اتخاذ خطوات عملية؟ هل يمكن اتخاذ خطوات متوسطة؟ نريد تحقيق مرحلة متوسطة توفّر الأساس أو الأرضية للهدف النهائي. طريق الاتحاد طويلة. وفي يوم من الأيام سنصل إلى هذه النتيجة، مثلًا ريثما أتوصّل إلى توحيد وزارة الخارجية، هل يمكن أن أُشكّل لجنة تنسيق خارجية؟ وكذلك بالنسبة إلى الشؤون الدفاعية؟ مهمتها [اللجنة] التنسيق والاطّلاع كي تُمهّد الطريق للوصول إلى الهدف النهائي».

الدكتور عبد السلام: «لدينا الآن لجنة القيادة العليا، التي يمكن أن تصبح القيادة الأساسية العليا، وتشمل القائدَين، ورئيسي الوزراء، ووزيري الدفاع، ووزيري الخارجية. تكون مهمة هذه القيادة القيام

بأعمال الرئاسة إلى أن تصل إلى المرحلة النهائية. ثمّ أقترح وجود لجنة للدفاع، تتألف من وزيري الدفاع، ورئيسي هيئة الأركان، ولجنة للخارجية من وزيري الخارجية. هذه اللجان تشكّل نواة للتوحيد، أي للوزارة الواحدة مستقبلًا».

الشريف عبد الحميد: «هناك فراغ في مجال القرار السياسي. نلاحظ أنّه ينقصنا التنسيق الذي يوصل إلى القرار. ومن ثمّ، أعتقد أنّ من الضروري بناء صيغة مرحلية تمهيدًا للهدف النهائي. مثلًا، وجود هيئة للشؤون الخارجية يجتمع أعضاؤها عند الضرورة، وتُرفع توصياتها للقيادة السياسية. وكذلك لجنة دفاعية، تجتمع دوريًا وتقدّم توصياتها.

هذه ستُشكّل نواة قيادة سياسية. وهذا التنظيم مفيد، خصوصًا في ما يتعلّق بالسياسة الخارجية، وتُشكّل من رئيسي الدولتين، ورئيسي الحكومتين، ووزيري الخارجية، ووزيري الدفاع، ورئيسي الأركان كمستشارين».

الدكتور عبد السلام: «القصد هو الانتقال من مرحلة التنسيق إلى مرحلة اتخاذ القرار».

فوزي الكيالي: «أرى أنّنا متقاربون جدًا، ونقطتا الخلاف يمكن أن تُحسما بين القائدين. لكن في مرحلة انتقالية، تُشكّل قيادة سياسية في البلدين من الأشخاص الذين ذكرتموهم. أمّا لجنتا الخارجية والدفاع فلا يمكن تأليفهما الآن لأنّ اللجنة الواحدة لا تعرف ماذا تُقرّر. القيادة السياسية تكلّف وتوجّه اللجان. المهم الآن هو تشكيل القيادة السياسية التي تقرّر تشكيل اللجان إذا أرادت. وفي كل حال، الفترة المرحلية هي لتشكيل القيادة السياسية».

الشريف عبد الحميد: «هناك تنسيق على مستويات مختلفة. المقصود من القيادة السياسية اتخاذ القرارات، وهذا لا يحول دون تأليف هيئات على مستوى أدنى».

عبد الحليم خدام: «دعنا لا نكرّر مؤسسات قائمة فعلًا. مجلس القيادة العليا القائم أخذ اختصاصات واسعة ليتخذ الصلاحيات الواسعة بيدي جلالة الملك وسيادة الرئيس. لو أقمنا سياسة موحدة سيضحك منّا الناس. أمّا موضوع اللجان التنسيقية، فيُفترض أن يقرّره جلالة الملك وسيادة الرئيس بقرار صغير؛ اجتمعا، فنجتمع. وأقترح أن نُحيل الموضوع إلى القائدين، كي يُعطيا للمؤسسات القائمة، أي القيادة العليا واللجنة العليا، مرتسمات مادية. في هذه الأمور المبادرة الشخصية غير قائمة، وأي عمل يحتاج إلى قرار سياسي من القائدين».

اللواء خليفاوي: «أشعر بأنّ كلًا منّا في نفسه شيء حذر منه، حتى الآن ما غمّسنا في الصحن. أقترح البدء بخطوة شبيهة بالقيادة الموحدة، أو القيادة المشتركة التي تشتمل على شعبة التدريب والتنظيم والمخابرات. كل قيادة تبقى مستقلة، لكن هناك قيادة مشتركة تضع خطط العمليات، وكذلك في مجال السياسة الخارجية. وتأليف لجنة تطرح أمامها على بساط البحث المشكلات، وتناقش توصياتها».

دولة مضر بدران: «ما قصدته ليس شبيهًا بالقيادة السياسية بين سورية ومصر. أريد شيئًا أوسع من

ذلك؛ لجنة مشتركة لها سكرتارية ومركز».

عبد الحليم خدام: «في السياسة الخارجية هناك أمران: التنسيق السياسي، ورسم السياسة. فحتى نستطيع ممارسة السياسة لا بدّ من وجود تخطيط مشترك في السياسة العامة، وبالتالي لا بدّ من وجود وزارة واحدة».

الشريف عبد الحميد: «نحن نفكّر بخطوة لا تتعارض مع الغرض النهائي، لكنّها تؤدي إليه. إنّما حتى نصل إلى ذلك، لا بدّ من التنسيق. وبحكم التقارب بيننا، نصل إلى نتائج متطابقة، نتواصل من خلال الاتصال الهاتفي، أو غيره، لكنّ هذا غير كافٍ. فإذا ما شكّلنا هيئة فإنّها ستنظم التنسيق، كذلك بالنسبة إلى القيادة العليا، نحن أيضًا بحاجة إلى تنظيم القيادة، بمعنى توسيعها».

عبد الحليم خدام: «لقد عارضتم توسيع القيادة العليا».

دولة مضر بدران: «ذلك كان معارضة دستورية».

الشريف عبد الحميد: «لم يكن الاعتراض على الجوهر بل على الشكل. المرحلة التي نتحدّث عنها الآن هي تنظيم عملية القرار السياسي في السياسة الخارجية، وفي الحرب والسلم. هناك فراغ الآن، وهذا معبأ بالعلاقات الشخصية».

الدكتور عبد السلام: «المطلوب هو الانتقال من التنسيق إلى خطوة متقدّمة نحو الوحدة؛ أي قبل وجود وزير واحد يتعاون الوزيران».

عبد الحليم خدام: «هناك مؤسسات قائمة، إذا نشطت ستساعد. أمّا إذا خُلقت مؤسسات جديدة، فأخشى ألّا تعمل، مثل ما حدث مع دول عربية أخرى».

دوله مضر بدران: «أوافقك. لكنّ المقصود هو الجوهر وليس الشكل. حين نؤلّف اللجان ستجتمع وستعمل، أُعلن عنها أم لم يُعلن».

اللواء خليفاوي: «ألاحظ أنّ هناك استرخاء. أفكر بالذي دعانا إلى هذه الخطوة، أليس هناك مبرّر ووحدة تصوّر لمستقبل المنطقة؟ كلما طال الزمن يحصل تراخٍ».

دولة مضر بدران: «هذه المرحلة مرحلة مسؤولية. مثلًا، قد أتصل بك اليوم أو لا أتصل، بعد زيارة فانس[322] (Cyrus Vance). كنتُ أتمنى أن أبعث إليك بتقرير الزيارة قبل مجيئه إلى دمشق، لكنّ ذلك لم يحدث. أمّا لو كانت هناك هيئة لاختلف الأمر».

فوزي الكيالي: «أستسمح الجميع أن ألخّص ما حدث حتى الآن. أُلاحظ أنّنا نكرّر أنفسنا اليوم، وقبل اليوم. الأمور واضحة بما فيه الكفاية. في الأقل صرنا نعرف على ماذا اتفقنا، وعلى ماذا اختلفنا. في الأقل عرفنا أنّ هذه اللجنة لا تستطيع أن تحسم مواضع معيّنة، وتركناها للقائدين. وأنا أعتقد أنّ عدم حسمنا لها إنّما يدلّل على أنّها لم تنضج عند القائدين، ولذلك لا بدّ أن نحيلها إليهما لحسمها.

الشيء الثاني، أنّ الخطوات الوسيطة المقترحة إذا لم تكن جزءًا من المشروع الكلي فهي ليست في مستوى

التحديات التي يواجهها القطران. وفي رأيي أنّ اللجان المقترحة تميّع المسيرة الاتحادية.

المؤسسات التي توصّل إليها القُطران في السنتين الماضيتين قادرة على تلبية الحاجة إلى أي تنسيق للعمل المطلوب؛ ولذلك أعارض خلق مؤسسات جديدة، أو لجان جديدة. ولذلك أيضًا، في رأيي، فإنّ هذه اللجنة خرجت عن حدود المَهمة التي كُلّفت بها، وهي البحث عن صيغة اتحادية. الآن نقاط الاتفاق واضحة، ونقاط الاختلاف واضحة، وأنا أرجو القائدين وأتوسل إليهما أن يجتمعا في أقرب فرصة ليحسما الأمر، وننتقل إلى صوغ التوصيات والقرارات، لوضع مشروع اتحادي يتجاوز هذا الصوغ».

اللواء الخليفاوي: «لكل بلد تقاليده وعاداته. الجيش الأردني له تقاليده، وكذلك الجيش السوري، ولا يمكن دمجهما، لكن لا بدّ من قيام قيادة مشتركة. الموضوع نفسه بشأن السياسة الخارجية، المقصود ليس التنسيق».

دولة مضر بدران: «المفروض أن تكون جلساتنا كلها صريحة ومسؤولة، وأي منّا له الحقّ في أن يمسّ الموضوع مباشرة. القائدان أوكلا إلينا هذه المهمة، وأفكارنا لم تكن مبلورة، وهذه الجلسة ساعدت كثيرًا، بحيث أصبحت النقاط المتفق عليها أكثر من المختلف عليها. نحن نساعد القائدين في التفكير، لذلك فإنّ القول إنّ الموضوعات لم تنضج عند القائدين فيه ظلم. والحقيقة أنّ الموضوعات لم تنضج لدينا لأنّنا شُغلنا كثيرًا في الأيام الماضية. دعوني أسأل، هل اللجان المقترحة تُميّع أم لا تُميّع؟».

عبد الحليم خدام: «لي على أبو حسن [الكيالي] بعض الملاحظات، بعضها أجاب عنها أبو عماد [مضر بدران]. قال الإخوان إنّ الأفكار التي طُرحت هي الإطار الأساسي. أقترح أن تضعوها أمامنا لندرسها ونفكّر فيها، وسنعرضها على القائدين: هل نُريد طريقة كينسجر أم طريقة كارتر؟ أي هل سنتخلى عن تحديد الهدف، أم سنُحدّده ونسير إليه؟».

الشريف عبد الحميد: «أريد أن أدافع عن أبو حسن [الكيالي]. أعتقد أنّ اللجنة حين أُلّفت أوكل إليها وضع صيغة دستورية للاتحاد، والأخ أبو حسن [الكيالي] من خارج المؤسسة الحكومية؛ لذلك أفهم موقفه. كلّفنا القائدان وهما متحمسان لهذا المشروع، ونحن لم نقصّر. لكنّ الموضوع يحتاج إلى تفاهم وتفهّم حتى ننجح. أعضاء اللجنة لا يعملون أكاديميًا، ويمارسون، والموضوع ينضج بالتدريج».

اللواء خليفاوي: «الزمن مهم».

الشريف عبد الحميد: «صحيح. لكنّنا حقّقنا شيئًا كبيرًا؛ نقاط الاتفاق، ونقاط المناقشة. يجب أن نخطو خطوة إلى الأمام نحو تنظيم العمل السياسي الموحّد. سجلتُ بعض الأفكار وسأقرأها عليكم».

الدكتور عبد السلام: «نقاط الخلاف ليست خلافًا، إنّما نقاط سنُحيلها على القائدين للبتّ فيها. لكن إلى أن يحدث ذلك، يجب أن لا نضيّع الوقت، ونُنشئ الهيئات أو اللجان».

فوزي الكيالي: «إحدى النقاط المتفق عليها أنّ هيكل الاتحاد لا يمكن تنفيذه فورًا. أنا لا أقول بتوحيد السياسة الخارجية غدًا. أنا أطالب بالتوصّل إلى الخطوط العريضة، ثمّ نؤلف اللجان لتحقيق ذلك».

يقرأ الشريف عبد الحميد اقتراحاته:

1. إلى أن ينشأ الاتحاد، ويقدّم الكيان الاتحادي في أقرب وقت عملي تتفق عليه القيادتان، يخطو القُطران خطوة متقدمة في علاقتهما لتنظيم اتخاذ القرار السياسي بشكل منظّم وموحّد. وتكون هذه الخطوة مرحلية على طريق الاتحاد بصيغته النهائية.

2. تتكوّن قيادة سياسية تبحث وتتخذ القرارات الأساسية في قضايا الحرب والسلم، والسياسة الخارجية، والأمن القومي. ويرأس هذه القيادة قائدا الدولتين، وتتكوّن من رئيسي الوزراء، ووزيري الخارجية، ووزيري الدفاع.

3. تتكوّن هيئة شؤون خارجية من وزيري الخارجية، تجتمع بشكل دوري كلما اقتضت الحاجة للتشاور في شؤون السياسة الخارجية، وتنسيق العمل بين البلدين، وترفع توصياتها بالنسبة إلى القضايا الرئيسة للقيادة السياسية.

4. تتكوّن هيئة شؤون دفاعية من وزيري الدفاع، وقائدي الجيشين، تجتمع بشكل دوري، وكلما اقتضت الحاجة للتشاور في شؤون الأمن القومي للبلدين، وتنسيق العمل بينهما، وترفع توصياتها بالنسبة إلى القضايا الرئيسة للقيادة السياسية. وتعمل هذه الهيئة على إنشاء القيادة العسكرية المشتركة، وتنظم شؤون الأمن القومي.

فوزي الكيالي: «ما قلته جزء من مشروع».

الشريف عبد الحميد: «هذا مقترح إلى أن يتحقق المشروع».

اللواء خليفاوي: «ما اقترحته يا عبد الحميد لا يوحّد السياسة الخارجية».

الشريف عبد الحميد: «نحن اتفقنا على نقاط، وتركنا بعضها للحسم حين يتمّ الاتفاق على الصياغة. سيمر زمن، ألا تريدون أن نملأه بعمل؟ إذا كان ذلك إذًا لننتظر».

فوزي الكيالي: «يبدو أنّ الموضوع غير ناضج».

عبد الحليم خدام: «هناك أمور اتفقنا عليها. الموضوع المطروح هو ما يمكن أن نفعله حتى يجتمع القائدان. هذه الأفكار مع حصيلة المناقشات، علينا أن نتركها الآن وتبحثها كل جهة على انفراد؛ ولذلك أقترح إغلاق باب المناقشة، وسنُلخّص هذه الأفكار للقائدين، وننتظر ما سيطلبانه منّا».

اللواء خليفاوي: «على الرغم من مرور سنتين على التنسيق، حتى الآن لم نستطع توحيد مخفر الحدود».

دولة مضر بدران: «لا بل يوجد مخفر واحد للدخول، ومخفر واحد للخروج».

عدنان أبو عودة: «أريد أن أستذكر أمرين: **أولهما**، ما اتفق عليه في قصر الهاشمية أمس، بأنّ أعداء الاتحاد متربصون، وعلينا حماية أي خطوة تُتخذ. **وثانيهما**، أنّنا سنبحث في أمرين؛ الأول هو المرحلة النهائية، والثاني هو المرحلة المتوسطة أو التمهيدية. ولاحظتُ أنّ الحديث اقتصر على المرحلة النهائية، كما لو أنّنا نسينا المرحلة

الوسيطة، وهي المهمة».

عبد الحليم خدام: «اقتراح عبد الحميد يتعلّق بالمرحلة الوسيطة. وأنا أعتقد أنّه إذا كان هو الأساس فلا حاجة إليه مع وجود لجان التنسيق؛ لأنّنا لا نريد خلق مؤسسات جديدة، وبرأيي يُكتفى بتنشيط اللجان القائمة إذا كان هذا هو المطلوب».

الاستيطان الإسرائيلي

16/ 3/ 1977

الاستيطان الإسرائيلي الأول كان لإقامة الدولة. أمّا الاستيطان الإسرائيلي الحالي وفي المستقبل، فيهدف إلى تعديل ميزان علاقة المستوطن بالأرض لمصلحة الصهيونية. قد يتدهور الوضع المصري اقتصاديًا وتموينيًا، بحيث تصبح الفرص ملائمة للقوى المعادية أن تُغيّر النظام، فيأتي شخص أو هيئة كمُنقذ لمصر في محنتها الداخلية، لإطعام الناس وتشغيلهم، وليس كمُنقذ عسكري لأرض مصر من المحتلين. يتوهم الكثيرون أنّ الوضع الاقتصادي المتدهور في إسرائيل يؤملنا بفرجٍ قريب. إنّ خطأ هذه النظرة هو في رؤية الوضع الاقتصادي المتدهور بمعزل عن رؤية الوضع العسكري القَوي لإسرائيل، وفي ذلك تكمن الخطورة؛ اقتصاد ضعيف، وجيش قوي. بالنسبة إلى الكثير من الدول العربية – ومنها الأردن – يحدق بها خطر لا يقل عن الخطر العسكري، هو ارتفاع درجة الاستهلاك عند الفرد بشكل لا يتناسب والقاعدة الاقتصادية، ما يجعل مثل هذه البلدان عرضة للفوضى، وربما الانهيار عند أي هزة.

السياسة الأميركية والاستيطان

إدارة نيكسون، ثمّ إدارة فورد، اعتقدتا أنّ الأولوية في جهد السلام في المنطقة يجب أن تُوجّه لمنع الحرب. وحتى يحدث ذلك، خلصتا إلى ضرورة إعطاء إسرائيل أسلحة متقدمة؛ كون امتلاك إسرائيل لها يعني امتناع العرب عن الحرب، باعتبارهم أصحاب الأرض المحتلة، والذين يسعون إلى تحريرها. لكنّ هذه السياسة التي أوقفت الحرب لم تساعد أميركا في الانتقال إلى الخطوة التالية، وهي صناعة السلام. من هنا جاء شعار إعادة تقويم السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط (إسرائيل) في آذار/ مارس 1975، حين أخفق كيسنجر في جهده للوصول إلى تسوية ثانية. الفرق بين المؤامرة وانتهاز الفرصة يمثّله خطٌّ رفيع لا تزيله إلّا المعلومات المؤكدة. وإذا أخفق الباحث في تحديد الصفقة، فلا يعني ذلك أنّ يتوقف عن عمله؛ وذلك لأنّ النتيجة في الحالين واحدة. أظهرت النتيجة بسبب المؤامرة، أو بسبب انتهاز العدو للفرص، فإنّ الشكل بالنسبة إلى المسؤول واحد.

مثال: انتفاع إسرائيل من الحوادث اللبنانية معروف. البعض يعزوه إلى مؤامرة إسرائيلية إمبريالية، والبعض الآخر الأقل يعزوه إلى طبيعة الحوادث التي صنعها الفاعلون، فشكّلت أرضًا خصبة استغلتها إسرائيل. ويميل الناس في الدول النامية إلى أن يعزو النتيجة إلى مؤامرة، وذلك كي يبرّئوا أنفسهم من

المسؤولية.

زيارة الملك إلى الولايات المتحدة

1977/4/25

الساعة الرابعة والدقيقة الثلاثون من بعد ظهر يوم 1977/4/25، زارني في «بلير هاوس»[323] (Blair House) البروفيسور وليم كوانت مساعد بريجنسكي[324] (Zbigniew Brzezinski) لشؤون الأمن القومي. وتحدّثنا عن زيارة جلالته الحالية إلى الولايات المتحدة، وسُبل السلام لحلّ أزمة الشرق الأوسط، فقال:

1. الرئيس كارتر أُعجب جدًا بجلالة الملك للأسباب الآتية:

أ. شخصيته.

ب. أكثر وضوحًا من السادات في ما يتعلّق بقضايا أزمة الشرق الأوسط، وإن كان غامضًا في ما يتعلّق ببعض الأمور، مثل قوله «حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره»، و«العلاقات الأردنية - الفلسطينية»، وتعريف السلام الذي كان فيه أكثر وضوحًا من السادات، وكذلك «التمثيل الفلسطيني».

2. الرئيس السادات كان غامضًا جدًا في هذه الأمور. وحين سأله كارتر عن العلاقة بين الفلسطينيين والأردن، أجاب السادات: «شيء شبيه بعلاقتنا بليبيا» (وضحك كوانت). وقال: «إنّ كارتر نفسه سخر من ذلك، لأنّ علاقة ليبيا بمصر تكاد تصل حدّ الحرب».

لم يفهم كارتر على الإطلاق كلام السادات بأنّ «إسرائيل تريد أن تفرض شروطها على العرب»، لأنّ إسرائيل تتحدّث عن السلام الذي تفهمه أميركا والعالم عبر التاريخ.

وقال المحدّث إنّ مثل هذا الكلام لا يفيد، لأنّه لا يساعد أميركا على التحرّك.

3. أوضح فانس لجلالة الملك في جلسة اليوم، كما أوحى كارتر له، أنّ على العرب توضيح مواقفهم، وتقديم أفكار محددة، وليس عموميات.

4. تقرّر في جلسة بعد الظهر بين جلالة الملك وفانس - التي حضرها عن الجانب الأردني، إضافة إلى جلالته، الشريف زيد، والشريف عبد الحميد فحسب، وعن الجانب الأميركي أثرتون[325] (Alfred Atherton) وكوانت وآخرون - تأليف مجموعة عمل أردنية أميركية لوضع التفصيلات للمواقف العمومية لجعلها واضحة، وتُفهم على أنّها موقف محدّد، وقابل للتنفيذ.

5. لا يمكن أميركا أن تؤدي دور الوسيط إذا بقي الموقف العربي مائعًا ومُفككًا. مائع بمعنى العموميات؛ ومفكك بمعنى عدم الاتفاق على نقاط بعينها، مثل التمثيل ووفود جنيف وغيرها.

6. كل الذي تريده أميركا من العرب هو أن يصلوا إلى «Concrete Position» [موقف واضح]

حينئذٍ تطلب من الإسرائيلين «Concrete Position». وبعدها تتحرك، عقب أن نعتمد رأيًا دوليًا لمصلحة السلام العادل، وتضغط على إسرائيل. أمّا أن يبقى الموقف العربي على حاله الآن، فذلك لن يساعد أميركا في الحركة. وقال: «على العرب ألّا ينتظروا من أميركا أن تصنع أو تصوغ لهم موقفهم كما يظنون. يمكن لأميركا أن تساعد في توضيح بعض التفصيلات بعد أن يُحدّد العرب الـ Framworke [الإطار] الواضح المحدّد لموقفهم».

7. بعد مقابلة الأسد في أيار/ مايو المقبل، تأمل أميركا أن تكون وضعت خطوطًا عريضة لموقفها؛ أكان على صعيد أسلوب العمل، أم التصوّر للحلّ.

8. المفاوضات تحتاج عملًا كبيرًا جدًا من سياسيين ومختصين. والانطباع السائد لدى كارتر والإدارة هو أنّ العرب لم يفعلوا ذلك حتى الآن.

9. الاستفتاء الذي ينادي به الأردن بحاجة إلى تحديد؛ بمعنى أنّه من الخطأ استفتاء الناس حول استقلال، أو انضمام، أو اتحاد مع الأردن بشكل عام. يجب أن يكون الاستفتاء حول موضوعات مرتكزة على النتيجة المرغوبة للسلام. وهذا يعني أنّه لا بدّ في أثناء المفاوضات من الاتفاق على النتيجة المنشودة، ويوضع الاستفتاء على أساسها ضمن مدى معيّن؛ كالقول، مثلًا، دولة مستقلة منزوعة السلاح، أو متحدة مع الأردن. وهناك سؤال «من نستفتي؟».

10. سألتُ محدّثي عن شكل الاتحاد؛ هل يجب أن يكون فدراليًا أم كونفدراليًا؟ وقال إنّ لكل منها فوائده وأضراره؛ مثلًا، إسرائيل لا تقبل بـ «الكونفدرالية»، لأنّها ترفض أن يأتي ياسر عرفات على رأس حكومة فلسطينية، وهذا يُصعّب الأمر على أميركا. ومن جهة أخرى، الاتحاد الفدرالي صعب، لأنّه لن ينال موافقة The Militant Predators [العسكريون العنيفون]؛ كما قد لا ينال مباركة السعودية ومصر وسورية. وسألني إذا كان بالإمكان إيجاد صيغة بينهما.

11. على الأردن ألّا يكون متواضعًا في دوره، بل أن يعمل على توجيه المسؤولين العرب في سورية ومصر نحو الوصول إلى «Concrete Position».

12. تدرك أميركا ضرورة التوصّل إلى سلام، وأنّ الموقف ملائم جدًا لذلك؛ لإدراكها نتائج عدم التوصّل إلى السلام على أرضية التغيرات الاجتماعية والاقتصادية القائمة في المنطقة.

13. أثار عبد الحميد مع الرئيس كارتر موضوع الوطن الفلسطيني البديل. فقال له كارتر: «لا أحد بيننا فكّر أو يفكّر في ذلك». قال محدثي: «This is nonsense [غير مقبول منطقيًا]، ولا يجوز أن تُسيئوا الظنّ، وتبنوا مواقف على كلام بعض الساسة الإسرائيليين الحمقى مثل شارون»[326].

14. يجب أن تطرحوا قضية السلام بشجاعة، وتفهموا أنّ السلام يحمل صفة الـ «Mutuality» [التبادلية]. مثلًا، لماذا لا يكون لإسرائيل الحقّ في الاستثمار في بلادكم؟ قولوا أيضًا أنّه لنا الحقّ في أن نشتري الأراضي وشقق في إسرائيل، تمامًا كما للأميركي الحقّ في ذلك. إنّ طرح السلام الحقيقي أمر طبيعي في

اتفاقات السلام، لكنّ ذلك لا يعني أنّه ملزم.

15. ربما لا يكون الاستفتاء في الضفة ضروريًا، إلّا أنّه إذا ما نُفّذ، فسيعطي شرعية للقرار. لكن، من سيُستفتى؟ سؤال لا بدّ من أنّ يُجاب عنه بعد دراسة.

16. الرئيس كارتر جاد. يجد الإنسان متعة في العمل معه لجديته. ويفترض أن يكون الرئيس السادات قد فهمها، وكذلك جلالة الملك. لذلك تراه يسأل أسئلة تفصيلية للحصول على الأجوبة المحددة.

17. أميركا تعرف موقف الأردن الحساس وتقدره، وتعمل على تجنيبه خطر هذه الحساسيات، مثل جعله يتحدّث بالنيابة عن إسرائيل، أو التورّط في سلام مرفوض من الفلسطينيين، أو غير ذلك.

18. قال كوانت: «إذا أعلنت المنظمة قبولها للقرار 242 مع تحفظها على العبارة المتعلقة باللاجئين، فإنّ ذلك سيساعد أميركا كثيرًا في التحرك».

إيجاز الشريف عبد الحميد بعد مقابلة سيدنا [الملك حسين] لكارتر، والاجتماع الذي تمّ في غرفة مجلس الوزراء في البيت الأبيض، وحضره مع سيدنا [الملك حسين] الشريفان عبد الحميد [شرف] وأبو شاكر [زيد بن شاكر]:

1. حين خرج كارتر من الاجتماع، قال لفانس في أثناء دخوله قاعة المجلس: «فانس أحببنا بعضنا من اللحظة الأولى».

2. عرض جلالته القضية الفلسطينية منذ الحرب العالمية الأولى حتى الآن، مرورًا بتقسيم المنطقة بموجب معاهدة «سايكس بيكو»، والخمسينيات أيام عبد الناصر وحرب عام 1967، ومؤتمر الرباط في عام 1974.

3. ركّز سيدنا [الملك حسين] على ضرورة المشاركة الفلسطينية. وقال إنّه ليس لهم من يمثّلهم في الوقت الحاضر.

4. العلاقات بين الضفتين قبل وبعد «الرباط»، وكيف أنّه قبل «الرباط» كان الأردن مستعدًا كي يؤدي دوره على أساس الانسحاب الإسرائيلي الكامل.

5. قال كارتر إنّ التصوّر الأميركي سيكتمل في أيار/ مايو بعد مقابلته الأسد.

6. قال كارتر إنّه لن يخطو خطوة من دون التشاور مع جلالته، وإنّ الاتصالات ستبقى مستمرة.

7. سيُوفد فانس إلى المنطقة لاستكمال الصورة.

8. سياسة أميركا تستهدف تجنيب الأردن السياسات التي قد تضره.

9. سيعمل كارتر على تهيئة الرأي العام العالمي، بحيث يقدّم اقتراحات عملية لا يمكن لأي دولة أن تعترض عليها (المقصود إسرائيل).

10. الحلّ هو حدود عام 1967 بتعديلات طفيفة، ولا شيء «Substantial» [جوهري] سيخسره العرب.

11. قال كارتر: «لقد تطرّقت لثلاث قضايا هي: انسحاب إسرائيل إلى حدود عام 1967، ووطن للفلسطينيين، والسلام الكامل».

12. قال إنّه سيتشاور مع سيدنا [الملك حسين] باستمرار، وكذلك مع الزعماء العرب. بعدها سيقرّر ما إذا كان سيتخذ موقفًا صلبًا.

13. قال: «لقد وجدتُ العرب مترددين بالنسبة إلى السلام الكامل، ولا أفهم سبب هذا الموقف». أجاب سيدنا [الملك حسين]: «لأنّ العرب أعطوا الكثير من دون مقابل».

في الساعة الثانية عشرة والدقيقة الثلاثون، أقام فانس غداءً على شرف جلالة الملك، حضره من الجانب الأردني: عبد الحميد [شرف]، أبو شاكر [زيد بن شاكر]، عامر باشا، حنا عودة، ينال حكمت، وأنا.

1. عن الجانب الأميركي إضافة إلى فانس، فيليب حبيب[327]، أثرتون، كوانت، والسفير بيكرينغ[328] (Thomas Pickering)، وآرثر دبي (الذي قال لي إنّ مهمته الآن حُصرت في موضوع مفاوضات السلام).

2. جرى الحديث حول التحوّل في إثيوبيا، والاتحاد السوفياتي، والثورة الإريترية، والصومال، واحتمال نشوب نزوع بين الصومال والسوفيات، لأنّ السوفيات يؤيدون الفئة التي تحارب الفئة التي سيطرت على الحكم في الصومال.

3. الشرق الأوسط؛ السلام؛ سبله؛ الكلام السابق نفسه.

بعد الغداء عُقد اجتماع مُصغّر حضره عن الجانب الأردني سيدنا [الملك حسين]، وعبد الحميد [شرف]، والشريف زيد [بن شاكر]. وحضره على الجانب الأميركي فانس، وأثرتون، وكوانت.

في الرابعة من اليوم نفسه، استقبل سيدنا [الملك حسين] وزير الدفاع السيد براون[329] (Harold Brown)، كما استقبل في الخامسة السفراء العرب للسلام عليه.

في المساء أُقيم عشاء في البيت الأبيض، حضره نائب الرئيس والتر مونديل[330] (Walter Mondale)، وفانس، وبريجنسكي، وكوانت، وبراون، وعدد من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الأميركيين، منهم: مو يودال[331] (Mo Udall)، وجافيتس[332] (Jacob Javits)، وريتشارد ستون[333] (Richard Stone) الذي جاء مقعدي بينه وبين جون سباركمان[334] (John Sparkman). قال لي ستون – وهو يهودي وسيناتور عن فلوريدا، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية – إنّه آن الأوان للأردن أن يتخلص من قرار «الرباط»، ويتقدّم إلى مقدمة المسرح، لأنّ دوره أساسي، ومن دونه لا يوجد حلّ. وأضاف أنّه قبل أسبوع تلقّى رسالة من إسرائيل يريد أن يبلغها لجلالة الملك، وهي أنّ إسرائيل تأمل من جلالته أن يكون أكثر مرونة في ما يتعلّق بـ «الرباط» ومنظمة التحرير، وأنّ إسرائيل تفكر جديًا في

السلام. بلّغت الرسالة إلى جلالته بعد العشاء.

في كلمة النخب التي ألقاها كارتر، أشاد بجلالة الملك، ووصفه بالشجاع وصاحب الرؤية. كما وصفه باللطف، وفي الوقت نفسه بالصلابة. وأشاد أيضًا بالتعاون القائم بين البلدين في الماضي، وأعرب عن أمله في أن يستمر التعاون، ويتعمّق في المستقبل. وقال إنّ فانس بعد زيارته للشرق الأوسط، عاد بانطباع مفاده أنّ دول المنطقة تثق بـ «الولايات المتحدة»، وتطالبها بعمل جهدها من أجل تحقيق السلام الذي أجمعوا على التحمّس له، كما أبدوا مرونة لم تظهر في السابق. وقال إنّ الانطباع نفسه تولّد لديه بعد مقابلته لثلاثة زعماء في المنطقة، وقال إنّ جلالته علّمه وثقّفه عن الشرق الأوسط، وسيبقى يعلمه عنه، كما أنّ اتصالاته به ستستمر. وأوضح أنّ العرب كانوا مترددين في موضوع تعريف السلام، وأنّ مواقفهم لا تميّز بين العموميات التي تحتاج التحديد وتوضيح.

ردّ جلالته بكلمة أشاد فيها بالرئيس الأميركي كارتر، وحكمته وشجاعته. وقال إنّه كان متحفظًا وحذرًا في حديثه معه، بسبب تجارب الماضي. لكن بعد مقابلته تشجّع، وأصبح أكثر تفاؤلًا؛ بسبب صدق النيّات التي لمسها لدى كارتر. وتعهّد بأن يقوم بجهده لتحقيق السلام العادل في المنطقة في ما تبقى له من حياته.

بعد الأنخاب، بدأت ندوة قدّم لها كارتر. ووُجّهت الأسئلة إلى جلالته، وكان يجيب عنها. سأل مودال السؤال الأول، وكان:

1. هل يمكن لجلالته أن يحلّل الأسباب التي تجعل الزعماء العرب متردّدين في الإعلان عن قبول الشكل الكامل للسلام مع إسرائيل، بما في ذلك تبادل التمثيل الدبلوماسي؟

2. سأل بعدها السيناتور جافيتس عن مفهوم الأردن للعلاقة المقترحة بين الأردن والكيان الفلسطيني، خصوصًا أنّ هذه العلاقة مرتبطة بنظرة إسرائيل واطمئنانها لأمنها. ثمّ سأل عن احتمالات التعاون الاقتصادي وآفاقه بين إسرائيل والدول العربية.

علّق الرئيس كارتر، مختتمًا المناقشة، أنّ دول المنطقة جميعها لا ترغب في نشوء أي نظام راديكالي بينها. وهذا يساعد ويشجع على تحقيق السلام. وقال إنّ الفلسطينيين لا يمكن أن يكونوا مستقلين تمامًا في هويتهم؛ فمعنا الليلة عدد من الفلسطينيين في مناصب رئيسة في الأردن، مثل السفير، ووزير الإعلام.

ثمّ قال: «إنّني أوافق جلالته على أنّ السلام لا يمكن تحقيقه هذا العام. لكن لا بدّ من البدء. وإذا لم يتحقق السلام في هذه الفترة، فلا أحد يعلم ماذا سيحدث، ومتى تنشأ أوضاع موافقة مشابهة، ومن منّا سيواصل التشاور مع جلالة الملك الذي يجب أن أعترف أنّه أكثر من أرشدني وعلّمني عن الشرق الأوسط». ثمّ أضاف: «لقد طرحتُ مشكلات الشرق الأوسط علنًا، حتى أُثير تفكير الناس، ليشاركوني في الوصول إلى صوغ عملية مقبولة حول هذا الموضوع. وما طرحته علنًا كان الآخرون يطرحونه في جلسات خاصة فحسب».

(كارتر بدا زعيمًا حقيقيًا، ملمًا جدًا بالموضوع، وذكيًا. وقد تبدّى ذكاؤه بإشراك أعضاء في مجلس الشيوخ

معروفين بولائهم لإسرائيل في النقاش والمسؤولية؛ وكذلك - كما قال - الشعب الأميركي بأسره).

قال كارتر إنّ الأردن يمكن أن يؤدي في المرحلة الحالية دور المرشد لزعماء الدول العربية في ما يتعلّق بضرورة التوصّل إلى مواقف واقعية محددة. وقال إنّ المشكلة ما تزال معقدة. فمثلًا، بشأن اشتراك المنظمة في المحادثات؛ متى ومن يشارك منها، وكيف تقبل إسرائيل؟ (فُهم من ذلك أنّ أميركا تنوي الاتصال بالمنظمة).

جاء جلالته إلى الفندق بعد أن تأخر مع كارتر، وجلس معنا. قال إنّ كارتر أخبره أنّ أميركا ستتصل بالمنظمة. فقال له سيدنا [الملك حسين]: «جربوا حظكم».

رفض سيدنا [الملك حسين] فكرة التنسيق أو الاتفاق مع المنظمة على موضوع مستقبل العلاقات، لأنّ ذلك يعني حرمان الشعب الفلسطيني من حقّ تقرير المصير بفرض المنظمة عليه. كان توماس بيكرينغ جالسًا، وجرى نقاش عقلي لجوانب الموضوع. وأبدى بيكرينغ تحفظًا على موضوع تقرير المصير، بحجة أنّه مقامرة قد تأتي بما لا يُرضي. وأعرب عن تفضيله تحديد النتيجة المطلوبة، ثمّ التفاوض عليها في جنيف.

الكبرياء الوطني

13 /5 /1977

اليوم هو 1977/ 5/ 13. كنتُ أشاهد مباراة كرة قدم على التلفزيون، ويحوط الصغار بي. كانت المباراة بين فريق الزمالك المصري وفريق القادسية الكويتي. وهي مباراة قديمة، أي لُعبت في شباط/ فبراير الماضي في الكويت. وكانت خادمتنا مصرية، تدخل بين الفينة والأخرى إلى الغرفة لتطمئن على سير المباراة. وحين سجل الفريق الكويتي هدفًا، أبدت قلقها الشديد، وقالت بحماسة مشوبة بالأمل: «سترون، سنسجل هدفًا».

قبل بضعة أيام، في 1977/ 5/ 9، كنتُ مع رئيس الوزراء في زيارة إلى سدّ الملك طلال. وكان في الاستقبال في الموقع عدد من الحكام الإداريين، منهم متصرف جرش؛ وهو من بيت القضاة من السلط. وبينما كنّا نجول سألني عما إذا شاهدت مسرحية «أبناء الحرّاثين». قلت: «لا، لكنّ زوجتي أخبرتني عنها». قال: «يجب أن تراها؛ فهي مسرحية سَلطية المؤلف والمضمون ومسرح الحوادث».

حادثان في أسبوع واحد يحملان معنى واحد هو «الكبرياء الوطني» الذي طالما شعرتُ بغيابه في الأردن. موقف الخادمة بعد ظهر اليوم أثار تفكيري حول سؤال: لماذا لم يتمكّن الأردن من خلق كبرياء وطني يكفل شدّ الناس بعضهم ببعض؟ وكيف يمكن خلقه؟ وإلى أي مدى تأثرت مسيرة الأردن السياسية بسبب غيابه؟

هناك حقائق لا بدّ من استذكارها:

1. قام الأردن على مؤسسة الجيش، وعلى القطاع الخاص. كان يمكن للجيش أن يشكّل أحد روافد الكبرياء الوطني - وليس كله - لولا هزيمة 1967.

معركة الكرامة ودور الجيش في حفظ الأمن والنظام في عام 1970 أعطاه شحنة من شحنات الكبرياء الوطني، عاشت لمدة خمسة أعوام، فانتهت في عام 1973.

2. القطاع الخاص يقوم بإنجازات لذاته؛ أي لأفراد وفئات صغيرة لا علاقة لها بالجماعة. لذلك، لا يمكن اتخاذه كمصدر للكبرياء الوطني.

3. جلالة الملك هو الذي جعل للجيش دورًا بنّاءً وبارزًا، وكذلك للقطاع الخاص. ومن هنا غدا هو المصدر الوحيد للكبرياء الوطني. والسؤال: هل هذا يكفي؟ طبعًا وبالتأكيد لا يكفي، لأنّ قوام الكبرياء الوطني هو شعور الفرد، أي فرد، باعتزازه بالانتماء الوطني شعورًا لا يطلب لقاءه مكافأة أو ثمنًا كما هي الحال الآن.

4. القاعدة العلمية واضحة، وهي أنّ الكبرياء الوطني ينشأ مع الصغار والشباب، ويصبح تراثًا يُعطى للصغار حين يكبر من نشأ عندهم ذلك الكبرياء. وهو ليس قولًا يُقال، بل حقائق منظورة ملموسة. من هنا يمكن تلخيص ما يأتي:

– الاهتمام بالإبداع في مجال الفنون في حقولها المختلفة؛ رسم، مسرح، غناء، رقص. والألعاب التنافسية، والرياضة بأنواعها، ثمّ الإنجاز بشكل عام.

– لأنّ الأردن اعتمد على القطاع الخاص، فإنّه قد شجّعه، وقدّم له التسهيلات؛ فنما نموًا جيدًا، ولم يواكبه نمو الدولة في القطاع العام، الأمر الذي يجعلنا نلجأ اليوم لاشعوريًا إلى الافتخار بظاهر الأشياء، راغبين في عدم مشاهدة حقائق الانهيار في قطاعنا العام.

– ضاعت الفرصة التي كان يمكن أن يُخلق فيها نسيج أردني متكامل، مرتكز على الكبرياء الوطني لدى أبناء الضفتين. ضاعت الفرصة في عام 1967، وتأكد ضياعها في عام 1970. فالأردن الآن من دون كبرياء وطني صلب له أسس مادية ملموسة، وأفراد الشعب فيه إنّما يعيشون حياة سلبية، أي مبنية على وعيهم لمصلحتهم بالبقاء كما هم، وليس لأنّهم يؤمنون بالدولة، وإن كان كل واحد منهم يزاود على الآخر بقوله «أنا منتم» و«أنا موالٍ». ولعلّ أكبر شاهد على ذلك هو كلمة «الانتماء» التي يرددها كل مسؤول، وهي إن دلّت على شيء فإنّما تدلّ على فقدانه. تلاحظ في الإدارة، مثلًا، انعدام إخلاص الشخص لعمله أو وظيفته «No Dedication» [انعدام التفاني]، ومن دونه تضعف المهنية (Professionalism)، هذا إذا لم تكن ضعيفة أصلًا.

من أصعب الأمور على الدولة الآن بناء كبرياء وطني حقيقي قبل حلّ المشكلة الفلسطينية. لكنّ ذلك لا يمنع التركيز على بعض الجوانب، مثل كرة القدم، والألعاب الرياضية الأخرى، وكذلك المسرح.

ما يُصرف في عام على معالجات مرضى خارج البلاد، يكفي لدفع الحركة في الأندية الوطنية لتصبح منطلقات صحيحة لتكوين كبرياء وطني.

المسؤولون في الدولة، كما خبرتهم، غير واعين لهذه الحقيقة إطلاقًا، على الرغم من ذكري لها عبر الأعوام

الخمسة الأخيرة. وتنظر في عيونهم ولا يكاد أحد منهم يعكس في عينيه أي استيعاب لما تقول. في هذا المجتمع التفكّك مستمر، وروح الغنيمة تنتعش، وتزيد معها حالات الخلل:

1. الخلل الناجم عن ارتفاع درجة الروح الاستهلاكية بما لا يتناسب مع القاعدة الاقتصادية.

2. الخلل الناجم عن موقع الأردن الجغرافي في مواجهة إسرائيل، ومتطلبات تلك المواجهة بما لا يتناسب مع موارده.

3. الخلل الناجم عن الموقع الجغرافي على حافة الدول الغنية بالنفط، والاتصال القائم بين الفقر والغنى.

4. الخلل الناجم عن حقيقة أنّ القطاع الخاص هو العمود الفقري للدولة، لكنّه لا يُعطى احتياجاتها كلها، وأبرزها المشاركة السياسية.

5. الخلل الناجم عن تقدّم القطاع الخاص أمام تخلّف القطاع العام.

6. الخلل الناجم عن غياب الكبرياء الوطني في بلد تكثر فيه الأقليات، وفيه إقليميتان رئيستان.

إيجاز الملك عن نتائج مباحثاته مع الجانب الأميركي

لقاء سيدنا مع الصحافيين

قال جلالة الملك: «أهم زيارة قمتُ بها من ناحية آثارها، ومن ناحية الوقت الذي صرفته، وصرفه معي رجال الولايات المتحدة على أعلى المستويات، في بحث قضية الشرق الأوسط. كارتر رجل جريء، صريح ومخلص. وأتصوّر أنّه من أوعى رجال الولايات المتحدة حتى الآن. المرحلة الآن في أميركا دقيقة، والقيادة الجديدة ليس لها أي ارتباط بالماضي. كارتر رجل متواضع، ودقيق في بحثه وفي كلامه، ومهتم بالتفصيلات بالنسبة إلى الماضي وواقع المنطقة.

أمّا في ما يتعلّق بي شخصيًا، فقد أفدتُ من مناقشتي مع كبار مسؤوليهم. الشعور الذي ذهبتُ معه هناك هذه المرة حدّثتكم عنه، وهو الشعور بالقلق إزاء التفاؤل الذي كان سائدًا في هذه المنطقة بأنّ هذا العام هو عام الحلّ والحسم، والذي قدّرتُ أنّه لا ينسجم مع الواقع الذي أراه، أكان من ناحية القوة العسكرية، وعجزنا في دول المواجهة عن تجنيد ما نحتاج لبناء القوة المؤثرة لتحقيق التوازن – إن لم نقل التفوّق – بسبب الناحية المادية، أم على صعيد أنّ إسرائيل لا تملك القيادة الشجاعة التي تقدّم السلام على التوسّع؛ وكذلك نقص التنسيق بين الدول العربية. لو مضينا في التفاؤل غير المبني على أساس، ستتعرض المنطقة إلى هزّات تكون في مصلحة عدونا.

بعد زيارة واشنطن أشعر بالتفاؤل، لكن بحذر. متفائل لأنّني وجدتُ المسؤولين، وعلى رأسهم كارتر، في صورة المصاعب التي سنواجهها، ومع ذلك يبدو أنّه مصمم على عمل المستحيل لتحقيق تقدّم حقيقي. هو الآن في مرحلة الاتصالات مع المسؤولين في المنطقة.

نقطة البداية القرار 242، والمبادئ التي تضمّنها. وكارتر وقيادته بصدد بلورة موقف أميركي من خلال

الاتصال بزعماء المنطقة، وإلقاء ثقله وثقل الولايات المتحدة في وجه أي نوع من المعارضة من أي جهة كانت، لتحقيق السلام بشكل ينسجم مع العدالة والمنطق، والتقدّم في آفاق جديدة في سبيل الجميع في المنطقة.

ليس لدي أي فكرة دقيقة عن نتائج اتصالاته بالأسد. لكنّني هاتفتُ [الرئيس الأسد] صباح اليوم، ونقل إليّ الانطباع نفسه الذي حصلتُ عليه من كارتر، وأنّه الآن في مرحلة جمع الآراء، وبلورة المواقف. ورجاني في كل مناسبة أن أنبهه إلى أي خطأ، وأعطيه أي مشورة، وخرجتُ بانطباع أنّه لا بدّ على صعيد المسؤولين في العالم العربي، ومن لهم علاقة بالقضية، من مزيد من البحث والتنسيق. هناك احتمال أن تُوجّه دعوة إلى جنيف قبل نهاية هذا العام. وهو مع رأينا في أنّ «جنيف» يجب ألّا يُخفق، لأنّ أي إخفاق سيسبب نكبة، ليس على قضية السلام فحسب، بل وعلى العالم بأسره.

هذه هي العوامل التي تجعلني أكثر ارتياحًا عمّا كنتُ عليه في الماضي. وبالنسبة إلي، فأنا متفائل أنّ المفتاح بيد أميركا. ودعونا نتصارح؛ نحن كأمّة عربية لا نعمل كما يجب. نحن نجرّب المستحيل ضمن إمكاناتنا وننسق مع إخواننا.

الاتحاد السوفياتي لا يستطيع عمل شيء، إلّا أن يزوّد بعض الدول بالسلاح بين وقت وآخر، وجسوره غير مفتوحة مع البعض في العالم العربي.

المهمة شاقة، والطريق طويلة، وربما مليئة بالمفاجآت. لكنّ هذه الحقائق حقائق ثابتة، ولعلّنا نتحرك عن إدراك لهذه الحقائق. لهذا أردتُ أن يكون الإخوان في الصورة، ويضعوا أبناءنا ومواطنينا في الصورة، وأن نتحاشى قدر الاستطاعة أن نخرج بأجهزة إعلامنا بأخبار متضاربة ومتناقضة؛ لأنّها تُشوّش شعبنا. لا يهمّني أن تذكروا أشياء عن الزيارة. لكن لاحظتُ مقالة واحدة لدى عودتي عن نتائج زيارتنا، ولفت نظري كاريكاتير عن إسرائيل تركب على كارتر، هذا عيب. وبحسب ما اتفقنا، دعونا نتقابل كل شهر مرة، ونُطلع مواطنينا على الحقيقة، ونتجنب أن نضعهم في التيه».

جمعة حماد: «هذه فرصة نستفهم فيها من سيدنا [الملك حسين]. تحدّث سيدنا [الملك حسين] عن التفاؤل والحذر، هل يمكن لسيدنا [الملك حسين] أن يحدّثنا مزيدًا عن الحذر؟».

سيدنا [الملك حسين]: «إسرائيل ما تزال قوية، وأقوى منّا مجتمعين. وفي المقابل، نحن في الجانب العربي أضعف ما كنّا عليه في عام 1973. أقول إنّ إسرائيل تخشى من السلام أكثر ما تخشى من الحرب. في موضوعنا العربي، يمكن أن نحسّن من موقفنا. لكنّ الاحتمالات واردة: هزّات في المنطقة تتطوّر إلى صدام عسكري. إسرائيل تستغل ذلك لتغيير واقع الأرض بشكل من الأشكال، لأنّ السؤال الذي ما يزال بحاجة إلى جواب: هل إسرائيل مستعدة للانسحاب من الأراضي المحتلة؟ لكن إذا تصرّفنا بعقل، أُقدّر أنّه سيكون باستطاعتنا أن نضع إسرائيل في موقع أسوأ من موقع جنوب أفريقيا، وبالتالي تصبح مهمتنا أسهل».

راكان المجالي[335]: «ما هي مصلحة أميركا في الحماسة إلى الحلّ؟».

سيدنا [الملك حسين]: «هناك عدة أمور؛ شعورهم أنّ هذا الجزء من العالم لا بدّ أن يستقر وضعه، لأنّ استقراره يشكّل استقرارًا لأوروبا ولاستقرارهم، فهناك مصالحهم. ثمّ إنّ الإدارة الأميركية الحالية مختلفة عن سابقاتها؛ فهُم [الرئيس كارتر تحديدًا] آتون من الجنوب الأميركي، ويقولون: المفروض أن ننتهج سياسة تنسجم مع المبادئ التي قامت عليها الولايات المتحدة. ثمّ كارتر نفسه لا يُستهان به؛ كان لقاؤه مع رابين – كما أطلعني عليه – شرسًا جدًا، فإذا واجه موقفًا غير سليم لا يتردّد في فرض رأيه، مثل طرح موضوع وطن للفلسطينيين. لذلك إسرائيل بالذات منزعجة من تطوّرات هذا الوضع. ولندع إسرائيل ترتكب الأخطاء، ولنُزل الحجة أمام الولايات المتحدة وغيرها. لا نريدها أن تقف مع إسرائيل؛ كان أملنا دائمًا أن تقف على الحياد، لكن يُخيّل لي الآن أنّهم وُضعوا في الصورة الواقعية. ربما تمكّنا من إحداث شرخ بينهم وبين إسرائيل، وهو أمر لا يُستهان به».

أنيس نصر: «ما رأيكم في المباحثات التي تتعلّق بالجانب العربي؟».

سيدنا [الملك حسين]: «هذا هو مدار اهتمامنا، وهو الذي جعلني أوفد رئيس الديوان [الشريف عبد الحميد] لمقابلة الأسد والأمير فهد[336]. كان بودّي قبل مقابلة كارتر أن نتوصّل كعرب إلى موقف موحّد، لكن لم يحدث ذلك. في أي حال، المواقف ليست متباعدة إلى حدّ بعيد. كذلك، فإنّ الاتصالات القائمة مع الجانب الأميركي هي للتأكد من أنّ الموقف الذي سيتخذونه موقف معتدل ومقبول. وبعد فترة قصيرة سيأتي وزير الخارجية الأميركي».

راكان المجالي: «وهل ستكون مشاركة السوفيات جزءًا من التنسيق العربي؟».

سيدنا: «كل ما يهم السوفيات هو أن يكونوا في الصورة. وفي أي حال، مواقفهم من القرار 242 متقاربة مع مواقف أميركا».

التوتنجي: «هل تكوّن لديكم تصوّر عن إمكان ضغط كارتر على إسرائيل؟».

سيدنا: «الأسلوب الذي يتبعه أسلوب ينمّ عن ذلك. مثلًا، في العشاء الذي أقامه، دعا نوابًا من المعروفين بتأييدهم إسرائيل؛ بقصد اشتراكهم. بطبيعة الحال، إذا كان لديه شيء لا يمكن أن يقوله لي. من جهة ثانية، يمكن أن يفاجئ العالم بأنّه أعنف وأقوى ما يتصوّره الكثيرون. واليهود لم يُسهموا في إنجاح انتخاباته. تحدّثتُ معه عن القدس، وقلتُ له يجب عودة السيادة العربية. ولم ألاحظ أنّه يخالفنا. إنّه رجل متديّن، ويعتقد أنّ قضية القدس تُحيّر، لكنّها يجب أن تُحلّ كمشكلة بما يُرضي الجميع؛ إذ اعتقاده أنّ إرادة الله جعلت من القدس مدينة مهمة للجميع، لا ليتقاتلوا عليها، بل لتكون مدينة السلام».

محمود الشريف[337]: «هل أحسستم أنّه مُتفهّم للموقف العربي، وأنّه يطلب من العرب موقفًا أكثر تحديدًا؟ ثمّ هل هناك علاقة بين رؤيته للشرق الأوسط وطرح قضية حفظ الطاقة في الولايات المتحدة؟».

سيدنا [الملك حسين]: «بالتأكيد. بصراحة يا إخوان، هناك جهات عربية تاخّة [مهترئة] ومستعدة لأي شيء. هناك أمور تطرحها ولا تحدّد بالضبط ماذا تريد. قضية القدس باعتبارها مدينة للجميع، تطوير

المنطقة، مصادر المياه، الانسحاب، المواصلات، هناك أشياء كثيرة لم يُبحث فيها؛ ما تزال هناك مواقف عربية غامضة، مثل قول البعض بأنّنا مستعدون لتوقيع اتفاق سلام، وليس معاهدة سلام».

راكان المجالي: «الانسحاب؟».

سيدنا: «ما يزال قيد البحث. لكن ما سمعناه هو أنّه يجب أن يكون سريعًا. وهناك قضية الحدود الآمنة؛ إذ إنّ أميركا تقيس الأمور بحدودها مع كندا، وهذه الأمور بحاجة إلى توضيح».

حسن التل[338]: «هل يُمكن الاستفادة من قوة الرفض في صناعة السلام؟».

سيدنا: «ممكن، لو كان الجهد العربي منسّقًا، لكنّني لا أرى أنّه يُمكن الاستفادة منه الآن. منذ زمن ونحن نادي بالتنسيق، لكن مع الأسف لم يحدث شيء. لو كانت قوى الرفض مستعدة لتقديم عون مادي، وقواها جيدة ومرتبة، فيُمكن. ماذا يمنع ليبيا أن تفي بالتزاماتها حتى نبني شيئًا من القوة؟! بطبيعة الحال، يجب ألّا نيأس، ونُبقي بيننا وبينهم حوارًا ومباحثات.

في ما يتعلّق بالجانب الفلسطيني، يبدو لي أنّ الناس مستعدون لبحث موضوع الدولة في الضفة والقطاع، وأنّ اللاجئين من الأراضي المحتلة في عام 1948 يُعطون حقهم في العودة أو التعويض، وتعديل الحدود على أسس متبادلة. الأمر الذي لا أرتاح له شخصيًا هو رأي بعض إخواننا؛ وهو الاتفاق المسبق بيننا وبين المنظمة على العلاقة بيننا بعد التحرير. عدم الارتياح هذا مردّه إلى أنّ الوحدة قامت من 1950 حتى مؤتمر الرباط، ولم يهتم بها أحد أو يعترف بها، فأي اتفاق مع هذه المنظمة بالذات يعني تشييخها على الناس. فهل هناك طريقة لإعطاء الشعب الفلسطيني حقّ تقرير المصير في ما يتعلّق بقيادته وعلاقته معنا؟ وبطبيعة الحال، إذا أُشرف على تقرير المصير ستكون النتائج نظيفة ومرضية (هذا بيننا)».

محمود الكايد: «ما هو الموقف الأميركي من المنظمة؟».

سيدنا [الملك حسين]: «سيتصلون بالمنظمة وغير المنظمة».

نصوح: «إسرائيل تطرح قضيّتين: ماهية السلام، والكيان الفلسطيني».

سيدنا: «في ما يتعلّق بالجزء الأول، المشكلة تتعلّق بالعرب؛ بأن يدرسوا الواقع ويحددوا الموقف على أسس سليمة، ماذا نقبل وماذا لا نقبل، وماذا يمليه الواقع على الطبيعة. وحين نسأل الآن، لا يوجد جواب عربي موحد صادر عن دراسة. من جهة ثانية، كارتر أكّد حقّ الفلسطينيين على الأرض الفلسطينية بالذات».

أنيس نصر: «نحن شعب واحد، وأنتم رعيتم الفلسطينيين، وازدهروا في ظلّكم أحسن من أي مكان آخر، فمن حقّكم أن يكون لكم رأي».

سيدنا [الملك حسين]: «في نظري إنّ أساس القضية يكمن في أنّ هذا الشعب حُرم من حقّه في تقرير مصيره؛ هل من حقّنا أن نحرمه من ذلك؟ لماذا يكون لدى منظمة التحرير حساسية نحو هذا الأمر؟ لماذا حقّ تقرير المصير مقدّس لكل الشعوب ما عدا الشعب الفلسطيني؟ هذا الموضوع يستحق بحثه مع

العرب».

محمود الشريف: « إذًا رأيكم هو إجراؤه؟».

سيدنا: «رأيي أنّ هذا الاتفاق مع المنظمة هو لون من ألوان الضغط على الفلسطينيين، فإذا اختاروا المنظمة فهذا هو خيارهم».

طارق مصاروة[339]: «الوضع الداخلي في مصر هو جزء من قضية السلام. وهذا الوضع الضعيف هو إضعاف للموقف العربي. ورأي آخر يقول إنّ مصر الحلقة الضعيفة تساعد في تحقيق السلام. ما هو رأي جلالتكم؟».

سيدنا: «لا أحد يُنكر أنّ مصر قدّمت للقضية الكثير الكثير، على الصعيدين البشري والمادي، ووضعها لا تُحسد عليه. هناك حزام فقر حول إسرائيل. حتى نتحاشى أي تعقيدات أو خلافات، فإنّ ذلك يستوجب التنسيق بيننا حتى يكون الموقف واحد. المصريون عندهم حساسية، مثل الذهاب إلى جنيف بوفد موحّد، هم يرفضون ذلك. وأخيرًا، علينا أن نضع شعبنا بصورة الوضع بشكل مرتب، ونبحث مع العرب بالعقل والمنطق؛ حتى نتغلب على ما نعانيه من ضعف. هذا إضافة إلى اتصالنا بالعالم الخارجي؛ بالولايات المتحدة بالذات مع الحذر من إسرائيل نفسها إذا شعرت باليأس وهي في هذه القوة. المهمة ليست سهلة، وتتطلب منّا جميعًا أن نشارك في حمل هذا العبء وننتهي من حالة التخبط».

محمود الشريف: «قوة إسرائيل العسكرية مقلقة، والموقف العربي يتطلب التنسيق؛ فلذلك أعتقد أنّ دول المساندة يجب أن تتدخل كخطٍ ثانٍ».

سيدنا [الملك حسين]: «بصراحة، تحدّثنا مؤخرًا عن دور النفط، وغضبت علينا السعودية، وأمضينا وقتًا نصالحهم. جاء إلى سورية 200 مليون دولار، وجاءنا 140 مليون دولار بعد مباحثات الدعم معهم، واعتبرناها دعمًا للخزينة. وقُبيل سفرنا جاءتنا برقيّة أنّ المبلغ هو لصفقة صواريخ هوك (وروى القصة كاملة). هذا جزء ما نعانيه».

إيجاز الملك لمجلس الوزراء عن نتائج زيارتيه إلى بريطانيا والولايات المتحدة

18 /5 /1977

الساعة السادسة. ترحيب دولة الرئيس [مضر بدران] بجلالته، وتطلّع المجلس إلى لقائه للاستماع إليه حول نتائج مباحثاته المثمرة والناجحة في الولايات المتحدة.

شكر سيدنا [الملك حسين] المجلس على جهده الموصول لخدمة البلد وفق أقصى طاقاته، وتنظيم العمل في كل مجال وميدان. وقال: «مستعد للإجابة عن كل استيضاح من الإخوة. ويُسعدني أن أغطّي هذه المرحلة من حياتنا. أعتزّ بعزمنا جميعًا على أداء واجباتنا تجاه قضيّتنا ومسؤولياتنا، في إطار رسالتنا التي ورثناها عن أجدادنا.

في زيارتي إلى بريطانيا، التقيتُ جلالة الملكة. استقبلني وزير الخارجية الذي أخبرني عن شخصية رئيس الولايات المتحدة. ترك عندي انطباع بأنّ الرئيس الجديد مخلص وصادق وجريء.

زيارتي إلى أميركا تختلف عن أي زيارة سابقة، والوقت الذي أمضيته مع الرئيس أكثر من أي وقت أمضيته مع رئيس سابق في بحث جوهر الموضوع. ظهر لي أنّه يمثّل اتجاهًا جديدًا في بلده، فهذه أول مرة يتحمّل المسؤولية فيها رجل من الجنوب منذ الحرب الأهلية، ويشعر بأنّه لفترات طويلة كانت الهيمنة لفئات معينة، ويريد وإدارته أن يخرجا بمعادلة جديدة، ويعودا إلى المبادئ التي قامت عليها الولايات المتحدة، ويكونا ثقلًا يوازن الفئات التي حكمت بلده لفترة طويلة. تحوط به فئة من الشباب. وهو شخص مخلص وحميمي، يحاول أن يستعيد لمركز الرئاسة النفوذ والسيطرة التي سلبها منه الكونغرس وجهات أخرى في الأعوام الأخيرة.

تحدّثنا بمنتهى الصراحة. وجلساتنا كلّها كانت جلسات عمل، بما فيها العشاء. ودعا عددًا من رجال الكونغرس، بمن فيهم يهود. أكّد اهتمامه بالاتصال بالزعماء والمسؤولين في المنطقة، لبلورة فكر أميركي معيّن، من خلال التفاهم مع الأطراف المعنية كلّها، والقناعات التي ترتكز إلى أساس مبادئ القرار 242؛ بمعنى آخر انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة في عام 1967. وهنا دخلنا في قضية القدس، وقلنا بضرورة عودة السيادة العربية على المدينة، مع قبولنا بتعديل خطوط الهدنة، والمشاركة العملية للفلسطينيين، والاعتراف بحقوقهم، وفي المقابل بحث السلام. طلب أن نبقى على اتصال به؛ لننصحه في ما يجب أن يُقدِم عليه، أو لتنبيهه إلى أي خطأ يمكن أن يرتكبه. واتفقنا على اتصال مستمر.

تتلخص العملية في موضوعين:

1. المستقبل الفلسطيني: بحثه مع المنظمة؛ مجيئها إلى جنيف، إمكان اعترافها بإسرائيل في مقابل اعترافها بحقوقهم. الأمر الذي ركّزتُ عليه: ما هي النتيجة بالضبط؟ هذه يمكن حلها أيضًا. في الجانب العربي أفكارنا نحن أيضًا لم تتبلور. الفلسطينيون (وقد أقرّ كارتر بذلك) يجب أن يشاركوا؛ الوطن الفلسطيني هو على الأرض الفلسطينية.

2. قضية السلام: قلتُ له إنّنا قدّمنا الكثير، ولم يُبدِ الجانب الآخر أي موقف في المقابل. وفي نظري (وهذا بيننا)، في أوضاع معيّنة لا بدّ أن نحدّد معنى السلام. فبشأن القدس مثلًا، علينا على الأقل أن نحدّد المدى الذي يجب أن نذهب إليه.

تنفيذ «كوريدور» [ممر] بين الضفة والقطاع؛ كيف سيكون؟ وكيف سنسيطر على النقل الجوي، والمياه واستغلالها؟ هذه الأمور سيأتي وقتها. سألونا بشيء من التركيز عن التصوّر العربي. وبرأيي أنّنا لم نصل إليه، وربما يُقوّي هذا مركزنا؛ لأنّه من جهة لا تزال إسرائيل بقوتها كما ذكرنا، وكفّتها راجحة قياسًا بنا كمجموعة، وبالنسبة إلى عام 1973 أيضًا. ثمّ جاءت نتيجة هذه الانتخابات التي لا أدري ماذا ستحمل، هل ستُعطي نتائج جيدة أم لا. إنّ إسرائيل تخشى من السلم أكثر من الحرب، وهذا ركّزتُ عليه. في المقابل، نادينا بأنّنا يجب أن نكون حذرين، فقد نُفاجأ بأشياء مثل جنوب لبنان، أمور قد تغيّر الواقع، ونحن في أي

حال في المواجهة.

من جهة ثانية، يبقى لنا شيء نستخدمه؛ هو عقلنا. أرجو أن نتمكّن من أن نناور، إذ إنّ الحقّ إلى جانبنا. واعتقادي أن ليس بالإمكان أن نحيّد أميركا فحسب، بل أن يُجنّد الرئيس - كما قال - الشعب الأميركي ضدّ أي إنسان أو دولة تعرقل السلام. يُخيّل إلي أنّه رجل حازم ومصمّم وقوي وعنيد. من جهة أخرى، اتفقنا على أنّ مؤتمر جنيف سيُشكّل خطورة إذا لم يُهيأ له، وإن لم تكن النتائج مضمونة ومعروفة، وإلّا ستكون مدمرة. في ما عدا هذا، هناك تقدير خاص للأردن، وتأكيدات للدعم المستمر والمطلق، وعزم على تمتين الروابط.

زياراتنا الأخرى كانت ناجحة وموفّقة، وقوبلنا في كل مكان باهتمام بالغ. وهذا ركّز في ذهني ما كنتُ أؤمن به، بأنّ أميركا ليست واشنطن ونيويورك، بل هي قارة مليئة بأناس يريدون أن يسمعوا.

اهتمامي بالولايات المتحدة يعود إلى حقيقة أنّ المفتاح بيدها؛ فهي التي دعمت إسرائيل حتى الآن. والاتحاد السوفياتي يجب أن ننتبه إليه، إلّا أنّه لا يمتلك علاقات مع إسرائيل، ودوره ينحصر في تقديم أسلحة إلى هذه الدولة أو تلك بين وقت وآخر. كارتر متدين أيضًا. وقلنا له إنّ الله أراد أن تكون القدس للمؤمنين؛ لا مكانًا يقتتلون عليه، بل مركز سلام مشرّف.

تحدّث إلي في أمور داخلية؛ مثل موضوع الطاقة وغيره. وأعتقد أنّه سيكون له تأثير كبير. علينا أن نراقب، وننتبه، ونحذر إلى أبعد الحدود. والاحتمالات كثيرة بالنسبة إلى إسرائيل، إذا عرفنا كيف نتصرّف بعقل ومنطق لعلّنا نستطيع أن نؤثر. قد لا يكون تطرفهم في مصلحتهم، أو يمكن عزلهم كما حدث لجنوب أفريقيا، مثلما سمعنا اليوم أنّه لا توجد أراضي محتلة، بل محرّرة. الظرف دقيق، والحوادث كلها تشير إلى أنّ تصوّرنا كان صحيحًا، إذ يجب ألّا نُسرف في التفاؤل.

العرب مع الأسف لم يقوموا بالواجب، وحاجتنا إلى التنسيق أساسية. إن شاء الله في المرحلة المقبلة سيتحقّق التنسيق، ليس كما كنتُ أتمنى أن ننسّق قبل السفر إلى أميركا. حتى الجانب الفلسطيني، بالإمكان أن يتناسى علاقتنا بالقضية منذ القدم، ومنذ 1945 وحتى الآن. لكن هناك أمر يزعج الإنسان في ما يتعلّق بالتمثيل، وهو أنّ بعض الحكومات العربية يدعونا إلى الاتفاق بيننا على شكل العلاقة في المستقبل. أنا لستُ مرتاحًا إلى ذلك، لأنّه يحرم الشعب الفلسطيني من حقّ تقرير المصير. المنظمة رأيها أن يتمّ ذلك في المستقبل. تقرير المصير قد يتناول نوع قيادة الشعب الفلسطيني، وعلاقته معنا هنا. هذا أمر يستحق أن نفكّر فيه ونبحث فيه مع إخواننا حولنا. لا يكون الإنسان مرتاحًا نفسيًا إن حُرم حقّه في تقرير مصيره. بطبيعة الحال، أردتُ أن أضع إخواني في الصورة، فحرّكتُ الشريف عبد الحميد ليلتقي الرئيس الأسد، ثمّ تحرّك إلى القاهرة فالسعودية. سأكون سعيدًا بالإجابة عن أي سؤال».

معالي وزير الأوقاف [كامل الشريف]: «حتى لو كانت أميركا تريد أن تتحرك، فالمفروض أن يكون للعرب موقف واحد، وبالذات بشأن القضية الفلسطينية؛ فهي العقدة الأساسية حول دورهم وغيره. وأعتقد أنّ التطوّر الأخير في إسرائيل قد يستغلّه الأردن لإفهام العرب بضرورة إيجاد معادلة معقولة لمواجهة

إسرائيل، سلمًا أو حربًا. هذا التطّور يمكن أن يُشكّل منطلقًا».

سيدنا [الملك حسين]: «مع الأميركيين ركّزنا على القول إنّ الفلسطينيين يجب أن يكونوا طرفًا. هذه مشكلة. ومشكلة أخرى هي: ما هو السلام الذي ننشده [في] مقابل الأرض؟ هذه الأمور بحاجة إلى مزيد من الدراسة لتقوية موقفنا».

صلاح [جمعة]: «حين تحدّث كارتر عن القضية الفلسطينية، هل أوضح إن كان يقصد وطنًا بديلًا أو غيره؟».

سيدنا [الملك حسين]: «لقد أوضح ذلك؛ إنّهم لا يعنون وطنًا بديلًا».

الشريف فواز [شرف]: «هل لانتخاب حزب الليكود أثر؟ ربما يُعرقل السلام، وربما يؤدي إلى حرب».

عصام [العجلوني]: «هذا موقف كارتر أم موقف الحزب الديمقراطي؟».

سيدنا [الملك حسين]: «موقفه وموقف المسؤولين معه، وليس الحزب الديمقراطي».

دولة الرئيس: «مجيء بيغن يمكن أن يجعله يلجأ إلى عدة طرائق لتفريغ الضفة الغربية. وكما قال سيدنا [الملك حسين]، يمكن أن يضع انتخاب حزب الليكود المنطقة على طرفي نقيض. لكن إلى أن يتبلور موقف إسرائيل، يمكن أن تحدث أشياء لا مفرّ منها، الأردن لا يستطيع أن يواجهها بمفرده. وإذا حدث التفريغ، ستتعقد المشكلة».

سيدنا [الملك حسين]: «هذا صحيح، وأنا حذّرتُ من ذلك».

دولة الرئيس: «المرحلة تقتضي تحليلًا جديدًا وتخطيطًا جديدًا للمرحلة المقبلة».

سيدنا [الملك حسين]: «سألونا بشكل خاص عن علاقاتهم بالدول العربية، وشجعناهم على الاتصال بإخواننا العراقيين. وأظن أنّ اتصالًا جرى اليوم، وأسّس لإقامة علاقات دبلوماسية».

الدور الأميركي في أوضاع الضفة الغربية

21/5/1977

طلب نقل هذا الكلام مناحيم ميلسون[340] (Menahem Milson)، مستشار الحاكم العسكري للضفة الغربية[341]:

1. في الخارجية الأميركية، هناك مجموعة تعمل فلسطينيًا؛ بمعنى أنّها تتجه نحو كيان فلسطيني مستقل، ومنهم المسؤولة عن مراكز «كويكرز»[342] في القدس.

2. أنتم تتّهموننا بأنّنا كنّا وراء الوضع الحالي القائم في الضفة الغربية، وهو المتمثّل بالبلديات التي انتُخبت في نيسان/ أبريل 1976. الحقيقة أنّنا لم نكن نحن المسؤولين فحسب؛ لأنّ آخرين كانوا يعملون في

الضفة الغربية، وهم الأميركيون. كنّا واعين لتحرّكاتهم، لكنّنا لم نتوقّع أن يكون لهم مثل ذاك التأثير. وهذا بطبيعة الحال لا يُعفينا من مسؤولياتنا. حتى عام 1973، كان تصوّرنا أنّ كل توجّه أميركي هو بالضرورة توجّه أردني. لكن بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر مباشرة، صار هناك توجّه أميركي بمعزل عن الأردن ومناصريه في الضفة. وهذه الحرب في الحقيقة تقف وراء نشاط الأميركيين ومؤسساتهم نحو التمثيل الفلسطيني.

أطلب منك نقل هذه المعلومات إلى عمّان؛ لأنّك تبدو أردنيًا في توجّهك. ومأساتكم أنّ زعماء الضفة الغربية كلّهم يعملون مع أكثر من جهة، ولا يمكن تحميلهم مثل هذه الرسالة، ولا يُطمأن لهم، إذ إنّهم سينقلونها لآخرين، غير عمّان.

3. الوحيد الذي نثق بأنه ينقلها بصدق هو الشيخ الجعبري. لكنّ مشكلته أنّه ليس صاحب فكر بحيث يقدر على نقل هذا مع مناقشته فكريًا. نحن قلنا للشيخ هذا الكلام، لكنّه شخص تنفيذي، وليس مفكرًا سياسيًا، ولهذا السبب اخترناك شخصيًا لتنقل ذلك؛ لقدرتك على شرح هذا الموقف.

4. الموقف الإسرائيلي: السلطات الإسرائيلية تؤيد خلق قوة أردنية لها ثقل سياسي في الضفة الغربية، بحيث تكون هي القوة الوحيدة هناك. وقد اتخذ الحكم العسكري منذ أربعة أشهر خطوات لإثبات نيّاته الحسنة في هذا الموضوع، مثل منع إجراء انتخابات غرف تجارية حتى لا تتكرّر قضية البلديات.

كما أنّ الحاكم العام بدأ بسحب صفة التمثيل عن رؤساء البلديات؛ كأن يزور مناطق قروية ومؤسسات ليس من خلال رؤساء البلديات، إضافة إلى الضغط عليهم بالوسائل المختلفة.

بالنسبة إلى المعونات المالية التي جمعتها البلديات من خارج الأردن، نستغرب كيف يسمح لها الأردن بذلك! وإذا كان قد سمح، فنرجو أن يغيّر الأردن «لونها» بحيث تصبح أموالًا أردنية، وتدخل على أساس أنّها من الخزينة الأردنية، بمعرفتها وبوسائلها وتُستخدم بإشرافها. ونحن مستعدون لأن نّنفذ أي اقتراح يُطلب منّا تنفيذه بخصوص هذه الأموال. لكن في جميع الحالات لن نسمح أن يستمر الوضع كما هو عليه الآن. وكرّر مرات عدة «الفلوس تجلب الولاء».

5. من جانب الحكم العسكري، فإنّ الحاكم العام من «الليكود» أصلًا، وقد واجه صعوبات من حكومة حزب العمل لتنفيذ ذلك. وهو الآن في موقف أفضل لجعل الحكومة المقبلة تُنفّذ ذلك. يُتوقّع أنّ هذه النظريات السياسية التي يطرحها ستلاقي قبولًا أفضل من «الليكود» منها من حزب العمل. نتوقّع الآن باعتبارنا «ليكود» أن تنتشر هذه السياسة.

6. إنّ مناحيم بيغن[343] منقطع مدة ثلاثين عامًا عمّا يجري، وهو لا يدرك معنى الصداقة والعداء في الحلبة السياسية. واجبنا الآن، من طريق الأجهزة المختلفة، أن نصله بالعالم بالسرعة الممكنة. وعلى الرغم من أنّنا موظفون، فإنّ دور الأجهزة يبقى أساسيًا.

7. ربّما اتخذ بيغن بعض الخطوات، وفي مجال ضيق، ضدّ السياسة الأردنية؛ كالتعرّض لبعض المؤسسات

الأردنية لإرضاء الناخب الإسرائيلي. إلّا أنّه في الوقت ذاته سيفتح أبوابًا أخرى، مثل أن يزور كفر قدّوم، ويقول مثلًا: «هذه ستكون آخر مستوطنة». وتصريحاته كلّها الآن كانت موجّهة للناخب، ونتيجة انقطاعه عن المعلومات وديناميات القوة. لكن نأمل أن يتصرّف كمسؤول في أقرب فرصة.

8. بيليد[344] الذي اجتمع إلى ممثلي المنظمات، كانت نفقاته جميعًا من الـ «كويكرز».

9. على سكان الضفة الغربية ألّا يتوقّعوا أي تغييرات على مستوى الإدارة العسكرية، إلّا لمصلحة الأردن. نحن مستعدون أن ننفّذ أي خطة أردنية متكاملة للضفة الغربية، فإذا أراد الأردن مساعدة البلديات لكنّه لا يستطيع، فإنّنا نفعل ذلك بالنيابة عنه؛ والعكس صحيح. وعلى الرغم من أنّه لا يُنكر التناقضات القائمة بين الأردن وإسرائيل في الأراضي المحتلة، إلّا أنّه بعد الدراسة، وجدنا أنّه لا بدّ من العودة لتقوية المركز الأردني. حضر المقابلة شخص اسمه إيغال، وهو مساعد ميلسون، وكان يعمل مع طوليدانو[345].

10. سنزوّد مكتب الحاكم العام بأفراد مثقفين يؤمنون بتنفيذ هذه الخطوط.

11. إبراز مكانة الشيخ الجعبري قصدنا به أمرًا سياسيًا، وهذا يخدم المصلحة الأردنية. وطبيعي أنّنا مستعدون لاتخاذ خطوات أخرى كثيرة على هذا المستوى.

12. إيغال قال إنّه لا يمكن أن نقبل بأي نظام تقوده المنظمة، وعلى العكس نحن مع أي حلّ أردني. أمّا بالنسبة إلى أعضاء المنظمات الفلسطينية، فيمكن بعد أن يتكوّن الكيان في الرحم الأردني، قبولهم ضمن لمّ شمل أو غيره كأفراد، وليس كمؤسسة.

(كان واضحًا تحامله على السياسة الأميركية. وكان لديّ الانطباع بأنّه يحاول إقناعي بأنّ الأميركيين هم الذين زعزعوا الأردن في الضفة الغربية منذ 1973 حتى الآن. مثلًا، إذا طلبنا من شخص أن يقوم بشيء، كان يُبلّغ القنصلية الأميركية. وكذلك إذا جاء شخص من عمّان، كان يُبلّغ القنصلية عن أي شيء تقوله له عمّان).

13. بالنسبة إلى أنور الخطيب، استأجر عنده أميركي. حاول أن تعرّفه بنفسك، ونحن نشكّ في أي أردني يمثّل الأردن هنا.

14. مستعد أن أقدّم لكم قائمة بنشاط الأميركيين هنا. ومن خلق التيار الفلسطيني هم الأميركيون وليس نحن.

خيار السلام

اجتماع في الديوان – حضره الرئيس، عبد الحميد [شرف]، عامر [خماش]، حسن إبراهيم، الأمير رعد، الأمير حسن وأنا – بشأن ما وُصف بتصريحات بيغن للسلام. وخرجنا ببيان على لسان الناطق الرسمي.

في المناقشة تبيّن أنّ خيارنا الوحيد هو السلام، وبديله ليس الحرب. وفي أحد المواقف في النقاش تساءلت: أعجب أحيانًا ماذا يمكن أن نعمل!

قال [سمو الأمير حسن]: «لا شيء سوى إقناع أميركا بأنّ البديل لنا في المنطقة هو الفوضى والتطرّف».

ذكر الرئيس شيئًا عن العراق. إذ قبل دخول القاعة، كان يتحدّث مع وزير الثقافة(346) الذي عاد وقتئذٍ من العراق، وقال الرئيس إنّ الطفل ابن التاسعة في العراق يقف في التلفزيون ويتحدّث عن الحزب وأهدافه ومبادئه، ودور العراق القومي، وإلى ما غير ذلك.

علّق الرئيس: «ونحن، بعد خمسة وعشرين عامًا، لسنا متأكدين من مصيرنا!».

مساء هذا اليوم الحفلة الافتتاحية للمسرحية الغنائية «بترا»، برعاية جلالة الملك. في أثناء الحفل، وصل إلى المنطقة مستشار الملك خالد(347) السيد كمال أدهم(348)، وخرج معه لفترة الشريف عبد الحميد. قال لي الرئيس في ما بعد إنّه جاء كي ينقل شكر الملك خالد والأمير فهد لجلالة الملك الحسين على موقف الأردن من قضية الشرق الأوسط في أثناء محادثات فانس، كما الشكر على موقف الأردن بضرورة مشاركة المنظمة في محادثات جنيف. وقد وصف أدهم هذا الموقف بأنّه ساعد السعودية، كونه سدّ ثغرات كانت قائمة.

إيجاز دولة الرئيس عن زيارة جلالة الملك الحسين إلى السعودية ومصر

10 /7 /1977

زيارة المملكة العربية السعودية:

لوحظ عند السعوديين آثار نفسية لقصة المئة وأربعين مليون دولار(349).

طرح سيدنا [الملك حسين] أبعاد القضية الفلسطينية ومخاوفه من المستقبل. كما طرح موضوع القيادة الإسرائيلية الجديدة، ووصفها بوزارة حرب(350). لاحظنا أنّ لدى السعوديين مخاوف واضحة. وكان سيدنا [الملك حسين] يتحدّث ويدعوهم إلى التعليق، وكان يوجّه لهم أسئلة. قالوا إنّها قيادة متطرفة، وعبّروا عن خشيتهم منها.

ويبقى أن نعترف بأنّ الموقف العسكري العربي ضعيف. وحتى يقوى، فإنّ ذلك يتطلّب جهدًا عربيًا موحدًا لمواجهة الخطر في المستقبل.

[....] وتوحيد الجهد العربي يأتي - بحسب رأيهم - بعقد مؤتمر قمة عام؛ فالأمر أكبر من أن تتحمّله السعودية وحدها.

زيارة مصر:

عقد سيدنا [الملك حسين] ثلاث جلسات خاصة مع الرئيس السادات، حضرها ممدوح سالم(351) وإسماعيل فهمي وحسن كامل وأسامة الباز. وهم يؤمنون بما يأتي:

1. يجب أن تكون هناك علاقة فعلية بين الأردن والفلسطينيين، تُبحث الآن، وتُعلن في المستقبل؛ أي

تُطبّق عند تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي. ومن دون هذا الاتفاق لا يوجد حلّ. وقال السادات إنّه أقنع عرفات فوافقه. يجب أن يُتفق عليها [العلاقة] الآن وقبل «جنيف»، لتذليل الصعوبات.

2. الانسحاب الكامل من الأرض المحتلة. وقال السادات إنّ الاتحاد السوفياتي إذا لم يكن طرفًا رئيسًا في «جنيف»، فسيُعرقل المفاوضات.

3. محادثات فهمي مع السوفيات فاشلة. أمّا أسباب الإخفاق فهي أنّ القذافي عوّدهم دفع «عملة صعبة» ثمنًا للأسلحة، ولذلك طلبوا من مصر دفع «عملة صعبة» وفق اتفاق يوافق عليه مجلس الشعب المصري. كما اشترطوا أنّه إذا نشأ وضع اتخذت فيه مصر موقفًا يعارض الموقف السوفياتي، فستُوقف روسيا شحن الأسلحة (كما حدث مع إثيوبيا).

4. «جنيف» سيُعقد في العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر. وبعد عقده، سأفضح الاتحاد السوفياتي. ولا أريد أن أفعل ذلك الآن حتى لا أُعرقل المؤتمر. [هذا ما يقوله السادات].

5. نحن متفائلون لأنّ إسرائيل هي المتضايقة وليس العرب، بسبب أوضاعها الداخلية، والضغوط الخارجية.

6. قال [السادات] إنّ القول إنّ وضع مصر متدهور غير صحيح.

7. الموقف الأميركي جيد جدًا، ويجب أنّ نعطيه الدعم والمساعدة.

8. ننتظر قدوم فانس. يجب أن ننسّق الموقف العربي بين دول المواجهة.

9. قال إنّه عقد جلسات طويلة مع سيدنا [الملك حسين] في هذه المرحلة، وكانا متّفقين على الخطوط العريضة والتفصيلات.

10. يعارضون الوفد الموحد لأنّه لن يُعطى شيئًا على الإطلاق. لكنّهم مع الموقف الموحد.

11. الوفد الصحافي المصري نقل كل شيء عن الموقف الأردني. كلام فهمي كلّه كان حول ضرورة التفاؤل، وقال إنّ أي موقف أميركي هو موقف إسرائيلي.

ملخّص موقفه [السادات] أنّ «الليكود» و«العمل» واحد. إسرائيل ستنسحب على طريقتها؛ مثل أن تنسحب خمسة كيلومترات للأردن. طبعًا ستقبلون ذلك. الخطة الإسرائيلية ستحدّد موقفها النهائي وتلتزمه. وقال لدولة الرئيس إنّ ما يقوله هو الصحيح، وليس له قولان: للصحافة ولغيرها. يجب أن نذهب إلى جنيف.

فسأله الرئيس: «ماذا لو أخفق «جنيف»؛ ماذا سيحدث؟».

انطباع الرئيس أنّهم «Blind Horses» [خيول عمياء].

قال إنّه سيعقد مؤتمر مواجهة، ونذهب إلى جنيف. وإذا ما نشأ شيء فسندعو إلى مؤتمر قمة موسّع.

قال فهمي إنّ الجيش لا يستطيع خوض حرب. السادات قال إنّ الجيش قوي. كما قال إنّ الموقف السوري غير مطمئن؛ الأسد مقتنع بالحلّ، لكنّه يخشى من موقف الحزب.

السادات: «جنيف» مهم. ومهما قلنا هناك سنخرج بشيء، يعني لو قبلوا بالانسحاب عشرة كيلومترات فلن نقول لا.

حديث مع السفير الأميركي حول مؤتمر جنيف

1977/7/ 19

زارني السفير الأميركي ومعه الـ «Political Officer» [المسؤول السياسي في السفارة] الجديد، واسمه توماس إيفورد. تناول الحديث، بطبيعة الحال، زيارة بيغن إلى أميركا، والموقف الإسرائيلي، والموقف الأميركي. وناقشنا موقف السادات، وإصراره على العلاقة المحدّدة بين الأردن والفلسطينيين قبل عقد مؤتمر جنيف. ووافقني الرأي تمامًا، وهو أنّ الرئيس السادات يفكّر بضرورة أن يتمتّع بمحادثات جنيف بأكبر مرونة ممكنة، وهذا ما يُفسر أيضًا إصراره على عدم وجود وفد عربي موحّد، انطلاقًا من مفهومه أنّ إسرائيل قد لا تعيد أراضيه إذا بقي مرتبطًا تمامًا بالموقف العربي، ولذلك يريد هذه المرونة. لكنه لا يريد أن يُصعّب الأمور قبل «جنيف»؛ ولذلك يريد أن يأتي الفلسطينيون إلى جنيف، ومن هناك يتمتّع بهذه المرونة، وينفرد بحلّ إذا كان ذلك لا بدّ منه. قال السفير أيضًا أنّ الفرق بين حكومة «العمل» وحكومة «الليكود» هو أنّ حكومة «العمل» كانت متشدّدة في قضية الجولان أكثر من تشدّدها في موضوع الضفة الغربية، بينما حكومة «الليكود» متشدّدة في موضوع الضفة الغربية أكثر من تشدّدها في موضوع الجولان؛ والسبب في ذلك أنّ «الليكود» يؤمن بضرورة ضمّ الضفة الغربية، فإذا ما تشدّد في الاثنين معًا فقد يُخفق، لكن إذا أعطى للسوريين، وأعطى للمصريين ما يريدون، فإن تشدّده سيُعطي ثمارًا بالنسبة إلى الضفة الغربية، وسيبقى فيها.

برأي السفير أنّه من مصلحة العرب ألّا يربطوا [يقيّدوا] السادات، وأن يتركوا له حرية العمل، وكذلك الأسد، إذا تمكّن؛ بمعنى أن تأخذ مصر وسورية ما يمكن أن تأخذاه من إسرائيل؛ لأنّ أميركا لا يمكن أن تتحرّك في المنطقة من أجل أن تسترجع حقوق الشعب الفلسطيني، وتحلّ قضية الضفة الغربية من دون السادات والأسد. وإذا ما ربط العرب السادات والأسد، فإنّ المشكلة لا يمكن أن تُحلّ، خصوصًا أنّ بديل السادات هو واحد من اثنين: إمّا اليمين (اليمين الإسلامي المتدين طبعًا) والجيش، وإما جماعة علي صبري[352] واليسار الاشتراكي. وهؤلاء لا يساعدونه في حلّ مشكلة الشرق الأوسط؛ ولذلك إخفاقه يعني تغييره، ولذلك أيضًا بقاؤه ضروري. وحتى يبقى، لا بدّ من إطلاق حرية عمله. كذلك، إذا ساعد العرب الأسد في القبول، وترك منظمة التحرير خلفه، فإنّ ذلك سيساعد أيضًا في حلّ المشكلة في مراحل المقبلة.

سألتُ سؤالًا: «برأيي، إنّ القضية هي الآن بين إسرائيل وكارتر شخصيًا، وليس الولايات المتحدة الأميركية؛ لأنّ كارتر هو رئيس الولايات المتحدة الأميركية الوحيد الذي أظهر هذا القدر من الالتزام الكبير

بحلّ مشكلة الشرق الأوسط؛ فماذا لو أخفق مع بيغن؟».

قال السفير: «بالتأكيد إنّ ما سيفعله كارتر مع بيغن هو أن يحدّد معه نقاط الاتفاق. وسيركّز في البيانات الصحافية على نقاط الاتفاق، وسيتغاضى عن نقاط الخلاف، لكنّه سيستمر في الحديث عن النقاط التي أثارها في السابق من دون توقّف، للدلالة على أنّه لم يغيّر التزامه؛ فهي مشكلته، ولو غيّر التزامه فإنّ صورته تنتهي كرئيس أميركي قام بالتزام معيّن تجاه أزمة مهمة في السياسة الخارجية الأميركية». وقال: «لكنّ هذا لا يعني أنّ الحلّ لن يتمّ، فهناك (ما سماه الـ Dynamic Process [عملية دينامية])، ومن خلال الـ Dynamic Process يمكن الضغط على إسرائيل؛ فهذا الضغط لا يأتي بكلام، ولا يأتي مرة واحدة. ولذلك تذهب إسرائيل إلى جنيف مع العرب، ومع الولايات المتحدة حتى، من أجل بحث النقاط المتفق عليها فحسب، متغاضين عن نقاط الخلاف، كي يُبدأ في الـ Dynamic Process. وفي أثناء ذلك، يمكن لأميركا، من خلال ضغطها على إسرائيل، أنّ تتوصّل إلى حلول في موضوع الضفة الغربية. وإسرائيل تعلم أنّ موقف الأردن هو موقف ضعيف في التفاوض؛ ولذلك ستُؤجل موضوع الضفة الغربية؛ لا تُؤجل فحسب، بل ستعمد إلى عدم بحث قضية الضفة الغربية، من أجل ضمها نهائيًا. ومن أجل أن تفعل ذلك، لا بدّ لها من أن تُنهي المشكلة نهائيًا مع مصر، وموقتًا مع سورية». برأي السفير هذا في ظاهره ليس جيدًا، لكن على العرب أن يقبلوه لأنّه سيساعد كارتر والسادات والأسد في ما بعد – إذا حُلّت مشكلاتهم – في متابعة حلّ القضية الفلسطينية.

قال السفير إنّه قابل جلالة الملك أمس، وفهم منه أنّ جلالته كان مستاءً من تصريح كارتر الذي قال فيه إنّ السادات أخبره أنّ الملك الحسين وافق على علاقة بين الأردن ومنظمة التحرير. وسِرُّ استياء الملك ليس وجود علاقة، بل أنّ كارتر استخدم كلمات السادات، علمًا أنّ كارتر يعرف أنّ هذا الموقف قد قاله له جلالة الملك.

زيارة فانس

1977/8/7

1. قال فانس: «مصر تحتاج السلام أكثر من أي طرف آخر».

2. ما هي المحدّدات التي تقيّد الأسد؟

3. لدينا شعور أخذناه من زيارة بيروت بأنّ سورية أقنعت المنظمة بالالتزام باتفاق القاهرة، مقابل التزام سورية حضور المنظمة إلى «جنيف».

4. ما هو الوضع الاقتصادي الأردني؟

5. المشكلة تكمن في بيغن الذي يرفض الانسحاب من الضفة؛ فجميع ما يثيره من مشكلات حول الجانب الإجرائي والشكلي إنّما يقصد به في النهاية عدم التخلّي عن الضفة.

6. في زيارته الأخيرة إلى واشنطن، أدلى بيغن بحديث مطوّل عن الفلسطينيين، بأنّهم عرب وليسوا فلسطينيين. والدليل على ذلك هروبهم في عام 1948. وهذا دليل على عدم وجود جذور لهم، والفلسطينيون الحقيقيون هم الذين بقوا في إسرائيل ولم يهربوا.

7. أميركا ستعمل على خطين: **أولهما**، ذهاب العرب بوفد موحّد يمكن أن يضمّ فلسطينيين من المنظمة وغيرها. توافق أميركا على ذلك، ومصر لا توافق. و**ثانيهما**، التركيز على مبدأ حقّ تقرير المصير، بحيث إنّه في أثناء عملية الانسحاب الإسرائيلي، تعيّن هيئة دولية لإدارتها، ويجرى في ظلّها استفتاء على تقرير مصير الشعب الفلسطيني، يشارك فيه سكان الضفة والقطاع، وأي فلسطيني ينتقل إلى الضفة ويوافق على ذلك.

8. المطلوب من العرب موقف موحّد واضح. إذا حقق العرب ذلك، ستتمكّن أميركا من وضع «Outline» [مخطط] قريب من الموقف العربي، الأمر الذي يجعل إسرائيل تبدو معزولة.

9. 70 في المئة من الشعب الإسرائيلي يقفون وراء بيغن، لسوء الحظ. كما أنّ اليهود الأميركيين يقفون وراءه، لكن يمكن أن ينقسموا في حالة عزل إسرائيل في ضوء البند رقم (8).

10. كارتر ينتظر أخطاء بيغن كي يبني له دعمًا من الكونغرس؛ مثل خطأه في موضوع إضفاء الشرعية على المستوطنات الثلاث بعد عودته من أميركا. كارتر شعر بالإهانة، ويمكن القول إنّ الـ «Rapport» [تقارب/ ألفة] الذي نشأ بينهما قد انتهى.

11. قبل زيارة بيغن، فكّر كارتر في أسلوب تعامله معه، واستمرار التعامل معه بودّ، حتى لا يُفسّر أي سلوك غير ذلك بأنّه سبب في تعنّت إسرائيل. وقد ثبتت صحة هذا التقدير مع إضفاء الشرعية على المستوطنات؛ إذ كتبت الصحافة ضدّ بيغن.

12. مصر والأردن متفاعلان مع المقترحات الأميركية، خصوصًا في موضوع السلام. أمّا الأسد، فإنّه يتفاعل مع القضايا المطروحة، لكنّه لا يُلزم نفسه وموقفه معها (قال لي فانس في حفل العشاء، إنّ محادثات نيويورك جاء بها هو، ولم تكن اقتراحًا من السادات).

13. سأل: «هل يُعقل أن تنفرد مصر بحلّ؟ وما هو موقف السعودية في هذه الحالة؟».

14. يمكن أن يقف الكونغرس وراء كارتر إذا ساعده العرب.

طلب فانس أن يُعدّ الأردن مشروع «Peace Treaty» [اتفاق سلام] ووعد بأن يبقى سريًا، ولا يطّلع عليه أحد من الفرقاء العرب، أو الفريق الإسرائيلي. أجابه جلالة الملك أنّه لا يمكن أن يفعل ذلك؛ لأنّ المنظمة هي المسؤولة عن الضفة الغربية وليس الأردن، بينما مصر وسورية يمكن أن يفعلا ذلك. لكنّ الأردن يمكن أن يقدّم أفكارًا ستساعد في صوغ معاهدة سلام.

بعد زيارة فانس إلى إسرائيل، ستأتي طائرة سعودية خاصة لنقل أثرتون، مساعد وزير الخارجية الأميركية، إلى السعودية لينقل إلى الأمير فهد الموقف الإسرائيلي في ضوء محادثات فانس مع المسؤولين الإسرائيليين.

إيجاز جلالة الملك لمجلس الوزراء قبل زيارة السادات إلى إسرائيل بأيام

رحّب دولة الرئيس بجلالة الملك.

جلالته: «التطوّرات الأخيرة كانت مفاجئة. في زيارتنا الأخيرة إلى الولايات المتحدة الأميركية، كنّا نشعر باهتمام عالمي بالقضية، وكانت هناك مخاطبات مع الرؤساء المعنيين.

في زيارتي الأخيرة إلى الدول العربية، لم نلاحظ خلافًا في المواقف الرئيسة: استعادة الأرض، وحقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. ولم أُجب الرئيس كارتر على رسالته، بانتظار نتيجة الزيارة التي قام بها السادات إلى دمشق. رجوتُ الأسد ألّا يعطي السادات أي مّبرر يجعله يشعر بأنّ مصر، على الرغم ما قدّمته للقضية، لا تُعامَل بشكل لائق، حتى لا يذهب في طريق ينفرد بها.

هذا ليس القرار الأول الذي نُفاجأ به، أكان من مصر أو من الدول العربية، خصوصًا القرارات التي تمسّنا؛ قرارات في أثناء حرب 1948، وقرار 1967 الذي ساقنا إلى الحرب، وقرار 1973 بشأن الحرب؛ توقيتها وشكلها. ومع ذلك بقينا أوفياء لوحدة القضية العربية.

من جهة، كلّي أمل، ليس لأنّ السادات يقوم بزيارته في هذا الظرف، بل بسبب الحالة التي نعيشها، وضعفنا، ووضع إخواننا في الأرض المحتلة، والطاقات الموجودة وغير المستغلة، والخلافات والتناقضات وإلى غير ذلك. ما يزال الموقف الأميركي إيجابيًا، لم ينزلق إلى الشكليّات».

شرح سيدنا [الملك حسين] أبعاد القضية. حيث قال: «قدّم فانس ورقة شملت مبادئ العمل الأميركية، وكانت مشابهة لموقفنا، لكنّها بحاجة إلى تفصيلات وتوضيحات. درسنا الورقة وعدّلنا بعض ما ورد فيها وأضفنا أشياء أخرى. والورقة تُركّز على التمسّك بالقرار 242، والانسحاب الكامل إلى الحدود الآمنة، والسلام الكامل، والحقوق الفلسطينية. طلبنا تعديلًا بأن يكون الانسحاب إلى حدود 1967. ووافقوا على التعديل».

وصلت رسالة من الرئيس كارتر إلى سيدنا [الملك حسين] يشرح فيها الموقف الأميركي، ويورد فيها الانسحاب إلى حدود 1967. فأضفنا الانسحاب من شرق القدس، وإنشاء بلدية مفتوحة، وإعادة السيادة العربية على شرق القدس.

وأضاف الملك: «كما أضفنا مشكلة اللاجئين الفلسطينيين؛ حقوق اللاجئين بحسب القرار 194 الصادر في كانون أول/ ديسمبر 1948[353]. وهو القرار الذي يؤكّد سنويًا، وعلى أساسه يُدفع لوكالة غوث اللاجئين.

دخلنا في نقاش حول التعويض أو العودة، ودار نقاش تفصيلي. وتبيّن أنّ الموقف الأميركي لم يدرس هذه النقطة بالتفصيل، ووعدوا بدراستها لتكون موضع بحث. وقدّمنا شرحًا عن القدس، وكيف يمكن أن تكون هناك سيادة عربية وبلدية مفتوحة. وشبهنا الوضع في القدس ببلديتي البيرة ورام الله.

الجانب الأميركي يعطي الأولوية لهذه القضية في سياسته الخارجية. وقد تفاجأ سيدنا [الملك حسين] بوضوحهم في الموقف، وحزمهم، ومعالجتهم للنقاط بشكل مباشر من دون لفّ ولا دوران. وقارن بين أسلوب فانس وكيسنجر، وقال إنّ فانس جدّي، وكيسنجر كان يناور.

ورد في ورقتهم اقتراح حول إيجاد كيان فلسطيني. وقدّمنا لهم ورقة أردنية تضمّنت طلب توضيح الانسحاب، وأنّه يجب أن يتمّ من جميع المناطق؛ السلام الكامل يتمّ بالانسحاب الكامل. وقضية اللاجئين تُحلّ بحسب القرار 194، وإدارة دولية للضفة [الغربية] يحقّق بظلّها تقرير المصير. ويجب فورًا إيقاف أي إجراءات إسرائيلية في الضفة [الغربية] من شأنها أن تغيّر المعالم التاريخية أو الطبيعية فيها.

لم يطرح فانس موضوع مجموعة العمل. وقال عوضًا عن ذلك إنّه سيتصل بوزراء الخارجية في نيويورك. لم يبحث فانس مع السادات موضوع المجموعة، وفوجئ أنّه أعلن عنها في المؤتمر الصحافي.

أبدوا [الأميركيون] ميلًا واضحًا إلى الاقتراح الأردني بأن تُوضع الضفة تحت إدارة دولية، وإن كانت إسرائيل ستنسحب على مراحل؛ وذلك لتجنب إمكان قيام إسرائيل بإجراء تغييرات، كالتهجير وغيره، في أثناء الفترة الانتقالية، في ما لو بقيت الضفة تحت الإدارة الإسرائيلية. البحث تناول الجوهر والأسس.

قبل وصول فانس، أبرق للأردن بضرورة عدم التعليق على مجموعة العمل لأنّها مضخمة. حتى رسالة السادات لم تتطرق إلى مجموعة العمل. وفي الاجتماعات، قدّم فانس ورقة بيغن التي قدّمها لكارتر، وردّ الأميركيون عليهم».

«الرباط»: محطة للنظر إلى الخلف وإلى الأمام

1977/ 8/ 8

هناك نقاط بارزة لا بدّ من ذكرها:

1. مؤتمر الرباط جاء بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر.
2. «الرباط» جاء بعد 25 عامًا من قيام إسرائيل.
3. «الرباط» جاء بعد الانجراف في تيار الثروة والتنمية العربية.
4. المناطق العربية كلّها استقلّت.
5. انتقال التأثير من الدول الأكثر مدنية إلى الأغنى بعد انتهاء نفوذ عبد الناصر.
6. تركيب الطبقة الحاكمة في الدول الأكثر تأثيرًا[354].

كانت محصلة ذلك التخلّص من مسؤولية القضية الفلسطينية. على السطح، بدا أنّ الدول العربية أيدت المنظمة، والحقيقة أنّ المنظمة أيدت الدول العربية، وما كان للمنظمة أن تُصرّ على التمثيل لولا سوء تفسير السادات ملاحظات كيسنجر عن تعاطف أميركا مع الشعب الفلسطيني، الأمر الذي فسّره لعرفات بتعاطفهم مع قيام دولة فلسطينية فورًا، خصوصًا أنّ ذلك جاء بعد الحرب، وبعد حظر النفط، والروح

العامة كانت تشير أنّ ثمة حلّ على الطريق.

اتجاهات جهوية

1977/ 8/ 13

السبت، 1977/ 8/ 13، سافر رئيس الوزراء إلى السعودية حاملًا معه تكاليف زيادة رواتب القوات المسلحة ليعرضها على الأمير فهد، طبعًا لتزيد السعودية من دعمها للأردن. فالزيادة ستكلّف الخزينة عشرة ملايين دولار سنويًا.

في جلسة مجلس الوزراء، جاءت على جدول الأعمال توصيات من وزارة المالية بالسماح ببيع قطع أراضٍ للسكن لفلسطينيين ممّن لا يحملون الجنسية الأردنية. اعترض صلاح جمعة[355] على ذلك، وذكّر وزير المالية بأنّه في الجلسة السابقة طلب إلى الرئيس، بناءً على رغبة عدد من الوزراء، التوقّف عن رفع مثل هذه الطلبات إلى حين دراسة وضع شراء الفلسطينيين للأراضي في الأردن، والتأكّد من أبعادها وانعكاساتها السياسية على الأردن؛ الوطن البديل، التهجير ...إلخ.

بعد الجلسة، دخلتُ مكتب عبد السلام المجالي، وكان فيه عدد من الوزراء، هم: سليمان عرار، عبد الرؤوف الروابدة وعلي السحيمات[356]، إضافة إلى عبد السلام. وكان الحديث حول القبول في الجامعات، وكيف أنّ التعليمات الجديدة غير كافية لدخول الأردنيين الكليات العلمية، لأنّ معدلاتهم منخفضة بالنسبة إلى الآخرين. وضرب على ذلك مثلًا بأنّ الأول في لواء الطفيلة معدله 72 في المئة، من طولكرم، والثاني بمعدل 67 في المئة من عجلون، ما يعني أنّ أبناء الطفيلة لن يدرسوا إلّا الفروع الأدبية. وقال إنّه وجّه رسالة إلى مجلس أمناء الجامعة يطلب منهم تعديل التعليمات التي حدّدت الحدّ الأدنى للعلامة في الكليات المختلفة؛ لأنّ هذه التعليمات – برأي وزير التربية – ستحرم أبناء الجنوب من الالتحاق بكليات علمية وعملية.

علّق وزير الصحة قائلًا، بتذمر، إنّ أبناء الشمال يشعرون بأنّ جامعة اليرموك ليست لهم (ومعنى تذمّر معاليه أنّ «اليرموك» يجب أن تكون للشمال)، موحيًا طبعًا أنّ الجامعة مفتوحة للأردنيين في ضفتي نهر الأردن.

نتائج زيارة الملك إلى السعودية ومصر وسورية

1977/ 11/ 9

نتيجة جولة جلالة الملك الأخيرة بين الخامس والسابع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1977، والتي زار فيها السعودية ومصر وسورية.

زيارة سورية

الانطباع من الجلسات المشتركة، قال السوريون صراحة: «نحن السوريين سنذهب إلى جنيف». وفي الجلسة التي ضمّت سيدنا [الملك حسين] والأسد، قال الأسد إنّ سورية لن تذهب إلى جنيف ضعيفة؛ «لا أذهب إلى مفاوضات لن آخذ منها شيئًا».

رسالة سرّية من كارتر بعد ورقة العمل، يؤكّد فيها أنّ الالتزام الأميركي هو التزام كامل بالانسحاب وبالحقوق الفلسطينية. وفي الرسالة يقول إنّ الإجراءات إذا كانت ستُشكّل عقبة، فيمكن عقد «جنيف» على أسس عقده الأولى.

نعود إلى الأصل؛ أي لا يمكن الموافقة على أي نتيجة في اللجان إلّا بعد موافقة اللجنة العامة. تمّ ذلك في أثناء التحضير للمؤتمر.

وصلت الرسالة إلى السوريين والمصريين. يعتقد السوريون أنّ الرسالة لا تختلف عن ورقة العمل الأخيرة.

طلب سيدنا [الملك حسين] اجتماع قمة يضمّ المنظمة.

يطلب كارتر في رسالته موقفًا عربيًا موحدًا لمواجهة اليهود [....]. اقتنع الأسد بذلك، وفوّض جلالته بالحديث عنه مع السادات والسعودية.

زيارة السعودية

نقل سيدنا [الملك حسين] لهم الموقف السوري بالتفصيل. وطلب من السعودية أن تقوم بدورها الذي يجب ألّا تتخلّى عنه. وقال: «إنّ أي انفراد مصري سينعكس ضررًا علينا وعليكم، ولذلك لا بدّ من مساعدتكم. وطلب منهم الدعوة إلى مؤتمر مواجهة، بما في ذلك منظمة التحرير».

طلبت السعودية عقد المؤتمر في عمّان، فقبل سيدنا [الملك حسين] على أساس أن تكون السعودية موجودة، وإلّا فليُعقد في الرياض. وافقت السعودية على أساس أن يدعو إليه الملك خالد الذي بادر إلى القول إنّه سيوفد الأمير سعود الفيصل[357] للدول المعنية لهذه الغاية، وطلب من سيدنا [الملك حسين] أن يستمر في دوره، وهم من جهتهم سيعملون. وبيّن سيدنا [الملك حسين] أنّ السادات لديه تحفّظات على الأسد. وتبيّن أنّ السعودية سبق أن حثّت السادات على التنسيق مع سورية.

وقال سيدنا [الملك حسين] إنّ الذهاب إلى جنيف يقتضي دعمًا عربيًا، وعلى رأسه الدعم السعودي؛ المالي والاقتصادي والسياسي، وكذلك الدول العربية. أبدى الملك خالد استعداده.

زيارة مصر

كان الترحيب كبيرًا. نقل سيدنا [الملك حسين] وجهة نظر الأسد، وأكّد ضرورة عقد لقاء قبل «جنيف»،

يضمّ منظمة التحرير.

السادات كان عنيفًا بالنسبة إلى سورية، وأشار إلى ورقة ناجي جميل[358] التي اعتبرها جزءًا من عمل حزب البعث. وقال: «كيف يطلب منّي الأسد ضمانات وأنا في جنيف؟ أنا أريد أن أحصر إسرائيل في الزاوية، ملتزمًا الانسحاب الكامل، وباستعادة حقوق الشعب الفلسطيني، إذًا لا ضرورة لمؤتمر قمة مواجهة ما دمتُ ملتزمًا هذين الخطين. التضامن الذي يدعو إليه حزب البعث هو للأخذ بوجهة نظرهم فحسب، وأنا لا أوقّع على «مانيفستو» [بيان] حزب البعث».

ثمّ قال إنّ بالإمكان اجتماع وزراء الخارجية. قال سيدنا [الملك حسين]: «ما دمنا سنذهب كوفد واحد، فيجب أن نجتمع». رد السادات: «أنا غير مقتنع، ومستحيل أن أذهب، حزب البعث عايز يقيّدني، وأنا أرفض ذلك. ضمان نجاح المؤتمر ليس في يد أحد، ويكفيني الالتزام بالخطين، يكفي إذا أخفق المؤتمر أن أعرّي إسرائيل أمام العالم».

يعتقد السادات أنّ سورية ستشن حملة ضدّه، وهي لن تذهب. وقال: «إذا اقتضى الأمر سأذهب بمفردي. هذه الفرصة هي من نتائج حرب تشرين الأول/ أكتوبر ولن أضيّعها؛ لا يجوز تضييع هذه الفرصة. أميركا أصبح لها موقف، والعالم له موقف، وأي ضياع لهذه الفرصة هو نكسة. وإذا ظنّ السوريون أنّنا سنقوى على إسرائيل فهذا خطأ. الاتحاد السوفياتي لا يعطينا الأسلحة الحديثة، مدافعنا نحن وسورية ما تزال مجرورة، بينما إسرائيل مدافعها ذاتية الحركة». حاول سيدنا [الملك حسين] تهدئة عواطفه، والتركيز على أنّ المشكلة ليست شخصية بل مصلحة عامة.

في اليوم التالي، جلس سيدنا [الملك حسين] والسادات على انفراد، وجلس الوفد الأردني مع حسني مبارك وإسماعيل فهمي على انفراد. قال إسماعيل فهمي إنّه يؤمن بهذا اللقاء [السابق لمؤتمر جنيف]، وحاول أن يقنع السادات بهذا الموضوع، وكذلك حسني مبارك، لكنّه رفض، وقال: «فيا حبذا لو تقابِلوا الأسد ثانية، لعلّه يتحدّث مع السادات على التلفون ويحلّ مشكلة التشنج».

في سورية ثانية، يوم 7/ 11/ 1977

سُرّ الأسد من عودة سيدنا [الملك حسين] ثانية. جاء الأمير سعود [الفيصل]. نقل سيدنا الصورة عن مصر، وفوجىء الأسد بذلك، خصوصًا موقفه من ورقة ناجي جميل. قرأ سيدنا الورقة، ولم يجد فيها مبرّرًا لغضب السادات. طلب سيدنا من الأسد أن يتصل به، فغضب الأسد. فقال سيدنا: «يبدو أنّه حين أزور السادات يتصوّرني الأسد، والعكس صحيح».

حضر المحادثات على العشاء الأمير سعود الفيصل، وحضرها أعضاء من الحكومة والحزب أكثر أهمية ممّن حضروها في اللقاء الأول. كرّر الأسد أنّ الشعب السوري غير «بالع» مسألة السلام، فكيف سيذهب؟ والموقف العربي ضعيف. عاود الأسد تأكيده أنّه لن يذهب من دون ضمانات أميركية لنجاح المؤتمر بحسب

الالتزامات العربية.

أمس، السادس من تشرين الثاني/ نوفمبر، أرسل سيدنا [الملك حسين] إلى الملك خالد بتقرير تفصيلي وهو ما يزال مصرًّا على التوفيق بينهما [الأسد والسادات]، وطلب سيدنا [الملك حسين] من الأسد أن يتصل بالسادات هاتفيًا.

زيارة السادات إلى إسرائيل

19/11/1977

أعلن الرئيس السادات في مجلس الشعب المصري – وكانت جلسة افتتاح الدورة البرلمانية – أنّه مستعد لأن يذهب، من أجل السلام، إلى الكنيست الإسرائيلي كي يناقش ممثّلي الشعب الإسرائيلي. لم يؤخذ كلامه جديًا، واعتُبر أنّه من قبيل المناورة، أو من أساليب المبالغة عند العرب. سُئلتُ شخصيًا، وكان هذا ردي: «باختصار، لم أُصدّقه، كما لم يصدّقه معظم الناس، إن لم أقل جميع الناس».

بعد يومين، زار الرئيس السادات وفد من الكونغرس الأميركي، وكرّر أمامهم التصريح نفسه. تلا ذلك حديث تلفزيوني أدلى به السادات لوالتر كرونكايت[359] (Walter Cronkite) الذي أجرى مقابلة أخرى مع بيغن حول الموضوع. ومن هذه المقابلة، أصبح واضحًا أنّ السادات يعني ما يقول. وبدأت الأعصاب تنشدّ متهيئة لمشاهدة الحدث الكبير.

في التاسع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر، والذي صادف يوم وقفة عيد الأضحى، عاد جلالة الحسين من زيارة إلى مسقط، شارك فيها باحتفالات عُمان بعيدها الوطني.

في المطار، وقبل أن تهبط الطائرة، سرَت همسات بين الوزراء أنّ جلالة الملك ربما طلب من الوزراء التوجّه إلى مبنى الرئاسة. في صبيحة هذا اليوم طُلب من رئيس الوزراء إعداد بيان حول موقف السادات، خصوصًا أنّ سورية اتخذت موقفًا واضحًا بمعارضة الزيارة في إثر زيارة السادات إلى دمشق قبل بضعة أيام من زيارته إلى إسرائيل التي كانت مساء هذا اليوم. أعددتُ بيانًا متوازنًا، ذكرتُ فيه أنّنا فوجئنا بالحدث تمامًا، وانتقدتُ الانفراد. كما انتقدتُ ردّات الفعل السلبية.

بعد أن سلّم الجميع على جلالته، قال دولة رئيس الوزراء إنّ جلالته يريدنا في مبنى الرئاسة. وتوجّهنا جميعًا إلى هناك.

كان برفقة جلالته الأمير حسن، والشريف عبد الحميد، ووزير البلاط. جلس الوزراء في قاعة المجلس، بينما اجتمع جلالته في المكتب إلى الرئيس، وحضر الاجتماع سمو الأمير حسن، والشريف عبد الحميد، وعامر باشا. وتبيّن في ما بعد أنّ دولة الرئيس عرض على جلالته مشروع البيان الذي أعددته، لكنّ جلالته أخرج مشروعًا آخر كان قد أعدّه مع الشريف عبد الحميد على الطائرة.

دخل قاعة المجلس، وبدأ الحديث عن زيارة السادات. حلّل الموقف العام، وحذّر من نتائج الشرخ الذي ستُحدثه الزيارة، وعن سلبية العرب التي قد تدفعه إلى فعل ما تخشى الأمّة العربية أن يفعله، وهو الانفراد. عبّر جلالته عن ألمه من هذه الزيارة، لأنّها تثير فيه ذكريات كثيرة. وهذا الألم بالتأكيد يختصّ به جلالة الحسين دون غيره من الناس جميعًا؛ فجدّه الكبير مدفون بالقرب من «الأقصى»، وكذلك جده الذي اغتيل أمام عينيه هناك، كما أرواح الشهداء الذي سقطوا دفاعًا عن المدينة، والنصب التذكاري الذي شيّده المواطنون في القدس لتخليد ذكراهم.

طلب سيدنا [الملك حسين] من الشريف ومنّي ومن حسن إبراهيم أن نضع البيان المقترح في صيغته النهائية، وكانت الساعة تقترب من موعد وصول السادات لإسرائيل الذي نُقل عن طريق محطة الأقمار الصناعية. انتقل الجميع إلى مكتب الرئيس. وعند اللحظات الأخيرة من الانتهاء من صوغ البيان، كان السادات يهبط على أرض مطار بن غوريون. تسمّر الجميع أمام الشاشة؛ أخرج جلالته سيجارة ثمّ أخرى، وكان الألم يبدو عليه. وفجأة همهم قائلًا – وكنتُ أقف بالقرب منه – «This Act Requires a lot of Guts» [هذا العمل يحتاج إلى كثير من الشجاعة]؛ فمع ألمه الكبير لم يُخفِ إعجابه بالشجاعة التي تمتّع بها السادات. أُذيع البيان وترك الجميع دار الرئاسة.

في اليوم التالي، 20/11/1977، كان العيد. لم أذهب إلى الصلاة هذه المرة، كي لا أفوّت فرصة الاستماع الى وقائع الصلاة في «الأقصى»، والتي كان من المقرّر أن يشارك فيها الرئيس السادات. ألقى خطيب المسجد (عكرمة صبري)[360] خطبة دينية تاريخية سياسية رائعة، تبيّن أنّها مدروسة، إذ ركّز على أنّ القدس مدينة عربية عقائديًا وواقعيًا، واليوم هو أول أيام العيد، وتاريخ المنطقة يُكتب كتابة جديدة. الكل شاهد السادات أمس لدى وصوله إسرائيل، واليوم شاهده وهو يصلي في «الأقصى». القيم والمعايير جميعًا التي حكمت الموقف العربي تجاه اليهود وإسرائيل عبر منتصف القرن الماضي، بدأت تتهاوى، لتحلّ محلّها قيم ومعايير جديدة. إنّها لحظة ولادة، لا يعرف أحد ما إذا كانت ستتمخّض عن وليد ميّت أو مشوه أو سليم. ألم الولادة كبير؛ كولادة أي شيء جديد، كتعلّم لغة جديدة، أو كقبول معايير جديدة وقيم جديدة. انقسم الناس في مواقفهم؛ الكثرة الكاثرة استنهجت واستنكرت، وربّما كادت تبكي، كما حدث معي حين شاهدتُ السادات يمرّ أمام حرس الشرف الإسرائيلي. ردة فعل طبيعية، ما أزال كالآخرين أحمل القيم والمعايير نفسها. انقسم الناس، منهم من كان أسرع في الحكم على الحدث بالقيم الجديدة التكوين، ومنهم من ارتكز على قيم الماضي واستمر بالندب.

خطبة السادات أمام الكنيست الإسرائيلي

21/11/1977

في اليوم التالي، 21/11/1977، ثاني أيام عيد الأضحى، تسمّر الناس أمام شاشات التلفزيون، على الرغم من مراسم العيد وتقاليده. حتى الأطفال لم يذهبوا إلى الدكاكين أو الساحات للّهو والشراء، وجلسوا

كالآخرين يشاهدون السادات وهو يخطب أمام الكنيست الإسرائيلي خطبة تضمّنت جميع المطالب العربية للسلام العادل المشرّف. الكبار حيارى متألمون، والصغار ينظرون في العيون ليعرفوا السبب، وليقرأوا في ملامحنا إن كان ما يفعله السادات خطأ أم صوابًا. تشجّع ابني سعد وسأل: «هل هذا جيد؟». شعرتُ بأنّه أكثر حرية منّي، لأنّه غير مكبّل بما كُبّلتُ به في خلال أكثر من أربعة عقود من عمري من آراء وعواطف تجاه اليهود وإسرائيل، إذ باستطاعته أن يسأل من منطلق أنّه يرى حدثًا مجردًا لا رابط له بأي شيء في وجدانه. تحيّرتُ في الإجابة، وقلت: «لا أدري، نعم، لا أدري».

التاريخ يكتب المعايير الجديدة والقيم الجديدة التي سيحملها الصغار، وسيستقبلونها أكثر وأسرع منّا نحن أبناء فلسطين؛ الحارة والجبل والمدرسة والذكريات. فلسطين: يافا وحيفا وصفد والقدس. جبل من العواطف والذكريات من الصعب هدمه، لكن الحدث وقع، وأصبح حقيقة.

برقيّة للسادات

22/11/1977

هاتفني رئيس الوزراء من العقبة، حيث يُفترض أنّه يُمضي إجازة العيد، وطلب مني انتظاره في المطار العسكري في عمّان مع حسن إبراهيم. التقينا في المطار حوالى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين.

قال الرئيس إنّه ذاهب إلى دمشق لمقابلة الرئيس الأسد، وإنّ جلالة الملك قرّر إرسال برقيّة للرئيس السادات، وعرض نصّها علينا. دخلنا معه في نقاش حول مبدأ إرسال البرقيّة التي ستُذاع، من منطلق المصلحة أو الضرر. قال الرئيس إنّ سيدنا [الملك حسين] مُصرّ. وكان الرئيس على عجلة من أمره حتى يصل دمشق في الموعد المحدّد؛ لذلك لم نتمكّن من إجراء النقاش الكافي، وطلب منّي ومن حسن مراجعة البرقيّة، وصياغتها بشكلها النهائي. فعلنا ذلك، ولم أكن مقتنعًا. أمّا حجة سيدنا – كما قال الرئيس – فهي أنّ عمّان تعجّ بالصحافيين الذين قدموا من أنحاء الدنيا لسماع رأي جلالته بزيارة السادات، وأنّ سيدنا لا بد من أن يعبّر عن رأيه، ويواجه الصحافة، وأنّه لن يفعل ذلك من دون مقدّمة. هذا صحيح، وكنتُ أعلمه تمامًا، لأنّ جرس الهاتف ما فتئ يرنّ خلال اليومين الماضيين، والبرقيات ما فتئت تتوالى، تطلب جميعها مقابلة مع جلالة الملك. وبالفعل، عمّان كانت مليئة برجال الإعلام العرب والأجانب. هاتفنا جلالته من المطار، وتلونا عليه النصّ النهائي، فوافق عليه، وأمر ببث البرقيّة وإذاعتها. لكنّ الرئيس طلب تأخير ذلك إلى حين عودته من دمشق.

عدتُ إلى البيت. وفي المساء، هاتفني جلالته ليقول لي أن أترجم البرقيّة تمهيدًا لتوزيعها على الصحافيين. ثمّ لم ينسَ أن يشكرني على التصريح الذي كنتُ قد أدليتُ به بعد وصول السادات؛ أي قبل يومين، لوكالة أسوشييتد برِس. وقد كان تصريحًا قصيرًا وتحليليًا، ابتعد عن تأييد أو استنكار مبادرة السادات، ونصّه: «لقد كسرت زيارة السادات الحواجز النفسية القائمة بين العرب وإسرائيل. وعليه، فقد وضعت مشكلة الشرق الأوسط في إطار جديد لمؤتمر جنيف».

استدعيتُ إلى بيتي حسن إبراهيم وبطرس صلاح، وجاء مصادفة نصوح المجالي ليهنئني بالعيد، وترجمنا البرقيّة. وانتظر حسن [إبراهيم] عودة الرئيس لبثّها لسفارتنا في القاهرة، ليقوم السفير بتسليمها. وانتظرتُ بثّها كي أُذيعها.

في حوالى الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثين، رنّ جرس الهاتف. كان الاتصال من الرئيس الذي يتحدّث من مطار عمّان إثر عودته من دمشق. سألني عن البرقيّة، وقلتُ له إنّها لم تُبثّ بانتظار عودته. فقال: «الحمد لله، لا تبثّها؛ لأنّ الإخوان في سورية متشنّجون، وحين ذكرتُ لهم الرسالة المقترحة بشكل جانبي جنّ جنون الأسد، وقال: مثل هذا الفعل قد يؤدي بنا إلى مراجعة علاقاتنا كلّها بكم». وأضاف الرئيس أنّه ذاهب إلى العقبة كي يقدّم تقريرًا لجلالة الملك. غادر الجميع البيت، وذهبتُ إلى الفراش حوالى الساعة الثانية عشرة، وفي الثانية عشرة والدقيقة الثلاثين، رنّ جرس الهاتف، وكان على الخطّ جلالته الذي قال: «بثّوا البرقية غدًا». وسألني عن أفضل موعد لإذاعتها بالنسبة إلى وكالات الأنباء، فقلتُ له: «الساعة الثانية ظهرًا». واتفقنا على أن نفعل ذلك غدًا.

تحرّكات الأردن على خلفية زيارة السادات إلى القدس

23/11/1977

استمعتُ إلى أخبار دمشق في السابعة والدقيقة الخامسة عشرة صباحًا. وجاء فيها نصّ بيان مشترك بين سورية والمنظمة، كان أبرز ما فيه استنكار زيارة السادات، ودعوة العرب إلى دعم سورية والمنظمة اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا، ودعوة الفئات الوطنية والاتحادات والمنظمات والنقابات العربية إلى عقد مؤتمر شعبي لتعبئة الجماهير العربية ضدّ مبادرة السادات.

نهضتُ من الفراش، وأخذتُ بهدوء أحسب ما لنا وما علينا، وماذا سنكسب وماذا سنخسر بإرسال وإذاعة البرقيّة. وسجّلتُ ملاحظاتي على ورقة. وكان أهم ما توصّلتُ إليه ما يلي: إنّ المعارضة السورية – الفلسطينية لن تتجاوز حدّ الاستنكار الكلامي، ولن تجد لها تعبيرًا ماديًا ملموسًا يضغط على السادات. فإذا أرسل سيدنا [الملك حسين] البرقية وأُذيعت، فإنّ ذلك يعني أنّنا شاركناه الرأي، وأصبح لنا حصة في الهجوم. وبما أنّ المعارضين لن يجدوا تعبيرًا ماديًا ملموسًا لكبح السادات، فإنّهم سيجدونه في الأردن؛ لأنّ مثل ذلك التعبير ممكن بحكم العامل الديموغرافي والجيوسياسي.

في العاشرة اتصلتُ بدولة الرئيس في العقبة، وقلتُ له إنّه لا بدّ من مراجعة موقف سيدنا. فأجاب: «لا فائدة، لأنّني حاولتُ مع سيدنا حتى الواحدة والدقيقة الثلاثين صباحًا، ولم أُفلح». قلت: «لكنّ الأمر خطِر، والخطأ فادح». أجاب الرئيس: «إن كنت تعتقد ذلك فلتأتِ إلى العقبة مع حسن إبراهيم، واستأجرا طائرة». اتصلتُ بحسن الذي كان مستعدًا لبث البرقيّة وفرح بفرصة التأجيل، وكنّا في العقبة حوالى الساعة الثانية عشرة والدقيقة الثلاثين، وقابلنا الرئيس في فندق «هوليداي إن». من هناك تحرّكنا إلى بيت سيدنا، وأخبرته رأيي، وقلتُ له: «أرجو أن يعرف سيدنا أنّني أتكلّم بصفتين: **الأولى** أنّني وزير في حكومته، و**الثانية** أنّني

نابلسي، ويهمني أن أدفن والدي في بلدي». وبعد أخذٍ وردّ وافق على إلغاء الرسالة. وكنتُ قبل دخولنا بيته قد أكّدتُ للرئيس أنّني سأنجح في إقناعه، فقال: «لا يمكن». قلت: «تراهن؟». قال: «نعم». وحين خرجنا كان الرئيس في غاية الراحة، وقلت: «سدّد رهانك». فقال: «لم تحدّده، لذلك تعال لنتناول طعام الغداء».

كان ذلك بالنسبة إلى أول أيام العيد. يجب أن أذكر أنّ الفكرة التي اعتمدتُ عليها لإقناع سيدنا كانت كما ذكرت؛ فكرة تجنّب أن نكون الهدف المُعرّض للهجوم، والثانية أن نأخذ مركز «C» بدل «A» و«B» كما اعتاد العرب؛ وهو موقف المصالح، وليس موقف المتحيّز لأحد الطرفين، وهذا ممكن من مجمل تعقيدات المشكلة ونتائجها المحتملة.

25/11/1977

المنطلقات التي بنى الرئيس السادات عليها قراره زيارة إسرائيل:

أولًا: مصر لا تريد أن تحارب، لأنّها لا تستطيع أن تحارب.

ثانيًا: قدّمت مصر أكبر وأكثر التضحيات في سبيل القضية الفلسطينية، تحت عنوان أنّها - أي مصر - هي الشقيقة الكبرى التي تتبوأ مركز القيادة بين العرب.

ثالثًا: مفهوم القيادة كما يفهمه الرئيس السادات هو أنّه «ما دمت تقبلني كقائد، فعليك أن تقبل مبادرتي». وفي قراره الذهاب إلى إسرائيل محاولة لممارسة هذا الحقّ.

رابعًا: أُجري قبل اتخاذ قرار الزيارة استفتاء في أوساط الجيش المصري، تبيّن منه أنّ الجيش قد ملّ الحرب، وأنّه مع خطوات السلام.

خامسًا: قدّرت مصر سلفًا أنّ العرب سيرفضون مبادرتها كقائد لهم، ولذلك:

1. لم تستشر الزعماء العرب.

2. ستبني من رفضهم، إذا اشتد واستمر، حجتها للانفراد.

سادسًا: لم تُقدِم على القرار إلّا بعد أن تأكّدت أنّ سورية تماطل في موضوع الذهاب إلى «جنيف»، وأنّها لا تريد - نتيجة محدّدات سياسية وأيديولوجية - أن تساهم في «جنيف»، ولذلك عمدت إلى إثارة موضوعات تتعلّق بإجراءات لا يمكن تجاوزها، كي تجد لنفسها مبررًا لعدم الذهاب.

سورية في تقدير مصر لا تستطيع التصريح برفضها «جنيف»، خشية خسارة دعم الدول النفطية. ولذلك، لجأت إلى التسويف، وإثارة الموضوعات الإجرائية، ومنها دعوة منظمة التحرير إلى «جنيف» باعتبارها طرفًا مستقلًا مثل أي طرف عربي، والحصول على تعهّد من الولايات المتحدة الأميركية بأن تضمن انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، قبل قبولها [سورية] الذهاب إلى «جنيف».

استهدف السادات من زيارته ما يأتي:

أولًا: كسر الحاجز النفسي بين العرب والإسرائيليين، والذي يمنعهما من تجاوز المشكلات الإجرائية.

ثانيًا: التأثير في الرأي العام الغربي إيجابيًا، من طريق توليد قناعات لديه مفادها أنّ العرب جادّون ومخلصون في الدعوة إلى السلام.

ثالثًا: وعلى هذا الأساس، دعم موقف كارتر في مهمته بعد أن أصابها الوهن والانهيار.

رابعًا: في حالة إخفاقه، يكون قد أوجد مبرّرًا للانفراد.

خامسًا: لعلّ في خشية العرب - خصوصًا سورية - من احتمال انفراده، ما يجعلهم يأخذون موقفًا أكثر شجاعة.

نتائج الزيارة

أولًا: على المستوى المصري، حظي السادات بتأييد كافٍ لجعله يواصل المسار الذي بدأه بزيارته لإسرائيل.

ثانيًا: على المستوى العربي، نشأ انقسام وشرخ تبلور معهما معسكر الرافضين، وفي مقدّمهم سورية، أو بمعنى آخر دفعت مبادرة السادات سورية إلى دائرة الرفض.

ثالثًا: على المستوى الدولي، حظي السادات بتأييد شامل وقوي، وتفهّم أكثر لإخلاصه في قضية السلام. لكنّه زاد في الهوة القائمة بينه من جهة، وبين معسكر الاتحاد السوفياتي من جهة أخرى.

التعبير العملي للمواقف العربية

مصر

أولًا: نُظّمت تظاهرة كبيرة في استقبال السادات، تُصوّر تأييد الشعب المصري لخطوته.

ثانيًا: طردت [الحكومة] أو أبعدت عددًا من الفلسطينيين، واعتقلت عددًا من الشيوعيين.

ثالثًا: قامت أجهزة الإعلام المصرية بشرح أبعاد زيارة الرئيس السادات، مركّزة على ما يأتي:

1. حقّ القيادة المصرية في المبادرة.
2. عدم التفريط بالحقّ العربي، مستشهدة بخطبة الرئيس السادات.
3. شخص السادات كقائد شجاع وملهم.
4. تضحيات الشعب المصري، ورغبته في السلام.
5. نتائج الزيارة الإيجابية على العالم وعلى إسرائيل.

6. إثارة آمال التنمية والرخاء، وربطها بالسلام.

7. الدول العربية الرافضة، متهمة إياها بـ «الغوغائية»، والجبن، والتهرب من مواجهة الواقع.

رابعًا: تحرّك دبلوماسي واسع. إذ استقبل بطرس غالي[361] سفراء أفريقيا، والعرب، والدول الغربية، والدول الشرقية.

سورية

أولًا: طوّرت تحالفًا جديدًا مع منظمة التحرير، استهدفت منه:

أ. تدعيم مركزها بكسب طرف كامل من الأطراف العربية الأربعة المعنية إلى جانبها.

ب. تكبيل المنظمة ومنعها من القيام بأي عمليات عسكرية ضدّ إسرائيل من الأراضي اللبنانية، بقصد إحراج السادات، بينما في النتيجة ستُحرج سورية إذا ردّت إسرائيل على مثل هذه العمليات بعنف، كما حدث في العدوان الإسرائيلي الأخير.

ج. كسب منظمة التحرير في مجرى عملها، بدل أن تذهب المنظمة إلى مجرى العمل العراقي الذي يستهدف إطاحة النظام السوري.

د. تقوية مركزها بقصد جذب الأردن إلى موقفها.

ثانيًا: أصدرت بيانًا مشتركًا مع المنظمة في 1977/ 11/ 23، أهم ما جاء فيه أنّ كلًا من المنظمة وسورية ستقيّمان علاقاتهما مع دول العالم في ضوء مواقفها من زيارة السادات إلى إسرائيل. وكذلك دعوة العرب إلى دعمهما سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا.

ثالثًا: دعت إلى عقد مؤتمر عربي، يشارك فيه ممثلون عن التنظيمات والأحزاب والنقابات والاتحادات العربية جميعًا، في إطار «الجبهة المشاركة».

رابعًا: طالبت الأردن بتوضيح موقفه، ودعم سورية، وإلّا ستُراجع علاقاتها كلها مع الأردن.

العراق

أبدى ارتياحه من تنامي جبهة الرفض، لكنّه لم يسمح لسورية، حتى الآن، بأن تصل مرحلتها في الرفض كي لا يقف هو وسورية على أرضية مشتركة تُفقده مبرر استمرار النزاع مع سورية، وهو الحريص عليه؛ لأسباب نزاع حزبي لا علاقة له بالقضية الفلسطينية. مثال ذلك، ما نقلته وكالة الأنباء الألمانية في 1977/ 11/ 24، بأنّ «أجهزة الإعلام العراقية تتهم الرئيس حافظ الأسد بأنّه يختلق الاختلافات مع الرئيس السادات بشأن رحلته إلى إسرائيل، بينما هو في واقع الأمر يوافق عليها».

ليبيا

حرقت العلم الاتحادي [مع مصر] بتظاهرة دراماتيكية في أنحاء العالم المختلفة، بما فيها الأمم المتحدة. وقطعت علاقاتها الدبلوماسية بمصر، وحرّمت موانئها ومطاراتها على السفن والطائرات المصرية. كما طالبت بطرد مصر من جامعة الدول العربية بحسب ما صرّح السيد محمود رياض[362] الأمين العام لجامعة الدول العربية في 1977/ 11/ 25. وطالبت بنقل مقرّ جامعة الدول العربية إلى أي عاصمة عربية أخرى.

الجزائر

أجرى هواري بومدين مكالمة هاتفية مع الرئيس الأسد في 1977/ 11/ 22، أعرب فيها - كما قالت إذاعة دمشق - عن دعمه للموقف السوري. كما قال للرئيس الأسد، على ذمة عبد الحليم خدام الذي نقل الخبر للرئيس [مضر بدران]، إنّه إذا كان التقارب ممكنًا بين إسرائيل ومصر، ألم يحن الوقت للتقارب بين سورية والعراق؟

عليه، يمكن القول إنّ الجزائر التي أوفدت مبعوثًا لسورية، وليبيا التي أوفدت عبد السلام جلّود، ستعملان على التوفيق بين العراق وسورية.

المنظمات

تصاعدت معارضتها واستنكارها منذ أعلن الرئيس السادات نيته زيارة إسرائيل إلى حدّ التحالف مع سورية وإصدار بيان مشترك. لكنّها، كما يبدو، ما تزال مختلفة في ما بينها؛ إذ أوردت وكالة الأنباء الفرنسية نبأ مفاده أنّ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أصدرت بيانًا قالت فيه إنّ تأجيل اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية يمثّل مبادرة ترمي إلى إرجاء اتخاذ موقف واضح وحازم حيال السياسة الاستسلامية التي ينتهجها أنور السادات. كما هاجمت فيه بلهجة عنيفة أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية الذين يراوغون ولا يستنكرون التحالف بين السادات وبيغن وكارتر الموجّه ضدّ العالم العربي.

السعودية

أصدرت بيانًا في 1977/ 11/ 21، بيّنت فيه أنّها فوجئت بقرار السادات، وأنّ الملك خالد بعث برسالة إلى الرئيس السادات حول زيارته التي كان ينوي القيام بها إلى إسرائيل، أوضحت فيها المملكة العربية السعودية موقفها من هذه المبادرة، وتمسّكها بقرارات «الرباط».

في 1977/ 11/ 24، نشرت صحيفة **الأهرام** خبرًا مفاده أنّ السادات تلقّى من الملك خالد رسالة يُعرب فيها للسادات عن تقديره له ولمبادرته.

لكن في مساء اليوم نفسه أصدرت السعودية بيانًا أكّدت فيه أنّ موقفها لم يتغيّر، وهو الموقف الذي أوضحته في بيانها في 1977/ 11/ 21.

المؤيدون من الدول العربية: المغرب، تونس، السودان، وعُمان.

الأردن

أصدر في 1977/11/19، بيانًا متوازنًا، دعا فيه إلى رأب الصدع، واستنكر السلبية. كما استنكر الانفراد.

في 1977/11/21، بثت وكالة يونايتد برس تصريحًا لوزير الإعلام الأردني [عدنان أبو عودة]، جاء فيه: «إنّ زيارة السادات حطّمت الحاجز النفسي بين إسرائيل والعرب، ووضعت القضية العربية في إطار جديد تمهيدًا لجنيف».

وفي 1977/11/22، سافر رئيس الوزراء إلى دمشق حاملًا رسالة من جلالة الملك، تضمّنت نيّة جلالته إرسال برقيّة للسادات فيها معنى التأييد. وقد أعرب السوريون عن استيائهم من البيان الأردني، وهدّدوا بأنّ إرسال البرقيّة سيعني الافتراق بين سورية والأردن. كان جلالته مصرًّا. وفي 1977/11/23 ذهبتُ للعقبة مع حسن إبراهيم، وعرضنا على جلالته الأسباب التي تدعو لوقف البرقيّة، واقتنع، لكن كما يبدو موقتًا. الأردن ما زال منتظرًا.

في 1977/11/25، بثّت الإذاعة تعليقًا سياسيًا متوازنًا، دعت فيه إلى الحوار، والتماسك العربي.

في 1977/11/24، نشرت صحيفة **السفير** خبرًا عن زيارة الرئيس [مضر بدران] إلى سورية كان قريبًا من الواقع، بيّنت فيه التهديد السوري للأردن إذا ذهب في تأييد مصر، الأمر الذي يبيّن أنّ سورية سرّبت هذا النبأ.

خطبة السادات في مجلس الشعب

1977/11/26

خطب الرئيس السادات في مجلس الشعب، وأعلن عن نيّته عقد اجتماع عمل في القاهرة تمهيدًا لـ «جنيف»، تحضره أطراف النزاع، ورئيسا مؤتمر جنيف؛ الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، وفالدهايم[363] (Kurt Waldheim). وقال إنّه سيوجه دعوات إلى هؤلاء.

كانت قد وردت دعوة من ليبيا إلى عقد مؤتمر قمة في طرابلس، لدراسة الوضع العربي الراهن في ضوء زيارة السادات إلى إسرائيل.

إيجاز الملك حول زيارة السادات

اجتمع في الديوان: الرئيس، عبد الحميد، عامر [خماش]، أبو شاكر [شاكر بن زيد]، رعد [بن زيد]، حسن إبراهيم، عبد السلام [المجالي]، وأنا.

إيجاز جلالته: السعودية تؤيّد الزيارة، ولن تتوقّف عن دعم [السادات]. وهي تعترض، خصوصًا الملك خالد، على بعض الشكليات، مثل: الصلاة في القدس في عيد الحج، وموضوع الإعلام. الاستياء لأنّهم لم

يعرفوا سلفًا. وأبو عمّار في أسوأ أيامه ولا يدري ماذا يفعل.

في إسرائيل اتجاهات تقول إنّ بيغن ليس على مستوى المرحلة التي خلقها السادات لمبادرة السلام. أميركا لم تكن على علم بموضوع الدعوة، والسفير يستفسر ويسأل عن موقفنا. هم بلا موقف، وسيحدّدونه في ضوء معرفتهم موقفنا. في رأيهم إذا حضر الأطراف جميعًا قد يكون الوضع مساعدًا. السادات سيخرج بحلّ شامل أو منفرد. الموقف السوري يدفعه إلى الانفراد. العراق لا يريد المصالحة مع سورية. القرار بألّا نُلبّي الدعوة [التي وجّهها السادات للانضمام إليه في مفاوضات السلام]، وأن يتخذ الأردن على لسان جلالته موقفًا قوميًا يدعو إلى وحدة الصف، ويمهّد الطريق أمام تحرّك أردني لهذا الغرض.

خُطبة الملك الحسين

28 /11 /1977

ألقى جلالة الملك خطبة موجّهة إلى الأمّة؛ كانت رائعة متوازنة، إذ أعطى كل ذي حقّ حقّه، ودعا إلى وحدة الصفّ العربي. وفي اليوم نفسه، أعلنا عن ردّنا على دعوة ليبيا ودعوة القاهرة، وكان ردًا وسطًا اعتمد على أنّ الأردن سيحضر لو حضر الآخرون. وهكذا، خرج الأردن بموقف غير متحيّز، وحيادي غير ساكن، وضع على عاتقه التحرّك لرأب الصدع، وعُقد مؤتمر صحافي أوضح فيه الموقف الأردني.

مؤتمر طرابلس

1 /12 /1977

عُقد مؤتمر طرابلس[364]، وخرج بعد ثلاثة أيام بقرارات غير عملية، ووضعت الرئيس الأسد في مأزق جديد، لكنّه تمكّن من النجاة من التوريط العراقي، إذ إنّ العراق طالب سورية برفض قرار مجلس الأمن 242، أو بمعنى آخر رفض الحلّ السلمي. لكن الأسد رفض. ونتيجة لذلك، انسحب العراق، ولم يوقّع على البيان الذي صدر بقرارات منها تجميد علاقات الدول الأربع، ليبيا وسورية والجزائر واليمن الجنوبي، مع مصر. كما طالب البيان بدعم سورية اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا، وتعهّد أن تقوم الدول الموقّعة بنصرة أي دولة عربية تتعرّض للخطر (طبعًا كلام فارغ).

في 6 /12 /1977، أعلنت مصر قطع علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع الدول الأربعة السابقة، ومعها العراق.

زيارة دمشق

7 /12 /1977

قام جلالة الملك، ومعه الرئيس والشريف عبد الحميد، بزيارة دمشق، في بداية مُهمة لإصلاح ذات البين. وعاد الجميع في المساء.

قال لي الرئيس في المطار إنّ الأسد متشدّد جدًا. وعلمتُ منه في ما بعد أنّ موقف الأسد يرتكز على أنّ السادات سينفرد، وبالتالي لا فائدة في المصالحة. وكان يعرض حجته بأسلوب عاطفي، كقوله مثلًا: «كيف يقول السادات لبيغن صديقي؟»، و«كيف يُقبّل الشمطاء غولدا مائير؟»، إلى غير ذلك من العبارات العاطفية.

زيارة الملك إلى القاهرة

8 /12 /1977

سافر سيدنا [الملك حسين] إلى القاهرة ومعه الرئيس والشريف عبد الحميد. وعاد في التاسع من كانون الأول/ ديسمبر. استُقبل استقبالًا حارًا، في اليوم نفسه الذي سارت في القاهرة مسيرة ضمّت مئات الألوف، تأييدًا للسادات الذي خطب في الجماهير مركّزًا على مصر، ومركزية مصر في العمل العربي سلمًا كان أم حربًا. ووصف القادة الذين اجتمعوا في طرابلس بليبيا بالأفّاقين والأقزام.

لدى عودة سيدنا – وكان يوم جمعة – أطلع أعضاء مجلس الوزراء الذين كانوا في استقباله في قاعة المطار العسكري على نتائج زيارته لمصر، وبيّن أنّ خطة السادات تكمن في أنّه سيفاوض إسرائيل من أجل حلّ شامل لجميع المشكلات المنبثقة من أزمة الشرق الأوسط، وبعدها سيعرض نتيجة اتفاقه المبدئي على الزعماء العرب المعنيين، ويقول لهم: «إذا أردتم مواصلة المسيرة فلتفعلوا، وإلّا فسأحلّ المشكلة بنفسي».

أوضح سيدنا أيضًا أنّ السادات قال له إنّه اتفق مع الإسرائيلين على أنّ كل شيء قابل للتفاوض، بما في ذلك مشكلة القدس، وأنّه أصرّ عليهم بالانسحاب الكامل لحدود 1967، وضرورة إقامة وطن فلسطيني، ووضع الضفة والقطاع مدة ثلاثة أعوام تحت إدارة الأمم المتحدة، يجري خلالها إخلاء المستوطنات، واعتبار مشكلتها جزءًا من مشكلة التعويض للجميع، يجرى بعدها استفتاء للشعب الفلسطيني.

أكّد لسيدنا أيضًا أنّ دولة فلسطينية مستقلة تحت إشراف الأمم المتحدة تعني وجودًا سوفياتيًا، وهذا ما يرفضه. لذلك، لا بدّ من علاقة بين الكيان الفلسطيني والأردن، وأنّ الفلسطينيين الحقيقيين هم أهل الأرض المحتلة، وليسوا الذين في الخارج. كما أعرب لجلالته عن تقديره لموقفه ولزيارته.

غادر سيدنا [الملك حسين]، وبعدها وقف الرئيس مع بعض الزملاء، وقال إنّ هناك شيئًا لم يذكره سيدنا، وهو أنّ السادات أخبره أنّ الإسرائيليين قالوا له إذا وافق الملك الحسين على مفاوضتنا فسنعطيه الضفة كاملة.

قال السادات أيضًا إنّهم طلبوا منه أن يتأخر 24 ساعة، ليوقّعوا معه صلحًا منفردًا، ويعيدوا إليه سيناء. لكنّه رفض. وقال: «لو كنتُ أقصد الانفراد لما ذهبتُ لإسرائيل». كما أعرب المصريون عن أسفهم لقرارات

«طرابلس». وأخبرهم الرئيس أنّ زيارة الملك مهمة، وأنّها ستُغضب الآخرين. وقد أعرب المصريون عن تقديرهم لها باعتبارها زيارة أول قائد عربي بعد عودة السادات من إسرائيل. وقال السادات إنّ إسرائيل عرضت أن يُرفع علم الأردن وعلم السعودية على الأماكن المقدسة. كما قال إنّ «حزب العمل» أقل تصلبًا من «الليكود».

قال ممدوح سالم للرئيس، في أثناء حديثه عن الضفة الغربية: «كيف يمكن أن يكون خليل الوزير بديلًا لرشاد الشوا[365] زعيم غزة؟».

زيارة وزير الخارجية الأميركي فانس إلى المنطقة

12/12/1977

وصل إلى عمّان «المستر» فانس، وزير الخارجية الأميركي، ضمن جولته على الدول المعنية بقضية الشرق الأوسط، مصر والأردن وسورية ولبنان وإسرائيل والسعودية.

جرت محادثات مغلقة بين جلالته والسيد فانس، ثمّ جلسة مفتوحة حضرها من الجانب الأردني سمو الأمير حسن، ورئيس الوزراء [مضر بدران]، ورئيس الديوان [الشريف عبد الحميد]، والقائد العام للقوات المسلحة [زيد بن شاكر]، ووزير البلاط، ووزير الدولة للشؤون الخارجية [حسن إبراهيم]، والسفير عبد الله صلاح. وعن الجانب الأميركي: فيليب حبيب، وأثرتون، وكوانت، وساندرز[366] (Bernie Sanders)، والسفير في عمّان وآخرون.

كانت هذه الجولة، كما وصفها المستشار في السفارة الأميركية روسكو سادارث، للاستماع وليس لبيع أفكار. وهذه هي المرة الأولى التي يأتي فيها فانس لهذا الغرض.

مساء ذلك اليوم، تناولنا العشاء على مائدة جلالته. وبعد وداع الضيوف، بقي المدعوون الأردنيون لفترة قصيرة في قاعة الاستقبال في قصر الهاشمية مع جلالته الذي قال ما معناه أنّ انطباع فانس من السادات هو أنّ المنظمة انتهت. وقال إنّ فانس استشاره في ما إذا كان مفيدًا أن يقابل الرئيس الأسد الرئيس كارتر في طهران خلال جولته المقبلة في المنطقة.

قال جلالته إنّه قال لفانس أن يعرض ذلك على الرئيس الأسد نفسه. قلت: «من الخطأ فعل ذلك، لأنّ الأسد لن يذهب إلى طهران، لكنّه سيأخذ من هذه الدعوة فهمًا خاطئًا فتأخذه العزة بالإثم».

وافق الرئيس على ذلك، كما وافق رئيس الديوان. حينئذٍ طلب سيدنا [الملك حسين] من عبد الحميد الاتصال فورًا بفانس لينقل إليه بأنّ جلالته يرى في تلك الدعوة خطأً. قال الرئيس ما معناه أنّنا نقترب من درجة التورّط في المحادثات السلمية.

الخريطة الجديدة

13/12/1977

زرتُ الرئيس في مكتبه، وقال لي إنّه ينوي إجراء تنقّلات بين السفراء، وإنّه سيُعيّن خليل السالم مستشاره السياسي برتبة وراتب وزير كي يهيّئ مكتب التفاوض في جنيف. كما قال الرئيس إنّه قد يعرض على جلالته من إسرائيل خريطة تضمّ الضفة الغربية والجليل، بما في ذلك عكا، لتكون الجزء الفلسطيني من المملكة. وقال إنّ بيغن عرض مثل هذه الخريطة على تشاوشيسكو، ولذلك سيقوم سيدنا [الملك حسين] بزيارة رومانيا للاطّلاع على الموضوع.

(313) اتحاد الجمهوريات العربية: اتفاق وحدة لم يُطبّق بين سورية وليبيا ومصر.

(314) كريم خلف (1937–1985). أقالته لاحقًا سلطات الاحتلال من رئاسة بلدية رام الله، وأبعدته إلى أريحا. استشهد في 30 آذار/ مارس 1985.

(315) محمد عميرة، صحافي فلسطيني توفى في عام 2016.

(316) غسان الشكعة (1943–). أصبح لاحقًا عضوًا في المجلس التشريعي الفلسطيني، وعضوًا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ عام 1997، ورئيس بلدية نابلس مرتين.

(317) بسام الشكعة (1930–). تعرّض لمحاولة اغتيال نفذتها إحدى التنظيمات الصهيونية في عام 1980، أدّت إلى بتر ساقيه.

(318) حسين الشيوخي. محامٍ فلسطيني، ورئيس مجلس أمناء الكلية العصرية الجامعية في رام الله. توفي في عام 2013.

(319) ستيفن فيليب كوهن (1936–). سياسي أميركي وأستاذ في الدراسات الأمنية.

(320) محمد علي الجعبري (1900–1980). رئيس بلدية الخليل بين عامي 1948 و1976.

(321) عبد الكريم الصباغ. سفير سوري سابق، توفّي في عام 2013.

(322) سايروس روبرتس فانس (1917–2002). وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية بين عامي 1977 و1980.

(323) قصر الضيافة الرئاسي الأميركي في العاصمة واشنطن.

(324) زبغنيو بريجنسكي (1928–2017). مستشار الأمن القومي في إدارة الرئيس الأميركي جيمي كارتر بين عامي 1977 و1981.

(325) ألفرد أثرتون (1922–2002). مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا. عيّنه الرئيس الأميركي كارتر في عام 1978 سفيرًا من دون سفارة، إذ سلّمه مهمة إدارة التفاوض بين العرب وإسرائيل.

(326) أريئيل شارون (1928–2014). جنرال ووزير دفاع ورئيس وزراء إسرائيلي سابق. مسؤول عن عدد من الجرائم المرتكبة بحقّ الفلسطينيين، أشهرها مجزرة قبية في عام 1953، ومجزرة صبرا وشاتيلا في عام 1982.

(327) فيليب حبيب (1920–1992). نائب وزير الخارجية الأميركية لشؤون شرق آسيا بين عامي 1967 و1969، وهو أميركي من أصول لبنانية، كان له دور في عقد اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل

ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1982، الذي ترتب عنه انسحاب القوات الفلسطينية من بيروت.

(328) توماس بيكرينغ (1931–). دبلوماسي أميركي.

(329) هارولد براون (1927–). وزير الدفاع الأميركي بين عامي 1977 و1981.

(330) والتر مونديل (1928–). عضو مجلس الشيوخ الأميركي بين عامي 1964 و1976، ونائب رئيس الولايات المتحدة الأميركية جيمي كارتر بين عامي 1977 و1981.

(331) مو يودال (1922–1998).

(332) جاكوب جافيتس (1904–1986).

(333) ريتشارد ستون (1928–).

(334) جون سباركمان (1899–1985).

(335) راكان المجالي. نقيب الصحافيين الأردنيين بين عامي 1977 و1987. عُين لاحقًا وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال في عام 2011.

(336) فهد بن عبد العزيز آل سعود (1921–2005). أصبح لاحقًا خامس ملوك المملكة العربية السعودية، تولّى الحكم في عام 1982.

(337) محمود الشريف (1925–2003). مؤسس صحيفة **المنار** في عام 1960 (دُمجت مع صحيفة **فلسطين** لتصبحا معًا صحيفة **الدستور** في عام 1967)، وعضو المجلس الوطني الاستشاري في عام 1978، ووزير الإعلام في عام 1991، ثم عضوًا في لجنة الميثاق الوطني في عام 1998.

(338) حسن التل (1932–2001). مفكر إسلامي ومؤسس صحيفة **اللواء**.

(339) طارق مصاروة (1936–). صحافي أردني، عُيّن وزيرًا للثقافة في عام 2011، وقبل ذلك عضوًا في مجلس الأعيان بين عامي 2003 و2005.

(340) مناحيم ميلسون (1933–). شغل منصب مستشار الشؤون العربية ومنسق في الضفة الغربية حينها.

(341) * الرسالة موجهة إلى الحكومة الأردنية، وكنتُ شخصيًا من استقبل الرسول.

(342) «كويكرز» أو «جمعية الأصدقاء الدينية» (Quakers)، هي طائفة مسيحية نشأت في منتصف القرن الثامن عشر.

(343) مناحيم بيغن (1913–1992). سادس رئيس وزراء إسرائيلي، رئس الوفد الإسرائيلي في مفاوضات السلام مع مصر.

(344) ماتتياهو بيليد (1923–1995)، الجنرال الإسرائيلي الذي تحوّل إلى أحد دعاة السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأسس مع أوري أفنيري «المجلس الإسرائيلي للسلام الإسرائيلي – الفلسطيني» في عام 1976.

(345) شموئيل طوليدانو (1929–). عمل في جهاز المخابرات العامة وجهاز الموساد، شغل منصب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية لثلاثة رؤساء حكومات.

(346) الشريف فوّاز شرف.

(347) خالد بن عبد العزيز آل سعود (1913–1982). رابع ملوك المملكة العربية السعودية، حكم بين عامي 1975 و1982.

(348) كمال أدهم (1929–1999). مؤسس المخابرات العامة السعودية، والمستشار الخاص للملك فيصل بن عبد العزيز.

(349) سبق الإشارة إليها حيث حوّل السعوديون المبلغ باعتباره مخصصًا لشراء الصواريخ، في حين اعتقدت الحكومة الأردنية أنّه جزء من الدعم السعودي.

(350) المقصود نجاح حزب الليكود في الانتخابات الإسرائيلية، وتولّي مناحيم بيغن رئاسة الحكومة.

(351) ممدوح سالم (1918–1988). رئيس الوزراء المصري في عام 1975. لاحقًا اختاره الرئيس أنور السادات مساعدًا لرئيس الجمهورية في عام 1988.

(352) علي صبري (1917–1991). أحد مؤسسي المخابرات العامة المصرية، ورئيس الوزراء في عام 1964، ونائب رئيس الجمهورية فترتين، بين عامي 1965 و1968 في عهد الرئيس عبد الناصر، وبين عامي 1970 و1971 في عهد الرئيس أنور السادات، وعضو مجلس الدفاع الوطني الذي أُلّف في عام 1970.

(353) صدر هذا القرار بتاريخ 11/12/1948، وهو ينصّ على «إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم، وتقرير حقّ اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل».

(354) * ساعد القرار إسرائيل حين غير صفة الضفة الغربية من أرض محتلة (قرار 242) إلى أرض مُتنازع عليها.

(355) صلاح جمعة. وزير الزراعة والتموين في عام 1976. توفي في عام 2005.

(356) علي السحيمات (1937–). وزير النقل بين عامي 1976 و1979. عُيّن لاحقًا وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزيرًا للنقل.

(357) سعود بن فيصل بن عبد العزيز (1940–2015). أمير سعودي، شغِل منصب وزير الخارجية للمملكة العربية السعودية بين عامي 1975 و2015.

(358) ناجي جميل (1932–2014). نائب وزير الدفاع السوري، وقائد القوات الجوية والدفاع الجوي السوري خلال حرب 1973، وعضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

(359) والتر كرونكايت (1916–2009). مذيع صحافي أميركي في سي بي إس نيوز.

(360) عكرمة صبري (1939–). خطيب المسجد الأقصى، ومفتي فلسطين حتى عام 2006 حين أُحيل على التقاعد. أسس هيئة العلماء والدعاة في فلسطين في عام 1992، وانتُخب رئيسًا للهيئة الإسلامية العليا في القدس الشريف في عام 1997.

(361) بطرس غالي (1922–2016). وزير الدولة للشؤون الخارجية. تولى لاحقًا منصب الأمين العام للأمم المتحدة بين عامي 1992 و1996.

(362) محمود رياض (1917–1992). الأمين العام الثالث لجامعة الدول العربية بين عامي 1972 و1979.

(363) كورت فالدهايم (1918–2007). الأمين العام للأمم المتحدة بين عامي 1972 و1981.

(364) عُقد بتاريخ 19/11/1977 في طرابلس، دعت إليه الحكومة الليبية للتباحث بشأن مبادرة السادات المنفردة، وزيارته للكيان الصهيوني، واتخاذ التدابير اللازمة لحفظ مصالح الأمة العربية، وحقوق الشعب الفلسطيني. حضر المؤتمر رؤساء كل من ليبيا والجزائر وسورية واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وممثّل عن العراق.

(365) رشاد الشوا (1909–1988). رئيس بلدية غزة بين عامي 1972 و1975.

(366) بيرني ساندرز (1941–). عضو مجلس الشيوخ الأميركي. نافس على ترشيح الحزب الديمقراطي لانتخابات الرئاسة في عام 2016.

الفصل السابع
1978

كلمة الملك في مجلس الوزراء

4 /1 /1978

رئس جلالة الحسين جانبًا من جلسة مجلس الوزراء التي عُقدت ظهر هذا اليوم في مبنى الرئاسة، حيث أطلع جلالته المجلس على نتائج المحادثات التي أجراها مؤخرًا في طهران مع الرئيس الأميركي كارتر، والإمبراطور محمد رضا بهلوي[367] شاه إيران.

جلالة سيدنا [الملك حسين]: ورثنا عن آبائنا وأجدادنا شرف الكفاح من أجل القضية العربية والفلسطينية. إنّ الوضع دقيق، وانعكاساته متعدّدة على مستقبل الإنسان العربي، والأجيال المقبلة.

إنّ ما نقوم به من جهد يرتكز، من جهة، على وعي الشعب الأردني، ومن جهة أخرى على الجوّ الذي تُهيّئه الحكومة في خدمة هذا الشعب. إنّ ما نعمله هو من أجل الإبقاء على المسيرة جادة وهادفة.

أشكر الإخوان، وأؤكّد لهم اعتزازي بهم وبإخلاصهم وتفانيهم وأدائهم الواجب بشكل مشرف. وثقتي المطلقة وراحتي النفسية مبعثهما اطمئناني إلى أنّ مسيرة بلدنا في أيدٍ أمينة وواعية. أشكركم جميعًا.

نحن مصرّون على عمل المستحيل لنقول كلمتنا بصراحة ووضوح وإخلاص، وليسمعها أهلنا في الوطن العربي في ما يتعلّق بالأسس التي يجب أن يقوم عليها الحلّ المشرّف العادل. من جهه ثانية، نحاول أن نلفت انتباه إخواننا إلى أنّ الخلاف والانفصال سيؤدّيان إلى نتائج سيئة على مستقبل القضية وأمتنا. قد نختلف في الاجتهاد وأسلوب العمل، لكنّ هذه الخلافات لا بدّ أن تكون لها حدود، بحيث لا تُشوّه الصورة، ولا تُعمّق الشرخ الذي قد يستغلّه خصومنا في المنطقة وخارجها، بما قد يُهدّد الإنسان العربي، والشخصية العربية، ومستقبل الأمة. سنستمر في مساعينا هذه.

أودّ أن أستهل حديثي برسالة جاءتني من الرئيس السادات في أثناء غيابي (تُليت الرسالة، وتطلب ضغطًا على إسرائيل). الرئيس السادات ملتزم ما قاله في مكتبه؛ الانسحاب، وحقّ الشعب الفلسطيني. لا بدّ من دعم السادات، والحلّ لا يتمّ إلّا على هذه الأسس.

اتفقنا على أن نبقى على اتصال مستمر في المستقبل. قلنا له إنّنا لا نستطيع أن نتحرّك الآن؛ إذ إنّ دورنا الآن هو تجميع الأطراف العربية، والفلسطينيون يجب أن يكون لهم دور، ومشروع بيغن[368] لا يشتمل على أي مضمون إيجابي، ولا بدّ من أن تغيّر إسرائيل موقفها، وأن تمارس أميركا دورها في ذلك؛ حتى نتمكّن من العمل من أجل سلام عادل ومشرّف. وهذه هي الفرصة الأخيرة التي إن ضاعت لن تنشأ فرصة أخرى مماثلة.

المواقف السلبية لها أسباب، أهمها شعور إخواننا بأنّه لا يوجد حلّ. أمّا إذا اتفق على أسس واضحة يُلتزم بها، فلن يتردّد أحد في المشاركة. ركّزنا على السيادة العربية على مدينة القدس، وأخذ [كارتر] كلامنا بجدية، ووعد ببذل جهد خاص. بحثنا معه كذلك العلاقات الثنائية.

واضح أنّ إسرائيل تحاول المستحيل لتمنع مبادرة السادات؛ الأخذ والردّ والمناقشات الجانبية. واجبنا ألّا نضيّعها، فإذا كان خيرًا فخير، وإلّا فسنكشف إسرائيل للعالم. سنستمر في اتصالاتنا مع إخواننا العرب من أجل مواصلة سعينا.

من التطوّرات الإيجابية والغريبة، وصول رسالة من الرئيس القذافي يشكر فيها جلالة الحسين على البيان الذي أصدرته الحكومة، وتصريحات جلالته في طهران عقب لقاء كارتر، بشأن ما سماه القذافي «مؤامرة بيغن» المتمثلة في مقترحاته.

إيران تتخوّف من دولة فلسطينية بالقيادة الحالية. والنظرة الإيرانية نابعة من الموقف الشيوعي الدولي. في أوروبا بناء عسكري شيوعي جبار، ومن جهة أخرى تظهر محاولة الكتلة الشرقية (السيطرة) على مراكز الطاقة. وللسوفيات مواقع في المنطقة، والتركيز على الشاه جزء من عملية الإعداد للوصول إلى مواقع النفط. من وجهة نظري إنّ هذا يهدّد مستقبل الأمة العربية كأمة لها تاريخ وثقافة ومعتقدات.

إنّ حقّ تقرير المصير وارد في ميثاق الأمم المتحدة، وموقفنا أمام العالم في موضوع حقّ تقرير المصير أقوى. وبالفعل، إذا تصوّرنا أنّ إسرائيل انسحبت، ومُنح أبناء الشعب الفلسطيني حقّ تقرير المصير، فأنا متأكد أنّهم سيختارون ما نرغب فيه جميعنا.

جلالة الشاه يتفق معنا في وجهات نظرنا بشأن الأمور كلها، هذا ما حدّث به كارتر. كنّا واضحين مع كارتر، والجو كان جوًا صريحًا من المكاشفة.

في ما يتعلّق بالمشروع الإسرائيلي، اتضح أنّ هناك اختلافًا بين المشروع في الشكل الذي طُرح به في مصر، والمشروع الذي حمله بيغن إلى واشنطن، واطّلع عليه كارتر. هذا ما قاله كارتر الذي كان متألمًا.

قال كارتر إنّه لا يريد أن يدخل في طرح وشرح معقّد الشكل كي لا يؤثر ذلك على قدرته على العمل:

1. إسرائيل ليست لها مطالب بالسيادة على الأراضي التي احتلت في عام 1967.

2. الإسرائيليون مستعدّون للقبول بمبدأ الانسحاب من الأراضي التي احتلت في عام 1967. وكان لديهم بعض المطالب في ما يتعلّق بالنواحي الأمنية، كالمراكز العسكرية، ومحطات الإنذار المبكر. ورأي كارتر أنّ هذه المراكز والمستوطنات ليس لها مبرّر.

اتفقنا معه على أنّ أي شيء يتم في أي مرحلة من المراحل، لا بدّ أن يكون متوازنًا، مع حقّنا نحن أيضًا في المطالبة بأمننا. قال كارتر قد تكون هناك مشكلات بالنسبة إلى التعديلات الطفيفة. وقلنا له إنّه إذا كان هناك إشكال في هذه المناطق الضيقة، فيمكن أن نستعيد ما يقابلها من إسرائيل. كارتر من حيث المبدأ مع الانسحاب من الأراضي كافة. بيغن حمل هذه الأفكار لكارتر، وهذا ما دعا كارتر لتأييد المشروع. إسرائيل

ضدّ الدولة الفلسطينية المستقلة، لكنّها مع حقّ تقرير المصير. هذه المبادىء الثلاثة هي التي حملها بيغن، وجعلت كارتر يؤيّده. اتصل بيغن بكارتر، واعتذر على تغيير مشروعه بحجة أنّه لم يتمكّن من تمرير المشروع في وزارته.

كان كارتر في حديثه الشخصي معي واضحًا، ويؤمن أنّ هذه هي الفرصة الأخيرة، وأنّه لا بدّ من بذل جهد خاص لإنهاء المشكلة، على أن يساهم الجميع في الحلّ حتى لا تضيع الفرصة وتكون النتائج سيئة.

من جهه ثانية، هناك مواقف سلبية من كل شيء، وهذا خطأ؛ أكان من ناحية عدم الاستعداد للتحرّك سياسيًا، أو عدم تقديم دعم عربي للقوة العربية. لذلك، علينا أن نضبط أعصابنا، وأن نتذكر إخواننا في المحتل من أرضنا، ومعاناتهم؛ نتذكر أهلنا وأجدادنا الذي يرقدون تحت ثراها، نتذكر أن العلم الإسرائيلي يرفرف على أرضنا.

نحاول أن نناشد الناس في العالم العربي لنلجم عواطفنا، ونفكّر بما يتعدى هذا الحدث بحد ذاته من جهة، ومن جهة أخرى كي نتماسك، وإلّا فقد تكون هذه بداية النهاية للعالم العربي. لنتذكر القوة العسكرية الإسرائيلية، وإذا بقينا بمفردنا مع سورية لا نستطيع عمل شيء، و«ستقع في رأسنا ورأس سورية».

بغض النظر عن أي اعتبار، هذه القدس أمامنا، وهذه قضيّتنا، أكان ذلك بمنظمة التحرير أو بقرار «الرباط»، أو بعدمهما.

رسالة من أنور الخطيب

14 /1 /1978

عودة إلى موضوع الساعة وحديث الناس، هو زيارة الرئيس المصري إلى القدس. وهذه الزيارة، ككل عمل كبير، لها فوائد ولها مضار. وإذا أردنا الترجيح لقلنا، وقد بدأت النتائج تتكشف، إنّ مضارها تفوق فوائدها كثيرًا.

جاءت زيارة السادات في أسوأ توقيت بالنسبة إلى القضية العربية، ذلك أنّ إسرائيل كانت تعاني من فوضى عميقة داخليًا، وعزلة تكاد تكون تامة خارجيًا، فجاءت هذه الزيارة لتخلّص إسرائيل من هذين المأزقين.

منذ نشأت إسرائيل، وحزب العمل الإسرائيلي هو الوجه الحاكم. وهذا الحزب له ميول اشتراكية، أدّت إلى تملّك الدولة جميع المؤسسات الاقتصادية الكبيرة، مثل شركة «إل- عال» للطيران، وشركة «زيم» للملاحة البحرية، وشركة الوكيل «بونيه» للبناء، ومنظمة «الكيرن كاييمت» [الصندوق القومي الإسرائيلي] للأراضي، وجميع الصناعات الثقيلة من عسكرية وغيرها. وكانت الحكومة تشجّع التصدير عن طريق دفع معونات للمصدرين تصل إلى 30 في المئة. كما كانت تدعم المواد الغذائية الضرورية كالطحين والسكر والأرز ومشتقات الحليب واللحوم، لتجعل أسعار هذه الحاجيات في متناول الطبقة العاملة. أيضًا، كانت

تفرض الضرائب التصاعدية، ولا تشجّع رأس المال الأجنبي إلّا بشروط لا يقبلها رأس المال. ثمّ جاءت حكومة «الليكود»، وهي حكومة يمينية تؤمن بالاقتصاد الحُر، وتقاوم تملّك الدولة للشركات التجارية، وتؤمن بالتنافس، وتهتمّ بالطبقة الرأسمالية أكثر من الطبقة العمالية. وبدأت حكومة «الليكود» بتنفيذ سياستها الاقتصادية، ما أثار الطبقة العاملة بقيادة الـ «هستدروت» [الاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلية]، وعمّت الإضرابات، وتعدّدت التظاهرات، واشتدّت المعارضة، ووصلت الاعتراضات درجة تهديد إمكان استمرار الحكومة. وبالخلاصة، كان الوضع الداخلي في إسرائيل يهدّد بفتنة طويلة وعميقة الجذور، فجاءت رحلة السادات لتقضي على جميع هذه الخلافات، ونسيت الطبقة العاملة ما لحقها من إجحاف، وهدأت الفتنة. وقد يكون هذا الهدوء لفترة طويلة ما دامت حركات التحرّك للسلام قائمة.

أمّا الوضع الخارجي، فقد أصبحت إسرائيل معزولة تمامًا، ولم يبقَ لها صديق إلّا جنوب أفريقيا، وهي صداقة تُلحق بها الضرر أكثر من الفائدة. وبدأ الرأي العام العالمي يتذمّر من إسرائيل، وارتفعت أصوات تدعو لإعادة النظر بتأييدها الأعمى. وأخذ رئيس الولايات المتحدة يتلمّس طريقة لوضع حدّ للعناد الإسرائيلي، كما أنّ أوروبا الغربية الممثّلة بدول السوق الأوروبية المشتركة أصدرت أكثر من بيان يؤيد الحقّ العربي في وجوب الانسحاب الكامل من جميع الأراضي المحتلة.

إنّ زيارة الرئيس المصري أنقذت إسرائيل من هذه العزلة العالمية، وأصبح في مقدور بيغن أن يزور البيت الأبيض بشجاعة. كما أنّه اخترق جدار السوق الأوروبية المشتركة، وصار العالم يتحدّث عن مرونة إسرائيل، واستجابتها للمطالب العربية، بينما الحقيقة أنّ الموقف الإسرائيلي لم يتبدّل منذ حرب عام 1967، وحتى بعد زيارة الرئيس. بنى الرئيس المصري زيارته على تقديرات ومعلومات خاطئة، حيث اعتقدَ أنّ عقدة إسرائيل «أمنيّة»، والواقع أنّ أمن إسرائيل ما هو إلّا غطاء وستار تتخذهما السياسة الإسرائيلة ذريعة لإخفاء حقيقة نيّاتها. إنّ عقدة إسرائيل الحقيقية هي الأعمدة التي تقوم عليها الصهيونية، وأهمها «أرض الميعاد» و«شعب الله المختار»؛ هذه الأعمدة الممتدة جذورها إلى أعماق الخرافة الدينية. ولو كلّف الرئيس السادات نفسه وقرأ كتاب **الثورة** لبيغن قبل الإقدام على رحلته، لعرف أي متعصب أعمى هذا الإنسان، لأنّ بيغن يؤمن بأنّ أرض الميعاد قُسّمت مرة واحدة في التاريخ، وذلك عندما استثنى بلفور[369] الضفة الشرقية من وعده، وهو لن يسمح بتقسيمها مرة أخرى. وبيغن، والصهيونيون كلهم، ومن قبله بن غوريون[370]، يعتقدون أنّ الضفة الشرقية مشمولة بأرض الميعاد، وأنّ بلفور تنكّر للدين والتاريخ بفصلها عن وعده.

ربما تكون رحلة السادات أزالت من تحت أقدام الدعاية الصهيونية نقطة «الأمن»، وهذا كل ما حقّقته الرحلة، أو من المنظور تحقيقه.

إنّ سكان المناطق المحتلة، بأكثريتهم الساحقة، رحّبوا بالزيارة، لأنّهم توقعوا منها سرعة الخلاص ما هم فيه. لكنّ هذا الترحيب بدأ يفتر، وهم يرون أنّ الاستيطان مستمر، ونزع الأراضي مستمر، والخنق الاقتصادي للمناطق المحتلة يشتدّ، وتهويد المدينة المقدسة في تسارع وازدياد.

إنّ جواب حكومة إسرائيل الذي قدّمته في الإسماعيلية هو، في رأي الكثيرين هنا، أنّه الكلمة الأخيرة،

ولن يطرأ أي تعديل على هذا الجواب في إطاره العام؛ وأنّ أي ضغط خارجي، خصوصًا من أميركا، لن يغيّر أو يُدخل أي تعديل على هذا الجواب.

إنّ أنشط المتحرّكين هنا هم الشيوعيون، وإنّ خيبة الأمل ستكون في ردّها السريع وهو نمو الحزب الشيوعي، وازدياد الملتفين حوله. أمّا منظمة التحرير، فهي تفقد، وبسرعة، كل من لها من أنصار، ولم يبقَ لها إلّا الذين ينتفعون منها، والذين يردّدون بمناسبة ومن دون مناسبة أنّها «الممثّل الشرعي الوحيد». أصبحت هذه العبارة من دون مضمون، وموضوع سخرية من كثرة تردادها وتكرارها.

لقد كان الرئيس السادات أول من ارتكب الخطأ الذي يعاني آثاره الآن؛ كان أول من أطلق عبارة «الممثّل الشرعي الوحيد» في عام 1972. وكنتُ شخصيًا قد لفتُّ نظر السيد محمود رياض، الأمين العام لجامعة الدول العربية، إلى خطر هذا الشعار وخطأه، عندما التقيتُه في زيارته الأولى لعمّان. وأذكر أيضًا أنّ الأمين العام دوّن ملاحظتي في مفكرته، لكنّه لم يستطع عمل شيء.

إنّ أشدّ الفئات الفلسطينية نقمة هم لاجئو عام 1948 الذين يرون أنّ الجميع، بمن فيهم المنظمة، قد تناسوا مشكلتهم، وقُضي على آمالهم، خصوصًا أنّه يتبيّن من سياسة المنظمة أنّ عبارة «حقّ الشعب الفلسطيني» محصورة في «إقامة الدولة الفلسطينية» لا غير، من دون ذكر لاجئي عام 1948 بأي عبارة.

إنّ موضوع تشكيل اللجنتين؛ العسكرية والسياسية، ما هو إلّا إبعاد للأمر الحتمي إلى أطول مدة ممكنة، والأمر الحتمي هو إعلان الإخفاق، والاستعداد للجولة الخامسة التي قد تبدأ بها إسرائيل.

بدأت هنا [في الضفة والقطاع] عدة لقاءات تستهدف تكوين جبهة داخلية «غير عميلة»، مستعدة لمفاوضة إسرائيل على أساس الانسحاب، وعلى أن يكون هدفها الانضمام للأردن، وأن يتمّ ذلك بموافقة منظمة التحرير. إنّها ما تزال في دور التكوين، وقد تظهر على السطح، إلّا إذا حال الخوف من الاغتيال دون مواصلة نشاطها.

4 /3 /1978

مساء السبت 1978/ 3/ 4، كنتُ في بيت السفير الأميركي لحضور عشاء أُقيم على شرف أثرتون، حيث قال لي أحد أعضاء السفارة إنّ التوصيات التي سيقدّمها أثرتون لكارتر ستكون بالتشدّد مع إسرائيل.

لقاء مع مراسل صحيفة نيويورك تايمز

5 /3 /1978

من ملاحظاتي حول المقابلة مع الصحافي الأميركي جيمس ريستون[371] (James Reston)؛ مراسل صحيفة New York Times (**نيويورك تايمز**).

1. سألني عن إمكان أو مدى جدّيّة السادات في التهديد بالاستقالة. وحين قلتُ له إنّني أصدّقه، قال: «هذا ما قاله لي أثرتون هذا الصباح؛ أي إنّ أثرتون يأخذ كلام السادات بشكل جدّي».

2. يتفهّم ريستون الواقع العربي، ويقول إنّ إسرائيل معوِّقة، أو بالأحرى أنّ بيغن هو الذي يعوِّق عملية السلام.

3. قال أيضًا إنّ مشكلة كارتر تكمن في أنّه أميركي جنوبي من مدينة صغيرة؛ فهو يعكس تقاليد أميركية معيّنة، منها أنّه يُرحّب ويبتسم لأي طارق لبابه. وضرب مثلًا على ذلك فقال: «في زيارة دايان[372] الأخيرة إلى أميركا، توقّف في نيويورك، وأدلى بتصريحات حول المستوطنات، كان واضحًا منها أنّها تؤذي نزاهة كارتر. ومع ذلك حين ذهب إلى واشنطن، استقبله كارتر بتلك الابتسامة العريضة، في وقت كان فيه دايان في اللحظات الأولى يتكلّم بصوت منخفض ومرتجف، وهو بالأصل كان خائفًا أن يرفض مقابلته، وكان متوقعًا أنّ كارتر سيكون قاسيًا معه (هذا ما قاله بريجنسكي لريستون). لكن سرعان ما تشجّع دايان حين شاهد تلك الابتسامة، وأصبح يتكلّم بلغة شديدة واثقة». وقال ريستون: «هذه هي مشكلتنا مع كارتر».

4. في أثناء الحديث، قلتُ له إنّنا ننظر إلى رحلة بيغن المقبلة في 13 آذار/مارس الحالي على أنّها إمّا أن تكون آخر محطة على طريق خيار السلام، أو أنّها أول محطة حقيقية على طريق التسوية السلمية، والنتيجة تعتمد على موقف الولايات الأميركية المتحدة.

ريستون أخذ هذه الملاحظة، وكتبها. وحين علّق على كارتر قال لي: «أعتقد أنّ بريجنسكي سيطلب من كارتر أن يجعل هذه الزيارة أول محطة حقيقة على طريق السلام».

عملية الكوماندوز المصرية في قبرص[373]

7/3/1978

في يوم الثلاثاء 1978/3/7، وفي معرِض الحديث حول عملية إرسال فريق «كوماندوز» مصري لإطلاق الرهائن المحتجزين في طائرة بمطار قبرص، قال السيد جانسن، مراسل مجلة إكونوميست، إنّ بعض أفراد قوة «الكوماندوز» المصريين حين أُصيبوا نتيجة القتال مع أفراد الحرس الوطني القبرصي ونُقلوا إلى المستشفى، كانت ملابسهم الداخلية قديمة وممزقة، وكذلك الجوارب، حتى إنّ أحد المصابين من فريق الكوماندوز كان ينتعل زوج حذاء تختلف نمرة حذاء قدم عن نمرة الحذاء الآخر. هذا مع العلم أنّ قوة «الكوماندوز» تُعتبر من نخبة الجيش المصري.

لقاء مع أعضاء الأكاديمية الدولية للسلام

11/3/1978

International Peace Academy[374] (Major General Indar Jit Rikhye President; General Kunter Director of the Vienna Program; Dr. Mroz Vice President).

قابلتهم يوم السبت. جاءوا إلى عمّان من إسرائيل، ومنها سيتوجّهون إلى القاهرة، ومن ثمّ إلى سورية. مهمتهم هي: تطوير دور الطرف الثالث في النزاعات الدولية. وزيارتهم للمنطقة كانت بقصد معرفة مدى تجاوب دول المنطقة مع مثل هذه المهمة. وقد نشأ لديهم هذا التوجّه في أثناء وبعد زيارة الرئيس السادات إلى إسرائيل؛ إذ بدأوا يطرحون على أنفسهم أسئلة متعدّدة منها:

– ما هو دور الأمم المتحدة في حالة وصول الأطراف المتنازعة في الشرق الأوسط إلى تسوية سلمية، شاملة أكانت هذه التسوية أم جزئية؟

– ما هو دور الولايات المتحدة؟

أخبرني الجنرال ريكي (Indar Rikhye) أنّهم في إسرائيل اتصلوا بقطاعات التركيبة الإسرائيلية السياسية وغير السياسية المختلفة. وخلاصة انطباعهم أنّ إسرائيل مستعدة لإعطاء سيناء لمصر، مقابل بعض التعديلات على الحدود الدولية. وهي أيضًا مستعدة للتفاوض على الجولان بالأسلوب نفسه، أو تقسيم الجولان بين إسرائيل وسورية. أمّا بالنسبة إلى الضفة الغربية، فإنّهم يتحدّثون عنها في إطار الأمن. وبشكل خاص يتحدّثون عن المرتفعات المطلّة على غور الأردن.

كذلك أخبروني أنّ الشعب الإسرائيلي يرغب في أن يخلف عيزر فايتسمان[375] مناحيم بيغن. ويعتقدون أنّ أميركا إذا ما أعطت بيغن إنذارًا نهائيًا حول ضرورة تغييره موقفه من القرار 242 ورفض بيغن، فإنّ ذلك سيعني أنّ بيغن سيترك الحكومة، ويعود إلى حزبه وهو يحمل الموقف نفسه الذي أوصله إلى النجاح في الانتخابات.

ويقول الإسرائيليون إنّهم يفهمون الأردن، وإنّ الأردن معتدل، ويمكن أن يُتفاهم معه.

الموقف الأميركي من القضية الفلسطينية

19 /3 /1978

– أميركا مع وجود قوات الطوارئ، لأنّها بذلك تستطيع منع توسيع المشكلة. فالأراضي المحتلة تعني مصر وسورية، والبُعد السياسي يعني الأردن والمنظمة.

– بقاء جنوب لبنان تحت الاحتلال الإسرائيلي يعني إضافة مشكلة جديدة إلى مشكلات السلام الأخرى.

– كما أنّها تحقّق بذلك حصر المنظمة في إطار النشاط السياسي بدل العسكري، وهو الإطار الذي هيأته للمنظمة حقيقة وجودها على حدود إسرائيل.

– إنّ نظرية الحزام الأمني الإسرائيلي غير صحيحة لأنّه ما دامت إسرائيل تتقدّم فهي باستمرار في مواجهة مع المقاتلين.

– إنّ قبول إسرائيل بوجود القوات الدولية أو رفضها له هو بحدّ ذاته اختبار واقعي لنيّات إسرائيل في ما إذا كانت توسّعية أو أمنية. إذا انسحبت هذه القوات فهي توسّعية، لأنّ الجبهة لن تهدأ؛ وإذا بقيت فهي أمنية.

– يعبّر عن التمزّق العربي ليس جامعة الدول العربية فحسب، بل أيضًا التوالد المتواصل لوكالاتها بأعضائها العرب. هذا يعكس المصالح الوطنية، والمطلوب هو تنظيمها ما دامت هذه هي الحقيقة، لتصب في بناء المصلحة القومية. والمشكلة هي التوفيق بين المصلحتين الوطنية والقومية.

– إنّ القضية الفلسطينية لم ترقَ حتى الآن إلى مستوى صوت أميركا. ففي 1978/ 3/ 18 بلّغ مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى هارولد سوندرز[376] (Harold Saunders) لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي أنّ ردة الفعل الأميركية إزاء «العملية الإرهابية» ضدّ إسرائيل، وما تلى ذلك من احتلال إسرائيل لجنوب لبنان، مبنية على منطلقين: **الأول**؛ أنّ تلك الحوادث يجب ألّا تُعرقل جهد السلام الشامل في الشرق الأوسط. **الثاني**؛ استعادة الاستقرار والوحدة القومية في لبنان.

كما قال الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية إنّ حكومته تعتقد أنّ الضرورة تُحتّم التركيز على أمرين في آن واحد؛ **أولهما**، ضمان امتداد السيادة والسيطرة اللبنانية. و**ثانيهما**، تركيز جميع الأطراف على القضايا المهمة في الشرق الأوسط.

القضية، بمعنى آخر، أنّه لم تتوافر القناعة بخطورتها، وبأبعاد الغزوة الصهيونية في قلب الوطن العربي. إنّ القناعة بذلك تنعكس سلوكًا، وبما أنّ السلوك لا يعبّر عن ذلك، إذًا فالقناعة لم تتولّد بعد.

إنّ السلوك الغربي السياسي إزاء القضية الفلسطينية ما يزال يتأرجح بين القناعة والمجاملة. وإنّ المبادرة إلى مساعدة المقاتلين في لبنان بالدم والمعدات الطبية، تعكس حقيقة مؤلمة، هي أنّ العرب برعوا في محاولة التخفيف من نتائج النكسة، ولم يُرسّخوا مفهوم اقتلاع أسبابها لمواجهة إسرائيل مواجهة قوية حقيقية.

مشروع بيغن المقدّم إلى كارتر

1 . استعداد إسرائيل لحضور مؤتمر جنيف بتاريخ 10 تشرين الأول/ أكتوبر من العام الحالي.

2 . عقد المؤتمر برئاسة أميركا والاتحاد السوفياتي، بموجب البند (3) من قرار مجلس الأمن رقم 338.

3 . اشتراك سورية، والأردن، ومصر، وربما لبنان، في المؤتمر المذكور.

4 . عقد مؤتمر جنيف من دون شروط مسبقة.

5 . عدم تقسيم القدس.

6 . يمكن الدول العربية تقديم أي اقتراح أمام مؤتمر جنيف.

7 . تقترح إسرائيل تبويب المفاوضات إلى ثلاثة أبواب:

أ. اتفاق إسرائيلي – مصري.

ب. اتفاق إسرائيلي – أردني.

ج. اتفاق إسرائيلي – سوري.

د. يمكن إضافة باب رابع إسرائيلي – لبناني.

8. بنود التوقيع على معاهدة سلام:

أ. إنهاء حالة الحرب.

ب. الأراضي والخرائط.

ج. العلاقات الدبلوماسية، وتبادل السفراء.

د. العلاقات الاقتصادية، والسياحة، وصيد الأسماك.

إذا تصلّبت الدول العربية في موقفها، فهناك اقتراحان؛ **أولهما**، إجراء مفاوضات بوساطة المساعي الحميدة لأميركا، كما حدث في عام 1949. و**ثانيهما**، إجراء مفاوضات في أميركا، بحيث تُجرى بين مندوبين إسرائيليين، ومندوبين عرب، وآخرين أميركان.

إسرائيل لن تُعارض انضمام ممثّلين عن الفلسطينيين داخل وفد الأردن إلى جنيف (المنظمة مستثناة، كما أجاب بيغن عن سؤال أحد الصحافيين).

إسرائيل لا توافق على اشتراك منظمة التحرير بوفد منفصل.

تقويم اقتراحات بيغن المعلنة:

– مبادىء القرار 242 يطبّقها مع مصر فحسب. أمّا في ما يتعلّق بالجولان والضفة الغربية، فالاقتراح يدلّ على أنّ المخاطبة هي مخاطبة مستسلمين في سورية والأردن؛ أي بمعنى آخر التحدّث مع هاتين الدولتين من موقفهما في آخر خندق وصلتاه على الجبهتين. وهذا يعيد إلى الذاكرة محادثات عام 1949.

– واضح من الاقتراحات وعي إسرائيل لاحتمال انفراد مصر بحلّ وتسوية سليمة معها.

– يُلاحظ أنّ البند الأول يتعلّق بإنهاء حالة الحرب، وبعدها يكون الحديث أو التفاوض حول الأراضي.

– في خطبة حفل العشاء، قال كارتر إنّه سعيد لأنّ «All issues are negotiable» [القضايا كلها قابلة للتفاوض].

– هناك خلط بين المبادئ التي ليست مجال مفاوضة، والتفصيلات المتعلّقة بالتنفيذ، وهي القابلة للتفاوض.

مشروع انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان

21 /3 /1978

نيويورك 21 /3 /1978 **(رويترز)**

ذكرت شبكة إذاعة سي بي إس الليلة الماضية أنّ إسرائيل أعدّت مشروعًا من خمس نقاط، يتضمّن موقفها الخاص بالمفاوضات للانسحاب من جنوب لبنان، بما في ذلك مرابطة قوة عسكرية على طول نهر الليطاني. وينصّ المشروع الإسرائيلي كما أذاعته الشبكة، على الآتي:

أولًا: وجوب مرابطة قوة عسكرية على نهر الليطاني للإشراف على مداخل الجسور.

ثانيًا: يجب أن تكون مدينة صور ميناءً مدنيًا يُمنع وجود منظمة التحرير الفلسطينية فيه.

ثالثًا: إبعاد قوات منظمة التحرير الفلسطينية عن النبطية وحاصبيا شمال الليطاني.

رابعًا: القرى في جنوب لبنان يجب أن تقوم بأعمال الدورية فيها قوة تتألّف من السكان المحليين والجيش اللبناني والجنود المسيحيين.

خامسًا: تحتفظ إسرائيل بعلاقتها الخاصة مع اللبنانيين المسيحيين.

أفكار حول أميركا والعرب والقضية الفلسطينية

1. صرّح [شمعون] بيريز مساء الخميس، خلال اجتماع لجنة الـ77 التابعة لحزب العمل، أنّ السادات ضحّى بشخصه، وإذا استجابت إسرائيل لطلباته فإنّها تُضحّي بأمنها القومي.

2. يهودا والسامرة[377] وقطاع غزة توحي بأنّ قطعة من أرض إسرائيل المذكورة في التوراة ستُقام عليها دولة غريبة؛ بمعنى أنّها توحي بأنّ إسرائيل تتنازل عن أرضها. بينما ذكر الضفة الغربية له مدلول سياسي واضح.

3. كارتر يبدو عاجزًا. تُكثّف إسرائيل نشاطها في كل ما ينتقده كارتر.

4. قول كارتر «إنّ المستوطنات غير شرعية» لا مدلول حيوي له، لأنّه لا يأتي بجديد سوى تكرار منظومة القانون الدولي.

5. العرب اختاروا السلام، لأنّه كان الخيار الوحيد. والذي يضع نفسه أمام خيار وحيد إنّما يفعل ذلك مُضطرًا، والاضطرار إلى خيار شاهد من شواهد الضعف.

مع ذلك، حاول العرب وضع مبرّر لهذا الأمر، بأن اعتقدوا أنّ أميركا هي بديل قوتهم حين تضغط على إسرائيل. وهكذا، أصبح الخيار السلمي مرهونًا بضغط أميركا الذي لا توجد أي إشارة توحي بأنّه ممكن.

6. ما زال العرب يتناولون القضية الفلسطينية كأداة، أكثر منها كقضية قومية.

7. أميركا بدأت تمهّد الطريق لإخفاق الحلّ الشامل بتبرئة نفسها، ووضع اللوم على الجانب العربي.

8. في الأوضاع الحالية، الأسهل على أميركا أن تضغط على العرب بدلًا من أن تضغط على إسرائيل.

9. ربما يكون العرب قد أتقنوا تشخيص المرض، لكنّهم بالتأكيد لا يزالون يُخفقون في وصف الدواء.

10. الارتداد العربي نحو الداخل بدأ، مكرّرين صورة ما بعد حرب 1948؛ وما مؤتمر طرابلس – كما أراه – إلّا ظاهرة نحو الداخل، لأنّ حلف طرابلس يتحدّث عن مقاومة جانب عربي أكثر كثيرًا من التحدّث عن العدو، وذكرهم للعدو يطابق ذكرهم له حين كانوا ينقلبون عسكريًا على الأنظمة، أي غطاء لتبرير الارتداد الداخلي.

11. الخيار الحقيقي هو بناء القوة العربية الذاتية، وهو ما تجنّبه العرب طوال العقود الثلاثة الماضية. المطلوب تجنّب التفكير البندولي؛ أي الانتقال من طرف إلى آخر من دون الاعتماد على الذات ومعالجتها كي تعتمد على نفسها.

اجتماع المجلس الوطني الاستشاري

15 /5 /1978

الأستاذ أمين شقير[378]: «إنّ تحرير فلسطين أمانة في عنق كلّ عربي، ولا يملك أحد – مهما كان – أن يتنازل عن شبر منها. وتحرير فلسطين هو تحرير كامل ترابها من النهر إلى البحر، ولا مجال للحديث عن الحلول العادلة، والذهاب إلى جنيف، إلى غير ذلك من المعزوفة المعروفة.

إنّ الأردن بحكم موقعه، وبحكم كونه جزءًا لا يتجزأ من الأمة العربية، لا يستطيع أن يكون غير مبالٍ بما يجري خلف النهر. إنّ الثروة العربية ملك هذه الأمة، وهي تُستخدم ضد العرب، وليس لمصلحتهم.

علينا أن نجعل أمنه واستقراره (العدو) مستحيلًا. الدعوة إلى حروب شعبية في أُطر سياسية قومية. علينا أن نفتح صدورنا لأي عربي يقبل بهذه السياسة؛ دولة كان، أم منظمة، أم مقاتلًا.

إنّ المنظمة التي نشأت على هذا الأساس، أساس محاربة إسرائيل ومنع الاستقرار والهدوء فيها، عليها أن تتمسّك بهذا الهدف بعيدًا من منزلقات السياسة. إنّ المنظمة الممثّل الشرعي الوحيد يجب أن تحمل هذه الصفة على هذا الأساس.

على الأردن أن يعود إلى استراتيجية التحرير، فيتحالف مع دول «الصمود والتصدي»[379] لوضع استراتيجية جديدة أصيلة لننتقل إلى حالة المقدرة والحسم. واستراتيجية التحرير تقتضي منّا أن نحدّد علاقاتنا الدولية؛ علينا أن نقوّي علاقاتنا مع أصدقائنا الذين أثبتوا ذلك، وأن نبتعد عن أولئك الذين وقفوا دائمًا مع عدونا».

طالب برفع التحفّظات عن العمل السياسي المحظور، وطالب برفع القيود عن جميع أولئك الذين يقفون

موقفًا سياسيًا مهما كانت القوانين المعمول بها، وذلك من أجل استعادة الثقة بين المواطن والحكومة.

د. إسحاق الفرحان[380]: «لا أمل من الدول الكبرى، فالقضية الفلسطينية هي لعبة بين أيديهم».

طالب بتنمية القوة الذاتية، وتدعيم الجبهة الشرقية. ثمّ قال: «نحن لسنا مجتمع حرب، وأدعو لأن نكون مجتمع حرب. وإنّ سعي الدولة إلى إعادة التضامن العربي هو على الطريق الصحيحة».

اقترَح:

أ. إيجاد معهد للدرسات الاستراتيجية يطّلع على ما لدى العدو من قوة، ويعرف في المقابل إمكاناتنا، على أن يُقدّم إلى الحكومة نتائج دراساته كي تستهدي بها.

ب. أن تعتمد الحكومة سياسة دعم المقاومة في الأرض المحتلة، وتقوية أجهزة دفاعنا على طول خطوطنا مع العدو.

ج. تكوين وفد من المجلس الاستشاري ليجول على الدول العربية لتوعيتها بالخطر الأهم.

ثمّ أضاف: «الثروة البترولية تكاد تصبح نقمة لا نعمة». وطالب الحكومة بإقناع هذه الدول أنّ البترول هو ملك للعرب، ولنا نصيب منه من دون منّة. وأن تُطلق يد الصحافة للكتابة في هذا الموضوع للتأثير في الدول النفطية.

د. جمال الشاعر[381]: «خطُّ جلالة الحسين خطٌّ وطني، ولا سيما في الأشهر الست الأخيرة. أسجّل ذلك باعتزاز.

خطوات التكامل بين الأردن وسورية تعبير صادق عن طموحات المواطن في هذا البلد. ونأمل ألّا تحوم حوله مظاهر المحورية [المحاور]، ونتطلّع إلى خطوات مماثلة لبناء الجبهة الشرقية. بالنسبة إلى العراق وتأزّم العلاقات نتيجة قصة الطالب الذي شُنق، علينا أن نُفرّق بين الحادث الفردي والسياسة العامة. كما ألفتُ الانتباه إلى أنّ الحكومة يجب أن تُفرّق بين ضرورات الأمن، والتعاون مع طلاب لم تنضج أفكارهم بعد.

نلمس رغبة عند الكثيرين في التوقّف عند حقائق المعركة. وهي حقائق تشير إلى إعادة تقويم المعركة وأطرافها:

أ. قومية المعركة لا تعني اجتهادًا خاصًا بفرد أو جماعة، أكان في الحكم أو خارجه.

ب. على الرغم من الصعوبات التي يواجهها العمل الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة أو خارجها، فهو قادر على المساهمة في وضع الخطة القومية.

ج. بحكم المسؤوليات القانونية والعلاقة التاريخية بين الأردن وفلسطين، لا بدّ من استئناف الحوار من جديد مع المنظمة. وهذه الفترة تفرض الحاجة إلى مثل هذا الحوار.

المجلس الاستشاري يفتح أبوابًا لا بدّ من أن نُدخلها لآفاق أفضل على طريق الوحدة الوطنية

والقومية».

السيدة إنعام المفتي[382]: «سياسة الحكومة الخارجية حكيمة. إنّ السعي إلى إعداد القوة العسكرية أمر بالغ الأهمية. وحتى تصمد القوة العسكرية، لا بدّ من إعداد الجبهة الداخلية في كل قطر من أقطار الوطن العربي.

إنّ بناء الثقة بالنفس أمر مهم، والثقة بالنفس والأمة بين الشباب غير قائمة. والبناء المتكامل للجبهة الداخلية، بالأسلوبين العملي والعلمي، أمر لا بدّ منه. ولا أُقلّل من الجهد المبذول في هذا المجال، لكن أُطالب بالاستفادة من الطاقة القائمة خارج الحكومة. إنّ بناء الجهة الداخلية هو دعم لخطة الحكومة العسكرية».

عبد الله الريماوي[383]: «أشكر دولة الرئيس على بيانه. وأشير إلى نقطتين:

1. لاحظتُ خطبة بعيدة عن الجُمل البلاغية، وتغطية المعاني بالألفاظ.

2. كان الرئيس مؤمنًا بما قال.

السياسة العامة هي هدف ووسيلة يقومان على تقدير موقف. ولا تُرسم سياسة إلّا في هذا الإطار؛ هي تقدير موقف ينجم عنه هدف، وتنفيذه يحتاج وسيلة. تحليلي ينطلق من القاعدة التي أقرّها مجلسكم، وهي المنطلق القومي. سنُقدّر الموقف على الصُعد التالية:

1. العربي، ومنه الفلسطيني.

2. الإسرائيلي.

3. الدولي.

على الصعيد العربي؛ يجب أن يعود الشعب العربي إلى مكانه في الدفاع عن مقدّراته ومقدساته. إنّ الواقع العربي يشير إلى أنّ الخطط والمقاصد قائمة لدى الحكومات فحسب. ويتميّز شعبنا منذ مؤتمر القمة الأول بالسمات التالية:

1. انحراف عقائدي يتّسم بالإقليمية.

2. الانهزامية؛ إذ سيق شعبنا إلى مواقع الانهزام، وشارك في ذلك الأميركيون، وكذلك المنظمة.

3. عدم الثقة بالقادة والحكام، بمن في ذلك قادة منظمة التحرير.

4. أصبح شعبنا رعايا لا مواطنين. آمل أن يكون للأردن بمؤسساته كافة دور في محاولة عودة شعبنا مواطنين لا رعايا، لنُقدّم أنموذجًا لغيرنا.

أمّا الوضع الرسمي العربي على الصعيد القومي، فهو محزن وممزق إقليميًا، والحكومات كلّها تُخفي

أغراضًا صغيرة. بل وأصغر من الأغراض الإقليمية الصغيرة؛ إنّها تحاول تصفية القضية العربية من خلال تصفية القضية الفلسطينية. ولو تابعنا الأمور منذ إنشاء منظمة التحرير حتى اليوم، لوجدنا أنّ التوجّه إقليمي.

مؤتمر الخرطوم[384] أراد أن يمنع وقوع هزيمة سياسية بعد الهزيمة العسكرية. اليمين الصهيوني يقف على رأسه بيغن، وهو امتداد حركة «جابوتنسكي»[385] التي قامت على العقائدية الصهيونية والقومية والتطرّف.

في المقابل، يوجد على رأس العرب قادة غير عقائديين، وغير قوميين، ومنبطحين. لا يمكن حلّ المشكلة إلّا بتصفية إسرائيل، وهزم إرادة الصهيونية. إنّ شعار «السلم الدائم والعادل» هو شعار وهمي. التناقض بيننا وبين إسرائيل ليس حاجزًا نفسيًا، بل تناقض قومي لا يُحلّ إلّا بقهر أحدنا الآخر. نجحت الصهيونية، ومعها أميركا، في دفعنا إلى التراجع شيئًا فشيئًا. وأجهزة إعلامنا تردّد ما يقوله كارتر. يظنّ الصهيونيون أنّهم حيّدوا مصر، وفي ضوء ذلك أنّ المنطقة المفتوحة أمامهم هي منطقتنا.

إنّ احتلال جنوب لبنان قُدّم له بحوادث في لبنان يجب ألّا تحدث؛ حوادث حتى لو كانت برّاقة[386] فإنّها مهّدت لإسرائيل الطريق لتحقيق أغراضها. قامت السياسة العربية بعد «الخرطوم» على افتراض إنّ الأميركيين راغبون في أن يقوم في المنطقة سلم، وأن يكون السلم على أساس تسوية تعود إلينا بموجبها الأرض على أساس القرار 242.

إنّني أناشد دولة الرئيس أن يجعل هذا الافتراض موضوع نقاش بينه وبين وجدانه، وبينه وبين الحكومات العربية. إنّ هذا الافتراض خطأ، وإنّنا أصلًا من الرافضين للقرار 242. ليس من مصلحتهم أن يكون سلم على أساس [القرار] 242، بل إنّ مصلحتهم تُبنى على أساس توسّع إسرائيلي آخر. أرجو من الحكومة أن تفكّر في هذه النقطة. إذًا ما هي الخطة؟ ما هو الهدف وما هي الوسائل؟ الهدف هو تحرير فلسطين، والقضية الفلسطينية هي قضية قومية.

الحلّ الذي لا يؤكّد التحرير الشامل مرفوض. إنّ هذا الحلّ لا يجعل المنظمة ولا السياسات الحالية مؤهلة لتحقيقه. إنّ القوة العربية الذاتية المتفوّقة على إسرائيل هي الأساس، وليس حرب الأنصار [حرب العصابات]. حرب الأنصار تأتي كجزء من القوة والاستراتيجية العربيتين. إنّ أهم ما ورد في بيان الرئيس هو الأمن العربي، ويجب أن نتمسّك به.

إذا كان هناك حلّ مرحلي، فهو إزالة آثار العدوان بمفهوم مؤتمر الخرطوم. لذلك، أؤيد ما قاله السادات مؤخرًا عن عودة الضفة للأردن، أو قطاع غزة لمصر، لكن في إطار قرارات مؤتمر الخرطوم.

لا بدّ من التوجّه إلى إطلاق الحريات العامة، وبناء الشباب وثقتهم بأنفسهم. أُحذّر من نشوء وضع في الأردن شبيه بالوضع في لبنان، وأنا أعي ما يحدث في الأردن. لا بدّ من الانفتاح على الشعب العربي».

طاهر حكمت[387]: «السياسة هي التعامل مع الحقائق الراهنة. إنّ الأماني القومية شيء، وتحقيقها

ووسائل تحقيقها شيء آخر. علينا أن نخرج من مفهوم السياسة الذي ساد في الخمسينيات، وهي السياسة التي خلطت بين الهدف والوسيلة، وسادها الحلم والشعار. إنّ مصالح العالم متشابكة، ولا يمكن حلّ مشكلة بمعزل عن رؤية تشابك المصالح.

يجب ألّا تنفرد أي قوة دولية بالوصاية على مشكلات المنطقة، ويجب ألّا تُطرح جميع أوراقنا أمام الولايات المتحدة. وأدعو أن ننفتح على الاتحاد السوفياتي بأسلوب مدروس وموزون، كما أدعو إلى حوار إيجابي مع الدول الأوروبية يؤيّد الورقة الأردنية أو الخطة الأردنية».

ممدوح الصرايرة[388]:

كمسلم يطالب بالتحرير الكامل.

د. زهير ملحس[389]:

– دعا إلى تقديم الدعم المادي والمعنوي للأردن وقواته المسلحة.

– دعا إلى تحقيق التضامن العربي، وأكّد أهمية ما جاء في ورقة التضامن العربي، والدعوة إليها.

– دعا إلى تأليف لجنة من أعضاء المجلس لزيارة الدول العربية؛ ظاهرها التعارف مع نظير المجلس، وباطنها الدعوة إلى التضامن والدعم.

السيد وصفي ميرزا[390]: «المنطقة لا تتّسع لقوميتين. ولا بدّ من وضع خطة تُنفّذ على مراحل، على أساسين:

1. أنّ الوجود الصهيوني يمسّ العرب والمسلمين.

2. أنّ نتيجة الصراع يحسمه الموقف العربي الإسلامي.

الإعداد للحرب يكون من خلال:

1. السعي إلى التضامن العربي.

2. أن تتخذ الدول العربية تدابير عسكرية للدفاع عن نفسها.

3. تخصيص ميزانية لا لدعم الدول المواجهة فحسب، بل لمواجهة أهداف إسرائيل.

4. تشديد الحصار الاقتصادي بصورة عملية.

5. جعل القضية الفلسطينية قضية عربية وإسلامية».

السيد وليد عصفور[391]: «بيان الحكومة إيجابي ووافٍ».

كارلوس دعمس[392]:

– انتقد الروح الإقليمية لدى المسؤولين في الدول العربية.

– انتقد سياسة التمحور التي سادت الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية.

– انتقد أميركا.

– طالب بتمتين الوحدة الوطنية، ودعم الضفة الغربية.

السيدة وداد بولص:

– دعت إلى البناء التربوي والتكنولوجي، وبناء المواطنة الصالحة.

شَكر دولة الرئيس الجميع وقال: «لا يوجد تباعد في الآراء، لأنّنا ننطلق من أماني قومية واحدة. لكن هناك موقف سياسي يجب أن نأخذه بعين الاعتبار؛ إذ السياسة فنُّ الممكن. فلا يمكن لأي حكومة أن تُجمّد نشاطها الدولي حول نقطة في دائرة الأماني والآمال، والحكومة تتحرّك في إطار الممكن، ولا تهمل المنطلقات الشعبية والقومية؛ هذا هو الأساس، ولذلك لا اختلاف في الرأي.

هناك واقع للأردن يجب ألّا نُغفله. كما يجب ألّا نُغفل المسؤوليات الملقاة على عاتقه. تعبنا من طلب المساعدات حتى الملل. نحن لا نجحد المساعدات التي قُدّمت لنا، لكنّها لم تأتِ على المستوى المطلوب.

على مستوى الاستعداد والإعداد والتقوية، العمل قائم من دون وهن. أقترح أن يقوم أعضاء المجلس بزيارة قواتنا المسلحة. إنّ الشعب الأردني بحكم موقعه، يعرف عن العدو وعن القضية أكثر من أي شعب عربي آخر. دخلنا حرب حزيران/ يونيو لتحرير الأرض المُغتصَبة وأخفقنا. قال الأردن إنّ الأرض التي احتُلت في عام 1967 هي مسؤولية الأردن في إعادتها، وأنّ المنظمة مهمتها تحرير ما بعد 1967. لكنّ ذلك رفضوه. كلّنا سمعنا بترحيب (المنظمة) بالبيان الأميركي – السوفياتي. (تلا فقرات منه)، تبيّن أنّ الدولتين دعتا إلى التسوية الدائمة والعادلة، على أن تكون شاملة، وباشتراك الأطراف جميعًا، ودعوة البيان إلى العلاقات السلمية، والانسحاب من أراضٍ احتُلت. وفي الرباط أخلوا مسؤولية الأردن».

مقابلتي مع وزير خارجية الاتحاد السوفياتي بالوكالة

5 /6 /1978

اجتمعتُ في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الإثنين الموافق 1978/ 6/ 5، بوزير خارجية الاتحاد السوفياتي بالوكالة السيد كيرلينكو[393] الذي جاء من واشنطن التي غادرها في 1978/ 6/ 3، وقال:

1. لا يزال الأميركيون يعملون على تنشيط المباحثات الثنائية بين مصر وإسرائيل، على الرغم من سياسة المجاملة (Lip Service) حول التسوية الشاملة.

2. لا تتوافر الإرادة لدى الأميركيين – في الوقت الحاضر على الأقل – للتعاون مع الجانب السوفياتي لتنشيط مبادىء البيان السوفياتي – الأميركي المشترك.

3. نحن مع وحدة العرب. والسؤال: على أي أساس تتمّ؛ هل للتأثير في السادات أو للتأثّر به؟

4. قال لنا فانس في زيارته الأخيرة إنّ مبادرة السادات وصلت إلى طريق مسدودة. وقال كيرنينكو ذلك ردًا على سؤال من سعادة السفير الأردني حول المعلومات التي نقلها وزير الخارجية التشيكي، ومفادها أنّ الأميركيين قالوا لغروميكو إنّ مبادرة السادات أخفقت.

5. لا مانع في أن يُنفّذ الحلّ خطوة خطوة، شريطة أن يكون ذلك تنفيذًا لاتفاق حلّ شامل.

6. الموقف السوفياتي يتركّز على ضرورة التوصّل إلى حلّ شامل عادل ودائم.

7. استفسر باهتمام: هل ستنفرد مصر في النهاية بحلّ مع إسرائيل، وينسحب الإسرائيليون من سيناء كلّها؟

8. استفسر أيضًا، وبشكل خاص، عن موضوع ضعف بيغن، واحتمال تغييره، كما قال له بعض الأميركيين خلال زيارته في جلسات خاصة، وأنّهم يُعلّقون آمالًا على ذلك.

9. موقفنا وموقفكم واحد.

10. ردًا على سؤال قال: «ما الفائدة في مبادرة سوفياتية، فما يزال الموقف العربي غير موحّد. إنّ مبادرة سوفياتية قد لا تعني سوى بيان جديد، وهذا ليس مفيدًا».

11. حول إعلان المبادئ قال: «موقفنا يتطابق مع موقفكم لأنّ المبادئ في رأينا قائمة في قرارات الأمم المتحدة، وفي البيان السوفياتي – الأميركي المشترك».

اجتماع صندوق دعم الأرض المحتلة

17 /6 /1978

اجتماع في مكتبي بوزارة الإعلام مع فرحي عبيد وشوكت محمود، وكان حول الاجتماع المقبل بشأن نظام صندوق دعم الأرض المحتلة، والذي سيُعقد في جامعة الدول العربية في 27 /4 /1978. وأفاد السيد فرحي أنّ الدكتور وليد قمحاوي[394] سيحضر إلى عمّان في 19 /6 /1978 للمشاركة في اجتماعات محافظي البنوك المركزية العربية، واقترح أن يتّصل به ليطّلع على ما لديه من توجهات حول نظام الصندوق.

قدّم شوكت تقريرًا شفهيًا عن اجتماعات لجنة القدس[395] في جدة. المنظمات الإسلامية المعنية بالقدس هي:

1. منظمة المؤتمر الإسلامي[396].

2. لجنة القدس المنبثقة منها (الأردن عضو فيها. وعدد الأعضاء أربعة عشر عضوًا).

3. صندوق التضامن الإسلامي[397] التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي تبرّع بمليون ونصف المليون دولار لصندوق القدس.

4. صندوق القدس (الأردن عضو في مجلس إدارته)، وهو مسؤول أمام لجنة القدس.

زيارة فايتسمان إلى بلديتي نابلس والخليل

20 /6 /1978

1. لم يقدّم فايتسمان مطالب سياسية.

2. لبّى طلبات بلدية نابلس.

3. لبّى طلبات بلدية الخليل، ولم يُجِب على طلب إنشاء محطة الطاقة الكهربائية في المدينة.

(وافق على حفر بئر البادان لبلدية نابلس، وقال باللغة العربية إنّه إذا أخفقت البلدية في الحصول على حفارة من إسرائيل، فبإمكانه إحضار واحدة من الأردن أو حتى من بيروت).

بالنسبة إلى الخبر الذي نشرته صحيفة **جيروزالم بوست** حول اجتماع رؤساء بلديات الخليل ورام الله ونابلس في بيت الأخير، وأنّهم اتفقوا على التعاون مع الحاكم العسكري الجديد بنيامين بن إليعازر[398]، فإنّ الخبر عارٍ من الصحة تمامًا.

وآخر اجتماع كان بين رئيسي بلديتي الخليل ونابلس فحسب بشأن مصنع الإسمنت أواخر أيار/ مايو.

قائمة بأسماء الشخصيات الفلسطينية

تنفيذًا لما جاء في خطبة جلالته القومية في 1978/ 10/ 6، حول عزم الأردن على إجراء مشاورات؛ قام السيد مضر بدران – رئيس الوزراء – بزيارة إلى المكتب التنفيذي لشؤون الأرض المحتلة، حيث رئس اجتماعًا حضره أحمد طوقان وعدنان أبوعودة.

في ضوء الخطبة القومية لجلالة الحسين التي وجّهها للأمة في 1978/ 10/ 9، فإنّ الحكومة الأردنية عاكفة على إجراء مشاورات مع الإخوة الفلسطينيين على أوسع نطاق ممكن، وخصوصًا في الأرض المحتلة، حول العمل المشترك والتعاون لمواجهة المراحل المقبلة، وذلك للحصول على دعم لموقفنا السياسي على أساس ورقة العمل الأردنية لبناء القوة الذاتية، والتي أصبحت أكثر إلحاحًا بعد نتائج مؤتمر كامب ديفيد[399].

إعداد قائمة بأسماء الشخصيات الفلسطينية، مقسّمة إلى مجموعات، لإجراء حوار معها، بحيث تكون كل مجموعة تنسجم من حيث التفكير. يُفضّل أن يُبدأ بالشخصيات ذات القدرة على الإقناع، كي تصبح

بدورها متحرّكة داعية للموقف الأردني:

1. جواد كمال: مدير بنك دبي – نابلس.

2. شوكت زيد: رئيس أطباء وكالة الغوث – نابلس.

3. عزّت العالول: نائب رئيس الغرفة التجارية – نابلس.

4. تيسير كنعان: قاضي – القدس.

5. سعيد كنعان: تاجر – نابلس.

6. إبراهيم عبد الهادي: تاجر – نابلس.

7. ياسر كمال: صيدلاني – نابلس.

8. مدحت كنعان: مدير بنك القاهرة – نابلس.

9. حافظ طوقان: تاجر – نابلس.

10. وصفي المصري: محامٍ – نابلس.

11. ظافر المصري[400]: رئيس الغرفة التجارية.

12. حاتم أبو غزالة: طبيب وعضو مجلس البلدية.

13. حاتم عنبتاوي[401].

14. يوسف رضا: مدير وكالة الغوث – نابلس.

15. ياسر أصلان: صيدلاني وعضو مجلس بلدية نابلس.

16. حسين الشيخ: عضو مجلس بلدية طولكرم ومدير التعليم.

17. أحمد عويضة: عضو مجلس بلدية قلقيلية ومدير ثانوية «عزون».

18. موسى الجيوسي: محامٍ.

19. د. ياسر عبيد: مدير صحة القدس.

20. ذيب أحمد عطا: تاجر – البيرة.

21. يوسف التكروري[402]: نائب سابق – الخليل.

22. د. حافظ عبد النبي: نائب[403].

23. خليل موسى: تاجر – رام الله.

24. عيسى عقل: نائب – رام الله.

المجلس الوطني الاستشاري

16/10/1978

كلمة دولة الرئيس:

1. نؤكّد ثباتنا على الموقف الذي تعرفونه.

2. لنتذاكر في وسائل تدعيم الثبات.

– الإجابة عن سؤال حول الأجوبة الأميركية المحتملة.

– تلاوة الرسالتين المتبادلتين بين الرئيس السادات وجلالة الملك قبل عقد مؤتمر كامب ديفيد في جلسة مغلقة.

– تلاوة الأسئلة علنًا.

– تلاوة برقيّة سفيرنا في القاهرة حول لقاء بطرس غالي مع السفراء العرب.

– تحدّث عن زيارة القذافي وياسر عرفات إلى الأردن، كان اللقاء مثمرًا ومفيدًا. تحدّث القذافي عن المجتمعين في دمشق، واقترح تسمية «جبهة الصمود» بـ «الجبهة القومية للصمود»، مشيدًا بالمواقف القومية للأردن ولجلالة الملك. وطلب أن يحلّ الوفاق بدل الخلاف مع منظمة التحرير. أكّد جلالة الملك أنّ الأردن لم يُغلق باب الحوار مع المنظمة، وأكّد أنّ الورقة الأميركية التي وُزّعت سابقًا لتكون ورقة عمل عربية ما تزال – في رأي الأردن – ورقة سليمة وصالحة. وقال جلالته إنّ الأردن خطّ الدفاع الأخير عن العرب، ولسنا مستعدين للتضحية به إقليميًا أو قوميًا، ويجب دعمه عربيًا. وقال القذافي إنّ موقف الأردن شجاع جدًا.

– حين كان جلالته في جولته الخليجية وسمع بدعوة العراق لعقد مؤتمر قمة، وجد أنّ الدعوة العراقية منسجمة مع موقف الأردن، وبادر بالاتصال بالمهيب[404] البكر[405]، وهنّأه بالدعوة/ البيان، وقال له إنّ الأردن مستعد للمشاركة.

– نرجو أن يخرج مؤتمر القمة بالقرارات الإيجابية التي توحّد الكلمة، وتوضّح الطريق، وتُلزم العرب بواجباتهم.

– حظي الموقف الأردني بتأييد عربي وأوروبي.

– عبّر وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل عن مخاوفه من احتمال انفراد مصر، وأعرب عن أمله في ألّا تصل مصر إلى مرحلة الانفراد.

اجتماع إلى شوكت محمود

المطلوب من المكتب التنفيذي لشؤون الأرض المحتلة:

1. المبالغ التي منحتها المنظمة للبلديات من طريق البنك العربي، وحُوّلت من طريق المكتب للضفة.

2. تسويق الإنتاج.

3. رواتب الموظفين: مبالغها، وأصول صرفها.

4. المصانع المقامة بعد 1967: عددها، وأنواع إنتاجها.

5. رصيد البلديات الحالي في ضوء دعم البلديات العربية.

الإنفاق من صندوق دعم الأراضي المحتلة

1978/ 12/ 12

لتذكير دولة الرئيس:

دعوة كل من معالي وزير الصناعة ومعالي وزير المالية ومعالي محافظ البنك المركزي ومعالي وزير الزراعة إلى عقد اجتماع مصغّر، والخروج بتوصيات حول تنظيم التعاون مع المنظمة بشأن الإنفاق من صندوق دعم الأراضي المحتلة. واستدعاء وفد المنظمة يوم السبت المقبل 1978/ 12/ 16.

ملاحظات عامة:

– بشكل عام، يمكن تقسيم مجالات الإنفاق على الشكل الآتي:

– نفقات متكرّرة: تستمر كما هي بالشكل؛ أي يُطلب من الصندوق أن يُوقّع مستند الصرف لمصلحة الوزارة المختصة التي تقوم بدورها بالإنفاق.

أ. نفقات إنمائية: تستمر كما هي بالشكل؛ أي تقوم الوزارات والمؤسسات المعنية في عمّان بدراستها والموافقة عليها، وبعدها تتوجّه للصندوق ليصرف النفقات المطلوبة.

ب. نفقات مشروعات القطاع الخاص؛ هذا مجال جديد. والمطلوب الوصول إلى صيغة تمكّن من دعم السكان من خلال دعم مشروعاتهم الإنتاجية والخدمات.

ج. شراء العدو الأراضي المهددة.

– نصّ القرار المتعلّق بالأرض المحتلة، الفقرة الرابعة (5): «وبالنظر إلى الأهمية القومية البالغة لصمود شعبنا العربي الفلسطيني في فلسطين المحتلة ضدّ مخططات العدو الصهيوني بكافة أشكالها، ولدعم كفاحه من أجل التحرير، يقرّر المجتمعون تخصيص مبلغ 150 مليون دولار ولمدة عشرة أعوام، يتمّ تأمينه من

الدول المساهمة والمذكورة في البند (2) أعلاه لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، وتقوم بتوزيعه منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثّل الشرعي للشعب الفلسطيني، وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية».

– تشكيل وفد المفاوضات مع الوزير الهولندي، والموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادي والعلمي والفني تمهيدًا لتوقيعها.

– سفيرنا في طرابلس يستشير بشأن إمكان المشاركة في استقبال ياسر عرفات الذي سيصل هناك يوم 15 كانون الأول/ ديسمبر؛ إذ إنّ ممثّل المنظمة شارك في استقبال رئيس الديوان الملكي في زيارته الأخيرة.

المجلس الوطني مناقشة الموازنة

25 /12 /1978

معالي عبد الله الريماوي:

– تحدّث عن السياسة العامة، والحريات، والسياسة الإعلامية.

– طالب – بأسلوب تبشيري وتعليمي – بإسقاط شعارات السلام العادل والدائم، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

– وصف عقد الخمسينيات بأنّه العصر الذهبي للقومية العربية (يدافع بها عن نفسه بعد صدور كتاب **مهنتي كملك**).

– طالب بتعديل قانون المطبوعات.

– انتقد سياسة الإعلام، وبالذات التلفزيون، وادّعى أنّها لا تنسجم مع سياسة الدولة (يتصوّر أسلوبًا تعليميًا مباشرًا معروفًا في الأنظمة).

– ألغى القوانين الاستثنائية (غطّى نفسه بالدستور).

– صرّح للأحزاب بالعمل وفق الدستور والقانون.

– انتقد مؤتمر بغداد، واعتبر أن إيجابيته هي في رفضه «كامب ديفيد» فحسب، لكنّه سلبي لأنّه أكّد مقررات مؤتمرات قمم عربية سابقة.

– هاجم أميركا باعتبارها متآمرة مع الصهيونية على الأمة العربية في مشرقها ومغربها.

(367) محمد رضا بهلوي (1919–1980). آخر ملوك إيران، حكم بين عامي 1941 و1979. بتاريخ 16/ 1/ 1979 قامت الثورة الإسلامية في إيران، وأُرغم الشاه على مغادرة البلاد.

(368) مشروع بيغن: مشروع حكم ذاتي إداري، يربط معظم مرافق الحياة في المناطق الفلسطينية المحتلة بإسرائيل.

(369) آرثر بلفور (1848–1930). رئيس وزراء بريطانيا بين عامي 1902 و1905، ووزير خارجيتها بين عامي 1916 و1919. وهو الذي أعطى وعدًا لليهود، باسم حكومته، بإقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين.

(370) دافيد بن غوريون (1886–1973). أول رئيس وزراء إسرائيلي.

(371) جيمس ريستون (1909–1995).

(372) موشيه دايان (1915–1981). شغِل منصب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، ثمّ منصب وزير الدفاع في حكومة ليفي أشكول. مات نتيجة إصابته بسرطان القولون.

(373) تُعرف بعملية مطار لارنكا، وفيها احتجزت جماعة أبو نضال رهائن، منهم مصريون وعرب، ونُقلوا على متن طائرة، فتدخلت قوات الكوماندوز المصرية لتحرير الرهائن من دون تنسيق مسبق مع الطرف القبرصي، الأمر الذي أدّى إلى وقوع اشتباك بين القوات القبرصية والقوات المصرية انتهى بمقتل 15 جنديًا مصريًا.

(374) أكاديمية السلام الدولية: أُسست في عام 1970 لتدريب الضباط والدبلوماسيين للمشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وتغيّر الاسم في عام 2008، بما يتفق مع تطوّر المهام، إلى «معهد السلام الدولي»، تقع مقّاره في نيويورك وفيينا والمنامة.

(375) عيزر فايتسمان (1924–2005). الرئيس السابع لإسرائيل بين عامي 1993 و2000.

(376) هارولد سوندرز (1930–2016).

(377) يهودا والسامرة: الاسم العبري الإسرائيلي للضفة الغربية المحتلة. إذ تشير «يهودا» إلى المنطقة الواقعة جنوب مدينة القدس، فيما تشير «السامرة» إلى المنطقة الواقعة شمال المدينة.

(378) أمين شقير (1925–2004). عضو المجلس الوطني الاستشاري ثلاث دورات متتالية. أصبح لاحقًا عضوًا في مجلس الأعيان الأردني في عام 1993. وهو ذو خلفية بعثية (جناح العراق).

(379) دول الصمود والتصدي: هي سورية والعراق وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي، إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، والتي أسّست ما عُرف بـ «جبهة الصمود والتصدي» في عام 1977، بناءً على دعوة الزعيم الليبي معمّر القذافي، ردًا على زيارة الرئيس السادات إلى القدس.

(380) إسحاق الفرحان (1934-). وزير أردني سابق، وعضو في مجلس الأعيان بين عامي 1989 و1993. وهو من قادة «حركة الإخوان المسلمين» في الأردن.

(381) جمال الشاعر (1928-2007). عضو المجلس الوطني الاستشاري. عُين لاحقًا وزيرًا في حكومة الشريف عبد الحميد شرف.

(382) إنعام المفتي (1929-). عضو المجلس الوطني الاستشاري الأول. عُيّنت لاحقًا وزيرة للتنمية الاجتماعية بين عامي 1979 و1984، ثم عُينت في مجلس الأعيان الأردني بين عامي 2003 و2007.

(383) عبد الله الريماوي (1920-1980). كان وزيرًا للخارجية في حكومة سليمان النابلسي في عام 1956، ثم اختير عضوًا في المجلس الوطني الاستشاري الأول في عام 1978.

(384) مؤتمر الخرطوم: مؤتمر القمة الرابع لجامعة الدول العربية، عُقد في الخرطوم بتاريخ 29 /8 /1967 على خلفية الهزيمة في عام 1967.

(385) «الحركة التصحيحية الصهيونية»، وتُسمى «حركة جابوتنسكي» نسبة إلى مؤسّسها فلاديمير جابوتنسكي. أُسّست في عام 1923، وأهم ما كانت تدعو إليه هو إنشاء دولة صهيونية على ضفتي نهر الأردن، ورفع القيود عن هجرة اليهود إلى فلسطين، ومصادرة جميع الأراضي الفلسطينية.

(386) ربما يقصد عملية دلال المغربي على الساحل الفلسطيني.

(387) طاهر حكمت (1940-). عضو المجلس الاستشاري الأول بين عامي 1978 و1983. عُيّن لاحقًا وزيرًا، ثمّ عضوًا في مجلس الأعيان الأردني مرات عدة.

(388) ممدوح الصرايرة. عضو المجلس الوطني الاستشاري الأول، وهو أحد مؤسّسي «حركة الإخوان المسلمين» في الأردن.

(389) زهير ملحس (1928-2012). عضو المجلس الوطني الاستشاري. عُيّن لاحقًا وزيرًا للتنمية الاجتماعية ووزيرًا للصحة لأكثر من مرة.

(390) وصفي ميرزا (1914-1989). عضو المجلس الوطني الاستشاري، وعضو في مجلس النواب الأردني بين عامي 1950 و1966. عُيّن وزيرًا أكثر من مرة بين عامي 1954 و1967، وعُين عضوًا في مجلس الأعيان الأردني أكثر من مرة بين عامي 1967 و1988.

(391) وليد عصفور (1932-). عضو المجلس الوطني الاستشاري. عُيّن لاحقًا وزيرًا للصناعة والتجارة بين عامي 1980 و1984، ثمّ وزيرًا للطاقة والثروة المعدنية بين عامي 1993 و1994.

(392) كارلوس دعمس (1931-2008). عضو المجلس الوطني الاستشاري.

(393) بالوكالة عن وزير خارجية الاتحاد السوفياتي في ذلك الوقت أندريه غروميكو الذي شغل

المنصب بين عامي 1957 و1985.

(394) وليد قمحاوي (1923-). عضو اللجنة التنفيذية الأولى لمنظمة التحرير الفلسطينية بين عامي 1963 و1968، ورئيس الصندوق القومي الفلسطيني بين عامي 1974 و1981.

(395) لجنة القدس: أُسّست بتوصية من المؤتمر السادس لوزراء خارجية البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المُنعقد في جدة في عام 1975.

(396) منظمة المؤتمر الإسلامي: تُعرف حاليًا باسم منظمة التعاون الإسلامي. وهي منظمة دولية تضم سبعًا وخمسين دولة، تهدف إلى حماية المصالح الحيوية للمسلمين.

(397) صندوق التضامن الإسلامي: صندوق تابع لمنظمة التعاون الإسلامي، يقدم الدعم المادي للمشروعات والمراكز الإسلامية، ومقرّه الرئيس في جدة.

(398) بنيامين بن إليعازر (1936-2016). أصبح لاحقًا وزيرًا للبنى الأساسية، ثم وزيرًا للدفاع، ثم وزيرًا للاتصالات، وأخيرًا وزيرًا للصناعة والتجارة والأيدي العاملة.

(399) مؤتمر أقيم في منتجع كامب ديفيد في الولايات المتحدة الأميركية، نتج عنه توقيع اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل بتاريخ 1978/ 9/ 17.

(400) ظافر المصري (1941-1986). نائب رئيس بلدية نابلس في عام 1976، اغتاله أحد عناصر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في عام 1986.

(401) حاتم عنبتاوي (2010-). رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في نابلس، وعضو مجلس بلدية نابلس، وعضو غرفة تجارة وصناعة نابلس.

(402) يوسف التكروري. عضو في بلدية الخليل في عام 1962 قبل أن يستقيل منها في العام نفسه بسبب فوزه بعضوية مجلس الأمة الأردني.

(403) حافظ عبد النبي (1924-). رئيس مستوصف الإخوان المسلمين في الخليل مدة 26 عامًا، أصبح عضوًا في بلدية الخليل، لكنه استقال بسبب فوزه في عضوية مجلس النواب الأردني في عام 1956.

(404) المهيب: رتبة عسكرية تُستخدم في العراق، وتعادل رتبة «مشير».

(405) أحمد حسن البكر (1914-1982). رابع رئيس للجمهورية العراقية بين عامي 1968 و1979.

الفصل الثامن
1979

حديث السفير الأميركي

4/1/1979

نقلًا عن السفير الأميركي:

رسالة سيدنا [الملك حسين] إلى كارتر غامضة. تفسير سيدنا لرسالة كارتر بعد «كامب ديفيد» بأنّها تهديد كان خاطئًا. تصريحات جلالته يفسّرها عدد كبير في الإدارة الأميركية بأنّها استفزازية. هل يُفهم من سيدنا أنّه في حالة وصول إسرائيل ومصر إلى معاهدة في ما بعد، سيكتفي بالوقوف مع الرافضين، ويتخذ موقفًا سلبيًا بإدانتها، أم إنّه سيقول: أما وقد وُقّع الاتفاق، وأصبحت شيئًا من الماضي، ماذا سأفعل في قضيّتي وقضية شعبي؟ أي هل سيقف موقفًا إيجابيًا، ويطرح وجهة نظره البديلة لـ «كامب ديفيد»؟

تصريحات سيدنا لصحيفة إيطالية في 2/1/1979، تُفسّر بأنّها تعطي إشارات سيئة عن الولايات المتحدة في أثناء رحلته في أوروبا:

– فرنسا استمعت إليه بكياسة، لكن لا توافق على رأيه البديل لـ «كامب ديفيد».

– بريطانيا أخبرته أيضًا أنّها لا تفهم موقفه.

– ألمانيا أخبرته صراحة: « في مؤتمر قمة غوادلوب سيُنظر في مقترحات سيدنا لكن لن يُوافق عليها».

– عبد الحميد شرف قابل كوانت في الجزائر، في أثناء التعزية بوفاة الرئيس هواري بومدين، ودار بينهما حوار حول الموقف الأردني. سأله كوانت عن رأي الأردن، فأخبره الشريف عبد الحميد عن الذهاب إلى مجلس الأمن. وسأله كوانت: «وماذا بعد؟». قال عبد الحميد: «ليس مهمًا ماذا بعد، المهم هو أنّ العالم سيفهم أنّ إسرائيل مخطئة». (علّق السفير على ذلك بقوله: «لكنّنا [العرب] جعلنا إسرائيل تبدو كذلك في العشرة أعوام الأخيرة، وماذا؟ لا شيء»).

– السعودية تحاول مصالحة مصر، والسادات لا يتجاوب؛ وليس كما يُشاع بأنّ السعودية تضغط على مصر.

جولة دمشق – الدوحة – الرياض – الكويت – بغداد[406]

الوصول إلى دمشق

13/6/1979

أقام وزير الإعلام السوري غداءً في مطعم المطار، حضره السفير الأردني، وأبو مازن (محمود عباس)، وأركان وزارة الإعلام السورية.

في الرابعة، طرنا على متن الخطوط التونسية إلى أبو ظبي. كان في الاستقبال وزير الدولة للشؤون الخارجية السيد راشد العبد الله، ومدير مكتب المنظمة، والقائم بالأعمال الأردني [محمد عفانة]. أُخبرت على الهاتف في السابعة صباحًا أن أكون جاهزًا الساعة التاسعة، لنذهب إلى المطار، ومنه إلى مقابلة الشيخ زايد الذي كان يقوم بجولة في الإمارات الشرقية مع الآخرين. وفي التاسعة أُخبرتُ أنّ المقابلة أُلغيت، لأنّ الشيخ مصاب بالإنفلونزا، وقد أشار عليه الطبيب بالراحة، وأُلغيت مواعيده كلها.

في اليوم التالي، الجمعة 1979/ 6/ 15، تناولنا الغداء على مائدة أحمد السويدي[407] وزير الخارجية، وشرحنا له مهمتنا، والأوضاع في الضفة الغربية. وأكّد لنا ثانية أنّ الشيخ زايد ما يزال في الفراش، وربما كان من الممكن زيارته في اليوم التالي. جرى الحديث بعد الغداء. وحضر الحديث، إضافة إلى أعضاء الوفد، السيد محمد عفانة القائم بالأعمال الأردني، ومدير مكتب المنظمة. بالنسبة إلى الدعم، قال إنّه لم يصلهم إشعار بكيفية الدفع، ولأي جهة. وبعد أن شرحنا له الموقف، وكيف أنّنا بلّغنا سفيره في آذار/ مارس الماضي عن الحساب الذي فُتح باسم صندوق دعم الشعب الفلسطيني في البنك المركزي الأردني، قال السيد السويدي إنّ الوضع خطِر، وإنّه سيشير على الشيخ زايد بضرورة دفع حصة حكومة الإمارات مرة واحدة من دون التقيّد بالأقساط. وفي اليوم التالي، علمنا أنّ الشيخ زايد ما زال مريضًا، وطلبنا الاستئذان بالسفر إلى قَطر، ووضع السيد السويدي طائرته الخاصة تحت تصرّفنا لتنقلنا إلى الدوحة.

الدوحة

1979/ 6/ 16

وصلنا إلى مطار الدوحة، وكان في الاستقبال وزير الإعلام السيد عيسى [الكواري][408]، ومدير مكتب المنظمة السيد ياسين الشريف[409]، وكذلك القائم بالأعمال الأردني جعفر الحمود.

1979/ 6/ 17

في العاشرة صباحًا، قابلنا سمو الشيخ خليفة، بحضور ابنه ولي العهد، ورئيس ديوانه وزير الإعلام السيد عيسى الكواري، وبحضور جعفر الحمود، وياسين الشريف مدير مكتب المنظمة في الدوحة. شرحنا الموقف في الأرض المحتلة: أبعاده السياسية، وجذوره التاريخية، وبناء الأمر الواقع. وتأثّر الشيخ بما رأى وشُرح له، وقال إنّهم حوّلوا القِسطين المستحقّين يوم أمس. رحّب الشيخ بنا، وقال إنّها إشارة تُبشّر بالخير أن يرى وفدًا أردنيًا – فلسطينيًا مشتركًا.

بعد الظهر، سافرنا على متن طائرة من «أجنحة العرب»، استأجرتها الحكومة القطرية خصيصًا لتنقلنا إلى الرياض.

في مطار الرياض كان في استقبالنا شاب واحد فحسب من مراسم الديوان الملكي، والسيد رفيق النتشة[410] مدير مكتب منظمة التحرير في الرياض. لم نجلس في استراحة المطار، وقادنا فورًا إلى سيارات أجرة مستأجرة لغاية زيارتنا، ونُقلنا إلى فندق «إنتركونتيننتال». وسألنا الشاب عمّن نريد مقابلته. قلنا: «جلالة الملك خالد والأمير فهد». فقال: «لكن بحسب معلوماتنا عن مهمتكم، اعتقدنا أنّه ربّما كان من الملائم أن تقابلوا وزيرا المالية والخارجية فحسب». قلنا: «يمكن مقابلتهما، ونرحّب بذلك، لكنّ المهم مقابلة جلالة الملك وولي العهد». قال الشاب إنّه سيُشعرنا بالموعد وببرنامج المقابلات بعد حين، ثمّ انصرف. ليهاتفنا بعد ساعة بأنّ المقابلة ستكون مع وزير المالية في التاسعة والدقيقة الثلاثون صباح اليوم التالي، وبعدها جلالة الملك خالد. اتصلتُ بسفيرنا في جدة لأتأكد من علمه بوصولي. وأخبرني أنّه تلقّى برقيّة القائم بالأعمال في أبو ظبي في الواحدة والدقيقة الثلاثين ظهرًا، وسألني إن كنتُ أريده، فقلتُ: «لا حاجة له».

أمضينا المساء في الفندق بحضور مدير مكتب المنظمة، ولم يتصل بنا أحد، ولم يُكلّمنا أحد، خصوصًا من وزارة الإعلام.

18 /6 /1979

في صباح الإثنين، تحرّكنا إلى مكتب وزير المالية الشيخ محمد بن علي أبا الخيل، شرحنا له المهمة واستوعبها جيدًا. وحضر المقابلة رفيق النتشة. تحرّكنا بعدها إلى الديوان الملكي، واستقبلنا الملك بحفاوة وقبّل أبو مازن، وقال: «لم نركَ منذ مدة طويلة». وبعد أن نقلتُ له تحيات جلالة الملك، أخذنا الحديث وتناول قضايا الفصول السنوية وعلاقتها بالنجوم: الجوزاء والثريا. وكان يستشهد بالوحيد الذي من حقّه الحديث، وهو الأمير مشعل بن عبد العزيز[411]. ثمّ حضر الأمير فهد، وجلس بجانب الأمير مشعل في الصف المقابل من المقاعد على مسافة خمسة أمتار من الركن الذي جلسنا فيه قريبين من الملك، وتحدّث عن الوهابية، ومذهب ابن حنبل. كنتُ أنتظر الفرصة لأحدّثه عمّا جئنا من أجله، إلى أن سكت واستأذنتُ الحديث، أخذتُ أشرح الوضع، وعرضتُ الخرائط. وفي وسط الحديث، لاحظتُ أنّه دبّ فيه النعاس، ونظرتُ في اتجاه الأمير فهد وكان لا ينصت على الإطلاق، ويتحدّث للأمير مشعل، فقصرتُ الحديث حين قاطعني الملك وقال: «أظنّ أنّك قابلت وزير المالية». قلتُ: «نعم». وأدركتُ حينها أنّ فهمهم للزيارة اقتصر على أنّنا بحاجة إلى مال، وأنّه لا حاجة لشرح القضية وأبعادها، تركتُ مجموعة الخرائط عند رئيس الديوان السيد أحمد، وكانت مقابلة تاعسة. وعد وزير المالية بتحويل المبلغ الأسبوع المقبل، بعد الظهر، ولعدم وجود طائرات إلى الكويت، وبوحي من أبو مازن للسيد أحمد الذي بدا كأنّه صديق حميم له قيل لنا إنّ طائرة خاصة ستنقلنا إلى الكويت. وحوالى الرابعة بعد الظهر، ذهبنا إلى المطار، وكانت الطائرة الخاصة عبارة عن طائرة «C130»، وهي طائرة نقل عسكرية، حملتنا إلى الكويت.

مساءً، وصلنا إلى مطار الكويت، وكان في الاستقبال وكيل وزارة الإعلام السيد سعدون الجاسم، والسفير الأردني، ومدير مكتب المنظمة بالوكالة السيد عوني بطاش.

أخبرنا في الفندق أنّ مقابلاتنا ستبدأ يوم غدٍ الثلاثاء، وستشمل سمو الأمير الحاكم، وولي العهد، ووزير الخارجية، ووزير الإعلام. في التاسعة والدقيقة الثلاثين من صباح يوم الثلاثاء 1979/ 6/ 19، كنّا في مكتب سمو الأمير، وشرحنا بحضور السفير ومدير مكتب المنظمة بالوكالة، واستوعب الشرح وأنصت في منتهى الجدية. رحّب الأمير باستقبال وفد أردني - فلسطيني مشترك، وتساءل بذكاء عن الصعوبة التي نواجهها، فأخبرته بأنّ المساهمين في الصندوق لم يسدّدوا حصصهم حتى الآن، باستثناء قِسط واحد من حكومة الإمارات، وتساءل حينها إذا كنّا سنزور الآخرين، قلت: «طبعًا». أكّد الأمير أنّ الكويت ستفي بالتزاماتها كاملة بعد إقرار الموازنة.

قابلنا ولي العهد رئيس الوزراء الشيخ سعد الصباح[412]، وشرحنا له الوضع، وأعرب عن ارتياحه لاستقبال وفد مشترك، وعن برنامج عمل اللجنة الأردنية - الفلسطينية المشتركة، غير أنّه قال إنّ ذلك لا يكفي، ولا بدّ أن يكون هناك بديل، بما في ذلك سلاح النفط، وأكّد على أهمية المقاومة في الداخل، وقال: «لا أعني أنّ ذلك يعني بالضرورة المقاومة المسلحة، بل بالتظاهرات المستمرة»، وشرح نظريته على أساس أنّ السجون في إسرائيل محدودة السعة، وأنّ إسرائيل بعد أن تملأ السجون لن تستطيع فعل شيء.

طالت جلستنا مع الشيخ سعد الصباح، بحيث تخلّفنا عن موعدنا مع وزير الإعلام، وذهبنا إلى موعدنا مع الشيخ صباح الأحمد[413] وزير الخارجية الذي رحّب بنا بحفاوة كبيرة، وقال: «هذا هو اليوم الذي طالما انتظرناه». وقال له أبو مازن: «هذا صحيح، وهذا ما كنتم دائمًا تدعون له».

أكّد الشيخ صباح الأحمد كزميله رئيس الوزراء أنّ الدعم المالي وحده لا يكفي، وأنّ المال متوافر، ولا بدّ من بدائل. وتساءل إذا كان الأردن مستعدًا كي يبادر إلى بناء بديل سياسي. وذكرته بمذكرة الأردن حول بناء القوة الذاتية العربية، وتساءلت: «لماذا لا تقدّم الكويت مبادرة؟». فاعتذر، وأصرّ على أنّ دولة مثل الأردن أو سورية، باعتبارهما دولتا مواجهة، تستطيعان فعل ذلك. وعاد وأكّد على ضرورة بناء بدائل، إذ من دونها سيخسر العرب باستمرار.

1979/ 6/ 20

يوم الأربعاء، طرنا إلى بغداد على نفقة الخارجية الكويتية، وكان وزير الإعلام في الاستقبال، وسألني عمّن نريد مقابلته، فقلتُ له: «فخامة الرئيس، وسيادة النائب[414] [نائب رئيس الجمهورية]، وعند الضرورة وإذا كانا مرهقين نتيجة محادثات الوحدة [مع سورية]، يمكن مقابلة الدكتور سعدون حمادي»[415]. عند العشاء أخبرني أنّنا سنقابل غدًا سعدون حمادي. في صباح اليوم التالي هاتفني وزير الإعلام ليقول إنّنا سنقابل فخامة الرئيس أحمد حسن البكر في الساعة الحادية عشرة في القصر الجمهوري، وإنّه سيحضر معنا المقابلة.

قابلتُ الرئيس في الموعد، وكان أبويًا أصيلًا مخلصًا في كل ما قاله. شرحتُ له الموقف موضحًا ذلك بما لدي من خرائط. طبعًا، هنأته بالخطوة الوحدوية، ولم يعلّق عليها، وأحسسنا أنّهم صُدموا، وتأكّد لنا لاحقًا

أنّ العراقيين أرادوها خطوات متقدّمة، لكنّ السوريين هم الذين عوّقوا التقدّم نحو الوحدة.

قال البكر: «القضية لا تحتمل قبول إسرائيل في المنطقة، والصراع بيننا وبينهم طويل، لكنّكم أنتم المحروقون ليس مثلنا، فأنتم مُضطرون إلى هذه الخطط، ومُضطرون إلى التحدّث عن دولة وكيان في الأراضي المحتلة في عام 1967. هنالك أناس يريدون أن يخرّبوا قرارات مؤتمر بغداد ويتلاعبون، مثل الادعاء بعقد مؤتمرات جديدة أو غيره». قلتُ له إنّ عبد السلام جلّود قال لزهير محسن[416] إنّ ليبيا لا تعترف بقرارات بغداد». قال: «إنّهم يريدون ألّا يتحمّلوا مسؤولية، إنّ مؤتمر بغداد حقّق الحدّ الأدنى، ومع ذلك يريدون التهرّب (كان البكر يتكلّم بيأس ومرارة شديدين) والشرق والغرب متآمر علينا».

بالنسبة إلى حصتهم في صندوق الدعم قال: «لا بدّ من أنّ هناك التباس حدث، يمكن أنّنا ظنّنا أنّ ما دفعناه يشمل حصتنا لصندوق الدعم»، وقال: «سأحدّث الخارجية بهذا الشأن، واطمئنوا، إنّ هذا لا شيء على الإطلاق، علينا أن نساعد على صمود الناس، ربما لا نحن ولا أبناؤنا سنرى فلسطين، لكن علينا أن نقوم بواجبنا حتى تأتي الأجيال من بعدنا وتكمل ما بدأناه».

في آخر الحديث أردتُ أن أترك له مجموعة الخرائط، فقال: «لماذا تريد أن تبقيهم، حتى انقهر؟». قلت: «لا، سأتركها لدى وزير الخارجية». قال: «هكذا جيّد». (كان طيبًا ومخلصًا في ما قال).

ملاحظات حول زيارة العراق

1. لم يُبدِ [الرئيس العراقي] أي نوع من التعابير حول الخطوة الوحدوية بين العراق وسورية، على الرغم من تهنئتنا له بالمناسبة.

2. علمنا أنّ العراقيين يقولون إنّ الأسد يتعامل معهم، رِجلٌ في أميركا ورِجلٌ في العراق، وهم مستاءون من سورية.

3. كان العراقيون يتوقّعون إنجازًا أكبر فعطّله السوريون، لأنّ في العراق حزب، ولا حزب في سورية. ويُقال إنّ وزير الإعلام في أحد تصريحاته قال: «إنّ أي وحدة دستورية لا معنى لها من دون توحيد الحزب»؛ الأمر الذي حدا بعبد الحليم خدام أن يطلب إلى صدّام حسين أن «يشدّ أذن وزير الإعلام».

4. اختلفوا في موضوع العاصمة، واقترح السوريون إقامة عاصمة على الحدود بين البلدين، ورفض العراقيون الفكرة.

5. يشعرون بمرارة من الخميني[417]، ويُبدون موقفًا جادًا في معالجة أي محاولة للإساءة إلى وضعهم الداخلي.

6. هناك مخاوف من الأكراد. جلال طالباني[418] في إيران، يحاول أن يستقطب الأكراد، والسلطات الإيرانية مع ابن الملا مصطفى البارزاني[419].

7. يقولون إنّه ليس لديهم مصلحة في معاداة إيران، وأنّ إيران تستفزهم. وذكروا نماذج عن استفزازات الإعلام الإيراني للعراق.

8. قلقون من الشيوعيين، ولديهم الاستعداد للتعامل معهم كما مع إيران بكل قسوة.

ملاحظات على هامش الرحلة[420]

1. وضع ياسر عرفات وجماعة «فتح» ممتاز مع حكام الخليج.

2. «فتح» لا تثق بالعراق، ولا تريد وحدة سورية - عراقية.

3. «فتح» لا تثق بسورية، وياسر عرفات لا يُقيم في سورية، حتى لو انتهت محادثاته معهم الساعة الثالثة صباحًا تراه يغادرها إلى بيروت.

4. الفلسطينيون في الخليج يوالون منظمة التحرير.

5. جماعة «فتح» تتميّز بواقعية غريبة تصل إلى حدّ إقامة دولة على صخرة في الضفة الغربية.

6. يائسون من إمكانات الحلّ، ويرغبون في أن يكونوا قريبين من الأردن.

7. سورية تُشكّل عاملًا ضاغطًا عليهم في لبنان وفي سورية، وتعاملهم معها من باب الاضطرار.

8. القذافي، لا يحترمونه لأنّه لا يساعدهم، ويساعد فصائل أخرى تقوم بعرقلة سيطرة «فتح» على الجميع.

9. عملهم صعب ويتطلّب صبرًا ومواجهة واحتمالًا، أكان مع الشعب الفلسطيني أم مع حكام الخليج.

10. مشكلة الجوازات هي المشكلة الكبرى.

11. في سورية الوضع الداخلي سيئ، والقتل يحدث يوميًا في أوساط العلويين وأنصار الحكم. توجد سبعة أجهزة مخابرات في سورية، ولا يعرف أحدها عن الآخر.

لقاء عرفات - كرايسكي[421] - فيلي براندت[422]

1979/ 7/ 17

الساعة الرابعة مساءً، قابلتُ السيد فيشنيفسكي[423] (Hans Wischnewski) وزير الدولة لشؤون المستشارية [الألمانية]، وذلك في مكتبه في المستشارية.

1. تحدّث عن أجهزة الإعلام بشكل عام.

2. تحدّث عن لقاء عرفات - كرايسكي (Bruno Kreisky) - فيلي برانت (Willy Brandt).

– بُحث اللقاء من مدة طويلة، وقبل «كامب ديفيد» من الاشتراكيين الدوليين، ولولا «كامب ديفيد» لحضر اللقاء منزيس فرانس، والسيناتور ريبكون.

– شجّع الأمير فهد، في زيارته الأخيرة إلى ألمانيا، الحكومة الألمانية العمل على فتح حوار مع عرفات.

– ذهب المستر فيشنيفسكي إلى بريطانيا، حيث كان كرايسكي يُمضي إجازته، وتحدّث معه في الموضوع حاثًا إياه على إجراء اللقاء.

– كان المقصد من اللقاء معرفة موقف عرفات من أمور ثلاثة هي:

– بماذا يفكّر عرفات حول موضوع التسوية السلمية في الغرف المغلقة؟

– ما هو موقف عرفات من قضية وجود دولة إسرائيل؟

– تأكيد سابقة أنّ عرفات ليس مُحتكَرًا من الشرق، بل يمكن الدول الغربية أيضًا أن تفتح حوارًا معه.

3. أكّد عرفات أنّ ما يريده الفلسطيني هو وطن ينتسب إليه، وهذا الوطن يمكن أن يكون في حدود عام 1967، الأمر الذي فُهم منه أنّ عرفات مستعد للاعتراف بإسرائيل (في يوغسلافيا قيل لي إنّ عرفات سُئل سؤالًا حول إمكان تحوّل دولة فلسطين إلى دولة شيوعية، فكان ردّه أنّ الأرض صغيرة، ومحاطة بدول أقوى وأكبر منها، فكيف يمكن أن تصبح شيوعية؟).

4. طلب عرفات إليهم أن تبذل دول السوق الأوروبية – التي تُبدي حتى الآن تطوّرًا إيجابيًا في موقفها تجاه القضية الفلسطينية – جهدًا أكبر تجاه وقف عملية الاستيطان الإسرائيلي.

18/7/1979

في الرابعة والدقيقة الثلاثين مساءً، قابلتُ الناطق الرسمي [الألماني] في مكتبه، وقال إنّ السعودية طلبت إليهم التدخّل لدى مصر، والطلب إلى السادات التوقّف عن التهجّم على السعودية. وقال إنّ موقف السادات ما زال هشًا.

اكتشاف صواريخ مصوّبة في اتجاه إيلات

31/7/1979

حضر وفد المنظمة إلى اجتماع اللجنة الأردنية – الفلسطينية المشتركة من دون زهير محسن الذي اغتيل في كان قبل بضعة أيام.

اتصل بي رئيس الوزراء مساءً ليقول لي أن أنقل إلى أبو مازن غضبه وسخطه على قيادتهم، لأنّ صاروخين اكتُشفا قبل إطلاقهما في العقبة قبل بضعة أيام، وكانا مصوّبين في اتجاه إيلات، وأنّ المسؤول عن هذه العملية هو أبو جهاد، وأنّ الصاروخين اكتُشفا في أثناء وجود جلالة الملك في العقبة، الأمر الذي كان سيُعرّض – في حال وقوع الحادث – ليس اقتصاد البلد فحسب للخطر، بل وأهم من ذلك حياة جلالة الملك.

حين نقلتُ الخبر إلى أبو مازن في اليوم التالي، قال لي إنّ حسين حمامي سفيرنا في دمشق، والذي كان في زيارة إلى عمّان أخبره بذلك، وإنّ أبو مازن أرسل برسالة إلى أبو عمّار يستفسر عن الحادث. وقال أبو مازن إنّ مثل هذا الحادث ضار، واعترف بأنّه يُؤخر خطوات التقارب. لكنّه قال إنّ الأردن يرفض حتى الآن استقبال أبو جهاد، وإنّه في حالة موافقة الحكومة فسيجلس أبو جهاد مع سيادة أبو شاكر [الشريف زيد بن شاكر] الذي سيشرح له الوضع العسكري من جوانبه كافة، وأنّ الاتصال يجب أن يتمّ من دون ضجة. كما شكا أبو مازن من أنّ أبو عمّار طلب إلى جلالته تجديد جواز سفر أبو صالح [نمر صالح][424] من رجال «فتح»، ووعد جلالته بذلك، غير أنّ الوعد لم يُنفّذ.

علاقتنا بمنظمة التحرير الفلسطينية

1979/ 8/ 1

في المساء، تشرّفتُ بمقابلة جلالته لأطلب إليه إعادة تأكيد إيفاد ابني سعيد في بعثة على نفقته. وكان جلالته قد تكرّم في العام الماضي وأمر بإعطائه المنحة، غير أنّ رئيس الديوان أخبرني قبل أيام أنّ الديوان سيتبع منهجًا جديدًا، ويتوقّف عن إيفاد بعثات على نفقة جلالته الذي لا يملك مالًا، وأنّ العملية توسّعت بحيث أصبح من الصعب الاستمرار فيها. وحين سألته عن موضوع ابني الذي أمر جلالته في العام الماضي بإيفاده، وأنّنا أجلناه إلى العام الحالي كي يجتاز «التوجيهي» [امتحان الثانوية العامة]، قال لي الشريف عبد الحميد إنّ أمرًا جديدًا لا بدّ من صدوره عن سيدنا [الملك حسين]. وهكذا، قابلتُ سيدنا، وأمر بإيفاد سعيد. وأخبرته عمّا قلته لأبو مازن وقاله لي. لاحظتُ أنّ جلالته ينظر إلى الشريف عبد الحميد، وقال إنّ أسلوب الاتصال يجب أن يتمّ من دون ضجة، وإنّه أخبر عبد الرزّاق اليحيى[425] بأنّه موافق على استقبال أبو عمّار ومعه أبو جهاد، لكن من دون ضجة إعلامية. وحين أخبرته عن جواز سفر أبو صالح الذي طلب عرفات تجديده، باعتبار أنّ أبو صالح أردني. قال جلالته إنّ التقصير سببه أنّ الحكومة حين أرادت تجديده لم تعرف اسمه. وحين سُئل عبد الرزّاق اليحيى عن اسمه لم يعرفه، لكنّ المشكلة حُلّت.

تساءلتُ أمام سيدنا [الملك حسين]: «ماذا نريد من المنظمة؟ هل نراها عنصرًا مهددًا للأمن فحسب؟ وبالتالي فإنّ تعاملنا معها سيقتصر على اتخاذ الاحتياطات الأمنية. أم نرى أنّها هيكل سياسي يمكن استخدامه أو التعاون معه في سياستنا العربية والخارجية».

علّق سيدنا بأنّه لا بدّ من النظر إلى المنظمة كفاعل سياسي، ويجب أن ننظم أمورنا معه.

قال زيد [الرفاعي] إنّ الملك الحسين نقل لأبو مازن رغبة ألمانيا في إجراء محادثات مع المنظمة بصورة سرية في المرحلة الأولى. وكان سؤال الملك الحسين عن مستوى وتاريخ التمثيل. المستوى هو أبو اللطف، وهم بانتظار جواب الألمان.

زيارة خالد الحسن وحديث عن الوضع في سورية

9 /8 /1979

زارني خالد الحسن، وكان قد جاء إلى عمّان ضمن الوفد البرلماني الفلسطيني، وطلب مني بعض المعلومات والوثائق عن الاستيطان ليستخدمها في المؤتمر البرلماني الدولي الذي سيُعقد في كاراكاس في أيلول/ سبتمبر المقبل. وجرى حديث بيننا شكا فيه من مزايدات فصائل المقاومة على بعضها بعضًا، وقال: «إنّ بيغن أيديولوجي، الأمر الذي يمنحنا فرصة المناورة معه سياسيًا، غير أنّ المنظمة لم تفعل ذلك حتى الآن خشية مزايدات بعض المنظمات الأخرى على حركة فتح».

ووصف الوضع في دمشق، وقال إنّه سيئ. وروى لي حادثًا وقع له، وملخّصه أنّه بينما كان يسير منذ أيام في أحد شوراع دمشق ليلًا، وكانت لحيته بسبب المرض غير حليقة، أوقفه شاب يحمل رشاشًا، وتقف خلفه مفرزة، وطلب منه أن يفتّشه. فقال له خالد: «قبل أن تفتشني رجاءً أن ترى جواز سفري»، وناوله جواز سفره الدبلوماسي. وبعد أن اطّلع عليه الشاب نادى على رئيسه الواقف بالقرب من السيارة، وقال له: «سيدي هذا جنسيته دبلوماسي ومربي لحية، ماذا أفعل به؟». وعلّق خالد: «تصوّر أنّه ليس لديهم رجال، ويُجنّدون أطفالًا في الشوارع لحفظ الأمن».

حديث محمود عباس (أبو مازن) في بيتي

14 /8 /1979

طلب رفعت الأسد من أبو عمّار أن يشتري له مسدسات بنصف مليون دولار. عرض أبو عمّار الأمر على اللجنة التنفيذية ورفضت. كان القصد من العرض هو أن يتحمّل الجميع المسؤولية (يعتقد أنّه بحاجة إلى المسدسات تمهيدًا للمؤتمر القُطري للحزب [البعث]).

الاتفاق العراقي – السوري ضايق «فتح». ظهرت المضايقات في اجتماعات اللجنة التنفيذية، حين عُرضت قضية إدخال الجبهة الشعبية في اللجنة التنفيذية. كان طلب «فتح» أن تزيد عدد أعضائها في اللجنة مقابل وصول ممثّل للجبهة الشعبية. لـ «فتح» مندوبان، وطلبت زيادتهما إلى أربعة. لاحظت «فتح» لدى عرض الموضوع – وكان ذلك بعد صدور ميثاق الوحدة العراقي – السوري – أنّ المنظمات الأخرى تكتّلت ضدّ «فتح» التي تفسّر الأمر بأنّه مُوحى به من سورية والعراق، وتعتقد «فتح» أنّ خلاف العراق وسورية سيريح «فتح»، وإن كان النزاع السوري العراقي سيُسبب بعض المتاعب لها إذا لم تُحسن التصرّف مع الدولتين المتنازعتين. أظهرت «فتح» هذا التوجّه بعد تصريحات أبو صالح [نمر صالح] لمناسبة ذكرى مقتل عز الدين القلق[426]، والصحافي العراقي الذي كان يعمل معه. بعد أن تعرّض أبو صالح للعراق أمر أبو عمّار بعدم إذاعة تصريحاته على وفا [وكالة الأنباء الفلسطينية]، لكنّ الوكالات الأخرى تناقلته، ولذلك بادر أبو عمّار بالاتصال بالسفير العراقي الذي جرت محاولة لاغتياله يوم أمس 1979/ 8/ 13، كما أرسل مندوبًا إلى العراق.

تعتقد «فتح» أنّ العراق سيقاتل سورية على جبهتين؛ اللبنانية والسورية. ففي لبنان سيجري انقسام في الصفوف اللبنانية بين عراقي وسوري، وكذلك في الصفّ الفلسطيني، وتعتقد «فتح» أنّها ستتمكّن من البقاء خارج الصراع، وربما كانت معها «القيادة العامة». وقال أبو مازن إنّ طلال ناجي[427]، المدعو ممثّلًا عن جبهته للعراق بين مدعوين آخرين من المنظمات الأخرى، قد أقنعه أبو مازن بأنّ المصلحة تقتضي بقاء جبهته خارج المَحورة العراقية – السورية، وأنّه (أي طلال ناجي) سيُقابل خدام اليوم، لا ليستأذنه بالسفر إلى بغداد، بل ليقول له: «ماذا تريدون منّا أن نقول في بغداد؟».

الوضع في سورية غير مستقر، الاغتيالات مستمرة، وارتفعت كثافتها في دمشق، وهي تقترب من كثافة الاغتيالات في حلب وحماه، حيث تعتبر الشوارع في هاتين المدينتين ليلًا ملكًا للثوّار، بل إنّ أحياء بعضها نهارًا تحت سيطرة الثوار. باع رفعت الأسد عمارته على طريق المزة التي أخذها بالنصب بمبلغ عشرين مليون ليرة سورية.

قال أبو مازن إنّ المنظمة مع الحوار مع أميركا لأنّه في اجتماع المجلس المركزي الذي عُقد يوم 11/9/1979 ظهرت بوادر من الأعضاء فاحت منها رائحة سورية، حين أخذت تتهم المنادين بالحوار بالخروج عن الخطّ، فوقف أبو اللطف (فاروق القدومي) وقال: «إنّني أشمّ رائحة الوصاية، وأحب أن أقول إنّنا نرفض الوصاية (قاصدًا سورية)، وإنّ الدول التي لا تُريدنا أن نحاور تُقيم علاقات دبلوماسية مع أميركا، وسفراؤها يقابلون الأميركيين كل يوم، وسفراء أميركا أيضًا يقابلونهم كل يوم».

كما تحدّث شفيق الحوت[428]، وبدأ حديثه بأسلوب صحافي، وروى قصة قال فيها: «إنّ إمام اليمن كان من عادته إذا حلم حلمًا أن يطلب من أحد أعوانه أن يفسره له. وفي ذات يوم استدعى الإمام هذا الشخص، وروى له حلمًا جاء فيه أنّ خلافًا وقع بين أميركا واليمن، وأنّ أميركا أنزلت قواتها على الساحل، وأنّ اليمنيين لجأوا إلى الجبال التي كان يصعب على القوات الأميركية اجتيازها، ولذلك شرعت القوات الأميركية ببناء الطرق والجسور وخزانات المياه ومحطات البنزين، وتتقدّم نحو الجبل. فأجابه مفسّر الأحلام أنّ هذا حلم جيّد، ويشير إلى الخير، وإذا تحقّق فهو خير لليمن. فردّ عليه الإمام قائلًا: وماذا إذا لم تنتصر أميركا؟».

وبعد هذه القصة، بدأ شفيق الحوت يتكلّم بما معناه أنّ المنظمة بحاجة إلى الحوار الأميركي. وقال أبو مازن إنّ المنظمة تقبل بالمشروع الكويتي حتى لو جاء من دون دولة فلسطينية، لأنّ حقّ تقرير المصير يُغطّي على كل شيء.

قال أبو مازن إنّ التأثير العراقي – السوري ومضايقته لهم بدا واضحًا عندما عُقد اجتماع اللجنة التنفيذية، وبَحثت توزيع الفلوس المقرّرة في قمة بغداد، كان رأي «فتح» أن يكون هنالك مركزية، وتُوزّع على المؤسسات وليس على أساس نظام «الكوتا». وفوجئوا بأنّ الجميع قَبِل اعتماد نظام «الكوتا» الذي ترفضه «فتح»، لأنّه يؤكّد الشَرذمة، وتعتقد «فتح» أنّ ذلك كان بإيعاز من سورية والعراق، ولذلك اضطُرت «فتح» أن تقبل، وطلبت 67 في المئة من المجموع، فوافقوا على أن تتقاسم المنظمات المبلغ المتبقّي، ويبلغ 33

في المئة من المعونة كلها. يعتقد أبو مازن وقادة «فتح» أنّه نتيجة النزاع السوري - العراقي سوف يتوقّف العراق عن دفع حصّته في مسؤولية الصمود لسورية، بينما سيستمر في الدفع للأردن والمنظمة.

الصحافة الأردنية والنفط

18 /8 /1979

استدعاني رئيس الوزراء إلى مكتبه، وأخبرني بأنّ جلالة الملك تسلّم رسالة من الملك خالد، يعتب فيها على الأردن، لأنّ صحافته تنتقد السعوديين في موضوع النفط، ويذكّر جلالته بأنّ السعودية على الرغم من خسائرها في ضخّ النفط عبر أنبوب الـ «تابلاين»[429] للأردن، فإنّها ما تزال تفعل ذلك حرصًا منها على مصلحة الأردن. وقال الرئيس إنّ جلالته أطلعه على رسالة الملك خالد يوم الخميس 1979/ 8/ 16، ونصحه دولة الرئيس بأن يُهاتف الملك خالد ليعيد الجوّ إلى صفائه؛ ولذلك طلب دولته منّي أن أُجري بحثًا في الصحف الأردنية قبل 1979/ 8/ 5، وهو تاريخ الرسالة، للتأكد من صحة ما نشرته الصحافة عن النفط السعودي.

طلب منّي الرئيس أيضًا إعادة السماح بصدور صحيفة **الرأي** التي أُغلقت يوم 6 آب/ أغسطس؛ بسبب نشرها قصة عن زيارة جلالته إلى إسرائيل. وكان رأيي الذي سبق أن ذكرته لجلالته، أن تُغلق إلى ما بعد عيد الفطر، وكرّرت رأيي للرئيس الذي قال إنّ جلالته مصرّ على إعادة فتحها؛ لأنّه من «قُرّاء **الرأي**»، وكان وعد جمعة حماد بذلك. وللمرة المئة يُثبت جلالته أنّه يتعامل بتسامح.

مساءً اتصل بي دولة الرئيس في الديوان ليسألني إن كنتُ مجتمعًا مع الصحافيين. وقلتُ له: «نعم». فقال: «اطلب منهم التوقّف عن التعرّض للسعودية في ما يتعلّق بالنفط واستخداماته». وقال: «الفت انتباههم إلى أنّ حجم موازنة الأردن المالية هو 532 مليون دينار، وواردات الأردن لا تزيد على 170 مليون دينار، الأمر الذي يضعنا في موقف ضعيف، ومعتمد على السعودية وغيرها».

أخبرتُ الصحافيين بذلك، وكان الرئيس يعتقد أنّ إثارة قضية الـ «تابلاين» كخطّ خاسر في مطلع هذا الشهر كان يُقصد منه إرهاب الأردن نتيجة تعرّض الصحافة للسعودية. كما أخبرني [الرئيس] أنّ جلالة الملك اتصل بالملك خالد ليطمئنه على موضوع الرسالة التي أرسلها، وقال الملك خالد إنّه علِم من بعض الأصدقاء عن مهاجمة الصحف الأردنية للسعودية، قال الرئيس ذلك مؤكّدًا أنّ المشكلة انتهت.

محاولة اغتيال رشاد الشوّا

19 /8 /1979

اليوم نسّبتُ لمجلس الوزراء بإعادة إصدار صحيفة **الرأي** بناءً على طلب دولة الرئيس الذي قال إنّها

رغبة جلالة الملك. المهم أنّ القرار اتخذ، لكنّ مدير التحرير بالوكالة وعمّال الطباعة بقوا في السجن، وهمستُ في أُذن دولة الرئيس أنّ العدالة تتطلّب الإفراج عنهم.

في اليوم التالي، اتصل بي أحمد عبيدات، وطلب منّي إبلاغ رشاد الشوا أنّ محاولة لاغتياله قد رتّبتها «الصاعقة» السورية، وأنّ الشخص الذي اعترف بذلك مُعتقل لديهم. وطلبتُ من شوكت محمود نقل الخبر إلى رشاد الشوا كي يتخذ الاحتياطات اللازمة. والغريب في الأمر أنّ محمود عباس، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، يعتقد أنّ رشاد الشوا هو أبرز شخصية وطنية في الأرض المحتلة، وأنّ الرئيس الأسد يعرف هذا الرأي باعتباره رأي حركة «فتح»، لكنّ محمود عباس في زيارته الأخيرة، من 8/ 16 إلى 1979/ 8/ 18، وفي أثناء الدردشة معه، أفاد بأنّ «فتح» تتوقّع تطوّر المشكلات بينها وبين سورية حول موضوع الحوار مع أميركا. (بتقديري أنّ السوريين يشكّون في «فتح»، ويعتقدون أنّها تتّجه نحو قبول الحكم الذاتي)، ومن هنا يمكن تفسير محاولة اغتيال رشاد الشوا.

لقاء المفرق بين الملك حسين وياسر عرفات

21 /8 /1979

جلالة الملك: ترحيب ... (لم أفهم كلام سيدنا [الملك حسين] بسبب جلوسي خلفه).

أبو عمّار: «اليوم مرّ 161 يومًا من العدوان المستمر. هنالك مليون مهاجر، منهم 230 ألف فلسطيني. إحدى المهمات الصعبة هي البحث عن بيوت للمهجّرين. بنينا حتى الآن بيوتًا لأربعمئة ألف شخص. الحكومة اللبنانية مشلولة، تسلّمت 17 مليون دولار، لكنّها لا تعرف كيف تصرفها؛ ولذلك المسؤولية واقعة على أكتافنا؛ نحفر آبارًا، ونسيّر تانكات [صهاريج] لإيصال المياه للمهجّرين. جاء مندوب ليبي، وعرضتُ عليه بالعين المجردة ما يجري.

المشكلة الثانية هي القصف الإسرائيلي المستمر. السوريون يشكّلون غطاءً جويًا لمسافة 20 كيلومترًا فحسب في جنوب لبنان، وفي ما عدا ذلك يُعربد الطيران الإسرائيلي. يستعملون أسلحتهم كافة، ويبدو أنّهم أيضًا قرّروا حرق المحروقات. منذ آذار/ مارس وحتى الآن نتعرّض للقصف والضرب. يبدو أنّ هنالك اتفاقًا إسرائيليًا – مصريًا – أميركيًا في كامب ديفيد حول استباحة لبنان. نتعرّض يوميًا لغارات في قلعة الشقيف[430] حيث كان يتمركز دوليّون، فاضطُروا بعد إصابات متعدّدة إلى أن يتركوها إلى النبطية. هنالك عملية الليطاني[431]، والمقصود منها امتداد سعد حداد[432] إلى جزين ودير القمر، وتصبح دولة مارونية، وسيعبرون من العيشية، وهي قرية مارونية، وهي المفصل الذي يصلح رأس جسر للعدو، فضربناها لنُجلي عنها المارونيين، وفعلًا هذا هو الذي حدث، فأخذنا العيشية، وسيطرنا على رأس الجسر هذا. النبطية خراب، 95 في المئة من مخيم النبطية ممسوح، زاره وفد أميركي بكى لدى مشاهدته المنظر، لأنّه قيل له إنه دُمّر بالأسلحة الأميركية. كذلك 60 في المئة من النبطية مُدمّر.

مخيمات الفلسطينيين كلها على البحر، وهذه مشكلة؛ لأنّ إسرائيل تضربهم من البحر، إضافة إلى الجو والبر إن كانت قريبة من حدود إسرائيل. مخيماتنا في الجنوب خاوية. 75 في المئة من صور خالية، لكنّها ناشطة؛ لأنّها منطقة تهريب، بسبب عدم سيطرة الدولة عليها. استولى اليهود على باخرة تحمل سيارات ضخمة نستخدمها لحمل المدافع، وأغرقوا لنا باخرتين أخريين.

هدف هذا القصف الوحشي هو إحداث انقسام بيننا وبين إخواننا اللبنانيين. وكان تقديرهم أنّ الوضع قد ينفجر بيننا وبين اللبنانيين في شهرٍ واحدٍ. لكن من حمد الله أنّه على الرغم من مرور 161 يومًا من القصف فإنّ هذا الانقسام لم يتحقّق. المشكلة أنّهم يحرقون الشجر والمزروعات، وأخذنا قرارًا في اللجنة التنفيذية بتعويض المزارعين، فدفعنا حتى الآن حوالى 20 مليون ليرة لبنانية، لكنّها لا شيء. وُعِدنا بالدعم لكنّنا لم نتلقَ شيئًا، فنحن نقول لهم لا تدفعوا لنا، ادفعوا لهؤلاء المساكين. اعتبرنا شهداء الجنوب شهداء الثورة الفلسطينية. 27 مليون دولار ندفعها سنويًا لأُسر الشهداء، وهي لا شيء؛ لأنّ أهل الشهيد يتقاضون 180 ليرة لبنانية في بلد يُعتبر فيه الحدّ الأدنى للأجور 510 ليرات لبنانية.

نُنفق على الجرحى في جميع مستشفيات لبنان. يستخدمون أسلحة غريبة مدمرة. اكتشفت بعثة طبية نرويجية أنّهم يقصفوننا بقنابل تنتج غازًا ثقيلًا يصل إلى الملاجىء؛ وذلك لمنع الناس من الهرب إلى الملاجىء. هذا السلاح هو الذي أثار قضيته بول فندلي[433] (Paul Findley). ضربونا في الأسبوع الماضي بمدفع 130 ملم في قلعة الشقيف. زئيف شيف[434]، المعلّق العسكري في صحيفة **هآرتس** كتب عن عملية الليطاني مرتين، لكن لن يقدروا علينا؛ لأنّنا نحارب حرب عصابات. صحيح أنّ لنا مواقع دفاعية كلاسيكية، لكن في حالة هجوم العدو، شبابنا يتركونها وينتشرون للمحاربة حرب العصابات. إذا وصلوا إلى العيشية – وهي على الخطّ الأحمر – فهذا يعني اشتباكهم مع السوريين، فهل يريدون الاشتباك مع السوريين؟

استقال اليوم غسان تويني[435]. ويقال إنّ هنالك خلافًا بينه وبين فؤاد بطرس[436]. اللبنانيون لا يقدّمون شكوى على العدوان الإسرائيلي، وهذا يحرجنا عربيًا ولبنانيًا، لأنّ السلطة اللبنانية تريد أن تقول إنّ القتال في الجنوب اللبناني هو بين الفلسطنيين والإسرائيليين. وهذا خطأ، ولا بدّ من مراجعة الرئيس إلياس سركيس[437]، ولا بدّ من إحراجه عربيًا.

بالنسبة إلى الوضع العربي، الأخطر هو ما حدث بين سورية والعراق، ومن الطبيعي أنّ أول المتأثرين بهذه النتائج هو أنتم ونحن. ونحن سنبذل جهدنا لمنع تفجّر الموقف. وعلمنا أنّكم – يا جلالة الملك – تعملون على ذلك أيضًا.

بالنسبة إلى السادات فأخشى ما أخشاه هو أنّ مصر وإسرائيل في حلف سياسي – عسكري، وأنّ ما يُحرّك مصر هو شرط مالي نتيجة فقرها. هنالك ملحقات لهذا الموقف في الصحف الغربية، تحت أي صورة لا بدّ من المحافظة على ما وصلنا إليه في بغداد، باعتباره خطًا دفاعيًا نهائيًا في وجه الانهيار.

دوليًا، لا بدّ أنّ جلالتكم تلاحظون أنّنا ناشطون (قال مداعبًا: «نحن نحاول أن نباريك في نشاطك

الدولي»). هنالك لجنة كان يُفترض أن تزور دولًا أفريقية وآسيوية، ودول عدم الانحياز، لكنّها لم تتحرّك، وقد حرّكتُ خمسة وفود: غرب أفريقيا، شرق أفريقيا، وسط أفريقيا ووفد أميركا اللاتينية، ووفد آسيا.

لا بدّ من أن نتدارس ما حدث في مونروفيا[438]، عاملتنا ليبيريا معاملة سيئة، رفضت إنزال وفدنا في فندق الوفود، وأنزلوه في فندق تاعس، وفصلوا حراسة الوفد عنه. سننتظر عليهم حتى بعد مؤتمر عدم الانحياز. كما ألغوا كلمتنا، وأنزلوا الشاذلي القُليبي[439] عن المنصة، فاضطُررنا إلى الانسحاب، وتركنا شخصًا واحدًا للمراقبة.

هنالك ملاحظة، هي أنّ الدول العربية التي كان يجب أن تتصدّى لـ «كامب ديفيد» لم تتصرّف، وبرزت القضية الصحراوية أهم من القضية الفلسطينية. لنا علاقة مع نيكاراغوا والثوّار، ولنا ثلاثة أشخاص في مجلس قيادة الثورة من الفلسطينيين.

علاقتي مع كرايسكي علاقة صداقة، تطوّرت عبر الأعوام الأخيرة. حين ضُرب الكنيس اليهودي في فيينا، أرسلتُ له رسالة رقيقة أثّرت فيه كيهودي. وردّ عليّ.

نحن شركاء في الأحزاب الاشتراكية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، ومنهم من أعضاء في «الاشتراكية الدولية»[440]. علاقتنا مع الاشتراكيين الإسبان ممتازة. في أيلول/ سبتمبر 1978 قدّم الحزب الاشتراكي الإسباني في اجتماع باريس اقتراحًا بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، اعترض عليه بيريز، وانبرى له لافارييه، وأصدقاء آخرون منهم كرايسكي، واتُّخذ قرار، فكان اللقاء. وكان لقاءً جيدًا، طرحنا فيه الحوار العربي – الأوروبي، والاقتصاد الأوروبي، وتكلّمنا معهم بالأرقام. وحين حصل اجتماع السويد، حاول الإسرائيليون إيقاف الاتصال بالمنظمة، واتخذ قرار بالاستمرار به، وبما يمثّل اعترافًا.

فاروق القدومي (أبو اللطف) قابل بولشيه. وعبد المحسن [أبو ميزر] زار الاتحاد السوفياتي. أول مرة نقيم مؤتمرًا في أميركا يحضره 15 مندوبًا. نعتبره بداية تنظيم جاليتنا في أميركا.

حصلت قصة يانغ[441] التي نعتبرها مكسبًا كبيرًا لأنّها أحدثت انقسامًا بين اليهود والأميركيين السود، والحقيقة أنّها تساوي مئة مليون دولار. علينا أن نتابع هذا الانقسام، ونُنشئ علاقات أوثَق مع جمعيات الأميركيين من أصول أفريقية (200 جمعية) التي تتلقّى مساعدات من اليهود، ورأيي أن نُطوّر موقف السود بدعم بعض الجمعيات. إنهم يشكّلون 15 في المئة من أصوات الناخبين. أيضًا نركّز الآن على بعض الكنائس المسيحية في الأماكن التي لا تُؤثّر فيها إسرائيل واليهودية.

طبعًا، لنا اتصالات مستمرّة بالدول الاشتراكية جميعها، بما فيها ألبانيا. قام خالد الفاهوم[442] وخالد الحسن بزيارة تيتو[443] (Josip Broz Tito)، وأنا سأزوره أيضًا. في «يوم القدس» ساهمنا مساهمة كبيرة في إيران وغيرها من البلدان. المهم بالنسبة إلينا وإليكم هو أن نتخذ خطوات بشأن القدس وليس اتخاذ قرارات.

ردًا على سؤال دولة الرئيس، تحدّث أبو عمّار عن مشروعات القرارات الثلاثة التي قُدّمت إلى مجلس

الأمن: مشروع قرار لجنة العشرين[444]، ومشروع قرار المنظمة، ومشروع القرار التوفيقي. وكان مشروع قرار اللجنة أن نحصل على قرار يشمل مادة تؤكد على تنفيذ القرارات، وليس اتخاذ التوصيات. سأرسل لكم القرارات الثلاثة.

قرار لجنة الـ 23 هو قرار 242 مُعدّل. ونحن رفضناه، وقدّمنا مشروعنا الذي يخرج عن قرار 3236[445] الذي اتخذ في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وطبعًا، نحن نعرف أنّ مثل هذا القرار لا يوافق عليه في مجلس الأمن، والآن يستهينون بقرارات الجمعية العامة، بينما قرار إنشاء دولة إسرائيل وتقسيم فلسطين هو قرار جمعية عامة.

طبعًا لا يوافقون على مشروعنا، ولذلك بادر النيجيريون والكويتيون وقدّموا مشروعًا توفيقيًا. وطبعًا أيضًا، هذا لا يمكن أن توافق عليه أميركا لأنّه تضمن القرار 242، والقرار 3236، بكل ما فيهما من أمور صعبة القبول.

اتصل بنا الأميركيون يوم استشهاد زهير محسن ليقولوا لنا إنّهم سيرفضون. واتصل بنا زهدي الطرزي[446] طالبًا منّا موقفًا. لكن لانشغالنا بمقتل زهير، طلبنا إليه إرجاء الطلب. ثمّ اتصل بنا، وقال إنّ الأميركيين يريدون مقابلتنا. وأجبناه على الهاتف بأن يقابلهم (طبعًا أنا لا أتكلّم معه مباشرة، بل أدع شخصًا آخر يقول ما ألقّنه إياه). الآن، بمشروع القرار هذا، يمكن أن ننال ثمانية أصوات، وهذه شبه هزيمة عددية. يمكن أن نتحمّل هزيمة «فيتو» أميركي مع الحصول على أكثرية عددية إلى جانبنا، ونحن لا نريد هزيمة؛ ولذلك قبلنا التأجيل، وتقديري أيضًا أنّه يمكن أن نُؤجل حتى تاريخ 23 آب/ أغسطس [العام] المقبل».

عبد المحسن أبو ميزر: «نحن لم نبادر إلى طرح القضية في مجلس الأمن».

جلالة سيدنا [الملك حسين]: «لقد فوجئنا بطرحكم، وكنّا نأمل أن نعلم عمّا سيجري لنساهم. القرار 242 لا يصلح، وحقوق الفلسطينيين تتجاوز ما جاء في القرار 242. ربما كان التنسيق بيننا وبينكم مع سورية والعراق والكويت والسعودية مفيدًا».

عبد المحسن أبو ميزر: «مجلس الأمن إمّا أن يُستخدم لاتخاذ قرار، أو يُستخدم كأداة تنفيذ».

أبو عمّار: «من الممكن – بسبب غياب أبو اللطف [فاروق القدومي] – أن يدرس الوضع الأخ عبد المحسن أبو ميزر مع الأخ حسن إبراهيم».

عبد المحسن أبو ميزر: «الأخ أبو ناصر (الشريف عبد الحميد) هو شيخ شؤون الأمم المتحدة».

سيدنا [الملك حسين]: «يطرح أصدقاؤنا، أكان الاتحاد السوفياتي أم أوروبا، سؤالًا يدور حول حقيقة الموقف العربي؟ وإذا أردنا أن نتحرّك، فمتى؟ وإذا استطعنا أن نبلور موقفًا عربيًا، وأن نتصل مع الأوروبيين والشرق، فإنّه حتى لو اصطدمنا بالـ «فيتو» الأميركي، يكون الموقف آنذاك أكبر كثيرًا من مواجهة «فيتو» في الوضع الحالي».

أبو عمّار: «بالحديث عن الأسلحة، ثبت أنّ صاروخ (سام 7) المضاد للطائرات لا يحمي شيئًا. أعطانا السوريون 112 وحدة للمخيمات وأماكن وجودنا، لكنّها غير مفيدة. (سام 9)[447] أفضل، لدينا بعض منه لحماية القادة».

سيدنا [الملك حسين]: «من الأمور المهمة أن نبقى على اتصال، ونتبادل المعلومات حول التسليح والأسلحة الإسرائيلية، وخصائصها؛ للبحث عن مضاد لها أو بديل لها».

عبد المحسن أبو ميزر: «لو حقّقنا قيادة مشتركة، أو تنسيقًا بين المنظمة والأردن وسورية والعراق، لألقى هذا الواقع بثقله على الساحة العربية، وترك أثرًا جيدًا. من المؤسف أنّ قرارات بغداد لم يتبعها تشكيل الأداة لتنفيذها».

دولة الرئيس [مضر بدران] تحدّث عن الدعم، وتقصير بعض الإخوان، وشكر العراق. وتبادل الجانبان الأسى والألم حول التقصير في دفع المال، وبادر الشريف عبد الحميد إلى القول مداعبًا: «لكنّ أبو عمّار قال إنّنا تداعينا في مقاومتنا للضغوط».

هنا ثار أبو عمّار، وقال: «إذا أردتم أن نتكلّم بالأمور الثنائية سنتكلّم. وصرّح كيف أنّ [أحمد] عبيدات يرمي غازي الحسيني[448] خارج الحدود، ويأخذ جواز سفره». وأضاف: «كيف يُعطى رشاد الشوا ثلاثة آلاف جواز سفر، أمّا أبو عمّار لا يأخذ جواز سفر؟».

أُثيرت قضية جواز سفر أبو صالح [نمر صالح]، وشرح دولته عن الموضوع. أجاب أبو عمّار قائلًا: «أنا بيطلعلي أبعث صورتين لأي سفارة أردنية ويصدر جواز؛ نحن معروض علينا 200 ألف جواز سفر، وعذابي اليومي هو جواز السفر الفلسطيني».

دولة الرئيس: «لماذا لا تأخذونها؟».

أبو عمّار: «حاضر، حاضر. لكن أنا أريد أن أسمع ذلك من جلالة الملك» (توتّر الجو).

جلالة الملك (بأسلوب عاطفي): «نحن ندري، ونعلم، ونحسّ بما يعاني إخواننا الفلسطينيون. وفي الوقت نفسه تصلنا معلومات وغيرها. والحقيقة أنّ الأمر بحاجة إلى تنظيم».

ثار دولة الرئيس، وقال: «إنّ هذا الحديث يقزّم القضية؛ نحن نريد التعاون. إذا أردتم التعاون فأهلًا وسهلًا، وإذا أردتم هذه الطريقة نُغلق الحقيبة، ونوقف التعاون من أول العمل. هل أفتح الحقيبة وأطلعك على الشتائم، وماذا تقولون؟».

أبو عمّار: «وماذا قال سعيد التل؟».

اتُفق على حلّ مشكلة الجوازات ذات الطبيعة الإنسانية. وأُخبر الوفد الفلسطيني بأنّ لجنة شُكّلت. واقترح أبو عمّار أن يكون العميد عبد الرزّاق اليحيى ضابط ارتباط، لتزويد اللجنة بأسماء المعنيين.

أُثير موضوع الكفالة المالية لحملة وثائق السفر من الفلسطينيين. وأجيب عليه بأنّ اللجنة المُشكّلة

ستُوصي بإلغائها. وأثير موضوع المحكومين والإفراج عن المعتقلين.

دولة الرئيس: «عبد الرزّاق اليحيى قدّم كشفين يحتويان على 83 اسمًا، منهم شيوعيون وبعثيون عراقيون». وتساءل: «لماذا تتدخّلون في هؤلاء؟». لم يُجب أبو عمّار.

قال عبد الرزّاق اليحيى: «هؤلاء عبارة عن 12 شخصًا».

قال أبو عمّار: «بقي 71 شخصًا، ماذا عنهم؟».

جلالة الملك: «سنُفرج عنهم».

قال أبو عمّار لأبو عماد [مضر بدران] الذي أراد أن يُكمل حديثه: «خلاص، كفاني ما قاله جلالة الملك».

أثار ياسر عبد ربه موضوع أسامة الشنّار، واستهجن إبعاد مواطن.

قال الرئيس: «خرجُه [يستحق الإبعاد]. وإذا خالف القانون سأحاكمه».

أثار أبو عمّار موضوع نجيب الأحمد(449).

قاطعه دولة الرئيس قائلًا: «ليس كل الـ 71، فجماعة تفجيرات عامي 1978 و1979 لن نُفرج عنهم».

أبو عمّار أثار موضوع التعاون، وقال إنّ اللجنة المشتركة الوحيدة التي عملت هي لجنة دعم الصمود، أمّا اللجنتين السياسية والإعلامية فلم تعملا.

أثار حامد أبو ستة(450) موضوع الأموال المجمدة منذ عام 1970 (6 ملايين دولار)؛ نصفها في القاهرة، ونصفها الآخر في عمّان في إثر حوادث أيلول/ سبتمبر، ولم تُنفق. اتُّفق على إثارتها في الاجتماع المقبل لمجلس جامعة الدول العربية لصرف المبلغ الموزّع في الأردن لإيداعه في صندوق دعم الصمود.

أُثير موضوع غازي الحسيني من جديد. وقال أبو عمّار إنّه يعمل في مدارس الشهداء. وقال الرئيس إنّه يعمل في القطاع الغربي.

أثار دولة الرئيس موضوع صواريخ العقبة وطلب تفسيرًا. أجاب أبو عمّار: «حدث ذلك لعدم وجود تنسيق».

قال الرئيس: «هل أفهم من ذلك أنّكم تريدون أن تضغطوا؟».

أبو عمّار: «لا، ليس ضغطًا، لكن لا نعرف ما هو المحظور في الأرض أو العمل، وما هو غير المحظور».

قال الرئيس: «أنت يا أبو عمّار استخدمت العقبة مرة واحدة، وعرفت بنفسك خطورة العقبة بالنسبة إلى الأردن نتيجة ردة الفعل الإسرائيلية، ولم تعد لاستخدام العقبة ثانية. أريد تفسيرًا لذلك؛ هل يريد أبو جهاد أن تحتل إسرائيل الأردن؟».

أبو عمّار (بدا متراجعًا): «إنّها غلطة سياسية».

أبو شاكر [زيد بن شاكر] كرّر ما قاله الرئيس.

طلال ناجي: «إنّه خطأ، وخطأ لا يُبرّر. لكن لنتجاوز ذلك الآن».

حديث الملك حسين عن الجلسة الثنائية بينه وبين ياسر عرفات

21 /8 /1979

بعد توديع ياسر عرفات في قاعدة المفرق، طارت بنا الهليكوبتر بمعيّة جلالة سيدنا [الملك حسين] إلى عمّان. في المطار طلب جلالته، منّي ومن مدير المخابرات، أن تقلّنا سيارته لنكون بمعيّته. وتوجّهنا، ومعنا الشريف عبد الحميد، إلى بيت الأخير لاستكمال الحديث. وكان معنا أبو شاكر [زيد بن شاكر]، وركب معنا السيارة نفسها.

قال جلالته: «قبل أن تضيع الأمور وننسى، أريد أن أحدّثكم عمّا دار بيني وبين ياسر عرفات في الجلسة الثنائية المغلقة التي عقدناها بعد انتهاء الجلسة الرسمية».

1. استاء ياسر عرفات من قصة محاولة الصاعقة اغتيال رشاد الشوا، ووصف الشوا بالوطنية. وطلب إلى جلالته تزويده بأسماء المتآمرين.

2. قال لسيدنا [الملك حسين] إنّه لا يستطيع أن يتحدّث بحرية معه بوجود أعضاء وفده من المنظمات الأخرى، لأنّ كل فرد منهم يخرج من الاجتماع ليكتب تقريرًا للحكومة العربية التي تدعمه ماليًا وتتبنّاه.

3. إنّ أميركا «هاجمة» على «فتح» لإجراء حوار معها، وأنّهم [فتح] سيدخلون هذه «الغابة» على الرغم من مخاوفهم؛ إذ إنّ لديهم شكوكًا بأنّ إقبال أميركا على الحوار معهم يُقصد منه إمّا توريطهم في الحكم الذاتي، أو تمرير مشروع الحكم الذاتي.

4. طلب إلى سيدنا النصيحة باعتبار أنّ خبرتهم وتجربتهم بسيطة في التعامل مع الأميركيين.

5. قال إنّه تلقّى دعوة من زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي، وطلب نصيحة سيدنا في ما إذا كان عليه أن يقبلها ويُلبّيها بعد عودته من قمة هافانا. كان رأي سيدنا أنّ عليه أن يتصل بالحكومة الفرنسية، ويخبرها عن الدعوة، وربما الحكومة الفرنسية أيضًا وجّهت إليه الدعوة. سُرّ عرفات بالنصيحة، وطلب إلى سيدنا أن يقوم الأردن بإبلاغ الحكومة الفرنسية بذلك، أي أن يقوم الأردن بالاتصال بفرنسا نيابة عنهم (وسُرّ سيدنا لذلك).

6. وعد بتنسيق أكبر، وأنّ ضابط الاتصال لنقل المعلومات السياسية سيكون عبد المحسن أبو ميزر. وطلب إلى سيدنا أن أكون أنا رسول سيدنا [الملك حسين] لعرفات في حال وجود مبادرة أردنية.

7. أكّد عرفات على أنّ العمل السياسي مع الأردن ضروري، وأنّ المنظمة والأردن يمكن، بل ويجب، أن يسيرا معًا في الساحتين العربية والدولية في المجال السياسي، لأنّ صدقيّة المنظمة تزيد في سيرها مع الأردن

على خلاف الآخرين. (قلتُ لسيدنا إنّ هذه نظريتي التي قلتها لخالد الحسن ومحمود عباس).

8. السوريون مستاءون منهم بسبب الحوار مع أميركا.

9. يخافون من تطوّر الأوضاع في الجنوب [اللبناني].

10. بشير الجميّل[451] يُنسّق مع إسرائيل لمصلحة إسرائيل، بينما يُنسّق [كميل] شمعون[452] مع إسرائيل لمصلحة شمعون. أراد [عرفات] القول إنّ بشير الجميّل سيئ جدًا، وقارنه مع أخيه أمين [الجميّل][453]، وقال عن الأخير إنّه طيب وأفضل من بشير (علّق مدير المخابرات بأنّ لديهم معلومات بأنّ «فتح» تخطط لاغتيال بشير الجميّل، وربما كان هذا الحديث للتمهيد لذلك).

تناقشنا مع سيدنا [الملك حسين] في موضوع المنظمة، وأكّد سيدنا أمرين؛ **أولًا**: إنّنا نريد منظمة فلسطينية، ولا نريد زوالها؛ لأنّه من دون منظمة التحرير فإنّ الأردن سيقع في ورطة معالجة المشكلة الفلسطينية، إن سلبًا أو إيجابًا. **ثانيًا**: قد تكون إسرائيل بصدد التخطيط لقيام كيان «كويزلنغ»[454] فلسطيني في الضفة الغربية؛ لاستخدامه متى شاءت في التوجّه نحو الشرق لبناء الوطن البديل. وبرأيه أنّ الوطن البديل بحدّ ذاته كارثة، وإذا كان وطنًا بديلًا عميلًا لإسرائيل فالكارثة مضاعفة لأنّ الأمة العربية ستكون في خطر شديد.

اقتراح محمود عباس لحلّ الخلاف المغربي – الجزائري

27 /8 /1979

اتصل بي السيد جميل الرمحي[455] من موظفي سفارة الإمارات، ومن أصدقاء أبو مازن، وطلب مقابلتي. في مكتبي قال إنّه حاول الاتصال بي قبل يومين بعد عودته من دمشق، حيث قابل أبو مازن الذي أخبره بأنّ السفير المغربي في دمشق اتصل به، وشكا له من الموقف العربي غير المكترث لما يدور في المغرب العربي، ومن احتمالات تفجّر الموقف بين أطراف النزاع حول الصحراء المغربية. وفهم أبو مازن منه أنّ المغرب يتمنّى وساطة عربية.

ويقترح أبو مازن، كما نقل في الرسالة السيد الرمحي، أن يُبادر الأردن، ومعه المنظمة والسعودية، إلى القيام بأعمال الوساطة، على أن تبدأ بشكل سرّي، ومع تقدّمها تتحوّل إلى علنية. ويُبرّر أبو مازن هذا الاقتراح بأمرين:

أولهما: أنّه لا يوجد بين العرب دولة غير هذه الأطراف الثلاثة مؤهلة لعملية الوساطة بين المغرب والجزائر.

ثانيهما: توطيد صورة الأطراف الثلاثة كمجموعة عمل عربية معتدلة في الساحة العالمية. (بتقديري أنّ رأي أبو مازن هو أن يربط صورة منظمة التحرير بشكل أوثق بصورة الأردن والسعودية كوسيلة من وسائل

تقريبها للغرب).

طلب إليّ السيد الرمحي إعطاءه الجواب بأقرب فرصة كي يتحرّك أبو مازن في ضوئه نحو المملكة السعودية، ويتصل مع الأمير فهد، ويبدأ التحرّك. وقال إنّ المنظمة موافقة على هذا التحرّك.

نقلتُ الاقتراح في 1979/ 8/ 28 لدولة الرئيس، فوافق من حيث المبدأ، وطلب منّي بحثه مع الشريف عبد الحميد، الذي بحثته معه في مساء اليوم نفسه، وتقبّل الفكرة، ووعد ببحثها مع سيدنا [الملك حسين].

في يوم 1979/ 8/ 30، وبعد عقد مجلس أمناء جامعة الدول العربية أخبرني أنّ سيدنا [الملك حسين] استطاب الفكرة، وأنّه سيبدأ عمله بها في هافانا في أثناء لقاءاته مع المسؤولين في البلدين العربيين المتنازعين.

اتصلت بالسيد الرمحي وأخبرته أنّ الجواب إيجابي، ووعد بالاتصال مع أبو مازن غدًا، إذ سيسافر إلى دمشق، ويخبرني بالنتائج.

زيارة وزير خارجية ألمانيا الاتحادية

1979/ 8/ 28

في مناسبة زيارة السيد غينشر[456] (Hans Genscher)، وزير خارجية ألمانيا الاتحادية، سألني السفير [هيل] (Hille) رئيس دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الخارجية الألمانية، ما إذا كان لدينا أي مانع في حال طوّرت حكومته علاقتها مع منظمة التحرير. فأجبته: «على العكس من ذلك؛ نحن نُرحّب ونُشجّع على تطوير العلاقات والاتصالات».

على العشاء الذي أقامه دولة الرئيس على شرف السيد غينشر، جلستُ مع بعض الصحافيين والإعلاميين المرافقين له (أي للسيد غينشر)، وفهمتُ ما يأتي:

1. إنّ أميركا على اطّلاع ومعرفة بطبيعة زيارة غينشر الحالية إلى منطقة الشرق الأوسط، والتي تشمل سورية ولبنان والأردن ومصر.

2. قال أحدهم إنّ أميركا طلبت إلى حكومة ألمانيا التحرّك. وقال آخر إنّ غينشر في زيارته الأخيرة لواشنطن استطلع رأي فانس حول الزيارة المزمعة، والتي سبق أن قرّرتها مجموعة السوق الأوروبية المشتركة. فوافق فانس على الزيارة.

لكن ما هي طبيعة الزيارة؟

يقول الصحافيون إنّ أميركا ومجموعة دول «السوق» تبادلتا الأدوار منذ الحظر النفطي العربي في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، إذ حين أرادت دول «السوق» أن تتقرّب من العرب، وتبحث قضية رفع حظر النفط، طلب منها كسينجر ألّا تتدخّل، وأن تترك الأمر له. وهكذا كان إلى أن رُفع حظر النفط بالمساعي الأميركية.

بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، وفي ظلّ إدارة كارتر، خرجت الإدارة الأميركية ضعيفة، وغير قادرة على مواجهة احتمالات حظر النفط على أميركا والغرب، نتيجة استياء الدول العربية – ومنها الدول المنتجة للنفط – من المسار الذي انحرف إلى جهة السلام الأميركي، والذي تمثّل باتفاقيتي كامب ديفيد، بينما برزت المجموعة الأوروبية التي تمكّنت من وضع قواعد ثقة متبادلة بينها وبين الدول العربية، من خلال الحوار العربي – الأوروبي، ومن خلال البيانات المتكرّرة عن موقفها الإجماعي من أزمة الشرق الأوسط والذي تميّز بتفهّم أفضل ومتزايد للقضية الفلسطينية، برزت في موقع أقوى من أميركا، الأمر الذي حدا بحليفتها أميركا أن تطلب منها القيام بالدور الذي سبق أن قام به كيسنجر، لكنّه يتعلّق هذه المرة بضمان استمرار تدفّق النفط إلى الغرب. وقامت ألمانيا، بالنيابة عن مجموعة دول «السوق»، بهذا الدور. وتأتي زيارة غينشر إلى العراق في إطار هذا الدور، وإن كان العراق لم يقتنع بأنّ ألمانيا ودول «السوق» قد غيّرتا من موقفهما إزاء القضية الفلسطينية بشكل ملحوظ؛ فقد وصف مسؤولون عراقيون محادثاتهم مع غينشر بأنّها تميّزت بالعموميات، وحين كانوا يسألونه أسئلة محدّدة كان يتهرّب منها.

قال أحدهم إنّ الرئيس الأسد طلب إلى غينشر أن يمهّد لإجراء اتصالات غير مباشرة مع الولايات المتحدة في الفترة التي تسبق الانتخابات، ليبحث مع أميركا قضية الجولان. وأعلن عن قصد غينشر من توحيد العرب، وحرصه عليه؛ فهو يقصد منه تقريب مصر من العرب.

قالوا إنّه ينبغي ألا يتوقّع العرب الكثير من المساعي الألمانية لأنّ الأمر ما زال في يدّ أميركا، باعتبارها الوحيدة القادرة على تحريك موقف إسرائيل. وقالوا إنّ الأردن كان الدولة الوحيدة التي طالبت بوضوح أن تنتقل دول «السوق» من موقف إعلان المبادىء إلى العمل.

انطباعاتهم عن الدبلوماسية الأردنية جيدة مقارنة بالانطباعات السيئة عن السوريين.

أخبرني دولة الرئيس عن المقابلة الثنائية الخاصة التي جرت بينه وبين غينشر في مكتبه بعد انتهاء المباحثات الموسعة. وقال إنّ غينشر سأله: «هل إذا اعترفت إسرائيل بالمنظمة ستعترف المنظمة بإسرائيل، وبحقّها في الوجود؟». أجاب الرئيس: «نعم». فسأل غينشر: «هل يمكنني أن أنقل ذلك لإسرائيل وأميركا؟». أجاب الرئيس: «لا، وليس على لساني، والأفضل أن تتصلوا بالمنظمة، وتأخذوا الجواب منها».

وسأل غينشر عن عدد اللاجئين في الأردن. قال الرئيس: « إنّ عددهم يبلغ ستمئة ألف». ثمّ سأل غينشر: «وهل، إذا أُقيمت دولة فلسطين، سيعودون جميعهم؟». أجاب الرئيس بـ «لا»؛ لأنّ المشكلة الحقيقية لهم هي الهوية، ومعظمهم يعمل في الأردن، وفي العالم العربي، وهم مستقرّون اقتصاديًا. وعلّق غينشر على ذلك بأنّه جواب مهم. ثمّ سأل: «وهل يريد الفلسطينيون حقيقةً دولة مستقلة؟ ألا يمكن مثلًا أن يرتبطوا بالأردن باتحاد ما؟». أجاب الرئيس أنّ ذلك ممكن، وهم يعلمون أنّ الترابط مع الأردن ضروري.

نبّه غينشر الرئيس إلى ما قاله في كلمته على العشاء الذي أقامه دولته من أنّ أي شعب لا يجوز أن تختار ممثليه أي جهة أخرى مهما كانت، ما عدا الشعب نفسه. وقال للرئيس إنّ هذه الكلمة ليست قليلة، وهي مدروسة (كما لو أراد أن يقول لدولته إنّ منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثّل الشرعي للشعب

الفلسطيني).

حديث غينشر حول مساندة منظمة التحرير

1979 /8/ 31

اليوم سافر غينشر. كنتُ أرافقه في السيارة من دار الضيافة إلى المطار. وفي الطريق، قال لي ما يأتي:

1. إنّ حكومته وافقت، من حيث المبدأ، على تزويد مستشفيات الضفة الغربية بمعدّات وأجهزة.

2. سألني عن قوة مركز عرفات في المنظمة.

3. لفت انتباهي إلى ما قاله في حفل العشاء، على أساس أنّه تحوّل أساسي في الموقف الألماني؛ إذ قال ما معناه إنّ «الشعب الفلسطيني حرّ في اختيار ممثليه»، قاصدًا بذلك منظمة التحرير. وأضاف أنّ الأسلوب غير المباشر الذي وضع في هذا المعنى يساعد على تكوين رأي عام دولي مساند للحقوق الفلسطينية، ولمنظمة التحرير.

4. أعرب عن رغبة حكومته في مواصلة الاتصال مع الحكومة الأردنية حول القضية الفلسطينية، وأكّد استعداده لأن يأتي شخصيًا، ومن دون إعلان، للتباحث مع جلالة الملك أو المسؤولين الأردنيين في أي وقت يرى الأردن ذلك ضروريًا. كما [أبدى] استعداده لاستقبال أي موفد من جلالة الملك للغرض ذاته.

5. أعرب عن رغبة حكومته في الاتصال بالمنظمة من خلال الأردن في المرحلة الحالية.

الخطّ السياسي لمنظمة التحرير

1979 /9/ 6

اليوم حضر إلى مكتبي السيد جميل الرمحي من سفارة الإمارات. وكنتُ قد أخبرته في يوم 1979/ 9/ 1 في مكتبي أن يُخبر أبو مازن بأنّ الألمان يودّون الاتصال بالمنظمة من خلال الأردن. أردتُ بذلك أن أؤكّد فكرة سبق أن حاولتُ إقناع خالد الحسن وأبو مازن فيها، وهي أنّ سير المنظمة في القارب السياسي للأردن هو الطريق الأسلم. وسافر السيد جميل الرمحي إلى دمشق ليوصل زوجة أبو مازن التي كانت تتعالج في المدينة الطبية. وأخبرني اليوم أنّه نقل لأبو مازن ما أخبرته به، وأنّ أبو مازن دُهش لذلك، لأنّ الألمان سبق لهم أن أخبروا الملك المغربي الحسن [الثاني] بأنّهم يودّون حوار المنظمة من خلال المغرب، وأنّهم طلبوا إلى الملك الحسن الاتصال بالمنظمة ليخبرها بذلك، وأن يُحدّدوا الموعد، ومستوى الأشخاص الذين سيقابلون الموفد الألماني إلى المغرب. وقال أبو مازن إنّ أبو عمّار رشّح للحوار كلًا من فاروق القدومي وأبو مازن، وإنّ التاريخ سيكون في أي يوم في الفترة الواقعة بين 1979/ 9/ 23 و1979/ 10/ 4. وقال لي جميل الرمحي: «إنّ أبو مازن ينقل إليك تحياته، وإنّه يخبرك كأخ، وإنّه قد انفتح عليك، وإنّ قضية الألمان والمغرب ما كان له

أن يقولها لأحد لولا ثقته فيك، وحبه لك».

مقابلة الملك مع مراسلة محطة NBC

7 /9 /1979

في مؤتمر قمة هافانا، أجرى جلالة الملك مقابلة مع باربرا وولترز[457] (Barbara Walters) مراسلة محطة NBC. وردًا على أحد أسئلتها حول ما إذا كان يمكن أن يوافق على استخدام عرفات الأردن لمهاجمة إسرائيل، قال جلالته: «كلا، لكنّني لا أعرف ماذا يخبئ المستقبل لنا، وما هو مصير الأردن». حين وردني النصّ، لفت انتباهي هذا الجواب الذي جاء عفويًا، لكنّه يعبّر عن القلق حول المستقبل.

قرار إسرائيلي بتجميد الأموال المُحوّلة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة

11 /9 /1979

زارني في مكتبي الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم، وبناءً على طلبه، السيد زوايفل، القائم بالأعمال الأميركي. وأخبرني أنّه تلقّى برقيّة من قنصليتهم في القدس، تفيد أنّ ممثّل أنيرا[458] اجتمع بالمدعو دافيد زفيري، ممثّل الحاكم العسكري الإسرائيلي العام، يوم أمس 10 /9 /1979، بناءً على طلب الأخير الذي قال لممثّل «أنيرا» إنّ الحاكم العسكري قرّر تجميد أي أموال تأتي إلى الضفة الغربية وقطاع غزة من مصادر أجنبية، وإنّ هذا القرار سيبقى ساري المفعول إلى أن يتخذ مجلس الوزراء [الإسرائيلي] قرارًا نهائيًا بهذا الشأن، أي الاستمرار في التجميد أو رفعه.

وبناءً على سؤالي حول ما إذا كان جلالة الملك في أثناء زيارته المرتقبة لنيويورك – حيث سيخاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والثلاثين – سيقابل مسؤولين أميركيين. قال زوايفل:

1. إنّه من المحتمل أن يقابل فانس.

2. إنّ مسألة مقابلة الرئيس كارتر لم تُحسم بعد، خصوصًا بعد تصريحات جلالته التي أدلى بها في مقابلته الأخيرة مع باربرا وولترز في هافانا، والتي قال فيها إنّ أميركا غير مؤهّلة للقيام بدور الوسيط. أضاف أنّ فانس وشتراوس[459] (Robert Strauss) اقترحا على كارتر أن تكون مقابلة غير رسمية بينه وبين جلالة الملك في واشنطن، لكنّ الرئيس [كارتر] لم يوافق بعد حتى على ذلك بسبب تلك المقابلة. وفهمتُ من زوايفل أنّ الذي طلب المقابلة هو جلالة الملك.

13 /9 /1979

عرضتُ إجابة الملك عن سؤال [وولترز] على دولة الرئيس، مبيّنًا انطباعي. ويبدو أنّ الرئيس شاركني الانطباع من دون أن يُعبّر صراحة عن ذلك.

الموقف الروسي من التحرّك العربي

15 /9 /1979

استقبلتُ في مكتبي البروفيسور السوفياتي إيغور بيليايف (Igor Belyaev) المقيم في بيروت، والذي عمل مدة طويلة في صحيفة **برافدا**[460]. جاءني ليقول إنّه حريص على نصائحي، خصوصًا بعد أنّ لوحظ الاهتمام المتزايد بالشرق الأوسط.

بعد الحديث، تبيّن أنّ المُشار إليه من المتخصّصين في الشرق الأوسط سياسة وفكرًا. ونتيجة المقابلة هي:

1. أنّ الاتحاد السوفياتي غير مرتاح للتحرّك العربي في اتجاه أوروبا كبديل أو مساعد لأميركا في جهد السلام المتعلّق بأزمة الشرق الأوسط، بدلًا من أن يتوجّهوا إلى الاتحاد السوفياتي الذي لا يرى فيه العرب – كما يبدو – إلا مصدر تسليح لهم.

2. أنّ الصراع المقبل في إيران ليس بين اليمين واليسار، بل بين أجنحة القيادة الدينية.

3. قال إنّه سيقابل عددًا من الكُتّاب.

مساء اليوم كنتُ في بيت السفير اللبناني على حفل عشاء أُقيم على شرف رينيه معوّض[461]، مندوب الرئيس إلياس سركيس. وتلقّيت اتصالًا هاتفيًا من الشريف عبد الحميد الذي قال إنّ سيدنا [الملك حسين] على الخطّ يستمع من هاتف آخر، فوجّهتُ التحية إلى سيدنا [الملك حسين]. وسألني الشريف عن جواب سيدنا [الملك حسين] لباربرا وولترز الذي ذكرته للرئيس. فتذكّرتُ الفقرة الأخيرة منه، وقلتُ له: «لقد أخبرتُ الرئيس أنّ الجواب لا ينتبه إليه إلّا المدقّق والمحلّل، أمّا المشاهد العادي فربما مرّ عليه من دون انتباه، وأنّه في رأيي يعكس القلق بشأن المستقبل».

حاول سيدنا [الملك حسين] أن يتذكّر جوابه والسؤال الذي طُرح عليه. فقلتُ له: «ربما كان السؤال عن نشاط الفدائيين في الأردن». حينئذٍ تذكّر سيدنا [الملك حسين]، وانتهت المكالمة.

مقابلة أبو مازن لكلٍ من بريماكوف وبيليايف

16 /9 /1979

قال أبو مازن، الذي جاء مع زوجته من دمشق لمعالجتها، إنّ بريماكوف[462] (Yevgeny Primakov) وبيليايف مكلّفان بمهمة استطلاعٍ ومسحٍ سياسية لمنطقة الشرق الأوسط، وأنّهما زارا دمشق، حيث قابلهما أبو مازن وبعض القادة الفلسطينيين. وذهبا إلى بيروت، حيث قابلا الرئيس إلياس سركيس؛ وكذلك إلى بغداد، حيث ذهب بريماكوف وحده، بينما سبقه بيليايف إلى عمّان. وقال أبو مازن إنّ اهتماماتهما تنحصر في ما يأتي:

1. العلاقات العراقية – السورية.

2. الوضع الداخلي السوري.

3. لبنان.

4. العلاقات الفلسطينية – الأردنية والعربية.

5. التحرّك السياسي.

مقابلة الملك مع الرئيس الفرنسي

1979/ 9/ 17

مساءً، في حديقة بيت الضيافة الذي انتقل إليه سيدنا [الملك حسين] ليقيم فيه، أقام جلالته حفلًا حضره الوزراء وكبار رجال الدولة، وعدد من الأصدقاء. وفي خلوة قصيرة تبادلتُ خلالها دردشة مع جلالته، قال سيدنا [الملك حسين] إنّه في مقابلته الأخيرة مع فاليري جيسكار ديستان[463] (Valery Giscard d'Estaing)، قال له الرئيس الفرنسي إنّ الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل يمكن أن يكون المدخل إلى بداية طريق جديدة للتسوية السلمية.

أعرب ديستان عن ارتياحه للتقارب الأردني – الفلسطيني، والعمل السياسي والدبلوماسي المشترك، والموقف المشترك. ونصح بأنّ هاتين النقطتين الأساسيتين ينبغي ألّا توضعا في يدّ أميركا لضعفها، ولاحتمال تخريب التقدّم في طريق سلمية على هذا الأساس.

تسريب محضر الاجتماع بين ياسر عرفات والملك الحسين

1979/ 9/ 20

المذكور في هاتين الصفحتين يمثّل محضر الاجتماع الذي تمّ بين جلالة الملك الحسين والسيد ياسر عرفات يوم 1979/ 9/ 19، وحضره مع السيد عرفات كل من عبد المحسن أبو ميزر وياسر عبد ربه.

لدى مراجعة دولة الرئيس بشأن الموضوع، أكّد أنّ هذا هو المحضر الكامل باستثناء فقرة عن العراق أسقطها الذي قدّم الحديث، وأنّ لقاء القمة ليس محدودًا، بل يبدأ تمهيديًا على مستوى محدود، وينتهي موسعًا.

بيروت 1979/ 9/ 20 (رويترز)

قالت مصادر فلسطينية رفيعة المستوى هنا اليوم إنّ الملك الحسين عاهل الأردن اقترح عقد مؤتمر قمة عربي محدود؛ لإعداد برنامج عمل سياسي يمكن أن يكون بديلًا عن اتفاقات كامب ديفيد للسلام في الشرق

الأوسط.

وقالت المصادر إنّ الملك الحسين – وهو من منتقدي اتفاقات كامب ديفيد – قدّم هذا الاقتراح أمس في اجتماع في عمّان مع السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

زار السيد عرفات العاصمة الأردنية أمس أول مرة منذ إطباق الجيش الأردني على الفدائيين الفلسطينيين في الأردن، في ما أصبح يُعرف بأيلول الأسود في عام 1970، وأدّى القتال إلى وضع حدّ للوجود العسكري الفلسطيني في الأردن.

ذكرت المصادر أنّ الملك الحسين دعا إلى عقد مؤتمر قمة مُصغّر يضمّ الأردن والكويت وسورية والمملكة العربية السعودية ومنظمة التحرير الفلسطينية لإعداد صيغة بديلة عن اتفاقيات كامب ديفيد، وهي الاتفاقيات التي رعتها الولايات المتحدة، وأدّت إلى صلح منفرد بين مصر وإسرائيل في شهر آذار/ مارس الماضي. وأضافت المصادر تقول إنّ الملك حسين يرى أنّ الأوروبيين والروس سيمارسون عندئذٍ ضغطًا على الولايات المتحدة لتوافق على الحلّ البديل، وتتخلّى عن «كامب ديفيد» الذي أدّى إلى عزل مصر تقريبًا عن العالم العربي.

لا تعرف بالضبط العناصر التي يمكن أن يتضمّنها الحلّ البديل. وقد حاولت الولايات المتحدة من دون طائل إشراك الملك حسين في عملية التسوية التي بدأت باجتماعات كامب ديفيد وواجهت صعوبات بسبب خطط لمنح قسط من الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة المحتلين، وهناك احتمال تردّد في الأنباء، وهو إقامة رابطة بين الضفة الغربية والأردن.

قالت المصادر إنّ الوفد الفلسطيني في محادثات أمس تحفّظ بشأن اقتراح الملك الحسين الخاص بإيجاد بديل لـ «كامب ديفيد».

غادر الملك الحسين عمّان اليوم في طريقه إلى الأمم المتحدة لإلقاء خطبة أمام الجمعية العامة. وذكرت المصادر أنّ الملك الحسين نصح السيد عرفات بالتروّي في محاولة إقامة حوار مع الولايات المتحدة، وقال الملك إنّ حوارًا فلسطينيًا – أميركيًا في الوقت الحاضر لن يؤدّي إلى شيء.

كانت التحرّكات الأميركية لبدء محادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية قد انهارت، ولو في الوقت الحاضر على الأقل، عندما استقال المستر أندرو يونغ[464] (Andrew Young) من منصبه كسفير للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة بسبب نزاع على اجتماعه غير المُرخّص فيه مع ممثّل منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة.

نسبت المصادر إلى الملك حسين قوله إنّ الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان يشاركه وجهة نظره بشأن عدم فائدة إقامة حوار فلسطيني – أميركي.

قامت منظمة التحرير الفلسطينية بحملة دبلوماسية لإقامة علاقات أوثق مع أوروبا الغربية، على أمل إبعاد الأوروبيين عن اتّباع سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

أضافت المصادر أنّ الملك حسين تعهّد بإطلاق الفلسطينيين المعتقلين في سجون الأردن خلال أيام، ولم تُحدّد المصادر عدد السجناء الذين سيشملهم ذلك.

رسالة شفوية من الأمير حسن إلى أبو عمّار

27 /9 /1979

مساءً، أقمتُ حفل عشاء على شرف الزعيم الأميركي الأسود جيسي جاكسون[465] (Jesse Jackson)، ودعوتُ أبو مازن إلى الحفل.

حوالى الساعة السابعة، وقبل ذهابي إلى فندق «هوليداي إن»، اتصل بي سمو الأمير حسن، وسألني إذا كان عبد الرزّاق اليحيى في عمّان. وقلتُ له: «لا أدري». فقال: «أودّ أن ينقل خبرًا إلى أبو عمّار». قلتُ له: «أبو مازن سيحضر العشاء». فقال: « إذًا لينقله أبو مازن». وأضاف أنَّ جيسي جاكسون تركه قبل قليل، وأنّه قال له إنّه في مهمته الحالية في الشرق الأوسط يتطلّع إلى الخروج منها بنتائج إيجابية، خصوصًا بعد مقابلته المرتقبة مع أبو عمّار. وأوحى في كلامه أنّه يأمل أن يكون أبو عمّار مرنًا، بحيث نفتح له أبواب يمكن أن تكون بداية لتغيير مواقف، مثل الاستعداد للاعتراف بإسرائيل، وإنهاء أعمال العنف. وأضاف الأمير أنّ مثل هذا الأمر إذا صيغ صياغة جيدة وحذرة يمكن أن يساعد، خصوصًا أنّ جاكسون سيقدّم تقريرًا للرئيس كارتر لدى عودته إلى واشنطن. وعدته بنقل ذلك إلى أبو مازن.

في الفندق، قبل العشاء، وقبل حضور جاكسون، نقلتُ ما قاله الأمير لأبو مازن. وأضفتُ له ما أخبرني به بطرس صلاح الذي رافق الضيف، حول رغبة الأخير [جاكسون] في أن يستقبله أبو عمّار من دون أن يتمنطق مسدسه، وهو المنظر المألوف له، كي يستخدم ذلك في أميركا دلالة على نجاح مهمته، باعتبار أنّه رجل دين، وأنّ أبو عمّار احترامًا له أزال مظهر العنف. وطلب أبو مازن إلى جاكسون أن يطلب مقابلة أبو عمّار على انفراد كي ينفتح له أبو عمّار، ويُظهر مرونته.

بعد العشاء، جلسنا في ردهة الفندق. وكان معنا ممّن حضر العشاء رئيسا بلديتي نابلس وحلحول. واستدعى أبو مازن عامل اللاسلكي من مقرّ المنظمة في عمّان، وأملى عليه برقيّة مشفّرة بالرسالة التي نقلتها إليه، ووجّهها إلى أبو عمّار.

ردّ أبو عمّار على رسالة الأمير حسن

28 /9 /1979

مساء اليوم اتصل أبو مازن من الفندق، وأخبرني أنّه للمصادفة كان سائقه في مكتب أبو عمّار لدى تلقّيه البرقيّة، ولذلك حمّله رسالة إلى أبو مازن. فدعوتُ أبو مازن للحضور إلى منزلي ليسهر ويُطلعني على

الرسالة، فجاء ومعه أبو إسماعيل (جميل الرمحي)، وشوكت محمود، وأطلعني على الرسالة. وهي بخطّ أبو عمّار (بإملائه ولغته البائسين). وتضمّنت الرسالة الآتي:

1. إنّ أبو عمّار سيعمل في ضوء رسالة أبو مازن لدى تعامله مع جاكسون.

2. إنّ مارشيه[466] (George Marche)، زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي، أوفد رسولًا إلى بيروت ليُلحّ على أبو عمّار تلبية الدعوة لزيارة فرنسا. ولذلك، يطلب من أبو مازن إبلاغ جلالة الملك أو سمو الأمير بذلك كي يطلب إلى الرئيس الفرنسي ديستان التعجيل في دعوة أبو عمّار، وذلك بحسب نصيحة سيدنا [الملك حسين] له بأنّه من الأفضل في زيارته الأولى لفرنسا أن تكون الزيارة تلبية لدعوة حكومة وليس فئة.

3. يطلب من أبو مازن السفر خلال 48 ساعة إلى المغرب لمقابلة الوفد الألماني، ذاكرًا أنّ أبو اللطف [فاروق القدومي] لا يستطيع السفر إلى المغرب بسبب مشاغله الكثيرة في الأمم المتحدة. كذلك، طلب من أبو مازن أن يطّلع على آخر الجهد المبذول بالنسبة إلى المصالحة مع الجزائر.

مقابلة فريدريك بينت مع عبد الرزّاق اليحيى

1979/10/1

كان قد اتصل بي قبل يومين سمو الأمير الحسن، وأعلمني أنّ السيد فريدريك بينت (Frederic Paint)، النائب المحافظ في البرلمان الأوروبي، سيقابلني، وأنّه يرغب في مقابلة ممثّل عن منظمة التحرير. وفي يوم أمس، كان قد زارني في «الخارجية» باعتباري وزيرًا بالوكالة، وفتح الموضوع معي، مؤكّدًا على أنّه حين يقابل ممثّل المنظمة يودّ أن يعلم ذلك الممثّل أنّ مقابلته له كانت بناءً على رغبة الممثّل؛ ذلك لأنّ لجنة الشؤون الخارجية التي كلّفته بهذه الجولة انقسمت في ما بينها، إذ إنّ فريقًا حثّ على ذهاب فريدريك بينت إلى القاهرة للاطّلاع على الموقف، وفريقًا آخر – وبالذات ممثّل الحزب الشيوعي الإيطالي – حثّه على الذهاب إلى دمشق لمقابلة ممثّلي المنظمة هنالك. غير أنّ السير فريدريك ارتأى كحلّ وسط المجيء إلى الأردن لأهمية الأردن في الصورة العامة للشرق الأوسط، وأنّه لو طلب ممثّل المنظمة أن يقابله سيُرحّب في ذلك؛ لأنّ ما سيدور بينهما سيساعد في وضع تقرير أفضل للجنة التي إذا أقرته فإنّها ستمرّره للبرلمان لاتخاذ موقف محدّد من أزمة الشرق الأوسط.

رتبتُ المقابلة في بيتي في الثانية من بعد ظهر هذا اليوم. وجاء فريدريك بينت وسكرتيره، كما جاء السيد عبد الرزّاق اليحيى ممثّلًا عن المنظمة. وكنتُ أخبرتُ عبد الرزّاق أن يقول له بأنّه سمع بوجوده في عمّان، وأراد أن يقابله. وهذا ما قاله عبد الرزّاق لدى حضوره إلى البيت.

اشتملت المقابلة على ثلاثة موضوعات:

1. تحدّث اليحيى عن موقف المنظمة من «كامب ديفيد»، ولماذا ترفض اتفاق الحكم الذاتي. وتحدّث عن

أغراض الصهيونية في التوسّع من خلال الاستيطان والهجرة، وأكّد على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. كما تحدّث عن العلاقات القائمة بين الأردن والمنظمة، ووصفها بأنّها متينة، ومرتكزة إلى أسس موضوعية تجعل التعاون والتنسيق بينهما أمرًا ملحًّا وضروريًا، واستشهد بزيارة عرفات الأخيرة إلى عمّان قبل سفر سيدنا [الملك حسين] إلى نيويورك.

2. وجّه السيد فريدريك أربعة أسئلة، طلب من اليحيى الإجابة عنها، هي:

أ. ما مدى استعداد المنظمة للاعتراف بإسرائيل؟ فأجابه اليحيى بأنّ المنظمة لم تتخذ حتى الآن موقفًا محدّدًا، وتكتفي بالإعلان عن التزامها بقرارات الأمم المتحدة التي يقع ضمنها قرار التقسيم، الذي يعني الاعتراف بإسرائيل، مقابل إيجاد دولة فلسطينية. وهنا سأله فريدريك عن إمكان موافقة المنظمة على الوصول إلى اعتراف متبادل، فكان ردّ اليحيى غامضًا، لكنّه أعطى انطباعًا باستعداد المنظمة لقبول ذلك.

ب. ما مدى استعداد المنظمة لوقف العمليات الإرهابية؟ وقدّم السيد فريدريك لذلك بالقول إنّ الشعوب الأوروبية تكره الإرهاب، وتُندّد به، خصوصًا في ضوء أعمال جماعات الإرهاب في إيرلندا وإسبانيا وألمانيا وإيطاليا، وقبلها فرنسا. أجاب اليحيى بأنّ ما يقومون به هو داخل إسرائيل، وهذا النشاط لا يقع ضمن مفهوم الإرهاب لأنّ المدنيين في إسرئيل هم من احتياطي الجيش الإسرائيلي. وأكّد على أنّ المنظمة ضدّ أعمال الإرهاب، وأنّها ضدّ أي نشاط في الخارج، مثل خطف الطائرات، واقتحام السفارات. وضرب مثلًا موقف المنظمة من الهجوم على السفارة المصرية في أنقرة، وكيف أنّ المنظمة أرسلت موفديها لإنهاء العملية التي انتهت باستسلام الذين قاموا بالعملية للسلطات التركية، وأضاف أنّ بيغن إرهابي، وأنّه جاء من خلال الإرهاب، ووافق الضيف [فريدريك] على ذلك، وروى له قصته في عام 1947 في أثناء قضائه شهر العسل في فلسطين، وكيف أنّه نجا من إرهاب اليهود بأعجوبة؛ إذ خطّطوا لقتله باعتباره ابن السيد بينت الذي كان على رأس قائمة المطلوبين للمنظمات الإرهابية اليهودية.

ج. سأله عن المستوطنات، وما إذا كانت المنظمة في حال التوصّل إلى تسوية، ستطالب بإنهائها، أم ستقبل بوجودها في ظلّ السيادة الفلسطينية. قال اليحيى: «إنّنا حين نتحدّث عن المستوطنات في ظلّ السلام، يجب أن نلاحظ أنّ معظم المستوطنات – ما عدا التي في القدس – يسكنها إسرائيليون انتقلوا من إسرائيل إليها في إطار حركة التوسّع». وفي حالة السلام، يعتقد اليحيى أنّ الغرض من وجودهم يكون قد انتهى، وبالتالي فإنّهم سينسحبون. لفتت هذه الإجابة انتباه السيد فريدريك، وطلب من مرافقه تسجيلها.

د. كيف ستكون العلاقة مع الأردن في المستقبل؟ وقدّم السير فريدريك لسؤاله بالقول إنّه حرصًا منه على مصلحة الفلسطينيين، فإنّه يعتقد أنّ علاقة واضحة ومحدّدة وحميمة يجب أن يُتفق عليها بين الأردن وفلسطين؛ وذلك لأنّ دولة فلسطين في الضفة الغربية ستكون مساحتها صغيرة، ومهدّدة عسكريًا من إسرائيل، الأمر الذي يجعل من الأردن العمق الاستراتيجي العسكري لهذه الدولة. وعليه، فإنّ من مصلحة الفلسطينيين الارتباط بالأردن. أجابه اليحيى بأنّنا نؤمن بضرورة وجود علاقة خاصة مع الأردن، وأنّه حين ذكر في مطلع حديثه العلاقات الجيدة القائمة مع الأردن فإنّما فعل ذلك انطلاقًا من هذا الفهم. غير أنّ السير

فريدريك قال له إنّ علاقة خاصة لا تكفي، ويجب تحديدها. وأخذ اليحيى يدور حول الموضوع، بما يُفهم منه أنّهم يوافقون على علاقة كونفدرالية، على أن تكون الدولة الفلسطينية بحدود قرار التقسيم في عام 1947.

اختتم السيد فريدريك حديثه بالقول إنّ أوروبا الغربية الآن أحسن من السابق، وإنّها على استعداد لعمل شيء، والجو الآن مواتٍ للعمل؛ وإنّ ابتعاد أوروبا في الماضي لم يكن بسبب عدم فهم الأوروبيين للمشكلة، بل بسبب رغبتهم - وبالذات رغبة الجيل الشاب - بالتوجّه نحو الداخل في أوروبا، نحو بناء الرفاهية الأوروبية، والوحدة الأوروبية، تاركين أمر عمل الشرطي الدولي لحليفتهم أميركا. أمّا الآن وقد ثبت لهم أنّ أميركا عجزت عن تحقيق هذا الدور، وانطلاقًا من مصالحهم مع الشرق الأوسط، فإنّهم أكثر استعدادًا من السابق. لذلك، وحتى يتحرّكوا، فإنّهم بحاجة إلى أمور ملموسة ومعقولة يتحدّثون بها.

في المساء، التقيتُ على عشاء، في بيت السيد [ماثيو] (Matthew)، مع السير ليونارد (Leonard) مندوب شتراوس في محادثات الحكم الذاتي. وحضر اللقاء عبد المنعم الرفاعي، ونديم الزرو، وأحمد الخليل، والدكتور جواد العناني[467].

كان المستر زوايفل، القائم بالأعمال الأميركي، قد اتصل بي قبل ذلك بأربعة أيام، طالبًا إليّ استقباله في المكتب. وبعد أن تشاورتُ مع دولة الرئيس، رفض الرئيس السماح باستقباله في المكتب لأنّ ذلك سيعطي الزيارة صفة الرسمية، وباعتبار أنّنا ضدّ «كامب ديفيد» والحكم الذاتي فلا يجوز استقباله. غير أنّ دولته قال: «لا مانع من مقابلته بصورة اجتماعية على العشاء».

ملخص الحديث:

1. يعطي انطباعًا بأنّ المحادثات حول الحكم الذاتي قد تُخفق، وربما سيُعلن عن ذلك قبل أيار/ مايو 1980.

2. إنّ السادات هو الذي طلب أن نكون شريكًا كاملًا في المفاوضات. وتبيّن أنّه طلب ذلك لشعوره بالضعف عسكريًا وفكريًا، الأمر الذي يجعله ضعيفًا في المفاوضات. ولدى سؤال ليونارد عمّا يعنيه بالضعف الفكري، قال إنّه ليس لدى المصريين معلومات ولا بحوث ولا باحثين، خصوصًا في ما يتعلّق بالجانب الفلسطيني، الأمر الذي يجعلهم يتكئون على الأميركيين.

3. طلب السادات البدء بغزة. وكان الأميركيون يتوقّعون أن تقبل إسرائيل، غير أنّهم فوجئوا حين رفض بيغن ذلك. وتفسيرهم رفض إسرائيل هو أنّ بيغن لا يريد أن يجعل ما يُتفق عليه حول غزة سابقة تنسحب على مثيلتها في الضفة الغربية، وضرب على ذلك مثالًا الماء؛ إذ قال إنّ المياه الجوفية في غزة لا تؤثر على المياه الجوفية في إسرائيل.

4. المفاوضون الإسرائيليون شرّ وزراء، يقضون معظم وقتهم في غرفهم يتجادلون ويتناحرون، غير أنّ الهيئة التي تعمل معهم جديرة ومدربة؛ تعدّ لهم المعلومات، والتقويم، والتحليل، والخيارات، بينما لا يتوافر

الشيء ذاته للمصريين.

5. خطة الأميركيين في المفاوضات هي تجنّب القضايا والعناوين الكبيرة ذاتها؛ مثل قضية السيادة. والاستعاضة عنها بقضايا إذا ما اتفق عليها سيُشكّل ذلك خطوة نحو حلّ القضايا الكبيرة. مثلًا، يقول ليونارد إنّه أعدّ مجموعة من الموضوعات لبحثها، منها:

أ. الأرض والمياه؛ وبرأيه أنّ البحث في موضوعهما سيؤدّي إلى الاعتراف بالسيادة على الأرض؛ أي سيادة سلطة الحكم الذاتي على الأرض.

ب. المالية؛ ومنها شؤون النفقات والضرائب والقروض، وما هي صلاحيات سلطة الحكم الذاتي بشأنها.

ج. التجارة الخارجية.

6. قلتُ له إنّ الأميركيين وإسرائيل يمارسون الابتزاز بشكل ذكي حين يستغلّون الوضع العربي الذي يقوم على خيار واحد هو خيار السلام، ليطلبوا من العرب قبول ما من شأنه أن يتناقض مع أُسس السلام العادل الذي يُطلب له البقاء. فقال: «لديكم خيار آخر؛ هو أن تحجبوا السلام عن إسرائيل، فهذا خياركم». قلتُ له: «كان ذلك صحيحًا قبل صلح مصر مع إسرائيل، أمّا الآن فهو غير صحيح». قال: «إنّ الوقت معكم». قلت: «وكذلك الوقت ليس معنا، ما دامت إسرائيل متفوّقة عسكريًا، وقادرة على استخدام هذا التفوّق لضرب التقدّم العربي. صحيح أنّ لدينا عناصر القوة، لكنّنا لا نمتلك محصّلتها». هنا اختلف معي عبد المنعم الرفاعي الذي قال: «يجب أن نضع المسؤولية على أميركا، وإنّه من الخطأ الطلب إلى أميركا أن تغيّر موقف إسرائيل».

طلب سورية تسليم أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين في الإمارات

1979/10/6

بناءً على طلبه، حضر إلى مكتبي السيد جميل الرمحي ليخبرني بأنّ أبو مازن يرغب في أن نبدأ جولتنا قريبًا، لأنّنا إذا لم ننجزها هذا الشهر فلن تتمّ هذا العام لانشغاله.

في أثناء الدردشة، قال لي إنّه ذهب إلى لوزان في سويسرا، حيث قابل وزيره [وزير الخارجية] أحمد السويدي لمناقشة موضوع طلب السوريين تسليم أعضاء الإخوان المسلمين الذين يعملون في الإمارات، ومنهم السيد عدنان سعد الدين[468] من حماه، والمقيم في الإمارات منذ حوالى ستة عشر عامًا. قال السيد الرمحي إنّ معلومات توافرت (وأعتقد شخصيًا أنّها من أبو مازن) بأنّ رفعت الأسد اتصل مع عدد من الفلسطينيين للقيام باغتيال هؤلاء الإخوان السوريين في الإمارات، وأنّ الاتفاق تمّ بين رفعت الأسد وجورج حبش، مقابل حصول الأخير على تسهيلات لتنفيذ العملية. ولدى علم القيادة الفلسطينية بذلك

استاءت، كما استاء السيد الرمحي نفسه، الذي قال لي إنّهم حتى الآن ما يزالون «يُرقّعون» نتائج مقتل الوزير غباش[469] في أبو ظبي، وإنّه إذا نُفّذت مثل هذه العملية فستؤدّي إلى طرد البقية الباقية من الفلسطينيين، وقطع أرزاقهم.

وقال الرمحي إنّ الرئيس حافظ الأسد سبق أن طلب تسليم هؤلاء من الشيخ زايد في أثناء لقائهما في طرابلس بليبيا في مطلع أيلول/ سبتمبر، لحضور احتفالات الفاتح من أيلول/ سبتمبر[470]. وأضاف أنّ الرئيس الأسد حين علم بتخطيط شقيقه استاء، وأمره بوقف العملية. وقال السيد الرمحي إنّ الشيخ زايد وأحمد السويدي يعلمان أنّ هؤلاء المطلوبين ليسوا من النوعية القادرة على التآمر، وإن كان من المحتمل أنّهم يتبرعون للحركة السرية، وعليه فإنّهما لا يميلان إلى تسليمهم، لمعرفتهم أنّهما إنّما يسلّمونهما للمشنقة، الأمر الذي يتنافر مع المبادىء الإنسانية والأخلاق العربية.

جلسة خاصة لمجلس الوزراء

8 /10 /1979

دولة الرئيس: «الجلسة خاصة، وزيارة سيدنا [الملك حسين] لفتة كريمة بعد أن عاد من مهمة الشرف والكرامة التي أثلجت صدور أبناء الشعب بفئاته المختلفة».

جلالة سيدنا [الملك حسين]: «الشكر للحكومة على واجباتها التي تقوم بها. أعتزّ بما ألمسه من تقدير الآخر على ما نقوم به. إنّ ما تحقّق حتى الآن ناتج عن وعي أسرتنا الكبيرة، والخدمة المخلصة التي تُبذل باستمرار من الجميع. تسير سياستنا على خطّين متوازيين:

1. تعزيز التضامن العربي الذي تبلور في قمة بغداد. إذ عملنا ونعمل على لمّ الصفّ، وتوحيد الكلمة، وتعاون في كل ما من شأنه أن يؤثّر في هذا الجهد. ربما لم يكن الجو هو الجو السليم الذي نتمناه بمعنى الكلمة، لكن نتيجة لهذا الجهد تمّ لقاء بين صدّام والأسد في كوبا عبّر عن النتائج الطيبة التي تمخّض عنها مؤتمر هافانا[471]، كما أنّ الطرفين مدركان لدقة الموقف، وضرورة عدم التأثير في موقف التضامن ووقوف الدول العربية معًا في وجه التحديات.

2. الخطّ الثاني المنسجم مع الأول هو عملنا لطرح قضيّتنا عالميًا، بما يكفل لنا الدعم والتأييد، ويضع إسرائيل والصهاينة من جهة أخرى في زاوية، ويُقلّل من دعم الكثيرين في هذا العالم لهما.

بطبيعة الحال، هذه المنطقة مهمة لأسباب مختلفة معروفة. وهذا يفرض علينا أن نُكلّم الناس بمنطق حقوقنا، وبمنطق السلام الذي يفهم العالم. هذه المعاني تضمّنتها قرارات بغداد، ونحاول أن نبلورها بما يكفل قبول الكثرة لها. زيارتنا للأمم المتحدة جاءت في هذا النطاق، وكذلك مشاركتنا في مؤتمر دول عدم الانحياز، وزياراتنا لعدد من الدول الأوروبية. لاحظنا أنّ الأرضية في الأمم المتحدة كانت جيدة لنتحرّك عليها؛ وذلك نتيجة ما بذلناه من جهد سابق مع العالم. في ما يتعلّق بمؤتمر هافانا، كان الموقف واضحًا، لكن

نشعر بأنّ مصر خذلت رفاقها في معركتها، كما تخلّت عن التزامها بمبادئ ناضلوا من أجلها، وأخلّت بروابط العروبة، ومواثيق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع المشترك[472]. تناست مصر هذه الاعتبارات كلها، واختارت الانفراد. كما شعر العالم بخطورة الأسبقية، أو مبدأ أنّ دولًا تقرّر مصير شعوبٍ ودولًا أخرى، من دون مشاركة هذه الأطراف في تقرير مصيرها، مثلما فعلته أميركا ومصر وإسرائيل.

وضع أوروبا الغربية أفضل من الماضي، باستثناء دولة، هي هولندا. إنّ بريطانيا وألمانيا وفرنسا مواقفها جيدة، وهنالك شواهد كثيرة على ذلك. بالنسبة إلى المنظمة، فإنّ اللقاءات والمحادثات التي أجريناها فعلت الكثير. في آخر زيارة لياسر عرفات، طلب مقابلتي على انفراد. وقد ركّز على نقطتين؛ **أولًا**، أنّ أميركا تريد الاتصال بهم، وأنّهم يشعرون بالخطر من أنّ الأميركيين يريدون ترك انطباع لديهم بأنّهم طرف في المفاوضات، بينما هم حقيقة يريدون توريطهم بما يتعارض مع مصلحة القضية الفلسطينية، أو محاولات تهدئة حتى تُمرّر عمليات معينة مثل الحكم الذاتي. ورجاني عرفات تقديم النصح لهم بشأن كل خطوة، ووعدنا بمساعدتهم قدر طاقتنا. **ثانيًا**، طرح عرفات موضوع ضرورة بحث مستقبل العلاقة الأردنية الفلسطينية. وأجبته بأنّنا مع حقّ تقرير المصير، وليس لدينا أي أفكار نطرحها، وإلّا سيكون هناك تناقض مع حقّ تقرير المصير. قلنا له: إذا ما استرجعتم الأرض، فسنقبل بالذي تختارونه. وقلتُ له إنّنا أوفياء حتى النهاية لمبادىء الثورة. لكنّ عرفات أصرّ على ضرورة بحث الموضوع لأنّه سيساعدنا في الوصول إلى نتائج تساعدنا أمام العالم. أجبته قائلًا: قدِّموا لنا شيئًا وسندرسه لأنّنا جرّبنا في الماضي وأُسيء تفسيرنا (المملكة المتحدة). كما قال إنّهم يبلورون أفكارهم لبحث ذلك بشكل جدّي في المستقبل القريب.

لدينا شعور بأنّنا نتحمّل نوعًا من المسؤولية التي لم نشعر بها في السابق. واعتقادي أنّني سأساعدهم. ومن أهدافنا أن نخلّصهم من التدخّلات العربية والخارجية في أمور المنظمة، باعتبارها سببًا من أسباب تعثّر مسيرتهم حتى الآن. هذه العلاقة يمكن أن نؤسّسها مع كل جزء، مستفيدين من دروس الماضي، لعلّها تكون أنموذجًا يتبعه الآخرون معهم. وأملي في المستقبل أن تكون هذه المنظمة ممثّلة للفلسطينيين بالشكل الصحيح. وعندي ثقة واطمئنان بأنّ الناس هنا من المسؤولين؛ فإذا كانوا في الصورة فإنّهم سيؤثّرون في المسيرة بشكل إيجابي ومقبول.

قابلنا رئيس المنظمة الأفريقية، ووزراء الخارجية العرب، والأمين العام للأمم المتحدة، ورؤساء وفود دول أجنبية عديدة. العالم مُهيّأ، وخرجتُ بانطباع أنّه لا بدّ من العودة إلى المجموعة العربية (سورية، العراق، الكويت والسعودية) باعتبارها تُمثّل العالم العربي كله؛ نعود لبحث ما سبق أن طرحته معهم، وهو طرح مشروع عربي للعالم.

نشعر بأنّ القرار 242 جاء في ظروف نهاية معركة، وكان هدفه إزالة آثار النكبة. لذلك، فهو ناقص؛ لأنّه لا يعالج مسألة حقّ تقرير المصير، وحقوق الشعب الفلسطيني الأخرى. إذًا ما هي الإضافات المطلوبة؟

لا بدّ من بلورة موقف عربي يتبنّاه مؤتمر قمة عربي في المستقبل القريب، فإذا ما طرحته دولة أو جهة أو منظمة التحرير لا يُنتقد، باعتبار أنّ وراءه الثقل العربي والإجماع العربي. قد تكون هناك جهات في العالم لها

ردّات فعل سلبية، لكنّها ستأخذنا جديًا إذا كان وراءنا موقف عربي موحّد، هذا ضروري، والأرض مهيّئة:

– مجموعة عدم الانحياز.

– الاتحاد السوفياتي وجماعته.

– أوروبا الغربية.

الصين واليابان.

أميركا تتخبّط. إذا بلورنا موقفًا عربيًا، واتفقنا على الأسلوب، فسنعيد الاتصال مع هذه الدول، ونطرح الموضوع على الأمم المتحدة، حيث سيصعُب على أميركا معارضة ما يريده العالم، أو ربما وجدت فيه مخرجًا لموقفها المتأزّم. إذًا الخطة هي:

1. إعادة الاتصال بأشقائنا للبحث في وثيقة مبادئ تكون أساسًا لقرار دولي جديد، ويمكن أن تنال دعمًا دوليًا.

2. تهيئة المناخ العالمي بالاتصال لدعم هذه الوثيقة.

3. الحصول على قرار دولي، والاتفاق على الأسلوب الذي يكفل تطبيقه.

كل ما أجريناه من اتصالات سيساعدنا في المرحلة المقبلة. بالنسبة إلى زيارتي للأمم المتحدة واتصالاتي، فقد أزعجتني مسألة، هي أنّه لدى زيارة فانس لي، قال إنّه سيُضمّن خطبته شيئًا عن لبنان، وإنّهم يُفكّرون بمبادرة حول مسألة لبنان، وكان البحث في العموميات. بعد لقائي بوزراء الخارجية الغربيين، والأمين العام للأمم المتحدة، أخذتُ انطباعًا عن شكل هذه المبادرة، وأنّ الشخص المسؤول عن تنظيم العملية هو شتراوس، وأنّها قد تأخذ شكل مؤتمر يُعقد في بيروت، يضمّ الجهات اللبنانية المتعدّدة، والـ «PLO»[473] [منظمة التحرير الفلسطينية]، وسورية، والأردن، وربما إسرائيل، وسعد حداد.

لقد أزعجني ذلك لأنّه قد يشير إلى احتمالات للتصعيد قبل اجتماع هذه الأطراف، أو أنّ أميركا لا تعي ما تعمل. اتصلنا بوزيري خارجية العراق وسورية والمنظمة، وتداولنا معهم، ونبّهناهم.

في رأيي، لا بدّ من التركيز على موضوع لبنان؛ حتى لا تستخدمه إسرائيل ضدّنا، وهذا أمر غير مُستبعد. وشعوري أنّ أسُس ذلك يجب أن تكون واضحة: استقلال لبنان واعتراف الجميع بذلك، ووحدة أراضيه وسيادته عليها، وإعادة بنائه، وتقديم المعونات له، ووضع جدول زمني لفك الارتباط السوري لأنّ سورية هناك تُستنزف، وانطباعاتي أنّ أميركا تعاني من أزمة قيادة تسبب فراغًا كبيرًا في هذا العالم.

في مجال التسليح، قرّرنا أنّنا بحاجة إلى فرقة دبابات؛ 303 دبابات حديثة. واتجهنا إلى بريطانيا لشراء دبابة «تشيفتن»، وهي من الدبابات التي صُنعت بميّزات خاصة. واجهنا مشكلة، هي أنّ بريطانيا على أبواب انتخابات، وأعدنا الحديث مع المحافظين، ووجدناهم مستعدين، وتجاوبت هيئة الوزراء على أساس أن

يكون البحث بثمن التكلفة، ونحن الآن في المراحل الأخيرة لتوقيع الاتفاق، وأتمنى أن نؤمّن مزيدًا من الدعم في القمة المقبلة لنملك فرقة أخرى.

ليبيا عرضت علينا شراء بعض الأسلحة السوفياتية. ووُقّع الاتفاق لشراء سلاح مضاد للطيران المعادي، وأسلحة أخرى. وبلّغنا السوفيات، بانتظار توقيع اتفاق ليبيا معهم.

بحثنا مع بريطانيا موضوع أجهزة الاتصالات والرصد المتعلّقة بالحرب الإلكترونية في المستقبل، والخبرة البريطانية لتدريب كوادرنا في هذا المجال. ونأمل أن نقطع، في فترة قصيرة، الشوط المطلوب.

فرنسا: عرضت طائرة «ميراج F1»، وبحثنا في إمكانات «ميراج D2000» للمستقبل. واتفقنا على شراء سربين لأنّ تنويع الأسلحة مهم، وشعورنا أنّ العرب يرغبون في التنويع مثلنا. هذا الحديث وجد شيئًا من القبول من الكويت والعراق وليبيا، وطلبنا إلى فرنسا تحضير أفكارها النهائية تمهيدًا لبحثها مع الإخوة العرب.

هناك رأي أن تكون الصيانة في البلاد العربية. وأنا أرى أن تبقى الصناعة في فرنسا، ونرسل أبناءنا ليتدربوا، أمّا الصيانة فتكون في العالم العربي، كما فعلت إسرائيل.

بالنسبة إلى القمة المقبلة، اقترحتُ أن تستضيف السعودية المؤتمر. سعى العراق إلى استخدام المؤتمر لتطوير جامعة الدول العربية، ومراجعة مبادئها، ومواثيقها، ومعاهداتها».

مستقبل العلاقات الأردنية – الفلسطينية

11/10/1979

بعد أن ودّع الضيف البريطاني المستر [هوارد] (Howard) جلالة الملك، وقفتُ هنيهة مع جلالته، وأخبرته بأنّ أحد المتصلين بالمنظمة اقترح أن أعمل مع أبو مازن في أثناء جولتنا لشمال أفريقيا على بلورة تصوّر لمستقبل العلاقات الأردنية – الفلسطينية، واستشرتُ سيدنا [الملك حسين] بذلك. غير أنّه نصح بأن يُترك الأمر لهم ليقرّروا دراسته، وعلينا ألّا نشارك الآن. وقال إنّ وليد الخالدي[474] يشتغل على هذا المشروع.

لقاء أمين الاتصال الليبي

الساعة: العاشرة والدقيقة الثلاثون صباحًا.

المكان: القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية.

قابلتُ الأخ عبد المجيد القعود[475] أمين الاتصال الليبي، بناءً على طلب العقيد معمّر القذافي نقل الآتي:

1. تحياته إلى جلالة الملك المعظّم.

2. تأكيد التزام ليبيا الكامل تنفيذ ما اتُفق عليه بين العقيد معمّر القذافي وجلالة الملك، من حيث الدعم العسكري للأردن. وقد صدرت تعليمات ليبيا إلى الاتحاد السوفياتي بتنفيذ اتفاق مشتريات المعدات العسكرية الأردنية، وذكر أنّ مبلغ 204 ملايين دولار أميركي هو قيمة المشتريات.

3. اتفاق جلالة الملك والعقيد القذافي على أن يكون الاتصال بين الاثنين مستمرًا بالنسبة إلى كل تطوّر جديد يحصل على النطاق العربي يهمّ الطرفين (وهنا يقصد القذافي بذلك انتظاره لرسالة من جلالة الملك حول زيارته الأخيرة للولايات المتحدة، والتحركات السياسية التي قام بها، خصوصًا بالنسبة إلى اجتماع عرفات مع جلالته).

4. موضوع الستة مدرسّين جامعيين الذين فُصِلوا في الأردن، إذ إنّ العقيد تسلّم رسالة منهم أو من أحدهم حول الموضوع.

5. لاحظ العقيد القذافي أنّ راديو عمّان لا يركّز تركيزًا شديدًا ضدّ مصر في تعليقاته المسائية.

تونس

قال الهادي نويرة[476] إنّهم قبلوا بعقد القمة في تونس كدولة تستضيف جامعة الدول العربية، لكنّهم لا يعتقدون بجدوى القمة الآن ما لم يُعدّ لها سلفًا ويُحدّد بالضبط ماذا يُراد التوصّل إليه. شعرتُ بأنّه يريد أن يتصرّف أحد الأطراف، لإزاحة هذا العبء عنهم.

الجزائر

زيارة سيدنا [الملك حسين] كانت هائلة، ويُقدّرون ذهابه إلى هافانا. ووصفوه بأنّه ملك شعبي (قابلتُ محمد أحمد عبد الغني[477] رئيس الوزراء، وجلّول ملائكة[478] عضو اللجنة المركزية ونائب رئيس المجلس الوطني، وعبد الحميد مهري وزير الإعلام، والأخضر الإبراهيمي[479] عضو اللجنة المركزية).

استقالات المجالس البلدية في الضفة الغربية

20/11/1979

زارني مساءً الدكتور ياسر عبيد، مدير صحة محافظة القدس، وبرفقته شقيقه فرحي. قال ياسر إنّ سلطة الحكم العسكري في بيت إيل أخطرت مديري الدوائر في الضفة الغربية، ومنهم شحادة شحادة مدير المستشفيات، وياسر عبيد نفسه، قبل ثمانية أيام من اعتقال رئيس بلدية نابلس [بسام الشكعة]، أنّ سلطة الحكم العسكري ستترك لمديري الدوائر حرية إدارة دوائرهم من دون تدخّل منها.

استمر هذا الوضع نحو ثمانية أيام، وعاد المسؤولون إلى الدوام وممارسة المسؤولية مع بداية الانتفاضة الشعبية الناجمة عن اعتقال السيد الشكعة. يقول الدكتور عبيد إنّهم فسّروا هذا التصرّف من سلطات الحكم العسكري بأنّ إضرابًا ما قد حدث. وحين قلتُ له إنّ العسكريين لا يُضربون، قال إذًا كان هناك سبب آخر.

في صباح اليوم نفسه، أوصلتُ مهدي عبد الهادي[480] إلى الجسر، وكان قد رافق والدته إلى عمّان في اليوم السابق، وأخبرني أنّ الاستقالات الجماعية للمجالس البلدية جاءت بناءً على إيعازات من منظمة التحرير الفلسطينية. وقال إنّ لجنة التوجيه الوطني مشكّلة من: بسام الشكعة، ومحمد حسن ملحم[481]، وكريم خلف، وإبراهيم الدقاق[482] (مهندس وشيوعي سابق)، وجريس خوري (محامٍ)، وسميحة خليل[483] (عن الجمعيات الخيرية)، وغسان الخطيب[484] عن الطلبة.

خيارات أميركا في المنطقة

الخيار الأول لأميركا هو صنع السلام. والثاني، تجنّب حرب شاملة في المنطقة؛ وهي من هنا تعتبر الصلح المنفرد بين مصر وإسرائيل إنجازًا مهمًا. تنظر أميركا إلى النزاع بمنظار استراتيجي قوامه:

- ضمان تدفّق النفط، وبأسعار معقولة.
- غياب الحرب.
- منع نفوذ الاتحاد السوفياتي.
- عدم حدوث مجابهة في المنطقة.

بالنسبة إلى إسرائيل، فإنّها ليست ضمن الفهم الاستراتيجي، ما يُفسّر وصف الأميركيين علاقتهم بها بأنّها خاصة. وخصوصية العلاقة هي التي تحرمهم من تكامل مراعاة مصالحهم الاستراتيجية. وعليه، فإنّ السياسة الأميركية تهدف إلى تقسيم المنطقة في ضوء مشكلاتها إلى مناطق مشكلات:

- القضية الفلسطينية في إطار الأرض المحتلة والأردن وسورية ولبنان.
- قضية النفط في شبه الجزيرة العربية.
- التطرّف والسوفيات وسورية والعراق وليبيا واليمن الجنوبي.
- المغرب – الجزائر.
- مصر – ليبيا والسودان.

ترغب أميركا في أن تُبعد كل مشكلة عن القضية الفلسطينية؛ النفط مفصول عن القضية الفلسطينية.

العرب يجب أن يتحرّكوا. إذا كان الملك الحسين قادرًا على الظهور بمظهر ممثّل الإجماع العربي، فسيساعده ذلك في الحوار مع أميركا لمصلحة القضية.

القضية تقتضي من الملك والسعودية والسادات أن يطرحوا موضوع قيام أميركا بفتح حوار مع منظمة

التحرير الفلسطينية؛ لأنّ هذا الحوار سيُكسبهم سورية والعراق، ويريح السعودية والأردن، ويساعد السادات في البقاء، ويضمن النفط.

يجب ألّا تقلقوا بصدد إسرائيل؛ عليكم أن تهتموا بما تفعله أميركا. لذلك، لا بدّ أن يكون للعرب سياسة؛ ولديهم من الأوراق الكثير ليلعبوها مع الأميركيين.

إنّ انتخاب الرئيس في أميركا لا يمكن أن يستند إلى السياسة الخارجية، فهو دومًا يعتمد على السياسة الداخلية. الرئيس الأميركي الناجح هو أحد اثنين: إمّا أن يكون صاحب رؤية مثل روزفلت[485] (Franklin Roosevelt) وكينيدي[486] (John Kennedy)؛ أو مُصلحًا للواقع الاقتصادي. وكارتر ليس أي منهما.

إنّ دول العالم الثالث على أبواب نهضة شاملة لا تفهمها أميركا؛ بسبب أنّه ليس لها تاريخ أو حضارة. إنّها تتعامل مع الأشياء اليومية، ولا تستطيع بناء سياسة تعتمد على الرؤية. البراغماتية الأميركية - في بعض جوانبها، وفي إطار تحليل العالم الثالث في اتجاه نهضة شاملة - عاجزة؛ لأنّها لا ترى بشمولية.

إذا تكلّمت مع المجتمع الأميركي فلن يفهمك للسبب ذاته، أي لأنّه شعب ليس له تاريخ، وكل ما يهمه هو تحسّن حالته الاقتصادية.

الشعب الأميركي تقدّم في التكنولوجيا أكثر من قدرته على استيعابها. الغرب، وبالذات أميركا، في موقف دفاعي.

الحملة التي شنّها الغرب على الخميني والإسلام مردّها شعوره [الغرب] بالقلق من أنّ سيطرة الفلسفة المسيحية للبيض ستنحسر، تمامًا كما كان وما يزال قلقهم من الشيوعية. الإنذار الأول الذي كان على أميركا أن تفهمه بأنّ دول العالم الثالث على عتبة نهضة شاملة، هو حين طُرح موضوع النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

الحضارات لها محرّكات ودوافع؛ تبدأ برؤية تأخذ أبعادًا مادية في نواحي الحياة المختلفة. إنّ المدنية الغربية في التكنولوجيا أثارت في دول العالم الثالث وشعوبها الرغبة في التحرّك، وردم فجوة المدنية، والغرب لا يستوعب ذلك.

نماذج صحافية ضد الأردن

جاء في افتتاحية صحيفة **الوطن** الكويتية في 20/ 3/ 1979: «هل سيُسمح لعناصر الثورة الفلسطينية بالعودة إلى الأردن؟ هذه بدايات تدلّل على صدق نيّة الطرف الذي يدّعي اليوم رفض الاتفاق، وإلّا فكلهم في نهاية المطاف سادات».

صحيفة **السياسة** الكويتية، 19/ 3/ 1979: «يتحدّث الملك حسين عن الحقوق الفلسطينية، وسجونه

ملأى بالمعتقلين السياسيين الفلسطينيين».

مجلة **المصوّر** المصرية، 23/3/1979: «هل مُنيت الضفة الغربية باحتلال رهيب، كما مُنيت به أيام الاحتلال الهاشمي؟ لا أعتقد أبدًا أنّ أيام الاحتلال العثماني أو البريطاني كانت أقسى على الشعب في الضفة الغربية من أيام احتلال الملك عبد الله».

صحيفة **السياسة** الكويتية، 21/3/1979: «الفلسطيني يعيش تحت سياط حكّام الأردن، وسورية، والعراق، وهم جميعًا عرب، ويقولون بالإسلام».

عملاء للأميركيين

في تشرين الثاني/نوفمبر 1979، وفي أثناء عقد مؤتمر قمة تونس، وكنتُ أشغل حينها منصب وزير خارجية بالوكالة، تلقيتُ كتابًا من طاهر المصري، سفيرنا في باريس، مرفقة به رسالة غير معنونة، مطبوعة باللغة الإنكليزية، وصادرة عن مدينة في ألمانيا، تُبلّغ سفيرنا في باريس أنّ زيد الرفاعي، ومشهور حديثة، وعبد السلام المجالي، وعبد الهادي المجالي[487]، وعدنان أبو عودة عملاء أميركيين يتآمرون لإسقاط نظام الملك الحسين.

الرسالة مضحكة، وفحواها مضحك، ومع ذلك بعث بها سفيرنا الموقّر إلى «الخارجية»، ولم يتوقّع أن أكون الوزير الذي سيتلقاها. لذلك، قمتُ بدوري بإرسال نسخة منها إلى الديوان الملكي، وأخرى إلى رئيس الوزراء.

حين تغيّرت وزارتنا وخرجتُ منها، وكذلك خرج منها عبد السلام المجالي، سَرَت شائعات مفادها أنّ عبد الهادي المجالي، رئيس هيئة الأركان، سيُعفى من منصبه، ويصبح أمنيًا للعاصمة.

تصوّرتُ حينها أنّه في حالة إخراج عبد الهادي المجالي فهذا يعني أنّ نظام الحكم صدّق مثل هذه الرسالة المبعوثة من جهة غير معلومة.

خواطر حول مؤتمر قمة تونس

تبيّن أن سركيس [الرئيس اللبناني] يتمتّع بدعم إجماعي من المسلمين والمسيحيين حول ضرورة إخراج الفلسطينيين من لبنان. كان سركيس يتحدّث بنبرة قوية لدرجة أنّه قال لأبو عمّار في إحدى الجلسات: «اخفض صوتك»، فخفض أبو عمّار صوته.

وفي مناسبة ثانية، أخرج أبو عمّار عريضة موقّعة، أراد منها أن يُبيّن أنّ اللبنانيين في الجنوب يؤيدون وجودهم [الوجود الفلسطيني المسلح]. فردّ عليه سركيس قائلًا: «الآن سأُحضر لك عريضة موقعة من عشرة أضعاف الموقعين على عريضتك، ويطالبون بخروجك من لبنان». يعني ذلك أنّ منظمة التحرير أصبحت بحماية السوريين في لبنان؛ لأنّ قوات الردع لو خرجت فسيعيش الفلسطينيون في جوٍ معادٍ تمامًا.

أراد صدّام حسين أن يُغري سركيس بالمال، فقال له: «ربما أنّ 500 مليون دولار سنويًا تعاونكم على إعادة البناء، والقدرة على الصمود». فردّ سركيس: «لا نريد مالًا، ونريد خروج الفلسطينيين».

طالب سركيس بخروج الفلسطينيين من مناطق وجود قوات الأمم المتحدة، وبعدم القيام بعمليات من لبنان ضد إسرائيل، وبعدم الإعلان عن أي عملية ضد إسرائيل من بيروت، حتى لو انطلق منفّذوها من قبرص.

رفض العرب ذلك، واتفقوا على أن يُنسّق الفلسطينيون واللبنانيون وقوات الأمم المتحدة. وهذا كلام مفكّك لا يعني شيئًا؛ أي إنّ المشكلة الفلسطينية – اللبنانية ستبقى قائمة، ولذلك تحفّظ سركيس على هذا القرار. في المقابل، تحفّظ أبو عمّار على قرار عدم القيام بعمليات من جنوب لبنان.

إنّ ذلك كله يعني أنّ لبنان لا يريد الفلسطينيين، وأنّ وجودهم مرهون بوجود القوات السورية. وهذا يعني، بالطبع، أنّ قبضة السوريين على الفلسطنيين زادت؛ لأنّهم حُماتهم من الفناء والتصفية.

لأنّ الوضع الداخلي السوري يزداد سوءًا، جنحت سورية في مؤتمر تونس نحو المزايدة، وعارضت الاقتراح الأردني الذي كان يرمي إلى الوصول إلى موقف محدّد، خشية أن يُستعمل ضد نظام الحكم في سورية من المناوئين له.

فالصورة بعد قمة تونس كالآتي:

1. شلّ الحركة العربية على الساحة الدولية ضمن العمل في إطار خيار السلام؛ وذلك نتيجة عدم التوصّل إلى قاعدة محددة وواضحة يمكن أن يُعبّأ حولها المجتمع الدولي، تمهيدًا للذهاب إلى مجلس الأمن.

2. بشلّ إمكانية هذه الحركة، بقيت الساحة مفتوحة لتفاعل العناصر الحيّة القائمة. وهي عناصر اتفاقية كامب ديفيد، والتغيير في الأرض المحتلة.

3. شلّ قدرة الفلسطينيين على المناورة السياسية، وإبقائهم في دائرة الغموض غير المجدي؛ نتيجة سيطرة السوريين عليهم لحاجة المنظمة لهم في لبنان.

تقويم الملك الحسين للأوضاع العربية

1979/12/1

1. لا بد من مخاطبة الناس لجعلهم في صورة الحوادث والتطوّرات؛ للمساهمة في إيجاد المناعة الكافية لدى الجميع.

2. **الأوضاع السياسية العربية والدولية:**

في تونس كنتُ مرتاحًا، لأنّ مؤتمر القمة ضمّ الدول العربية جميعًا ما عدا مصر؛ ولأنّه تمّ بعد عام من مؤتمر بغداد. مؤتمر القمة المقبل سيكون في عمّان، وسنُعدّ له من الآن. نأمل أن تكون مدة القمة في عمّان أطول

من مؤتمر قمة تونس؛ ونأمل أن يكون التركيز على التضامن العربي، والتنسيق بين الأجهزة العربية المختلفة، مثل المجالس الاقتصادية. يهمّني أن ينشأ مع الوقت جو صريح وواضح بين العرب؛ كي نتمكّن من بحث الأمور بعمق أكثر، حتى نحصل على نتائج أفضل.

بالنسبة إلى لبنان، لم نحقّق أفضل ما حقّقنا؛ إذ إنّ الجانبين الفلسطيني واللبناني ما زالا متحفّظين. لو نُفذت الاتفاقات بينهما من البداية، لكان الوضع أفضل، فأوضاع الحكومة اللبنانية صعبة، وكذلك أوضاع المقاومة. يقول اللبنانيون نسترجع الأرض أولًا، ثمّ انسحاب القوات الدولية؛ ولذلك لا بدّ من انسحاب المقاومة. وتقول المقاومة دافعنا عن الأرض، ودفعنا خسائر، ونتعاون مع القوات الدولية، ولذلك لن نسحب.

كانت النتائج أقل ما كنتُ أتوقّع. فعالمنا مُهيّأ أكثر من أي وقت مضى لمناقشة شكل الشرق الأوسط، كما تغيّرت مواقف دول كثيرة في أوروبا ودول عدم الانحياز والصين. حتى بريطانيا تقول إنّ القرار 242 أقل ما يجب أن يكون عليه أساس حلّ القضية، لأنّه جاء في عُقب معركة.

هذا التعبير؛ الحلّ المرحلي، هو استعادة الأرض التي احتُلت في عام 1967 بما في ذلك القدس، واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. أعتقد أنّه لا يوجد حلّ نهائي إلّا إذا حقّقنا الحلّ المرحلي. وأعتقد أنّه لا يجوز أن تُتخذ مبادرات فردية، بل يجب أن يكون هناك إجماع عربي. فلو اتفقنا وتحركنا لحصلنا على نتيجة أفضل من القرار 242.

نُسأل دائمًا ماذا تعنون بالحلّ العادل والمُشرّف، فتصعب علينا الإجابة. لماذا الحصول على إجماع ضروري في هذه المرحلة؟ **أولًا**، الانتخابات الأميركية، والفراغ السياسي القائم. **ثانيًا**، مشكلة الطاقة، والتركيز على أنّ العرب مسؤولون عن أزمة الطاقة. صحيح أنّ هذا القول غير دقيق، لكنّه ينعكس على العرب. إذا استمر ذلك سنخسر بعض أصدقائنا، خصوصًا في الدول النامية.

لم تُبحث أمور عسكرية، خلافًا لما ورد في البيان؛ يبدو أنّها كانت ديباجة الإعلاميين. وضعنا مع الإخوة العرب جيد، مع الجميع. ووضعنا في المنطقة حرِج. لاحظتُ تخبّطًا في سرد وسائل الإعلام وتحليلها للحوادث المختلفة التي نمرّ فيها.

الصورة التي أراها أنّ منطقتنا مهمة جدًا؛ موقع استراتيجي، وشبكة مواصلات مهمّة، ومصادر الطاقة. وهي مُستهدفة من الصهيونية ومن وراءها، ومن الشرق (الشيوعية)، فالمنطقة يمكن أن تكون ميدان معركة، أو يمكن أن تُقسّم بشكل أو بآخر. فيجب أن نتعامل مع هذا الواقع بحذر وانتباه؛ لأنّ الذي في الميزان شخصيتنا، والأجيال العربية الإسلامية المقاومة.

هناك احتمال أن يتّبع الأعداء أساليب جديدة في هذه المنطقة. ربما كانت لدى المنطقة مناعة أيديولوجية، ووسيلة شعوب المنطقة للمقاومة هي العقيدة، والأسلوب الجديد هو استخدام العقيدة ضدّنا؛ إذ إنّها مصدر قوتنا، كما إنّها مصدر ضعفنا. لذلك، لا بدّ من تحديد معالم الطريق. إنّ ما وقع حتى الآن ليس له علاقة بتقاليدنا أو بديننا، بل على العكس، فإنّ في نتيجته تعريض وإساءة لديننا وتقاليدنا وشخصيتنا.

3. **المسجد الحرام**

إنّ أكبر جريمة وقعت في عام 1979 هي جريمة الاعتداء على المسجد الحرام باسم الدين[488]. هذا مثال على ما يجري، ولا بدّ أن نراجع أنفسنا. سبب التأخّر في معالجة الموضوع هو الحرص على عدم وقوع أضرار في المسجد نفسه، والحرص على إلقاء القبض على أكبر عدد ممكن من المجرمين أحياء. الحادث هزّنا بقوة. إنّ هذا التطاول على المسجد الحرام لم يُبقِ مكانًا واحدًا لا يمكن التطاول عليه.

4. **إيران**

سِرتُ على طريق مؤسّس المملكة بتنمية العلاقات مع العالم الإسلامي، ومنها إيران. في عام 1967 حين هُزمنا عاونونا؛ أرسلوا إلينا سلاحًا، وأقاموا مخيم الطالبية، وقدّموا مساعدات إنسانية أخرى لم نجدها عند أشقائنا. نودّ أن تستمر العلاقات بيننا كما كانت، وللغايات نفسها. لكن ماذا نرى في إيران اليوم؟ مشكلات مع العراق، ومشكلات مع دول الخليج، ومشكلات مع البحرين التي كان لنا دور في حلّ مشكلتها مع إيران في السابق، ومشكلات مع العالم.

تصرفات إيران لا تعطي المرء القدرة على الدفاع عنها؛ إنّها تصرفات تستدعي التدخّل الأجنبي. الهيئات الدبلوماسية لا بدّ من حمايتها، فهذه أعراف دولية معمول بها منذ زمن بعيد.

يجب ألّا نخلط بين رأينا في الولايات المتحدة وقصة الرهائن [أزمة رهائن إيران][489]؛ لأنّها لا ترفع الرأس، ولأنّها قد تجرّنا إلى مشكلات لا نهاية ولا حصر لها. إنّ الأعمال التي ارتكبتها السلطات الإيرانية تُسيء إلى ديننا وسمعتنا وواقعنا؛ لأنّها مليئة بالحقد. وقد كانت الحركة [الثورة الإيرانية] في البداية أملًا للعالم العربي، لكنّها أفلتت الآن، وأعطت نتائج عكسية. إن نكسة الراية الإسلامية ستصيبنا جميعًا، وستجعلنا أضعف في المستقبل في مواجهة المشكلات. إنّ العقيدة نقطة قوة، وأرجو ألّا تتحوّل إلى نقطة ضعف. حين أُهين الرسول الذي أوفده النبي، شنّ النبي حربًا لمعاقبة الذين أهانوه.

اجتماع أردني – فلسطيني

5 /12 /1979

المكان: قاعة الاجتماعات في الديوان الملكي العامر.

حضر عن الجانب الأردني: جلالة سيدنا [الملك حسين]، دولة الرئيس، سيادة رئيس الديوان، معالي عامر باشا [خماش]، عدنان أبو عودة، حسن إبراهيم، سليمان عرار، أحمد عبيدات وأبو شاكر [زيد بن شاكر].

وحضر عن الجانب الفلسطيني: أبو عمّار، محمد زهدي النشاشيبي[490]، حامد أبو ستة، عبد المحسن أبو ميزر، طلال ناجي، عبد الرحيم أحمد[491]، خليل الوزير، سامي عطاري[492] وعبد الرزّاق اليحيى.

أبو عمّار: «بعد مؤتمر تونس، ركّز اللبنانيون على السلبيات (التحفّظ) وتجنبوا الإيجابيات. بعد وصولنا بـ 48 ساعة أقام الكتائبيون [حزب الكتائب] عرضًا عسكريًا تضمّن دبابات (سوبر تشيرمان) الإسرائيلية، كما عرضوا مدفعية هاون عيار 120 و160، وسيارات مصفّحة، وسرب طائرات عامودية، وراجمات صواريخ. فحديث الحكومة اللبنانية عن السيادة أصبح شاذًا حين سمحت للمليشيات بإقامة هذا العرض. أثار العرض الوطنيين في بيروت، كما أُصيبوا بالهلع. كان الجو استفزازيًا، ودعت الحكومة اللبنانية اللجنة الرباعية العربية[493]. نحن حريصون على أن لا ينفجر الوضع. لم نفعل شيئًا سوى أنّنا أصدرنا بيانًا عن طريق وفا [وكالة الأنباءالفلسطينية] قلنا فيه إنّ التحفّظ ليس هو الأساس.

كانت هناك محاولات لإحداث مشكلات في مناسبة عاشوراء؛ ولذلك تعاونا مع الشيعة والمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى[494] لمنع ذلك. وسارت تظاهرة نحو السفارة الليبية فأقنعنا قادتها ألّا يذهبوا إليها كي لا ينفجر الوضع. وتجاوبوا، ولم يصلوا إلى السفارة.

الجو استفزازي، والإيجابيات كثيرة، لكنّهم لا يريدون التركيز عليها. إنّ 200 مليون دولار تُعمّر الجنوب، وتُعمّر بيروت، وتُنعش الاقتصاد. إنّ لبنان لم يصرف على الجنوب منذ الاستقلال 100 مليون دولار، وها هم يأخذون من القمة 200 مليون دولار. لا بدّ من التركيز على المصالحة اللبنانية. حين أُجري العرض العسكري لم نخف نحن، بل سُنّة بيروت. كانت نتيجة ذلك أنّ الشارع اللبناني الذي فاخر سركيس بأنّه لا يريد الفلسطينيين، عاد إلى المنظمة مستغيثًا. هناك 500 سجين من طرابلس والبقاع. نحن نعتمد سياسة النَفَس الطويل معهم. نحن نعترف أنّ ظلّنا ليس خفيفًا.

القصة ليست مسيحيين ومسلمين، بل مسألة ظلم أيضًا. الجنوبيون لم يعرفوا الأطباء إلّا من خلال المنظمة. الفقر الذي في الجنوب شاهدته في الهند وباكستان ومصر. مع ذلك، يجب التركيز على الإيجابيات؛ أكان من خلال اللجنة الرباعية أو من خارجها، حتى نرضيهم.

بالنسبة إلى إيران، ساهمنا في إطلاق الأميركيين السود والنساء من الرهائن في السفارة الأميركية بطهران. لكنّ الموضوع يتأزّم بشكل خَطِر؛ لأنّ الخيارات الأميركية ضيّقة، فلا تستطيع أميركا أن تقوم بعمل عسكري ضدّ إيران، إلّا إذا ضمنت قاعدة استنادية لا يمكن أن تكون إلّا في بلد عربي خليجي، وإذا حدث ذلك فستسوء الأمور بين العرب وإيران. أول مرة يخاف العرب على آبار النفط. في محادثاتي مع السعوديين شعرتُ بأنّهم يخافون من عملية عسكرية ضدّ إيران، لأنّها قد تُورّطهم.

محتمل بعد الاستفتاء والنجاح الباهر الذي حقّقه الخميني أن لا تتحسّن الأمور. أيضًا كارتر مستفيد من الوضع، كما لوحظ من ازدياد شعبيته على شعبية إدوارد كينيدي. لذلك، كارتر سيستفيد منها داخليًا. وهناك في أميركا من يدعون إلى الحرب، وأصواتهم ترتفع. خطورة هذا علينا كعرب وكقضية أنّ الاهتمام انتقل من فلسطين إلى إيران.

بالنسبة إلى الأمم المتحدة، اتخذنا قرارًا جيدًا على الرغم من أنّ المصوتين كانوا 75. وهذا نجاح لنا على طريق إدانة اتفاقية كامب ديفيد. معركتنا في الأمم المتحدة لم تنته. وكما ذكرنا في هافانا، لا بدّ من تحرّك

إضافي. وفي تونس اتخذنا قرارًا ما، وهو جيد وإن لم يكن كما أراد حسن إبراهيم. هذا القرار سنستفيد منه في التحرّك.

الأرض المحتلة: قرار الإفراج عن بسام الشكعة انتصار لشعبنا، وتتويج لما قام به. نحن كنّا ضدّ الاستقالات الجماعية لـ 29 رئيس بلدية، لأنّه عمل عاطفي. أول مرة صوتت أميركا معنا في قضية الشكعة، وهذا يحتاج إلى تحليل. على كل حال، هذا انتصار لنا، لأنّه سيُعيد 29 رئيس بلدية».

جلالة سيدنا [الملك حسين]: «بدءًا بتونس، شعورنا أنّ مؤتمر القمة كان بادرة جيدة، وأنّه عُقد في وقته. كان الاجتماع قصيرًا، ولذلك لم نبحث عددًا من الأمور التي كان يجب أن نبحثها. لم أكن مرتاحًا لأنّنا لم نحلّ المشكلة اللبنانية، كما لم نتوصّل إلى شيء حول العمل السياسي، فضلًا عن أنّ البيان الختامي تضمّن أشياء لم تُذكر، ولم نناقشها، مثل موضوع العمل العسكري.

في ما يتعلّق بالقضية اللبنانية لم أكن مرتاحًا، لأنّ الروح التي طُرحت بها كانت تشير إلى أنّهم يطرحونها لآخر مرة، وبالتالي فهم غير مسؤولين لو اتخذ الأطراف في لبنان خطوات أخرى. هذا الوضع خَطِر، ولا بدّ من حلّ المشكلة اللبنانية. المهم أن نتابع بشيء من التركيز جهد اللجنة الرباعية، لعلّنا نصل إلى مرحلة متقدّمة، حيث تتفق الأطراف كلها. واضح أنّ إسرائيل في حالة متيقظة. من الصعب تصوّر أنّ المنظمة ستُخلي بعض مواقعها، الأمر الذي سيُقلّل من وزنها الناجم عن قربها من إسرائيل.

رجائي الوحيد في ما يتعلّق باللجنة الرباعية أن تُبقيني بالصورة، كي أساعد من جهتي بالضغط على إخواننا، كي نصل إلى حلول مرضية لنا جميعًا.

بالنسبة إلى العمل السياسي، لا شكّ في أنّنا قطعنا جزءًا من الطريق في ما توصّلنا إليه. ولو بحثنا القضايا بوضوح وصراحة أكثر، لحقّقنا أكثر ما حقّقناه. ويريحني أنّنا وأنتم كنّا نرى الرأي نفسه. التحرّك الدولي يساعدنا في تحقيق المكاسب لأنّ الفرص مواتية. وهذه الفرص قد تزول في المستقبل.

لا نعرف كيف سيتبلور الوضع الأميركي. مرحلة الانتخابات ستكون سببًا تستخدمه بعض الدول لمصلحتنا. الصورة العربية وارتباطها بالنفط ليست مريحة، وربّما نخسر في أفريقيا، وأجزاء أخرى في العالم لهذا السبب.

شعوري أنّه لو اتفقنا على خطوط عريضة تحتوي، من حيث المضمون، ما توصّلنا إليه وربّما أكثر من ذلك، لكان من الممكن أن تساعدنا في التحرّك في الغرب، وبين دول عدم الانحياز، والكتلة الشرقية، لاستصدار قرار من مجلس الأمن أفضل من 242. فلو اتخذنا هذا الاتجاه لكان الأمر أفضل، ولو وصلنا إلى ذلك وتعنّتت إسرائيل لكشفناها.

رصيد الأمة العربية مجتمعة حول منظمة التحرير أفضل من الوضع الحالي. في أي حال القرار بحدّ ذاته ليس سيئًا، لكنّه أقل كثيرًا ما كنّا نتوقّع. آمل أنّ تحرّك وزراء الخارجية المقبل سيكون مفيدًا. آلمني أيضًا أنّه لم يكن هناك عرض دقيق لما قمنا به. أعقِد آمالًا كبيرة على اجتماع قمة عمّان المقبل؛ سيكون أول مؤتمر قمة يُعقد

قريبًا من أهدافنا، ما قد يتيح لنا البحث في الشؤون العسكرية والاقتصادية بشكل أكثر فاعلية.

زاد اهتمام العالم بإيران. الجهات المعادية ستستغل هذا الوضع في سبيل استعداء الكثيرين ضدّنا، خصوصًا مع ارتباط الطاقة بنا. نقطة الضعف الرئيسة هي قضية الرهائن التي يصعب الدفاع عنها؛ أكان من ناحية أعراف وقوانين دولية، أو قيم ومبادئ إسلامية. لعلّكم تستطيعون أن تبذلوا جهدًا خاصًا حول هذا الموضوع، وأتمنى أن نخرج من قضية الرهائن مقابل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وليس كما يمكن أن يُحدث عمل عسكري ضدّ إيران وآخرين. في الوقت نفسه، لستُ مرتاحًا لبعض الظواهر التي تحتاج إلى معالجة وجهد من الجميع، مثل حوادث مكة وغيرها، كما لو كان الدين، الذي هو جزء من مناعتنا وقوتنا، معرّضًا للاختراق بقصد الإضرار بنا. هذه القضية يمكن معالجتها على الصعيد المحلي، وعلى الصعيد العربي؛ لأنّ آثارها لا تنعكس على السعودية فحسب. وما يجري في سورية مثال على ذلك.

يُخيّل لي أنّ منطقتنا خلال الأعوام الثلاثة المقبلة ستتعرّض لهزات. علينا أن نراقب إسرائيل، وخصوصًا إذا تطوّر النزاع الأميركي - الإيراني. قرار الأمم المتحدة حول اتفاقية كامب ديفيد فيه كسب جديد.

بالنسبة إلى موضوع الشكعة، كنّا في منتهى القلق نتيجة استقالات رؤساء البلديات. وبحسب تقديرنا للموقف، خشينا أن تتطوّر الأمور في اتجاه حكم ذاتي. علينا أن نُراقب إسرائيل التي ستحاول مرات أخرى في هذا الجو الذي يسود في المنطقة التركيز على القضية الفلسطينية».

أبو عمّار: «أقترح تأليف لجنة لدراسة التكامل في الأرض المحتلة في الحقول المختلفة.

لستُ قلقًا من الشيوعيين. ويجب التعجيل في:

- وضع خطة تنمية شاملة.
- إيجاد كفاءات أردنية يمكن استخدامها.
- تأسيس المجلس القومي للتخطيط.
- أن تتكامل الخطة مع خطة التنمية الأردنية، والاقتصاد العربي.
- تغيير أساليب عمل اللجنة.
- أخذ غزة بعين الاعتبار.
- وضع بدائل لإدخال أموال الدعم.

اقترح أبو عمّار أن يقوم سيادة الشريف [عبد الحميد]، والسيد حسن إبراهيم، والسيد [عبد المحسن] أبو ميزر بوضع الخطوط السياسية العريضة.

الشريف عبد الحميد: «يجب أن نتفق مع المنظمة على خطة العمل قبل بدء وزارة الخارجية مهمة التحرّك الخارجي؛ لأنّ إخواننا العرب الآخرين بعيدون عن المشكلة».

أبو عمّار: «هناك قرار للتحرّك العربي المشترك، وإذا لم نتحرّك نحن فلن يكون هناك تحرّك آخر. ويجب أن

نستفيد من أعمال سمو الأمير حسن، وهي أعمال مُفرحة، لأنّها تعكس مستوى راقيًا ومذهلًا كما تبيّن من الواقع».

طلب اجتماعًا للجنة المشتركة، وأشار إلى تحريك معمر القذافي للطلاب الفلسطينيين.

تقرير حكمت المصري[495] عن زيارته أميركا

بريجنسكي: «اتفاقية كامب ديفيد وثيقة تاريخية ستُلتزم من بعدنا، كما التزمنا تعهّد كسينجر. بيغن سينتهي قريبًا، وربما خلال أشهر، والوضع سيتحسّن. لا نتوقّع منكم المشاركة الآن، لكن نحن نقوم بعمل شيء، حين نعدّه ستكون الفرصة أمامكم لاغتنامها». (ليونارد قال الشيء نفسه لي): «ركّزوا على سؤال من يمثّلكم؟».

جواب [حكمت المصري]: «التمثيل ليس مشكلة. المشكلة لدينا هو ما يُقدّم لنا. فنحن لسنا ضدّ كامب ديفيد، لكن ضدّ محتوياته، فإذا حصلنا على حقّ السيطرة على أرضنا، وحقّ تقرير المصير فسنقبل».

ركّز هاملتون[496] (Lee Hamilton) وأعضاء الكونغرس على علاقة الفلسطينيين بالأردن. الجواب أنّه حتى لو حكمَنا جورج حبش، فإنّه سيُضطر إلى إيجاد علاقة مع الأردن.

شتراوس: «المهم أن يستمر العمل في إطار كامب ديفيد، لأنّنا مشغولون بالانتخابات».

أوين (Owen) طرَح أسئلة اقتصادية حول الأمور الاقتصادية المتلازمة مع الحكم الذاتي.

السيد ديك كلارك (Dick Clark) اهتم بجانب اللاجئين، وتحدّث عن توجههم [الأميركيين] إلى تحسين أوضاع اللاجئين، ورفع البؤس عنهم. وسأل: «هل يمكن أن تكون هناك ردة فعل من الفلسطينيين والدول العربية؟»

الجواب: إذا لم يكن ذلك ضمن خطة توطين فلا مانع.

كوانت: «لا تصدّقوا المصريين، إنّهم لا يريدون إلا سيناء. لكن كلما ضغطتم عليهم أكثر، كلما أمعنوا في بيع قضيّتكم. الإدارة الأميركية تحاول تطوير وتوسيع صلاحيات الحكم الذاتي».

السيناتور [ريتشارد] ستون لم يدع لحكمت المصري مجالًا للكلام. قال إنّه يُعدّ مشروعًا، قوامه:

1 . القدس الشرقية يتشارك السيادة عليها إسرائيل والعرب، وتُعتبر القدس جزءًا من الضفة الغربية.

2 . المشروع يدعو إلى التخلّي عن «كامب ديفيد» وعقد مؤتمر جديد.

3 . نريد أن نُقنع المنظمة أن تسمح لأهل الضفة الغربية وغزة بالتفاوض مع إسرائيل.

4 . يجري دراسات حول اللاجئين، وإمكان استيعاب الضفة الغربية لهم.

قال جيمس أبو رزق[497] إنّ ما ذكره ستون كذب.

مدير القسم الأردني في «الخارجية»، والذي انتقل إلى وزارة الدفاع، قال إنّه قابل رجلًا كبيرًا في البيت الأبيض قال له أن يخبرني (حكمت المصري) ألّا يتشاءم، لأنّنا نعمل بجدية للوصول إلى نقطة تجعله متفائلًا. تبيّن أنّ الرجل هو هينتر مساعد بريجنسكي. قال له إنّنا نعرف حكمت المصري أكثر ما يعرف نفسه، إنّك رجل كبير.

شفيق الحوت قال لسيدنا [الملك حسين]: «حِلّها وبادر ونحن وراءك».

(406) جولة أردنية – فلسطينية مشتركة لمتابعة قرار القمة العربية بإنشاء صندوق لدعم الشعب الفلسطيني، يُشرف عليه الأردن ومنظمة التحرير.

(407) أحمد السويدي (1937–). أول وزير خارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وكان هو من ألقى بيان الاتحاد في عام 1971.

(408) عيسى بن غانم الكواري، وزير الإعلام القطري بين عامي 1972 و1989.

(409) ياسين الشريف (1929–2003). أول ممثل معتمد لمكتب منظمة التحرير في تونس في عام 1969، ومدير مكتب المنظمة في البحرين في عام 1974، ومدير مكتب المنظمة في السعودية وقطر في عام 1978. عينه الرئيس ياسر عرفات لاحقًا سفير فلسطين في قطر في عام 1994.

(410) رفيق النتشة (1934–). عضو المجلس الوطني الفلسطيني في عام 1964، وممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الرياض بين عامي 1979 و1990. صار لاحقًا وزيرًا للعمل في عام 1998، ثمّ وزيرًا للزراعة في عام 2002. وتولّى رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني في دورة عام 2003.

(411) مشعل بن عبد العزيز (1926–2017). الابن الرابع عشر من أبناء الملك عبد العزيز آل سعود. كان رئيس هيئة البيعة في السعودية.

(412) سعد الصباح (1930–2008). شغل منصب رئاسة الوزراء بين عامي 1978 و2003. كما تولّى حكم دولة الكويت في عام 2006 لبضعة أيام، وتنازل عنه لأسباب صحية.

(413) صباح الأحمد (1929–). أصبح لاحقًا أمير دولة الكويت الخامس عشر في عام 2006.

(414) كان صدّام حسين يشغل منصب نائب الرئيس العراقي في ذلك الوقت.

(415) سعدون حمادي (1930–2007). وزير الخارجية العراقي في أواسط السبعينيات. صار لاحقًا رئيسًا للوزراء في عام 1991، ومن ثمّ رئيسًا للمجلس الوطني العراقي من عام 1996 وحتى الاحتلال الأميركي للعراق في عام 2003، إذ اعتُقل في أحد المعتقلات الأميركية ثم أُفرج عنه.

(416) زهير محسن (1936–1979). الأمين العام لمنظمة الصاعقة وعضو اللجنة االتنفيذية ومسؤول الدائرة العسكرية في منظمة التحرير الفلسطينية، اغتيل في عام 1979 في مدينة كان الفرنسية.

(417) الخميني (1902–1989). قائد الثورة الإيرانية التي أطاحت الشاه محمد رضا بهلوي. تولّى منصب المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في إيران حتى وفاته.

(418) جلال طالباني (1933–7102). مؤسس حزب «الاتحاد الوطني الكردستاني» في عام 1975، بدأ حركته المسلحة في عام 1976، وشرع في مفاوضات مع الحكومة العراقية في عام 1984. أصبح لاحقًا الرئيس السادس لجمهورية العراق، وهو ثاني الرؤساء العراقيين بعد الاحتلال الأميركي.

(419) المقصود مسعود البارزاني (1946–). رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني منذ عام 1979. شارك لاحقًا في تأسيس مجلس الحكم العراقي في عام 2003. انتُخب أول رئيس لإقليم كردستان في عام 2005، وأُعيد انتخابه مرة أخرى في عام 2009.

(420) من الواضح أنّها ملاحظات تشكّلت من حديث محمود عباس خلال الرحلة.

(421) برونو كرايسكي (1911–1990). وزير خارجية النمسا بين عامي 1959 و1966، ثمّ مستشار النمسا بين عامي 1970 و1983.

(422) فيلي برانت (1913–1992). مستشار ألمانيا بين عامي 1969 و1974، ثم أصبح نائبًا في البرلمان الأوروبي بين عامي 1971 و1983.

(423) هانز يورغن فيشنيفسكي (1922–2005). رئيس مكتب المستشار الألماني هيلموت كول حتى عام 1982، ونائب سابق في البرلمان الألماني بين عامي 1957 و1990. عُرف بصداقته مع الرئيس ياسر عرفات وعلاقته المتينة به.

(424) نمر صالح (1935–1991). عضو اللجنة المركزية في حركة «فتح». أعلن لاحقًا انشقاقه عن الحركة، وأسّس مع أبو موسى (سعيد مراغة) وأبو خالد العملة (موسى محمود العملة) ما يُعرف بـ «فتح الانتفاضة». فرضت عليه السلطات السورية الإقامة الجبرية في منزله في دمشق في إثر إدلائه بتصريح عن عودة القوات الفلسطينية إلى بيروت بعد اجتماعه بالسيد إبراهيم قليلات.

(425) عبد الرزاق اليحيى (1929–). عضو اللجنة االتنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، وأحد مؤسسي «جيش التحرير الفلسطيني». ووزير داخلية السلطة الفلسطينية لاحقًا.

(426) عز الدين القلق (1936–1978). ممثّل منظمة التحرير الفلسطينية في باريس. اغتيل في عام 1978.

(427) طلال ناجي (1946–) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ونائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة منذ عام 1973.

(428) شفيق الحوت (1932–2009). أحد مؤسّسي منظمة التحرير الفلسطينية، وعضو لجنتها التنفيذية، وممثّلها في لبنان، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني، وشارك في تمثيل المنظمة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

(429) الـ «تابلاين»: الاختصار الإنكليزي لاسم «خط الأنابيب عبر البلاد العربية» (TAPLine, Trans-Arabian Pipline) الذي أُنشئ بين عامي 1948 و1950، لنقل النفط من المنطقة الشرقية في السعودية عبر الأردن وسورية إلى ميناء صيدا بلبنان (عوضًا عن حيفا الفلسطينية التي احتلت في عام 1948). وعلى الرغم من احتلال هضبة الجولان في عام 1967، بقي الخط مستخدمًا حتى عام 1976،

ليصبح منذئذٍ مقتصرًا على تزويد الأردن وحده بالنفط إلى عام 1990 نتيجة الغزو العراقي للكويت، وتوتّر العلاقات السعودية – الأردنية.

(430) قلعة الشقيف: تقع على بعد كيلومتر واحد من قرية أرنون في لبنان. بناها الرومان، وقعت فيها معركة بين الجيش الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية في آذار/ مارس عام 1982.

(431) عملية الليطاني: اسم يُطلق على الحملة العسكرية التي قام بها الجيش الإسرائيلي ضدّ جنوب لبنان في عام 1978، واحتل خلالها الأراضي اللبنانية الممتدة حتى نهر الليطاني.

(432) سعد حداد (1936–1984). رائد منشق عن الجيش اللبناني. تعاون مع الجيش الإسرائيلي في إنشاء مليشيات «جيش لبنان الجنوبي».

(433) بول فندلي (1921–). سياسي أميركي، عضو مجلس النواب الأميركي مدة 22 عامًا عن الحزب الجمهوري لولاية إلينوي. وهو أحد مؤسسي «مجلس المصلحة القومية»، وعضو مجلس إدارة في جمعية «لو عرف الأميركيون» التي تُعنى بموضوع الصراع العربي – الإسرائيلي، والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية بشأن الشرق الأوسط.

(434) زئيف شيف (1932–2007). صحافي إسرائيلي متخصّص بقضايا الدفاع والاستراتيجيا، كان يكتب في صحيفة **هآرتس**.

(435) غسان تويني (1926–2012). صحافي وسياسي ودبلوماسي لبناني. شغِل منصب سفير لبنان إلى الولايات المتحدة الأميركية في عام 1976، وسفير لبنان إلى الأمم المتحدة بين عامي 1977 و1982، كما تقلّد مناصب وزارية متعددة، وأخيرًا أصبح نائبًا في البرلمان اللبناني في عام 2006.

(436) فؤاد بطرس (1917–2016). وزير لبناني سابق، تولّى العديد من الحقائب الوزارية في عهد كل من الرؤساء فؤاد شهاب وشارل الحلو وإلياس سركيس.

(437) إلياس سركيس (1924–1985). رئيس الجمهورية اللبنانية بين عامي 1976 و1982.

(438) مونروفيا: عاصمة ليبيريا.

(439) الشاذلي القليبي (1925–). أمين جامعة الدول العربية بين عامي 1979 و1990.

(440) «الاشتراكية الدولية» أو «الأممية الاشتراكية» (Socialist International) هي منظمة عالمية غير حكومية مقرها لندن، تضمّ أحزابًا ذات توجّهات «ديمقراطية اجتماعية» و«اشتراكية» و« عمالية». أُسست في عام 1951، وتضمّ حاليًا 153 حزبًا ومنظمة سياسية من قارات العالم كافة.

(441) «قضية أندرو يانغ» (Andy (Andrew) Young Affair) هي اضطرار سفير الولايات المتحدة الأميركية لدى الأمم المتحدة، أندرو يانغ، ذي الأصول الأفريقية، إلى الاستقالة من منصبه في 14/ 8/ 1979، نتيجة تسريب «الموساد» الإسرائيلي، عبر مكتب رئيس الوزراء مناحيم بيغن، للإعلام

الأميركي خبر لقاء يانغ ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة زهدي الطرزي، في منزل السفير الكويتي، في 1979/7/20.

(442) خالد الفاهوم (1922–2006). أحد مؤسّسي منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني خمس دورات متتالية بين عامي 1968 و1984، ورئيس جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني بين عامي 1983 و1987.

(443) جوزف تيتو (1892–1980). أول رئيس لجمهورية يوغسلافيا، حكم بين عامي 1953 و1980. يُذكر أنّه قطع جميع العلاقات الدبلوماسية لبلاده مع إسرائيل خلال حرب حزيران/ يونيو 1967. أسّس مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر ورئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو في مؤتمر باندونغ بأندونيسيا حركة دول عدم الانحياز.

(444) ألّفت «لجنة العشرين» في أثناء الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي في أيلول/ سبتمبر من عام 1972 لتضمّ 20 دولة صناعية ونامية. واختير العراق عضوًا فيها ليمثّل مجموعة من 16 دولة نامية هي: أفغانستان، باكستان، الكويت، قطر، اتحاد الإمارات العربية، المملكة العربية السعودية، اليمن، لبنان، البحرين، العراق، مصر، الأردن، ليبيا، عُمان، الصومال، سورية، إلى جانب ثمانية دول نامية أخرى والدول الصناعية العشر الكبرى وأستراليا. واعتُبر وجود البلدان النامية في اللجنة إلى جانب البلدان الصناعية انتصارًا لها للمساهمة في اتخاذ القرارات في الصندوق بشكل فاعل.

(445) قرار صادر عن الأمم المتحدة بتاريخ 1974/11/22 معنون بـ «حقوق الشعب الفلسطيني»، ويؤكد حقوق الشعب الفلسطيني مثل حقّ العودة، وحقّ تقرير المصير، وحقّ الاستقلال والسيادة الوطنيين.

(446) زهدي الطرزي (1926–2006). عضو المجلس المركزي في منظمة التحرير الفلسطينية، وممثّل المنظمة في إسبانيا وأميركا اللاتينية، وممثّل المنظمة لدى الأمم المتحدة في عام 1974، وعُين لاحقًا مستشارًا للرئيس ياسر عرفات في عام 1989.

(447) نظام صاروخي أرض – جوّ.

(448) غازي الحسيني. ابن الشهيد عبد القادر الحسيني، وعضو المجلس الثوري لـ «حركة فتح»، وأحد قادة القطاع الغربي.

(449) نجيب الأحمد (1920–1995). نائب في مجلس النواب الأردني بين عامي 1951 و1963، وأحد مؤسّسي الحزب الوطني الاشتراكي في عام 1954. اختير عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني الأول في عام 1964، وأبعدته سلطات الاحتلال هو وأسرته إلى الأردن في عام 1969. عُيّن لاحقًا مديرًا لمكتب الرئيس ياسر عرفات في عمّان في عام 1980.

(450) حامد أبو ستة (1924–2008). أحد مؤسّسي منظمة التحرير الفلسطينية، تولّى مهمة التنسيق بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية خلال فترة السبعينيات، كما رئس دائرة شؤون الوطن

المحتل عشرين عامًا.

(451) بشير الجميّل (1947–1982). قائد «القوات اللبنانية». انتُخب رئيسًا للجمهورية اللبنانية بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان وخروج منظمة التحرير الفلسطينية منه، لكنّه اغتيل قبل تسلّمه منصب الرئاسة.

(452) كميل شمعون (1900–1987). ثاني رئيس للجمهورية اللبنانية بعد الاستقلال. ورئيس حزب الوطنيين الأحرار.

(453) أمين الجميّل (1942–). رئيس الجمهورية اللبنانية بين عامي 1982 و1988، انتُخب رئيسًا بعد مقتل أخيه بشير.

(454) تُستخدم كلمة «كويزلنغ» مرادفةً لكلمة خائن، وأصل الكلمة يرجع إلى النرويجي «فيدكون كويزلنغ» الذي ساعد الألمان على احتلال بلده.

(455) جميل الرمحي. قائم بأعمال سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في عمّان، من أصول فلسطينية، وصديق لمحمود عباس.

(456) هانز ديتريش غينشر (1927–2016). وزير الداخلية الاتحادي بين عامي 1969 و1974، والوزير الاتحادي للشؤون الخارجية، ونائب مستشار رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية بين عامي 1974 و1992، ورئيس الحزب الديمقراطي الحر.

(457) باربرا وولترز (1929–). صحافية أميركية مشهورة، صنفتها مجلة TV Guide في عام 1996 في المركز 34 في قائمة أعظم 50 نجمًا تلفزيونيًا على مر التاريخ.

(458) (ANERA): هي المنظمة الأميركية لدعم اللاجئين في منطقة الشرق الأدنى، وتحديدًا اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان. أُسّست في عام 1968.

(459) روبرت شتراوس (1918–2014). شغِل منصب المبعوث الخاص إلى الشرق الأوسط في فترة الرئيس الأميركي كارتر.

(460) **برافدا:** صحيفة روسية كانت تُعتبر ناطقة باسم الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي.

(461) رينيه معوّض (1925–1989). انتخب رئيسًا للجمهورية اللبنانية في عام 1989، لكنه اغتيل بعد أيام من تولّيه الحكم.

(462) يفغيني بريماكوف (1929–2015). شغِل منصب وزير الشؤون الخارجية لروسيا بين عامي 1996 و1998، ومن ثمّ رئيسًا للوزراء بين عامي 1998 و1999.

(463) فاليري جيسكار ديستان (1926–2016). رئيس الجمهورية الفرنسية بين عامي 1974 و1981.

(464) أندرو يونغ (1932–). سياسي ودبلوماسي أميركي، وهو عضو في الحزب الديمقراطي.

(465) جيسي جاكسون (1941–). عضو الحزب الديمقراطي الأميركي. ترشّح للانتخابات الرئاسية في العامين 1984 و1988.

(466) جورج مارشيه (1920–1997). الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي حتى عام 1993.

(467) جواد العناني (1943–). شغل مناصب وزارية عدة، وكان رئيسًا للديوان الملكي. كما كان أيضًا عضوًا في مجلس الأعيان، ثمّ أصبح نائبًا لرئيس الوزراء.

(468) عدنان سعد الدين (1929–2010). مراقب جماعة الإخوان المسلمين في سورية بين عامي 1976 و1981. حدثت لاحقًا خلافات بينه وبين الجماعة أدّت إلى فصله مدة 17 عامًا.

(469) سيف بن غباش (1932–1977). أول وزير دولة للشؤون الخارجية في الإمارات العربية المتحدة. قُتل في مطار أبو ظبي حين كان في وداع عبد الحليم خدام. وكان مطلق الرصاص يقصد اغتيال خدام إلّا أنه أصاب غباش.

(470) احتفالات الفاتح من أيلول/ سبتمبر: احتفالات تُقام سنويًا في ليبيا في ذكرى تولّي الرئيس معمر القذافي السلطة في الأول من أيلول/ سبتمبر 1969.

(471) القمة السادسة لحركة دول عدم الانحياز، عُقدت في هافانا في أيلول/ سبتمبر 1979، وكان عدد الدول التي شاركت فيها 95 دولة.

(472) معاهدة الدفاع المشترك (1950). وُضعت هذه المعاهدة لتنسيق دفاع مشترك بين أعضاء جامعة الدول العربية.

(473) The Palestine Liberation Organization.

(474) وليد الخالدي (1925–). مؤرخ فلسطيني، ومؤسّس مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، وأحد مؤسّسي الجمعية العلمية الملكية في عمان.

(475) عبد المجيد القعود. أصبح لاحقًا أمين (وزير) الطاقة بين عامي 1981 و1984، ومن ثمّ أمين الاستصلاح الزراعي في عام 1989، ثمّ أمين اللجنة الشعبية العامة (رئيس الوزراء) في عام 1994، وأخيرًا مدير مشروع النهر الصناعي. بعد ثورة عام 2011، ورد اسمه في قائمة المتهمين بقضية حوادث ثورة 17 شباط / فبراير والتي استمر التحقيق فيها اثنين وعشرين شهرًا، وأُفرج عنه في آب / أغسطس 2016.

(476) الهادي نويرة (1911–1993). سياسي تونسي، شغِل منصب الوزير الأول (رئيس الوزراء) بين عامي 1970 و1980.

(477) محمد أحمد عبد الغني (1927–1996). رئيس الحكومة الجزائرية بين عامي 1979 و1984.

(478) جلول ملائكة (1928–2015). سياسي جزائري. التحق بجيش التحرير الوطني في عام 1955، وانتخب عضوًا في المجلس الوطني التأسيسي للجمهورية الجزائرية، كما انتخب لاحقًا نائبًا في البرلمان مرات عدة. وعُرف بمساندته للقضية الفلسطينية.

(479) الأخضر الإبراهيمي (1934–). سياسي ودبلوماسي جزائري. عُيّن رئيسًا للوزراء بين عامي 1991 و1993، ومن ثمّ مبعوثًا للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في مناطق عدة.

(480) مهدي عبد الهادي (1944–). سياسي وحقوقي فلسطيني. عمل مستشارًا في اللجنة الأردنية – الفلسطينية المشتركة ووزارة شؤون الأرض المحتلة بين عامي 1985 و1986، كما شارك في تأسيس «مجلس القدس العربي»، وتأسيس «المجلس الوطني الفلسطيني للعدل والسلام».

(481) محمد حسن ملحم (1929–). رئيس بلدية حلحول. أبعدته سلطات الاحتلال في عام 1980، وعُيّن لاحقًا عضوًا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

(482) إبراهيم الدقاق (1929–2016). من مؤسسي الجبهة الوطنية الفلسطينية، وسكرتير التوجيه الوطني الفلسطيني في الأرض المحتلة، ونقيب المهندسين في الضفة الغربية بين عامي 1978 و1986، ورئيس مجلس أمناء جامعة بير زيت في عام 1973، والمدير المؤسس لمستشفى جمعية المقاصد الخيرية في القدس.

(483) سميحة خليل (1923–1999). أسست جمعية الاتحاد النسائي في البيرة في عام 1952، وشاركت في تأسيس جمعية إنعاش الأسرة عام 1965. وكانت عضو الجبهة الوطنية في عام 1977، وعضو في لجنة التوجيه الوطني في عام 1980. فُرضت عليها الإقامة الجبرية مدة سنتين في عام 1980 ومُنعت لاحقًا من السفر مدة 12 عامًا. في عام 1996 كانت سميحة خليل المنافس الوحيد لياسر عرفات في انتخابات رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية.

(484) غسان الخطيب (1954–). شغِل مناصب وزارية عدة في السلطة الوطنية الفلسطينية: وزارة الصحة ووزارة العمل ووزارة التخطيط، ثمّ أصبح أستاذًا في جامعة بيرزيت.

(485) فرانكلين روزفلت (1882–1945). الرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحدة الأميركية.

(486) جون كينيدي (1917–1963). الرئيس الخامس والثلاثون للولايات المتحدة الأميركية.

(487) عبد الهادي المجالي (1934–). رئيس هيئة الأركان العامة في عام 1979، وسفير الأردن في الولايات المتحدة الأميركية في عام 1981، ومدير الأمن العام بين عامي 1985 و1989، وعضو في البرلمان الأردني في الأعوام 1993 و1997 و2003 و2007 و2012، ووزير الأشغال العامة والإسكان بين عامي 1996 و1997، ورئيس مجلس النواب ثلاث مرات متتالية، وعضو في مجلس الأعيان ثلاث مرات متتالية.

(488) وقعت هذه الحادثة بتاريخ 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1979، استولى فيها عدد من المسلحين على

الحرم المكي بقيادة جهيمان العتيبي.

(489) يُشار إليها بأزمة الرهائن الأميركيين في طهران. بدأت في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1979، بعد اقتحام مجموعة من الطلاب الإيرانيين السفارة الأميركية في طهران واحتجاز 52 أميركيًا كانوا فيها. احتجزوا الرهائن مدة 444 يومًا، حتى 20 كانون الثاني/ يناير 1981.

(490) زهدي النشاشيبي. وزير المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية بين عامي 1994 و2002.

(491) عبد الرحيم أحمد (1944–1991). الأمين العام لجبهة التحرير العربية وأمين سر القيادة القطرية لحزب البعث/ الجناح العراقي. عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1977، وعضو في القيادة القُطرية الفلسطينية لحزب البعث/ الجناح العراقي.

(492) سامي عطاري. عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بين عامي 1972و1974، وعضو القيادة القومية ورئيس مكتب التنظيم والاتصال القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي/ الجناح السوري.

(493) اللجنة الرباعية العربية: ضمّت كلًا من سورية ولبنان والسعودية والكويت، وكانت مهمتها الإشراف على تنفيذ اتفاق القاهرة الموقّع في عام 1969 لتنظيم الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان.

(494) المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى: يعدّ الهيئة الرسمية الممثلة للطائفة الشيعية في لبنان، ويتبع رئاسة الوزراء. أسّسه رسميًا في 1967/ 5/ 16 الإمام موسى الصدر الذي اختفى لاحقًا في ليبيا.

(495) حكمت المصري (1907–1994). عضو في المجلس الوطني الفلسطيني الأول في عام 1964. انتُخب نائبًا عن نابلس بين عامي 1950 و1957، ورئيسًا لمجلس النواب في عامي 1952 و1956، ومن ثم عُيّن عضوًا في مجلس الأعيان الأردني بين عامي 1964 و1970، وفي عام 1984.

(496) لي هاملتون (1931–). عضو سابق في مجلس نواب الولايات المتحدة (الكونغرس)، وحاليًا عضو في المجلس الاستشاري للأمن القومي الأميركي.

(497) جيمس أبو رزق (1931–). عضو مجلس النواب الأميركي بين عامي 1971 و1973، ثمّ عضو مجلس الشيوخ بين عامي 1973 و1979، ومؤسس اللجنة الأميركية العربية لمكافحة التمييز.

الفصل التاسع

1980

ملخص زيارة حسن إبراهيم إلى دمشق

17/2/1980

حضرتُ [حفل] عشاء في بيت السفير الأميركي على شرف مندوب الولايات المتحدة الأميركية في الأمم المتحدة. وكان مدعوًا من بين آخرين حسن إبراهيم. وقبل العشاء، انتحى بي جانبًا، ليعبّر عن تذمره وعدم رضاه عن الحكومة التي هو عضو فيها. وركّز مرارته على ما وصفه بتوجه الحكومة الإقليمي(498)، حين أبعدت عن «الخارجية» وعن «الإعلام» وعن «الصناعة والتجارة» موظفين من أصول فلسطينية. وقال لي إنّ الشريف عبد الحميد شاوره قبل تأليف الوزارة، وأنّ حسن ذكر اسمي لأكون عضوًا فيها، غير أنّ عبد الحميد قال: «إنّ عدنان سيوفد إلى الأمم المتحدة، فهو خير من يشغِل هذا المنصب مكان الدكتور حازم نسيبة الذي تسيطر عليه العواطف، وأخذ يفقد القدرة على التفكير والانضباط». قلتُ له: «أعلم أنّه غيّر موقفه». فقال حسن: «هذا صحيح».

سألته عن زيارته إلى دمشق في 1980/ 2/ 14، فتكلّم بغموض، وفهمتُ منه ما يأتي:

1. اللجنة العليا المشتركة بين الأردن وسورية لن تلتقي، لأنّ بونَ الفُرقة أصبح واسعًا بين البلدين.

2. السوريون لن يوافقوا على مشروع «سدّ المقارن».

3. الرئيس الأسد أخبره أنّ انسحابهم من بيروت كان بقصد تنظيم قواتهم، ولحثّ الفرقاء اللبنانيين على التوصّل إلى صيغة اتفاق وطني في ما بينهم. وحين قال له حسن إنّ الناس يقولون غير ذلك، وإنّ انسحابهم جاء بطلب من السوفيات كي يشتعل لبنان حربًا واقتتالًا، ويحوّل انتباه العالم من أفغانستان إلى لبنان، احتجّ الرئيس الأسد على هذا القول بعصبية، وقال إنّ الفلسطينيين مسلّحون جيدًا، وإنّ السوريين سلّحوهم بأسلحه ثقيلة، وإنّهم قادرون على الدفاع عن أنفسهم. وأضاف أنّ اللبنانيين – بمن فيهم «الكتائب» – لا يريدونهم [السوريين] أن يخرجوا، لأنّهم مرتاحون بالوجود السوري، فهم محميّون من سورية، في وقت يقيمون فيه اتصالات وثيقة بإسرائيل، ويتسلّحون منها. والفلسطينيون لا يريدون منهم الخروج، لأنّهم محميّون منهم. ولذلك ارتأى الأسد أن يُنهي دور الشرطي لقواته، ويجمعها في إطار الموقف العسكري الاستراتيجي.

لقاء الدكتور حاتم أبو غزالة

21/2/1980

استقبلتُ في مجلس الأعيان الدكتور حاتم أبو غزالة من غزة. وهو غير الدكتور حاتم أبو غزالة النابلسي. ولكونه ابن أخت رشاد الشوا، فهو على اطّلاع دائم بالمباحثات واللقاءات كلها التي يجريها خاله مع الأميركيين والإسرائيليين. والدكتور حاتم ذكي، ومثقف سياسيًا. وفي المقابلة قال ما يأتي:

1. لدى سؤالي له عن الصحيفة اليومية التي سيصدرها خاله – كما نشرت الصحف – أجاب بأنّها ستصدر باسم صحيفة **الهدى**. وقال: «ماذا نفعل؟! إنّنا مضطرون إلى الدفاع عن أنفسنا (إنّها كلمة ذات مدلول كبير. يضطرون إلى إصدار صحيفة للدفاع عن أنفسهم، لأنّ الوضع ما يزال متسمًا بالإرهاب الفكري). والصحيفة ستكون باسم رشاد، لكنّها ستصدر عن الهيئة الخيرية في غزة».

2. قابل [رشاد] بطرس غالي في شباط/فبراير 1979؛ أي قبل توقيع معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية في 1979/ 3/ 26، ونبّهه إلى ضرورة أن يتشدّدوا في موضوع القضية الفلسطينية، وأن يضعوا في إطار المعاهدة ما يربطها بحلّ القضية الفلسطينية، تمامًا كما حدث في اتفاقيات كامب ديفيد التي شملت في إطارها خطوات مرتبطة بإجراءات إسرائيلية مقابلة. وافقه بطرس غالي على الفكرة، وقال إنّ هذا هو ما يفكّرون به. غير أنّ الدكتور حاتم قال له: «إنّ ما يُقلقنا هو أن تصدر الصحف غدًا وتقول إنّ الرئيس السادات، بعد مكالمة هاتفية مع كارتر، قَبِل بكذا وكذا». علّق بطرس غالي بالقول: «حينئذٍ سأستقيل». وجاءت الأمور كما توقّع الدكتور حين زار كارتر القاهرة، وأجرى السادات التنازل المعروف؛ بأن فصل بين المعاهدة والموضوع الفلسطيني.

3. في الفترة التي أعقبت التوقيع على معاهدة السلام، كان الطرفان المصري والإسرائيلي يسوّفان ويضيّعان الوقت، لأنّ كل طرف كان يستفيد. فالمصريون يأخذون الأرض المصرية، والإسرائيليون يأخذون الأرض الفلسطينية؛ أي إنّ الطرفين استفادا على حساب الشعب الفلسطيني.

4. حضر الدكتور حاتم المقابلة التي جرت بين خاله رشاد الشوا و[سول] لينوفيتش[499] (Seoul Linowitz). قال لينوفيتش إنّ مشروع إسرائيل للحكم الذاتي رفضته مصر، والمشروع المصري رفضته إسرائيل. ولذلك، فستتقدّم أميركا باقتراحها الذي يتناول صلاحيات مجلس الحكم الذاتي؛ ما هي الصلاحيات التي ستبقى للمجلس، وما هي الصلاحيات التي ستشترك فيها إسرائيل مع سلطة الحكم الذاتي، وأخيرًا ما هي الصلاحيات التي ستبقى في يد إسرائيل. قال لينوفيتش إنّهم، لأسباب فنية، سيبدأون تنفيذ الحكم الذاتي في غزة. وقال رشاد إنّ هذا مرفوض كليًا، لأنّه يُجزّئ القضية الفلسطينية إلى أجزاء صغيرة أخرى، قد تؤدّي إلى فصل أبدي بين غزة والضفة الغربية. وأكّد أنّ المشكلة في أي حال هي في موضوع السيادة، وإذا ما حُلّت فلا ضرورة للفصل بين غزة والضفة إلّا إذا كان هذا الفصل يعني التحايل على مبدأ السيادة. كما أكّد رشاد على ضرورة مشاركة منظمة التحرير، فردّ لينوفيتش بالشعار المعروف بتعهد كيسنجر لإسرائيل بألّا تقترن أميركا بالمنظمة إلّا إذا اعترفت الأخيرة بقرار 242 وبإسرائيل.

5. أكّد الدكتور على أنّ الشيوعيين يؤثّرون في الشارع في غزة.

...

6. قال [رشاد الشوا] لدى مناقشته لينوفيتش إنّ ما تطلبه أميركا هو موقف توفيقي لمواقف توفيقية لدى عرض الأخير الخطوط العريضة للورقة الأميركية بشأن الحكم الذاتي. وقال إنّ قبول الفلسطينيين بـ20 في المئة من فلسطين – بما في ذلك القدس العربية – هو بحدّ ذاته موقف توفيقي متنازل، فما الذي يريده الأميركيون؟

7. قال لينوفيتش إنّهم لا يمكن أن يضعوا ضغوطًا إضافية على إسرائيل.

8. قال رشاد الشوا إنّ الفلسطينيين في الداخل يريدون أن تمثّلهم منظمة التحرير، وإنّه يمكن أن يؤدوا دورًا بين المفاوضين ومنظمة التحرير إذا توصّل المفاوضون إلى مبادئ العدل.

ملخص أفكار لينوفيتش في محادثات الحكم الذاتي

24 /2 /1980

استقبلتُ في العاشرة والدقيقة الثلاثين في منزلي السفير الأميركي، بناءً على مهاتفته لي يوم أمس بعد عودته من لندن، حيث اشترك في المقابلة التي جرت بين جلالة الملك وسول لينوفيتش؛ المفاوض الأميركي في محادثات الحكم الذاتي في لندن في 1980 /1 /2. وجرى هذا الاتصال معه استجابةً لحديث سابق لي مع السفير في الشهر الماضي، حول اهتمامي بمعرفة الأفكار الجديدة التي سيتقدّم بها لينوفيتش في محادثات الحكم الذاتي، كما أوردتها وكالات الأنباء. والحقيقة أنّ أبو إسماعيل الرمحي طلب إليّ معرفة ذلك بناءً على طلب من أبو مازن، الأمر الذي جعلني أُلّمح للسفير بأنّ «حركة فتح» معنية بمعرفة هذه الأفكار.

قال السفير:

1. لحمايتي التي يحرص عليها لينوفيتش من أن أُصبح هدفًا للصحافة العالمية، أرجو أن تفهم أنّ ما سأقوله لك لا يعني أنّ قناة فُتحت بين الحكومة الأميركية ومنظمة التحرير؛ أي إنّ ما سنقوله يجب أن يبقى مكتومًا، وأن يُقال على لسانك، وليس على لساني، وذلك للحساسية الزائدة في واشنطن الآن، أي سنة الانتخابات، حول موضوع الحوار مع الـ PLO.

2. قال لينوفيتش إنّ على الفلسطينيين أن لا يأخذوا أقوال الصحافة والتصريحات التي تصدر عن أي طرف جديًا، لأنّها لا تُمثّل ما تريده أميركا.

3. يدرك لينوفيتش صعوبة مهمته، وهو يريد أن ينجح. ولا يوجد لديه أي أوهام حول صعوبة مهمته.

4. أسلوبه في العمل سيكون على الشكل التالي:

أ. تحقيق اتفاق بين مصر وإسرائيل حول القضايا الثانوية المتعلّقة بالحكم الذاتي.

ب. بعد تحقيق ذلك، يُنتقل إلى المشكلات الأربع الرئيسة الآتية:

1) حقّ الانتخابات لسكان القدس العربية.

2) سلطة إدارة الحكم الذاتي بشأن الأراضي المحتلة.

3) سلطة إدارة الحكم الذاتي المتعلّقة بالمياه.

4) سلطة إدارة الحكم الذاتي بشأن الأمن.

5) بعبارة أخرى، يريد لينوفيتش أن يلتف حول العناد الإسرائيلي في موضوع السيادة على الأفراد من دون الأرض؛ بأن يُقسّم المشكلة أو يُجزئها إلى قضايا محدّدة. الأمر الذي يعني أنّه في حال الاتفاق عليها، أي إعطاء صلاحيات واضحة لإدارة الحكم الذاتي، فإنّ ذلك سيُثير اهتمام الفلسطينيين للمشاركة.

6) على أساس هذا التصوّر، قدّم الطرف الأميركي أول مرة في أثناء زيارة لينوفيتش الأخيرة إلى المنطقة، في كانون الثاني/ يناير 1980، والاجتماع إلى الطرفين المصري والإسرائيلي، مقترحات أميركية، طالبًا أن تكون أساسًا لمباحثات لجان العمل. وفي الاجتماع المقبل سيجري بحث هذه المقترحات.

7) أمّا موضوع حقّ الانتخاب لسكان القدس العربية، فالقصد منه إبقاء قضية القدس حيّة؛ لأنّها لم ترد في اتفاقية كامب ديفيد.

ملاحظات:

1. سأل السفير عن رأيي في ما إذا كان السوريون سينسحبون فعلًا من بيروت. قلتُ له: «لا أستطيع التنبؤ بذلك».

2. سأل ما إذا كان أبو جهاد [خليل الوزير] سيكون بديلًا دائمًا عن أبو مازن [محمود عباس] في اللجنة الأردنية – الفلسطينية المشتركة. قلتُ له: «لا أعتقد».

3. قال إنّ محادثات جلالة الملك مع لينوفيتش، والتي شارك فيها عدد كبير من كبار المعنيين في «الخارجية» الأميركية، كانت بنّاءة للغاية، وتناولت إضافة إلى الشرق الأوسط، القضايا القائمة في المنطقة، وقضايا عالمية أخرى.

4. قال إنّ المحادثات جرت في إطار وعي الجانبين بالخلاف السياسي القائم بينهما في قضية الشرق الأوسط، واستهدفت بناء مفاهيم حول القضايا الأخرى؛ أي مواقف ومفاهيم مشتركة.

5. وجهتُ إلى جلالته دعوة غير رسمية لزيارة واشنطن، وقَبِلها مبدئيًا. وأمس؛ أي في 1980/ 2/ 23، قابل السفير جلالته، وتحدّثا عن تحديد موعد الزيارة. وقال جلالته إنّه يحتاج إلى وقت أطول للتفكير، وألمح إلى أنّ الأمير عبد الله سيتخرّج في أواخر آيار/ مايو المقبل، موضحًا أنّه قد يأتي في ذلك التاريخ. لكنّ السفير أبدى تحفّظه على ذلك التاريخ؛ لأنّ أيار/ مايو هو التاريخ المحدّد لمحادثات الحكم الذاتي، وفي حالة نجاحها أو إخفاقها فإنّه يخشى أن تنعكس على زيارة جلالته. وهو كصديق لا ينصح أن يكون التاريخ لمقابلة كارتر هو أيار/ مايو، وأنّه يُفضّل موعدًا أبكر.

6. قال إنّ أهم موضوع له علاقة بمستقبل محادثات الشرق الأوسط هو إخراج إدوارد كينيدي كمنافس

للرئيس كارتر في الانتخابات. صحيح أنّ كارتر مُصرّ على الاستمرار في هذه المحادثات، لكنّ إدوارد كينيدي كمنافس له يعوّق عمله، وبالتالي يعوّق سير المحادثات لمصلحة سلام عادل.

لقاء مع وليم كوانت

21/3/1980

لقاء على العشاء في بيت المستر زوايفل، المستشار في السفارة الأميركية، مع البروفيسور وليم كوانت. حضر العشاء الدكتورعبد السلام المجالي، والفريق عبد الهادي المجالي، والدكتور عبد الله طوقان[500]. تحدّثت مع كوانت عن مشكلات الشرق الأوسط، والموقف الشاذ لحكومة الولايات المتحدة. فقال:

1. السادات رجل معتدٌّ بنفسه، ومن الصعب أن يتوقّع أحد منه التراجع عن موقف اتخذه واعتبره سببًا من أسباب شهرته، مثل زيارته للقدس، وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد التي عُرف بسببها «رجل السلام».

2. أراد السادات في زيارة القدس تحقيق اتفاق سلام مع إسرائيل، مدفوعًا إلى ذلك برغبة مصرية محضة. وكان يعتقد أنّ بإمكانه - إضافة إلى التوصّل إلى اتفاق سلام - أن يحقّق شيئًا ما للقضية الفلسطينية تجعله مقبولًا عربيًا؛ أي إنّه قرّر المغامرة باتخاذ الخطوة منفردًا، غير أنّه كان يفكّر جديًا بالقضايا الأخرى، إضافة إلى استعادة سيناء. وحين تحوّل الأمر إلى غير ما يرغب، حاول التعويض عن العرب بأميركا، وقد نجح إلى حدٍّ كبير، غير أنّه مضى وما يزال ماضيًا إلى أبعد من حدود المعقول، وذلك باعتبار مصر قوة كبيرة لها دور استراتيجي عالمي، وهو من هذا المنطلق يخاطب أميركا. وأميركا حتى الآن لم تحاول أن تضعه في مكانته الرئيسة، وإن كانت تعلم حدوده؛ ولذلك فهو بحاجة إلى من يعرّفه بالحقائق وبواقعه، فالجيش المصري لم ينجح في أي مهمة عسكرية خارج مصر منذ حملة إبراهيم باشا[501] في عام 1840، والمصريون غير قادرين أن يرسلوا قوة تدخّل سريع إلى أي بلد. يمكن أن يساعدوا [جعفر] النميري بمستوى كتيبة محمولة كما فعلوا في عام 1975، لكن لا يمكن أن يساعدوا أي بلد أفريقي أو عربي آخر كما يدّعي السادات.

زار كوانت عُمان. وفي حديثه مع المسؤولين، سألهم عن احتمال لجوئهم إلى مصر لحمايتهم، فقالوا إنّه لا يوجد عدوان محتمل من اليمن الجنوبي الآن، لكن إذا حدث ذلك فإنّهم ربّما احتاجوا إلى طيارين مصريين، أو فنيين مصريين، وليس قوات مصرية مقاتلة؛ لعدم ثقتهم بها.

3. بيغن مفاوض بارع، أدرك خطة السادات في الانتقال من استعادة سيناء وفق اتفاق سلام إلى مساعدة الفلسطينيين في إنشاء كيان لهم. ولذلك، عَمَد في المفاوضات إلى تصعيب الأمور على السادات في ما يتعلّق بسيناء؛ ليس بقصد تصعيب المفاوضات، بل بقصد تيئيس السادات من الإصرار على المضي إلى أبعد من سيناء، والاكتفاء بما أخذه في سيناء، واعتبار ذلك إنجازًا كبيرًا.

4. في موضوع المبادرة الأوروبية وشعار «حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني»، قال كوانت إنّه في مقابلاته التي أجراها في لندن قبل مجيئه إلى الأردن، علم متأسفًا أنّه لا يوجد تنسيق بين أميركا وحلفائها

الأوروبيين حول هذا الموضوع، وأنّه يتمنى لو كان رفع شعار تقرير المصير بموافقة أميركا، وبالتنسيق معها، إذًا لاستخدمت أميركا ذلك كأداة ضغط على إسرائيل؛ لتغيير موقفها من محادثات الحكم الذاتي. غير أنّه قال إنّه يمكن أن تساعد المبادرة الأوروبية أميركا في الضغط على إسرائيل، وإن لم يكن ذلك مرتبًا بشكل مسبق.

5. الدولة الفلسطينية المستقلة غير محتملة، والعلاقة مع الأردن هي الأكثر احتمالًا.

6. يعتقد أنّه بوجود بيغن لن يحدث أي تقدّم إيجابي. والأمل أن تحدث انتخابات عامة في حينها؛ أي في عام 1981، وتتألّف حكومة من ائتلاف الوسط، بدل الائتلاف الحالي الذي يضمّ الوسط واليمين المتمثّل بحزبي المفدال[502] وحيروت[503]، واليسار ممثّلًا بالمابام[504]. وبرأيه أنّ حكومة ائتلاف وسط يمكن أن تُحدث تغييرًا في قيادة حزب العمل. وسيأتي من اليمين مع الحكومة الجديدة فايتسمان من الأحرار، ويخرج حزب المتدينين.

7. فايتسمان رجل نيّاته طيبة إزاء مصر، لكن ليس إزاء فلسطين. وهو طيب القلب، على خلاف دايان. إذا جلست معه وقلت له يجب أن تعملوا كذا وكذا، يوافقك من دون تردّد، وتنتظر منه أن يخطو خطوة ما فلا يعمل شيئًا. لذلك، فقدت الإدارة الأميركية ثقتها فيه باعتباره بديلًا لبيغن، والمعقول أن يأتي في حكومة حزب العمل، وليس رئيسًا للحكومة. أمّا دايان، فهو الذي كان يمكن أن تراهن عليه أميركا، لولا مرضه الذي لن يسمح له بالقيام بمهمات هذا المنصب.

8. سألتُه عن التراجع المخزي لكارتر عن التصويت في مجلس الأمن بشأن المستوطنات، فقال إنّ قرار مجلس الأمن بمبادئه ليس غريبًا عن موقف أميركا نفسها، فأميركا أعلنت أكثر من ألف مرة موقفها من قضية المستوطنات باعتبارها غير شرعية، والشيء الجديد الذي جاء في القرار هو إزالة المستوطنات؛ ولذلك لا يعتقد كوانت أنّ قضية سوء الاتصال بين البيت الأبيض وماك هنري هو سبب التراجع الذي يعتبره حماقة سياسية كبرى؛ فهو من جهة لم يُرضِ إسرائيل، ومن جهة أخرى زاد من حنق الشعب [الفلسطيني]. وسبب التراجع، في رأيه، هو الضغط الذي وضعه على كارتر نائبه [والتر] مونديل، و[روبرت] شتراوس، وهاملتون جوردن[505] (Hamilton Jordan)، و[سول] لينوفيتش، بحجة أنّ إسرائيل ستنسحب من «كامب ديفيد» الذي يعتبره كارتر ومساعدوه إنجازًا كبيرًا يجب استثماره في الحملة الانتخابية. وأكّد هذه المخاوف لديهم اتصال السفير الإسرائيلي عفرون[506] بالمسؤولين؛ إذ أوحى لهم بإمكان انسحاب إسرائيل. الحكومة ائتلافية وفيها شارون وغيره من المتعصبين، وفي أثناء بحث الموضوع بين كارتر ومعاونيه لم يكن هناك حضور لأي شخص من الخارجية؛ فانس وبريجنسكي كانا غائبين. وهكذا اتُّخذ قرار التراجع بعيدًا من الاعتبارات السياسية التي يدركها وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي أكثر ما يدركها مونديل وجوردن والآخرون.

9. اتصلت مديرة من المركز الثقافي الأميركي لدعوة كوانت ليحاضر في المركز. وعلى خلاف العادة والمألوف، اعتذر بشدة؛ الأمر الذي يُفسّر أنّ زيارته التي هي في ظاهرها خاصة ليست كذلك، وأنّ السفارة أرادت أن لا تضعه في النور. علمًا أنّ كوانت بعد تركه للبيت الأبيض يعمل بمعهد «بروكينغز»

[Brookings Institution]، وفضلًا عن ذلك أنّ الدعوة التي وُجهت لي لتناول العشاء معه لم تذكر كوانت، بل ذكرت وفد طلاب من كلية الحرب الوطنية الأميركية [National War College].

10. لدى سؤاله عن احتمال إجراء انتخابات إسرائيلية عامة قبل موعدها في ربيع 1981، قال إنّ النظام الإسرائيلي يقضي بأن يكون القرار للكنيست بشأن تقديم موعد الانتخابات؛ ولأنّ الكنيست الحالي يضمّ أعضاء من «الليكود» و«العمل» و«الحركة الديمقراطية للتغيير» ممّن لا يُتوقّع إعادة انتخابهم؛ لأنّهم ثانويون، وغير مهمين، فإنّهم سيفضّلون البقاء في الكنيست حتى اللحظة الأخيرة، وسيرفضون تقديم موعد الانتخابات.

11. قال كوانت إنّ هناك احتمالين اثنين من لقاء القمة المنتظر في واشنطن بين كارتر والسادات من جهة، وكارتر وبيغن من جهة أخرى:

أ. أن يتفقا على الاستمرار في المفاوضات بعد 26 أيار/ مايو، ويُخرجا ذلك بشكل مقبول.

ب. أن يُضطر السادات إلى الاكتفاء بحلّ مشكلة قطاع غزة، ويترك الضفة للأردن. وبذلك، يُنقذون السادات من مسؤولية القدس التي تشكّل حساسية معينه له؛ بسبب ترقّب المعارضة المصرية لاحتمال إجراء السادات تنازلات حولها.

12. إذا جاء حزب العمل إلى الحكم ليقود ائتلاف الوسط، فسينطلق من اعتبار الأمن بدل اعتبار الحقّ التاريخي.

لقاء أبو إسماعيل [جميل الرمحي] حول سورية

29 /3 /1980

أبلغني أبو إسماعيل أنّه في الاشتباكات الأولى – أي قبل اتخاذ الحرب العراقية – الإيرانية شكلها الحالي – ذهب رفعت الأسد سرًا إلى روسيا، وعرض الموضوع الآتي:

إنّ سورية تنوي إرسال ذخائر وبعض الأسلحة إلى إيران، غير أنّها تخشى من احتمال عدوان إسرائيلي على جنوب لبنان، وجنوب سورية (الدروز)، فهل يضمن السوفيات حماية سورية؟

كان جواب السوفيات: «يضمن السوفيات الحدود الإقليمية لسورية بكلّ تأكيد. أمّا بشأن الأسلحة والذخائر فهي أسلحة وذخائر سورية. الأمر الذي فُهم منه أنّ سورية حرّة التصرّف». وعلى هذا الأساس، أرسلت سورية:

1. صواريخ أرض – جو مع فنيين لإدارتها، ورجال من القوات الخاصة لحمايتها.

2. صواريخ مضادّة للدروع.

3. أسلحة سوفياتية خفيفة للحرس الثوري.

في الوقت نفسه، عُقد مؤتمر في دمشق للعراقيين الفارّين من شيوعيين، وأكراد، ومنشقين بعثيين، لدعم سورية في موقفها، ضمّ أكثر من مئة شخص. وكان من أعمال هذا التجمع نسف أنبوب نفط العراق – تركيا.

بحسب مصادر «فتح»، فإنّ بعض الشيوعيين العراقيين الذين كانوا يعملون مع «فتح» ودّع زملاءه في الحركة وأخبرهم أنّه ذاهب للقتال ضدّ العراق. ويقود هؤلاء مسعود البارزاني، ومحمد الخولي[507] ينسّق بين سورية وإيران من دون علم [عبد الحليم] خدام.

يحاول الأسد جرّ الجزائر وليبيا واليمن إلى جانبه. ليبيا تجاوبت، أمّا الجزائر فما تزال مترددة وكذلك اليمن.

أمّا عن الوحدة السورية – الليبية، فهي كلام فارغ. والمبلغ الذي قيل إنّه 600 مليون دولار لتنمية سورية، ومليار دولار لروسيا ثمن أسلحة لسورية، لم يُدفع منه فلس واحد.

بسبب الأحوال الراهنة، صمت السوريون على الليبيين، أملًا منهم في استخدام ليبيا إلى جانبهم مع إيران، وضدّ العراق.

قبل أسبوعين تقريبًا، اجتمع الأسد إلى عرفات ووفد من المقاومة، منهم أبو إياد [صلاح خلف]، و[عبد المحسن] أبو ميزر، وآخرين من «فتح» فحسب. وطلب الأسد بصراحة ووقاحة أن يبدأوا القيام بعمل شيء أو أشياء في الأردن. وعليهم أن يبدأوا التحرّك فيه وتنفيذ أعمال تخريب أو اغتيالات وغيره. استجاب أبو إياد، وهاجم أبو جهاد [خليل الوزير] بسبب زيارته للأردن، وانتقده بعض عناصر «فتح» أيضًا، منهم ماجد أبو شرار[508]. وقال الأسد متهكمًا: «دع أبو جهاد يجرّب الأردن كي يكتشف بنفسه أنّ الأردن لا يؤمَن جانبه».

سورية ستضرب في الأردن بشكل أو بآخر. المصدر [من فتح] يقول إنّه يعمل مع غيره ليمنع ذلك من الحدوث، وأبو عمّار ضدّ هذه الفكرة. خطة السوريين تستهدف إقحام المنظمة بفصائلها كلها في الأردن كي تُظهر بأنّه عمل فلسطيني مشترك، لكنّ «فتح» تُصرّ على رفض ذلك.

قضية الوطن البديل تُناقش على الساحة بشكل جدّي وسرّي. وما تطلبه سورية من المنظمة – برأي المصدر – ما هو إلّا مقدّمة لشيء كبير.

زيارة واشنطن – لقاء سوندرز

14 /4 /1980

في الثانية من يوم 1980 /4 /14، استقبلني السيد هارولد سوندرز في مكتبه بالخارجية، وبدأ الحديث عن سبب زيارتي إلى واشنطن، وعن ندوة جامعة جورج تاون عن الخليج. فذكرتُ بمناسبة الحديث عن الندوة اسم [ديفيد] نيوسم[509] (David Newsom) مساعد وكيل وزير الخارجية، كأحد الذين

حاضروا في الندوة. وقلتُ إنّني وجّهت إليه سؤالًا من وحي كلمة الرئيس كارتر التي ألقاها في حفل العشاء الذي أقامه للرئيس السادات في أثناء زيارة الأخير إلى واشنطن، والتي استذكر فيها ما قاله بيغن، وكرّره في أثناء محادثات كامب ديفيد، من أنّ الحكم الذاتي هو حكم ذاتي كامل، وكيف أنّ صحيفة **Washington Post (واشنطن بوست)** نشرت هذه الفقرة من كلمة الرئيس كارتر، موحية بذلك أنّ ثمّة خلاف قائم بين واشنطن وتل أبيب حول تفسير معنى ومقدار الحكم الذاتي. وقلتُ لهارولد سوندرز إنّ سؤالي كان «ماذا يفهم من الحكم الذاتي الكامل؟». وبالطبع لم يُجب عن السؤال. فضحك سوندرز، وقال إنّه سيجيبني عن السؤال إذا رغبت، موضحًا: «إنّ الحكم الذاتي الشامل هو ما شرحتُه للحكومة الأردنية حين زرتُها في تشرين الأول/ أكتوبر 1978». وأضاف أنّه من المثير أن يعود المرء إلى تلك الأجوبة، وإلى الحديث الذي جرى في ذلك الحين؛ أن يعود إليها اليوم، لأنّها تبدو مهمة جدًا أكثر ما نُظر إليها في حينه.

فقلت: «أنا لا أعرف ماذا قلت، وإن كنتُ أعرف الأجوبة المكتوبة عن أسئلة الحكومة الأردنية». فقال: «الحكم الذاتي الكامل يعني:

1. سيطرة سلطة الحكم الذاتي على الأرض من حيث المبدأ، فضلًا عن أهمية ذلك لتجميد حركة الاستيطان الإسرائيلي أو وضع سقف له. وكذلك السيطرة على الموارد، وفي مقدّمتها المياه.

2. إجراء انتخابات يشترك فيها ثلث الشعب الفلسطيني المقيم في الضفة الغربية وقطاع غزة لانتخاب مجلس الحكم الذاتي في جو من الحرية الكاملة. الأمر الذي يعني احتمال انتخاب أناس ممّن عُرفوا بارتباطهم بمنظمة التحرير الفلسطينية.

3. بعد انتخاب المجلس، يُدعى الأردن، ومجلس الحكم الذاتي، وفلسطينيون آخرون، للمشاركة في المحادثات خلال الفترة الانتقالية، ولحلّ المشكلات المُثارة من الطرفين، وكذلك تحديد ارتباط الضفة الغربية بالأردن. إنّ مشاركة المجلس تعني أنّ هناك مؤسسة فلسطينية تتحدّث باسم أكثر من مليون فلسطيني، وهذا مهم جدًا.

4. في نهاية الفترة الانتقالية، يجري تقرير المصير حول مستقبل الضفة، وعلاقاتها مع إسرائيل والضفة الشرقية، أو استقلالها. وهذا الخيار الأخير غير محتمل واقعيًا، لأنّ إسرائيل ستقف ضدّه حتى النهاية، وأي اقتراح سيُقدّم للفلسطينيين لهم الحقّ في رفضه.

إنّ لتقرير المصير أدوات متعدّدة، منها الاستفتاء، ومنها الانتخابات، ومنها الاستشارات؛ كما يجري حاليًا بالنسبة إلى الصحراء المغربية».

قلت: «إنّني أفهم ما قلت أنّ المشكلة الآن تتلخّص في نقطتين بينكم وبين إسرائيل؛ مشكلة سيادة الفلسطينيين على أرضهم، ومشكلة الفترة الانتقالية، وماذا يقصد منها».

قال: «بالضبط، هذه هي المسألة. وإذا ما نجحنا في جعل الإسرائيليين يقبلون تفسيرنا للحكم الذاتي الكامل، فسيكون في الإمكان دعوة الفلسطينيين إلى الاشتراك وتشكيل مجلس الحكم الذاتي في الفترة

الانتقالية. وهذا أمرٌ غاية في الأهمية، لأنّ الفلسطينيين حينئذٍ سيدخلون المفاوضات طرفًا كاملًا ومستقلًا، وليسوا خاضعين لأحد، وذلك إضافة إلى الأردن. أي إنّ أميركا ومصر وإسرائيل ستتفاوض للوصول إلى مبدأ السيادة على الأرض، لتنتقل المفاوضات بعدها إلى المشكلات الأخرى بمشاركة الأطراف الأخرى المعنية». وتساءل: «تُرى كيف سيكون موقف منظمة التحرير؟ وهل ستقبل أو ستسمح للفلسطينيين بالدخول في هذا المسار؟». وأضاف: «إنّنا حدّدنا ثمانية عشر مجالًا لسلطة الحكم الذاتي».

سألته ماذا يقصدون بالسيطرة على مصادر المياه، لأنّ السيطرة على الأرض يُفترض أنّها تشمل السيطرة على مصادر المياه. فقال: «إنّ هذه المشكلة أثارتها إسرائيل، ولا أعتقد أنّها تُشكّل مسألة مهمة إذا ما توصّلنا إلى حسم موضوع السيادة على الأرض. في أي حال، فإنّ مصادر المياه بالنسبة إلى الضفة الغربية، كما نراها، ثلاثة:

1. نهر الأردن: وهذا المصدر لا يُشكّل في الوقت الحاضر نقطة بحث واقعية، ما لم يُفكّر في المستقبل بإقامة مشروع شبيه بمشروع قناة الغور الشرقية في الأردن. ولذلك، فلن يكون مثار بحث جدّي ومهم الآن.

2. الأودية والمياه الجوفية في المنحدرات الجبلية الشرقية: وهذه لا تُشكّل هي الأخرى مشكلة إلّا حين يُبحث موضوع المستوطنات التي أُنشئت في المنطقة هناك؛ هل ستبقى أم ستُزال. وإذا بقيت، ما هي كميات المياه التي يمكن أن تُخصّص لها.

3. الأودية والمياه الجوفية الناجمة عن الأمطار في منحدرات الجبال الغربية: وهذه مشكلة تحتاج إلى بحث، باعتبار أنّ ضخّ المياه في الضفة يؤثر على كمية ونسبة ملوحة المياه في إسرائيل».

قلت: «هل يمكن أن تذكر لي مثالًا واحدًا في التاريخ بُحثت فيه علاقات الدول على أساس المياه، أو على أساس الخريطة الجيولوجية». قال: «إنّني لستُ خبيرًا في المياه، ولا أذكر مثالًا على ذلك، ولا أدري هل هناك شيء مشابه لهذا الوضع بين أميركا والمكسيك. لكن هناك لجان مشتركة بين بعض الولايات في الولايات المتحدة نفسها، موكل إليها مهمة تنظيم ضخّ المياه الجوفية، بسبب التأثير المتبادل في كمية المياه في هذه الولايات».

هنا رنّ جرس الهاتف. فردّ عليه، واستأذن قائلًا إنّه سيذهب لاستقبال بيغن. فقلتُ له: «هل هو آتٍ اليوم أم غدًا؟». قال: «بل سيصل الآن».

لقاء في واشنطن

1. تخشى أميركا من الاتفاقات الثنائية التي تُعقد بين الدول الأوروبية منفردة، وكذلك اليابان، وبين الدول العربية المنتجة للنفط، وذلك لاحتمال أن يُستخدم ذلك وسيلة ضغط على أميركا من دون مواجهتها مباشرة. ويكون الأسلوب على الشكل الآتي: تُعلن الدولة العربية المعنية أنّها ستُخفّض إنتاجها بحجة

الحفاظ على ثروتها. ثمّ، ولأنّ هناك اتفاقًا مع الدولة الأوروبية، فإنّها ستستمر في تزويد هذه الدولة بالنفط، بينما أميركا ستعاني.

2. أميركا تخشى أن تُعقد صفقات بين الدول المصنّعة والدول العربية على أساس تزويدها بالنفط مقابل المفاعلات الذرية التي تحرص أميركا على عدم وصولها إلى أيٍ من الدول العربية.

3. سيزيد اعتماد أميركا القائم على نفط الشرق الأوسط إذا أخذنا بعين الاعتبار كميات الغاز المُكتشفة في المنطقة.

4. خفض الإنتاج بشكل عام.

دين براون[510] (Dean Brown):

1. لا توجد خطة للشرق الأوسط.

2. قال له سوندرز إنّهم لا يستطيعون وضع خطة بديلة، لأنّها ستذهب إلى السفير الإسرائيلي حال وضعها، وتبدأ الحملة على «الخارجية»، متهمة كارتر بخرق اتفاقية كامب ديفيد.

3. البيان الذي أصدره كارتر حول تراجع الإدارة الأميركية عن تصويت مندوبها في مجلس الأمن، اعتمد على مسوّدة وضعها لهم السفير الإسرائيلي.

4. الاستياء من إسرائيل لدى الأميركيين ما يزال ضحلًا.

5. معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة جورج تاون يدرّس خطة التنمية الثلاثية للمملكة العربية السعودية.

6. قال له بن إليسار[511] في اجتماع غير رسمي في واشنطن، إنّ أميركا ينبغي ألّا تقلق بشأن النفط لأنّ إسرائيل ستُدمّر الحقول إذا رغبت أميركا. ويقول دين: «مع أنّ قواعد الصواريخ يُشغّلها أميركان، غير أنّه يشكّ في ما لو ضربت إسرائيل الحقول ستنطلق هذه الصواريخ. المنطقة تواجه ثلاثة احتمالات:

أ. الضغط لاستخدام النفط، وستختاره الدول النفطية بضغط من الشعوب.

ب. بناء قوة عسكرية عربية تقودها العراق كنواة لهذا الجهد العربي.

دخول الاتحاد السوفياتي، والذي سيدخل المنطقة إذا وقعت حرب بين سورية وإسرائيل، وأميركا ستضعف».

ج. الاتحاد السوفياتي أسمعهم أنّه سيساهم في المحافظة على منطقة النفط مستقرة.

قال خالد الحسن: «تعديل القرار 242 لن يغيّر كثيرًا، بل سيُعطي مظلّة للدول العربية تساعدها في مخاطبة أميركا بعد الانقطاع، ويقدّم التعديل بديلًا».

السادات وافق على الاستمرار في المفاوضات بعد 26 أيار/ مايو، ووافقت أميركا على تعجيل المسار. وبحث السادات في المعونات الأميركية كتعويض عن قصوره في تحقيق شيء بشأن القضية الفلسطينية.

لقاء وليم كوانت

1980/ 4/ 15

في غرفتي في فندق «High Land» بواشنطن، استقبلتُ البروفيسور وليم كوانت من معهد بروكينغز في الساعة العاشرة صباحًا من يوم 1980/ 4/ 15.

خلاصة اللقاء:

1. كارتر ضعيف. حتى لو انتُخب فسيكون رئيسًا ضعيفًا. وانتخابه سيكون نتيجة اقتناع المواطن الأميركي به على أساس أنّه أحسن السيئ. وضعف الرئيس الأميركي، أي رئيس أميركي، حتى لو كان يمضي فترة حكمه الثانية، يعني عدم تعاون وتجاوب المواطن معه، وعدم تعاون الكونغرس. من هنا، لا يمكن توقّع شيء من كارتر، خصوصًا أنّ فانس سيترك، ووزير الخارجية الجديد سيكون جديدًا على المشكلة، حتى لو كان لينوفيتش أو كريستوفر[512] (Warren Christopher).

2. في الإدارة الأميركية لا يوجد شخص واحد الآن – خصوصًا بسبب انشغال سويندن بقضية إيران وأفغانستان – ممّن يرى منطقة الشرق الأوسط بصورتها العريضة وبتفصيلاتها. لينوفيتش يعرف بعض التفصيلات ولا يرى الصورة السياسية. بريجنسكي وفانس يريان الصورة العريضة، وهما غير مطّلعين على التفصيلات، وإسرائيل تمكّنت من حرف الإدارة الأميركية عن الطريق التي يمكن أن تُعالج بها مشكلة الشرق الأوسط حين أشغلتها، ولا تزال، بالبحث في نقاط فنية، مثل مصادر المياه وغيرها من القصص.

3. الأمير تركي[513] الذي قابله كوانت في زيارته الأخير للأردن في آذار/ مارس 1980، رجل ذكي. وقد قال للبروفيسور إنّ الخطر السوفياتي لا يتمثّل باحتلال عسكري سوفياتي للمنطقة، بل باستثمار عدم الاستقرار، واستخدام دول وفئات ترتبط به، مثل اليمن الجنوبي وسورية وبعض المنظمات والأحزاب.

تبيّن لكوانت أنّه لا يوجد اتصال بين السعودية والأردن، وأنّ هذا أمر مستغرب، باعتبار أنّ الدولتين من النواحي الموضوعية أقرب إلى التفكير الاستراتيجي في المنطقة من أي دولتين أخريتين.

4. سعيد كمال، ممثّل منظمة التحرير السابق، كان في واشنطن، وطلب مقابلة كوانت. وقال إنّه في أميركا لزيارة قريب له مقيم في كولورادو.

غداء في نادي وزارة الخارجية الأميركية

1980/ 4/ 15

في الساعة الواحدة من ظهيرة اليوم، دعاني ستيرز إلى الغداء في نادي وزارة الخارجية في واشنطن. وحضر الغداء معي الدكتور أكرم بركات، كما حضره سادارث، ونيومان مدير قسم الأردن في الخارجية، وشخص آخر مساعد لستيرز. ومن خلال الحديث الذي جرى في أثناء الغداء، علمتُ أنّه يوجد فريق يتألف من 15 شخصًا يتعاملون مع موضوع مفاوضات الحكم الذاتي. وهذه مهمتهم طوال الوقت.

قال ستيرز إنّ ستة أشهر ضاعت سدى في المفاوضات. وهي الفترة التي تولّى فيها شتراوس مسؤولية المفاوضات حول الحكم الذاتي، لأنّ شتراوس عجز عن فهم المشكلة وأبعادها.

أضاف: «أسلوب العمل يستهدف الخروج بوثيقة قبل 26/ 5/ 1980، تشمل حلًا لبعض المشكلات، وتتضمّن دلائل أو علامات تشير إلى حلّ المشكلات الأخرى الصعبة، ومنها موضوع السيطرة على الأرض، وقضية الأمن. كلمة Sovereignty (سيادة) تحمل معانٍ كثيرة، وربّما تكون عائمة ومضلّلة. والأفضل استخدام كلمة Control (سيطرة). ذكر ذلك ردًا على سؤال لي حول موقفهم من سيادة الفلسطينيين على الأرض».

قال إنّ إسرائيل في محادثاتها عن الأمن مؤخرًا، أثارت موضوع البنك المركزي، وأنّ العمل والشؤون المالية الفلسطينية يجب أن ترتبط بالبنك المركزي الإسرائيلي لأنّ لذلك علاقة بقضايا الأمن، وذلك من خلال احتمال قيام تظاهرات واضطرابات نتيجة التغيّرات في العملة. وجاء ذلك ردًا على ملاحظة لي بأنّ فريق العمل الأميركي تورّط في تفصيلات فنية بعيدًا من الصورة العامة السياسية للموضوع.

قال: «إنّ الوفد الأميركي حدّد 18 نقطة للبحث في ما يتعلّق بصلاحيات مجلس الحكم الذاتي المُقترح. وهذه النقاط تقع في أربع سلال [رزم]، منها واحدة أجّلنا البحث فيها، كما أجّلنا بحثها في كامب ديفيد، وهي التي تتعلّق بالأرض والأمن. وبصراحة، نحن معنيون بالتأكيد للإسرائيليين حرصنا على قضية أمنهم. السيادة في كامب ديفيد غير واردة بالشكل الذي طرحته له، أو بالشكل الذي يتصوّره العرب؛ ولذلك لن يبحثوها في المرحلة الانتقالية المباشرة، وستُؤجّل هذه القضايا إلى ما بعد تشكيل مجلس الحكم الذاتي. من المهم معرفة أفضل السبل لتقديم الوثيقة التي يمكن التوصّل إليها، بحيث تجذب الفلسطينيين للمحادثات، وبالذات فلسطينيين يتمتّعون بالصدقيّة. ربما نتوصّل إلى شيء يتعلّق بالانتخابات. وهذا بحدّ ذاته سيقرّر مدى درجة قبول الفلسطينيين للوثيقة؛ فإذا ما شاركوا فهذا يعني استمرار العمل، وإذا رفضوا فذلك من حقّهم».

قال بلهجة تهديدية مؤدبة، غير مباشرة ودبلوماسية: «إنّ أميركا لديها مشكلات أخرى. وإذا ما أخفقت في التوصّل إلى شيء، فنخشى أنّها ستتخلّى عن استكمال المفاوضات، وتكتفي بما أنجزته مصر، كما حدث في مرات سابقة».

رددتُ عليه بالقول: «إنّ ما تقوله محتمل جدًا، لكن أودّ أن أؤكد لك أنّ كثيرًا من العرب يتمنون ذلك، ويعتقدون أنّه بخروجكم ستُسنح لهم الفرصة للدعوة لمعاقبتكم. وبطبيعة الحال، فإنّ أدوات العقاب ليست في بلدنا الأردن، بل في البلدان المنتجة للنفط؛ ولذلك إذا ما أخفقتم في جعل إسرائيل تقبل بسيادة

الفلسطينيين على الأرض، فلن يبقى أمام الاعتدال في المنطقة أي وسيلة إقناع للجماهير بالصبر. وخروجكم يعني أنّكم أعلنتم للشعوب العربية وحكامها ضرورة البحث عن وسيلة أخرى للحلّ. وبما أنّنا لا نملك إلّا خيار السلام، بينما إسرائيل تملك خيارين – وهذا هو سبب خروج معاهدة كامب ديفيد غير متوازنة بالشكل الذي خرجت فيه – وبسبب طلبكم أن نُجري تنازلات إضافية فضلًا عمّا فعلنا، فإنّنا سنبحث عن خيار آخر قبل اعتماد خيار الحرب. وهذا الخيار هو سلاح النفط، وهو الخيار المنطقي. وستكون النتيجة – كما تقولون أنتم في إطار حديثكم عن أفغانستان – أنّ السوفيات سيستغلّون عدم الاستقرار للتقدّم في المنطقة، وبذلك تكونوا أنتم أنفسكم قد ساعدتم الاتحاد السوفياتي في تحقيق أهدافه. ونحن في الأردن، كما تعلمون، لا نريد لذلك أن يحدث».

اعترف ستيرز أنّ الرئيس الأميركي ارتكب خطأ حين برزت مشكلة تفسير الحكم الذاتي والمستوطنات بعدم اتخاذه موقفًا حازمًا من إسرائيل، كالقول: «إنّني أوقف المفاوضات حتى نتفق على التفسير. إذ أهتم بسير المفاوضات».

أضاف: «إذا أخفقنا الآن، فلا تتوقّعوا شيئًا في كانون الثاني/ يناير أو شباط/ فبراير المقبل كما تظنون؛ لأنّ فانس سيترك، وربما جاء ريغان أو كارتر، لا أدري. المشكلة تحتاج إلى صبر».

قُلت: «لا تتوقّعوا منّا أن نُجري تنازلات عن المعلن. يكفيكم الطلب منّا، وتوجّهوا لإسرائيل التي نعلم وتعلمون لماذا لا تطلبون منها ذلك؟».

تنامي الحماسة للانفصال عن الضفة الغربية

28 /6 /1980

أخبرني نصوح المجالي أنّه منذ أيام استدعاه أحد الوزراء إلى مكتبه، وسأله عن مديري الأقسام في مؤسسة الإذاعة والإرسال. وتبيّن من تدرّجه في الأسئلة أنّه كان وراء محطة الإرسال في عمّان ومديرها المهندس محمد فائق، من أصلٍ فلسطيني، كما محطة إرسال عجلون ومديرها الدكتور حسين، من أصلٍ فلسطيني أيضًا. وعلى طريقة منْ يجهل الأمر سأل: «ومن أي بلد محمد فائق؟». فأدرك نصوح القصد، وقال: «فلسطيني». ثمّ سأله: «ومن أي بلد الدكتور حسين؟». فقال: «فلسطيني». فصرخ قائلًا: «هذا لا يجوز؛ يجب أن يكون هناك توازن». فتغابى نصوح وقال: «أي توازن؟». قال: «هاتان محطتا إرسال، ومن الخطر وجود فلسطينيين على رأسهما». فردّ نصوح قائلًا: «محمد فائق كان مدير إرسال عمّان في أصعب الأوقات التي مرّت على البلد، ومنها حوادث 1970، وأثبت الرجل أنّه كفؤ ومخلص». قال: « إذًا أريد توازنًا، توازنًا». قال نصوح: «أرجوك وضّح». قال: «لماذا لا تعيّن المهندس [...] مدير إرسال عجلون؟». قال نصوح: «إنّه مطرود من المواصلات، ومستواه العلمي والعملي متدنيان، فضلًا عن أنّ درجته لا تسمح له بترؤس من هم أعلى منه وأكثر كفاءة».

سبق ذلك أن رُتبت دورة للمهندس فارس لبادة من التلفزيون في هولندا. وحين وصل القرار إلى الوزير

للموافقة عليه، رفض وألغى الدورة، علمًا أنّ مثل هذه الدورات لصقل المهندسين في أوروبا مرغوب فيها جدًا، ودور الوزير هو مجرد التوقيع بالموافقة.

أعربتُ عن استهجاني الحادث. فقال نصوح: «ليس هذا فحسب؛ بل إنّ وزيرًا آخر في العام الماضي قال ما هو أسوأ. إذ جاء مرة إلى الإذاعة باعتباره وزيرًا بالوكالة، فلمح صور المدن الفلسطينية المعلّقة في الممر العام. وحين دخل مكتبي قال لي: هل تعرف يا نصوح أنّنا نحن أغبياء؛ لأنّنا نلاحق الفلسطينيين ونقول لهم أنتم منّا، ونريد أن نساعدكم، وهم يرفضوننا، فلماذا تُبقي هذه الصور؟ يجب أن تزيلها».

مثل هذه التصرفات، وغيرها كثير، هي تعبيرات يومية عن سلوك انفصالي أخذ شكله الشرعي في ذهن البعض بعد قرار «الرباط». وفي ندوة عقدها الأمير الحسن في الجمعية العلمية الملكية في كانون الأول/ ديسمبر 1979، وشاركتُ فيها، أذكر أنّه في أثناء الحديث عن الفلسطينيين، علّق أحد الإقليميين بقوله: «حين اتخذ قرار الرباط، أين كان صوت الفلسطينيين الذين في الأردن؟ لماذا لم يحتجّوا على القرار؟».

إنّ تفسير هذا السلوك الانفصالي الذي أخذ أوضح أشكاله في عملية «الأردنة» التي بدأت فور العودة من الرباط في عام 1974؛ أردنة الوظائف والتوجّه، والنجاح حتى الآن في السير في هذا المسار، يعود إلى أنّ الأردن نجح في إثارة عقدة الذنب لدى الفلسطينيين المقيمين فيه بأشكال مختلفة، منها: «لماذا لم تحتجّوا؟». وكل الذي يجري الآن إنّما يجري بحماية عقدة الذنب الفلسطينية التي لا تسمح لهم بالاحتجاج والمطالبة بحقوقهم. طبعًا، ذلك لن يستمر. والخطأ القائم الآن هو ظنّ الإقليميين أنّ ذلك سيستمر. إنّ هذا الظنّ خطأ، لأنّه يزيد من سلوك التمييز الخاطئ، ويعمّق الانشقاق النفسي في وقت لا يعلم أحد، كما لا يستطيع أحد، أن يتأكد في ما إذا كان سيقوم كيان فلسطيني مستقل في الضفة الغربية.

المضحك المبكي هو أنّ الفلسطينيين في الأرض المحتلة واقعون تحت عملية منظمة لتهجيرهم؛ والفلسطينيون في الأردن يُخشى أنّ حيرتهم حول مستقبلهم تعمل على تغريبهم.

اتصال مع رئيس الوزراء بشأن جمعية الشؤون الدولية

1980/6/29

اتصلتُ صباحًا بسيادة رئيس الوزراء [عبد الحميد شرف]، وطلبتُ إليه مقابلته للتباحث معه بشؤون تهمّ جمعية الشؤون الدولية. وقال حين ردّ: «تُرى هل أنا الذي طلبتك، أم أنت الذي طلبتني؟». قلت: «بل أنا». قال: «سألتك لأنّني منذ وصولي المكتب وأنا أفكر في الاتصال بك لترتيب موعد للقاء. في أي حال، سأخبر عبد الله (سكرتيره) الاتصال معك لتحديد الموعد».

1980/6/30

التقيتُ سيادته في أستاد المدينة الرياضية كأعضاء مجلس أمناء الجامعة الأردنية مشاركين في حفل تخريج الطلبة. وقبل انتظامنا في الموكب العام، والنزول إلى الملعب، سلّمتُ عليه، وقلتُ له: «لم يتصل عبد الله

ليحدّد الموعد». قال: «سأنتظرك غدًا بين التاسعة والدقيقة الثلاثين والعاشرة». وأضاف مداعبًا: «الرجاء عدم الحديث بأمور منكّدة». قلت: «وهل نكّدتُ عليك؟». قال: «طبعًا لا، لكن هل تعلم أنّني منذ وصلتُ من أميركا وأنا أسمع كلامًا منكّدًا!».

لقاء الشريف عبد الحميد شرف وحديث عن زيارته لأميركا

1/7/1980

التقيتُ [رئيس الوزراء] في مكتبه، في الساعة العاشرة. واستمرت المقابلة ساعة وربع الساعة. سألني رأيي بشأن زيارة أميركا. فقلت: «كما هو واضح، ذهبتم وفي ذهنكم أمران؛ **أولهما**: القضية الفلسطينية، و**ثانيهما**: دور الأردن الإقليمي. ويبدو أنّ الموقف من القضية الفلسطينية بالنسبة إلى الطرفين على حاله، لم يتغيّر؛ وأنّ نجاح الرحلة يكمن في التفاهم حول أهمية دور الأردن الإقليمي فحسب».

قاطعني وقال: «هذا بالضبط ما حدث». وأضاف: «الأميركيون سُذّج، وبريئون كما تعلم. إنّ أخونا مضر باشا لا يعرف ذلك. ونحن ممّن خبر الأميركيين، ونعلم هذه الحقيقة؛ ولذلك فإنّ مبدأ الحوار معهم يجب ألّا يتوقّف، ويجب ألّا نترك الساحة الأميركية مرتعًا لليهود. من المفاوضات تبيّن لي أنّ الرئيس كارتر يأخذ موقعًا متقدّمًا بخصوص القضية الفلسطينية، أكثر من مواقع فريقه. وقد شرحنا له موقفنا شرحًا وافيًا، وقال: إنّني أفهم موقفكم، وأرجو ألّا تفهموا أنّني ضغطت أو سأضغط عليكم بسبب هذا الموقف المختلف عن موقفنا».

وأضاف سيادة الشريف عبد الحميد شرف أنّ أبرز ما قاله كارتر هو أنّه لا بدّ من مشاركة الفلسطينيين في محادثات الحكم الذاتي، وأنّه إذا كان العرب والفلسطينيون يبنون موقفهم الرافض من المشاركة في المحادثات في ضوء موقف بيغن، فهم مخطئون لأنّ بيغن سيستمر في سياسته المحسوبة لجعل الفلسطينيين يرفضون الجلوس إلى طاولة المحادثات، وأنّه لمن مصلحة الفلسطينيين أن يشاركوا في المحادثات، وأن يقولوا فيها ما يقولونه اليوم، أي أن يطالبوا بما يطالبون به من انسحاب إسرائيل، وحقّ تقرير المصير. إنّ الصوت الفلسطيني ضروري كي نتمكّن من التأثير في موقف إسرائيل، وذلك عند توظيف الرأي العام الإسرائيلي والأميركي ضدّ بيغن. والصوت المطلوب هو الصوت المؤمن والمنادي بالعيش بسلام مع إسرائيل، وليس صوت «فتح» في مؤتمرها الأخير[514]، المنادي بإزالة إسرائيل. وهذا الصوت المؤيّد للسلام يمكن أن تمثّله هيئة فلسطينية من فلسطينيي الداخل والخارج، وطبعًا تُستثنى منظمة التحرير الآن – لأسباب معروفة – من هذه الهيئة الفلسطينية. هذا ما قاله كارتر. وهنا قال الشريف عبد الحميد: «لقد نقلتُ ذلك لأبو عمّار في أثناء زيارته الأخيرة لعمّان، والتي زار خلالها كريم خلف، رئيس بلدية رام الله. قلتُ له عن موضوع الهيئة الفلسطينية التي تحمل الصوت الفلسطيني من فلسطين الداخل والخارج، ووافق على ذلك».

ثمّ انتقلنا إلى الحديث عن جمعية الشؤون الدولية، والأسماء المُنسّبة للعضوية، والتي أقرّها مجلس الإدارة،

واختصر منها بعض الأسماء التي رشّحها الشريف. واستاء الشريف من ذلك، وقال: «لا أعارض هذه القائمة، لكنّي أُفضّل أن نجتمع كمجلس إدارة لمراجعة الأسماء». ثمّ انتقلنا للحديث عن مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب، الذي سيُعقد في السادس من تموز/ يوليو في عمّان». وقال: «إنّ السوريين آتون بموقف متشنّج. إنّ وضعهم الداخلي سيئ، وأنا سأرئس المؤتمر، وستكون المهمة صعبة. فهؤلاء السوريون منذ الاستقلال وهم يلعبون دور مثير المشكلات في المنطقة، وقد استفادوا منها في ابتزاز الآخرين. إنّ الوضع العربي لا يسمح لنا بالاستمرار في قبول هذه السياسة».

استياء الملك من كارتر

1980/ 7/ 3

بعد وفاته [الشريف عبد الحميد] في 1980/ 7/ 3، التقيتُ الفريق أحمد عبيدات الذي قال لي إنّه كان آخر من قابل الشريف من الرسميين قبل وفاته، وذلك في الساعة السابعة والدقيقة الثلاثين من مساء اليوم الثاني من تموز/ يوليو، بناءً على طلب الشريف. وقال الفريق أحمد إنّ الشريف أخبره عن زيارة أميركا، وكان مرتاحًا جدًا. كما قال له إنّ كارتر أخبرهم بموضوع الصوت الفلسطيني المشارك، وأنّ هذه الهيئة يمكن أن تكون خارج إطار «كامب ديفيد». غير أنّ السفير الأميركي في عمّان زار جلالة الملك في «بلير هاوس» في اليوم التالي ليخبره أنّه حتى لا يُساء فهم الرئيس كارتر، فإنّ ما عناه هو أن تكون الهيئة الفلسطينية ضمن إطار «كامب ديفيد» وليس خارجه، ما ولّد استياءً لدى جلالة الملك من تردّد الرئيس كارتر، وعدم حزمه (ولدى مقابلة جلالة سيدنا [الملك حسين] لتاتشر[515] (Margaret Thatcher) في أثناء عودته، وشرحه لها المحادثات، شكت له باسم الأوروبيين جميعًا مشكلة تردّد الرئيس كارتر وتذبذبه). وفي اليوم ذاته الذي جاء فيه السفير لتصحيح الانطباع عمّا قاله رئيسه، كانت الجلسة الثانية للمحادثات، وعاد خلالها جلالة الملك إلى ما قاله كارتر أمس عن موضوع الفلسطينيين داخل إطار «كامب ديفيد» أو خارجه، فكرّر الرئيس كارتر ما قاله في اليوم السابق، أو هكذا فهم الأمر جلالة الملك ورئيس الوزراء.

رأي مراسل «غارديان» المقيم في القدس

1980/ 7/ 5

استقبلتُ إريك سلفر (Eric Silver)، مراسل صحيفة The Guardian (**الغارديان**) البريطانية المقيم في القدس، وذلك في مقرّ جمعية الشؤون الدولية. وقد أجاب عن عدد من الأسئلة التي وجهتها له، وأفاد بما يأتي:

1. يتشكّل العمود الفقري لجماعة السلام في إسرائيل الآن من أساتذة الجامعات، والضباط المتقاعدين، وكبار المثقفين، وليس من الطلبة.

2. في إسرائيل، يتشكّل اليسار من الأساتذة وليس من الطلبة، بخلاف أي قطر من أقطار العالم.

3. التوجّه نحو اليمين في إسرائيل أساسه الجيل الشاب الذي كانت سنّه حين نشبت حرب حزيران/يونيو1967 ما بين الخامسة والثانية عشرة، وأصبح الآن بين الثامنة عشرة والخامسة والعشرين، وهؤلاء فتحوا عيونهم على إمكان التحرّك جيئة وذهابًا إلى الضفة الغربية، كما لو كانت جزءًا من إسرائيل. من الصعب عليهم تصوّر إمكان التخلّي عنها.

4. التصويت في الانتخابات المقبلة سيكون لمصلحة حزب العمل، وذلك بسبب تذمّر الإسرائيليين من إنجازات حكومة بيغن التاعسة في مجال الاقتصاد. لكنّ حزب العمل سيواجه مقاومة شديدة لتنفيذ أفكاره إذا تمسّك بها؛ بشأن الانسحاب من أجزاء كبيرة من الضفة الغربية. وقد تحدُث مواجهة أقرب إلى الحرب الأهلية. المستوطنون مسلّحون ضمن النظام الدفاعي الإسرائيلي، ولذلك سيقاومون إخلاء المستوطنات.

5. الوضع في الضفة هادئ مرحليًا؛ بسبب سياسة الإخضاع التي اتبعتها سلطات الاحتلال أخيرًا، وبسبب حدوث فراغ في القيادة لدى سكان الضفة بعد عملية إبعاد رئيسيّ بلديتي الخليل وحلحول، وتفجير سيارتي رئيسيّ بلديتي نابلس ورام الله. ورؤساء البلديات المتبقون يحاولون ملء الفراغ، غير أنّ السلطات الإسرائيلية تتخذ من الإجراءات ما يحول بينهم وبين اللقاء والتنسيق، وحين يصلهم الصحافيون يتحدّثون «Off the record» [غير مسموح نشره] خشية معاقبة سلطات الاحتلال لهم.

6. هناك تذمّر بين اليهود الشرقيين من بناء المستوطنات؛ ليس احتجاجًا على المبدأ الذي لا يعارضونه، بل احتجاجًا على إعطاء الأولوية لبناء المستوطنات على حساب الإسكان لذوي الدخل المحدود، وذلك على الرغم من البيوت التي تُبنى للشبّان المتزوجين حديثًا، لأنّ كثيرًا منهم يُصرّ على السكن في المدن، وليس خارجها.

7. لدى الجيل الشاب في الجيش نزعة نحو ضرورة حلّ مشكلة الاحتلال. فهؤلاء الشبّان الذين يُعطَون مهمات شرَطية وأمنية في الأرض المحتلة، يشعرون بالخوف، كما يشعرون بالخطر الديموغرافي لاستمرار الاحتلال؛ فالصهيونية تستهدف بناء دولة يهودية، وليس دولة ثنائية القومية.

8. إنّ الزمن عامل معوّق في إنهاء الاحتلال، إذ يسمح للإسرائيليين بخلق حقائق جديدة على الأرض، ويسمح باقتناع الأجيال الشابة التي تفتّحت عيون أفرادها على حرية الحركة في الضفة الغربية كما لو كانت جزءًا من إسرائيل. ومن هنا، فإنّ النظرة إلى حكم بيغن كعامل سياسي سلبي لا يمكن حصرها بزيادة المستوطنات فحسب، بل أيضًا بخلق جو عام معادٍ لفكرة الانسحاب، الأمر الذي سيُصعّب الحلول أمام حكومة أكثر اعتدالًا.

9. تواجه إسرائيل مشكلة توافر المخصّصات لبناء المستوطنات لهذا العام والعام المقبل.

لقاء مع أبو إسماعيل الرمحي

7/7/1980

استقبلتُ أبو إسماعيل الرمحي في مقرّ جمعية الشؤون الدولية، وقال:

1. هناك شكّ في أوساط اللجنة المركزية لـ «حركة فتح» بأنّ أبو عمّار لا يخبرهم بشيء عن اتصالاته السياسية، وبالذات مع الأردن.

2. طرح عليه رفيق النتشة، عضو اللجنة المركزية المنتخب حديثًا ومدير مكتب المنظمة في السعودية، أنّه إذا كان لا بدّ من إنقاذ شعبنا في الضفة من خلال المفاوضات، فلنعطِ الضوء الأخضر للقادة في الداخل لإجرائها، ولنبقَ نحن في مأمن من ذلك. غير أنّ أبو عمّار استشاط غضبًا، وقال: «للفلسطينيين قيادة واحدة وليس قيادتان، وكل شيء يجب أن يجري من خلالي».

3. أبو عمّار يخشى من بسام الشكعة كقيادة بديلة، ويثق برشاد الشوا، ولديه اتصالات سرية مع الشوا لا يُطلع أبو عمّار أحدًا عليها. ويعتقد أبو إسماعيل أنّ الشوا ينقل إلى أبو عمّار نتائج اتصالاته مع الإسرائيليين. الشوا نفسه يخشى من الشكعة. وخشية أبو عمّار من إعطاء الضوء الأخضر للشكعة تكمن في خوفه من أنّه قد يفضحهم، أو أنّه قد يستأثر بالقيادة بدلًا منه. ولذلك، حين زار كريم خلف، قصد بذلك أن يجعل الشكعة يشعر بأنّه ليس الزعيم الأوحد في الضفة، بل هناك زعماء آخرون. ويقول رفيق النتشة إنّ أبو عمّار تعمّد أن يصحب معه في زيارته الأخيرة لخلف أحد المصابين من «حركة فتح» ممّن فقد ساقيه، ليظهر للشكعة أنّه ليس الوحيد الذي فقد ساقه في النضال ضدّ اليهود.

4. اللجنه المركزية ساخطة على أبو عمّار لأنّه أغلق مكتب صيدا من دون الرجوع إليها، وذلك إثر قيام أحد رجال الأمن اللبنانيين بقتل شابين من «فتح».

5. تعتقد اللجنة المركزية أنّ أبو عمّار مُقحم في عمل سياسي للحلّ، ولا يُخبر أحدًا بذلك.

6. رفيق النتشة – وهو رجل متديّن – يُمثّل التيار اليميني المتزمّت في «فتح»، وهو نائب المدير [المفوّض] المالي لـ «فتح» (أبو مازن)، ومدير مكتب المنظمة في الرياض، وعضو اللجنة المركزية للحركة.

7. يعتقد أبو إسماعيل الرمحي أنّ كسب الأردن لرفيق النتشة مفيد جدًا، لمركزه القوي في «فتح». وطريقة كسبه كانت بالسماح له بزيارة أهله في الأردن، وفتح المجال له ليقابل مسؤولين أردنيين كي نكسر حاجز الشكّ والخوف، تمامًا كما حدث مع أبو مازن الذي أصبح سفيرًا للأردن في «فتح».

قدّم أبو إسماعيل اقتراحًا مكتوبًا لرفيق النتشة – بصفته نائب المدير المالي لـ «فتح» – يبيّن فيه ضرورة إعطاء راتب إضافي لموظفي الضفة الغربية الذين عُيّنوا بعد حرب 1967، وجعلهم يشعرون بالمساواة مع زملائهم الموظفين الأردنيين. وقال في اقتراحه إنّ الأفضل أن تقتطع «فتح» من ميزانيتها مخصّصات تبلغ بين 10 إلى 15 مليون دولار تعطيها للأردن الذي يقوم بدفعها لهؤلاء الموظفين، لأنّ الأردن لا توجد لديه الإمكانات المالية التي تسمح له بزيادة إنفاقه، ولأنّ في ذلك ما سيُجنّب هؤلاء الموظفين تهمة إسرائيل لهم بأنّهم جنود المنظمة في الداخل، وبالتالي تحرمهم هذه المعونة التي تساعد في صمودهم، ولأنّ في ذلك – على

رأي أبو إسماعيل – ما يساعد في ربط الفلسطينيين في الأرض المحتلة مع الأردن.

8. رحّب رفيق بالفكرة، وقال إنّه لتجنب «نكد» المنظمات الأخرى، فإنّ بإمكانه الحصول على المبلغ من الأمير فهد بالسعودية، وتقوم «فتح» من دون علم المنظمات الأخرى بتحويله للأردن. وأكّد على أهمية عدم طرح الموضوع على اللجنة المشتركة.

9. أبو مازن ساخط منذ عشرة أشهر ومعتكف، ولذلك فإنّ أبو عمّار هو الذي يشرف على الإنفاق المالي، وأعضاء اللجنة المركزية يتهمونه بالإنفاق غير المدروس.

10. مساء 1980/6/26، هاجم مسلّحون حافلة للمخابرات في المهاجرين بدمشق بصاروخ ورشاشات، وقتلوا 12 عنصرًا، وجرحوا 20 آخرين. وفي اليوم التالي، جرت محاولة اغتيال الرئيس الأسد، التي تبتعها ردة فعل من الجيش، فقُتل أبرياء كثيرون في السجون وخارجها.

11. يرى أبو إسماعيل ضرورة كسب أبو صالح [نمر صالح]؛ وهو عضو منتخب جديد في اللجنة المركزية لـ «فتح»، عبر السماح له بزيارة والدته المقيمة في منطقة صويلح بمدينة عمّان.

عشاء مع السفير الأميركي

1980/7/10

في المساء، حضرتُ عشاءً صغيرًا أقامه المستر زوايفل، نائب رئيس البعثة الأميركية، على شرف السفير [نيكولاس] فيلوتس[516] (Nicholas Vilots) الذي سيذهب في إجازته السنوية إلى أميركا. حضر العشاء رؤوف أبو جابر[517] وزوجته، وزكي القسوس وزوجته، إضافة إلى السفير وزوجته.

دار بيني وبين السفير بعد العشاء حديث عن الوضع. وسألني عن خطة زيد الرفاعي في العودة، ومدى تأثير سمعته على احتمال إعادة جلالة الملك له. قلتُ له: «لا أعلم، فجلالة الملك له حساباته الخاصة التي لا يمكن التنبؤ بها في ما يتعلّق باختيار الرؤساء ووزرائه. غير أنّ الجديد في الأردن هو أنّ جلالته منذ في عام 1974، أصبح يقيم اعتبارًا خاصًا للوضع الداخلي، وأهمية ذلك في اختيار رئيس حكومته». وأحسستُ أنّ السفير يرغب في أن يرى زيد الرفاعي رئيسًا للحكومة، أو على الأقل يتحمّل مسؤولية بارزة من جديد.

سألني ما إذا قابلتُ الشريف عبد الحميد بعد عودته. فأخبرته أنّني قابلته، وأنّه حدّثني عن موضوع الهيئة الفلسطينية، أو الصوت الفلسطيني المشارك في محادثات السلام. وفجأة، أبدى السفير اهتمامه بما قلت، وأكّد لي ما قاله الشريف عبد الحميد. وقال إنّ الرئيس كارتر كان غامضًا في موضوع داخل أو خارج إطار «كامب ديفيد». والمقصود، في رأيه، هو أن يكون الصوت داخل إطار «كامب ديفيد»، وأن يقول الفلسطينيون رأيهم بصراحة، ولا تعني مشاركتهم تنازلهم عن مواقفهم. ثمّ قال السفير باهتمام بالغ: «تُرى، هل أعلَم عبد الحميد جلالة الملك أنّه أخبرك بما قلت لي؟». وأجاب نفسه: «لا أعتقد ذلك، فالمدة بين التاريخ الذي حدّثك فيه ووقت وفاته قصيرة، ثمّ إنّه كان مشغولًا». وتاليًا سألني: «هل طلب منك التعاون؟». قلت: «لا، كان

حديثًا ربما قصد من طريقة عرضه عدم إثارة اهتمامي». ثمّ تساءل ثانية: «تُرى هل أخبر جلالته بأنّه أخبر ياسر عرفات؟»، وأجاب ثانية بأنّه لا يعتقد ذلك.

ثمّ استأنف الحديث وقال: «أرجوك، إذا استدعاك جلالته وحدّثك بالموضوع أن تقول لي. وإذا حدث ذلك في أثناء غيابي أن تُخبر المستر زوايفل». قلت: «إنّ هذا من شأن جلالته، وليس من شأني». ثمّ قال: «هل تعلم أنّه في الأحاديث كلها التي أجريتها في أثناء وجودي في واشنطن مع أعضاء اللجان الخارجية في مجلسي الشيوخ والنواب، أكان منهم مع إسرائيل أو معتدلًا، كان هناك قاسم مشترك أعظم هو الاستياء من بيغن، واعتباره عقبة في طريق السلام». وأضاف أنّ كارتر كان صادقًا حين قال لجلالة الملك: «إنّني سأعمل على حلّ المشكلة الفلسطينية في حال إعادة انتخابي».

بشكل عام، كانت اللهجة التي تحدّث بها السفير توحي بأنّ اتفاقًا ما قد تمّ، على الأقل مع المرحوم الشريف عبد الحميد، على المساعدة في تشجيع فلسطينيين على المشاركة في المحادثات.

مكرمة الملك لأبناء القوات المسلحة

13/7/1980

خرجت الأنباء بنبأ مفاده أنّ جلالة الملك أمر بتخصيص 20 في المئة من مقاعد الجامعات والمعاهد العليا لأبناء القوات المسلحة العاملين منهم والمتقاعدين. والحقيقة أنّ القوات المسلحة قد تُشكّل بعائلاتها خُمس السكان؛ ولذلك فإنّ هذا القرار لم يأتِ بجديد، غير أنّه إذا ما نُظر إليه بأنّه جعل المنافسة على المقاعد المخصّصة للجيش بين أبناء العاملين في القوات المسلحة، فتلك ميزة تفضيلية واضحة.

حديث مع أحمد اللوزي

20/7/1980

بعد أن افترقنا في المقبرة الملكية – حيث قرأنا الفاتحة بصفتنا أعضاء مجلس وطني على روح المغفور له مؤسس المملكة – ذهبتُ إلى مكتب السيد أحمد اللوزي، رئيس الديوان الملكي، بناءً على موعد مسبق. وقال في المحادثة إنّ المرحوم الشريف عبد الحميد يوم وفاته كان قد تناول طعام الغداء مع وزير الخارجية العراقي على مائدة جلالة سيدنا [الملك حسين]، وكان بصحة جيدة، ومرحًا، ومرتاحًا. وكان قد حدّث جلالته بعد سفر الضيف عن مواقف وأعمال عبد المنعم [الرفاعي]، والمقالات التي ينشرها (ومنها مقالته في صحيفة **الشرق الأوسط** التي تصدر في لندن، والتي انتقد فيها بيان دول السوق الأوروبية المشتركة، وحاول أن يظهر كأنّه يعتمد الموقف السوري، مضعِفًا الموقف الأردني). وقال أحمد اللوزي إنّ الشريف عبد الحميد «بدّع»، وكان جلالته يُنصت في جو من المرح والألفة.

وقد أخبرني مدير المخابرات [أحمد عبيدات] أنّ الشريف عبد الحميد في ليلة وفاته بعث في طلبه، وبقي

معه حتى الثامنة والدقيقة الثلاثين مساءً. وكان من جملة ما طلبه من مدير المخابرات رأيه في كيفية فرض الإقامة الجبرية على عبد المنعم الرفاعي، بسبب تماديه في الانتقاد، ونشر المقالات التي لا تتعارض مع خط الدولة فحسب، بل أيضًا تُشكّك فيه. وقال له مدير المخابرات الذي فوجئ بهذا الطلب، إنّه لا خبرة له بمثل هذا الإجراء. وضحك الشريف عبد الحميد مستغربًا كيف أنّ مدير المخابرات ليس له خبرة في ذلك. فقهقه الاثنان، وافترقا على أن يُرسل الشريف أو رئيس الديوان في طلب عبد المنعم، ويوبّخه بدلًا من فرض الإقامة الجبرية عليه.

حين سمعتُ القصة من أحمد اللوزي، استنتجتُ أنّ الشريف في أثناء مقابلته جلالة سيدنا [الملك حسين]، اتفق معه على إيقاع عقوبة ما على عبد المنعم، الأمر الذي حدا بالشريف أن يستدعي مدير المخابرات في مساء ذلك اليوم ليسأله عن إجراءات فرض الإقامة الجبرية عليه.

حدّثني عن الارتباك الذي حدث بعد وفاة الشريف، وكيف سارت الأمور في ما بعد. وقال إنّ جلالته كان يرغب في أن تستمر الحكومة ثلاثة أو أربعة أيام بعد وفاة الشريف، ثمّ تُؤلف وزارة جديدة. غير أنّ وزير العدل أثار في الساعة التاسعة من صباح الخميس، أي صباح وفاة الشريف، موضوع عدم دستورية الإجراء، وأنّ الوزارة أصبحت غير قائمة بوفاة رئيسها، الأمر الذي حدا باللوزي أن يفكّر في تقديم المشورة إلى سيدنا [الملك حسين]. وقد ذكر اسمي على أساس تأليف حكومة بعد انتهاء فترة الدفن والتعازي. لكنّ موضوع الدستورية جعل جلالته يتعجّل ويأخذ بالاختيار الذي أخذ به، وبعدها شرع في اتخاذ الإجراءات لتوجيه الكتاب السامي والرّد عليه. وحين علم بعض الوزراء، جاءوا إلى الديوان محتجّين لرئيسه على تعيين [قاسم] الريماوي[518]. ومن هؤلاء الوزراء: سالم مساعدة، علي السحيمات وسليمان عرار. وكان ردّ اللوزي عليهم أنّ التعيين جاء أولًا لحاجات الظرف، وأنّ الريماوي تولّى مسؤوليات الوزارة رئيسًا بالوكالة مرات عدة، وأنّ هذه المصادفة جيدة عربيًا وفلسطينيًا. وبالمناسبة، فإنّ هؤلاء الوزراء أنفسهم حضروا إلى بيت مضر بدران يوم السبت الرابع من تموز/ يوليو، ثاني أيام العزاء، حيث كنتُ هناك، وقد حضروا فرادى، فأدركتُ بعد وصول الثالث أنّهم متفقون على اللقاء. ويبدو أنّهم كانوا على عجلة من أمرهم، وظنّوا أنّني لن أترك المكان، وكان ذلك في الثانية والدقيقة الخامسة عشرة تمامًا. وقد بدأ سالم مساعدة الحديث، فقال لمضر بدران: «إنّك رجل المرحلة، والبلد بحاجة إليك، ونرجوك أن تبقى ولا تسافر، وأن تقبل عرض جلالته لرئاسة الحكومة». ومن جملة ما قالوه لمضر أنّه هو الذي رسّخ أُسس المرحلة.

قال اللوزي إنّه لولا مرضه بالسكري لقبل تحمّل المسؤولية. ثمّ بادرني بالسؤال: «ما رأيك في مضر باشا؟». قلت: «إنّه جيّد، وخصوصًا في الأمور الداخلية». قال: «بالضبط، هذا ما أفكر فيه، وأظنّ أنّ سيدنا [الملك حسين] يفكر فيه، وأرجو أن تُبقي هذا الكلام بيننا». قلت: «وهل يقبل مضر؟». قال: «بالطبع سيقبل، إنّ علاقاتنا مع السعودية والعراق جيّدة، فنحن نريد شخصًا يحافظ عليها ولا ينسفها».

وطلب منّي السيد أحمد اللوزي – بعد أن امتدح عقلي والتزامي – أن أُعدّ له تقدير موقف عن الضفة الغربية، والوضع الداخلي، وسورية، وعلاقاتنا العربية والدولية، على أن نلتقي قريبًا لتدارسها. ووعدته

بذلك.

جاء دوري في الحديث، فأخبرته عمّا جرى بيني وبين المرحوم الشريف في الأول من تموز/ يوليو، أي قبل وفاته، وبالأخص حول محادثات جلالة سيدنا [الملك حسين] مع كارتر كما رواها المرحوم عبد الحميد. بالطبع، كان أحمد اللوزي نفسه في الوفد، ومع ذلك أردتُ من الحديث أن أتأكد من صحة ما قاله عبد الحميد بشأن موضوع الهيئة الفلسطينية التي تفاوض إسرائيل. وأكّد السيد اللوزي ذلك، وقال: «هذا صحيح». وأضاف أنّ كارتر وضع طلبه هذا كتابة على ورقة، وناولها لجلالة سيدنا [الملك حسين]. وأضاف اللوزي أنّ كارتر قال إنّ جماعة من فلسطينيي الداخل والخارج – ما عدا منظمة التحرير – يمكن أن يقدّموا مطالبهم وهم على مائدة المفاوضات، بدل التصريح بها في الفراغ. وقال إنّ ما يقوله بيغن لا يعني أنّ هذا هو الذي سيتحقّق، وضرب مثلًا بمستوطنات سيناء. ويبدو أنّ اللوزي مقتنع كما بدا الشريف عبد الحميد مقتنعًا حين روى ذلك لي. ثمّ أضاف اللوزي أنّ عبد الحميد بعد مقابلته اتصل بالسيد أحمد صدقي الدجاني[519] من منظمة التحرير، وكان في نيويورك، وطلب إليه الحضور إلى واشنطن فحضر، حيث أخبره الشريف بجزء ما قاله كارتر، وليس كله. وطلب إليه أن ينقل هذا الكلام لياسر عرفات فحسب. وبعد العودة إلى عمّان وحضور أبو عمّار لزيارة كريم خلف، أصرّ على مقابلة جلالة الملك. وقابله في السابعة والدقيقة الثلاثين مساءً، بحضور عبد الحميد واللوزي و[عبد المحسن] أبو ميزر الذي شرع في الحديث عن ضرورة ضرب مصالح أميركا، وقطع النفط عن هولندا والدانمارك. فردّ عبد الحميد مُخطِّئًا هذا التفكير، على أساس أنّ الوضع لا يحتمل المجابهة الفجّة، وبإمكان المنظمة أن تتصل بالأمير فهد والشيخ جابر وأن تطلب إليهما أن يلوّحا بسلاح النفط لهاتين الدولتين أو مثيلتيهما. وبدا أبو عمّار غير مرتاح لهذا الحديث لأنّه كان يتطلّع لحديث آخر من جلالة الملك؛ حديث عن زيارته ومحادثاته في أميركا. وهنا مرّر السيد اللوزي ملاحظة إلى جلالة الملك، قال فيها إنّ أبو عمّار يرغب في الجلوس مع سيدنا [الملك حسين] على انفراد. هنا وقف جلالته واستأذن الحضور ليخلو بأبو عمّار لمدة ساعة.

(تذكرتُ هنا ما قاله الرمحي على لسان رفيق النتشة، بأنّ اللجنة المركزية تعتقد أنّ أبو عمّار يُخفي شيئًا عنها).

لقاء السفير اليوغسلافي

23/7/1980

زارني، بناءً على طلبه، في جمعية الشؤون الدولية، السفير اليوغسلافي؛ وذلك في العاشرة والدقيقة الثلاثين من صباح هذا اليوم. مجمل حديثه أنّه لاحظ من خطبة جلالة الملك في مؤتمر وزراء الخارجية العرب أنّه استخدم عبارة «بمشاركة الشعب الفلسطيني» و«منظمة التحرير الفلسطينية»، بدل المألوف وهو «منظمة التحرير باعتبارها الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني». وقال السفير إنّ هذا في رأيه تحوّل كبير. وأضاف أنّه لاحظ أنّ البيان المشترك الذي صدر قبل بضعة أيام عن وزيري الخارجية الإيطالي واليوغسلافي

عقب زيارة الأخير إلى روما، استخدم تعبيرًا مشابهًا لتعبير جلالة الملك. وبرأي السفير أنّ هذا يشير إلى تطور في الموقف الإيطالي بتجاوزه حدود «إعلان البندقية»[520].

أبدى السفير أسفه من إخفاق وزارة الخارجية الأردنية في تقديم إيجاز للسفراء المقيمين في عمّان، خصوصًا هو، باعتباره يُمثّل الدولة التي ترئس منظمة دول عدم الانحياز، وذلك بعد انتهاء مؤتمر وزراء الخارجية العرب، ووزراء خارجية الدول الإسلامية، الأمر الذي سيترك السفراء لاهثين وراء شائعات هنا وهناك. وقال إنّه يعلم أنّ بعض السفراء يحصل على معلومات دقيقة أكثر من الإيجاز، وقد تأتي من جلالة الملك نفسه. وضرب مثلًا بقوله إنّ سفيرًا – لا يودّ أن يذكر اسمه – قابل جلالة الملك مؤخرًا، وفي المقابلة قال جلالته إنّه لا يريد أن يُغيّر الوزارة الحالية. وعلمتُ ذلك من السفير اليوغسلافي.

أضاف السفير أنّ الحكومة أخفقت في استثمار عقد المؤتمر في عمّان، وهو أول مؤتمر يُعقد منذ عام 1948 لوزراء الخارجية.

كما ذكر السفير أنّ حكومته أبرقت له بالاتصال بالجمعية الوطنية الأردنية[521] لدعوة وفد إلى زيارة يوغسلافيا. وأنّه نُصح من أصدقاء له في عمّان أن يتصل [ببهجت] التلهوني، وليس بـ[أحمد] الطراونة. قلتُ له: «ربما كان الأفضل أن تدعو وفدًا مشتركًا من المجلسين [الوطني الاستشاري والأعيان]».

تغيّرات في إدارة الدولة

24 /7 /1980

الأوضاع في الأردن جيّدة ومريحة إذا ما نُظر إليها من منظار الاستقرار السياسي الداخلي. كان بالإمكان أن يكون الوضع أسوأ في ظلّ الأوضاع العربية المتردّية، بحكم اتصال الأردن الوثيق بتفاعلات القضية الفلسطينية. والسبب في رأيي أنّ في الأردن مجموعتين بشريتين يربطهما رابط واحد هو السعي وراء الكسب المادي على الأرض التي يعيشون عليها، ويختلفان منذ قرار «الرباط» في عام 1974؛ بأن أصبح الشرق أردنيون يتصرّفون بتماسك أكبر كشرق أردنيين. وتماسكهم لا يرتكز على أيديولوجيا معينة، أو رأي سياسي عام، بل على مصلحة مادية ترتكز إلى رأي سياسي خاص. وهذه تحدث أول مرة في الأردن منذ تأسيسه في عام 1921 كدولة حديثة.

حين أُسس الأردن، كان فهم مؤسّسه المرحوم الملك عبد الله [الأوّل] أنّه قاعدة عربية سينطلق منها بعد بناء القوة ومن خلال الدبلوماسية والدهاء السياسي، إلى تحقيق أهداف الثورة العربية التي أحبطها الإنكليز. وفي عام 1974، أصبح بعض أهل الأردن ينظر إلى نفسه على أنّه صاحب الأرض وحده، وأنّه بهذا الحقّ يجب أن يحقّق فوائد خاصة به دون غيره من المواطنين. والفوائد برأي هذا البعض هي تسلّم مناصب القيادة الإدارية كلها في الدولة، فضلًا عن الجيش وأجهزة الأمن. وبالفعل، بدأ من عام 1972 وبشكل متسارع، مسار «الأردنة» الإدارية.

في المقابل، فإنّ من هم من أصول فلسطينية أصيبوا بأزمة الشعور بالذنب. وقد عمدت الدولة إلى تعميق هذا الحسّ لديهم. وحتى اليوم، هم يراقبون ويتألّمون، ولا يجرؤون على المطالبة بحقوقهم.

توتر العلاقات الأردنية – السورية

1980/ 7/ 24

بناءً على طلب لمقابلة جلالة الملك، والذي أبديته لدولة أحمد اللوزي، استُدعيتُ للديوان الملكي عصر هذا اليوم. وهو اليوم الذي تناول فيه المجلس الوطني طعام الإفطار على مائدة جلالته.

استغرقت المقابلة مع جلالته 25 دقيقة، عرضتُ عليه خلالها عددًا من القضايا الشخصية والعامة. وقبل أن أجلس بادرني جلالته عند باب مكتبه بتهنئتي بنجاح ابنتي الباهر في امتحان الثانوية العامة.

تحدّثتُ معه عن جمعية الشؤون الدولية، والمشروع المشترك مع مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون، والذي سيتناول موضوع الموارد العربية والسياسة الخارجية. وعرضتُ على جلالته تطوّرات الأمر، وكيف أنّ المرحوم الشريف عبد الحميد في اليوم الذي سبق وفاته أخبرني في المقابلة بضرورة تغيير الموضوع لنرفد مقررات قمة عمّان التي ستُعقد في تشرين الثاني/ نوفمبر. كما حدّثتُ جلالته عن الدعوتين الموجهتين إلي لزيارة سالزبورغ [النمسا] وبريطانيا، وانتقلتُ إلى الحديث عمّا قاله المرحوم أبو ناصر [عبد الحميد شرف] عن رحلة جلالة سيدنا [الملك حسين] لواشنطن، وعرض أميركا بأن ينشأ جسم فلسطيني يفاوض. هنا قاطعني جلالته وقال: «صحيح أنّ كارتر ذكر ذلك، لكنّنا لم نلتزم شيئًا، فالمشكلة كما أكّدتها لكارتر هي أنّ أخطاءً وقعت، والسؤال هو: هل هم مستعدون لتصحيح هذه الأخطاء وتجاوز أسلوب العمل الحالي؟». وقال سيدنا [الملك حسين] إنّ هذه المعلومات نُقلت إلى أبو عمّار وحده؛ جزء منها ونحن في أميركا (كان قد أخبرني دولة أحمد اللوزي أنّ هذه المعلومات نُقلت إلى أبو عمّار من خلال أحمد صدقي الدجاني الذي كان في نيويورك، واستدعاه المرحوم الشريف عبد الحميد إلى واشنطن)، فيما الجزء الآخر علم به في أثناء زيارته لعمّان لعيادة كريم خلف.

ثمّ تحدّثنا عن سورية. وقال سيدنا [الملك حسين] إنّ سورية تؤدي دورًا سلبيًا لا يساعد في شيء، فدعوتهم إلى رفض قرار 242 تخرّب الدور الأوروبي الذي تُعقد عليه آمال كبيرة، وموقفهم في الجلسة الاستثنائية التي تعقدها الآن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بمطالبتهم بانسحاب إسرائيل في 15/ 11/ 1980، وتسليم الأرض المحتلة لمنظمة التحرير، من شأنه أن ينسف أيضًا دعوتنا ودعوة العالم إلى حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني، والتي لا يمكن لأحد أن ينكرها كحجة سياسية دولية. وأضاف: «ليس هذا فحسب، بل إنّ ما يجري في سورية نفسها من شأنه أن يدفع السوريين إلى المزيد من السلبية. فمثلًا، لدينا معلومات أنّ الحكومة تركّز على منطقة العلويين في مشروعاتها المختلفة. وهناك أخبار تتحدّث عن انتقال العلويين المقيمين في جنوب تركيا إلى سورية. كما إنّني أخشى أن يكون هناك تنسيق بين السوريين والكتائب في ما حدث مؤخرًا في لبنان. إنّه وضع غير مريح». ثمّ أضاف: «يا أخ عدنان، لا أخفي عليك

فأنت منّا. توافرت معلومات عن زيادة نشاط سفارتهم هنا في عمّان، وزيادة عدد موظفي السفارة، وأنّ منهم رجال مخابرات أتوا إلى عمّان كجزء من هيئة السفارة الدبلوماسية؛ ليغتالوا بعض أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، مثل يوسف العظم».

حدّثته عمّا سبق أن قاله أبو مازن عن السوريين والسوفيات، وتوسيط علي ناصر محمد[522] لإبقاء السوفيات الذين تعرّضوا لمحاولات اغتيال في سورية. وقاطعني جلالته ليتساءل: «هل السوفيات فعلًا مستعدون لإيجاد علاقة مادية ملموسة مع سورية، خصوصًا أنّها تواجه إسرائيل، وأنّهم ربّما لا يغامرون بالمراهنة على حصان قد يبدو خاسرًا؟».

وذكّرته بما قاله الأسد عن التوازن الاستراتيجي في أثناء زيارته إلى عمّان، بعد توقيع السادات اتفاقيتي كامب ديفيد، على الغداء الذي أقامه سيدنا [الملك حسين] على شرف الرئيس الأسد. وقال سيدنا [الملك حسين]: «نعم إنّ هذه الفكرة قديمة عندهم».

خرجتُ من مكتبه، ودخلتُ مكتب رئيس الديوان، وكان عنده عامر خماش والأمير رعد. وعند دخولي استأذن رئيس الديوان، وأخذني إلى غرفة عامر باشا، حيث قال لي: «أودّ أن استشيرك من خبرتك في هذا الأمر». وكان يحمل ورقة مطويّة، ناولني إياها، وطلب منّي قراءتها. وأول ما نظرتُ إليها، لمحتُ شعار دائرة المخابرات. وقبل أن أقرأها قلتُ لدولة أحمد اللوزي: «هل هي عن موضوع السوريين والسفارة؟». قال: «نعم، كيف عرفت؟». قلت: «أخبرني سيدنا [الملك حسين] عنها الآن». وقرأتُ التقرير المرفوع من مدير المخابرات، والذي يذكر فيه أنّهم بمراقبتهم السفارة السورية لاحظوا أنّ الملحق الثقافي المعيّن حديثًا في السفارة بهذه الصفة، وهو مقدّم من المخابرات ويعاونه أربعة أشخاص من المخابرات السورية، أخذ ينشط أخيرًا بإجراء اتصالات ببعض الناس. وفي إحدى المرات ذهب إلى مخيم الوحدات، ودخل بيتًا، خرج منه بعد نصف ساعة. روقب البيت طوال الليل، ولم يدخله أحد. وفي الصباح دهمت المخابرات البيت وفتّشته، واعتقلت صاحبه. وبالتحقيق معه اعترف أنّه مُكلّف (وهو سائق شاحنة من دون عمل) بالاتصال بشخص اسمه العجو لتسليم أسلحة لاغتيال يوسف العظم في أحد الأيام الثلاثة 19 أو 20 أو 21 تموز/يوليو. (يوسف العظم من الإخوان المسلمين الناشطين. في هذه الأيام جرت محاولة اغتيال شهبور بختيار[523] في باريس، وفي يوم 23 تموز/يوليو اغتيل صلاح البيطار[524] في باريس أيضًا. ويبدو أنّ السوريين أرادوا أن يقوموا بحملة اغتيالات مكثّفة في فترة واحدة؛ لإعطاء انطباع عن قوتهم).

وقد دلّ المعتقل رجال المخابرات على مخبأ الأسلحة التي سلّمها المقدّم السوري للمواطن في الوحدات، وكانت مسدس «براوننغ»، وآخر «نمرة سبعة»، وكاتم صوت، وثلاث قنابل يدوية.

بعد قراءة التقرير، جاء رئيس الوزراء قاسم الريماوي إلى مكتب عامر باشا، حيث كنتُ ورئيس الديوان وحدنا. فقال له رئيس الديوان: «لا بدّ أنّك تسلّمت هذا التقرير». فردّ بالإيجاب. فقال له اللوزي: «لقد أطلعتُ الأخ عدنان لنستفيد من خبرته في هذا الموضوع». قلت: «ماذا تريدون؟». قال رئيس الديوان: «نريد إخراج المقدّم باعتباره شخصًا غير مرغوب فيه». وتداولنا ثلاثتنا الأمر، واقترح أحمد اللوزي أن يستدعي

قاسم الريماوي السفير، ويشرح له الوضع انطلاقًا من حرص الأردن على العلاقات الطيبة مع سورية، ويطلب إليه إبعاد الملحق الثقافي، وهو مقدّم في المخابرات. وردّ رئيس الوزراء باقتراح مقابل؛ وذلك بالطلب إلى حسن إبراهيم، باعتباره وزير خارجية بالوكالة، القيام بهذه المهمة. ووافق اللوزي على هذا الاقتراح، على أن يُستدعى بعد تناول طعام الإفطار في الرئاسة، واتصل اللوزي بحسن إبراهيم ولم يكن في البيت. واعتُمد على رئيس الوزراء ليتولّى الأمر.

تحليل الموقف السياسي السوري[525]

7 /8 /1980

إنّ كل من يصل إلى الحكم على ظهر دبابة يغدو بقاؤه الشخصي في الحكم ليس همّه الرئيس فحسب، بل ومحور تفكيره السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي. والرئيس السوري حافظ الأسد ليس استثناء لهذه القاعدة.

إنّ هاجس البقاء الشخصي، وإن كانت الأزمات الداخلية عادة هي التي تثيره وتحرّكه نحو سطح الممارسات السياسية اليومية، لا يملك إلّا أن يتمطّى بنفسه إلى دائرة العلاقات الخارجية، على أمل توظيفها لمصلحته.

الخطّ الفاصل بين الحرص على بقاء النظام وبقاء الشخص هو خطّ دقيق للغاية، بحيث يختلط الأمر على المراقب أحيانًا، فلا يستطيع التمييز بينهما.

لهذا الخلط ما يبرّره؛ إذ إنّ دعم النظام، بالتحليل النهائي، هو دعم للقائم عليه. غير أنّ الفرق مع ذلك يبقى أساسيًا، وبالذات على صعيد رسم السياسيتين الداخلية والخارجية.

فدعم النظام من حيث المبدأ يعني مقاربة أوسع وأعرض؛ لأنّها، من جهة، تتناول جميع المؤسسات التي يستند إليها النظام. ومن جهة أخرى، تُعنى بإخلاص بهموم الشعب واهتماماته العامة والفئوية، على حدٍ سواء. إنّ مثل هذه النظرة العريضة هي التي تكفل دعم النظام الذي يؤدّي بالنتيجة إلى دعم بقاء القائمين عليه.

أمّا الانطلاق من بقاء الشخص، فيعني مقاربة مختلفة للمؤسسات وللشعب، إذ بالنسبة إلى المؤسسات، ينزع صاحب هذه النظرة نحو التركيز على توظيف المؤسسات لمصلحته الشخصية، أي لبقائه، وبذلك تغدو المؤسسات أدوات شخصية، بدل أن تكون أدوات دولة، فيحلّ الانتهاز والفساد محلّ الكفاءة وحُسن الأداء، والاعتباطية مكان التخطيط، وتبدأ مؤسسات الدولة بالتأكّل مع تقلّص وظائفها التي أُنشئت من أجلها. أمّا الشعب، فيُنظر إليه في هذه الحالة كفئات متباينة الولاءات، بعضها يستحق أن يُقرّب من الحاكم، وبعض آخر ينبغي أن يبتعد الحاكم عنه، فينشأ عن ذلك الجفاء بين الفئات الاجتماعية، والعرقية، والدينية، وتُخلخل بنية المجتمع، ويتنامى الحسّ بالتمييز، وتُكوّن كل فئة صورة عن نفسها مغايرة ومعادية لصورة الفئة الأخرى

كما تراها. كما يُنظر إلى الحاكم في نطاق هذا التصوّر زعيمًا لفئة، وطرفًا في النزاع الصامت أو العلني، وليس زعيمًا للدولة وأبًا حانيًا على الجميع.

محصلة ذلك كله نشوء معارضة قوية تستند إلى أرض صلبة، قوامها الشواهد المادية على ممارسات وسياسات الحكم في الميادين المختلفة، أكان ما اتصل منها بحياة المواطنين اليومية، أو ما يتعلّق بالمسار العام للدولة.

ما المشكلات الداخلية التي تواجه النظام السوري اليوم، والسياسة الخارجية التي ينتهجها، إلّا تتويج لهذا المسلسل من الممارسات التي انطلقت وما تزال من هاجس بقاء الفرد. ولعلّ إدراك أبعاد هذه النظرة هو الذي يفسّر لنا ظاهرة طغيان خبر استسلام 14 من «الإخوان المسلمين» على خبر إقرار الكنسيت الإسرائيلي لقانون ضمّ مدينة القدس العربية الذي تمّ بالمصادفة في اليوم نفسه.

حتى يسهل علينا إدراك دوافع النظام السوري الحالي، والقدرة على التنبؤ بسلوكه السياسي، لا بدّ أن نتذكّر ثلاث حقائق متصلة بالرئيس حافظ الأسد شخصيًا، هي:

- جاء إلى الحكم من خلال انقلاب عسكري.
- طرح نفسه، داخليًا وعربيًا، من وراء لافتة حزب البعث العربي الاشتراكي ومبادئه.
- أنّه علوي.

هذا إضافة إلى حقيقتين أخريين ينبغي تذكّرهما، لكن باعتبارهما متصلتين بسورية نفسها، وهما:

- التاريخ السياسي لسورية منذ الاستقلال.
- العامل الجيوسياسي.

بالنسبة إلى العامل **الأول**؛ أي حقيقة أنّ [الأسد] جاء بانقلاب عسكري، فقد جعله يتجه نحو البحث عن الشرعية لحكمه لنفي صفة اغتصاب الحكم عن نفسه. ومن هنا جاء دستور عام 1973، وانتخابات الرئاسة، لمنح الشرعية لصاحب الانقلاب.

كما أنّ هذا العامل جعل من الجيش أهم أداة في يد الرئيس الأسد لمعالجة مشكلاته الداخلية. فلو أخذنا الوضع الداخلي المضطرب في سورية الآن، لوجدنا كمتتبعين لمجرياته أنّ الحكومة لم تعطِ للمعالجة السلمية الهادئة أولوية، وجنحت عوضًا عن ذلك - وقبل أن تستقصي أسباب العنف الداخلي، وتستنفد أساليب معالجته بالوسائل الأمنية الأكثر هدوءًا - إلى استعمال الجيش كأداة لمعالجة ما يمكن معالجته بوسائل أخرى.

بالنسبة إلى الحقيقة **الثانية**، وهي أنّه وصل الحكم باسم حزب البعث، ولتصحيح مسيرته التي انحرف بها المنقلب عليهم، فقد عكست نفسها بالنظر إلى العراق الذي يحكم باسم المبادئ ذاتها، فاتخذ العراق منافسًا ثمّ خصمًا، وعومل على هذا الأساس، بل إنّ هذا المقيد العراقي أسهم في أواسط السبعينيات في الانفتاح السوري - الأردني على الشكل الذي تمّ. كما عكست هذه الحقيقة نفسها على علاقة سورية مع ما يُسمى

بالأحزاب والفئات التقدّمية في لبنان، وكذلك على المنظمات الفلسطينية؛ إذ حاولت سورية أن تكسبهم إلى جانبها. وأخيرًا، عكست نفسها في علاقات سورية مع إيران، على الرغم من التناقض الظاهري الواضح بين النظامين.

أمّا علوية الأسد، فهي الحقيقة الأساسية التي أثّرت في مسلك حكمه الداخلي، وتفاعلت مع الحقيقتين الأخريين؛ بعثيته، وعسكريته. وقد ظهرت كعامل مؤثر على أشكال مختلفة، أهمها:

1. تمييز الطائفة العلوية على ما عداها من الطوائف في أمور كثيرة، منها تنمية منطقتها الجغرافية بشكل أفضل من باقي أجزاء سورية، وتسليم أبنائها معظم قيادة الجيش، والدوائر الأمنية، والمناصب الإدارية القيادية في عدد من الوزارات والدوائر والمؤسسات، بما في ذلك المعاهد العلمية العليا.

2. الاعتماد على هذه الطائفة لحماية النظام بالتعاون مع الأقليات الأخرى التي سُلّمت مناصب قيادة في الجيش والإدارة، مثل الدروز والإسماعيليين والشراكسة، إلى الحدّ الذي يمكن القول معه إنّ النظام السوري هو تآلف أقليات بقيادة الأقلية العلوية.

3. التحالف مع أحزاب سياسية أخرى في إطار ما يُسمى «الجبهة التقدّمية»، لكن بقيادة حزب البعث. وقد يبدو هذا التحالف ظاهريًا بأنّه تعبير عن نزعة أيديولوجية أو توجه سياسي معيّن، لكن الحقيقة أنّه تعبير عن خوف الأقلية الحاكمة. إنّ تآلف الحكم العلوي – باسم حزب البعث – مع أحزاب أخرى، من شأنه أن يطمس من الصورة السياسية معالم الطائفية، ويُبرز بدلًا من ذلك معالم «الحكم التقدّمي» على حدّ تعبيرهم المُضلّل.

4. محاولة الحاكم مغازلة الأغلبية من دون أن تصل تلك المغازلات حدّ التوقّف عن الاعتماد على الطائفية.

أمّا على الصعيد الخارجي، فقد عكست طائفية الحكم نفسها في:

أ. محاولة الانفتاح على العالم العربي، بدل شبه العزلة التي فرضها على نفسه نظام ما قبل عهد الأسد، وإن كان الآخر يحكم باسم مبادئ البعث. إنّ الحكم الطائفي إذا ما انعزل عن الدول المجاورة له يعجّل في نهايته، لأنّ العزلة تخلق الارتداد نحو النفس؛ الأمر الذي من شأنه أن يفتح الأعين على طبيعة النظام، وهي هيمنة طائفية أقلية، فيما إذا بقي الحكم شاغلًا نفسه والدولة بعلاقات خارجية، فذلك من شأنه أن يطمس من معالم الطبيعة الطائفية للنظام، ويُخفّف من حدة حسّ الناس به.

ب. التدخّل في لبنان عسكريًا في عام 1976، لمنع الانقسام الطائفي من اتخاذ أشكال سياسية على الأرض، لأنّ في ذلك ما من شأنه أن يثير حالة من التماثل بين سورية ولبنان، فتتسلّط الأضواء على طائفية الحكم.

في ما يتعلّق بالعاملين الآخرين المتصلين بسورية الحديثة، منذ الحرب العالمية الأولى وتفجّر الثورة العربية بقيادة الشريف الحسين بن علي[526]، فقد بلور القادة السوريون المتتالون صورة عن نفوسهم انعكست في

سلوكهم السياسي تجاه العرب على شكل مدرسة سياسية قوامها الاعتقاد بحقّهم في قيادة العرب سياسيًا، وذلك على الرغم من اختلاف الأشخاص والأحزاب والفئات التي حكمت سورية منذ الاستقلال حتى الآن. ومقومات هذه الصورة القيادية كما يرونها هم:

– الرجال السوريون كانوا الأوائل في تنظيم الجمعيات لمقاومة الحكم التركي، وفي رعاية بذرة القومية العربية الحديثة.

– جمهرة القياديين الذين عملوا تحت راية الشريف الحسين كانوا من الرجالات السوريين.

– التجسيد القومي للثورة العربية الكبرى تمّ على أرض سورية، ممثّلًا بالعهد الفيصلي قبل فرض الانتداب الفرنسي عليها، والذي أشعل بدوره، ومن جديد، جذوة المقاومة لحكم أجنبي آخر بعد التخلّص من الحكم التركي.

– دمشق هي عاصمة سورية بكل ما يعنيه ذلك من إنعاش لمجد التاريخ.

– الوزن التاريخي والسكاني لسورية الحديثة مقارنة مع فلسطين والأردن ولبنان التي شكّلت معها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى خريطة سوريا الكبرى.

نتيجة ذلك كله، كوّنت القيادة السورية صورة خاصة بها، قوامها الاعتقاد بحقّها في القيادة. وظلّت هذه الصورة تفرض نفسها عليها على درجات متفاوتة حتى يومنا هذا. بل إنّ الوحدة المصرية – السورية في عام 1958 – كما رأتها القيادة السورية آنذاك وبعد ذلك – مثّلت خطوة ما كانت لتتمّ لولا الدور القيادي الذي أدّته سورية فيها.

أمّا العامل الثاني، وهو العامل الجيوسياسي، فقد استخدمته القيادة السورية منذ الاستقلال حتى الآن استخدامًا أنانيًا وانتهازيًا لتحقيق مصلحتها القُطرية. وساعدها في ذلك نشوء دولة إسرائيل في عام 1948، ومقاطعة العرب لها؛ إذ تمتعت سورية بمركز ممتاز باعتبارها الممر الوحيد لهذه الدول إلى البحر الأبيض المتوسط، وعلى الأخص إذا ما نظرنا للأمر من الزاوية الاقتصادية، أكان بحتمية مرور أنابيب النفط الممتدة من السعودية والعراق نحو البحر، أم بالحاجة إلى استخدام أراضيها لتجارة الترانزيت للدول الواقعة شرقها وجنوبها، وجميعها دول عربية.

لقد استخدمت سورية هذا الموقع الممتاز للابتزاز السياسي والاقتصادي الذي ما يزال حتى يومنا هذا قوام السياسة السورية تجاه العرب. حتى عندما قرّرت القيادة السورية الاتحاد مع مصر، لم تنسَ أن تبتز القرار المصري بالقبول بحجة تهديد تركيا الواقعة على حدودها الشمالية للوضع السوري التقدّمي المتماثل مع مبادئ عبد الناصر وأهدافه في المنطقة.

والابتزاز في صورته الأخرى هو قاعدة السلبية السياسية. وهذه هي الميزة الثانية للسياسة السورية إزاء القضايا العربية؛ ابتزاز وسلبية. وقد برزت هاتان السمتان في الفكر السياسي السوري بعد احتلال إسرائيل للجولان، وزاد بعد حرب رمضان 1973 التي منحت النظام السوري عامل الصدقية في ما تطلب وتقول.

هذه باختصار هي العوامل التي تؤثّر في السياسة السورية. عوامل تتصل بشخص الرئيس حافظ الأسد، وأخرى بسورية ذاتها.

والآن، كيف نرى المسألة السورية؟

1. سورية اليوم مهدّدة بالتمزّق الداخلي بسبب نشوء معارضة لجأت إلى أعمال العنف لإسقاط النظام. وهذه المعارضة، كما كان للمراقب أن يتوقّع، تعتمد في طرح قضيّتها بالدرجة الأولى على ما أفرزه النظام الطائفي من مآخذ، وفي مقدّمتها تنامي الحسّ العام بالهيمنة الطائفية، والفساد، والمحسوبية، والتمييز.

2. سورية اليوم تحتل لبنان بغطاء عربي، تحت اسم «قوات الردع العربية».

3. سورية اليوم على خلاف حادّ مع العراق، أحد مموّلي المعارضة السورية.

4. سورية اليوم تزيد من إحكام قبضتها على المنظمات الفلسطينية بعد احتلالها لبنان، وتغيير ميزان القوى ضدّ المنظمات على الأرض اللبنانية.

5. سورية تتآمر على الأردن متسبّبة في إحداث فتور في العلاقات معه.

6. سورية بحاجة إلى الدعم المالي من الدول النفطية.

وفي خضم هذا الوضع، ترفع سورية الشعارات الآتية:

أ. إنّها رأس الحربة العربية لمواجهة مؤامرة «كامب ديفيد». وهذا ينسجم تمامًا مع الفكر السياسي السوري بأنّ سورية هي القائد السياسي. وزاد الأمل لديها في تعزيز هذه الصورة بعد مقاطعة العرب لمصر.

ب. ضرورة إحداث توازن استراتيجي في المنطقة، موضحة أنّها تعني بذلك علاقات أوثق مع الاتحاد السوفياتي. وعلى هذا الأساس أُبرمت معاهدة الصداقة السورية – السوفياتية التي تُستخدم كوسيلة ابتزاز لدول الخليج العربية والغرب، كما تُستخدم كحماية للنظام.

ج. تتبع شعار التوازن الاستراتيجي بإنعاش شعار تقسيم العرب إلى أنظمة تقدّمية وأخرى رجعية، وترفع هذا الشعار انسجامًا مع مبدأ الابتزاز في العلاقات السياسية العربية.

د. قرار 242 لحلّ أزمة الشرق الأوسط تجاوزته الحوادث، بمعنى آخر يجب أن يسقط. وهي بذلك تنسجم مع السلبية التي عُرفت بها السياسة السورية في ما يتعلّق بالقضايا العربية، وفي مقدّمها المسألة الفلسطينية.

هذه هي الشعارات. أمّا بشأن أسلوب العمل للتعامل مع المشكلات التي تواجهها، فقد اتبع النظام السوري ما يأتي:

1. بالنسبة إلى النزاع الداخلي، لجأ إلى القمع واستخدام القوة المسلحة بدلًا من معالجة أسباب النزاع؛ منسجمًا بذلك مع طبيعة عسكرية الحكم الانقلابي. وعلى الصعيد الخارجي، يلجأ النظام إلى محاولة تجفيف

ينابيع المشكلة كما يراها؛ بقتل المتعاطفين أو الممولين للمعارضة الداخلية إذا كانوا أفرادًا، أو بإرهابهم إذا كانوا دولًا. وما شعار «الأنظمة الرجعية» الذي بُعث من قبره حديثًا إلّا إحدى هذه الوسائل. وزيارة رفعت الأسد، شقيق الرئيس حافظ الأسد، للسعودية في تموز/ يوليو الماضي كانت في إطار هذه السياسة. والمشكلة الحقيقية – حتى في حال نجاح الرئيس الأسد بالقضاء على المعارضة المسلحة – ستتمثّل بالندبة الطائفية التي زرعها على جبهة النظام، والتي ستُذكِّر الأكثرية باستمرار بطائفية الحكم.

2. أمّا النزاع مع العراق – رفيق المبدأ والشعار – فتعالجه سورية بالتحالف مع النظام الإيراني المعادي للعراق. وتفيد المعلومات أنّ تنسيقًا قائمًا بين النظامين حول الأساليب والطرائق التي تكفل هزّ النظام العراقي من الداخل تمهيدًا لإسقاطه.

3. بالنسبة إلى الوضع في لبنان؛ استفادت سورية منه، على الرغم من الخسارة المادية التي تحمّلتها نتيجة الاحتلال. استفادت حين ظهرت للعالم بأنّها الجهة الوحيدة التي تستطيع توجيه الفلسطينيين كما تشاء، بعد أن أحكمت قبضتها على المنظمات الفلسطينية التي اتخذت من لبنان ملجأ آمنًا لها من التدخّل العربي بشؤونها. وخرجت سورية من هذا الوضع باعتبارها العامل الأساس الأول في ما يتعلّق بأي محادثات سياسية حول القضية الفلسطينية إذا أخذت تلك المحادثات منظمة التحرير كمشارك فيها. وتماشيًا مع هذا الوضع الممتاز إزاء المنظمات الفلسطينية، طرحت سورية شعار سقوط قرار 242، لإثبات دورها المركزي في أي محادثات مقبلة، وأي سياسة تُرسم لحلّ مشكلة الشرق الأوسط. أرادت برفع هذا الشعار أن تقول إنّ سورية فحسب القادرة على إنجاح أي محادثات أو إفشالها، إذ إنّ الفلسطينيين في قبضتها. وفي ذلك انعكاس آخر لنزعة الابتزاز التي تتسم بها السياسة السورية الخارجية.

من جهة أخرى، هناك مؤشرات تدلّ على أنّ سورية اعتمدت سياسة جديدة لمعالجة المسألة اللبنانية، بعد أن أخفقت في تحقيق الوفاق الوطني تحت زعامة الرئيس [إلياس] سركيس بين الفئات الكثيرة المتنافسة والمتطاحنة والمتحالفة مع جهات أو دول أجنبية. ويمكن استخلاص هذه السياسة من العملية الأخيرة التي نفّذها حزب الكتائب ضدّ حليفه القوي في الجبهة اللبنانية، وهو حزب «الوطنيين الأحرار» الذي يتزعمه [كميل] شمعون، والتي انتهت بالقضاء المادي المُبرم على قوات الحزب من دون أن تتدخّل سورية في ما حدث، تاركة الانطباع بأنّها إن لم تكن متواطئة فهي على الأقل راضية عمّا حدث. والمثير للاهتمام هو التصريح الذي أدلى به بشير الجميّل مؤخرًا، حين قال إنّ قوات «الكتائب» بقضائها على «الأحرار» تكون قد قطعت مرحلة مهمة على طريق تحرير لبنان كله، داعيًا السُنّة والشيعة إلى التعاون معه لتحقيق هذا الهدف.

من جهة ثالثة، تقوم منظمة «أمل» الشيعية بضرب «جبهة التحرير العربية» الموالية للعراق. ولا يدري أحد إلى أي مدى ستصمد هذه الجبهة أمام ضربات الشيعة المتوالية، والتي يُقال إنّ سورية تؤيّدها وتدعمها باسم الوفاء لإيران الحريصة على الطائفة الشيعية في لبنان.

يمكن أن نستنتج ما جرى ويجري أنّ السياسة السورية الجديدة تستهدف اختزال الفئات المتحاربة إلى أقل عدد ممكن، بحيث تنتهي إلى فئات ثلاث، تمثّل أكبر ثلاث طوائف: «الكتائب» ممثلًا للمارونيين، و«أمل»

ممثّلة للشيعة، ثمّ فئة ما تقبل السير وفق هذه السياسة بدعم من سورية ممثّلة للسُنّة. يبدو أنّ هذا هو الهدف، وإذا تمّ ذلك يُصبح من الممكن تصوّر وفاق وطني لبناني بين ثلاث فئات بدلًا من عشر أو أكثر. وإذا تمّ ذلك، يُطرح السؤال الكبير: وماذا سيكون وضع المنظمات الفلسطينية، خصوصًا أنّ فئتين من الفئات الثلاث المطلوبة عُرفت بعدائها للفلسطينيين، فيما الثالثة لا نعرفها حتى الآن، وربّما كانت هي الأخرى معادية لوجودهم؟ فهل في التصوّر السوري احتمال لجوء المنظمات الفلسطينية إلى سورية كحامٍ لها؟ وإذا تمّ ذلك، فماذا سيحدث للمنظمات؛ هل ستستطيع البقاء وهي في القبضة السورية بشكل كامل؟ وإذا خرجت من لبنان، فماذا سيحدث لمبرّر وجودها ودعمها المالي من العرب، والمعنوي من الفلسطينيين، المرتكز على عملياتها ضدّ إسرائيل من لبنان، على الرغم من ندرة هذه العمليات؟ بل أكثر من ذلك، هل يمكن أن تكون سورية قد خطّطت لذلك كله؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل ستتحمّل سورية وجود منظمات محبطة داخل أراضيها من دون عمل؟ ألن يكون من المنطق أن نتصوّر أنّ سورية ستحاول توجيهها إلى إسرائيل؟ ولأنّ النشاط من الجولان غير وارد، أليس منطقيًا أن نتصوّر أنّها ستدفع هذه المنظمات إلى المطالبة بالعمل من الأراضي الأردنية؟

4. هذه التساؤلات تُفضي إلى الظاهرة الرابعة في المسألة السورية، وهي الغمز على الأردن. فهل يمكن أن نعتبر أنّ ما تكتبه الصحف السورية، ويصرّح به قادة منظمة «الصاعقة» الموالية لسورية ضدّ الأردن، هما عبارة عن مقدّمات لاحتكاك سوري – أردني، سيتوّج بالمطالبة بعودة العمل الفدائي إلى الأردن كما كان الوضع في أعوام 1971 و1972 و1973؟ وما القصد من ذلك؛ هل هو إزعاج الأردن كي ينثني عن تقاربه مع العراق، وينضوي تحت لواء القيادة السياسية السورية، أم يُعدّ لدفن القضية الفلسطينية على الحدود الأردنية – السورية، كما يُدفن نظام بول بوت[527] (Pol Pot) على الحدود الكمبودية التايلاندية ويفتح المجال بالنهاية لفلسطينيي الأرض المحتلة لحلّ مشكلتهم في إطار ما تريده إسرائيل؟ إنّ مثل هذه التساؤلات تدفعنا إلى تساؤلات أخرى ذات مغزى كبير، منها: ما هو سرّ تنمية منطقة العلويين في سورية كما لو كانت وحدة سياسية مستقلة؟ هل يحدث ذلك في إطار بناء البديل للعلويين إذا ما أخفقوا في مواصلة حكم سورية؟ وهل التفكير الاستراتيجي للقيادة السورية يتجه نحو المساعدة في نشر دولة طائفية على طول الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط؟

العلويون في الشمال، ثمّ الموارنة، ثمّ الشيعة، ثمّ اليهود. أوليست دولة علوية تحتل حيّزًا من ساحل البحر الأبيض المتوسط قابلة للبقاء، بسبب موقعها كبوابة لدول المشرق، فضلًا عن أنّها يمكن أن ترتبط مع دولة كبرى كالاتحاد السوفياتي، تمامًا كما فعلت كوبا، حيث تُقدّم تسهيلات بَحرية للأساطيل السوفياتية مستغلّة بذلك التنافس بين الدول الكبرى؟

قد تبدو هذه التصوّرات غير واقعية؛ هذا صحيح. لكن لنتذكّر أنّ عناصرها واقعية وقائمة على الأرض. وهذا ما يدفع المرء إلى اتخاذ موقف الشكّ من السياسة السورية السلبية الابتزازية والمعمِّقة للطائفية.

مهما ذهب بنا الفكر إلى آفاق التصوّرات الواقعية أو غير الواقعية، فهناك حقيقة تقول إنّ الوضع

السوري مضطرب، وإنّ السياسة السورية العربية والخارجية غير منطقية في إطار فهم العرب لسياسة التضامن العربي؛ وإنّ سورية تدفع بالأمور بيننا وبينها إلى الفتور الذي قد يؤدّي إلى التدهور. فماذا يجب أن يكون موقفنا من ذلك؟

1. على الأردن أن يتمسّك بسياسة التضامن العربي، ويعمل على تعميقه، وإبرازه، لأنّ في ذلك ما سيُحرج السوريين الذين لن يضحّوا بسهولة بالدعم المالي الذي يتدفّق عليهم باسم هذا التضامن.

2. على الأردن أن يُبقي باب التواصل مع سورية مفتوحًا كما لو كانت الأمور بيننا وبين القيادة السورية طبيعية. ولعلّ أفضل مركب يمكن أن نستقله هو باب التشاور السياسي حول القضية الفلسطينية؛ فللأردن ميزة المعرفة الأكثر، والاتصال الأفضل مع القوى العالمية، ومنها أوروبا التي يتبلور موقفها الإيجابي بالتدريج بفضل الجهد الذي يقوم به جلالة الملك. فهذا باب يمكن استخدامه لإبقاء الاتصال الإيجابي قائمًا، والمبعوثون يجب أن يستمروا في الذهاب، والزيارات يجب أن لا تنقطع.

3. على الأردن، في الوقت نفسه، أن يعطي انطباعًا واضحًا للسوريين بجدية موقفه من الاعتداء على سيادته، كما حدث مؤخرًا عند اغتيال اللاجئ السياسي السوري. ومثل هذا الانطباع ينبغي ألّا يُعطى بالاتصال المباشر مع السوريين، كما لو كنّا ننقل رسالة شفهية أو مكتوبة، بل بوساطة إجراءاتنا الداخلية إزاء مثل هذه الأمور.

4. أن نعمّق الصلة مع ياسر عرفات وجماعته، من خلال التشاور السياسي في ما يتعلّق بالقضية الفلسطينية، في محاولة لإحباط محاولات سورية لاستخدامهم ضدّنا في المستقبل.

5. في الوقت نفسه، يجب أن يكون موقفنا واضحًا وحاسمًا بالنسبة إلى العمل الفدائي من الأردن، أو إقامة قواعد فدائية، باعتبار أنّ ذلك غير ممكن إلّا ضمن استراتيجية عربية متكاملة وناضجة، يقتنع بها الأردن في ضوء وضعه وتحليله للأوضاع في المنطقة.

6. إنّ دعوة سورية إلى التوازن الاستراتيجي في المنطقة في إطار التصوّر الذي تعتمده، والمبني على ما تُسمّيه قفزة نوعية في العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، بمعنى عقد معاهدة أو اتفاق يُعطى بواسطتها الاتحاد السوفياتي تسهيلات أو وجودًا عسكريًا بارزًا، هي دعوة لمحورة المنطقة بين السوفيات وأميركا. وعند هذا الهدف تلتقي سورية مع إسرائيل التي تتمنّى مثل هذه المحورة للوصول إلى حالة من الجمود تجاه حلّ القضية الفلسطينية، وانشغال المنطقة عوضًا عن ذلك بتنافس الدول الكبرى. وفي ضوء المصلحة القومية العربية، يصبح من الضروري جدًا إحباط مثل هذه الخطوة، وسدّ الطريق أمامها كي لا تتحقّق.

من هنا، أنظر إلى زيارة جلالة الملك المقبلة إلى الاتحاد السوفياتي بأهمية خاصة؛ لعلّها تُسهم في منع ذلك من الحدوث. علمًا أنّ الاتحاد السوفياتي، كما يبدو، يتردّد في قبول هذا العرض، لا لشيء إلّا لأنّه في رأيي لا يريد التعجيل في تصعيد المجابهة مع أميركا بعد غزو أفغانستان، بل أكثر من ذلك، ربّما ينظر إلى مثل هذا الوجود في سورية باعتباره سببًا من أسباب التحام أكثر لأوروبا الغربية مع أميركا في مجابهة السوفيات، في

إطار النظرة السياسية العالمية للطرفين، وهذا في تقديري ما لا يريده الاتحاد السوفياتي في المرحلة الحالية التي يأمل فيها تشجيع مواقف أوروبية أكثر استقلالًا عن أميركا، كما هي الحال في ما يتعلّق بمشكلة الشرق الأوسط.

أخيرًا، يمكن القول إنّ سورية خرجت عمليًا، وإلى حدّ ملحوظ، عن طريق العمل العربي المشترك في إطار التضامن العربي، واتخذت لنفسها طريقًا مستقلةً، تحاول أن تخرج بواسطتها من العزلة التي وجدت نفسها فيها. علمًا أنّها حتى الآن استفادت من وجودها في لبنان بإرضاء أميركا؛ لأنّها جنّبتها إحراجات المواجهة الإسرائيلية الفلسطينية، وذلك بسيطرتها على الفلسطينيين. كما استفادت من إبراز نفسها بأنّها الفاعل الأهم في قضية الشرق الأوسط، حيث تملك خياري إشعال المنطقة أو تهدئتها. وإيمانها بامتلاك هذين الخيارين هو العامل الأهم الذي يحكم سياستها الابتزازية السلبية في المنطقة.

عشاء مع وزير خارجية لوكسمبورغ

8 /8 /1980

حضرتُ مساءً لقاء في بيت وزير الخارجية مروان القاسم، بناءً على دعوته مع «المستر» ثورن[528] (Gaston Thorn) وزير خارجية لوكسمبورغ الموقّر، من مجلس مجموعة السوق الأوروبية المشتركة، الآتي إلى الشرق الأوسط في مهمة لتقصّي الحقائق، وتقديم تقرير للمجموعة. وحضر هذا اللقاء مجموعة من الفلسطينيين هم: روحي الخطيب، وإبراهيم بكر، وحنا ناصر[529]، ونديم الزرو، والدكتور مرقة[530] نقيب الأطباء، والدكتور هشام هاشم، والسيد عدلي الدلّال[531]، وحسن إبراهيم، وشوكت محمود، وخالد الفياض.

النقاط التي وردت على لسانه ما يأتي:

1. مقابلته مع بيغن كانت حادة، وكذلك مع شارون. وأثار بيغن معه موضوع مذابح اليهود في أوروبا محاولًا ابتزازه، فردّ عليه بقوله: «إنّ أسرتي قاست من اضطهاد النازيين بمن فيهم أنا شخصيًا، إذ سُجنتُ في معسكر اعتقال وعمري 15 عامًا، لدفاعنا عن اليهود».

2. لم يُدرك شخصيًا أنّ اليهود لا يريدون الانسحاب إلّا في أثناء زيارته لإسرائيل. والمشكلة أنّ الشعوب الأوروبية ما تزال تعتقد أنّ اليهود سينسحبون.

3. برأيه أنّ أوروبا تُغيّر من موقفها، لكن ببطء، وأنّ الأسلوب الأفضل لتغيير الرأي العام الأوروبي هو البدء بإبراز جوانب إنسانية لا تراعيها إسرائيل في احتلالها الأراضي الفلسطينية؛ مثل مسألة السجناء، التعليم والتحقيق مع الأطفال، للتحرّك منها إلى نقاط محدّدة أخرى، والتركيز عليها لبناء موقف أكثر إيجابية.

4. قال له أحد الأصدقاء من أوروبا الشرقية إنّ الاتحاد السوفياتي أبدى أخيرًا رغبة في تأييد المبادرة الأوروبية.

5. في مقابلته ياسر عرفات، كان كلام عرفات إيجابيًا، إذ قال له إنّه إذا ضمن الانسحاب وحقّ تقرير المصير، فكل شيء ممكن. وفهم ثورن من ذلك إمكان الاعتراف بإسرائيل.

6. اتفاقيات كامب ديفيد انتهت. واستشهد بعبارة استخدمها [نيكولاي] تشاوتشيسكو.

7. جوابًا عن سؤال [...] قال: «إنّ أوروبا لا ترى إمكان اتخاذ موقف توفيقي بين اتفاقية كامب ديفيد ومبادرتها».

8. الموقف الأميركي الآن تحكمه الانتخابات واللوبي اليهودي.

9. في أيلول/ سبتمبر المقبل، سيخرجون [الأوروبيون] بموقف جديد أكثر تطوّرًا، وربّما تعرّضوا بوضوح لموضوع الانسحاب الإسرائيلي.

10. من الصعب عليهم أن يذكروا منظمة التحرير كشريك في المفاوضات؛ لأنّ ذلك يتعارض مع مبادئ الديمقراطية بفرض جهة ما على الشعب. لذلك، سيكتفون بذكر الفلسطينيين كمشارك، وعلى الفلسطينيين أن يختاروا ممثليهم.

11. الأردن والمنظمة والفلسطينيون معنيون بالمشاركة.

12. يجب أن يُبنى الحلّ على ثلاثة أمور بترتيبها الزمني الآتي: الانسحاب؛ حقّ تقرير المصير؛ والأمور الأخرى، مثل الأمن والاعتراف وغير ذلك. لكن جميعها يجب أن يُتفق عليها كوحدة واحدة.

13. لا يستطيع أحد حتى الآن أن يُفسّر المقصود بـ «تقرير المصير» أو تعريفه. وهذا أحد الأمور التي يسعى إلى تحقيقها في جولته هذه.

لقاء صدّام حسين في بغداد

23 /9 /1980

أُبلغ الوزراء بأن يتوجهوا إلى الديوان بعد انتهاء مراسم دفن المرحومة الشريفة غزوة، والدة الشريف زيد بن شاكر.

في الديوان الملكي، رئس جلالته اجتماعًا للوزراء، ضمّ رئيس المجلس الوطني الاستشاري، وقاسم الريماوي رئيس مجلس الأعيان بالوكالة، إضافة إلى رئيس الديوان ووزير البلاط.

تحدّث جلالته عن الحرب العراقية – الإيرانية، وأوضح الأسباب والدوافع القومية لدعم العراق بكل ما نملك.

في الرابعة مساءً، أُبلغتُ بالاستعداد للسفر إلى العراق بمعيّة دولة الرئيس ووزير البلاط، وحسن إبراهيم. في السابعة والدقيقة الثلاثين، طرنا إلى قاعدة H5 العسكرية[532]، ومنها بالسيارة إلى بغداد التي

وصلنا إليها في الخامسة والدقيقة الثلاثين صباحًا يوم الأربعاء 24 أيلول/ سبتمبر. في الحادية عشرة كنّا في وزارة الدفاع، واستقبلنا الرئيس صدّام في غرفة العمليات، ومعه وزير الدفاع عدنان خير الله[533]، ورئيس الأركان عبد الجبار شنشل[534]، وعدد من الضباط، وشرح لنا سير العمليات العسكرية، والأهداف العسكرية والسياسة في الحرب مع إيران. بدا العراقيون مرتاحين ومتفائلين ومنظمين.

عدنا في المساء إلى عمّان. وفي قاعدة H5 التي وصلنا إليها حوالى الواحدة ظهرًا فوجئنا بوجود سيدنا [الملك حسين] ورئيس الديوان، وحدّثنا سيدنا في أمرين:

1. التعاون مع عُمان لمساعدة العراق في السماح لطائراته بضرب القواعد البحرية الإيرانية من قواعد جوية في عُمان، وسفر رئيس الديوان وعودته في اليوم نفسه من عُمان.

2. المكالمة التي أجراها الرئيس الأسد مع سيدنا هذا المساء، والتي كانت مكالمة متفجرة وعصبية، على خلاف مكالمة أمس في 22 أيلول/ سبتمبر التي بادر إليها سيدنا، وتحدّث فيها مع الأسد على ضرورة دعم العراق، وبدا فيها الأسد مراوغًا متمنيًا هزيمة العراق بشكل مباشر، حين أصرّ على أنّ العراق تقدّم بضعة أمتار فحسب في الأراضي الإيرانية. أمّا هذا المساء، فقد تكلّم الأسد وقال لسيدنا: «أمس كنت تقول إنّ علينا أن نؤيّد العراق لتدخّل إيران في شؤونه الداخلية. لو كان التدخّل سببًا كافيًا لحاربناكم منذ ستة أشهر». ودار حديث حول تدخّل الأردن وعدمه، وغضب سيدنا، وقال له: «فسّر الأمر كما تشاء».

الطيران العراقي في عُمان

28 /9 /1980

استقبلتُ في الحادية عشرة مساءً السيد قيس الزواوي[535] وزير خارجية عُمان. واستقبله جلالة الملك في قصر الندوة، وعاد إلى عُمان في الليلة نفسها بعد مقابلة استغرقت نصف ساعة.

كان يحمل معه حقيبة سارع إلى فتحها بعد نقل تحيات جلالة السلطان، وأخرج منها خريطة عسكرية تفصيلية عن الخليج وعُمان وإيران. كان جلالة الملك في 1980/ 9/ 24 قد أوفد أحمد اللوزي رئيس الديوان إلى السلطان قابوس[536] برسالة بعد التنسيق مع الرئيس صدّام، يستحثّ فيها همة ونخوة السلطان لاستقبال طائرات عراقية هليكوبتر وقاذفات في المطارات العسكرية العُمانية، لتقوم منها وتضرب الموانئ الإيرانية في بندر عباس وغيرها من القواعد البحرية، ما لا تستطيع القوة العراقية الجوية أو البحرية الوصول إليها. وعاد اللوزي في اليوم نفسه يحمل موافقة السلطان، وقد اتصل به جلالته يشكره على أصالة عروبته، واتصل بالرئيس صدّام، وسُرّ الأخير لذلك.

جاء اليوم الزواوي ليقول:

1. إنّ طائرة أنتونوف وصلت وعلى متنها ذخيرة، ولم يكن لدى المطار علم، فاتصلوا به ولم يكن لديه علم، فاتصل بالسلطان الذي أخبره بتقديم التسهيلات لها، لأنّه التزم ذلك مع جلالة الملك.

2. وصلت طائرتا هليكوبتر كذلك. ووصل طيارون ومسؤول هو شقيق صدّام. ومرّت الطائرات من فوق قطر والإمارات.

3. كان من المفروض أن يتبعهم طاقم آخر في يوم الجمعة 1980/ 9/ 26، لكنّ بسبب موقف قطر لم يتمكّن لا الطاقم ولا الطائرات من الوصول.

4. علم الأميركيون والإنكليز بذلك، واستفسروا عن الأسباب من السلطان الذي أجابهم بأنّ القرار قراره، وقد اتخذه، وطلب إليهم عدم إثارة ضجة حوله.

5. درس العراقيون مع العُمانيين الإمكانات لضرب القواعد البحرية الإيرانية التي ليس للعراقيين أي معلومات عنها، خصوصًا بالنسبة إلى عددها وتسليحها، والأهم من ذلك مواقعها المحدّدة. وتبيّن لهم أنّ طائرات الهليكوبتر إذا أرادت أن تذهب للضرب فإنّها تستطيع الوصول إلى الهدف لكن لا يمكن أن تصل إلى البرّ العُماني لأسباب فنية تتعلّق بطاقتها لحمل الوقود. وأنّ عليها لذلك أن تطير إلى صحار[537]، وتتزوّد فيها بالوقود، وتعود بعدها إلى مسندم[538]. غير أنّ طبيعة الأرض في مسندم غير معدّة لاستقبال الطائرات كلها، ولا يمكن أن تُقلع الطائرات منها إذا عادت إليها. لهذه الأسباب، ولعلم الأميركيين بها، ولعدم وصول باقي الطائرات، فقد جاء الزواوي يحمل رسالة السلطان طالبين من جلالته نصحهم.

6. فهم جلالة الملك من هذه الرسالة أنّ الخطر الذي ستتحمّله عُمان أكبر ما يمكن تحقيقه في مهمة عرجاء بسبب نقص المعلومات والمعدات. وأبدى للزواوي تفهمًا لوجهة نظرهم، واكتفى بالقول إنّه في أي حال مسرور «لأنّ أخي قابوس قد أثبت للذين لا يعرفونه أصالة عروبته». وعاد الزواوي مرتاحًا في الليلة ذاتها.

مع وزير الخارجية العراقي

1980/ 9/ 29

الساعة التاسعة صباحًا. استقبال د. سعدون حمادي وزير خارجية العراق في المطار، وهو في طريقه إلى نيويورك.

استقبله جلالة الملك في القيادة، حيث قال السيد سعدون: «يُقترح أن يتناول مؤتمر القمة ثلاث نقاط: تأكيد مقرّرات بغداد وتونس، وتأييد العراق في حربه ضدّ إيران، وعقد التنمية العربي».

كما أوصى بتجنّب إثارة القضايا والمشكلات العربية الثنائية. وبالنسبة إلى لبنان، يرى أنّه في ما لو أُثيرت القضية فيمكن الخروج بقرار قمة عمّان الذي يؤكّد على وحدة التراب اللبناني، واستعداد العرب لحمايته حتى لو اضطُروا إلى استخدام القوة. وذكر أنّ العراق وافق على اقتراح الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن التواريخ المقترحة للإعداد للقمة واجتماعها.

أمّا على صعيد النزاع العراقي – الإيراني، فقد قال: «نحن منفتحون للتفاوض. وإذا رفضت إيران فستتمسّك بالأرض التي نحتلها، بما في ذلك منطقة عربستان[539]، وسنغيّر موقفنا بشأنها».

استئجار طائرات رادار أميركية

30/9/1980

استقبلتُ[540] الدكتور عبد العزيز خويطر[541] وزير التربية السعودي الذي وصل في التاسعة والدقيقة الثلاثين مساءً على متن طائرة خاصة، ليسلّم رسالة إلى جلالة الملك، وأخرى إلى الرئيس صدّام. رسالته إلى جلالة سيدنا [الملك حسين] كانت حول ما سمّاه استئجار السعودية أربع طائرات رادار أميركية [طائرات الأواكس] للمساعدة في حفظ أمن حقول النفط من أي عدوان إيراني محتمل.

كانت وكالات الأنباء قد أذاعت أنّ أربع طائرات رادار و300 من طاقمها تحرّكوا من قواعدهم في أوكلاهوما إلى السعودية بناءً على طلب الأخيرة.

لقاء سفير كوريا الجنوبية حول تزويد إيران بالأسلحة

1/10/1980

في الحادية عشرة، استقبلتُ سفير كوريا الجنوبية، بصفتي وزير خارجية بالوكالة، وأخبرته أنّ لدينا معلومات تفيد بأنّ حكومته تزوّد إيران بالأسلحة والذخائر، وأنّ الأردن يرى هذا التصرف عملًا غير ودّي تجاهه وتجاه العرب، وأنّ جلالته استقبل الخبر باستياء شديد، وأنّ الأردن بعد أن يتأكّد من المعلومات سيثير هذا الموضوع على الساحة العربية، الأمر الذي سيؤثّر على العلاقات بين كوريا الجنوبية والدول العربية التي لها علاقات معها.

قال السفير إنّه تفاجأ من هذا الخبر، لأنّ الحقيقة هي عكس ذلك تمامًا، فالذي أرسل أسلحة وذخيرة هي كوريا الشمالية.

فقلتُ له: «كيف ترسل كوريا الشمالية وأسلحتها غير أسلحة إيران؟». قال إنّ بعض الذخيرة، وخصوصًا ذخيرة المدافع والدبابات التي يستخدمها الجيش الإيراني، يمكن إنتاجها في كوريا الشمالية. واستطرد قائلًا: «لقد تلقيتُ برقيّة من حكومتي أول من أمس حول هذا الموضوع، وتطلب منّي حكومتي الاتصال بالسفير العراقي في عمّان، وتمرير معلومات مهمة له حول هذا الموضوع ليُطلع حكومته عليها». وقال إنّ طائرتين من طراز 747 أقلعتا من طهران الأسبوع الماضي، وعادتا محملتين بالأسلحة والذخيرة. وأضاف أنّه يفضّل أن يذهب إلى السفارة، ويحضر البرقيّة التي جاءته كي يكون أكثر دقة.

عاد سفير كوريا الجنوبية في الثانية عشرة والدقيقة الثلاثين ومعه ملف فتحه أمامي، وبه برقيّة باللغة

الكورية هذا ملخصها، كما ترجمه لي:

البرقيّة تحمل تاريخ 1980/ 9/ 29، موجهة من وزارة الخارجية الكورية الجنوبية إلى سفيرها في عمّان، تطلب من السفير الاتصال سرًا بالسفير العراقي بقصد تمرير الرسالة الآتية إليه:

أ. في الساعة السابعة والدقيقة الثلاثين مساءً يوم 1980/ 9/ 27، أذاع راديو طهران أنّ سفير كوريا الديمقراطية الشعبية [كوريا الشمالية] زار رئيس مجلس الشورى الإيراني، وعرض له موقف بلاده من النزاع الإيراني – العراقي، وهو موقف مؤيّد لإيران. كما أكّد السفير استعداد كوريا الشمالية لدعم إيران بمواد طارئة. وأضاف الخبر أنّ رئيس مجلس الشورى أعرب عن شكره لدعم كوريا الشمالية لإيران، واعدًا بإيفاد وفد رسمي من مجلس الشورى إلى بيونغ يانغ[542]؛ لحضور مؤتمر حزب العمل الشيوعي الحاكم الذي سيُعقد في هذا الشهر (تشرين الأول/ أكتوبر)، وأنّه سيرأس هذا الوفد (انتهى الخبر).

ب. في الساعة السادسة مساءً من يوم 1980/ 9/ 24، غادرت طائرة إيرانية من طراز «بوينغ 747» وتحمل إشارة «EP- ICB» مطار طهران، متوجهة إلى بيونغ يانغ. وكان على متنها – إضافة إلى بعض العسكريين الإيرانيين – عضو في سفارة كوريا الديمقراطية في طهران. وافترضت حكومة كوريا الجنوبية في ضوء معلوماتها، أنّ الطائرة أقلعت إلى بيونغ يانغ لنقل معدات وذخائر إلى إيران، وهي المواد الطارئة التي ذكرها راديو طهران لاحقًا في إثر مقابلة سفير كوريا الشمالية مع رئيس مجلس الشورى الإيراني.

عرض السفير برقيّة أخرى وصلت أمس، تحمل تاريخ 1980/ 9/ 30، جاء فيها ما يأتي:

1. إنّ الطائرة التي أقلعت في 1980/ 9/ 24 لم تكن طائرة عسكرية بل مدنية مؤجرة لسلاح الجو الإيراني.

2. إنّ طائرة أخرى أقلعت في 1980/ 9/ 27 من طهران إلى بيونغ يانغ.

3. إنّ طائرة عادت يوم 1980/ 9/ 28 إلى طهران، وقد تكون أقلعت في 1980/ 9/ 24.

– اتصل رجال سفارة كوريا الجنوبية ببعض الطيارين الذين قاموا بالرحلة مستفسرين عن طبيعة رحلتهم، وأخبرهم الطيارون الإيرانيون أنّهم نقلوا ذخيرة وأسلحة من بيونغ يانغ للجيش الإيراني – علّق سفير كوريا الجنوبية بأنّ لحكومته علاقات دبلوماسية مع إيران، بينما لم تقم حتى الآن علاقات دبلوماسية مع العراق، ومع ذلك فلديهم في العراق ألف عامل يعملون في عدد من المشروعات الحيوية. وهم يعتبرون ذلك فرصة جيدة لإقامة علاقات دبلوماسية مع العراق، ويجتهدون لتحقيق هذا الهدف لأهمية العراق في المنطقة. وهم لهذه الأسباب يتعاملون مع النزاع العراقي – الإيراني بكل حرص وحذر، ولهذا السبب لا يمكن أن يبيعوا أو يقدّموا أي أسلحة لإيران، وموقفهم هو تأييد حلّ المشكلة بين الطرفين بالطرائق السلمية، وهم يستنكرون موقف كوريا الشمالية التي تدّعي أنّها دولة عدم انحياز، بينما في موقفها الحالي تقوم بتأييد دولة عدم انحياز هي إيران ضدّ دولة عدم انحياز أخرى هي العراق.

– طلب إليّ عدم إذاعة المعلومات التي أعطيت لي، وإبقائها بشكل محدود؛ خوفًا من أن يؤثّر ذلك في علاقاتهم مع طهران.

– كما طلب إليّ أن أساعده في مقابلة السفير العراقي لتمرير المعلومات الواردة في برقيّة حكومته.

– قلتُ له إنّ السفير العراقي قد لا يكون في موضع يسمح له مقابلتك، فهل لديك مانع في أن ننقل للسفير العراقي هذه المعلومات، فوافق.

– اتصلتُ بالسفير العراقي وقلتُ له إنّ هناك معلومات يحملها سفير كوريا الجنوبية له، وإنّني سأمرّرها له، فرحّب السفير العراقي بذلك.

– قلتُ للسفير الكوري الجنوبي إنّ هذه المعلومات غير كافية لتوضيح موقف كوريا الجنوبية، وأعربتُ عن اعتقادي بضرورة قيام حكومته بتوضيح موقفها من قضية دعم إيران. وافقني الرأي، ووعد بالاتصال بحكومته بهذا الشأن.

في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين، استقبلتُ القائم بالأعمال الكوري الديمقراطي [الشمالي]، وقلتُ له إنّ لدينا معلومات عن أنّ حكومته، وحتى رئيس الجمهورية، قد أعرب عن تأييده لإيران في حربها ضدّ العراق، وإنّ حكومته أرسلت أسلحة وذخائر إلى إيران.

أجاب القائم بالأعمال:

1. إنّ السفارة ليس لديها علم بموقف حكومته الرسمي، كما إنّه ليس لديه علم بموضوع دعم حكومته لإيران بالأسلحة والذخائر.

2. إنّ رأيه الشخصي في ضوء توجّه بلاده في السياسة الخارجية، يقوم على أنّ الحرب القائمة هي لمصلحة الإمبرياليين.

3. إنّهم من حيث المبدأ لا يؤيّدون حلّ المشكلات بين دول عدم الانحياز بالحرب، بل بالطرائق السلمية.

قلتُ له إنّ الحكومة الأردنية حريصة على معرفة حقيقة المعلومات المتوافرة لديها عن موقف بلاده من تأييدها لإيران، والتي إن صحّت سنعتبرها عملًا غير ودّي تقوم به حكومته تجاه الأردن والعرب، ولذلك أريد منه أن يتصل بحكومته لتوضيح الموقف. ووعد بفعل ذلك.

رسالة من الملك خالد

في المساء، ذهبتُ إلى المطار لاستقبال الدكتور عبد العزيز خويطر وزير التربية السعودي، والذي مرّ بعمّان مساء أمس 30/ 9/ 1980 في طريقه إلى بغداد. استقبلته حوالى العاشرة ليلًا، وصحبته إلى قصر الندوة حيث قابل جلالته. وتبيّن أنّه يريد أن ينقل رسالة على انفراد، وكان يجلس سمو الأمير الحسن، والسفير

السعودي إبراهيم السلطان. لاحظتُ سكوته فاستأذنتُ، وخرج معي السفير، وبقي الدكتور خويطر وسمو الأمير. بعد المقابلة خرج سيدنا [الملك حسين]، واستودعناه وطلب منّي العودة.

أوصلتُ الضيف إلى المطار، وعدتُ إلى قصر الندوة. كان جلالته إلى مائدة العشاء، ومعه سمو الأمير، ودولة الرئيس، ودولة رئيس الديوان. وعلمتُ من سيدنا [الملك حسين] أنّ رسالة الملك خالد الشفهية إليه تتعلّق بالطائرات الأربع التي أعلنت أميركا عن إرسالها للسعودية لمراقبة أي عدوان جوي محتمل، والطائرات مجهّزة برادارات. وتقول الرسالة الشفهية إنّ السعودية استأجرت الطائرات، بمعنى آخر أرادت السعودية أن تؤكّد أنّها هي التي طلبت الطائرات، ولم يكن تدخّلًا أميركيًا في المنطقة. وأعتقد أنّ الرسالة ذاتها حُملت إلى الرئيس صدّام.

كان معنا في الوداع السفير العراقي، الذي قال للوزير السعودي بعد أن استمع عن انطباعاته الطيبة عن موقف العراق: «تُرى، متى سيرتفع مستوى دعمكم للعراق ليصل إلى مستوى الموقف الأردني المشرّف والواضح؟».

بعد سفره قلتُ للسفير العراقي إنّني أودّ أن أنقل له رسالة سفير كوريا الجنوبية حول دعم كوريا الشمالية العسكري لإيران، وأمليتُ عليه ما تذكّرته من رسالة السفير الكوري الجنوبي. لدى اختتام الرسالة سارع إلى توديعي قائلًا: «سأذهب إلى المطار المدني لأستقبل شخصية مهمة». سألته: «هل هي عراقية؟ ومن هي؟». قال: «لا، إنّها إيرانية. آتية من أوروبا». فقلت: «هل هو بختيار؟». قال: «إن لم يكن هو فشخص بمستواه».

زيارة المستشار النمساوي كرايسكي

2/10/1980

وصل المستشار النمساوي [برونو] كرايسكي إلى عمّان في زيارة رسمية، على متن طائرة سيدنا [الملك حسين] التي نقلته إلى الأردن من فيينا.

باعتباري وزيرَ خارجية بالوكالة، كان موكلًا إليّ أمر مصاحبته إلى مبنى رئاسة الوزراء في الساعة السادسة من مساء هذا اليوم، ليقوم بزيارة مجاملة لدولة الرئيس. في السيارة تبادلنا الحديث، ويبدو أنّ نوعًا من التقارب الذهني جعله يطلب إليّ أن آتي صباح غدٍ الجمعة مبكرًا قليلًا لنتحدّث في القضية الفلسطينية؛ إذ كان عليّ أن أرافقه في يوم 3 تشرين الأول/أكتوبر إلى الرئاسة لإجراء محادثات بين الجانبين الأردني والنمساوي في الساعة العاشرة.

في التاسعة والدقيقة الثلاثين كنتُ في بيت الضيافة. وجلسنا معًا في أحد أركان الصالون المؤدّي إلى الطبقة العلوية، وأخبرني عن إسرائيل ما يأتي:

1. إنّ الجيل الشاب في إسرائيل لا يريد الحرب؛ هكذا قال له ممثلون عن «حركة السلام الآن»[543] ممّن زاروه في النمسا، أو ممن قابلهم في إسرائيل في أثناء زيارته لها. وإنّ هذا الجيل لا يريد أن يكون وقودًا لأي

حرب مقبلة، وهو لذلك يريد من الأحزاب في الانتخابات المقبلة أن تكون واضحة من قضية السلام في المنطقة. وحركة «السلام الآن» تعتقد أنّ حزب العمل لا يمكن أن يحصل على أكثرية تحمله إلى الحكم من دون أصوات الجيل الشاب، وبيريز يدرك ذلك، ولذا فإنّه (أي بيريز) سيعمل على أن يضع برنامجًا مُرضيًا لاجتذاب أصوات الشباب في الانتخابات المقبلة.

2. من خلال محادثاته مع بيريز وأبا إيبان[544]، وآخرين منهم أركان حزب العمل، يعتقد برونو كرايسكي أنّ البرنامج الذي سيطرحه حزب العمل سيركّز على الأردن كمفاوض عن الفلسطينيين. وأنّهم [الإسرائيليون] من ناحية فنية لن يدقّقوا في هوية أعضاء الوفد الأردني المفاوض لو كانوا فلسطينيين أو أردنيين أو خليط منهما، شريطة ألّا يكون من بينهم أسماء بارزة معروفة من منظمة التحرير.

يقول قادة حزب العمل إنّ الضفة أُخذت من الأردن، ويجب أن تُعاد إليه. ومن هنا يأتي تمسّكهم بالأردن كطرف مفاوض، وليس المنظمة التي لم تعدّل حتى الآن ميثاقها. ويقول هؤلاء القادة إنّهم لن يعترضوا في المستقبل إذا نظّم الأردن والفلسطينيون علاقتهم الداخلية بأن يجعلوا الضفة الغربية منطقة حكم ذاتي ضمن المملكة الأردنية. ويعود هؤلاء القادة ويؤكّدون على أنّ أساس الحلّ هو القرار رقم 242، مع تعديلات طفيفة على الحدود.

أثار كرايسكي نقطة مهمة، هي أنّ بيريز في حال نجاحه سيطرح هذا الموقف. ولأنّ بيريز سياسي محتال، فإنّه ربما يتوقّع أن يرفض الأردن هذا العرض نتيجة الأوضاع العربية. من هنا، يؤكّد كرايسكي على ضرورة الحذر، ويقول إنّه يُفضّل ألّا يستجيب الأردن بالرفض؛ لأنّ الرفض هو ما يريده بيريز. وأنّه عوضًا عن ذلك، على الأردن أن يفكّر مع العرب والفلسطينيين بجواب آخر غير الرفض، وليس من الضروري أن يوافقوا على عرض بيريز. سألته ماذا يرى هو شخصيًا. فأجاب بأنّه لا يملك الجواب بماذا يجب أن يردّ الأردن على عرض بيريز المحتمل، لكنّ المسألة تستحق الاهتمام والبحث والتحضير.

3. قال إنّ رابين عنيد وكريه، وهو يشكّل عقبة أمام بيريز، الأمر الذي قد يضطر حزب العمل إلى اختيار تيدي كوليك[545] (Teddy Kollek) - رئيس بلدية القدس - زعيمًا للحزب، كإجراء توفيقي.

4. قال إنّ إسرائيل تمرّ بأزمة عزلة دولية، وأزمة اقتصادية داخلية. وحزب العمل يدرك خطورة العزلة الدولية، على خلاف بيغن الذي لا يهتم لردّات الفعل الدولية على ما ينادي به أو يمارسه في الأرض المحتلة.

قال كرايسكي مقارنًا حال إسرائيل اليوم بحالها في السابق، إنّ غولدا مائير في اجتماعات ومؤتمرات «الاشتراكية الدولية» كانت تطلب من المؤتمر الذي يُلبي طلبها. أمّا الآن، فلا أحد يستجيب لما يقوله الساسة الإسرائيليون. اختلفت حال إسرائيل كثيرًا، وبيريز يعي معنى ذلك على واقع إسرائيل السياسي على الساحة الدولية، ويريد أن يصوّبه، ومن هنا يفكر بطرح معقول للحلّ.

5. يعلّق كرايسكي أهمية كبيرة على «حركة السلام الآن»، ويعتقد أنّها هي التي يمكن أن تُنجح حزب العمل.

6. مشكلة حزب العمل الحالية أنّه بحاجة إلى مال ليدعم حملة الانتخابات المقبلة. ولهذا السبب، أوفَد بيريز قبل أكثر من شهر إلى فيينا مستشاره المدعو شويمر، الذي طلب إلى كرايسكي أن يعمل على جمع تبرعات من الأحزاب الاشتراكية الأوروبية لحزب العمل الإسرائيلي من أجل تمويل حملته الانتخابية. وقال كرايسكي إنّه أبلغ ذلك لجلالة الملك الذي قال له: «على ماذا ستدعمونهم؟ قبل التفكير بجمع المال لهم عليكم أن تتأكّدوا من موقفهم السياسي إزاء الشرق الأوسط؛ هل هو موقف غامض يستهدف التوسع، أم منفتح وواضح يلتزم الانسحاب من الأرض المحتلة ويعطي للشعب الفلسطيني حقّه في تقرير مصيره».

في ضوء ذلك، رفض كرايسكي التجاوب مع طلب شويمر، بانتظار موقف واضح لحزب العمل من قضية السلام والانسحاب. أمّا شويمر، فهو مهندس أميركي من أصل هنغاري، وقد كان مديرًا لمصانع دوغلاس للطيران، وتمكّن بن غوريون من إقناعه كيهودي بالمجيء إلى إسرائيل، حيث عمِل مديرًا عامًا للصناعات الجوية. وقد استقال منذ مدة من منصبه، وعمل مستشارًا لبيريز.

طلب كرايسكي إليّ أن أُبقي هذا الكلام مكتومًا، لأنّه لو عُرف سيؤثّر في موقفه وعلاقاته.

7. قال إنّ ممثّل منظمة التحرير في فيينا السيد غازي حسين، كتب رسالة إلى عرفات يحذّره فيها من أنّ كرايسكي يقوم بدور الوسيط بين إسرائيل والأردن، لردم الفجوة القائمة بينهما. وقد علم كرايسكي بتقرير غازي حسين من أوساط المنظمة التي له فيها أصدقاء كثر. أمّا غازي حسين فهو منتسب لـ «الصاعقة» المرتبطة بسورية، وغازي حسين لا يعرف أنّ كرايسكي قد علم بتقريره.

4/10/1980

ودّعنا جلالة الملك الذي غادر - يرافقه دولة الرئيس، ورئيس الديوان، والقائد العام - إلى بغداد. وأخبرني دولة الرئيس أنّهم ربّما ينامون ليلة واحدة في العراق، وطلب منّي توديع كرايسكي الذي سيسافر من العقبة غدًا.

وداع كرايسكي

5/10/1980

ذهبتُ بطائرة سيدنا [الملك حسين] إلى العقبة، ومعي وزير النقل. وطائرة سيدنا [الملك حسين] (صقر قريش) هي التي نقلت كرايسكي من فيينا إلى عمّان، وستنقله إلى بلده من العقبة.

رافقته من بيت سيدنا [الملك حسين] في العقبة إلى المطار. وفي الطريق، كرّر الحديث عن إمكانات حزب العمل في النجاح، وعن إمكانات بيريز ليكون أكثر انفتاحًا، وقال:

1. إنّ قبول إسرائيل بالانسحاب من سيناء لهو بمنزلة دليل مادي على أنّ إسرائيل عند الضرورة تتخذ مواقف توفيقية وتُجري تنازلات.

2. إنّ على الأردن ألّا يقول «لا» إذا ما عرض حزب العمل، في حال تسلّمه الحكم، خطة السلام على أساس قرار 242، وعوضًا عن ذلك على الأردن أن يتقدّم بخطة إيجابية، على أن يقوم قبل ذلك بترتيب أموره مع العرب والمنظمة التي يجب أن تدرك أنّ إسرائيل لا يمكن أن تسمح بقيام دولة فلسطينية، وأن أي حلّ على أساس قيام دولة فلسطينية أمر مستحيل؛ ولذلك على الأردن والفلسطينيين أن يتفقا ويعرضا، مقابل ما يمكن أن يقترحه بيريز، خطة أردنية فلسطينية تكون فيها الضفة كيانًا فلسطينيًا مرتبطًا بالأردن. إنّ حزب العمل يعتقد أنّ الملك الحسين حاكم قوي وقادر على السيطرة على الأمور، وإدارة دفة الحكم بكفاءة؛ فلذلك هو [الحزب] مستعد للتعامل معه وليس مع غيره.

حديث الرئيس عن زيارة بغداد

في هذا اليوم أيضًا [5 /10 /1980] عاد جلالة الملك من زيارته القصيرة إلى بغداد. استقبلناه في المطار، حيث اجتمعنا إلى دولة الرئيس في قاعة الاستقبال في الرف الملكي [السرب الملكي]، وحدّثنا بالتفصيل عن سير الأمور في العراق في ضوء الحرب مع إيران.

قال الرئيس إنّ عبد العزيز خويطر، وزير التربية السعودي الذي مرّ بالأردن حاملًا رسالة إلى صدّام، أبلغ الرئيس العراقي أنّ السعودية تودّ أن تُقدّم للعراق 200 مليون دولار دعمًا له في حربه، فرفض صدّام ذلك، وقال: «لسنا بحاجة أحد». كما قال الرئيس صدّام إنّ الشيخ زايد عرض مليار دولار، ورفض المبلغ أيضًا.

استفسرنا من سيدنا [الملك حسين] عن الرسالة التي أرسلها إلى القذافي. فأخبرنا أنّها تدور حول التزام ليبيا تمويل أسلحة سيشتريها الأردن من السوفيات، وأنّ الأسلحة جاهزة تنتظر القذافي ليدفع الفاتورة التي تعهّد بدفعها التزامًا بمقررات «بغداد»؛ إذ اتفق مع الأردن أن يشتري أسلحة بنصيبه الذي سيدفعه له، وقبِل الأردن بذلك، غير أنّ القذافي لم يدفع فلسًا واحدًا حتى الآن.

قال الرئيس صدّام لسيدنا: «أرجو أن تشتروا الأسلحة، وتأمروا بشحنها لكم، وأنا سأدفع الفاتورة». لكنّ سيدنا [الملك حسين] قال له: «لا يمكن أن يتمّ ذلك؛ فأنتم في حالة حرب». فقال الرئيس صدّام: «لدينا ما يكفينا ويكفيكم مدة عام واحد، وبعدها يفرجها الله».

تعاون سوري – إيراني لإطاحة صدّام حسين

7 /10 /1980

زارني في المكتب أبو إسماعيل [الرمحي]، وأخبرني أنّه تلقّى برقيّة بالشيفرة قبل يومين من أبو ظبي، تقول إنّ سورية تضغط على أبو ظبي متهمة إياها بأنّها تقدّم مساعدات للعراق. وقال إنّه تلقى برقيّة أمس من أحمد السويدي، يدعوه فيها للحضور إلى أبو ظبي، وأنّه سيسافر غدًا.

تحدّثنا عن الحرب العراقية – الإيرانية، وأخبرته أنّ العراقيين استولوا على مخازن أسلحة مكدّسة في الخطوط الأمامية للجبهة، الأمر الذي يعني أنّ إيران كانت تُعدّ لهجوم قبل هجوم العراق. وإذ بأبو إسماعيل يضحك، ويقول: «إنّ هذا معروف، وقد كتبتُ به لحكومتي في أبو ظبي قبل شهرين». أبديتُ دهشتي لما قال، فواصل الحديث عن الشكل الآتي:

«رفعت الأسد له شريك في التجارة اسمه واصف النحاس. في إحدى سهرات رفعت، كان شريكه وعلويّان آخران في تلك السهرة، وسكر رفعت. كان الحديث يدور حول علاقة سورية بالعراق، وقال رفعت إنّهم في سورية يتعاونون مع إيران لإطاحة الرئيس صدّام، وإنّهم لهذا الغرض أتمّوا من خلال عملائهم وضع خريطة بالأماكن العلنية والسرية التي يتردّد إليها صدّام بعد عملية بحث مكثفة».

قال رفعت إنّ العملية ستبدأ بأن تثير إيران – من خلال رجالها في العراق، ومن خلال الراديو – تظاهرات شيعية تتزايد يوميًا، بحيث تضطر السلطات العراقية إلى محاولة قمعها بالقوات المسلحة. وفي هذه المرحلة، تبدأ إيران حملة إعلامية باسم الإسلام تتهم فيها النظام [العراقي] الكافر بالقضاء على الشيعة المسلمين. تلي ذلك عملية عسكرية تدخل فيها القوات الإيرانية إلى العراق باسم إنقاذ الشيعة، وحينئذٍ يقوم سلاح الجو الإيراني والسوري بضرب الأماكن كافة التي يكون فيها صدّام ورفاقه للقضاء عليهم، الأمر الذي تنشأ عنه فوضى وانعدام قيادة، فيستسلم لحكم الشيعة. يلي ذلك انفصال الأكراد لإقامة دولة لهم، الأمر الذي يحقّق أكثرية شيعية في العراق.

نقلت هذه المعلومات إلى جلالة الملك الذي دُهش من مستوى أبعاد هذه المؤامرة.

لقاء طلال ناجي

8/10/1980

زارني في المكتب طلال ناجي، أحد أعضاء الجانب الفلسطيني في اللجنة الأردنية – الفلسطينية المشتركة، وممثّل منظمة أحمد جبريل[546]، يرافقه شوكت محمود. وكان قد زار مساء أمس دولة الرئيس في مكتبه ضمن أعضاء اللجنة، وطلب أن يزورني.

جاء كما قال ليسألني رأيي في النزاع العراقي – الإيراني، باعتبار أنّه يحترم رأيي وتحليلي. وقمتُ بتفسير موقفنا المؤيد للعراق، قائلًا له إنّ هذا موقف الدولة وموقفي أنا أيضًا. وأثرته كي يتحدّث فقال:

1. نصف المنظمات الفلسطينية ضدّ إيران، وهم بوجه عام يحتقرون شيوخهم الجهلة الرجعيين.

2. كان على العراق أن يتشاور مع العرب أولًا قبل دخوله الحرب مع إيران.

3. إنّ ما يقوله العراق الآن عن أسباب حربه مع إيران لم يكن معروفًا لأحد، وكان من واجب العراق أن يشرح علاقاته مع إيران الخميني.

4. الحرب ستطول، وستستنزف العراق وإيران، وهذا ليس لمصلحة القضية.

5. يوم الإثنين السادس من تشرين الأول/ أكتوبر، استقبل الرئيس الأسد قادة المنظمة، وحدّثهم عن موقفه من الحرب، وعن مكالمته مع جلالة الحسين، قائلًا إنّه اقترح مازحًا على جلالته أن يرسل الأردن قواته إلى العراق، بينما تُرسل سورية قواتها إلى الأردن، على اعتبار أنّ العراق لا يثق بسورية.

6. قال الأسد إنّه لو كانت إيران المعتدّية لوقف إلى جانب العراق.

7. قال الرئيس صدّام لعرفات حين قابله الأخير في بغداد، إنّ أي عربي يتوسّط خائن. فردّ عليه أبو عمّار أنّه لم يأتِ وسيطًا، وإنّما ليطّلع على أبعاد الموضوع وملابساته، وذكّر الرئيس صدّام بخطورة حربه؛ لأنّها ستستنزف العراق كما استنزف اليمن عبد الناصر.

8. في مكالمة هاتفية بين الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد[547] والرئيس صدّام، قال الأخير ما قاله لأبو عمّار من أنّ العربي الذي يتوسّط خائن، الأمر الذي ولّد استياءً شديدًا لدى الشاذلي.

9. اقترح [أبو الحسن] بني صدر[548] على عرفات أن يأتي زعماء دول «الصمود والتصدي»[549] إلى طهران ليُقنعوا الخميني بسحب فتواه التي أصدرها بإعلان الجهاد المقدس؛ إذ بعد صدور الفتوى لا يمكن مناقشة الإمام. واقترح بني صدر، تسهيلًا لوصول زعماء «الصمود» أن يطيروا إلى باكو في الاتحاد السوفياتي، ومنها يسافرون إلى طهران بالسيارات.

10. لا يحسب الإيرانيون أي حساب للحقيقة أو الرقم أو المنطق.

11. الحلّ برأي طلال ناجي هو العمل على عقد لقاء عربي على أي مستوى كان، لبحث الموقف.

12. قال الرئيس صدّام لأبو عمّار إنّ قضية الجزر الثلاث [الجزر الإماراتية؛ أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى] يمكن أن يتنازل عن المطالبة بها إذا لم ترفع دول الخليج المعنية صوتها بالمطالبة بها. أمّا بالنسبة إلى «عربستان»، فقال إنّها قضية عربية، وسيقبل العراق بأي موقف عربي بشأن مستقبلها.

سألتُ طلال ناجي عن رأي المنظمة بالمعاهدة السورية – السوفياتية التي قيل إنّها ستُوقَّع قريبًا، فقال إنّهم لم يفكّروا فيها، وإن كان قد سمع اليوم من راديو دمشق أنّ عبد المحسن أبو ميزر يؤيدها باسم المنظمة. وضحك طلال موحيًا بأنّ أبو ميزر عميل سوري.

علّقتُ على ذلك فقلت: «إنّ المعاهدة بالنسبة إلى القضية الفلسطينية أخطر من الحرب العراقية – الإيرانية؛ لأنّها ستصبح بين القطبين الأعظمين سورية مع السوفيات مقابل إسرائيل مع أميركا. وفي هذه الحالة سيكون القرار للسوفيات والأميركيين، وليس لسورية وإسرائيل، وإن كانت الأخيرة قادرة على التمرّد على سيّدتها بسبب وضعها الخاص داخل الولايات المتحدة. وهذا يعني أنّ أمرًا واقعًا في الشرق الأوسط سيتكرّس؛ أي إنّ حدود وقف إطلاق النار في عام 1967 ستصبح حدودًا نهائية، كما حدث في أوروبا في مؤتمر هلسنكي في عام 1975، وفي كوريا في عام 1953». قال طلال: «لم نفكر بهذا». واستأذن بالانصراف.

الموقف الأردني من الحرب العراقية – الإيرانية

9 /10 /1980

نُشرت في صحيفة **الدستور** مقالة لفهد الريماوي يتباكى فيها على الحرب العراقية – الإيرانية، ويوحي بأنّ إيران صديقة ولا يجوز مقاتلتها.

اتصل جلالته بي وأعرب عن استيائه، وطلب منّي دعوة الصحافيين إلى الديوان في الساعة الواحدة. وفي المقابلة شرح لهم جلالته الموقف الأردني شرحًا وافيًا، مؤثرًا ومقنعًا. بعدها، وعند ردّه على سؤال من راكان المجالي، ذكر سيدنا [الملك حسين] قدرًا كبيرًا من المعلومات ذات الصفة المكتومة؛ مثل عرض السعودية تقديم 200 مليون دولار للعراق، وعرض أبو ظبي ...إلخ.

ما قاله أنّ ضياء الحق[550] أخبره أنّ الإيرانيين قبل أسبوع من اندلاع القتال طلبوا إليه أن يستضيف في مطارات بلاده الطائرات الإيرانية الثقيلة، لكنّه اعتذر، الأمر الذي يعني أنّ إيران كانت تستعد للهجوم على العراق.

بعد الاجتماع، طلب سيدنا [الملك حسين] منّي التأخّر. تأخّرت، وتناولتُ بمعيته الغداء في أحد المكاتب، وتحدّثنا عن المعاهدة السورية – السوفياتية، وقرأها لنا من نسخة وصلته من السفارة الأميركية. وعلّق على ما قرأه بالقول إنّه لا بدّ من مقارنتها بنصوص المعاهدات المشابهة بين السوفيات والدول الأخرى، مثل مصر والعراق والهند، لمعرفة إذا كان هناك أي اختلاف. وطلب على الهاتف فورًا السفير الأميركي، وردّ على الخطّ المستر زوايفل مستشار السفارة، وطلب إليه جلالته أن يزوّدوه بدراسة مقارنة لهذه المعاهدات.

حديث مع الملك حول تسليح إيران

10 /10 /1980

في السادسة، حدّثني سيدنا [الملك حسين] على الهاتف، وقال لي:

1. قبيل بدء الاشتباكات الإيرانية – العراقية وبعدها، لا تزال طائرات إيرانية من طراز 747 تحمل معدات وأسلحة من كوريا الشمالية إلى طهران.

2. بعد بدء المعارك، نقلت طائرات إيرانية من طراز 747، ومدة ثلاث ليالٍ، الأسلحة من سورية إلى طهران.

3. منذ 1980/ 10/ 6 تقوم طائرات 747 إيرانية بنقل أسلحة ومعدات من ليبيا إلى طهران.

4. إنّ الطائرات الإيرانية تُزوّد بالوقود في باكستان، وجلالته استدعى السفير الباكستاني لينقل لحكومته

استياء الأردن من هذا العمل.

فهمتُ أنّني سأقوم بتسريب هذه المعلومات. فطلبتُ جون حلبي[551]، مراسل وكالة أسوشييتد برس، وأعطيته المعلومات، واتفقتُ معه على أن تُنسب إلى مصدر في لبنان أو قبرص.

بعد قليل، اتصل جلالته ثانية وقال إنّه سيسافر غدًا إلى السعودية قبل زيارته إلى موسكو، وسألني عن الصحافة والإعلام. فذكرتُ له أنّ هناك محاولات لربط زيارته بزيارة كارمل[552] (Babrak Carmel) بالمعاهدة السورية - السوفياتية، ليُقال إنّ السوفيات يتزايد نفوذهم في المنطقة.

وبالنسبة إلى إسرائيل، قلتُ له إنّ مجلس الوزراء الإسرائيلي سيعقد جلسة بعد غدٍ، ليبحث ما سمّاه الخطر الناجم عن استخدام ميناء العقبة لتزويد العراق بالسلاح والتموين، والمعاهدة السوفياتية - السورية.

علّق جلالته بلهجة حادة قائلًا: «لقد اتصلتُ بالأميركيين، وأفهمتهم أنّ ما نفعله لمساعدة العراق باستخدام ميناء العقبة إنّما نفعله بدلًا من السعودية؛ إذ لو لم نفعل ذلك لاضطُرت السعودية إلى فعله، وهذا يعني توريطها».

(لقد أدركتُ من هذه الفكرة، مرة أخرى، مدى العمق السياسي لجلالة الملك، وقدرته الفائقة على التعامل مع الكبار).

موقف دول الخليج من الحرب العراقية - الإيرانية

1980/10/11

غادر جلالة الملك إلى السعودية، وكنّا في وداعه في المطار حيث تحدّثت إلى دولة رئيس الديوان الذي حمل رسائل جلالة الملك إلى أمراء الخليج وعاد من جولته يوم الخميس 1980/10/9. وسألته عن انطباعاته، فقال إنّ جماعة البحرين مرعوبون من الحرب، والحقيقة أنّهم مرعوبون من إيران. أمّا الكويت، فقال الشيخ جابر [الصباح] إنّها خصّصت إنتاج مصفاة واحدة للعراق، وكذلك السعودية.

أمّا الإمارات، فبدا الشيخ زايد أكثرهم حماسة وعروبة، وقال إنّهم عرضوا على العراق في أيام الحرب الأولى إعطاءه طائرات «الميراج» التي يمتلكونها، فوافق العراقيون، غير أنّ الشيخ زايد غيّر عرضه بعد يومين ليعرض على العراق مليار دولار تحت تصرّف العراق ليشتري بها من السلاح ما يشاء. ويعتقد أنّ تغيير موقف زايد جاء نتيجة ضغط من الأميركيين أو الإنكليز.

لقاء الملك أعضاء مجلس الوزراء و«الأعيان» و«الوطني الاستشاري»

1980/10/13

هكذا، في يوم الاثنين، انتهز الرئيس تجمّع أعضاء المجلس الوطني الاستشاري في عمّان في مناسبة عقد

الجلسة الأسبوعية، فرتّب مع رئيس الديوان لموضوع اللقاء. وكان اللقاء في الديوان، حيث استقبل جلالته أعضاء مجلس الوزراء و«الأعيان» و«الوطني والاستشاري»، وعرض أمامهم أبعاد الحرب العراقية – الإيرانية كلها، ومنطلقات الموقف الأردني بوجوهه جميعًا. وقد قدّم جلالته عرضًا لم أسمع مثله في حياتي منه، وخصوصًا بشمولية العرض، وترابطه، وتسلسله.

مفاجأة خطبة عيد الأضحى المبارك حول الحرب العراقية – الإيرانية

19 /10 /1980

أدّى جلالة الملك صلاة العيد في مسجد الجامعة الأردنية، وكان الخطيب الشيخ نوح[553] مفتي القوات المسلحة الذي ألقى خطبة متكاملة، حاول فيها بذكاء نسف موقف الأردن كله، مبديًا تعاطفه مع إيران بشكل واضح، الأمر الذي أدّى إلى استياء جلالته والقائد العام للجيش [زيد بن شاكر] بشكل خاص؛ لأنّه هو الذي طلب منه أن يُلقي خطبة العيد. وكما فهمتُ على مائدة إفطار جلالته في رغدان، أنّه كان قد أوصاه أن تكون الخطبة جيدة، ومع ذلك جاءت مناقضة لموقف الدولة. وكانت الخطبة منقولة على الهواء بالإذاعة، الأمر الذي جعلها مجال حديث الناس في العيد.

بينما كنا على مائدة الإفطار، قال أبو شاكر [زيد بن شاكر] إنّ العراقيين غنموا كثيرًا من صواريخ «تاو» الأميركية، وأنّهم في القيادة أرسلوا خبراء إلى العراق لتدريب العراقيين على استخدامها. كما سبق أن قال لي العميد [رجائي الدجاني] إنّ الجيش أوفد خبراء في مدافع الهاون الأميركية المحمولة إلى العراق لتدريب العراقيين الذين غنموا كميات وافرة منها.

موقف السعودية الداعم للعراق

22 /10 /1980

عاد جلالة سيدنا [الملك حسين] من السعودية، وقال رئيس الوزراء في الجلسة التي عُقدت في اليوم نفسه إنّ السعودية تقف موقف التأييد للعراق، وإنّها تقوم بخدمة كبرى له، وهي أنّها خصّصت ميناء على البحر الأحمر شمال جدة ليستقبل الأسلحة والذخائر المحمولة بسفن سوفياتية وأوروبية شرقية، حيث تُفرّغ هناك، ومن ثمّ تُحمّل بشاحنات إلى العراق (هذا الخبر على جانب كبير من الأهمية، للدلالة التي يحملها إذا ما تذكرنا أنّ السعودية لا يمكن أن تقوم بعمل من هذا النوع من دون علم الأميركيين).

في المطار، أخبرتُ جلالة الملك عمّا حدّثني به طاهر حكمت يوم أمس في مكتبي، حيث جاء ليقول لي إنّ مذكرة أعدّتها بعض الشخصيات السياسية في عمّان، وينوون رفعها لجلالة الملك. وحين سألته عن فحوى المذكرة، قال: «إنّها تأييد مع تحفّظ». قلتُ له: «إنّ التحفّظ يعني اختلافًا مع موقف جلالته والحكومة». قال: «نعم». قلت: «هذا لا يجوز». ثمّ أخبرني أنّ سورية تنشط لاستدعائها بعض الشخصيات الأردنية إلى

دمشق، وأنّه مدعو مثل آخرين. قلتُ له: «إن ذهبتم فستضطرون إلى حمل وجهة نظر سورية، وستدافعون عنها في عمّان، وهذا يعني أنّكم ستقفون موقفًا معارضًا من الدولة». قال: «أوافقك الرأي، لكن ألا تعتقد أنّ من المفيد أن يجري لقاء مع جلالته لتفهّم الوضع؟». قلت: «هذا ممكن». ولهذا نقلتُ نتائج هذا الحديث لجلالته، فاستجاب جلالته بسرعة لفكرة استقبال هؤلاء الناس، واتفق في المطار مع دولة الرئيس أن يُرتّب لقاءً مع الأعيان والمجلس الوطني الاستشاري.

لجنة الوساطة بين العراق وإيران

1980/10/23

أول يوم دوام بعد عطلة عيد الأضحى. في مكتب دولة الرئيس، أخبرني دولته أنّ صدّام حسين، في اتصال هاتفي مع جلالة الحسين، طلب إلى جلالته أن يُرشّح الأردن نفسه في لجنة الوساطة التي تنوي مجموعة «عدم الانحياز» تشكيلها للتوسّط بين العراق وإيران. وحجة الرئيس صدّام أنّ الجزائر ستكون البلد العربي الممثّل في هذه اللجنة، وبما أنّه لا يجوز لأي قطر عربي أن يؤدي دور الوسيط فإنّ ترشّح الأردن غير المقبول من إيران سيؤدّي إلى غضّ النظر عن الأردن والجزائر معًا، وبذلك تصبح اللجنة خالية من أي قطر عربي.

مساعدات خليجية للعراق

1980/10/25

في المساء ذهبتُ إلى الرئاسة. وكان دولته، ومعه حسن إبراهيم ومروان القاسم، يدرسون الإعدادات للجنة السباعية[554] التي ستُعقد يوم 28 /10 /1980 في عمّان. تحدّثنا عن العراق، وقال دولته إنّه مساء الخميس 23 /10 /1980، وبعد منتصف الليل، اتصل الملك خالد بجلالة الملك طالبًا منه إرسال أبو شاكر [زيد بن شاكر] إلى السعودية. وسافر أبو شاكر في الليلة نفسها. ولدى عودته، تبيّن أنّ السعودية تريد من جلالة الملك أن يعرض على صدّام، باسم السعودية، طلب أي مساعدة يريدها، وأنّه إذا وجد جلالة سيدنا [الملك حسين] أنّ مثل هذا الطلب سيكون محرجًا لصدّام فلا ضرورة لطرحه. وعلى هذا الأساس، سيسافر سيدنا يوم 27 تشرين الأول/ أكتوبر إلى بغداد.

كما علم أبو شاكر أنّ السعودية قدّمت للعراق معونة بثلاثة مليارات دولار من دون فائدة، ولمدة ستة أعوام، فيما قدّمت الكويت ملياري دولار من دون فائدة ولمدة ستة أعوام أيضًا. وكانت الكويت تريد أن تتقاضى فائدة، غير أنّ الأمير فهد لامهم وشدّد عليهم بعدم المطالبة بالفائدة فوافقوا. كما قدّمت الإمارات مليارًا، وقطر نصف مليار، ليبلغ المجموع 6.5 مليارات دولار.

زيارة الملك إلى بغداد

28 /10 /1980

غادر جلالة سيدنا [الملك حسين]، ومعه دولة الرئيس والقائد العام ورئيس الديوان، إلى بغداد في 1980 /10 /27. وعاد الوفد في 1980 /10 /28.

قال الرئيس إنّ صدّام أخبرهم أنّ السوفيات لم يرسلوا إليهم أي قطعة سلاح منذ بدء الحرب مع إيران، بحجة التزامهم موقف الحياد، وأنّ بواخرهم المحمّلة بالسلاح والتي كانت في طريقها إلى العراق ما تزال في البحر. وقال إنّ العراق يتوجه الآن لتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا للحصول على أسلحة وقطع غيار.

وقال الرئيس: «إنّ فِرق الإنقاذ الأردنية وصلت إلى أرض المعركة، لسحب الدبابات الأميركية والبريطانية الصنع التي غنمها الجيش العراقي من الإيرانيين. وقامت الفرقة بمهمتها، ولا تزال هناك لمساعدة العراقيين الذين لا يعرفون تشغيل هذه الدبابات. هذا فضلًا عن مدربين ذهبوا إلى العراق لتدريبهم [العراقيين] على استخدام صواريخ تاو أميركية الصنع، والتي غنمها العراقيون».

شكا صدّام لجلالة سيدنا [الملك حسين] أنّهم لا يملكون دبابات إنقاذ، وأنّهم طلبوا مثل هذه الدبابات من الروس منذ أربعة أعوام ولم يستجيبوا للطلب العراقي. نصحه سيدنا بشراء مثل هذه الدبابات من الغرب؛ هناك مثلًا دبابات إنقاذ إسبانية.

لقاء الرئيس مع عبد الحليم خدام

29 /10 /1980

استقبل جلالة الملك وزراء خارجية الدول العربية المشاركة في اللجنة السباعية الموكل إليها مهمة إعداد ورقة عمل للاستراتيجية العربية، باستثناء الأمير سعود الفيصل الذي غادر عمّان فور انتهاء أعمال اللجنة؛ لارتباطه بموعد مع وزير الخارجية الألماني غينشر. تحدّث جلالته معهم مؤكّدًا الموقف الأردني القومي من الحرب العراقية – الإيرانية.

بعد الاجتماع، دعا دولة الرئيس وزير الخارجية السوري خدام إلى بيته، حيث تبادلوا الأحاديث حول علاقات البلدين. وقد حدّثني دولته، بحضور مدير المخابرات ومساعده، عن هذه المقابلة، وقال إنّ لا فائدة في حوار السوريين لكسب علاقات طيبة معهم، فهم يتخيّلون أمورًا معينة، ويصرّون عليها. وقال: «لا فائدة في الحديث معهم».

تبيّن للرئيس أنّ خدام أرسل أبناءه إلى باريس، حيث يدرسون في مدارسها، وأنّ زوجته في البرازيل في زيارة طويلة لشقيقها، أمّا هو فقد باع بيته. وقال الرئيس إنّ مروان القاسم أخبره أنّ خدام يرتدي درعًا مقاومة للرصاص، وفي رأي دولته أنّ خدام الذي أحضر معه أربعة عشر عنصرًا لحراسته، كان خائفًا من

احتمال الاعتداء على حياته في عمّان.

كرّر خدام ما سبق للأسد أن قاله، وما قاله المسؤولون السوريون كلهم، وهو أنّ الأردن يساعد الإخوان المسلمين، وعبّر عن استيائه من أنّ العراقيين منذ أن بدأوا يصدرون بياناتهم عن الحرب أخذوا يهاجمون سورية، الأمر الذي يوحي بأنّهم يريدون إبقاء العلاقات سيئة بينهم.

قال له دولة الرئيس من باب الصداقة وعلاقات «العيش والملح» إنّ الأردن يفتح له أبوابه إذا شعر بأي ضيق، موحيًا له بأنّه ربما يتعرّض للخطر من رفعت الأسد.

30/10/1980

سافر سمو الأمير الحسن إلى باريس حاملًا رسالة من جلالة سيدنا [الملك حسين] إلى الرئيس [فاليري جيسكار] ديستان حول الحرب العراقية الإيرانية، ستتبعتها زيارة لطارق عزيز إلى باريس يوم 6/11/1980.

زيارة السفير الأميركي

3/11/1980

زارني السفير الأميركي في مكتبي بناءً على طلبه، وحدّثني عن:

1. صفقة إطلاق الرهائن [في السفارة الأميركية بطهران] والأسلحة؛ محاولًا أن يوحي لي أنّ الصفقة لن تؤثّر في مجرى الحرب؛ لأنّ الإيرانيين لا ينقصهم السلاح بل الطيارين.

2. محادثاته مع جلالة الملك في مطلع الحرب، والهجمة الإعلامية الإسرائيلية على الأردن. وقال السفير إنّ جلالته كان قلقًا من احتمال استغلال إسرائيل أوضاع المنطقة في ظلّ الحرب للقيام بهجوم على سورية من خلال الأردن، ومن احتمال قيام إسرائيل بقصف ميناء العقبة. وقال السفير إنّه اتصل بحكومته التي أجرت، من خلال السفير الأميركي في تل أبيب، اتصالات بشأن تأكيد معارضة أميركا لأي عدوان في المنطقة، الأمر الذي طمأن جلالته.

3. جهدت سفارة أميركا وقنصليتها في إسرائيل لإقناع سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالسماح لرئيس بلدية الخليل السيد فهد القواسمي[555] ورئيس بلدية حلحول السيد محمد ملحم، بالبقاء في الضفة الغربية وإلغاء قرار إبعادهما. وقال السفير إنّه يخشى من أنّ جهد حكومته قد يُخفق بسبب إصرار بيغن على عملية الإبعاد. وأضاف أنّ الإسرائيليين منقسمون حول هذه المشكلة إلى قسمين: قسم يتزعمه بيغن يُصرّ على الإبعاد؛ بحجة أنّ إلغاء القرار من شأنه أن يؤثّر سلبيًا في ما جهدت حكومته على ترسيخه، وهو درجة معينة من الشدة في معاملة الناشطين ضدّ الاحتلال. أمّا القسم الثاني فيشارك الأميركيون رأيهم بأنّ القواسمي وملحم شخصيتان مهمتان مثل شخصية [إلياس] فريج[556] في ما لو تقدّمت محادثات الحكم الذاتي.

4. قال إنّ السعودية خرجت من واقع الحرب الإيرانية – العراقية كأكبر قوة مؤثرة في الشرق الأوسط، لتحمّلها عبء التعويض عن كميات النفط التي توقّف إنتاجها وتسويقها للغرب بسبب الحرب. وقال: «إذا نجح ريغان، فإنّ للسعودية دورًا أكثر تأثيرًا؛ وذلك لوجود عدد من المؤثّرين في ريغان ممّن ينظرون إلى الشرق الأوسط بمنظار مصالح النفط للغرب، ومن هؤلاء كونالي[557] (John Connally) ووليم سيمون[558] (William Simon) وزير الخزانة الأسبق في إدارة نيكسون.

5. لا تزال السعودية تعتبر القضية الفلسطينية أهم قضية لها علاقة بالاستقرار في المنطقة واستقرار السعودية نفسها.

6. بالنسبة إلى الشرق الأوسط، سيكون بإمكان السعودية الآن إجراء ضغوط أكبر على الولايات المتحدة، من دون أن تظهر تلك الضغوط كما لو كانت عملية ابتزاز سياسي، لأنّ الضخّ الزائد من حقول النفط يترك آثارًا سلبية من الناحية الفنية؛ أي إنّ كل حقل نفط له سقف في تحمّل الضغط بالنسبة إلى الزمن وكمية الضخّ، فإذا زاد على السقف فسيتعرّض الحقل من الناحية الفنية إلى الجفاف، أو سيصبح عاجزًا عن ضخّ الكميات العادية. هذه الحقيقة الفنية ستُمكّن السعودية من الضغط على أميركا.

الضغط على آبار البترول السعودية وصفقة الرهائن الأميركيين

4/11/1980

قابلتُ الرئيس مساءً، وذكرتُ له تفصيلات المقابلة مع السفير الأميركي. وإذ بالرئيس يُبدي دهشته من موضوع الآبار البترولية السعودية، وأثر الضخّ المتزايد فيها. وقال إنّ سعدون حمادي أخبر جلالة الملك بذلك، وطلب إليه أن يتصل بالسعودية لإبلاغها أنّ بإمكانها الضغط على أميركا لمنعها من عقد صفقة الرهائن على حساب العراق، من خلال طرح الجانب الفني لزيادة الضغط على الآبار، وأثره في المصالح السعودية الحيوية. وأنّ جلالته كان سيسافر شخصيًا إلى الرياض لنقل ذلك إلى السعوديين، لولا أنّ الرئيس أقنعه أنّ بإمكانه أن يكتب رسالة بذلك بدل السفر.

اتصل دولة الرئيس بي في مكتبي حوالى الحادية عشرة، وقال لي إنّ جلالته اتصل به في الخامسة والدقيقة الخامسة عشرة صباحًا كي يبلغه بنبأ نجاح ريغان رئيسًا أميركيًا خلفًا لكارتر. وأضاف أنّنا ما دمنا لا نعرف خير ريغان من شره – بغضّ النظر عن كلام الحملة الانتخابية – فلنركّز على سقوط كارتر كواحد من أعمدة «كامب ديفيد». أدليتُ بتصريح بهذا المعنى، وتحدّثتُ هاتفيًا مع مسؤولي الصحف اليومية الثلاث؛ جمعة حماد، ومحمود الشريف، وفؤاد النمري[559].

قال دولة الرئيس إنّ سيدنا [الملك حسين] أخبره أنّ لنا أصدقاء من المقربين لريغان، مثل نائبه بوش[560]، وألكسندر هيغ[561] (Alexander Haig).

الإدارة الأميركية الجديدة وتصريح فايتسمان

6/11/1980

في التاسعة مساءً، اتصل جلالته بي هاتفيًا، وأبدى ملاحظته الكريمة، مبتدئًا بالقول إنّ نشرة أخبار اليوم التلفزيونية أفضل من نشرة الأمس. وقال: «ورد على وكالة الأنباء الفرنسية أنّ عيزر فايتسمان، وزير الدفاع الإسرائيلي السابق، أدلى بتصريح أعرب فيه عن ألمه وأسفه لسقوط كارتر الذي سبقه في الخروج من المسؤولية ممّن هندسوا اتفاقيات كامب ديفيد، موشيه دايان الذي استقال، ومصطفى خليل[562] (استقال)، وسايروس فانس (استقال)، وهو نفسه استقال، ولم يتبقَ إلّا بيغن والسادات». وتساءل سيدنا [الملك حسين] في ما إذا انتبهت الصحافة لهذا الخبر. قلتُ له إنّ الإذاعة أذاعت الخبر، لكنّ التلفزيون هو الذي لم يورد النبأ، وسأتأكّد من ذلك ليضمّنوه نشراتهم المقبلة. أضاف سيدنا [الملك حسين] موضحًا لي ما قاله الرئيس قبل يومين عن أصدقاء الأردن في الإدارة المقبلة، وعن ضرورة الاتصال بهم. وأعرب عن أسفه لأنّه لا يوجد لنا في واشنطن أناس لهم علاقات بهؤلاء (مشيرًا بذلك إلى الشريف فوّاز). ولذلك، فإنّ سيدنا [الملك حسين] سيكتب رسالة إلى بوش، نائب الرئيس المنتخب، والصديق لعبد الله صلاح، وسيُحمّل الرسالة عبد الله صلاح الذي سينقلها إلى بوش. وأضاف أنّ علينا أن نعمل بسرعة لنمنع اجتماعًا مبكرًا بين بيغن وريغان، وفي الوقت نفسه سنُجري اتصالات مكثّفة مع المقربين من ريغان.

بدا جلالة سيدنا [الملك حسين] في كلامه متحمسًا لإعادة حرارة العلاقات مع الإدارة الأميركية المقبلة إلى سابق عهدها قبل «كامب ديفيد»؛ لأنّه بدا شامتًا بالنسبة إلى مصير كارتر. أضاف سيدنا [الملك حسين] أنّ نجاح ريغان هو تعبير عن إرادة الناخبين، الأمر الذي يعني أنّ ريغان سيشعر بتحرّره من سطوة وتأثير اليهود. إنّ نجاح ريغان الساحق هو مؤشّر على إمكان تحرّره منهم، ولذلك يجب استغلاله. كذلك، إنّ سقوط ستون وجافيتس وفرانك تشيرتش[563] (Frank Church) هو مؤشّر آخر على ضعف اللوبي الصهيوني الذي يجب أن نستغله هو الآخر. ومن هنا جاءت فكرته إجراء اتصال مبكّر مع بوش قبل إقدام إسرائيل على إجراء اتصالات رسمية مباشرة تتمكّن بواسطتها من انتزاع موقف أميركي مبكّر لمصلحتها. وطلب سيدنا أن أنبّه الصحافة لهذا الخبر، وأن نخبر مجلة Time (**التايم**) حول تطلّع ريغان لمقابلة سيدنا، واعتبار الأردن مفتاح سلام في المنطقة، وكذلك للأخبار التي تساعد في خلق جو التفاهم، وفي الوقت نفسه تبيّن قلق إسرائيل وأطراف «كامب ديفيد». انتهت المكالمة.

بعدها، اتصلتُ بالإذاعة والتلفزيون ولفتُّ انتباههم، وخصوصًا إلى تصريح فايتسمان. تأكدتُ أنّ الإذاعة كانت قد أذاعته. كما نبّهتُ صحيفتي **الرأي** و**الدستور** إلى ذلك، وأجابني محمود الشريف بأنّهم انتبهوا فعلًا للتصريح، وأنّ الافتتاحية ستُكتب ضمن المفاهيم والمؤشّرات التي ذكرتها له نقلًا عن سيدنا.

عاودتُ الاتصال مع سيدنا لأقول له إنّ الإذاعة أذاعت النبأ، وإنّ التلفزيون سيفعل ذلك، والصحف ستنشره. وبعد نصف ساعة، اتصل بي محرّر مناوب في الإذاعة، ليقول لي إنّ ريغان صرّح في أول مؤتمر

صحافي له بأنّه من السابق لأوانه القول بأنّه سيقابل بيغن في زيارته المقبلة لواشنطن، كي لا يُفسّر ذلك بأنّه اعتداء على سلطة كارتر. اتصلتُ بسيدنا ونقلتُ له هذا الخبر الذي يبدو أنّه أسعده، وحينها قال: «هكذا علينا أن نتحرّك لأنّ الجو مؤاتٍ».

اليوم جاء برسالة من الشيخ زايد ممثله أحمد السويدي، واجتمع إلى سيدنا، ورئيس الوزراء، والقائد العام، ورئيس الديوان، ووزير الخارجية. وقد أخبرني جميل الرمحي القائم بالأعمال في السفارة الإماراتية أنّه جاء ليطرح على سيدنا أربعة أمور يريد الشيخ زايد سماع موقف جلالته منها، وهي: الحرب العراقية – الإيرانية، نجاح ريغان، مؤتمر القمة وواقع القضية الفلسطينية.

ملخص زيارة جميل الرمحي إلى دمشق ومقابلته أبو مازن

7/11/1980

زارني في البيت السيد جميل الرمحي، وكان قد عاد من رحلة قصيرة إلى دمشق قابل فيها أبو مازن. أخبرني بما يأتي:

1. يعتقد أبو مازن أنّ موقف منظمة التحرير من الحرب العراقية – الإيرانية سليم، لأنّه أعطاها فرصة جيدة للقيام بدور القناة الوحيدة بين إيران والعراق. وكلما أوغل الطرفان المتحاربان في النزاع المسلّح، كلما زادت أهمية المنظمة.

إنّ الرئيس صدّام حسين أرسل في طلب أبو عمّار أخيرًا، ويُلّح في دعوته إلى بغداد. وسيقوم أبو عمّار بالزيارة. ويعتقد أبو عمّار أنّ الدعوة جاءت لأنّ العراق بحاجة إلى مساعي المنظمة مع إيران؛ فالعراق، بحسب رأي المنظمة، يتطلّع إلى وقف إطلاق نار مبكّر.

2. يوافقني أبو مازن الرأي بأنّ التنسيق بين الأردن والمنظمة أساسي وضروري، ما دامت القناة المفتوحة للعرب هي قناة العمل السياسي فحسب. لكنّ أبو مازن يتحدّث عن موضوع التنسيق بأسى، ويقول إنّ التنسيق الذي تصوّرناه قبل ثلاثة أو أربعة أعوام لم يتقدّم، الأمر الذي فتح المجال ثانية لليساريين والمتطرفين ليرفعوا عقيرتهم ليس ضدّ الأردن فحسب، بل ضدّ عدد من المعتدلين في المنظمة مثله، ومثل خالد الحسن، وحتى أبو عمّار، وأنّ شعار ضرورة مراجعة العلاقة مع الأردن على أساس أنّ الأردن هو المستفيد من هذه العلاقة يزداد قوة في أوساط المنظمة.

ويقول أبو مازن إنّ ضباط المخابرات حين يُحقّقون مع أعضاء المنظمات أو المشبوهين منهم يُسمعونهم كلامًا نابيًا، وشتائم كثيرة تطال قادة المنظمات، بمن فيهم أبو مازن نفسه. ويقول أبو مازن: «إنّني شخصيًا لا أتأثّر بذمّي، لكنّ الآخرين يتخذون من شتائم محقّق سببًا وذريعة لتخريب العلاقات، ويتمنى أبو عمّار أن يُنظر إلى هذا الموضوع الذي يبدو ثانويًا وتافهًا بالنسبة إليه بعين الجدية».

3. أبو مازن في عزلة فرضها على نفسه نتيجة اشتداد الحملة عليه من المتطرفين في «فتح»، إضافة إلى

رجال المنظمات الأخرى، ويتذرّع بأنّه مشغول بدراساته، وبجمعية الصداقة. وفي مقابلة جميل الرمحي له أقنعه بضرورة التحرّك لأنّ عزلته هذه ستقضي عليه، وسيُنسى، ولا يُعنى أحد به، فغيره ذهب وانتهى. وحثّه على ضرورة استئناف نشاطه، خصوصًا في هذه المرحلة التي تحتاج إلى صوت العقلاء. وبعد أخذ وردّ، سيبدأ أبو مازن هذا الأسبوع جولة تشمل الكويت وقطر وأبو ظبي والسعودية وعُمان، سيقابل فيها المسؤولين. وقبل الجولة سيلتقي أبو عمّار ليتفق معه على الخطوط العريضة التي سيتحدّث فيها استعدادًا للقمة.

4. اعتذر عن عدم مجيئه إلى عمّان كما كان يفعل سابقًا، وذلك لسببين: **أولهما**، منعًا لزيادة الحملة الموجهة ضدّه. و**ثانيهما**، أنّ أحد المسؤولين السوريين نصحه بأن لا يتردّد إلى الأردن لأنّ سورية تعدّ شيئًا ما للأردن، الأمر الذي يفرض عليه عدم الاقتراب من الساحة الأردنية دفعًا للشبهات. والجولة المقبلة لعدد من العواصم العربية التي ستكون عمّان محطته الرئيسة فيها، تُشكّل غطاءً جيدًا لزيارته إلى عمّان.

5. أقنع جميل الرمحي أبو مازن بأن يُقنع بدوره أبو عمّار بأن يجعل السرطاوي[564] قناته مع جلالة الملك الحسين، وليس عبد الرزّاق اليحيى، باعتبار أنّ الأخير ليس من «فتح»، وأنّ نشأته السياسية سورية، وأنّه مهما كانت الأحوال لا يملك إلّا أن يكون سوري النزعة، خصوصًا إذا ما وجد ضغطًا من جانب سورية.

6. سورية ستحضر مؤتمر القمة. وكانت الأوامر المُعطاة لخدّام في اجتماع اللجنة السباعية ألّا يثير أيًا من المشكلات، وأنّه إذا كانت هناك استفزازات، فعليه أن يتعامل معها كأنّها لم تحصل. وحين أُعلن إعدام السوريين المدانين بتهمة قتل البكري[565] اعتبر الأسد أنّ هذا أحد الاستفزازات التي توقّعها. هذا ما قاله شقيق زوجة الرئيس الأسد المدعو محمد مخلوف للسيد الرمحي.

7. قال السيد مخلوف أيضًا إنّ الأردن يدعم «الإخوان» الذي يتدرّبون في العراق، ويمرّون من الأردن، حيث يُزوّدون بالهويات المزورة. وهو يُصرّ على صحة هذه المعلومات. ويقول مخلوف إنّه كان مع الأسد حين أجرى الأخير المكالمة التي أصبحت مشهورة مع جلالة سيدنا [الملك حسين]، وإنّه قال فيها الأسد لسيدنا إنّه إذا كان التدخّل في الشوؤن الداخلية يُبرّر الحروب فإنّه من واجبنا أن نحارب الأردن منذ ستة أشهر. وقال مخلوف إنّهم في سورية متألمون من موقف جلالة الملك، ويقولون إنّهم قدّموا أكبر مساعدة للأردن حين انفتحوا عليه، وإنّ الرئيس الأسد شخصيًا روّض المنظمات وطوّعها من أجل «خاطر» الملك الحسين الذي حين لاحت فرصة التقارب مع صدّام – بسبب الدعم والمال – تحوّل عن سورية، وأصبح ينسّق مع صدّام.

8. قال مخلوف إنّ علاقات سورية مع إيران أضعف الآن ما كانت عليه قبل ثلاثة أو أربعة أشهر، والسبب أنّ إيران لم تتجاوب مع المفاهيم السورية في عدد من الأمور، منها أنّ اجتماعًا سريًا تمّ قبل الحرب العراقية – الإيرانية بنحو عشرة أيام، تناول عددًا من الأمور، منها عزم إيران على حلّ جيشها واستبداله نهائيًا بالحرس الثوري. وعارض الرئيس الأسد الفكرة، وقال إنّ أي دولة لا يمكن أن تقوم من دون جيش، فحتى الشيوعيون الذين تسلّموا الحكم عن طريق الثورة، لم يستغنوا عن الجيش كمؤسسة رئيسة من مؤسسات الدولة. لكنّ الإيرانيين لم يقتنعوا بما قال، وأصرّوا على وجهة نظرهم. وفي أثناء زيارة الأسد إلى

موسكو، حيث وقّع اتفاق الصداقة، طلب إليه السوفيات أن يتوسّط لدى إيران لإقامة علاقات صداقة بينها وبين الاتحاد السوفياتي الذي فوّض الأسد أن ينقل للإيرانيين بالنيابة عنهم استعدادهم لتقديم أي مساعدة يطلبونها، بما في ذلك السلاح، وأنّه – أي الاتحاد السوفياتي – إذا قبلت إيران الصداقة فهو مستعد أن يتنازل عن صداقاته في المنطقة (وربما كانوا يعنون العراق)؛ كما إنّ السوفيات ينصحون الإيرانيين – إذا ما أبدوا رغبة في التعاون والصداقة معهم – أن يُطلقوا الرهائن في وقت يشرعون فيه بداية علاقات الصداقة معهم كي لا يترك ذلك أي تأثير في الموقف الغربي؛ بمعنى آخر فإنّ إطلاق الرهائن من شأنه أن يُخفّف من حدّة ردة فعل أميركا والغرب، في ما لو أقامت إيران علاقات صداقة وتقارب مع السوفيات.

حاول الأسد إقناع الإيرانيين بذلك، غير أنّهم رفضوا، وهذا برأي السيد مخلوف سبب فتور العلاقات التي يمكن أن تكون أفضل كثيرًا ما هي عليه الآن، خصوصًا من زاوية دعمها [إيران] بالأسلحة. ويقول السيد رمحي إن التعبير عن السخط لخذلان إيران سورية في أهدافها مع الاتحاد السوفياتي، يمثّله شعار الشتيمة على «العمم واللفات». قالها السيد مخلوف مرات عدة في عتبه على إيران.

قضية بيع كوريا الشمالية أسلحة لإيران

12/11/1980

مررتُ بمكتب رئيس الوزراء [مضر بدران] في حوالى الساعة الحادية عشرة صباحًا، لأستأذنه بالتغيّب عن جلسة مجلس الوزراء، كي أتفرغ لإعداد خطبة جلالة الملك مع دولة أحمد اللوزي. وإذ بجرس الهاتف يرن، وكان جلالة الملك على الخطّ. وتحدّث الرئيس وقال له: «قبل قليل غادر سفير كوريا الشمالية بعد المقابلة التي جرت بناءً على استدعائي له. وقلتُ له إنّ الأردن تعامل معكم على أساس علاقة صداقة، وزارتكم الوفود المختلفة، وكان آخرها وفد المجلس الوطني الاستشاري برئاسة رئيسه، وعضوية عدنان أبو عودة الذي أصبح وزيرًا للإعلام في أثناء زيارة بلدكم، وطلبتم من الوفد أن يفتح لكم الطريق نحو بلاد عربية أخرى، كي تقيموا معها علاقات دبلوماسية وتجارية. بعد هذا كله فاجأتمونا بوقوفكم مع أعداء الأمة العربية؛ مع إيران. يجب أن تعلموا أنّ الحرب العراقية – الإيرانية هي حرب عربية – إيرانية. كيف تريدوننا أن نكون أصدقاء؟ قلبتم الصفحة البيضاء في التعامل إلى سوداء، وبإمكانكم أن تعيدوها إلى بيضاء إذا أردتم. ردّ السفير بقوله: لم نبع أسلحة لإيران. نعم، أوفدت إيران في شهر نيسان/ أبريل الماضي وفدًا إلى كوريا الشمالية لشراء مواد ولم تكن أسلحة، بل كانت معدات تتعلّق بالبواخر، وأخرى زراعية مثل الكريكات. فقلتُ له: إنّ لدينا علمًا من أعلى مصدر في باكستان عن الطائرة التي هبطت في إسلام أباد للتزوّد بالوقود وهي عائدة من بيونغ يانغ. ولدينا علم أيضًا بأنواع الأسلحة التي كانت تحملها. فسكت السفير الكوري، وأكملتُ قائلًا: إنّ تحسين العلاقات مع العرب بيدكم، وإلّا ستكون العلاقات سوداء. فسألني السفير: كيف؟ قلتُ له: إنّنا بحاجة إلى أسلحة، ونريد أن نشتريها منكم. قال السفير: وهل ما تطلبونه من أسلحة من صناعتنا، أم من صناعة غيرنا؟ قلت: لا أعرف ماذا تصنعون من الأسلحة حتى أقول لك، لكن

أريد منك الآن أن تتصل بحكومتك لتعرف إمكان استعدادها لبيعنا أسلحة من حيث المبدأ، فإذا كان الجواب إيجابيًا، نتحدّث عن الأسلحة التي نريد».

يقول الرئيس: «سُرّ السفير الكوري، وخرج من المقابلة سعيدًا لأنّه كما يبدو كان يتوقّع من استدعائه إلى الرئاسة إبلاغه بقطع العلاقات الدبلوماسية».

ثمّ تلا الرئيس على مسامع سيدنا [الملك حسين] على الطرف الآخر من الهاتف قائمة الأسلحة التي يريدها العراق، إذ إنّ شراء الأسلحة من كوريا الشمالية هو للعراق وليس للأردن، وكان معظمها ذخيرة مدفعية 130 ملم، و122 ملم، ورباعية. كذلك، تضمّنت طلب شراء 36 مدفع 130 ملم.

وقال الرئيس إنّ العراقيين سيُرسلون مدير التجهيزات في القوات المسلحة إذا كان جواب كوريا الشمالية إيجابيًا.

في المساء، كنتُ في الديوان مع دولة أحمد اللوزي، وجاء دولة رئيس الوزراء ليطّلع على ما أعددناه بشأن الخطبة. وبينما نحن جالسون، تلقّى الرئيس نصّ البرقيّة التي أرسلها وزير النقل علي السحيمات من الجزائر، حيث يقوم بزيارة لتوقيع اتفاق نقل. وتقول البرقيّة:

1. الرئيس الشاذلي يشكر جلالة الملك وحكومته على مساعدتهم الجزائر في كارثة مدينة الأصنام[566].

2. الرئيس الشاذلي سيحضر مؤتمر القمة.

3. دور الجزائر في قضية الرهائن ليس دور الوسيط، بل دور ناقل المعلومات بين أميركا وإيران.

4. ما قيل عن دعم الجزائر لإيران بالأسلحة غير صحيح.

5. العراق رفض وساطة الجزائر التي ما تزال مستعدة للقيام بدور الوسيط بين العراق وإيران إذا وافق الطرفان.

6. إذا وجد جلالة الملك أنّه من الملائم أن يتوسّط لدى الرئيس صدّام لإطلاق وزير النفط الإيراني الأسير، فإنّ من شأن ذلك أن يُحسّن المناخ، ويُحسّن صورة العراق دوليًا. وإنّ هذا الطلب هو اقتراح جزائري غير رسمي.

تلا دولة الرئيس نصّ البرقيّة على مسامع جلالة سيدنا [الملك حسين] الذي كان في بيت أبو شاكر، وطلب إلى سيدنا [الملك حسين] أن يُبلّغ نصّ البرقيّة للسفير العراقي في عمّان لينقلها للرئيس صدّام. وفعلًا استدعى السفير العراقي إلى الديوان وأبلغه الرسالة.

طلب سورية إلى الأردن عدم التدخّل في الحرب ومؤامرة لاغتيال الأسد

3/12/1980

نقل لي السيد جميل الرمحي (أبو إسماعيل) ما يأتي:

1. أبو عمّار عاتبٌ و«زعلان» بسبب عدم استقبال سيدنا [الملك حسين] [الملك] لأبو اللطف [فاروق القدومي]، ولأنّه لم يردّ على برقيّتين أرسلهما إليه. لكنّه سيواصل الاتصال بجلالته علنًا بالقدر الذي تسمح فيه الأحوال، وسرًا؛ وذلك للتنسيق المستمر معه حول الخطوات التكتكية والاستراتيجية في ما يتعلّق بالقضية. وقد قال ذلك ردًا على ملاحظة الصديق الذي قال له: «عليك أن تكون صادقًا مع الملك، فهو لا يخون إذا تعهّد بشيء وصدقت معه».

2. سبق أن قلتُ له إنّ على أبو عمّار أن يُبقي اتصاله مع الأردن، ونقلها الصديق له (لم يذكر أبو إسماعيل اسم الصديق).

3. سوف يستمر العمل مع اللجنة المشتركة ولن ينسحب منها.

4. قال [أبو عمّار] للأسد: «سأطلب إليك اليوم ما طلبته إليك في عام 1978 حين هاجمت إسرائيل جنوب لبنان، ورجتك فئات المقاومة كلها - بما فيها الصاعقة - أن تُرسل لواء إلى الجنوب للمساعدة. طلبتُ إليك حينئذٍ ألّا تتدخّل، لأنّ إسرائيل تريد كلينا، فإذا قضت علينا ستبقى أنت. واليوم أرجوك ألّا تقوم بعمل عسكري في الأردن، لأنّ إسرائيل ستحتل هضبة أم قيس والجنوب، مستغلة هجومك». ووعد الأسد بألّا يكون هو البادئ، تمامًا كما قال للأمير عبد الله [بن عبد العزيز] أنّه لن يكون البادئ.

5. مساء يوم 22 تشرين الثاني/ نوفمبر، بلّغ الشاذلي بن جديد الرئيس الأسد أنّ مؤامرة تنتظره في عمّان لاغتياله، وأنّ المؤامرة مرتبة من العراقيين. وكان الأسد قد سمع بمؤامرة قبل أسبوعين من عقد المؤتمر، وتأكّدت لهم في أثناء أعمال اللجنة السباعية، ورجا الشاذلي الأسد ألّا يأتي إلى عمّان.

6. [هاشمي] رفسنجاني[567] أخبر السوريين بأنّ هجومًا معاكسًا ضخمًا سيقومون به خلال أسبوعين. والسوريون يعتقدون أنّ العراق سيُهزم، وأنّ نظام صدّام سينتهي.

7. قال الأسد للأمير عبد الله: «كيف تضع السعودية نفسها في صفّ نظامين ساقطين لا محالة، هما العراق والأردن؟».

8. قال أبو عمّار إنّ السوريين سيضربون [في الأردن]، لكن سيبدأون بالمنظمات. ولدى سؤاله من هي قال: «الصاعقة».

9. قال نسيب الأسد [محمد مخلوف] إنّ القرار مُتَّخذ لتأديب الأردن. ولدى ملاحظة الصديق أنّ إسرائيل ستتدخّل، قال النسيب إنّ هناك من سيهتم بها، موحيًا بدور الاتحاد السوفياتي.

10. يسار «فتح» يعتقد أنّ الأسد مهزوز، وأنّ المعركة قد تنتهي.

11. أكّد أبو عمّار أنّ عمليات ستحدث في بلاد النفط، ووعد الصديق بإعطائه معلومات، ومنع ما يمكن منعه، معترفًا بأنّ حوادث قد تقع، ولا يستطيع منع حدوثها.

12. قال نسيب الأسد إنّ عمليتهم العسكرية التي حشدوا لها أعدادًا كبيرة، ومعدات كثيرة، تفوق ما جيّشه الأردن، ستمكّنهم من تحقيق عملية سحق سريعة للجيش الأردني، قبل تدخّل المجتمع الدولي، أو

الدول الكبرى.

13. الأوامر في الإعلام [السوري] عدم التعرّض للسعودية.

رفض الأردن طلب أميركا تخزين أسلحة في الأردن

20/12/1980

زار عمّان رئيس هيئة الأركان الأميركية ديفيد جونز (David Jones). وقد علمتُ من رئيس الوزراء أنّه طلب إلى جلالة الملك منح الولايات المتحدة إمكان تخزين أسلحة وذخائر في الأردن، تكون تحت إشراف وحراسة الجيش الأردني، ليستخدمها الجيش الأميركي عند الحاجة. وقد رفض جلالة الملك هذا الطلب، لأنّه يأتي ضمن محاولات أميركا الحصول على تسهيلات عسكرية في عدد من البلدان.

(498) يقصد بالتوجه الإقليمي التمييز بين المواطنين بحسب أصولهم (فلسطيني أو أردني).

(499) سول لينوفيتش (1913–2005). مبعوث الرئيس الأميركي جيمي كارتر إلى الشرق الأوسط. شملت زياراته في المنطقة كلًا من مصر والأردن والسعودية وإسرائيل، للتباحث حول موضوع إقامة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة.

(500) عبد الله طوقان. لاحقًا أصبح وزيرًا للبريد والاتصالات في عام 2000.

(501) إبراهيم باشا (1789–1848). ابن محمد علي باشا، حكم مصر بعد الحجر على أبيه.

(502) المفدال: حزب سياسي صهيوني يميني متطرف، أُسّس في عام 1956، وهو مكوّن من حركتي «مزراحي» و«هبوعيل همزراحي». وكلمة المفدال اختصار لـ «الحزب الديني القومي».

(503) حيروت: حزب سياسي صهيوني، أسّسه مناحيم بيغن في عام 1948. وكلمة «حيروت» تعني الحرية.

(504) المابام: حزب سياسي صهيوني يساري، أُسّس في عام 1948 باندماج ثلاث حركات صهيونية هي: أحدوت هعفوداه، وهشومير هتسعير، وبوعلي تسيون. وكلمة «مابام» اختصار لـ«حزب العمال الموحد».

(505) وليم هاملتون جوردن (1944–2008). رئيس هيئة الأركان في عهد الرئيس الأميركي جيمي كارتر.

(506) إفرايم عفرون (1920–). السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة الأميركية بين عامي 1978 و1982.

(507) (لواء) مدير المخابرات الجوية في الجيش السوري في عهد الرئيس حافظ الأسد.

(508) ماجد أبو شرار (1936–1981). أمين سرّ المجلس الثوري لـ «حركة فتح» في عام 1971، ومسؤول الإعلام المركزي في عام 1973، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني، وعضو اللجنة المركزية لـ «حركة فتح» في عام 1980. اغتيل في روما.

(509) ديفيد نيوسم (1918–2008).

(510) دين براون. السفير الأميركي لدى الأردن بين عامي 1970 و1973.

(511) إلياهو بن إليسار (1932–2000). أول سفير إسرائيلي في القاهرة في عام 1980. عُيّن لاحقًا سفيرًا في الولايات المتحدة الأميركية خلال الفترة من 1996 إلى 1998.

(512) وارن كريستوفر (1925–2011). سياسي أميركي، شغل منصب وزير الخارجية للولايات

المتحدة الأميركية بين عامي 1993 و1997.

(513) تركي بن عبد العزيز آل سعود (1932–2016). نائب وزير الدفاع والطيران السعودي بين عامي 1969 و1983.

(514) المؤتمر الرابع لـ «حركة فتح» الذي عُقد في حمورية بالقرب من دمشق.

(515) مارغريت تاتشر (1925–2013). رئيسة وزراء بريطانيا بين عامي 1979 و1990.

(516) نيكولاس فيلوتس. سفير الولايات المتحدة الأميركية لدى الأردن بين عامي 1978 و1981.

(517) رؤوف أبو جابر (1925–). اقتصادي ومؤرّخ أردني، ورئيس المجلس الأردني الأرثوذكسي في الأردن وفلسطين.

(518) قاسم الريماوي (1918–1982). أحد قادة كتائب الجهاد المقدس في فلسطين 1948، وسكرتير الهيئة العربية العليا في القاهرة. عاد إلى الأردن في عام 1960، حيث انتُخب نائبًا، شارك في عضوية اللجنة التنفيذية الأولى لمنظمة التحرير الفلسطينية بين عامي 1964 و1966، ثمّ عُيّن وزيرًا في الأردن مرات عدة، ومن ثمّ رئيسًا للوزراء ووزيرًا للدفاع في عام 1980.

(519) أحمد صدقي الدجاني (1936–2003). أحد مؤسسي منظمة التحرير الفلسطينية 1964، وعضو اللجنة التنفيذية فيها.

(520) إعلان البندقية: هو البيان الصادر عن قمة دول السوق الأوروبية المشتركة التي عُقدت في مدينة البندقية (فينيسيا) الإيطالية في حزيران/ يونيو 1980، ومثّل خطوة غير مسبوقة بتأكيده أنّ «المشكلة الفلسطينية ليست مجرد مشكلة لاجئين يجب أن تجد أخيرًا حلًا عادلًا، وأن الشعب الفلسطيني الذي يؤمن بوجوده كشعب يجب تمكينه من ممارسة حقّه في تقرير المصير بصورة كاملة عن طريق عمل ملائم يرد في إطار سلام شامل»، «وإنّ البلدان التسعة تعترف بالدور المهم جدًا الذي تكتسبه مسألة القدس بالنسبة إلى الأطراف كلها المعنية بهذا الصدد»، و«تؤكد أنها لا تقبل أي مبادرة تتخذ من جانب واحد تهدف إلى تغيير وضع القدس، وإن كل اتفاق حول وضع المدينة يجب أن يضمن حرية الدخول إلى كل الأماكن المقدسة»، إضافة إلى «ضرورة وضع إسرائيل حدًا لاحتلالها الأراضي منذ حرب 1967 مثلما فعلت بالنسبة إلى جزء من سيناء، وهي تعبّر عن يقينها الراسخ بأن مستعمرات الاستيطان الإسرائيلية تمثّل عقبة خطِرة أمام مسيرة السلام في الشرق الأوسط. وتعتبر البلدان التسعة أنّ المستوطنات والتغييرات الديموغرافية في الأراضي العربية المحتلة غير شرعية في نظر القانون الدولي».

(521) يقصد المجلس الوطني الاستشاري.

(522) علي ناصر محمد (1939–). رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي) بين عامي 1978 و1986.

(523) شهبور بختيار (1914–1991). سياسي إيراني، عُيّن رئيسًا للوزراء في عام 1979، لكنّه أخفق في احتواء الثورة. وبعد سيطرة الإسلاميين على الحكم سافر إلى فرنسا. تعرض لثلاث محاولات اغتيال، مات في الثالثة مطعونًا في بيته بباريس في عام 1991.

(524) صلاح البيطار (1912–1980). سياسي سوري، أحد مؤسسي حزب البعث الاشتراكي. شغل منصب وزير الخارجية في عهد شكري القوتلي عام 1956، ثمّ وزير الثقافة في عام 1958، ومن ثمّ رئيس الوزراء أربع مرات في عام 1963 وحتى قيام حركة 23 شباط/ فبراير 1966، حيث اعتُقل ثم فرّ إلى لبنان لينتقل بعدها إلى باريس ويستقر هناك. عُرف بمعارضته النظام السوري في ذلك الوقت، واغتيل في باريس في عام 1980.

(525) * تقرير عن سورية كتبته بناءً على طلب من رئيس الديوان الملكي دولة أحمد اللوزي، ليرفعه إلى جلالة الملك حين بدأت بوادر الأزمة مع سورية.

(526) الشريف حسين بن علي (1854–1931). قائد الثورة العربية ضدّ الدولة العثمانية في عام 1916.

(527) بول بوت (1928–1998). رئيس وزراء كمبوديا بين عامي 1976 و1979.

(528) غاستون ثورن (1928–2007). رئيس وزراء ووزير خارجية لوكسمبورغ، ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1975.

(529) حنا ناصر (1935–). عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بين عامي 1981 و1984، ورئيس الصندوق القومي الفلسطيني بين عامي 1982 و1984، ورئيس لجنة الانتخابات المركزية في السلطة الوطنية الفلسطينية، ومؤسس جامعة بيرزيت.

(530) جميل مرقة (1923–2015). نقيب الأطباء الأردنيين للعامين 1970 و1980.

(531) عدلي الدلال. عضو المجلس الوطني الفلسطيني قريب من حزب البعث (الجناح السوري).

(532) تُسمى رسميًا «قاعدة الأمير الحسن الجوية»، وتقع شمال شرق الأردن ضمن محافظة المفرق.

(533) عدنان خير الله (1940–1989). تسلّم منصب وزير الدفاع في عام 1978، وتوفي في إثر تحطم طائرته.

(534) عبد الجبار شنشل (1920–2014). أصبح لاحقًا وزير دولة للشؤون العسكرية، ومن ثمّ وزيرًا للدفاع بعد وفاة عدنان خير الله في عام 1989 حتى عام 1990 ليُعاد تعيينه وزير دولة للشؤون العسكرية مرة أخرى. غادر العراق في عام 2004 بعد احتلاله من القوات الأميركية، واستقر في عمّان إلى أن توفي.

(535) قيس الزواوي (1935–). وزير الخارجية العُماني بين عامي 1979 و1995.

(536) قابوس بن سعيد (1940–). السلطان التاسع لسلطنة عُمان، وصل إلى الحكم بانقلاب أبيض على والده في عام 1979.

(537) صحار: إحدى محافظات الشمال في سلطنة عُمان.

(538) مسندم: إحدى محافظات الشمال في سلطنة عُمان.

(539) تُعرف أيضًا باسم «الأحواز» أو «الأهواز»، بينما تُعرف رسميًا بـ «إقليم خوزستان». يقع هذا الإقليم بين البصرة غربًا وسلسلة جبال كردستان شرقًا، ويحدّه من الجنوب الخليج العربي ومن الشمال سلسلة جبال لرستان.

(540) * بصفتي وزيرًا للخارجية بالوكالة.

(541) عبد العزيز خويطر (1918–2014). سياسي سعودي، شغِل العديد من المناصب الوزارية.

(542) عاصمة كوريا الشمالية.

(543) حركة السلام الآن: منظمة إسرائيلية غير حكومية، أُسّست في عام 1978، تدعو إلى خيار حلّ الدولتين لإنهاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

(544) أوبري إيبان، المعروف باسم أبا إيبان (1915–2002).أحد قياديي حزب العمل وعضو الكنيست الإسرائيلي في عام 1959. عُيّن وزيرًا للثقافة في عام 1960، ثمّ وزيرًا للخارجية بين عامي 1966 و1974.

(545) تيدي كوليك (1911–2007). مدير مكتب بن غوريون بين عامي 1952 و1963. فاز في انتخابات بلدية القدس في عام 1965 وبقي رئيسًا لها حتى عام 1993.

(546) أحمد جبريل (1938–). مؤسّس جبهة التحرير الفلسطينية في عام 1959، والتي أصبحت جزءًا من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في عام 1968، والتي ضمّت أيضًا «حركة القوميين العرب»، ثمّ عاد وانفصل عنها بعد عام لتحمل منظمته اسم «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة».

(547) الشاذلي بن جديد (1929–2012). الرئيس الرابع للجزائر بين عامي 1979 و1992.

(548) أبو الحسن بني صدر (1933–). أول رئيس للجمهورية الإيرانية في عام 1979، أقاله الخميني في عام 1981، وأصبح لاجئًا سياسيًا في فرنسا.

(549) ظهر مصطلح الصمود والتصدي عقب زيارة السادات إلى القدس، وشمل كل من ليبيا وسورية والعراق والجزائر وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

(550) محمد ضياء الحق (1924–1988). جنرال باكستاني. تولّى الرئاسة بانقلاب عسكري في عام 1977، وقضى في تفجير طائرته.

(551) جون حلبي (1923–2011). أول صحافي معتمد لوكالة أخبار دولية في الأردن، إذ افتتح مكتب وكالة «رويترز» في الأردن في عام 1946.

(552) ببراك كارمل (1929–1996). سياسي أفغاني، عيّنه الاتحاد السوفياتي لرئاسة أفغانستان بعد غزوها في عام 1979.

(553) نوح القضاة (1939–2010). عُيّن لاحقًا سفيرًا للأردن لدى إيران بين عامي 1996 و2001، ومن ثم عمل مستشارًا لوزير العدل والأوقاف في دولة الإمارات العربية المتحدة بين عامي 2004 و2007، ثمّ عُيّن مفتيًا عامًا للأردن بين عامي 2007 و2010.

(554) هي لجنة سباعية عربية شُكّلت بقرار من جامعة الدول العربية لمتابعة تطورات الحرب بين العراق وإيران.

(555) فهد القواسمي (1939–1984). رئيس بلدية الخليل بين عامي 1976 و1980، حيث أصدرت سلطات الاحتلال قرارًا بإبعاده إلى لبنان، ورفضت التراجع عنه على الرغم من صدور قرار من مجلس الأمن يقضي بعودته. أصبح عضوًا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1984. اغتيل في عمّان.

(556) إلياس فريج (1920–1998). رئيس بلدية بيت لحم بين عامي 1960 و1967 وبين عامي 1972 و1997. عُيّن وزيرًا للسياحة والآثار في السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994.

(557) جون كونالي (1917–1993). حاكم ولاية تكساس بين عامي 1963 و1969، ووزير الخزانة الأميركي بين عامي 1971 و1972.

(558) وليم سيمون (1927–2000). وزير الخزانة الأميركي بين عامي 1974 و1977.

(559) فؤاد النمري (1934–). يساري أردني، ومؤسّس صحيفة **الأخبار**.

(560) جورج بوش الأب (1924–). الرئيس الحادي والأربعون للولايات المتحدة الأميركية خلال الفترة بين عامي 1989 و1993.

(561) ألكسندر هيغ (1924–2010). القائد العام لقوات حلف «الناتو» بين عامي 1974 و1979، ووزير الخارجية الأميركي بين عامي 1981 و1982.

(562) مصطفى خليل (1920–2008). رئيس الوزراء المصري بين عامي 1978 و1980، رئس الوفد المصري في محادثات السلام المصرية – الإسرائيلية.

(563) فرانك تشيرتش (1924–1984). عضو مجلس الشيوخ الأميركي عن ولاية أيداهو في الأعوام 1956 و1962 و1974.

(564) عصام السرطاوي (1935–1983). عضو المجلس الثوري لحركة «فتح»، ومستشار الشؤون الخارجية للرئيس ياسر عرفات، وممثّل منظمة التحرير الفلسطينية في لشبونة. اغتالته مجموعة تابعة لصبري البنا خلال مؤتمر للاشتراكية الدولية. كان شمعون بيريز يقف على بُعد خطوات منه، ولم يتعرّض له المهاجمون بسوء.

(565) عبد الوهاب البكري. لاجئ سياسي سوري اغتاله اثنان من موظفي السفارة السورية في عمّان.

(566) يقصد الزلزال الذي أصاب ولاية الأصنام (الشلف حاليًا) في العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر 1980.

(567) علي أكبر هاشمي رفسنجاني (1934–2017). رئيس مجلس الشورى بين عامي 1980 و1989، أصبح لاحقًا رئيسًا لجمهورية إيران الإسلامية بين عامي 1989 و1997، ثمّ رئيسًا لمجمع تشخيص مصلحة النظام حتى وفاته.

الفصل العاشر

1981

زيارة ضياء الحق

15 /1 /1981

رحّب سيدنا [الملك حسين] بالضيف، وأشاد بالعلاقات التي تربط البلدين الشقيقين، والمبادئ المشتركة التي تشدّ الجانبين بعضهما إلى بعض؛ الشخصية الإسلامية، أمن العالم الإسلامي. وأبدى إعجابه بالجهد الذي تقوم به باكستان على الصعيد الإسلامي لمصلحة العالم الإسلامي.

أبدى ضياء الحق اعتزاز باكستان بالروابط الوثيقة بين البلدين. وقال: «النقطة التي ركّزتُ عليها في محادثاتي مع أمير الكويت هي وحدة الفكر الإسلامي. لا يريد الكويتيون أن يرتبطوا معنا في الأمور العسكرية، ولذلك قصرنا الحديث على النواحي الاقتصادية. أمّا تركيا، فهنالك رضا عام فيها. لو تأخّر العسكريون في تسلّم السلطة لكان الوضع أسوأ. ذكر رئيس تركيا أمورًا عدة:

1. ضعف السياسة التركية.

2. يشعرون بأنّهم نوعًا ما معزولون.

3. سيرسلون أول مرة وفدًا برئاسة رئيس الوزراء، ويضمّ أيضًا وزير الخارجية؛ فهم بحاجة إلى أصدقاء من الدول الإسلامية يُشعرونهم بقربهم منهم.

4. يشعرون بأنّهم يجب أن يبقوا مرتبطين بالـ «ناتو» في مواجهة السوفيات.

5. بالنسبة إلى إسرائيل، يقول الرئيس التركي إنّهم ربما ارتكبوا خطأً بإقامة علاقات مع إسرائيل، لكنّهم لا يستطيعون قطع علاقاتهم معها لأسباب عملية، منها أنّ إسرائيل وراءها «لوبي» كبير في أميركا، ووراءها مصادر تمويل ضخمة.

أضاف: «علاقات أفغانستان بباكستان علاقات ودّية منذ 1947، لكن هناك بعض الخلافات. حاربنا ثلاث حروب: 1948، 1965، 1971، وفي الحروب كلها لم نشعر بأنّ أفغانستان ستطعننا في الخلف، على الرغم من وجود مشكلات حدودية بيننا وبينها. قابلت الرئيس محمد داود[568] ثلاث مرات، وأبدى استعدادًا لحلّ مشكلة الحدود، وطلب ثلاثة أشهر حتى يهيئ شعبه لقبول الحلول، لكنّه خُلع قبل أن يحقّق ذلك. في عام 1876، حدّد الإنكليز والروس خطّ النفوذ بينهم. ومنذ 1876 حتى 1979 لم يتقدّم الروس بوصة واحدة إلى الجنوب. أملنا أن يركّز المؤتمر الإسلامي على أفغانستان».

قال: «أربع نقاط وافق عليها السوفيات، هي:

1. محادثات برعاية الأمم المتحدة.

2. ممثّل أفغانستان يمثّل الحزب وليس الحكومة، لأنّ لا اعتراف بالحكومة.

3. المحادثات من أجل انسحاب السوفيات.

4. المحادثات من أجل إعادة 1.5 مليون لاجئ أفغاني».

سيدنا [الملك حسين]: «أختلِف قليلًا معك. إنّ أفغانستان أخطر ما تظن، والسوفيات لن ينسحبوا. المسلمون يجب أن يخرجوا من المؤتمر بوحدة رأي حول عدد من الأمور؛ علاقاتهم مع الدول النامية، والدفاع عن أنفسهم من السيطرة، إذ يملكون الموارد لكنّها لا تُستخدم بالشكل الصحيح. وعن وحدة الفكر الإسلامي، الإسلام هو مصدر قوّتنا، والخطر يأتي من الاختراق تحت قناع الإسلام».

ثمّ تحدّث عن الحرب العراقية – الإيرانية وضرورة إنهائها، وإجراء مفاوضات. وعن قمة عمّان؛ عرض ما سبق المؤتمر. وعرض العلاقات السورية – الأردنية ووصفها في واقعها الحالي. وتحدّث عن العلاقات الأردنية – العراقية؛ تأييد الأردن للعراق. وقدّم تحليلًا للإدارة الأميركية الجديدة، واستقراءً للعلاقات الثنائية، وسياستها. وعن الساحة الإسرائيلية قال: «من مشكلاتها أنّ الآتين قد يكونون أصعب لقدرتهم على المناورة وإخفاء أهدافهم بأقنعة متعددة». ثمّ تحدّث عن علاقات الأردن مع المنظمة.

تحدّث ضياء الحق عن العلاقات الثنائية، الاستمرار بالمشاورات، وتطوير العلاقات الأخيرة في مجالات التعاون المختلفة. وقال: «هناك ثلاث قضايا تواجه المؤتمر الإسلامي، هي:

1. الحرب العراقية – الإيرانية.

2. التنافس الروسي الأميركي في الخليج، أو الاتفاق بينهما على تقسيم الخليج.

3. الوجود السوفياتي في أفغانستان».

أضاف: «التهديد الحقيقي هو تقسيم الخليج بين الروس والأميركيين، أو تنامي التنافس. والخليج هو قلب العالم الإسلامي. قوات الانتشار السريع الأميركية لا تستطيع إيقاف التقدّم السوفياتي؛ ولذلك ستُستخدم لحماية آبار النفط. باكستان لا تستطيع أن تتحمّل وحدها ذلك، بل تؤيّد أي تحرّك في هذا الاتجاه. المطلوب هو موقف إسلامي موحّد. هذا الموقف يجب أن يأتي من الخليج. السوفيات والأميركيون يغازلون الهند. وعلى العالم الإسلامي أن يُعلن صداقته للطرفين».

سيدنا [الملك حسين]: «السوفيات في المنطقة، ويحاولون أن يحصلوا على شرعية وجود. السعودية قلب النفط أضعف من أن تحمي النفط. الدول المحيطة بها تستطيع ذلك، وهي الأردن، وعُمان، واليمن الشمالي، إذا ما مُنحت فرصة، تستطيع الدفاع عن السعودية. الغرب والشرق يغازلان إيران وإسرائيل. وإذا خرج المؤتمر الإسلامي فلا بد من الدعوة إلى إعلان أنّ المسلمين مسؤولون عن أمنهم، وهم سيقومون بذلك».

لقاء بين خدام وأحمد السويدي في أبو ظبي(569)

18 /1 /1981

أثار خدام في أبو ظبي مع أحمد السويدي ما يأتي:

1 . الأردن: سورية مستعدة لتنفيذ الإجراء، وشروطها كي تحقّق ذلك مع الأردن ثلاثة:

أ. أن يتوقّف الأردن عن دعم «الإخوان المسلمين».

ب. أن يعطي للفلسطينيين حرية الحركة والعمل السياسي في الأردن. يشكّل الفلسطينيون 60 في المئة من سكان الأردن، ولا يجوز الإبقاء على هذه الحالة من كبتهم.

ج. أن يتعهّد الأردن بعدم المضي في المخطط الأميركي لحلّ القضية الفلسطينية.

ردّ أحمد السويدي على هذه النقاط بقوله: «بالنسبة إلى الإخوان، الأردن تحدّاكم أن تثبتوا شيئًا فلم تتمكّنوا، وطلب إليكم تقديم بيانات وحقائق ولم تفعلوا، ومخابراتكم مكثت شهرين في عمّان ولم تستطع إثبات أي شيء. إذا كان لديكم شيء أبرزوه في القمة. بالنسبة إلى الفلسطينيين، لا يجوز لكم أن تطلبوا هذا نيابة عن الفلسطينيين، فهو نوع من السيطرة. نحن دولة صغيرة، لا تقبل منكم أن تطلبوا منّا شيئًا من هذا القبيل. بالنسبة إلى الحلّ الأردني، هذا غير وارد، فالملك حسين لم يترك منبرًا إلّا وأعلن منه موقفه المتفق مع الموقف العربي، والتزامه هذا الموقف، ولا يوجد أي دليل خلاف ذلك».

2 . العراق: سورية مستعدة لتلطيف الأجواء معه. وسورية تعتقد أنّ العراق وضع مصلحته الذاتية فوق المصلحة العربية في حربه مع إيران. فمثلًا، مطالبته بالجزر الثلاث توريط للخليج الذي أصبحت علاقته مع إيران الآن أفضل منها عمّا كانت عليه أيام الشاه، فلماذا يريد العراق توريط الخليج؟ وتعتقد سورية أنّ حلّ المشكلة العراقية – الإيرانية ممكن إذا وافق العراق على الانسحاب إلى خطوط بدء الحرب، وبعدها تُجرى مفاوضات.

3 . لسورية ضباط في إيران، وهي تخشى أن يخطئ الإيرانيون ويعلنوا عن وجودهم من قبيل تأكيد أنّهم على حقّ، وأنّ عربًا موجودون معهم. سورية مستاءة من الهجوم المعاكس الإيراني لأنّه تمّ من دون استشارتها، ومن دون علمها. وسورية تعتقد أنّ مثل هذا الهجوم كان يجب أن يتأخّر إلى حين استكمال الاستعدادات له، خصوصًا أنّ ضباطًا سوريين موجودون في إيران لهذه الغاية.

يقوم حكمت الشهابي[570] بالتنسيق بين موسكو ودمشق وطهران، وقد قام حتى الآن بنحو سبع جولات بين هذه العواصم تحت اسم مستعار (...... العلي) وبلقب سفير.

4 . بلغ عديد جيش التحرير الفلسطيني في لبنان أكثر من 16 ألف مقاتل حتى الآن، وهؤلاء بقيادة العميد الخضرا[571]، وهم من الموالين لسورية. أحسّ أبو عمّار بخطورة سيطرة سورية عليهم بعد تزايد عددهم في لبنان، وأوقف صرف الرواتب لهم، وتقوم سورية بدفعها عن المنظمة. أجرى قادة هذا الجيش اتصالًا بالإمارات للحصول على دعم، فاعتذرت الإمارات بحجة أنّها تدفع لمنظمة التحرير فحسب، وليس

لفئات أو منظمات، أو هيئة تابعة لها. عدد هذا الجيش في سورية خمسة آلاف، وهم أيضًا تحت السيطرة السورية. وهذا الجيش هو الذي يتصدّى لـ «الكتائب» وغيرهم نيابة عن قوات الردع السورية التي لا تشتبك. إنّ القوات التي دخلت زحلة مؤخرًا هي من قوات جيش التحرير هذا، بشعارات سورية.

5. السياسة الإعلامية الأردنية تؤثّر تأثيرًا كبيرًا في السوريين، إلى درجة أنّ السوريين يستمعون إلى النشرة للتأكّد من صحة معلوماتهم عن الحدث الذي يُذاع؛ بمعنى أنّ المعلومات التي تُذاع من الأردن على درجة كبيرة من الدقة.

6. النظام السوري كشّر عن أنيابه، ويشعر بأن لا خيار أمامه سوى القضاء على المعارضة. وقد ذهبت عن النظام خشيته أو تردّده في القتل، وأصبح العمل عاديًا بكل ما يرافقه من نهب وسرقة وانتهاك أعراض، والهجرة من السوريين تتزايد.

7. يقسم رفعت الأسد في جلساته العائلية: «الله لا يخليني إذا خليت حسن وحسين».

8. يمارس رفعت خطة للتخريب في الأردن. وهي الآن في طور الإعداد. إذ إنّه أفرز عناصر من القوات الخاصة الذين يأتون إلى الأردن بصفة مدنيين، وبأسماء مستعارة، كعمال أو تجار، من أجل القيام بأعمال استطلاعية تمهيدًا للتخريب والاغتيال.

9. قادة «فتح» متخوّفون من احتمال قيام حملة اغتيالات ضدّهم من المنظمات الأخرى الواقعة في القبضة السورية.

اللجنة الأردنية – الفلسطينية المشتركة والتحرّك السياسي

22/1/1981

في المساء، اصطحبتُ السيد ولدن، مدير شركة كونتيننتال الإلكترونية التي تصنع أجهزة الإرسال، إلى القيادة العامة، لمقابلة جلالته الذي كان مهتمًا بموضوع تعديل محطة إرسال عجلون الإذاعية، وإقامة محطة جديدة في مكان آخر أفضل من موقع عجلون المُعرّض للعواصف الرعدية.

بعد المقابلة، استبقاني جلالة الملك بحضور الأمير الحسن والشريف زيد. وبعد ذلك حضر رئيس الوزراء، ورئيس الديوان، ووزير الخارجية، ودارت «دردشة» حول الوضع السياسي العربي ومواقف الأردن. وكنتُ في صباح اليوم نفسه قد استقبلتُ في مكتبي البروفيسور إميل نخلة[572] – من الجليل أصلًا وأميركي الجنسية حاليًا – وتحدّثنا في المقابلة عن الطريق المسدودة التي وصلت إليها مساعي السلام. وكان ما ذكره متسائلًا هل بالإمكان أن تتسع أعمال اللجنة الأردنية – الفلسطينية المشتركة لتشمل التحرّك السياسي، أو أنّ أميركا تخاطب هذه اللجنة تمهيدًا لمخاطبة منظمة التحرير؟ على أن تكون هذه المخاطبة الأولية حول قضايا إنسانية لدعم صمود الأرض المحتلة.

في أثناء «الدردشة»، ذكرتُ ملاحظة هذا البروفيسور. وما كدتُ أنهي كلامي حتى تصدّى لي بغضب كل من أبو شاكر [زيد بن شاكر] ورئيس الوزراء، على أساس أنّ ما قلته سيورّط الأردن الذي ينبغي أن يتمسّك بموقفه؛ أن لا علاقة له، وأنّ أي مخاطبة يجب أن تكون مع المنظمة. فحاولتُ إفهامهم بأنّ ما قلته لا يعني التنازل عن المبادئ الرئيسة، غير أنّهما – وقد انضم إليهما أحمد اللوزي ومروان القاسم – أصرّا على أنّ هذا توريط للأردن. وبقي الأمير الحسن صامتًا، بينما حاول جلالته الوقوف إلى جانبي لتفسير ما أقول. عدتُ هذه المرة إلى محاولة إقناع جديدة، ليس بشأن ما اقترحه البروفيسور، بل بشأن ضرورة التمييز بين إعلان المبادئ، والتحرّك السياسي؛، لأنّ المبادئ أمر ساكن، فهي كالمنارة التي نستهدي بها، والجلوس تحتها لا يعني الحركة على الإطلاق. وقال مروان: «أوليست تحركاتنا كلها كافية؟». قلت: «إنّ السفر إلى العواصم لا يعني تحرّكًا سياسيًا؛ إنّ التحرّك السياسي هو إحداث ثغرات، أو إجراء تعديلات، أو فتح مسارب للعمل، وليس تردادًا للمبادئ». وزاد غضبهم حدّة، وأدركتُ كم هو الخوف الذي يسيطر عليهم من التحرّك من أجل فلسطين خارج الحركة الجماعية العربية غير القائمة على الإطلاق.

قمتُ بمحاولة ثانية. قلت: «يا إخوان، إنّ السكون الأردني يقتله، فالزمن ليس لمصلحته». وتساءل أبو شاكر [زيد بن شاكر] عمّا أعنيه بذلك. قلت: «إنّ غياب السلام والسكون يعنيان تحوّلات في المجتمع الأردني ستؤدّي بالنتيجة إلى قيام دولة فلسطين، وتضييع فلسطين». قال أبو شاكر [زيد بن شاكر]: «المشكلة أنّ الفلسطينيين في معظمهم غير موالين».

خرج جلالته والأمير الحسن لاستقبال أحد الزوار في غرفة أخرى، وبقيتُ مع الآخرين. وما أن خرج جلالته حتى بادرني الرئيس وأبو شاكر [زيد بن شاكر] على التوالي بالعتب واللوم بأنّ ما قلته يستهوي جلالته ويقنعه، وهذا يفرش الطريق لأفكار جديدة. وحاولتُ أن أدافع عن نفسي بالقول: «إنّني ما جئتُ هنا لأتحدث بسياسة، وإنّ مهمتي انتهت عند شركة كونتيننتال، وإنّ جلالته هو الذي استبقاني».

انخفاض ضخّ الزيت الخام من السعودية إلى الزرقاء

24 /1 /1981

اليوم، أصبحتُ رئيس وزراء بالوكالة، بسبب غياب الرئيس مع جلالته في السعودية لحضور المؤتمر الإسلامي.

في أثناء غيابهما، أخبرني وزير المالية أنّ مدير مصفاة البترول الأردنية أبلغه أنّ ضخّ الزيت [النفط] الخام من السعودية إلى الزرقاء انخفض منذ 13 /1 /1981 من 6700 طن في اليوم، إلى 4600 طن، وأنّ المصفاة حتى تعمل بكامل طاقتها أخذت تستهلك من الاحتياطي، وأنّه إذا استمر الضخّ على هذه الحال فإنّ الاحتياطي سينتهي. كما قال إنّ المصفاة استطلعت الأمر من ممثّل الـ «تابلاين» في عمّان، وأفاد أنّ انخفاض الضخّ مرجعه إلى زيادة الضخّ إلى مصفاة صيدا.

وقال وزير المالية إنّ تقديره أنّ زيادة الضخّ إلى صيدا - خصوصًا أنّ المعلومات التي توافرت مؤخرًا بيّنت أنّ مهمة الأمير عبد الله [بن عبد العزيز] للمصالحة بين الأردن وسورية التي حشدت قواتها على حدود الأردن، انتهت بدفع 500 مليون دولار لسورية - لأنّ سورية بحاجة ماسة إلى النفط المكرّر، بسبب انقطاع نفط العراق عن مصفاة بانياس، وطلبت بترولًا من ليبيا التي أصرّت على أن تدفع سورية ثمنه بالعملة الصعبة التي لم تكن متوافرة، وهكذا دفعت السعودية لهم ما كانوا بحاجة إليه من دولارات (يتوقّف المرء هنا ويتساءل لماذا تدعم السعودية سورية؟ وهل يتمّ ذلك بتنسيق مع أميركا؟).

اتصلتُ برئيس الوزراء بالطائف، وأخبرته عن الموقف. ورتّب الأمر مع أحمد زكي اليماني[573]، فعاد الضخّ إلى سابق عهده.

محاولة اغتيال رئيس الوزراء

2/2/1981

كنتُ أجلس في الصف الأول في المجلس الوطني، وبيني وبين رئيس الوزراء يجلس مروان القاسم. في هذه الجلسة، وردًا على استفسار من عبد الوهاب المجالي[574]عن أعمال القمة الإسلامية، وما نُشر عن الوساطة للمصالحة بين كل من سورية والعراق، وسورية والأردن، قال الرئيس: «إنّ ما حدث بين الأردن وسورية أعمق من أن يُحلّ بالمصافحة، لأنّ حشد الحشود على الحدود كان يمكن أن يؤدّي إلى مأساة تحقّق هدفًا إسرائيليًا». ووصف الرئيس الذي حدث بالمؤامرة، وقال: «إنّ السوريين لم يتوقّفوا عن التآمر الذي أخذ أشكالًا أخرى».

سألته وسأله مروان بعد انتهائه من الجواب: «هل هناك ما يستوجب التصعيد؟». قال: «نعم». وأسرّ إلينا أنّ المخابرات اعتقلت خمسة أشخاص، من بينهم عقيد يُدعى عدنان بركات، كانوا قد جاءوا إلى عمّان لاغتياله، وأنّ التحقيق جارٍ معهم، وهم اعترفوا بالمؤامرة.

معركة بقاء مع سورية

4/2/1981

عُقد اجتماع في مقرّ القيادة العامة برئاسة جلالة الملك، حضره كل من: الأمير الحسن، رئيس الوزراء، رئيس الديوان، القائد العام، وزير البلاط، وزير الداخلية، وزير الإعلام، مدير المخابرات، رئيس الأركان، مدير المخابرات العسكرية، السكرتير العسكري لجلالته، مدير الأمن العام وضباط آخرون.

في بداية الاجتماع، هنّأ جلالته مدير المخابرات على نجاح عمليتهم باعتقال المتآمرين السوريين، وطلب منه أن يتلو علينا ما توصّل إليه التحقيق. فتلا مدير المخابرات تقريرًا جنائيًا يبيّن إصرار النظام السوري على التآمر على الأردن، وعلى رجالاته، وقد اختار في باكورة أعماله رئيس الوزراء هدفًا للاغتيال.

بدا واضحًا أنّ دعوتي للحضور كانت للتباحث في استخدام الحادث إعلاميًا بعد انتهاء التحقيق. وقد كانت خلاصة الاجتماع أنّنا دخلنا في معركة بقاء مع السوريين.

خطف هشام المحيسن[575]

6 /2 /1981

أذاع راديو بيروت أنّ جماعة مسلحة اقتحمت بيت هشام المحيسن، القائم بالأعمال الأردني، واختطفته بعد معركة مع الحرس، قُتل فيها أحدهم وجُرح آخرون، وخلّف المختطفون على أرض الاشتباك جثة واحدة، كما تأكّد فيها وقوع عدد من الجرحى بين صفوفهم. واتهمت الحكومة الأردنية ببيان رسمي الحكومة السورية.

أصبح واضحًا أنّ سورية أخذت تسبّب إرباكًا حقيقيًا، وقلقًا متزايدًا لنا، لأنّها ستستنفد من جهدنا الكثير في مواجهة تآمرها على البلد.ويمكن القول إنّ سورية نجحت إلى حدّ ملحوظ في شلّ قدرة الحكومة على المرونة السياسية، حين ركّزت على اتهام الأردن بأنّه سينضم إلى «كامب ديفيد»، الأمر الذي جعل من الحكومة مشغولة ليس بردّ التهم فحسب، بل وبقياس أي قول سياسي أو خطوة سياسية بدقة متناهية، كي لا تفسّر سورية ذلك ضدّ الأردن.

وفد إلى دمشق للبحث عن المحيسن

16 /2 /1981

توجّه وفد رسمي شعبي إلى دمشق لمقابلة الرئيس حافظ الأسد، والالتماس إليه السعي إلى العثور على المحيسن، وإعادته إلى أهله. ضمّ الوفد عشرة أشخاص برئاسة حمد الفرحان، وعضوية إبراهيم بكر، وياسر عمرو[576]، وحسين مجلي[577]، وسليمان الحديدي[578]، وثلاثة آخرين من النقابات المهنية وغيرها.

إخفاق مساعي الوفد وتصاعد الخلاف مع سورية

17 /2 /1981

عصر اليوم، استُدعيتُ إلى الديوان، حيث كان هناك لقاء رئسه جلالة الملك، وحضره كل من: رئيس الوزراء، رئيس الديوان، القائد العام، وزير الأرض المحتلة، وزير الخارجية ومدير المخابرات العامة. وفي مطلع اللقاء، سأل جلالته عن نتائج زيارة الوفد الشعبي. فسرد له دولة الرئيس ما جرى بينهم وبين الأسد، كما رواها فارس النابلسي[579] أحد أعضاء الوفد لسليمان عرار وزير الداخلية. وكان واضحًا ما رُوي أنّ الوفد أخفق، وأنّ الأسد استغلّ حضورهم إلى دمشق لبناء موقف ضدّ الأردن. ويبدو أنّ جلالة الملك لم يكن مرتاحًا لزيارة الوفد، فبدا نوعًا ما شامتًا بالرئيس، ومستاءً ما حدث.

كانت خيبة الأمل باديةً على الرئيس، الأمر الذي حدا بجلالته أن يقول له: «إنّي أعلم أنّك سمحت بذهاب هذا الوفد لأنّك أردت أن تُبرّئ ذمتك وضميرك، مع أنّك عملتَ كل شيء ممكن لإنقاذ المحيسن. أما وأنّ النتيجة كانت كما عرفنا، فعليك أن تُعلن المؤامرة على حياتك عبر وسائل الإعلام، وليكن ذلك بعد أسبوع، طالما قال الوفد إنّ من المحتمل أن يُطلق السوريون المحيسن بعد أسبوع، وليكن ذلك يوم الثلاثاء 24/ 2/ 1981». وكان الجو مؤاتيًا لفكرة إعلان المؤامرة، فشجّعها الحضور. وهكذا اتُفق على الإعداد لإعلانها بعد أسبوع.

بعد ذلك، اتسع الحديث فأخذ شكل التقويم للأوضاع القائمة أردنيًا، ثمّ أسلوب عمل الحكومة، ومواقف الأردن الأساسية، وطريقة تحرّكه. اشتدّ النقاش، وكان باديًا على الجلسة قدر من التوتر، خصوصًا حين تشعّب الحديث ليتناول السياسة الخارجية الأردنية في إطار العلاقات العربية والقضية الفلسطينية.

اتجه الحديث نحو تأكيد ضرورة ابتعاد الأردن عن التورّط في القضية الفلسطينية. وهو الموقف الذي اعتمده باستمرار رئيس الوزراء، ورئيس الديوان، ووزير الخارجية، والقائد العام، ومدير المخابرات؛ واختلفتُ أنا وكذلك حسن إبراهيم معهم في هذا الموقف. والأهم من ذلك أنّ جلالته لا يوافقهم تمامًا على هذا التفكير. تصدّى حسن إبراهيم للردّ على هذا الرأي، وقال إنّ الأردن لا يمكن أن يتوقّف نهائيًا عن العمل للقضية الفلسطينية، وهذا لا يتعارض مع إصرار الأردن على أنّ منظمة التحرير هي التي يجب أن تتحدّث باسم الفلسطينيين وليس غيرها. وتدخّل جلالة الملك وقال: «انظروا ماذا حدث في الخليج. أُنشئ مجلس التعاون، وهذا يعني أنّ الدول النفطية الخليجية ستشغل نفسها بقضاياها ومصالحها المالية والاقتصادية، وسيخفّ تأييدها الدولي على مسار القضية الفلسطينية وعلى العلاقة الاستراتيجية للأردن مع دول الخليج. إنّنا إذا تركنا الأمور تسير على هذا المنوال، فمعناه أنّنا سنبهتُ ونذبل بالتدريج. إنّ سورية تعمل ليل نهار، وبالوسائل كلها، لإثبات أنّ القضية الفلسطينية والمشكلة اللبنانية بيدها، فضلًا على أنّها وقّعت معاهدة صداقة مع السوفيات، فماذا تريدونني أن أعمل؟ هل أترك الأمور تمرُّ هكذا وننتهي، أم أنّنا سنعمل باستمرار من أجل دورنا في المنطقة وبقائنا؟».

فهمتُ ماذا يقصد. نظر في عيني، وكنتُ حتى الآن لا أتكلّم على غير عادتي. لم أقل كلمة واحدة لمدة أكثر من ساعة ونصف الساعة دار النقاش والحديث فيها حول القضايا. نظر في عينيّ وأحسستُ أنّه كان يدعوني إلى الكلام، فهربتُ من نظراته كي لا أتكلم. لكنّه لاحظ تهرّبي، فبادرني قائلًا: «ماذا تقول يا أبو السعيد، أم أنّ أجهزة الرادار مقفلة؟». قلت: «إنّني أنصتُ يا سيدي، وأفكر بالإعلام. إنّني أسجل في ذاكرتي الأمور المُجمع عليها، وأفكّر بتطوير السياسة الإعلامية وفقها».

عرف أنّني لا أريد أن أتكلم. وواصل كلامه بشكل من يضع المستمعين في مفرق طرق: «ماذا تريدون أن أفعل؟ هذه هي الصورة».

تدخّل مدير المخابرات، ولم يُجب عن التساؤل، بل حوّل الحديث نحو كيف يجب أن يجري التخطيط السياسي. واقترح لجنة تجتمع لتقويم المعلومات، وتقدّم المقترحات. ويكون للجنة سكرتارية دائمة، وقال إنّ

مشكلتنا هي أنّ أكثر من مؤسسة وجهاز يعمل بمفرده، ولا تجتمع المعلومات لدى جهة واحدة كي تدرسها وتخرج بنتائج. استهوى الكلام الحضور لأنّه تناول موضوعًا مهمًا، ولأنّه أعفاهم من الإجابة عن تساؤلات جلالته.

خرجنا من دون أن يُجاب الملك عن السؤال. وللمرة الثانية خلال شهر شعرتُ بالفجوة السحيقة التي تفصل جلالة الملك عمّن حوله. هو يرى الأمور بمنظار محلي وإقليمي ودولي، وهم يرونه بمنظار محلي فحسب. هو يعتقد أنّ خير وسائل البقاء للأردن بالتصدّي للمشكلات، وبالمبادرة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهم يرونها بالدفاع عن الأردن إذا ما تعرّض للخطر، وأنّ خير وسائل الدفاع هو عدم المبادرة السياسية لما في ذلك من أخطار. هو يعلم مكانته عند العرب والعالم، وعناصر هذه المكانة، وهم لا يحملون عنها سوى فكرة غامضة، قوامها أنّ الملك محبوب، ولا يدرون أنّ الغرب يحترمه لأنّه شجاع، ولأنّه يؤدّي دورًا إقليميًا. ويريد المحافظة على هذه المكانة، لأنّها أحد أسلحة الأردن الفاعلة في الدفاع عنه وفي دعمه؛ وهم لا يقدّرون أبعاد المحافظة على هذه المكانة، ويتخيّلونها بعقل عربي كما لو كانت علاقة دم أو مصاهرة، وليست علاقة على أرضية ومصالح سياسية مشتركة.

أدركتُ عمق الفجوة، وأحسستُ أنّه إذا ما كان على الأردن أن يتخذ قرارًا حاسمًا بموقف مبادر، فإنّ هذه المجموعة لن تكون في المركب الذي سيقود؛ لأنّها ستُفضّل الغرق في الماء.

عاد جلالته هذه المرة وطرح موضوع منظمة التحرير، وقال: «إنّ حركة فتح تتعرّض لضغوط من الأسد وهي لا تزال تقاوم. أليس من المنطقي أن نساعدها؟ فلماذا لا نقدّم لهم تسهيلات مثل مكتب سياسي؟». فردّ عليه الرئيس وأبو شاكر [زيد بن شاكر] بالرفض، وجعلا ردّهما غامضًا على أساس أنّهما لم يفهما ماذا قصد. إذ قالا إنّنا لا يمكن أن نعيد المنظمات لتخريب البلد. فقال لهما الملك: «لا أعني إعادة المنظمات لأنّ الأمن فوق كل شيء، لكن لماذا لا نساعدهم في زيادة عدد جيش التحرير المرابط في الأردن؟ لماذا لا نفكّر في شيء يضعهم إلى جانبنا؟». فردّ الرئيس هذه المرة، وقال: «هذا ممكن إذا كان هناك شيء ملموس على طريق التسوية، أمّا من دون ذلك فمعناه جلب الخطر للبلد. وعدك أبو عمّار أنّه سيُرسل هاني الحسن[580]، وحتى الآن لم يأتِ. إنّهم كذابون، ويخافون من سورية».

«حركة فتح» والأردن[581]

22/2/1981

1. الإعلام؛ أفضل ما ورد من تعليقات:

أ. التعليق الذي فرّق بين العلويين والقيادة الحالية.

ب. التعليق الذي تحدّث عن فساد رفعت الأسد.

2. التخريب؛ اتفق السوريون مع ثلاث منظمات: نايف حواتمة [الجبهة الديمقراطية]، أحمد جبريل

[الجبهة الشعبية – القيادة العامة]، محمد أبو العباس[582] [جبهة التحرير الفلسطينية]، وفتحت لهم مخازن السلاح لاستخدامها في الأردن للتخريب، وفي لبنان لحماية أنفسهم. كما مُنحت هذه المنظمات حرية أوسع للتحرّك في سورية. أمّا الجبهة الشعبية [جورج حبش] فما تزال متردّدة لأسباب مبدئية تتعلّق بأنّها إذا أرادت العمل في الأردن فذلك وفق أغراضها هي، وتصوّراتها، وليس بأمر من السوريين.

3. العقيد بركات: جيّد ويمكن الاستفادة منه في المعلومات. سبق أن كُلّف بمهام للتخلّص من غير المرغوبين من رفعت الأسد، وأُرسل للتخلّص منه.

4. هناك ضغوط على «فتح»، وسيتبع السوريون طريقتين لتخريب تعاون «فتح» مع الأردن، وهو أمر يرفضونه بشدة، وهما:

أ. اغتيال أبو عمّار وعدد من القادة التنظيميين في لبنان، وليس من الضروري أن يكونوا من القياديين الكبار.

ب. عمليات في الأردن تصدر إثرها بيانات باسم منظمات فلسطينية، الأمر الذي ستكون ردة الفعل عليه سيئة في الأردن، فيتولّد ضغط داخلي كي يُوقف الأردن تعاونه مع المنظمة.

بالنسبة إلى اغتيال أبو عمّار، يُعتقد أنّه إذا ما تمّ ذلك فإنّ المنظمة ستتفتت، وأنّ المجال سيُفتح أمام بسام الشكعة وكريم خلف والآخرين في الضفة ليقودوا فلسطينيي الوطن المحتل.

5. اللقاء في أبو ظبي؛ مبدئيًا الأسبوع المقبل، سيأتي محمود عباس ومعه توضيح لمواقف محدّدة من القضايا الجوهرية التي يواجهها جهد السلام من أجل فلسطين، والذي تقوده أوروبا. ويتطلّب أن آتي ومعي تصوّر واضح من جلالته للبحث، على أن يكون اللقاء سريًا للغاية.

6. لا تستطيع «فتح» التحرّك بوجود النظام السوري، ويسأل أبو مازن: «هل أميركا تريد الأسد أم لا؟».

مقابلة موشيه دايان مع الملك حسين

25 /2 /1981

عُرضت عبر التلفزيون، وأُذيعت عبر الإذاعة، اعترافات المشتركين في المؤامرة على حياة الرئيس. وفي المساء نفسه، أذاع راديو إسرائيل فقرة من كتاب موشيه دايان، تتعلّق بمقابلة مع الملك الحسين والملك الحسن الثاني وحسن التهامي[583]. كانت مساعدة هائلة لسورية.

7 /3 /1981

أخبرتُ الرئيس أنّ أحمد السويدي يدعوني إلى أبو ظبي خلال هذا الأسبوع، لأنّ أبو مازن سيكون هناك بين التاسع والثاني عشر من آذار/ مارس. ووافق على قيامي بالزيارة، واتصل مع أبو شاكر [زيد بن شاكر]

لتأمين حراسة شخصية لي.

بين «الإخوان المسلمين» والنظام السوري

9 /3 /1981

زرتُ مدير المخابرات في مكتبه، لأخبره عن نيّتي السفر، ولأستأنس بأي معلومات أمنية لديه. فقال لي إنّه سيتصل بي غدًا قبل سفري لأمر مهم. وتحدّثنا عن سورية، وموقفها، وحملتها الإعلامية، فقال لي إنّ «الإخوان المسلمين» خفّفوا من عملياتهم في محاولة لتنظيم أنفسهم.

فاجأني حين قال إنّ عدنان سعد الدين زعيم «الإخوان المسلمين» في سورية موجود في عمّان منذ ثلاثة أسابيع، وإنّه قابله مرتين، وإنّه يأخذ منه معلومات عن نشاطهم وعن الوضع في سورية. وقال إنّ سعد الدين يفكّر في تغيير أسلوب العمل بعد المذابح التي نفّذتها السلطة ضدّ السُنّة، والأسلوب الذي يقترحه يقوم على أساس مهاجمة قرى علوية من أجل إعادة الثقة للسُنّة، ودقّ جرس الخطر في أوساط العلويين، وجعلهم يحسّون بخطورة سيرهم وراء الأسد.

معلومات عن عمليات مسلحة في أبو ظبي

10 /3 /1981

عند الظهر، ذهبتُ إلى مكتب الرئيس كي أودّعه، وأتلقى منه توجيهاته بشأن زيارتي إلى أبو ظبي، ومقابلتي مع أبو مازن. فقال الرئيس: «أنا مع منظمة التحرير، ولن نحلّ محلّهم مهما كان الأمر، وسنساعدهم، ولن نقبل أن يأتوا إلى الأردن». ثمّ قال لي: «بصراحة، لا يمكن وأنا رئيس وزراء أن أقبل بأن يتدخّل الأردن بالقضية الفلسطينية على أساس فاعل، حتى لو وافقت المنظمة. إنّني من حيث المبدأ، وبصفتي الشخصية، لا أقبل ذلك؛ لا أقبل أن تفاوض حكومتي إسرائيل، أو أن ألتقي يهوديًا، حتى لو وافق العرب على ذلك. هذه القضية جزء من تربيتي وضميري، وإذا ما نشأت مثل هذه الأوضاع سأستقيل، وهذا رأيي منذ كنتُ في المخابرات، وقبل أن يُطرح موضوع المنظمة كممثّل شرعي ووحيد، ولم يتغيّر هذا الموقف. على الأردن أن يبقى بعيدًا من القضية الفلسطينية».

بعدها وصل مدير المخابرات وقال للرئيس سأسلّم أبو السعيد [عدنان أبو عودة] الرسالة (التي لم أسمع عنها إلّا في تلك اللحظة). وتساءلتُ عن الرسالة، وإذا هو يفتح مغلفًا فيه أوراق مثبت مع كل منها صورة شخص، وعلى الصورة كما على الورقة المرفقة اسم الشخص، وعمره، وكان عددها نحو سبع أوراق. وقال إنّ هؤلاء من جماعة أبو نضال[584]، وإنّهم سيدخلون إلى أبو ظبي لتنفيذ عمليات في الإمارات، وسبق أن تمكّنوا من إدخال رشاشات كلاشنكوف عراقية، وأنّهم مسحوا عنها الأرقام، وما يشير إلى صناعتها، كي لا يُظنّ أنّ العراق على علم بالعمليات المنوي تنفيذها. فأبو نضال فتح منذ أشهر قنوات اتصال مع السوريين

من دون علم العراقيين، وقد فتح له السوريون مكتبين، أحدهما في دمشق، والآخر في حلب.

إنّ المخابرات الأردنية لا تعرف بالضبط أهداف العمليات، لكنّ أبو عمّار أو زعماء من «فتح» قد يكونون الهدف منها في أثناء زيارتهم إلى الإمارات.

طلبوا منّي تسليم هذه الأوراق لأحمد السويدي. وقال مدير المخابرات إنّ أحد هؤلاء الشبّان إمّا أنّه دخل أبو ظبي، أو على وشك الدخول، وإنّه سيقوم فور وصوله هناك بالاتصال بالأشخاص الذين يخبئون الأسلحة، وما على أمن أبو ظبي إلّا مراقبته ليضبطوا الأسلحة والأشخاص.

أمّا الرئيس فطلب أن أحمل رسالة أخرى إلى أحمد السويدي، هي رسالة شفهية حول تأخّر الإمارات حتى الآن عن دفع القسط الأول من التزاماتها للأردن لعام 1981. وقد سلّمني ورقة تحمل أرقام المبالغ المطلوبة.

في المساء، وقبل السفر بساعتين، قابلتُ جلالته لأخذ توجيهاته. وكان قد سبقني إلى مقابلته السفير البريطاني. وحين استقبلني أخبرته عن سفري المزمع، وطلبتُ إليه أي توجيهات. واكتفى بأن تناول رسالة عن مكتبه كان قد أرسلها إليه السفير البريطاني، وهي من اللورد كارينغتون[585] (Peter Carington). وأخذ جلالته يقرأ رسالة كارينغتون الذي عاد من زيارة واشنطن مع السيدة تاتشر رئيسة الوزراء. وكانت تدور الرسالة حول موضوعين:

أولهما، القضية الفلسطينية. إذ قال اللورد كارينغتون في رسالته إنّ محادثات تاتشر مع الإدارة الأميركية تناولت جملة قضايا، وإنّها أخبرت ريغان أنّ المبادرة الأوروبية ليست بديلًا من «كامب ديفيد»، بل تكميلًا لها، وإنّ الفلسطينيين هم أساس القضية، وإنّ المنظمة ينبغي أن تكون شريك مفاوضات، وإنّ الدولة الفلسطينية مطلب فلسطيني. هكذا عرض الوفد البريطاني على الأميركيين أساسيات أزمة الشرق الأوسط. ويقول كارينغتون في رسالته إنّه أحسّ بتجاوب ما من ريغان، غير أنّ الأخير قال إنّ بعض هذه الأمور، مثل إقامة دولة فلسطينية مستقلة، لا يستطيع أن يبيعه للشعب الأميركي الآن (وأخذ هذا القول مأخذ التفاؤل، لأنّ ريغان لم ينفِ المبدأ، بل شكا من التوقيت).

ثانيهما، قضية أمن الخليج، وكيف أنّ بريطانيا لا ترى أن يوسَّع دور حلف شمال الأطلسي [ناتو] خارج حدود عمل الحلف. غير أنّها تأمل في أن تتطوّر النظرة الأوروبية لموضوع أمن الخليج، بحيث تُرى المشكلة بمنظار كوني بدلًا من منظار المصلحة الثنائية المحدودة، وهناك من الدلائل ما يُشجّع على هذا التفاؤل. وقال كارينغتون في رسالته أنّ بريطانيا وأميركا تنظران بارتياح إلى تشكيل مجلس التعاون الخليجي باعتباره مبادرة محلية يمكن أن يُبنى عليها.

سافرتُ في مساء 1981/ 3/ 10.

حادثة الهجوم على مطعم سوري في دبي

11/3/1981

زارني في الجناح بفندق إنتركونتيننتال في دبي السيد أحمد السويدي. سلّمته الرسالتين، وأخبرني بأنّ الشيخ زايد سيُرسله إلى دمشق بشأن قضية المتورّطين بالهجوم على المطعم السوري في دبي، والذي نجمت عنه إصابة طبيب، وصاحب المطعم، وشخص آخر، وجميعهم سوريون من المناهضين للحكم في سورية.

علمتُ من السيد الرمحي أنّ الاثنين المهاجمين من الأشخاص السبعة الذين أرسلهم رفعت الأسد، وأنّهما كانا تحت المراقبة، لكنّهما تمكّنا مع ذلك من القيام بالهجوم، غير أنّ سلطات الأمن تمكّنت من إلقاء القبض عليهما، كما ألقت القبض على خمسة سوريين آخرين مشبوهين. والمطعم الذي وقع الهجوم عليه يبعد عن المطار بضع دقائق في السيارة، ويُقال إنّ الطائرة السورية المقبلة من كراتشي والمتوجّهة إلى دمشق عن طريق دبي كانت في انتظار الإرهابيين، وإنّ قائدها ادّعى أنّ عطبًا وقع في الطائرة بانتظار الإرهابيين الذين تأخروا في تنفيذ العملية مدة ساعة، إذ كان الترتيب بعد القيام بالعملية أن يتوجّه الإرهابيان إلى المطار، ويصعدا إلى الطائرة التي ستحملهما إلى دمشق. وبالفعل، ألقت قوات الأمن القبض عليهما بعد أن دخلا الطائرة.

قال أبو إسماعيل إنّ جماعة رفعت الأسد كانوا على وشك خطف شيخ – وهو ابن أخ الشيخ زايد، المدعو محمد بن خالد[586] – من أبو ظبي، والذي كان في زيارة إلى دمشق. وأُرسلت طائرة خاصة إلى دمشق لإعادته إلى أبو ظبي. ولما علم حافظ الأسد بذلك، استشاط غضبًا معاتبًا أخاه رفعت الأسد، وهاتف شخصيًا الشيخ زايد الذي وعده بتسليم الإرهابيين. الأسد ادّعى طبعًا أنّه سيحاكمهما في سورية، وكان أبو مازن هو الذي نقل الخبر إلى الشيخ زايد، ولذلك كان استقباله حارًا. وقال أبو إسماعيل ردًا على تساؤل: «كيف يجرؤ الأسد أن يطلب إرهابيين من الشيخ زايد؟». وهناك أسبقيات مشابهة حين جاء أبو العباس مع مجموعة ونفّذوا عملية منذ أعوام، واعتقلتهم قوات الأمن، فطلبهم أبو عمّار بحجة أنّه سيحاكمهم، وبالفعل سلّمهم الشيخ زايد، وبعد ثلاثة أعوام جاءت المجموعة ذاتها لتنفيذ عملية أخرى، واعتقلت؛ وأوفد أبو عمّار نائبه أبو إياد ليُفرج عنهم ويتسلّمهم، واستجاب الشيخ زايد.

كان بانتظاري في المطار صباح اليوم الباكر لدى وصول الطائرة مطار أبو ظبي، عبد الله منيش، وكيل وزارة الإعلام، والذي رافقته في سيارته إلى الفندق. وفي الطريق حدّثني عن العملية، وبدا لي أنّ المسؤولين كلهم مستاءون، وأنّ العملية تعيش في أذهانهم بصورتها المؤلمة. وتساءل السيد عبد الله ونحن في الطريق: «لماذا لا يتركوننا آمنين؟ ولماذا لا يحترمون قوانين الضيافة؟ دعهم يتركوا منطقة آمنة في هذا العالم العربي المضطرب، لعلّهم يلجأون إليها يومًا ما».

موقف الأردن من منظمة التحرير

مساءً التقيتُ أبو مازن [محمود عباس] في شقته بوسط البلد في دبي. ولدى وصولي كان بانتظاري، وقد رافقني إلى المكان أبو إسماعيل.

أخبرته عن رؤية الأردن للأوضاع، وهو ما قاله جلالة الملك لأبو عمّار في الطائف، والذي على أساسه كان سيرسل هاني الحسن إلى الأردن، غير أنّ هاني لم يصل حتى الآن. وكررتُ له موقف الأردن من المنظمة، والقائم على:

1. أنّ الأردن يريد مساعدة المنظمة، ولا يمكن أن يكون بديلًا عنها؛ بديلًا كاملًا أكان أو جزئيًا.

2. الأردن يفهم أنّ المنظمة هي «فتح»، باعتبارها تمثّل الرأي الفلسطيني الأغلب.3. الأردن يعتقد أنّ هناك بعض الملامح التي تدعو للأمل، لكنّ التجربة الماضية تُعلّمنا أن لا نتفاءل حتى نرى الأمور على أرض الواقع.

4. أوروبا تتحرّك، وهم على اطّلاع على تحرّكها. وأميركا يمكن أن تفتح عقلها لمفاهيم خارج إطار «كامب ديفيد».

5. لا بدّ للمنظمة من أن تنتقل بحذر إلى مرحلة الإجابة عن عدد من الأسئلة التي تضعها أوروبا، والتي تعتقد مجموعة السوق الأوروبية المشتركة أنّ الإجابة عنها تساعدهم في خلق ثغرة في الموقف الأميركي، وفي الرأي العام الغربي. ومن مثل هذه الأسئلة قضية استعداد المنظمة للتعايش مع إسرائيل.

بطبيعة الحال، إنّ إجابة المنظمة عن هذه الأسئلة الأوروبية مهمة، ونودّ أن نعرفها كي نرى الإمكانات المتوافرة لدينا لمساعدتكم في ضوئها.

أجاب بما يأتي:

1. إنّه على اطّلاع بما دار بين جلالة الملك وأبو عمّار في الطائف، وإنّ أبو عمّار يفضّل أن يُبقي الأمور بينه وبين جلالة الملك، وأن يكون الاتصال الذي يحمل أي تطوّر أو جواب عن أي سؤال من خلال هاني الحسن، وإنّ الوحيدين اللذين يطلعهما على تطوّرات السياسة هما الملك الحسين والملك السعودي.

2. إن لم يصل هاني الحسن اليوم فسيصل خلال الأيام القليلة المقبلة، مع اللجنة المشتركة.

3. «فتح» واقعة تحت ضغط كبير جدًا، ولا يعتقد أنّه سيكون بإمكانها إعلان شيء أو قول شيء في الوقت الحاضر، بسبب حافظ الأسد. من هنا، يجب الحرص على السرية في ما يُقال ويُنقل.

4. قال فاروق القدومي لأبو مازن إنّ التركيبة السورية الحالية تعتبر الأخير معاديًا، ومن هنا عدم قدرته على السفر، وتخفيفه من الاتصال بالسفير الأردني.

5. المقدّم علي ديب، قائد اللواء 138 الذي شارك في مجزرة تدمر[587]، يقيم في العمارة نفسها في دمشق والتي يسكنها في الطبقة الثانية (بينما هو يقيم في الطبقة الثالثة) ويختلط حرس أبو مازن بحرس علي ديب.

6. ضغط النظام السوري على «فتح» للانفكاك من اللجنة المشتركة. بدأ الضغط حين استدعى خدام وفدًا منهم أدركوا أنّ الدعوة كانت لهذه الغاية، فاتفقوا أن يرفضوا رفضًا كاملًا. وتشكّل الوفد من أبو إياد، أبو جهاد وأبو ماهر [محمد غنيم]، وقابلوا خدام فرفضوا. ثمّ قال لهم خدام إنّ الرئيس يريدكم. ذهبوا إلى

الأسد، وتكلموا بعنف، خصوصًا أبو ماهر الذي كان واضحًا ومحتدًا، وقال للأسد: «لا يمكن أن نترك اللجنة المشتركة، لأنّ ذلك معناه القضاء علينا بفكّنا عن أهلنا في فلسطين». سكت الأسد على مضض، ولم يُعد المحاولة منذ ذلك اللقاء.

ثمّ تحدّث [أبو مازن] عن سورية فقال:

1. الأمور تزداد سوءًا، وإعلان اعترافات المشاركين في المؤامرة فتح عيون الشعب السوري على حقائق نظامه، كما جعل اغترابهم عنه بصورة واضحة، وأمرًا حتميًا. فهناك برزخ عميق بين النظام والشعب.

2. لعلّ أبرز مظاهر هذا البرزخ أنّ سيارات الجيش، أكانت في دورية أم خلافه، من التي تعبر شوارع دمشق، تسير ورشاشات الجنود تطلّ منها في اتجاه المارة، كما لو كانوا جنود احتلال.

3. الجهة الوحيدة التي تتكلّم باسم الشعب السوري الآن هي الأردن، إذ أصبحت نشرة الساعة السادسة من الإذاعة البلسم الذي يتطلّعون إليه يوميًا. وفي اليوم الذي لا يُذاع فيه تعليق، ينال الأردن الشتائم. وأصبح من المألوف في ما بينهم حين يتحدّثون أن يتساءل أحدهم: «هل سمعت الساعة السادسة؟». ويفهم من ذلك ما تقوله عمّان عن النظام.

4. ترك إبراهيم بكر بتصريحاته المادحة للنظام السوري انطباعات سيئة، ونال من الشتائم – مدة ثلاثة أيام وفي الأوساط السورية المختلفة – ما لم ينله أحد من قبل ومن بعد. أمّا في الأوساط الفلسطينية، فالصفة التي ألصقوها به هي «الانتهازي الكبير».

5. ضباط وأفراد الجيش السوري من السُنّة يعيشون حالة من العذاب، فهم من جهة يرون طبيعة النظام ويحسّون بها، ومن جهة أخرى لا يملكون وسائل التغيير.

6. كانت صدمة الشعب السوري – بمن فيهم السُنّة في الجيش – كبيرة حين تدخّل الأمير عبد الله بن عبد العزيز لسحب القوات السورية والأردنية عن الحدود، إذ إنّ الأمل لدى الشعب السوري كان أن يُؤمر الجيش السوري بالدخول إلى الأراضي الأردنية، لكن عوضًا من أن يفعل ذلك سيتوجّه ومعه الجيش الأردني لإسقاط نظام دمشق.

7. سكان مدينة حماه ربما تناقصوا إلى النصف، نتيجة مواصلة إيقاع العقوبات الجماعة عليهم، وأقساها قتل عشرين من الحمويين لا على التعيين، مقابل مقتل كل علوي في المدينة. وقد نفّذت السلطات هذا التهديد المُعلن أكثر من مرة، ما أدّى إلى خروج مئات العائلات من حماه.

8. يُعتقد أنّ التغيير غير ممكن إلّا بوساطة العلويين، بل إنّ البعض يعتقد أنّ الحاكم الذي يجب أن يخلف الأسد ينبغي أن يكون علويًا لفترة انتقالية، وتكون مهمته تغيير الصورة البشعة التي يرى باقي السكان العلويون بها، وإلّا ستقع مجازرة طائفية رهيبة. وعليه، فإنّ تعليقات عمّان التي تفرّق بين فئة الأسد والطائفة، ووصف الأخيرة بأنّها وطنية، وأنّها كانت جزءًا من النضال السوري، هي التعليقات الفاعلة. وقال إنّ أبو

عمّار بإشارته في المجلس الوطني إلى أحفاد صالح العلي[588] ترك انطباعًا جيدًا عند العلويين غير المرتبطين بالنظام، بل إنّ واحدًا منهم ويعمل في مكتب بحوث فتح في دمشق جاء مبتهجًا إلى المكتب ليقول: «الحمد لله أنّه ما يزال هناك أناس يقولون إنّنا وطنيون». وينصح بضرورة تكثيف مخاطبة وطنية العلويين، والتفريق بينهم وبين الزمرة الحاكمة المنتفعة.

9. محمد الفاضل[589] وإبراهيم نعامة[590] (ابن خالة الأسد) قتلهما رفعت الأسد. بالنسبة إلى محمد الفاضل، فهو بدأ ينتقد تصرفات الشقيقين الأسد قبل اغتياله بأشهر، ولمكانته الطائفية والعلمية خشي رفعت أن يؤثر في الوسط العلوي الواسع فاغتاله. أمّا إبراهيم نعامة فكانت زوجته جميلة إلى الحدّ الذي لم يتمالك رفعت نفسه، فأخذ يسعى وراءها، وحتى يُسهّل الأمر على نفسه قتل زوجها.

10. بسبب مرض رفعت في أُذنه الوسطى، ينام أحيانًا يومين أو ثلاثة في الأسبوع ليستعيد توازنه.

11. ربّما كان من المفيد مخاطبة ضباط وأفراد «سرايا الدفاع»[591] في إطار استخدام زمرة الأسد لهم، وتحميلهم وزر جرائمهم تحت مظلة الأمر العسكري.

12. العقيد عدنان بركات يكره رفعت الأسد، وأرسله إلى عمّان لمعرفته بخطورة العملية واحتمال قتله ليتخلّص منه.

13. كان النظام على وشك السقوط في آذار/ مارس 1980 لو لم يخذل تجار دمشق الحركة الشعبية في حينه، أي لو أضرب تجار دمشق لانتهى الأسد قبل عام.

14. لدى سؤاله عن مدى تأثير إغلاق العراق والأردن للحدود في سورية، قال: «سيسقط النظام في شهرين».

15. هشام المحيسن نُقل من المكان الذي كان فيه حين أعلن أبو عماد [مضر بدران] ذلك في المجلس الوطني إلى مكان آخر في منطقة الهرمل قرب المقاهي القائمة على مجرى نهر العاصي، وهو مصاب بيده أو برجله. وقد نقل إليه الخبر الطبيب الذي أخذ منه علاج «الغرغرينا».

16. محسن بلال[592] انتقد الإعلام السوري، وامتدح الإعلام الأردني، فاستدعته لجنة حزبية لاستجوابه.

وأخيرًا نبّهني [أبو مازن] إلى ضرورة حماية نفسي، لأنّني مستهدف بشكل كبير.

اللجنة المقترحة لمكافحة هجرة اليهود السوفيات

1. عرض الفكرة على الشيخ زايد ووافق، وعيّن جميل الرمحي مندوبًا للإمارات في اللجنة.

2. ستضم اللجنة السعودية – التي أعطت موافقة مبدئية – الأردن، الإمارات، المغرب – الذي وافق هو

الآخر- ومنظمة التحرير.

3. يؤمل أن يُرصد للجنة، لتنفيذ برنامج سنتها الأولى، بين 10 و15 مليون دولار.

4. يرجو أن يثير جلالة الملك في زيارته المقبلة إلى موسكو موضوع المهاجرين اليهود.

مقابلة سمو الشيخ زايد مساء 11 /3 /1981 في قصر البحر

1. استغرقت المقابلة خمسين دقيقة، وحضرها أحمد السويدي فحسب.

2. شكر جلالة الملك والحكومة على مبادرتهما في موضوع الرسالة الأمنية.

3. سيُرسل أحد المسؤولين الموثوقين بعد أسبوعين أو ثلاثة للتنسيق في هذه الأمور.

4. سأل عن العلاقات بين الأردن وسورية، فعرضتها له منذ حشد الجيوش في مؤتمر القمة حتى الآن، مرورًا بوساطة السعودية، والمؤامرة على رئيس الوزراء، واختطاف المحيسن، والموقف الأردني من ذلك كله. مؤكّدًا أنّ الأردن لا يقبل الابتزاز ولا الهيمنة، وأنّ النظام السوري مكشوف؛ فهو طائفي وإرهابي. وشرحتُ بالضبط المعنى بذلك، ومظاهره في السلوك.

5. سأل عن الوساطة السعودية بين الأردن وسورية، وقلت: «لا علم لي بأي وساطة جديدة. وفي أي حال، يبدو أنّ إخواننا في السعودية لا يعرفون طبيعة الجماعة في دمشق، ولا أهدافهم، ولا مناوراتهم». فأجاب الشيخ زايد: «أستغرب موقف السعودية الذي لا يتفهّم الملك الحسين، ولا يتفهّم الأردن».

6. بعد أن قال ذلك مضى طويلًا يمتدح جلالة الملك، وقال: «إنّ الملك الحسين لم يتغيّر في شجاعته ووطنيته وخدمته للعرب منذ أن كان شعره أسود، وحتى الآن وقد ابيضّ شعره».

7. قال الشيخ: «إنّ منزلة الأردن عندنا تأتي قبل منزلة سورية والعراق. وهذا لا يعني أنّنا لا نُحب الآخرين، بل نحن نحبهم، لكن للأردن مكانة خاصة».

8. استغرب موقف سورية من الأردن بسبب تأييد الأردن للعراق، وقال: «نحن نؤيّد العراق ونسانده. دول الخليج كلها تفعل ذلك. الأردن الوحيد الذي خرج إلى العلن وأيد العراق. ربّما دول الخليج لم تستطع فعل ما فعله الأردن، غير أنّ الغريب أن تقف سورية من الأردن هذا الموقف».

9. شبّه سورية بالسبع الجريح الذي يأكل جنبه، ويعتدي على غيره.

10. سأل عن العراق. وعبّرتُ له عن رأي العراق ورأي الأردن حول لجنة المساعي ومقترحاتها، فوافقني الرأي، وزاد في انتقاده لها، وقال إنّه نصح ضياء الحق ألّا تبدأ اللجنة عملها على مستوى رؤساء الدول، بل على مستوى وزراء الخارجية الذين يمهّدون لرؤساء الدول كي تنجح مهمتهم. وحاول أن يوضّح ما شرحته له عن موضوع الانسحاب بعد وقف إطلاق النار، ومعارضته لمنطق التسوية العادلة

والعملية؛ بأن أمسك مسبحته بين يديه، وقال: «إذا كان اثنان يتنازعان على هذه المسبحة وكل منهما يمسكها بطرف، فلا يجوز للمُوَفّق أن يقول لأحدهما اترك الطرف الذي تمسك به، لأنّ الآخر سيذهب بالمسبحة كلها».

11. عاد إلى موضوع الوساطة بين الأردن وسورية، وقال: «سمعتُ أنّ السعودية تتوسّط، لذلك سنتصل بالسعودية لنعرف نتائج جهدها لنساعدها، وإذا أخفقت فسنقوم بعمل الوساطة». فأجبته: «أنا لا أعرف أنّ السعودية تتوسّط، ولم يبلغنا أحد بذلك، وإنّ هذا الأمر صعب، مثلما قال رئيس الوزراء إنّها ليست مصافحة أيدي».

12. أشار ممتدحًا مصر وأهميتها. وأعطاني انطباعًا بأنّه يتمنى أن تُعاد مصر إلى الحظيرة العربية.

13. قال إنّ [جيرالد] فورد آتٍ إلى الخليج، وسيقابله ويصحبه جنرال سابق.

دعاني السيد السويدي إلى العشاء، وكنتُ وحدي، ومعي أبو إسماعيل [الرمحي] فحسب. وأخبرني أنّ خدام آتٍ يوم السبت. وسألته عن السبب، فقال: «ربّما كانت زيارة بسبب السوريين الخمسة المعتقلين». وأضاف أنّه كان سيسافر إلى دمشق بشأن هذا الموضوع، لكنّ سفرته الآن أُجّلت.

على هامش الزيارة

1. قال أبو إسماعيل إنّ «فتح» تتقاضى من الشيخ زايد شخصيًا 70 مليون دولار سنويًا، مقابل خدمات تقدّمها له، لا تزيد عن معلومات أمنية في معظمها غير دقيقة.

2. إنّ للأردن إمكانات لاستخدامها مع الشيخ زايد، وهي غير مُستغلة.

الإعلام السوري وحديث دايان عن مقابلته الملك الحسين

14 /3 /1981

زرتُ الرئيس في مكتبه بعد عودتي من أبو ظبي، وسردتُ له ما حدث. ثمّ تحدّثنا عن زيادة التوتر مع سورية. وذكرتُ له أنّ السوريين يركّزون على ما زعمه دايان من أنّه قابل جلالة الملك في عام 1977، وأنّه موضوع مثير ترك أثرًا في العاملين في الإعلام لأنّنا لم ننفه.

قال الرئيس إنّه ذكر الموضوع أمام جلالته ذكرًا عابرًا، ولم يخطر بباله أن يطرح موضوع نفيه. ثمّ سألني: «ما هو رأيك؟». قلت: «رأيي أنّني أميل إلى تصديق ما قاله دايان، لأنّ ما قاله جاء في كتاب وليس في تصريح صحافي، والكاتب الإسرائيلي كالغربي لا يمكن أن يُزوّر في الحادث، بينما يمكن أن يُزوّر بإصدار الحكم الذاتي. فلا يمكن أن يقول إنّني قابلتُ فلانًا وهو لم يقابله ما دام يأتي ذلك في كتاب». تغيّر لون وجهه فجأة، وطلب مدير مكتبه الذي حضر فورًا، وطلب منه إحضار مجلد **الجريدة الرسمية** لعام 1977. جاء

المجلد، وبدأ الرئيس يدقّق في صفحات المجلد الرسمي حتى وصل إلى شهر آب/ أغسطس 1977، ووجد أنّ جلالته سافر في أواخر آب/ أغسطس إلى لندن، وبقي غائبًا نحو أسبوعين. وقال الرئيس: «إذا تمّت المقابلة فلا بدّ أنّها جرت في هذه المرحلة». ثمّ قال لي: «عليك أن تتأكّد وتطرح الموضوع على رئيس الديوان؛ ليتكلّم مع جلالته، ونعرف منه الحقيقة، فإذا لم يحدث ذلك نسارع إلى النفي، ونتخذها حجة جيدة ضدّ سورية. أمّا إذا تمّت، فسنرى».

حقيقة مقابلة دايان الملك الحسين

16 /3 /1981

التقيتُ رئيس الوزراء في المجلس الوطني، وأخبرته أنّ سورية أذاعت مساء أمس، 1981/ 3/ 15، برنامجًا تلفزيونيًا عن الأردن، جعلت محوره ما اسمه «اتصالات جلالته بالعدو»، وكان برنامجًا جيدًا. وإذا به يُخرج من جيب قميصه ورقة عرضها عليّ، وقال: «انظر، كنتُ سأبحث الموضوع معك، فقد شاهدتُ البرنامج، وتألّمتُ لدرجة أنّني أطفأتُ الضوء حتى لا ترى زوجتي الانفعال على وجهي. في أي حال، اذهب اليوم إلى أحمد اللوزي، وابحث معه الموضوع».

عند الظهر، ذهبتُ إلى الديوان تاركًا المجلس. وحين استأذنتُ الرئيس قال إنّه في فترة الاستراحة اتصل مع أحمد اللوزي، وأخبره أنّني سأذهب إلى الديوان في أمر مهم.

في الديوان، عرضتُ على أحمد اللوزي ما دار بيني وبين الرئيس، وأهمية هذا الموضوع من ناحية إعلامية. فقال اللوزي إنّ جلالته في القيادة. واتصل بالقائد العام وأخبره أنّه يرغب في مقابلة جلالة الملك في القيادة، وأنّني سأكون معه.

بعد فترة، اتصل أبو شاكر [زيد بن شاكر] وقال له إنّ جلالته ينتظرنا. ذهبتُ مع اللوزي إلى القيادة، وخرج أبو شاكر وأحمد عبيدات من المكتب، حيث كانا يجلسان مع جلالته، وبقيتُ مع أحمد اللوزي. ودعانا إلى الجلوس بالقرب من المكتب وجلسنا.

بدأ الحديث أحمد اللوزي، وطرح الموضوع كما قلته له، أنّ السوريين يركّزون على موضوع دايان، وأنّه حتى الآن اخترنا تجاهل الأمر غير أنّهم مستمرون، وقد أخرجوا برنامجًا جيدًا حول الموضوع بخلفية وثائقية مؤثرة. وأخذتُ الحديث مُكملًا ما بدأه اللوزي، وقلت: «إنّ العاملين معي أُصيبوا بنوع من الفتور، وهم يطلبون نفي الخبر. وقلتُ لهم إنّ مثل هذا الخبر يتردّد خلال الأعوام العشرة الماضية، وقد نفيناه في السابق، فلماذا ننفيه الآن؟».

ردّ جلالته على الحديث ولم يجب عن السؤال. وفهمتُ من أسلوب ردّه وما قاله – وكله عموميات – أنّ ما يزعمه دايان صحيح. اكتفيتُ بالردّ ونهضتُ عن الكرسي مستأذنًا بالانصراف. وقبل أن أستدير وجّه لي جلالته سؤاله: «ماذا تريد بالضبط؟».

قلت: «ببساطة، إذا كان الحادث وقع فمعالجته إعلاميًا ستأخذ شكلًا خاصًا، وإن لم يقع فعلينا أن ننفي، لأنّ الخطّ الإعلامي يأخذ مجرى آخر». قال: «اجلس». فجلست، وبقي اللوزي في مكانه جالسًا. وقال جلالته: «ما قاله دايان صحيح وغير صحيح؛ صحيح بمعنى أنّ الحادث وقع، وغير صحيح بما أراد أن يوحي به في نشره وطريقة نشره. القصة بدأت بعد حرب 1967، حين التقيتُ عبد الناصر، والهزيمة كانت تأكل فينا كلينا. قال لي المرحوم، إلى جانب تقديره ما قام به الأردن في المعركة: القدس قبل قناة السويس، وعليك أن تتحرّك دوليًا، حتى لو قبّلت يد جونسون[593] (Lyndon Johnson)، افعل ذلك من أجل القدس، افعل أي شيء ما عدا الصلح المنفرد. وذهبتُ إلى جونسون، وقال لي إنّه لا يستطيع فعل أي شيء، فهناك فيتنام والمشكلات المحلية الأميركية. عدتُ والدنيا سوداء في وجهي، وكنتُ أحاكم نفسي، وأقول: ما الفرق بيني وبين أهلي الذين وقعوا تحت الاحتلال؟ هم يحاورون إسرائيل، فلماذا لا أحاورهم؟ لماذا؟ أريد أن أفعل أي شيء متاح كي أنقذهم وأنقذ القدس، حتى لو كان بحوارهم [الإسرائيليين]، كي لا يُقال يومًا إنّني بخلت بجهد، أي جهد، في سبيلهم وفي سبيل القدس. لا بدّ من أن أريح ضميري، حتى إذا قابلتُ ربي كنتُ مرتاحًا من حيث أنّني لم أدّخر جهدًا أو وسيلة إلّا استخدمتها.

وقع الحوار في أكثر من لقاء. وكنّا نلتقي أحيانًا في أوضاع سيئة، وعلى طريقة جيمس بوند. في إحدى المرات طرتُ بالهليكوبتر ليلًا، ولم تكن مجهزة بما يسمح لها بالطيران الليلي، وكدتُ أُقتل وأنا فيها. ولعلّ مقتل الملكة علياء سببه أنّنا جرّبنا الطيران بالهليكوبتر غير المجهزة بالأجهزة الليلية، لذلك حين دار بينها وبين الطيار النقاش قال لها الطيار: نعم، إنّه يمكن أن نطير ليلًا في ضوء تجربته.

كان الحوار على أساس أنّه لا يُعلَن أي شيء إلى أن نتوصّل إلى نتائج واتفاق، لكنّ شيئًا من ذلك لم يحدث؛ لم نتفق لأنّني رفضتُ أن أتنازل عن ذرة من تراب فلسطين الذي استولى عليه اليهود في حرب 1967. من هذه الاتصالات عرفتُ نيّات العدو. لم أُرد أن أقول لأحد أو أربط اسم أحد بهذا الحوار غيري، لأنّني أتحمّل مسؤولية ذلك بنفسي، ولأنّني أعرف ماذا يعني ذلك للآخرين. كنتُ أريد من الحوار إنقاذ القدس، نعم إنقاذها، وإنقاذ الأهل الذين وقعوا تحت الاحتلال بسبب حرب خسرتها. وما الفرق بيني وبينهم الذين يحاورون العدو صباحًا ومساءً؟».

قال أحمد اللوزي: «هذه تضحية، ولا يمكن تسميتها غير ذلك». قلت: «لو لم تكن (تابو) لكان من الممكن استخدام ذلك ضدّ إسرائيل، لكنّها (تابو)؛ لذلك أصبح الفعل عبئًا». استأذنتُ وانصرفت.

في حوالى الخامسة، اتصل دولة الرئيس وسألني: «كيف كانت المقابلة؟». وطلب منّي المجيء إلى مكتبه، وأخبرني أنّ أحمد اللوزي آتٍ. ذهبتُ بحدود السادسة، وكان أحمد اللوزي هناك، ومدير المخابرات، سأل: «كيف كانت المقابلة؟». فرواها السيد اللوزي كاملة. خيّم على المكتب السكوت، ثمّ انفجر الرئيس: «إنّ الذي يدفعني إلى الجنون أنّه فعل ذلك في عام 1977 من دون أن يستشيرني؛ فأنا مستشاره الأول، كيف سلّم رقبته لليهود؟ إنّني أعمل على أساس مبادئ، كيف يريد لي أن أعمل والمبادئ لا تُحترم؟ يكفيني أن أجلس وأطفالي وزوجتي في البيت في حالة حزن ورعب، من أجل ماذا؟ إنّها المبادئ، ثمّ تأتي هذه الأمور، كيف

سنعمل؟».

كان منفعلًا جدًا، إلى درجة أنّني خشيتُ أن يُصاب بسكتة قلبية. وأخذ اللوزي يهدئه بالتدريج. ثمّ تدخّلت وقلتُ له: «ما فائدة الصراخ؟ الأمر ببساطة أنّ اللقاء حدث، والسؤال هو: كيف نعالج الأمر بعد حدوثه؟ ثمّ لو أنّك سمعته وهو يبيّن الأسباب والدوافع، لما شعرت بالهياج الذي تشعر به الآن».

ردّ الملك على سورية بشأن حديث دايان عن مقابلته له

19 /3 /1981

اتصل بي هاتفيًا حوالى الساعة الثامنة وخمس وأربعون دقيقة صباحًا السيد اللوزي، وقال إنّ سيدنا [الملك حسين] أرسل إليه شيئًا مكتوبًا يريدني أن أقرأه قبل أن يذهب به للرئيس. ذهبتُ إلى بيت اللوزي، وناولني نحو عشرين صفحة كتبها جلالة الملك بخطّ يده لمناسبة يوم الكرامة، يعرض فيها دوره العربي منذ عام 1965، ويمرّ بحرب حزيران/ يونيو، ويجيب عن هجوم سورية بشأن دايان من دون أن يذكر أسماء. عرفتُ ذلك لأنّني سمعتُ القصة منه، وعجبتُ إن كان أحد سيفهمها كذلك، كانت الخطبة وثيقة تاريخية. ذهبتُ إلى دولة الرئيس، وقرأها هو الآخر، وأقرّ ما جاء في الخطبة ووصفها بالوثيقة التاريخية.

سورية تُحمّل الأردن المسؤولية

1 /4 /1981

زارني في المكتب أبو إسماعيل بعد غياب ثلاثة أسابيع في أبو ظبي. وأفاد:

1. خدام في زيارته إلى الإمارات عاد ومعه المعتقلون السوريون الثلاثة المتهمون في حادث مقهى «مال الشام»، الذي وقع في دبي في الشهر الماضي.

2. قابل الشيخ زايد وحاول أن يُنكر صلة السوريين بالحادث، متهمًا الأردن بترتيبه وترتيب حوادث إرهاب أخرى، مثل محاولة اختطاف القائم بالأعمال السوري في قطر، الأمر الذي اضطُر الشيخ زايد إلى دعوة مدير الأمن ومدير مخابراته لإعطاء تفصيلات لخدام عن تورط «سرايا الدفاع» بالعملية. وفي منتهى السذاجة، اضطُر رجال الأمن في أبو ظبي إلى إظهار وثائقهم، وعرضها على خدام، بما في ذلك صور الأشخاص الذين دخلوا إلى أبو ظبي بجوازات سفر مزيفة وهم من «سرايا الدفاع». فوجئ خدام بذلك، وادّعى عدم معرفته بالأمر، وقال بعد مشاهدته صورهم: «شباب نظيف»، قالها محاولًا خلق جو نكتة، لعلّ ذلك يساعده في الهرب من الحقائق.

3. طلب خدام إلى زايد دعمًا إضافيًا، أي خارج التزام أبو ظبي نحو سورية المقرّر في القمة، وهو الالتزام الذي لم يُنفّذ من شهر أيلول/ سبتمبر 1980. حجته في الطلب أنّ العراق لا يدفع لسورية، وكذلك ليبيا والجزائر. وحين قال له زايد ما معناه: «وأين الحليفان الليبي والجزائري باعتبارهما عضوي صمود

وتصدي؟». قال خدام: «إنّ الصمود والتصدي أمر غير مادي وغير عملي؛ هو إطار سياسي تتمسّك به سورية لأنّها محاصرة من أميركا والأردن والمتآمرين عليها». وألحّ بطلب المساعدة، الأمر الذي جعل زايد يلتزم تلبية طلبه من دون ذكر الرقم، واعدًا خدام بإيفاد السويدي إلى سورية لبحث الموضوع، وأمور أخرى.

جنّ جنون أحمد السويدي، وعاتب زايد على انجرافه نحو الالتزام، لكنّ زايد أصرّ على تنفيذه. ومنذ ذلك الوقت والسفارة السورية تتصل بوزارة الخارجية الإماراتية مستفسرة عن موعد سفر السويدي إلى دمشق (أعتقد أنّ زيارة خدام إلى الكويت وقطر والسعودية كانت بقصد الدعم، ومن هنا جاء تأييده مجلس دول الخليج رمزًا لحُسن النية).

4. يعتقد زايد أنّ السويدي يتكلّم من منطلق مخاوف لا مبرّر لها؛ إذ قال له أخيرًا: «إنّك مثل الهدهد الذي ينام على ظهره ورجلاه مرفوعتان إلى أعلى، لاعتقاده أنّ السماء ستسقط عليه في أثناء نومه، والحقيقة أنّ السماء لن تسقط».

5. الوضع في الإمارات مضطرب، خصوصًا بعد الاشتباكات التي وقعت بين الفجيرة ورأس الخيمة، والتي تدخّل فيها الجيش لوقفها بإرسال قوات في طائرات الهليكوبتر. نجم عن الاشتباكات مقتل عشرة أشخاص، وجرح ثمانين. ووُزّعت منشورات تطالب بتطوير الاتحاد، وما نادت به عدم تعيين ولي عهد بعد وفاة أي شيخ، على أساس أنّه حين يموت الشيوخ الحاليون من دون أن يعقبهم في الحكم الشيخ ولي العهد، فإنّ مرحلة الشيوخ ستنتهي خلال مدة ليست طويلة، باعتبار أنّ الشيوخ الحاليين كبار في السن، وبالتالي تتحرّك الدولة نحو أطر الدولة الحديثة.

6. أمّا سبب الخلاف فهو أنّ شيخ الفجيرة سبق أن بنى بيتًا له على حدود رأس الخيمة، وأقام سورًا حول البيت. ولأنّ نخلة كانت في المكان – وهي من أراضي رأس الخيمة – فقد رغب الشيخ في أن يضمّ النخلة إلى أرضه، فبنى السور من حولها لتصبح جزءًا من حديقته.

7. اقترح أبو عمّار – هربًا من جو الضغوط السورية – عقد المجلس الوطني المقرّر عقده في دمشق بتاريخ 11/4/1981، في تونس. غير أنّه واجه معارضة شديدة من باقي المنظمات، فأقرّ عقده في دمشق.

نقاش حول السماح للولايات المتحدة بتخزين أسلحة في الأردن

6/4/1981

حضر إلى مكتبي الشريف فوّاز [شرف]، سفيرنا في واشنطن، بعد أن هاتفني وطلب المقابلة. وكان قد جاء إلى عمّان في مناسبة زيارة وزير الخارجية الأميركي ألكسندر هيغ وبدأ الحديث بالسؤال عن الوضع، فوصفه بأنّه غير واضح في ضوء ما يجري. وانتقد موقف حكومة مضر بدران لأنّها – كما يعتقد – هي المسؤولة عن هذا الغموض الذي لاحظه هو الآخر. وامتد الحديث إلى سورية وفلسطين والمنظمة والعراق،

إذ قال إنّ العراق يُشكّل عبئًا، وإنّنا أخفقنا في اتّباع السياسة المتوازنة التي عُرف بها الأردن بعد أن أصبحنا طرفًا في الخلاف العربي – العربي، وإنّ مؤتمر قمة عمّان دفن قمة بغداد، لأنّ الدول النفطية تقاعست عن اتخاذ موقف سياسي مُعلن، وإنّ القضية الفلسطينية لن تُحلّ كما يشتهي العرب، وإنّ الشعارات ليست عملًا سياسيًا، وإنّ وزارة الخارجية تُبرق له بشعارات لا بتحرّك سياسي. وناشدني العمل مع الرئيس لاختطاط سياسة واضحة لأنّه من دون سياسة ستنتهي الدولة. وقال إنّ هيغ هنا ليبحث في الأمن الإقليمي، وليس من الحكمة تلاوة قصص تاريخية وشعارات بالية عليه.

شعرتُ بأنّ فوّاز مقتنع بضرورة التعاون مع أميركا. وبعد مغادرته توجّهتُ إلى مكتب الرئيس الذي قال: «أمس، 1981/4/5، أظهرتُ عصبية بالغة، على خلاف عادتي، أمام جلالة الملك». وسألته عن السبب، فقال: «كنتُ في الديوان في حضرة جلالته، وكان موجودًا رئيس الديوان أحمد اللوزي، وعامر خماش وزير البلاط. ودار الحديث حول المحادثات التي ستُجرى اليوم مع هيغ. وقد عرضتُ على جلالته نقاط البحث، ومنها موقف الأردن المعتدل وأهميته، وكيف أنّه مُهدّد نتيجة السياسة الأميركية، وإذ بجلالته يطرح موضوع تقديم تسهيلات لأميركا في الأردن، وذلك بالسماح لهم بتخزين الأسلحة لدينا، بقصد استخدامها في حالة تعرّض المنطقة لتهديد من السوفيات»، وهو الموضوع الذي كان أثاره ديفيد جونز، رئيس هيئة الأركان الأميركي، عند زيارته إلى الأردن في كانون الأول/ ديسمبر 1980، ورُفض في حينه.

حين سمع مضر كلام الملك قال له: «إنّ البديل لذلك هو أن تُسلّحنا أميركا؛ لماذا لا تُسلّحنا نحن؟ لا يمكن أن نواجه السوفيات إذا غزوا المنطقة. أميركا وحلفاؤها يستطيعون ذلك، لكن على صعيد مساعدة الدول العربية الخليجية وغيرها فهذه في مقدورنا، شريطة أن يُسلّحونا، وقد فعلنا ذلك في الماضي. مثل هذه المساعدة لا يعترض عليها الشعب الأردني، وتُرحّب بها الشعوب العربية التي نبادر إلى مساعدتها. أمّا أن تتحرّك أميركا من الأردن، فإنّ شعبنا لا يقبل ذلك، ولا تُرحّب بها الشعوب التي من المفترض أنّ المساعدة العسكرية تُقدّم لحمايتها».

أضاف الرئيس: «وهنا تدخّل عامر خماش ليقول: هل تسمح لي بالكلام؟» فهبّ فيه مضر، وقال له: «لا أسمح لك، وأريد أن أتكلم». كما قال لي إنّ أحمد اللوزي لم يهبّ لمساعدته، والتزم الصمت. وما زاد في قلق مضر أنّ الملك قال إنّ هذه المحادثات مع الأميركيين قديمة، بدأت منذ عام، وإنّه يواصل الاتصال معهم حولها. وعلّق مضر: «اكتفيتُ بالقول لجلالته: إنّك أنت الذي تقول إنّ أميركا هي التي أسقطت الشاه، فهل تريدها أن تفعل ذلك معك؟ لأنّ الأسلحة كلها لم تنفع الشاه». وبعد فترة تدخّل عامر خماش ثانية، وقال: «إنّ أميركا لا تُسلّحنا خوفًا من أن يُقال إنّ هذا التسليح سيهدّد إسرائيل». فردّ عليه مضر متهكمًا: «وهل تصدّق أنّ إسرائيل تخشى من تسليحنا؟ هل إسرائيل تعتبرنا مصدر تهديد؟». أجاب عامر: «كلا». ثمّ عاد وقال: «ما هي إمكاناتنا لمساعدة اليمن؟ هل نستطيع أن ننقل لواء إلى اليمن الشمالي لمساعدته في مواجهة حكومة عدن؟». أجاب مضر: «لِمَ لا؟». قال عامر: «كلا، إنّنا لا نستطيع أن ننقل أكثر من كتيبة ونصف الكتيبة، وما هي هذه المساعدة العسكرية بكتيبة ونصف الكتيبة في وجه جيش اليمن الجنوبي؟ إنّها بلا قيمة». أجاب مضر: «إذا كنت أنت ركنًا عسكريًا فإنّني أشك في ذلك، لأنّك إذا كنت ركنًا فأنا هيئة أركان بكاملها،

لأنّني كما يبدو أعرف أكثر منك».

هكذا توتر الجو من دون الوصول إلى نتيجة، ومن دون مداخلة من رئيس الديوان. خرج جلالة الملك، بينما بقوا جميعًا في مكتب رئيس الديوان. وهنا هبّ مضر ثانية في وجه رئيس الديوان قائلًا: «ما هو هذا الديوان الذي لا ينصح الملك!». ثمّ احتجّ على تشكيل وفد المحادثات مع هيغ، والذي شكّله الديوان من دون الرجوع إلى الرئيس، وقال مضر: «بأي حقّ تشكّلون وفد محادثات من دون استشارة الحكومة؟». وكان الوفد مؤلّفًا من الملك والأمير الحسن ورئيس الديوان ووزير البلاط والقائد العام ووزير الخارجية. أضاف مضر: «أريد وزير الإعلام أن يشترك معي عن الحكومة، وأريد وزير الأرض المحتلة أن يشترك في محادثات الأمير الحسن مع هيغ يوم 1981/ 4/ 7»، أي في اليوم الثاني من الزيارة. هنا اعتذر الاثنان إليه، وقالا: «إنّك محق في ذلك». وأضاف اسمي على القائمة.

أكمل مضر حديثه معي أنّه بعد أن ترك الديوان اتصل بأبو شاكر [زيد بن شاكر]، وروى له ما حدث، وناشد أبو شاكر أن يبذل جهده هو الآخر لمنع ذلك من الحدوث [السماح لأميركا بتخزين أسلحة في الأردن]، فهذه أمانة في رقبته، كما هي أمانة في عنق الرئيس. وقال مضر: «كان أبو شاكر متجاوبًا، وقال إنّ هذا سيضرّ بالأردن وبالملك، ولا يجوز أن يمرّ».

ضرب المفاعل النووي العراقي

الأحد 1981/ 6/ 7

اليوم، كان السلطان قابوس في العقبة في زيارة خاصة، ضيفًا على جلالة الملك. وكان جلالته والضيف يهمّان بركوب طائرة الهليكوبتر لتنقلهما من العقبة إلى وادي رم، حين شاهد الملك طائرات إسرائيلية تجتاز خليج العقبة في اتجاه الأجواء السعودية. كانت الطائرات تتراوح بين 12 إلى 14 طائرة. وخطر في ذهن جلالته احتمال توجّهها إلى العراق لضرب المفاعل النووي، فأخبر مرافقه – وهو من سلاح الجو – أن يتصل فورًا بقيادة سلاح الجو الأردني لتحذير القيادة العراقية. وركب جلالته وضيفه الطائرة متّجهين إلى رم، وبقي المرافق لتنفيذ الأمر.

اتصل المرافق بالقيادة، وأخبرهم أنّه شاهد طائرات «سكاي هوك»، معتمدًا على خبرته كطيار في التعرّف إلى طائرات العدو. ويبدو أنّ المرافق ليس لديه فكرة عن طائرات «إف 15» و«إف 16»، ولذلك وصفها وقد شاهدها هو نفسه مع جلالة الملك بأنّها «سكاي هوك».

تلقّت القيادة الرسالة بعد وقت ومحاولات عدة فرضها الروتين في السلاح، ولم تكن كاملة. قال المرافق إنّ الطائرات عبرت في اتجاه الأجواء السعودية، وخشي أن يطلب إليهم كما أمره جلالة الملك أن يخبر العراق، لأنّ الحديث على شبكة الميكروفون غير مأمون، وترك الأمر لتقدير قيادة سلاح الجو وذكائها. غير أنّ القيادة لم تفهم الأمر كما توقّع الطيار المرافق، واكتفت بإبلاغ القواعد الجوية الأردنية التي لم تسجل

شاشات الرادار فيها أي تحرّك لطائرات، وانتهى الأمر عند هذا الحدّ. ثم وصلت طائرات العدو إلى هدفها وضربته.

حين علم الملك بالغارة جنّ جنونه، لأنّه أدرك هدفها، وطلب من مرافقيه التبليغ. وحين عاد يوم الثلاثاء؛ 1981/ 6/ 6، إلى عمّان، توجّه فورًا إلى قيادة سلاح الجو، ووجه إليهم لومًا قاسيًا. هذا ما قاله لي أحمد اللوزي رئيس الديوان في يوم 1981/ 6/ 10.

1981/ 6/ 8

في بداية جلسة المجلس الوطني الاستشاري في القاعة الجديدة في مباني مجلس الأمة، كنتُ أجلس إلى جانب رئيس الوزراء الذي كان يتأفف مُظهرًا اكفهرارًا غير عادي، فسألته عن السبب. قال: «ضربت إسرائيل المفاعل النووي العراقي». ذُهلتُ للخبر، وأردتُ أن أتأكّد. فقال: «هذا صحيح، وأريد أن أعلنه». قلت: «لا يمكن أن تعلن قبل أن يعلن العراق عنه». قال: «إنّ الأمر يضايقني جدًا». قلتُ: «لعلّك تجد طريقة تُلمّح بها إلى ذلك». وبالفعل، حين دعاه رئيس المجلس لإعطاء بيان عن زيارة جلالته لدول الخليج والاتحاد السوفياتي – وقد كان بيانه معدًّا – أشار قبل قراءة البيان المكتوب إلى ما سمّاه التنسيق الإسرائيلي – الإيراني، وقيام إسرائيل بضرب أهداف حيوية في العراق. لم يفهم أحد في المجلس ما عنى بذلك، لا وزراء، ولا أعضاء استشاريين. وحين خرجنا من القاعة سألني خليل السالم عمّا عناه الرئيس، فذكرتُ له الحقيقة.

في نشرة الساعة الثالثة والدقيقة الثلاثين الإخبارية من إسرائيل، قطعت إسرائيل النشرة وأعلنت بيانًا عن عملية سلاح الجو الإسرائيلي ضدّ المفاعل النووي العراقي. وبعدها بساعات أذاع العراق بيانه.

تبيّن في ما بعد أن إسرائيل كانت تنوي الإبقاء على العملية طيّ الكتمان، لولا شريط الأنباء الذي بثّ كلمة رئيس الوزراء في ذلك اليوم، حوالى الساعة الثانية والدقيقة الخامسة عشرة.

حرب «البوليساريو»

1981/ 6/ 10

مساء اليوم استقبل جلالة الملك موفد الملك الحسن الثاني، ملك المغرب. قال لي أحمد اللوزي إنّ الرسالة التي حملها إلى جلالة الملك تتضمن طلبًا من الملك الحسن إلى جلالة سيدنا [الملك حسين] الاتصال برئيس الجمهورية الفرنسية لحثّه على التدخّل لإنهاء حرب «البوليساريو»[594]، على أساس قبول المغرب بمبادئ منظمة الوحدة الأفريقية لحلّ هذه المشكلة. وهذا الطلب من الملك الحسن قصد منه اعتراف المغرب بعدم قدرته على مواصلة القتال، وأنّه يريد أسلوبًا يُنقذ ماء وجهه، لذلك أرسل مندوبه إلى الأردن والعراق والسعودية ليقوم صدّام والأمير فهد بتبليغ الرسالة ذاتها إلى الرئيس الفرنسي ميتران[595] (Francois Mitterrand).

حوالى الخامسة والدقيقة الثلاثين كنتُ في بيت أحمد اللوزي، لمراجعة خطبة جلالة الملك التي سيلقيها في

حفل تخريج طلبة جامعة اليرموك يوم الأحد 1981/ 6/ 14، حين اتصل بي رئيس الوزراء وطلب منّي إعداد تصوّر ما، وتزويده لوزير الخارجية قبل سفره إلى بغداد للمشاركة في الجلسة الطارئة لوزراء الخارجية العرب، التي ستُعقد لبحث العدوان الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي.

ذهبتُ إلى الرئاسة، وكانت جلسة مجلس الوزراء قد بدأت في السادسة، ولم يحضر الرئيس. واتصلتُ بمروان القاسم من الرئاسة، وأعددتُ ورقة فيها تصوّرات عدة، أهمها:

1. اعتبار الولايات المتحدة شريكًا لإسرائيل في العدوان.

2. مطالبتها، على هذا الأساس، بتعويض الخسائر التي لحقت بالعراق.

3. توجيه مذكّرة عربية مشتركة إلى الإدارة الأميركية تُبيّن أوجه العدوان الإسرائيلي وأبعاده، وصِلة أميركا بهذا العدوان باعتبارها المزوّد للسلاح، والطلب إليها تعويض العراق واستنكار العدوان والتوقّف عن تزويد إسرائيل بالأسلحة. وإلى أن تفعل ذلك، فإنّ الدول العربية مضطرة إلى خفض مستوى تمثيلها الدبلوماسي في أميركا.

أخذ مروان الورقة، وصاغها في بغداد على شكل مقترح، واتصل ببعض الوفود. لكنّ أحدًا منها لم يتجاوب مع الورقة، ولا مع الأفكار، وخرج المؤتمر بما خرج به من قرارات تاعسة متساهلة كما توقّع الغربيون.

ريغان يعتمد آراء بيغن

1981/ 6/ 11

قابل وفد من السفراء العرب المعتمدين لدى واشنطن الرئيس ريغان ليُعربوا له عن احتجاج العرب وإدانتهم العملية الإسرائيلية ضدّ العراق، ودعوته إلى استنكار الحادث واتخاذ إجراءات ضدّ إسرائيل. وكان فوّاز شرف، سفيرنا في واشنطن، ضمن الوفد الذي تشكّل من خمسة أعضاء. وقال ريغان للشريف فوّاز: «إنّ فلسطين قُسّمت بُعيد الحرب العالمية الأولى بين إسرائيل والعرب، وأخذت إسرائيل 20 في المئة منها، بينما أخذ الأردن 80 في المئة».

واضح من كلام ريغان أنّه يقول ما يقوله بيغن إنّ فلسطين هي من البحر حتى الحدود العراقية، وإنّ شرق الأردن هي فلسطين العربية. وطلب ريغان من السفراء أن يتعاون العرب مع فيليب حبيب في مهمة السلام التي يقوم بها.

عبد السلام جلّود والحرب العراقية – الإيرانية

1981/ 6/ 22

جاء عبد السلام جلّود إلى عمّان آتيًا من دمشق، ومن عمّان سافر إلى بغداد. قابل جلالة الملك بحضور رئيس الوزراء ورئيس الديوان، مساء 1981/ 6/ 22. استمرت المقابلة ثلاث ساعات ونصف الساعة، تحدّث فيها جلّود ما يقرب من ساعتين ونصف الساعة، ولم يفهم أحد ما كان يقول، لكن فُهم منه حديثه في الربع الساعة الأخير.

جاء جلّود لطرح أمور ثلاثة، هي:

1. إمكان إنهاء الخلاف بين عمّان ودمشق. وقيل له إنّنا في الأردن لم ننازع دمشق، إنّما هي التي نازعتنا. وتساءل هل الأردن مستعد لتحسين العلاقات. وقيل له إنّه من جانب الأردن لا توجد مشكلة. فقال: «وماذا بشأن الثقة؟». فقيل له: «الثقة شيء آخر؛ إنّها تحتاج إلى وقت حتى تُبنى».

2. تساءل هل الأردن معنيّ بأن تتوقّف الحرب العراقية – الإيرانية. فقيل له: «طبعًا نعم، وكذلك العراق معنيّ أن يُنهيها». فقال جلّود: «المهم إذا أرادوا أن ينهوها أن يقبلوا بالعودة إلى اتفاق 1975»[596]. فقيل له: «هذا كلام غير مقبول، لا يقبله العراق، فكيف تريد أن يتنازل العراق عن حقّه في شطّ العرب؟». قال: «وهل هذا يعني أنّه لا ضرورة لسفري إلى بغداد إذا كان هذا موقفهم؟». فقيل له: «على العكس، لا بدّ أن تسافر لتسمع، وترى، وتستنتج بنفسك».

3. تساءل هل الأردن مستعد أن يفتح حدوده للعمل الفدائي. وقال إنّ فصائل المقاومة هي التي طلبت إلى ليبيا ألّا تدفع معونات للأردن حتى تُفتح حدوده أمام المنظمات. هنا قاطعه رئيس الوزراء [مضر بدران] بغضب، وقال له: «لا أحد يفرض علينا أن نفعل خلاف مصلحتنا، لا أنت، ولا غيرك، ولا الأمة العربية. لا نريد دولاراتكم، ولا نريد دولارات الأمة العربية. إنّنا لن نحوّل بلدنا إلى جنوب لبنان. إنّنا حكّام هذا البلد، ولا نسمح لغيرنا أن يحكمه. إنّ العمل الفدائي جزء من استراتيجية عربية واسعة». وصرخ في وجهه مرات عدة مستعملًا عبارتي «هل فهمت؟» و«هل أدركت؟».

تساءل جلّود هل العراق والأردن يريدان توجيه ضربة انتقامية إلى إسرائيل بعد ضربها المفاعل النووي العراقي، معربًا عن رغبة ليبيا في الاشتراك في هذه العملية. فقال له الرئيس: «إن كنت تريد عملية تأديبية فهناك هدف ممتاز. إنّنا في الأردن نقرأ، على خلاف العرب (كان جلّود يقول إنّ العرب لا يقرأون)؛ هناك باخرة تحمل دبابات أميركية لإسرائيل، أبحرت من نيويورك، وستمرّ أمام سواحل ليبيا في أيام يمكن تحديدها، فما عليكم إلّا ضربها في البحر، فهذا صيد ثمين لا تضيعوه».

ما كاد الرئيس ينتهي من اقتراحه حتى صرخ جلّود منفعلًا: «هذا ليس انتقامًا؛ هذا عمل جدّي جدًا. معناه لا تريدون الانتقام».

ردّ الرئيس: «بل نريد، وهذا هدف جيد فاضربوه».

قال جلّود: «إنّنا نريد المشاركة في عملية مشتركة».

بحث خطة أبو مازن لمقاومة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل[597]

28 /6 /1981

اجتمعتُ في جناح السيد عبد العزيز الثنيان، وكيل الخارجية السعودية، في فندق «هوليدي إن»، حوالى الساعة الثامنة والدقيقة الثلاثين مساءً. وحضر الاجتماع أبو مازن وجميل الرمحي من الإمارات وشوكت محمود. دار البحث حول الخطة المقترحة من أبو مازن لمقاومة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وتعطيلها، وتشجيع الهجرة اليهودية من إسرائيل.

بدأ السيد الثنيان الحديث قائلًا: «إنّ التصدي لهذه المشكلة يعني التعرّض لصُلب الاستراتيجية الصهيونية، وفي ذلك خطر كبير». تبيّن لي أنّه جاء من دون تفويض للموافقة على موازنة عام 1981 لمقاومة الهجرة، والتي ستشمل:

1. المهاجرون السوفيات الذين يتوقّفون في أوروبا، حيث يمكن اصطيادهم بإعطائهم نفقات بقائهم مدة أطول في فيينا أو روما، ما يمكّنهم من الحصول على تأشيرات سفر إلى البلدان التي يرغبون عادة في الهجرة إليها، وهي: الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا.

2. تشجيع السكان اليهود في فلسطين المحتلة على الهجرة؛ بإنشاء علاقات سرية مع بعض تجمعاتهم، ومن خلال فئات يهودية ضدّ الدولة الإسرائيلية مثل «ناطوري كارتا»[598].

3. تشجيع هجرة اليهود الشرقيين – وبالذات المغاربة – إلى الوطن الأم المغرب، واستخدام الجمعيات اليهودية الخيرية في المغرب لهذه الغاية.

عُقدت الجلسة الأولى مساء هذا اليوم. وفي اليوم التالي، وصل أحمد بن سودة، رئيس الديوان الملكي المغربي من جدة، حيث كان برفقة الملك الحسن في مؤتمر نيروبي لمنظمة الوحدة الأفريقية، وفي زيارة إلى السعودية في أثناء عودته إلى المغرب.

عُقدت الجلسة الثانية في 1981/ 6/ 29 في جناح السيد بن سودة في «هوليدي إن»، واتُفق على:

1. أنّ هذا العمل يتطلّب قدرًا من السرية، وهو عمل استخباري محض؛ لذلك ينبغي أن لا يُعلن عن تشكيل لجان أو غيره، وأنّنا في ما بيننا نعتبر أنفسنا لجنة. وأنّ من سيقوم بعمليات دفع الأموال والاتصال بالجهات اليهودية ينبغي ألّا يعرف أكثر من شخص واحد، هو الذي يحوّل له النقود. ويجب أن يكون مثل هؤلاء الأشخاص مدربين تدريبًا استخباريًا، ومؤمنين بما يقومون به، وشرفاء (قال أبو مازن إنّه يتوافر لديه أربعة أو خمسة أشخاص لا غير ممّن تنطبق عليهم هذه المواصفات).

2. اختير أبو مازن أمينًا عامًا تنفيذيًا لهذه العملية، إضافة إلى كونه عضوًا في اللجنة.

3. حُدّد ميدان العمل في المرحلة الأولى في:

– أوروبا للتعامل مع المهاجرين السوفيات.

– اليهود المغاربة في إسرائيل، من خلال بن سودة، وصِلته بزعمائهم في المغرب.

4. من الناحية المالية، اتُفق مبدئيًا على أن يقوم الثنيان بالاتصال بالإمارات لإخبارهم بالمبلغ الذي ستتبرّع به السعودية لهذا الصندوق كي يتبرّع الشيخ زايد بمبلغ مماثل. هذه هي الإشارة التي ذكرها الزميل الرمحي ممثّل الإمارات، إذ قال إنّ الشيخ زايد وعد في حال موافقة السعودية أن يتبرّع بمثل ما تتبرّع به.

بعد إنشاء الصندوق الذي سيكون مركزه جدة، ستدرس السعودية ميكانيكيات العمل المالي، وكيفية صرف المبالغ المطلوبة، علمًا أنّ هذا العمل هو نشاط استخباري يتطلّب السرية، ولا يحتمل إرجاء الإنفاق.

عند عودته من بغداد إلى الرياض في يوم 1981/ 6/ 11 حيث شارك في مؤتمر وزراء الخارجية العرب لبحث العدوان الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي، قابل الأمير سعود الفيصل جلالة الملك. حضر المقابلة رئيس الوزراء الذي قال لي بعد الاجتماع إنّ سعود الفيصل أعرب، بشكل دبلوماسي، عن امتعاض السعودية من إشارة وسائل الإعلام الأردنية إلى قضية طائرات «أواكس»[599] في إطار العدوان الإسرائيلي على بغداد.

تقرير أبو إسماعيل عن الوضع في سورية

1981/ 7/ 29

1. على لسان رفعت الأسد:

أ. إنّ العراق يسعى إلى مصالحة سورية لتساعده في إنهاء الحرب العراقية – الإيرانية.

ب. إنّ سورية تستطيع إنهاء هذه الحرب في وقت قصير، لما لها من صداقة خاصة جدًا بإيران.

ج. إنّ الأردن لم يكن وفيًا للعهود والمواثيق التي قُطعت بين جلالة الملك والرئيس الأسد، وإنّ الأردن لا يشكّل مشكلة بالنسبة إلى سورية، وإنّ أي مصالحة سورية – عراقية ستُحجّم الأردن، وإنّ هذه المصالحة ممكنة، لكن بعد «مرمطة» [مماطلة مذلة] صدّام.

د. إنّ الأمير سعود الفيصل عبقري السياسة العربية.

هـ. إنّ سعود الفيصل في زيارته إلى دمشق في أثناء مشكلة زحلة أحضر شيكًا بمبلغ ملياري دولار لدمشق.

2. الوضع الأردني في الخليج يتردّى، ومركز الأردن يتدهور. وفي رأيه أنّ لذلك علاقة بأميركا التي تطوّق الأردن وتضعفه.

3. على الأردن أن يتحرّك بسرعة في الخليج، ويعيّن مستويات عالية وليس «كمسيونجي» [ساعيًا إلى

العمولات].

التعاون بين المخابرات الأردنية والمخابرات السوفياتية

1981/ 7/ 30

في اليوم الأول من عطلة عيد الفطر، ذهبتُ إلى المخابرات لمساعدة الطالب حافظ شاهين الذي حُجز جواز سفره في المطار، وهو في طريقه إلى هولندا للتدرّب ضمن برنامج كلية الهندسة في الجامعة الأردنية. قابلتُ المدير العام، ودار بيننا حديث طويل حول عدد من الأمور.

أخبرته بأنّ دولة الرئيس، كما حسن إبراهيم، حدثاني قبل أيام عن لبنان، وبأنّ جلالة الملك كان على وشك الاتصال بالرئيس الأسد «لبهدلته»، أي حثّه على العمل للدفاع عن لبنان، لكنّه تراجع في اللحظة الأخيرة. قال أحمد باشا عبيدات: «لو فعل ذلك لكانت مصيبة».

قال أحمد باشا إنّ الـ KGB (المخابرات السوفياتية) بدأت تعاونًا مع المخابرات الأردنية منذ سنتين، من خلال ضابط المخابرات السوفياتية المقيم في السفارة، وإنّ هذا التعاون مفيد، وبدأ في تسريب معلومات إلى المخابرات الأردنية حول إسرائيل، كان أهمها تقديم معلومات عن انتشار القوات الصهيونية على الحدود الأردنية، وهي معلومات مستندة إلى صور الأقمار الصناعية السوفياتية. وأضاف أنّه مرّر هذه المعلومات إلى الجيش الذي حاول أن يُبدي عدم اهتمام بها، لكنّ قادة الجيش اعترفوا بأهميتها.

أضاف أنّ المخابرات الأميركية والبريطانية علمت بهذا التنسيق، وشنّت حملة عتاب وتشكيك بالمعلومات السوفياتية. المهم أنّهم على علم بذلك.

تحدّثنا عن العلاقات السوفياتية، وقال: «إنّ بوشنيك، ضابط الـ KGB السابق الذي نُقل قبل سنتين، جاء إلى عمّان في مهمة، حيث يقيم موقتًا، ويتصل مباشرة بجلالة الملك، ولا يعرف أحد ما يدور في هذه الاتصالات».

قلتُ: «إنّ بوشنيك سبق وأن أخبرني أنّ الموقف الأردني من أزمة الشرق الأوسط هو الأقرب من بين جميع الأطراف لموقف الاتحاد السوفياتي». وقال لي إنّ السوفيات يقسّمون أزمة الشرق الأوسط إلى خمس عشرة نقطة، وإنّ الأردن يتطابق في موقفه معهم في ثلاث عشرة نقطة.

أجاب الباشا أنّه ربما الآن نتطابق كليًا. قلت: «وهم يُصرّون على ضرورة الاتفاق مع سورية». قال أحمد: «ربما هذا هو السبب الذي يقف وراء رغبة جلالة الملك في فتح حوار مع الأسد».

(568) محمد داود خان (1909–1978). رئيس أفغانستان في عام 1973. اغتيل في عام 1978.

(569) من التقارير التي كان ينقلها أبو إسماعيل الرمحي.

(570) حكمت الشهابي (1931–2013). رئيس المخابرات العسكرية السورية بين عامي 1971 و1974. تولّى لاحقًا منصب رئيس هيئة الأركان المشتركة.

(571) محمد طارق الخضراء (لواء) قائد جيش التحرير الفلسطيني في سورية. تعرّض لمحاولة اغتيال في عام 2015.

(572) إميل نخلة. عضو «مجلس العلاقات الخارجية» في الولايات المتحدة الأميركية، وعمل في جهاز الاستخبارات الأميركية، وباحث مقيم وكبير المحلّلين لدى وزارة الخارجية الأميركية.

(573) أحمد زكي اليماني (1930–). وزير البترول والثروة المعدنية السعودي خلال الفترة بين عامي 1962 و1986، وأول أمين عام لمنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك».

(574) عبد الوهاب المجالي (1924–1991). سياسي أردني، شغل العديد من المناصب الوزارية. انتُخب نائبًا في المجلس النيابي دورات عدة وعُيّن عضوًا في المجلس الوطني الاستشاري منذ تأسيسه في عام 1978.

(575) هشام المحيسن (1939–). شغِل منصب وزير مفوّض وقائم بالأعمال في بيروت بين عامي 1975 و1981، ثمّ سفيرًا في دول عدة، وأخيرًا عضو مجلس الأعيان بين عامي 2005 و2007.

(576) ياسر عمرو (1930–2002). عضو مجلس النواب الأردني في عام 1963، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير منذ عام 1968، ووزيرًا للتربية والتعليم في السلطة الفلسطينية في عام 1994.

(577) حسين مجلي (1937–2014). نقيب المحامين الأردنيين أكثر من مرة. انتُخب نائبًا في مجلس النواب في عام 1989، عُيّن لاحقًا وزيرًا للعدل في عام 2011.

(578) سليمان الحديدي (1926–1993). أحد مؤسسي نقابة المحامين الأردنيين. انتُخب نقيبًا للمحامين خمس مرات بين عامي 1967 و1985.

(579) فارس النابلسي (1946–). انتخب نائبًا في البرلمان في الفترة بين عامي 1989 و1993، ثمّ شغل عددًا من المناصب الوزارية.

(580) هاني الحسن (1939–2012). أحد مؤسّسي حركة فتح وعضو لجنتها المركزية. شغِل منصب المستشار السياسي للرئيس ياسر عرفات، ومسؤول التعبئة والتنظيم في الحركة. تولّى لاحقًا منصب وزير الداخلية في السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 2002.

(581) يبدو أنّ هذا النص يستند إلى معلومات أمنية مصدرها الرمحي.

(582) محمد عباس أو محمد زيدان (1948–2004). أحد مؤسّسي جبهة التحرير الفلسطينية بعد انشقاقه على الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة في عام 1977، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1984. اعتقلته قوات الجيش الأميركي بعد احتلالها العراق في عام 2003، وبعد أشهر من اعتقاله أُعلن عن وفاته بسكتة قلبية.

(583) حسن التهامي (1924–2009). أحد أعضاء تنظيم الضباط الأحرار في مصر، ووزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية في عام 1970، ونائب رئيس الوزراء في عام 1977. شارك في مفاوضات السلام المصرية – الإسرائيلية.

(584) صبري خليل البنا (1937–2002). مؤسّس حركة «فتح – المجلس الثوري» أو ما عُرف بـ «منظمة أبو نضال» المنشقة على حركة «فتح» في عام 1974. بعد حوادث أيلول/ سبتمبر 1970 في الأردن، بدأ ينتقد منظمة التحرير بسبب موافقتها على وقف إطلاق النار، وطالب بتنحية ياسر عرفات عن رئاسة المنظمة. نفذت جماعته العديد من عمليات الاغتيال في البلدان المختلفة، واعتبرته منظمة التحرير قاتلًا مأجورًا، وأصدرت عليه حكمًا غيابيًا بالإعدام بعد محاولته اغتيال محمود عباس. قُتل أبو نضال بعدة رصاصات أُطلقت عليه في بيته ببغداد، إلّا أنّ الرواية الرسمية لجهاز المخابرات العراقي تقول إنّه مات منتحرًا برصاصة دخلت فمه وخرجت من جمجمته.

(585) بيتر كارينغتون (1919–). سياسي بريطاني، شغِل منصب وزير الدفاع بين عامي 1970 و1974، ووزير الخارجية بين عامي 1979 و1982. أصبح لاحقًا الأمين العام لحلف «الناتو» بين عامي 1984 و1988.

(586) محمد بن خالد آل نهيان (1942–1997). شغِل منصب وزير المواصلات في عام 1971.

(587) ارتكبت في 27 حزيران/ يونيو 1980 على يد الجيش السوري بحقّ سجناء في سجن تدمر، انتقامًا لمحاولة اغتيال حافظ الأسد في اليوم السابق. يقدر عدد ضحايا المجزرة بين 1000 و1200 سجين، لم يُعرف إلى الآن مكان دفنهم.

(588) صالح العلي (1883–1950). أحد قادة الثورة السورية ضدّ الاحتلال الفرنسي.

(589) محمد الفاضل. شغِل منصب رئيس جامعة دمشق، ومنصب وزير العدل في عام 1966. اغتيل في عام 1977.

(590) إبراهيم نعامة. نقيب أطباء الأسنان السوريين، ومدير مستشفى المجتهد الوطني، ورئيس جمعية الصداقة السورية – الروسية. اغتيل في عام 1978.

(591) سرايا الدفاع: قوة شبه عسكرية تشكلت في عام 1971 بقيادة رفعت الأسد لحماية النظام

والعاصمة دمشق من أي خطر داخلي أو خارجي. بلغ عديدها 55 ألف مقاتل عند حلها وإدماج أفرادها بالجيش السوري في عام 1984، حين أبعد حافظ الأسد أخاه عن سورية نتيجة محاولته الاستيلاء على السلطة.

(592) محسن بلال (1944–). عضو مجلس الشعب السوري مرتين، في عام 1977، وبين عامي 1981 و1985. عُيّن في عام 2001 سفيرًا لسورية في إسبانيا، ومن ثمّ وزيرًا للإعلام في عام 2006.

(593) ليندون جونسون (1908–1973). الرئيس السادس والثلاثون للولايات المتحدة الأميركية.

(594) «جبهة البوليساريو» هي الاختصار باللغة الإسبانية لاسم «الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب» التي أسّست في عام 1973، لإنشاء دولة مستقلة في الصحراء المغربية (أو الغربية، بحسب من يرفض شرعية السيادة المغربية عليها)، مدعومة خصوصًا من الجزائر.

(595) فرانسوا ميتران (1916–1996). رئيس الجمهورية الفرنسية فترتين رئاسيتين بين عامي 1981 و1995. ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي.

(596) يُعرف أيضًا باسم «اتفاق الجزائر»، إذ وقع في العاصمة الجزائرية برعاية الرئيس هواري بومدين بين العراق وإيران «الشاه» في 6 آذار/ مارس 1975، وتضمّن أساسًا إجراء تخطيط نهائي لحدود البلدين البرية بناءً على بروتوكول القسطنطينية لعام 1913 ومحاضر لجنة تحديد الحدود لعام 1914؛ وتحديد الحدود النهرية بحسب خطّ التالوك، وقيام البلدين بإعادة الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة، ولا سيما وقف الدعم الإيراني العسكري للأكراد في العراق. وأعلن العراق إلغاء الاتفاق رسميًا في 17 أيلول/ سبتمبر 1980، متهمًا إيران بخرقه بعد الثورة.

(597) اجتماع للجنة المكلفة بمكافحة الهجرة اليهودية.

(598) «ناطوري كارتا» (باللغة الآرامية) أو «حارس المدينة»، هي حركة يهودية أرثوذكسية أُسّست في عام 1938. ترفض الصهيونية وتعارض وجود دولة إسرائيل، لقناعة الحركة أنه يمنع على اليهود الحصول على دولة خاصة بهم حتى عودة السيد المسيح. يتوزع أعضاؤها المقدر عددهم بحوالى 5000 شخص بين القدس ولندن ونيويورك.

(599) (AWACS) اختصار لاسم «نظام الإنذار المبكر والتحكم المحمول جوًا»، القادر على الكشف عن الطائرات والسفن والمركبات على مسافات بعيدة والسيطرة والقيادة في ساحة المعركة وفي الاشتباكات الجوية عن طريق توجيه المقاتلات وطائرات الهجوم الضاربة. يشير الأمير إلى سبب عدم رصد الطائرات السعودية الطائرة الإسرائيلية وتحذير العراق من الهجوم.

الفصل الحادي عاشر
1983

التصوّر الفلسطيني لمشروع الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني الأردني[600]

أولًا: المنطلقات؛ قومية، تاريخية، واقعية.

ثانيًا: العوامل المساعدة.

1. آنية:

أ. تصلّب الموقف العربي تجاه الاحتلال الإسرائيلي.

ب. التأثير السياسي الإيجابي في مجريات الأمور على المستويين العربي والدولي.

2. مستقبلية: المصير الواحد.

ثالثًا: الشكل، الاتحاد الكونفدرالي الذي يحافَظ فيه على الهوية الوطنية لكل عضو.

رابعًا: الاسم، الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني – الأردني.

خامسًا: الأعضاء.

أ. المملكة الأردنية الهاشمية.

ب. فلسطين (المستقلة).

سادسًا: العلاقات الداخلية بين الأعضاء: متساوية ومتوازية.

سابعًا: البيئة.

1. القُطرية:

أ. رئاسة.

ب. حكومة.

ج. مجلس نواب.

د. قوات مسلحة.

هـ. قضاء.

و. علم ورمز.

ز. هوية قُطرية.

ح. دستور.

2. الاتحادية:

أ. مجلس رئاسة له رئيس أو رئاسة واحدة (بحسب الاتفاق).

ب. حكومة.

ج. مجلس نواب.

د. قوات مسلحة.

هـ. مؤسسات اتحادية.

و. قضاء.

ز. علم.

ح. جواز سفر.

ط. دستور.

ملاحظة: يبقى مجلس الرئاسة من دون رئيس إلى حين انتهاء الفترة الانتقالية (في حال الاتفاق على مجلس رئاسة).

ثامنًا: الجنسية، عربية (اتحادية) بصفتين.

أ. أردنية.

ب. فلسطينية.

ملاحظات:

1. توضع الصفة على جواز السفر.

2. يحقّ للفلسطينيين المقيمين في الأردن حمل جوازات سفر أردنية موقتة إلى حين تحرير الأرض، من دون أن يتعارض هذا مع موضوع اللجوء (أحكام انتقالية).

تاسعًا: حقوق المواطن.

أ. الاتحادية: دستورية، حقّ التنقل، الإقامة، العمل والتملّك في أراضي الاتحاد كافة.

ب. القُطرية: دستورية.

ملاحظات:

1. يُتفق على ضوابط موقتة لمنع هجرة مواطني الأرض المحتلة خارج أرض الوطن (أحكام انتقالية).

2. الانتخاب بحسب بطاقة الهوية القُطرية.

عاشرًا: المراحل.

أ. آنية: قبل مرحلة السلام.

ب. انتقالية: في بداية مرحلة السلام.

ج. نهائية: بعد الاستفتاء العام.

حادي عشر: صيغ العلاقة بحسب المراحل.

1 . في المرحلة الآنية: تكون العلاقة خاصة ومميّزة.

أ. عمل مشترك من أجل الدفاع والتحضير للمرحلة الثانية، وتأسيس العلاقات (لجان مشتركة، وجود عسكري فلسطيني على أرض الأردن، إنشاء مؤسسات فلسطينية أو نقلها لمصلحة العمل المشترك والمستقل، إنشاء مؤسسات مشتركة، بحسب الاتفاق).

ب. إنشاء مؤسسات اتحادية.

ج. تسهيلات إدارية خاصة من الأردن للمنظمة والعاملين فيها، وللفلسطينيين عمومًا (بحسب الاتفاق).

د. تحرّك سياسي مشترك.

هـ. دعم الصمود في الأرض المحتلة.

2 . في المرحلة الانتقالية: تكون العلاقة متطورة.

أ. عمل مشترك من أجل تصفية آثار الاحتلال وتأسيس بنيان الدولة الفلسطينية، والمحافظة على الأمن.

ب. قوات فلسطينية متمركزة في الأراضي الأردنية.

ج. حكومة فلسطينية موقتة.

د. إنشاء مؤسسات فلسطينية لمصلحة الدولة الفلسطينية.

3 . في المرحلة النهائية: تكون العلاقة راسخة غير قابلة للصدع.

أ. استفتاء عام.

ب. إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة.

ج. ترسيخ بنية الاتحاد.

ثاني عشر: جوهر العلاقات؛ الثقة المتبادلة، والشعور بالمسؤولية الوطنية والقومية الكاملة تجاه الأرض والإنسان في الأرض المحتلة، وتجاه الأمة العربية بشكل عام.

ثالث عشر: التوثيق.

1. وثيقة (اتفاق) مبادئ لها الطابع السري وغير المعلن، تتضمّن المبادئ الأساسية للعلاقات المستقبلية، والتزام العمل من أجل تحقيق هذه المبادئ بالصيغة الملائمة.

2. إعلان سياسي من أجل تحريك الموقف السياسي بالاتجاه المطلوب، وفق شروط معينة ضمن الإطار العربي، لمصلحة تحقيق أهداف التحرير، وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة، وإنشاء الاتحاد الكونفدرالي، وتحقيق السلام المنشود.

إدراكًا لاستناد مقررات قمة فاس (مشروع السلام العربي)[601] لحلّ أزمة الشرق الأوسط إلى الشرعية الدولية والقرارات الدولية التي تنص على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أرض الغير بالقوة، والتي تنتهي عند تنفيذها بضمانات دولية تكفل السلام الدائم في المنطقة، وإفادة من المبادرات الدولية التي اعترفت بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على ترابه الوطني، وانسجامًا مع مبادئ السلام التي اعتمدتها هذه المبادرات، بما فيها المبادرة الأميركية للرئيس ريغان[602] ومقترحاتها.

وانطلاقًا من أنّ العلاقة الكونفدرالية بين الأردن وفلسطين تُسهّل التعامل، وتضع حلولًا للمبادرات الدولية لإقناع الأطراف المعنية على الصعيد الدولي، كما تطرح تصورًا واقعيًا للتنفيذ العملي لهذه المبادرة، وتزيل العقبات للتعامل الواقعي مع الأطراف المعنية على الصعيد الدولي، لوضع هذه المبادرات موضع التنفيذ العملي.

وتأكيدًا لِحسّنا العميق بالمسؤولية المشتركة، فقد اتفق الجانبان الأردني والفلسطيني، وفي هذا الظرف الحاسم، على التعامل مع هذا الجهد كله، والمبادرات العربية والدولية، للتوصّل إلى حلّ عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية بشكل خاص، وقضية الشرق الأوسط بشكل عام.

واتفق الجانبان الأردني والفلسطيني، وفي هذا الظرف الدقيق والحاسم، على العمل لاتخاذ موقف عربي يمكّنهما من التعامل مع ما يمكن تنفيذه من هذه المبادرات، بغية التوصّل إلى حلّ عادل ودائم وشامل لقضية الشرق الأوسط، وخصوصًا القضية الفلسطينية.

واتفق الجانبان كذلك على الشروع فورًا في وضع الخطة التنفيذية للتحرّك السياسي المشترك، وضمن الإطار العربي، ولتأمين الدعم العربي الذي من شأنه أن يُسهم مساهمة كبيرة في تحقيق الهدف المشترك المتمثّل بتحرير الأرض، وإنقاذ الأهل، من منطلق المسؤولية التاريخية، وأداءً للواجب المقدّس الذي يقتضينا العمل بالوسائل كلها، واغتنام الفرص كلها لتحقيقه، ولرفع مسؤولية عرقلة الوصول إلى سلام عادل ودائم في المنطقة عن كاهل أمتنا.

ندوة حول السلام في «مركز كارتر» في أتلانتا (جورجيا)، تشرين الثاني/ نوفمبر 1983[603]

كارتر: «الفرق بين كامب ديفيد ومشروع ريغان أنّ الأخير أكثر وضوحًا، وأنّه ركّز على مشاركة

الأردن».

فورد: «كأنّي بكل واحد يتحدّث عن إلحاحية المشكلة على طاولة مؤتمر مفاوضات. سؤالي: من هي الجهة التي يمكن أن تتخذ مثل هذه المبادرة، ولا تُفسَّر مبادرتها بأنّها مشبوهة؟».

الأمير الحسن: «الطرف الذي ينبغي أن يبادر هو الولايات المتحدة، والإرادة السياسية للشعب الأميركي».

لينوفيتش: «لا بدّ من التعامل مع القضية الفلسطينية بسرعة. لا أحد يعرف اهتمام أميركا أين سيتجه، إلى أميركا اللاتينية، الصين ...إلخ. امتناع الدول العربية – ما عدا مصر – عن الاعتراف بحق إسرائيل بالوجود إعاقة للسلام. أي مفاوضات لا بدّ من أن تبدأ من الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. إنّ الآلية الميكانيكية الوحيدة القائمة لخدمة الفلسطينيين هي كامب ديفيد، بغض النظر عن الاسم الذي تحمله. من دون التزام الولايات المتحدة، لا يمكن أن يتحقّق السلام. مأساة لبنان ربما تمنحنا الفرصة للتعامل مع الشرق الأوسط. الأخطار كبيرة والفرص تكبر معها. صادرات أميركا للسعودية ضعف صادراتها إلى السوفيات، وشرق أوروبا، والصين مجتمعين. السعودية مصدر معيشي لصندوق النقد والبنك الدوليين، فهي تؤدي دورًا ماليًا. السعودية غير معنيّة بدور اقتصادي، بل بتنمية اقتصادية. إنّ عدم الاستقرار وتهديد المصالح الغربية يأتيان من المنطقة نفسها، مثل الحرب العراقية – الإيرانية. لكنّ الاتحاد السوفياتي يستفيد من ذلك.

أميركا تعتقد أنّ السعودية يمكن أن تكون وكيلها في المنطقة، مثل إسرائيل ومصر. والأوروبيون يقولون إنّ السعودية نجحت في قضايا ثانوية في وساطتها، لكنّها لم تنجح في قضايا أساسية. لذلك، السعودية جزء من المنطقة، ولا يمكن انتزاعها منها لتكون جزءًا من التحالف الاستراتيجي الأميركي، فذلك من شأنه أن يهدّد الأنظمة القائمة. برأينا أنّه بولغ في الدور الذي تؤدّيه السعودية إقليميًا ودوليًا. على أميركا أن تعيد تشكيل سياستها؛ وعلى أميركا أن تستعيد ثقة دول المنطقة فيها».

كارتر: «نفى أنّه خلال إدارته كان يعتقد أنّ الخطر في الشرق الأوسط ليس من الخارج بل من الداخل».

فورد: «ليس السوفيات هم السبب لكل ما يجري في الشرق الأوسط، بل هم المنتفعون من الـ Turmoil [الاضطراب]، ولم ينجحوا دائمًا كما حدث في مصر والصومال».

رجائي الملّاح (رئيس معهد الطاقة في كولورادو): «ليست آبار السعودية سياسية فحسب، بل مالية واقتصادية أيضًا. سياسة السعودية نحو الاستقرار؛ موقفها [...] هو بأسعار النفط وبتجارة النفط، وكذلك الاعتدال في منظمة (أوبك)».

الجلسة الثانية

الأمير بندر بن سلطان[604]: «أولويات وهموم واهتمامات السعودية:

1. الإيمان بالله يحكم كل شيء حتى العلاقات الخارجية. نستمد الشرعية من الإسلام، وبه نرتبط بمليار مسلم في العالم. علاقاتنا بأميركا تكون أفضل إذا فهمت هذا الوضع بشأننا.

2. التزام السعودية بالعالم العربي. هناك خلافات عربية وهي غير شاذة؛ فالخلافات موجودة بين دول حلف شمال الأطلسي. الولايات المتحدة لا يمكن أن تكون خصمًا وصانع سلام في الوقت نفسه.

3. أمن الخليج والشرق الأوسط مترابطان.

4. الحلف الأميركي – الإسرائيلي الاستراتيجي يهدّد العرب والمسلمين.

5. نريد أن نُحدّث السعودية، ولا يعني أنّ ذلك بالضرورة Westernize [تغريب].

6. انتقدنا «كامب ديفيد» ومشروع ريغان لأنّهما لم يتضمنا حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

7. السعودية تعمل وفق الإجماع العربي والإسلامي».

كوانت: «رأي الإدارة الأميركية بالعرب:

1. السعودية يمكن أن تقود العالم العربي كما فعل ناصر [جمال عبد الناصر]. شاع ذلك في أواسط السبعينيات.

2. اعتقاد أميركا هو أنّ السعودية توافق على اتفاقية كامب ديفيد.

3. السعودية تُقنع السوريين بقضايا مشروع ريغان ولبنان. هذا لا يعني أنّني أقلّل من دور السعودية، فللسعودية دور كبير ومهم. علينا أن نعمل مع السعودية بشكل فاعل، ولا يمكن أن يتمّ ذلك إلّا إذا كان لأميركا سياسة واضحة معقولة تجاه الشرق الأوسط. إنّنا نظلم السعوديين إذا تحوّلنا [لجأنا] لهم لسدّ الثغرات الناشئة عن نواقص سياسات».

أسامة الباز: «لنُقوّي القيادة المعتدلة من الفلسطينيين التي قبلت مشروع فاس. لا بدّ أولًا من بداية حلّ للقضية اللبنانية، كي نتحرّك على الجبهة الفلسطينية، ولا بدّ من مشاركة الأطراف المعنية؛ الخطة ينبغي ألّا تكون مصرية. الأردن مهم، والفلسطينيون عليهم أن يختاروا ممثّليهم، وسورية ينبغي ألّا تُسمي ذلك كامب ديفيد منذ البداية».

كارتر: «الأردن قرّر منذ البداية. فهل تعتقد أنّ حضورًا مصريًا وفلسطينيًا من الضفة وغزة كافٍ؟».

أسامة: «كلا، إنّ الأردن أساسي، والضفة انتُزعت منه في الحرب. ينبغي أن يُعطى السوريون فرصة، هم يرفضون في المراحل الأولى، لأنّهم يطلبون سياقًا أوسع على مستوى الأمم المتحدة، وبالتالي يمكن اشتراكها في مرحلة لاحقة».

فورد: «هل أفهم منك أنّ حلّ المشكلة اللبنانية ينبغي أن يتمّ أولًا؟».

أسامة: «ينبغي أن نتأكّد من أنّ حلًا للأزمة اللبنانية على طريق النجاح، لأنّه أساس لصدقية أميركا

وللثقة في الحلّ. يقول الناس: كيف يمكن أميركا أن تُخرج إسرائيل من الضفة ولم تنجح في إخراجها من لبنان حيث، كما تقول، لا توجد لديها أطماع إقليمية».

فورد: «لحلّ المشكلة اللبنانية لا بدّ من إقحام السوريين؛ فكيف تحضرهم الآن إلى لبنان، وتؤجلهم عندما تأتي إلى حلّ القضية الفلسطينية والجولان؟».

كارتر:

1. بيغن أول من رفض مشروع ريغان.

2. لم تقم الإدارة بإجبار إسرائيل على وقف الاستيطان.

طلب سوندرز من الباز أن يوضّح اقتراحه بمزاوجة القرار 242 و«كامب ديفيد».

أسامة: «تحدّث رابينوفيتش[605] (Itamar Rabinovich) عن موضوع مهم، هو كيف يمكن إعادة مصر إلى تأدية دورها في العالم العربي. إنّني مسرور من أن أسمع إسرائيليًا متنورًا يتحدّث عن دور مصر في السلام، من خلال كونها جزءًا من العالم العربي، وليس كما يعتقد بعض الإسرائيليين والأميركيين أنّ المصلحة تقتضي انقسامًا عربيًا. إنّ مصلحة السلام والولايات المتحدة هي في أن يكون العرب موحّدين، وأن تؤدّي مصر دورًا رئيسًا. إنّ علاقاتنا مع العرب قوية، ولو أنّه لا يوجد سفراء. هناك أربعة ملايين مصري يعملون في الوطن العربي. إنّ العلاقات غير مقطوعة. ثمّة حالة من التوتر، وهناك خطوة لا بدّ من تجاوزها. يمكن فعل ذلك إذا ساعدنا أصدقاؤنا الأميركيون وغيرهم. مثلًا، قرار مؤتمر فاس إيجابي».

كارتر سأل: «ماذا يمكن أن يحمل سقوط عرفات على المعادلة في الشرق الأوسط؟».

أسامة: «المسألة ليست عرفات، بل القيادة المعتدلة التي تريد السلام، وتطلب الاتصال معكم. لكنّكم ترفضون. لو تجرون حوارًا معهم لتقويم المعتدلين بينهم. فإذا تغيّرت القيادة الحالية للفلسطينيين، سيكون أمرًا شنيعًا لا يسرّنا. إنّ بعض الفلسطينيين المعتدلين يعمل حاليًا على إخراج خطة سلام اطّلعتُ على بعض ملامحها وهي مشجعة».

قال أحد أعضاء الوفد الإسرائيلي: «مشروع ريغان يحتوي على العناصر التي ذكرها الباز كلها. [.....] علاقات مصر العربية سيئة. مركزية مصر تجعل علاقات مصر العربية مهمّة. إنّ وزن مصر في العالم العربي معروف، وانعكس في حالات عدة، منها قول السادات إنّ القاهرة هي مفتاح الحرب والسلام. مصر الآن تعاني، لكنّ النظام العربي أيضًا يعاني. علاقات مصر بالعراق والأردن جيدة. إنّ إسرائيل لا تريد خروج مصر من النظام العربي.

المتدخل الثاني، موجهًا مداخلته إلى سوندرز: «يجب أن تفحص الدوافع والمعوقات الموجودة في سياسة كل بلد للتوجه نحو السلام. ما هي المعوقات التي على مصر إزالتها لتمضي مجددًا نحو السلام؟ أي دول عربية وقوى محلية تحول دون عودة مصر إلى المشهد؟ ما هي التغيرات التي يمكن لمصر إحداثها في العلاقات القائمة في الشرق الأوسط؟ ماذا بشأن المملكة العربية السعودية؟ هناك عدد من الأحوال الجديدة المواتية

للسلام يمكن أن تتطوّر».

قال أسامة الباز: «حتى حين فتح الملك الحسين حوارًا مع الفلسطينيين، كان الوعد له أنّ أميركا ستعمل على وقف الاستيطان، ثمّ اكتشف أنّ أميركا حوّلت موقفها إلى القول إنّها ستضع الاستيطان على جدول أعمال المتفاوضين. ما يزال الجانب العربي يعاني. إنّ صورة العرب لا تزال سلبية في الولايات المتحدة؛ ليس لأنّ اليهود يفعلون ذلك، فالمشكلة أكثر تعقيدًا. إنّ اليهودي الحقيقي لا يشترك في التعصب؛ فاليهودية في صلبها هي عداء التعصب والتحامل. وللخروج من الحلقة المفرغة. كان هناك وسائل عدة [...] يمكن أن تستخدمها الولايات المتحدة لبعث الحياة في الـ Peace Process [عملية السلام]، لكنّها لم تفعل شيئًا لتحقيق ذلك. كان هناك رهان على تداعي الموقف الأميركي بالنسبة إلى الاستيطان الإسرائيلي. إنّ الاستيطان غير شرعي ومعوّق للسلام، إضافة إلى أن بيغن تعهّد بوقف الاستيطان ما دامت المباحثات جارية. أميركا تذكر الضفة والقطاع، لكنّها لم تفعل شيئًا هنا.

إنّ إسرائيل ليست كيانًا واحدًا متجانسًا تمامًا. وتمثّلت إحدى فوائد تحقيق السلام مع إسرائيل في أنّنا عرفنا أن هناك كيانات إسرائيلية متعدّدة. ثمّ قالت أميركا إنّ المستوطنات معوّقة للسلام. ويمكن تفسير ذلك بأنّ ما هو معوق للسلام ليس بالضرورة غير شرعي.

ثمّ القول بحقّ اليهود في العيش بالضفة. هذا القول في ظاهره جيد، فمن حقّ الناس أن يعيشوا في كل مكان بغض النظر عن دينهم وجنسهم. لكن أن نخلق جيوبًا في الوسط العربي من دون سلام، فهذا يعني تغذية العداء الذي نسعى إلى إزالته. لو كان الأمر سيتمّ بعد الاتفاق على أساس المعاملة بالمثل فذلك أمر آخر.

زيادة المعونات العسكرية والمالية لإسرائيل بغض النظر عن سلوكها، لأنّ ذلك يعني تقوية يد المتشدّد في إسرائيل على حساب يد السلام.

افتراض أنّ الملك الحسين سيشارك في اتفاق سلام على أساس مشروع ريغان وهو رفض «كامب ديفيد». الحسين رجل رؤية وشجاع، لكن أن يخاطر فهذا أمر صعب، ما لم يكن ضامنًا في يده حدًّا أدنى. عليه أن يتأكّد من أنّه إذا أراد أن يتجه نحو السلام [.......].

اقترح بعض المستشارين على السادات أن يوجّه خطبته للكنيست بالإنكليزية، باعتبار أنّ العالم يراقبه ويسمعه. ومن دون تردّد قال السادات: «بل سأقولها بالعربية لأنّ رسالتي للعرب وللإسرائيليين».

توصلنا إلى اتفاق صار خلافيًا للعديدين. والعامل الذي أدّى إلى جعله خلافيًا هو تعبير «حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني».

العوامل التي أضعفت «كامب ديفيد»:

1. عودة إسرائيل إلى الاستيطان أثرت في الاتفاق [.......]. كما أنّ إسرائيل شدّدت من سياستها في الضفة الغربية بدلًا من اتخاذ إجراءات تبعث الثقة، ما صعّب الأمر، وجعل الناس يفسّرون «كامب ديفيد» –

فلسطينيين وعربًا - على أساس أنّ الاتفاق كان اتفاقًا منفصلًا، علمًا أنّ السادات وكارتر وبيغن اتفقوا على العمل على اتفاق لسلام شامل.

2. ضرب إسرائيل المفاعل النووي العراقي.

جعلت إسرائيل الإدراك المتعلّق بالاتفاق متعددًا، وجرّدته من صدقيته.

(600) قدّمت القيادة الفلسطينية هذا التصوّر خلال عام 1983 ولم يعثر على تاريخ محدد له في محاولة للمضي قدمًا في تحسين العلاقات الأردنية – الفلسطينية بعد الخروج من بيروت.

(601) يُعرف أيضًا باسم «مشروع فاس» للسلام. تقدّم به الأمير فهد بن عبد العزيز حين كان وليًا للعهد واعتمده مؤتمر القمة العربي غير العادي الثاني الذي عُقد في مدينة فاس بالمغرب من 6 إلى 9 أيلول/ سبتمبر 1982. وتضمّن أساسًا: انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في عام 1967، إزالة المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي التي احتُلت بعد عام 1967، قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، تأكيد حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتعويض من لا يرغب بالعودة.

(602) «مشروع ريغان» للسلام. طرحه الرئيس الأميركي رونالد ريغان في 1 أيلول/ سبتمبر 1982، وحمل اسم «مبادرة سلام أميركية لشعوب الشرق الأوسط»، أعلن فيه رفضًا صريحًا لإقامة دولة فلسطينية، والاستعاضة عنها بحكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة مرتبط بالأردن. وكذلك رفض تقسيم القدس على أن يُحسم وضعها النهائي بالتفاوض.

(603) * حضر المؤتمر سمو الأمير حسن عن الأردن (وكنتُ برفقته)، وأسامة الباز عن مصر، وفاروق الشرع عن سورية، والأمير بندر عن السعودية، والدكتور رابينوفيتش عن إسرائيل، إضافة إلى الرئيس الأميركي الأسبق جيرالد فورد ومجموعة خبراء أميركيين في الشرق الأوسط.

(604) بندر بن سلطان (1949–). سفير السعودية لدى الولايات المتحدة الأميركية بين عامي 1983 و2005، ثمّ رئيس المخابرات السعودية بين عامي 2012 و2014، فمستشارًا ومبعوثًا خاصًا للملك عبد الله بن عبد العزيز بين عامي 2014 و2015.

(605) إيتمار رابينوفيتش (1942–). أستاذ جامعي إسرائيلي. كان رئيس جامعة تل أبيب، ثمّ سفير إسرائيل إلى الولايات المتحدة. كما كان أحد كبار المفاوضين الإسرائيليين مع سورية في الفترة بين عامي 1993 و1996. يرأس حاليًا «معهد إسرائيل» ومقره القدس وواشنطن العاصمة.

الفصل الثاني عشر
1984

حديث مع الملك عن حكومة أحمد عبيدات

8/1/1984

اليوم هو الأحد الذي تُعقد فيه جلسة مجلس الوزراء الأولى في الأسبوع. طُلبتُ على الهاتف، وكلّمني الشريف زيد [بن شاكر] ليقول لي إنّه يدعوني ومروان القاسم - نحن الاثنان فحسب - إلى عشاء في منزله، سيحضره جلالة الملك. أخبرتُ مروان. وفي المساء ذهبتُ إلى العشاء، وكان على شرف السيناتور الأميركي [جون تاور][606] (John Tower) وزميله الذي كان معه في جولة في عدد من دول المنطقة، لإعداد تقرير لجنة المخصّصات العسكرية في مجلس الشيوخ.

حضر جلالة الملك، وانتهى العشاء. وذهب أبو شاكر [زيد بن شاكر] لوداع الضيوف، وسيدنا [الملك حسين] ليغسل يديه. وفي أثناء ذلك، بقيتُ مع مروان في «الفرندة» [الشرفة]. وسألني مروان: «ماذا يجري؟». (مشيرًا إلى الحكومة والتغييرات والشائعات). قلت: «لا أدري شيئًا». في تلك اللحظة وصل أبو شاكر [زيد بن شاكر]، وسأل: «ماذا تقولون؟». قال مروان: «إنّنا نتساءل عمّا يجري، ولا نعرف عنه شيئًا، وأبو السعيد [عدنان أبو عودة] يقول إنّه لا يعرف». فدُهش أبو شاكر وقال موجّهًا إليّ الكلام: «أنت لا تعرف؟». قلت: «لا أعرف شيئًا». قال أبو شاكر: «سيدنا [الملك حسين] كلّف أحمد عبيدات ليُؤلّف حكومة، وقد انتهى من تأليفها، وأنت - مشيرًا إلى مروان - رئيس ديوان ملكي، وأنت - مشيرًا إلي - وزير بلاط».

بعدها توجّه إلي وقال: «كنتُ أعتقد أنّك أذكى من ذلك يا أبو السعيد؛ كيف لم تعرف؟». قلت: «لم أسأل أحدًا، ولم يقل لي أحد».

في هذه اللحظة عاد جلالة الملك، وسأل: «إيش في؟». فقال أبو شاكر: «عدنان ومروان لا يعرفان عن التغيير». ودُهش جلالته، وأعاد ما قاله أبو شاكر. ثمّ جلس على كرسي، وكان أبو شاكر على يمينه، ومروان على يساره، وكنتُ أجلس مقابله. وبدأ سيدنا [الملك حسين] الحديث عن أنّه منذ زمن وهو يفكر في شخص يخلف أبو عماد [مضر بدران] الذي بذل جهده كله بنشاط وإخلاص، وأنّه اختار أبو ثامر [أحمد عبيدات] بعد أن قرّ رأيه عليه منذ أن ترك المخابرات.

إنّ الأسباب التي جعلته يختاره هي أنّه مستقيم وقوي ومخلص، عقله منظّم وذكي، على الرغم من أنّ ذكاءه لا يظهر وهو يتكلّم. كما أنّه - أي جلالته - تلفّت حوله ليختار رئيسًا آخر أو بديلًا من مضر من رؤساء الوزارات السابقين فلم يجد الشخص الملائم، فمنهم من فاته الزمن ولا يستطيع مسايرة متطلبات المرحلة [...]، ومنهم من يستمد قوته من الخارج [...]، ومنهم من لوّثه الفساد [...]. أمّا أبو ناصر (أحمد

اللوزي) فلم أقابل في حياتي رجلًا أطيب منه وأخلص، لكنّني لا أتذكر قضية واحدة انفعل فيها.

(هنا أعجبتُ بهذا التقويم العميق والموجز لكل شخص، وشعرتُ بأنّ الحكمة والتجربة تجري على لسان جلالته بيُسر مذهل).

هكذا انتهت حقبة مضر التي مهّد لها في الشهر الأخير من حكمه بأمرين دلّا على أنّه سياسي محلي ذكي. هذان الأمران هما:

1. شتم أميركا في جلسة مناقشة الموازنة. وجاءت شتيمته بأسلوب كان واضحًا أنّه مرتّب سلفًا، إذ طلب محمود الكايد (أحد شركاء صحيفة **الرأي** التي تُعتبر مؤسسة الرئيس مضر السياسية) إلى الحكومة أن تُعلّق على موقف أميركا. كان واضحًا أنّ الطلب نشاز، فالجلسة للموازنة وليست للسياسة. وبكل حسن نية قلتُ للرئيس: «ليس من الضروري التعليق على ما قال الكايد، لأنّ الجلسة للموازنة». فوجئتُ حين أخذ الرئيس «المايكروفون» ليتكلّم في الموضوع، ويشتم أميركا. وأدركتُ أنّه يريد أن يبني – كما يقول الغربيون – سِجلّه الانتخابي.

2. اصطنع ثانية مع محمود الكايد موضوع النفط؛ فتحدّث عن النفط في الأردن، مثيرًا آمالًا عراضًا غير مبررة. وكان واضحًا أنّه يقول للأردنيين إنّه إذا تفجّر النفط يومًا فهو بسببي.

كتابة خطاب العرش[607]

9/1/1984

طلب إليّ رئيس الديوان أحمد اللوزي أن أشاركه في كتابة خطاب العرش. جلسنا في قاعة الاجتماعات، وجاء سيدنا [الملك حسين] عند الظهر، وتناولنا ساندويشات الغداء في القاعة. جلس جلالته معنا وكان يكتب. بعدها غادر القاعة على أمل أن ننتهي من مشروع الخطاب ونعرضه عليه.

في المساء، جاء أحمد عبيدات وجواد العناني وسليمان عرار ليطّلعوا على المسوّدة، ويُسهموا في الجزء الاقتصادي من الخطاب. انتظرنا عودة جلالته لكنّه لم يأتِ. فقلتُ لأحمد اللوزي أن يتصل به لنرى. اتصل بقصر الندوة، وعلم أنّ جلالته متوعّك. أنهينا عملنا، وغادرنا الديوان نحو الثامنة والدقيقة الثلاثين ليلًا.

مرض الملك حسين وتعيين الحكومة الجديدة

10/1/1984

طُلب أعضاء مجلس الوزراء للاجتماع في الرئاسة. وهناك أخبرنا دولة الرئيس مضر بدران أنّ جلالته أُصيب بنزف معوي ليلة البارحة، وأنّ وضعه كان غير مريح، لكن في الصباح الباكر – ولله الحمد – توقّف النزف، وهو الآن في وضع حسن، وحالته لا تمنع استكمال مراسم استقالة الحكومة، وتعيين الحكومة

الجديدة[608]. وقال: «اتفقتُ مع جلالته ألّا يقف، وستتم هذه المراسم في جناحه في المستشفى».

كانت الساعة نحو الخامسة. تحرّك الوزراء عندها للمستشفى، وتمّت مراسم الاستقالة والتعيين في المدينة الطبية.

البرنامج الانتخابي لحزب العمل

12 /1 /1984

مساء يوم 11 /1 /1984، صدرت مراسم تعييني وزيرًا للبلاط. وفي اليوم التالي ذهبتُ إلى المدينة الطبية، وزرتُ جلالته، وجلستُ معه بضع دقائق.

في مساء اليوم زارتني في البيت مجموعة من السياسيين الشبان من نابلس، هم: باسل كنعان[609]، وأسامة عبد الهادي، والدكتور فارس المسعود، والدكتور فيصل كنعان؛ جاءوا يباركون لي بالمنصب الجديد. وقال لي باسل إنّ نائبًا إسرائيليًا عُمّاليًا هو أمنون لين، رتّب له مقابلة مع بيريز الذي قال لباسل إنّ حزب العمل بصدد إعداد برنامجه الانتخابي للانتخابات المقبلة، وإنّه يريد أن يستقصي الموقف الأردني ليرى إن كان بإمكانه أن يضمنه برنامجه الانتخابي كاملًا أو معدّلًا. وقال باسل إنّ بيريز عرض عليه أن يقدّم له مسوّدة تصوّرهم للسلام والقضية الفلسطينية قبل وضعها في البرنامج، بقصد أن يحملها باسل إلى عمّان، ويعرضها على المسؤولين الأردنيين، ويأخذ منهم ملاحظاتهم عليها. وقال باسل إنّه هنا لهذا الغرض ويريد أن يرى جلالة الملك ويعرض عليه ما عرضه عليه بيريز.

قلت: «من دون أن أرجع إلى جلالته، أرى ألّا تحمل إلينا مسوّدة المشروع، وتكتفي بالقول لبيريز إنّك ستطّلع وجماعتك في نابلس عليه. فإذا قبل بيريز صوّروا لنا نسخة وأرسلوها، بينما تقومون أنتم في نابلس بإبداء ملاحظاتكم عليه». قبِل باسل الفكرة.

الوفد الأردني في اجتماع المؤتمر الإسلامي الرابع

13 /1 /1984

أُخبرتُ بأنّني سأسافر إلى المغرب، وأرئس الوفد الأردني في اجتماع المؤتمر الإسلامي الرابع الذي سيُعقد في الرباط. وسيضم الوفد سليمان عرار نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية، ونبيه نمر سفيرنا في تونس، وذلك ريثما يصل سمو الأمير حسن الذي سيحضر افتتاح مجلس النواب مع جلالة الملك يوم 16 /1 /1984، وهو أيضًا موعد افتتاح المؤتمر.

14 /1 /1984

ذهبتُ إلى المستشفى [المدينة الطبية]، والتقيتُ رئيس الوزراء ورئيس الديوان، جلستُ مع جلالته قليلًا،

ثمّ استأذنا بالانصراف. وتذكّرتُ بعد خروجي من غرفة الاستقبال ما قاله باسل كنعان، فعدتُ قبل أن يتوجّه جلالته ثانية إلى غرفة النوم، وكان ما يزال واقفًا ينظر من خلال الباب العريض نحو الممر الذي سرنا فيه لدى خروجنا من عنده. نقلتُ له رسالة باسل كنعان. ولم أكد أُنهي كلامي حتى قال جلالته: «ليُحضر كنعان المسوّدة».

وصول الأمير الحسن إلى المغرب

16/1/1984

في يوم 15/1/1984، سافرتُ على طائرة خاصة إلى المغرب ومعي وزير الداخلية. وفي مساء 16/1/1984، وبينما كنّا في قصر المؤتمرات بالدار البيضاء، وصل سمو الأمير الحسن قبل الافتتاح (ومجريات المؤتمر في دفتر ملاحظات آخر)[610].

نقل مجريات المؤتمر وقراراته

20/1/1984

عدنا من المغرب، وكان بالاستقبال في «الرفّ الملكي» [السرب الملكي] صاحب الجلالة، وبمعيته رئيس الوزراء. وجلسنا في مكتب قائد السرب.

نقلنا إلى جلالته ملخّصًا لما دار في المؤتمر. وفي نهاية الإيجاز، أمر جلالته بأن أُعدّ نفسي لأسافر غدًا إلى القاهرة، لأنقل مجريات المؤتمر وقرارته إلى الرئيس مبارك.

21/1/1984

ذهبتُ في طائرة خاصة إلى مصر، واستقبلني في المطار رئيس تشريفات القصر الجمهوري.

سفر الملك الحسين إلى أميركا للعلاج

1/2/1984

سافر جلالته إلى أميركا لاستكمال المعالجة في مستشفى كليفلاند. وأخبرنا قبل سفره أنّ زيارته ستكون خاصة. مع ذلك، حين علم الرئيس ريغان أصرّ على أن يلتقيه، لكنّ جلالته مع ذلك مصرّ أن يعطي انطباعًا بأنّ الزيارة غير رسمية، وعليه فإنّه لن يصطحب معه أي مسؤول كي يؤكّد ذلك الانطباع.

مقابلة الحسين للرئيس ريغان في واشنطن

8 /2 /1984

اتصل بي رئيس الوزراء [أحمد عبيدات]، وقال لي إنّ جلالته اتصل به، وأخبره بأنّ الرئيس مبارك سيزور واشنطن في اليوم الذي سيصل فيه جلالته؛ 13/ 2/ 1984، وبأنّ السفير الأميركي في عمّان زاره في المستشفى لينقل إليه رغبة الرئيس ريغان في أن يجتمعوا معًا بعد أن يزوره وحده في اليوم الأول. وقال رئيس الوزراء إنّ جلالة الملك قال ذلك، وطلب رأي الرئيس. وقال الرئيس لي إنّه أخبر جلالته بأنّ ما يراه سيدنا [الملك حسين] ملائمًا نحن معه. فقال جلالته: «سأقبل هذه الدعوة».

علّقتُ للرئيس فقلت: «الأمر واضح؛ ريغان يريد أن يستفيد من زيارة جلالته والرئيس مبارك، ويريد أن يتصوّر معهما ليُظهر للشعب الأميركي أنّه ما يزال قويًا في الشرق الأوسط. بعبارة أخرى، هو يريد خدمة من جلالته. ورأيي أن تقول لسيدنا [الملك حسين] – إمّا بمبادرة منك، أو إذا اتصل بك – إنّ الرأي هنا هو أن يحاول جلالته الاستفادة من حاجة ريغان هذه، ويطلب منه ما نريد، أي أن يقدّم لنا خدمة مقابل هذه الخدمة». قال الرئيس: «مثل ماذا؟». قلت: «مثل تصريح يتعلّق بالمستوطنات». قال الرئيس: «أنا لن أتصل به، لكن سأقول له ذلك حين يتصل، لأنّه بالتأكيد سيتصل ثانية قبل سفره إلى واشنطن».

قابل جلالة الملك ريغان في 13/ 2/ 1984، وفي 14/ 2/ 1984. ولدى عودته لخّص لنا مضمون لقاءيهما بما يأتي:

1. صواريخ «ستينغر»[(611)] (Stinger) التي سبق أن طلبها الأردن قبل ثلاثة أعوام، وتعهّد ريغان بتأمين ذلك.

2. عرض عليه جلالته مشروع قرار سيتقدّم به الأردن من خلال دول صديقة، مثل بريطانيا وفرنسا، إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار جديد يؤكّد مضمون القرار رقم 242، وعدم شرعية الاستيطان. وكان قد أعدّ المشروع مستشار جلالته السياسي في واشنطن المحامي المدعو جاك أوكونيل (Jack Oconnell) وآخرون.

وتضمّن مشروع القرار المواقف الأميركية الإيجابية المُعلنة حول الصراع العربي – الإسرائيلي كلها، ابتداءً من 242 (وعد ريغان إجابة سيدنا [الملك حسين] عن هذا الطلب برسالة لاحقة).

3. طلب جلالة الملك إلى الرئيس ريغان أن يستخدم نفوذه مع إسرائيل، كي تسمح لأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المقيمين في الضفة والقطاع بالسفر إلى الخارج لحضور اجتماع المؤتمر الوطني الفلسطيني المقبل.

كان عرفات في زيارته الأخيرة إلى عمّان، وفي أثناء المحادثات التي عقدها مع جلالته قبل سفره إلى أميركا لاستكمال العلاج، عرض على جلالته الصعوبات التي يواجهها في عقد المجلس، إذ إنّ السوريين يمنعون الأعضاء المقيمين في سورية من السفر. والإسرائيليون من جانبهم يمنعون أعضاء آخرين، ولذلك هو في ورطة، فالسوريون يريدون شلّ شرعية عرفات، ولأنّ جلالته ينطلق في هذه الفترة من قاعدة دعم شرعية

عرفات، إذ إنّ عرفات مطلوب منه أو مؤمّل منه أن يسير في خطة جلالته، فمن مصلحة الأردن إذًا تدعيم شرعية عرفات. (وعد ريغان أن يجيب جلالته برسالة).

4. أكّد جلالته لريغان أنّه لن يقبل من أميركا أن تكون حليفًا لإسرائيل ووسيطًا في الوقت نفسه، حتى في مسألة المفاوضات. كما أكّد جلالته لريغان أنّ الأردن لا يقبل من أميركا أن تكون وسيطًا فحسب، أي ألّا تكتفي بدفع الطرفين إلى طاولة المفاوضات، وتترك الأردن للسطوة الإسرائيلية المتمثّلة بقوتها واحتلالها الأرض، وأنّ على أميركا أن تُجبر إسرائيل التزام القرار 242، لأنّ الأردن لا يقبل بأن يجلس أعوامًا مع إسرائيل وهو يفاوض.

حين عاد جلالة الحسين كان متفائلًا بأنّ ما وُعد به من إجابات ستكون إيجابية (زيارة عرفات إلى عمّان، والمذكرة المرسلة من الضفة إليه وإلى جلالة الملك في مكان آخر)[612].

بعد عودة جلالته، استقبل رؤساء تحرير الصحف وكتّاب الأعمدة المحليين فيها، في قصر الندوة، وأطلعهم على زيارته إلى الولايات المتحدة. وحين سمعتُ منه الإيجاز، تنبهتُ أول مرة إلى أنّ جلالته مُتخوّف من مفاوضات مطولة، لاعتقاده أنّها ستضيّع الوقت، ولن يخرج منها بشيء، وربما لاعتقاده (وهو مُصيب) أنّ إسرائيل أقوى من الأردن في المفاوضات، ليس لأنّها تحتل الأرض فحسب، بل لأنّنا كأردنيين لا نملك الكفاءة اللازمة لمواجهتها.

زيارة رئيس الجمهورية الصينية للأردن

8 /3 /1984

زيارة رئيس جمهورية الصين الشعبية إلى الأردن، ومعه زوجته. كنتُ رئيس بعثة الشرف، ورافقتُهما وزوجتي طوال مدة الزيارة، بما في ذلك الإقامة في العقبة.

عرفتُ جلالته عن كثب خلال هذه الزيارة. كان كما كنتُ أراه دائمًا، في منتهى الأدب والاحترام للضيف، إلى درجة أنّه اصطحبه بالطائرة إلى العقبة يوم 11 آذار/ مارس، وعاد في اليوم التالي ليرافقه عائدًا إلى عمّان. كما كان جلالته غاية في السعادة لتكريمه ضيفه الكبير في السن والمقام. وكان جلالته سعيدًا أيضًا لاستضافة رئيس دولة مثل الصين، وترك الانطباع بأنّه يعلّق أهمية كبيرة على تطوير العلاقات بها.

رسالة الرئيس ريغان

13 /3 /1984

جاء السفير الأميركي [ريتشارد نويس فيتس] (Richard Noyes Viets[613]) إلى القصر حوالى الساعة الثانية، واستقبله جلالته في مكتبه على انفراد. بعد انتهاء المقابلة، عاد جلالته إلى مكتب رئيس

الديوان، وكان متجهمًا. قال إنّ السفير الأميركي نقل إليه رسالة من الرئيس ريغان تحمل الإجابة عن الطلبين اللذين طرحهما جلالته على الرئيس ريغان في زيارته الأخيرة إلى واشنطن؛ وأنّ الجوابين حول مسألتي مشروع القرار [الذي سيتقدّم به الأردن إلى مجلس الأمن] والضغط على إسرائيل للسماح بخروج أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني [المقيمين في الضفة والقطاع لحضور اجتماع المؤتمر الوطني الفلسطيني المقبل] كانا سلبيين. كما أنّ السفير الأميركي سيُنقل.

14 /3 /1984

ذهبنا إلى القيادة العامة بمعيّة جلالة الملك، حيث استمعنا إلى إيجاز عن «تمرين الأقصى»، حضره الوزراء، ورئيس مجلس الأعيان، ونائب رئيس مجلس النواب. وبعد الإيجاز، عدنا إلى مكتب جلالة الملك في القيادة، وكان الحاضرون مع جلالته: سمو الأمير الحسن وأحمد اللوزي ورئيس الوزراء والقائد العام ورئيس الديوان وأنا.

تحدّث جلالة الملك عن رسالة ريغان بألم، وعرض محاولاته لتحريك الإدارة الأميركية. وعلّق في نهاية الحديث قائلًا: «إذا ظنّوا أنّ بمقدورهم أن يُذلّوني كهاشمي، ويدخلوني في مفاوضات فاشلة، فهم مخطئون. أنا لا أقبل ذلك».

علّقتُ على الجملة الأخيرة بقولي: «يا سيدي، الرجاء بلاش حكاية هاشمي؛ لأنّ قولها لهم أو لغيرهم ستُوحي لهم بأنّك شخصيًا العقبة أمام السلام، وهذا قد يُفسّر بأنّ إزاحتك هي الطريق الصحيحة». أجاب بسرعة: «نعم أفهم ذلك». والتفتَ إليّ الأمير الحسن وقال بصوت منخفض - وقد وقفنا جميعًا لأنّ جلالته كان على وشك مغادرة المكتب: «هذا صحيح، شكرًا لك». ثمّ مال عليّ الرئيس، وقال: «هذه نقطة جوهرية، الحمد لله أنّها خطرت ببالك».

عدنا إلى الديوان الملكي؛ مروان [القاسم] وأنا حوالى الثانية إلّا خمس عشرة دقيقة. وفي الممر شاهدتُ جوديث ميلر (Judith Miller) مراسلة صحيفة New York Times (**نيويورك تايمز**)، فسلّمت عليّ. واستغربتُ وجودها، ولم أسألها.

طلب إجراء مقابلة مع الملك على محطة سي. بي. إس

15 /3 /1984

حوالى الثالثة وخمس عشرة دقيقة، جاءتني مهاتفة من لندن. كان على الجانب الآخر مدير محطة CBS (**سي. بي. إس**) الأميركية في لندن، المدعو والاس (Wallace)، وقال لي إنّه يأسف لمكالمتي في البيت، إذ طلب وزيرة الإعلام، وعلم أنّها في أميركا، وقال: أرجو مساعدتي إن كان في الإمكان أن تُجرى مقابلة حيّة مع جلالته مساء اليوم، ليشرح جلالته مقابلته المنشورة صباح اليوم في New York Times (**نيويورك**

تايمز). وأضاف أنّ بيتر جينينغز (Peter Jennings) هو الذي سيُجري المقابلة، لأنّه أكثر من يعرف جلالة الملك.

فوجئتُ بالخبر، فلم يكن لديّ علم بالمقابلة مع New York Times (**نيويورك تايمز**). لكنّني تذكّرت جوديث ميلر التي رأيتها في الديوان أمس. وتظاهرتُ بأنّني أعرف، وقلت: «لا أستطيع مساعدتك لأنّ المهلة قصيرة جدًا، فالساعة الآن هي نحو الثالثة والدقيقة الثلاثين، واليوم الخميس، أي بداية نهاية الأسبوع، فإذا هاتفتني يوم السبت ظهرًا يمكن أن أعطيك جوابًا».

قال الملك: «هل سمعت؟». قلت: «ماذا يا سيدي؟». قال: «مضمون مقابلتي مع New York Times (**نيويورك تايمز**).

ذكرتُ له تفصيلات المكالمة التي تلقّيتها، وقلتُ له إنّني تظاهرتُ بأنّني أعرف. قال: «إذًا اسمع المقابلة». وشرع جلالته يتلو نصّ المقابلة إلى أن اكتملت. بعدها قال: «أحضرها لي السفير الأميركي قبل قليل، والمنشور فيها دقيق للغاية. فماذا تظن؟». قلت: «أما وأنّ جلالته قد فجّر الموقف، فلا بدّ من إذاعتها كاملة عبر أجهزتنا الإعلامية». قال: «إذًا سأُرسل إليك نسخة، وأرجو أن تُرتّب الأمور مع الإعلام».

اتصلتُ برئيس الوزراء ورويتُ له القصة. ففوجئ وقال: «ليس لديّ علم إلّا منك الآن». قلتُ له إنّ جلالته يرغب في إذاعتها. واستفسرتُ منه إذا كان يريد هو أن يوجّه الأجهزة أم أقوم أنا بالمهمة. قال: «سأُخبرهم أنا».

ردّات الفعل على مقابلة الملك مع نيويورك تايمز

17 /3 /1984

حضر جلالته إلى الديوان، وتحدّثتُ معه حول ردّات الفعل على مقابلته مع New York Times (**نيويورك تايمز**). وقلتُ إنّ البعض حكم عليها بأنّها محاكمة للذات، أو نقد ذاتي، لأنّ جلالته هو الذي راهن أكثر من غيره على السياسة الأميركية، والناس كلهم مسرورون بما قيل. وقال مروان إنّ شبكة CBS (**سي. بي. إس**) الأميركية ترغب في إجراء مقابلة، واتفق على أن يُرتب الأمر معها على أن يُجري جلالته المقابلة غدًا؛ 1984/ 3/ 18، ببثّ حيّ في التلفزيون الأردني.

قال جلالته إنّ عددًا من الصحافيين يرغبون في الحصول على مقابلة، وليكن ذلك يوم بعد غد، في 1984/ 3/ 19. أضاف: «ما زالت جوديث ميلر في عمّان، فأرجو أن تدعوها لمشاهدة مقابلة التلفزيون، كي تُعدّ نفسها لمقابلة ما بعد غد مع الصحافيين».

نصحتُ سيدنا [الملك حسين] بضرورة شرح أنّ «الأرض مقابل السلام» ليس شرطًا مسبقًا بل هو مبدأ، والمبدأ غير قابل للتفاوض. طلب سيدنا أن أكتب ذلك.

موقف الملك حسين من المفاوضات مع إسرائيل

18 /3 /1984

رئيس الديوان وأنا حضرنا المقابلة في التلفزيون الأردني، وجاءت جوديث ميلر. بعد المقابلة، جلسنا مع جلالته فترة طويلة، أكثر من ساعة، «دردشنا» معه حول المقابلة، وقمنا بنقد الإعلامية التي أجرت المقابلة، وكم كانت استفزازية، وقلتُ له: «حمدًا لله أنّها كانت كذلك؛ لأنّها جعلت سيدنا يخرج عن تحفّظه، وهذا كان مطلوبًا». قالت جوديث ميلر إنّ أهم ما قاله سيدنا كان غامضًا، وهو جوابه عن السؤال حول استعداده للدخول في مفاوضات مع إسرائيل، إذ قال إنّه في مرحلة ما لا بدّ من مفاوضات. قالت جوديث ميلر: «هذه لن تُفهم، وسيُقال إنّ الحسين تراجع عن موضوع المفاوضات».

زيارة أسامة الباز إلى عمّان

21 /3 /1984

استقبلتُ [أسامة الباز] في المطار العسكري، ومكثنا في فندق «ماريوت» حتى الواحدة تقريبًا. بعدها ذهبتُ إلى الديوان، ثمّ إلى قصر الندوة، واستمع جلالته إلى الرسالة التي يحملها، وكان حاضرًا دولة الرئيس [أحمد عبيدات]، القائد العام، رئيس الديوان، وزير الخارجية ومدير المصالح المصرية[614] في عمّان نبيل بدر.

تضمّنت رسالة أسامة ما يأتي:

1. تقرير عن حادث الطائرات التي أغارت على إذاعة أم درمان في السودان. وأكّد أنّها ليبية، إذ إنّ محطاتهم رصدت جزءًا منها من مطار في جنوب ليبيا.

2. إنّ مصر ستوجّه ضربة رادعة لليبيا إذا كرّرت العملية، وأنّها أطلقت هذه المعلومات ليعرف بها القذافي سلفًا.

3. ذكر أنّ جدعون رفائيل، الدبلوماسي الإسرائيلي المتقاعد، زار القاهرة. ومعروف أنّه من حزب العمل، وتحدّث مع المسؤولين المصريين عن الانتخابات المقبلة، وعن موقف حزب العمل من التسوية، وأنّهم منفتحون. وألمح الباز إلى أنّ حزب العمل يرى في موقف أردني معتدل مساعدًا له في النجاح في الانتخابات. وقال بدبلوماسية ما معناه أنّ مصر مستعدة لتأدية دور بيننا وبين حزب العمل.

أجابه جلالة الملك: «إنّ حزب العمل هو الحزب الذي كان يحكم إسرائيل عند الاحتلال، وهو الحزب الذي بدأ بالاستيطان، والحزب الذي تشدّد في قضية السلام». وقال ما معناه أنّنا لسنا معنيين، أي إنّه رفض وساطة مصرية. شعرتُ بأنّ هذه النقطة هي المسألة التي جاء الباز لينقلها، لكنّه وضعها في خضم مسائل أخرى بذكاء.

تدخّلتُ وقلتُ معقّبًا على موضوع حزب العمل والضفة الغربية: «زارني أمس أحد الشبّان من الضفة الغربية (باسل كنعان الذي لم أذكر اسمه)، وهو من الناشطين الذين لهم اتصال بحزب العمل، وقال لي (باسل) إنّه حين كان ينوي التوجّه إلى عمّان صباح أمس، 20/ 3/ 1984، تلقّى مكالمة هاتفية من النائب العمالي أمنون لين، طلب إليه فيها أن يزوره في نابلس. غير أنّ باسل اعتذر باعتبار أنّه مسافر إلى عمّان، فردّ عليه أمنون لين: إنّها مصادفة طيبة، فالموضوع الذي سأثيره معك يتعلّق بعمّان. إنّ تصريحات جلالة الملك لشبكة CBS (سي. بي. إس) الأميركية جاءت بمنزلة ضربة صاعقة لحزب العمل، بسبب موقفه الغامض من قضية المفاوضات، وهي النقطة التي راهن عليها حزب العمل في حملته الانتخابية. كانت بمنزلة ضربة للحزب لأنّ جلالة الملك كان غامضًا حول مسألة المفاوضات، إذ بدا للإسرائيليين أنّه لا يريد مفاوضات مع إسرائيل».

أضفتُ أنّ الشخص (باسل كنعان) نقل لي أيضًا أنّ كلام جلالته ألقى بظلّ سحابة من اليأس على سكان الضفة الغربية؛ إذ كانت مراهنتهم قائمة على إمكان قيام الأردن بدور من خلال أميركا، وها هو اليوم يقول: «لا فائدة في أميركا».

ما كدتُ أُنهي كلامي حتى ردّ جلالته غاضبًا ومتألّمًا: «ماذا يمكن أن أعمل؟ إنّ الأمور واضحة، ولم يكن بالإمكان أن أبقى صامتًا على الموقف الأميركي».

انتهت الزيارة، وغادر الباز. وطلب سيدنا [الملك حسين] من الحاضرين بالاسم الدخول معه إلى مكتبه عند دخول القصر، واستثنى من الدعوة الأمير رعد. دخلنا؛ الرئيس ومروان على يسار جلالته، وأبو شاكر وأنا على يمينه، وقال وجميعنا واقفون: «ماذا يمكن أن نعمل بالنسبة إلى الضفة الغربية؟ إنّني لم أقصد دبّ اليأس في قلوبهم». (شعرتُ بأنّ جلالته لم يخطر بباله حين قال التصريحات هذا البُعد). قلت: «سيدي، لم أقصد من نقل الخبر سوى وضع جلالتكم في صورة ردة فعل المعتدلين في الضفة» (وقصدتُ من ذلك تخفيف وطأة شعوره). قال جلالته: «عملتُ جهدي، ماذا يمكن أن أفعل أكثر ما فعلت؟». وأخذ يردّد عبارات اعتذارية مفادها أنّه كان مضطرًا إلى قول ما قال. ثمّ ختم حديثه بالقول: «في أي حال، الرجاء أن تبقوا على اتصال معهم (أهل الضفة الغربية)».

وانصرفنا.

موقف إسرائيل من زيارة الملكة إليزابيث للأردن

24 /3 /1984

انفجرت قنبلة أمام فندق الأردن إنتركونتيننتال، حيث كان ينزل الصحافيون الآتون لتغطية زيارة الملكة إليزابيث الثانية[615] (Elizabeth II)، ملكة بريطانيا. وجاء سيدنا [الملك حسين] إلى الديوان متجهمًا ومرتديًا «كنزة» [سترة صوفية] سوداء، وكان قد علم بالمتفجرة التي وقعت على باب الفندق، وكانت خشيته

واضحة من احتمال تأجيل الملكة إليزابيث زيارتها.

طلب السفير البريطاني مقابلته. وحضرتُ المقابلة مع مروان القاسم.

بعد أن غادر السفير، بقيتُ ومروان مع جلالته في مكتبه الأول. واستكملتُ مناقشة زيارة الملكة إليزابيث، وحاولنا ربطها بإسرائيل، وكيف أنّ عدم الزيارة لمصلحة إسرائيل، وكيف أنّ الصحافة الموالية لإسرائيل تقوم بحملة ضدّ هذه الزيارة. قلت: «في رأيي أنّ التفسير الوحيد لموقف إسرائيل هو أنّ زيارة الملكة إليزابيث يثبت معنى الكيان الأردني المستقل، وأهمية دوره الإقليمي. وإسرائيل التي تدّعي أنّ الأردن هو فلسطين، تنسجم مع نفسها حين تعرقل أي إشارة إلى أنّ الأردن هو الأردن».

هنا علّق جلالته بألم، وكأنّما تجمّعت في ذهنه أكثر من مسألة: «عملتُ جهدي. قابلتُ زعماء حزب العمل كلهم، لكن من دون جدوى».

مروان الذي كان يظنّ حتى تلك اللحظة أنّني لا أدري بمقابلات جلالته، بدت على وجهه الدهشة وعدم الرضا. وحين غادرنا مكتب جلالته قال لي: «أن يقول سيدنا [الملك حسين] ما قال دليل على أنّه متألم. إنّ ما قاله لنا يعني ثقته الكبيرة بنا». وأدركتُ أنّ مروان كان يقصد أن يقول: «لقد علمت من الملك ما علمت، فلتبقه سرًا». قلتُ لمروان: «قال لي جلالته عن ذلك قبل هذا التاريخ».

قال جلالته أيضًا إنّ السفير السوفياتي زار أبو شاكر [زيد بن شاكر]، وأبلغه بأنّ مجلس الدفاع السوفياتي الأعلى اجتمع وقرّر تلبية طلبات الأردن من الأسلحة من دون تحفّظ. جاء ذلك بناءً على طلب جلالته من يوري [ضابط المخابرات في السفارة السوفياتية] الذي قابله في 21/3/1984، وطلب منه سيدنا [الملك حسين] أن يوافيه بمعلومات عنها:

1. هل تتوافر الآن صواريخ مضادة للطائرات من النوع الذي يستخدمه الأفراد، والشبيهة بصواريخ «ستينغر» الأميركية التي رفض الكونغرس بيعها للأردن؟

2. إذا كانت متوافرة، ما هي المدة الزمنية اللازمة لإيصالها إلى الأردن إذا طلب شراءها؟

3. ما هي الأسعار وكيفية البيع؟

في الطريق، ناولتُ جلالته ورقة وقلت: «هذه بعض الملاحظات سيدي، أرجو أن يطالعها سيدنا [الملك حسين] قبل المقابلة ففيها توضيح لموضوع الأرض مقابل السلام، وكيف أنّه مبدأ وليس شرطًا مسبقًا، وأهمية ذلك على صعيد الرأي العام الأميركي».

لم يشأ سيدنا [الملك حسين] الاطّلاع، وقال: «استوعبتها أمس». فأعدتُ الورقة إلى الملف.

بعد المقابلة، وفي أثناء «الدردشة» بينه وجوديث ميلر، أثارت الأخيرة موضوع المفاوضات والشروط المسبقة، أي أُثير موضوع يقرب ما نبّهتُ جلالته إليه. في هذه المرة، ناولته الورقة وقرأها، ثمّ قال: «أبقها مع أوراقي»، موحيًا بأنّه سيقرأها باهتمام.

زيارة الملكة إليزابيث للأردن

26 /3 /1984

وصلت الملكة إليزابيث في زيارة رسمية إلى الأردن، هي الأولى لعاهل بريطاني. كان جلالته متحمسًا لهذه الزيارة ولنجاحها بشكل لم يُعرف له مثيل. أفراد العائلة المالكة جاءوا من الخارج؛ الأمراء والأميرات جاءوا من جامعاتهم ليكونوا في استقبالها.

قبل يومين؛ في 24 /3 /1984، انفجرت قنبلة صغيرة على باب فندق الأردن إنتركونتيننتال، وضُبطت قنبلتان أخريان قبل أن تنفجرا، وكانتا كبيرتين؛ واحدة في ساحة الفندق، والثانية أمام المجلس الثقافي البريطاني. انزعج جلالته انزعاجًا كبيرًا، وذهب إلى رئاسة الوزراء لاستطلاع أبعاد الموضوع.

تناولت الصحافة العالمية الخبر واهتمّت به، خصوصًا أنّه سُبق بحملة صهيونية في الصحف البريطانية تنادي بضرورة إلغاء الزيارة خوفًا على حياة الملكة، وجاءت المتفجرة لتثبت – من وجهة نظر تلك الصحافة والصهيونية – صحة الادعاء. هذا الأمر جعلنا نعتقد أنّ عملاء إسرائيل ربما هم الذين زرعوا المتفجرات.

جاء السفير البريطاني إلى الديوان، وسمح جلالته لمروان ولي بالبقاء في مكتبه. أثار السفير موضوع المتفجرة، وكيف أنّه اتصل بحكومته لإعلامهم بالحدث، ولطمأنتهم بأنّه لا يعني شيئًا، موحيًا بأنّ الزيارة ينبغي أن تتمّ. وقال إنّه تلقى خبرًا بأنّ تاتشر ستعقد اجتماعًا طارئًا لمجلس الوزراء بعد ظهر اليوم لبحث موضوع زيارة الملكة. واقترح على جلالته الاتصال بتاتشر لحثّها على قيام الملكة بالزيارة. طلب جلالته من السفير رقمها، وقال السفير إنّه سيعطيه للمراسم. وأعطى سيدنا [الملك حسين] نسخة عن خُطبة الملكة، فقرأها جلالته وسُرّ بها.

في السادسة مساءً، ذهبنا إلى المطار لاستقبال الملكة نور الآتية من الولايات المتحدة بعد جولة ثقافية إعلامية. وصل سيدنا [الملك حسين] إلى المطار قبل وصول الملكة بربع ساعة، وجلس في غرفة قائد السرب، وجلستُ معه، كان متجهمًا عابسًا مكتئبًا. حاولتُ أن أتحدّث في موضوعات عامة سارّة، فكان يردّ بأدب جمّ بجمل قصيرة، موحيًا لي بالبقاء صامتًا، لأنّ لا رغبة لديه في الحديث. كان واضحًا أنّه مشغول الذهن. اتصل بقصر الندوة، وسأل عن المكالمة (التي لم أعرف عمّا كانت). وصلت الطائرة، واستقبلنا جلالتها. وبينما كنّا نقف عند سلم الطائرة، والملكة نور تُسلّم على المستقبلين، جاء قائد السرب ليقول لنا: «جلالته يطلب منكم الدخول إلى الاستراحة لأنّ مكالمته ستطول». أدركتُ أنّها مكالمة السيدة تاتشر. بعد قليل ذهبتُ ومروان، ووقفنا عند باب السرب «نُدردش» في أمور عامة، وجاءت الملكة نور ووقفت معنا قليلًا، وتحدّثنا معها حول جولتها.

بعد ربع ساعة تقريبًا خرج جلالته، وشاهدنا نقف مع الملكة نور فوقف معنا، وقال موجّهًا الكلام إلى مروان وإلي إنّ تاتشر طمأنته بأنّ الزيارة ستتمّ، وإنّ مجلس الوزراء البريطاني سيجتمع، وستتصل بجلالته بعد الاجتماع لتعطيه الخبر النهائي. كان سيدنا [الملك حسين] مرتاحًا، لكن ليس تمامًا.

في المساء المتأخر، كما علمتُ في ما بعد، عاودت تاتشر الاتصال بجلالته لتؤكّد حصول الزيارة. في يوم 25 /3 /1984، ذهب جلالته إلى القيادة العامة، حيث اجتمع إلى القائد العام، ومديري المخابرات والأمن العام، ووزير الإعلام. وكان اللقاء حول الزيارة التي تأكّدت.

نعود إلى 26 /3 /1984؛ ففي المطار وقبل وصول الملكة، وقفتُ قليلًا مع مدير المخابرات. سألته عن حادث المتفجرة، وأخبرني أنّهم ألقوا القبض على مرتكبي الحادث، وهما شابان من جماعة أبو نضال. اعتقل أحدهما في عمّان مساء 24 /3 /1984؛ أي يوم الحادث، فيما اعتقل الثاني في جرش صباح اليوم التالي. وأنّ جلالته أُعلم بالخبر، وأنّهم أجّلوا إعلان القبض عليهما حتى تصل الملكة إليزابيث العقبة؛ أي في أواخر زيارتها، أو بعد انتهاء الزيارة، حتى لا يُرسل أبو نضال الذي لا يعلم باعتقالهما، مجموعة أخرى تقوم بأعمال التخريب.

السعودية تُغازل إيران، والأردن يهادن سورية

27 /3 /1984

قدِم جلالة الملك، على خلاف المتوقع، إلى الديوان حوالى الواحدة إلّا خمس عشرة دقيقة، إذ يُفترض أنّه مشغول مع الضيفة. وبعد أن جلس في كرسي رئيس الديوان (وكنتُ ومروان والأمير رعد في المكتب) قال جلالته، بشيء من الألم: «لقد تلقيتُ معلومات دقيقة وخطرة من مصدر مهم مفادها أنّ المملكة العربية السعودية تغازل إيران، وتتفاوض معها من أجل إيقاف الحرب. وكانت نتيجة الاتصال السعودي أنّ إيران طلبت من أجل إيقاف الحرب ذهاب صدّام من الحكم، وإبقاء المنطقة النفطية العراقية في جزيرة (مجنون) وحولها في يد إيران، وقطع العراق عن كونه دولة خليجية (أي أن تضم إيران منطقة البصرة)».

قال جلالته ذلك وعلّق غاضبًا: «إنّه موقف خطِر». واستذكر تصريحًا صدر قبل يومين عن الأمير طلال بن عبد العزيز[616] قال فيه إنّ الحرب العراقية – الإيرانية ليست مسؤولية إيران وحدها، ولا يمكن لوم إيران فحسب. وقال جلالته إنّه اتصل بأبو عُدي (صدّام)، وسأله إن كان لديه أي معلومات حول اتصالات عربية – إيرانية، فنفى صدّام أنّ لديه أي علم بذلك.

ثمّ استأنف جلالته الحديث، وقال: «إنّ المسألة كما يبدو كبيرة». وعلّق مروان قائلًا: «لقد تلقيّتُ معلومات أمس قوامها أنّ تردّد شركة باكيتل في تنفيذ الخطّ العراقي – الأردني لنقل النفط العراقي إلى ميناء العقبة ناجم عن ضغط من الإدارة الأميركية. وإذا صحّ هذا الخبر، فهو أيضًا يتلاءم مع هذه المؤامرة».

قال سيدنا [الملك حسين]: «سأكتب للملك فهد أو أهاتفه لأرى وأستفسر». قال مروان: «ربما كان من الأفضل أن ندقّق الخبر من مصادر أخرى». نظر إليه جلالته مبتسمًا بسخرية، وقال: «وأي مصادر؟» (شعرتُ هنا بأنّ مصدر جلالته مصدر رفيع).

قلتُ لجلالته: «إنّي أرجو أن يسمح لي سيدنا [الملك حسين] بالحديث عن موضوع آخر». قال:

«تفضّل». فقلت: «يا سيدي، هل لي أن أرجو سيدنا [الملك حسين] التوقّف عن انتقاد سورية؟ ذلك أنّ الأردن متروك في العراء، وأميركا ليست صديقة، وهي متعاونة مع إسرائيل. وإسرائيل ناصبة كمين لضرب الأردن، وتنفيذ خطتها في الوقت الملائم. والعراق مشغول في حربه. والسعودية غير مُعتَمد عليها. وسورية تتربّص بنا الدوائر. إنّ مثل هذا الوضع يا سيدي ينعكس سلبًا على البلد، فضلًا عن أنّه لا يُنظر لنا جديًا حتى من أولئك الذين نناصبهم العداء. إنّ السؤال في رأيي هو الموازنة بين خيارين، ما هو الأفضل لنا:

1. أن نظهر للعالم كما نحن الآن، بلا ظهير ولا مساند.

2. أن يتصوّر العالم أنّ بإمكاننا أن نصنع تحالفات عربية جديدة.

برأيي أنّه لا بدّ أن نترك الباب مفتوحًا للمناورة. أنا لا أطالب بالحديث مع سورية الآن، لكنّي أطالب بوقف انتقادها الآن قبل غد، وهذا ما يمكن عمله في هذه المرحلة».

قال جلالته: «وهل انتقدتُ سورية أخيرًا؟».

قلت: «نعم، هذا ما نشرته مجلة Time (**التايم**) الأميركية».

قال: «لم أنتقد سورية».

قلت: «لم أقرأ المجلة، لكن سمعتُ تقارير صحافية عمّا نشرته المجلة».

قال مروان: «إنّ ما أذاعته إسرائيل بهذا الخصوص كان نصف الحقيقة».

قلت: «هذا ما سمعت».

قال جلالته: «أين نص مقابلة الـ Time (**التايم**)؟».

قلت: «لم نستلمها بعد».

قال جلالته: «بل وصلني بالتيليكس مقتطفات من الحديث».

اتصل مروان بالمراسم. وبعد قليل أُحضرت نسخة الـ «تيليكس» من سكرتيرة سيدنا [الملك حسين]. أمسك جلالته بالورقة، وأخذ يقرأ كلمة كلمة، إلى أن جاء الجزء المتعلّق بسورية حيث يقول إنّ سورية دخلت أراضينا في عام 1970، وحشدت في عام 1980، ولا يستبعد تكرار مثل ذلك الحادث.

رفع رأسه عن الورقة وقال: «هذا ما قلت، إنّه تقرير حقيقي. إنّ المرء حين يتحدّث ساعتين أو ثلاثة مع صحافيين محلّلًا ومقوّمًا، لا بدّ من أن يأتي على ذكر هذه الأمور».

قلت: «يا سيدي لتكن الأخيرة في هذه المرحلة».

قال: «إن شاء الله؛ أمّا فتح خطّ على سورية فلن يكون مباشرًا، بل من خلال السوفيات».

قلت: «هذا جيد في المرحلة الحالية».

فأكمل جلالته قائلًا: «إنّ اتصالاتنا مع السوفيات مكثفة وكثيرة، وسنرى ماذا يمكن أن نفعل».

لم تكن هذه المرة الأولى، خلال هذين الشهرين، التي يذكر فيها جلالته السوفيات. واتصاله معهم لا يتمّ من خلال السفير، بقدر ما هو من خلال ضابط مخابرات السفارة المدعو يوري. وقبل بضعة أيام، وبعد وقف أميركا لصفقة صواريخ «ستينغر»، استقبل جلالته يوري في مكتبه، وخرج بعدها ليقول إنّ موظفًا سوفياتيًا عاليًا من المخابرات السوفياتية KGB سيأتي إلى عمّان في الرابع أو الخامس من نيسان/ أبريل، وسنرى ماذا يمكن أن نعمل معهم.

أعرب جلالته عن قلق من وقف صفقة صواريخ «ستينغر». ومردّ قلقه هو أنّ هذه الصواريخ دفاعية وليست هجومية، وإسرائيل تعرف ذلك بطبيعة الحال. وإصرار إسرائيل على وقف الصفقة يمكن أن يعني أنّ إسرائيل تخطّط لعمل ما قريبًا، وعليه لا بدّ من الحصول على صواريخ مشابهة من أي مصدر كان.

فجأة، استذكر جلالته ما عمله من أجل السلام، وقال: «إنّ ما يجري اليوم قاله يتسحاق رابين لي قبل عشرة أعوام. التقيتُه في ذلك الوقت، وأكّدتُ على موقفي القائم على مبدأ الأرض مقابل السلام، فكان رده عليّ: إنسَ الحديث عن السيادة على الضفة الغربية للأعوام العشر المقبلة، وها قد مضت العشرة أعوام. إنّ ما كان يعنيه أصبح واضحًا الآن، إنّهم لا يريدون التنازل عن الأرض، كان ذلك حتى قبل قيام السادات بزيارته إلى القدس».

فُتح الباب، وأطلّ منه ينال حكمت ليقول لجلالته: «لقد وصلت الملكة إليزابيث». فخرج جلالته مباشرة ليكون في استقبالها في قصر الندوة، لتتناول على مائدته طعام الغداء.

وداع الملكة إليزابيث

30/3/1984

سافر الوزراء، وسفراء أوروبا الغربية، والسفير الهندي، على متن طائرة خاصة إلى العقبة، لوداع الملكة إليزابيث من هناك، حيث انتهت زيارتها في العقبة. كان في الطائرة أيضًا رئيس مجلس الأعيان، ورئيس مجلس النواب، وزوجتاهما، وكذلك الأمير حسن، والأميرة عالية[617]، والأمير محمد وزوجته.

في مطار العقبة كان جلالته في منتهى الراحة، وكانت كل لمحة وكل كلمة منه تقول: «إنّني سعيد فالحمد لله، تمّت الزيارة، ونجحت أيضًا». وبعد الوداع، عقد جلالته مؤتمرًا صحافيًا معبّرًا عن سعادته.

رسالة إلى دول الخليج تشرح الموقف الأردني من أميركا

31/3/1984

سافر مروان القاسم إلى دول الخليج حاملًا رسالة من جلالته تشرح الموقف الأردني من أميركا. وكنتُ

أنا الذي كتبتُ الرسالة.

3 /4 /1984

عاد جلالته من العقبة، حيث أمضى أربعة أيام بعد سفر الملكة إليزابيث، مستريحًا والملكة نور هناك.

ملخص زيارة مروان القاسم لدول الخليج

4 /4 /1984

داوم جلالته في الديوان حوالى الساعة الواحدة، واستمع من مروان عن نتائج زيارته إلى دول الخليج. وأخذ مروان يروي ماذا قال له كل رئيس دولة سلّمه الرسالة. بعد قليل، لاحظتُ أنّ جلالته أخذ يشغل نفسه بالرسائل الكثيرة التي تجمّعت في أثناء غيابه في العقبة، وأخذ يفتحها واحدة واحدة ويقرأها. تنبّه مروان إلى ذلك، لكنه واصل حديثه، ووجه نظره إليّ باعتبار أنّ جلالته مشغول بالرسائل.

أهم ما قاله مروان ما يأتي:

– إنّ دونالد رامسفيلد[618] (Donald Rumsfeld) الذي قام بجولة في الخليج قبل جولة مروان، كان يدسّ على جلالته بأمرين: **أولهما**، أنّ تصريح جلالته ضدّ السياسة الأميركية هو الذي أغلق الطريق أمام صفقة صواريخ «ستينغر». و**ثانيهما**، أنّ جلالته قال تصريحاته من أجل التقارب مع سورية.

– إنّ رؤساء دول الخليج تفهّموا موقف جلالته.

– إنّ حاكم قطر قال لدونالد رامسفيلد إنّ موقف أميركا مع الأردن هو موقف أميركي معهم، والعكس صحيح، وإنّ الأردن بالنسبة إلى قطر دولة شقيقة، كما لو كانت دولة خليجية في أهميتها بالنسبة إليهم.

– إنّ حاكم البحرين قال شيئًا مشابهًا لرامسفيلد.

– إنّ الشيخ زايد، حاكم الإمارات، تلقّى مكالمة من الأمير عبد الله ولي العهد السعودي يدعوه فيها إلى دفع معونات لسورية بحجة أنّ سورية بما تملكه من قوة عسكرية وإرهابية تستطيع أن تؤذي دول الخليج وحكامها. وإنّ الشيخ زايد ردّ عليه قائلًا: «إذا كانت سورية تمتلك قوة عسكرية تخيف بها الآخرين، فهي قوة ناشئة عن أموال الخليجيين، وإنّه لا حاجة إلى الخوف من سورية ما دام المال هو الذي يعطي لسورية مقوّمات التهديد، إذ بالمال نفسه يمكن أن تستأجر دول الخليج من هم مستعدون لتهديد سورية ورجالاتها؛ زعيم سوري مقابل زعيم خليجي، ومواطن سوري مقابل مواطن خليجي».

– أمّا الشيخ جابر، أمير الكويت، فقال لمروان ردًا على استفهام من الأخير حول موقف الكويت من ضرورة عقد قمة عربية بسرعة: «إنّ الكويت ليست مع عقد قمة إلّا بإجماع عربي». وهذا هو موقف السعودية الذي نقله إليه الملك فهد بمكالمة هاتفية.

– قال مروان إنّه حاول أن يقنعه بأنّ الأكثرية من المعتدلين يمكن، إذا ما وحّدت موقفها، أن تعزل سورية، وتجعلها غير مؤثّرة. لكنّ أمير الكويت أصرّ على موقفه. (وهنا تدخّل سيدنا [الملك حسين] قائلًا: «إذًا، لا بدّ من السفر إلى السعودية قريبًا»).

– أمّا الرئيس صدّام فقال لرامسفيلد: «عليكم أن تتساءلوا لماذا زعيم مثل الملك الحسين أقام علاقات طيبة معكم نحو ثلاثين عامًا يخرج منتقدًا لسياستكم؛ إنّكم لا تكسبون أصدقاء».

سأل جلالته مروان عن الأمرين الآتيين:

1. هل ذكرت للسلطان قابوس موضوع مدّ أنبوب للنفط من قطر والإمارات إلى بحر العرب؟

قال مروان: «نعم، ذكرتُ له ذلك. وسألني السلطان إن كنتُ قد أثرتُ هذا الموضوع مع شيخ قطر وشيخ الإمارات». فردّ مروان أنّه ذكره لشيخ الإمارات فحسب، والذي قال إنّه موضوع مهم، ونحن سنمدّ خطًا للفجيرة. فردّ عليه مروان: «لكنّ الفجيرة قريبة من الطيران الإيراني». قال السلطان: «الحمد لله أنّك أثرت الموضوع معهم، لأنّه لو أثرته أنا لتردّدوا».

(إنّ هذا الموضوع يحتل اهتمامًا خاصًا في ذهن جلالته، وذلك منذ اليوم الذي ذكرتُ له فيه أهمية مرور خطّ النفط العراقي عبر الأردن، وربما خطّ نفط كويتي، إذ علّق يومها جلالته: «إذا فعل العراق والكويت ذلك، ومُدّ هذا الخطّ في مرحلة لاحقة عبر خليج العقبة إلى مصر، وتكون نهايته في البحر الأبيض المتوسط؛ وإذا مدّت قطر والإمارات خطًا إلى بحر العرب تجاوزًا لمضيق هرمز، فيصبح الأردن وعُمان على درجة كبيرة من الأهمية الاستراتيجية الدولية، خصوصًا لأوروبا واليابان». وقد ذكر جلالته ذلك لأسامة الباز في زيارته للأردن في 21/ 3/ 1984).

2. سأل سيدنا [الملك حسين] مروان عن الوضع الأمني في قطر. فأجاب مروان بأنّه لا يعرف شيئًا، ولم يقل له الأمير شيئًا. فعلّق سيدنا قائلًا: «إنّ اهتمامي بالوضع الأمني في قطر نابع ما سمعته مؤخرًا من الشيخ سحيم[619]، شقيق الأمير، لدى زيارته قبل أسبوعين إلى عمّان، إذ إنّ علاقة سحيم مع شقيقه سيئة، وحاولتُ أكثر من مرة أن أصلحه مع أخيه، وأن أطلب إلى الملك فهد وغيره التدخّل لمصالحتهما، لكن في المرة الأخيرة حين جاءني قال إنّه قابل الملك الحسن، فسألته إن كان يحمل أي رسالة منه، فقال لي إنّ الملك الحسن أشار عليه بما يأتي: إنّ الأردن الذي لديه بعض الضباط في قطر هو الوحيد الذي يمكن أن يعمل لمساعدة الشيخ سحيم لعمل انقلاب ضدّ أخيه». وقال جلالته: «لقد جنّ جنوني ما سمعت؛ إنّني ما رأيتُ في حياتي تفكيرًا منحرفًا كهذا. وقلتُ للشيخ سحيم ذلك».

انتهى مروان من إيجازه. ثمّ نقلتُ إلى سيدنا حديثي مع السفير الأميركي قبل يومين، والذي أخبرني أنّ رؤساء الدول العربية عبّروا عن عدم رضاهم من تصريحات الملك، وكيف أنّني قلتُ له هذا غير صحيح. فقال: «ربّما كانوا كاذبين معنا أو معكم». قلت: «أو كاذبين مع كلينا». هنا قال جلالته: «سأقول لكم موقف كل من أميركا والسوفيات منّا».

أولًا: السوفيات

أ. اتخذت القيادة السوفياتية قرارًا بتزويدنا بأي سلاح نطلبه. وقد قابلني السفير، والملحق العسكري، وسكرتير السفير ضابط الـ KGB، وقالوا لي ذلك.

إنّهم مستعدون لتزويدنا بصاروخ «ستيلا 3»، وهو بديل «Stinger» الأميركي. لكنّ مشكلتهم أنّ سلاحهم الجيّد استُخدم من كفاءات متدنية في العالم العربي، وأنّ بعضه وقع بأيدي العدو.

ب. سمعتُ الكثير عن الـ «ميغ 21»، وكيف أنّها لا تملك القدرة على المناورة، وغير ذلك. لكن في إحدى الزيارات إلى الاتحاد السوفياتي شاهدتها وأدركتُ أنّها لا تقل عن مثيلاتها من الطائرات الغربية، والمشكلة هي في العناصر التي تستخدمها. هنا ردّ السفير قائلًا: «ما رأي جلالتكم بطائرة ميغ 25؟». قال السفير ذلك عارضًا علينا شراءها. قال جلالته: «إنّها ممتازة». فقال السفير: «إنّنا جاهزون لبيعها لكم».

إضافة إلي وإلى رئيس الديوان، كان يجلس الأمير رعد. وهنا انزعج الأمير رعد وقال: «سيدي، علينا أن نحذر؛ علينا أن نبحث عن أسلحة غربية في بريطانيا أو فرنسا. لدى بريطانيا صاروخ جافنيل، وهذا أفضل من Stinger».

كان واضحًا أنّ الأمير رعد يخشى من التوجّه إلى السوفيات. فعلّق عليه سيدنا [الملك حسين] قائلًا: «أنا لم أسمع بهذا الصاروخ إلّا أخيرًا». وقال مروان: «نعم إنّه موجود». قال سيدنا: «ما معنى جافنيل؟». قال مروان: «أظنّ أنّه يعني (الجلة) التي يتسابق بها المتسابقون». قلت: «كلا، إنّها الزانة أو الرمح».

خرج مروان لينظرها في القاموس، وعاد ليقول: «إنّها الرمح». ومضى معلّقًا: «هناك علاج للجنس اسمه جافينل» (تحوّل الكلام إلى ضحك)، وكان واضحًا أنّ سيدنا أراد أن يُخفّف من أثر كلام الأمير رعد وأن يحوّله إلى نكتة.

ج. إنّهم يرحبون بزيارتي، وسأقوم بتلك الزيارة. وهم مشغولون الآن بالإعداد لانتخاب رئيس الدولة.

واصل سيدنا [الملك حسين] كلامه فقال: «أمّا بالنسبة إلى الأميركيين، ففي عمّان الآن عدد من كبار العسكريين من البنتاغون، لمواصلة البحث في موضوع السلاح الذي سيخزن في الأردن. تطوّرت محادثاتنا مع الجانب الأميركي منذ زمن بعيد حول هذا الموضوع. تخزين أسلحة في الأردن، تدخُل في عُهدة الجيش الأردني، وتأخذ صفة أردنية؛ أي أردنية بكل معنى الكلمة، على أن تستخدمها الولايات المتحدة عند الضرورة». وأردف جلالته قائلًا: «لقد قبلتُ بذلك انطلاقًا من أنّ مثل هذه الأسلحة تصبح أردنية من ناحية عملية، خصوصًا أنّني اتفقتُ مع الأميركيين على حقّ الأردن في استخدامها إذا احتاجها، ويمكن أن يتمّ ذلك بعد أخذ موافقة أميركية شكلية وسريعة فحسب».

أكمل جلالته: «لكنّنا فوجئنا من هذا الوفد بأنّهم يقولون لنا إنّ القانون الأميركي لا يسمح لهم بتخزين هذه الأسلحة في دول أجنبية إلّا إذا قام على حراستها طرف ثالث». علّق سيدنا قائلًا: «معنى ذلك أنّ التعاون معهم أصبح مستحيلًا».

الصورة التي طرحها جلالته مذهلة: الأميركيون يتراجعون، والروس يتقدّمون.

حين انتهى جلالته قلت: «إنّ هذا يعني أنّ خياراتنا في التسليح غير مغلقة؛ فهناك السوفيات إضافة إلى الأوروبيين، هذا جيد، لكن المسألة تبقى في رأيي مسألة التمويل، بغض النظر أكانت أميركا مصدر التسليح أم روسيا، فمن الذي سيُموّل Stella أو طائرات أو غيره؟». كان لسؤالي وقع الصاعقة، لأنّه نبّه جلالته إلى الحقيقة الجوهرية في قضية التسليح كلها، وهي المال.

كما لو أنّ جلالته أفاق من حلم جميل، تنهّد وقال: «نعم هذه هي المشكلة، وعلى كل حال سنعمل على تدبر هذه المشكلة». قلت: «إنّ مسألة التسليح من السوفيات تتطلّب أن تتمّ في منتهى ...». وقبل أن أكمل جملتي قاطعني جلالته، وقال: «الـ Discreetness [السرية]». قلت: «نعم، والهدوء». قال مروان: «من المفيد أن نحاول مع الإنكليز». قلت: «حتى لا نُعطي انطباعًا بأنّنا نتحرّك بين قطبين؛ أميركا وروسيا، وحتى لا يُفهم بأنّنا نبتز ونلعب». وافق جلالته على الملاحظة.

اتصل جلالته بجلالة الملكة [نور]، وقال لها: «سآتي ومعي مروان وعدنان To have a bite [لتناول الطعام]». وبعد هنيهة تحرّكنا إلى قصر الندوة.

هناك ذهب سيدنا [الملك حسين] إلى الطبقة العلوية، وبقيتُ ومروان في الصالون. وفجأة دخل أحد الخدم الأجانب وقال لمروان: «إنّ الملكة تريد أن تكلّمك». فتناول الهاتف وكلّمها. وفي هذه اللحظة دخل جلالة الملك، ودعاني معه إلى غرفة الطعام، وجلستُ قبالته إلى المائدة، بينما كان مروان ما يزال مشغولًا بمكالمة الملكة.

قلت: «سيدي، أريد أن أقول شيئًا عن مقابلتي مع السفير الأميركي قبل يومين، إذ وجّه إلي سؤالًا عن الكيفية التي يمكن بوساطتها الخروج من هذا المأزق بين أميركا والأردن». وقلتُ له إنّ لا شيء لدي، لكن لدي فكرة، وهي أنّ جلالته، في مناسبة ما قريبًا، يدلي بتصريح يقول فيه إنّ الأردن كان وما زال مع التسوية السلمية المستهدفة استعادة الأرض مقابل السلام، وإنّ أي مفاوضات ينبغي أن تكون على هذا الأساس. وقلتُ للسفير: «إنّ مثل هذا التصريح من شأنه أن يردّ على التوجه المُضلّل الذي ظهر في الإعلام الأميركي بعد تصريحات جلالتك، ذلك التوجه الذي شخصن القضية، وحاول أن ينال من صدق توجّه الأردن للسلام، أمّا من جهتكم (أي أميركا) فنطلب منكم أن يعلّق الرئيس ريغان على تصريح جلالته المقترح بما يأتي: إنّني أرحب بما قال جلالة الملك، وإنّ الولايات المتحدة بدورها تعتبر أنّ أي مفاوضات ينبغي أن تدور حول تنفيذ مبدأ الأرض مقابل السلام».

قاطعني جلالته وقال: «عدنان! الرئيس ريغان لا يستطيع أن يعطي مثل هذا التصريح». وأردف: «بالمناسبة، إنّ الذي أعطاني المعلومات عن مفاوضات السعودية مع إيران هو السفير الأميركي [ريتشارد] فيتس». قلت: «هذا مصدر موثوق». قال: «هذا الذي يجعلني قلقًا وحائرًا».

بعد قليل جاء مروان، وأخذ مكانه على يمين سيدنا [الملك حسين]، وشرعنا في تناول الغداء بعد أن شربنا «الشوربة» [الحساء]. ويبدو أنّ جلالته الذي نظر إلى القاعة والصحون الفارغة تذكّر أنّ آخرين ينبغي

أن يشاركونا الغداء، فتناول الهاتف الذي كان أمامه على المائدة واتصل بينال حكمت، وقال له: «تعال وتناول الغداء؛ أين الأمير رعد؟ أين الشباب؟ تعالوا وشاركونا». وبعد قليل حضر ينال ومعه بليندا سكرتيرة جلالته البريطانية، وجلسا إلى يساري قبالة جلالته.

(قبل وصول ينال [حكمت] والسكرتيرة، التفت جلالته إلى مروان، وقال له: «لقد أخبرتُ أبو السعيد أنّ السفير الأميركي هو الذي نقل إليّ موضوع السعودية وإيران، والمحادثات بينهما حول إنهاء الحرب». وفوجيء مروان بذلك، ورفع حاجبيه معبّرًا عن دهشته، وبقي صامتًا).

استأنفنا الحديث و«الدردشة»؛ بالعربية أحيانًا وبالإنكليزية أحيانًا أخرى. ووجّه جلالته الكلام في لحظة معينة إلى سكرتيرته، وقال لها: «هل تفهمين ما نقول؟». أجابت بالإنكليزية: «إنّني أفهم جزءًا منه، لكن ليس بدقة». قلت: «لماذا لا تدرسين في الجامعة؟». أجابت: «إنّ وقتي لا يسمح». تدخّل سيدنا، وقال: «بالمناسبة أبو السعيد، هل بالإمكان أن تدرس لي موضوع تدريس اللغة العربية في الجامعة؟ قالت إحدى الدراسات إنّ هناك فجوة كبيرة بين المرحلة الأولى والمرحلة التي تليها، الأمر الذي يجعل الأمر صعبًا على الطلبة». قلت: «سأفعل ذلك، خصوصًا أنّ زوجتي تدرّس هناك، سأسألها».

استأنفنا «الدردشة»، وقلتُ لجلالته: «إنّ أمامنا مرحلة نحتاج فيها إلى التركيز على عدد من الأفكار، ولديّ ثلاث نقاط أرجو أن يسمح لي جلالته بإثارتها والتركيز عليها». قال: «ما هي؟». وبدأت الحديث:

النقطة الأولى: من الضروري شرح موضوع «الأرض مقابل السلام».

النقطة الثانية: لا بدّ من أن نشرع في اتهام إسرائيل بأنّها الدولة الوحيدة في العالم، بعد الحرب العالمية الثانية، التي تخرق الإجماع الدولي والتيار العالمي لتصفية الاستعمار، وذلك باستعمارها الأرض العربية المحتلة.

النقطة الثالثة: أن يذكر جلالته في مقابلة تلفزيونية للأميركان أنّ الكتب المقدسة ثلاثة؛ **التوراة والإنجيل والقرآن**، وأنّ القدس نتمسّك بها تمسّكنا بديننا.

وافق جلالته على النقطتين الأولى والثانية.

رسالة إلى ريغان... الأرض مقابل السلام

1984/ 4/ 5

جاءت جوديث كيبر[620] (Judith Kipper) من دمشق، وفي مكتبي أعطتني إيجازًا عن زيارتها إلى دمشق، وماذا رأت، ومن قابلت، وما خرجت به من استنتاجات. وكانت تنتظر حضور جلالته لمقابلته. تأخّر جلالته، وغادرت إلى الفندق بانتظار تلبية طلبها بعد الظهر، لأنّ جلالته سيستضيف على مائدته للغداء وزير الخارجية الإسباني.

في الواحدة والدقيقة الثلاثين وصل جلالته إلى الديوان، وكان قد وصل أيضًا رئيس الوزراء المدعو إلى

الغداء. جلسنا في مكتب رئيس الديوان، وأعطيتُ جلالته ملخصًا عمّا نقلته جوديث كيبر عن سورية. وتبيّن أنّ سيدنا [الملك حسين] مطلع على ما يجري هناك. وشارك الرئيس ومروان في تحليل الوضع في سورية. فجأة التفت جلالته إلى مروان، وقال له: «ستكتب رسالة إلى الرئيس ريغان، فعلينا ألّا ننقطع عن المراسلة مهما كان موقفنا من سياسته. في أي حال نُضمّن الرسالة تحليلنا لما نرى في المنطقة». ثمّ التفت إليّ وقال: «ونُضمّنها موضوع الأرض مقابل السلام». ثمّ التفت إلى الرئيس وقال: «سنرى مبارك في الغردقة». وأضاف: «بالنسبة إلى عرفات، لا أظنّ أنّه سيُقرّر أن نعمل شيئًا، ومع ذلك سنُبقي الاتصال مع المنظمة. علينا ألّا نقطع الحوار، لكن ينبغي أن نُركّز على جماعته، وعلى الإخوان في الأرض المحتلة، ونُبقي على اتصالنا معهم. الفرق بين وضعنا الآن ووضعنا في السابق أنّنا في السابق لم نكن في وضع يمكّننا من الاتصال بالمنظمة إلّا معه مباشرة، لكن الآن يمكن أن نتصل مع آخرين».

ذكر الوزير الإسباني على المائدة أمرًا مفيدًا، وهو أنّ الرئيس الأسد قال له إنّ السعوديين لا يرغبون في إنهاء الحرب العراقية - الإيرانية، وذلك لاعتبارات عدة، أهمها ثمن النفط، والكميات التي تُصدّرها السعودية.

انتقاد طريقة عمل الصحافة المحليّة

7 /4 /1984

خرجت في صحف هذا اليوم صورة الملكة نور وهي ترتدي قبعة في أثناء حضورها لحفل تخريج الأمير طلال [بن محمد][621] في كلية ساندهيرست البريطانية. لم يعجبني نشر الصورة في الصحف المحلية، لأنّها تسيء لجلالة الملك.

في الديوان، لاحظتُ أنّ مروان أيضًا لم يرضَ عن نشر الصورة. وصل سيدنا [الملك حسين] بقميص وبنطلون إلى الديوان، ودخل مكتب رئيس الديوان، وبدأ حديثه منتقدًا الصحافة الأردنية. لم يخطر ببالي إلى ماذا كان يرمي جلالته. ودخل مروان معه بالحديث، امتنعتُ عن المشاركة في البدء، بسبب الحساسية الناشئة عن مناقشتي الصحافة كوزير إعلام سابق. وقال مروان إنّ أصحاب الصحف يكسبون الكثير، ومبارك عليهم، لكنّهم لا يهتمون بشيء سوى ما سيكسبون من مال، أمّا مصلحة بلد أو غيره فلا اهتمام لهم بها، ومن جانب آخر فإنّ الحديث عن حرية الصحافة بالطريقة التي يتحدّث بها (قاصدًا كلام وزير الإعلام) هو كلام مثالي ليس له في الواقع أي مكان. وختم مروان كلامه بالقول: «انظر يا سيدي ما نشرته الصحف اليوم». ووقف وعرض صحيفة **صوت الشعب** على جلالته، مشيرًا بإصبعه إلى صورة الملكة بالقبعة. ولم يكد مروان يُنهي جملته حتى قال جلالته: «إنّني أوافق، وهذا ما عنيت بانتقادي للصحافة. نعم، رأيتُ الصورة ولم يعجبني نشرها». حينئذٍ تدخّلتُ وقلت: «يا سيدي، إنّ نشر هذه الصورة يسيء إلى الملكة، ويسيء إلى سيدنا [الملك حسين]. يسيء إلى الملكة لأنّها تُغرّبها أكثر عن المجتمع. عرضتُ الصورة على ابنتي هذا الصباح ولم تعجبها، وقالت: الملكة لا تحتاج إلى مزيد من الـ Alienation [اغتراب]؛ فهي بطول قامتها، وبياض

بشرتها، وشقرة شعرها، وازرقاق عينيها، غريبة عن مجتمعنا العربي، فلماذا القبعة؟». شعرتُ بأنّني ذهبتُ أكثر من اللازم، فتوقّفتُ قليلًا لأقول: «ربما كان الأفضل نشر صورة أخرى». ودُهشتُ حين ابتسم جلالته، وقال: «هذا صحيح، كله صحيح».

بعد هنيهة التفت جلالته إلى مروان، وقال: «كيف تتعاونون مع الحكومة يا إخوان؟». قال مروان: «إنّنا نتعاون ونتحدّث مع أبو ثامر [أحمد عبيدات]».

لكن يبدو أنّ جلالته بكلمته كان يوبّخنا، ويعتبرنا مقصّرين، فمثل هذه الأمور كان ينبغي أن نقوم بها نحن بالكلام مع رئيس الوزراء. ولذلك قال بعد أن أنهى مروان حديثه القصير: «رتّبوا لنا زيارة إلى الرئاسة. أريد أن أتحدّث مع الوزراء. اخترتُ أن أترك أبو ثامر يرتّب أموره خلال الفترة السابقة، إذ فاجأتنا زيارات، ولم يكن لديه الوقت الكافي لترتيب نفسه. أشعر الآن بضرورة مخاطبته والوزراء». قلت: «سيدي، إنّ موضوع الصحافة ربما كان من الأفضل معالجته مع الرئيس ووزير الإعلام وحدهما». قال ردًا عليّ: «هناك أشياء أخرى سأتحدّث فيها. مثلًا، قضية الأوقاف؛ مَن هناك من الموظفين بإمكانه أن يتابع التيارات الدينية المسيحية ومذاهبها الجديدة؟ علينا أن نحافظ على التسامح؛ وهناك من المسيحيين من يرفعون أي قضية إلى الفاتيكان، وفجأة يأتيني القاصد الرسولي [مبعوث بابا الفاتيكان] ليبحثها هو! يا إخوان نريد ترتيبات في هذا المجال».

8 /4 /1984

دخلتُ مكتب مروان في الثانية عشرة وخمس عشرة دقيقة، وكان عنده السفير الأميركي وسكرتيره. بعد هنيهة، غادر السفير الأميركي، وقال لي مروان: «السفير سألني عن موعد مجيء بروتانس؛ المبعوث السوفياتي الكبير[622] الذي ينتظر جلالة سيدنا [الملك حسين] قدومه». وأضاف مروان: «لا أدري كيف علم السفير بذلك، يبدو أنّ سيدنا [الملك حسين] أعلمه». في أي حال، أضاف مروان قائلًا: «أنكرتُ أنّ لدي علمًا بذلك».

لقاء مع أحد كبار وزارة الخارجية السوفياتية

10 /4 /1984

اليوم استقبل جلالته السوفياتي بروتانس؛ وهو من كبار وزارة الخارجية الذي طال انتظاره. وزيارته إلى الأردن محطة في جولة قام بها في المنطقة. استقبله جلالته على الغداء في قصر الندوة. لم أحضر الغداء بسبب انشغالي بضيوف في بيتي، حيث أقمتُ غداءً لآل العفوري لمناسبة وفاة أبو النمر.

علمتُ في ما بعد من مروان ورئيس الوزراء اللذين حضرا الغداء، أهم مضامين اللقاء. لذلك سألتُ جلالته ونحن عائدون على الطائرة من بغداد عن رأيه في السوفيات، فقال: «بطيئون، هذه هي مشكلتهم».

أمّا مروان وأحمد فقالا إنّ بروتانس أكّد أنّ سورية حقّقت نصرًا سياسيًا ضدّ أميركا في لبنان، وهذا النصر مهم. وحين أشار أحمد عبيدات إلى الحدث ذاته بقوله «النصر النظري»، ردّ عليه بروتانس: «إنّني اعترض على هذا الوصف». وأضاف بروتانس أنّهم مع ذلك لا يتفقون مع السوريين بشأن سياستهم تجاه العراق، وتجاه الفلسطينيين.

سأل بروتانس جلالته إن كان يتوقّع أي ضغوط من الولايات المتحدة. فأجاب سيدنا [الملك حسين] بأنّه أعدّ لكل شيء عدّته. وعرض بروتانس استعداد السوفيات بيع أسلحة للأردن، منها صواريخ «ستيلا 3» المقابلة لصواريخ «ستينغر» الأميركية.

لقاء الملك حسين بالرئيس صدّام حسين في بغداد

11 /4 /1984

سافرتُ بمعيّة جلالته إلى بغداد. وكان بمعيته أيضًا رئيس الوزراء، ورئيس الديوان، والأمير رعد. في المساء، لم تجرِ محادثات بل «دردشات» في ركن من صالون القصر الجمهوري، تمامًا مثل لقاء صديقين روى الواحد منهما للآخر ماذا عمل، وماذا حدث له. صدّام كان يحاول أن يُظهر أنّه في وضع جيد، بينما وجوه رفاقه ووزرائه لم تعكس ما أراد أن يؤكّده في قوله. صدّام أصرّ على أنّهم قادرون على ضرب العدو الإيراني، وأنّ وضعهم الاقتصادي جيّد، والشعب ملتفّ حوله. وقال: «نحن اليوم أفضل ما كنّا عليه قبل ستة أشهر، وقبل ستة أشهر كنّا أحسن ما كنّا عليه قبل سنتين، وهكذا».

انتقلنا إلى غرفة أخرى في القصر الجمهوري حيث كان هناك عدد من العسكريين العراقيين، على رأسهم الفريق عبد الجبار شنشل. أعطى الأخير إيجازًا للحضور عن الموقف العسكري على الجبهة. الإيجاز كان مبسّطًا لا يتلاءم ومستوى الحضور، وبالتأكيد لا يتلاءم ومستوى جلالة الملك. شعرتُ بأنّهم إمّا في خشية من صدّام فلم يشرحوا كما يجب، أو أنّهم هم هكذا فعلًا. تحدّث شنشل عن جُزر «مجنون» محاولًا التقليل من أهمية الوجود الإيراني فيها، كما تحدّث عن الحشود الإيرانية المستعدة للهجوم الآن، وقدّرها بـ 25 فرقة.

انتقلنا بعدها الى القاعة السابقة، وعاودنا «الدردشة» قبل العشاء. ولعلّ أهم ما قيل في هذه الجلسة أنّ أميركا ليس لها زعامات، والتعامل معها ينبغي أن يكون على أساس هذه الحقيقة، قال ذلك طارق عزيز. إنّها ملاحظة صحيحة، وكما قال أحمد عبيدات في ما بعد: «مثل هذه الملاحظة كان ينبغي أن يقولها جلالة الملك وليس طارق عزيز، باعتبار أنّ لجلالته خبرة طويلة بالأميركيين». بعد العشاء، عدنا إلى قصر دجلة، وجلسنا مع جلالته قليلًا. وكان تعليقه الوحيد أنّ صدّام مشوّش، وأنّه لم يرَ عليه مثل هذه الحالة في السابق، ولذا فإنّ سيدنا [الملك حسين] قلِق.

الوضع المالي السيئ للأردن وحديث حول الصحافة

12 /4 /1984

عدنا إلى عمّان على متن الطائرة. وبينما نحن معلّقون بين الأرض والسماء، طاب الحديث، ونزع المتحدّثون إلى مزيد من الصراحة.

قال جلالته إنّه لم يخبر صدّام عمّا قاله له السفير الأميركي في عمّان عن مؤامرة سعودية تستهدف إنهاء الحرب بقبول احتلال إيران لجنوب العراق. وقال إنّه (أي سيدنا [الملك حسين]) تعب حتى تمكّن من تقريب العراق لأميركا، وأنّ فريقًا من وكالة المخابرات الأميركية CIA يعمل الآن في بغداد.

قال إنّه أعلم بروتانس السوفياتي بما قاله السفير الأميركي فيتس، وإنّ بروتانس اهتم بالخبر، وقال لجلالته إنّه فور عودته إلى موسكو سيبدأون التأكّد والتحقّق من مثل ذلك. كما قال جلالته إنّ بروتانس أبدى مشاعر القلق، وإنّ سيدنا [الملك حسين] متنبّه إلى أنّ هذا الموضوع ينبغي ألّا يخرج من الدائرة الضيقة، لأنّ مصدر معلومات جلالته عالي المستوى ووضعه حسّاس. وتبيّن أنّه قال ذلك لبروتانس من دون أن يُطلع أحدًا آخر، لا من الجانب الأردني، ولا من الجانب السوفياتي.

تحدّثنا في وضعنا الداخلي. تطرّق أحمد [عبيدات] إلى الجيش بأسلوب غير مباشر، وبالتحديد إلى شراء رادار للسيطرة على أجواء المملكة سعره عشرات الملايين. وذكر لسيدنا [الملك حسين] كيف أنّ فريق الحكومة الذي تفاوض مع الشركة بعد اتفاق الجيش معها أنزل من السعر 20 مليون دولار.

أصبح جو الحديث جوًا مسؤولًا لا يخلو من القلق على المستقبل، فقال جلالته إنّ العراقيين هم الذين يمكن أن يعطونا صدقية أمام العالم بصمودهم، فهم يُمثّلون بداية الخير لهذه الأمة، إذا كان فيها خير. ثمّ قال: «إنّنا في الأردن بحاجة إلى انضباط. ينبغي أن نصبح مثل العراقيين. ينبغي أن نبني الجيش الشعبي، ونبني في نفس المواطن العناد ليقاتل، فيُشكّل بذلك ردعًا حقيقيًا في وجه نيّات إسرائيل العدوانية».

قلت: «يا جلالة الملك، المسألة في منتهى الوضوح تتمثّل بأنّنا اليوم نعاني من نقطة ضعف أساسية، هي وضعنا المالي السيئ. إنّ أميركا وإسرائيل والجميع على علم بذلك. أميركا لا تقرّر بشأن الشرق الأوسط إلّا وفق ما تراه إسرائيل، وما تراه إسرائيل لا يمكن أن نقبله، لكنّ إسرائيل تريد أن تفرضه. فمشكلتنا هي أنّ أميركا قد تلعب لعبة إسرائيل، وتستغلّ وضعنا المادي المتدهور لتركيعنا. وعليه، فإنّ أهم ما نحتاجه هو النظرة العميقة في عمليات الإنفاق. بُنيت موازنة في عام 1984 على أساس أنّ قطر والإمارات ستدفعان، ويبدو أنّهما لن تدفعا، والخوف من أنّ الكويت أيضًا قد لا تدفع، فماذا نفعل؟ إنّني أخشى أن تراهن أميركا على عجزنا عن دفع رواتب موظفينا، وحينئذٍ نركع. لا بّد من إعادة النظر في أولويات الإنفاق كي لا نقع ضحية أنفسنا».

عاد جلالته وقال: «علينا أن نهيئ الشعب للقبول بأي خفض في الإنفاق. كما أنّ الإعلام وحده والوعظ لن يؤديا الغاية المرجوة، نريد سلوكًا مسؤولًا على المستويات كافة».

قال جلالته موجّهًا الحديث إلى رئيس الوزراء: «بالمناسبة، الصحافة هذه الأيام فلتانة [متحللة من أي ضوابط]».

الرئيس أخذ على حين غرة، أو أنّه لم يشأ أن يوجّه الملك أي انتقاد حتى لو كان للصحافة، أو أنّه لم يتقبّل الانتقاد لأنّه شخصيًا مرتاح إلى الخط الذي تنهجه الصحافة. قال مروان: «أبو ثامر، الصحافة عائمة، غير ملتزمة». قال أبو ثامر: «إنّنا نقابل كُتّاب الأعمدة، وهم جيّدون، وقد تصدّوا لما كتبه فهد الفانك»[623]. قال سيدنا [الملك حسين]: «أبو ثامر، نريد أن تكون الصحافة خطوة خلفنا». قلت: «وذلك كي نعطي لأنفسنا هامشًا مريحًا من المناورة». قال جلالته: «نعم، لا نريد أن يظنّ العالم أنّنا نتحرّك لأنّ فلان الصحافي قال ذلك».

تشارك أحمد ومروان في الاتجاه نفسه، وشُغل جلالته بتناول فطوره الذي كان عبارة عن شطائر جبنة، وبعدها تركنا إلى غرفة قيادة الطائرة التي توجّهت إلى العقبة، حيث كانت الملكة بانتظاره. ودّعنا جلالته على أرض مطار العقبة، وعدنا إلى عمّان.

حديث مع الملك

18 /4 /1984

حضر رئيس الوزراء، وجلسنا بمعيّة جلالة الملك. بعدها استُدعي وزير الداخلية [سليمان عرار] الذي حمل نسخة من رسالة جلالته إلى الملوك والرؤساء حول الموقف الأميركي، والتي حملها الوزير إلى الملك الحسن الثاني، وأعطى إيجازًا عمّا دار بينه وبين جلالة الملك الحسن [الثاني] على انفراد. وقال سليمان عرار إنّ الملك الحسن كان يعتقد أنّ ما قاله جلالة الملك للصحافة كان أمرًا مرتبًا بينه وبين الإدارة الأميركية. فدُهش جلالته ما سمع. وأضاف عرار أنّه أوضح للملك الحسن أنّ انتقاد جلالته السياسة الأميركية حقيقي، وليس أمرًا مرتبًا. وأضاف أنّ الحسن الثاني سأله عن علاقة الأردن بالسعودية، وأنّه حاول أن يأخذ من عرار كلامًا يُفهم منه أنّ الأردن لا يثق بالسعودية. لكنّ عرار أكّد أنّ الأردن والسعودية على صلة جيّدة. فارتاح جلالة سيدنا [الملك حسين] لما سمعه من عرار. بعدها غادر عرار الجلسة، ودعانا جلالته إلى تناول الغداء على مائدته. فذهبنا بمعيته إلى قصر الندوة، وعلى الغداء ناقشنا الموضوعات الآتية:

1. تحدّثتُ ومروان عن جلستنا مع منصور حسن[624]، رسول مبارك الذي حمل رسالة إلى جلالته. ومنصور حسن وزير إعلام سابق في حكومة السادات، وزميل سابق لجلالته في كلية فيكتوريا بالإسكندرية. والواضح أنّ تكليف منصور حسن بحمل رسالة إلى جلالته كان من منطلق زمالته لجلالته في المدرسة. قلت: «لقد وجدتُ منصور حسن متفهّمًا وواعيًا، وأخبرته أنّ من الأمور التي تستحق منّا العمل معًا هو كيف نُطوّر العلاقات، ونصل إلى مرحلة العلاقات العادية من دون أن نتعرّض لموضوع العلاقات الدبلوماسية المرتبطة باتفاقية كامب ديفيد، وسميتُ الأسلوب: التطوّر من خلال تعاون واقعي على الأرض».

قال الرئيس: «ماذا يريد منصور حسن؟». قلت: «لا أدري أكثر من أنّه حمل رسالة إلى سيدنا [الملك

حسين]». قال مروان مقاطعًا: «إنّه لا يريد مساعدتنا، نحن الذين نريدهم». أعجب سيدنا [الملك حسين] الجواب، وقال: «هذا صحيح».

2. أُثير موضوع علاقاتنا الخليجية، وقضية دفع الالتزامات. عبّر الرئيس عن مخاوفه، وأخذ يسرد بعضًا من مشكلاتنا المالية. وذكر أنّ الحكومة تنوي الاقتراض من إحدى المؤسسات المالية الحكومية، وأنّ المفاوضات تسير قُدمًا، وستقترض الحكومة مبلغ 120 مليون دولار لدعم الخزينة.

3. أُثير موضوع التوجّه للسوفيات من أجل التسلّح. وقال جلالته: «إذا تجاوب السوفيات مع طلبنا، وأعطونا شروطًا مالية معقولة، فسنوفد بعثة للتباحث في الأمر، أكان بالنسبة إلى سلاح الجو أو الأسلحة الأرضية».

4. أُثير موضوع مياه نهر اليرموك، وكيف أنّ إسرائيل تسرق من المياه. فوجئتُ بأنّنا نرى مياهنا تُسرق من دون أن نتحرّك بما فيه الكفاية، وأعربتُ عن مفاجأتي بالموضوع، وسألتُ: وماذا نفعل الآن؟ قال الرئيس إنّ الدكتور منذر حدادين[625]، مدير سلطة وادي الأردن، أعدّ له دراسة عن قضية مياه الأردن، وإنّ الإسرائيليين يرفضون التفاوض - كما جرت العادة - من خلال لجنة الهدنة، وإنّ مقابلتين قد أُجريتا، وهم يعرضون التفاوض معنا حول الأمر من دون حضور [لجنة] الهدنة.

قلت: «إذًا، إسرائيل عازمة على إثارة مشكلات مبعثرة هنا وهناك، كي يُفاوض الأردن عليها خارج نطاق موضوع السلام والضفة الغربية، أي إنّ إسرائيل تريد أن تُبعد أي محادثات سلام عن الضفة، وتستعيض عنها بمحادثات واتفاقات جزئية، مثل مياه قناة الملك عبد الله[626]، البحر الميت ووادي عربة».

ردّ جلالته قائلًا: «يبدو أنّهم وراء ذلك، ولا أمل في الأميركيين». قال الرئيس مكملًا حديثه: «إنّنا وسّطنا الأميركيين كما فعلنا قبل بضعة أعوام، لكنّهم كما يبدو مصرّون على سرقة المياه». سألت: «وكيف يسرقونها؟». قال الرئيس: «نتيجة مياه الأمطار، تكوّنت في مجرى اليرموك بعد النفق جزيرة صغيرة، حدّدت سير المياه نحو القناة ونحو إسرائيل، بحيث أنّ حصة إسرائيل زادت على حسابنا، ولا نستطيع أن نفعل شيئًا». قلت: «ألا نستطيع أن نُرسل جرافة؟». قال الملك: «طبعًا نستطيع، لكن ليس لدينا القوة العسكرية لحماية مثل هذا العمل. قبل عامين وصلت الأمور بيننا وبينهم، في وضع مشابه، إلى درجة المجابهة». قلت: «وسياسيًا، لماذا لا نثيرها في مجلس الأمن؟». قال جلالته: «لننتظر إلى أن نرى ماذا سيتمّ مع الأميركيين».

مرة أخرى أشعر بضعفنا، وكيف أنّ إسرائيل تأكل حقوقنا ونصمت نتيجة هذا الضعف. كانت المرة الأولى لدى مشاهدتي السلك الشائك الذي نقلته إسرائيل كعلامة للحدود بيننا وبينها في وادي عربة، بحيث يصل في أحد الأماكن إلى حافة الطريق العام من الصافي إلى العقبة.

قبل أن يأتي الرئيس ومن بعده وزير الداخلية، جلستُ مع جلالته ومروان في مكتب الأخير. من باب المجاملة قلتُ لجلالته: «اشتقنا لكم في أثناء غيابكم في العقبة». ردّ جلالته: «لم يكن الأمر للنزهة، فقد شُغلتُ مع بروتانس (الموفد السوفياتي) لأُقنعه بالتجاوب مع متطلباتنا».

أثار مروان موضوع السفير المَقترح لسلطنة عُمان، وقال لجلالته: «لقد استمزجت الحكومة السلطات العُمانية حول اسمه، وأنا أرى أنّه لا يصلح». قال جلالته: «إنّنا بحاجة إلى شخص محافظ لعُمان. فصِلاتنا بهم قوية، والسفير المعيّن عليه أن يقابل والدة السلطان، ونحن بحاجة إلى نوعية محافظة». كان واضحًا استياء جلالته من الحكومة لأنّها لم تستشره في الأمر. طلب مروان التحدّث مع الحكومة لتغيير الترشيح، وأضاف: «علينا أن نغيّر ترشيح السفير إلى السعودية أيضًا، وربما كان محمد رسول أفضل».

قال مروان: «هناك مركز مدريد». قال جلالته: «لا يصلح [...] لمدريد، فهناك المملكة والحياة الاجتماعية الخاصة، ولا بدّ لسفيرنا في مدريد من أن تكون زوجته مؤهلة لمثل ذلك، ولا أعتقد أنّ زوجته تصلح لذلك». وهذه أول مرة أسمع من جلالته مواصفاته للسفير في كل مركز.

عدنا ثانية إلى الحديث عن التسليح من السوفيات، وحذّر سيدنا [الملك حسين] من مكائد الأميركيين نتيجة ذلك وقال: «إنّهم فعلًا بدأوا، إذ عرض عليّ الأمير الحسن أخيرًا كتابًا تلقاه من جورج شولتز[627] (George Shultz)، يقول فيه إنّه – أي الأمير الحسن – هو من قاد التنمية الاقتصادية في بلده». قال جلالته: «حين قرأته لفتُّ انتباه الأمير الحسن إلى تلك الجملة، وما تحمله من معانٍ». وقال: «لا أمل في الأميركيين».

إمكان التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة

19 /4 /1984

وصل ريتشارد ميرفي[628] (Richard Murphy) إلى عمّان، ومعه الجنرال إد. على الغداء الذي حضره من الجانب الأميركي السفير، ومن الجانب الأردني – إضافة إلى جلالته – الرئيس والقائد العام ومروان وأنا، قدّم ميرفي لجلالته إيجازًا عن جولته في الخليج، والتي حاول خلالها استطلاع آراء المسؤولين هناك حول إمكان التعاون مع الولايات المتحدة في حالة تعرّض الخليج لخطر ناجم عن الحرب العراقية – الإيرانية. وفي ما يأتي ملخّص ما قاله ميرفي:

1. عُمان: واثقون من أنفسهم، مستعدون للتعاون بعد أن تجيب الولايات المتحدة عن أسئلة محدّدة تتعلّق بتقنيات عسكرية.

2. لديهم تخوف من التعاون مع أميركا.

3. الكويت: أبدت انفتاحًا أكثر، لكن دون القبول.

ثمّ دار الحديث عن صواريخ «ستينغر». اعتبر الجنرال إد أنّ موقف الكونغرس كان سخيفًا، وأنّه قال أمام اللجنة المسؤولة في شهادته أو بيانه إنّ هذه الصواريخ دفاعية ضدّ الطيران المنخفض على الجيش، وإذا كان الكونغرس يعتقد أنّها ضارة بإسرائيل، فمعنى ذلك أنّ إسرائيل تنوي الهجوم على الأردن.

أُثير موضوع المياه المسروقة. ووعد ميرفي بدراسة المشكلة مع المختصين لدى عودته إلى واشنطن. كما أُثير

موضوع أنبوب النفط العراقي إلى العقبة، ووعد بدراسته أيضًا.

عاد سيدنا [الملك حسين] إلى موضوع العلاقات مع واشنطن، وكان مكتئبًا. وعبّر عن سخطه على سياسة أميركا. ولم يقل ميرفي شيئًا للدفاع عن موقف حكومته، وكان واضحًا أنّه أراد أن يستطلع المدى الذي وصل إليه تأثّر الملك منهم.

في المساء، كنتُ مدعوًا مع أبو شاكر [زيد بن شاكر] ومروان على عشاء في بيت السفير الأميركي على شرف ميرفي والجنرال إد، وهناك استكملنا البحث، وركّزناه على العلاقات، وعلى قضية السلام. واتفقنا جميعًا، مروان وأبو شاكر وأنا، في ما قلناه عن السياسة الأميركية، وأبعادها الضارة، واستهانة الكونغرس بنا، وعبّرنا عن ألمنا ومرارتنا. كان موقفنا متشددًا.

مقابلة الملك عددًا من أعضاء الكونغرس الأميركي

22/4/1984

شرّف جلالته الديوان، وحضر أبو شاكر. «دردشنا» في بعض الأمور، وكان جلالته قد قابل قبل يوم أو يومين وفدًا من أعضاء الكونغرس ومساعديهم، وحضرتُ المقابلة.

كان سيدنا [الملك حسين] قد ذكر في المقابلة أنّ العراق يُمثّل «عمقنا العسكري»، ومفهوم أنّ العراق عمقنا في وجه إسرائيل. فقلت: «على سيدنا أن يذكر قضية العراق كعمق أمام عرب، وليس أمام أميركا، لأنّ في ذلك ما يؤيّد ادعاء إسرائيل في تبرير ضرب المفاعل النووي العراقي».

كان واضحًا من كلامي، على الرغم من تغليفي إياه بعبارات الدبلوماسية، أنّه انتقاد، لكنّه أيضًا كان صحيحًا. وابتسم جلالته ابتسامة عدم الرضا، لكنّه اعترف بصحة قولي بالطريقة التالية، إذ قال: «هل معنى هذا أن يكون أمامنا سجِل يقول لنا ماذا نقول لهؤلاء، وماذا نقول لأولئك؟».

نظر أبو شاكر إليّ وأنا أتحدّث، مستهجنًا ما قلت.

رسالة الملك إلى السوفيات

23/4/1984

قال لي أبو شاكر مرة إنّه بلغه أنّ سيدنا [الملك حسين] منفتح علينا – أي عليّ وعلى مروان – بشكل لم يسبق أن حدث حتى مع زيد الرفاعي. إنّ ما نقوله له لم يعتد عليه، ومع ذلك فهو يتحمّلنا.

جاء سيدنا إلى الديوان، وأعاد الحديث عن التسلّح من السوفيات، وقال: «سنكتب رسالة إليهم تُبيّن الموضوع التسليحي». ومرة ثانية، قال سيدنا: «لا أمل في الأميركيين».

في المساء، هاتفني مروان، وكنتُ أستعد للذهاب إلى عشاء مؤسسة آل البيت، وقال لي إنّ جلالته كتب

رسالة إلى السوفيات، وإنّه يريدني أن أنقّحها. ذهبتُ إلى بيته، ونقّحتُ الرسالة في الليل. أحضر الطابع حوالى التاسعة والدقيقة الثلاثين، والذي أخذ الرسالة في العاشرة مساءً، ليطبعها وتكون جاهزة في الصباح، كي يطّلع سيدنا على صيغتها النهائية وهو في طريقه إلى السعودية.

26 /4 /1984

في الديوان أُعلن عن وصول السفير السوفياتي. أخرج مروان الرسالة، بينما كان سيدنا مشغولًا بقراءة أحد التقارير، وأخذتُ أقرأها للتأكّد من صحة الطباعة. بعدها أخذ سيدنا الرسالة ليسلّمها للسفير السوفياتي في مكتب سيدنا الخاص.

مبادرة السلام مع إسرائيل

9 /5 /1984

حضر جلالة الملك إلى الديوان، وجلسنا بمعيّة مروان والأمير رعد وأنا. عرضتُ عليه رسالة مؤرخ المملكة المغربية التي أرفقها بصورة عن رسالة المغفور له الشريف الحسين بن علي إلى جد الملك الحسن الثاني ملك الغرب، وأمرني أن أكتب رسالة شكر جوابية له.

أثرتُ الموضوع السياسي، وقلتُ إنّنا نبدو كما لو كنّا في فراغ، ولديّ اقتراح لجلالة سيدنا [الملك حسين] بأن يأخذ سيدنا دورًا مبادرًا في قضية السلام من طريق طرح موقفنا بأسلوب هجومي. فبدلًا من القول إنّ موقف الأردن يقوم على مبدأ «الأرض مقابل السلام»، وقراري 242 و338، ومشاركة الأطراف كلها؛ وبدلًا أن نمسك بهذا اللون من التصريح، نحوّله ونقول على لسان سيدنا: «إنّني أتحدى أن تقبل إسرائيل الدخول في مفاوضات للسلام، وأدعوها إلى ذلك على أساس قرار 242 الذي يدعو إلى انسحاب إسرائيل الكامل مقابل السلام الكامل». وقلتُ إنّ قضية المستوطنات يمكن إثارتها على مستوى آخر، وذلك بأن أقوم أنا شخصيًا وعلى مسؤوليتي الشخصية، كما لو كان الأمر مجرد فكرة أطرحها على الأميركيين إذا ذهبتُ إلى واشنطن، بالقول إنّ قضية المستوطنات هي جزء من قضية الأمن، وتُبحث على هذا الأساس، ونترك الأميركيين يطوّرون موقفهم على هذا الأساس مع إسرائيل، أو مع حزب العمل إذا نجح في الانتخابات. ولو فعلتُ ذلك، وقبلت أميركا وإسرائيل بالفكرة، نكون قد أعدنا موضوع المستوطنات من صعيد المفهوم التاريخي والديني الذي يتمسّك به «الليكود»، إلى صعيد الأمن الذي بدأ به حزب العمل عملية الاستيطان. والفائدة في ذلك كثيرة، إذ يمكن إنهاء قضية المستوطنات بربطها بالسلام. والسلام الكامل يزيل حجة الأمن، وبزوال حجة الأمن تصبح المستوطنات لا معنى لها وتُنهى على هذا الأساس. ردّ جلالته بسرعة، وقال: «هذا خطر، وينبغي التمسّك بمبدأ عدم شرعيتها». وقال متنهدًا: «ربما كان من الخطأ ابتداءً أن نقبل بمواقف معتدلة، وكان المفروض أن نتشدّد منذ البدء لنصل إلى المعقول».

قلت: «خطأنا يا سيدي بدأ بالتنازل الكبير الذي أعطيناه لإسرائيل بقبول القرار 242، إذ انتقلنا من

مرحلة رفض كيانها الذي استمر حتى 1967/ 6/ 4، إلى مرحلة القبول بها في قرار 242، من دون أخذ تنازل منها مقابل هذا التنازل الرئيس الذي أعطيناه. خجلنا من أن نقول للشعب العربي إنّنا قبلنا إسرائيل بقبول 242، وانتهزت إسرائيل فرصة عدم توضيح ما تنازلنا به لتُحسّن من موقفها، بحيث أصبح تنازلنا بضاعة لا تُباع، فأخذتها إسرائيل من دون أن تدفع ثمنها».

تدخّل مروان وقال: «فكرة أبو السعيد [عدنان أبو عودة] عن المستوطنات خطرة، لأنّها ستُمكّن إسرائيل من التمسّك بالجولان، إذ إنّ السوريين لا يقبلون بسلام كامل يُلغي الحاجة الأمنية التي توفرها المستوطنات».

وافقه سيدنا [الملك حسين] على ذلك، ووافقته، وسحبتُ الاقتراح. إلّا أنّني استأنفتُ الحديث، وقلت: «إذا كنّا يا مروان ننظر إلى الموضوع على أساس الحلّ الشامل، فكلامك صحيح. لكن ألا ترى يا سيدي (وقد وجهتُ حديثي لجلالة الملك) أنّنا نناقض أنفسنا؟». قال: «كيف؟». قلت: «في وقت نتمسّك فيه بالحلّ الشامل، ونحسب حساب عدم خسارة سورية في أي موقف؛ في هذا الوقت لا نتعامل مع سورية كجزء من الحلّ الشامل. بعبارة أخرى، ينبغي أن تنسجم الأمور مع بعضها، فشمولية الحلّ تعني شمولية الجبهة، وهذا يقتضي التباحث مع سورية. فسيدنا حريص على كل شبر عربي، وهذا نعتز به، لكنّ هذا الحرص يعني التعاون التام مع أصحاب الشأن، وسورية هي المعنية في ذلك».

قال جلالته: «سورية ينبغي أن تُحتوى أولًا، ويمكن أن يتمّ ذلك بتطوير علاقتنا بمصر والاتحاد السوفياتي؛ فمع مصر ينبغي أن نعيد التمثيل الدبلوماسي، ومع الاتحاد السوفياتي ربما بإقناعه بإعادة التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل». قال ذلك ونظر في عيني نظرة ذات معنى. قلت: «نظريًا، هذا صحيح».

أكمل قائلًا: «ربما كان الاتحاد السوفياتي بحاجة إلى من يبرّر له إعادة علاقاته مع إسرائيل، فمن دون هذه العلاقات يبقى القول بمشاركة الاتحاد السوفياتي في عملية السلام قولًا من دون معنى». وأكمل قائلًا: «وبذلك سيسدّد ضربة قوية إلى أميركا التي ترفض مشاركة السوفيات».

تدخّل مروان وقال: «سيدي، ستكون ضربة قوية لريغان، وهذه فكرة جيدة». واستأنف جلالته الحديث وقال: «سنُفكّر في ذلك، ونرى ماذا سنعمل إذا تمّت زيارتي لموسكو. أمّا بالنسبة إلى مصر، فعلينا أن نكون سبّاقين بإعادة العلاقات، وألّا نتأخّر قبل أن يفتح الباب غيرنا. إذا بدأنا تصبح لخطوتنا قيمة ويمكن استثمارها». (شعرتُ في هذه الجلسة بعمق التفكير السياسي لجلالته. وأخذتُ أفكر بمعنى احتواء سورية، إذ يبدو أنّ جلالته يريد أن يفتح الباب مع سورية، لكن ليس قبل أن تصبح سورية في موضع لا تستطيع معه الظهور بمظهر أنّها القائد والمسيطر. ولو فتحنا الباب مع سورية بعد عودة العلاقات بين موسكو وتل أبيب، فمن شأن ذلك أن ينال، عربيًا، من صورة سورية المزايدة، وكذلك بالنسبة إلى عودة علاقاتنا الدبلوماسية مع مصر).

قال سيدنا [الملك حسين]: «القائم بالأعمال الأميركي طلب مقابلتنا، وسنرى ما يريد». ثمّ ترك مقعده وذهب إلى مكتبه الخاص.

الأمير محمد والأمير الحسن كانا في الديوان، وكذلك مروان والأمير رعد وأنا. وعند الباب، أشار جلالته للأميرين محمد والحسن، ولمروان ولي، بأن نخرج معه. فوجئنا. وقال وهو على استعجال: «إنّ القائم بالأعمال جاء ليبلغني أنّ الحكومة الأميركية ما تزال على سياستها بالنسبة إلى (The Joint Logistic Programme JLP) الذي سمّته إسرائيل القوات الأردنية للانتشار السريع)؛ أي إنّ الولايات المتحدة ما تزال مستعدة للمضي مع الكونغرس لتخصيص 220 مليون دولار لتسليح فرقة من الجيش الأردني بشكل يسمح لها بالعمل في الخليج». وأضاف سيدنا [الملك حسين] أنّ القائم بالأعمال أخبره: «لكنّ المضي مع الكونغرس يعني احتمال معارضة الكونغرس، واضطرار الإدارة إلى تفسير ضرورة هذا الدعم بالقول، مثلاً، إنّ هذا التسليح ليس ضدّ إسرائيل».

قال جلالته: «إنّني أتساءل، هل تسليح بمبلغ 220 مليون دولار يستحق احتمال الإهانة والإذلال من الكونغرس؟». أجبتُ وكنتُ الوحيد الذي أجاب: «إنّها لا تستحق، خصوصًا أنّنا نحاول أن نبني صدقيّتنا مع السوفيات». ردّ سيدنا [الملك حسين]: «ادرسوها؛ إذ إنّي لم أُعطِ جوابًا بعد للأميركيين». وتوجّه إلى سيارته.

10 /5 /1984

نحو الثامنة والدقيقة الثلاثين صباحًا، اتصل بي رئيس الديوان، وطلب منّي أن نتقابل في مكتب القائد العام، حيث سيحضر الرئيس في التاسعة والدقيقة الثلاثين. في الوقت المحدد كنتُ في مكتب أبو شاكر [زيد بن شاكر]، وحضر رئيس الوزراء، ورئيس الأركان. وكان مروان قد سبقني إلى القيادة.

تناول البحث موضوع الإدارة الأميركية الذي نُقل إلى سيدنا [الملك حسين] أمس. ناقشنا الموضوع من جوانبه المختلفة، خصوصًا أنّ أبو شاكر سيسافر في 16 /5 /1984 لحضور اجتماعات «اللجنة العسكرية الأميركية الأردنية المشتركة» نصف السنوية. واتفقنا على أن يُرجئ أبو شاكر الإجابة، ويقول للأميركيين إنّنا في الأردن لا نستطيع تحمّل إذلالًا آخر من الكونغرس، وإنّه لو حدث ذلك سنضطر إلى الردّ بما يؤذي الإدارة؛ فلا نحن ولا وأنتم سنستفيد من إثارة الموضوع مع الكونغرس الآن، ولذلك نرى تأجيل البحث إلى ما بعد الانتخابات، وبذلك نكون خلال السبعة أو الثمانية أشهر المقبلة قد بينّا موقفنا بشكل أفضل، خصوصًا في ما يتعلّق بتطوير العلاقة مع السوفيات، ونكون قد تأكّدنا إذا كانت موسكو مستعدة لتسليحنا وفق شروطنا أم لا.

ذهبنا إلى المطار لوداع جلالته. ونقل الرئيس إليه قرارنا، فوافق جلالته، وقال: «وقّعنا رسالة مبارك». قلت: «قال سيدنا [الملك حسين] في السابق إنّه يودّ دعوة مبارك لزيارة الأردن». قال: «نعم، وأرجو أن تقول له على لساننا، حين تسُلّمه الرسالة، إنّنا ما نزال ننتظر تحديده موعد الزيارة».

فتح باب التواصل مع سورية

14 /5 /1984

كنتُ ما أزالُ في البيت لم «أدوام» [أذهب إلى العمل] بسبب آلام الظهر. وزارني في المساء أحمد اللوزي، وسألني عن موقفنا السياسي. وذكرتُ له، باقتضاب، الموقف العام كما يعرفه.

بعدها انتقل ليقول لي إنّ عبد المنعم وزيد الرفاعي حدّثاه أخيرًا عن ضرورة أن يفتح سيدنا [الملك حسين] الباب نحو سورية. وقالا إنّهما قابلا أخيرًا بعض الأميركيين ممّن زاروا سورية، وأكّد له هؤلاء أنّ السوريين يريدون حلًا سلميًا. وأوحى اللوزي بأنّه يشّجع أي توجهات نحو سورية.

المعارضة السياسية في الأردن

23 /5 /1984

«داوم» جلالته في الديوان. وقال إنّه راجع التقارير المختلفة التي أُعدّت في غيابه، وعبّر عن ألمه بشدة من المعارضة السياسية التي تعمل تحت الأرض. وقال: «من هؤلاء؟ إنّهم لا يُقدّرون واقعنا». ثمّ انتقل الحديث إلى المتدينين من «الإخوان المسلمين» وغيرهم. وعبّر جلالته عن قلقه من تناميهم. وتركّز الحديث على ما قاله ليث شبيلات[629] في البرلمان عن المخابرات. وقال جلالته: «إنّها عائلة عجيبة! والده[630] كان وزيرًا حين وقعت أزمة حلف بغداد، ولم يتورّع عن أن يأتي إليّ وهو وزير ليقول لي: لماذا لا تتنازل عن العرش وتسكن في بريطانيا؟». وتساءل جلالته: «هل من طريقة لمجابهة هذه الموجة؟ كيف يمكن أن نكشفهم؟». ثمّ انتقل إلى الصحافة وقال: «إنّها أيضًا بحاجة إلى انضباط».

قلت: «تحتاج الصحافة إلى ضبط رؤساء التحرير، والوزيرة [ليلى شرف][631] تخطئ إذا ظنّت أنّها بالاتصال مع المحررين ستساعد في ضبط الصحافة. المسؤولية، بحسب القانون، تقع على عاتق رؤساء التحرير، وعليها أن تقابلهم وحدهم، وتحمّلهم مسؤولية ما يصدر عن الصحافة، وتناقشهم وطنيًا، وتصارحهم بأنّ الصحافة ليست تجارة أزياء». ردّ جلالته بأنّ شيئًا ما ينبغي أن يُتّخذ في هذا الصدد.

قال مروان: «جاءني أمس السفير العراقي، وقال: أنا سفير، لكنّني أعتبر نفسي أردنيًا بعد أن ربطنا العيش والملح معًا. إنّ ما تسير عليه الصحافة ليس حرية، إنّه خطر على بلدكم، واعذروني إذا قلتُ ذلك».

قال جلالته إنّه استقبل في لندن أحمد زكي اليماني، وطلب منّا ألّا نتحدّث في ذلك، إذ رجاه اليماني تأجيل مدّ خطّ أنبوب النفط العراقي إلى العقبة.

خلاف بين حافظ الأسد ورفعت الأسد

24 /5 /1984

«داوم» جلالته اليوم في الديوان، وحضر لمقابلته عبد المجيد شومان، ومنيب المصري[632]، وحسيب

الصبّاغ[633]. بعد المقابلة، جلس جلالة الملك في مكتب رئيس الديوان، وقال إنّ الصبّاغ أخبره أنّه قابل خدام قبل مجيئه إلى عمّان، وأنّ الأخير أخبره أنّ حافظ الأسد استدعى أخاه رفعت، وطلب منه وقف التنافس والنزاع مع القادة العسكريين الآخرين، وأنّ حافظ الأسد أخبر خدام والقادة العسكريين بأنّه سيُبعد أخاه رفعت عن سورية خلال الأسبوعين المقبلين.

خيار الحل السلمي

26 /5 /1984

كان المفروض أن يصل عرفات ويتناول الغداء مع جلالته، لكنّه تأخّر حتى المساء.

هذا هو اليوم التالي لاحتفالات عيد الاستقلال. حضر جلالته إلى الديوان متعبًا لكن منشرحًا. وفي وقت الغداء دعاني ومروان إلى تناول الطعام على مائدته، فذهبنا إلى قصر الندوة. حضرت الملكة نور متأخرة، وتركت الغداء مبكرة. خلال الغداء دار حديث عميق عن الوضع السياسي.

قال جلالته: «لا أمل في الحلّ السلمي. اختارت أميركا إسرائيل، ولا يمكن أن تعيد الأرض مقابل السلام، ولا يمكن لي أن أقبل أقل من ذلك. وعليه، فإنّني لن أفاوض».

أثرتُ موضوع كيفية الدفاع عن الأردن إذا لم يتمّ السلام. وقلتُ إنّ سكان الضفة الغربية عبء على إسرائيل وأطماعها، وهي لن تقبل بأي حال أن تعيش مع هذا الوضع، خصوصًا إذا أُعيد انتخاب «الليكود». قال جلالته: «إنّ حزب العمل أخطر من حزب الليكود لأنّه قادر على المناورة».

قال مروان: «لقد بحثتُ مع أبو السعيد [عدنان أبوعودة] احتمالات الوضع الذي سينشأ لو نجح حزب العمل في الانتخابات ودعا إلى مفاوضات على أساس 242».

قال جلالته: «حزب العمل لن يتنازل عن الأرض كلها، فالمسألة إذًا هي واحدة؛ أعاد الليكود أو انتُخب العمل. وحزب العمل أصعب لأنّه مناور. عملتُ جهدي معهم لكن من دون جدوى. قابلتُ غولدا مائير، وقالت لي: إنسَ الضفة الغربية، ولماذا لا تفكّر بأرض أخرى غير الضفة؟ لماذا لا تنظر إلى الجنوب (السعودية)؟ وسنساعدك في ذلك».

قابلتُ رابين آخر مرة قبل ذهاب السادات إلى القدس ببضعة أشهر، وقال لي: «لا تتحدّث عن الضفة الغربية في الأعوام العشرة المقبلة، وانسَ موضوع الحديث عن السيادة على الضفة الغربية». وقال جلالته: «أجبته هذا حلم وخيال، لأنّ مصر هي قائدة الرؤية العربية، وهي مسلحة، ولها دور كبير، ومسؤولية عربية، ولا يمكن أن تنفرد». لكنّ رابين ردّ على جلالته وقال: «على الرغم من ذلك كله سنُخرج مصر ونتفق معها». فقال جلالته لنا: «ولم تمضِ أشهر حتى تحقّق ما قاله رابين».

وأضاف: «قابلتُ أيضًا بيريز، زعيم حزب العمل. وهو ماكر ومماطل، وفي كل مرة كنتُ أقابله كان يخرج بشيء جديد، وبمشكلة جديدة».

قال جلالته: «أردتُ أن أقول لكم إنّني عملتُ ما بوسعي لإنقاذ الأرض والقدس، وكان عملي مع حزب العمل، ومع ذلك لم أخرج بشيء. فالعمل بسوء الليكود. ربما كان هناك أمل في حلّ قبل عام، لكن لا يوجد الآن ما يشير إلى أي أمل في الحلّ المنشود».

قلت: « إذًا لا طريق أمامنا سوى أن يقوم أهل الضفة الغربية أنفسهم بإجراء التسوية».

قال جلالته: «المشكلة أنّهم (الإسرائيليين) لا يريدون تسوية فحسب، بل يريدون أهل الضفة جسرًا بينهم وبين العالم العربي».

قال مروان: « في أي حال، منذ عام 1967 والجسور مفتوحة. هذه حقيقة نعيشها، ويعيشها العالم العربي، وإذا حلّ سلام بين إسرائيل وأهل الضفة فستبقى هذه الجسور. ماذا يمكن أن نفعل؟ إنّ هذا هو ثمن المحافظة على الأردن، وخلاف ذلك ستتعرّض لعدوان إسرائيلي».

قال جلالته: «إذا قبلنا بمثل هذا الحلّ فينبغي أن نأخذ ثمن ذلك غاليًا».

قال مروان: «يا سيدي، المهم هو نجاتنا والحفاظ على الدولة».

قال سيدنا [الملك حسين]: «لا بل وثمنًا آخر».

(يبدو أنّ هذه الفكرة هي الأقرب إلى تفكير جلالته. وأدركتُ أكثر من أي وقت مضى أنّ جلالته لا يستطيع أن يدخل في حلّ ويعرّض نفسه للخطر، أو يعرّض المملكة لخطر الفوضى. وأنّ جلالته بعد أن ذكر كلمة «ونأخذ ثمنًا لذلك» مرتاح لهذا النوع من التوجه؛ فهو من جهة لا يورّطه في حلّ ليس عادلًا، ويتحمّل الفلسطينيون مسؤولية ذلك، وكل ما يعمله هو أن يحميهم من فلسطينيي الخارج والعرب، ويُبقي الجسور مفتوحة معهم. ومن جهة أخرى، يحافظ على المملكة).

في المساء، وصل أبو عمّار، وتناول العشاء على مائدة جلالته في قصر الندوة. وفي هذا اليوم تناولتُ الغداء مع جلالته في «الندوة»، وكذلك العشاء مع أبو عمّار وجماعته. وقد حضر مع أبو عمّار كل من أبو جهاد، وعبد الرزّاق اليحيى، وعبد الرحيم أحمد.

لم يكن لدى أبو عمّار أي شيء جديد. جرت «دردشة» عن وضعهم في المنظمة، وعن سورية، وعن انتخابات إسرائيل. وفي النهاية، طلب أبو عمّار السماح له بمقابلة دي كويلار[634] (Javier de Cuellar)، الأمين العام للأمم المتحدة في عمّان. فقال سيدنا: «هذا بلدك».

لكنّ وزير الخارجية قال: «لقد وصلتنا رسالة من مساعد دي كويلار، يطلب فيها عدم إحراج الأمين العام بمقابلة عرفات له في عمّان، إذ إنّه ينوي التحرّك من عمّان إلى إسرائيل، ويخشى في حال مقابلة أبو عمّار أن ترفض إسرائيل مقابلته، وتخفق مهمته. وهو لذلك يقترح مقابلة أبو عمّار في فيينا». لم يقرّر أبو عمّار ماذا سيفعل، لكنّه قال: «سنُفكر في الموضوع».

بعد العشاء، انفرد أبو عمّار بجلالة الملك مدة عشر دقائق، ثمّ ودّعناه، وبقينا مع جلالته لدقيقتين، قال

خلالها إنّ أبو عمّار أخبره أنّ بعض السوريين يتصل به، وإنّ وضع سورية، برأي أبو عمّار، غير مستقر ويستحق المراقبة.

محادثات بين أبو عمّار والملك حسين

8 /7 /1984

وصل أبو عمّار إلى عمّان، ومعه رفيق النتشة؛ مدير مكتب المنظمة في الرياض، وعبد الرحيم أحمد، وأبو جهاد، والدكتور حنا ناصر (رئيس جامعة بيرزيت)، وعبد الرزّاق اليحيى، وتناولوا الغداء على مائدة جلالته. لم يكن لدى أبو عمّار أي شيء، وعُرض الوضع كالعادة: الحرب العراقية – الإيرانية، سورية ولبنان. وحاولتُ الإشارة إلى «وثيقة عدن»[635]، غير أنّ أبو عمّار ردّ، منكرًا، بأنّه لم يقرأها ولن يقرأها، وكلنا يعلم – بمن في ذلك جلالة الملك – أنّ أبو عمّار كان على اتصال مع أبو جهاد على الهاتف طوال الوقت الذي كان يفاوض فيه الأخير [الجبهتان] «الديمقراطية» و«الشعبية». ثمّ أثار جلالة الملك موضوع الانتخابات الإسرائيلية، وأشار إلى ضرورة أن يستعدّ الأردن والمنظمة لمواجهة احتمال نجاح حزب العمل، ودعوته لمفاوضات على أساس 242. وكان كلام جلالته محددًا؛ أي نتفاهم لا لنستجيب لحزب العمل، بل لتفادي الضرر الذي قد تسبّبه دعوته التي قد تبدو لأوروبا أنّها جادة ومرنة، وهي في حقيقتها مناورة لتخليص إسرائيل من عزلتها. ودعاني جلالة الملك إلى أن أنقل للحضور نتيجة زيارتي لأميركا. وتحدّثت من دون ذكر أسماء:

1. إنّ القضية الفلسطينية تحتل الأولوية الرابعة أو الخامسة في السياسة الخارجية الأميركية.

2. إنّ الأميركيين يعقدون آمالًا على احتمال نجاح حزب العمل. وهم لذلك يتطلّعون إلى ردّات الفعل الأردنية والفلسطينية والسورية.

3. إنّهم يتطلّعون إلى ماذا يمكن أن تكون ردة الفعل السورية، سلبيًا أم إيجابيًا، وهل تُدعى سورية إلى المفاوضات أو لا تُدعى.

4. إنّ من الضروري، في رأيي، التحضير لجواب أردني – فلسطيني. وهذا ليس معناه القبول بما يعرضه حزب العمل.

5. الفرق بين «الليكود» و«العمل» هو أنّ «الليكود» يعطي الأولوية للأرض، أمّا «العمل» فيعطيها لتنقية الدولة اليهودية من العناصر العربية. وكلاهما ينطلق من خدمة إسرائيل والصهيونية.

أكّد جلالته أنّ مجيء حزب العمل إلى الحكم ليس الوضع الأمثل، لأنّهم سيُحرجوننا. وأكّد ضرورة تذكّر أنّ حزب العمل هو الذي كان في الحكم منذ نشأة إسرائيل حتى عام 1977، وفي عهده أُقيمت المستوطنات.

قلت: «ما هو الجواب؟».

قال أبو عمّار: «قرار المجلس الوطني».

قلت: «أبو عمّار هذه دوغما».

ردّ أبو عمّار غاضبًا – وكنتُ أجلس إلى يساره – وقال: «هذه ليست دوغما».

قلت: «بل هي كذلك، فموقفكم هو الرفض».

قال: «نعم، لكنه رفض مبرّر، إذ يقول القرار: نرفض القرار 242 لأنّه يتعامل مع الفلسطينيين كلاجئين وليس كشعب».

كان واضحًا أنّ أبو عمّار لا يرغب في التوصّل إلى شيء. وربّما كان يتوقّع تحسين علاقاته بسورية، إذ وصل إلى عمّان بعد 24 ساعة من انتهاء مقابلة القدومي مع الرئيس الأسد. وهنا سألته: «ماذا كانت نتيجة مقابلة القدومي مع الأسد؟». فأجاب بكلام لا يُفهم، خلاصته أنّ الأسد أرسل إليه ليرسل أبو اللطف، وكان واضحًا أنّه مسرور. وقال: «في أي حال سأُرسل إلى جلالة الملك تفصيلات المقابلة».

فجأة قال أبو عمّار: «يا جلالة الملك، يظهر أنّه غير مرغوب فيّ هنا في عمّان؛ فقد سألني الأخ طاهر المصري لدى وصولي متى سأُغادر عمّان». ردّ جلالته بأدب جمّ: «لماذا يا أبو عمّار؟ هذا بلدك». قال [أبو عمّار]: «أبو شاكر [زيد بن شاكر] لم يستجب بعد لإقامة المعسكر الذي اتفقنا عليه». ردّ أبو شاكر قائلًا: «لم يُقَم المعسكر لأنّ من المفروض أن نتفق على التفصيلات». قال جلالته: «أبو عمّار، ليس لك حقّ في أن تزعل [تستاء]، فنحن إخوانك». قال أبو عمّار: «هل يعني هذا أن أنقل مكتبي إلى عمّان؟». ضحك جلالته، وقال: «ربما كان من الأفضل أن تقرأ أولًا وثيقة عدن». (الوثيقة تتحدّث عن عدم التعاون مع الأردن في موضوع السلام). سكت أبو عمّار. ومضى جلالته قائلًا إنّ ميتران [الرئيس الفرنسي] آتٍ غدًا (كان يوحي لأبو عمّار بأنّنا سنكون مشغولين).

طلب أبو عمّار من أبو جهاد أن يتحدّث عن مفاوضاته في عدن. وتحدّث أبو جهاد مطولًا، وانتهى بالقول إنّ الاتفاق هو أن تجتمع اللجنة التنفيذية في 14 تموز/يوليو، والمجلس الوطني في أي وقت قبل 15/9/1984.

ثمّ عدنا إلى الحديث عن الانتخابات الإسرائيلية. واقترح رئيس الوزراء أن يجتمع الجانبان لدراسة الاحتمالات والخروج بردّ مشترك. ولم يكد ينتهي الرئيس من توضيح اقتراحه، حتى بادره أبو عمّار: «موافقون، وسأعود ومعي أبو مازن وأبو السعيد [خالد الحسن] وآخرون، لإجراء هذا البحث، وليكن ذلك في 16/7/1984».

استغربتُ من جواب أبو عمّار المتسرّع. فمن جهة، قال أبو جهاد إنّ اجتماع اللجنة التنفيذية في 14/7/1984، ومن جهة أخرى يقترح أبو عمّار 16/7/1984 موعدًا لاجتماع أردني – فلسطيني على

مستوى عالٍ. ففكرتُ وقلتُ لنفسي: «إمّا أنّ أبو عمّار سيُبقي لنا مجموعة من الصف الثاني، وهذا لا يتناسب مع أهمية الموضوع الذي سيُبحث، أو أنّه لا يعير اهتمامًا لاجتماع اللجنة التنفيذية، وهذا مجافٍ للواقع، إذ كيف سيتمكّن أبو عمّار وربعه [جماعته] من الانتهاء من اجتماع اللجنة التنفيذية والحضور فورًا إلى عمّان؟». نتيجة لذلك، تدخّلتُ وقلت: «هل أبو عمّار متأكّد من صحة التاريخ؟ وهل أبو عمّار يريد أن نُجري البحث قبل اجتماع اللجنة التنفيذية أو بعده؟». قال أبو عمّار: «أنت لا يهمك موقف اللجنة التنفيذية. أنت تتعامل مع الشرعية كما يؤكّد ذلك جلالة الملك». أراد أبو عمّار أن يقول نحن وأنتم نتحدّث، ولا تهتموا بالآخرين من الفصائل الأخرى.

زيارة ميتران

من 9 /7 /1984 **إلى** 11 /7 /1984

لم يأتِ ميتران بأكثر من تأكيده:

– أهمية المفاوضات المباشرة، وأنّها هي التي تجلب مساعدة الآخرين.

– أهمية الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل.

– أنّه لا يستطيع مقابلة أبو عمّار وهو رئيس دولة، وقد قابله قبل عشرة أعوام في القاهرة، وهو رئيس حزب.

رسالة الرئيس القذافي إلى الملك حسين

14 /7 /1984

سلّم [علي] التريكي[636]، وزير خارجية ليبيا، رسالة إلى جلالة الملك من العقيد القذافي. وقبل تسليمه الرسالة جلس ومرافقه في مكتب مروان، ودخلتُ المكتب واستمعتُ إلى الحديث الدائر. كان مروان [القاسم] يهاجم سياسة ليبيا بالنسبة إلى العراق وبالنسبة إلى أميركا؛ إذ ألمح للضيف أنّ المزاودة الليبية لا يقابلها تصرّف ليبي ينسجم معها، فبينما تهاجم أميركا نرى أنّ الشركات الأميركية تعمل في ليبيا.

ردّ التريكي غاضبًا وعاتبًا فقال: «لستُ هنا لأرجو إعادة العلاقات الدبلوماسية؛ فأنتم قطعتموها، وأنتم تعيدونها. ولستُ هنا لأناقش العلاقات مع أميركا؛ فهناك الكثير ما يمكن أن أقوله عنكم، وليبيا ليس بينها وبين أميركا شيء، ويمكن أن تكون على علاقات حسنة معها لولا التزام ليبيا القومي. أمّا بالنسبة إلى الحرب العراقية – الإيرانية، فموقفنا منها قومي له بُعد إسلامي، وأنتم في الأردن أحرار في موقفكم، ربما اعتقدتم أنّه قومي؛ فالمسألة تعود إلى تفسير كل منّا. المهم، ما دمنا نختلف عليها، لنضعها جانبًا».

(هذه العبارة هي منطق السوريين نفسه القائم على خداع العرب، بتصوير مسألة الموقف من الحرب بأنّها

مسألة جديدة، أي ليست توجيهية، وما دامت كذلك نطرحها جانبًا ونتعامل كإخوة في الأمور الأخرى. واضح أنّ سورية وليبيا بهذه الحجة تحاولان أن تحصلا على تعاون عربي على الرغم من موقفهما غير القومي، الأمر الذي يُضعف في التحليل النهائي الموقف العراقي).

أكمل التريكي حديثه باتخاذ موقف الهجوم، فقال: «إنّ لدينا معلومات بأنّكم تُدرّبون الإخوان المسلمين السوريين والمعارضة الليبية المقيمة في أثينا».

قال مروان: «هذه قصة قديمة، وغير صحيحة».

قال التريكي: «هذه معلوماتنا ومعلومات السوريين».

قلت: «هذه قصة قديمة. والسوريون قبل غيرهم يعرفون أنّها غير صحيحة، وقد اعترفوا بذلك».

انتهى الحديث، وطُلب التريكي لمقابلة جلالة الملك. واستمرت المقابلة التي حضرها مروان وطاهر المصري، بصفته وزيرًا للخارجية، حوالى نصف ساعة، خرج مروان بعدها يحمل رسالة القذّافي التي تضمّنت ما يأتي:

1. الدعوة إلى التوصّل لصيغة اتحاد عربي من دون أن يتنازل أي قطر عن نظام حكمه.

2. الدعوة من أجل فلسطين، والاستعداد لتحريرها. وفي هذا الصدد، ذكرت الرسالة أنّ هناك ثلاث طرائق لمحاربة إسرائيل.

تمضي الرسالة لتقترح تشكيل لجنتين عربيتين؛ واحدة للخروج بصيغة للاتحاد العربي المطلوب، والثانية للخروج بخطة لتحرير فلسطين. وتنتهي الرسالة بالطلب إلى الملك إذا ما وافق على هذا الاقتراح، أن يُبلّغ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

ياسر عرفات ونتائج المحادثات مع ميتران

16 /7 /1984

جاء أبو عمّار إلى عمّان، ومعه أبو مازن وهاني الحسن ورفيق النتشة وعبد الرزّاق اليحيى وحامد أبو ستة والصوراني[637].

عرض جلالته، كالعادة، للوضع في العراق ولبنان وسورية، وقال هذه المرة إنّ القذافي سيشنّ حملة كبيرة على أبو عمّار. أجاب أبو عمّار ساخرًا: «بطبيعة الحال، فهو يتهمني بحادثة الهجوم على مقرّه في طرابلس».

ثمّ نقل جلالته إلى أبو عمّار نتيجة محادثاته مع ميتران، والتي لخّصها بما يأتي:

1. ميتران مال قليلًا نحو المؤتمر الدولي للسلام.

2. ميتران لا يستطيع مقابلة أبو عمّار كما قابله قبل عشرة أعوام في القاهرة؛ فالآن هو رئيس دولة، وحين قابله كان رئيس حزب.

3. يرجو ميتران أبو عمّار ألّا يتبنّى عمليات إرهابية، خصوصًا إذا كانت ضدّ المدنيين.

4. إنّ الذي يغيّر الوضع هو اعتراف المنظمة بإسرائيل، مقابل اعتراف إسرائيل بها. وإذا تمّ ذلك فإنّ ميتران سيقابل عرفات.

ركّز جلالته على علاقتنا بأميركا، وقال إنّ توجّهه إلى التسلح من السوفيات هو توجه حقيقي ومهم، وإنّه لا يخشى هذا التوجه، إذ إنّنا لا نأخذ معونات ذات قيمة من أميركا، فلا شيء لديهم ليضغطوا به علينا. ثمّ عرض جلالته تفاقم الوضع مع أميركا؛ استصدار قرار من مجلس الأمن ضدّ المستعمرات [المستوطنات]، ومساعدة أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في الخروج من الضفة، والتسلّح. أمّا صواريخ «ستينغر» فهي أبسط الأمور.

قال جلالته: «توجهنا إلى السوفيات لأنّه لا يمكن أن نعوّض عن مصدر تسليح مثل أميركا، إلّا بمصدر تسليح مثل الاتحاد السوفياتي، أي بدولة عظمى بدلًا من دولة عظمى، وذلك لأنّ الدولتين تتباريان بمستوى السلاح، كما أنّهما وحدهما فحسب يمكن أن تبيعا أسلحة بشروط مالية مساعدة وبقروض، كما أنّهما تستطيعان تزويدنا بالسلاح المطلوب لتوافره في مخازنها». وهاجم جلالته أميركا لمساعدتها إسرائيل. وفي نهاية الجلسة، اتُفق على أن يجلس الجانبان الأردني والفلسطيني لبحث موضوع الانتخابات الإسرائيلية. وكالعادة، لم يكن لدى أبو عمّار أي شيء.

شراء أسلحة من السوفيات ولقاء سعودي – إيراني وتنامي الحركة الإسلامية في الأردن

من 12 إلى 20 /7 /1984

سمعتُ من جلالته، في مناسبات عدة، الأمور الآتية:

1. إنّه لا يخشى التوجه إلى السوفيات لشراء أسلحة، ويُفضّل أن يتمّ ذلك قبل انتخابات أميركا وليس بعدها، أي أن تأتي الإدارة الجديدة وقد اشترينا أسلحة من السوفيات، وتكون أمامهم كأمر واقع، خير من أن نحاول شراءها بعد الانتخابات.

2. إنّ معونات أميركا تافهة ولا تؤثر فينا كوسيلة ضغط.

3. إنّ تجربتنا في الماضي مع الإنكليز تشير إلى أنّ مواجهة دولة عظمى يجعلها تتعاون معك في ضوء الأمر الواقع. فبعد أن طُرد كلوب وفترت العلاقات ببريطانيا، عادت بعد أعوام قوية وحميمة. ولذلك نتوقّع أن يغيظ شراء الأسلحة من السوفيات أميركا، لكنّهم سيعودون ليتعاملوا معنا باحترام.

4. السفير الأميركي مغضوب عليه من شولتز، ومنقول إلى واشنطن عقابًا له لأنّه أخبر جلالة الملك بأنّ لديه معلومات بأنّ مسؤولين سعوديين وإيرانيين سيتقابلون في مدينة هامبورغ بألمانيا لبحث الحرب العراقية – الإيرانية. وقال جلالته إنّه يعتقد أنّ معلومات فيتس هي من صديقه واينبرغر[638] (Caspar

Weinberger). طلب جلالته من مروان استدعاء السفير العراقي وإطلاعه على هذه المعلومات، ليقوم بدوره بنقلها إلى الرئيس صدّام لعلّه يأمر بمراقبة الوضع في هامبورغ.

في اليوم التالي لهذه الأخبار، أي يوم السبت 21/ 7/ 1984، اتصل صدّام بجلالته ليتأكّد من الخبر.

خواطر في هذه الفترة

1. جلالته لا يستطيع أن يُفاوض إسرائيل لكثرة تحسباته، وهو ينتظر تطوّر الوضع في الضفة الغربية.

2. الأردن أوغل منذ عام 1975 في الأمور المحلية، وبدأ يفقد أهميته، ومن الصعب العودة عن هذا الوضع.

3. أبدى جلالته تخوفاته من الحركة الإسلامية المتنامية، وبدأ يعالج الأمر بطريقته، من ذلك:

أ. أداء العمرة في ليلة القدر.

ب. طلب منّا تنظيم برنامج ليقوم بأداء صلاة الجمعة في المساجد المختلفة.

ج. يوم 21/ 7/ 1984، دعا وزير الأوقاف وطلب منه تنظيم الوزارة. وأعرب له عن ثقته به وبشجاعته. وقال له: «إنّ بابي مفتوح لك في أي وقت». وعرض عليه أن يرفع لجلالته أسماء من يحتاجون إلى معونة من الأئمة إذا كان بينهم من يحتاج إليها.

نقاش حول محادثات أبو عمّار والملك حسين

17/ 7/ 1984

بعد اليوم التالي لمحادثات أبو عمّار، قلتُ لجلالته في مكتب رئيس الديوان وبحضوره: «لقد كان حديثكم شاملًا أمس».

ردّ جلالته: «لا أتوقّع منهم أن يتجاوبوا».

قلت: «يا سيدي، قلتُ حديثكم كان شاملًا، ولم أقل إنّه كان مستمرًا».

قال: «هذا صحيح».

قلت: «يا سيدي، اسمح لي أن أنتقد انفتاح سيدنا [الملك حسين] الكبير على أبو عمّار، وإطلاعه على كل شيء لدينا؛ بما في ذلك توتر علاقاتنا مع الولايات المتحدة».

قال: «لا تخف، إنّهم لن يصدّقوا؛ فإنّني أعرف هؤلاء، وسيظنون أنّ ما قلته عن أميركا هو من باب الخديعة».

قلت: «إن شاء الله».

(يا لله! إنّه صاحب بصيرة).

19 /7 /1984

كنتُ في مكتب رئيس الوزراء حوالى الحادية عشرة مساءً، لأتباحث في موضوع رسالة سيدنا [الملك حسين] المقترحة إلى الرئيس حول تشكيل لجنة تطوير الإدارة. وأطلعني الرئيس عمّا دار بينه وبين أبو عمّار وصحبه من محادثات، وقال: «إنّهم يشكّون في علاقاتنا مع أميركا، ويعتقدون أنّنا نخطّط لشيء ضدّهم».

قلت: «لقد صدق سيدنا [الملك حسين]؛ إذ إنّ هذا الموضوع كان مدار نقاش بيننا أمس».

بعد ظهر اليوم التالي أخبرتُ سيدنا [الملك حسين] برأي الرئيس، وقلتُ له: «لقد أصبتم سيدي كالعادة». سُرّ لتأكيد وجهة نظره وحدسه.

خلال شهر آب/ أغسطس 1984، جاء نجيب حلبي[639] إلى عمّان ليحضر عيد ميلاد ابنته الملكة. زارني في المكتب، وأخبرني أنّ لجنة مشتركة من العرب واليهود الأميركيين، هو عضو فيها، قد تألفت لدراسة مواقف الأطراف العربية والإسرائيلية في نزاع الشرق الأوسط. وأنّهم رتّبوا لذلك أسلوب عمل بحسبه تكون دعوة شخص من الأردن، وآخر من مصر، وثالث من فلسطين، ورابع من إسرائيل ليتحدّث كل منهم عن موقف الجهة التي يمثّلها أمام اللجنة، وسيتحدّث عن ذلك كل واحد على حدة. وقال إنّه أخبر جلالة الملك بالفكرة فلم يمانعها. وسألني رأيي، فسألت: «من ستدعون من الفلسطينيين؟». أجاب: «وليد الخالدي». واقترحتُ أن يدعو خالد الحسن، وأن يدعو سورية. فقال: «سأنقل الفكرة إلى اللجنة».

قلق حيال أمن مسكن الملك

1 /9 /1984

أخبرني جلالته أن أهيئ نفسي للذهاب إلى نيويورك للتحدّث باسم الأردن أمام اللجنة.

في أثناء حديثي مع نجيب حلبي عن قضية الحرب والسلم، أبدى قلقه على الأردن. وفي سياق معيّن قال إنّ فانس متحمّس للفكرة. فهو يحب الأردن ويعطف عليه، ويحرص على مستقبل الملكة نور.

خلال شهر تموز/ يوليو 1984، وفي غداءين منفصلين على مائدة جلالته في «الندوة»، عبّر جلالته عن قلقه من ناحية أمن بيته. ففي المرة **الأولى** تناولنا الغداء على الشرفة التي تواجه جبل التاج. ويبدو أنّ وجودنا في العراء هو الذي أثار التفكير الأمني، فنهض جلالته، وأحضر بندقية عليها «ناظور» [منظار]، وأعطاها لرئيس الوزراء، وطلب منه أن ينظر من «الناظور» إلى الجبل المقابل ليرى بعينه كم من السهل على شخص في الجانب الآخر – لا سمح الله – أن يُصوّب على هدف يجلس أو يتحرّك في البيت الذي يقيم فيه جلالته. تناولتُ البندقية ونظرتُ. كل شيء في الجبل واضح للمارة، النوافذ وألوانها. أُصبتُ برعب وقلق، وتساءلتُ كيف يعرّض ملك البلاد نفسه لهذا الخطر؟ إنّه من الحماقة أن يُسمح له بالبقاء في هذا المنزل، وإلّا فإنّنا نضع البلد كله على «كف عفريت».

وفي مناسبة **ثانية** في الشهر نفسه، التفت جلالته إلى رئيس الوزراء وقال له إنّ مسجدًا يُبنى في الطرف

الآخر من جبل التاج لصيق بالأبنية السكنية، فكيف يجوز ذلك؟ وكي يُثبت جلالته وجهة نظره، دعانا إلى الصعود إلى الطبقة العلوية في القصر، نظر في اتجاه الشرق، وكان المسجد فعلًا يُطلّ على القصر. هنا أدركتُ أنّ قصد جلالته لم يكن توجيه النقد من ناحية معمارية، بل من ناحية أمنية. لم يكن بحاجة إلى ذكر ذلك (صورة عن الكبرياء، والتعبير عن الحاجة إلى الأمن). أعتقد أنّ جلالته كان يمهّد لضرورة انتقاله إلى مبنى آمن.

في شهر آب/ أغسطس من كل عام أُشغَل بـ «الواسطات» المقدّمة لإدخال الأبناء والبنات في الجامعات. وفي أوائل أيلول/ سبتمبر جاءني ثلاثة «دكاترة» متخصصين فُصلوا أو مُنعوا من العمل في جامعة اليرموك لاعتبارات أمنية. واحد منهم كان في بعثة على نفقة جلالته، والثاني متخصص في الصخر الزيتي، والثالثة متخصصة في الهندسة الإلكترونية ودرّستها وزارة الدفاع البريطانية، وثلاثتهم فلسطينيون. مرة أخرى أرى صورة لتأكّل الدولة من دون مبرّر، إذ إنّ منعهم من العمل غير مبرّر على الإطلاق. ويمكن أن يتصوّر المرء انعكاس ذلك عليهم وعلى ذويهم، ومن ثمّ على الآخرين؛ إذ لن يُفهم إجراء الحكومة، بغض النظر إذا كان سبب ذلك انتماءاتهم السياسية أو أصولهم الجغرافية، إلّا أنّه ضدّ الفلسطينيين.

قضية الهاربين من السجون السورية

12 /9 /1984

أخبرني رجائي الدجاني، الأمين العام للديوان، أنّه في اليوم الأول من العيد، أي 1984/ 9/ 5، دخل الحدود الأردنية غير الرسمية ستة هاربين من سجون سورية، وأنّهم من الإسلاميين. وأفاد التحقيق معهم بأنّهم رتبوا لهربهم من أحد السجون، وقد تمكّن من الهرب 23 معتقلًا. وأنّهم، أي الستة، تمكّنوا من الوصول إلى الحدود الأردنية، ولا يعلمون عن مصير الآخرين. وقال رجائي إنّ مدير المخابرات أطلع الأمير الحسن بما ينبغي فعله؟ فهل يعيدونهم إلى السوريين (حيث سيُعدمون)، أم يعطونهم حقّ اللجوء، أو يبقونهم في السجن هنا ويزداد التوتر مع سورية؟ كان القرار بعدم إعادتهم لأنّهم أصبحوا «دخيلين». لو أعادهم الجيش عند الحدود، لدى إلقاء القبض عليهم، لكان الأمر معقولًا. وأضاف رجائي أنّ علي دوبا[640]، مدير المخابرات السوري، اتصل بطارق علاء الدين وطلب تسليمهم. غير أنّ طارق قال له إنّهم الآن رهن التحقيق معهم.

بعد ذلك بأيام، وحين لم يُعادوا، بدأ السوريون يضغطون على الأردن بأن يُعيدوا طلبة الجامعات الذاهبين إلى سورية لطلب العلم. وعمل السوريون لإثارة الفتنة في الأردن بإعادة الطالب [....] من أصل أردني، بينما يسمحون للطالب [....] من أصل فلسطيني بالدخول.

تخوّف بريطاني من توجه الأردن إلى شراء الأسلحة من السوفيات

13 /9 /1984

جاءني إلى المكتب الدكتور عبد الله طوقان، المستشار العلمي لجلالة الملك، والذي يعمل مع سلاح الجو. أخبرني عبد الله بأنّه قابل في إجازته وزير الدفاع البريطاني الذي أبدى مخاوفه من توجّه الأردن للسوفيات لشراء أسلحة منهم. وأضاف أنّه فهم من وزير الدفاع أنّ بريطانيا ستعمل كل ما في استطاعتها لجعل الأردن يتوجّه لشراء الأسلحة من الغرب.

دعوة بيريز الأردن لمفاوضات سلام

15 /9 /1984

اتصل القائم بالأعمال المصري ليقول لي إنّ الدكتور أسامة الباز اتصل به ليرتب له مقابلة مع جلالة الملك لأمر خاص. قلتُ له إنّ جلالته سيعود بعد 22 أيلول/ سبتمبر. قال: «هذا جيّد».

نقلتُ الخبر لسمو الأمير الحسن الذي ارتأى أن أتصل بالقائم بالأعمال ثانية، وأعرض عليه أن يذهب أسامة إلى لندن إذا كان الأمر مستعجلًا. اتصلتُ بالقائم بالأعمال، ووعد أن يخبرني عن نتيجة اتصاله بالقاهرة.

اتصل السفير الأميركي، وقال إنّه تلقّى رسالة من شولتز يطلب منه فيها الاتصال بأحد المسؤولين في عمّان ليرجوهم عدم التسرّع واتخاذ موقف رسمي علني سلبي من دعوة بيريز، رئيس حكومة إسرائيل الجديد في حكومة الوحدة، إلى الأردن ليدخل في مفاوضات سلام مع إسرائيل. وقال السفير إنّ هذا المطلب ليس مستندًا إلى أي معلومات عمّا يريده بيريز، بل إلى ضرورة الانتظار والتريّث لمعرفة أبعاد دعوته هذه.

نقلتُ الرسالة إلى سمو الأمير الذي ضحك، وقال: «اتصلتُ بدولة رئيس الوزراء صباح اليوم بعد أن اطّلعتُ على ما نُشر في الصحف، وطلبتُ منه عدم الحديث. على كل حال، هذا طلب معقول».

تناول الهاتف وقال للرئيس عن الرسالة، وعلّق قائلًا: «غريب توارد الخواطر بيني وبين شولتز». ثمّ قال إنّ رئيس الوزراء اقتنع بوجهة نظر ضرورة التريّث.

عودة العلاقات بمصر

25 /9 /1984

تناولنا الغداء على مائدة الملك في قصر الندوة، وكان هناك رئيس الوزراء، ورئيس الديوان، والقائد العام، وكنتُ معهم. قال جلالته: «لا بدّ من إعلان عودة العلاقات مع مصر». تساءل إذا كان من الضروري إطلاع عدد من الدول العربية. واتُفق بعد نقاش على أن يُخصص مجلس الوزراء جلسة مسائية يُعلِن فيها عودة العلاقات. وكان جلالته يريد أن يُعلن هو نفسه ذلك كي يؤكّد عالميًا جرأته على اتخاذ القرار. فقلتُ له: «سيدي، المفروض أنّ الحكومة هي التي تتخذ القرار، والعالم بطبيعة الحال يعرف أنّه قرار جلالة الملك». كما

اتُّفق أن يُعلِم جلالته الملك فهد وصدّام حسين.

غادرنا «الندوة»، وأعلنت الحكومة قرارها بعودة العلاقات.

أمّا جلالته، فقد قام من جانبه بالاتصال بالملك فهد، والرئيس صدّام حسين، وأمير الكويت، وأمير البحرين، ورئيس اليمن الشمالي، والملك الحسن، وقبلهم جميعًا بالرئيس مبارك، ليعلمهم بقرار الأردن بعودة العلاقات. اغتنم جلالته عيد رأس السنة الهجرية الذي يصادف يوم غدٍ، فاتصل بالملوك والرؤساء وهنّأهم هاتفيًا بالمناسبة، وأخبرهم عن عودة العلاقات. وكانت استجابات هؤلاء، كما أعلمنا جلالته، إيجابية.

(606) جون غودوين تاور (1925–1991). عضو عن الحزب الجمهوري في مجلس الشيوخ الأميركي عن ولاية تكساس. تولّى رئاسة اللجنة التي عرفت باسمه «لجنة تاور» للتحقيق في قضية «إيران – كونترا».

(607) الخطاب لمناسبة إعادة عقد مجلس النوّاب الذي جرى حلّه في عام 1974.

(608) ألّف الحكومة الجديدة السيد أحمد عبيدات.

(609) باسل كنعان. رئيس الهيئة الإدارية لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

(610) لم نعثر على هذا الدفتر.

(611) صاروخ ستينغر: صاروخ مضاد للطائرات يحمله الأفراد ويطلق عن الكتف.

(612) لم نعثر عليها بين الأوراق.

(613) ريتشارد فيتس. سفير الولايات المتحدة الأميركية بين عامي 1981 و1984.

(614) لم تكن هناك سفارة مصرية نتيجة قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر بعد توقيعها اتفاقية كامب ديفيد.

(615) إليزابيث الثانية (1926–). ملكة المملكة المتحدة منذ عام 1952.

(616) طلال بن عبد العزيز (1931–). الابن الثامن عشر للملك عبد العزيز آل سعود. شغِل مناصب وزارية عدة، منها وزير المواصلات ووزير المالية. ومن ثمّ عُيّن سفيرًا للمملكة السعودية في فرنسا.

(617) عالية بنت الحسين (1956–). ابنة الملك الحسين بن طلال.

(618) دونالد رامسفيلد (1932–). عضو مجلس النواب الأميركي أربع مرات خلال الفترة بين عامي 1962 و1969، ووزير الدفاع الأميركي في عام 1975، ومن ثمّ وزير الدفاع مرة أخرى بين عامي 2001 و2006.

(619) سحيم بن حمد آل ثاني (1933–1985). الابن الخامس للشيخ حمد بن عبد الله آل ثاني. شغِل منصب وزير خارجية قطر في عام 1972.

(620) جوديث كيبر. مديرة برامج الشرق الأوسط في معهد الشؤون الدولية بواشنطن العاصمة.

(621) طلال بن محمد (1965–). ابن الأمير محمد بن طلال.

(622) مساعد مدير دائرة الشرق الأوسط التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي.

(623) فهد الفانك (1934–). اقتصادي وكاتب عمود يومي في صحيفة **الرأي**. شغِل منصب رئيس

مجلس إدارة صحيفة **الرأي**.

(624) منصور حسن (1937–2012). وزير الثقافة والإعلام المصري بين عامي 1979 و1981. ووزير الرئاسة في عام 1981. كان عضوًا في المجلس الاستشاري الذي شكّله «المجلس الأعلى للقوات المسلحة» عقب ثورة «25 يناير» 2011.

(625) منذر حدادين. سياسي أردني. شغِل منصب وزير المياه والري بين عامي 1997 و1998.

(626) تُسمى قناة الغور الشرقية، وهي قناة مائية أردنية أُنشئت في عام 1963.

(627) جورج شولتز (1920–). وزير العمل الأميركي بين عامي 1969 و1970، ووزير الخزانة بين عامي 1972 و1974، ووزير الخارجية بين عامي 1982 و1989.

(628) ريتشارد ميرفي (1929–). تولّى إدارة قسم شؤون شبه الجزيرة العربية في عام 1968، وشغِل منصب سفير الولايات المتحدة لدى موريتانيا في عام 1971، ومن ثمّ سفير الولايات المتحدة لدى سورية ثم الفيليبين والسعودية في عام 1974. تولّى لاحقًا منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى في عام 1983، وكان له دور في مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية خلال تلك الفترة.

(629) ليث شبيلات (1942–). عضو في مجلس النواب الأردني مرتين في عامي 1984 و1989. سُجن مرتين بقضايا سياسية، وأُفرج عنه بعفو ملكي. انتُخب نقيبًا للمهندسين مرتين.

(630) فرحان شبيلات (1911–1979)، سياسي أردني. رئيس الديوان الملكي في عام 1950، وعضو في مجلس الوصاية على العرش بعد اغتيال الملك عبد الله الأول، ووزير الدفاع في عام 1955، عيِّن سفيرًا للأردن في بلدان عدّة وعضوًا في مجلس الأعيان بين عامي 1977 و1979.

(631) ليلى شرف. سياسية أردنية، زوجة رئيس الوزراء الأسبق الشريف عبد الحميد شرف. كانت عضو المجلس الاستشاري بين عامي 1982 و1984، ووزيرة الإعلام بين عامي 1984 و1985، وعضو مجلس الأعيان خلال الأعوام 1989 و1993، و1997 و2003.

(632) منيب المصري (1934–). اقتصادي فلسطيني، شغِل منصب وزير الأشغال في الحكومة الأردنية في عام 1975.

(633) حسيب الصباغ (1920–2010). اقتصادي فلسطيني، وعضو في المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي الفلسطيني، وعضو في مجلس أمناء مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

(634) خافيير دي كويلار (1920–). الأمين العام للأمم المتحدة بين عامي 1982 و1992، عُيّن لاحقًا رئيسًا لمجلس وزراء البيرو بين عامي 2000 و2001.

(635) وثيقة عدن: الوثيقة التي تمخّض عنها اجتماع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني في عدن، خلال الفترة من 22 إلى 26 آذار/

مارس 1984، برعاية الحزب الاشتراكي اليمني، وبحضور الحزبين الشيوعيين السوري واللبناني، وذلك عقب زيارة عرفات إلى القاهرة في 1983/ 12/ 22، والتي أدّت إلى انقسامات واستقطابات بين الفصائل الفلسطينية.

(636) علي التريكي (1938–2015). وزير خارجية ليبيا بين عامي 1976 و1982، وبين عامي 1984 و1986. أصبح لاحقًا رئيسًا للجمعية العامة للأمم المتحدة بين عامي 2009 و2010.

(637) جمال الصوراني (1923–2008). أحد مؤسّسي منظمة التحرير الفلسطينية، وأمين سرّ اللجنة التنفيذية للمنظمة، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي.

(638) كاسبر واينبرغر (1917–2006). وزير الدفاع الأميركي بين عامي 1981 و1987.

(639) نجيب حلبي (1915–2003). رجل أعمال وطيار أميركي من أصل سوري. عُيّن مديرًا لإدارة الطيران الفدرالية خلال الفترة من 1961 إلى 1965، وهو والد الملكة نور زوجة الملك حسين.

(640) علي دوبا (1933–). مدير المخابرات خلال فترة حكم حافظ الأسد.

الفصل الثالث عشر
1985

لقاء الملك مع شيوخ العشائر

24/1/1985

لاحظتُ في الصباح بداية توافد شيوخ العشائر على الديوان. علمتُ أنّ مقابلة ستتمّ بينهم وبين جلالته، وأنّ اللقاء قد تمّ بترتيب بين الشريف فواز الزبن، قائد شرطة البادية، ورئيس الديوان، من دون علم الحكومة. في الواحدة حضر سيدنا [الملك حسين]، وتمّ اللقاء في قاعة الاجتماعات بعد أن أُعدّت لهذا الغرض.

حضرتُ المقابلة مع سيدنا، وكان هناك رئيس الديوان. انتقد الشيوخ ما سمّوه الحملة الموجّهة إليهم من الصحافة وغير الصحافة. وما عدا موضوع الصحافة، كان الشيوخ يغمزون من قناة الحكومة؛ الرئيس وغير الرئيس، أمّا الصحافة فقد ذكروها صراحة. وللمصادفة، في هذا اليوم نشر عبد الله الخطيب في عموده الأسبوعي بصحيفة **الرأي** مقالة عن العقلية العشائرية، واعتبر بعض الشيوخ أنّ المقالة ضدّ العشائر، مع أنّ الكاتب قصد انتقاد العقلية والسلوك وليس العشائر.

كنتُ أعتقد أنّ الأمر لا يستحق أكثر من كلمات مجاملة يقولها جلالته لهم. وهذا ما حدث فعلًا، إذ قال لهم: «أي كلام عليكم هو عليّ، وأي نقد لكم هو نقد لي، فأنا ابن عشيرة رسول الله، وكلنا أبناء عشائر». فتحمّس الشيوخ، وشعروا بالرضا، وانصرفوا.

توجّهتُ إلى مكتب رئيس الديوان، حيث جلس سيدنا كعادته إلى الطاولة. أخذتُ ومروان مقعدين متقابلين، بينما أكبّ سيدنا على الكتابة. وفي مثل هذه الحالة خيّم الصمت على المكتب، وإذا كان لا بدّ من إبداء ملاحظة بيني وبين مروان، فتتمّ بالهمس والإشارة. دخل بعد قليل الأمير رعد، وجلسنا صامتين، بينما كان جلالته يكتب، ولا نعرف ماذا يكتب. بعد نحو نصف ساعة، رفع جلالته رأسه، ومدّ إليّ ورقات مكتوبة، وقال لي: «اقرأ هذه الأوراق، وصحّح ما تعتقد أنّه بحاجة إلى تصحيح». وكانت موجهة من جلالته إلى رئيس الوزراء، يدافع فيها عن العشائر وينتقد الصحافة.

رسالة الملك إلى مجلس الوزراء

26/1/1985

ذهب مروان [القاسم] إلى الرئيس وسلّمه الرسالة، ولم يقرأها أمامه، وتحدّثا في موضوع آخر. واكتفى مروان بأن قال للرئيس إنّها رسالة تتعلّق بالعشائر والصحافة. قالها بشكل عادي، فلم يدرك الرئيس أبعادها. وتحدّث في موضوعات أخرى مكتفيًا بالقول إنّه سيعرض الرسالة على مجلس الوزراء غدًا.

27/1/1985

أرسل مروان نسخة عن الرسالة إلى وزيرة الإعلام كي تترجمها (ولا أدري لماذا فكّر مروان بأنّ مثل هذه الرسالة ينبغي أن تُترجم لتُذاع بلغات أخرى غير العربية!).

الصيغة الجديدة للتحرّك الأردني - الفلسطيني المشترك

6/2/1985

جاء خالد الحسن، ونزل في فندق الأردن إنتركونتيننتال. جاء من تونس بدل أن يعود هاني الحسن الذي كان في عمّان قبل أسبوع وصُغتُ معه - بأمر من جلالة الملك - صيغة للتحرّك المشترك. لم أرتَح لعودة خالد بعد هاني؛ فهو تكتيك المنظمة حين يتفق أحد أعضائها مع جهة ما - وفي هذه الحالة نحن - وتريد التراجع عن موقفها، إذ توفد عادة شخصًا آخر.

اتفقتُ مع مروان، ومررتُ به في بيته، وذهبنا إلى فندق الأردن معًا، وكانت الساعة الثامنة والدقيقة الثلاثين مساءً، وجلسنا في جناح خالد الحسن، وكان معه عبد الرزّاق اليحيى. اطّلعنا على التعديل الذي عاد به على الصيغة التي كتبتها مع شقيقه هاني، وكانت الصيغة مختلفة كليًا، ومتماسكة من حيث أنّها توحي بتمسّك المنظمة بالدولة المستقلة، بينما الصيغة التي كتبتها مع هاني كانت تنطلق من فكرة الفدرالية. قلتُ له: «إذا كان هذا هو موقفكم الأخير فهو أمر جيّد، ويعني أنّكم لم تأخذوا بالخيار الآخر الذي طرحه جلالته في جلسة المجلس الوطني الفلسطيني في عمّان، والقائم على المشاركة في المصير والعمل. وبرأيي أنّ هذه الصيغة بدلًا من أن يُكتب عليها صيغة أردنية - فلسطينية، يُكتب عليها صيغة فلسطينية فحسب، لأنّ الأردن ليس شريكًا وفق جوهر الورقة، وهو يشبه موريتانيا. فإذا كان الأردن شريكًا كما ترون بحسب الورقة، فإنّ كل دولة عربية هي شريك، والحقيقة أن لا شراكة لأحد في هذه الصيغة». وخرجتُ مع مروان واعدين خالد بأن نُرتّب له مقابلة مع جلالة الملك غدًا.

7/2/1985

استقبل جلالة الملك خالد الحسن في مكتب رئيس الديوان. وحضرتُ الجلسة مع مروان وعبد الرزّاق اليحيى. أخذتُ بالكلام، وتحدّثتُ بعنف مع خالد (كل ما قلته وارد في مكان آخر). وكان موقفي ضاغطًا، وحججي قوية من حيث أنّ الورقة لا تُشكّل أساسًا لعمل مشترك، لأنّ جوهرها يدور حول الدولة المستقلة. بدا على الملك اليأس، وسُرّ ما قلت. استأذن خالد وترك المكان.

بعدها استقبل جلالته السفير الأميركي، ومعه روبرت نيومان. ودار الحديث معهما حول الشرق الأوسط وجهد السلام، وأطلعهما جلالته على المرحلة التي وصل إليها الحوار الوطني الفلسطيني، كما أطلعتهما على فحوى ورقة خالد الحسن. وقال جلالته إنّ هذه الورقة لا يمكن أن تكون صيغة للتحرّك المشترك، وبالتالي لا يمكن أن نُوقّع عليها ونعطيها للملك فهد لينقلها إلى الرئيس ريغان في زيارته المقبلة إلى

واشنطن، والتي أصبحت وشيكة. واقترح مروان [القاسم] أن يتصل السفير بشولتز ليقول له إنّه إذا حمل الملك فهد هذه الورقة فهي لا تمثّل إلّا الموقف الفلسطيني، والأردن لا يوافق عليها.

نيومان قال إنّ الملك فهد وافق على هذه الصيغة حين عرضها عليه أبو عمّار قبل يومين. واقترح نيومان أن يقوم هو بالاتصال بالأمير بندر، ويخبره بذلك كي لا يعرض الملك فهد هذه الورقة، وتعقّد الموقف الأميركي أكثر ما هو عليه.

استقبل جلالته في اليوم ذاته الأمير سعود الفيصل الذي جاء بطائرة خاصة، ليعرف الموقف الأخير بين الأردن والمنظمة قبل السفر إلى واشنطن. واستقبله جلالته في قصر الندوة على الغداء بحضور رئيس الوزراء، والقائد العام، ورئيس الديوان، والأمير الحسن، وأنا. وأخبره سيدنا [الملك حسين] بما دار مع خالد الحسن، وعن موقفنا. وأكّد سعود الفيصل أهمية هذا الاتفاق للتحرّك على الساحة الأميركية، وبدا متحمسًا له. واقترح سيدنا [الملك حسين] أن يدعو خالد الحسن من الفندق قبل سفره إلى تونس ليقابل سعود الفيصل.

بعد الغداء، قدم خالد الحسن، واستمع سعود الفيصل إلى شرحه عن الورقة. وحين قال خالد الحسن: «اتفقنا في تونس على هذه الصيغة». سأله سعود الفيصل: «من الذي اتفق؟ هل معكم الجبهتان «الشعبية» و«الديمقراطية»؟».

استاء جلالته من هذا الموقف، ورأى فيه موقفًا مغايرًا تمامًا للموقف الذي أبداه الأمير الفيصل قبل ساعة ونحن على المائدة حول أهمية الاتفاق مع أبو عمّار وجماعته.

في مرحلة أخرى – بينما كان خالد الحسن يشرح – توجّه خالد إلى سعود الفيصل قائلًا: «ماذا تريدون منّا؟» (أي السعودية). وكان جواب سعود الفيصل: «نحن لا نريد أي شيء، وما علينا إلّا أن نوافق على ما يقبل به الفلسطينيون». توقّعنا جميعًا، وأعتقد خالد الحسن أيضًا، أن يقول سعود «نريد منكم التعاون مع الأردن»، لكنّه لم يقل هذه العبارة، وأُسقط في يدنا جميعًا.

حين غادر، بدا الاستياء على جلالة الملك الذي كان أول من علّق على موقف سعود، بأن قال: «ألا ترون؟ إنّهم هكذا دائمًا، لا يساعدون، ويخافون».

غادر خالد الحسن إلى تونس، وسعود الفيصل إلى جدة.

موقف مصر من الصيغة التي قدّمها خالد الحسن

1985/2/9

حضر إلى العقبة الدكتور أسامة الباز. وغادرتُ عمّان مع مروان والسفير المصري وزوجته على طائرة «فالكون» إلى العقبة.

تبيّن أنّ زيارة أسامة كانت لاستطلاع موقفنا من مقترح المنظمة الذي جاء به خالد الحسن، كما تبيّن أنّ المنظمة أطلعت مصر عليه، وأنّ مصر وافقت على الورقة الفلسطينية، وأنّ زيارة أسامة كانت لإقناعنا بالتجاوب معهم. دخلتُ في نقاش مع أسامة مدة ساعتين قبل أن يخرج جلالة الملك من القصر لاستقبال أسامة، فاقتنع أسامة بوجهة نظرنا.

نحن في العقبة، اتصل مدير المخابرات ليقول إنّ هاني الحسن جاء إلى عمّان، وإنّه ينصح بألّا نتعجل ونتّخذ موقفًا نهائيًا، لأنّ هاني لديه تفسيرات أخرى. اقترح جلالته أن نستدعي هاني إلى العقبة لنسمع منه، ثمّ عاد واقترح أن نعود إلى عمّان، ومعنا أسامة، لنرى هاني الحسن هناك. ووافق أسامة على البقاء في الأردن.

عدنا إلى عمّان في الطائرة الخاصة التي جاء فيها أسامة إلى العقبة، وصلنا إلى عمّان في المساء، واتفقنا أن نرى هاني غدًا معًا.

10 /2 /1985

رتّب مروان [القاسم] غداءً في فندق «ريجينسي»، حضرته مع مروان وأسامة [الباز] وطاهر المصري وهاني الحسن وأبو جهاد [خليل الوزير] وعبد الرزّاق اليحيى والسفير المصري. أدار مروان النقاش، وبقيتُ صامتًا معظم الجلسة.

(قبل الوصول إلى «ريجينسي» نصحتُ مروان أن يرى أسامة على انفراد قبل الغداء، ويطلب إليه إظهار عدم موافقة مصر على المقترح الفلسطيني، وضرورة التأكيد على الكونفدرالية بدل الدولة المستقلة. وفعلًا قام مروان بذلك، بأن انتحى بالباز في غرفة جانبية متصلة بالجناح الذي نظم فيه الغداء).

كرّر مروان موقفنا، وناقش من خلاله هاني الحسن وأبو جهاد. ووقف أسامة إلى جانب مروان. وعلمنا أنّ أبو عمّار آتٍ غدًا ليلتقي الملك، إذ إنّ أبو عمّار أصبح قلقًا من موقفنا، وارتأى أن يأتي بنفسه للاتفاق مع جلالة الملك. وطلبنا إلى أسامة الانتظار حتى يوم غد؛ كي يعود إلى القاهرة ومعه الصورة النهائية.

10 /2 /1985

قال سعود الفيصل، التاسعة مساء، في مكالمة مع مروان القاسم أنّ جلالة الملك الحسين يعرف موقف جلالة الملك فهد. وجلالة الملك فهد يرجو ألّا يحدث شرخ بين الأردن والمنظمة، وجلالته يريد أن يساعد حتى لا يحصل شرخ. يقول فهد إنّ عرفات حاول المستحيل مع جماعته، غير أنّه لم ينجح، وأي تمزّق بين الأردن والمنظمة سيكون على حساب أبو عمّار، وجلالة الملك يوصي بأن لا تُؤخذ خطوات من شأنها أن تُحدث هذا الشرخ، ويرجو إعطاء عرفات فرصة لبعض الأيام ريثما تتضح الأمور بجلاء، وبعدها إذا أراد جلالة الحسين أن يُصدر بيانًا فيمكن أن يصدره. وسأل عن المقترحات التي حملها هاني الحسن.

اتفاق أبو عمّار والملك حسين على الصيغة المشتركة

11/2/1985

جاء أبو عمّار، والتقى مع جلالته على الغداء بحضور أعضاء من الجانبين. وانتهى الاجتماع بالورقة المشتركة.

خلال هذه الفترة، بدا على جلالة الملك التعب واليأس. فقبل أيام، جاء سفيرنا في السعودية ومعه رسالة من الملك فهد، وكانت الرسالة تقول إنّ السعودية بسبب أوضاعها المالية الحالية لا تستطيع تقديم مساعدات إضافية للأردن. وهذه الرسالة جاءت جوابًا على طلب الملك في زيارته الأخيرة، قبل ثلاثة أسابيع، إلى السعودية.

أسرّ الملك لي ولمروان [القاسم] أنّه لا ينام في هذه الفترة، وأنّه طوال حياته لم تمرّ عليه فترة أقسى من هذه الفترة، إذ إنّه في الماضي كان يواجه مصاعب، لكنّه كان يرى دائمًا بدائل، لكنّه هذه المرة يرى أنّ الطريق مغلقة.

قال ذلك وكان التعب يبدو على وجهه وصوته، وقال: «لا بدّ لي من إجازة؛ أحتاج إلى فترة أتأمّل فيها».

أعرب عن نيّته الذهاب، كالعادة، إلى النمسا للقيام والأسرة برياضتهم السنوية وهي التزلج. لكنّ مدير المخابرات سبق وأن أعلمه قبل أيام قليلة بأنّ الإرهابيين من المنشقين على فتح قد أعدّوا خطة لاغتياله أو أي فرد من أسرته في النمسا. واقترح عليه أبو شاكر [زيد بن شاكر] أن يذهب إلى سويسرا بشكل سرّي. وتمّ الاتفاق أخيرًا أن يذهب إلى النمسا، لكن بصورة مكتومة جدًا بعد زيارته إلى الجزائر، وقضائه فترة في جزر إسبانيا.

12/2/1985

صبيحة الاتفاق مع عرفات، سافرتُ مع جلالته إلى الجزائر. وأبدى الجزائريون تأييدهم للاتفاق الأردني – الفلسطيني. قال جلالته، الذي اجتمع على انفراد إلى الرئيس الشاذلي بن جديد، إنّ الأخير سيدعم الاتفاق في أثناء زيارته المقبلة لواشنطن.

14/2/1985

غادر جلالته الجزائر إلى الجزر الإسبانية، فيما غادر أعضاء الوفد إلى عمّان. في الطريق، هبطت الطائرة في تونس، وأقام مزالي[641] (رئيس الوزراء) غداءً للوفد. شرح له أحمد عبيدات [رئيس الوزراء] الاتفاق، وأبدى مزالي تأييدًا له.

16/2/1985

عُقد اجتماع في بيت الأمير الحسن، حضره الرئيس ومروان [القاسم] وطاهر [المصري] وأنا. وكنتُ قد أعددتُ ورقة تشتمل على الأفكار التي سننقلها إلى من سنتصل بهم.

حشد الدعم الأوروبي للاتفاق الأردني – الفلسطيني

17 /2 /1985

غادرتُ إلى لندن، ومن ثمّ إلى ألمانيا، بناءً على أمر سيدنا [الملك حسين]؛ لحشد دعم أوروبي للاتفاق الأردني – الفلسطيني. وقد حصر سيدنا المهمة بأمرين:

1. أن ندافع عن الاتفاق بقوة.

2. أن نطلب إلى المسؤولين الأوروبيين حثّ أميركا على إجراء محادثات مع وفد أردني – فلسطيني مشترك.

عيّن جلالته لندن وبون من نصيبي، أمّا إيطاليا وفرنسا وبلجيكا وهولندا فعيّنها لمروان، وعيّن موسكو وبغداد لطاهر المصري.

في تونس، رتّب السفير نبيه النمر مقابلة سريعة بين طاهر والسفير السوفياتي، حيث طلب إليه طاهر أن يتصل بموسكو لتحديد موعد له لمقابلة المسؤولين في الخارجية السوفياتية، ليشرح لهم الاتفاق قبل بدء محادثات ميرفي المقرّر عقدها في فيينا بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في 1985/ 2/ 19. عدنا إلى عمّان، وجاء الجواب يوم 16 شباط/ فبراير من موسكو بالاعتذار، إلّا إذا رغب طاهر أن يزورها في آذار/ مارس. ولذلك اكتفى طاهر بالسفر إلى بغداد، وقابل صدّام في 1985/ 2/ 23.

إعلان نصوص اتفاق العمل الأردني – الفلسطيني المشترك

جاء مدير المخابرات [طارق علاء الدين] إلى الديوان. وبعد مقابلة الأمير الحسن، حضر إلى مكتب الأمين العام حيث كنت، وقال لي إنّ هاني الحسن أخبره بأنّ المنشقين عن فتح يخطّطون لاغتيالي بالقرب من محطة البنزين القريبة من بيتي.

أعطيتُ إيجازًا لسمو الأمير الحسن عن زيارتي إلى لندن وبون، وكان ذلك نحو الساعة الواحدة والدقيقة الثلاثين في مكتبي.

في البيت، كنتُ أسمع موجز أخبار إسرائيل في الرابعة والدقيقة الثلاثين، وإذ بإذاعة إسرائيل تنقل خبرًا مفاده أنّ وزير الإعلام الأردني بالوكالة عقد مؤتمرًا صحافيًا اليوم أعلن فيه نصوص اتفاق العمل المشترك الأردني – الفلسطيني. وتلت الإذاعة نص الاتفاق.

صُعقتُ من الخبر، إذ بإعلان الاتفاق أنهت الحكومة قدرتنا على المناورة، ووضعتنا وجهًا لوجه أمام المنظمة، كما وضعت المنظمة وجهًا لوجه أمام الشعب الفلسطيني والقوى المعارضة لها، وأيضًا وضعت بين يدي إسرائيل نصّ الاتفاق الذي على أساسه يمكن أن نتخذ موقفًا متشددًا، كما وضعت الولايات المتحدة في

الموقف نفسه.

اتصلتُ بوزير الخارجية، معالي [طاهر المصري]، لأسأله عن دوافع نشر نصّ الاتفاق، وإذ هو مصعوق مثلي، وقال لي إنّه لم يعلم بذلك إلّا من إذاعة عمّان في نشرة الثامنة، وإنّه قبل ساعتين من ذلك استدعى سفراء دول «السوق الأوروبية المشتركة» والدول العربية، وأعطاهم نصّ الاتفاق، واصفًا إياه بأنّه مكتوم [سريّ]، وليس للنشر. وأضاف أنّ القرار اتخذه كما يبدو الرئيس ونائبه، إذ إنّ سليمان عرار كان يتحدّث في الصباح عن ضرورة نشر الاتفاق.

اتصلتُ بمدير المخابرات، وكان يلعب التنس، فصُعق هو الآخر، وقال: «أخشى أن تتخذ المنظمة موقفًا متشددًا». اتصلتُ بالأمير الحسن، وتبيّن لي أنّه هو الآخر لم يعلم بقرار الحكومة.

اتصل بي الأمير الحسن حوالى السابعة ليقول لي إنّه اتصل برئيس الوزراء، وسأله عن الحكمة من إذاعة الاتفاق، فردّ عليه الرئيس بما يأتي:

«لم لا؟! البعض اتصل بالحكومات وأعلمها بالاتفاق، والبعض الآخر اتصل بالسفراء وأعلمهم بالاتفاق، والحكومة لا بدّ أن تتصل بالإعلام وتعلمه بالاتفاق».

سألني الأمير الحسن إذا كان عليه أن يُطلع جلالته. فقلتُ له أن يؤجّل ذلك حتى الغد. لكنّه عاد ليتصل بي نحو الثامنة ليقول إنّه اتصل بجلالة الملك الذي وافقنا من حيث المبدأ على عدم صحة نشر الاتفاق، لكنّه قال أيضًا إنّه هو نفسه – أي الملك – أعلن عن الاتفاق في مقابلة تلفزيونية في النمسا.

شعرتُ بالإحباط، وبدأتُ أسال نفسي: تُرى، هل الرئيس ونائبه تصرفا بهذه الطريقة لنسف الاتفاق؟

1985/2/24

وصلتُ إلى مكتبي متأخرًا، حيث قالت لي السكرتيرة إنّ أسامة الباز اتصل قبل خمس دقائق. اتصلتُ بأسامة في القاهرة لأستطلع ما يريد. سألني ببساطة: «هل تصريحات الإخوان في تونس أثّرت فيكم؟». قلت: «كلا، إنّنا نقدّر أوضاعهم. ولماذا تسأل؟». قال: «كنّا نتساءل هنا عن سبب إذاعة نصوص الاتفاق».

طلب مقابلتي القائم بالأعمال الأميركي، وطلبتُ إليه الحضور فحضر. وعبّر هو الآخر عن استغرابه نشر الاتفاق، وعن الضرر الناجم عنه. كما أطلعني على زيارة الملك فهد، وعلى محادثات ميرفي وبولياكوف (Poliakoff) في فيينا.

صدام مسلح قرب الحدود الأردنية – السورية

1985/2/25

دعوتُ سمو الأمير الحسن إلى الغداء في بيتي، باعتبار أنّه عازب بسبب غياب زوجته في لندن. كما دعوتُ معه الأمير رعد ورجائي الدجاني وطارق علاء الدين مدير المخابرات. وعند الظهيرة، بدأ الثلج

يتساقط، الأمر الذي جعل الجلسة دافئة، ومثيرة للبوح بالأسرار.

كي أستقبل ضيوفي، وصلتُ إلى البيت في الواحدة، ووصل بعدي طارق علاء الدين. وسألتُ طارق عمّا أذاعه راديو دمشق يوم أمس 24/ 2/ 1985 ومفاده أنّ سيارة مدنية دخلت من الأردن، واعترض ركابها سيارة «بيك أب» سورية، وأطلقوا النار على ركابها الخمسة المدنيين، فقُتل ثلاثة وجرح الرابع وفرّ الخامس. بعدها عادت السيارة المدنية إلى الأراضي الأردنية.

قال طارق: «القصة صحيحة. لكن لم يكن هناك سيارة دخلت من الأردن أو عادت إليه، بل هناك عدد من الإخوان المسلمين الذين وصلوا يوم الأربعاء الماضي 20/ 2/ 1985 إلى الأراضي السورية من منطقة درعا، بقصد تخزين أسلحة ومتفجرات هناك. وبالمصادفة، تواجهوا مع رجال الأمن الداخلي السوري، الأمر الذي اضطُر المجموعة إلى قتل رجال الأمن لأنّهم لو لم يفعلوا ذلك لأُلقي القبض عليهم، علمًا أنّ التعليمات لديهم من قيادتهم تقضي بتجنّب الصدام مع قوى الأمن السورية». كما أضاف طارق أنّهم بعد أن قتلوا ثلاثة، وجرحوا الرابع، وأخذوا سيارة الأمن الداخلي، وأخذوا أسلحة القتلى، أحرقوا السيارة بالقرب من الحدود الأردنية – السورية.

جاء بعد طارق باقي الضيوف، وجاء سمو الأمير الحسن متأخرًا، وبدأ الثلج يتراكم على الأرض. تحدّثنا عن شؤون البلد، وشكونا من تهاون جلالته في بعض الأمور، ومن تصرفات حزب التعصّب الإقليمي الأردني. وذكرنا الأثر السلبي الذي تركته استقالة ليلى شرف، وتحدّثنا عن المرحوم زوجها.

لقاء مع الرئيس حسني مبارك في القاهرة

2/ 3/ 1985

سافرتُ إلى القاهرة في طائرة خاصة، وقابلتُ الرئيس مبارك وأسامة الباز، وعدتُ في اليوم نفسه. الزيارة كانت لاستطلاع دوافع تصريحات الرئيس مبارك التي أدلى بها في 24/ 2/ 1985 و25/ 2/ 1985 حول تحريك القضية الفلسطينية، والتي أبدى فيها تنازلات عمّا جاء في الاتفاق الأردني – الفلسطيني، أهمها أنّها دعت إلى محادثات أميركية – إسرائيلية – أردنية – فلسطينية (تقريبًا مثل «كامب ديفيد»)، خصوصًا أنّ الوفد الفلسطيني – كما وصفه – يمكن أن يكون من أهالي الأراضي المحتلة. والأمر الثاني هو قوله إنّ هذه المباحثات لا تنتهي بمؤتمر دولي، أي إنّها مفاوضات ثنائية مباشرة، وهذا خلاف ما نصّ عليه الاتفاق بأن تلتقي الأطراف في ظلّ مؤتمر دولي.

طلب ياسر عرفات تعديل الاتفاق ورفض الملك

3/ 3/ 1985

عاد جلالته من إجازته في إسبانيا والنمسا. وفي المطار، أمر بأن نلحق به إلى قصر الندوة، الرئيس [أحمد

عبيدات] ومروان وأنا. وفي «الندوة» جلس جلالته، وحضر سمو الأمير الحسن أيضًا. وفي منتصف الجلسة التي استغرقت ساعة ونصف الساعة، حضر أبو شاكر [زيد بن شاكر] الذي وصل توًا إلى عمّان آتيًا من أميركا.

سألني جلالته عن نتائج زيارتي إلى مصر وبريطانيا وألمانيا، فأعطيته إيجازًا. وأعرب جلالته عن سخطه وغضبه من تصريحات مبارك التي وصفها بأنّها سدّدت ضربة مؤذية لجهدنا، وأشار إلى أنّه كان يفكّر بعدم الالتقاء بمبارك لولا زيارتي. وقال: «لننتظر كيف سيصوّب مبارك ما أتلفه».

مروان هو الآخر أعطى إيجازًا لجلالته عن زيارته إلى أوروبا. وبعد أن وصل أبو شاكر، أعطى إيجازًا عن محادثاته في الولايات المتحدة، وقال له إنّهم يُكّنون لجلالته كل احترام، وإنّهم يبلغونه أنّ تصريحاته في العام الماضي ضدّ أميركا أصبحت طي النسيان، وهم يُعربون عن إعجابهم وتقديرهم لمبادرة جلالته مع الفلسطينيين، واستعدادهم لبيع السلاح للأردن.

قال جلالته إنّ وليد الخالدي قابل سيدنا [الملك حسين] في فيينا يوم أمس، وسلّمه رسالة حملها من عرفات. وقال جلالته إنّ وليد الخالدي رجا سيدنا [الملك حسين] أن يقبل طلب عرفات تعديل الاتفاق، وفق الرسالة التي أرسلها عرفات إليه في 24 شباط/ فبراير، أي بعد الاتفاق بثلاثة أيام فقط. رفض جلالته الاستجابة لهذا الطلب، وأكدّ للخالدي أنّ التعديل المقترح يلغي أي معنى للتحرّك المشترك.

تعديل الاتفاق[642]

1985/3/4

وصل أبو مازن وأبو إياد، والتقاهما جلالته على مائدة الغداء في «الندوة». وحضر معهم عبد الرزّاق اليحيى، بينما حضر بمعيّة جلالته رئيس الديوان، ووزير البلاط، ووزير الخارجية، والأمين العام للديوان الذي أخذ محضرًا كاملًا للمناقشات التي انتهت بتعديل الفقرتين الثانية والخامسة في اتفاق 1985/2/11 للعمل المشترك. وفي أثناء المناقشة قال أبو إياد: «إنّ لديّ من الشجاعة الأخلاقية ما يسمح لي في ما لو اعترفت إسرائيل بحقوقي، أن أُعلن عن الاعتراف بدولة إسرائيل». وفي مطلع الحديث قال: «إنّنا لسنا شيوعيين كما يقول عنّا الأخ أبو السعيد (مشيرًا إليّ)؛ أبو السعيد كان شيوعيًا، أمّا أنا فأزهري مؤمن موحد بالله».

الموقف الأميركي من الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك

1985/3/9

استقبل جلالته على الغداء وفدًا من الـ AAs [Arab Americans؛ العرب الأميركيين] والـ JAs [Jewish Americans؛ اليهود الأميركيين]، تشكّل من Steve Shalom وHoward Squadron، وJoe Jacobs وNajeeb Halabi؛ [ستيف شالوم وهوارد سكوادرون وجو

جاكوبس ونجيب حلبي]. حضر الغداء الملكة نور ورئيس الديوان ووزير البلاط. جاء اليهود الثلاثة من الضفة الغربية يوم أمس، وسيعودون الأحد 10 آذار/ مارس من دون نجيب حلبي.

جرى الحديث عن الاتفاق الأردني – الفلسطيني، وما هي الخطوة التي يجب أن تليه. شرح جلالته واقع القضية، وتاريخها السياسي منذ 1967، وأوضح أهمية اتفاق 1985/ 2/ 11. كما حدّد الخطوة التالية بقيام الولايات المتحدة ببدء حوار مع وفد أردني – فلسطيني مشترك (الوفد الفلسطيني من المنظمة).

دار حوار عميق حول الموضوع، عمَّ يقبل الأميركيون، وما لا يقبلون، ولماذا. وأخيرًا انتهى الحديث من دون اتفاق؛ انتهى ونحن نؤكّد على أهمية حوار أميركا مع المنظمة وإلّا انتهى كل شيء، بينما بالنسبة إلى [هوارد سكوادرون] فالصورة كانت تختلف، إذ أكّد أنّ أقصى ما يمكن أن تذهب إليه الولايات المتحدة هو أن تُرسل مندوبًا عن الخارجية إلى الشرق الأوسط لمقابلة وفد أردني – فلسطيني، على أن يكون اللقاء غير معلن، ويجب أن يكون الفلسطيني شخصًا غير بارز من المنظمة. وأضاف: «حتى هذا مشكوك في قبوله».

اقترح زميله شالوم أن يجرى لقاء بيني وبين بيريز. لكنّ جلالته قال: «لا فائدة في أي لقاء من هذا النوع، لأنّ معناه تدمير الجسر الذي بنيناه مع المنظمة، إذ سيُفسّر هذا اللقاء بأنّه تجاوز لهم وتآمر عليهم. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أكّد جلالته أنّه قابل غولدا مائير وبيريز وإيغال ألون وأبا إيبان ودايان ورابين، لكن من دون فائدة».

في المساء، كنتُ وزوجتي في سهرة في بيت ابن خال لي. وحوالى العاشرة مساءً رنّ جرس الهاتف، وكان جلالته الذي قال لي ضاحكًا: «صاحبنا رجل الـ KGB – قاصدًا أبو إياد – يريد التراجع عمّا اتفقنا عليه معه، هكذا يقول هاني الحسن من السعودية. يضيف هاني أنّنا في الأردن سمينا التعديلات بأنّها توضيحات». علّقتُ ساخرًا: «يا سيدي نسميها تعديلات». قال سيدنا [الملك حسين]: «طبعًا هذا أمر ثانوي جدًا، لكن أردتُ أن أقول لك كيف أنّ الرجل تراجع عن النص الواضح الذي وُضع».

تغيّرات في الموقف من المنظمة وعودة إلى سورية

11/ 9/ 1985[(643)]

بعد غداء طويل على مائدة جلالته، عقب عودته من لوكسمبورغ وفرنسا، قال لرئيس الوزراء: «لقد جرى اتصال مع الجماعة (الإسرائيليون)». وقال: «إنّ موضوع البلديات سيتم (حلول غرفة تجارة نابلس محل المجلس البلدي)، وإنّهم سيدرسون موضوع مياه الفارعة». وأضاف أنّ محادثه الإسرائيلي قال: «أعجب لماذا تركّزون على هذا الأمر، وأنتم تضيقون بإنتاجكم من الخضروات، وتجدون صعوبة في كل عام في استيعاب أو تسويق منتوجات الضفة». كما أثار الملك موضوع قبول الطلبة خصوصًا في الجامعات. وتساءل إذا كان هناك طريقة لضبط الأمور من جانبنا.

نهض الجميع، وكانت الساعة حوالى السادسة. واستبقاني جلالته بعد أن قال للرئيس إنّ الرسالة معدّة،

وإنّه سيوجهها غدًا. لم أفهم ماذا كان يعني جلالته إلّا بعد أن غادر الرئيس، إذ قال لي إنّه سيوجّه رسالة إلى رئيس الوزراء يشرح له فيها ملابسات «الإخوان المسلمين» وسورية.

طلب من أحد الخدم أن يحضر له الحقيبة من أعلى، أي من غرفة النوم. وحين أُحضرت الحقيبة فتحها جلالته، وأخرج منها حوالى عشر أوراق صفراء، أخذ يقرأ منها، وكان قد كتبها بقلم الرصاص كمسوّدة للرسالة التي اتفق مع الرئيس عليها ليرسلها إليه.

بعد أن قرأتها قال لي: «إنّها تحتاج إلى خاتمة؛ خذ الأوراق معك، وأعِد صوغها مع خاتمة».

10/11/1985

اليوم عيد ميلادي. ومنذ الصباح بدأتُ أشتغل على الرسالة التي أعدّها جلالته، مصححًا تعابيرها وتراكيبها. أنهيتُ العمل حوالى الثانية عشرة ظهرًا، وذهبتُ إلى الديوان. حوّلتُ الرسالة إلى الطباعة، وعادت المسوّدة. ثمّ حضر جلالته وطلب الرسالة. أحضرتها وتلوتها عليه بحضور مروان. لكنّني لاحظتُ أنّ مروان اختار أن يخرج من المكتب خلال قراءة الرسالة.

كانت الرسالة قاسية. خفّفتُ من معانيها، لكنّها بقيت قاسية، إذ يعتذر الملك إلى السوريين علنًا وطواعية. كنتُ أتوقع أن يناقشها مروان، لكنّه - كما ذكرتُ - غادر الغرفة قبل الانتهاء من تلاوتها (هذه الرسالة قد يكون لها أثر كبير في مستقبل الأردن، وقد يفعل الأسد بالحسين ما فعله عمرو [بن العاص] بالأشعري).

بعد الرسالة، أخذتُ ألاحظ أنّ جلالته يُعدد الأسباب لقطع علاقته بالمنظمة ووضع اللوم عليها، كما لاحظتُ بداية تذمره من الأميركيين. أعتقد أنّ سلوك جلالته الجديد المتمثّل بالتوجه السريع نحو سورية، وبالرغبة في قطع العلاقات مع عرفات، والبحث عن أعذار للوم أميركا، كان نتيجة دافع أساس هو حماية النظام والأمن، لذلك تراه يتقدّم بخط معيّن تقدّمًا ملحوظًا، حتى تكاد تظن أنّه على وشك الوصول إلى خط النهاية، وقطف الثمار، لكن قبل خط النهاية يفاجئك بالتفافه نحو اليسار أو اليمين، وبشكل مفاجىء، ليبدأ في رسم مسار دائري آخر.

يتحرّك الملك، تكتيكيًا، في دوائر ولا يتحرّك مطلقًا في خطوط مستقيمة. دائرته مع المنظمة انتهت، ليبدأ بخطّ دائرته مع سورية، لأنّها تضمن له صدّ التهديد الأمني المحتمل على الوطن وفق حساباته. وتركه حليفًا، وتحالفه مع آخر جديد يتمّان بالسرعة نفسها التي يقوم فيها بعزل أحد رؤساء حكوماته أو تعيينه رئيس وزراء جديد. دائمًا ينظر إلى الأيام المقبلة المباشرة، وينسى ما وراءه. فترة مثيرة يتعلم فيها المرء الكثير عن كيفية إدارة السياسة من قائد كبير له تجربة عميقة وطويلة.

رسالة جورج شولتز إلى الملك حسين

16/12/1985

قدِم إلى الديوان السفير الأميركي المعتمد لدى الأردن ومساعده، والسفير الأميركي المتجوّل كلافوريوس الذي كان حتى فترة وجيزة القنصل الأميركي العام في القدس، وقد عُيّن مؤخرًا مساعدًا لريتشارد ميرفي في واشنطن.

جلس الملك في مكتب رئيس الديوان، وجلس الأميركيون الثلاثة على يساره على المقعد الكبير، فيما جلس مروان على يمينه، ثم جلستُ أنا في مقعدي المحبب بالقرب من مروان والباب. تحدّث السفير بول بويكر[644] (Paul Boeker)، فقال إنّه أحضر إلى جلالته رسالة من وزيره جورج شولتز. وقبل أن يعرض مادة الرسالة – التي سلّمها مكتوبة بعد أن انتهى من عرضه – قال إنّه بعد زيارة ميرفي الأخيرة للمنطقة عُقد اجتماع برئاسة ميرفي في مدينة لندن، حضره هو نفسه، أي السفير بويكر، وفيليوتس (السفير الأميركي في القاهرة)، وبيكرينغ (السفير في تل أبيب)، وكلافوريوس.

في الاجتماع، قُيّم الوضع وجهد السلام. ووُضع ذلك في مذكرة رُفعت إلى شولتز الذي أجمل الأمر على شكل رسالة يحملها بويكر معه إلى جلالة الملك.

أجمل بويكر الرسالة في ما يأتي:

1. تلتزم الولايات المتحدة المؤتمر الدولي للسلام. وهذا ليس التزامًا جديدًا، بل التزمته الإدارة الأميركية منذ المحادثات الأردنية – الأميركية في واشنطن في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، ويبدو أنّ الجانب الأميركي لم يوفّق في تأكيد التزامه المؤتمر الدولي في حينه.

2. يشكّل الأردن تصوّره للمؤتمر الدولي، بحيث يصبح من الممكن أن تشارك فيه سورية. وأميركا لا تعارض ذلك، وتعتبر المشاركة السورية ضرورية، لكن ماذا لو لم تقبل سورية المشاركة؟

3. ماذا لو رفض السوفيات المشاركة؟

4. في أي حال، ترى الولايات المتحدة أنّ المؤتمر الدولي المقترح ينبغي أن يكون من النوع الذي يمكن عقده، فيسهّل الأمور ولا يعقّدها.

5. من هنا، فإنّ الإدارة الأميركية ترى أنّ المؤتمر ينبغي أن يكون له

«Sufficient stature, where all parties can make meaningful contribution».

[إمكانات كافية، بحيث يكون بمقدور الأطراف كافة تقديم مساهمة ذات قيمة].

حتى يكون كذلك، فإنّ الولايات المتحدة ترى أن تتوافر في المؤتمر العناصر الآتية:

أ. أن تتفق الأطراف الثلاثة: الأردن وإسرائيل والولايات المتحدة، سلفًا على الحدود التي سيتجه إليها المؤتمر. وما يُتفق عليه يبقى بين هذه الأطراف، وعلى أساسه – ومن دون أن تبوح به الولايات المتحدة

لموسكو – يقوم شولتز بالاتصال بزميله [نظيره] السوفياتي لإقناعه بعقد مثل هذا المؤتمر. (وسيقوم السفير كلافوريوس بالتحرّك بين عمّان وتل أبيب لتقريب وجهات النظر، وقد فُرّغ لهذه المهمة).

ب. المؤتمر لا يملي أي قرارات على الأطراف المتفاوضة ولا يبطلها (It neither dictates nor negates).

ج. يُفضي المؤتمر إلى مفاوضات مباشرة بين الأطراف.

د. تتمّ المفاوضات من خلال لجان ثنائية بين أطراف النزاع، وتكون الحكومات التي تمثلها اللجان هي المرجع لها.

بعد ذلك سأل بويكر جلالة الملك عن منظمة التحرير، فقال جلالته: «طلبنا إليهم أن يعطونا موافقتهم على القرارين 242 و338 مكتوبة. وهذه الموافقة لن تُعلن إلى أن يُتفق على عقد المؤتمر الذي تشارك فيه المنظمة».

تساءل بويكر: «ماذا لو لم توافق المنظمة؟».

قال جلالته: «حينئذٍ سأعلن تفصيلات القصة كلها على الملأ».

في أثناء قيام بويكر بتقديم إيجازه، كان جلالة الملك يأخذ ملاحظات. وبعد الانتهاء، قال جلالته معلّقًا على العنصر الرابع: «إنّني لا أستطيع قبول أن تكون الحكومات هي المرجع. ماذا لو اختلفت الحكومات، هل سينتهي المؤتمر؟ لا بدّ من أن يكون أعضاء مجلس الأمن الدائمين هم المرجع عند أي خلاف، لأنّ القرار 242 هو قرار مجلس أمن».

ثمّ أضاف جلالته: « في أي حال، سندرس ما جاء في هذه الرسالة، ونبقى على اتصال بكم».

هنا قال بويكر: «جلالة الملك، مع من تريدنا أن نبحث الأمور؟ وبمن نتصل؟». (هنا فهمتُ أنّ الإدارة، كما علمتُ مسبقًا، ترى فرقًا بين موقف جلالته وموقف رئيس الوزراء).

أجاب جلالته: «نحن مع فريق الديوان – مشيرًا إلى مروان وإلي – وكذلك مع رئيس الوزراء [زيد الرفاعي]».

غادر الفريق الأميركي المكتب، وبقيتُ ومروان مع جلالته الذي بدا أنّه غير راضٍ من الرسالة، وشرع يشير إلى ما يعتقد أنّه سلبيات بشكل عمومي، لينطلق من ذلك إلى الإعراب عن سخطه على الولايات المتحدة وسياستها. ولمستُ من تعليقاته أنّ جلالته أميَل إلى قطع حبل العمل السياسي – أي إلى وقف مبادرة السلام – أكثر من ميله إلى مواصلتها. وهو ما لاحظته منه أخيرًا وخلال الأسابيع الماضية، إذ تحوّل مزاجه إلى مزاج من يُفتش عن الأخطاء، ويريد توظيفها كأعذار لوقف مبادرة السلام.

فقلت: «سيدي، كل ما تفضّل به سيدنا [الملك حسين] صحيح، لكن أرجو أن يتذكر سيدنا [الملك حسين] البديل للإخفاق».

قاطعني بسرعة، وقال: «البديل لا ينعكس علينا نحن، بل على الجميع» (كما لو أراد أن يخفف من فكرة البديل التي يكرهها، لأنّه يحسّ بها في أعماقه).

قلت: «سيدي، البديل ينعكس علينا نحن فحسب وليس على غيرنا». (بقي هذه المرة صامتًا). وأضفت: «ولا أعني بذلك أن نستسلم لطلبات إسرائيل؛ هناك سقف أو خط أحمر لا يمكن تجاوزه، وإذا تجاوزناه تكون نتائجه مساوية للبديل في أثرها في وجودنا. ولهذا الخط الأحمر عنصران: **الأول**، أنّنا لا نفاوض عن الفلسطينيين. و**الثاني**، أنّنا لا نتنازل عن شبر من الأرض».

قال: «طبعًا».

قلت: «بكل أمانة وصراحة، نحن الذين غيّرنا موقفنا إلى التشدّد. وهو، بطبيعة الحال، للأفضل. أمّا الولايات المتحدة فلم تتشدّد، وهي التي قرّبت موقفها من موقفنا».

قال مروان: «هذا صحيح سيدي. لنكن أمناء مع أنفسنا؛ هذا صحيح. جعلناهم يقبلون المؤتمر الدولي، وجعلناهم يتحوّلون من موقف المتمسك بمؤتمر شكلي إلى مؤتمر أكثر معنى».

بقي جلالته ساكتًا.

قلت: «سيدي، من الرسالة كلها، أعتقد أنّ أهم ما فيها النقطة الرابعة، وهي التي أثار حولها سيدنا [الملك حسين] التساؤلات».

قال بارتياح: «ألم أقل ذلك؟». (كما لو أشعرته بذكر النقطة الرابعة أنّ موقفه في السخط على أميركا مبرَّر؛ بعبارة أخرى، أبدى ارتياح الذي يقول: إذًا، كنتُ مصيبًا).

قلت: «نعم سيدي. وما أودّ قوله هو دعنا نركز على النقطة الرابعة معهم، لعلنا نغيّر من موقفهم، وحجتنا أنّه إذا أُريد للمؤتمر أن يكون meaningful [ذا معنى] كما تدّعي رسالة شولتز، فإنّ النقطة الرابعة تنسف الهدف».

قال: «جيّد، على بركة الله».

عدتُ في المساء لتقول لي ابنتي إنّ السفير الأميركي اتصل. اتصلتُ بمكتب مساعده الذي قال إنّ كلافوريوس يودّ أن يراني. وتحدّثتُ هاتفيًا مع كلافوريوس الذي قال إنّه يريد أن «يدردش» معي، واتفقتُ معه على الالتقاء به في الثامنة والدقيقة الثلاثين مساءً في بيت القائم بالأعمال في الشميساني. وجلسنا وحدنا، لأنّ القائم بالأعمال كان في بيت السفير، حيث أقام الأخير حفلة للشباب من أبناء الجالية الأميركية لمناسبة عيد الميلاد المجيد.

أثرتُ مع كلافوريوس النقطة الرابعة. وقبل أن يجيب، فتح حقيبته التي كانت بجانبه، وأخرج منها ورقة مطبوعة، وقال لي: «انظر، ماذا هنا؟».

قلت: «خط أحمر».

قال: «انظر، إنّ الخط الأحمر تحت النقطة الرابعة. وقد وضعته حالما قرأتُ رسالة شولتز، وقلتُ لزملائي سلفًا: إنّ هذه النقطة سيرفضها الأردنيون».

أعاد الورقة إلى الحقيبة، وقال: «معكم حقّ في هذه النقطة، ولا بدّ من مراجعتها لنرى كيف يمكن أن نُطوّر مسؤولية المؤتمر». ثمّ قال: «قبل أن تواصل الحديث، دعني أشرح لك ما هي مهمتي. اختاروني لأنّ مثل هذه مهمة لا يمكن أن يقوم بها ميرفي بحكم مسؤولياته الواسعة، كما لا يمكن أن يقوم بها السفراء في عمّان وتل أبيب، بسبب مشاغلهم الكثيرة، ولأنّهم جميعًا يحملون صفة رسمية خاصة، أمّا أنا فسأقوم بمهمتي في إطار الدردشة [الحديث] مع الأطراف، إذ ما سأقوله أو ما ستقولونه أنتم أو غيركم سيبقى تحت عنوان حديث، وليس محادثات».

ثمّ قال: «غيّرنا موقفنا بشكل واضح في اتجاه موقفكم، لكنّنا، كما قال بويكر، لم نوفّق في التأكيد على التزامنا المؤتمر الدولي. في أي حال، إنّنا لا نريد أن يكون المؤتمر كما تصوّره الأميركيون ابتداءً، أي حفل كوكتيل، ولا كما يتصوّره السوريون، أي محكمة، مؤتمر يكون فيه أعضاء مجلس الأمن بمنزلة قضاة، وتجلس فيه الدول العربية في جانب من القاعة بصفتها المدّعي، وتجلس إسرائيل في المقابل بصفتها المدّعى عليه. مثل هذا المؤتمر لن يُعقد، وإذا عُقد فلن يفعل شيئًا على الإطلاق. ولذلك كان لا بدّ من بحث أبعاد المؤتمر كي لا يكون حفل كوكتيل ولا محكمة، وهذا ما سأعمل عليه».

قلت: «النقطة الأولى التي تتحدّث عن الاتفاق المسبق بيننا وبينكم مع إسرائيل تشكّل أيضًا عقبة، لأنّنا إذا اتفقنا على شيء، وحمل شولتز نتيجة الاتفاق للسوفيات، فإنّ السوفيات سيرفضون حضور المؤتمر، لأنّهم سيشعرون بأنّ أميركا ترتّب الأمور من خلفهم».

قال: «طبعًا، لا يمكن أن نقول للسوفيات إنّنا اتفقنا مع الأردن وإسرائيل على ذلك. لكنّ الاتفاق سيكون في ذهن شولتز وهو يحاور الروس».

قلت: «هذا جيد. لكن لماذا لا يكون من بين ما سنتفق عليه هو أن نذكر بأنّ الأطراف ستذهب إلى المؤتمر لتنفيذ قرار 242 الذي يقضي بانسحاب إسرائيل في ظلّ سلام دائم؟».

أجاب: «إنّ النقطة الأولى لا تبحث في المادة، بل في الأسلوب والشكل (The procedure and not the substance). مع ذلك، لا يمكن معالجة هذه النقطة».

ثمّ عدنا إلى النقطة الرابعة، وقال: «لنفكّر بصوت عالٍ. يمكننا أن نُقسّم المراجع إلى مستويات؛ فبدلًا من أن نقول: تكون الحكومات هي المرجع، نقول: إذا اختلفت اللجان، تحيل خلافها على وزيري خارجية البلدين المعنيين. وإذا اختلف الوزيران، فيُحال الخلاف على الحكومتين. وإذا اختلفت الحكومتان، تسجّلان خلافهما لدى المؤتمر».

قلت: «أي لا تحيله عليها [على الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن]».

قال: «إنّ الأمر يحتاج إلى دراسة».

ثمّ تحدّثتُ عن الإحباطات والمرارات التي أصابتنا من موقف أميركا من الوفد المشترك الأردني – الفلسطيني، واعترف بخطأ حكومته. ثمّ تحدّثتُ عن السخط الذي نشعر به – خصوصًا جلالته – بسبب قضية التسليح، وقال: «أريد أن أقول لك شيئًا يبقى بيننا، لأنّه يتصل بموقف استراتيجي للولايات المتحدة». قلت: «ما هو؟». قال: «أحد جوانب تحليلنا في لندن كان قضية تسليح الأردن. وكلجنة، توصّلنا إلى نتيجة أن قضية تسليح الأردن بالسلاح الأميركي تتجاوز العلاقات الثنائية التقليدية بين البلدين إلى المنطقة بأكملها، إذ إنّ حرمان الأردن من الأسلحة الأميركية سيؤثر سلبًا في مكانة أميركا في الشرق الأوسط بأكمله. فالأردن سيتجه إلى السوفيات، والسعودية إذا لم تأخذ أسلحة ستتجه إلى أماكن أخرى، وصدقيّة أميركا ستصل إلى الحضيض، وهذه الأمور تعني أنّنا نُخرّب على أنفسنا بأنفسنا».

في آخر الجلسة جاء القائم بالأعمال، فاعتذرتُ وغادرت.

نقاش أردني – أميركي

17/12/1985

اجتماع في رئاسة الوزراء في الحادية عشرة. الرئيس ومروان وأنا، ثمّ بويكر وكلافورويس عن الجانب الأميركي.

تناقشنا حول النقطة الرابعة، وقال السفير إنّهم يفهمون موقفنا، وسينقله لشولتز، بينما سيقوم كلافوريوس بمناقشة الأمر مع بيريز في أقرب فرصة؛ إذ سيغادر عمّان إلى القدس غدًا صباحًا، وسيعود بعد مقابلة بيريز.

في أثناء الحديث، استُذكر مؤتمر جنيف، وكيف عُقد، وكيف عمِل. وقال كلافوريوس إنّ من أسباب نجاح عقد مؤتمر جنيف هو وجود قوة ضغط خارجية تمثّلت بالحرب.

علّق أبو سمير [رئيس الحكومة] قائلًا: «وهل نحن محتاجون إلى قوة ضغط خارجية حتى يُعقد المؤتمر؟ لدي قوة».

قال كلافوريوس مستفسرًا: «وما هي؟».

قال الرئيس: « في أي حال إنّها ليست حربًا».

السفير: « إذًا ماذا؟».

الرئيس: «إلغاء مصر اتفاقات كامب ديفيد».

السفير وكلافوريوس معًا: «لا، لا!». (مقهقهين بطبيعة الحال).

نقاش أردني – فلسطيني حول التقارب الأردني – السوري

18/12/1985

استقبل جلالته في مكتب رئيس الديوان، بحضوري ومروان، الثلاثي الفلسطيني الرأسمالي حسيب الصباغ و[عبد المجيد] شومان ومنيب المصري. تحدّث حسيب باسم المجموعة، وأعرب عن سخطه على أبو عمّار، وقال مع ذلك إنّ أبو عمّار قلق من احتمال تخلّي الأردن عنه بسبب تقاربه مع سورية. طمأنهم جلالة الملك إلى أنّ التقارب مع سورية لن يكون على حساب الاتفاق الأردني - الفلسطيني الذي ينظّم علاقة الشعبين الأردني والفلسطيني، وأنّه هو شخصيًا عاتب على أبو عمّار، وما يزال ينتظر منه جوابًا على طلبه بالنسبة إلى [القرارين] 242 و338. وعرض جلالته نشاط الأردن على الساحة الدولية من أجل فلسطين، والمعوّقات التي توالت، وانتهت بـ «أزمة لندن»[645]، وما طلبه من أبو عمّار في مرحلة لاحقة: انضباط المنظمة الداخلي بحيث يتحدّث مسؤولوها بلغة واحدة، ووقف عمليات الإرهاب الخارجية، والموافقة المكتوبة على [القرارين] 242 و338. بيّن جلالته أنّ طلبه هذا واضح لأبو عمّار، إذ في حال موافقة المنظمة سوف لن تُعلن هذه الموافقة، بل ستبقى في يدّ جلالته ليستخدمها مع الأميركيين لعقد مؤتمر دولي تحضره المنظمة.

حين بيّن جلالته أنّ موافقة أبو عمّار لن تُعلن، ارتاح الثلاثة، وقالوا: «لم نعلم ذلك من قبل». تحمّسوا وقالوا إنّهم سيذهبون إلى تونس، أو ربما ذهب حسيب بمفرده لإقناع أبو عمّار المريض بالمجيء إلى عمّان والموافقة على [القرارين] 242 و338. ولم يفُت حسيب أن يطلب إلى سيدنا [الملك حسين] كتاب توصية لسلطان بروناي ليعطيه تعهدًا كبيرًا في سلطنته.

لقاء الملك مع نائبين من الإخوان المسلمين

19/12/1985

استقبل جلالته نائبين [في مجلس النواب] من «الإخوان المسلمين» في مكتب الديوان، بحضوري وبحضور مروان. والنائبان هما يوسف العظم و[عبد الله] العكايلة[646]، وجاء استقبالهما بناءً على طلب قديم منهما، اختار جلالته أن يستجيب له في هذه الفترة، وذلك للسبب الآتي:

بعد قصة الرسالة الموجهة إلى رئيس الوزراء بشأن «الإخوان المسلمين»، وما تبعها من إجراءات تمثّلت بإحالة بعض الإخوان البارزين في وزارة التربية والتعليم على التقاعد، وفي ضوء الضجة التي أثارها الإسلاميون في البلد حول وضع قانون لتنظيم عملية الوعظ والإرشاد، وما رافق ذلك من حملة استهدفت تعبئة الناس ضدّ القانون المقترح، تبيّن أنّ جمهرة الناس أخذوا هذه الإجراءات كلها كما لو كانت سياسة يقودها الملك ضد الإسلاميين.

نقلتُ انطباعي هذا إلى الملك، وقلتُ له: «أرجو أن تعمل بسرعة لإزالة ذلك الانطباع، كأن نؤكد مثلًا على أنّ الإحالات على التقاعد لم تستهدف الأشخاص الذين استهدفتم أو ستستهدفهم لأنّهم إسلاميو

النزعة، بل لأنّهم أصبحوا عقبات أمام تطوير برامج التربية، لأنّ التيار الإسلامي، قبل كل شيء وبعد كل شيء، أحد دعائم الحكم». وافق جلالته على هذا الرأي، وقال لمروان: «رتّب مقابلات مع الإسلاميين الذين طلبوا المقابلة».

هكذا تمّت هذه المقابلة التي تحدّث فيها العظم، واستعاد مع جلالته وقوف «الإخوان» مع جلالة الملك في عام 1957، وفي الأزمات الأخرى. وأكّد العظم لجلالته أنّ «الإخوان» سيبقون إلى جانب سيدنا [الملك حسين]، لأنّه هو راعي المسلمين. وبادله جلالته هذه العاطفة بعاطفة مماثلة.

حين أثار العكايلة موضوع إحالة الأمين العام لوزارة التربية والتعليم على التقاعد، قال إنّ الدكتور عربيات[647] ترك «الإخوان المسلمين» منذ مدة طويلة، وهو غير منظّم. وأضاف أنّ مناهج التربية جيّدة، وتقوم على العقيدة الإسلامية، فلماذا هذه الضجة حول المناهج؟

ردّ عليه سيدنا: «هل تعتقد أنّ البرامج ليست بحاجة إلى تطوير؟».

تراجع العكايلة وقال: «نعم، إنّها بحاجة إلى تطوير».

فقال جلالته: «هذا ما نتوخّاه».

واختتم جلالته كلامه بالثناء على الإسلاميين، وفسّر لهم دوافع الرسالة التي وجهها إلى رئيس الوزراء، وقال: «قلتُ للأسد، ونحن في يوغسلافيا، إنّه لا توجد عمليات ضدكم تنطلق من الأردن، وكنتُ واثقًا من أنّني أقول الصدق. وحينئذٍ ذكر الأسد اسمًا معينًا من الإخوان السوريين المقيمين في الأردن، باعتباره أحد الناشطين ضدّ سورية. وأكّدتُ للأسد أنّ هذا الشخص غير موجود. ولدى عودتي إلى الأردن وإذ أنا أفاجأ بأنّ عبد الرحمن خليفة يطلب مقابلة مع شخص آخر، وإذا الشخص الآخر هو ذلك السوري الذي ذكره الأسد. صُعقت من ذلك، وتبيّن لي أنّني كنتُ مخدوعًا. ولأنّني لم أكذب في حياتي، ولا أطيق الكذب، تألمت، وكان لا بدّ من إعلان هذه الرسالة ونحن على أبواب مرحلة لرأب الصدع، كي لا تحتل هذه القضية حيزًا في أي محادثات مقبلة مع الأسد، ونتمكّن من بحث الأمور الخطرة الأخرى». واختتم سيدنا [الملك حسين] كلامه قائلًا: «لنتعامل مع اليوم ونضع ما حدث كله وراءنا».

رحّب العظم بذلك، وقال: «نوافق، وسنكون معكم كما كنّا دائمًا».

بعد مغادرتهما، انفرجت أسارير سيدنا [الملك حسين]، وقال: «الآن الأمور صُوّبت». (قاصدًا أنّه فعل ما أراد من دون أن نخسر «الإخوان» أو الإسلاميين).

زيارة طه ياسين رمضان[648] نائب رئيس الوزراء العراقي إلى عمّان

21/12/1985

هذه الزيارة دورية من أجل أعمال اللجنة العليا الأردنية – العراقية المشتركة.

دعا رئيس الوزراء زميله رمضان لتعقد اللجنة اجتماعها الدوري، بعد أن استشار جلالة الملك، ومن أجل أن يوازن زيارة رئيس وزراء سورية.

استضاف جلالة الملك رمضان على مائدة الغداء. وتحدّث الأخير عن نتائج زيارة صدّام حسين ومحادثاته مع القيادة السوفياتية. وقال رمضان الذي صاحب الرئيس صدّام في زيارته إلى موسكو، إنّ الحديث تضمّن النقاط الآتية:

1. إنّ [السوفيات] لديهم شكوكًا حول الاتفاق الأردني – الفلسطيني بأنّه سيؤدي إلى حلول منفردة، ونفى صدّام ذلك.

2. إنّ أهم شيء هو وحدة المنظمة.

3. إنّ السوفيات مع وحدة المنظمة، أكانت بأبو عمّار أو بدونه (وهذا موقف جديد جدًا). علّق رمضان على هذا الموقف بقوله: «طبعًا لم يقبل سيادة الرئيس صدّام بهذا الكلام، لأنّه قد يعني قياسًا أنّ السوفيات مثلًا مع العراق بصدّام أو بغير صدّام». وقال سيادة الرئيس صدّام لهم إنّ أبو عمّار رمز، وفصله من المنظمة يعني إضعافها.

نتائج لقاء كلافوريوس مع بيريز ومستشاره

1985/12/23

عاد كلافوريوس من الضفة الغربية، وعقدنا له اجتماعًا في الرئاسة، حضرته مع مروان إلى جانب الرئيس [زيد الرفاعي]، فيما حضره عن الجانب الأميركي السفير الأميركي في عمّان ومساعده، إضافة إلى كلافوريوس الذي وصل صباح اليوم.

علّق الرئيس في أول الجلسة مداعبًا: «عدنا إلى المكوك» (ضحك الجميع). وتحدّث كلافوريوس عن المطر في الضفة، ثمّ انتقل الحديث إلى أزمة الصواريخ بين سورية وإسرائيل. وبعدها جاء حديث كلافوريوس فقال إنّه قابل[649] مستشار بيريز السياسي يوم 1985/12/19، وقابل بيريز في اليوم التالي، الجمعة 1985/12/20، مدة ساعة ونصف الساعة.

نوفيك كان منفتحًا ومرنًا، وهو معتدل جدًا، وأبدى استعداده لتطوير النقطة الرابعة (المتعلقة بالمرجع للمتفاوضين، فاقتراح شولتز ينصّ على أن تكون حكومات المتفاوضين هي المرجع، ونقول نحن لا بدّ من أن يكون المؤتمر هو المرجع، كي يكون مؤتمرًا حقيقيًا وليس صوريًا).

أمّا بالنسبة إلى بيريز، فإنّه تحدّث في العموميات، وبالتالي لم يبحث النقطة الرابعة، ولم يعلّق على رأي الأردن فيها. كانت قضية الصواريخ[650] تستولي على تفكيره، وكان عصبيًا إلى حدٍ ما، وتحدّث عن قلقه من مواقف السوفيات وسورية والمنظمة، وقال إنّها مواقف تستهلك الوقت من دون جدوى. (الوقت بالنسبة إليه مهم جدًا لترتيب وضعه الداخلي سياسيًا في ضوء التحرّك السياسي).

أكّد أنّ الزمن يستخدمه أعداء السلام من أجل حجب السلام وعرقلته. السوريون مثلًا يحاولون جلب الأردن إلى موقفهم، وإن لم يتمكّنوا فسيعملون على الأقل على تعطيل عملية السلام. أمّا السوفيات، فيؤيدون الموقف السوري، ويعملون على جعل المنظمة تتشدّد في مواقفها، والمنظمة لا تريد الاعتراف بقرارات مجلس الأمن. وهكذا يضيع الوقت لمصلحة أعداء السلام.

لدى عرض كلافوريوس على بيريز النقاط (المبادئ) الأربعة طالبًا منه أن يكسوها لحمًا، رفض بيريز ذلك، وقال إنّه يُفضّل أن يرى نتائج محادثات الحسين – الأسد ليتأكد في ما إذا كانت نقاط الاتفاق العشر بين أميركا والأردن ستحظى بالموافقة السورية، وفي ضوء ذلك سيكسو العظام لحمًا. مع ذلك، قال بيريز إنّه يرفض أن يتصل بالسوريين أو يحادثهم من خلال وكيل (الأردن في رأيه هو ذلك الوكيل).

تساءل أبو سمير [زيد الرفاعي] حين سمع ذلك: «هل هذا يعني أنّ الإسرائيليين يفضّلون الاستمرار في الاتصال مع السوريين من دون وسيط؟».

أجاب كلافورويس: «هذا هو فهمي».

أثار بيريز موضوع البلديات. وأكّد له كلافوريوس أنّ الأردن يريد أن يتكرر نمط نابلس[651] في رام الله والخليل.

ردّ الرئيس على كلام كلافوريوس بعدد من النقاط، منها:

1. إنّ الذي يستهلك الوقت ليس الجهات التي ذكرها بيريز فحسب، بل إسرائيل والولايات المتحدة أيضًا.

2. هل انتقاد بيريز لإخفاق عرفات في قبول [القرار] 242 هو بقصد النقد، أم لأنّ بيريز يتطلع إلى موافقة عرفات كي يقبل بالمنظمة شريكًا في المفاوضات؟

أجاب كلافوريوس بارتباك: «لا أعلم. لكن لا شكّ أنّ قبول عرفات سيُشكل نقطة ضغط على بيريز وحكومته».

3. بالنسبة إلى النقطة الرابعة، أكّد الرئيس أنّ المرجع ينبغي أن يكون المؤتمر. وقال كلافوريوس: «المؤتمر لن يحلّ المشكلة، لأنّه لو فرضنا أنّ المؤتمر اعتمد قرارًا، ورفضت إسرائيل تنفيذه، ماذا سيحدث؟».

أجاب الرئيس: «حينئذٍ نُحوّل المشكلة إلى مجلس الأمن ليأخذ قرارات. ولا نتوقّع أن تقف أميركا إلى جانب إسرائيل في مجلس الأمن، بينما تقف إلى جانب الصواب في المؤتمر الدولي».

انتهت الجلسة على أساس استكمال كلافوريوس اتصالاته مع المسؤولين الإسرائيلين، بانتظار ما ستتمخّض عنه محادثات الحسين – الأسد.

تركنا مروان القاسم، فبقيتُ مع الرئيس لفترة، ثمّ توجّهنا إلى قصر الندوة بناءً على طلب من جلالة الملك. تحدّثتُ في الطريق مع الرئيس، وقلتُ له: «إنّ ما يقلقني هو أنّ جلالته في المدة الأخيرة كان يجيب عن

سؤال تكرّر كثيرًا، هو: ماذا سيفعل جلالتكم لو لم يقبل عرفات بـ [القرارين] 242 و338؟ وفي كل مرة كان يقول جلالته سأُعلن القصة كلها على الملأ، وليحاسبه الشعب الفلسطيني».

قلتُ للرئيس: «إنّ مثل هذا الموقف مضرّ للأسباب الآتية:

1. لوم المنظمة بسبب إخفاق مساعي السلام هو أمر غير دقيق، لأنّ المسؤول عن الإخفاق ليس المنظمة وحدها، بل هناك إسرائيل وأميركا وروسيا والعرب، كلٌ منهم له نصيبه في صنع الإخفاق.

2. نتيجة لذلك، سنستعدي المنظمة، ومعها قسم كبير من الشعب الفلسطيني مقابل لا شيء.

3. حين نقول ذلك يُثار سؤال منطقي: وماذا لديكم في الأردن لتقدّموه من أجل السلام؟ ولأنّه لا يوجد لدينا شيء، فهذا يعني أنّنا نُسيء إلى أنفسنا».

أضاف الرئيس سببًا آخر فقال: «حين نضع اللوم على المنظمة، سيواجهنا الأميركيون بطلبهم المعروف: إذًا عليكم أن تتقدّموا للسلام بأنفسكم، ومعكم فلسطينيون من الضفة. وبطبيعة الحال، هذا الأمر لا نقدر عليه».

وصلنا إلى قصر الندوة، وأعطى الرئيس إيجازًا لسيدنا [الملك حسين]. وفي نهاية الإيجاز قال الرئيس لسيدنا [الملك حسين] ما قلتُه له في السيارة عن ضرورة تجنّب لوم المنظمة، وتركها تذوي بنفسها إذا لم تتقدّم بشكل مسؤول لمساعدة الأهل وإنقاذ الأرض.

وافق سيدنا [الملك حسين] على المبدأ، لكنّه وجّه الكلام إلي، وقال: «هذا لا يمنع أن نشرح كل شيء في كلمة تُوجّه إلى الناس». قلت: «لا يمنع، إذ يمكن أن نُفرّق بين وضع اللوم على جهة، وشرح ما حدث بالضبط».

قال سيدنا [الملك حسين]: «على كل حال لنرى ماذا سيحدث. اتصلتُ بالأسد، واتفقتُ معه أن أذهب إلى دمشق يوم السبت 1985/ 12/ 28».

سأله الرئيس: «من يريد سيدنا [الملك حسين] أن يكون في معيته؟». قال سيدنا [الملك حسين]: «أنتم» (أي الرئيس، ومروان، وعدنان، وطاهر).

حديث مع السفير الأميركي حول تزايد التوتر بين سورية وإسرائيل

1985/ 12/ 24

حوالى الساعة الحادية عشرة، جاء السفير الأميركي إلى مكتب رئيس الديوان، حيث نقل إليه ما يأتي:

1. إنّ سورية نقلت في الأيام الثلاثة الأخيرة صواريخ «سام 6» و«سام 8» إلى سهل البقاع اللبناني؛ ثلاث بطاريات من النوع الأول، وأربع من النوع الثاني.

2. بهذا الإجراء يكون السوريون قد صعّدوا التوتر بينهم وبين إسرائيل، إذ إنّ المشكلة كانت حول

صواريخ سورية داخل الحدود السورية، أمّا الآن فأصبحت مشكلة حقيقية لأنّ الصواريخ السورية دخلت أراضي الغير.

3. إنّ أميركا تتحرّك لمنع تفاقم الوضع، ولحمل السوريين على سحب صواريخهم من البقاع، قبل أن تصبح المسألة مطروحة علنًا.

4. إنّ إسرائيل لا تريد أن تصرّح بشيء حتى لا تغدو المسألة علنية، وبالتالي يصعب على سورية سحب الصواريخ، ويصعب على إسرائيل التراجع.

5. السفراء الأميركيون يتصلون اليوم مع الدول جميعها التي لها تأثير في سورية، لإقناعها بسحب الصواريخ من البقاع اللبناني، إذ إنّ إسرائيل ما عادت تعترض على نشر صواريخ سورية على حدود سورية المشتركة مع لبنان، لكنّها تعارض بشدة وجود صواريخ على الأراضي اللبنانية.

6. سيركّز الأميركيون في اتصالهم على الاتحاد السوفياتي، انطلاقًا من الحقيقة الآتية، وهي أنّ الروس تعمّدوا دائمًا عدم ربط أنفسهم بسورية في الأزمة اللبنانية، وعلى هذا الأساس يعتقد الأميركيون أنّ الذين لا يريدون مواجهة سورية – إسرائيلية لا يمكن أن يتدخّلوا إلى جانب سورية في أمر يتعلّق بلبنان، وإذا ما تركوا سورية وحدها فإنّها ستخسر، ومن هنا سيبادرون ويضغطون على سورية لسحب صواريخها.

7. سيتصل الأميركيون بالسعودية للغرض ذاته، ويعتقدون أنّ السعودية ستؤثّر في الأسد.

قلت: «إنّ المسألة كما أراها خطرة، إذ إنّ المسألة لو أصبحت علنية فستجد إسرائيل نفسها، ولأسباب داخلية، مضطرة إلى التشدد، وقد «تركب عقلها» [تتصلّب]، وتضرب الصواريخ السورية. من جهتها، فإنّ سورية لن تسكت، وستردّ ربما بصواريخ أرض – أرض؛ إذ إنّ الموقف السوري اليوم أكثر حرجًا مما كان في عام 1982. ففي ذلك العام حين ضربت إسرائيل الصواريخ السورية، كان الغزو الإسرائيلي للبنان مستمرًا، والحرب دائرة، ومن هنا فإنّ ضرب الصواريخ السورية لم يستأثر باهتمام العرب سوى يوم أو يومين، لأنّ انتباههم كان مشدودًا نحو تقدّم إسرائيل في اتجاه بيروت، وضربها الفلسطينيين. أمّا اليوم إذا ضربت إسرائيل الصواريخ السورية فلا توجد حوادث تغطّي على هذا الإحراج لسورية، الأمر الذي سيضطرها إلى الردّ، وهذا يعني تصعيدًا، ومشكلة كبيرة».

نقاش حول الموقف السوري

27/12/1985

هاتفني مروان، وطلب أن نجتمع في بيته، ومعنا مدير المخابرات، لندرس تقريرًا أعدّه الأخير عن الموقف السوري.

في العاشرة والدقيقة الثلاثين التقينا في بيت مروان، وراجعنا التقرير الذي يصف على لسان خدام – في مقابلة له مع جورج حبش ومقابلة أخرى مع المنشقين [الفلسطينيين على المنظمة] – رؤية سورية لحوادث

المنطقة، وعلاقاتها مع الأردن.

خلاصة التقرير أنّ عملية الوفاق العربي برعاية السعودية كانت غطاء لسورية من أجل فتح حوار مع الأردن، وتعطيل اتفاق 11 شباط/ فبراير[652] بدبلوماسية بدل حرب، لأنّ الدبلوماسية أقل تكلفة، وهكذا كان. كما أنّ سورية كان عليها أن تتحرّك بسرعة لتعطيل الاتفاق قبل آذار/ مارس 1986. ولم يذكر التقرير سبب هذا التاريخ. يتساءل حبش – في التقرير – ويقول لخدام: «إنّ الحسين أعطاكم الكثير، فماذا ستعطونه في المقابل؟». سؤال حبش كان صادرًا عن قلق وخوف من احتمال اتفاق سوري – أردني يكون على حسابهم.

يقول خدام في التقرير إنّ السوفيات وقفوا مع سورية ضد اتفاق 11 شباط/ فبراير، وإنّه لو لم يُحبَط بالطرائق الدبلوماسية لأحبطناه بوسائل أخرى، ولوقوف السوفيات إلى جانبنا.

التقرير يعكس أنّ السوفيات ضدّ السلام، أي إنّ هذا الحلف الثلاثي السوفياتي – السوري – الفلسطيني الرافض يمثّل اتجاهًا واضحًا مضمونه الدعوة إلى السلام، لكن عدم التوصّل إليه لإبقاء الوضع متوترًا، إذ ينتفع منه السوفيات والسوريون، أمّا الفلسطينيون فهم مجرد أداة لخدمة السوفيات وسورية على حساب شعبهم ووطنهم الذي يدّعون تمثيله.

عدنا وناقشنا ثلاثتنا موضوع آذار/ مارس، ولماذا وضعت سورية خطتها لإخفاق اتفاق 11 شباط/ فبراير قبل آذار/ مارس 1986؟ قال مروان: «لأنّ آذار/ مارس هو موعد القمة العربية، وتريد سورية أن تذهب إلى القمة وقد أنهت اتفاق 11 شباط/ فبراير». قال طارق علاء الدين: «آذار/ مارس هو التاريخ الذي حدّده الكونغرس الأميركي لإمكان النظر في بيع أسلحة متطوّرة للأردن». قلت: «وهنالك احتمال ثالث؛ هو أن تكون سورية على اطّلاع على التحليل الأميركي بأنّ بيريز معه حتى آذار/ مارس المقبل ليفرط [يحلّ] الحكومة على أساس التقدّم في مساعي السلام، فيما بعد آذار/ مارس لا يمكن ذلك لأسباب انتخابية محضة في إسرائيل. ولذلك، فإذا كان الملك الحسين سيساعد بيريز في فرض حكومته، فإنّ عليه أن يتقدّم في مساعي السلام قبل آذار/ مارس، وإلّا سيكون الوقت متأخرًا».

قال مروان: «ألا تتذكّر كيف قال لنا إنّ حبش سأل خدام: أخذ منكم الملك الحسين كل شيء، ماذا سيعطيكم؟». قلت: «أتذكر». قال: «إنّ التقرير يقول عكس ذلك تمامًا». قلت: «لاحظتُ ذلك».

رفض أبو عمّار القرار 242

1985/12/28

حضر جلالة الملك إلى الديوان. كنتُ ومروان في معيّته.

قال جلالته إنّ مبارك اتصل به، وقال له إنّه قرّع المنظمة لأنّها أوفدت إليه مندوبًا يطلب منه أن تحيي القاهرة المشروع المصري – الفرنسي الذي يتعامل مع [القرار] 242 بطريقة متوازنة.

تحدّثنا عن العمليتين اللتين قام بهما فلسطينيون يوم أمس في مطاري روما[653] وفيينا[654]. قلت: «أظن أنّ دعوتنا إلى ضرورة مشاركة المنظمة قد وُجّهت إليها ضربة جديدة، على الرغم من استنكار المنظمة للعمليتين».

وافق جلالته على الملاحظة، وقال: «كما يبدو، أبو عمّار لن يوافق على ما طلبنا إليه بالنسبة إلى [القرارين] 242 و338». وتساءل: «تُرى، لماذا لا يوافق أبو عمّار؟».

قلت: «أعتقد أنّه لا يوافق لسببين: **أولًا**، الضغط المتزايد عليه من السوفيات من خلال رفاقه ومساعديه في المنظمة؛ **ثانيًا**، جوّ الوفاق السائد في العالم العربي، إذ يرى أبو عمّار أنّ هناك تقاربًا بين سورية والأردن، وجهدًا لحلّ المشكلة اللبنانية، وغير ذلك، الأمر الذي يجعله يفكّر في كيفية إعادة المنظمة إلى مكانتها المتوافقة مع الآخرين، بدلًا من أن يزيد من انقسامها، خصوصًا في صفوف حركة فتح، وطلبنا إليه – في تقديره – يُسهم في الانقسام. وما دام تفكير أبو عمّار ينطلق من أنّ المنظمة هي القضية، فإنّ من الصعب عليه أن يوافق الآن».

قال سيدنا [الملك حسين] وهو يهزّ رأسه بنوع من الأسى: «لا بدّ من إطلاع الناس على ما جرى كله».

تقدّم مروان، وأطلعه على تقرير المخابرات حول مقابلة [عبد الحليم] خدام لجورج حبش والمنشقّين. طالع جلالته التقرير بعناية، وبعدها طلب من مروان أن يستدعي الرئيس وأبو شاكر [زيد بن شاكر] وطارق [علاء الدين]، لنذهب إلى قصر الندوة، ونتناول طعام الغداء على مائدته. أجرى مروان الاتصالات، وروى لجلالة الملك تقريرًا شفهيًا عن شخص سوري يعرفه [...] زار عمّان أخيرًا، حيث قال له ذلك السوري إنّ السوريين يعتقدون أنّ جلالة الملك برسالته إلى رئيس الوزراء أنقذ الأسد من مأزقه في سورية. لم يعلّق سيدنا [الملك حسين]. واستمر مروان، وقال: «بمراجعة ما دار في مؤتمر القمّة الطارئ في الدار البيضاء، لا يستبعد المرء أنّه كان لسورية مصلحة في عقده، وذلك من خلال الدور السعودي الذي خرج بفكرة تنقية الأجواء».

علّق سيدنا [الملك حسين]: «على كل حال الجماعة ليسوا بسيطين».

في أثناء ذلك، أدخل سكرتير رئيس الديوان ملاحظة. وقال مروان إنّه هاني الحسن. ظنّ سيدنا [الملك حسين] أنّ هاني الحسن في الديوان، فقال لمروان: «اذهب واعرف ماذا لديه». خرج مروان وعاد يحمل ورقة صغيرة، وقال: «هاني هاتفني من باريس، وقال لي إنّه سيذهب غدًا إلى القاهرة، وسيصل إلى عمّان مساء الغد، ويتمنى أن يرى جلالته». وأضاف مروان أنّه سأل هاني عن طلبهم إلى مبارك العودة إلى مشروع القرار المصري – الفرنسي، فدافع هاني – الذي هو نفسه طرح الأمر على مبارك في الأسبوع الماضي – عن الطلب بقوله إنّ رجال السوفيات في «فتح» – ومنهم أبو إياد – يضغطون على أبو عمّار بوسائل شتى، وإنّه رأى أن يُبطل التأثير السوفياتي بإنعاش المشروع المصري – الفرنسي، باعتبار أنّ فرنسا حيادية، فلا هي مع السوفيات، ولا هي مع أميركا. وأضاف أنّ رفعت الأسد قابل أبو إياد في باريس، وقال له إنّ بالإمكان المصالحة مع سورية، وإنّ أبو إياد يُغري أبو عمّار بمثل هذه الوعود ليمنعه من اتخاذ موقف من القرار 242.

علّق سيدنا [الملك حسين]: «لقد عادوا إلى التكتكة [التكتيك] من جديد».

في أثناء ذلك، وصل طارق [علاء الدين]، وسألته السؤال الذي وجهه إلي سيدنا [الملك حسين] قبل قليل: «لماذا لم يقبل أبو عمّار بالقرار 242؟». وأجاب طارق بجوابي نفسه، وأضاف إليه أنّ أبو عمّار يقوّي علاقته بالعراق ليوازن التقارب الأردني – السوري، وعليه فهو الآن في وضع لتقوية نفسه، وليس لإثارة أعدائه عليه.

حضر أبو شاكر [زيد بن شاكر] والرئيس، وذهبنا بمعيّة جلالته إلى «الندوة»، حيث تناولنا الغداء، وتناقشنا حول عدد من الأوضاع الداخلية. وأهم ما قيل هو تقرير مدير المخابرات الذي يقول إنّ المعارضة الفلسطينية المقيمة في سورية، والجبهتان «الشعبية» و«الديمقراطية» و«البعث»، اتفقوا على إقامة جبهة وطنية تتشكّل منهم ومن الشيوعيين ما عدا «فتح»، وإنّهم قرّروا اختراق السقف المسموح للتحرّك السياسي في الأردن، أي أن يتحدّوا السلطات بتظاهرات وغيره. غير أنّه كان هناك رأي آخر يقول إنّه لا توجد قضية الآن لإثارة الناس، ولا يمكن تحدّي السلطة بفاعلية إلّا بإحدى حالتين: **أولًا**، أن يقبل عرفات بالقرار 242؛ و**ثانيًا**، أن يوافق الأردن على حلّ منفرد.

ما دامت هاتان الحالتان لم تتحقّقا، فلا داعي لمواجهة السلطة في الأردن، ولا جدوى منها.

لقاء الملك حسين والرئيس حافظ الأسد

30/12/1985

سافرنا من مطار الملكة علياء، جلالة الملك وأبو سمير [زيد الرفاعي] ومروان [القاسم] وعلي غندور وطاهر وأنا. استغرقتنا الرحلة أربعين دقيقة، كان خلالها الملك والرئيس ومروان يتبادلون قصصًا طريفة، وكانت تبدو على سيدنا [الملك حسين] الراحة والسعادة.

في المطار، كان الرئيس الأسد الذي استقبل جلالته بحرارة، ومن هناك توجّهنا إلى قصر الضيافة، حيث أقام جلالة الملك. أوصله الرئيس الأسد حتى الطبقة الثانية. وفي قصر الضيافة جلسنا بمعيّة جلالة الملك والرئيس الأسد في الصالون: الوفد الأردني كاملًا، مع الجانب السوري الذي تألف من الرئيس ووزير الداخلية ووزير شؤون رئاسة الجمهورية ووزير الدولة للشؤون الخارجية. خدام والشرع كانا في لبنان. التُقطت صور تلفزيونية وعادية، وجرت «دردشة» خفيفة، ولا أدري كيف وصل الحديث إلى الاتحاد السوفياتي، فروى الأسد قصته مع الفودكا في أول زيارة له هناك طيارًا في دورة تدريبية.

اتفق الأسد مع سيدنا [الملك حسين] على اللقاء في الرابعة بعد الظهر. جرى اللقاء بينهما واستغرق أربع ساعات، تبعه عشاء رسمي في القاعة الدمشقية. وبعد العشاء رافقنا سيدنا [الملك حسين] إلى قصر الضيافة، وجلسنا معه قليلًا نستفسر منه عمّا دار بينه وبين الرئيس الأسد.

قال جلالته: «إنّ الأربع ساعات كانت للرئيس الأسد، مع ملاحظات بسيطة من جانبي، وسأقوم غدًا

بالحديث أي إنّ دوري للردّ عليه ولإثارة ما نريد، هو جلسة الغد». أمّا خلال الأربع ساعات، فقد طرح الأسد النقاط الآتية:

1. «الإخوان المسلمون»: استرجاع للماضي، وكيف حدث سوء التفاهم، وكيف أنهوا «الإخوان المسلمين»، إذ بعد أن قتل «الإخوان» 155 شخصًا من خيرة الرجال، قرّر الأسد أن يقضي عليهم. فسلّحوا الحزب، ولاحقوهم في كل مكان.

قال الملك إنّ هذا الموضوع أنهيناه، وأنهينا الحديث عنه.

2. الاتفاق اللبناني[655]: أبعاده وأهميته. كان يبدو على الأسد الانشغال بهذا الموضوع، والإصرار على تنفيذ الاتفاق.

3. مصر: أعرب الأسد عن محبته لمبارك، لكنّه قال إنّه يصعب عليه أن يُجري أي حوار مع مصر، أو أن يراها تعود إلى الحظيرة العربية ما دامت على علاقتها الحالية بإسرائيل. وحين قال له سيدنا [الملك حسين]: «وهل تريد أن تحتل إسرائيل سيناء؟». قال الأسد: «بالطبع لا، لكن على الرئيس مبارك أن يقوم بخطوة ما تساعدنا في فتح الحوار معه». (كان الأسد يوحي إلى تجميد مصر علاقاتها بإسرائيل). وحين حثّه الملك على ضرورة فتح حوار معها، وعد الأسد بدراسة ذلك.

4. عرفات: عرض الأسد علاقته بالمنظمة وبعرفات بشكل خاص، متهمًا إياه بالكذب والخداع، ومؤكدًا عدم جدوى التعامل معه، وعدم جدوى عمل المنظمة ما دام هو على رأسها.

سأل [الأسد] جلالة الملك: «هل لديك فلسطيني يرئس المنظمة بدلًا من عرفات؟». أجابه الملك: «كلا، ليس عندي، ولم أفكّر في أحد». وقال: «نحن نتعامل مع المنظمة المؤسسة وليس مع أشخاص، هذه هي المنظمة التي أرادها العرب، وأردتموها أنتم بالتحديد». ثمّ عرض الأسد ما تمّ مع عرفات في أثناء غزو إسرائيل للبنان، فقال إنّه كان قد اتفق مع عرفات على أن يبقى في لبنان مهما توغّل الإسرائيليون فيه، وذلك لمقاتلتهم على الأرض اللبنانية، وإيقاع خسائر كبيرة في صفوفهم. وقال: «وعدتُ عرفات أن أُفرز قوات خاصة تقاتل معهم لهذه الغاية، لكنّ عرفات فاجأنا بانسحابه، وبعدها بالافتراء عليّ وعلى سورية».

5. الصواريخ: شرح الأسد الأسباب التي دعته إلى وضع الصواريخ في البقاع؛ وهي إسقاط الطائرات الإسرائيلية طائرتين سوريتين فوق الأراضي السورية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1985. وأكّد الأسد إدراكه خطورة الموقف، وقال إنّه لن يسحب الصواريخ وسط الضجيج الذي تثيره إسرائيل كي لا يبدو الأمر كأنّه استجابة لضغطها، بل سيقوم بسحبها بالتدريج، في جوّ هادئ.

بعد ذلك انتهى حديث جلالته لنا، وبدأنا نتحدّث عن عرفات.

قال سيدنا [الملك حسين]: «جاءني هاني الحسن أمس، وتحدّثت معه». (كان هاني قد اتصل قبل يومين، وطلب الحضور إلى عمّان، وحضر في 29/ 12/ 1985، وذهب مساءً إلى قصر الندوة مع مروان ليقابل جلالة الملك).

قال جلالته: «جاء هاني باقتراح جديد، يقول أن نطلب من أميركا أن تتعهّد للأردن بأن تدعو المنظمة إلى مؤتمر دولي مع الأطراف كلها إذا وافقت المنظمة على القرارين 242 و388».

قال جلالته لهاني: «طلبنا ذلك، لكنّهم يقولون إنّ اعتراف المنظمة بالقرار 242 هو الذي سيساعدهم في تحقيق ذلك لاستخدام موقف المنظمة هذا أداة ضغط على إسرائيل».

استأذنا جلالته الذي ذهب ليرتاح.

31/12/1985

بلّغنا مدير المراسم فواز أبو تايه[656] أن نكون مستعدين للسفر في الثانية والدقيقة الثلاثين، إذ إنّ جلالته سيقابل الأسد في العاشرة وخمس عشرة دقيقة، وبعدها نغادر إلى عمّان.

في الثانية عشرة كنّا نجلس في جناح رئيس الديوان، أبو سمير وطاهر وأنا وعلي غندور، أي أعضاء الوفد، حين أُخبرنا أن نكون في القصر الجمهوري في الواحدة والدقيقة الثلاثين لنتناول الغداء.

في الواحدة والدقيقة الثلاثين وصلنا إلى القصر الجمهوري، وكان في الانتظار عبد الرؤوف الكسم[657] وفاروق الشرع ووزير شؤون رئاسة الجمهورية ووزير الدولة للشؤون الخارجية. جلسنا «ندردش» حتى الثانية والدقيقة الثلاثين، حين حضر سيدنا [الملك حسين] والأسد وذهبنا إلى مائدة الغداء؛ الوفد الأردني والسوريون الذين ذكرت.

تحدّث الأسد عن الاتفاق اللبناني، واستفسر من فاروق الشرع عن زيارته إلى بيروت، ومقابلته رئيس الجمهورية أمين الجميّل.

كان تقرير الشرع أنّ هناك ابتهاجًا كبيرًا بالاتفاق في الأوساط اللبنانية جميعًا. وقال الأسد: «بعد الاتفاق سنُشكّل حكومة وطنية موسّعة تشمل الفئات كلها كي تُنفّذ الاتفاق. وستكون أول مهمة هي سحب الأسلحة من الناس وبناء جيش وطني».

أضاف أنّ المسلّحين سيُستوعبون إمّا في القوات المسلحة أو في المشروعات خصوصًا الزراعية، حيث توجد أراض ويمكن أن يجنّدوا للعمل فيها ليصبحوا منتجين.

سألته: «هل سحب الأسلحة يشمل المخيمات؟».

قال: «بالتأكيد. فالمخيمات ليست استثناء لهذه الخطوة، وهي كغيرها من المناطق، وأمنها من أمن لبنان، وليس منفصلًا عنه».

بعد الغداء ذهبنا إلى قاعة الاستقبال، حيث انضم إلينا خدام، ونائبا رئيس الجمهورية. تطرّق الحديث إلى عرفات، وكيف أنّه أفسد الناس والثورة بالفلوس [بالمال]، وقال الأسد: «هناك حادثة طريفة وموثّقة لدينا، وهي أنّ أحد المقاتلين تقدّم بطلب إلى عرفات لنقله من مكان إلى آخر. وبدلًا من أن يأخذ عرفات قرارًا بنقله، أمر بصرف ثلاثة آلاف دولار له اعتقادًا منه أنّ الطلبات جميعها طلبات مالية. فأخذ المقاتل

الدولارات وعاد ليقول له: إنّني طلبت الانتقال، وليس المساعدة المالية». ثمّ تحدّث الأسد عن استثمارات عرفات، وعن توقيعه المالي، وكيف أنّ هناك حدًا من المبالغ يوقّع عليها أربعة هم: عرفات وأبو جهاد ومحمود عباس وأبو إياد، وحين تزيد القيمة على هذا المبلغ المحدّد، فصاحب الصلاحية في التوقيع هو عرفات.

انتقلنا إلى الحديث عن الضفة وأوضاعها، وعن القدس و«لجنة القدس». تساءل الأسد: «ماذا فعلت هذه اللجنة؟». كان الجواب لا شيء. وقال أبو سمير إنّ قبة الصخرة كانت بحاجة إلى ترميم، ورمّمها جلالة الملك من جيبه. وقلت: «إنّ مستشفى القديس يوحنا للعيون يعاني منذ زمن عجزًا سنويًا في ميزانيته، ويقوم جلالته بتغطية هذا العجز من جيبه، بينما أبو عمّار يُنفق الأموال على أمور أخرى ليست لها علاقة بخدمة الشعب الفلسطيني». ثمّ تحدّث الأسد عن رؤيته لما ينبغي أن يقوم به الفلسطينيون تحت الاحتلال. وفي معرض حديثه، أجرى مقارنة بين سكان الجولان والضفة، وأبدى استغرابه ما سمّاه عدم تحمّل وصبر أهل الضفة. ثمّ أجرى مقارنة بين أهل الضفة والجزائريين، وكيف أنّ الجزائريين صبروا وتحمّلوا مستوى متدنٍ جدًا من المعيشة حتى انتصروا في النهاية. وأضاف: «تصوّر يا جلالة الملك أن الفلسطينيين في الضفة الغربية يدخّنون مالبورو أحمر».

من مُجمل كلامه فهمنا أنّ على أهل الضفة الغربية ألّا يضغطوا ويتسرعوا من أجل حلّ سلمي، وأنّ حججهم ليست في محلّها؛ لأنّهم لا يريدون أن يتنازلوا عن مستوى معيشتهم، وأنّ الوقت سيكون إلى جانبهم، وكل ما هو مطلوب منهم أن يقاوموا ويصبروا ويتحمّلوا. ومن ثنايا كلامه يمكن أن يُفهم أيضًا أنّ الرئيس الأسد أراد أن يدحض الحجة الأردنية القائمة على ضرورة التوصّل إلى تسوية لأنّ الأهل ما عادوا يتحمّلون.

ردّ أبو سمير بوصفه الواقع في الأرض المحتلة، وشرح خطط إسرائيل الرامية إلى أخذ الأرض وتهجير الناس. وبدلًا من أن يركّز على هذا المفهوم، انتقل إلى الحديث عمّا يفعله الأردن من أجلهم على مستوى تصدير منتوجاتهم ودعمهم. وهذا الكلام لم يدحض ما قاله الأسد بقدر ما يؤكّد مقولته، أي إنّ مساعدتهم كفيلة بجعلهم يتحمّلون الأعباء، الأمر الذي حدا بالأسد أن يكرّر كلامه بضرورة مساعدتهم، فقال: «عليهم أن يزرعوا وينتجوا، فهذا الذي يساعدهم في البقاء»، موحيًا بأنّ البحث عن سلام بسبب وضعهم أمر غير مبرر. وهنا شعرتُ بضرورة تصويب الانطباع، فشرحتُ الواقع في الضفة الغربية، وقلت: «سيادة الرئيس، كما قال أبو سمير، الهدف الإسرائيلي ما عاد موضع جدل أو شك. فهم يريدون فصل الشعب الفلسطيني عن أرضه. وهذا المفهوم أو المبدأ الصهيوني انتقل من حالة الحلم أو التمنّي إلى واقع السياسة والبرمجة. فعلى صعيد البرمجة، تقوم سلطات الاحتلال، ومنذ عام 1967، بالاستيلاء على الأرض، بحيث أصبحت الآن أكثر أراضي الضفة في أيديهم. كما تقوم بالضغط على السكان، وخصوصًا في المجال الاقتصادي، لدفعهم إلى البحث عن الرزق خارج الأرض المحتلة، وما عاد هناك ما تسميه اقتصاد الضفة، لأنّ اقتصادها أصبح جزءًا من اقتصاد إسرائيل.

كما قال أبو سمير إنّ الاحتلال الإسرائيلي هو أغرب احتلال؛ إذ إنّه يموّل نفسه من واقع الاحتلال، وهذه حقيقة. هذا فضلًا عن الضغوط النفسية، وأعمال القمع الكثيرة والمعروفة لدى الجميع. إنّ الظنّ بأنّ الدعم الاقتصادي سيثبّت الناس إلى مدة طويلة ليس في محلّه؛ فاقتصاد الضفة الغربية كان وسيبقى اقتصادًا تابعًا. واسمح لي يا سيادة الرئيس أن أوضّح هذا الأمر، إنّني والأخ طاهر (وأشرتُ إليه حيث كان يجلس بجانبي) من الضفة الغربية، وما أقوله هو خلاصة معرفتنا الأكيدة بشؤونها. إنّ الضفة الغربية ذات يوم أفاقت على حقيقة مرة وصعبة، وهي أنّ أبوابها للشمال والغرب والجنوب أُغلقت، ولم يكن أمامها إلّا الباب الشرقي في اتجاه الأردن، وكان ذلك في عام 1948، ومنذ زمن ما قبل احتلالها أصبح اقتصاد الضفة الغربية محاصرًا وضعيفًا ومعتمدًا.

منذ ذلك الحين أيضًا أصبحت الضفة الغربية، بمواردها المحدودة، منطقة طاردة للسكان. وكان على السكان منذ ذلك الوقت – أي قبل الاحتلال – أن يبحثوا عن رزقهم خارج الضفة الغربية، وأخذ الكثيرون ينزحون إلى الضفة الشرقية. وفي ذلك الوقت بدأت دول الخليج تُنتج النفط، وتحتاج إلى بيروقراطيين وتكنوقراطيين وعمّال، وامتصت هذه الدول أبناء الضفة الغربية المؤهلين المستعدين للعمل هناك، وأضحى حلم كل شاب هو أن يؤهّل نفسه علميًا ليجد له عملًا في الخليج، يمكّنه من سدّ رمقه، وإعالة أسرته التي تركها في الخلف.

إنّني أذكر يا سيادة الرئيس أنّه في الستينيات، إذ كنتُ شخصيًا أعمل في الخليج، لم يبقَ من رفاق صباي في الحي الذي أُقيم فيه في نابلس أي واحد منهم في مسقط رأسنا، وكنّا جميعًا نعمل في هذا البلد الخليجي أو ذاك، وبقيت الحال على ذلك حتى هذه اللحظة. ما أريد قوله يا سيادة الرئيس هو أنّ الضفة، وهي جزء من الأردن، ومن دون احتلال، لم تتمكّن من استيعاب أبنائها اقتصاديًا، فما بالك وهي تحت الاحتلال الذي يخطّط لتهجير السكان! مهما قلنا عن دعم الضفة الغربية، ومهما فعلنا، فلن نتمكّن من تثبيت السكان لفترة زمنية طويلة كما يمكن تصوّره، وسيبقى الواقع الاقتصادي فيها سلاحًا فاعلًا في يد إسرائيل لتنفيذ سياستها في فصل الناس عن الأرض.

أمّا على صعيد السياسة الإسرائيلية لتحقيق هذا الهدف، فتوجد ثلاث مدارس:

– المدرسة **الأولى**، تقول إنّنا نعُطي الأردن جزءًا من الأرض، وهو الأقل مساحة، والأكثر كثافة سكانية. وهذا ما أُطلق عليه (الخيار الأردني)، ورفضه الأردن.

– المدرسة **الثانية**، تقول بإعطاء الفلسطينيين حكمًا ذاتيًا لأنفسهم، وليس على أرضهم، على أمل أن يهاجر هؤلاء السكان إلى الوطن الأم (الأردن) مع الوقت، ومع الضغط الاقتصادي.

– أمّا المدرسة **الثالثة** فتنادي بتهجير أكبر عدد من السكان بالقوة. وهذه المدرسة تتنامى، وهي تمثّل يمين الطيف السياسي الإسرائيلي.

ترمي المدارس الثلاث إلى فصل السكان عن أرضهم كما هو مُلاحظ، وأكثرها خطورة هي المدرسة

الثالثة. وأظنّ أنّه من الضروري أن نرى الفرق بين الاحتلال الفرنسي للجزائر واحتلال إسرائيل لفلسطين، وبالتحديد للضفة الغربية الآن. إذ إنّ سكان الضفة يبلغون نحو 750 ألف نسمة، وهذا العدد الضئيل للسكان بحدّ ذاته يُغري المخطط الإسرائيلي لإبعادهم بسبب قلتهم، خصوصًا أنّ الهجرة الجماعية للفلسطينيين حدثت مرتين؛ أي لها تجارب سابقة. المرة **الأولى في** عام 1948؛ و**الثانية في** عام 1967. وكلتاهما وقعت في ظلّ حرب عدوانية قامت بها إسرائيل. وإذا كان لهذا من معنى، فهو أنّ معركتنا الحقيقية مع إسرائيل هي إحباط المخطط الإسرائيلي بتثبيت الناس على الأرض. أمّا تدخين المالبورو الأحمر، سيادة الرئيس، فهو برأيي يحمل إشارة إيجابية، فهناك مصطلح بالإنكليزية هو To See Red، ويعني أنّ الشخص بدأ يغضب بشدّة، الأمر الذي قد يؤشّر إلى قرب انفجار الغضب الفلسطيني».

أنهيتُ كلامي، ولم يعلّق الرئيس الأسد، كما لم يعلّق أي أحد من الجانب السوري على ما قلت. وكان الجميع يُنصتون باهتمام بالغ، كما لو أنّ هذا التفسير يسمعونه أول مرة. ابتسم جلالة الملك راضيًا عمّا قلت، واستأذن بالتحرّك إلى المطار.

في مطار دمشق، وبالقرب من سلّم الطائرة، اصطف آخر المودّعين السوريين بالقرب من الطائرة يودّعهم جلالة الملك، كما اصطف الوفد الأردني مقابلهم ليودعنا الأسد. وبينما كان جلالته يودّع السوريين، اقترب منّي الرئيس الأسد ليقول، وهو يرسم ابتسامة مفتعلة: «أخ عدنان، لم يكن قصدي الإضرار بالأهل في الضفة الغربية». أجبته بابتسامة مفتعلة أيضًا: «إنّني مدرك ذلك يا سيادة الرئيس».

صعدنا إلى الطائرة، وتوجه جلالة الملك إلى غرفة القيادة. وسأل طاهر: «ترى ماذا حدث بين سيدنا [الملك حسين] والأسد؟». قلت مداعبًا: «لن نعرف ذلك، لأنّ سيدنا [الملك حسين] كما ترى لا يريد أن يتكلّم، والدليل على ذلك ذهابه إلى غرفة القيادة».

وصلنا إلى مطار عمّان في الرابعة والدقيقة الثلاثين من مساء 31/12/1985؛ آخر يوم في العام. وهو اليوم الذي ربما يشير إلى نهاية عهد في علاقة الأردن مع المنظمة. وهو العهد الذي استمر من عام 1982، أي منذ ثلاثة أعوام، حاول فيه جلالة الملك أن يجعل من المنظمة شريكًا له في عملية السلام. وبسبب موقف الأسد من عرفات، ربما يكون هذا اليوم هو نهاية لعهد، لنبدأ عهدًا جديدًا مع منظمة التحرير لا أعلم ماذا ستكون مواصفاته.

في المطار، كانت طائرة الأمير الحسن تستعد للإقلاع إلى جنيف، الذي سيلتحق بزوجته وعائلته لقضاء رأس السنة الميلادية، وإجازته الشتوية، حيث يذهب عادة للتزلج.

ودّعه جلالة الملك. ودخلنا مع جلالته إلى مبنى السرب الملكي، واستدعى معنا رئيسي مجلسي الأعيان والنواب، أحمد اللوزي وعاكف الفايز. جلسنا في نادي الضباط حول جلالته، وكنّا رئيس الوزراء ورئيس مجلس الأعيان ورئيس مجلس النواب ورئيس الديوان الملكي ووزير البلاط والقائد العام للقوات المسلحة.

تحدّث سيدنا [الملك حسين] عمّا دار بينه وبين الأسد على شكل عناوين، وليس تفصيلًا. وقال:

كان اليوم الأول، 30/ 12/ 1985، يوم الأسد. كان هو المتحدّث، وكنتُ أنا المستمع. تناول في حديثه الأمور الآتية:

1. الإخوان المسلمون: عرض قصته معهم، وكيف أنّهم قتلوا ما يقرب من 150 شخصًا من خيرة الناس، وكيف أنّه قرّر بعد ذلك ملاحقتهم، والقضاء عليهم؛ فسلّح الحزب. وأكّد أنّهم انتهوا في سورية إلى غير رجعة. وتدخّل سيدنا ليشرح له ماذا تمّ في الأردن بشأنهم، وروى له القضية إياها عن عدم معرفته بوجودهم، ثمّ عن معرفته، وماذا فعل. وقال لنا سيدنا: «وهكذا أنهينا هذا الموضوع المشكلة، بحيث لن نعود ونبحثه ثانية».

2. الاتفاق اللبناني الذي رعته سورية، وإصرارها على تنفيذه.

3. مصر: تحدّث الأسد عن مبارك، ووصفه بأنّه رجل طيب. وقال إنّه ليس ضدّ عودة مصر إلى الحظيرة العربية، لكن حتى يتمّ ذلك، على مبارك أن يتّخذ إجراءات تساعده في أن تتجاوب معه سورية. وألمح إلى قطع علاقات مصر الدبلوماسية مع إسرائيل، كإجراء مهم يساعد في عودة العلاقات.

سأله سيدنا: «لكنّ مبارك يقول: لسنا مستعدين لاتخاذ أي إجراء يساعد إسرائيل في إعادة احتلال سيناء».

قال الأسد: «ونحن لا نريد ذلك». وأضاف أنّهم كانوا في حوار مع مصر إلى عهد قريب، وربما يستأنفون هذا الحوار.

4. مؤتمر القمة العربي: إنّ سورية مع عقد المؤتمر، على أن يُحضَّر له تحضيرًا جيدًا. وهو لا يبالي بحضوره إذا حضره صدّام.

5. المنظمة: استعاد الأسد ما حصل بين سورية والمنظمة في لبنان، وكيف أنّهم كانوا قد اتفقوا مع عرفات على ألّا يترك لبنان ليوقع خسائر في الإسرائيليين، وأنّهم – أي السوريين – وعدوه بإرسال قوات خاصة لهذه الغاية، لكنّ عرفات غادر بيروت، ولم يكتفِ بذلك، بل خرج على الملأ ينتقد سورية، وأنّ الأسد لذلك لا يمكن أن يتعاون معه.

6. الصواريخ السورية في البقاع: قال الأسد إنّه وضع هذه الصواريخ بعد قيام الطائرات الإسرائيلية في إحدى طلعاتها الاستكشافية بخرق الأجواء السورية، وإسقاط طائرتين سوريتين طلعتا للتصدي لها. وأكّد أنّه سيسحب هذه الصواريخ بهدوء وبالتدريج، لكن ليس في ظلّ الإعلام الإسرائيلي الضاغط.

7. أميركا: قامت أميركا باتصالات عدة مع سورية لحلّ مشكلة الجولان، لكنّ سورية رفضت، لأنّها تُصرّ على حلّ شامل يشمل باقي المناطق والأطراف.

استغرق حديث الأسد نحو أربع ساعات، كان سيدنا [الملك حسين] خلالها مستمعًا في معظم الوقت. أمّا اليوم الثاني، 31/ 12/ 1985، فقد تحدّث فيه سيدنا، واستغرق اللقاء نحو أربع ساعات. وفي هذا اللقاء

تناول سيدنا الموضوعات الآتية:

1. جهد السلام، والمؤتمر الدولي، وشرح الموقف الأردني القائم على قيام الأمين العام للأمم المتحدة بالدعوة إلى المؤتمر الذي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وأطراف النزاع. ويذهب الوفد الأردني – الفلسطيني في وفد واحد، وتُجرى المفاوضات من خلال لجانٍ ثنائية جغرافية، ولا يُنفّذ أي ما يُتفق عليه إلى أن تصل اللجان كلها إلى اتفاق حول جميع الموضوعات المبحوثة، وهذا هو المعنى الشامل للحلّ.

لم يرفض الأسد فكرة اللجان الثنائية، الأمر الذي أعطى انطباعًا لسيدنا بأنّه يوافق عليه. وسألت سيدنا: «هل وافق على اللجان الثنائية؟». فقال: «لم يوافق، لكنّه لم يعترض». وأضاف جلالته أنّ الرئيس الأسد وافق على التحرّك على أساس المؤتمر الدولي وقال: «لنرَ».

استذكر سيدنا شيئًا، فقال: «لكنّ الأسد ذكر ملاحظة بسرعة وغموض، ولم يعد إليها، والملاحظة كانت على شكل سؤال: لماذا لا تأتي المنظمة منفردة؟».

2. الاتفاق الأردني – الفلسطيني: شرحه سيدنا، وعرض الحوادث التي سبقته، وكل ما يتصل بحيثيات التوصّل إليه. علّق الأسد: «لكنّ الاتفاق سينتهي لأنّ عرفات سيلغيه».

قال سيدنا للأسد: «لا أعتقد ذلك. لكنّه لو فعل، فسيبقى هذا الاتفاق، لأنّنا سنتمسّك به باعتباره القاعدة التي تنظّم العلاقة الأردنية – الفلسطينية في جميع الأحوال». وشرح له سيدنا المادة المتعلّقة بالكونفدرالية، ولماذا لا يرى الأردن ضرورة إثارة حقّ تقرير المصير في المؤتمر الدولي، لأنّ هذا الأمر هو أمر أردني – فلسطيني، وينبغي تجنيب إقحام الآخرين فيه، خصوصًا إسرائيل.

3. الحرب العراقية – الإيرانية: أكّد جلالته على ضرورة العمل لإنهائها ما دمنا نتحدّث عن تضامن عربي. وأعاد الأسد مقولته حول خطأ العراق في بداية الحرب، وكيف أنّه في أول الحرب كان بإمكان سورية أن تتوسّط، وكذلك الجزائر، لولا أنّ جواب العراق كان بأنّ أي دولة عربية تتدخّل تكون خائنة للقضية العربية. وقال شامتًا: «ها هو العراق الآن يريد التوسّط من العرب». ثمّ عاد الأسد ليُخفف من لهجته، ويقول: «إنّ علاقاتنا اليوم بإيران ليست جيدة كما يعتقد الكثيرون، والأهم من ذلك أنّ إمكاناتنا للتأثير فيهم محدودة». وليؤكّد ذلك قال: «إنّ المشكلة مع الزعامة الإيرانية هي مشكلة دينية، إذ إنّ الخميني، وهو الإمام المعصوم بالنسبة إليهم، قد أفتى بأنّ النظام العراقي نظام كافر، فكيف له أن يتراجع ويعقد سلامًا معه الآن بعد إصدار هذه الفتوى؟ إنّه أمر غير ممكن، لذلك لن يتمّ ذلك إلّا إذا مات الخميني، وجاء من يخلفه ليقبل الصلح». ثمّ استدرك الأسد ليقول: «على كل حال سنحاول».

4. في أثناء التوجّه إلى المطار، أغلق الأسد الزجاج الفاصل بين غرفة السائق والمرافق والمقعد الخلفي، حيث كان يجلس الى جانب سيدنا [الملك حسين]، وتساءل مرّة أخرى: «ألا يوجد عندكم فلسطيني يصلح لخلافة عرفات؟». قال سيدنا: «في الواقع لم أفكّر أبدًا في هذا الأمر».

وبعد انتهاء سيدنا ما قاله لنا قال: «على كل حال، لم نعطِ الأسد شيئًا، ولم نأخذ منه شيئًا، لكنّنا هززنا بعض مفاهيمه». ثمّ صمت هنيهة، ونظر في الفراغ، وجاءت عينه في عيني إذ كنتُ أجلس أمامه، وقال وهو ساهم: «كان لا بدّ من أن نفعل ما فعلنا».

بعد بضعة أيام، وبينما كان سيدنا في مكتب رئيس الديوان، وكنتُ ومروان فحسب بمعيّته، تحدثنا عن العلاقات مع سورية، وإذ بجلالته يستذكر شيئًا، فقال: «بالمناسبة، سألني الرئيس الأسد ونحن في السيارة – أي بعد أن قلتُ ما قلتُ بحضوره – عن ترتيباتنا في الديوان، فشرحتُ له عمل مروان وأبو السعيد». وسأل الأسد ثانية عنّي؛ إذ تساءل أمام سيدنا: «هل عدنان ما يزال ينتقد عرفات كما عهدناه في السابق؟».

(641) محمد مزالي (1925–2010). سياسي تونسي، شغل مناصب وزارية عدة قبل توليه رئاسة الوزراء.

(642) تضمّن الاتفاق خمس نقاط. إلّا أنّ المنظمة طالبت بعد أن أعلن وزير الإعلام الأردني نصّ الاتفاق، بإضافة ما سمّتها توضيحات فلسطينية على النقطتين الثانية والخامسة. وقد نصّ التوضيح الفلسطيني بشأن النقطة الثانية على «حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني في دولة فلسطينية متحدة كونفدراليًا مع المملكة الأردنية الهاشمية»، فيما تضمّن تعديل النقطة الخامسة ما يأتي: «وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام في إطار مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وأطراف النزاع جميعها، بمن فيها منظمة التحرير الفلسطينية؛ الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وتشارك في هذا المؤتمر الأطراف العربية المعنية، يكون من بينها وفد أردني – فلسطيني مشترك، يضمّ بالتساوي ممثلين عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية».

(643) يلاحظ أنّ ثمّة فراغًا في ما يتعلّق بثمانية أشهر مهمة في اليوميات، تأرجحت فيها علاقة المنظمة بالملك، ما دفع به إلى التفكير في إعادة النظر في العلاقة بالمنظمة.

(644) بول بويكر. سفير الولايات المتحدة الأميركية لدى الأردن بين عامي 1984 و1987.

(645) يقصد إلغاء الاجتماع الذي كان مقررًا في لندن بين قادة فلسطينيين ووزير الخارجية البريطاني جيفري هاو، بترتيب من الحسين ورئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر، وذلك بعد قيام أربعة أعضاء في «جبهة لتحرير الفلسيطنية» التي يتزعمها «أبو العباس»، باختطاف السفينة الإيطالية «أكيلي لاورو» في البحر الأبيض المتوسط، في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1985، وقتل راكب أميركي على متنها.

(646) عبد الله العكايلة (1945–). قيادي في جماعة الإخوان المسلمين، عُيّن لاحقًا وزيرًا للتربية والتعليم في عام 1991، ثمّ اختير رئيسًا لكتلة الإصلاح في مجلس النواب في عام 2016.

(647) عبد اللطيف عربيات (1933–). عضو مجلس النواب في عام 1989، ورئيس المجلس بين عامي 1990 و1993. وعضو مجلس الأعيان بين عامي 1993 و1997.

(648) طه ياسين رمضان (1938–2007). وزير الصناعة العراقي بين عامي 1970 و1976. شغل منصب نائب الرئيس في عام 1991، ووزير الإسكان في عام 1976، وقائد الجيش الشعبي العراقي، وأخيرًا نائب رئيس الوزراء في عام 1979. اعتقلته لاحقًا قوات البشمركة الكردية بعد الغزو الأميركي للعراق في عام 2003، وسلمته إلى الأميركيين وحُكم عليه بالإعدام، ونُفذ الحكم في عام 2007.

(649) نمرود نوفيك. مستشار شمعون بيريز للشؤون السياسية. شغل لاحقًا منصب نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة «مرحاف» في عام 1990، فكان المدير المسؤول عن مشروع مصفاة تكرير البترول المصرية – الإسرائيلية.

(650) نقل سورية صواريخ «سام 6» و«سام 8» إلى سهل البقاع اللبناني.

(651) أي أن تتولى غرفة التجارة مسؤولية مجالس البلديات التي حُلّت.

(652) الاتفاق الأردني – الفلسطيني.

(653) قيام مجموعة «فلسطينية»، في 27 كانون الأول/ ديسمبر، بإطلاق الرصاص على ركاب أمام مكتب شركة الطيران الإسرائيلية (إل-عال) في مطار فيوميتشينو بروما، ما أدّى إلى مقتل 15 شخصًا، إضافة إلى أحد المهاجمين، وإصابة ثمانين آخرين. نُسب الهجوم لاحقًا إلى جماعة «أبو نضال».

(654) قيام مجموعة «فلسطينية»، في 27 كانون الأول/ ديسمبر، بالهجوم على مكتب شركة الطيران الإسرائيلية (إل – عال) في مطار فيينا، باستخدام قنابل يدوية، ما أدّى إلى مقتل ثلاثة أشخاص، إضافة إلى أحد المهاجمين الثلاثة. نُسب الهجوم لاحقًا إلى جماعة «أبو نضال».

(655) «الاتفاق الثلاثي اللبناني». وقّعه في دمشق، في 28 كانون الأول/ ديسمبر 1985، قادة القوى اللبنانية الثلاث الرئيسة آنذاك: إيلي حبيقة (القوات اللبنانية) ونبيه بري (حركة أمل) ووليد جنبلاط (الحزب التقدمي الاشتراكي). نص على إلغاء الطائفية من نظام الحكم، وعلى مبدأ القيادة الجماعية.

(656) فواز أبو تايه (1946–). اختير لاحقًا عضوًا في اللجنة الملكية للميثاق الوطني بين عامي 1990 و1992، وسفيرًا في وزارة الخارجية بين عامي 1990 و2003، ومن ثمّ عضوًا في مجلس الأعيان لمرات عدة.

(657) عبد الرؤوف الكسم (1932–). رئيس وزراء سورية بين عامي 1985 و1987، ورئيس مكتب الأمن القومي بين عامي 1987 و2000.

الفصل الرابع عشر

1986

لقاء الملك حسين كلافوريوس

2/1/1986

جاء السفير الأميركي، والسفير كلافوريوس إلى القصر، واستقبلهم جلالة الملك في غرفة رئيس الديوان بحضوري، وحضور مروان. استمع السفير إلى إيجاز جلالته لمتابعة موضوع مؤتمر السلام المقترح. فأعطاه سيدنا [الملك حسين] إيجازًا مختصرًا عن النقاط كلها، لكنّه ركّز على موضوع اللجان الثنائية الجغرافية في المؤتمر الدولي. ولفت ذلك انتباه السفير الأميركي الذي علّق قائلًا: «وإذا لم يرفض هذه الفكرة، فهذا تقدّم مدهش». وقال السفير إنّه مسافر إلى واشنطن في الأسبوع المقبل، ثمّ استفسر عن جواب أبو عمّار على طلب سيدنا بشأن [القرار] 242.

قال له سيدنا: «لم يأتِ الجواب بعد».

قال السفير: «ماذا لو رفض عرفات؟».

قال سيدنا: «سننظر في بدائل أخرى».

لقاء مع سعيد كمال في الديوان الملكي

4/1/1986

طلب سعيد كمال – ممثّل منظمة التحرير في القاهرة – مقابلتي، من خلال الدكتور فيصل كنعان. عيّنتُ له موعدًا في الديوان الملكي، وفي الوقت نفسه طلب هاني الحسن موعدًا مع رئيس الديوان. طلب سعيد كمال ألّا يراه أحد ممّن لهم اتصال بالمنظمة في أثناء زيارته إلى الديوان. استقبلته وكان لقاءنا الأول، مع أنّه نابلسي من بلدي.

قال لي إنّه في الأسبوع الماضي جاء هاني الحسن إلى القاهرة، وقابل المسؤولين، وعلى رأسهم حسني مبارك. وأضاف أنّه هو الذي رتّب المقابلات، وبالطبع حضرها جميعًا. وفي مقابلة هاني الحسن مع حسني مبارك أكّد الأخير على:

1. وقوف مصر مع جلالة الملك.
2. على المنظمة أن تتفق معه.
3. مصر ستقوم بدور الرسول بين الأردن والمنظمة.
4. مصر لا تريد الاشتراك في المؤتمر الدولي المقترح، وستقتصر مهمتها على الدعم (وهذا الموقف قاله

أيضًا الـ «كونغرسمان» [عضو الكونغرس] اليهودي سولارز في أثناء زيارته للقاهرة).

5. أصدر مبارك أمره بألّا تتعامل أجهزة الإعلام المصرية مع المنظمة بشكل واضح ومثير، ولا تُغطّي زيارات أي شخص من المنظمة للقاهرة، ما عدا عرفات.

أضاف سعيد كمال أنّه اتصل بأبو عمّار في تونس، وأخبره عن نتيجة اللقاء، وأنّ أبو عمّار طلب منه التوجه إلى عمّان للالتقاء به هناك، وأنّ أبو عمّار طلب من سعيد أن يقابلني لتصفية الجو بين أبو عمّار وجلالته؛ إذ يعتقد أبو عمّار «أنّني الوحيد الذي يقدّر موقفه». وهكذا وصل سعيد كمال مع هاني الحسن إلى عمّان، وقد قال هاني لزميله سعيد إنّه سيقابل المسؤولين في الديوان لإعداد الأجندة لزيارة أبو عمّار المقبلة. وبالفعل، قابل هاني الحسن مروان في وقت قابلتُ فيه سعيد كمال من دون أن يعلم سعيد أو هاني أنّ زميله الآخر في الديوان. قال هاني، كما قال سعيد، إنّ أبو عمّار آتٍ هذا اليوم، وربما صباح غدٍ الباكر من بغداد. وافترقنا على هذا الأساس.

العلاقة بين السوفيات ومنظمة التحرير

5/1/1986

اتصل بي فيصل كنعان ليقول لي إنّ سعيد كمال اتصل ليلًا بأبو عمّار في بغداد، وطلب منه أبو عمّار أن يغادر إلى القاهرة، لأنّه أجّل زيارته إلى عمّان.

أعلمتُ مروان بذلك. ثمّ حضر سيدنا [الملك حسين] إلى الديوان، وبدأ يومه باستقبال السفير البريطاني في مكتب سيدنا. بعدها جلسنا بمعيّته في مكتب رئيس الديوان. تحدّثنا مع سيدنا حول أبو عمّار، وحول ما دار بيننا وبين كل من هاني الحسن وسعيد كمال. وكان يبدو على سيدنا منذ بدأنا الحديث عدم الاهتمام، فقد كان لديه علم بأنّ أبو عمّار غيّر رأيه حول موعد الزيارة، أو أنّه كان لديه الحسّ بذلك؛ إذ حين قلنا له إنّ أبو عمّار أجّل زيارته لم يفاجأ. وكانت إيحاءات اليأس من أبو عمّار بادية على وجهه، وأنصت إلينا بينما كان عقله يعمل في اتجاه آخر. وقال له مروان إنّ هاني الحسن أخبره في أثناء استقباله له أمس أنّ جماعة السوفيات في «فتح» يضغطون على أبو عمّار ليمنعوه من المجيء إلى عمّان، مثلما يضغطون عليه كي لا يقبل [القرارين] 242 و338، بحجة أنّ الاتحاد السوفياتي أخبرهم أنّ اجتماعًا سيتمّ في 27/1/1986 بين [جورج] شولتز و[إدوارد] شيفاردنادزه[658] (Eduard Shevardnadze) لبحث القضايا الإقليمية الساخنة في هذا العالم، وأنّ الاتحاد السوفياتي سيحصل للمنظمة على أكثر ما يعد به الأردن، وذلك إذا فوّضت المنظمة السوفيات بأن يتحدّثوا باسمهم، أي باسم المنظمة.

و[أضاف] أنّ أبو عمّار مع علمه بأنّ السوفيات لن يحصلوا على شيء، فإنّه يميل إلى مسايرة جماعة السوفيات حتى تلك النهاية، إذ سيتمكّن بعدها - وفي حال إخفاق السوفيات في تحقيق أي شيء - من مواجهة جماعة السوفيات بحقيقة أن لا طريق إلّا طريق عمّان، أي التعاون مع جلالة الملك.

قلتُ: «هذا يفسّر تأجيل أبو عمّار زيارته، إذ سيماطل إلى ما بعد 1986/1/27، أي ربّما قرّر الزيارة في أول شباط/ فبراير، بعد أن تتبيّن الأمور لقيادة المنظمة حول إمكانات السوفيات».

من جهة أخرى قلت: «يبدو أنّ السوفيات يناورون مع المنظمة، بحيث لا تتخذ موقفًا نهائيًا إزاء طلب الأردن حتى آذار/ مارس المقبل، إذ سيتبيّن للأردن أنّ صفقة الأسلحة التي طلبها من أميركا لن تتم، وحينئذٍ سيوقف الأردن نفسه، وليس غيره، عملية الاتصال بأميركا حول موضوع السلام، وتكون المنظمة قد أعفت نفسها من قبول [القرارين] 242 و338 الذي يمكن أن يُغيّر مسار عملية السلام لمصلحة دور الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه تحافظ [المنظمة] على علاقاتها الطيبة بالأردن الذي سيتألّم لموضوع صفقة السلاح، ويتّجه إلى الاتحاد السوفياتي لتزويده بالأسلحة. وهكذا، يكون الاتحاد السوفياتي هو ملاذ الأردن في موضوع أمنه، وملاذ المنظمة في موضوع عملية السلام».

لم يعلّق سيدنا [الملك حسين] على أي شيء ما قيل، وتناول عوضًا عن ذلك ورقة وقلمًا، وانهمك في الكتابة. كتابة ماذا؟ لم نستطع لا أنا ولا مروان أن نعرف.

بعد نصف ساعة، ناولني الورقة التي كتب عليها، وقال لمروان هذه رسالة إلى أبو عمّار، انقلوا مضمونها شفهيًا إلى هاني الحسن لينقلها بدوره إلى أبو عمّار في بغداد.

قال مروان: «لعلّ عبد الرزّاق اليحيى هو الذي سينقلها لأنّه سيغادر مساء اليوم إلى بغداد بناءً على طلب أبو عمّار، إذ إنّ أبو جهاد وعبد الرزّاق اليحيى اتفقا على ضرورة مجيء أبو عمّار إلى الأردن كي لا تسوء العلاقات».

قال جلالته: «المهم أن تصل هذه الرسالة إلى أبو عمّار الليلة».

قرأتُ الرسالة على مسمع جلالته ومروان، وخلاصتها أنّ سيدنا [الملك حسين] يعطي أبو عمّار فترة يومين ليعطي الجواب عن طلب سيدنا بخصوص [القرارين] 242 و338، والاستعداد لمفاوضة حكومة إسرائيل في إطار مؤتمر دولي. وإذا لم يأتِ ردّ أبو عمّار حتى يوم الأربعاء 1986/1/8، وهو اليوم الذي سيسافر فيه سيدنا إلى لندن للفحص الطبي، فإنّ جلالته سيعتبر أنّ التحرّك المشترك انتهى، وأنّ الاتفاق في مبادئه سيبقى موضع احترام الأردن، لأنّه ينظّم علاقة الشعبين الأردني والفلسطيني، وأنّ أبو عمّار يتحمّل مسؤولية ذلك كله. إنّ سيدنا سيعلن على الملأ حقيقة ما تمّ.

كانت رسالة شديدة، وتحمل معنى الإنذار النهائي. بعدها، تحدّث سيدنا وقال، كما لو أنّ الأمور انتهت فعلًا: «علينا أن نفكّر في البدائل، ونعدّ أنفسنا لمرحلة جديدة». ثمّ غادر الديوان.

طلب مروان من عامل الهاتف أن يطلب كلًا من عبد الرزّاق اليحيى وهاني الحسن، فلم يجدهما. وأخيرًا وجد هاني الحسن الذي قال له إنّ عبد الرزّاق توجّه إلى المطار. وهنا طلب مروان إلى هاني أن يأتي، فجاء إلى الديوان بعد نصف ساعة، أي حوالى السادسة مساءً. وتلا مروان لهاني الحسن نصّ رسالة سيدنا مخففًا لهجتها ما أمكن، وطلب إليه أن ينقلها إلى أبو عمّار الليلة. اتصل مروان بالمطار ليحجز مقعدًا لهاني الحسن على طائرة

بغداد.

مرة ثانية، كرّر هاني الحسن استياءه من جماعة السوفيات الذين يضغطون على أبو عمّار، ووعد بالسفر الليلة.

اتصل فيصل كنعان ليقول إنّ سعيد كمال يرغب في مقابلتي ومقابلة مروان. واقترح مروان أن نقابلهما في بيته في الثامنة مساءً.

التقينا في بيت مروان [القاسم] في الموعد المحدد، وجاء فيصل كنعان مع سعيد كمال. تحدّث سعيد كمال عن الموضوعات المختلفة التي تجابه المنظمة، وقال إنّ أبو عمّار طلب منه السفر إلى القاهرة، وهذا يعني أنّه لن يأتي إلى عمّان. ثمّ استذكر قصصًا عن الماضي؛ عن مؤتمر الرباط، وكيف أنّ أبو عمّار بناءً على اقتراح المغرب قبِل بتأليف حكومة في المنفى في عام 1974، وكيف أنّ الأسد رفض ذلك، وقال: «لنؤجل الموضوع». وحاول سعيد كمال أن يقنعنا بأنّ أبو عمّار جيّد، وأنّ عليه ضغوطًا ينبغي أن نفهمها.

البحث عن البدائل

6/1/1986

نحو الواحدة ظهرًا، قال لي مروان [القاسم] إنّ أبو شاكر [زيد بن شاكر] يدعونا إلى الغداء في بيته، حيث سيحضر سيدنا [الملك حسين] ودولة الرئيس [زيد الرفاعي].

ذهبنا في الساعة الثانية، وجاء سيدنا متأخرًا قليلًا هو وأبو شاكر، إذ كانا في ميدان الرماية مع خبير فرنسي. وجاء كذلك الأمير عبد الله. جلسنا إلى المائدة؛ سيدنا في الوسط، مروان على يمينه، وأبو شاكر على يساره. في المقابل، جلس الأمير عبد الله في الوسط، على يمينه أبو سمير، وجلست أنا على يساره.

بدأنا الحديث عن تأجيل أبو عمّار زيارته، أسبابه ومضاعفاته. وأعدنا ما قاله هاني الحسن، حلّلنا دوافع السوفيات، ومخاوف أبو عمّار، وتردّد المنظمة ككل، والرسالة التي بعث بها سيدنا إلى أبو عمّار من خلال هاني الحسن.

قال سيدنا، الذي بدا أنّه قد وصل إلى استنتاجه بأن لا فائدة في أبو عمّار: «علينا أن نُعدّ أنفسنا للبدائل؛ علينا أن نفكّر في البدائل». ويبدو أنّ سيدنا قد بلور في ذهنه البديل، كما تبيّن في ما بعد من مجرى النقاش.

قال مروان إنّ هاني الحسن لم يسافر إلى بغداد لنقل الرسالة، وإنّه قال لطارق علاء الدين أنّه ارتأى ألّا يسافر إلى بغداد لأنّه لن يغيّر الموقف، وقد يزيد الموقف تعقيدًا بسفره ومناقشته مع أبو عمّار وباقي الزملاء. واكتفى، عوضًا عن ذلك، بتلخيص رسالة سيدنا إلى أبو عمّار عن طريق جهاز الاتصال. وقال إنّه خفّف رسالة سيدنا القاسية والحازمة إلى أبو عمّار تجنبًا لتعقيد الموقف، وإنّ هاني الحسن سافر بعد ذلك إلى القاهرة للالتحاق بزوجته الموجودة هناك.

عبّر سيدنا عن استيائه من أبو عمّار، ويأسه منه، واستذكر ما قاله الأسد له عن إيجاد بديل له بين الفلسطينيين المقيمين في الأردن.

قلت: «ربّما قصد الأسد أشخاصًا مثل إبراهيم بكر المناوئ لعرفات، والذي يتمتع بمكانة مقبولة في أوساط الفئات الفلسطينية المختلفة».

علّق سيدنا قائلًا: «ربما كان علينا الاتصال بإبراهيم بكر».

قال الرئيس: «لا فائدة فيه أو في غيره». وأضاف: «إذا أصرّ أبو عمّار على عدم الاستجابة لطلبنا، علينا أن ننهي علاقتنا معه، ونُخرج جماعته، وعلى رأسهم أبو جهاد، إذ سيكون هؤلاء مصدر خطر على أمننا».

قال سيدنا [الملك حسين]: «هناك أكثر من وسيلة يمكن أن تتبعها إسرائيل لنسف مساعي السلام كلها، من ذلك أن تضرب أهدافًا فلسطينية في الأردن، بحجة عملية عسكرية تقوم بها المنظمة».

أبو سمير: «يمكن حتى تتخلص المنظمة من مأزقها، أن تقوم بعملية ما، ومن هنا تأتي ضرورة إخراج أبو جهاد».

أبو شاكر: «علينا أن نتمهّل؛ إخراج أبو جهاد أو غيره عمل سهل، لكنّ أبو جهاد قد يكون البديل لأبو عمّار».

قلت: «أعوذ بالله! لا يمكن أن يكون ذلك؛ فأبو جهاد وأبو عمّار أكثر اثنين متقاربين من بعضهما».

أبو شاكر: «لكنّ أبو جهاد يقول أحيانًا ما ينمّ عن أنّ له آراءً تختلف عن أبو عمّار، فيمكن أن يكون هو الشخص البديل».

قلت: «نظريًا صحيح؛ فهو بديل جيّد. لكن عمليًا هو أقرب شخص لأبو عمّار».

أبو سمير: «هذا صحيح، والسوريون أيضًا يرونه مثل أبو عمّار».

أبو شاكر: «على كل حال نُبقي الاتصال معه، ولا نأخذ قرارًا بإخراجه قبل أن نتبيّن الأمور بشكل أفضل».

سيدنا: «صحيح. وأظنّ أنّ علينا أن نبدأ التفكير في البدائل».

أبو سمير: «علينا أن نطوّر مؤسسات الضفة الغربية. بلدية نابلس الآن انتقلت إلى أيدي أعضاء الغرفة التجارية، والنمط نفسه يمكن اتباعه في الخليل، ثمّ رام الله، وهكذا. بتكرار هذا النمط تصبح في الضفة الغربية هيئات محلية تتعاون معنا بعيدًا من أبو عمّار، ويمكن أن تتشكّل من هذه الهيئات في ما بعد، هيئة إقليمية واحدة عن الضفة الغربية».

أبو شاكر: «ونتعاون معها؟».

أبو سمير: «لم لا؟».

أبو شاكر: «أعوذ بالله! هذا اسمه حكم ذاتي إسرائيلي. لا نقبل بذلك». والتفت إلى سيدنا وقال: «هذه العائلة (الهاشميون) ينبغي ألّا تلّوث اسمها بهذا الموضوع. هناك فرق بين بلديات محلية، كما حدث في نابلس، وهيئة إقليمية واحدة نتعامل معها».

أبو سمير: «وما الخطأ في ذلك؟ إنّ رفض المنظمة، ورفض أبو عمّار التعاون يسهّل الأمور. إنّ أميركا تُسرّ لذلك، وإسرائيل تُسرّ لذلك، وسورية تُسرّ لذلك».

أبو شاكر: «أمّا نحن فينبغي ألّا نتورط؛ لأنّ الأمر في النهاية سيُلقى على عاتقنا، وسنتحمل اللوم».

سيدنا: «وماذا لديك من بدائل يا أبو شاكر؟».

أبو شاكر: «علينا أن نفكّر. ليس لدي جواب الآن، عليّ أن أفكر».

سيدنا (ضاحكًا ومداعبًا في الوقت نفسه): «أما وقد فكرت يا أبو شاكر، ماذا لديك؟».

(بدا لي أنّ سيدنا يقبل بهذا البديل الذي طرحه أبو سمير، وأنّه قد اتفق معه عليه منذ مدة).

أبو شاكر (ضاحكًا): «لم أفكّر بعد يا سيدي».

سيدنا (بلهجة جادة): «المسألة خطرة. إذا لم نواصل العمل من أجل السلام، سيأتي اليمين الإسرائيلي إلى الحكم، واحتمال زعامة شارون لليكود كبيرة، وحينئذٍ سيكون وضعنا صعبًا. ماذا لديك يا أبو شاكر؟».

أبو سمير (معاودًا تأكيد أطروحته): «هذا هو البديل. علينا أن نُطوّر موقف أهل الضفة الغربية، ومعظمهم بطبيعة الحال مع الأردن. وإذا يئسوا من أبو عمّار فسيسيرون في طريقهم ليبنوا موقفهم، وحينئذٍ هم الذين يتحدّثون مع إسرائيل، وليس نحن».

قلت: «إنّ معظم أهل الضفة الغربية مع أبو عمّار وليسوا مع الأردن. وأرجو ألّا تقع في خطأ تصوّر العكس».

أبو سمير: «كلا، أهل الضفة معنا».

قلت: «أهل الضفة في معظمهم مع المنظمة».

أبو سمير: «القرويون معنا، وهم الأكثرية، وكذلك معظم سكان المدن».

قلت: «إنّهم مع المنظمة. وحتى لو كان القرويون معنا، فليس الصامتون هم المهمين على الساحة السياسية بل الناشطون السياسيون (The Political Activists)، والقياس دائمًا هم هؤلاء. إذا كان هناك من لا يريد المنظمة، فإنّهم لا يستطيعون إعلان ذلك. والأهم أنّهم غير منظّمين، ولا يستطيعون تنظيم أنفسهم. حاولنا خلال العامين الماضيين أن نشجّع هؤلاء الصامتين على أن ينظّموا أنفسهم، لكنّنا أخفقنا. هل تعلم من أفشل العمل؟ أفشلته فئتان: **الأولى**، فئة اليسار والرفض. و**الثانية**، الفئة المحسوبة علينا، أي اليمين ذو المصالح، إنّه أمر يدعو إلى السخرية. حكمت المصري وأنور الخطيب وأمثالهما وقفوا ضدّ هذه

الجماعة المستقلة من الشباب المعتدلين، لا لشيء إلّا لأنّهم خشوا أن يحلّ هؤلاء محلّهم في الحظوة في الأردن. نحن ما نزال نعامل اليمين المحسوب علينا باحترام، لكنّنا لم نوجههم حتى الآن ليغيروا موقفهم إزاء المستقلين المعتدلين من الشباب».

سيدنا: «ربما حان الوقت لتوجيه هؤلاء؛ لا يجوز أن يكونوا محسوبين علينا، وفي الوقت نفسه يقفون في وجه تنظيم الشباب المعتدلين».

أبو سمير: «سنفعل ذلك. المهم أن نساعد في تنامي هذا التيار في الضفة، وهو الذي سيفاوض».

قلت: «اسمحوا لي. إنّ ما تطرحه يا أبو سمير هو أقل من المتاح. إنّك تتحدّث كما لو أنّنا نقبل الحكم الذاتي بمفهوم حزب الليكود. إنّ بيريز يطرح شيئًا أفضل، فلماذا نبني تصوّرنا على الموقف الأسوأ؟ إنّ الحكم الذاتي الذي يتبنّاه الليكود هو مرحلة انتقالية موقتة ستنتهي بفصل الناس عن أرضهم، ودفعهم بالتدريج إلى الهجرة للأردن. بينما ما يطرحه بيريز هو، على الأقل، يُعطي السيادة على جزء من الأرض للشعب الفلسطيني، أي احتمال هجرة الفلسطينيين إلى الأردن أضعف كثيرًا. وبصراحة – ووجّهتُ كلامي لجلالته – إنّ حزب الليكود يراهن على حياد جلالتكم؛ المسألة بالنسبة إليهم مسألة وقت. إذا أقاموا الحكم الذاتي فهم يراهنون على أنّه في يوم من الأيام سيموت جلالة الملك (طوّل الله عمركم سيدي)، وكل شيء سينتهي».

أبو شاكر: «أوافقهم على هذا الرهان».

سيدنا (بتجهّم): «علينا أن نُحسن اختيار البديل. المسألة لا تحتمل السكوت أو عدم الحركة. معنا حتى آخر الشهر، وإذا لم يستجب أبو عمّار، علينا أن نعلن ذلك على الملأ». ثمّ نظر إليّ، وقال: «ماذا تمّ بشأن الخُطبة؟».

قلت: «توقّفتُ عن الكتابة بانتظار تطوّر الأمور».

أبو شاكر: «يا سيدي، لدى أبو سمير القدرة على أن يتخذ الموقف المضاد الآن، ويقدّم حججًا بالقوة نفسها التي يقدّم بها حجة عن هذا التصوّر».

تحوّل الحديث بعد ذلك إلى الصخر الزيتي. وتحدّث الرئيس عن تقرير الوفد الأردني الذي ذهب إلى الصين للاطّلاع على محطات استخراج النفط من الصخر الزيتي.

بعدها ودّعنا جلالة الملك والأمير عبد الله، بعد أن أكّد جلالته علينا أن نُعدّ البدائل.

لقاء كلافوريوس مع بيريز ولقاء الملك مع ميرفي

12/1/1986

وصل كلافوريوس إلى عمّان أمس، واستقبله الرئيس منفردًا في مكتبه في التاسعة والدقيقة الثلاثين. ثمّ

جاء به إلى الديوان، حيث استقبله سمو الأمير الحسن، بحضور رئيس الوزراء ورئيس الديوان وحضوري.

قال كلافوريوس إنّه قابل بيريز يوم 9 /1 /1986، واعتذر إليه بيريز عن عدم إعداده جوابًا عن سؤالنا حول النقطة الرابعة في رسالة شولتز إلى جلالة الملك. وحجة بيريز هي أنّه خلال المدة السابقة كان مشغولًا بقضية طابا[659]، ووعد بأن يعطي جوابًا بعد عودة كلافورويس من عمّان.

أضاف كلافوريوس أنّ بيريز «nervous» [متوتر] من فكرة أن يكون للمؤتمر المقترح دور عملي (A substantive role). وكذلك واشنطن، هي الأخرى «nervous» من الفكرة ذاتها، لأنّها ستعطي السوفيات قدرة على التدخّل في عملية السلام. لكنّ شولتز على الرغم من ذلك يعتقد أنّ المسألة قابلة للحلّ.

أمّا بالنسبة إلى تمثيل الفلسطينيين في المؤتمر، فيقول بيريز إنّه لا بدّ من مناقشة أسماء الفلسطينيين المشاركين في المؤتمر؛ أكان أولئك الذين تُرشّحهم المنظمة، في ما لو وافقت المنظمة على [القرارين] 242 و338، أو أي فلسطينيين آخرين في ما لو لم تُدع المنظمة للمؤتمر نتيجة عدم قبولها بقراري مجلس الأمن [القرارين] 242 و338. ومناقشة هذه الأسماء ضرورية كي يتجنّب بيريز الإحراج أمام زملائه.

قال كلافوريوس إنّ شولتز يتفهَّم حاجة جلالة الملك إلى «reference point behind the bilateral committees» [علامة مرجعية أعلى من اللجان الثنائية]. وأضاف كلافوريوس أنّ واشنطن ترى في مفهوم الأردن عن الحلّ الشامل مشكلة أخرى. ومفهوم الأردن للحلّ الشامل هو أنّ ما تتوصّل إليه أي لجنة ثنائية لا يُنفّذ قبل أن تنتهي اللجان الثنائية الأخرى من عملها بالاتفاق على ما بحثت.

قال كلافوريوس إنّ هذا المفهوم للحلّ الشامل يمكن أن نتفهَّمه، لكنّ إسرائيل لن تقبله، لأنّ أي جهة بإمكانها أن تُعطّل عملية السلام كلها. ولذلك، فإنّ رأي واشنطن هو ألّا يُعلن ذلك، وألّا تعلم به إسرائيل سلفًا.

أجاب الرئيس: «ليست هذه مشكلة، لأنّنا لن نطلب إلى إسرائيل أن توافق على هذا المبدأ سلفًا، فهذا أمر يتعلّق بنا وبسورية، والاتفاق يجري بين الأردن وسورية، ولا علاقة لإسرائيل به».

كلافوريوس: «إذًا الأفضل ألّا يُكتب هذا الاتفاق حتى بينكم وبين سورية».

الرئيس: «نحن العرب لا نكتب».

عدنا إلى الحديث ثانية عن النقطة الرابعة، وقال الرئيس: «إذا فكّرنا بدور المؤتمر الدولي، فإنّنا لا بدّ من أن نواجه الحقيقة الصعبة، وهي أنّ المؤتمر لا يستطيع أن يفرض على أحد وجهة نظره. لنفرض أنّ اختلافًا في اللجان الثنائية وقع، وأُحيل الخلاف على المؤتمر، وأقرّ المؤتمر وجهة نظر معينة، فكيف للمؤتمر أن يفرضها على هذه الجهة أو تلك؟ إنّ لكل دولة حقّ ممارسة سيادتها، والفرض هو اعتداء على تلك السيادة».

(فوجئتُ من كلام الرئيس؛ أحيانًا يبدو متشددًا وأحيانًا أخرى - كما اليوم - بدا كما لو أنّه يدعم الموقف الأميركي).

انتهت الجلسة، وغادر كلافوريوس الذي رافقه القائم بالأعمال؛ إذ إنّ السفير كان في واشنطن.

18/1/1986

سيدنا [الملك حسين] في لندن للعلاج. التحق به الرئيس في 1986/1/15 ليكون بمعيّته في لقاء سيدنا مع تاتشر يوم 1986/1/16.

اليوم 18/1، جاءني المستشار في السفارة الأميركية كينبريل (Kenbrill)، لينقل إليّ صورة الوضع في اليمن الجنوبي[660]. أغلبية ما نقله لا جديد فيه، فكله وأكثر منه أذاعته محطات الراديو. أمّا الجديد في ما قال، فهو أنّ رئيس اليمن الشمالي علي عبد الله صالح[661] كان يُفكّر في إمكان التدخّل لمصلحة علي ناصر محمد، لكن بعد زيارة السفير السوفياتي له في صنعاء تخلّى عن فكرته، إذ علم الأميركيون أنّ رسالة السفير السوفياتي إلى علي عبد الله صالح كانت موجزة وحازمة، وهي «إنّ السوفيات لا يسمحون بتدخّل أي جهة أجنبية في ما يجري في جمهورية اليمن الديمقراطية».

أخبرني كين (Ken) أيضًا أنّ ميرفي سيتناول الغداء اليوم مع جلالة الملك في لندن، وأنّ كلافوريوس طار إلى لندن ليحضر الاجتماع، وليطير مع ميرفي غدًا إلى أمستردام حيث سيقابل ميرفي الرئيس بيريز، وينقل له ما سمعه من جلالة الملك. وإذا رأى ميرفي أنّ هناك تقدّمًا ما يحتاج إلى مزيد من البحث، فإنّه سيأتي إلى عمّان لمقابلة جلالته مرة ثانية. وسيسافر مع بيريز، من إسرائيل السفير الأميركي في تل أبيب توماس بيكرينغ.

20/1/1986

جاء الرئيس إلى الديوان، وأعطى سمو الأمير الحسن إيجازًا عن محادثات لندن مع ميرفي وزمرته. وقد حضرتُ الاجتماع.

قال الرئيس: «حضر الاجتماع بمعيّة جلالة الملك، الرئيس [زيد الرفاعي] ورئيس الديوان [مروان القاسم]. وحضر عن الجانب الأميركي ميرفي وكلافوريوس، وشاب قانوني. ودار الحديث مع سيدنا [الملك حسين] حول مسألتين: صفقة السلاح للأردن، والمؤتمر الدولي للسلام. أمّا عن صفقة السلاح، فقد قال ميرفي إنّ المعركة مع الكونغرس ستكون صعبة، وسيبذل الرئيس جهده ليفي بوعده».

قال سيدنا [الملك حسين]، بخشونة وبصراحة، إنّه ما عاد يثق بالأميركيين، و «في الأشهر القليلة الماضية فحسب أستطيع أن أذكر لكم ثلاثة حوادث لم تفوا فيها بما وعدتم».

الأولى: حين طلب السفير الأميركي في عمّان السيد بول بويكر، إلى الوفد الأردني في الأمم المتحدة - والذي كان يرئسه جلالة الملك لمناسبة مرور أربعين عامًا على إنشاء الأمم المتحدة، وذلك في أواخر أيلول/ سبتمبر 1985 - أن يذكر سيدنا في خُطبته التي كانت معدّة سلفًا استعداد الأردن للدخول فورًا في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، كي يتمكّن الرئيس الأميركي أن يضمن أصوات مجلس الشيوخ للموافقة على الصفقة، أُضيفت العبارة إلى الخُطبة، لكنّ مجلس الشيوخ لم يوافق على الصفقة.

الثانية: حين جاء ميرفي إلى عمّان في تشرين الثاني/ نوفمبر، قبل التصويت في مجلس الشيوخ، وقال لنا إنّ

الرئيس سيُبطل قرار مجلس الشيوخ باستعماله حقّه في «الفيتو»، لكنّ ذلك لم يحدث.

الثالثة: حين التقى سيدنا مع الرئيس الأسبق جيرالد فورد في عُمان لمناسبة احتفال السلطنة بعيدها الوطني الخامس عشر، إذ قال الأخير لسيدنا إنّ ريغان لدى مقابلته المقبلة لغورباتشوف[662] (Mikhail Gorbachev) سيثير معه قضية الشرق الأوسط، ولم يفعل.

ثمّ مضى سيدنا ليقول: «لديّ من التعهّدات المكتوبة من رؤسائكم ومسؤوليكم الكثير. وحين أنظر إليها اليوم، لا أرى فيها إلّا أوراقًا تصلح لحرقها لنتدفأ منها. ولولا حرصي على الأجيال المقبلة، ومن أجل التاريخ، لأحرقتها».

أمّا النقطة الثانية فكانت عن المؤتمر الدولي. إذ سأل ميرفي عن موقف المنظمة، وعن موقف سورية. وأخبره جلالة الملك بموقفيهما حتى الآن. وجاء ميرفي باقتراح حول قيام الأردن بتوجيه كتاب للأمين العام للأمم المتحدة يطلب إليه أن يدعو إلى مؤتمر دولي في 24 شباط/ فبراير 1986، وتتمّ الدعوة بعد اتفاق أميركا وإسرائيل والأردن على أحكام المؤتمر ونظامه.

رفض جلالة الملك الاقتراح، وقال: «لسنا نحن الذين ندعو، بل الأمين العام، وذلك على أساس قرار 338». ثمّ انتقل الحديث إلى صلاحيات المؤتمر. وكرّر سيدنا موقف الأردن من أنّ المؤتمر لا بدّ أن يكون بمنزلة حَكَم، وتساءل: «كيف تقبل إسرائيل مفهوم الحَكَم حول مسألة طابا التافهة، ولا تقبله حول مسألة السلام؟».

أعرب ميرفي عن مخاوف بلده، ومخاوف إسرائيل، من دور الاتحاد السوفياتي الذي يمكن أن يكون معوقًا.

ثمّ جرى الحديث عن التمثيل الفلسطيني، وأعرب سيدنا عن ضرورة دعوة المنظمة. فاقترح ميرفي أن توجّه الدعوة للمؤتمر، ويُذكر فيها أنّ الوفد الفلسطيني يكون ضمن وفد أردني - فلسطيني مشترك.

قال: «لا يمكن أن يُذكر ذلك في الدعوة، إذ تُدعى المنظمة وحدها. أمّا موضوع الوفد المشترك فهذا أمر بيننا وبينها».

قال ميرفي: «إنّ المشكلة أنّ بيريز غير مطمئن إلى السوفيات، كما أنّه لا يستطيع أن يقبل أي فلسطيني في المؤتمر؛ لأنّ الأسماء ذات حساسية، وستحرجه في الساحة الإسرائيلية إذا كانت هذه الأسماء لأشخاص عُرفوا بانتمائهم للمنظمة».

قال سيدنا: «إذا كانت إسرائيل غير مطمئنة إلى السوفيات، فنحن غير مطمئنين إليكم. وأعاد ذكر مسلسل عدم وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها وعهودها».

أمّا بالنسبة إلى أسماء الفلسطينيين، فقال سيدنا إن ليس لأحد حقّ الاعتراض على الأسماء، ولا يمكن أن نبحث في موضوع الأسماء مع أحد، لكنّنا مستعدون للموافقة على مواصفات الأشخاص بعد بحثها.

وأضاف سيدنا: «إنّ المحادثات مع بيريز أسهل منها معكم، لأنّ موقفكم هو انعكاس لموقف بيريز فحسب».

اتُفق على أن يُستكمل البحث بين الجانب الأردني والجانب الأميركي في المساء من دون وجود سيدنا.

تمّ الاجتماع في المساء، واستمر حتى الثانية صباحًا. وقال الرئيس إنّ ميرفي قدّم اقتراحات محدّدة ومكتوبة حول نصّ الدعوة إلى المؤتمر الدولي، وحول شروط أو مواصفات الممثلين الفلسطينيين. وجرى نقاش حاد طويل.

قال الرئيس: «ميرفي قال إنّ الأردن غيّر موقفه». فردّ الرئيس قائلًا: «طوّرناه». قال كلافوريوس: «كلما لبيّنا أحد مطالبكم تطالبوننا بجديد». قال الرئيس: «هذا صحيح، لأنّكم غيّرتم سياق العمل. فبينما تحدّثنا في البدء عن وفد مشترك وسيناريو يُبنى عليه، غيّرتم موقفكم، أي غيّرتم السياق. ونحن الآن نتحدّث في سياق آخر بمتطلباته ومستلزماته». وأضاف الرئيس: «إنّ الشاب القانوني كان يناقش من منطلق الشطارة [التذاكي] القانونية، الأمر الذي اضطُرني إلى إهانته».

اتُفق على أن يذهب ميرفي يوم 19/ 1/ 1986 إلى أمستردام لمقابلة بيريز الذي بدأ زيارته الأوروبية في هولندا، حيث قابل رئيس الوزراء الإسباني الذي اعترف بإسرائيل، وأقام علاقات دبلوماسية معها حديثًا.

بعد مقابلة بيريز، اتُفق أن يعود ميرفي إلى لندن لاستكمال البحث مع سيدنا في 20/ 1/ 1986.

علّق الرئيس على مجمل المحادثات، فقال: «إنّ الأميركيين في مجمل سلوكهم وتطوير موقفهم يدفعهم أمران: **الأول**، قضية السلاح، إذ يعلمون مدى انعكاس عدم الموافقة على الصفقة للأردن على صورتهم في المنطقة، في وقت يعلمون فيه أنّهم غير قادرين على تغيير موقف الكونغرس، إلّا إذا حدث تقدّم في اتجاه السلام. ومن هنا فإنّهم يريدون أن يُعقد المؤتمر من أجل الصفقة، ولا يهتمون بنتائج هذا المؤتمر؛ إذا ما وصل إلى سلام أم لم يصل. **الثاني**، بيريز وتقوية مركزه من خلال التقدّم نحو سلام يستطيع أن يتحمّله، بغضّ النظر إذا ما نجح هذا الجهد أم لم ينجح؛ فالمهم لبيريز أن يبدأ خطوة مقبولة في الوسط الإسرائيلي نحو السلام، كي يحلّ حكومته ويذهب إلى انتخابات عامة مبكرة يأمل منها أن يقوّي مركزه. وأميركا تريد بقاء بيريز وتقويته؛ لأنّ اليمين سيحرجها في المنطقة».

عودة سيدنا من لندن ومعه الأمراء الصغار

21/1/1986

اتصلت بي جلالة الملكة نور حوالى الساعة الواحدة والدقيقة الثلاثين، لتقول إنّ سيدنا [الملك حسين] يطلب منّي الاتصال بكلٍ من دولة الرئيس وأبو شاكر ومدير المخابرات، لنأتي جميعًا إلى قصر الندوة في الثانية والدقيقة الثلاثين لتناول الغداء.

ذهبنا إلى «الندوة»، والتحق بنا سمو الأمير الحسن، وأعطانا سيدنا إيجازًا عن مقابلته مع ميرفي يوم أمس

بحضور مروان الذي ما يزال في الخارج. وأخرج سيدنا من جيبه ورقتين سجّل فيهما موقف الجانب الأميركي وموقف إسرائيل.

الورقة **الأولى** تصف مسار العمل بين اللجان الثنائية، وتذكر أنّ المفاوضات تُجرى في إطار لجان ثنائية على مستوى سفراء، فإذا وقع اختلاف يُحال ذلك الاختلاف على الوزراء، وإذا لم يتفقوا يُحال على الرؤساء [قادة الدول المتفاوضة]، وإذا اختلفوا تبحث المشكلة لجنة أميركية – أردنية – إسرائيلية، وإذا لم تتفق تُحال المشكلة على مجلس الأمن.

قال سيدنا: «وماذا عن المؤتمر؟ ينبغي أن تُحال المشكلة على المؤتمر». وكرّر موضوع الحَكَم، ومقارنة تسوية قضية طابا بقضية السلام.

تضمّنت الورقة أيضًا الدعوة إلى المؤتمر، وتتمّ بعد موافقة الأردنيين والسوريين والفلسطينيين. وقال الرئيس: «هذا تطوّر إيجابي على موقفهم».

أمّا الورقة **الثانية**، فتضمّنت مواصفات المشاركين الفلسطينيين، وتصدّرتها عبارة أنّ المشارك الفلسطيني ينبغي أن:

1. يكون من ملتزمي السلام.
2. يكون ممّن يؤمن بالتفاوض مع إسرائيل من أجل السلام.
3. يستنكر الإرهاب.
4. ألّا يكون من اللجنة التنفيذية للمنظمة، أو من أي من التنظيمات التابعة لها.
5. ألّا يكون من الأشخاص الذين ارتبط اسمهم بالإرهاب.

قال سيدنا لميرفي: «نقبل الشروط الثلاثة الأولى، ونرفض الرابع والخامس».

وقال ميرفي إنّ الشرطين الرابع والخامس هما شرطان إسرائيليان، وبيريز يُصرّ عليهما.

قال سيدنا: «هذا هو موقفنا. في أي حال سندرس هاتين الورقتين».

اتُّفق على أن يأتي كلافوريوس إلى عمّان في الأسبوع المقبل، حاملًا ردّ بيريز على موقف جلالته. كما اتُّفق على أن يقوم الأردن بالعمل مع سورية والمنظمة، ويقوم الأميركيون بالعمل مع روسيا، على أن تبدأ أميركا اتصالاتها بروسيا في ضوء الموقف السوري والفلسطيني.

تحدّثنا عن المنظمة وعن أبو عمّار الذي سيأتي بعد بضعة أيام، واتفقنا على اجتهاد واحد، هو عدم تجاوب أبو عمّار والاستمرار في سياسة المراوغة. وافق على ذلك مدير المخابرات أيضًا.

علّق سيدنا: «أريد أن يأتي الأسد إلى عمّان أو العقبة كي نتمكّن من مواصلة الاتصال به من دون حرج. عليه أن يردّ الزيارة أولًا».

قال أبو شاكر: «هذا أمر ضروري. وعليه أن يأتي إلى عمّان، وبعدها إذا أراد سيدنا أن يأخذه إلى العقبة فذاك أمر آخر. المهم أن يأتي إلى عمّان».

قال الرئيس: «إنّها فترة ذهبية، يمكن أن نأخذ الكثير من الأميركيين، لأنّ الوقت يُضيّق عليهم الخناق».

قال سيدنا «بصراحة، إنّني لستُ مستاءً من عدم الموافقة على صفقة السلاح، إذ إنّنا عمليًا لن نستلمها قبل مضي أربعة أو خمسة أعوام. ومن جهة أخرى، فإنّ عدم الموافقة عليها يمكّننا من إحراج الأميركيين والضغط عليهم بدل مسايرتهم في ما لو وافقوا على الصفقة».

تحدّثنا عن اليمن الجنوبي والحرب الأهلية الدائرة هناك. وقال سيدنا إنّه سيتصل برئيس اليمن الشمالي ليعرف الصورة. ثمّ قال: «لنرسل أبو السعيد [عدنان أبو عودة] إلى صنعاء ليطّلع على الصورة».

في المساء، اتصل الرئيس ليقول لي إنّ سيدنا اتصل باليمن الشمالي، وإنّ عليّ أن أسافر غدًا، وسيرافقني ضابط من المخابرات العسكرية. اتصل سيدنا بعد ذلك ليقول لي إنّه علم بإلغاء سفري إلى إنكلترا بمناسبة تخرّج ابنتي، وإنّه يأمرني بالذهاب لأنّ تخريج الأولاد أمر عاطفي. قلتُ له: «لن أذهب لأنّ مروان سافر». قال: «ستذهب، وسنتفاهم على ذلك». ثمّ قال سيدنا [الملك حسين] إنّه اتصل بصدّام، وبرئيس اليمن الشمالي، وبالرئيس حسني مبارك، وبالرئيس الأسد، وإنّه دعا مبارك إلى عمّان وسيأتي.

23 /1 /1986

سافرتُ إلى اليمن الشمالي في طائرة خاصة، ومعي اللواء عبد الحافظ مرعي[663] مدير المخابرات العسكرية. وفي المساء، قابلت الرئيس علي عبد الله صالح، وكان معه الوزير العرشي[664]، وزير الوحدة.

عدنا في اليوم التالي إلى عمّان.

24 /1 /1986

عدتُ من صنعاء. وفي المساء، اتصل الرئيس وقال إنّ سيدنا [الملك حسين] يريدني أن أذهب غدًا إلى القاهرة؛ لإعطاء خلاصة محادثات سيدنا مع ميرفي في لندن. ذهبتُ إلى بيت الرئيس، حيث كتبتُ خلاصة الرسالة التي سأنقلها شفهيًا. في أثناء ذلك، اتصل القائم بالأعمال الأميركي، وطلب إليه الرئيس الحضور، فحضر إلى بيت الرئيس.

قال القائم بالأعمال: «حضر السفير كلافوريوس مساء هذا اليوم. عاد ليقابل صاحب الجلالة والرئيس، ويأخذ منّا أجوبة عن أسئلة ميرفي». قال الرئيس: «لكنّنا أجبنا عن أسئلته ونحن في لندن». قال القائم بالأعمال: «لا أدري ماذا يقصد إذ لم أدخل معه في تفصيلات ذلك».

ذهب القائم بالأعمال. واتصل وزير الخارجية طاهر المصري، وطلب منه الرئيس الحضور، فجاء بعد قليل، وحضر الإيجاز الذي كنتُ أكتبه من أجل الرئيس مبارك.

25/1/1986

سافرتُ إلى القاهرة في الساعة الحادية عشرة بطائرة خاصة. كان أسامة الباز في الاستقبال. وذهبنا إلى فندق «هليوبوليس» القريب من المطار، وكان معنا سفير الأردن في القاهرة حسين حمامي. كان الموعد مع الرئيس مبارك في الخامسة مساءً، لذلك أمضينا فترة طويلة منتظرين تناولنا خلالها الغداء، وتحدّثنا في موضوعات سياسية كثيرة. ما قاله أسامة الباز لي في هذه الجلسة ما يأتي:

1. لن ينسى أسامة تاريخًا معينًا، هو من 12 إلى 14 شباط/ فبراير 1974، حين كان العرب قد فرضوا حظرًا على تصدير النفط لأميركا وهولندا وغيرهما من البلدان، بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر. كان كيسنجر حينها مشغولًا في رفع حظر النفط، وكان في وضع مستعدًا فيه للمقايضة. وفي يوم من الأيام، دعا هواري بومدين إلى اجتماع في الجزائر، حضره الملك فيصل وأنور السادات وحافظ الأسد وهواري بومدين. ذهب أسامة الباز مع الرئيس المصري. وفي الجزائر، أصرّ هواري بومدين أن يحضر الاجتماع رئيس الدولة وواحد من مرافقيه فحسب. وهكذا حضر إسماعيل فهمي وزير خارجية مصر، ومحمد السقاف وزير خارجية السعودية، وخدام وزير خارجية سورية، وبوتفليقة[665] وزير خارجية الجزائر؛ أمّا أسامة فقد بقي خارج قاعة المؤتمر. في هذا الاجتماع، أجاب المجتمعون عن طلب كيسنجر برفع حظر النفط، لكن مقابل إجراء فك الارتباط على الجبهة السورية. وتقرّر إيفاد إسماعيل فهمي والسقاف إلى واشنطن لإبلاغ كيسنجر بالقرار. لكنّ فهمي والسقاف اختلفا في أثناء الرحلة ولم يذهبا وفدًا واحدًا، بل قابل كل منهما كيسنجر على انفراد ليبلغه بالقرار. يقول أسامة إنّ هذا التاريخ لا يُنسى لأنّه لو أصرّ العرب حينئذٍ على فصل القوات في الضفة الغربية لأخذوا ما كانوا سيطلبون، لكنّ أحدًا لم يهتم بالبُعد الفلسطيني.

2. بلّغت الهند مصر أخيرًا أن لديها معلومات مؤكدة بأنّ خامنئي[666] اقترح في زيارته الأخيرة (أوائل كانون الأول/ ديسمبر) إلى باكستان على الرئيس ضياء الحق أن يشكّل حلفًا إسلاميًا يضم تركيا وإيران وباكستان. رحّب ضياء الحق بالاقتراح، وأكّد خامنئي أنّ تركيا رحّبت هي الأخرى. وطلب المصدر الهندي إلى المصريين أن يتعاونوا مع الهند لمواجهة هذا الحلف الجديد، خصوصًا أنّ السعودية قد تنضم إليه.

3. إنّ الردّ الأميركي على تصعيد ليبيا [في اتجاه الوجود الأميركي في خليج سرت] يمكن أن يأخذ شكل أحد الإجراءات الآتية:

– أن تزرع أميركا الألغام في خليج سرت كجزء من فرض الحصار على ليبيا.

– أن تضرب قاعدة أو أكثر من قواعد التدريب في ليبيا، وعددها سبع عشرة قاعدة، كما يقول الأميركيون.

– أن تُستدرج ليبيا إمّا لمواجهة ما من طريق استفزازها، أو بجعل ليبيا تقوم بعملية إرهابية كبيرة، مثل عملية روما أو فيينا، لضربها.

4. السودان: قال أسامة إنّ الأحزاب والتنظيمات كلها في السودان تتلقّى أموالًا من ليبيا، ما عدا

الشيوعيين و«الإخوان المسلمين». تلقّى الصادق المهدي[667]، مثلًا، سبعة ملايين دولار. ويمكن أن ترى أثر ليبيا في الشارع السوداني. لكنّ زعماء الأحزاب على الرغم من تلقيهم أموالًا من ليبيا فإنّهم يرفضون الانصياع لها.

السودان بحاجة إلى نفط، وتعهّدت ليبيا بتزويده بكمية كبيرة منه في الشهر المقبل. علمت أميركا بذلك، فاتصلت بالمملكة العربية السعودية تحثّها على إرسال نفط إلى السودان بدلًا من ليبيا، كي يبقى السودان خارج التأثير الليبي. وحتى الآن لم تستجب السعودية لهذا الطلب.

5. عن المنظمة، قال أسامة إنّ أبو عمّار غير قادر على الفرز، ومن دون الفرز لن يتمكّن من اتخاذ قرار حاسم.

6. عن إسرائيل قال إنّ بيريز يحدّثهم عن محادثات مباشرة وغير مباشرة مع الأردن.

7. وجّهت مصر مذكرة لإسرائيل قبل بضعة أيام، حول إثارة موضوع التعويضات (مثل استغلال إسرائيل للنفط المصري في أثناء احتلال سيناء).

قابلتُ مبارك في الخامسة مساءً، ونقلتُ إليه الرسالة. وعلّق عليها بأنّ الأميركيين يُعقّدون الأمور، وأنّه سيقول ذلك للدول الأوروبية التي سيزورها قريبًا. ثمّ قال إنّه ينتظر زيارة جلالة الملك إلى مصر في الشهر المقبل. وسألني عن محادثات سيدنا [الملك حسين] مع الأسد، فقلتُ له: «يُفضّل أن تسمعها من جلالته مباشرة».

قال مبارك: «إنّ فايتسمان سيأتي غدًا إلى القاهرة لإقناعه بمقابلة بيريز في ألمانيا». وقال مبارك: إنّني لن أقابل بيريز «دا بُعده» [مستحيل]. يريدونني أن أجري المقابلة لتقوية بيريز في إسرائيل، وجعل الناس يلتفّون حوله كما يقولون. أمّا أنا فلا يهمهم أن ينفضّ الناس من حولي لو فعلتُ ذلك.

عرفات في عمّان ونهاية الاتفاق

26/1/1986

وصل عرفات ومعه وفد كبير مساء أمس إلى عمّان.

في الثانية والدقيقة الثلاثين جرى لقاء في «الندوة». وقبل أن يصل عرفات كان الجانب الأردني يقف خارج القصر عند المدخل الرئيس إلى جانب جلالة الملك في انتظار أبو عمّار، وكانت السماء صافية والشمس مشعّة، والكل يتمتع بدفئها في هذا اليوم البارد.

جاء المصوّرون والصحافيون، واقتربوا من جلالته استعدادًا لالتقاط صور لقائه مع عرفات. استدعاني جلالته فاقتربتُ منه. قال لي: «متى ستتخرّج ابنتك؟». قلت: «يوم الأربعاء، بعد يومين». قال: «أريدك أن تذهب». قلت: «شكرًا سيدي، ذهبت زوجتي وابنتي الأخرى لحضور التخريج». ثمّ قال: «إنّه يوم مهم هذا

اليوم». قلت: «نعم، والرجاء أن تَجلى الأمور».

قال: «هل أخبرك أبو سمير [زيد الرفاعي] بشيء؟».

قلت: «لم يخبرني بشيء غير عادي».

قال، وقد تحرّك جانبًا، وأدار ظهره للصحافيين، ووضع يده في جيب سترته مخرجًا ورقة: «اقترب، واقرأ».

نظرتُ في ورقة صغيرة مطبوعة، وقرأتُ، وكان فيها بالإنكليزية الجملة التالية: «إذا وافقت منظمة التحرير على قراري 242 و338، واستعدّت للتفاوض مع إسرائيل، وتخلّت عن الإرهاب، وأعلنت عن ذلك، فإنّ الولايات المتحدة ستعمل على دعوة المنظمة للمشاركة في مؤتمر دولي».

قلت: «هذا تطوّر كبير».

قال: «هذا مكسب كبير، وعلى عرفات أن يقبل».

وصل عرفات ورفاقه، ودخلنا «الندوة». كان مع عرفات حشد كبير: أبو إياد، أبو جهاد، أبو مازن، هاني الحسن، عبد الرحيم أحمد، الشيخ السائح[668]، محمد ملحم وعبد الرزّاق اليحيى.

كان الحديث عن اليمن الجنوبي، ولم نتطرّق مطلقًا إلى القضية. كان واضحًا أنّ جلالته يريد أن يتحدّث مع عرفات على انفراد. انتهى الغداء على هذا الشكل لجعل المقابلة بروتوكولية، واتفق سيدنا [الملك حسين] مع عرفات على لقائه في السادسة مساءً، ودعا أبو سمير [زيد الرفاعي] لحضور الاجتماع. ودّع سيدنا الجميع، وبقيتُ معه وأبو سمير لأعطيه إيجازًا عن زيارة القاهرة، وفعلت. فجأة قال سيدنا: «أحسن من هذا الكلام كله هذه الورقة». أخرج ورقة عليها خريطة الأردن، وقال لي: «اقترب». فاقتربتُ حيث كان يجلس وراء مكتبه في مكتبته الصغيرة عند المدخل.

قال: «هذه خريطة تبيّن مواقع النفط المحتمل في الأردن، حصلنا عليها من الـ CIA». قلت: «والله هذا خبر جيد».

بينما نحن كذلك، دخل أبو شاكر [زيد بن شاكر] ليقول لسيدنا: «هل تريدني أن أحضر؟». فقال سيدنا: «نعم». وفهمتُ أنّ أبو شاكر وأبو سمير سيحضران وحدهما مع سيدنا لقاءه مع عرفات مساء هذا اليوم.

رسالة بيريز إلى الملك وردّ عرفات على العرض الأميركي

كانون الثاني / 1986

اتصل بي رئيس الوزراء صباح هذا اليوم، وكنتُ ما زلت في البيت، وقال لي: «ألا تريد أن تحضر مع سيدنا الإيجاز الذي سيسمعه في مبنى سلطة المصادر الطبيعية في الحادية عشرة؟». قلت: «نعم». قال: «أرجو أن تمرّ بي في العاشرة وخمس عشرة دقيقة حتى أخبرك بما حدث بين جلالة الملك وأبو عمّار الليلة الماضية».

في الموعد المحدّد كنتُ في مكتب الرئيس. قال أبو سمير: «مرة ثانية يُحرجنا جلالة الملك». قلت: «خيرًا». قال: «مساء أمس حضر عرفات إلى قصر الندوة، ومكث مع سيّدنا حوالى ساعتين وحدهما». قلت: «أولم تحضر أنت؟». قال: «لا». قلت: «لكنّني سمعته يقول لك بعد انتهاء جلسة أمس اذهب وارتح قليلًا حتى تأتي». قال: «ذلك أمر آخر. تناولتُ العشاء بمعيّة سيدنا، إذ كان لديه ضيف بريطاني يحمل رسالة إلى سيدنا من بيريز. وحضر العشاء أيضًا أبو شاكر». (تذكّرتُ أنّ الضيف هو ذلك اللورد الذي دعاني سيدنا في العام الماضي إلى العقبة لمقابلته. وتبيّنتُ أنّ سيدنا حين قال للرئيس: «ارتح قليلًا»، وقال لأبو شاكر ردًا على سؤال الأخير في ما إذا كان سيحضر: «نعم أحضر»، أنّ المقصود كان هو العشاء مع اللورد).

قلت: «ما هي الرسالة؟».

قال: «سأخبرك، هذا أيضًا أمر آخر محرج».

قلت: «تفضل».

قال: «نبدأ بالرسالة. هذه رسالة من بيريز أحضرها اللورد الإنكليزي، يقول فيها بيريز إنّ مقابلة علنية مع جلالته ستمهّد الطريق إلى عملية السلام، وستساعده كثيرًا في التحرّك في اتجاه ما يرجوه جلالته. وطبعًا هذا أمر لا يستطيع أن يقوم به جلالة الملك. ولخشيتي أن يتعهّد جلالته بالاستجابة خجلًا، ثمّ لا يعمل شيئًا، استأذنتُ سيدنا أن أكتب جوابًا على الرسالة، وها هو الجواب». أخرج من ملفه ورقة مكتوب عليها بخط اليد، وأخذ يقرأ. وكان محتوى الجواب (على لسان سيدنا طبعًا) أنّ سيدنا لا يرى أي فائدة للسلام في أي لقاء.

قلت: «أحسنت. يبدو أنّ بيريز يريد أن يساعده سيدنا، ولو كان ذلك على حساب سيدنا».

قال: «صحيح. وأرجو أن يوافق سيدنا على النصّ».

أمّا بشأن الأمر الثاني، فقال أبو سمير: «عرض سيدنا على أبو عمار النصّ المكتوب للموقف الأميركي بخصوص دعوة المنظمة للمشاركة في المؤتمر الدولي». وقرأ أبو سمير النصّ التالي:

«When it is clearly on the public record that the PLO has accepted resolutions 242 338 is prepared to negotiate peace with Israel and has renounced terrorism the US accepts the fact that the PLO be invited to an international conference within a Jordanian - Palestinian delegation».

أمّا النصّ العربي كما ترجمه الرئيس وأعطاه للمنظمة في ما بعد فكان: «عندما تعلن منظمة التحرير بوضوح أنّها قبلت قراري 242 و338، وأنّها مستعدة للتفاوض مع إسرائيل لتحقيق السلام، وإدانة الإرهاب فإنّ الولايات المتحدة تقبل بأن توجّه إلى منظمة التحرير دعوة لحضور مؤتمر دولي، بغرض تسهيل مباشرة المفاوضات بين إسرائيل ووفد أردني – فلسطيني مشترك».

بعد قراءة النصّ قال أبو سمير: «أطلع جلالة الملك عرفات على هذا النصّ، وقال له: الفرصة الآن قد لاحت، وينبغي بعد هذا التقدّم الكبير ألّا نضيّعها، أي أن تقبلوا المطلوب منكم كي ننتهي من قضية التمثيل الفلسطيني، ونتفرّغ لباقي القضايا، مثل صلاحيات المؤتمر ودعوة السوفيات والسوريين».

أضاف سيدنا أنّ الولايات المتحدة تقول إنّه في حال إعلان عرفات قبول المتطلبات، فإنّها (الولايات المتحدة) ستشرع فورًا في محادثات معها. أمّا إذا ارتأت المنظمة أن تُعلن موقفها قبيل الدعوة إلى المؤتمر، وتكتفي الآن بإعطاء جلالته بيانًا مكتوبًا بقبول قراري مجلس الأمن والشروط الأخرى، فإنّ أميركا ستجري محادثات معها حينئذٍ، أي عند عقد المؤتمر. أمّا قبول المنظمة الآن، أيُعلن أو لا يُعلن، فهو ضروري كي تواصل أميركا مساعيها، خصوصًا فتح باب الحوار مع السوفيات حول المؤتمر الدولي.

أضاف الرئيس: «بعد أن شرح جلالته لعرفات كل ذلك، وما سبقه من محادثات مع ميرفي ومع المسؤولين الأميركيين، قال عرفات: لا أستطيع قبول ذلك من دون أن يتعهّد الأميركيون إمّا بقبولهم الاتفاق الأردني – الفلسطيني بمجمله، أو بإعلانهم عن اعترافهم بحقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني ضمن اتحاد كونفدرالي بين الأردن وفلسطين، كما جاء في اتفاق الحادي عشر من شباط/ فبراير».

أضاف أبو سمير: «هنا جاء الإحراج حين أقرّ جلالته بعدالة الطلب، ووعده بالاتصال مع الولايات المتحدة». وأضاف الرئيس: «كيف سيفعل سيدنا ذلك، وقد أعلمنا الأميركيون أنّهم لا يقبلون أي شرط آخر، وأنّ أي إضافة إلى النصّ الذي قدّموه سيعتبرونه رفضًا من عرفات، ووافقهم سيدنا على ذلك؟».

قلت: «إنّني أتساءل كيف يوافق سيدنا على طلب الموافقة على بحث تقرير المصير مع طرف ثالث وهو الذي يقول ونقول معه إنّ هذا الأمر تقرّر في اتفاق 11 شباط/ فبراير، وهو أمر أردني – فلسطيني محض، ولا نسمح لأحد بالتدخّل فيه؟ في أي حال، طالما وعد عرفات فلا بدّ من أن يجرّب».

قال الرئيس: «لا يمكن أن يتجاوب الأميركيون، إذ حين سلّموه النصّ مساء 1986/ 1/ 26، كنتُ مع جلالته، واستمعتُ إلى موقفهم. جاء السفير الأميركي وكلافوريوس وقالا إنّ شولتز نفسه لم يستطع أن يوافق على النصّ. وكان الرئيس ريغان هو الذي قال: أوافق عليه لأنّني أريد أن أساعد الملك الحسين الذي قام بمجهود كبير من أجل إنعاش عملية السلام. أمّا عرفات فلا أهتم به».

قال السفيران: «هناك الكثيرون في واشنطن وفي منطقة الشرق الأوسط ممّن يريدون استبعاد عرفات. إنّ هذا الموقف الجديد من جانب أميركا هو من أجل الملك ولمساعدته، ومن هنا جاءت المساعدة غير المباشرة لعرفات. وإذا أراد أن يفوّت هذه الفرصة فهذا شأنه».

أضاف الرئيس: «وصلنا آخر حدّ يمكن أن نصله، والآن يعد سيدنا باستئناف الحديث مع أميركا. هل تعلم ماذا يعني ذلك؟ إنّ صورة سيدنا ستهتزّ في أميركا وفي العالم، لأنّ استئناف الطلبات من ريغان الذي اتفق معه الملك على أنّ هذه الخطوة هي آخر خطوة، يعني أنّ صدقية سيدنا ستتأثر».

قلت: «ماذا تعني؟».

قال: «علينا أن نتصرّف اليوم بحيث نُفهّم عرفات أنّ سيدنا [الملك حسين] لا يستطيع أن يعيد الحوار

مع أميركا حول هذه النقطة».

قلت: «وماذا إذا كان عرفات قد أخبر جماعته؟ فهذا خبر يسرهم، ولن يبقيه عرفات لنفسه».

قال: «نحاول أن نتأكّد. سأطلب من طاهر (وزير الخارجية) أن يعرف ذلك من عرفات».

قلت: «وإذا لم يخبرهم ماذا ستفعل؟».

قال: «في الخامسة مساءً هناك اجتماع في مبنى الرئاسة، وسأعمل على أن يصل عرفات في الرابعة والدقيقة الثلاثين، وأبيّن له عدم استطاعة سيدنا استئناف الحوار، وأحاول أن أُقنعه بالنصّ الوارد».

قلت: «وماذا إذا كان عرفات قد أطلعهم؟».

قال: «سيكون الأمر صعبًا، ومع ذلك سأحاول أن أقول إنّ سيدنا اتصل بالأميركيين، وإنّهم كرّروا موقفهم».

بعد ذلك، اتجهتُ مع الرئيس إلى مبنى سلطة المصادر الطبيعية في الدوار الثامن. وفي الطريق قال الرئيس إنّ الفريق الذي سيُقدّم إيجازًا لجلالته عن البترول في الأردن هو فريق من السي. آي. إيه.، وقد أحضروا معهم خريطة تبيّن مواقع البترول. يبدو أنّ لدينا بترول لكنّ جماعتنا في المصادر من دون خبرة، ولا يعرفون أين سيحفرون. كان الرئيس يتحدّث بذلك وكله ثقة وابتهاج، كما لو كان ما سمعه من الفريق قبل يومين صحيح مئة في المئة. ودعوتُ الله أن يكون ما يقوله صحيحًا.

وصل جلالة الملك إلى مبنى سلطة المصادر، واتجهنا إلى قاعة الاجتماعات بحضور وزير الطاقة، وكبار المهندسين في السلطة. كان الفريق الأميركي يتألف من ثلاثة أشخاص. فتحوا خريطة، وعلّقوها على قائم، كان على الخريطة خطوط جيولوجية، وشرحوا لنا أنّ هذه الخريطة هي خلاصة تصوير الأقمار الاصطناعية، وهي تحدّد الأماكن التي يمكن أن يظهر فيها البترول. وراهن الشخص الذي شرح على منطقة تقع تمامًا على الحدود العراقية - الأردنية، وقال: «هذه المنطقة تحتوي على نفط». ودار نقاش بينه وبين المهندسين، وشعرتُ بأنّ مهندسينا يعلمون الكثير، وأنّ انطباع الرئيس مبالغ فيه. لكنّ جلالة الملك كان مثل الرئيس يحمل انطباعًا أنّ جماعتنا لا يعرفون، وأنّ الأميركيين صادقون، وطلب منهم في النهاية أن يواصلوا البحث في ما بينهم كي ينتهوا إلى نتيجة علمية، تقوم السلطة برسم سياستها في التنقيب على أساسها.

عدنا إلى الرئاسة، جلالة الملك والرئيس وأنا. وهناك أطلع الرئيس سيدنا على مسوّدة الرسالة التي سيحملها اللورد البريطاني ووافق عليها. ثمّ تحدّثنا عن وعد سيدنا لأبو عمّار، ووافق سيدنا على اقتراح أبو سمير بأن يقول أبو سمير لأبو عمّار مساء اليوم إنّنا حاولنا مع الأميركيين، لكنّهم متمسّكون بموقفهم.

ذهبنا بعد ذلك إلى قصر الندوة. وطلب أبو سمير مدير محطة السي. آي. إيه. في عمّان ليأتي إلى القصر ومعه الضيف الآخر من السي. آي. إيه. المختصّ بمنطقة الشرق الأوسط من حيث التحليل.

وصلنا إلى قصر الندوة وحضر أبو شاكر. حضر أيضًا الضيف ومعه زميله المقيم في عمّان. استمعنا من

الضيف إلى إيجاز عن واقع الإرهاب في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط، كما استمعنا منه إلى تحليل عن كل بلد عربي في المنطقة، وما يواجهه من مصاعب ما عدا الأردن بطبيعة الحال. وحين قال الرئيس مداعبًا: «وماذا عن الأردن؟». قال الضيف: «نحن لا نحلّل أصدقاءنا».

بعد الإيجاز، كانت الساعة نحو الرابعة، فعدتُ مع أبو سمير إلى مبنى الرئاسة حيث سيكون الاجتماع في الخامسة. وفي الرابعة والدقيقة الثلاثين حضر أبو عمّار، ومكث نصف ساعة مع الرئيس في مكتبه، ثمّ بدأ الاجتماع الموسّع في الخامسة.

المهم في هذا الاجتماع أنّ الرئيس تحدّث، كما تحدّث أبو عمّار، ولم نتفق على موضوع إغفال المنظمة لمطالبة أميركا في هذه المرحلة بالتعهّد بحقّ تقرير المصير. وما دار من كلام استنتجتُ ما يأتي:

1. أبو عمّار كان قد أخبر جماعته بما قاله الليلة الماضية عن الموقف الأميركي من دعوة المنظمة إلى المؤتمر الدولي.

2. كان فريق المنظمة قد وصل إلى عمّان وقد أعدّ نفسه لرفض [القرار] 242 حتى قبل أن يعلموا بالجواب الأميركي.

3. سبب الرفض الظاهر أنّهم لا يضمنون أميركا. «افرض أنّ وفدًا فلسطينيًا - أردنيًا مشتركًا ذهب إلى المؤتمر، وأراد الفلسطيني أن يتحدّث عن حقوق الشعب الفلسطيني، فإن أي عضو في الوفد الإسرائيلي سيكون له الحقّ في أن يقول للفلسطيني: ما شأنك بالحقوق وغيرها؟ نحن هنا لنبحث [القرار] 242 مع الأردن، ولا يوجد في [القرار] 242 أي شي عن الحقوق» (هذا مثال ضربه أبو عمّار).

السبب الحقيقي هو أنّ المنظمة تخشى الانقسام على نفسها، بل إنّ «فتح» تخشى أن تنقسم على نفسها وتحلّ محلها منظمة بديلة يعترف بها السوفيات فينتهون. وأسباب ضعفهم - كما قالوا - هي أنّهم ليسوا موجودين على أرضهم، أو حتى على أرض واحدة، ما يمكّن أي فئة في أي دولة عربية أن تتمرّد على السلطة المركزية.

4. رأيتُ في الموقف الصورة نفسها التي رأيتها في عام 1983؛ منظمة لا تستطيع إجراء تنازل علني مقابل المشاركة في عملية السلام.

5. المنظمة لا تشاركنا التحليل نفسه من حيث الآتي:

- تعتقد المنظمة أنّ بالإمكان أخذ مزيد من التنازلات من أميركا.

- إنّ لدى إسرائيل قابلية للتنازل مع مزيد من الضغوط، وبالذات الوجود السكاني الفلسطيني. بمعنى آخر، ترى المنظمة في أزمة السكان العرب لإسرائيل سببًا لتنازل الأخيرة، بينما نرى فيها سببًا لقيام اليمين الإسرائيلي بطرد السكان.

6. تخشى المنظمة، أكثر ما تخشاه، الاتحاد السوفياتي.

7. ما زالت المنظمة تشكّ في نيّات الأردن، ويعتقد أبو عمّار أنّه لو انسحبت إسرائيل من الضفة الغربية، فإنّ الملك حسين لن يلتزم اتفاق شباط/ فبراير، أي إنّه سيُبقي الضفة الغربية جزءًا من الأردن.

8. المهم للمنظمة أن تبقى «المنظمة».

9. لا يهم المنظمة احتمال قيام إسرائيل بتهجير فلسطينيين إلى الأردن، ولا تهمّها مضاعفات ذلك على مستقبل الأردن. وتعتقد قيادة المنظمة أنّ قولها بأنّها ضدّ الوطن البديل كان لإراحة ضميرها وطمأنتها، كما لو أنّ هذه العبارة تمنع الوطن البديل.

هناك أمر جديد؛ في اليوم الأول الذي وصل فيه أبو عمّار، قال أبو سمير إنّ «مجموعة الصباغ»، وهم حسيب الصباغ ومنيب المصري وباسل عقل[669] ووليد الخالدي وعبد المجيد شومان، زاروه ليقولوا له إنّهم جاءوا لمعونة الحكومة الأردنية، وتليين موقف أبو عمّار وصحبه.

حسيب الصباغ لا يفهم في السياسة، وكذلك شومان، أمّا باسل فله صلات تنسيقية بالإدارة الأميركية، ومعروف عنه أنّه بعد أن يقابل أبو عمّار يتصل حيثما كان هاتفيًا بريتشارد ميرفي في واشنطن لينقل إليه نتيجة مباحثاته مع أبو عمّار. والصباغ كذلك على صلة بشولتز، لكنّ صلته هي «ناقل رسائل». ووليد الخالدي مقيم في أميركا، وله صلة بأوساط سياسية وأكاديمية مهتمة بالقضية. أمّا منيب فهو مع هؤلاء جميعًا.

جميعهم – ما عدا وليد – أصحاب مصالح، وتحكمهم عواطف التجار، أي إنّهم يخافون الموت والتهديد به، ويخشون القوي الذي يهدّد مصالحهم، ومشاوراتهم كلها تنطلق من هذا الواقع.

بعد جلسة اليوم في الرئاسة، وإدراكنا أنّ المنظمة لن تتجاوب معنا، أُصبنا بصدمة.

ذهب الرئيس إلى قصر الندوة لإطلاع الملك، وذهبتُ إلى فندق ريجينسي لمقابلة أبو مازن. علمتُ من الرئيس في اليوم التالي أنّه بحث مع جلالته في اقتراح المنظمة إيراد حق تقرير المصير كما ورد في اتفاق شباط/ فبراير، في حال أصدرت المنظمة بيانًا حول الموضوع لتوافق عليه أميركا، وأنّ جلالته مع علمه وإحساسه أنّ أميركا لن تتجاوب، استدعى السفير الأميركي، وبحث الموضوع، وطلب جوابًا سريعًا.

حتى يفهم الجانب الأميركي تفصيلات الصورة، وحتى لا يضيّع مزيدًا من الوقت، ذهب الرئيس إلى السفارة الأميركية في عمّان، وأجرى السفير اتصالًا مع وزارته في واشنطن من خلال الجهاز الخاص بالسفارة. وانتهت الاتصالات في الواحدة بعد منتصف الليل من دون أن تُحقّق شيئًا، إذ أصرّ الجانب الأميركي على موقفه، وأكّد على أنّه نهائي.

سهرتُ الليلة مع أبو مازن [محمود عباس] في جناحه بالفندق. وخلال الحديث معه، ذكر الضغوط السوفياتية التي تتعرّض لها المنظمة، من دون أن يحدّد بالضبط تلك الضغوط. سألته: «افرض أنّكم قبلتم [القرار] 242. ماذا سيفعل السوفيات؟».

قال: «سيعترفون بمنظمة جديدة».

قلت: «افرض ذلك؛ أنتم المنظمة الشرعية الممثلة في الأمم المتحدة وفي دول العالم».

قال: «يكفي أنّه نتيجة لاعترافهم بمنظمة جديدة لن يحضروا مؤتمرًا دوليًا تُدعى إليه منظمتنا».

قلت: «هل أنت متأكّد من ذلك؟».

قال: «نعم».

حدّثني أبو مازن عن الصعوبات التي واجهوها لدى توقيعهم الاتفاق الأردني – الفلسطيني. وقال إنّ القيادة كادت تنشق. ثمّ تساءل: «ماذا سيحدث لو قبلنا [القرار] 242؟».

قلت: «أفهم أن تتعرّض القيادة للانشقاق بسبب الاتفاق، لكن لا أفهم أن يحدث انشقاق بسبب قبول [القرار] 242، لأنّ الاتفاق مثّل انعطافًا في موقفكم، بينما قبول [القرار] 242 للاشتراك في مؤتمر دولي هو بداية قطف الثمار».

حدّثني عن سورية، وعن مقابلة رفعت الأسد مع أبو إياد، والشروط التي طلبها رفعت كي تعود المياه إلى مجاريها مع دمشق؛ وكيف أنّ أول طلب كان عزل أبو عمّار، وأنّ أبو إياد رفض ذلك.

(يبدو لي أنّ أبو إياد يبتز أبو عمّار بشكل غير مباشر، حين يروي له قصته مع رفعت في باريس، لأنّ مثل هذه القصة تجعله يفكّر في أنّه إذا خالف أبو إياد، المدعوم من السوفيات، وخرج أبو إياد عليه، فهذا يعني أنّ السوريين سيأخذونه – وهو الرجل الثاني في «فتح» – ليرئس منظمتهم الجديدة. هنا يرى أبو عمّار نفسه مرغمًا على مسايرة أبو إياد في القضايا التي يتعارض موقفه فيها مع موقف السوفيات).

28/1/1986

نتيجة محادثات أمس، وتقرير الرئيس لجلالة الملك، وإخفاق محاولات الرئيس مع واشنطن من خلال السفارة الأميركية في عمّان، طلب جلالته عقد اجتماع في «الندوة» بعد ظهر هذا اليوم.

انتهى الاجتماع بإصرار أبو عمّار على ضرورة عمل شيء. واقترح أن تقوم لجنة مشتركة من الحاضرين بكتابة بيان يتضمّن حقّ تقرير المصير، ويكون مقبولًا. لم يكن أحد منّا مقتنعًا بجدوى الأمر، ومع ذلك فقد اقتُرح أن تتشكّل اللجنة منّي ومن وزير الخارجية، أبو مازن، عبد الرحيم أحمد وعبد الرزّاق اليحيى. غادرنا المكان، واتفقتُ مع طاهر [المصري] أن نلتقي في بيته بعد أن يتفق مع جماعة المنظمة على الموعد ويخبرني بكل شيء.

اتصل بي طاهر [المصري] حوالى الساعة السابعة، وقال إنّ اللقاء في بيته في الثامنة والدقيقة الثلاثين. حوالى الثامنة، اتصل بي رئيس الوزراء ليقول إنّ جلالته استدعى السفير الأميركي، وتحدّث معه من جديد، وإنّ السفير كان قد اتصل مع حكومته التي ترفض أن يُضاف شيء، أو أن يُحذف شيء في النصّ الذي اقترحته.

وأضاف الرئيس: «ولذلك، لا حاجة إلى كتابة بيان، ولا مانع أن تجلسوا معًا لتدردشوا دردشة عامة [تتحدّثوا حديثًا عامًا]».

ذهبتُ إلى بيت طاهر المصري، وكان هناك أبو مازن وعبد الرحيم أحمد وعبد الرزّاق اليحيى. «دردشنا»،

وفسّرتُ لهم في هذه الجلسة الـ «rationale» [الأساس العقلاني] للسياسة الأردنية، والمرتكزة إلى:

1. التغييرات التي طرأت على الأرض المحتلة خلال 19 عامًا، وتطلّعات الناس وخبرتهم، والابتعاد عن الأردن، وظهور جيل جديد، كلها عوامل جعلت الضفة مستعصية على الأردن ليحكمها. الأردن لا يريد متاعب، خصوصًا أنّ الشعب الأردني يعتقد أنّ بإمكانه العيش في بحبوحة بمفرده، من دون الفلسطينين، لأنّ موارد الأردن أكثر من موارد الضفة الغربية.

2. واقع «اللاحرب واللاسلم» يؤذي الأردن مثلما يؤذي الشعب الفلسطيني، ومن هنا ضرورة التحرّك. فالتحرّك الأردني يأتي من منطلق حماية أمنه الوطني.

3. يتمنى الأردن أن تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة، لكنّ المشكلة ليست في يده كي يحلّها.

4. الأردن ليس بديلًا عن المنظمة الشرعية، لكنه مساند لها.

بعد أن تحدّثنا كثيرًا، اقترح أبو مازن أن نشرع في الكتابة، فقلت: «قبل أن أتحرّك إلى هذا المكان، اتصل بي الرئيس، وقال إنّ الأميركيين غير متجاوبين، وبالتالي لا ضرورة للبيان، وإنّ جلالة الملك يرغب في أن يرى الإخوان غدًا نحو العاشرة ليتحدّث معهم».

قال أبو مازن: «هل سيُقدّم اقتراحًا جديدًا؟».

قلت: «كلا؛ سيُفسّر ما حدث وسيستمع إليكم. ومن هنا، يتطلّع جلالة الملك إلى أن تكونوا موجودين جميعكم، بمن فيكم أبو إياد».

أبو مازن: «أبو إياد سافر هذا المساء».

قلت: «البركة فيكم في أي حال».

وافترقنا لنلتقي غدًا.

29 /1 /1986

حضر أبو عمّار، وجلس مع دولة الرئيس في مكتبه على انفراد. ثمّ حضر جلالة سيدنا، وجلس في مكتب الرئيس. وبعد ذلك جرى الاجتماع الموسّع.

بعد الاجتماع انسحبنا إلى مكتب دولة الرئيس بمعيّة سيدنا [الملك حسين]، وكنّا: الرئيس، أبو شاكر، طارق علاء الدين وأنا. كنّا مكتئبين، لأنّ جهدَ عامٍ انتهى بتمسّك المنظمة بموقفها، وبعدم تزحزح أميركا عن موقفها هي الأخرى.

قال سيدنا: «وما البدائل الآن؟».

قلت: «يا سيدي، سورية ليست بديلًا للمنظمة، لأنّ سورية لا تريد تسوية من جهة، ولأنّها لا تحسّن باشتراكها تمثيل الفلسطينيين».

قال سيدنا: «أوافقك. والحقيقة أنّه حين توجّهنا لسورية في نهاية العام الماضي إنّما فعلنا ذلك لغرضين؛ **أولًا**، الضغط على المنظمة كي تكون أكثر مرونة، وتتحرّك معنا وفق الاتفاق. و**ثانيًا**، في حالة قبول المنظمة، نكون قد ضمنا سورية إلى جانبنا، بدل أن تكون ضدّنا».

أضاف سيدنا قائلًا: «أخبرنا الأميركيون من طريق السفير ليلة أمس أنّه طالما رفض أبو عمّار الاستجابة لطلب قبول [القرار] 242، والشروط الأخرى التي تؤهّله لأن يُدعى إلى المؤتمر الدولي، فهذا يعني إمكان اشتراك فلسطينيين آخرين بموافقته. وحين يرى أبو عمّار أنّ بإمكانه المشاركة في أي مرحلة من مراحل عملية السلام، يعترف بالشروط ثمّ يشترك. ومن هنا تتمنى أميركا على الأردن ألّا يقطع علاقاته مع أبو عمّار، وأن يُبقي الباب مفتوحًا معه، بينما يمضي الأردن في العمل مع فلسطينيين آخرين».

أضاف سيدنا قائلًا: «رفضنا ذلك ونرفضه؛ لأنّه في هذه الحالة سيرفض السوفيات المشاركة في مؤتمر دولي، وكذلك السوريون، وهذا يعني أنّنا نبقى لوحدنا مع فلسطينيين من غير المنظمة، ونتائج ذلك السيئة معروفة». اختتم سيدنا كلامه بالقول: «علينا أن نخبر الناس بما حدث».

بعد ذلك قال لي سيدنا: «اذهب إلى أبو عمّار وبلّغه الرسالة الشفهية الآتية:

1. إنّ جلالته قد بلغ آخر حدّ في المباحثات مع أميركا، ولا يمكن أن يتجاوز ذلك الحدّ ما لم تساعده المنظمة.

2. إنّه يتوقّع من أبو عمّار جوابًا نهائيًا عن موقف المنظمة. فإذا غادر أبو عمّار عمّان من دون أن يعطي جوابًا، فسيعتبر جلالته ذلك جوابًا، وهو جواب سلبي».

ثمّ أعطاني الرئيس صورة عن النصّ الذي سلّمه السفير إلى جلالة الملك ليلة أمس عن الموقف الأميركي إزاء طلبات المنظمة بشأن إيراد حقّ تقرير المصير في نصّ البيان المطلوب منها إصداره لتعلن فيه قبولها [القرار] 242.

أخذتُ هذه الصورة لأسلّمها لأبو عمّار، إذ إنّ الأخير كان قد طلب صورة عن النصّ الأميركي حين تلاه الرئيس في الجلسة التي انتهت قبل قليل.

غادرتُ الرئاسة لأقابل أبو عمّار في مقرّه بجبل النزهة. وحين وصلتُ، استقبلني أبو مازن، وقال لي: «إنّ أبو عمّار مشغول مع السفير العراقي الذي جاء قبل قليل».

(علمتُ في ما بعد أنّ أبو عمّار فور انتهاء جلسة يوم 29 شباط/ فبراير، طلب السفير السوفياتي والسفير العراقي ليضعهما في صورة محادثاته مع جلالة الملك).

جلستُ مع أبو مازن في إحدى الغرف، وكانت غرفة صغيرة في الطبقة الثالثة من المبنى، بانتظار انتهاء اجتماع أبو عمّار مع السفير العراقي.

خلال نصف ساعة من الانتظار، تحدّثتُ مع أبو مازن موضحًا له الموقف كما نراه: ماذا يعني قبول الشروط الأميركية، وماذا يعني رفضها، وسُبل استثمار هذا التحسّن في موقف أميركا بما يفيد القضية

الفلسطينية. يتلخّص ما قاله أبو مازن في ما يأتي:

1. لا تستطيع المنظمة قبول 242 للأسباب الآتية:

أ. سيحدث انشقاق في قيادة المنظمة. واجهنا متاعب كبيرة حين توصّلنا إلى اتفاق 11 شباط/ فبراير، وكادت القيادة تنشق، فما بالك مع [القرار] 242 الذي أنشأنا المنظمة على أساس رفضه؟

ب. الضغوط السوفياتية، وهي ضغوط حقيقية. لو قبلت المنظمة [القرار] 242، لأُعلن عن منظمة جديدة في سورية، ولاعترف بها السوفيات.

2. إنّني لا أفهم لماذا يُصرّ جلالته على أنّه وصل إلى الحدّ الأخير في الحديث مع الأميركيين. هناك قضية صلاحيات المؤتمر الدولي، إذ أكّد جلالته أنّكم ما تزالون تحاولون أن تجعلوا الأميركيين يوافقون على أن يكون للمؤتمر دور الحَكَم في حالة عدم توصّل اللجان المتفاوضة إلى حلول وتسويات. إذا واصلتم العمل ستنجحون، فالأميركيون سيقدّمون مزيدًا من التنازلات (ظهر لي هنا أنّ تحليل المنظمة للموقف الأميركي يختلف عن تحليلنا). سررتُ حين أكّد جلالته أنّه قال للأميركيين إنّه وصل إلى طريق مسدودة. إنّ هذا سيجعل الأميركيين يقدّمون مزيدًا من التنازلات.

3. إنّ قدرة السوفيات على الضغط كبيرة، وهم يبتزون المنظمة، ويؤثرون في مواقف الدول الاشتراكية كلها. إنّ هونيكر[670] (Erich Honecker) (ألمانيا الشرقية) هو الوحيد الذي يقول إنّ اتفاق 11 شباط/ فبراير جيّد، وإنّ زيارة عرفات إلى القاهرة كانت ضرورية.

4. إنّ السوفيات، وهم دولة عظمى، يقعون تحت وطأة الابتزاز السوري. قال لي جنرال في الـ KGB في موسكو في الصيف الماضي، بينما كنتُ أُجادله في موضوع الفلسطينيين المشاركين في مهرجان الشبيبة، إنّ السوريين يريدون أن يرسلوا فلسطينيين من سورية. وقال لي الجنرال: «لا نستطيع أن نُغضب السوريين، فهُم الوحيدون الذين يقدّمون ماء للشرب لبحارتنا في شرق البحر الأبيض المتوسط» (إشارة إلى التسهيلات المعطاة لهم في ميناءي طرطوس واللاذقية).

5. أعطى أبو مازن أنموذجين للابتزاز السوفياتي للمنظمة. الأنموذج **الأول**: في صيف 1985، أقامت موسكو مهرجانًا دوليًا للشبيبة، ووجّهت دعوة إلى المنظمة في تونس. تلقّى الدعوة أبو مازن باعتباره رئيس جمعية الصداقة الفلسطينية – السوفياتية، وجاء فيها تمنيات السوفيات على المنظمة أن يشمل الوفد الفلسطيني فلسطينيين من سورية (إرضاءً للمنشقين وجبهة الرفض).

ردّ أبو مازن عليهم بقوله: «إنّ مَن في سورية لا يأتمرون بأوامرنا».

فردّ السوفيات: «حاولوا معهم».

قال أبو مازن: «سنقبل ثلاثين شخصًا من سورية».

ردّ السوفيات بعد مدة: «اجعلوهم أربعين».

قال أبو مازن: «سنفعل ذلك».

ردّ السوفيات: «اجعلوهم خمسين».

قال أبو مازن: «سنفعل ذلك».

ردّ السوفيات: «اجعلوهم ستين».

قال أبو مازن: «سنفعل ذلك، لكنّ أحدًا منهم لن يستجيب لنا».

قال السوفيات: «نحن سندعوهم. وكل ما نطلبه إليكم أن تقبلوهم، ولا تعترضوا على وجودهم».

قال أبو مازن: «سنفعل».

أضاف أبو مازن قائلًا: «سافرنا مع وفد الشبيبة من تونس إلى بودابست بهنغاريا في طريقنا إلى موسكو. وفي بودابست، أخّرونا اثنتي عشرة ساعة من دون أي مبرّر، ومن دون أن ندري السبب. في اليوم التالي وصلنا إلى موسكو، وهناك عرفنا السبب. إذ حين هبطت طائرتنا في المطار، كانت الطائرة التي تلتها على المدرج طائرة الوفد الفلسطيني الآتي من دمشق. وأدركنا هدف السوفيات. ثمّ جاءت المرحلة الثانية من الابتزاز. طلب السوفيات منّا أن يسير الوفد الفلسطيني – السوري في المهرجان قبل الوفد الفلسطيني الآتي من تونس».

رفض أبو مازن، وخاض جدالًا حادًا مدة ثلاثة أيام مع السوفيات، حتى جاء جنرال الـ KGB الذي قال ما قاله له عن ابتزاز سورية. فقال له أبو مازن: «أقبل الآن أن أصل معكم إلى تسوية، لأنّني أردتُ أن أسمع منكم، كدولة عظمى، أنّكم تقعون تحت ابتزاز سورية، ولم أكن لأستجيب لك وأنت تحاول أن تقنعني بأن أقبل منك سورية التقدمية المناهضة للإمبريالية، لأنّها ليست كذلك».

الأنموذج **الثاني**: بلّغ السوفيات أبو مازن – باعتباره رئيس جمعية الصداقة الفلسطينية – السوفياتية – أنّهم يفكّرون جديًا في إنشاء جمعية صداقة سوفياتية – فلسطينية ثانية، يكون مركزها دمشق (إرضاءً للرافضين). وحتى الآن لم يُنفّذوا، لكنّهم يُذكّرون أبو مازن بذلك.

ختم أبو مازن قائلًا: «إنّ بروكنز ومجموعته من المتخصصين بالشرق الأوسط في الخارجية السوفياتية، مرتشون وسيئون. هاجمنا بروكنز في الكويت، وكنتُ حينئذٍ في موسكو، وأخذتُ أُهاجمه في كل مناسبة، الأمر الذي حدا بالمسؤولين السوفيات أن يسترضوني بوعدهم لي أنّهم ينتظرون مؤتمر الحزب في شباط/فبراير، وأنّهم سيعملون على إخراج بروكنز من مركزه المسؤول عن الشرق الأوسط». ثمّ قال أبو مازن: «لو لم أكن جملًا قادرًا على الاحتمال، لتداعيت من كثرة الضغوط السوفياتية». وقال: «وبعد كل ذلك يتّهمني البعض بأنّني سوفياتي الميول، كيف أكون كذلك؟ صدّقني إنّني مغتاظ من السعوديين لأنّهم عاجزون عن تغيير طبيعة الحكم في اليمن الجنوبي».

جاء أبو عمّار، وخرج أبو مازن، وبدأتُ الحديث معه. نقلتُ إليه رسالة سيدنا [الملك حسين] الشفهية.

فكان ردّ أبو عمّار على الشكل الآتي:

1. لا يستطيع أن يعطي جوابًا الآن، فهو بحاجة إلى جمع القيادة.

قلت: «اجمعها في عمّان». أجاب: «لا أستطيع ذلك». قلت: «لماذا؟». قال: «لأسباب تتعلّق بكم». قلت: «وما هي الأسباب؟». قال: «مثلًا، هل بإمكاني أن أدعو أبو العباس إلى عمّان؟». قلت: «لا أدري». قال: «لا، لا أستطيع».

2. يرجو جلالة الملك أن يكتب رسالة إلى ريغان كما وعد.

قلت: «جلالته لم يعدك. بالعكس، قال لك إنّه وصل إلى آخر حدّ في الحوار معهم».

قال: « في أي حال، أرجوه أن يكتب رسالة إلى ريغان حول إيراد حقّ تقرير المصير في البيان المُقترح».

بعد ذلك أخذ يكرّر ما قاله في الجلسات السابقة، بأنّه لن يخون شعبه. ثمّ كرّر تمنياته أن يصدر بيان يتضمن ما جاء في بيان جلالة الملك في البيت الأبيض في 29 /5 /1985.

خرجتُ من عنده أقول: «ما أشبه الليلة بالبارحة! في عام 1983 حملتُ له آخر رسالة من جلالته، واليوم أفعل ذلك. وفي الحالتين، أبو عمّار يتهرّب».

30 /1 /1986

جاء سعيد كمال ومعه فيصل كنعان إلى الديوان بناءً على موعد مسبق معي. وجلسنا في غرفة رئيس الديوان لنتشارك الحديث. لم يأتِ سعيد بجديد، وكل ما ركّز عليه هو تمنياته أن يتمكّن أبو عمّار من قبول [القرار] 242، وتمنياته أن يقبل الأميركيون نصّ «تقرير المصير».

أوضحنا له الصورة تمامًا، وبيّنا له أنّ أبو عمّار، كما يبدو، غير قادر على ذلك بسبب الضغوط السوفياتية عليه من خلال أبو إياد والآخرين. قال سعيد كمال بعصبية: «إنّ أبو عمّار هو صاحب القرار، وإنّ الآخرين مطيعين له. وأكّد أنّ الإقناع يجب أن يُركّز على أبو عمّار، وليس على أحد سواه».

قلت: «لماذا لا يعيد التفكير ثانية في السيناريو الأول؟ وهو أن يتمّ اجتماع ميرفي بوفد أردني – فلسطيني، ويرتّب الأمر بحيث يتمّ الاجتماع، وبعد ساعتين يصدر بيان المنظمة بقبول [القرار] 242، وبعد يوم يسافر أحد قادة المنظمة إلى واشنطن. وهكذا تتمّ الأمور بسرعة، بحيث أنّ الموضوع الذي سيُثار إعلاميًا ليس موضوع [القرار] 242 فحسب، بل سيُغلّف بموضوع محادثات أميركية – فلسطينية، أي ستطغى أخبار المحادثات والاعتراف الأميركي بالمنظمة على قرار قبول [القرار] 242».

قلت: «إنّ ما حقّقناه على صعيد تطوير موقف أميركا لمفهوم المؤتمر الدولي نتركه على طرف الآن، ونتقدّم على الجبهة الأخرى، وحينئذٍ نعود إلى المؤتمر، ونكون قد حقّقنا هدفين».

31 /1 /1986

في السابعة والدقيقة الثلاثين مساءً، اتصل بي رئيس الوزراء من «الندوة»، وطلب منّي الحضور لأنّ

جلالته يريدني.

في الثامنة، كنتُ في «الندوة». وكان جلالته يجلس في مقعده الاعتيادي، وعلى يمينه أبو سمير [زيد الرفاعي]، وعلى الطاولة أمامهما أوراق مطبوعة بالإنكليزية. بادرتُ بالحديث عن تصوّري الذي قلته لسعيد كمال أمس. ولاحظتُ من سيدنا [الملك حسين] وأبو سمير أنّهما لم يكن لديهما أي خلجة تجاوب. استغربتُ، فالفكرة معقولة وقابلة للطرح مع الأميركيين.

حين دخلتُ الصالون، كان سيدنا مكفهرّ الوجه، وكذلك كان وجه الرئيس. وكان أمامهما، كما ذكرتُ، أوراقًا. وقال سيدنا: «هذه أفضال [نتائج عمل] أبو عمّار»، راغبًا في ترك الانطباع أنّ حنقه هو بسبب أبو عمّار الذي تسبّب في خسارة صفقة الأسلحة. وبكل عفوية، ومن دون أن أدرك أنّ سيدنا والرئيس قد وصل صبرهما إلى حدّه الأخير، وقرّرا إنهاء العمل مع أبو عمّار، قلت: «لكنّ الموقف الأميركي غير مفاجئ بالنسبة إلى عدم بيعنا أسلحة».

لم يملك الرئيس إلّا أن يقول: «طبعًا غير مفاجئ، لأنّنا تحدّثنا كثيرًا عن هذا الاحتمال». والرئيس بالذات كان يقول لي: «لن نأخذ أسلحة من الأميركيين».

تحدّث سيدنا بهدوء ووقار، فقال: «أبو السعيد، أمامي رسالة من الرئيس ريغان يقول فيها إنّه يأسف لعدم قدرته على السير في صفقة السلاح للأردن بسبب الكونغرس. هذه أيضًا من أفضال أبو عمّار علينا. كلّفتُ السيدة تاتشر أن تبذل مساعيها مع ريغان لعلّه يحسّن موقفه من المنظمة، ويقبل ما تطلبه من أميركا، فجاء الردّ بالنفي، ليصاحبه أيضًا الردّ بالنفي على إبرام صفقة الأسلحة. واليوم كان الفيتو الأميركي في مجلس الأمن حول موضوع المسجد الأقصى. أريدك يا أبو السعيد أن تذهب إلى أبو عمّار الآن، وتنقل له ما يأتي:

1 . إنّني قمتُ بأقصى جهد لي من أجل السلام العادل وفلسطين، وقد وصفه أبو عمّار نفسه بعمل خارق أو معجزة.

2 . وصلتُ إلى نهاية المطاف مع أميركا. وحين طلبتَ إليّ أن أحاول ثانية، كنتُ مقتنعًا أنّ لا جدوى من مراجعتهم، ومع ذلك حاولنا الاتصال بهم بشكل غير مباشر (تاتشر).

3 . جاء الجواب بأن لا تغيُّر في الموقف الأميركي، وأنّ الولايات المتحدة ترى أنّه إذا لم تستجب المنظمة فبالإمكان مواصلة العمل من خلال مؤتمر دولي يحضره فلسطينيون من غير المنظمة، التي يُترك لها المجال لتشترك متى تشاء في وقت لاحق.

4 . أسفنا لعدم تغيير أميركا موقفها، ورفضنا الاستمرار في عملية السلام من دون المنظمة.

5 . جاءنا الجواب بالاعتذار عن صفقة الأسلحة.

6 . لذلك كله، لا نرى أي إمكان للاستمرار في هذه الطريق، أي محاولات سيدنا مع أميركا.

7. لم نفكّر يومًا ونحن نعمل ونكافح، في ما يقوله الناس عنّا الآن، بل في ما سيُقال عنّا في المستقبل من الأجيال؛ فالتاريخ هو الذي سيحكم. ولذلك فإنّ قولك يا أبو عمّار (إنّك لن تخون)، قول لا نستطيع أن نفهمه.

8. لسنا نحن فحسب الذين نشعر بأنّنا خُذلنا. حتى الأميركيين أنفسهم يشعرون بأنّهم خُذلوا بعد أن حملناهم إلى هذه المرحلة، فغيّروا كثيرًا من مواقفهم اعتقادًا منهم - كما كنّا نقول لهم - أنّ المنظمة ستتجاوب».

قلت: «سيدي، هذا يعني أنّنا انتهينا مع المنظمة».

قال: «في هذه المرحلة نعم».

قلت: «والسوريون ليسوا بديلًا».

قال: «نعم».

قلت: «من هنا يا سيدي، كنتُ أتناقش أمس مع مروان حول ماذا سنقول للناس، لأنّ ما سنقوله سيحدّد وتيرة العمل والمزاج العام في الفترة المقبلة. إذا أراد سيدنا أن يُلقي باللائمة على أميركا فهذا سيُبرئ أبو عمّار من مسؤوليته، ويجعل الناس يطالبون بمعاقبة أميركا. وإذا أراد سيدنا أن يلقي باللائمة على المنظمة، فهذا أولًا غير منصف، وثانيًا سيفقدنا الكثير في الوسط الفلسطيني. وإذا أردنا أن نلقي باللائمة على موسكو، فسنفقد أميركا وروسيا معًا؛ أي سنفقد الخيار الكبير الآخر».

قال أبو سمير: «هذا كله لا يعني ألّا يقول سيدنا شيئًا، لا بدّ أن يُوضّح للناس الأمر».

قلت: «جيّد، يوضِّح، لكن يوضحه بأسلوب التقرير الموضوعي، وليس بقصد إلقاء اللائمة على أحد».

سيدنا: «جيّد، أعتقد أنّ هذا هو ما نريد».

قلت: «الأهم من ذلك، ما هو البديل للمنظمة؟».

أبو سمير: «حكم ذاتي في الأرض المحتلة، إذ بعد أن يتبيّن الناس ألاعيب أبو عمّار سيبحثون عن طرائق لإنقاذ أنفسهم».

سيدنا: «هذه المشكلة. مساكين هؤلاء الناس، كيف سنتوقّع منهم أن يتدبّروا أمورهم وحدهم. لكن في الوقت نفسه، لا مخرج لهم. هذا هو السبب الذي دعانا ابتداءً إلى التعاون مع المنظمة؛ على أمل أن ننقذهم بشكل أفضل. المنظمة، كما هو واضح، لها اعتبارات لا تساعد الشعب في الداخل، وسورية ليست بديلًا للمنظمة، ونحن لا يمكن أن ننفرد أو نذهب إلى المؤتمر الدولي من دون ممثلين فلسطينيين».

أبو سمير: «سألتُ ظافر المصري - وهو شخص نزيه ومستقيم - فقال نحن معكم ومع المنظمة، أمّا أن نذهب معكم وحدكم فهذا أمر مستحيل؛ لأنّ الناس سيقفون ضدّنا. وأمّا أن نصل إلى حلّ بمفردنا، فهو

صعب أيضًا، بل مستحيل. إذًا ما سيحدث هو الآتي: مجالس بلدية وطنية جديدة في المدن الأخرى، مثلما حدث في نابلس، فتتكوّن بالتدريج هيئات محلية تصل إلى الحكم الذاتي، ونحن من جانبنا سنساعدهم».

قلت: «مثل هذا العمل يحتاج إلى حرص، سرية وشطارة [ذكاء]».

أبو سمير: «من هذا موجود كثير».

قلت: «ربما اضطررت إلى أن تُعدّل في حكومتك بحيث تعطي لوزير الأرض المحتلة حقيبة جديدة، لأنّه سيكون مُقحمًا في مثل هذا الاتجاه الذي لا يوافق عليه، بحسب اعتقادي».

أبو سمير: «مثل هذا العمل لا يتمّ من خلال وزارة الأرض المحتلة، بل من خلالي، أو من خلال مستويات أعلى. وفي أي حال، بالنسبة إلى أبو عمر [طاهر كنعان][671] (وزير الأرض المحتلة) فهو غير ما تقول[672]. أمس، عرضتُ على مجلس الوزراء ما تمّ مع أبو عمّار، وقلتُ إنّه لا خيار آخر أمامنا. فكان جواب أبو عمر: أوافق دولتك في كل تحليلك ما عدا شيء واحد، وهو أنّ الأردن لا بدّ أن تكون له علاقة؛ فالضفة الغربية جزء لا يتجزأ من الأردن«.

سيدنا: «سنرى، الآن لا أمل في المنظمة».

أبو سمير: «بعد مغادرة أبو عمّار سندعو الرئيس الأسد لنرى الموقف بصورة أوضح، بناءً على أمر سيدنا ».

طلبتُ من عامل مقسم «الندوة» أن يصلني بأبو عمّار لأخبره بأنّني آتٍ إليه. فأخبرني أبو عمّار أنّه في بيت أبو المعتصم[673] بالقرب من الدوار الخامس. وصلتُ إلى هناك حوالى الساعة التاسعة، وكان في الصالون، مع أبو عمّار، كل من أبو إياد وأبو جهاد وهاني الحسن وأبو المعتصم.

قلتُ لأبو عمّار: «إنّني أحمل رسالة إليك من جلالة الملك، فهل تودّ أن أنقلها إليك منفردًا، أم مع الإخوة؟».

فقال: «لا، أمام الإخوة كلهم».

نقلتُ له رسالة سيدنا بحذافيرها.

ثمّ بدأنا نتحدّث. استخدمتُ إمكاناتي كلها لأُقنع أبو عمّار بضرورة الموافقة. وقلتُ له: «حين أتحدّث إليك أتحدّث إليك ليس كوزير بلاط فحسب، بل أيضًا كشخص من نابلس. إنّك يا أبو عمّار الرجل الذي يلتف الناس حوله في الأرض المحتلة. الصغار يرمون السيارات العسكرية الإسرائيلية بالحجارة باسمك. قالت لي شقيقتي إنّ حفيدها يحملهم مسؤوليات مالية بسبب الغرامات التي يدفعونها بعد أن تعتقله سلطات الاحتلال بسبب رشق الحجارة، وإنّه يفعل ذلك من أجل أبو عمّار. هذا الشعب هو مصدر قوتك يا أبو عمّار، وليس ما يقوله فلان أو فلان ممّن يُقيمون خارج الأرض المحتلة، حيث يحتسون الويسكي، ويتاجرون بالأراضي ويزايدون عليك».

قال أبو إياد: «كنتُ أمس في بيت عزاء، وكان هناك حكمت المصري أيضًا، فتوجّه لي أحد الحاضرين بسؤال حادٍ قائلًا: هل بقيت هناك تنازلات أخرى لتُقدّموها؟ فقلتُ له: وجّه كلامك لأبو سمير (حكمت المصري)».

قلت: «لو كنتُ مكانك لسألته ماذا يعمل الأخ»، لأنتقل من ذلك وأقول له أمام الحاضرين إنّه بموقفه إنّما يُسيء إلى أهله في الأرض المحتلة، لأنّه غير قادر على فهم أوضاعهم. إنّني أعرف أوضاعهم بدقة، فهم يأتون إليّ بسبب انتمائي لطبقة الأكثرية البائسة، ولأنّني قريب من جلالة الملك. يأتون طلبًا للمساعدات، وتسمع كل يوم قصصًا محزنة. قبل أسبوع، جاءت سيدة توقّف ابنها عن النطق فجأة، وهو في الثانية عشرة من عمره، وباعت كل ما لديها ولدى زوجها لتعالجه في مستشفى هداسا الإسرائيلي في عين كارم. وكان مرضه من النوع النادر المعقّد الذي يحتاج إلى مراجعات، فنقلتُ حالتها إلى جلالة الملك الذي أمر بدفع ألف دينار لها. هذه واحدة من عشرات الحالات. هذه السيدة توصّلت إليّ، فما بالك بالآخرين؟!».

أبو عمّار: «هناك أيضًا 500 ألف فلسطيني في لبنان تمنعهم السلطات اللبنانية من العمل. إنّهم يموتون جوعًا لولا الرواتب التي ندفعها للمعيلين باسم رواتب المليشيات».

قلت: «هل يمكن أن يكون هذا الشخص الذي تحدّث عنه أبو إياد ممّن يحسّون بمأساة شعبه؟ بالتأكيد لا. لأنّه لو كان كذلك لما تحدّث عن تنازلات، ولما زايد عليكم. إنّ قوتكم يا أبو عمّار هي في مدى صلتكم بشعبكم، وقد ذكرها لكم جلالة الملك مرات عدة. دعني أسألك سؤالًا، لماذا لم تتغلّب عليكم المنظمات الأخرى وهي سبقتكم إلى الساحة السياسية بأعوام كثيرة، ولديها الكثير من الخبرة والمؤيدين؟ السبب يا أبو عمّار، ببساطة، هو أنّ «فتح» أقرب إلى الناس منهم، هي أقرب إلى فهم واقع الناس؛ لأنّها لا تحلم ولا تستعبدها الأيديولوجيات. الناس يا أبو عمّار معك، خصوصًا في الأرض المحتلة. و«فتح» قوية، فلماذا لا تأخذون القرار؟ لماذا تركّز في كلامك على قبول [القرار] 242 ولا تحاول أن تعكس المعادلة بأن تقول للناس: حقّقتُ لكم نصرين، مؤتمر دولي للسلام، ودعوة المنظمة إليه؟ لماذا التركيز على [القرار] 242؟!».

أبو عمّار: «لا بدّ حتى أحافظ على المنظمة وعلى التفاف الناس حولها، أن أرضيهم».

قلت: «كيف؟».

قال: «لو تمكنّا من صوغ بيان يستخدم مادة بيان جلالة الملك في البيت الأبيض، لتمكّنتُ من إقناع الناس».

قلت: «والأهم من ذلك أن يقبل الأميركيون بحقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. هذا أمر يهمنا ويهمك، واتفقنا عليه، فهل بعد أن وصلت الأمور إلى حدّ قطف الثمار نُبدّد ذلك من أجل أمر بيننا؟ ثمّ تصور أنّك مدعو من الأمين العام للأمم المتحدة، وأنّك في قاعة المؤتمر مع باقي الأعضاء، أليس في ذلك قوة للقضية الفلسطينية؟ ألا ترى كيف أنّك من خلال المؤتمر ستعيد طرح القضية بأبعادها كلها؟».

أبو عمّار: «هل الجميع يوافق على حقّ تقرير المصير؟».

قلت: «أميركا لا توافق الآن لأسباب سياسية موقتة، وموقفها ليس نهائيًا، وسيتطوّر مع تطوّر عملية السلام».

قال: «وغير أميركا؟».

قلت: «إسرائيل طبعًا».

قال: «وغيرها؟».

لوهلة قصيرة أُصبتُ بالحيرة. ثمّ أدركتُ أنّ الرجل يُشكك في الأردن.

قلت: «وماذا تعني؟».

قال: «هل الأردن موافق على حقّ تقرير المصير؟».

قلت: «وهل هنالك شكّ في ذلك؟ اتفقنا عليه، وأوردناه في اتفاق 11 شباط/ فبراير».

قال: «لكن جلالة الملك، في الجلسة الثانية، حين رجوته أن يحاول مع ريغان لقبول تقرير المصير قال: مع أنّني غير مقتنع في ذلك، لكن سأحاول».

قلت: «الله أكبر يا أبو عمّار! قالها جلالة الملك ليعني أنّه غير مقتنع بتجديد المحاولة مع ريغان، لأنّه - كما أكّد لك مرات عدة - وصل معه إلى نهاية المطاف، وأنّ أي طلب يرفضه الأميركيون. ولم يقلها بمعنى أنّه غير مقتنع بحقّ تقرير المصير».

أبو إياد: «أبو عمّار هذا صحيح، قالها الملك كما قال عدنان، بمعنى أنّه غير مقتنع بجدوى تجديد المحاولة مع أميركا».

سكت أبو عمّار.

قلت: «أودّ أن أشكرك يا أبو عمّار، لأنّك لم تحفظ هذا الانطباع في نفسك، وذكرته أمامي كي أوضح لك، وأبدّد لك هذا الانطباع. كما أودّ أن أُعرب عن أسفي، لأنّ مجرد أخذك هذا الانطباع يعني أنّ الثقة بيننا لا تزال مهزوزة».

أبو عمّار: «أبدًا والله. أنا أثق بجلالة الملك، وهو قام فعلًا بمعجزة من أجل المنظمة».

قلت: «ما دام هناك ظلال لعدم الثقة، دعني أفسّر لك الموقف الأردني كما فسّرته قبل يومين لأبو مازن وأبو أنس [عبد الرزّاق اليحيى] وعبد الرحيم أحمد، في بيت طاهر المصري».

وسردتُ عليه مرتكزات النظرة الأردنية:

1. الشعب الفلسطيني يستحق أن تكون له هويته المتميّزة.

2. من حقّ الشعب الفلسطيني أن يحكم نفسه، فما بالك بعد تسعة عشر عامًا من الاحتلال، أصبح

بعدها نسبة من يعرفون الأردن أقل كثيرًا من الذين لا يعرفونه، وهؤلاء تكوّنت لديهم مفاهيم عن الحياة السياسية تختلف عن مفاهيم الأردن، بحيث يصبح حكمهم بمفاهيم جديدة سببًا من أسباب التوتر والفوضى، والأردن في غنى عن ذلك. وهذا ليس موقف القيادة بل موقف الشعب الأردني بقطاعاته كافة، ويدفع البعض منهم إلى تبني هذا الموقف نظرة إقليمية ضيقة مردّها أنّ الأردن سيكون أحسن حالًا اقتصاديًا دون الضفة الغربية.

3. لكنّ الأردن يدرك مضاعفات حالة «اللاحرب واللاسلم»، إذ ستنعكس ضررًا عليه، مثلما هي ضرر على الشعب الفلسطيني. وهنا أوضحتُ له معضلة إسرائيل الديموغرافية، والمدارس السياسية لحلّها، وكلها تتصوّر حلًا على حساب الأردن.

4. إذًا الأردن يرى ضرورة الحلّ السياسي انطلاقًا من التزامه القومي أولًا وحماية أمنه الوطني ثانيًا.

5. لكنّ الأردن أيضًا يعرف مخاطر الانفراد، ومخاطر الحلول محلّ الشعب الفلسطيني بمنظمته الشرعية؛ ولذلك فهو يرى ضرورة الحلّ بالمشاركة مع المنظمة.

من هذه المفاهيم جاء موقفنا في تأييد الشرعية الفلسطينية في حرب لبنان وبعدها، حين بدأت أصوات أميركية تقول: «منظمة ضعيفة، منظمة قابلة للإزالة».

قلنا: «منظمة ضعيفة عسكريًا، منظمة قوية سياسيًا، لأنّ قوتكم العسكرية قبل غزو لبنان كانت أقل من متطلبات التحرّر، لكنّها على درجة من القوة لتغريكم بعدم التفكير في الحلّ السياسي. وحين ضربتكم إسرائيل كان لا بدّ من دعمكم سياسيًا، لأنّ قابليتكم للعمل السياسي زادت. وحين وقفت سورية ضدّكم اعتبرنا موقفها لقاء غير مباشر مع الموقف الأميركي، وكافحنا من أجل أن نمنع تحقيق الفكرة الأميركية، وبقية القصة تعرفونها. لكن أودّ أن أعود ثانية لحكاية الأمن الوطني. الدولة، أي دولة، والحكومة، أي حكومة، تستمدان مبرّر وجودهما من أمرين هما: الازدهار والأمن. وقد أوردهما الله في كتابه العزيز في سورة قريش».

أبو عمّار: «يسرني أن أسمع ذلك منك، وأن أسمع هذا التغيّر».

قلت: «الأردن ليس استثناء لهذه القاعدة، ومن حقّه أن يحافظ على أمنه الوطني».

أبو عمّار: «من أين لك هذه الثقافة الدينية وقد كنت شيوعيًا؟».

قلت: «قبل الشيوعية كنت تحريريًا، مثلي مثل سميّي أبو السعيد (خالد الحسن)».

أبو اياد: «اسمحوا لي، أودّ أن أترككم؛ لأنّ لدي موعد. لكن قبل ذلك هل لي أن أعطيك رسالة تنقلها إلى جلالة الملك؟».

قلت: «بكل ترحاب».

(ظننتُ أنّ الرسالة التي سيمليني إياها هي ما كان يودّ أن يقوله لجلالة الملك حين طلب بعد عصر اليوم

من طاهر المصري أن يرتّب له موعدًا على انفراد مع جلالة الملك. وقد أخبرني طاهر بذلك قبيل ذهابي إلى «الندوة»، حيث قابلتُ جلالته وأبو سمير [زيد الرفاعي]).

قال أبو إياد: «رسالتي هي ما يأتي:

1. لا بدّ من المحافظة على العلاقة الأردنية – الفلسطينية.

2. يجب ألّا يتحوّل النزاع القائم مع الأميركيين إلى مهاترات بيننا، بحيث يقوم كل طرف بتبرير موقفه والدفاع عنه.

3. أحذركم من المخطط السوري. فإذا كان السوريون يغرونكم بأنّهم يُشكّلون بديلًا لنا فهم يخدعونكم لأنّهم لا يريدون تسوية».

(انتهت الرسالة).

قلت: «ما ورد في رسالتك أوافقك عليه. والمهم أن تعلم أنّنا لا نفكر في سورية بديلًا للمنظمة، لأنّ سورية لا تريد الآن الدخول في تسوية سلمية لاعتبارات تتعلّق بها».

أبو عمّار: «يقبضون ثمن هضبة الجولان مرة في كل عام».

قلت: «ربما الأدق أنّ الجولان ليست عبئًا ماليًا أو اقتصاديًا، بل ربما تقدّم فائدة. في إطار هذا المعنى، هي تشبه يد المتسول المقطوعة».

أبو عمّار: «نريد مخرجًا من هذا الوضع».

قلت: «المخرج بيدك. بالنسبة إلى جلالة الملك، فهو وصل إلى آخر ما يمكن أن يصل إليه في هذه الأوضاع، وقد حقّق لكم إنجازين كبيرين: المؤتمر، ودعوتكم إليه».

تركتُ أبو عمّار في الحادية عشرة. وكنتُ كلما حاولتُ الاعتذار وترك المكان يرجوني أن أمكث، ويقول نريد مخرجًا.

عدتُ إلى البيت، ومن هناك اتصلتُ بجلالة الملك حوالى الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين، وأخبرته هاتفيًا عن مقابلتي أبو عمّار.

1986/2/1

افتتح سيدنا [الملك حسين] مبنى كلية القيادة والأركان الجديد. وعلى الغداء دعا وزير الدفاع الكويتي الذي حضر معه السفير الكويتي في عمّان، وحضر من جانبنا الرئيس ومروان وأبو شاكر [زيد بن شاكر] ورجائي [الدجاني] وأنا.

على الغداء، دعاني سيدنا للحديث عن مقابلتي الأخيرة لأبو عمّار.

في الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين مساءً، اتصل بي طارق علاء الدين، وقال إنّ في بيته هاني الحسن الذي يريد أن يراني. وصلتُ بيت طارق في الثانية عشرة، واستمرت الجلسة حتى الثانية بعد منتصف الليل.

قال هاني: «إنّ حديثي مع أبو عمّار كان مفيدًا، وقد سُرّ أبو عمّار منه».

قلت: «ما الفائدة؟ المهم أن يتبلور شيء».

قال: «أنا هنا لنتحدّث عن صيغة منبثقة من بيان جلالة الملك في البيت الأبيض».

تجادلنا كثيرًا، مؤكّدًا له أنّ الموقف الأميركي واضح، وأنّ العموميات غير مقبولة. واقترح هاني أن نضع نصًا نصفه للأميركان، والنصف الآخر لإرضاء الفلسطينيين، ولا نجعل رابطًا بينهما. اقترحتُ عليه نصًا، أخذه معه لبحثه مع أبو عمّار.

عندما غادرتُ بيت طارق قال لي طارق وهو يودّعني عند السيارة: «هل تعتقد أنّ جلالة الملك لو قبل أبو عمّار بهذا النصّ سيوافق؟».

قلت: «طبعًا، لأنّ معناه أنّ جلالته نجح، وسيتحرّك إلى مقدّمة المسرح العالمي ثانية».

2 /2 /1986

اتصل بي السفير الأميركي، وقال إنّه يودّ أن يراني. كان ذلك في التاسعة صباحًا، وكنتُ ما أزالُ في البيت. حدّدتُ له موعدًا في الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين، وكنتُ قد حدّدتُ لهاني الحسن موعدًا في الثانية عشرة.

جاء السفير ومعه كلافوريوس، وقالا لي إنّهما جلسا ليلة أمس مع الرئيس ومروان [القاسم]، وإنّ الموقف الأميركي يوافق على اقتراح حسيب الصباغ بأن يتضمّن نصّ الدعوة لمنظمة التحرير وباقي الأعضاء جملة تقول: «إنّ الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ستُبحث».

قلت: «هذا تقدّم جيّد».

قال السفير: «وأكثر من ذلك. صرّح الناطق الرسمي الأميركي باسم الخارجية يوم أمس، وبناءً على طلبنا، أنّ القضية الفلسطينية أكثر من قضية لاجئين. والتصريح منشور في صحيفة Jordan Times **(جوردان تايمز)**».

قلت: «رأيته. وهذا تقدّم جيّد أيضًا».

ثمُ أخبرتهم بشكل عام بما اتفقتُ عليه مع هاني الحسن الذي سيأتي بعد قليل.

فقال كلافوريوس: «كنتُ عازمًا على السفر إلى الضفة الغربية اليوم. لكن ما دام الأمر كذلك، فإنّني سأتأخر حتى الغد، لأكون قريبًا وأرى إذا كان تقدّمًا جوهريًا سيحدث».

غادر السفيران، ثمّ جاء هاني الحسن. وكنتُ قد أخبرتُ مروان [القاسم] عن مجيئه، فجاء إلى مكتبي ليشاركنا الحديث. سألتُ هاني إذا كان قد بحث الأمر مع أبو عمّار، فنفى، وأعاد الكرة للحديث عن شيء أفضل. وقدّمتُ له صيغة ثانية أخذها ليبحثها مع أبو عمّار.

تركنا مروان في أثناء الحديث ليردّ على مكالمة من سيدنا [الملك حسين] من «الندوة»، ولم يعد. وكما فهمتُ في ما بعد، حدّث مروان سيدنا عن هاني الحسن وما كتبته، فجاء سيدنا إلى الديوان، وشرحتُ له ما تمّ بكل حماسة، ظنًا منّي أنّ ذلك سيُعجب سيدنا . لكن كما فعل سيدنا في «الندوة» قبل يومين، لم يُبدِ أي تجاوب، واكتفى بأن طلب من مروان أن يستدعي الرئيس. جاء الرئيس، وكان طارق قد حضر أيضًا، فضمّت الجلسة جلالته والرئيس ومروان وطارق [علاء الدين] وأنا.

وجّه سيدنا حديثه إلى الرئيس قائلًا: «يبدو أنّ الجماعة يتحرّكون، ويتصلون بجماعتنا، وأظنّ أنّه من الضروري التنسيق في ما بيننا حتى لا يلعبوا بنا». (أخذتُ هذا الكلام تقريعًا لي)، ثمّ طلب منّي جلالته أن أقرأ النصّ المُقترح، فقرأته.

قال أبو سمير [زيد الرفاعي]: «لديّ ملاحظتان. **الأولى** على المضمون، و**الثانية** على الشكل».

(كان واضحًا أنّ أبو سمير فهم ملاحظة سيدنا، واتّخذ موقف المعارض كما يريد سيدنا، أو كما قال طارق في ما بعد: «لقد استدعى سيدنا الرئيس ليساعده، لأنّه لا يريد أن يظهر أنّه قرّر قبل ذلك التوجه في اتجاه آخر من دون المنظمة، وإفشال عملية تقريب المنظمة إلينا»).

أمّا بالنسبة إلى المضمون، فالأميركيون لن يوافقوا على التعبير الذي ينصّ على قرارات الأمم المتحدة.

قلت: «تستحق التجربة».

قال: «لا يوافقون».

(كان واضحًا أنّه يئس من أي تقدّم).

أكمل: «أمّا بالنسبة إلى الشكل، فأخشى أنّ عدم التنسيق سيعطيهم [المنظمة] انطباعًا لا ينفعنا، سيعتقدون أنّنا ما زلنا جاهزين للحوار في وقت أشعرناهم فيه بأنّ كل شيء انتهى. عدم الحديث معهم بحدّ ذاته ضغط عليهم، ما سيجعلهم يقبلون إذا كانت لديهم النية الحسنة».

قلت: «كلامك صحيح لو كانت المبادرة منّا».

قال: «على الرغم من ذلك، كتابة النصوص ستساعدهم؛ سيحملون هذا النصّ، ويقولون الأردن كذا وكذا».

قلت: «يعلم هاني أنّ الأمر فردي».

قال: «هؤلاء يكذبون».

قلت: «دون ذلك يكذبون، فالمسألة حتى الآن، في رأيي، هي كيف سنتقدّم».

قال: «لا نتقدّم بهذه الطريقة».

(ابتسم طارق ومروان، وأدركنا جميعًا أنّ جلالة الملك والرئيس قد أخذا قرارهما بعدم المضي في هذا

الخيار، وأنّهما يتمنيان أن يرفض أبو عمّار، وليس العكس. وأدركتُ شخصيًا أنّ حديثهما قبل يومين عن الحكم الذاتي لم يكن نتيجة توصّلا إليها بسبب عدم استجابة عرفات، بل كان تصورًا بديلًا وافقا عليه قبل مجيء عرفات واقتراح الأميركيين).

ذهبنا إلى الغداء في قصر الندوة، وهناك واصلنا الحديث. وركّز سيدنا وأبو سمير على عرفات انتقادًا وتحليلًا.

ثمّ قال أبو سمير: «استدعى ملك المغرب أبو إياد ليجمعه مع رجال أمن أوروبيين، ونصحه بألّا يقبلوا [القرار] 242، وأن يقاوموا ضغط سيدنا، وأنّه (ملك المغرب) سيجمع أبو إياد مع الإسرائيليين، وأنّ أبو إياد قال له: بعد 1982 ما عاد لديّ محرّمات، فأنا مستعد أن أقابل الإسرائيليين سرًا وعلنًا. وأنّ الملك الحسن وعده بترتيب ذلك».

قلت: «ومتى قابلت أبو إياد؟».

قال: «أمس جاء، وقابل سيدنا بمفرده، وكنتُ بمعيّة سيدنا. ومن جملة ما قاله أبو إياد أنّهم يرفضون قبول [القرار] 242 للأسباب الآتية:

1. لأنّهم عبأوا الشعب الفلسطيني ضدّ [القرار] 242 لأعوام طويلة.

2. الخوف من سورية إعلاميًا وإرهابيًا.

3. الخشية من تشكيل منظمة بديلة.

4. الخوف من الاتحاد السوفياتي».

سيدنا (بإعجاب): «أنا معجب بهذا الرجل، فهو صادق».

(كان واضحًا أنّ إعجاب سيدنا به لأنّه أكّد رفض الاقتراح الأميركي).

قال الرئيس (مُعربًا عن إعجابه بأبو إياد): «انتقد أبو إياد زميله أبو عمّار بشراسة، وقال إنّ لديه على أبو عمّار مئة مأخذ، وتساءل: لماذا لم يقل لكم أبو عمّار بصراحة إنّنا نرفض قرار 242 بعد اجتماع بغداد؟».سيدنا: «قلتُ لكم، أبو إياد أحسن من أبو عمّار. فهو في الأقل صادق وصريح».

أبو سمير: «باختيار المنظمة أن تبتعد عن عملية السلام، يمكننا أن نأتي لسورية ونقول لها: على ماذا نختلف؟ الجواب: على ثلاثة أمور:

1. الإخوان المسلمون؛ وقد أعطيناكم ما تريدون.

2. أبو عمّار، وها قد انتهينا منه.

3. الحرب العراقية – الإيرانية؛ هنا نريدكم أن تغيّروا موقفكم».

أردف أبو سمير قائلًا: «السياسة مقايضات. بصراحة نقول لهم: أعطيناكم شيئين، وجاء دوركم لتعطونا ما نريد، وهو المصالحة مع العراق».

(كان أبو سمير يضرب على وتر حسّاس عند سيدنا، فبدا سيدنا مبتهجًا بما سمع).

خرجنا من «الندوة»؛ طارق ومروان وأنا، لنقول لبعضنا بعضًا: «لقد انجلى الأمر تمامًا».

1986/2/3

اتصل بي مروان [القاسم] - وقد كنتُ في مكتبي - ليقول إنّ في مكتبه أبو رحمة[674] وحنّا سنيورة[675]. ذهبتُ إلى هناك، وطرحا علينا نصًا بالإنكليزية عن بيان مقترح تذيعه المنظمة للإجابة عن الطلب الأميركي. قرأناه، وكان سخيفًا، ولغته ركيكة.

قلت: «هذا ركيك».

قال سنيورة: «اطّلع عليه السفير كلافوريوس، ووافق عليه».

قلت: «يبدو أنّ كلافوريوس لا يتقن الإنكليزية».

قال: «نصحّحه».

قلت: «وأين رأيتما كلافوريوس؟».

قال: «في فندق الأردن إنتركونتيننتال، لكنه قال لنا ألّا نتحدّث عن مقابلته لنا».

قلت: « في أي حال هذا النصّ، بغض النظر عن ركاكته، لا يقبله الأميركيون».

قال: «نعدّله».

قال مروان: «وصلنا مع الأميركيين إلى خطّ النهاية؟».

قال: «لكنّ كلافوريوس قال لنا أقنعوا الجانب الأردني، ونحن نوافق».

قلت: «هذا غير معقول، لأنّ كلام الأميركيين لنا هو أنّهم يرفضون كلمة زائدة أو كلمة ناقصة عمّا اقترحوه».

في أثناء ذلك حضر سيدنا. أخذتهما إلى مكتبي، وعدتُ إلى مكتب رئيس الديوان، حيث جاء الأمير رعد، وأخذ مروان يتحدّث إلى سيدنا عن أبو رحمة وسنيورة.

طلب سيدنا استدعاء الرئيس، فجاء واطّلع على ما جاء به سنيورة وأبو رحمة، واستهزأ به. وقال: «كلام فارغ».

ذهبتُ إلى مكتبي لأعطيهما نسخة النصّ المقترح، وقلتُ لهما: «هذا غير مقبول من الأميركيين».

قالا: «ثانية، لكنّه مقبول».

قلت: «اذهبا إلى كلافوريوس واطلبا منه أن يتصل بي أو بمروان ليقول مقبول».

عدتُ إلى مكتب رئيس الديوان.

اقترح مروان أن يطلب كلافوريوس ليتأكّد ما قاله أبو رحمة وزميله. وافق جلالته، وكلّم أبو سمير

كلافوريوس. بعد المكالمة، قال الرئيس إنّ كلافوريوس يقول إنّ أبو رحمة وزميله كانا يطاردانه في الفندق، وأمسكا به، وأنّه لم يرَ الورقة التي كانا يحملانها. وأنّه قال لهما: «أي شيء تريدونه منّا ينبغي أن يأتينا من خلال الحكومة الأردنية».

ثمّ قال أبو سمير: «هل ترون؟ إنّهما كاذبان».

كان أبو رحمة وسنيورة ينتظران في مكتبي. وبعد مكالمة الرئيس مع كلافوريوس - وبطبيعة الحال لم ندرِ ما قال كلافوريوس - أخذتُ الورقة التي كتب عليها الاقتراح المنسوب إلى كلافوريوس، واتجهتُ إلى مكتبي لأردّها إلى أبو رحمة.

في مكتبي قلتُ للسنيورة بلهجة لا تخلو من التقريع: «اتصلنا بكلافوريوس الذي يقول إنّه لم يرَ ما في الورقة، وإنّه شاهدكما في البار حيث أمسكتما به، وبعدها لم يناقشكما أو يُملي عليكما، بل إنّه لم يرَ ما في الورقة التي تحملانها، وتقولان إنّ كلافوريوس وافق على مضمونها!».

قال أبو رحمة في دهشة واستغراب: «دعانا كلافوريوس إلى غرفته، وفيها تناولنا المشروب، واطّلع على كل ما في الورقة».

عدتُ إلى مكتب رئيس الديوان حيث سيدنا والآخرون، ولم أقل ما قاله أبو رحمة.

ذهبنا إلى «الندوة» للغداء، وعدنا إلى الحديث نفسه. استذكر سيدنا كلام أبو إياد، ومدحه لصدقه.

في أثناء الغداء، اقترحتُ على سيدنا أن أتصل بهاني الحسن، وأقول له أن يهمل النصّ.

رحّب أبو سمير بالفكرة، وأذِن لي جلالته بالاتصال. فاتصلتُ من غرفة الطعام، وقلتُ لهاني «forget it» [انساه]. ارتاح سيدنا من ذلك.

وقال أبو سمير (وكان مؤدبًا أيضًا): «لقد قال [أبو إياد] لسيدنا: إنّني لستُ ممّن يدقّون الطاولة بحضورك، ويشتمون خالك؟». (مشيرًا إلى حادثة وقعت في أيام عزّ أبو عمّار في عمّان 1970/ 1969).

قلت: «هل قال أبو إياد ذلك؟».

سيدنا: «نعم».

قلت: «لذلك مدلول كبير. أنا أفهم من ذلك أنّ طلب أبو إياد مقابلة سيدنا على انفراد هو للدسّ على أبو عمّار، لأنّه يذكّر سيدنا بحادثة غير سارة قام بها رفيقه أبو عمّار. والسؤال هو: لماذا يدسّ على أبو عمّار؟ تُرى هل لذلك علاقة بما قاله الأسد لسيدنا ابحثوا لكم عن بديل لأبو عمّار أو هل لديكم بديل له؟».

سيدنا: «قد يكون كذلك».

أبو سمير (وقد راقت له الفكرة): «أنا أعتقد أنّ أبو إياد يهيئ نفسه بديلًا لأبو عمّار».

سيدنا: «الأفضل التعامل مع أبو إياد».

مروان [القاسم]: «كيف يا سيدي وهو من قتل وصفي، وأراد قتل أبو سمير؟».

أبو سمير: «هذا شيء، وصدقه في ما يرى، أوافقت على رأيه أو سياسته أو لم توافق، شيء آخر».

سيدنا: «أنا لا أنسى ما قاله أبو عمّار لي في مؤتمر الرباط في عام 1974 أمام الملوك والرؤساء».

قلت: «ماذا قال؟».

أبو سمير: قال: «أما آن الآوان لتخلصونا من وصاية الهاشميين؟».

قلت: «هل قال ذلك فعلًا؟». (موجهًا سؤالي لجلالته).

سيدنا: «نعم قال ذلك».

بعدها سألني سيدنا متى سأسافر إلى العقبة كي أكتب الخُطبة [التي سيلقيها الملك لتوضيح ما جرى مع المنظمة وأميركا بشأن 242 ومؤتمر السلام].

قلت: «غدًا».

قال: «جيّد».

وقال الرئيس: «جيّد».

(كان جلالته والرئيس في يوم الجمعة الماضي 31/ 1/ 1986 - في أثناء لقائي بهما في «الندوة» قبل تكليفي بحمل الرسالة إلى أبو عمّار - قد قالا لي إنّ أبو عمّار انتهى كخيار، وإنّ على سيدنا أن يقول شيئًا عن انتهاء هذه الجولة معه. وتناقشتُ معهما حول ما ينبغي أن يُقال، لأنّ ما سيُقال سيؤثر في المرحلة المقبلة.

فقال الرئيس: «لا بدّ من توضيح الصورة للناس. لكن اقترح أن يُلقي سيدنا خُطبته بعد زيارة الأسد لعمّان، لأنّ سيدنا سيقول إنّ أبو عمّار بعد كل الذي عمله سيدنا له وللمنظمة، لم يتجاوب ولم يساعد، فإذا قال ذلك قبل لقاء الأسد فسنكون قد جردنا أنفسنا من سلاح مهم للمساومة عليه مع الأسد حول تحسين علاقته بالعراق. أمّا حين يأتي الأسد، ولا يعرف ماذا سيقول سيدنا عن أبو عمّار، فإنّه سيبقى في دائرة الغموض، وحينئذٍ يعقد صفقة معنا، مضمونها أن نترك أبو عمّار مقابل أن يأتي إلينا في موقفنا الداعم للعراق. ويستطيع أن يقول سيدنا للأسد: أعطيتك في موضوع الإخوان المسلمين، وأعطيتك في موضوع أبو عمّار، وأتوقع منك أن تعطيني في موضوع العراق. فالمشكلات الثلاث التي بين الأردن وسورية قد سُوّيت، فنكون قد أعطينا الأسد شيئين ليعطينا شيئًا واحدًا»).

قال سيدنا: «أريد للخُطبة أن تكون جاهزة قبل دعوة الأسد. على كل حال، متى يغادر أبو عمّار؟».

قال طارق: «لا أدري، ربّما سينتظر اجتماع مجلس الصندوق القومي الفلسطيني الذي سيبدأ في عمّان في يوم الخميس 6/ 2/ 1986».

قال سيدنا متأففًا: «نريده أن يغادر حتى نتمكّن من العمل». (وقصد سيدنا دعوة الأسد، ظنًا منه أنّ

الأسد سيُلبّي الدعوة، وأنّه لا يُعقل أن يأتي إلى عمّان بينما عرفات مقيم فيها). ثمّ أضاف جلالته مبتهجًا: «إنّ المنشقّين اتصلوا بالرئيس». والتفت إلى أبو سمير.

قلت: «ماذا قالوا؟».

قال الرئيس: «أنّهم مستعدون للسير مع الأردن، وأنّهم يعتبرون الأردن وفلسطين شيئًا واحدًا، وأنّهم يقدّسون وحدة الضفتين».

قلت: «كلمة حقّ أريدَ بها باطل، لأنّ ما يعنيه الجماعة ليس استعدادهم للحلول محلّ عرفات في الحلّ السلمي، بل إمّا توريط الأردن في العملية، أو أنّهم مع الأردن وسورية ضدّ عرفات. ولا ننسى أنّ المنشقّين يُعبّرون عن الرأي السوري».

قال الرئيس: «سأطلب من طاهر [المصري] أن يتصل به [عرفات] أو بعبد الرزّاق اليحيى، ليعرف متى سيغادر».

انتهى الغداء على:

1. أن أذهب إلى العقبة لأُعدّ الخُطبة.

2. أن يستعجل الرئيس مغادرة عرفات عمّان.

3. أن يتوجه الرئيس إلى دمشق لدعوة الأسد إلى عمّان.

4. يُلقي سيدنا خطبته «خطبة الطلاق من عرفات» في ضوء عقد صفقة مع الأسد: شيئان مقابل شيء (الإخوان وعرفات مقابل العراق).

1986 /2/ 4

طرتُ إلى العقبة، والتحقت بي زوجتي في اليوم التالي، 1986 /2/ 5. عدتُ إلى عمّان صباح السبت 1986 /2/ 8، وقد أنهيتُ الخُطبة ما عدا الخاتمة.

في أثناء وجودي في العقبة، أُذيع أنّ سيدنا [الملك حسين] استقبل عرفات يوم 1986 /2/ 5، وأنّ الرئيس استقبله يوم 1986 /2/ 6. حين عدتُ، علمتُ من رجائي [الدجاني] الذي علم بدوره من طارق علاء الدين أنّ أبو عمّار في زيارته لسيدنا يوم 1986 /2/ 5، أحضر معه ثلاث صيغ للتجاوب مع الموقف الأميركي، وأنّ الصيغ الثلاث وإن اختلفت في كلماتها إلّا أنّها أجمعت على المطالبة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقّه في تقرير المصير. وقال رجائي إنّ سيدنا لم يتجاوب معه.

أمّا مروان [القاسم]، فقال لي إضافة إلى ما قاله رجائي، إنّ السفير الأميركي وكلافوريوس طلبا مقابلته في يوم الثلاثاء 1986 /2/ 4، وجاءا إلى مكتبه ومعهما صيغة أميركية جديدة تتضمّن النصّ السابق نفسه لدعوة المنظمة، مضافًا إليه عبارة تقول إنّ الولايات المتحدة تؤيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

اتصل مروان بسيدنا في «الندوة»، وأخبره عن التطوّر الجديد المشجّع، وكيف أنّهما ردّا على سؤال مروان «هل هذا الموقف هو موقف الإدارة؟ قالا له: «هذه صيغة شخصية، لكنهما يعتقدان أنّ الإدارة توافق عليها».

قال مروان لي: «لم يُعجب سيدنا كلامي (على الرغم من إيجابيته)». وقال متأففًا: «أوه»، موحيًا بأنّه متضايق، لأنّه كان قد أخذ قراره بالطلاق من عرفات، وأنّ ما يقدّمه الأميركيون يغير توجّهه.

قال مروان: «قلتُ لسيدنا: على كل حال، يريدان مقابلتكم. فقال سيدنا: سآتي إلى الديوان. وجاء بالفعل، واستمع إليهما».

بعدها غادر السفيران، وطلب جلالته من مروان أن يستدعي الرئيس. جاء الرئيس وقال له سيدنا ما سمعه من السفير الأميركي وزميله. كانت ردة فعل أبو سمير مثل ردة فعل سيدنا، ولجأ إلى التشكيك بقوله: «إنّ هذان يتكلّمان باسميهما». كما أبدى امتعاضه من حقيقة أنّ مروان استقبلهما، تمامًا كما أبدى سيدنا امتعاضه من حقيقة أنّني وضعتُ صيغة لهاني الحسن.

طلب سيدنا من الرئيس أن يتصل بالسفير الأميركي في عمّان ليسمع بنفسه. فاتصل، وسمع منه. وكانت ردة فعل الرئيس على الهاتف: «أبو عمّار لا يقبل ما تقترحان؛ لأنّه لا يشمل حقّ تقرير المصير». وسأله، بناءً على طلب مروان، إذا كانت واشنطن توافق على النّص. فأجابه السفير على الهاتف بالإيجاب، الأمر الذي أزعج الرئيس، وأصرّ على القول إنّ هذا غير مقبول ما دام يخلو من عبارة «حقّ تقرير المصير».

قال لي مروان: «إنّ الأميركيين أرادوا بهذه الصيغة أن يبدأوا حوارًا جديدًا، وأنّ السفير الأميركي لّمح له بأنّهم مستعدون حتى لبحث موضوع تقرير المصير. وطالبوا بأن يبقى الباب مفتوحًا بين الأردن وأبو عمّار، موحين بذلك أنّهم ربما استجابوا لطلبه. لكنّ سيدنا والرئيس لا يريدان». وقال مروان إنّ السفير الأميركي أخبره أنّ حكومته خذلت الملك بالسلاح، وتريد أن تعوّضه بالسلام.

ابتعاد عن عرفات واقتراب من الأسد

9 /2 /1986

سافر الرئيس ومروان إلى دمشق ليدعوا الأسد لزيارة عمّان.

كان يتطلّع سيدنا [الملك حسين] إلى تجاوب سريع من الأسد في ردّ الزيارة [التي قام بها جلالته إلى دمشق]، ومن بعدها فتح باب الزيارات الملكية القصيرة لسورية لتكثيف الحوار مع دمشق. ومصدر هذا التفاؤل أمران:

أولًا: إنّ جلالته قد قدّم اعتذارًا علنيًا عن موضوع «الإخوان المسلمين» في 1985/ 11/ 10.

ثانيًا: إنّه الآن سيفسخ علاقته مع عرفات.

لكنّ الأمور جاءت على غير ما يتوقّع الرئيس، فالذي يقف حائلًا بين عودة العلاقات التنسيقية مع سورية هو موضوع السلام. إذا تخلينا عن التسوية فإنّ كل شيء سيكون على ما يرام، وتُترك القضية لأهل الضفة الغربية ليشقّوا طريقهم بأنفسهم (الحكم الذاتي).

نحو الساعة الثانية عشرة ظهرًا، اتصل بي جلالته من «الندوة»، وقال مداعبًا: «أين أنت؟ وصلنا إلى العقبة أمس، وأنت خرجت منها؟». (ذهب سيدنا إلى العقبة يوم أمس، ومعه الرئيس ومروان، لزيارة قطع بحرية بريطانية تزور العقبة).

قلت: «علمتُ مساء أمس بقدومكم، لكن لم يخبرني أحد بالبقاء».

قال: «هل انتهيت من الخُطبة؟».

قلت: «نعم، تقريبًا».

قال: «أبو سمير ومروان ذهبا إلى دمشق».

قلت: «علمت».

قال: «زارنا أبو عمّار قبل سفره إلى رومانيا، ومنها إلى مصر. واتصلتُ بالرئيس مبارك لأُعلمه بما حدث حتى لا يخدعنا عنده».

قلت: «جيّد».

قال: «جاءتنا قبل سفره صيغ من الأميركيين بقبول الحقوق المشروعة».

قلت: «هذا تطوّر جيّد».

قال: «لكن حتى لو وافقوا له (أبو عمّار) على تقرير المصير، فإنّه سيطالب بشيء جديد. لا فائدة فيه يا أبو السعيد».

قلت: «ربما».

في المساء، وضعت جلالة الملكة طفلة سموها الأميرة راية، وكان سيدنا مشغولًا.

10/2/1986

ذهب سيدنا [الملك حسين] إلى القيادة. ونحو الواحدة والدقيقة الثلاثين، أخبرني مروان [القاسم] بأنّ سيدنا ينتظرنا في القيادة. ذهبنا معًا في سيارتي، وأخذتُ معي ثلاث نسخ من الخُطبة المطبوعة: نسخة لسيدنا، واثنتين للرئيس. وفي الطريق أخبرني مروان بنتائج زيارته مع الرئيس إلى دمشق.

قال مروان: «إنّ الرئيس الأسد كان مهتمًا بنتائج محادثات الملك – عرفات، ومتلهفًا ليعرف إذا كان الملك قد وصل إلى نقطة الطلاق معه، وأنّ أبو سمير وجّه له دعوة سيدنا للحضور إلى عمّان، ومنها إلى العقبة،

حيث سيتباحثان في الشؤون العامة». لكنّ الأسد اعتذر بأسلوبه قائلًا: «لا سياسيًا، ولا نفسيًا، ولا جماهريًا، أستطيع أن أقوم بالزيارة الآن». ولّمح بما معناه أنّه ربما يفعل ذلك بعد أن يعلن الملك طلاقه من عرفات. أضاف الأسد: «شعبنا في الأردن مسيّس، ويستطيع أن يُقدّر موقفي».

فقال مروان: «سيادة الرئيس، إنّ أخوك جلالة الملك يريد أن يبحث معكم موضوعات مهمة تهمّ منطقتنا. إنّ مجلس التعاون الخليجي يخاطب الآن أوروبا بصفته هيئة إقليمية مستقلة عن جامعة الدول العربية، والمغرب العربي كذلك. إنّ منطقتنا هي المتروكة من دون تنسيق».

ردّ الأسد: «هذا أمر مهم، لكن ليأتِ جلالته إلى اللاذقية، فجلالته هو القاسم المشترك الأعظم، إذ يتحدّث مع مبارك ومع صدّام ومع عرفات».

قال مروان لي: «إنّ الرئيس حين قابل جلالته مساء أمس، ونقل إليه نتائج مقابلته مع الأسد، ركّز على قول الأسد إنّ جلالته القاسم المشترك الأعظم، مفسرًا هذه الملاحظة بأنّها تعني أنّ سيدنا يتحدّث مع الجميع، ومحترم من الجميع». وأضاف مروان: «لكنّني أفهم عبارة الأسد هذه، من سياق الحوار، بأنّها كانت تهكمًا».

هكذا، ووفقًا لرأي مروان، فإنّ الأسد لن يأتي إلى عمّان قبل أن ينزع عن سيدنا عوامل قوته، فيجعله بعد رسالة الاعتذار عن قضية الإخوان يطلّق عرفات، وبعد عرفات سيطلب منه الطلاق من مبارك، وحينئذٍ يتعرّى موقف سيدنا تمامًا، ثمّ يذهب إلى الأسد ليغطّيه.

قال مروان إنّ الأسد تحدّث كثيرًا عن الأكراد، وعن الأقليات في الأردن وسورية.

وصلنا إلى القيادة. وعلى الغداء الذي حضره أبو شاكر [زيد بن شاكر] بطبيعة الحال، ورئيس الأركان وقائد سلاح الجو ومدير المخابرات وعلي غندور، إضافة إلى سيدنا والرئيس ومروان وأنا، تحدّث الرئيس عن اجتماعه صباح اليوم مع اللجنة القانونية في مجلس الأعيان، والتي كانت تبحث مشروع قانون الانتخاب الجديد، وكيف أنّ أحمد عبيدات وقف بإصرار ضدّ المادة التي تقول إنّه لا يُسمح للمنتمي إلى منظمات غير مشروعة بأن يُرشّح نفسه، بحجة أنّ ذلك مخالف للدستور وأحكامه وحقوق المواطنين. وركّز أبو سمير على أحمد عبيدات فأثار الملك والحاضرين ضدّه.

بعد الغداء سلّمتُ سيدنا نسخة من الخُطبة، وسلّمتُ الرئيس نسختين. وفي المساء اتصل الرئيس بي في البيت ليقول لي: «إنّ الخطبة عظيمة، ولم أكن أعلم بقدرتك على الكتابة. لكنّها خطبة أكاديمية، وبحاجة إلى وضعها في إطار سياسي، هناك أشياء كثيرة لا تُقال. وضعتُ ملاحظات كثيرة، وأخذتُ ملف جلالته». (لم أفهم، وقدّرتُ في ما بعد أنّه قصد نسخة جلالته). واقترح أن نلتقي غدًا في بيتي في حوالى الثالثة، ومعنا مروان، لنقرأ الخُطبة ونعدل ما نريد.

قلت: «موافق، سنجلس غدًا».

بعدها فكّرتُ: لماذا قال الرئيس عن الخطبة إنّها أكاديمية؟ الخطبة تحليلية. أعتقد أنّه قال عنها ذلك كي

يبرّر حذف التحليل المتعلّق بالاستراتيجية الإسرائيلية الرامية إلى فصل الشعب الفلسطيني عن أرضه، وتحذيري من المدارس الإسرائيلية الثلاث التي تتفق على المبدأ، لكنّها تختلف في الأسلوب، وكيف أنّ المدارس الثلاث تجعل من الأردن هدفًا لاستراتيجيتها في إنهاء القضية الفلسطينية. وجعلني أعتقد أنّ الرئيس قال إنّه أخذ الملف، فإذا كان الملف الذي عناه هو نسخة سيدنا من الخُطبة، فهذا يعني أنّه لا يريد لسيدنا أن يقرأ هذا التحليل المُقنع والمناقض لتوجّه الرئيس في المساعدة في إنشاء حكم ذاتي في الأرض المحتلة.

فكّرتُ في موضوع الأكراد، واستولى عليّ حدس: ربّما كان الأسد يرى في الفلسطينيين شعبًا مماثلًا للأكراد؛ بمعنى توزّعه في بلدان متجاورة من دون أن تكون له دولة. فالفلسطينيون في إسرائيل، وفي فلسطين والأردن وسورية ولبنان، لكن من دون دولة. هل كان الأسد يريد أن يكون مستقبل الفلسطينيين كالأكراد؟

20 /2 /1986

أُقيم غداء في «الندوة» بحضور الرئيس ومروان وطارق وأبو شاكر وأنا. قال الرئيس إنّ ردّات الفعل على الخطبة كانت إيجابية جدًا، ويتسابق الناس لنشر إعلانات ضدّ أبو عمّار، وإنّ مهمة الحكومة غدت: «هل تسمح بنشر مثل هذه الإعلانات أم لا».

ثمّ تحدّث عن رغبة وفود من اللاجئين الفلسطينيين في الحضور إلى الديوان الملكي للإعراب عن ولائها. ومن هؤلاء الذين أجروا اتصالات، لاجئون من مخيم شنِلر، وجيش التحرير الفلسطيني في الأردن، وغيرهما.

قال سيدنا إنّه تلقّى هو شخصيًا بعد الخطبة ليلة أمس مكالمات هاتفية من عدد من الناس، منهم الشبّان المهتمون بالأمور السياسية.

بعد أخذ وردّ، انتهى الحديث بأن يستقبل سيدنا الوفود في قصره، وأن يُسمح لإعلانات مهذّبة بالنشر لنرى ماذا سيحدث.

مرحلة جديدة في الخلاف مع المنظمة

27 /2 /1986

«داومتُ» في 27 /2 /1986 لأعلم أنّ الوفود تتوالى على الديوان، وأنّ الحكومة تحثّ الناس على المجيء، أي إنّ الوفود التي تطوّعت للإعراب عن تأييدها في البدء أصبحت وفودًا تحثّها الحكومة على الحضور، فالصورة بدأت تتشوّه.

خرجت في هذا الوقت صحيفة **السياسة** الكويتية بمقابلة مع جلالة الملك، نسبت إليه فيها دعوته إلى إعادة النظر في قرار «الرباط».

قلتُ لسيدنا [الملك حسين]: «من الخطأ أن نحوّل الأمر إلى صراع بيننا وبين المنظمة بعد أن طرحه جلالته بأنّه خلاف بين الأردن وقيادة المنظمة».

أوضحت لجلالة الملك رأيي فقلت: «إنّ المنظمة بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني هي الهُوية ما دام تحت الاحتلال، وهو لا يقبل أن تُنزع هويته منه أو يُشكّك فيها، ولذلك ستكون ردة فعله سلبية. وشبّهتُ له الأمر بما يأتي: الفلسطينيون كاليتيم الذي تُرك مع أمه (المنظمة)، وبقوا في ظلّها يشعرون بالحاجة إلى الأمن بين الشعوب الأخرى، إلى أن عاد الأب من غيابه. وهذا الأب هو الأردن الذي وحّد العائلة في اتفاق 11 شباط/ فبراير. وبعد أن التمّ الشمل، وارتفعت آمال الطفل، وشعر باطمئنان أكثر تجاه مستقبله، اختار الأب (الأردن)، لأسباب واضحة، أن يطلّق الزوجة (المنظمة)، فعاد الطفل إلى حالته الأولى من الشعور بعدم الاطمئنان. وكان يُفترض أن تُترك الأمور عند هذه النقطة. أمّا أن يعود الأب ليقول للطفل الخائف القلق: إنّ أمك خاطئة فاتركها، فإنّه سيرفض بالتأكيد، لأنّ أمًا خاطئة بالنسبة إلى طفل خير من اليُتم الكامل».

على الرغم من اعتقادي بدقة التحليل، فإنّ هذا الوصف لم يُعجب الملك. لكنّه عاد وسأل: «ماذا نعمل؟». قلت: «إذا أُتيحت لسيدنا فرصة أن يتحدّث إلى وفد ما، فليُركّز على تمسّكنا بالمنظمة، وخلافنا مع القيادة».

أدرك الملك ذلك، وأخذ منذ 1/ 3/ 1986 يصوّب الانطباع الذي حمله الناس من مقابلته مع صحيفة **السياسة** الكويتية. شعرتُ بالندم لغيابي في تلك الفترة عن عمّان.

جاءني إلى البيت مصطفى جبر[676] ومعه أحد زعماء المنظمة المطعون فيهم، هو المدعو أبو الزعيم [عطا الله عطا الله] الذي عرض أن يعمل لإسقاط أبو عمّار.

قلتُ له: «إنّ الأردن، كما قال الملك، لن يُنسّق مع هذه المنظمة. والمسألة كما نراها هي مسألة فلسطينية متروكة للشعب الفلسطيني ليحلّها مع منظمته. أمّا نحن، فنتمسك بالمنظمة».

قال أبو الزعيم إنّه في الفترة السابقة نشأ انطباع مفاده أنّ الأردن ضدّ المنظمة، وإنّ هذا غير مفيد. وافقته في رأيه، وصوّبتُ له الأمر قائلًا إنّ الأردن سيظل متمسكًا بالمنظمة تمسّكه بموقفه من عدم التعاون مع قيادتها الحالية.

في الأسبوع الأول من آذار/ مارس 1986، كثُرت اللقاءات على مستوى مجموعة اتخاذ القرار بقيادة جلالة الملك. ومعظم هذه اللقاءات كان يتمّ على الغداء في «الندوة». ومن خلالها قوّمنا الموضوع والموقف، وأكّدتُ في إحدى الجلسات أنّ التمرين كله الذي قمنا به خلال أكثر من عام تمخّض عن الحقائق الآتية:

1. إنّ الشعب الفلسطيني، ومن بعده الأردن، سيدفعان ثمن التنافس بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. فبينما تقوم الأخيرة بدعم إسرائيل، تقوم الأولى بعرقلة أي حلّ، لأنّها تستفيد من واقع «اللاحرب واللاسلم».

2. إنّ سورية هي الدائرة الثانية التي تكرّس «اللاسلم واللاحرب»، لأنّها تنتفع منه. فسورية في سياستها تنطلق من اعتبارات المنفعة القُطرية السورية والنظام.

3. إنّ الرافضين الفلسطينيين هم أداة السوفيات وسورية لتمكين واقع «اللاسلم واللاحرب».

4. إنّ للاتحاد السوفياتي تأثيرًا في المنظمة – من خلال بضعة أشخاص – يفوق ما كنّا نتصوّره. فالقضية الفلسطينية أصبحت هي المنظمة، والمنظمة هي القيادة، والقيادة عبارة عن بضعة أشخاص. أدرك السوفيات ذلك، وركّزوا تأثيرهم على هؤلاء الأشخاص، إمّا بالابتزاز أو الإغراء أو الإرهاب، بحيث أصبحت القيادة في وضع لا يسمح لها أن تخرج عن إرادة السوفيات إلّا في حالة واحدة، هي أن تضمن أن تحكم الضفة الغربية.

5. إنّ الولايات المتحدة، بوقوعها تحت تأثير اللوبي الصهيوني، تلتقي مع السوفيات في شلّ التحرّك.

6. نحن الذين ندفع الثمن ولا أحد غيرنا.

بمناقشة وعرض كل الذي قمنا به في العام الماضي مع المنظمة، تأكّد لنا أنّ المنظمة في حقيقتها أصبحت أقرب إلى «Multinational» [هيئة متعددة الجنسيات] منها إلى منظمة مسؤولة عن شعب؛ وأنّ أولوياتها هي أن تنتقل من مركز المنظمة خارج الأرض المحتلة إلى هيئة حاكمة بعد الانسحاب؛ وأنّ أبو عمّار رئيس مجلس إدارة أكثر منه زعيم. فمثلًا، حين كنّا نناقش أمورًا جادة حول الشعب الفلسطيني والوطن ونأتي في المناقشة إلى نقطة تتطلّب منه أن يتّخذ موقفًا، كانت ردة فعله في معظم الأحيان: وماذا سيقول السوريون؟ ماذا سيقول المنشقون؟ ماذا سيقول السوفيات؟

المهم أنّ أبو عمّار وأفراد جماعته كانوا وما زالوا مستعدين لأن يتجاوزوا الضغوط السوفياتية والسورية والفلسطينية المعارضة في حالة واحدة فقط، هي: أن يضمنوا أنّهم سيحكمون. وما دام ضمان أن يحكموا غير مؤمّن، فلا أهمية لاحتمال انسحاب إسرائيل، ولا أهمية لعقد مؤتمر دولي، أو غير ذلك.

من كلامهم الغامض عن استعدادهم للتحدّث مع أميركا على أساس «Package deal» [حزمة كاملة]، وهو التعبير الذي استخدمه عرفات بعد توقيع الاتفاق الأردني – الفلسطيني، فإنه كان يعني بذلك، كما تبيّن لنا من مسار الحوادث والمحادثات، أنّه يسير معنا ضمن الاتفاق (11 شباط/ فبراير)، إذا كان يضمن ذلك له الحكم، وإلّا فهو مستعد لأن يذهب إلى أميركا بمفرده، وأن يُبرم سلامًا مع إسرائيل من دون الأردن (وهذا يعني أنّه يفاوض ليحكم) ضمن ما يسميه بالـ«Package deal».

استذكرنا في المناقشات شعار المنظمة الأقوى الذي يتمسّك به السوفيات والمنشقّون، والذي يختار أبو عمّار أن يسكت عنه ونحن نفاوض الأميركيين، ويتحدّث عنه رفاقه إذا تعثّرت المحادثات مع الأميركيين أو وقع خلاف معنا. هذا الشعار هو «إنّ السلام يكون إذا استعاد الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة، بما في ذلك حقّه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية».

بمناقشة الشعار نجد أنّه يتكون من أربعة أجزاء:

1. استعادة الحقوق الوطنية الثابتة.

2. حقّ تقرير المصير.

3. إقامة دولة مستقلة.

4. حكم منظمة التحرير.

يُفترض أنّ الجزء الأول يُغني عن الثاني والثالث. فلماذا تُصرّ المنظمة على ذكرهما؟ الجواب ببساطة: كي تصل إلى الجزء الرابع، وهو «حكم منظمة التحرير». المهم، تكشّفت لنا الأمور على هذا الشكل، واقتنعنا بها، وشعرتُ بالحزن الشديد، لأنّ الوطن خضع لطموحات أفراد غير قابلة للتحقيق. وهذه الطموحات أدركتها دولة عظمى، ووظّفتها للضغط على الأفراد القياديين، ثمّ على المنظمة ككل، ثمّ على الشعب في الأرض المحتلة، وذلك لأغراض تتعلّق بحسابات الاتحاد السوفياتي كدولة عظمى تواجه أميركا. في المقابل، هناك إسرائيل بيمينها الصاعد، والذي - بدعم أميركي (مالي وعسكري) - أخذ في الفترة الأخيرة يكسب دعمًا أيديولوجيًا من اليمين الأميركي. أدركتُ أنّ أحلام استعادة الوطن كلها أخذت تتبدّد، وأنّ الشعب الفلسطيني في الداخل يدفع الثمن، لا لشيء إلّا لتنافس الدولتين العظميين.

أمّا على صعيد تصرّف الحكومة، فأعتقد أنّ جلالة الملك أضعف موقفه باستقباله الوفود المؤيدة، وفي مقابلته مع صحيفة **السياسة** الكويتية، الأمر الذي جعل الفلسطينيين يعتقدون أنّه ضدّ المنظمة، والمنظمة هي الهُوية بالنسبة إليهم. ولأنّ الشعب الفلسطيني، كغيره من الشعوب العربية، يميل إلى شخصنة الحقائق، فقد اعتبر حديث الملك عن القيادة حديثًا عن المنظمة، والمنظمة هي الهُوية. ومن هنا جاءت ردة فعل الفلسطينيين مؤيدة لقيادة المنظمة. وخلاصة التمرين لم تكن لمصلحة الملك شعبيًا، إذ بدا كما لو أنّه دخل مع المنظمة في استفتاء، تمكّنت المنظمة من الفوز فيه.

أمّا ردة فعل الضفة الغربية - أي الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة - فجاءت غريبة في ظاهرها كما كانت دائمًا، إذ جاءت مؤيدة للمنظمة وللقيادة.

بدأ جلالته يشعر بخسارته، لأنّ هذا التحليل وتغطية ردّات الفعل ظهرا في الصحافة الأجنبية التي كان يقرأها. وخلال هذه الفترة، اغتيل ظافر المصري في نابلس، في 3 /3 /1986.

في جنازة المصري التي غطّتها شبكات التلفزيون العالمية، نقل راديو إسرائيل، كما نقلت وكالات الأنباء، أنّ المشيّعين هتفوا ضدّ الرئيس الأسد وضدّ الملك الحسين، مؤكّدين بذلك ولاءهم للمنظمة. هذه الأمور وغيرها جعلت الملك يحسّ بالإخفاق، ويحسّ بأنّ زيد الرفاعي ربما ضلّله، خصوصًا أنّ الرئيس الأسد لم يُبدِ أي تجاوبٍ مع تحرّك الملك الجديد، خلافًا لما كان يراهن عليه الملك نتيجة إقناع زيد له.

أمّا بالنسبة إلي، فبدأت الأخبار والشائعات تكثر قائلةً إنّني مسؤول عن كل ما حدث. فكاتب الخطبة هو المسؤول، وبالنسبة إلى الناس الجبناء والمنافقين فإنّهم يبحثون عن كبش فداء. كنتُ، كالعادة، ذلك الكبش، وكأنّ البعض الخائف لا يمكن أن يفكر منطقيًا، والمنافق النفعي لا يمكن أن يكون منصفًا.

لم يناقش الناس، مثلًا، أنّ هذه الخطبة تمثّل سياسة عليا، وأنّ الكاتب لا يتخذ السياسة بل يتخذها صاحب القرار. ولأنّ الناس يخشون انتقاد الملك، فقد برّأوه. ولأنّ لهم مصالح مع الرئيس، فقد برّأوه هو الآخر. أمّا مروان، فلأنّهم لا ينظرون إليه نظرة متكاملة، إذ لا يعتبرونه صاحب رؤية سياسية بل بيروقراطية. اختاروني أنا ليقولوا إنّني المسؤول عن تعثّر السياسة. وغذّى هذا المفهوم، كما قلتُ، جهلهم وغيرتهم، والجهد الذي بذله رئيس الوزراء ليلومني شخصيًا حمايةً لنفسه.

على كل حال، أنا – كما كنتُ دائمًا في أثناء عملي مع النظام – هدفٌ سهلٌ لمن يبحث عن كبش فداء. فلكوني فلسطينيًا، يجد الشرق أردني من السهل اتهامي بأنّني أغش الملك. ولكوني فلسطينيًا أعمل مع الملك، يجد الفلسطيني من السهل اتهامي بالخيانة. وهكذا بدأت الأقاويل والشائعات تتحدّث عن مسؤوليتي.

5 /3 /1986

سافر الملك إلى بغداد. وكنتُ بمعيّته مع رئيس الوزراء. عقد الملك مع صدّام محادثات في جلسة مغلقة. وعلمنا في أثناء عودتنا في الطائرة أنّ صدّام سأل جلالته شبه معاتب عن رسالته الاعتذارية إلى السوريين، في 10/ 11/ 1985، حول «الإخوان المسلمين». كما علمنا أنّ صدّام كرّر تعهّده بدفع مئة مليون دولار للأردن لشراء أسلحة من السوفيات.

في مطار بغداد، وقبل التحرّك إلى طائرتنا للعودة إلى عمّان، قال الرئيس صدّام حسين مخاطبًا الملك: «إنّ الشعب العراقي يستفقدكم إذا أطلتم الغياب عنه». وفي قصر الضيافة قال للملك: «لم نُغيّر موقفنا منكم منذ عام 1974. وأراد صدّام في الحالتين – كما هو واضح – أن يقول للملك إنّ العراق لا يُغيّر أصدقاءه، وإنّه ملتزم بهم».

8 /3 /1986

تناولنا الغداء في قصرالندوة، وحضره الرئيس ورئيس الديوان والقائد العام ومدير المخابرات وأنا. قوّمنا الموقف من جديد، وكان من الواضح أنّ الملك لا يريد العودة إلى الحوار مع عرفات، فعرفات انتهى من ذهنه بوصفه شريكًا سياسيًا.

طلب سيدنا [الملك حسين] من الحضور أن نُعدّ استراتيجية للمرحلة المقبلة. وذكر سيدنا شيئًا عن رسالة تلقّاها من شولتز، وأنّه سيردّ عليها.

بعد الغداء، عاد جلالة الملك إلى الديوان، وكنتُ مع مروان بمعيته، وذهب الآخرون. قرأ جلالته رسالة، ثمّ ناولني إياها، وكانت رسالة من معن أبو نوّار[677] الذي يدرس في جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة.

تتحدّث الرسالة عن رأي مرسلها في ما جرى مع المنظمة، وينهيها باقتراح يقول فيه إنّ على الأردن، بقيادة جلالة الحسين الموثوقة دوليًا، أن يتحرّك في اتجاه الأمم المتحدة، لعلّه يستطيع أن يُعبئ جهدًا دوليًا من

أجل ترتيب يُفضي إلى وجود دولي في الأرض المحتلة.

قلت: «الفكرة معقولة، ويمكن أن نبدأ بتأليف هيئة من ممثّلي وكالة الغوث والهدنة والـ UNDP [برنامج الأمم المتحدة الإنمائي]».

قال جلالته: «الفكرة جيّدة، تجعلنا نملأ الفراغ الناجم عن الانفكاك عن المنظمة».

قال: «سأطرح الفكرة على سودن الذي حلّ محلّ سلفه الإنكليزي إيركهارت مساعدًا للأمين العام للأمم المتحدة، بعد أن استقال الأخير». وقال إنّ السيد سودن، يصحبه جان كلود إيميه[(678)] (Jean-Claude Emet)، في عمّان، وسأستقبلهما بعد قليل.

في الأمسية نفسها، استقبل جلالته، ومعه مروان، مبعوثي الأمم المتحدة. وكما علمتُ بعد انتهاء المقابلة، طرح جلالة الملك عليهما الفكرة، ورحّبا بها، ووعدا ببحثها بهدوء مع الأمين العام ومع الجهات المعنية الأخرى.

قرّر جلالة الملك أن يبدأ اتصاله بالسيدة تاتشر بشأن الموضوع. واستدعى في اليوم التالي السفير البريطاني، وعرض الاقتراح عليه.

في 26 /3 /1986، طلب السفير البريطاني مقابلة سيدنا، وقابله على انفراد. وعلمتُ من سيدنا في ما بعد أنّ السيدة تاتشر لا توافق على هذا الاقتراح.

نعود إلى يوم 8 /3 /1986؛ إذ بقينا في الديوان بعد أن انتهت مقابلة جلالته مع وفد الأمم المتحدة. وردت مكالمة هاتفية إلى مروان تقول إنّ منظمة التحرير أصدرت بيانها الذي تردّ فيه على خطبة جلالته في 19 شباط/ فبراير.

طلبنا النص فجاء. كانت الساعة حوالى السادسة، وكان حاضرًا في أثناء ذلك، بمعيّة جلالته، مروان وطارق والأمير رعد وأنا. طلب منّي سيدنا قراءة النصّ، فقرأته، واستمع إليه جلالته بعناية. بعد أن انتهيت من القراءة سأل: «ما رأيكم؟».

قلت: «لي رأي يتطلّب موقفًا حاسمًا وجريئًا».

قال: «ما هو؟».

قلت: «نُذيع البيان عبر أجهزتنا الإعلامية».

نظر جلالته في عينيّ لوهلة ليتأكّد من مدى جديتي في ما طرحت.

قلت: «البيان ضعيف، ولا يجيب عن اتهاماتنا بإقناع. فإذا لم نُذعه، سيسمعه الناس من محطات أخرى، وسيُوزّع في البلد كوثيقة سرية، وسيقرأه الناس باهتمام لا يستحقّه. أمّا إذا أذعناه نحن هذه الليلة، ونشرناه في الصحف غدًا، فسنُفقد البيان بريقه، وسنُحوّل اهتمام الناس من مضمون البيان إلى محاولة الإجابة عن سؤال لماذا أذعناه؟».

ابتسم جلالته وقال: «هذا رأي جيّد».

أيدني طارق علاء الدين وقال: «هذه أفضل الطرائق للتعامل معه».

قلت: «على كل حال، إذا سألنا الناس لماذا أذعناه، فسنقول: انسجامًا مع ما طرحه سيدنا في خطبته في 19 شباط/ فبراير، إذ قال إنّنا نترك الأمر لمنابر الحوار العربية والفلسطينية. أما وأنّ أبناء الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة استمعوا إلى وجهة نظرنا فنحن نعرض عليهم وجهة نظر المنظمة، والأمر متروك لهم».

قال سيدنا لمروان: «اطلب الرئيس».

طلب مروان الرئيس على الهاتف، وطلب منه الحضور إلى الديوان.

حضر الرئيس إلى الديوان، وكان قد قرأ بيان المنظمة.

بادره سيدنا بالقول إنّه يرى إذاعة البيان. ارتبك الرئيس قليلًا، لكنّ جلالته فسّر له الأسباب، وأعاد عليه ما قلته في هذا الموضوع. نظر الرئيس في وجوهنا بسرعة، فوجدنا مرتاحين لما يقوله جلالته، فسارع إلى تأييد الاقتراح.

هكذا أُذيع البيان. وبعد إذاعته حدث ما توقّعناه، إذ بدلًا من أن يتحدّث الناس عن مضمونه، شُغلوا في تفسير لماذا أُذيع في الأجهزة الرسمية.

في 1986/ 3/ 8، تلقّى جلالته رسالة من شولتز، يُعرب له فيها عن أسفه لأنّ القيادة الفلسطينية لم تكن بمستوى الحوادث والمسؤولية، وأنّها غير مؤهلة للسلام، وبالتالي عدم جدوى التعامل معها.

ردّ عليه جلالة الملك برسالة جوابية قال له فيها إنّ كل ما حدث، بما في ذلك ردّات الفعل الفلسطينية على موقف الأردن، أثبت ما كنّا نقوله دائمًا. وأضاف أنّ على الأردن والولايات المتحدة وأصدقائهما أن يتعاونوا على سدّ الطرق أمام قيادة المنظمة الحالية.

اتفق الرئيس معنا، مروان وطارق وأبو شاكر وأنا، على أن نلتقي في بيته لوضع الاستراتيجية التي طلبها جلالة الملك.

وضع استراتيجية عمل للمرحلة المقبلة

1986/ 3/ 9

التقينا مساءً في بيت الرئيس؛ مروان وأبو شاكر وطارق وأنا، وبدأنا العمل على وضع الاستراتيجية: ماذا نريد، وما هي الوسائل والأساليب.

ثمّ التقينا ثانية في 1986/ 3/ 10 في بيت الرئيس، وللمرة الأخيرة في 1986/ 3/ 13 في بيت أبو شاكر. وكان مروان وطارق يسجّلان الأفكار حفظًا لسرية الأمر.وخرجنا بعد ثلاث أمسيات من النقاش

والتحليل، باستراتيجية مفادها:

1. زعزعة القيادة الحالية للمنظمة، تمهيدًا لاستبدالها بقيادة من الأرض المحتلة.

2. للوصول إلى ذلك، لا بدّ من زعزعة أركان المنظمة في الداخل والخارج وعربيًا ودوليًا بين الفلسطينيين.

3. تشجيع عناصر مناوئة ووطنية ولها صدقية، للنمو والسيطرة.

وُضعت تفصيلات لعمل ذلك، بما فيها إجراءات تُتخذ ضدّ أنصار المنظمة في الداخل، وضدّ المنظمة في عمّان، وفي المقابل يُقدّم الدعم لمناوئيها.

15 /3 /1986

دعا جلالته اللجنة إلى الغداء في قصر «الندوة»، حيث عرض الرئيس عليه ما توصّلنا إليه. ارتاح للمادة، وأمر بالشروع في التنفيذ.

في الجلسة نفسها، أُثير موضوع الشهادات الجامعية، واللغة العربية وصعوبتها. وتطوّر الحديث إلى أهمية اللغة العربية في بناء الكبرياء الوطني والقومي. وفوجئتُ أنّني كنتُ أتكلّم «سنسكريتي» [بلغة غير مفهومة]، مع أنّ ذلك بدهي، إذ وقف الرئيس وطارق ضدّ هذا التفكير، فقالا إنّ اللغة لا علاقة لها بذلك. حاولتُ إيضاح الموقف، فلم يفهما.

أذكر هذه القصة لأنّها فجعتني في الصميم، إذ كان يجلس متخذو القرار الذين يحكمون البلد، واكتشفت استهزاءهم بأهم مقوّم وأداة لبناء أي بلد في الدنيا. خرجتُ مهمومًا مغمومًا من هذه الجلسة.

في أواخر آذار/ مارس وبداية نيسان/ أبريل، سافر الملك إلى بريطانيا وإندونيسيا وبروناي، ومعه الرئيس ومروان.

موجز اجتماعات وزراء الخارجية في فاس

4 /5 /1986

غداء في قصر «الندوة» حضره الرئيس ومروان وطاهر المصري وأبو شاكر وأنا.

طلب سيدنا [الملك حسين] من طاهر أن يوجزه عن اجتماعات وزراء الخارجية في فاس بالمغرب، والذي عُقد من أجل التمهيد لمؤتمر القمة العربية الطارئ بعد الغارة الأميركية على ليبيا في 4/ 15/ 1986[679].

قال طاهر إنّه على الرغم من أنّ الذي دعا إلى عقد قمة طارئة في فاس هو الملك الحسن الثاني الذي أوفد مبعوثه إلى الدول العربية لهذه الغاية، فإنّ الملك تراجع عن طلبه بعد أن حضر وزراء الخارجية العرب واجتمعوا في فاس.

حين افتتحت أعمال الاجتماعات قال وزير الخارجية الليبي: «لقد اتصل الملك الحسن بالعقيد القذافي ليقول له إنّ المغرب لا يستطيع ضمان حياة القذافي إذا خرج من طرابلس، كما إنه لا يحصّنه من احتمال حدوث شيء ضدّه في ليبيا إذا ترك بلده».

فوجئ وزراء الخارجية بذلك، ولم يعلّق أحد، بل إنّ وزير الخارجية المغربي لم ينفِ ما قاله زميله الليبي. وحين اجتمع الملك الحسن إلى عدد من وزراء الخارجية العرب، بمن فيهم الأردني، قال لهم: «صحيح أنّني اتصلتُ بالعقيد القذافي لأحذره من خطر مغادرة طرابلس، لكنّني لم أقصد بما قلتُ أنّ العقيد لن يكون آمنًا في المغرب، بل وهو في طريقه إلى المغرب».

قال مروان إنّ القائم بالأعمال الأميركي قال له إنّ حكومته (الحكومة الأميركية) اتصلت بالملك الحسن بعد أن تحمّس الأخير لعقد قمة طارئة، وحذرته بأنّه سيكون مسؤولًا عمّا سيخرج به المؤتمر، ولن تتسامح معه، الأمر الذي جعل الملك الحسن يتصرّف بالطريقة التي تصرّف بها، أي بعد أن دعا إلى القمة وأوفد من أجلها الوفود، تراجع وروّع القذافي من الخروج من بلده كي لا تُعقد القمة.

تحدّث سيدنا عن زيارة الأسد التي ستتم غدًا، وتساءل عمّا ينبغي بحثه. الكل أدلى بدلوه: قيل الحديث عن الحرب العراقية - الإيرانية، ثمّ المنظمة، ثمّ الإرهاب، ثمّ القمة.

طُرحت هذه الأمور بشكل مبعثر، ولم أشترك في ما قيل مفضّلًا الإنصات. لاحظتُ أنّ الحضور مع جلالة سيدنا غير مقتنعين بما طرحوا على أنفسهم، وتخيّلتُ أنّ كل واحد منهم وضع نفسه في مكان الأسد ولم يقتنع بما سمع. تدخلتُ واستأذنتُ جلالة الملك، فقلت: «المطلوب هو إيجاد أرضية مشتركة مع سورية. والسؤال: ما هي هذه الأرضية المشتركة؟ وبعد أن نوطّد مفهومها، ننطلق معهم لبحث الأهداف المشتركة».

قلت: «في رأيي إنّ الأرضية المشتركة هي أنّ الأردن وسورية تُركا وحدهما في مواجهة ما يعتبره العرب الخطر الأول، وهو إسرائيل. ونقول تُركنا وحدنا:

1. على صعيد الدفاع، إذ إنّ مصر خرجت من المواجهة بسبب «كامب ديفيد»، والعراق مشغول بحربه.

2. إنّ الدول الخليجية التي غرقت في تسديد فواتير العراق، والتي ترانا، سورية والأردن، متفرقين، توقفت - ما عدا السعودية - عن دعمنا.

من هنا، فإنّ الهدف المشترك هو في تأكيد خصوصية الموقع الأردني والسوري في مجابهة إسرائيل. ومن أجل دعمنا، لا بدّ من وقف الحرب العراقية - الإيرانية. ولا نقول الوقوف إلى جانب العراق ضدّ إيران، بل إنهاء الحرب، لأنّ إنهاءها سيفوّت على الخليجيين حججهم عن الفقر واستنزاف الحرب العراقية - الإيرانية جيوبهم، فيعودون ويدفعون للأردن وسورية.

ثمّ نأتي إلى الإرهاب، وهو صورة من صور الحرب علينا، إذ إنّه يُستخدم لتشويه صورتنا، ولتبرير أي عمل عدائي علينا. ولذلك، لا بدّ من استنكاره ومكافحته. حينئذٍ، يستطيع الأردن وسورية أن يؤديا دورًا قياديًا في العمل الدبلوماسي العربي، إذ إنّهما سيكونان دولتا المجابهة المتفقتان. كما أنّ هذا الموقف سيساعدنا

في وضع منظمة التحرير في الإطار الصحيح، لتكون عونًا على العمل السياسي، وليس عبئًا».

قال الرئيس: «قبل أن نبحث موضوع المنظمة معهم، علينا أن نتفق معهم على الهدف. والهدف هو مؤتمر دولي للسلام».

قلت: «هذا صحيح».

قال أبو شاكر: «أوافق أبو السعيد على هذا الطرح بهذا الترتيب».

نظر إليّ سيدنا، وفهمتُ من ذلك أن أكتب ما قلت.

طرح أبو سمير موضوع أبو الزعيم [عطا الله عطا الله]، وماذا عمل، وماذا سنعمل معه. واتفقنا أنّ أبو الزعيم سيئ مثل أي واحد آخر في قيادة المنظمة. لكن سيدنا قال: « في أي حال، لا بدّ من النظر في موضوعه، بحيث نضع خطة لكيفية التعامل معه».

قال طارق: «سأجلس مع أبو شاكر؛ إذ إنّ ذلك يقتضي حديثًا خاصًا».

لقاء الملك مع الرئيس الأسد في عمّان

5 /5 /1986

في الصباح، «داومتُ» في مكتبي، وأعددتُ الأفكار التي طُرحت على سيدنا [الملك حسين] أمس. طُبعت وأخذها مروان ليعطيها لسيدنا في المطار قبل استقبال الأسد، كي يستهدي بها سيدنا في مباحثاته.

وصل الأسد، ومعه طائرة محمّلة بالحرس في لباس مدني. واجتمع مع سيدنا فور وصوله، ثمّ بعد الغداء، ثمّ في صباح اليوم التالي قبيل سفره.

قال لنا سيدنا بعد انتهاء العشاء الرسمي ووداع المدعوين، وكنت قد تأخرتُ مع الرئيس ومروان وأبو شاكر، إنّه بحث مع الأسد الأمور الآتية:

1. الإرهاب: أنكر الأسد أنّ لسورية أي علاقة بما قيل عن عملية برلين[680]، والعملية الفاشلة على طائرة إل – عال.

2. المنظمة: أبدى الأسد ارتياحه ما وصلت إليه الأمور بين الأردن والمنظمة. سأل عن أبو الزعيم، وسأله سيدنا: «أريد أن أعرف بصراحة من سيادة الأخ، أما زلتم على ما اتفقنا عليه في سابق الأيام، أم أنّكم غيّرتم؛ أي أما زلتم تريدون تسوية سلمية، أم لا تريدون السلام؟». قال الأسد: «بل أريد التسوية السلمية، على أساس المؤتمر الدولي. لكن علينا أن نتأكّد أولًا، ونتفق على مواصفات المؤتمر الدولي وصلاحياته».

واتفق الأسد مع سيدنا على:

– المؤتمر الدولي.

– للمنظمة دور، لكن ليس من خلال القيادة الحالية.

– العمل والتنسيق على إزاحة القيادة الحالية، واستبدالها بقيادة فلسطينية موثوقة تسير مع الدولتين الأردنية والسورية.

3. الحرب العراقية – الإيرانية: قال الأسد إنّه يأسف، كالآخرين، لاستمرار الحرب، وإنّه لن يسمح بأن تحتل إيران أراضي العراق، وإنّه بعد احتلال جزيرة «الفاو» العراقية غيّر من سياسته الإعلامية، فأي بيان يصدر مع إيران تعمد سورية إلى تضمينه عبارة معينة تشير إلى أنّ سورية لا تقبل احتلال أراضٍ عربية، وذلك من أجل تهيئة الجيش السوري إذا اقتضى الأمر لمحاربة إيران. وأكّد الأسد أنّ أي حلّ للمشكلة ينبغي ألّا يُضحّي بالصداقة العربية – الإيرانية.

4. العلاقة العراقية – السورية: قال الأسد إنّه مستعد للمصالحة. ووافق سيدنا أنّ مثل هذه المصالحة لا بدّ من أن تكون على مستوى القمة. ولام الأسد الرئيس صدّام الذي أضاع فرص للمصالحة على حدّ رأي الأسد، مثل فرصة لقاء فاس، حيث كان من الممكن أن تصفّى الأمور بينهما، غير أنّ صدّام بدلًا من الانفتاح مال إلى توتير الجو، بل إنّه يرفض أن يسلّم على الأسد الذي كان يبادره بالتحية. ووافق الأسد سيدنا على اقتراحه بالتوسّط بين سورية والعراق.

5. القمة العربية: الأسد يوافق على عقدها، حتى لو لم يسوِّ العرب خلافاتهم قبل ذلك. كما يوافق الأسد على قمة طارئة تبحث في الموضوعات كلها، وليس في موضوع العدوان الأميركي على ليبيا فحسب.

بعد أن شرح سيدنا هذه الأمور، أبدى ارتياحه، وقال: «لا شكّ في أنّ ردّات فعل الأسد على هذه المسائل التي سبق أن أثرتها معه في دمشق هي اليوم أحسن كثيرًا من ردّات فعله في دمشق».

في جلسة مساء اليوم نفسه – أي قبل العشاء الرسمي – التقينا في الرئاسة وفدين، أردني وسوري، للتداول. كان عن الجانب الأردني رئيس الوزراء، رئيس الديوان، وزير الخارجية وأنا. وكان من الجانب السوري الرئيس عبد الرؤوف الكسم ووزير الخارجية فاروق الشرع وحدهما، إذ إنّهما الوزيران الوحيدان اللذان رافقا الأسد.

تناولنا في حديثنا القمة والمنظمة والحرب العراقية – الإيرانية. موقف الوزيرين السوريين من القمة والمنظمة لم يختلف عن موقف رئيسهما، غير أنّ كلامهما عن الحرب العراقية – الإيرانية والمصالحة العراقية – السورية هو الكلام القديم، إذ كرّرا الحديث عن أنّ العراق هو الذي بدأ الحرب، وأنّ صدّام هو المسؤول عنها، وأنّ المصالحة لا يمكن أن تتمّ إلّا على أساس اتفاق 1979 بين القطرين، أي الوحدة، وحينئذٍ يمكن مواجهة إيران سياسيًا، إذ إنّ إيران لا تصالح العراق في هذه الحالة، بل العراق وسورية.

قال الكسم والشرع إنّ أي مصالحة ينبغي أن تأخذ في الحسبان إبقاء إيران صديقة للعرب، بل إنّ إيران التي تؤمن بالجهاد ضدّ إسرائيل لا بدّ من مسايرتها في قضايا الجهاد.

الرئيس الأسد (كما قال الشرع) في لقاءين أو ثلاثة أخيرًا، قال لمن التقاهم إنّه يبدو أنّ الطريق الوحيدة لتحرير فلسطين هي الإسلام.

في السادس من أيار/ مايو، سافر الأسد بعد أن عقد مع سيدنا ثلاث جلسات مغلقة، كان آخرها صباح هذا اليوم، أي قبيل سفره.

زيارة الرئيس مبارك إلى الأردن

11/5/1986

زار الرئيس مبارك مدينة العقبة، ومعه وزيران هما وزير الخارجية ووزير الإعلام. استقبله جلالة الملك في مطار العقبة بعد أن ودّع خوان كارلوس[681] (Juan Carlos) وعقيلته اللذين كانا في ضيافة جلالته. كان الرئيس ورئيس الديوان ووزير البلاط والقائد العام ووزير الخارجية بمعيّة جلالته عند استقبال الضيف.

فور وصولنا إلى قصر العقبة، جلس الملك والرئيس مبارك وحدهما، وطلب الرئيس من وزير الإعلام، بعد عشر دقائق، أن يعطيه ملفًا معينًا، سلّمه إلى جلالة الملك. تبيّن في ما بعد أنّ الملف إعلامي، يضمّ نماذج عمّا كتبته الصحافة السعودية أو المؤيدة لها ضدّ مصر، أحضره الرئيس مبارك معه، لأنّ سيدنا [الملك حسين]، قبل بضعة أيام، اتصل به ونقل إليه عتب الملك فهد على ما جاء في خطبة مبارك في عيد العمال في الأول من أيار/ مايو، إذ تعرّض فيها مبارك للدول النفطية. وقد اتصل الملك فهد بسيدنا ليعرب له عن استيائه من خطبة مبارك.

تركنا سيدنا ومبارك وحدهما، وذهبنا إلى الفندق للاستراحة حتى يحين موعد الإفطار، إذ كان شهر رمضان. وعلى مائدة الإفطار، كالعادة، بدأت «الدردشة» عن القذافي، وفهمنا أنّه بعد الضربة الأميركية لليبيا في 15 نيسان/ أبريل أرسل القذافي مندوبًا عنه إلى القاهرة ليطلب أسلحة من مصر. لكنّ مصر رفضت، لأنّ المسألة ليست في قلة الأسلحة، بل في السياسة والقيادة، ومن سيستخدم الأسلحة الوافرة في ليبيا.

ثمّ قال مبارك إنّ رشاد الشوا، رئيس بلدية غزة المُقال، زاره قبل يومين في القاهرة وأخبره أن بيريز اتصل به مرتين: في **الأولى**، عرض عليه حكمًا ذاتيًا لقطاع غزة، فرفض الشوا إلّا إذا كان ذلك يعني سيادة السكان على الأرض. وفي المرة **الثانية**، أبدى بيريز مرونة أكثر، على أساس أن يتمّ الأمر مع مصر، أي تدخّل مصر - باعتبارها كانت مسؤولة عن القطاع [قبل حرب 1967] - في هذا الترتيب. قال مبارك إنّه أجاب الشوا أنّه لا يمكن أن يعمل شيئًا من دون استشارة جلالة الملك.

شكر جلالة الملك الرئيس مبارك على سمو أخلاقه ونبله، وقال له: «هذا موقف مسؤول. القضية الفلسطينية كل لا يتجزأ، ومصير غزة ينبغي أن يُربط بالضفة. وما ينطبق على الجزء ينطبق على الكل». وقال زيد الرفاعي: «لا بدّ من ربط الاثنين، وإلّا فإنّنا سنواجه وضعًا شبيهًا باتفاقية كامب ديفيد، إذ يُحلّ جزء من المشكلة، فيما يُترك الجزء الآخر».

ثمّ ذكر سيدنا تصريح ياسر عرفات الذي أدلى به في أثناء زيارته الأخيرة إلى مصر، حول ما نُسب إلى بيريز من قوله إنّ اتصالات سرية تجري بينه وبين الملك الحسين. علّق عرفات للصحافيين بعد انتهائه من مقابلة مبارك بقوله إنّه سيثير هذا الموضوع في القمة الطارئة التي كان يعمل لعقدها في فاس. اعتذر مبارك، وقال إنّه لم يعلم بما صرّح به عرفات إلّا في ما بعد.

قال صفوت الشريف[682]، وزير الإعلام، إنّ التلفزيون والإذاعة المصريين لم يسجلا التصريح ولم يذيعاه، إذ إنّ عرفات لدى خروجه من القصر اتجه نحو الصحافيين – على غير ما هو مألوف – وصرّح لهم، ولذلك فإنّ فريق التلفزيون المصري لم يلحقه، ولم يسجّل ما قال.

ثمّ انتقل الحديث عن قيادة المنظمة وإخفاقها، وعدم اكتراثها بالقضية، وتركيزها على أشخاص القيادة. وأشار جلالة الملك إلى أنّ لا سبيل أمامنا غير محاصرة هذه القيادة، تمهيدًا لظهور قيادة مسؤولة. ووافق مبارك على هذا الاتجاه. ثمّ أثار وزير الخارجية المصري عصمت عبد المجيد[683] موضوع قطاع غزة كما لو كان متحمسًا لرسالة الشوا، فأعاد رئيس الوزراء شرح موقف الأردن. ووافق مبارك على نظرة الأردن، وأنهى الموضوع باقتراح أن يكون هناك تنسيق بين عصمت عبد المجيد وطاهر المصري، ووافق جلالته على ذلك، وانتهى الحديث.

اجتماع الملك إلى الرئيس صدّام حسين في بغداد

13 /5 /1986

في الخامسة مساءً، سافرنا بمعيّة جلالته إلى بغداد، الرئيس ومروان وأبو شاكر وطاهر وأنا.

بعد تناول الإفطار على مائدة الرئيس صدّام، عقد جلالته مع صدّام جلسة مغلقة دامت أكثر من ساعة، فيما بقينا في قاعة الاستقبال. وكان من الجانب العراقي طه ياسين رمضان وطارق عزيز وأحمد حسين السامرائي[684] والسفيران العراقي في عمّان والأردني في بغداد، وكذلك قائدا سلاحي الجو العراقي والأردني.

حين جاء الزعيمان، طلب صدّام من العراقيين الخروج، ما عدا طه ياسين وطارق، ومن جانبنا بقينا جميعًا.

زيارة الأمير عبد الله الفيصل إلى عمّان

10 /7 /1986

عاد غاري هارت[685] (Gary Hart) من إسرائيل ليقابل جلالة الملك، وينقل إليه رسالة. استقبله سيدنا [الملك حسين] عند الظهر على انفراد، وكان رئيس الوزراء في الديوان. بعدها غادر رئيس الوزراء

ورئيس الديوان وغاري هارت والسفير الأميركي إلى بيت الرئيس لتناول الغداء على مائدته. أمّا أنا، فكنتُ قد بُلّغتُ بأن أتناول الغداء على مائدة سيدنا مع أبو شاكر، على شرف الأمير عبد الله الفيصل، الشاعر السعودي الذي حضر إلى عمّان للمشاركة في مهرجان جرش.

بينما كنّا في الصالون، حيث استقبل جلالة الملك ضيفه السعودي الذي كان يرافقه السفير إبراهيم السلطان، ومرافق آتٍ معه من السعودية، تحدّث الفيصل عن جمال الحجر في عمّان، ونظافة المدينة، وعن عزمه بناء بيت هنا في الأردن من هذا الحجر المطواع. ثمّ تحدّث عن الجيوش، وكيف أنّ الضباط ينبغي أن يكونوا من أبناء العائلات والعشائر المعروفة كي لا تقع انقلابات. والذي جرّ إلى هذا الحديث تحذير عبد الله الفيصل جلالة سيدنا من السوريين العلويين، إذ إنّهم ليسوا موضع ائتمان. وحذره من حافظ الأسد، لينتقل إلى الحديث عن العلويين وكيف أنّهم كفار، وكيف وصلوا إلى قيادة سورية من خلال الجيش.

ثمّ انتقل ليحذّر من تجنيد ضباط في الجيش من غير أبناء العائلات والعشائر المعروفة، لينتقل بعدها عبد الله الفيصل (وهو لا يعلم أنّني فلسطيني) إلى تحذير سيدنا من الفلسطينيين، قائلًا: «إياك والفلسطينيين، حذار أن تُدخلهم إلى الجيش، فهُم غير مؤتمنين».

كل من في الغرفة يعرف بطبيعة الحال أنّني فلسطيني، ما عدا المتحدّث. وشعر كل من في الغرفة بطبيعة الحال بالحرج ما قاله عبد الله الفيصل. حاول السفير السعودي إبراهيم السلطان تنبيه الأمير قبل أن يُسرف في شتائمه للفلسطينيين، بأن يقول إنّني فلسطيني. جاءت محاولته بينما كان الأمير يتحدّث، أي إنّها مقاطعة لكلامه، إذ أراد أن يقول وهو ينظر إليّ حيث كنتُ أجلس قبالته: «سمو الأمير الأخ عدنان...». فقاطعته بإشارة من وجهي بألّا يقاطع الأمير، وأعطيته إشارة بأنّني غير مهتم بالذي قاله الأمير، ما دام لا يعلم من أنا.

أمّا سيدنا فأُحرج هو الآخر، ونظر في وجهي مبتسمًا بطريقة أعرب فيها عن اعتذاره عمّا قاله ضيفه، لكن من دون أن يقول كلمة واحدة.

وقعت هذه الحادثة والصحف والأخبار العالمية تتناقل قصة طرد أبو جهاد [خليل الوزير] من عمّان، وإغلاق مكاتب «فتح» فيها. فكّرتُ وأنا جالس: «هذا الشعب الفلسطيني الذي يحلو له أن يخدع نفسه، آه لو يدري كيف يراه العرب! لماذا لا يعمل شيئًا لإنقاذ نفسه؟».

زيارة يوتشك إلى عمّان

14 /7 /1986

في الصباح، افتتح جلالة الملك مؤتمر المغتربين الثاني في قاعة مجلس الأمة. بعدها تحرّكنا إلى القيادة العامة، ومن هناك ذهبتُ ومروان بمعيّة جلالته إلى الديوان، حيث قام جلالته ببعض الأعمال الروتينية حتى الساعة الرابعة بعد الظهر. وحينئذٍ جاء من أبلغه بأنّ يوتشك وصل.

قال سيدنا: «يوتشك من الـ KGB، وكان في السفارة السوفياتية في عمّان. وهو الذي كان يقوم بدور حامل الرسائل بيني وبين [ليونيد] بريجنيف. بعدها نُقل إلى موسكو، وترفّع وأصبح مسؤول الـ KGB عن منطقة الشرق الأوسط كاملة، وهو مقيم الآن في موسكو». ثمّ قال سيدنا ملاحظًا بابتسام: «إنّ الذين يخدمون عندنا كلهم يُرفّعون». قلت: «يبدو أنّ عملهم في عمّان يكون بمنزلة مدرسة لهم». ضحك سيدنا وتابع: «جاء من موسكو يحمل رسالة، وسنذهب لتناول طعام الغداء معًا».

ذهبنا إلى قصر «الندوة» بمعيّة سيدنا، مروان وأنا ويوتشك الذي تذكرته، وتعانقنا حين تقابلنا، إذ كثيرًا ما كنّا نتحدّث في أثناء عمله في عمّان عن شؤون الشرق الأوسط.

على الطاولة المستديرة في الغرفة المُلحقة بغرفة الطعام، جلس سيدنا، وعلى يمينه الضيف وعلى يساره مروان، وجلستُ على يمين الضيف.

رحّب به سيدنا، وأعرب له عن اشتياقه له. شكر الضيف سيدنا وكرمه ولطفه. دار حديث استمر ساعتين، عرض فيه سيدنا رؤية الأردن إلى كل الذي يجري في المنطقة:

- الحرب العراقية – الإيرانية.

- جهد المصالحة بين سورية والعراق.

- المنظمة – مصر – الأصولية.

- اتفاق عمّان الذي وقف السوفيات ضدّه.

شرح سيدنا لماذا يعتبر المصالحة السورية – العراقية مفتاح حلّ المشكلة العربية.

أمّا الضيف، فيمكن تلخيص ما قاله بما يأتي:

1. إنّ جزءًا من موقفهم السلبي – الحيادي من اتفاق عمّان كان بسبب سوء الاتصال بيننا وبينهم (وهي طريقة دبلوماسية للاعتذار)، وإنّهم اطّلعوا على نصوص كثيرة لاتفاق عمّان (موحيًا بأنّ المنظمة كانت تنقل إليهم تفسيرات مغايرة).

2. إنّهم في الدوائر السياسية العليا في موسكو يعتبرون الأردن «Independent Political Factor» [عاملًا سياسيًا مستقلًا].

3. إنّهم يحرصون الحرص كله على علاقات طبيعة متطوّرة مع الأردن، بعيدة البعد كله عن التوجّهات الحزبية. وضرب مثالًا في هذا السياق أنّه حين زار أحد المسؤولين السوفيات عمّان في إحدى المرّات، ذهب إلى مقرّ جمعية الصداقة الأردنية – السوفياتية وكان يوتشك يرافق الضيف. وفي الجمعية، تحدّث رئيسها (رفعت عودة) حديثًا ثوريًا لم يعجب يوتشك، لأنّه يتناقض مع العلاقة التي تريد حكومته أن تبنيها مع الأردن، الأمر الذي حدا به أن يقول للمسؤولين السوفيات إنّه لا بدّ من تغيير رئيس الجمعية هذا، لأنّه سيتسبب في إيذاء العلاقة الطيبة بين البلدين.

4. تحدّث عن مقابلة بولياكوف وميرفي في السويد، وقال إنّها تبعث على التفاؤل.

5. تحدّث عن إسرائيل، وقال إنّ هناك اتصالات جرت بين شامير وشيفاردنادزه، وزير الخارجية السوفياتي، في أثناء دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة. وجرت اتصالات أخيرًا من أجل ترتيب العلاقة القنصلية بين موسكو وتل أبيب، وأنّ وفدًا من 5 إلى 6 أشخاص سوفيات سيذهبون إلى تل أبيب لترتيب هذا الأمر، وأنّ لقاءًا سيتمّ قريبًا في هلسنكي[686] بين مسؤولين سوفيات وإسرائيليين. أضاف: «ومع كل ذلك، فإنّ موقفنا واضح، وهو أنّنا لن نعيد علاقتنا مع إسرائيل حتى نتأكّد من استعدادها لحلّ القضية على أساس الانسحاب، وتأكيد الحقوق الفلسطينية». كما أضاف: «هذا الموقف ضروري، لأنّه لو اعترفنا بإسرائيل لأصبحت في وضع جيّد، إذ تعترف بها القوتان العظميان، بينما هي لا تزال تحتل الأرض العربية. إنّ عدم إقامة علاقات معها هو عامل الضغط الأساسي الذي بيننا».

6. قال: «في شهري نيسان/ أبريل وأيار/ مايو، كنّا متخوفين جدًا من احتمال اشتعال حرب بين إسرائيل وسورية. والوضع الآن أكثر اطمئنانًا».

7. سأل: «ماذا تقترحون علينا يا جلالة الملك أن نعمل To unlock or defreeze the situation [لتحقيق انفراج في الموقف أو إزالة الجمود عنه]؟».

أعاد سيدنا عليه رؤيته باختصار، مُركّزًا على أنّ ما نحتاج إليه هو مصالحة عراقية – سورية، ونحتاج مساعدتهم في ذلك. أمّا عن المؤتمر الدولي، فقال سيدنا: «هذا موقفي منه، وهو الموقف الذي طالبتم به أخيرًا في أثناء زيارة ميتران إلى موسكو. مواقفنا متشابهة. وهذا ما توصّلنا إليه مع الأميركيين، وهذا ما رفضه عرفات، وهذا ما أدّى إلى وقف التنسيق معه. نريد مؤتمر قمة تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وأطراف النزاع بما في ذلك المنظمة ومصر. وافقت سورية على ذلك، ورفضت مصر».

تحدّث سيدنا عن محادثاته مع الأسد، وقال إنّه سأل الأسد عن التوازن الاستراتيجي الذي يتحدّث عنه، فأوضح الأسد له مفهومه عنه، وهو عبارة عن أن يصل العرب، وليس سورية وحدها، إلى قدرة عسكرية يستطيعون معها ردع إسرائيل، وجعلها تقبل السلام. وأضاف سيدنا أنّ الدول التي تعتبرها سورية مهمة في هذا السياق هي: مصر والأردن وسورية والعراق.

قال يوتشك: «هل التوازن الاستراتيجي في ذهن سورية يشمل وجود الأردن معها؟».

سيدنا: «نعم».

يوتشك: «هذا ضروري، لأنّنا في موسكو حين نُحلّل الوضع ننطلق من مفهوم أنّه من دون الأردن سيكون جناح سورية الجنوبي مكشوفًا. فالأردن هو أهم عنصر في هذا التوازن». وقال: «لا أقصد جبهة الأردن (Front)، بل جناح الأردن (Flank)». (أراد يوتشك أن يُطمئن جلالته بأنّه لا يتحدّث عن توازن من أجل الحرب، بل من أجل الردع).

ثمّ استأنف سيدنا الحديث عن عرفات وسلبياته، وطلب من مروان أن يُحضر نسخة عن الموقف

الأميركي الذي طوّره جلالة الملك في مفاوضاته مع واشنطن في أثناء المحادثات الماضية في عمّان بين الملك وعرفات. طلب مروان نسخة، وأعطاها سيدنا ليوتشك.

وقال سيدنا: «لو وافق عرفات لأصبحنا الآن على أبواب المؤتمر الدولي».

قال يوتشك: «لكنّ [القرار] 242 غير كافٍ، وهذا ما تقوله الدول العربية، ودول العالم الأخرى».

سيدنا: «نعم، وحاولنا أن نعوّض عن هذا النقص باتفاق عمّان».

مروان مخاطبًا يوتشك: «هل تقصد أنّ علينا أن نطوّره؟».

يوتشك: «ربما».

سيدنا: «لا يمكن أن نعبث بـ [القرار] 242؛ لأنّه الوحيد المُتفق عليه. وإذا لعبنا به سينتهي، وسنُخلّص إسرائيل وأميركا من التزامهما به».

يوتشك: «نضيف عليه».

سيدنا: «وهذا ما حاولنا عمله باتفاق عمّان. لكنّ عرفات الذي وافق تراجع».

يوتشك: «عرفات موجود بغض النظر عن عيوبه. وهو رمز، أحببنا ذلك أم لم نحب، ولا بدّ من التعامل معه».

سيدنا: «لا نحن ولا سورية يمكن أن نتعامل مع هذه القيادة. نحن مع المنظمة كمؤسسة، أمّا تحفظاتنا فهي على أشخاص القيادة فحسب. وأملنا أن تنشأ قيادة مسؤولة واقعية لمنظمة التحرير» (لم يبدُ على يوتشك موافقته على هذا التوجه).

بعدها، عرض يوتشك على سيدنا اسم مستشار جديد للسفارة السوفياتية في عمّان سيُعيّن قريبًا، طالبًا مباركة سيدنا، وواصفًا الشخص بأنّه كان أحد أول اثنين زارا عمّان في عام 1963، قبل إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، وكان وقتها مترجمًا للسفير السوفياتي في بيروت، الذي جاء في جولة سياحية إلى عمّان استغرقت أسبوعين. ثمّ سأل سيدنا بلطف عن موضوع اعتقال الشيوعيين في عمّان، وقال: «نحن نعتبر هذا أمرًا داخليًا، لكن يهمنا ألّا يُفهم بأنّ موسكو لا تحترم علاقات الصداقة».

شرح له سيدنا لماذا اعتقلناهم، إذ إنّ القيادة الحزبية أخذت قرارًا بالمجابهة مع السلطة.

قلت: «القيادة أصبحت قديمة، ويبدو أنّها مرتاحة لتأخذ دور المعارضة المحترفة إلى حدّ أنّها تحالفت مع الإخوان المسلمين في حوادث اليرموك[687]؛ إنّهم رجال Dogm [عقائديون متعصبون] مع الأسف».

ضحك سيدنا، وقال: «هذا كلام شيوعي سابق».

أعاد يوتشك سؤال: «هل قرار المشاركة في حوادث اليرموك اتخذته القيادة؟».

أدركتُ أنّ سيدنا لا يعرف التفصيلات، فأجبتُ بالنيابة عنه، وقلت: «إنّ الذي يدور في الشارع في عمّان

هو أنّ القرار أخذه الطلبة الشيوعيون من دون الرجوع إلى القيادة. والحقيقة التي نعرفها أنّ منشورات معادية وُزّعت في إربد بعد صلاة الجمعة لمحاولة تهييج الناس. والحقيقة الأخرى المؤكّدة هي أنّ قرار المواجهة مع السلطة أخذته القيادة».

يوتشك (موجهًا كلامه إلى الملك): «ماذا ستفعلون بهم؟».

سيدنا: «سنُحوّلهم إلى القضاء، لكن سننظر في الأمر في أي حال (موحيًا باحتمال الإفراج عنهم)».

يوتشك: «أعود إلى سؤالي الأول: ماذا تنصحوننا أن نعمل To unblock the situation؟».

سيدنا: «سأسافر إلى بغداد يوم السبت وأعود الأحد. فهل أنت مقيم هنا؟».

يوتشك: «سيسرني أن أُقيم بانتظار جلالة الملك».

سيدنا: «حسنًا، سأراك ثانية بعد عودتي من بغداد، لنرى ما يمكن أن تعملوا للمساعدة».

(كلام سيدنا هذا ينطلق من قناعته بأنّ أي تحريك إيجابي للوضع لا يتمّ إلّا بعد مصالحة عراقية - سورية).

انتهت الجلسة، وودّع سيدنا الضيف، وخرجتُ معه إلى سيارته. وفي الطريق من «الندوة» إلى موقف السيارة، قال لي يوتشك: «إنّني أتذكّر جيدًا الأيام الخالية حين كنّا نحلّل ونتباحث، وأقدّر إلى اليوم ما كنت تقوله عن الوضع العربي الذي لا نستطيع نحن كغرباء أن نفهمه». ثمّ سأل: «هل بالإمكان أن أراك؟».

قلت: «بالتأكيد».

قال: «أنا مقيم في فندق هوليدي إن».

قلت: «سأتصل بك».

وافترقنا.

عُدتُ إلى البيت بعد ساعة لأجد زوجتي تسألني أين كنت، لأنّ سيدنا اتصل مرات عدة. طلبتُ سيدنا على الهاتف، وقال: «أرجو أن ترى يوتشك، وتركّز في كلامك على سيئات قيادة المنظمة».

(658) إدوارد شيفاردنادزه (1928–2014). وزير خارجية الاتحاد السوفياتي في أثناء رئاسة غورباتشوف، ولاحقًا رئيس جمهورية جورجيا بين عامي 1995 و2003 بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

(659) النزاع المصري – الإسرائيلي بشأن السيادة على طابا. حُسم عبر هيئة تحكيم دولية لمصلحة مصر، ورُفع العلم المصري على المدينة في 19 آذار/ مارس 1989.

(660) الصراع المسلح الذي نشب بين مؤيدي الرئيس علي ناصر محمد ومؤيدي سلفه عبد الفتاح إسماعيل الذي عاد من منفاه في موسكو مطالبًا باستعادة السلطة. انتهى هذا الصراع بمقتل إسماعيل وتنحية الرئيس ليخلفه علي سالم البيض.

(661) علي عبد الله صالح (1942–2017). رئيس الجمهورية اليمنية بين عامي 1978 و1990. بعد إعلان الوحدة اليمنية في عام 1990 شغل منصب رئيس مجلس الرئاسة. وامتدت رئاسته حتى قيام الثورة اليمنية في عام 2011، إذ سلّم السلطة بسبب الاحتجاجات المتصاعدة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي الذي أصبح رئيسًا للمرحلة الانتقالية.وما يزال الصراع على السلطة مستمرًا بين أنصار علي عبد الله صالح وحكومة الرئيس هادي حتى إعداد هذا الكتاب في عام 2017 (قُتل في 4 كانون الأول/ ديسمبر 2017).

(662) ميخائيل غورباتشوف (1931–). آخر رئيس للاتحاد السوفياتي خلال الفترة بين عامي 1985 و1991.

(663) عبد الحافظ مرعي (1937–). أصبح لاحقًا رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأردنية. ثمّ عُيّن مستشارًا عسكريًا للملك الحسين، فعضوًا في مجلس الأعيان لأربع مرات بين عامي 2001 و2010.

(664) يحيى العرشي (1948–). سياسي يمني، شغل عددًا من المناصب الوزارية، كما عمل سفيرًا لبلاده في كل من المغرب وغينيا وموريتانيا وألمانيا الاتحادية وقطر.

(665) عبد العزيز بوتفليقة (1937–). وزير خارجية الجزائر. أصبح لاحقًا الرئيس التاسع للجمهورية الجزائرية من عام 1999 وحتى إعداد هذا الكتاب في عام 2017.

(666) علي خامنئي (1939–). تولى رئاسة إيران من عام 1981 حتى توليه منصب المرشد الأعلى للجمهورية عقب وفاة الخميني في عام 1989.

(667) الصادق المهدي (1935–). رئيس حكومة السودان بين عامي 1967 و1969، وبين عامي 1986 و1989.

(668) عبد الحميد السائح (1907–2001). عُين وزيرًا للشؤون الدينية والأماكن المقدسة بين عامي 1968 و1970، ومن ثمّ قاضي القضاة ووزير الأوقاف الشؤون والمقدسات الإسلامية. أصبح لاحقًا

رئيسًا للمجلس الوطني الفلسطيني بين عامي 1984 و1993.

(669) باسل عقل. عمل ممثلًا لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة، كما كان أول رئيس للدائرة السياسية في منظمة التحرير لدى تشكيلها.

(670) إريك هونيكر (1912–1994). رئيس ألمانيا الشرقية بين عامي 1971 و1989.

(671) طاهر كنعان (1935–). شغل العديد من المناصب الوزارية، ثم عُيّن عضوًا في مجلس الأعيان أكثر من مرة.

(672) أُجري تعديل وزاري أصبح بموجبه طاهر كنعان وزيرًا للتخطيط، فيما أصبح مروان دودين وزيرًا لشؤون الأرض المحتلة.

(673) أحمد عفانة (1925–2015). ضابط سابق في الجيش العربي الأردني، التحق بحركة «فتح» في وقت مبكر، وأصبح مديرًا لغرفة عملياتها بعد استشهاد العميد سعد صايل.

(674) فايز أبو رحمة (1929–2013). مؤسس نقابة المحامين الفلسطينيين في غزة، ونقيبها دورات عدة، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني منذ تأسيسه. عُيّن مع الصحافي حنا سنيورة ممثلين عن الشعب الفلسطيني في «الاشتراكية الدولية»، ثم عيّنه ياسر عرفات مستشارًا قانونيًا له وللسلطة الوطنية الفلسطينية، وعينه لاحقًا نائبًا عامًا للسلطة.

(675) رئيس تحرير صحيفة **الفجر** التي تصدر في الضفة الغربية. صار لاحقًا عضو الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات مدريد.

(676) مصطفى جبر. موطف في وزارة الإعلام الأردنية. وكانت «فتح» قد اتهمته في السابق بالضلوع في الإيقاع بمحمد داود عودة (أبو داود) واعتقاله في الأردن.

(677) معن أبو نوار (1928–2016). شغل العديد من المناصب الوزارية، ثمّ عُيّن عضوًا في مجلس الأعيان في عام 1994.

(678) جان كلود إيميه. مساعد الأمين العام للأمم المتحدة.

(679) قصفت طائرات أميركية مدينة طرابلس وبنغازي، ما أدّى إلى مقتل 45 جنديًا ليبيًا و15 مدنيًا. كما أدّى قصف المجمع السكني الذي يقيم فيه القذافي إلى مقتل ابنته المتبناة هناء القذافي. وبرر الرئيس ريغان الهجوم بمسؤولية ليبيا المباشرة عن «الإرهاب الموجّه إلى الولايات المتحدة الأميركية والشعب الأميركي».

(680) عملية برلين: تفجير استهدف ملهى «لابيل» في مدينة برلين الغربية في عام 1986، وأدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص، هما جنديان أميركيان وسيدة تركية، إضافة إلى إصابة 200 شخص آخرين.

(681) خوان كارلوس (1938–). ملك إسبانيا خلال الفترة بين عامي 1975 و2014، إذ تنازل عن

الحكم لابنه فيليبي.

(682) صفوت الشريف (1933–). وزير الإعلام المصري، ثم رئيس مجلس الشورى. تولى لاحقًا منصب الأمين العام للحزب الوطني المصري الحاكم بين عامي 2002 و2011، إذ أُقيل على خلفية ثورة 25 يناير 2011، ليُحال بعدها على التحقيق بتهم تتعلّق باستغلال السلطة في مناصبه التي تولاها في نظام الحكم السابق.

(683) عصمت عبد المجيد (1923–2013). وزير خارجية مصر بين عامي 1984 و1991. أصبح لاحقًا الأمين العام لجامعة الدول العربية بين عامي 1991 و2001.

(684) أحمد حسين السامرائي (1941–). سياسي عراقي، شغل العديد من المناصب الوزارية، ثم عُيّن رئيسًا للوزراء بين عامي 1992 و1993، وتسلّم رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية من عام 1995 وحتى الاحتلال الأميركي للعراق في عام 2003، حيث سلّم نفسه وحُكم عليه بالسجن مدة ستة أعوام.

(685) غاري هارت (1942–2008). دبلوماسي أميركي، ومرشح سابق للرئاسة.

(686) هلسنكي: عاصمة فنلندا.

(687) حوادث اليرموك: احتجاجات طلابية حدثت في جامعة اليرموك بمدينة إربد شمال الأردن.

الفصل الخامس عشر
1987

استئناف نشاط الحدّ من هجرة اليهود السوفيات

18/1/1987

اتصل هاتفيًا السفير السعودي في عمّان ليقول لي إنّ عبد العزيز الثنيان (وكيل وزارة الخارجية السعودي) طلب منه الاتصال بي لينقل إليّ رغبة عبد العزيز في أن أحدّد له موعدًا لاستئناف النشاط الذي بدأناه في عام 1979 بشكل سرّي، حول النشاط في الوسط العالمي للحدّ من هجرة اليهود السوفيات. تألفت لجنة آنذاك من الأردن الذي أمثّله، ومنظمة التحرير التي يمثّلها محمود عباس، والسعودية يمثّلها عبد العزيز الثنيان، والإمارات المتحدة يمثّلها جميل الرمحي المستشار في سفارة الإمارات في عمّان، وأحمد بن سودة عن المغرب.

اجتمعت اللجنة مرتين، في عمّان وجدّة، وتبرّعت الإمارات والسعودية بمبلغ وضع في تصرّف بن سودة وأبو مازن. لم تجتمع اللجنة بعد ذلك، ولا أدري لماذا أُنعش البحث فيها الآن.

قلت للسفير السعودي: «لن أتمكّن الآن من تحديد موعد بسبب الانشغال بالإعداد لمؤتمر القمة الإسلامي الخامس الذي سيُعقد في الكويت في 1/ 26. لكن بعد ذلك، سأتمكّن من تحديد الموعد».

موجز لقاء لجنة الهجرة

22/2/1987

رأي السفارديم[688] الذين اتُصل بهم[689]:

– المناداة بإسرائيل دولة شرق أوسطية تقطع صلاتها بالغرب.

– محاربة العنصرية في إسرائيل ضدّ العرب وضدّ اليهود الشرقيين.

– دعم قيام دولة فلسطينية، وحقّ تقرير المصير.

في ضوء ذلك، فإنّ هدف اللجنة هو أن تحرم حزبي الليكود والعمل من أصوات هؤلاء.

التجربة الأولى: قبِل بعض هؤلاء بإجراء مقابلة مع التلفزيون الأردني ليقولوا آراءهم. اختير يهودي مصري، وآخر يمني، وثالث مغربي، جُمعوا مع إسرائيليين، وعبّروا عن آرائهم المشار إليها. لكنّ التلفزيون الأردني، لسبب أو لآخر، لم يُذع المقابلات، ولذلك عوضنا عن ذلك بإصدار كتاب يضم نصّ المقابلات.

بقينا على اتصال بهم، وشجّعناهم على إنشاء حزب شرقي. تجاوبوا وسمّوا أنفسهم «الجبهة الشرقية»، ومجموعة أخرى سمّت نفسها «الشرق من أجل السلام».

نحن ندعم «الجبهة الشرقية» على أمل أن تُصبح حزبًا جديدًا، بقيادة امرأة يهودية من أصل مصري، وصحافي.

– نستفيد من جماعة ناطوري كارتا الآن في مجال إرسال موفدين من أعضائها كل ثلاثة أشهر إلى فيينا وروما، لإقناع اليهود السوفيات بعدم السفر إلى إسرائيل.

– (الرهان على الانقسام خطِر) يجب أن يُستخدم الانقسام لا بمفهوم أنّ الشرقيين سيسودون، بل من مفهوم أنّ السلام يخدمهم.

– إذا حاكمت إسرائيل الذين خرقوا قانون الكنيسيت، وقابلوا وفد المنظمة في بوخارست، سنُرسل عشرة محامين دوليين للدفاع عنهم، بقصد إثارة ضجة حول إسرائيل.

حسّهم بالتمييز يجعلهم يتحدّون بحمل المفاهيم الصهيونية التقليدية: الأمن والنظرة إلى العرب والنظرة إلى الفلسطينيين.

ما سمعناه: التحليل، والعمل وفق هذا التحليل.

1. التحليل جيّد. الآن علينا أن نناقش العمل من أجل أن نستفيد بشكل أفضل من التحليل.

2. أوافق على نهج البحوث وموضوعاتها للتشكيك في ما يُربَّون عليه من عداء للعرب والفلسطينيين. ينبغي ألّا يكون الهدف هو التفتيت. الهدف هو تعميق التفتيت للوصول إلى أغراضنا، لأنّ قوة التوحيد ستكون دائمًا أشد في مواجهة العدو الخارجي.

3. أوافق على دفع اليهود الشرقيين ليصبحوا حزبًا سياسيًا.

4. المطلوب ليس الدراسة فحسب، بل تحديد الهدف، وعدم غيابه.

ينبغي ألّا يكون هذا منحنى بل استراتيجية.

يقول كابليوك[690]: «لا تحرقوا أصابعكم بالتعامل مع الشرقيين». كلام كابليوك يجب أن تأخذوه بعين الاعتبار؛ عبء الاحتلال ملموس.

التصوّر القديم للعمل كان التهجير من إسرائيل. التصوّر الإضافي هو إضعاف إسرائيل من الداخل.

مندوبا السعودية والإمارات سيُطلعان حكومتيهما على هذا التطوير للعمل.

لحماية هذا الجزء من الإسرائيليين، لا بدّ من أن تتّخذ المنظمة موقفًا معتدلًا.

الحسّ بالاحتلال كعبء جيّد وخطِر في آن.

الموضوع متشابك. الصهيونية أصبحت لدى البعض قومية، ولذلك لا بدّ من تنمية هؤلاء. سؤال: هل

من الصواب التركيز على قرار «الصهيونية تساوي العنصرية»؟ في النهاية، اليهودي الشرقي يريد إسرائيل.

ينبغي أن يكون التعامل مع اليهود الشرقيين على أساس الفائدة في المشاركة، وليس فائدة من جانب واحد، لأنّ «الشرقي» سيبقى إسرائيليًا في النهاية.

يمكن تلخيص ما سمعته بأنّ اليهود الشرقيين مستعدون للسلام على أساس الانفتاح على العرب كإسرائيليين، وليس الاستعداء الدائم للعرب. بمعنى آخر، مفهومهم للأمن الإسرائيلي يختلف عن المفهوم الشائع، مفهومهم هو السلام، فالسلام ممكن.

اتُّفق على أن يُقدّم أبو مازن تقريرًا ماليًا كل ستة أشهر، وأن نلتقي في كل عام.

سيناريو تغيير المنظمة كما يقترحه خالد الفاهوم

15 /7 /1987

جاء خالد الفاهوم لإجراء عملية جراحية في القلب لابنه في مدينة الحسين الطبية. دعوته إلى العشاء في فندق «ريجنسي». حضر العشاء كل من وزير الإعلام محمد الخطيب ومروان دودين ورجائي الدجاني وعبد السلام المجالي وداود حنانيا[691] وبسام الساكت[692].

سألتُ خالد الفاهوم: «كيف يمكن إجراء التغيير في المنظمة؟ هل يكون تغييرًا داخليًا أم خارجيًا؟».

أجاب، وقد افترض أنّني أسأل عن تغيير القيادة: «في الداخل والخارج معًا». وسرد سيناريو مرتّبًا، كما لو كان الأمر مستقرًا في ذهنه كبحث مع السوريين منذ مدة، فقال:

- لا بدّ من الاعتماد على مؤسسات المنظمة المعتمدة والموثوقة، وأبرزها جيش التحرير الفلسطيني.

- ينبغي التنسيق بين دمشق وعمّان، ومن ثمّ مع السعودية.

- التنسيق بين دمشق وعمّان يستهدف ترتيب الأمور في جيش التحرير الفلسطيني في سورية والأردن. فلسطينيو الأردن هم الأهم، وذلك من أجل الترتيب لمؤتمر وطني فلسطيني ينتخب قيادة جديدة.

- يرئس القيادة الجديدة شخص من «فتح»، خالد الحسن أو أبو جهاد، وإن كان أبو جهاد يرغب في أن يكون دائمًا الرجل الثاني.

- دعم السعودية للتحرّك مهم كي تقدّم الدعم المالي للقيادة الجديدة، إذ يوجد في سورية وحدها 24 ألف عسكري تابع لجيش التحرير الفلسطيني، بين عامل واحتياط، وكلهم بحاجة إلى رواتب.

من الأمور الأخرى التي ذكرها خالد الفاهوم في أثناء العشاء:

بعد حرب حزيران/ يونيو: أدخلت المنظمة - التي لم تكن قد وقعت بعد تحت سيطرة أبو عمّار - حوالى 300 ضابط إلى الضفة والقطاع عبر الجسور وعبر النهر، إذ كانت الأمور سهلة حينها، بقصد قيام هؤلاء

بتأسيس خلايا للمقاومة، وكانوا برتب عالية. دخل هؤلاء واختلطوا بالناس على شكل باعة وعمّال وفلاحين. ولأنّ هؤلاء كانت لهم عائلات وزوجات وأبناء خارج الأرض المحتلة، سمحت قيادة المنظمة لهم بالخروج كل شهرين أو ثلاثة أشهر إلى الأردن، ومنها إلى سورية ومصر وغيرهما لزيارة عائلاتهم.

خلال المدة التي بقوا فيها، بدأ أبو عمّار يُعلن من الضفة الشرقية عن عملياته عبر النهر، ثمّ على النهر، ويخترع عمليات بطولية أسرت الخيال العربي. أصبح الشهداء هم الذين ينالون تقدير الناس وتمجيدهم، الأمر الذي جعل الذين دخلوا الأرض المحتلة يشعرون بأنّهم منسيّون ومُهملون، فصاروا يخرجون من الأرض المحتلة، ويتصلون بأبو عمّار الذي جنّدهم مع جماعته، وأبقاهم خارج الأرض المحتلة.

اعتبرتُ هذه معلومة مهمة، لأنّها تؤكّد نظريتي بأنّ عرفات حرم الضفة الغربية من إمكانات بناء ثورتها ضدّ الاحتلال[693].

(688) السفارديم: يُقصد بهم اليهود الشرقيون الذين ترجع أصولهم إلى إسبانيا والبرتغال، والذين طردوا من بلدانهم في القرن الخامس عشر، فسكنوا شمال أفريقيا وآسيا الوسطى وبلاد الشام.

(689) يبدو أنّ هذا تقرير محمود عباس عن نشاط اللجنة.

(690) آمنون كابليوك (1930–2009). صحافي إسرائيلي مؤيد للسلام.

(691) داود حنانيا (1934–). طبيب وفريق متقاعد من الخدمات الطبية الملكية، وعضو مجلس الأعيان الأردني بين عامي 1989 و1997.

(692) بسام الساكت (1944–). شغل العديد من المناصب الوزارية، ثمّ عُيّن في مجلس الأعيان.

(693) * 1987/ 12/ 12 الانتفاضة الفلسطينية: يبدو أنّ نبوءتي التي ذكرتها للرئيس الأسد في العام الماضي، والمرتبطة بتدخين أهل الضفة الغربية مالبورو أحمر، قد تحقّقت. في 1987/ 12/ 7 أطلق المستوطنون النار على تلميذة في السابعة عشرة من عمرها في غزّة، وقتلوها. كان هذا الحادث بمنزلة الشرارة التي فجّرت الغضب المكتوم لدى الفلسطينيين على مدى العشرين عامًا الماضية، أي منذ هزيمة العرب في حرب 1967. وفي 9 كانون الأول/ ديسمبر، خرج أهل القطاع في تظاهرات حاشدة ضدّ الاحتلال، فحاولت سلطات الاحتلال تفريقها بالقوة، وسقط عدد من القتلى والجرحى، الأمر الذي زاد من لهيب الغضب الذي سرعان ما امتدّ إلى الضفة الغربية. لأول مرة، شارك الأطفال في التظاهرات، وكانت الحجارة سلاحهم. انتقلت صورة الغضب هذه إلى العالم، وتميّزت بتحدّي جيش الاحتلال ونيرانه بمشاركة الأجيال المختلفة، رجالًا ونساءً. أخذت صورة تحدّي الأطفال سلطات الاحتلال ونيرانها مكانة بارزة في نشرات الأخبار في العالم، فحرّكت هذه الانتفاضة مشاعر العرب في كلّ مكان، تضامنًا مع الفلسطينيين تحت الاحتلال واعتزازًا ببطولتهم.

الفصل السادس عشر

1988

جولة الملك في أوروبا

من 1988/ 1/ 31 **إلى** 1988/ 2/ 14

كنتُ مع جلالته في زيارته إلى إيطاليا وفرنسا وألمانيا والنمسا على التوالي.

عدتُ في 14 شباط/ فبراير، وبقي جلالته في مقاطعة تيرول[694] للتزلج مع الملكة.

تمكّن الرئيس من إقناع جلالته ونحن في ألمانيا بإلغاء حضوره حفلًا فنيًا سنويًا يُقام في فيينا، لتزامنه مع انتفاضة الشعب الفلسطيني التي تُقدم يوميًا شهداء وجرحى.

في هذه الزيارات، لاحظتُ أول مرة أسلوب محادثات جلالته مع الأوروبيين ووقعها. إنّه يسحرهم بأدبه ويثير تعاطفهم. ويبدو أنّ هذا هدفه بوضوح، كجزء من توطيد العلاقات. يتجنّب ويكره إثارة أي حوار ذي طابع فكري، ومثال ذلك ردة فعله على رئيس وزراء إيطاليا الذي وصف إسرائيل بأنّه حتى الانتفاضة كانت سياستها «What counts is what is» [ما يهم هو القائم حاليًا].

زرنا مدينة كان للراحة. في باريس خرج جلالته ومعه زيد الرفاعي وزيد بن شاكر للغداء.

اتفقنا مع أبو سمير [زيد الرفاعي] في ألمانيا أن نكتب شيئًا لجلالته نقول فيه ما نريد، وذلك في بيانه الذي سيعرضه على وزراء خارجية دول السوق الأوروبية المشتركة المجتمعين في بون برئاسة [هانز] غينشر. وكان بيانًا جيدًا ومؤثرًا.

في بون، كان لسيدنا [الملك حسين] نشاط بعد إلقاء محاضرة أمام جمعية الشؤون الدولية. أعددتُ المحاضرة قبل السفر، وقرأها سيدنا وأعجبته، كما قرأها أبو سمير. وأرسلناها إلى لندن ليترجمها ألبرت بطرس، سفيرنا هناك، إلى الإنكليزية. وجاءت ترجمته راقية.

في نهاية الجولة الأوروبية، رافقتُ سيدنا إلى مقاطعة «Insbruk» [إنسبروك][695] حيث ذهب مع الملكة للراحة والاستجمام والتزلج. والتحق بهما الأمير رعد.

في روما، جاء عصمت عبد المجيد لينقل إلى سيدنا المشروع الأميركي للسلام كما فهمه من شولتز في أثناء زيارة مبارك لواشنطن. وجدنا تطابقًا بين رواية عبد المجيد وما قاله لنا حبيب في عمّان قبل سفرنا.

في باريس، جاء ميرفي، وقابل أبو سمير بناءً على طلب الأميركيين، لينسّق معنا قبل زيارته إلى دمشق، حيث سيوجز للأسد خطة شولتز.

في عمّان، شُغلنا بالتحضير لزيارة شولتز المَتفق عليها مسبقًا. أعدّ أبو سمير أفكارنا وناقشتها معه، واتفقنا أن يقرأها سمو الأمير حسن لشولتز بدلًا من أن يتحدّث فيها.

جاء شولتز في يوم السبت 27 شباط/ فبراير، ثمّ عاد في يوم 29 من الشهر نفسه.

أعرب لي أبو سمير عن تبرّمه من عدم وجود سيدنا في عمّان. فالحوادث جارية وتتطوّر. وقال لي إنّه قبل يومين اتصل بجلالته ليقنعه بالحضور إلى عمّان ليكون في استقبال شولتز. وقال أبو سمير إنّه أخطأ حين قال لجلالته إنّ هناك أولويات. إذ ردّ عليه الملك قائلًا: «إذا كانت هناك أولويات فأولويتي أن أعالج أسناني في لندن، وأقضي إجازتي».

عاد الملك إلى عمّان في 1988/ 3/ 4، أي غاب ما يقرب من خمسة أسابيع، كانت ثلاثة منها إجازة[696].

فك العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية

في الظهيرة، حضر سيدنا [الملك حسين] إلى الديوان، وكعادته جلس في مكتب رئيس الديوان الذي كان غائبًا في ذلك اليوم. في العادة، حين يغيب رئيس الديوان أحلّ محله في عرض البريد المرفوع لجلالته. كان وجه سيدنا مكفهّرًا، وقرأتُ فيه مزيجًا من الغضب والأسى، وشرع في التدخين. كان عليّ أن أكسر جو الوجوم والصمت فبادرته بالقول: «خير يا جلالة الملك!». فأجاب: «هل قرأت البيان الذي أصدرته قيادة الانتفاضة اليوم؟». قلت: «نعم، قرأته». فقال: «ألم تشعر بالجحود في مضمونه؟». قلت: «لا يا سيدي». (وكان البيان عبارة عن دعوة للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال لمواصلة الضغط على الاحتلال، جيشًا ومستوطنين، ودعوة للوقوف ضدّ المتعاونين معه وضدّ الموظفين التابعين للنظام الأردني. ختم البيان دعوته نواب الضفة الغربية في البرلمان الأردني الذين عيّنهم الملك ممثّلين عن الشعب الفلسطيني لأن يستقيلوا ليتوحّدوا مع شعبهم، وإلّا فلا مكان لهم بيننا).

قال: «كيف لم تشعر بالجحود؟». قلت: «يا سيدي، كم من مرة قرأتم في الصحف الأجنبية كيف يصفون الفلسطينيين تحت الاحتلال بالشعب الوديع (Docile people). علينا أن نتخيّل كيف يشعر هؤلاء الناس الآن، وقد وصفوا حتى اشتعال الانتفاضة بالوديعين، وها هم يرون أنفسهم مقاتلين لا يأبهون بطش الاحتلال، وأطفالهم يتساقطون يوميًا ولا يتوقفون عن مجابهة الجيش الإسرائيلي. لا يا سيدي، إنّهم في دواخلهم يشعرون بالاعتزاز، وهذا الشعور يصل أحيانًا من الحساسية بحيث ينظرون إلى الآخر الذي لا يقف معهم أنّه ينال من اعتزازهم الوطني. هنالك أمر آخر، كما تعلم يا سيدي، منذ احتلال الضفة إلى هذا اليوم لم تتوقّف عن دفع رواتب الموظفين (الذي يسمونهم في البيان المتعاونين). وخلال العشرين عامًا التي مضت، توفي بعضهم أو تقاعد، وكانت إسرائيل بصفتها سلطة احتلال تتولى تعيين موظفين جدد، فنشأ عن ذلك فئتان من الموظفين: فئة تأخذ راتبين، وهي فئة الموظفين الذين كانوا في مواقعهم عند الاحتلال، راتبًا منّا هنا وراتبًا من إسرائيل؛ أمّا الفئة الأخرى المعيّنة من إسرائيل فتأخذ راتبًا واحدًا. من الناحية السيكولوجية، سيدي، أعتقد أنّ الفئة الثانية تحسد الفئة الأولى. وربما هذا البيان صاغه أو شارك في صوغه

أناس من الفئة الثانية، متهمين الفئة الأولى بالمتعاونين. وأخيرًا، لا أستبعد يا سيدي أن يكون البيان بتوجيه من أبو عمّار الذي رأى في الانتفاضة فرصته لفصل الضفة الغربية عن الأردن خدمة لهدفه بالحكم». هنا تذكّرتُ ما قاله لي في بيت أبو المعتصم حين ناقشته في قبول [القرار] 242، وبعدها أن نحصل من الولايات المتحدة على حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني. لكنّه قال: «وإسرائيل؟». قلتُ له: «تطوّر الأمور في اتجاه السلام سيجعل إسرائيل تقبل». لكنّه أضاف: «والآخرون هل سيقبلون بذلك؟». قلت: «ومن الآخرون؟». ثمّ لمعت في ذهني أنّه يقصد سيدنا، فصرختُ فيه وقلت: «يا رجل اتق الله! توصلنا إلى اتفاق معك، ووقعه سيدنا، وينطوي الاتفاق على إيمان الأردن بحقّ تقرير المصير».

التحرّك لشرح الوضع المالي

11/11/1988

جولة الملك على دول الخليج

عاد بعد ظهر اليوم جلالته من جولة خليجية، زار خلالها الكويت والبحرين وقطر وعُمان، وبدأها في الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر. كانت الجولة بناءً على إيحاء من دولة الرئيس، وإلحاح منه، تحت غطاء أنّ سيدنا [الملك حسين] لا بدّ من أن يُجدّد اتصالاته بهؤلاء (أمّا المفارقة فهي أنّه زارهم قبل شهرين أو ثلاثة) (697).

المهم، رئيس الوزراء يعي تمامًا هذه العلاقة الراسخة بين سيدنا وحكام الخليج، وما عليه إلّا أن يوقظها بجملة، حتى ترى جلالته متجاوبًا. وهذه المرة في ذهن الرئيس الأزمة المالية، ولذلك اقترح على جلالته مبدأ السفر، وكان طبيعيًا أن يستجيب جلالته. وبعد الاستجابة قال له الرئيس: «ويمكن سيدنا أيضًا أن يشرح لهم وضعنا المالي».

وهكذا سافر جلالته، وعاد اليوم. وبعد السلام على المستقبلين، وصل إلى الغرفة التي تستريح فيها الأسرة المالكة عادة في مبنى السرب. دخل أبو سمير معه، تبعتهما، ودخل أبو شاكر ومروان والأمير رعد.

حدّثنا جلالته عن خلاصة جولته، وكانت كما يأتي:

1. في الكويت، شرح للأمير أنّ العراق جاهز لتسوية مسألة الحدود مع الكويت بعد أن تهدأ أمورهم. أراد بذلك أن يوحي للأمير أنّه أسهم في إيصال العراق إلى هذه النتيجة الإيجابية.

شرح للأمير وضعنا المالي. فأجابه الأمير أنّ مأخذ الكويت على الأردن هو أنّه سار في خطط تنمية أكبر منه كثيرًا، وفق برامج هي أقرب إلى برامج الدول النفطية الغنية، ولا يمكن أن يتحمّلها بلد غير نفطي كالأردن. قال سيدنا: «سمعتُ ذلك، وبقيتُ ساكتًا، ماذا أقول له؟». علّق الأمير الحسن: «إنّهم يحسدوننا».

علّقت: «ماذا نفّذنا من البرامج التي يمكن أن تكون زائدة أو غير طبيعية؟ كان يجب أن يفهم أنّ نقطة

بداية الأردن غير نقطة بداية الكويت في التقدّم».

علّق سيدنا: « في أي حال، قال الأمير في النهاية إنّ الكويت لن تسمح بأن ينال من الأردن أي أذى، وهم على استعداد دائم لمعونته».

2. في البحرين، تحمّس أميرها وتعاطف مع وضع الأردن.

وعلّق جلالته: «غير أنّ البحرين ليس لديها شيء. بماذا يمكن أن تساعد؟ بثلاثة ملايين دولار؟ هذا لا يعني شيئًا».

قال أمير البحرين إنّ مجلس قمة مجلس التعاون سيلتئم في 19 كانون الأول/ ديسمبر، وسيعمل جهده.

3. في قَطر، شكا أميرها من وضع بلده المالي، وقال إنّ بلده لا ينتج أكثر من 350 ألف برميل يوميًا. غير أنّه قال: «أمّا حين ننتج الغاز، فسنكون، إن شاء الله، في وضع أفضل للمساعدة».

4. في عُمان، ارتاح سيدنا، ومكث يومين. وكالعادة، كان السلطان قابوس طيبًا متفهمًا، وتبادل معه المعلومات العامة عن العرب وإيران.

قال السلطان إنّه على اتصال بإيران، وإنّه يستخدم علاقته الطيبة معها في ترشيد الموقف الإيراني إزاء جيران إيران العرب وإزاء العراق، وإنّ إيران لا تُبدي احترامًا لدبي على الرغم من وقوفها التجاري إلى جانب إيران.

أمّا عن المعونات، فقد وعد سيدنا أن يثير موضوع دعم الأردن في قمة مجلس التعاون المقبلة. أمّا عن أبو ظبي، فقال السلطان إنّ على الأردن أن يحسّن بناء علاقة مع الشيخ خليفة بن زايد[698]، وعرض على سيدنا أن يوفد مبعوثه الخاص إلى أبو ظبي – وهو عمر الزواوي[699] –ليبحث دعم الأردن مع الشيخ خليفة بن زايد.

بعد ذلك كله، أضاف سيدنا أنّه في هذه الجولة أزال الشكوك والهواجس من أنفس المسؤولين تجاه العراق، وطمأنهم أنّ الرئيس صدّام لا يبغي لهم إلّا السعادة، ولا يريد منهم إلّا الأخوة وحسن الجوار.

ثمّ قال سيدنا في تعليق عام: «إنّ المغتربين في الخليج بحاجة إلى من يشرح لهم ويُطمئنهم»؛ إذ إنّ سيدنا سمع من سفيرنا كلامًا عجيبًا يدلّ على أنّه ليس في صورة الوضع، حين طلب إلى سيدنا أن يعيد النظر بمسألة جوازات سفر أهل الضفة الغربية.

علّق الرئيس: «أوضاع المغتربين لم تتغيّر يا سيدي، فهم أردنييون».

قال: «السفير كما يبدو غير واعٍ».

قلت: «يبدو أنّ سفراءنا في الخليج كلهم ليسوا على المستوى المطلوب. الخليج بحاجة إلى مستوى آخر، ودور هؤلاء كبير».

قال سيدنا: «ربما كنّا بحاجة إلى إيفاد مبعوثين ليتحدّثوا مع المغتربين، ويطمئنوهم ويبعثوا الثقة فيهم.

أناس مثل أبو السعيد [عدنان أبو عودة] مثلًا، يذهب إلى هناك ويتحدّث معهم».

قال الرئيس: «أمس عقدنا اجتماعات مع رجال الأعمال بحضور الأمير الحسن. كان اجتماعًا طيبًا أبدى فيه الحاضرون تفهمًا لإجراءاتنا[700]، واستعدادًا للتعاون. على صعيد آخر يا جلالة الملك، 60 في المئة ممّن انتخبوا في مجالس الطلبة بالجامعات من الأردنيين، أي من أهل البلد، وهذا يحدث أول مرة».

يا لها من مفارقة، فهي أنّه بينما يرى جلالته ضرورة إجراء اتصال بالجالية (أي المغتربين من أصول فلسطينية) لإعطائهم الصورة الصحيحة التي تولّد فيهم الثقة في الأردن، يباهي الرئيس بأنّ 60 في المئة من الناجحين في انتخابات الجمعيات الطلابية من أهل البلد!

19/11/1988

حوالى الساعة الواحدة والدقيقة الثلاثين، حضر جلالة الملك إلى المكتب، ومعه الأميرتان الصغيرتان إيمان وراية، وكان يبدو غاية في الرضا والابتهاج، الأمر الذي أضفى دفئًا على موظفي الديوان الذين كانوا يهيئون أنفسهم للمغادرة في هذا الجو الماطر، لولا حضور جلالته.

بعد بضع دقائق، غادرت الأميرتان وجلسنا في مكتب رئيس الديوان. وبالمصادفة، عند وصول جلالته كان سالم مساعدة في زيارة إلى رئيس الديوان. وحين خرج مروان لاستقبال جلالته، بقي سالم في المكتب، وحين دخله جلالة الملك مع الأميرة الصغيرة راية كان موجودًا، وسلّم على جلالته. وبعد خروج الأميرة الصغيرة من المكتب أراد سالم أن يستأذن، غير أنّ جلالته استبقاه، وجرى حديث سريع عن الوضع الاقتصادي. إذ قال جلالته: «علينا أن نتحمّل جميعًا، وأن نعمل جميعًا لتخطي الأزمة». وحاول جلالته أن يُفسّر الوضع من خلال رؤيته بقوله لسالم مساعدة: «إنّ الوضع الحالي لم يأتِ مصادفة، إنّه نتيجة تفاهم عربي - خليجي، ولا أدري ما هو هدفهم». (حتى هذا اليوم، بقي جلالته يفسّر أنّ الوضع المالي السيئ هو نتيجة مؤامرة خارجية، محاولًا أن يوحي بأنّ أميركا هي التي دفعت دول الخليج إلى الضغط على الأردن). أضاف: «تخيّل أنّ بعض الدول العربية يحسدنا على وضعنا، بل إنّ أحدهم (لم يذكر اسمه) قال لي صراحة لماذا هذه التنمية الكبيرة في الأردن؟».

ردّ سالم: «نعم يا جلالة الملك، إنّنا محسودون. كنّا نلاحظ ذلك لدى زيارة الخليجيين إلى عمّان، وكيف كانوا ينظرون إلى عمّان نظرة المذهول بما حقّقت، وهي نظرة لم تكن لتخلو من الحسد».

استأنف جلالته الحديث، وقال: «إنّك واحد منّا، وأريد أن أقول إنّنا نسعى إلى إيجاد نوع من التفاهم وتنظيم الأمور مع العراق، وبعدها مع سورية، لأنّنا بذلك نستطيع جميعًا أن نُعين بعضنا، فكل واحد منّا بحاجة إلى الآخر. ثمّ إنّ هناك إيران، وهناك إسرائيل، ولا بدّ من ترتيب أمورنا. فهذه الدول العربية الثلاث تبقى العمود الفقري للأمّة العربية». (علّق سالم مساعدة تعليقات مقتضبة، مفادها أنّه موافق على نظرة جلالة الملك. وعلّق مروان بشيء بدا غامضًا ولم أفهمه، حين قال إنّ سيدنا في عام 1980، عند عقد المؤتمر الإسلامي، أمرنا بإعداد مذكرة سلّمناها إلى رؤساء دول الخليج، وأضفنا إليها تركيا وباكستان، وكانت تتضمن حقائق وأفكارًا حول الأمور المشتركة).

قال جلالته: «تخيّل أنّ بعض الدول العربية، مع الأسف، يُردّد نغمة دول غربية عن عراق ما بعد الحرب. ومفاد هذا الكلام هو أنّ دول الخليج تخشى من أن يفرض العراق قيادته عليهم، ويطلب إليهم باعتباره دولة خليجية أن يصبح عضوًا في مجلس التعاون الخليجي. حاولنا أن نُفهمهم أنّه ليس لدى العراق أي مطمع أو أي نيّات في هذا الاتجاه، وأنّنا سنتعاون معه ومع مصر (موحيًا أنّه ما دام العراق سيكون ضمن منظومة الأردن ومصر، فإنّه سيكون معتدلًا، وما دام الخليجيون لا يحملون أي نزعات خوف وعدم ثقة تجاه الأردن ومصر، فعليهم أن يفعلوا ذلك تجاه العراق الذي سينتظم مع هاتين الدولتين العربيتين).

استأذن سالم مساعدة، وشرع جلالته في النظر في البريد. وطلب سكرتيرته بليندا وجاءت، وأخذ ينظر في كل رسالة، ويُصدر إليها [إلى بليندا] تعليمات معينة بخصوصها. وفي أثناء ذلك، نظر إلى مروان وقال له: «رسالة الملك فهد يبدو أنّها لا تختلف عن رسالة زايد». ومدّ يده، وناولني مغلفًا فيه رسالة من الملك فهد ردًا على الرسالة التي بعث إليه بها الشهر الماضي حول الوضع المالي السيئ في الأردن. قرأتُ الرسالة بصوت مرتفع، وكان مضمونها أنّ السعودية تمرّ بأزمة اقتصادية، بسبب انخفاض ثمن البترول، وأنّ موازنتها بحدّ ذاتها ألغت بعض مشروعاتها التنموية لمواجهة واقعها. ثمّ استدرك الملك فهد في رسالته ليقول إنّه في عرضه لهذه الحقائق على جلالة أخيه الحسين إنّما يفعل ذلك لوضعه في الصورة فحسب، وليس للتخلّي – لا سمح الله – عن دعم الأردن.

بعدها خرج مروان، ثم عاد ومعه مغلف تبيّن أنّه رسالة من الشيخ زايد. قرأها مروان، وكانت الفكرة الرئيسة فيها هي نفسها التي جاءت في رسالة الملك فهد، ومضمونها أنّ ثمن النفط هبط، وأنّ أموال الإمارات تُستخدم لتنمية الإمارات – التي عاشت أعوامًا طويلة من الفقر – ونقلها إلى مدارج التقدّم، وأنّ بعض مشروعاتهم توقّف. نظر سيدنا في اتجاهي. قلت: «الرسالة واضحة، إذا أصررتم على طلب معونتنا Forget it [إنسوا ذلك]».

خرجت بليندا من المكتب، وبقيتُ ومروان مع جلالته الذي عاد ليُفسّر كل ذلك بأنّه مؤامرة. وبينما كنتُ أناقش نفسي: تُرى هل أقول له ما أعتقد أم لا أقول؟ إنّه منشرح الصدر، وعائد من إجازة عيد ميلاده في العقبة حالًا، بينما كنتُ في هذه الأفكار، استأنف جلالته القول: «إنّ حلّ المشكلة يكمن في التعجّل نحو ترتيب أمورنا مع العراق».

المسألة بالنسبة إلى سيدنا، إذًا، هي كالآتي: أسبابها من الخارج، ومعالجتها من الخارج. أسبابها مؤامرة خارجية، ومعالجتها مع دول عربية بالاتحاد أو التكامل الاقتصادي معها. هنا قرّرتُ أن أتكلّم. استأذنتُ جلالته وقلتُ: «اسمح لي يا سيدي أن أتكلّم بصراحة، واسمح لي أن أتحدّث بأمانة يقتضيها في الأقل حرصي على أن أتقاضى راتبي بشرف حين أصدق سيدنا».

مع الشرح، قلت النقاط الآتية:

1. مشكلتنا ليست اقتصادية ومالية فحسب، ومن الخطأ النظر إليها من هذه الزاوية. هناك مشكلات كثيرة، إدارية وغيرها.

2. ربّما كان هناك عامل خارجي أسهم في الأزمة، لكنّه ليس كل شيء.

3. الأردن لم يُنضِج، منذ نشأ كدولة، تصوّرًا اقتصاديًا وطنيًا. فقد أعانته بريطانيا منذ فترة الإمارة حتى عام 1957، ثمّ أعانته أميركا منذ عام 1957 حتى عام 1967، ثمّ أعانه العرب منذ عام 1967 حتى عام1988 أو قبل ذلك.

4. نتيجة هذه الحقائق، نشأ لدينا في الأردن شعور بأنّ العامل الخارجي هو الأهم.

5. بمعنى آخر، اعتبرنا الثوابت الأردنية ثانوية، وأحللنا محلّها المتغيرات كما لو كانت هي الثوابت. قضية الموارد والسكان قضية أساسية، بسبب التفاوت بينهما، لم نأخذها بعين الاعتبار.

6. أرجو أن يسمح لي سيدنا أن أعطيه مثالًا على عدم إنضاجنا تصوّرًا اقتصاديًا. سمعتُ، وما زلت أسمع، سيدنا يقول منذ أعوام إنّ السياحة مورد لم يُستغل كما يجب. هذا صحيح، لكن هل أنضجنا هذا المفهوم؟ الحقيقة كلا. مثلًا، كيف يمكن أن يكون مفهوم السياحة كمورد ناضجًا، ونحن نبقي على المزاج السائد في مدينة العقبة مثلًا مزاجًا محافظًا؟ هناك المياه المعدنية في الشمال والوسط والجنوب. في الشمال، طوّر القطاع الخاص الحمّة، وفي الوسط طوّر القطاع العام حمامات ماعين، وفي الجنوب ربما تُطوّر في المستقبل حمامات عفرة. السؤال هو: هل تكفي المياه المعدنية وحدها؟ لماذا لم نطوّر معها قطاعًا من الأردنيين متخصصين في المعالجة الحكمية كي تُدر علينا هذه الموارد عائدات من السياحة العلاجية؟ أقمنا الأبنية، ولم نُهيئ البشر. هذه مجرد أمثلة.

7. أرجو أن أقول لسيدنا إنّ خطبته في البنك المركزي لم تعطِ النتيجة المرجوّة. وكما قلتُ لسيدنا، ينبغي ألّا يكون طرفًا في الوضع الحالي من وجهة نظر الناس.

قال سيدنا بملل: «يا أخي حيّرتونا».

قلت: «يا سيدي، أودّ أن أقول كيف ينظر الناس إلى الوضع. ربما تكون نظرتهم خاطئة، لكن ليس هذا هو المهم في هذا الظرف. المهم يا سيدي كيف يرى الناس الوضع، وفي السياسة – وأنت أستاذنا فيها – المهم هو الـ Perception [الانطباع]».

الناس مقتنعون بأنّ الإجراءات ضرورية، ويُدركون أنّ الأمر يحتاج إلى وقت، وإلى جهد وطني. لكنّهم، في الوقت نفسه، ينتقدون الحكومة. ربما يكون في انتقادهم ظلم، إذ إنّ الحكومة الحالية ليست مسؤولة وحدها عن هذا الوضع الذي هو تراكمي منذ أعوام طويلة.

قلت: «الناس بحاجة إلى أمل وثقة في المستقبل. إنّ الانتفاضة كما كنت تقول يا سيدي، من أسبابها فقدان الشباب للأمل. أنا لا أريد أن أقارن الوضع بالانتفاضة، لكنّني أريد أن أشير إلى موضوع الأمل. شبابنا يتخرّجون ولا أمل لهم بالعمل، إنّ شرارة واحدة – لا سمح الله – قد تُفجّر الوضع على هذه الخلفية».

قال سيدنا، ويبدو أنّه بدأ يدرك خطورة الوضع: «إذا أردنا أن نُغيّر، كيف يمكن أن نأتي بتشكيلة أفضل من هذه التشكيلة (حكومة زيد)؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إنّ التغيير سيؤكّد للناس ادعاءاتهم عن الرئيس، وهي ادعاءات غير صحيحة، لأنّ الوضع الحالي هو محصلة أوضاع سابقة، وعوامل خارجية، فإذا

غيّرت فهذا غير أخلاقي».

قلت: «يا سيدي I'm not suggesting anything [أنا لا أقترح شيئًا] أنا لا أدعو للتغيير. أنا أضع سيدنا في الصورة الكاملة، والقرار لصاحب القرار، وسيدنا هو صاحب التقدير. هناك، مثلًا، فاسدون في السلطة التنفيذية يشير إليهم الناس بالإصبع».

قال مروان: «الناس يتحدّثون عن الطائرات ويقولون: ماذا ستفعل لنا ثماني طائرات تورنيدو؟ ماذا ينفعنا التسليح الكبير أمام قوة إسرائيل؟ إنّه هدر للأموال». وأضاف مروان: «إنّني أجيب هؤلاء: هل هذا يعني أن نختار الضعف، ولا ندافع عن أنفسنا؟».

علّق سيدنا: «يريدوننا أن نستسلم!».

قلت: «أودّ أن أذكّر سيدنا بما سمعته قبل بضعة أعوام من أحد الأميركيين اليهود، بأنّ إسرائيل تراهن على ركوع الأردن ماليًا. هذا يجعلنا نعتقد أنّ هناك عاملًا خارجيًا، لكنّه ليس الوحيد».

سيدنا: «يبدو أنّ لقرار فك الارتباط علاقة بذلك».

قلت: «كل يوم يمرّ يؤكّد سلامة قرار سيدنا بفك الارتباط. ويمكن أنّ الناس حين يربطون بينه وبين الوضع المالي يفعلون ذلك من منطلق آخر، وفيه قدر من الصحة، هذا المنطلق هو أنّ الموظفين في السلطة التنفيذية أربكوا الناس – خصوصًا المغتربين – بحكاية البطاقتين الصفراء والخضراء، وجعلوهم – وهم أهم مصدر للعملة الصعبة – غير واثقين من مستقبلهم في الأردن. وبطبيعة الحال، هناك من استغل هذا الشعور – ومنهم نوع ذكره مروان لسيدنا بعد زيارة أبو ظبي – وهو الفريق الذي يقول للمغتربين تمهّلوا في التحويل، لأنّ الدينار سينخفض. تصوّر يا جلالة الملك أنّ بعض المسؤولين لا يدرك أهمية المغتربين بالنسبة إلى البلد، وسأضرب لك مثالًا على ذلك. في الجلسة التي عقدها أبو سمير [زيد الرفاعي] بعد قرار فك الارتباط، وحضرها عدد من المسؤولين لتحديد الإجراءات التي ستتخذها الحكومة في ضوء القرار، قال أحد المسؤولين: نعتبر المغتربين من الضفة الغربية فلسطينيين، ونعطيهم بطاقة خضراء. كنتُ أنا من ردّ عليه بقولي: ألا تعلم أنّ تحويلاتهم للأردن أهم مصدر مالي له؟ وافقني الرئيس على ذلك، وأسقط اقتراحه، ومع ذلك فإنّ الموظفين – إمّا لعدم قدرتهم على الاستيعاب أو لعدم انضباطهم – أربكوا الناس بالتصريحات والتصرفات، الأمر الذي أثّر في مقدار التحويلات. إذًا، هناك علاقة بين قرار فك الارتباط والوضع المالي الجديد، لكنّها علاقة لا تتصل بالقرار ذاته، بقدر ما تتصل بتنفيذه».

قال مروان: «عدم الانضباط شائع في الحكومة. الوزراء غير منضبطين. خذ مثلًا تصريح الوزير الذي قال فيه إنّه عضو في حكومة فاسدة. قلتُ لأبو سمير أن يحقّق في الموضوع، ففكّر أبو سمير، وقال: هذا غير مهم. كيف يمكن أن يكون هذا غير مهم؟ وهناك وزير آخر كان يتحدّث في جلسة مع أساتذة جامعيين، وينتقد فيها إجراءات الحكومة التي هو عضو فيها، ويتصدّى للردّ عليه آخر، ليس عضوًا فيها».

قال سيدنا: «قضية الانضباط مهمة، ولا بدّ من معالجتها».

قال مروان: «نقترح على سيدنا أن يستقبل أناسًا ممّن تهمهم مصلحة البلد، ويتحدّث معهم. إنّ ما يخيفني هو احتمال أن يصل التضخم إلى رقمين [خانتين]».

قال سيدنا: «من الناحية النظرية هذا صحيح، لكن مثل من سنقابل؟».

قال مروان: «مثل الحاج محمد علي بدير[701] وخالد شومان[702]».

قلت: «نضع قائمة لسيدنا بهؤلاء. والقصد من التحدّث معهم هو إشعارهم أنّ سيدنا يهتم برأيهم حتى يشعروا بالاطمئنان، وبالاعتراف بدورهم، ويعينوا الحكومة على تنفيذ برامجها».

سيدنا: «أبو سمير يشتغل [...].»

قلت: «صحيح. مسكين أبو سمير؛ يعمل لكن من معه ليسوا الفريق المُعين له».

من جلسة اليوم أستنتج:

– أنّ جلالته يضحّي بصورته وسمعته في سبيل رئيس وزرائه.

– أنّ سيدنا يؤمن بالمؤامرة الخارجية، وبالتالي المعالجة الخارجية، وباستخدام المراهم لا الجراحة التي أصبحت ضرورية.

– أنّ سيدنا ليس في الصورة الكاملة لتفاعل المشكلة اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا.

السفر إلى دمشق

21/11/1988

سافرنا بمعيّة جلالته، ورافقه رئيس الوزراء وأنا.

الزيارة بقصد استئناف جهد سيدنا نحو مصالحة سورية والعراق. جلالته قال قبل السفر إنّ تقديره الشخصي يشير إلى أنّ الرئيس السوري يستعد للمصالحة الآن مع الرئيس صدّام. وتحليله أنّ سورية معزولة عربيًا، وهي أخفقت في لبنان، وأخفقت مع المنظمة، وأخفقت في تكتيكها التحالفي مع إيران. الأسد يتقن التكتيك، لكنّ رؤيته ضعيفة، فهو الآن بحاجة إلى الآخرين.

أمّا بالنسبة إلى مصر، فقال سيدنا [الملك حسين] إنّ سورية أكثر استعدادًا للتصالح مع مصر. واعتمد في تحليله على ما قاله خدام لأبو سمير في السيارة بين المطار والقصر وبالعكس، يوم جاء إلى عمّان ليشرح الموقف السوري في لبنان. ويذكر أنّ زيارته جاءت بعد لقاء العقبة الذي صرّح بعده ياسر عرفات في بغداد أنّ الأردن يدعو إلى قمة لبحث قضية لبنان.

ما قاله خدام لأبو سمير – كما رواه أبو سمير بعد توديعه خدام – أنّ الأخير سأله عن مصر، وعن

الرئيس مبارك. وفهم من كلامه أنّ سورية تتطلّع لتتصالح مع مصر. وحين أراد أن يفحص أبو سمير نيّاته بأن سأله عن استعداد سورية لوقف الإعلام المعادي لمصر، أجاب خدام أنّ سورية مستعدة إذا أوقفت مصر إعلامها. فرح جلالة الملك يوم ذاك بهذه الإشارات، واتصل بمبارك فورًا، وأوقفت مصر إعلامها المضاد لسورية، وفعلت الأخيرة ذلك أيضًا.

هذه التحليلات كلها، إضافة إلى اعتقاد سيدنا بأنّ أزمة الأردن الاقتصادية بحاجة إلى إثارة أمل جديد للناس، وهذا الأمل يخلق قاعدة تعاون عربي، دفعت جلالته إلى زيارة دمشق في هذا اليوم.

في دمشق، انفرد جلالته بالأسد مدة ساعتين ونصف الساعة، تناولنا بعدها العشاء، وعدنا إلى عمّان. وبمجرد أن صعدنا الطائرة، ابتسم جلالته ابتسامة عريضة، وبشّر أبو سمير أنّ كل شيء على ما يرام. وقال:

1. إنّ الأسد قبل أن يتصالح مع الرئيس مبارك، ويلتقيه في دمشق أو في عمّان. وقصة عمّان هي أنّنا ونحن على الطائرة، وقبل وصولنا إلى دمشق، تناقشنا مع سيدنا في إمكانات نجاح مهمة سيدنا، وحملتنا الحماسة إلى أنّه في حالة النجاح يُفضّل أن يتمّ اللقاء في عمّان، فذلك جيّد لسيدنا وللأردن.

2. إنّ الأسد قال لسيدنا أن يمهله بضعة أيام كي يُرتّب الأمور مع جماعته. وقال لسيدنا إنّ موقف مصر من الاعتراف بالدولة الفلسطينية موقف قومي، وأبعدها عن «كامب ديفيد» (كما لو كان الأسد سيستخدم هذا الموقف المصري ليبرّر تراجعه أمام الحزب عن مقاطعة مصر بسبب «كامب ديفيد»).

3. بالنسبة إلى العراق، أبدى الأسد استعداده للمصالحة، على ألّا يفهم صدّام من ذلك أنّ سورية جاءت إليه لأنّه انتصر.

قال الأسد إنّه لا يطلب – كما فعل في السابق – أن يصل العراق وسورية إلى ارتباط ثنائي مبني على ما اتفق عليه الحزبان البعثيان في السبعينيات. على العكس، قال لسيدنا إنّه مستعد لأن يقبل أي ترتيبات تكاملية أو تعاونية يرتئيها سيدنا والآخرون (أي العراق ومصر، لأنّ سيدنا شرح للأسد تطلّعه إلى إقامة تجمّع عربي ثالث يضم العراق والأردن ومصر وسورية).

حرص الأسد على أن يقول لسيدنا إنّ أوضاعه الاقتصادية تتحسّن، وإنّ المُكتشَف أخيرًا من البترول والغاز في سورية سيُحسّن اقتصادها بشكل كبير، وإنّه مستعد لأن يتقاسم مع الأردن هذه البركات التي تحتاج إلى أموال لاستثمارها.

بعد أن أعطانا سيدنا هذا الإيجاز – وقد بدأت الطائرة بالارتفاع – نهض أبو سمير [زيد الرفاعي] وقبّل سيدنا مهنئًا ومادحًا بشكل مفرط، وذكر رؤيته العميقة وعبقريته وقيادته.

خلاصة الأشهر الماضية[703]

1. الجملة التي كان يردّدها جلالته أمام الأجانب وبعض العرب «لم يكن لي يد في هذه العلاقة، فأنا

ورثت هذا الوضع».

2. بيان الانتفاضة الذي دعا إلى استقالة النواب. ما دار بيننا من حديث في الديوان.

3. في جناحي في بيت الضيافة في صلالة (سلطة عُمان) في أثناء عودتنا من باكستان. زيارة الرئيس لي في الجناح، وحديثه معي عن فكرة الانفصال.

4. مؤتمر القمة في الجزائر في حزيران/ يونيو 1988. الإعداد للخطبة، طرح الموقف.

ما دار في المؤتمر:

رفض اعتبار الأردن قناة دعم. ما قاله أبو عمّار لجلالة الملك:

أ. وحدة الضفتين لم يعترف بها إلّا ثلاث دول.

ب. أنا لم أفقد الضفة الغربية حتى أنفصل عنك.

5. عودتي من أميركا في 10 تموز/ يوليو، تكليفي وأنا في أميركا بالاتصال بقادة الحملة الانتخابية للحزبين الجمهوري والديمقراطي، والاتصال بي في السابع من تموز/ يوليو، وقوله لي على الهاتف إنّنا نبحث في عمّان في الموضوع (الانفصال)، ونشعر بأنّ مقعدك خالٍ، الرجاء العودة.

6. وصلتُ إلى عمّان في 11 تموز/ يوليو.

7. الجلسات: طلب الرئيس منّي كتابة بيان إلغاء الخطة. كان ذلك في مكتبه في 13 تموز/ يوليو. شرح لي تصوّره عن التنفيذ، وقال: «سنأخذ الإجراءات خطوة خطوة».

- إلغاء خطة التنمية.

- حلّ البرلمان.

- جوازات السفر.

أكّد أنّ جلالته لن يُلقي أي خطبة، وسيترك العمل للحكومة.

8. أعددتُ البيان. جلسات مناقشة حضرها الرئيس وأبو شاكر [زيد بن شاكر] ومروان [القاسم] وطارق علاء الدين وأنا.

9. اطّلاع جلالته على البيان.

10. زار جلالته قبل ذلك القاهرة وبغداد ودمشق، وشاور الرؤساء بشأن خطوته فأيدوها. كان ذلك قبل وصولي إلى عمّان، وكان جلالته خطّط لزيارة السعودية للغرض ذاته.

11. اتفقنا ألا نبدأ الإجراءات قبل مضي أسبوع على زيارة جلالته إلى السعودية، كي نبعد الشبهة عن إطلاع السعودية وإحراجها. زيارة جلالته إلى السعودية كانت استكمالًا لمشاوراته مع بعض القادة العرب، وتمّت الزيارة قبل عيد الأضحى.

12. حسبنا الوقت الملائم، واتفقنا أن يُعلن عن الإجراء الأول في يوم الخميس 28 تموز/ يوليو، والإجراء الثاني في يوم السبت 30 تموز/ يوليو، وفي أثناء زيارة رئيس الوزراء المصري.

13. بداية التغيير على الخطة:

أ. طلب جلالته الكتابة إلى رؤساء الدول العربية جميعًا عن الإجراءات من دون ذكر الانفصال.

ب. ثمّ طلب الكتابة إلى رؤساء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وإلى مكتب السوق الأوروبية المشتركة، ورئيس منظمة دول عدم الانحياز.

ج. طلب إعداد خطبة له ليخاطب الأمة.

14. كتبتُ الرسالة الموجّهة إلى العرب، وكانت مماثلة للرسائل الأخرى، ما عدا رسالة أبو عمّار، إذ عدّلنا في مطلعها وخاتمتها بشكل يلائم كونه ليس رئيس دولة.

15. أعددتُ الخطبة في اليوم الثاني للعيد، أي 25 تموز/ يوليو.

16. سرنا في الإجراءات كما هو مرسوم.

17. في أثناء هذه الفترة، أعلنت إيران قبولها بقرار مجلس الأمن رقم 598[(704)].

18. في أحد الأيام، قال جلالته معلّقًا على الموقف الإيراني الجديد إنّه انتصار للعراق، وإنّ الأسد الآن في وضع حرج، وتبيّن أنّه لا يتمتع بأي رؤية سليمة، إذ ظهر أنّ حساباته خاطئة. ثمّ مضى يقول إنّ بعض دول الخليج التي كانت فاتحة أبوابها وقلبها لإيران، مثل عُمان والإمارات وقَطر، ستُحرج أمام العراق. استدرك مبتسمًا: «سنقوم بعمل شيء ما، وسنُشعرهم بأنّ جهدنا هو الذي سيُصلح وضعهم مع العراق». ضحك الأمير ورئيس الوزراء لما في ما قاله جلالته من مدلول على طريقة عمله السياسي.

قرّر الملك أيضًا التحرّك نحو سورية والعراق لإجراء مصالحة بينهما. قال إنّه سيفعل ذلك لسببين:

1. حاجة المنطقة إلى تفاهم بين الدول العربية.

2. كي أضع عملية الانفصال عن الضفة الغربية خلفنا، وسأجعل اهتمام العالم يتوجه إلى تحرّكي الجديد.

(كان يريد أن يقول إنّه يريد أن يُفهم العرب والعالم أنّ للأردن دورًا إقليميًا مستمرًا).

- سافرنا إلى سورية في الثامن من آب/ أغسطس. ذهبتُ ورئيس الوزراء فحسب بمعيته.
- في 11 آب/ أغسطس، جاء وفد المنظمة، وبقي في عمّان حتى 15 آب/ أغسطس.
- عقد الوفد جلستين مع الرئيس والوفد الأردني، وجلسة مع جلالة الملك، كنتُ أحد الحاضرين فيها.
- كانت أهم نقطة أمام الوفد لبحثها هي عدم إسقاط الجنسية الأردنية عن أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني للمواطنين الأردنيين من أصل فلسطيني.
- في العاشرة ليلًا يوم 13 آب/ أغسطس، دعاني رئيس الوزراء إلى بيته، وأطلعني على رسالة كتبها

جلالته بعد لقائه مع وفد المنظمة.

شعرتُ بخيبة أمل جديدة حين تبيّن لي من رسالة جلالته إلى الرئيس أنّه (أي الملك) مستعد لعقد نوع من الاتفاق مع المنظمة، مضمونه أنّ يُبقي الأردن الجنسية الأردنية لأعضاء المجلس الوطني الأردنيين من أصل فلسطيني مقابل التزام المنظمة أنّ لا يقوم أي أردني من أصل فلسطيني ينشط في أي مؤسسة من مؤسسات المنظمة، مثل المجلس الوطني أو أي جبهة فلسطينية، بأي عمل ضدّ الأردن.

أُصبتُ بخيبة أمل، وقلتُ للرئيس إنّني لا أقبل بأن أكون جزءًا من هذه السياسة، لأنّها تعني، ببساطة، أنّني شريك في نقل الأفعى من خارج الجحر الأردني إلى داخله، وهذا ما قلته لجلالته أمام الأمير الحسن في مكتب جلالته بعد ظهر يوم 31/ 7/ 1988، أي قبل ساعتين فقط من إلقاء جلالته خطبة الانفصال. فبعد أن تلا الخطبة أمامي، قلتُ له: «يا سيدي إنّك مُقدم على خطوة تاريخية وخطِرة، وإذا لم نُحسن تناولها فنكون قد نقلنا المشكلة من خارج الأردن إلى داخله، وأقصد بذلك أنّه إذا لم يتماشَ هذا الموقف الجديد مع سياسة دمج الأردنيين والفلسطينين في الأردن، فإنّ الانقسام والتوتر بينهما سيصبحان داخليًا حول الأردن، بدلًا من أن يكون كما هي الحال حتى هذه اللحظة، خارجيًا وحول الضفة الغربية، وهو الأمر الأسلم. من هنا، إذا كان هناك أي تغييرات في الحكومة، فأرجو ألّا تكون هذه التغييرات من النوع الذي يوحي للشرق أردنيين أنّ الانفصال إنّما يعني أنّ البلد بلدهم وحدهم، وأنّ المناصب لهم، فتساوي الفئتين في الحقوق والواجبات يعني دمج الطرفين فعلًا. وأرجو من جلالتك أن توجّه الحكومة باعتبارها السلطة التنفيذية بمراعاة ذلك في إجراءات تعيين الوزراء وكبار الموظفين كلها».

وافقني الملك والأمير الحسن على ذلك.

قلتُ للرئيس إنّني قلتُ لجلالته هذه الفكرة، والآن أراه يريد عقد اتفاقات مع المنظمة حول أمور من صميم سيادة الأردن، وهذا أمر لا أستطيع أن أكون شريكًا فيه للمسؤولية التاريخية.

قال الرئيس: «أنا أوافقك على ذلك. [.......]».

في أواخر آب/ أغسطس 1988، زار جلالته أبو ظبي، وصحب معه الرئيس ومروان [القاسم] والأمير رعد. وكان الهدف من الزيارة هو حثّ الشيخ زايد على دفع جزء من التزامات «بغداد». بدأ رئيس الوزراء أبو سمير يُلمّح إلى صعوباتنا المالية، وهو الأمر الذي كان ينكره حتى قبل بضعة أشهر. فكلما أثار مروان أمام سيدنا موضوع استنزاف العملة الصعبة، كان أبو سمير [زيد الرفاعي] يقول: «لا، إنّ كل شيء على ما يرام، لا توجد مشكلات». في هذه الأيام، لاحظنا أنّ المشكلات تظهر فجأة. ومن المعروف أنّ مشكلة نضوب العملة الصعبة من البنك المركزي أمر لا يحصل فجأة. فلماذا حدث ذلك؟ لماذا كان الرئيس يوهم الملك أنّ الأمور بخير؟ لا أدري. ربما يكون الرئيس هو الآخر لا يعلم، وأشك في ذلك. فربما يكون الرئيس يعلم، لكنّه كان يراهن على قدرة سيدنا على جمع الأموال من دول الخليج، وحين أدرك الرئيس أنّ الأمر صعب، كان عليه أن يدقّ جرس الخطر. وربما كان الرئيس يريد أن يُؤخّر إعلان الخطر آملًا في أن يتمكّن من جمع أكبر كمية من المساعدات.

يجعلني ذلك أقول إنّه في الربيع الماضي، بل قبل ذلك، حين زار سيدنا فرنسا، كنتُ ومروان نقول لأبو سمير إنّ من واجبه أن يمنع شراء طائرات الميراج من فرنسا، لأنّ الدَين الخارجي على البلد يزيد، ولا معنى لشراء طائرات بينما نحن مرتبكون، ولا ندري كيف نُسدّد ما علينا من دَين. وفي تلك الأيام، لم يكن أبو سمير ليعترف بأنّ العملة الصعبة في البنك المركزي تُستهلك، ولم أدرِ أنا شخصيًا بذلك إلّا في فترة لاحقة.

كنّا حين نثير موضوع شراء الطائرات مع أبو سمير، يبدي تجاوبًا معنا. والغريب أنّ الملك حين أثار معه جاك شيراك[705] (Jacques Chirac) موضوع «الميراج» تجاوب بسرعة، وتجاوب معه زيد، ووقّع زيد نفسه على اتفاق الشراء. استغربتُ ذلك، ولدى سؤالي زيد عن السبب في تساهله في عقد الصفقة قال إنّ سيدنا كما يبدو يريد أن يساعد شيراك في الانتخابات الرئاسية من خلال هذه الصفقة من الميراج التي ستُنقذ شركة «داسو» الفرنسية التي تصنع الطائرات، وعدم إفلاس «داسو» سينعكس إيجابيًا على صورة شيراك رئيسًا للوزراء.

حين كنتُ أعبّر للرئيس عن عدم قناعتي بهذا المنطق كان يقول: «على كل حال، سأقف ضدّ شراء طائرات التورنيدو من بريطانيا»، إذ كان سيدنا لمّح مرات عدة أنّه يريد أن يشتري سربًا من هذه الطائرات لأنّها متقدّمة، وسلاح الجو الأردني بحاجة إليها، إذ تستطيع أن تطير دون مستوى الرادار وخلال الأودية، ويمكن أن تصل إلى أهدافها في إسرائيل بسهولة، ولذلك فهي سلاح ردع.

أعود إلى زيارة أبو ظبي التي عاد منها سيدنا والوفد المرافق مطمئنين إلى أنّ الشيخ زايد وعد بإرسال مئة مليون دولار خلال أسبوع.

سافر سيدنا إلى الإسكندرية ليرئس اجتماع خريجي طلبة كلية فيكتوريا، وكان معه زيد الرفاعي وزيد بن شاكر والأمير رعد، باعتبارهم من خريجي كلية فيكتوريا.

بعد الإسكندرية، ذهب سيدنا في إجازة خاصة إلى لندن، لكن قبل ذلك رتّب مقابلة مع السيدة مارغريت تاتشر. فالملك يعتبر لقاء تاتشر ضروريًا وليس بروتوكوليًا، لأنّه يطّلع منها على الوضع العالمي، ويتعرّف من خلالها إلى عواطف وتوجّهات الولايات المتحدة.

أمّا إجازة لندن بحدّ ذاتها، فهي ليست مجرد راحة، بل تتمّ خلالها اتصالات بين سيدنا وشخصيات دولية ودبلوماسية، منهم يهود بريطانيون لهم صلة بحكام إسرائيل، وبالذات بيريز.

في أثناء وجود سيدنا في بريطانيا، وقّع اتفاق شراء طائرات تورنيدو، فأين أبو سمير الذي تعهّد بأن «يحط رجليه في الحيط» ويمنع شراء التورنيدو؟! والمهم أنّ أبو سمير كان معه، ولدى سؤال أبو سمير عند عودته عن سرّ التوقيع لم يُبد اهتمامًا، بل ترك انطباعًا بأنّ الصفقة جيّدة لأنّنا سنبدأ بدفع ثمنها بعد أربعة أعوام.

المهم، عاد الرئيس من لندن، بينما ذهب مروان إلى بروكسل لمعالجة ظهره، وذهب أبو شاكر ليمضي إجازة في مدينة كان، ثمّ التحق مروان وأبو شاكر بسيدنا حين استقبل في آخر زيارته الرئيس حسني مبارك،

بناءً على طلب الأخير. اتصل حسني مبارك بسيدنا وهو في لندن، وقبل أن يغادر القاهرة، ليقول له إنّه آتٍ في زيارة إلى لندن، وأنّ عرفات يرغب في مقابلته في لندن، لكنّ سيدنا اعتذر قائلًا أنّه يستقبل عرفات في عمّان. أمّا لماذا اعتذر سيدنا فحتى لا يُحرج الحكومة البريطانية، إذ إنّ مجيء عرفات كان سيُسبب ضجة سياسية في بريطانيا.

المهم أنّه في أثناء وجود سيدنا في لندن، ومروان في المعالجة، استمر أبو سمير بالاتصال مع مروان، ليقوم الأخير بدوره بالاتصال بالشيخ سرور[706] في أبو ظبي، ويطلب إليه إرسال المبلغ، لأنّ الوضع المالي للخزينة وصل إلى مرحلة الحرج، وكان على الحكومة أن تدفع قسطًا ماليًا بمبلغ مئة مليون دولار، وليس في الخزينة أكثر من عشرة ملايين، وإذا أخفقت الحكومة فستكون الطامة الكبرى، وستحصل الفضيحة. بقي مروان يتصل بأبو ظبي من أوروبا، وبقي المسؤولون في أبو ظبي يتهرّبون، وعاد مروان مع سيدنا بعد ستة وعشرين يومًا من الغياب، من دون أن نتلقى قرشًا واحدًا من الشيخ زايد.

ذهب الرئيس في هذه الفترة إلى بغداد مستنجدًا، فأنجدوه بأربعين مليون دولار. بدأ سعر صرف الدينار يهبط، وأخذ الخوف والقلق ينتشران بين الطبقات المختلفة، وبقي الرئيس يدّعي أمام سيدنا أنّ الأمر صعب، لكنّه ليس صعبًا جدًا، وأنّه – أي الرئيس – سيعالجه.

كما قلت، لم يكفِ مبلغ الأربعين مليونًا – وهو سداد لديون لنا على العراق – فاضطُر الرئيس إلى أن يبيع جزءًا من احتياطي البنك المركزي من الذهب.

طلب الرئيس إلى الملك أن يُرسل مروان إلى الشيخ زايد برسالة يرجوه فيها أن ينقذنا. كتبتُ الرسالة المتوسلة، وحملها مروان الذي غاب ثلاثة أيام ليعود في 1988/ 0/ 4، لكن بوعد أنّ المبلغ سيصل في10 أو 11 من هذا الشهر.

كان الرئيس قبل ذلك يتحدّث عن إجراءات سيتخذها لضبط الوضع المالي، وأنّ هذه الإجراءات تحتاج إلى مباركة سيدنا، وأنّه سيعرضها عليه في اجتماع يُخصص لهذه الغاية. أُجّل هذا الاجتماع إلى حين عودة مروان من أبو ظبي لنكون على علم بالوضع. في 1988/ 10/ 5، عُقد اجتماع في الديوان برئاسة سيدنا، وحضره الأمير الحسن والرئيس ومروان وأبو شاكر والأمير رعد ومحافظ البنك المركزي ووزير المالية ومساعد محافظ البنك المركزي ماهر شكري وأنا.

شرح الرئيس لسيدنا ما سماه «الوضع المالي»، ووزّع على الحاضرين مذكّرة، ثمّ جمعها بعد نهاية الاجتماع باعتبارها سرية، وتضمّنت اقتراحين كان على سيدنا أن يبارك أحدهما كاقتراح يبيّن سياسة الحكومة، ومعالجة الوضع المالي. وبعد عرض ما جاء في المذكرة، اختار سيدنا واحدًا من الاقتراحين، هو رزمة متكاملة من الإجراءات.

الملاحظ في هذه الجلسة أنّ سيدنا تحدّث واختار كما لو كانت المسألة خيارًا بين مشروعين، أكثر منها مسألة تتعلّق ببنية المجتمع كله. وحرص الرئيس أن يُبقي هذا الانطباع من خلال طرحه الموضوع.

أمّا اللافت للانتباه، فهو أن الأمير الحسن لم ينبس ببنت شفة، كما يقولون، وهو الذي لا يراه الناس إلّا في إطار الاقتصاد، وهو الذي تحدّث ويتحدّث في التنمية ليل نهار، والذي يقوم بالرحلات للمشاركة في ندوات ومؤتمرات التنمية. لم يُعلّق، لم يقل شيئًا.

زيارة الملك حسين إلى بغداد

24/11/1988

زيارة بغداد، ضمّت الوفد ذاته الذي ذهب إلى دمشق: سيدنا [الملك حسين] وأبو سمير وأنا.

استُقبل سيدنا في المطار استقبالًا رسميًا أول مرة منذ بدء الحرب، ويبدو أنّ العراقيين يريدون أن يُظهروا أنّ السلام بدأ.

خلا سيدنا بصدّام في إحدى الفيلات المطلة على البحيرة الاصطناعية بالقرب من المطار، واستمرت الخلوة ساعة.

بعدها، اقترح علينا صدّام أن نذهب للصيد. انتقلنا مشيًا إلى مكان قريب، وجلسنا نصيد السمك. صاد سيدنا سبع سمكات، وصاد صدّام خمسًا، وصاد أبو سمير واحدة، وصدتُ واحدة، وصاد الآخرون.

كان هناك من يحمل سجلًا يسجل اسم الذي يصيد ووزن صيده. وبلغ وزن ما صدناه جميعًا 49 كيلوغرامًا.

صعدنا إلى الطائرة بعد الوداع، وكنّا متلهفين للاستماع إلى سيدنا. لم يكن تجاوب صدّام كتجاوب الأسد، فهو ما زال حذرًا (وعلّق سيدنا قائلًا: «الأسد تكتيكي، ولا أرتاح إليه. لكنّ أبو عدي رجل ذو رؤية، ومهما كان موقفه فهو شريف وصريح»).

خلاصة ما قاله سيدنا:

1. إنّ صدّام يريد للصيغة الاتحادية بين مصر والعراق والأردن، وربما اليمن الشمالي، أن تتمّ قبل المصالحة مع سورية.

2. تأتي المصالحة من خلال انضمام سورية إلى هذا التجمّع.

الخلاصة: سيدنا قرّر الذهاب إلى اليمن الشمالي ومصر لمواصلة الحديث عن الصيغة الوحدوية. بقي ينتظر من الأسد إشارة لإجراء المصالحة السورية – المصرية، مع تأجيل المصالحة العراقية – السورية حتى الاتفاق على صيغة الاتحاد.

(694) تيرول: ولاية نمساوية معروفة بمنتجعات التزلج.

(695) مدينة نمساوية، عاصمة ولاية تيرول.

(696) * 1988/ 3/ 11 في الأشهر الثلاثة الماضية التي تواصلت فيها الانتفاضة، أصبحت محط اهتمام العالم. بدأ الضمير الغربي يستفيق من سباته، وخرجت تصريحات ومقالات في الغرب تنتقد إسرائيل وتطالبها بقبول الحلّ وفق القانون الدولي، وبلغ اهتمام العالم بالانتفاضة، التي هي في رأيي أعظم حدث نضالي فلسطيني منذ نشوء القضية الفلسطينية، أن أراد أن يترجم للإنكليزية «الانتفاضة» فهي ليست ثورة وهي ليست تظاهرات، إنّها شيء آخر لم يعرفه العالم من قبل. أخيرًا، اختاروا أن يستخدموا كلمة «انتفاضة» فدخلت الكلمة إلى القاموس السياسي العالمي.

(697) * جلالته حريص الحرص كله على حفظ تواصله مع ملوك وأمراء دول الخليج، من منطلق إيمانه بأنّهم سند الأردن، وذلك منذ بداية الستينيات حين قسّم الحكام الانقلابيون العالم العربي إلى معسكرين: تقدمي ورجعي. ومن جهتهم، كان حكام الخليج يبادلون سيدنا [الملك حسين] الودّ والوفاء، ويتطلّعون دائمًا إلى الاستماع إلى آرائه النابعة من خبرة عميقة ومتعدّدة الأطياف، خصوصًا في ما يتعلّق بالعلاقات الدولية.

(698) خليفة بن زايد (1948–). رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

(699) عمر الزواوي (1930–). مستشار السلطان قابوس.

(700) المقصود إجراءات قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية في 1988/ 7/ 31.

(701) محمد علي بدير (1909–1997). أحد مؤسسي شركة التبغ والسجائر الأردنية في عام 1931، ومطلق مشروع شركة الكهرباء الأردنية في عام 1938، رئيس غرفة تجارة عمان أكثر من مرة، وعضو البرلمان الأردني الأول الذي جمع نوابًا من الضفتين، وعضو في المجلس الوطني الاستشاري، وعضو في مجلس الأعيان.

(702) خالد شومان (1931–2001). نائب المدير العام للبنك العربي في عام 1974، ورئيس مجلس إدارة البنك العربي الإسلامي في عمّان، ونائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة عبد الحميد شومان.

(703) لا يوجد تاريخ محدد لهذه الأوراق التي يلخص فيها الأستاذ عدنان أبو عودة أهم التطورات التي حدثت خلال الأشهر الماضية، ونحن اجتهدنا في وضعها في هذا الموضع.

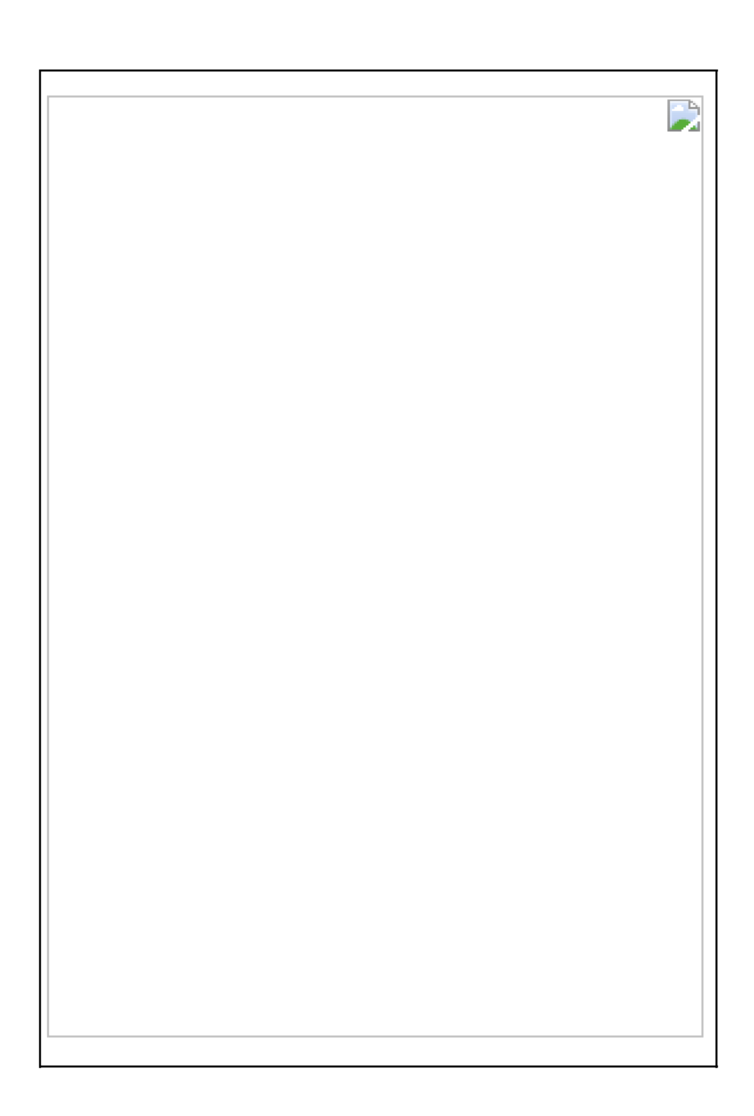
(704) قرار 598: صدر عن المجلس بالإجماع في 20 تموز/ يوليو 1987. يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار بين إيران والعراق، وإعادة أسرى الحرب إلى وطنهم، وانسحاب الطرفين إلى الحدود الدولية.

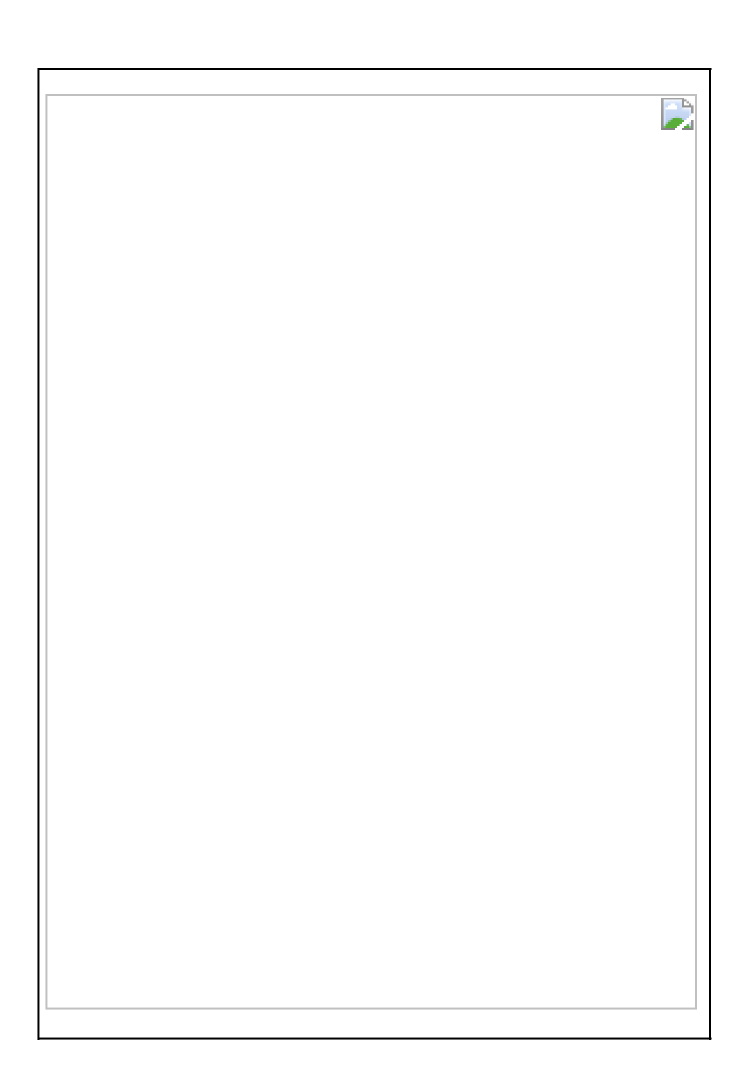
(705) جاك شيراك (1932–). رئيس وزراء فرنسا مرتين بين عامي 1974 و1976 وبين عامي

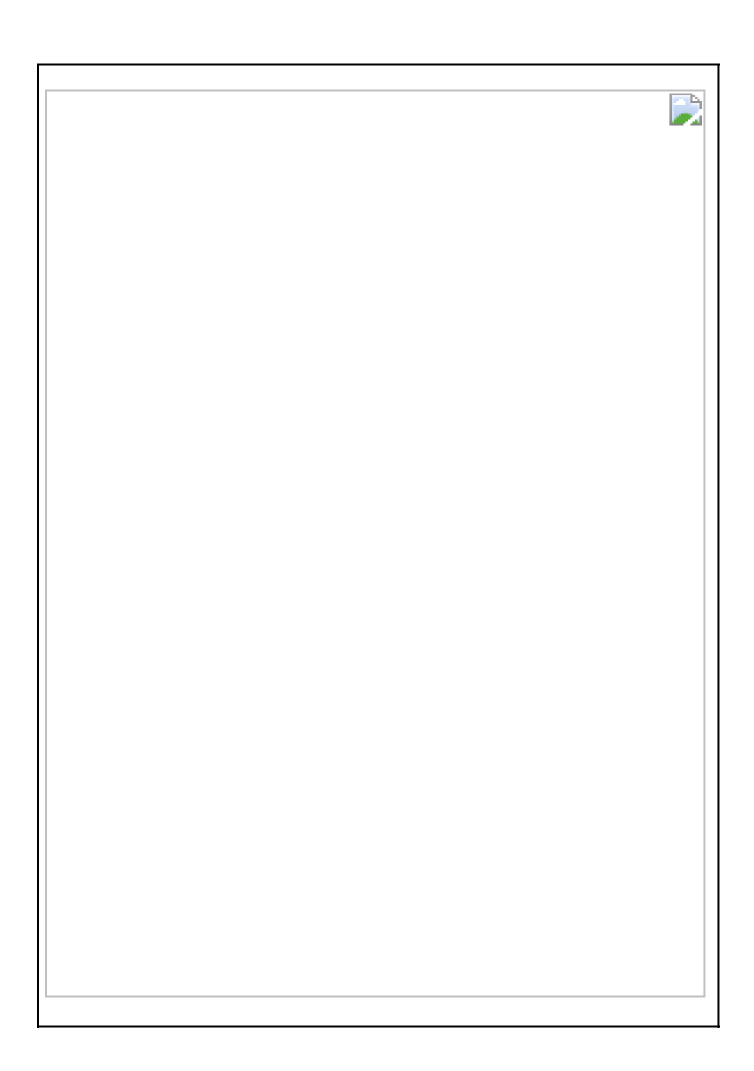
1986 و1988. أصبح لاحقًا رئيسًا للجمهورية الفرنسية بين عامي 1995 و2007.

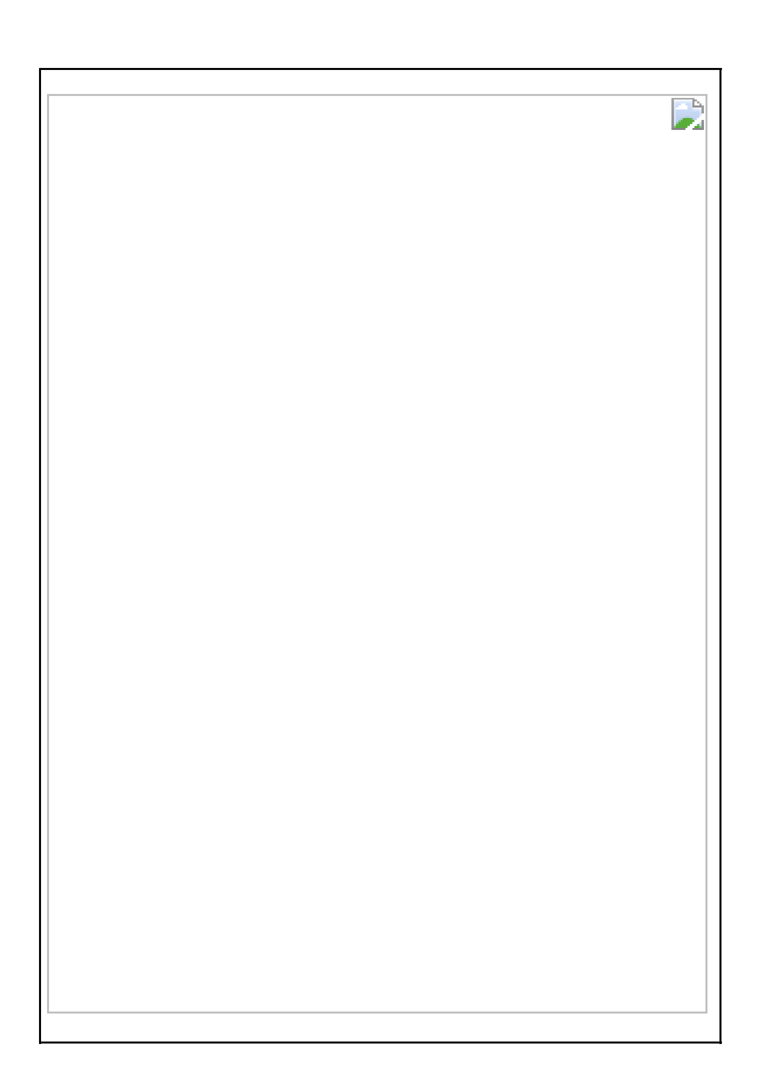
(706) سرور بن محمد آل نهيان (1948–). والده ابن عم الشيخ زايد.

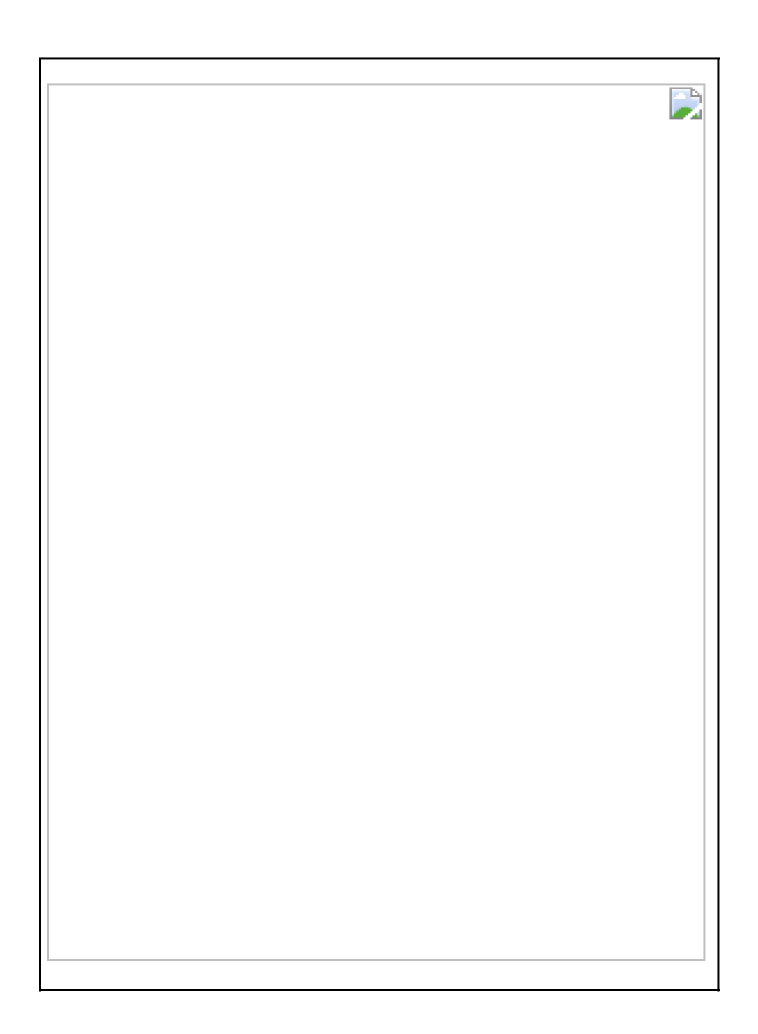
ملحق
وثائق وصور

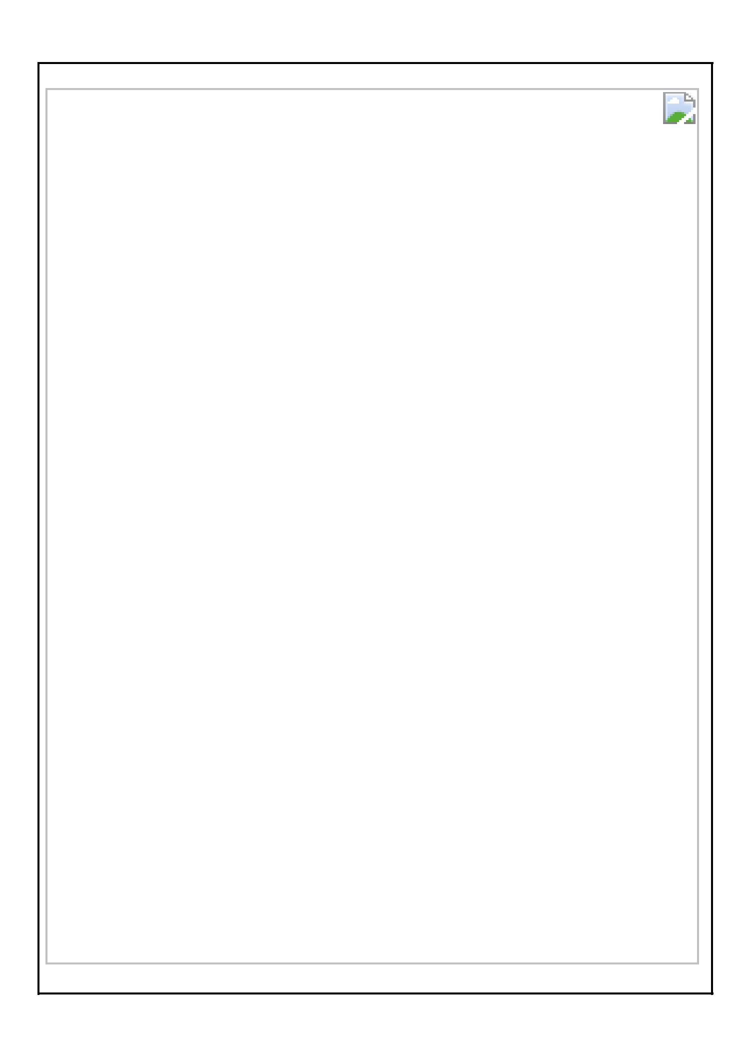














٢٩/١١/٧٣

اجتماع في الديوان الملكي ترأسه صاحب الجلالة وحضره [illegible] وحضرها
قادة القوات وكبار العسكريين والمستشارين

الموضوع: استعراض نتائج مؤتمر القمة

دولة رئيس الديوان: [illegible] أن الوضع الأردني صعب [illegible]
[illegible] الحكم باعتبار [illegible]
الصعوبة في ناحيتين:

أ) سياسيا: المنظمة الممثل الشرعي الوحيد

ب) عسكريا: أية قوات عربية تتواجد في الضفة الشرقية تكون بإمرة القيادة العربية الموحدة.

استعرض السادات نتائج حرب رمضان وقال إلا تحقيق وحدة الصف العربي
[illegible] الدول العربية جميعا في المعركة [illegible] فتح القناة وتحطيم [illegible]
[illegible] الآتية:

١. إزالة آثار عدوان ٦٧
٢. الحصول على حقوق الشعب الفلسطيني

الدول التي تحارب [illegible] مع العدو [illegible]
[illegible] الدول العربية [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

١. [illegible] إسرائيل ٢. [illegible] آلاف [illegible] إسرائيل [illegible]
٣. [illegible] ٤. [illegible]



سمو الحسن [illegible] في الدولة وحقه مناسب
موقعة الدول [illegible] الجيد، هذا الوقت لا يجوز [illegible]
بالشكر فقط بل يجب ان تنطلق وسائل معونات مالية وعسكرية لأن
اسرائيل تتوغل.

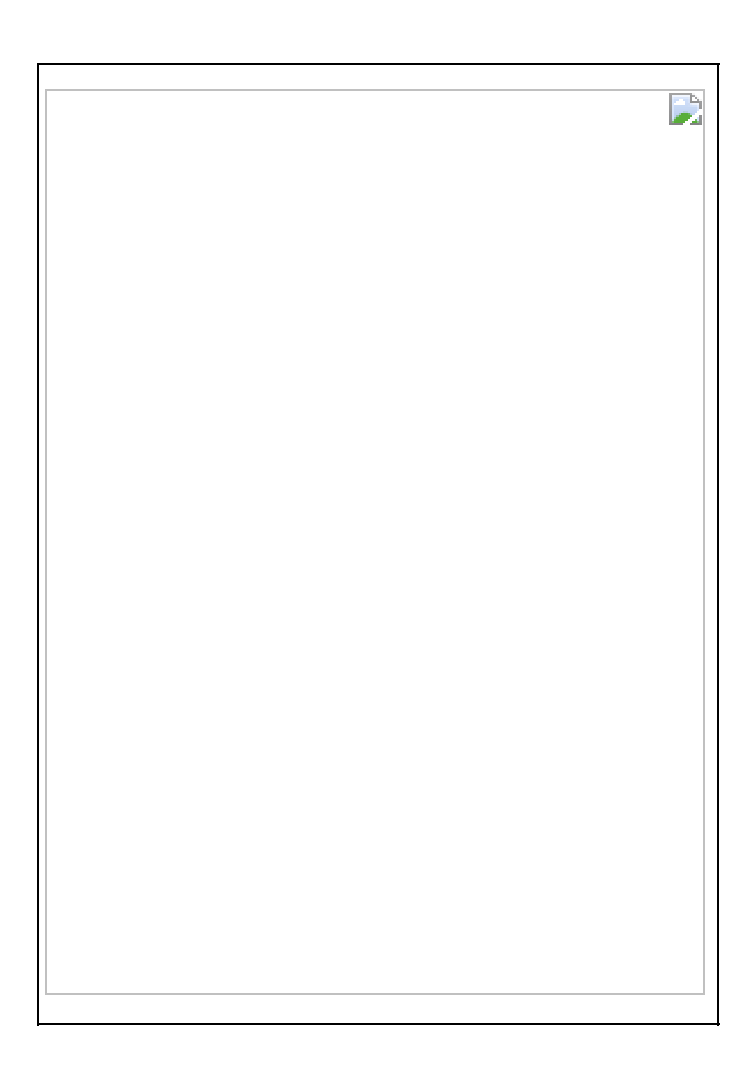
اسرائيل لا تحترم الاتفاقات. نحن نستعد وفي نفس الوقت نفاوض من اجل السلام
ولا مانع من الذهاب لمؤتمر السلام بمطالب موحدة ومخطوة [illegible] موحدة
[illegible] اجتماع [illegible] ماك.

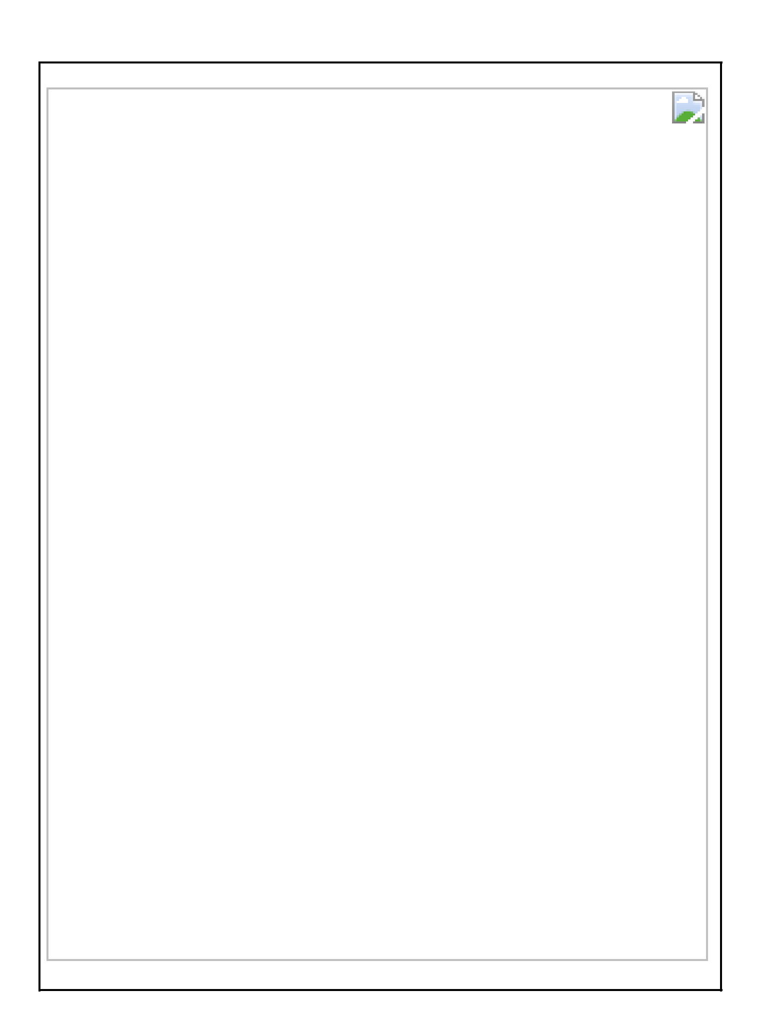
<u>الأسد</u>: نقترب من نفس الاتجاه وقال موضوع: سنذهب الى
مؤتمر السلام ولا يعني اننا لا نستعد للحرب وقال ان معدات
الحرب كلفت سوريا آثاره كبيرة من ثمن أرض الجولان

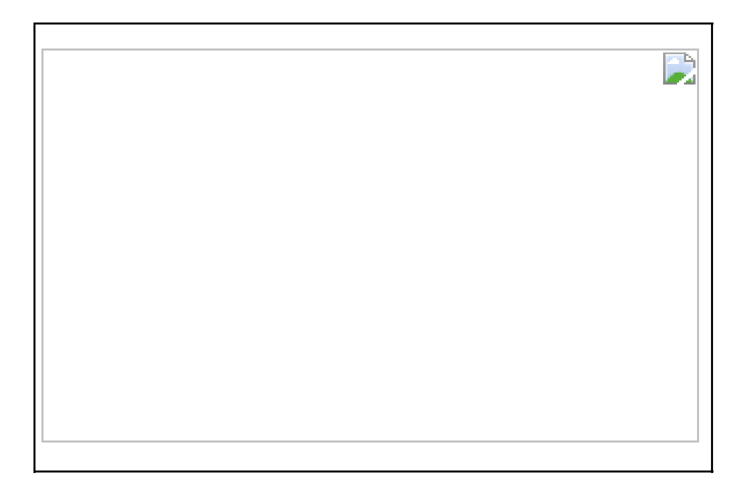
<u>الملك الحسن</u>: كلمة تدعو للوحدة ونبذ الخلافات

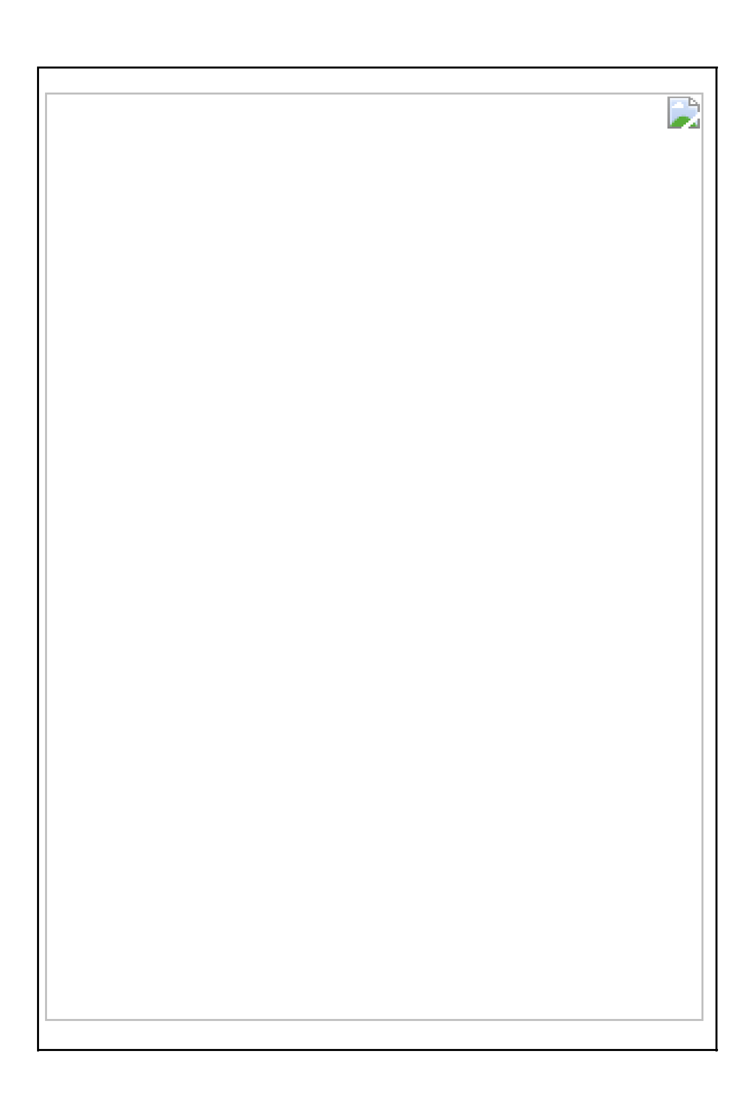
<u>الوفد الاردني</u>: نقل رسالة سيدنا لم تكن لا تجاوب ولذلك اخذنا
مشروعنا في صورة الاتفاقات وحولناها الى خطاب
[illegible] لا تختلف مع العرب لكن قضيتنا هي مسألة [illegible] وهذا ما يريده
العرب. قبول الخطاب كان [illegible] اذ [illegible]

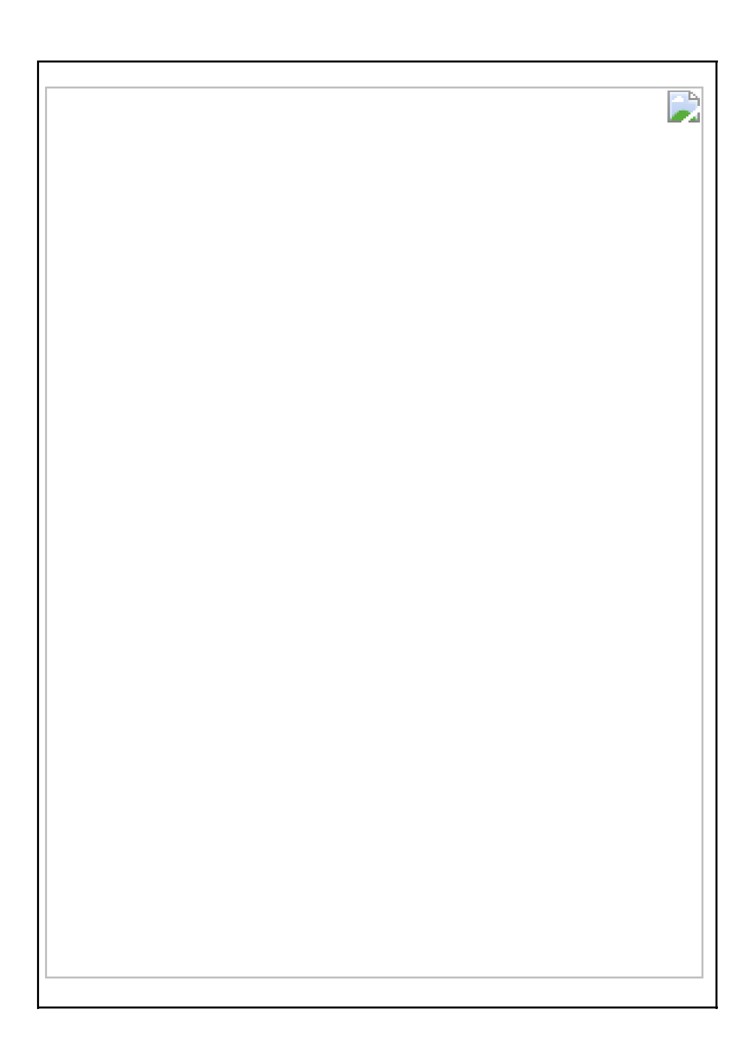
<u>ياسر عرفات</u>: هاجم الاردن وقال ان هذه المرة التي [illegible]
مع لسان الملك [illegible] جديد [illegible]
خاصة حول الاستفتاء. [illegible] لم احد [illegible]

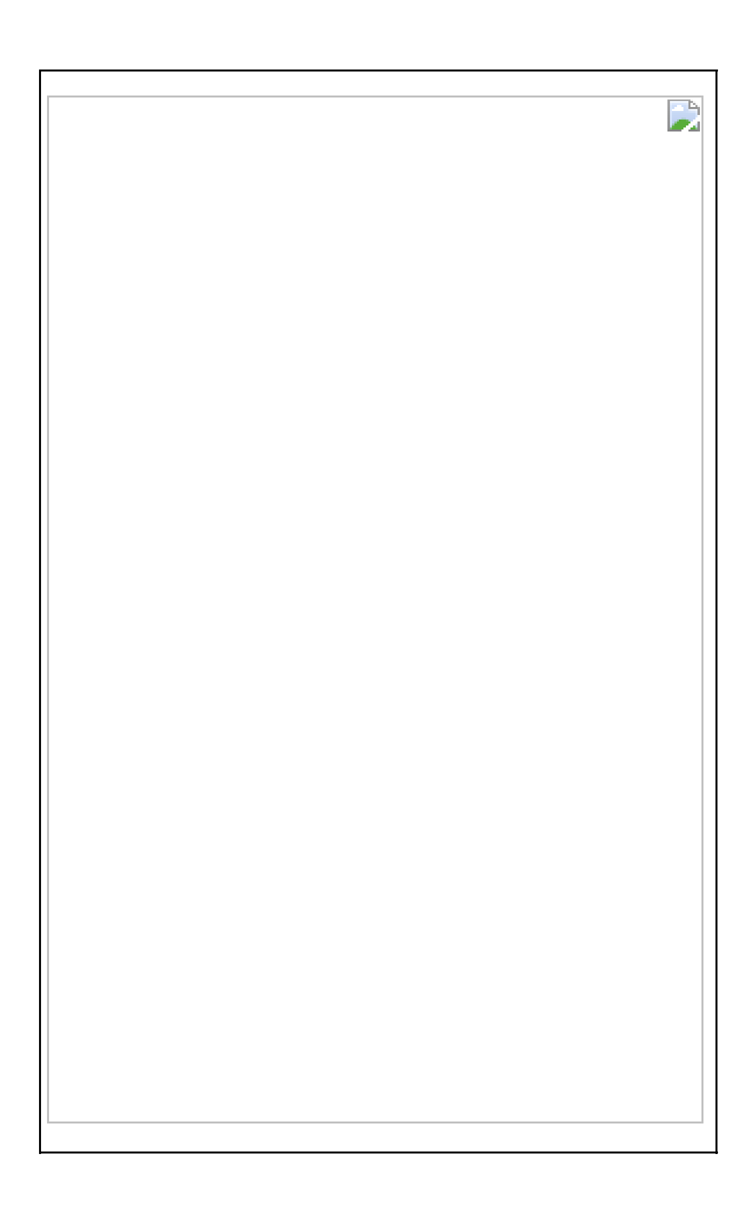


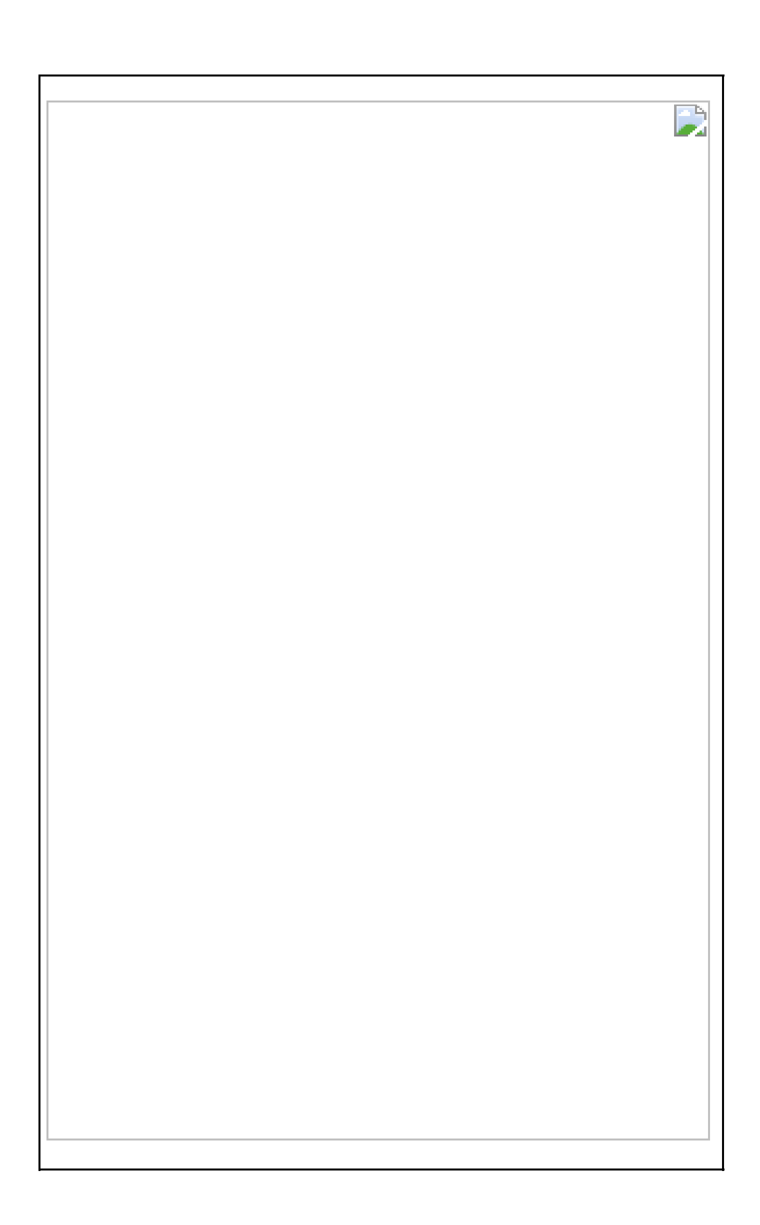


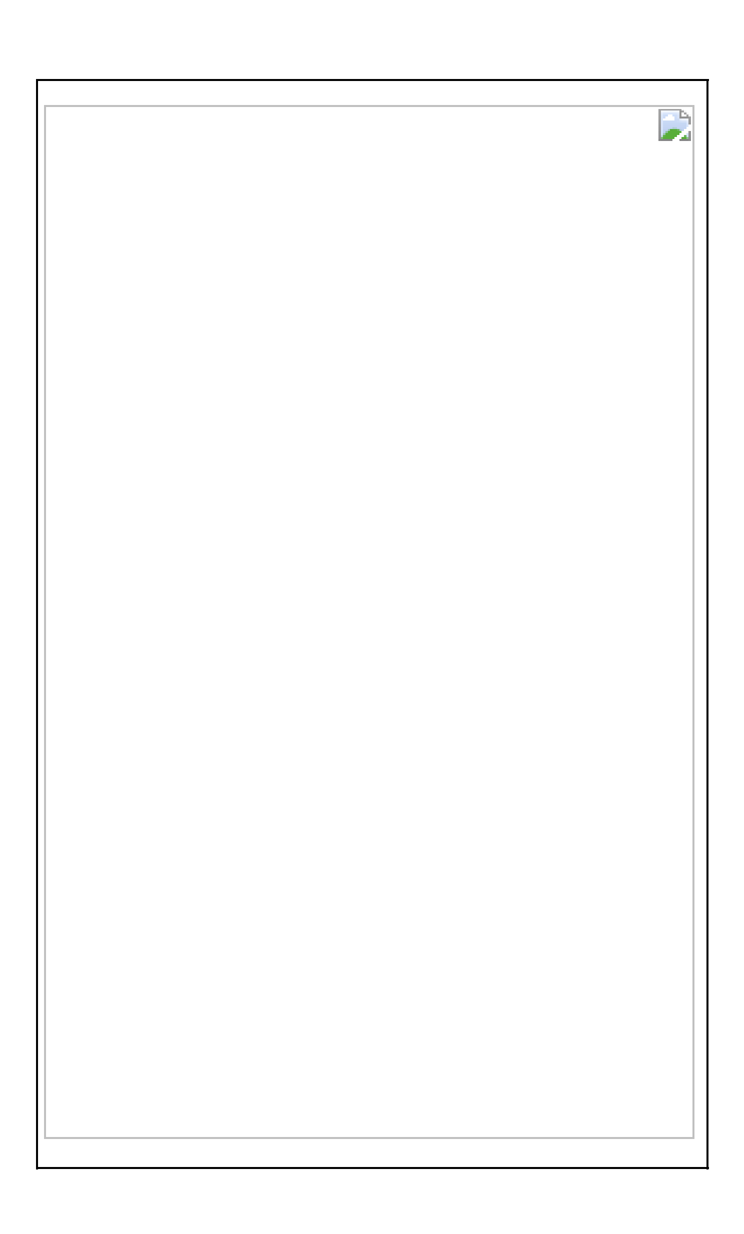


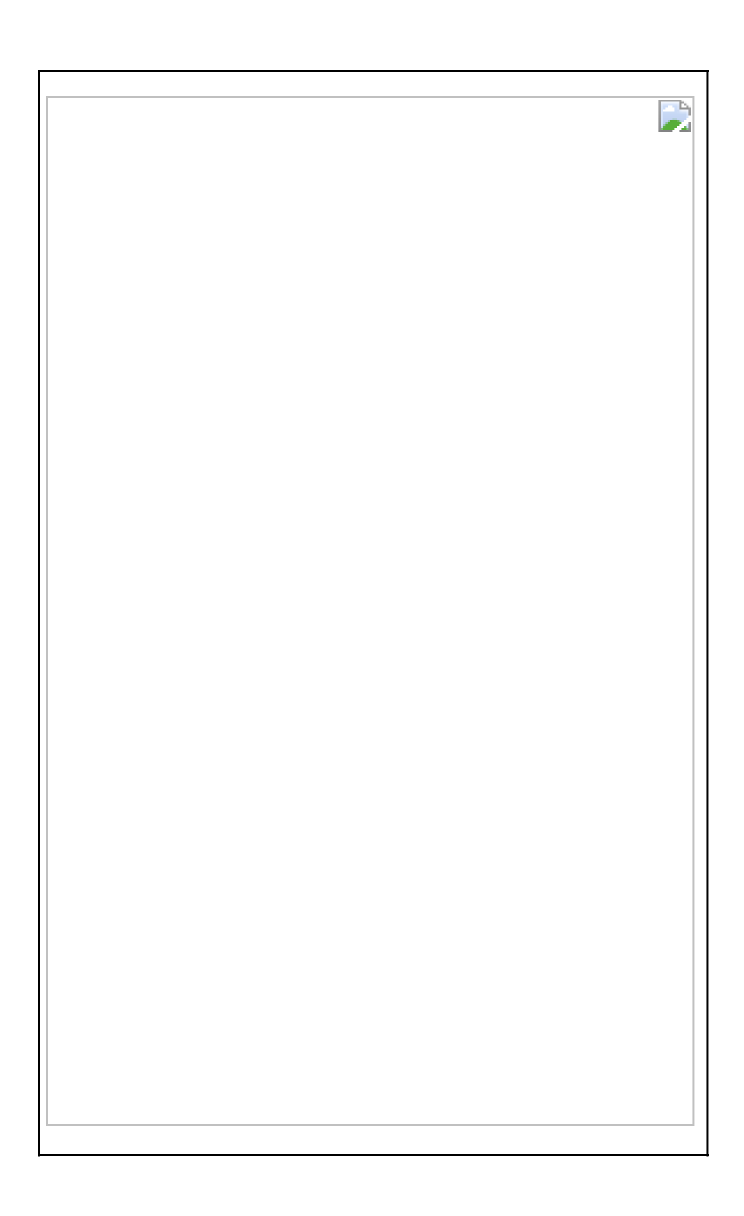


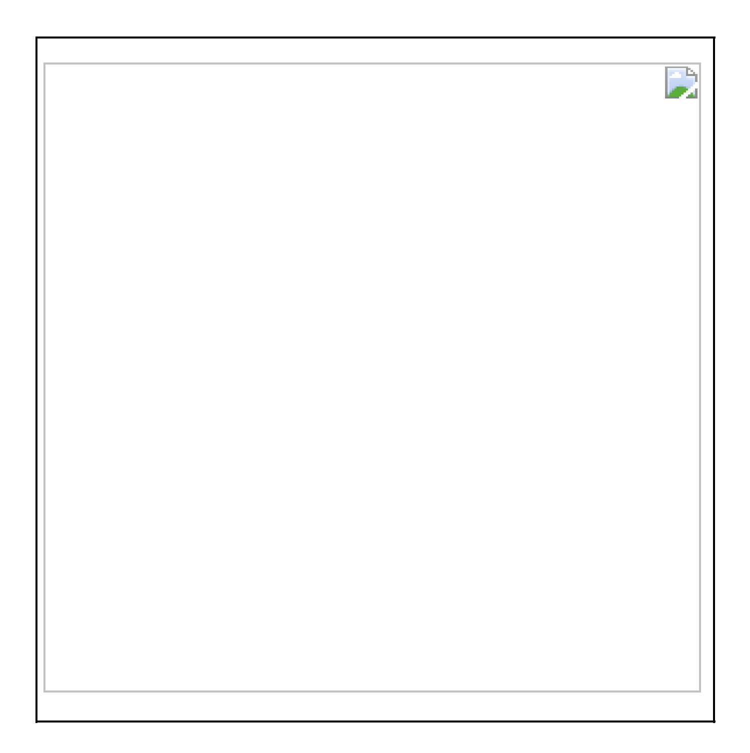


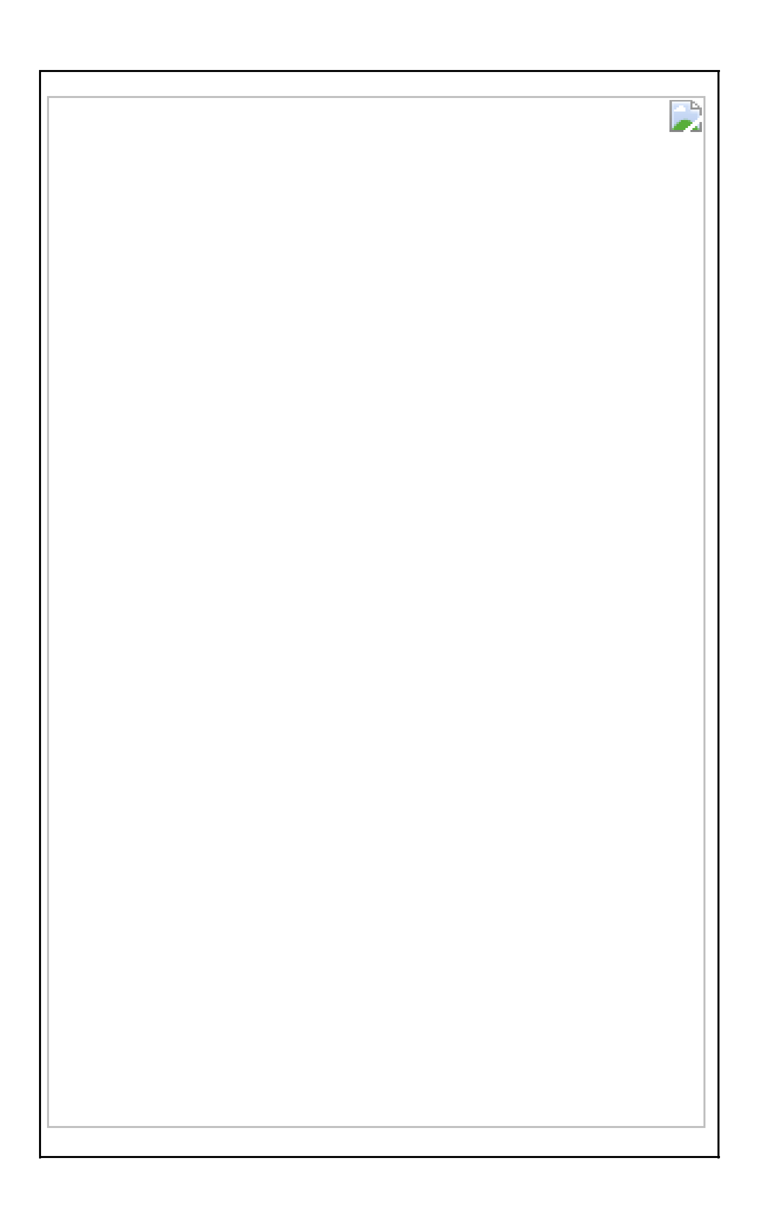


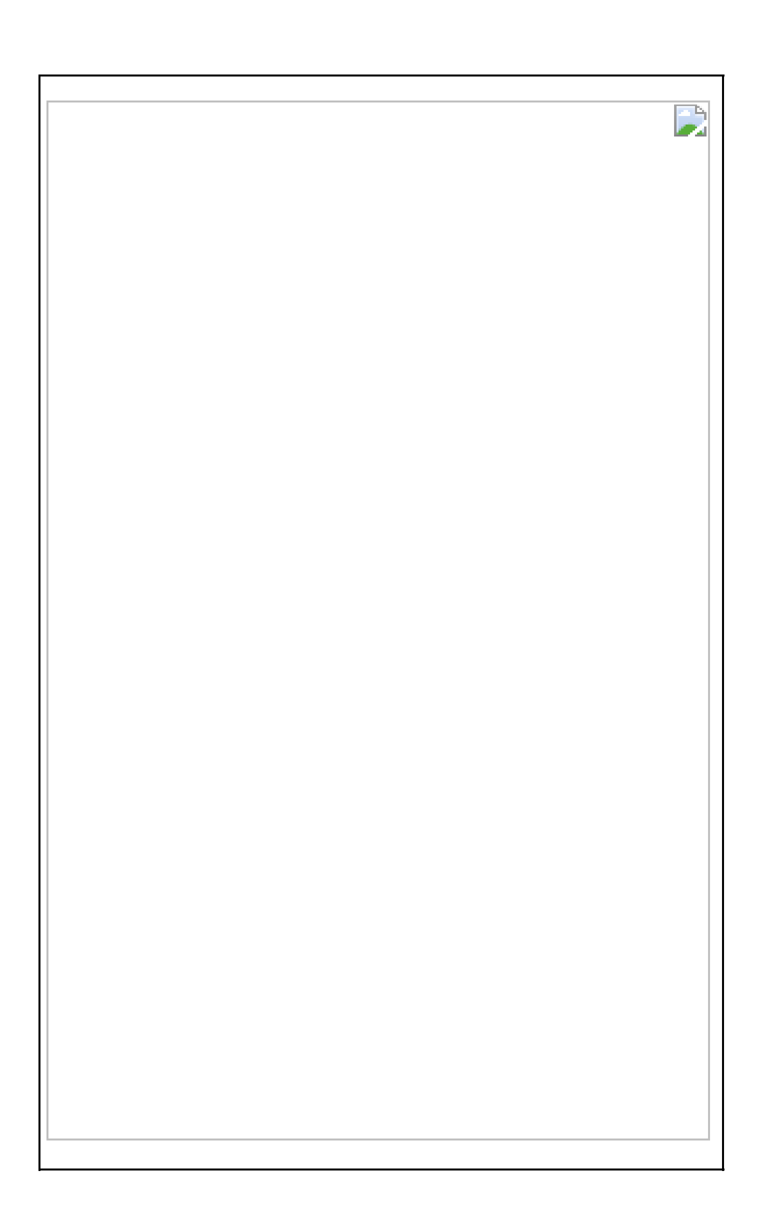


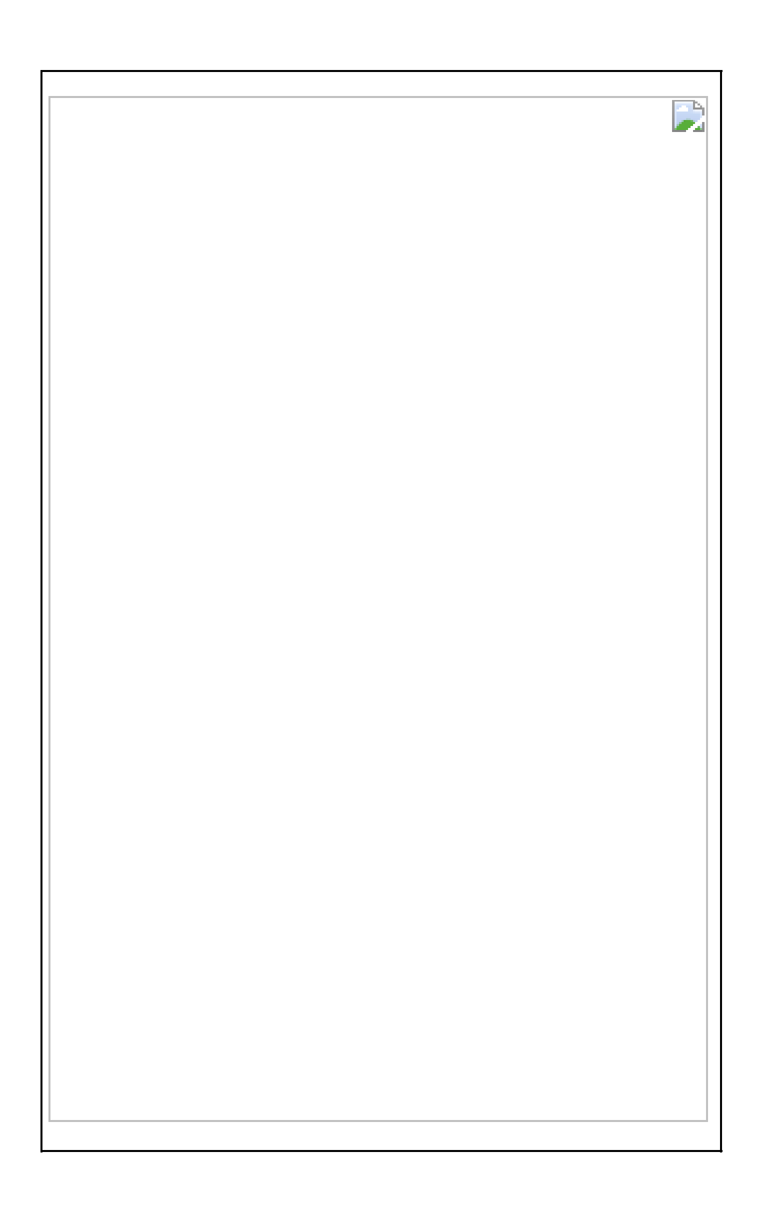


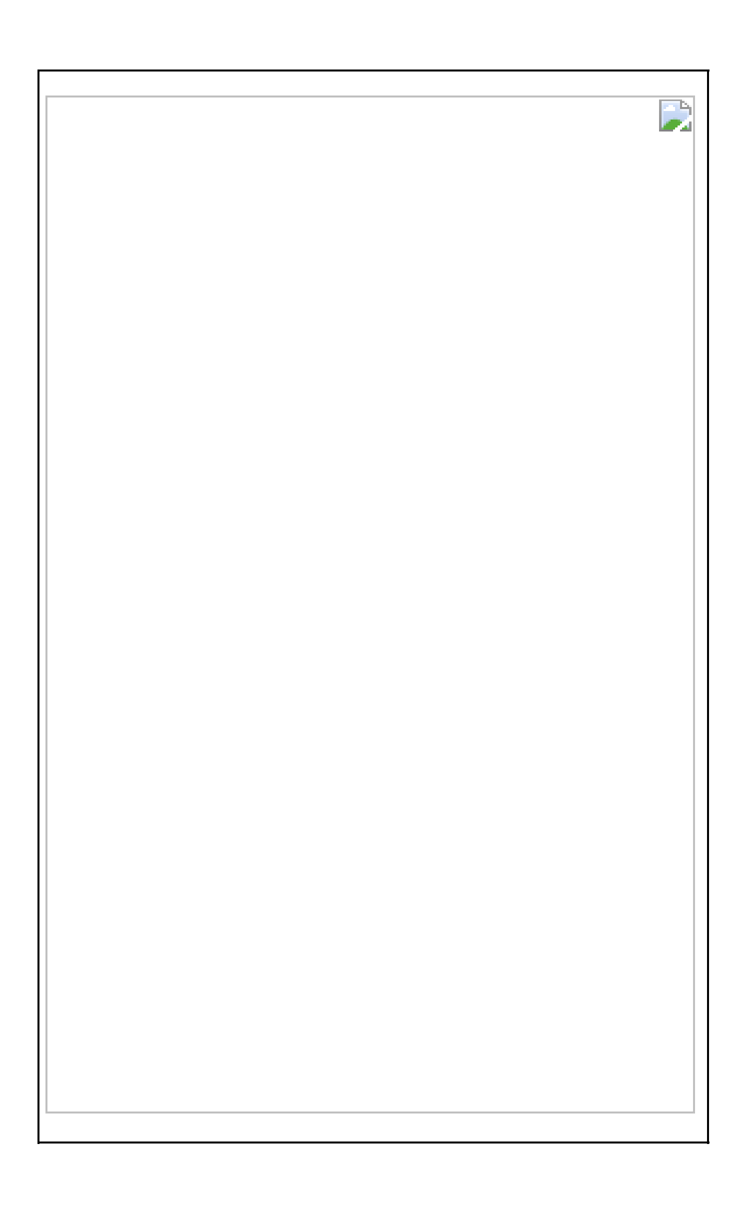


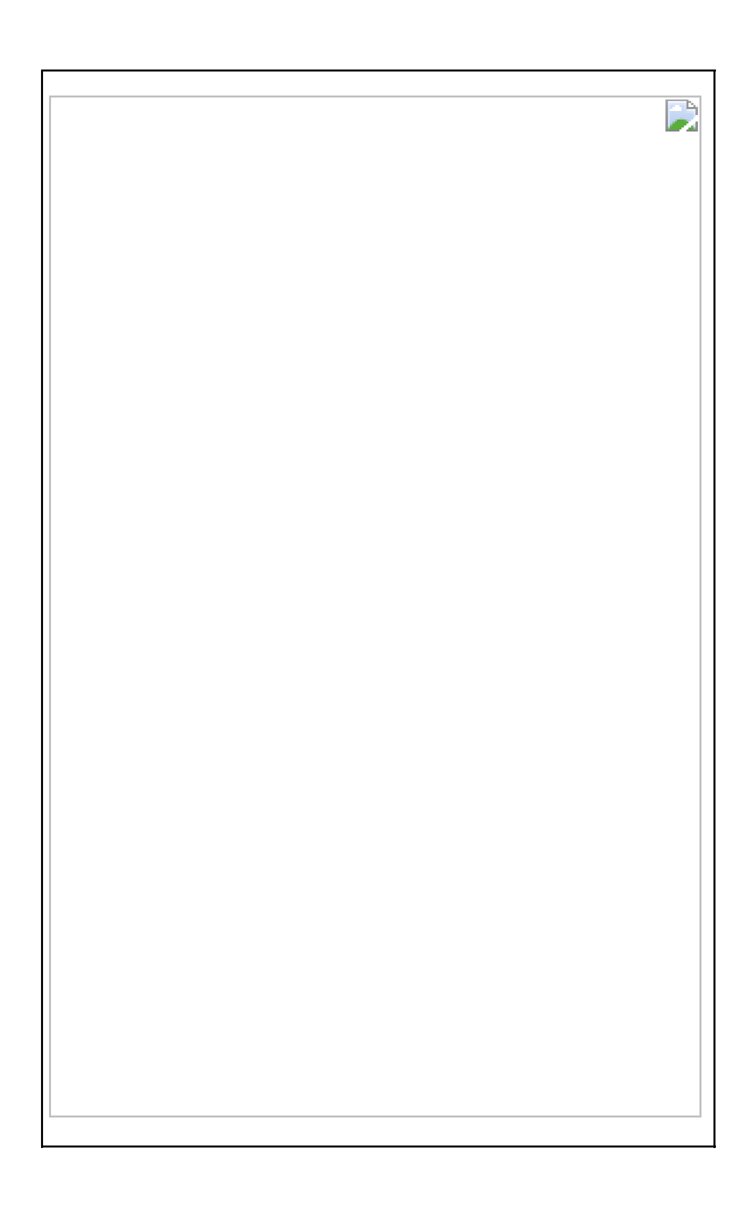


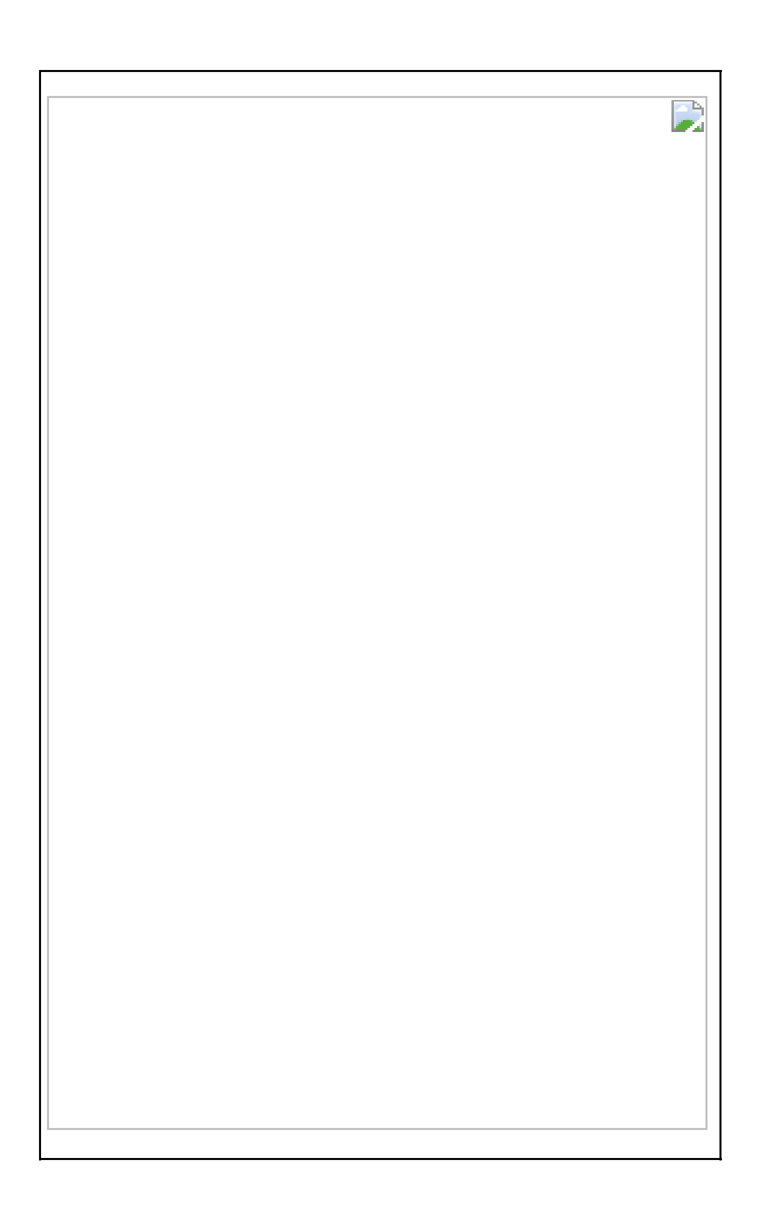


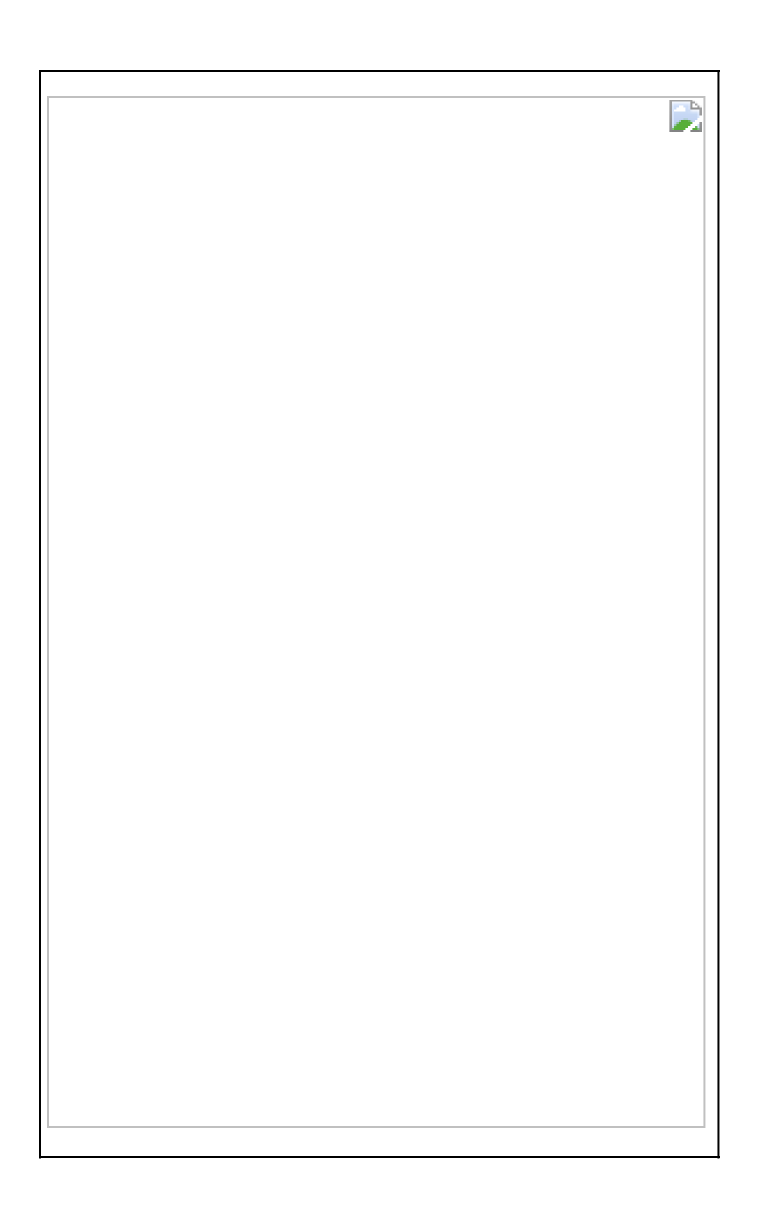


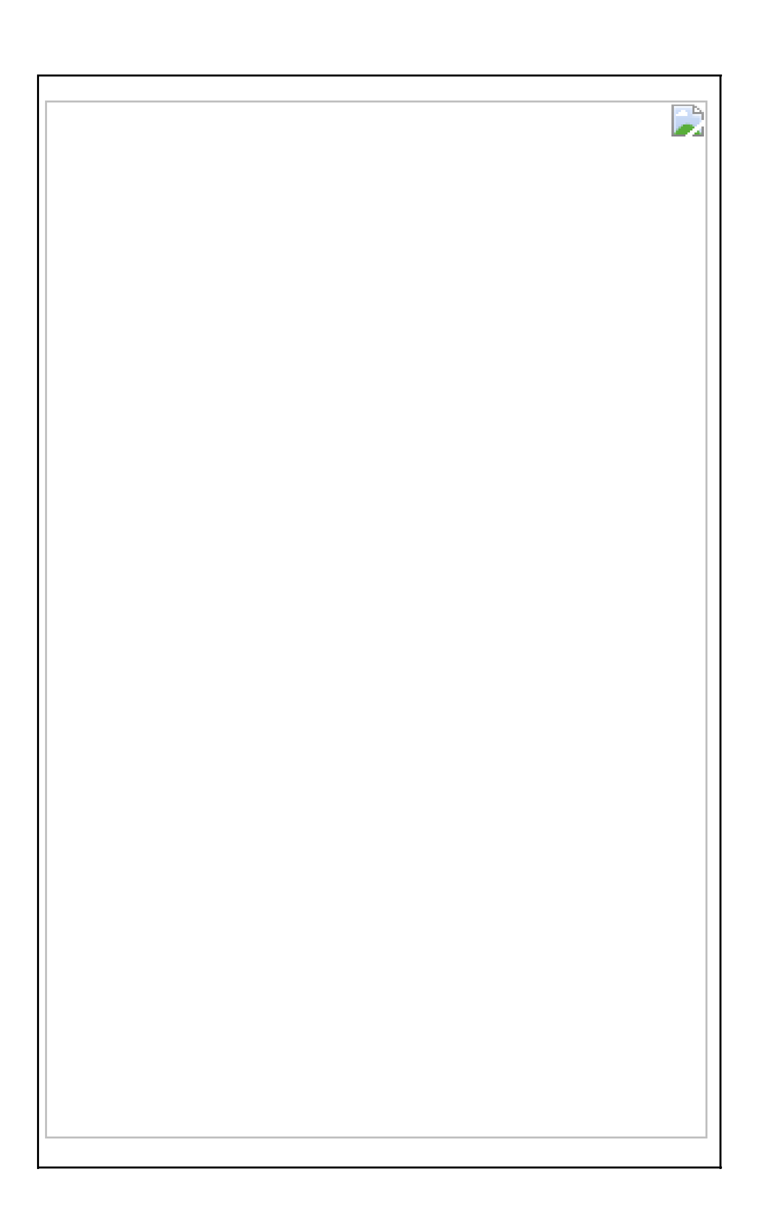


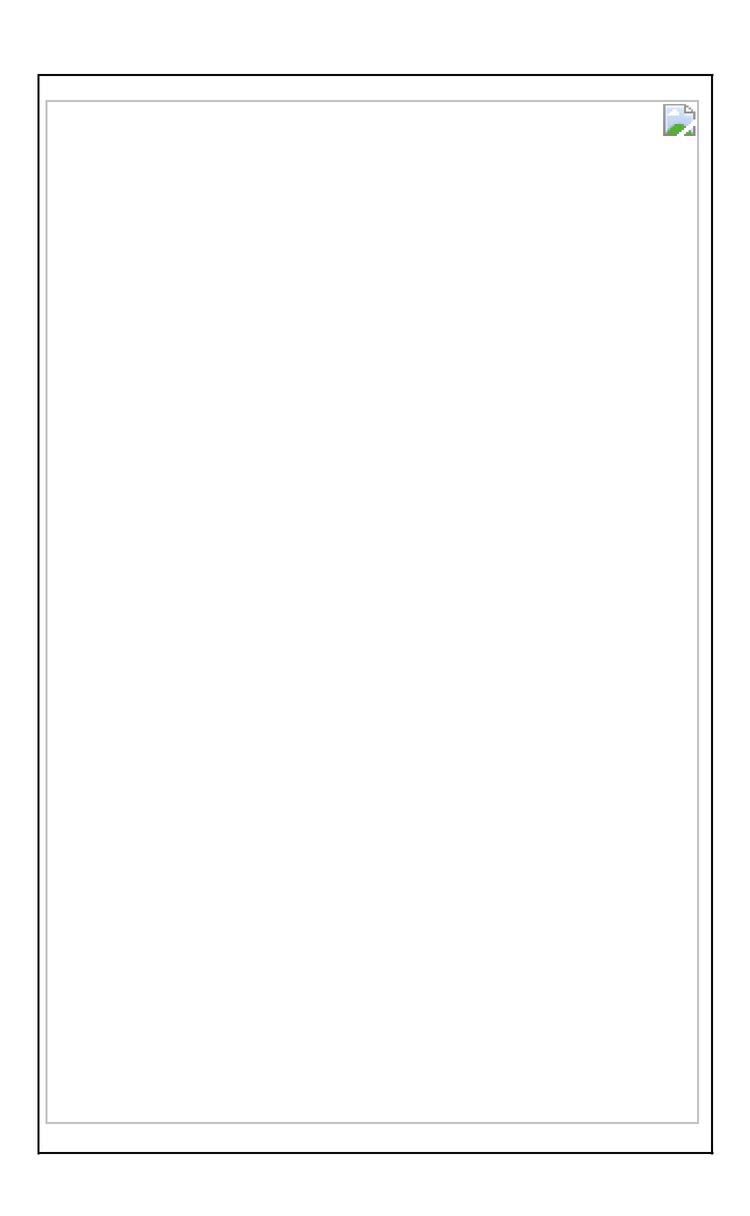


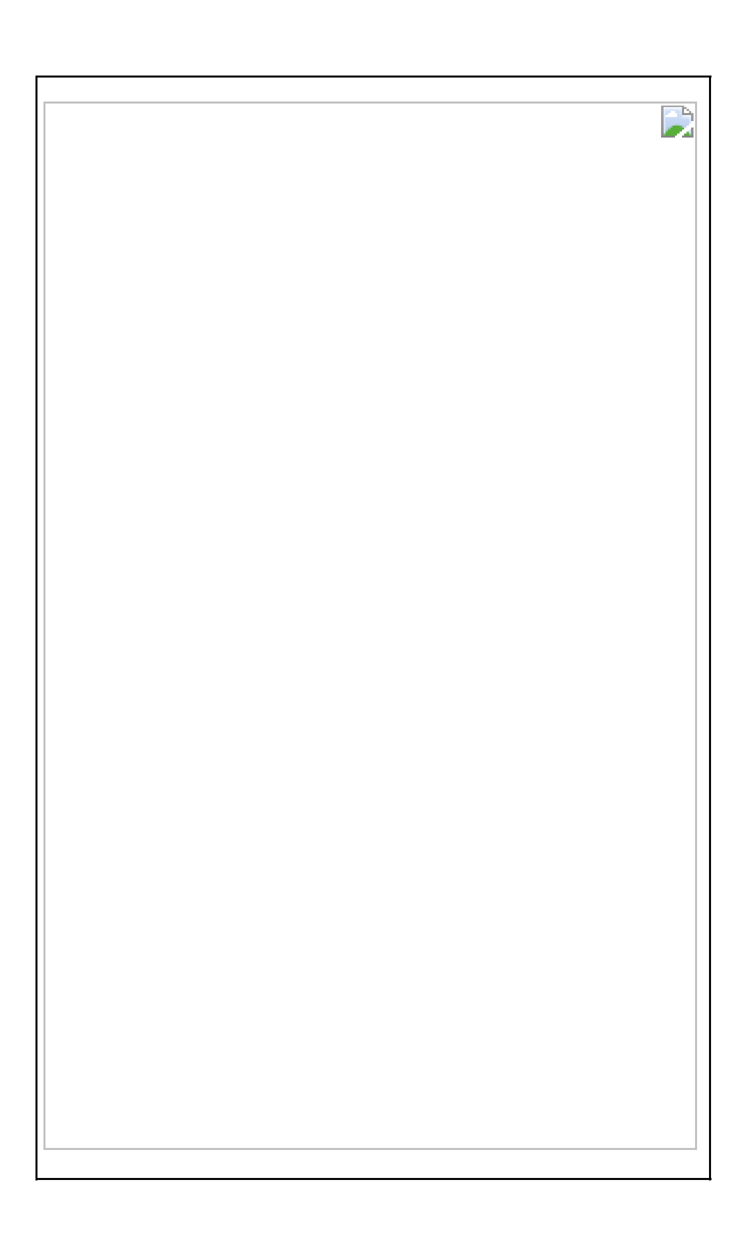


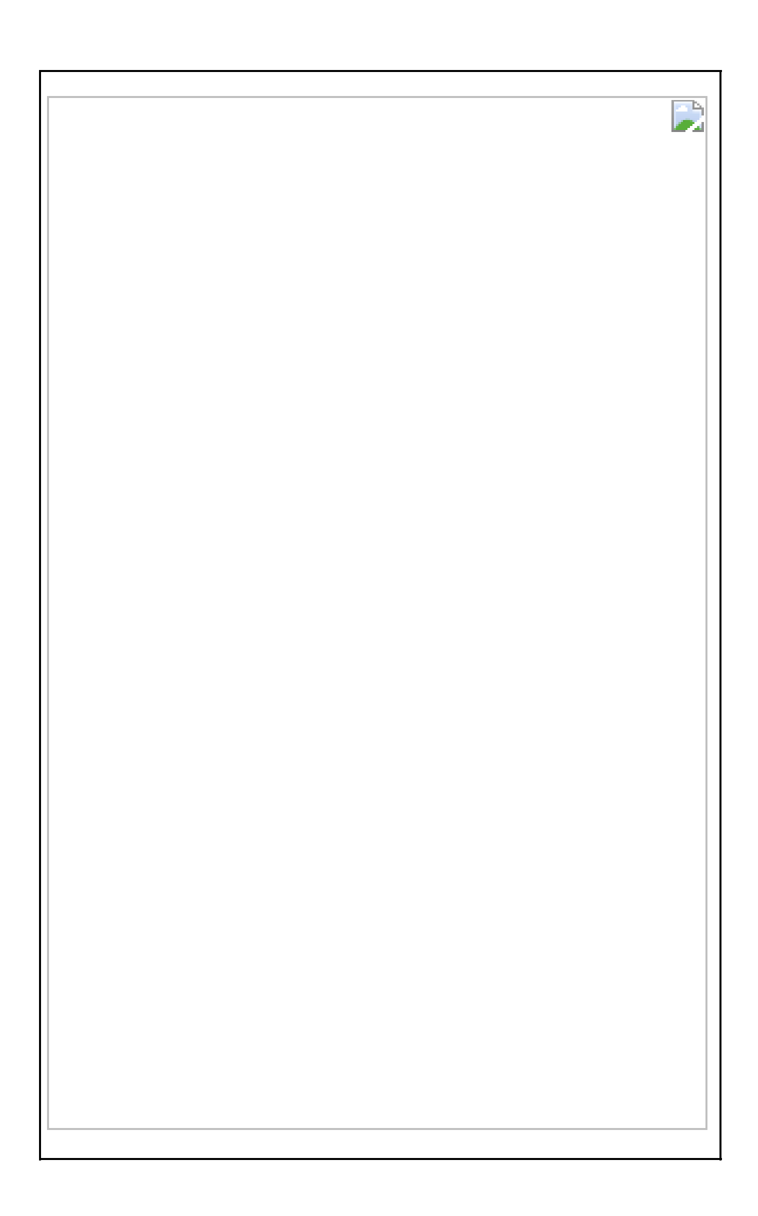


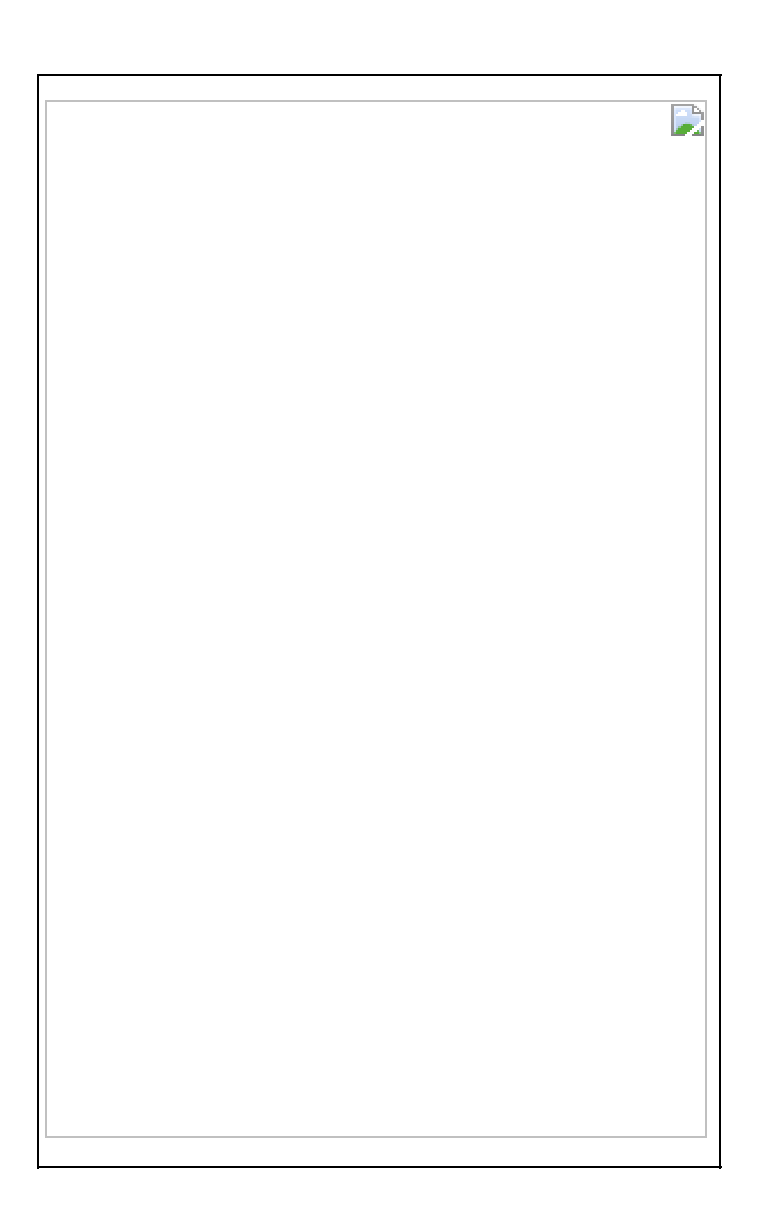


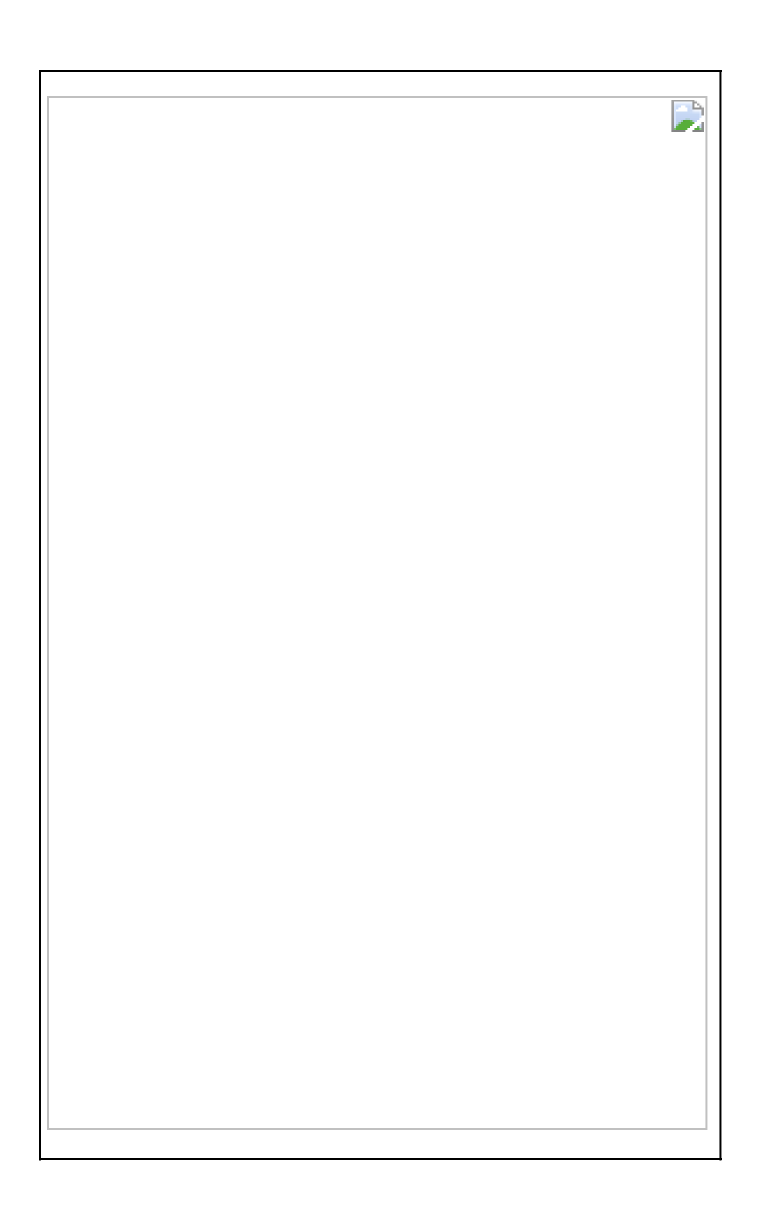


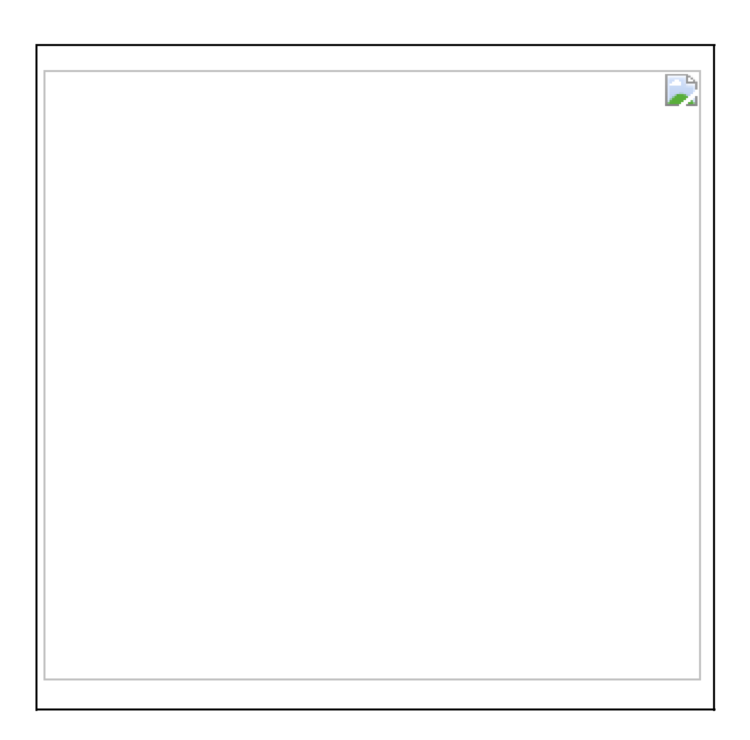


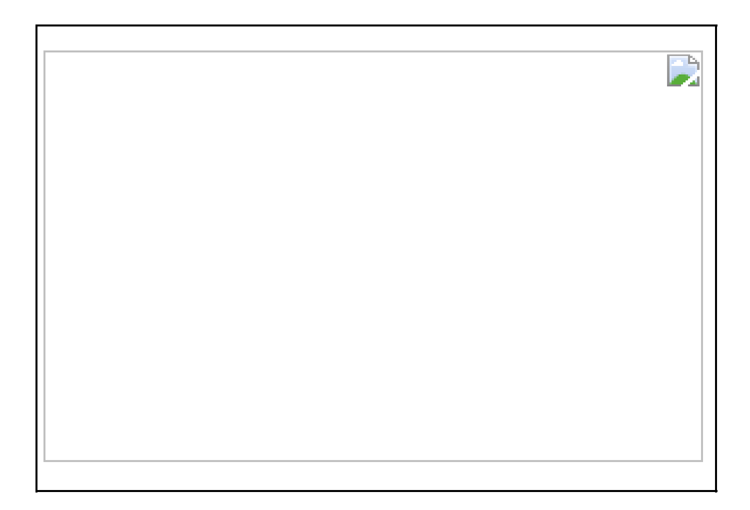


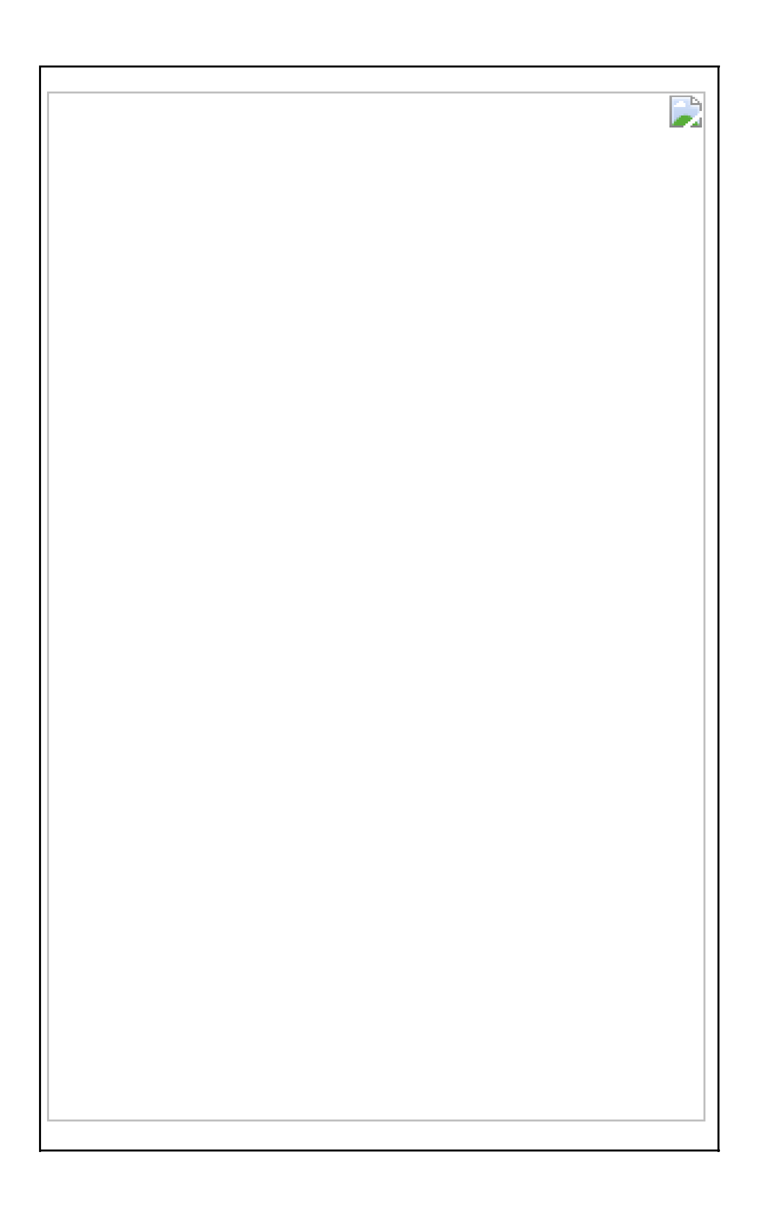


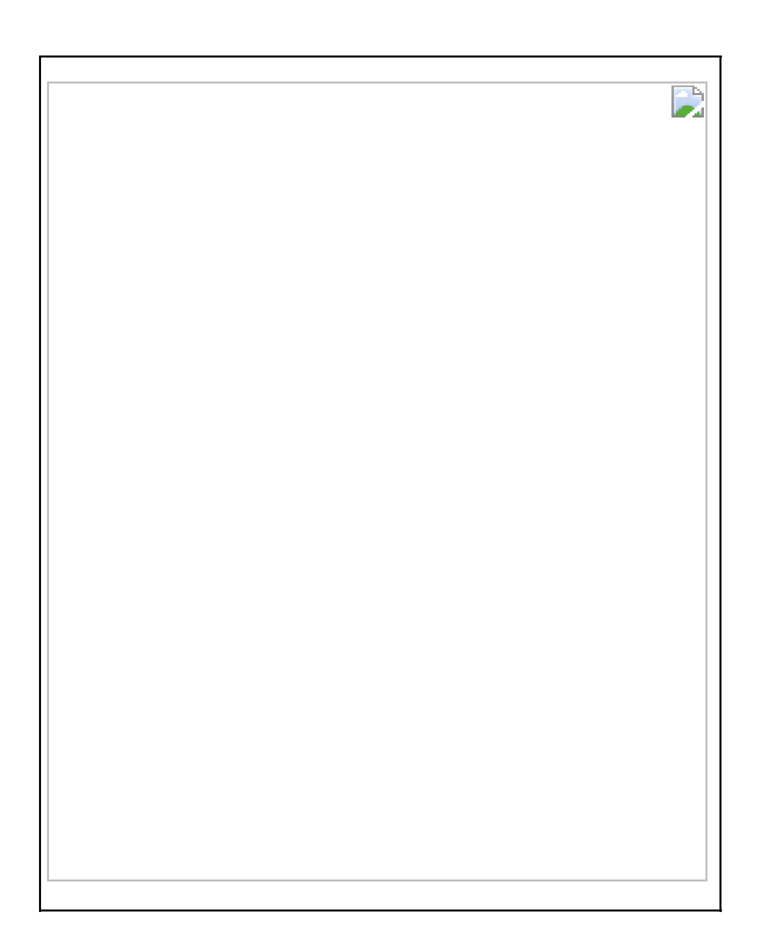


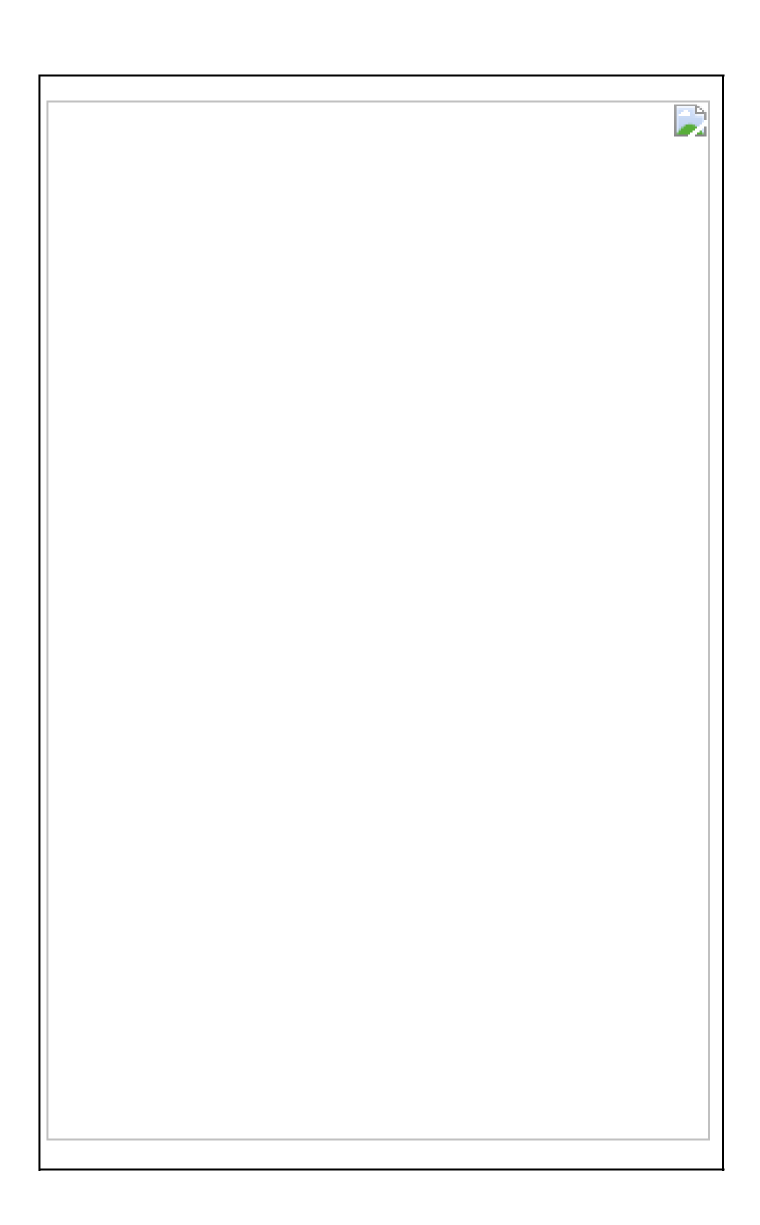


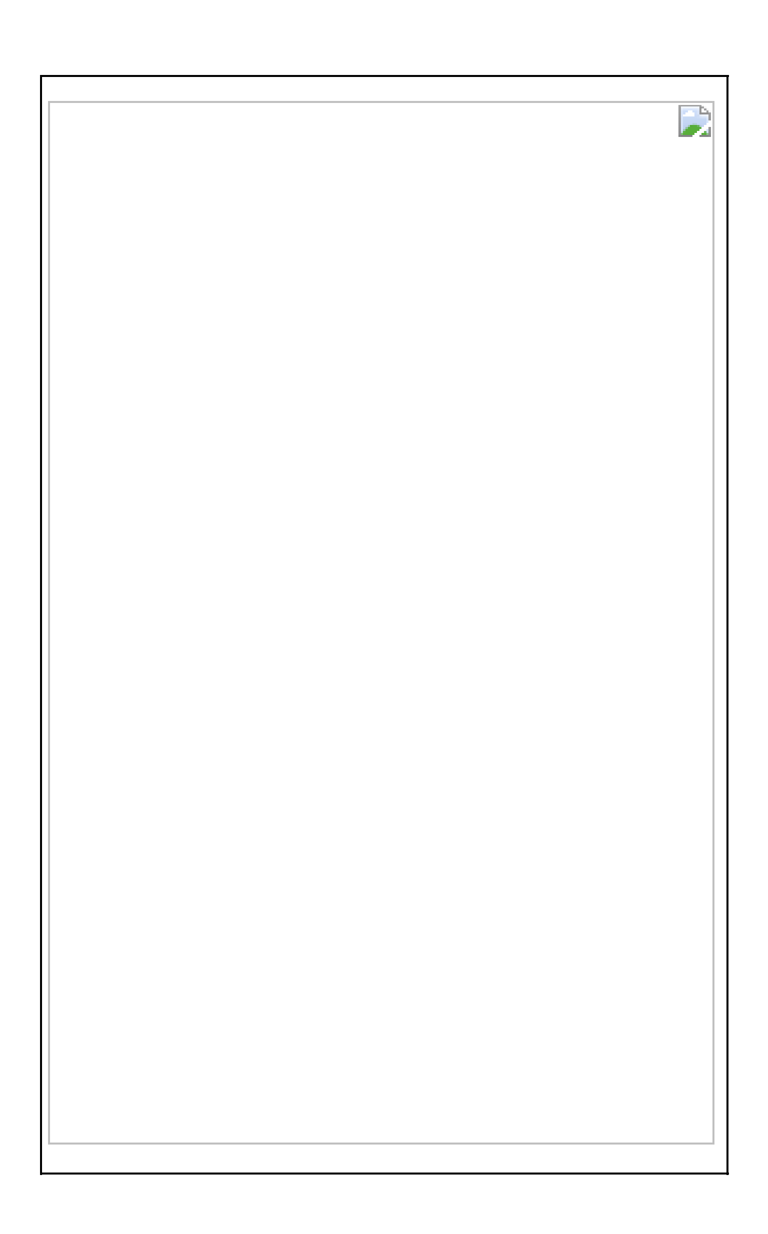


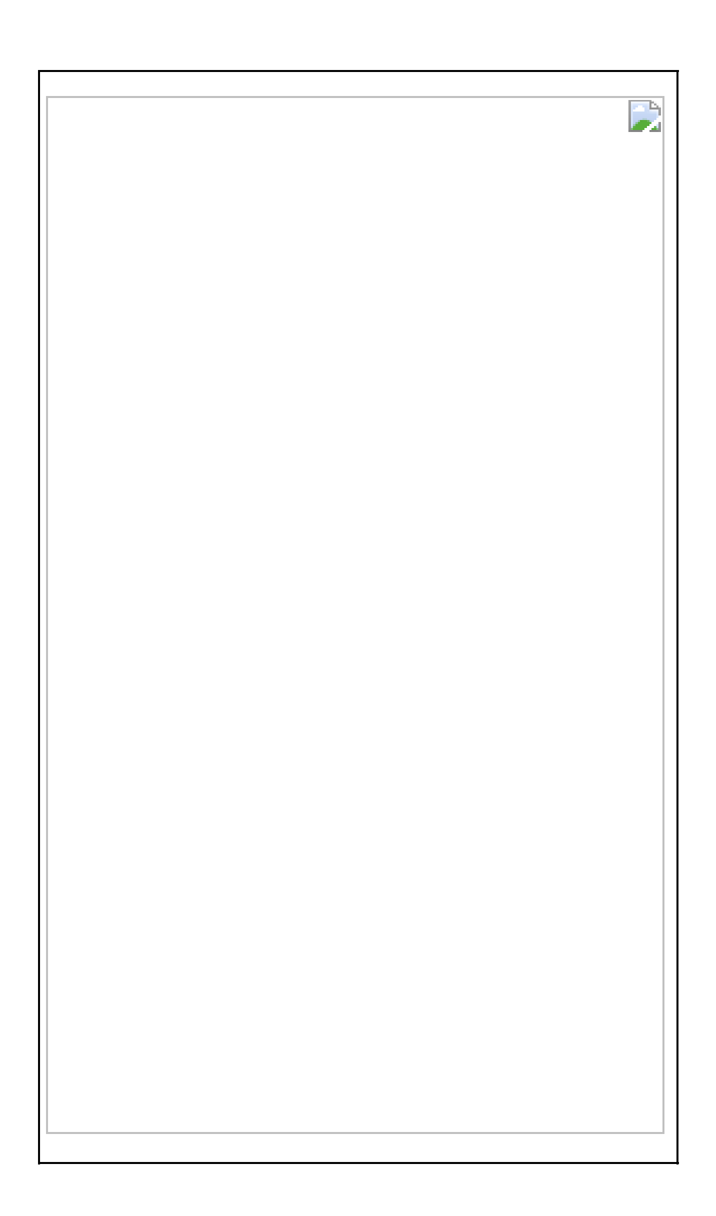


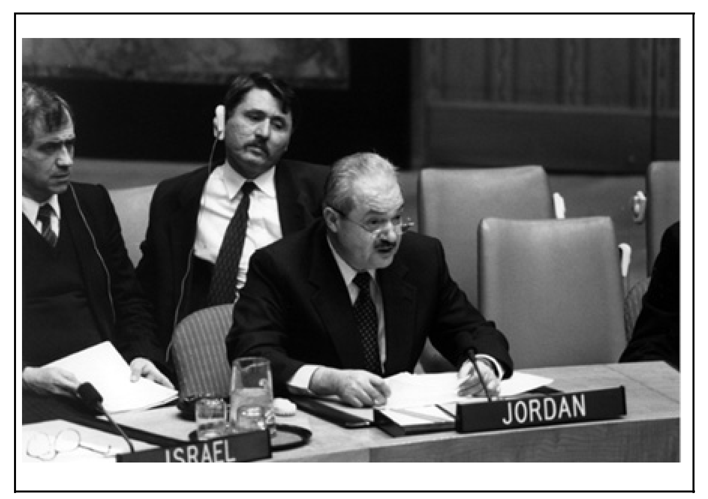












في الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1992. وفي الصورة السفيران فؤاد البطاينة وسمير الناعوري.



مع الشيخ خليفة بن حمد أمير قطر، وفي الصورة خالد عبيدات السفير الأردني في الدوحة.



مع ملك البحرين عيسى بن سلمان آل خليفة.



عدنان أبو عودة مع الأمير حسن، والشريف عبد الحميد شرف.



صلاة العيد. من اليسار الأمير عبد الله (الملك عبد الله الثاني)، الملك الراحل الحسين بن طلال، الشيخ أحمد هليل، عدنان أبو عودة، ومحمد رسول الكيلاني.



مع الملك الراحل الحسين بن طلال، ومروان القاسم.



مع الملكة نور الحسين.



في الأمم المتحدة مع الملك الراحل الحسين بن طلال. وفي الصورة من اليسار الأمير عبد الله (الملك عبد الله الثاني)، زيد الرفاعي، عدنان أبو عودة، طاهر المصري، وعبد الله صلاح.



مؤتمر عدم الانحياز في الهند. وفي الصورة: الملك الراحل الحسين بن طلال، وعدنان أبو عودة، والشريف زيد بن شاكر.



مع الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، وفي الصورة السيد مروان القاسم.



مع الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد.



مع الرئيس الأميركي جورج بوش، وفي الصورة الملك الراحل الحسين بن طلال، وكامل أبو جابر، وعدنان أبو عودة.



مع الرئيس المصري السابق حسني مبارك.



مباحثات مع الرئيس الأميركي رونالد ريغن في البيت الأبيض.



مؤتمر صحافي في حديقة البيت الأبيض.



مع الزعيم الأفريقي الراحل نيلسون مانديلا.



مع الرئيس الباكستاني الراحل محمد ضياء الحق في زيارة لباكستان.



من اليسار: عدنان أبو عودة وعقيلته، والسفير السوفياتي نيشانوف وعقيلته.



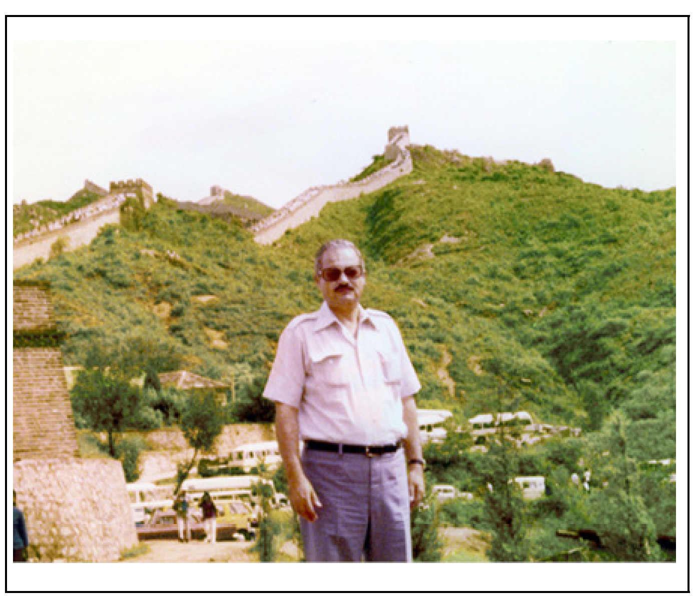
مع البابا يوحنا بولس الثاني.



قصر الضيافة في بغداد. وفي الصورة: الملك الراحل الحسين بن طلال، ومضر بدران، وعدنان أبو عودة.



مع منتدى الفكر العربي في بكين برئاسة المرحوم علي عتيقة وعضوية عدنان أبو عودة والشريف فواز شرف.



في الصين عام 1980. في الخلفية سور الصين العظيم.



مع الزعيم الصيني دينغ شياو بينغ.



وفد المجلس الوطني الاستشاري في بكين، وفي الصورة السادة: أحمد الطراونة، عدنان أبو عودة، عبد المجيد شريدة.



مع الناصر الرسولي في وزارة الإعلام الأردنية.



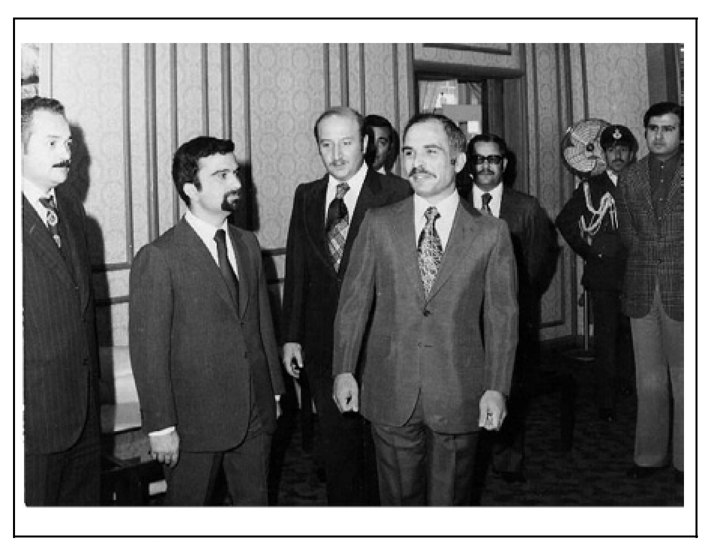
تقديم أوراق الاعتماد للأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي.



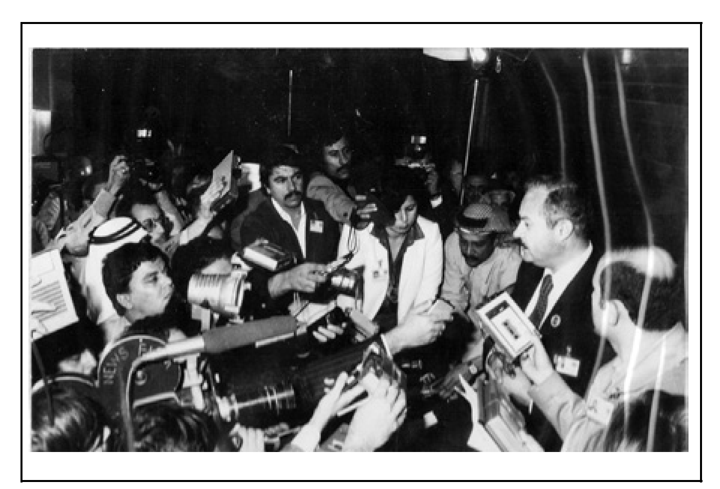
جلسة لمجلس الوزراء برئاسة السيد مضر بدران.



مع رئيس الوزراء الأسبق وصفي التل.



مع الملك الراحل الحسين بن طلال وزيد الرفاعي والأمير حسن.



الناطق الرسمي لمؤتمر القمة العربية المنعقد في عمّان.